



مملكة العربية السعودية

محكمة النقض

للسنة الأولى

مجموعتي

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
ومن الدوائر المدنية

للسنة الخامسة والثلاثين

الجزء الثاني

من يوليو ١٩٨١

حتى ديسمبر ١٩٨١



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
ومن الدوائر المدنية

الجزء الثاني

السنة الخامسة والثلاثون

من يونيو ١٩٨٤

حتى ديسمبر ١٩٨٤

١٩٨٨ - ١٩٨٩

جلسة ٦ يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ نائب رئيس المحكمة يحيى العمودي وعضوية السادة المستشارين :
جهدان حسين عبيد الله نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلاده واصف ، الحسيني الكفاني وحمدي محمد
على .

(٢٩٦)

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ قضائية

١ - نقض «إجراءات الطعن» ، «بطلان الطعن» ،

صورة تقرير الطعن المعلنه . خلوها من تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم اليها واسم
الموظف الذي حصل التقرير امامه . لا بطلان .

(٢ - ٤) إيجاره إيجار الأماكن ، قانون . «سريان القانون من حيث الزمان» .
نظام عام .

٢ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها
وانقضائها ، القواعد الآمرة في القانون الجديد ، وجوب أعمالها بأثر فوري على مالم يكن
قد اكتمل من هذه المراكز ، من حيث آثارها وانقضائها .

٣ - تنازل مستأجر العيادة الطبية عن أجزاء منها لمزاولة مهنة الطب فيها . إقامة
الدعوى بالإخلاء في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وصدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
أثناء نظرها . أثره عدم جواز الحكم بالإخلاء إعمالاً لحكم المادة ٤٠ من القانون الأخير .

٤ - مستأجر المكان لمزاولة مهنة أو حرفة . حقه في تأجير جزء منه لمن يزاول مهنة
أو حرفة ولو كانت مغايرة . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قاعدة موضوعية . وجوب أعمالها
على الدعاوى المنظورة وقت العمل بها .

(٥) نقض «التقارير القانونية الخاطئة» ،

إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة لمحكمة ، النقض تقويم الحكم على أساس التطبيق
القانوني السليم .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة هي بتوافر البيانات التي
يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تثريب على الطاعن إن هو أودع قلم
الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الاجراء تكون قد

تحققت ، ولما كان تقرير الطعن الذي قدمه الطاعن قد اشتمل على كافة البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ ، من قانون المرافعات والذي رفع الطعن في ظله - وكان خلو صورة التقرير المعلنة للمطعون ضدها لأولى من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم إليها واسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه هو مما لا يبطل الطعن .

٢ - الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه سواء في نشأتها أو في إنتاجها آثارها أو في إنقضاءها وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله . أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان فإن القانون يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي تم العقد في ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوي الشأن في نشوئها أو في آثارها أو في انقضاءها - إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سائلة البيان لقواعد أمره فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز .

٣ - لما كانت المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجرها المستأجر من الباطن أو تنازل عنها أو تركها للغير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك وإستناداً لهذا النص دفع الطاعن (المؤجر) الدعوى طالبا إخلاء المطعون ضدهم - ورثة المستأجر الأصلي - والمستأجرين من الباطن - من العين التي استأجرها أصلاً مورث الطعون ضدها الأولى لمزاولة : مهنته فيها (عيادة طبية) لتنازل ورثة (المطعون ضدها الأولى) الذين إستمر عقد الإيجار لصالحهم بعد وفاته عن أجزاء منها للمطعون ضدهما الثاني والثالث خالية لمزاولة مهنة الطب فيها ، وأثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة ٤٠ منه على إجازة تأجير المستأجر المكان المؤجر له مفروشاً أو خالياً إذا كان مزاولاً لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وأجر جزءاً من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته وإذا كان هذا النص أمراً. وكانت آثار المراكز القانونية التي كان يتمتع بها الطاعن طبقاً للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يخوله الحق في الإخلاء قد أدركها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل أن تكتمل آثاره وتستقر فعلاً بصدور حكم نهائي فيه فإنه ينطبق عليها القانون سالف الذكر.

٤ - لورثة المستأجر بعد وفاته التنازل عن جزء من العين المؤجرة لصاحب مهنة ولو كانت مغايرة لنفس التخصص المهني الذي كان يزاوله فيها مورثهم من قبل.

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم سليماً فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتمل عليه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب أن دون تنقضه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٧٧ مدني الزقازيق الابتدائية ضد المطعون ضدهم بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المحرر بينه وبين مورث المطعون ضدها الأولى، وإخلاء العين الموضحة بالصحيفة والتسليم، وقال بياناً لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧١/٩/١ استأجر منه مورث المطعون ضدها الأولى شقة النزاع، وأذ قام ورثة المستأجر بتأجيرها من الباطن للمطعون ضدهما الثاني والثالث لاستغلالها عيادة طبية دون إذن كتابي منه بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وأحكام القانون ٥٢ سنة

١٩٦٩ فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . حكمت محكمة الدرجة الأولى أولا : بإثبات ترك الطاعن للخصومة بالنسبة للمطعون ضده الثاني ، ، ثانيا : بفسخ عقد الايجار والتسليم . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٤ سنة ٢١ ق المنتصورة (مأمورية الزقازيق) ، وبجلسة ١٩٧٨/١٢/٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت المطعون ضدها الأولى مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أو صورته المعلنة خلت من بيان تاريخ التقرير بالطعن والمحكمة التي قدم إليها واسم الموظف الذي تلقاه مما يترتب عليه بطلان الطعن عملا بالمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة هي بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تثريب على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الاجراء تكون قد تحققت ، ولما كان تقرير الطعن الذي قدمه الطاعن قد اشتمل على كافة البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - الذي رفع الطعن في ظله - ، وكان خلو صورة التقرير المعلنة للمطعون ضدها الأولى من بيانات تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم إليها واسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه هو مما لا يبطل الطعن ، فإن الدفع بالبطلان يكون في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى الاخلاء استنادا إلى المادتين

٢٩ و ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فى حين أن هذا القانون غير منطبق على واقعة النزاع تلك أنه أقام دعواه بإخلاء عين التداعى على سند من قيام المطعون ضدها الأولى - بعد وفاة مورثها المستأجر الأصلي - بتأجير أجزاء منها للمطعون ضدهما الثانى والثالثة خالية دون إذن كتابى صريح منه ، الأمر الذى يخول له القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ فى مادته ٢/٢٣ - المنطبق على واقعة النزاع - الحق فى طلب إخلاء العين ، هذا إلى أن القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ يشترط فى المادة ٤٠ منه لاستمرار عقد إيجار العين المؤجرة لمزاولة نشاط مهنى - لصالح ورثة المستأجر ، استمرارهم فى مزاولة ذات النشاط الذى كان يمارسه المستأجر الأصلي فى حين أنهما لايزاولان ذات النشاط، فأولهما طبيب أسنان، والآخر طبيب أمراض باطنية، علاوة على أنهما يستأجران أجزاء من العين خالية، الأمر الذى لا تتوافر معه شروط انطباق المادة ٤٠ سالفه الذكر ، وإذ خالف الحكم هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بمخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله فضلا عن القصور فى التسبيب -

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه سواء فى نشأتها أو فى انتاجها آثارها ، أو فى انقضائها ، وهو لا يسرى على الماضى ، فالمراكز القانونية التى نشأت واكتملت فور تحقيق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع للقانون القديم الذى حصلت فى ظله ، أما المراكز القانونية التى تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد فى الزمان ، فإن القانون يحكم العناصر والآثار التى تتحقق فى ظله ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذى تم العقد فى ظله - باعتبار أنه تعبير عن إدارة نوى الشأن فى نشوئها أو فى آثارها أو فى انقضائها - إلا أن هذا مشروط بألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد أمره فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء العين

المؤجرة اذا أجرها المستأجر من الباطن أو تنازل عنها أو تركها للغير بأى وجه من الوجوه ، بغير إذن كتابى صريح من المالك ، واستنادا لهذا النص رفع الطاعن (المؤجر) الدعوى طالبا إخلاء المطعون ضدهم - ورثة المستأجر الأصلي ، والمستأجرين من الباطن - من العين التى استأجرها أصلا مورث المطعون ضدها الأولى لمزاولة مهنته فيها (عيادة طبية) ، لتنازل ورثته (المطعون ضدها الأولى) ، الذين استمر عقد الايجار لصالحهم بعد وفاته ، عن اجزاء منها للمطعون ضدهما الثانى والثالث خالية لمزاولة مهنة الطب فيها ، وأثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ٤٠ / ب منه على إجازة تأجير المستأجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا إذا كان مزاولا لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وأجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته ، وإذا كان هذا النص أمرا - وكانت آثار المركز القانونى التى كان يتمتع بها الطاعن طبقا للقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ يخوله الحق فى الاخلاء قد أدركها القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - قبل أن تكتمل آثاره وتستقر فعلا بصدر حكم نهائى فيه ، فانه ينطبق عليها القانون سالف الذكر بما مؤداه عدم جواز الحكم بالاخلاء ، طالما أن المستأجر الأصلي كان يزاول فيها مهنة الطب ، وقد تنازل ورثته بعد وفاته عن جزء منها لصاحب مهنة أخرى ولو كانت مغايرة لنفس التخصص المهنى الذى كان يزاوله فيها مورثهم من قبل ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد أعمل صحيح القانون ، ولا يعيبه ما ضمه فى تقريراته عن أن لورثة المستأجر الأصلي للعين المؤجرة الحق دون سواهم فى طلب إنهاء العقد ، ان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - انه متى كان الحكم سليما فانه لا يبطله ما يكون قد اشتمل عليه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه ، لما كان ما تقدم فان النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

ولما تقدم ، يتعين رفض الطعن ...

جلسة ٦ يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد صبرى اسعد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد ابراهيم خليل ، أحمد شلبى ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال شلقانى .

(٢٩٦)

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ القضائية

(١) دعوى «تقدير قيمة الدعوى» . بيع . دعوى «صحة التعاقد» .

الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية . تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثل
الضريبة الاصلية المربوطة عليها . م ١/٣٧ . مرافعات .

(٢) تزوير «تقدير قيمة دعوى التزوير» . استئناف .

دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الاصلية . مؤدى ذلك عدم جواز
استئناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير الفرعية اذا كانت قيمة الدعوى الاصلية تقل
عن حد الاختصاص الانتهاى لمحكمة اول درجة .

١ - طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق
بنصاب الاستئناف وفقا لاحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ من ذات القانون ،
والدعوى بطلب صحة عقد تقدر قيمتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - طبقا للمادة ٧/٣٧ من القانون المذكور بقيمة المتعاقد عليه ، وقد
نصت الفقرة الاولى من هذه المادة على ان الدعاوى المتعلقة بالاراضى تقدر
قيمتها باعتبار سبعين مثلا لقيمة الضريبة الاصلية المربوطة عليها ، فاذا
كانت الأرض غير مربوط عليها ضريبة قدرت المحكمة قيمتها ، فان الدعوى
بصحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية تقدر قيمتها باعتبار سبعين مثلا لقيمة
الضريبة الاصلية المربوطة عليها .

٢ - دعوى التزوير الفرعية تقدر قيمتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة بقيمة الدعوى الاصلية ايا كانت قيمة هذه الدعوى ، وأيا كانت قيمة

الحق المثبت في الورقة المدعى بتزويرها ، فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لاختصاص محكمة أول درجة النهائي فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها في تقدير قيمتها ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل في ان الطاعنه اقامت الدعوى رقم ٣٦٠١ سنة ١٩٧٥ مدنى المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليها الاولى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٤/٩ وقالت بيانا للدعوى ان المطعون عليها المذكورة باعت لها بموجب هذا العقد ارضا زراعية مبينة بالاوراق لقاء ثمن مقداره ٦٦٠ جنيه ، واذ تقاعست البائعة عن تقديم مستندات الملكية والتصديق على العقد النهائي فقد اقامت الدعوى بطلبها سالف البيان . بعد ان ادعت البائعة بتزوير عقد البيع وطلبت المطعون عليها الثانية قبول تدخلها خصما في الدعوى والحكم برفضها ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩ بقبول تدخل المطعون عليها الثانية خصما في الدعوى واحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المطعون عليها الاولى ان عقد البيع مزور ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٩٧ سنة ٢١ في غرفة وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢١ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في فرقة مشورة فرأت انه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لتظبره وفيها التزمت النيابة راىها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب تنعى الطاعنة بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول ان الحكم اقام قضاءه على ان الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع ارض تقدر قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الاصلية فى حين ان هذه الدعوى تقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه اعمالاً للمادة ٧/٣٧ من قانون المرافعات وهى ٦٦٠ جنيه كما جاء بعقد البيع موضوع الدعوى ، واذ كان استئناف الحكم المنهى للخصومة والقاضى برفض الدعوى يستتبع حتماً استئناف الحكم السابق صدوره برد وبطلان عقد البيع آنف الذكر والمقدر قيمته بما يجاوز نصاب الاستئناف فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه طبقاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقاً لاحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ من ذات القانون ولما كانت الدعوى بطلب صحة عقد تقدر قيمتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة طبقاً للمادة ٧/٣٧ من القانون المذكور بقيمة المتعاقد عليه ، وقد نصت الفقرة الاولى من هذه المادة على ان الدعاوى المتعلقة بالاراضى تقدر قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الاصلية المربوطة عليها ، فاذا كانت الارض غير مربوطة عليها ضريبة قدرت المحكمة قيمتها ، فان الدعوى بصحة ونفاذ عقد بيع ارض زراعية تقدر قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الاصلية المربوطة عليها ، لما كان ذلك وكانت دعوى التزوير الفرعية تقدر قيمتها - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - بقيمة الدعوى الاصلية ايا كانت قيمة هذه الدعوى ، وإيا كانت قيمه الحق المثبت فى الورقة المدعى بتزويرها ، فاذا كانت قيمة الدعوى الاصلية تقل عن الحد الأقصى لاختصاص محكمة اول درجة النهائية فان دعوى التزوير الفرعية تتبعها فى تقدير قيمتها ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد صبرى اسعد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد إبراهيم خليل ، عبد المنصف هاشم ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال
شلقانى .

(٢٩٨)

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٣ القضائية

(٢، ١) تعويض ، مسئولية ، مسئولية عقدية ، مسئولية تقصيرية ،

التعويض فى المسئولية العقدية - فى غير حالتى الغش والخطأ الجسيم - اقتصراره على
الضرر المباشر المتوقع عند التعاقد . التعويض فى المسئولية التقصيرية يكون عن أى
ضرر مباشر متوقعا أو غير متوقع . الضرر المباشر . ماهيته قياسه بمعيار موضوعى
لا شخصى . وجوب توقع مقداره ومداه .

(٢) تعيين العناصر المكونة لقانوننا للضرر والتى تدخل فى حساب التعويض من مسائل
القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض .

١ - تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على
أساس المسئولية العقدية أخف منه على أساس المسئولية التقصيرية ، إذ أنه
طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى يقتصر التعويض فى المسئولية
العقدية - فى غير حالتى الغش والخطأ الجسيم - على الضرر المباشر الذى
يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، أما فى المسئولية التقصيرية فيكون التعويض
عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع ، والضرر المباشر هو
ما يكون نتيجة طبيعية لخطأ المسئول إذا لم يكن من الاستطاعة توقيه ببذل
جهد معقول ، وقياس الضرر المتوقع بمعيار موضوعى لا معيار شخصى ،
بمعنى أنه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف
الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يكون توقع سبب الضرر
فحسب بل يجب توقع مقداره ومداه .

٢ - تعيين العناصر المكونة قانونا للضرر والتي يجب ان تدخل في حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان يبين مما اورد به الحكم المطعون فيه انه لم ينسب الى الطاعنة ارتكاب غش او خطأ جسيم في تنفيذ العقد المبرم بينها وبين المطعون عليه ، وانه خلط في قضائه بين قواعد المسؤولية العقدية وقواعد المسؤولية التقصيرية عندما عدل في تعيين عناصر الضرر التي يجب ان تدخل في حساب التعويض - وهو في مقام تطبيق قواعد المسؤولية العقدية - على الضرر غير المتوقع بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه لو فطن الى عدم جواز التعويض عن مثل الضرر المذكور ، فيكون الحكم بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في ن المطعون عليه اقام دعوى رقم ٥٦٤٠ سنة ١٩٨٠ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الهيئة الطاعنة وآخرين بطلب الحكم بالزامهم بان يدفعوا له مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ، وقال بيانا للدعوى انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٤/١١/١٦ تعاقد والطاعنة على تزويده (بتليفون) بمنزله المبين بالاوراق ، واذ تم ذلك و (التليفون) يكاد يكون معطلا بصفة شبه دائمة رغم قيامه بالوفاء بالتزاماته وتقدمه بالعديد من الشكاوى والاندازات ، وقد اصيب من جراء إخلال الطاعنة بالتزاماتها التعاقدية التي تتمثل أساسا في جعل (التليفون) صالحا لكى يكون وسيلة اتصال - باضرار مادية ومعنوية يقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به ، فأقام الدعوى بطلبه سالف البيان ، وبتاريخ ٨١/٥/٢٥ حكمت المحكمة بنوب مكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية

ليبين ما اذا كان (تليفون) المطعون عليه قد تعطل خلال المدة من ١٦/١/١٩٧٥ حتى ٤/١٠/١٩٨٠ ونوع وطبيعة الأعطال وسببها وما إذا كانت ترجع إلى خطأ من جانب الطاعنة من عدمه ، وبيان الاجراءات التي اتخذتها هذه الأخيرة لتلافي ذلك ، وبعد ان قدم الخبير تقريره - حكمت المحكمة بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٢ باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون عليه ان (التليفون) تعطل خلال المدة من ١٦/١/١٩٧٥ حتى ٢/٤/١٩٧٧ ونوع وطبيعة هذه الاعطال وسببها وما لحقه من اضرار من جراء ذلك ومقابل التعويض الجابر لها ، وبعد ان استمعت المحكمة الى اقوال شاهدي المطعون عليه حكمت بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٢ بالزام الطاعنة بان تؤدى للمطعون عليه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٩٢٠ سنة ٨٣ ق مدنى ، واقام المطعون عليه استئنافا فرعيا ، وبتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف الى الزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون عليه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه ؛ وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول ان الحكم قضى بالتعويض عن ضرر غير متوقع فى حين ان التعويض فى المسؤولية العقدية - فى غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - لا يكون الا عن الضرر المباشر المتوقع ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك ان تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على اساس المسؤولية العقدية اخف منه على اساس المسؤولية التقصيرية ، اذ انه طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى يقتصر التعويض فى المسؤولية العقدية - فى غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - على الضرر المباشر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، اما فى المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعا

او غير متوقع ، والضرر المباشر هو ما يكون نتيجة طبيعية لخطأ المسئول اذا لم يكن فى الاستطاعة توقيه ببذل جهد معقول ، ويقاس الضرر المتوقع بمعيار موضوعى لا بمعيار شخصى ، بمعنى انه ذلك الضرر الذى يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يكفى توقع سبب الضرر فحسب بل يجب توقع مقداره ومداه ، لما كان ذلك وكان تعيين العناصر المكونة لقانوننا للضرر التى يجب ان تدخل فى حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان الحكم الابتدائى الذى ايدىه الحكم المطعون فيه واخذ باسبابه - قد اقام قضاءه على ان « التعويض فى المسئولية العقدية يكون عن اى ضرر مباشر متوقعا كان او غير متوقع كما يجب ان يكون ذلك الضرر محققا وان الثابت من اقوال شاهدهى المدعى (المطعون عليه) التى تطمئن اليها المحكمة ان المدعى اصيب من جراء عطل تليفونه ... باضرار كثيرة تتمثل فى انصراف معظم عملائه من التعامل معه وما اثاره منافسوه من شائعات حول مركزه المالى وفقد ابنته الدكتوراه ... لقوة ابصار عينيها اليسرى بسبب تفاقم اصابتها لعدم استطاعتها الاتصال بوالدها المدعى فى حينه وما تكبده من نفقات باهظة فى سبيل علاجها لدى الاطباء الاختصاصيين بمصر والخارج ، فان المحكمة فى سبيل ذلك ومع مراعاة ظروف الدعوى وملابساتها تقدر التعويض الجابر لهذه الاضرار بمبلغ شاملا قيمة الاشتراك المدفوع من المدعى للهيئة المدعى عليها (الطاعنة) عن فترة تعطل التليفون، وكان يبين من هذا الذى أورده ذلك الحكم انه لم ينسب الى الطاعنة ارتكاب غش او خطأ جسيم فى تنفيذ العقد المبرم بينها وبين المطعون عليه ، وانه خلط فى قضائه بين قواعد المسئولية العقدية وقواعد المسئولية التقصيرية عندما عول فى تعيين عناصر الضرر التى يجب ان تدخل فى حساب التعويض - وهو فى مقام تطبيق قواعد المسئولية العقدية - على الضرر غير المتوقع بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه لو قطن الى عدم جواز التعويض عن مثل الضرر المذكور ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .

جلسة ٧ يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين محمد رافت خفاجي، محمد فؤاد شرياس، دكتور محمد فتحي تجيب وعبد الحميد
سليمان

(٢٩٩)

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٩ قضائية : -

(١، ٢) إيجار، إيجار الأماكن، امتداد عقد الإيجار. محكمة الموضوع

١ - إمتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجه أو اولاده أو والديه. ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. مناطه. إقامتهم معه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك أيا كانت مدة الإقامة أو بدايتها. الانقطاع ثم العودة للإقامة المستقرة لا يغير من استمرار العقد لصالحهم.

٢ - اثبات أو نفي تخلي المستأجر عن العين المؤجرة من مسائل الواقع. إستقلال محكمة الموضوع بتقديره متى اقامت قضاءها على أسباب سائغة.

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يدل على أن المشرع رغبة منه في حماية شاغلي الأماكن المؤجرة ولحل أزمة الاسكان استحدث في المادة المذكورة حكماً يقضي باستمرار عقد الإيجار وإمتداده في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح زوجه أو اولاده أو والديه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك، ويكفي لكي يتمتع أي من هؤلاء بميزة الامتداد ان يثبت له إقامة مستقرة مع المستأجر بالعين المؤجرة أيا كانت مدتها وأيا كانت بدايتها بشرط أن تستمر حتى تاريخ الوفاة أو الترك، ولما كان النص جاء مطلقاً غير مقيد بجبل واحد من المستأجرين فان هذه القاعدة يطرد تطبيقها سواء كان المستأجر المتوفى أو التارك هو من أبرم عقد الإيجار ابتداء مع المالك أو من امتد العقد قانوناً لمصلحته بعد وفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين.

٢ - اثبات ونفى تخلى المستأجر عن العين المؤجرة سواء بتنازله عنها لآخر أو تأجيرها له من باطنه أو تركها له ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بون معقب عليها فى ذلك متى بينت فى أسباب سائغة سبيلها فيما خلصت اليه وبليلها إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ... كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة من المطعون ضدهما ، وقالوا فى بيان دعواهم ان المرحومة استأجرت هذه الشقة من مورثهم المرحوم بموجب عقد مؤرخ ١/٣/١٩٧٠ ، واذ توفيت المستأجرة فقد خلفها فى الانتفاع بالشقة والداها ، وفى فبراير سنة ١٩٧٥ توفيت الاخيرة وتنازل الاول - عن الشقة للطاعنين الا ان المطعون ضده الاول قام باغتصاب هذه الشقة ثم تنازل عنها لشقيقه المطعون ضده الثانى بالمخالفة لنص المادة ٢/٢٣ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ . احوالت محكمة اول درجة الدعوى الى التحقيق وبعد ان سمعت شهود الطرفين قضت برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف ٢٥٥٠ سنة ٩٤ ق القاهرة وبتاريخ ١٨/١/١٩٧٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ، ينعى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم ذهب الى

استمرار عقد ايجار الشقة موضوع النزاع لصالح المطعون ضده الاول باعتباره زوجا للمرحومة..... التى امتد اليها العقد بعد وفاة والدتها المستأجرة الاصلية، وذلك اعمالا لنص المادة ٢١ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ بينما الثابت من الاوراق ان المطعون ضده الاول كان قد طلق زوجته وترك الشقة المؤجرة وسافر للعمل بسفارة مصر بالولايات المتحدة الامريكية ومن ثم فلم يكن يقيم بهذه الشقة عند وفاة المستأجرة فلا ينتفع بالامتداد القانونى لعقد الايجار الذى قررته المادة ٢١ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ المشار إليه وان خالف الحكم هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

وحيث ان هذا النعى فى غير محله، ذلك ان النعى فى الفقرة الاولى من المادة ٢١ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ على أنه «مع عدم الاخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجرة او تركه العين اذا بقى فيها زوجه او اولاده او والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة او الترك...» يدل على ان المشرع - رغبة منه فى حماية شاغلى الاماكن المؤجرة ولحل أزمة الاسكان - استحدث فى المادة المذكورة حكما يقضى باستمرار عقد الايجار وامتداده فى حالة وفاة المستأجر او تركه العين المؤجرة، لصالح زوجه او اولاده او والديه المقيمين معه وقت الوفاة او الترك، ويكفى لكى يتمتع أى من هؤلاء بميزة الامتداد ان تثبت له اقامة مستقرة مع المستأجر بالعين المؤجرة، أيا كانت مدتها وايا كانت بدايتها بشرط ان تستمر حتى تاريخ الوفاة او الترك، ولما كان النعى جاء مطلقا غير مقيد بجيل واحد من المستأجرين فان هذه القاعدة يطرد تطبيقها سواء كان المستأجر المتوفى او التارك هو من ابرم عقد الايجار ابتداء مع المالك او من امتد العقد قانونا لمصلحته بعد وفاة المستأجر الاصلى او تركه العين - لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اسس قضاءه باستمرار عقد ايجار الشقة مثار النزاع وامتداده لصالح المطعون ضده الأول على ما اطمأن اليه من اقوال شاهدى

المطعون ضدهما امام محكمة الدرجة الاولى التى تضمنت ان المطعون ضده الاول كان زوجا للمرحومة..... ومقيما معها بهذه الشقة ثم الحق للعمل بسفارة مصر بالولايات المتحدة الامريكية فى منتصف سنة ١٩٧٤ فسافر اليها تاركا زوجته وابنه بشقة النزاع - ومن وثيقة زواجه بالمرحومة.... بهذه الشقة فى سنة ١٩٧٠ وثبوت ميلاد ابنه فيها. لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن المطعون ضده الأول كان قد طلق زوجته او أنه كان قبل وفاتها قد تخلى عن الإقامة معها بتلك الشقة، فان مجرد وجوده وقت الوفاة بمقر عمله خارج البلاد لا ينفى انه كان يتخذ من هذه الشقة سكنا مستقرا له عند وفاة زوجته المستأجرة ويكون الحكم ان انتهى إلى أحقيته فى استمرار عقد الايجار لصالحه قد طبق صحيح القانون.

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال، وحاصل ذلك ان الحكم استند فى نفي تنازل المطعون ضده الأول عن الشقة مثار النزاع للمطعون ضده الثانى إلى ان الأخير انما كان يتردد مع أولاده - على هذه الشقة لحراستها اثناء وجود شقيقة المطعون ضده الاول خارج البلاد ولرعاية ابن شقيقة بعد وفاة والدته المستأجرة، فى حين أن المطعون ضده الأول كان قد هجر زوجته وحمل ابنه إلى مسكن والدته وترك الشقة محل النزاع لتقيم مع شقيقتها.....، وقد ثبت هذا التنازل من إقرار المطعون ضده الثانى وابنه بتحقيقات الشكوى ١٧٢٣ سنة ١٩٧٦ إدارى السيدة..... وإعلانه بها بالدعوى ومن أقوال شاهديهم أمام محكمة أول درجة، كما استدل الحكم على انفراد المرحومة.... - دون - شقيقتها - بسكنى الشقة بسبق توجيه الطاعنين اليها دونه انذارات بسداد الاجرة بينما كان توجيه هذه الانذارات اليها بصفتها من بين ورثة المستأجرة الاصلية.

وحيث ان هذا النعى مردود، ذلك انه لما كان اثبات ونفى تخلى المستأجر عن العين المؤجرة سواء بتنازله عنها لأخر او تأجيرها له من باطنه او تركها هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها فى ذلك متى بينت فى أسباب

سائغة سبيلها فيما خلصت اليه وبليها عليه، وكان الحكم المطعون فيه تأسيسا على ما أورده بمدوناته من أن «الثابت من الاوراق المقدمة من المستأنف ضدهما (المطعون ضدهما) ومن أقوال شاهديهما الذي اطمأنت اليهما هذه المحكمة من ان أولهما ألحق بالعمل بسفارة جمهورية مصر العربية بالولايات المتحدة الامريكية وترك زوجته وابنها الطفل بشقة النزاع ولما توفيت زوجته حضر الى جمهورية مصر العربية حيث وجد الشقة قد اغتصبت ومحتوياتها قد نهبت فتقدم بالشكوى للنيابة العامة التي مكنته من استردادها وحياسة الشقة وأحضر والدته لترعى أولاده فأخذ المستأنفون (الطاعنون) يتعرضون لها مما دفع ابنها المستأنف ضده الثانى وأولاده للتردد عليها حماية لها ورعاية لابناء أخيه فان كان المستأنف ضده الثانى وابنه قد أقاما بشقة النزاع فى مثل تلك الظروف والملابسات فان هذه الإقامة وحدها لا تكفى للتدليل على تنازل المستأنف ضده الاول عن الايجار للمستأنف ضده الثانى . كما دلت الحكم على سبق استئثار المرحومة - زوجة المطعون ضده الأول - دون شقيقتها - بالإقامة بالشقة مثار النزاع، بعد وفاة مستأجرتها الأصلية بما أورده - بأسبابه من أن الثابت من الانذار الذى أعلنه المستأنفون إلى زوجة المستأنف ضده الأول بتاريخ ١٦/١/١٩٧٥ ونبهوا عليها فيه بأداء فروق الايجار ومقابل استهلاك المياه انهم وجهوا اليها هذا الانذار بوصفها الحائزة الوحيدة لشقة النزاع من ورثة المستأجر الاصلى، ومن الخطاب الموجه من المستأنف الثانى والمؤرخ ١٢/٢/١٩٧٢ الى المرحومة بمطالبتها بأجرة فبراير سنة ١٩٧٣ ومن الخطاب المؤرخ ١/٥/١٩٧٤ والموجه من محامى المستأنفين الى المرحومة بمطالبتها بفروق اجرة وقيمة استهلاك مياه للشقة محل النزاع ومن ايصالات ايداع المرحومة لاجرة شقة النزاع - وهى اسباب سائغة تكفى لحمل هذا الواقع الذى استخلصه الحكم . لما كان ذلك، وكان فى قيام هذه الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لما أثاره

الطاعنون من أقوال وحجج سواء على تنازل المطعون ضده الاول عن الشقة
موضوع النزاع للمطعون ضده الثانى أو على سبق مشاركته لشقيقته
المرحومة سكنى هذه الشقة بعد وفاة مستأجرتها الأصلية، فان النعى
عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار عاصم المراغى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
احمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة، ابراهيم زغو، محمد العفيفى وشمس ماهر.

(٣٠٠)

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ القضائية

(٢٠١) قضية عدم الصلاحية،

(١) الوكالة التى تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى . م ١٤٦ مرافعات . هى وكالة القاضى عن احد الخصوم فيها . وكالة محامى احد الخصوم عن القاضى . لا تكون مانعا من نظر الدعوى .

(٢) تنحية القاضى عن نظر الدعوى حالاتها . م ١٤٨ ، ١٥٠ مرافعات . عدم اتخاذ الطاعنة الطريق القانونى للرد او تنحى القاضى من تلقاء نفسه . اثره . عدم جواز الطعن ببطلان الحكم .

(٤٠٣) صورية .

(٣) للمشتري الذى لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذى سجل عقده صورية مطلقة . اعتباره دائنا للبائع فى الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له .

(٤) اعتبار المشتري من الغير فى احكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع الى مشتر آخر . له اثبات الصورية بكافة الطرق ولو كان العقد المطعون فيه مسجلا م ٢٤٤ مدنى . علة ذلك .

(٥) نقض حالات الطعن،

نعى الطاعنة على الحكم خطأ اضر آخرين غير ممثلين فى الدعوى ولاصفة لها فى تمثيلهم . غير مقبول .

(٦) نقض اسباب الطعن : اسباب لا دليل عليها ،

عدم تقديم الطاعنة صورة رسمية من التحقيق الذى تنعى على الحكم الخطأ فى تأويله ومخالفة الثابت به . نعى عار عن الليل غير مقبول .

(٧) اثبات «الاحالة الى التحقيق» .

جواز طلب الاحالة الى التحقيق لأول مرة امام محكمة الاستئناف . عدم استجابتها له بعد ان تقاعس الطالب عن احضار شهوده امام محكمة اول درجة . لاخطأ .

(٨) صورية ،

الطعن بالصورية . عدم قبوله الا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة .

١ - ان اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وردت على سبيل الحصر فلا يقاس عليها ، وكانت الوكالة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى عملاً بالمادة سالفه الذكر هي التي تكون عن احد الخصوم فيها ، اما ان يكون محامى احد الخصوم وكيلاً عن القاضي فانها لا تكون مانعاً له من نظر الدعوى ذلك ان المحامى لا يعتبر طرفاً في الخصومة التي وكل فيها لان طرف الخصومة هو الخصم الذي يمثله المحامى .

٢ - تنحية القاضي عن نظر الدعوى سبب من الاسباب المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها العداوة او المودة بأحد الخصوم متى كان يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل انما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى او بأن يكون القاضي قد استشعر الحرج من نظرها لاي سبب ورات هيئة المحكمة او رئيسها اقراره على التنحي عملاً بنص المادة ١٥٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تتخذ الطريق القانوني للرد وكان القاضي من جهته لم ير سبباً للتنحي فلا يجوز - حتى ولو كان هناك ما يقتضى الا يشترك القاضي في الحكم - ان يطعن لدى محكمة النقض ببطالان الحكم .

٣ - للمشتري الذي لم يسجل عقده ان يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده صورية مطلقة ليتوصل بذلك الى محو هذا العقد من الوجود لكي يحكم له هو بصحة عقده ويسجل هذا الحكم فتنقل اليه ملكية العين المباعة ، إذ انه بصفته دائناً للبائع في الالتزامات المترتبة على عقد البيع

الصادر له يكون له ان يتمسك بتلك الصورية ايا كان الباعث عليها لازالة جميع العوائق التى تصادفه فى سبيل تحقيق اثر عقده .

٤ - المشتري يعتبر من الغير فى احكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع الى - مشتر آخر وله وفقا لصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدنى ان يثبت صورية العقد الذى اضر به بطرق الاثبات كافة ولو كان العقد المطعون فيه مسجلا ، فالتسجيل ليس من شأنه ان يجعل العقد الصورى عقدا جديا كما ان التسجيل لا يكفى وحده لنقل الملكية بل لابد ان يرد على عقد جدى .

٥ - النعى - ايا كان وجه الراى فيه - غير مقبول ذلك ان الطاعنة لا تنعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه خطأ اضر بها بل بآخرين غير ممثلين فى الدعوى ولا صفة لها فى تمثيلهم وبالتالي فلا يقبل منها .

٦ - اذ كانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من التحقيق المشتمل على شهادة الشهود التى تقول ان الحكم أخطأ فى تأويلها وخالف الثابت فيها ، ومن ثم يكون نعيها فى هذا الخصوص مجردا عن الدليل .

٧ - ان كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزا تقديمه فى أية حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التى يجوز ابدائها لأول مرة امام محكمة الاستئناف الا انه متى كانت محكمة اول درجة قد امرت باجرائه واحضر الخصم المكلف بالاثبات شهوده وتقاعس خصمه عن احضار شهود للنفى فانه لاعلى محكمة الاستئناف اذا لم تستجب الى طلب احالة الدعوى الى التحقيق من جديد طالما ان محكمة اول درجة قد مكنته من نفس الوقائع المراد اثباتها بالبينة .

٨ - الطعن بالصورية لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفى حدود هذه المصلحة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار.....
والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق
الطعن - تتحصل في ان الطاعنة اقامت الدعوى رقم ٥٩٢ سنة ١٩٧٤ كلى
طنطا على المطعون ضدهما الاول - والخامس والمرحوم..... - مورث
الباقيين - بطلب الحكم بتسليمها الاطيان الزراعية والبالغ مساحتها ١٠ ط ٥
ف والمملوكة لها بعقد مسجل برقم ٢٨٤ في ٢٨/١/٧٣ طنطا وقالت شرحا
لدعواها انها بموجب عقد البيع سالف الذكر اشترت من المطعون ضده الاول
تلك الاطيان ويحق لها بالتالي المطالبة بتسليمها لها كما اقام مورث المطعون
ضدهم من الثانية للاخيرة «.....» الدعوى رقم ٢٦٥١ سنة ٧٤ كلى طنطا
ضد الطاعنة والمطعون ضده الاول بطلب الحكم بابطال عقد البيع المسجل
سالف الذكر سند الطاعنة في دعواها تأسيسا على صوريته صورية مطلقة
وانه اشترى من المطعون ضده الاول - اربعة اقدنه من هذه المساحة وبعد
ان ضمت المحكمة الدعوى الاخيرة للاولى . حكمت بتاريخ ٧٧/٥/٢٨ باحالة
الدعوى للتحقيق لاثبات ونفى صورية عقد البيع الصائر للطاعنة وتنفيذ حكم
التحقيق بسماع شهود مورث المطعون ضدهم من الثانية للاخيرة ، وبتاريخ
١٩٧٩/٥/١٩ حكمت محكمة اول درجة في الدعوى رقم ٢٦٥١ سنة
١٩٧٤ كلى طنطا بابطال عقد البيع المسجل برقم ٢٨٤ في ٢٨/١/٧٣
الصائر من المطعون ضده الاول للطاعنة بصفتها مشتريه لاطيان زراعية
مساحتها ١٠ ط ٥ ف ومحو وشطب جميع التسجيلات المترتبة على تلك
المساحة . ثانيا : في الدعوى رقم ٥٩٢ سنة ٧٤ كلى طنطا برفضها ،
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٠ سنة ٢٩ ق طنطا طعنت الطاعنة
في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بتنقض الحكم
وان عرض الطعن على المحكمة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اقيم على سبعة اسباب تنعى الطاعة بالسبب الاول على الحكم المطعون فيه بطلان وفي بيان ذلك نقول ان السيد المستشار عضو الدائرة التى اصدرت الحكم المطعون فيه تربطه علاقة قري من الدرجة السادسة وجوار بمحاميتها الأستاذ وقامت بينهما بسبب ذلك أنزعة قضائية فضلا عن أن محامى المطعون ضدهم الأستاذ وهو فى ذات الوقت وكيل عنه فى منازعاته القضائية المردده بينه وبين آخرين وتقوم بينهما موده ولما كانت المادة ٣/١٤٦ مرافعات تجعل من وكالة القاضى عن احد الخصوم سببا لعدم الصلاحية فان وكالة الخصم او ممثله عن القاضى تعتبر هى الاخرى من اسباب عدم الصلاحية كما وان المادة ١٥٠ مرافعات تدعو القاضى الى التنحى اذا استشعر الحرج من نظر الدعوى فكان من واجب عضو الدائرة سالف الذكر التنحى عن القضية واذ لم يفعل فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك ان اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وردت على سبيل الحصر فلا يقاس عليها ، وكانت الوكالة التى تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى عملا بالمادة سالفه الذكر هى التى تكون له عن احد الخصوم فيها اما ان يكون محامى احد الخصوم وكيل عن القاضى فانها لا تكون مانعا له من نظر الدعوى ذلك ان المحامى لا يعتبر طرفا فى الخصومة التى وكل فيها لان طرف الخصومة هو الخصم الذى يمثله المحامى ، لما كان ذلك وكانت تنحية القاضى عن نظر الدعوى لسبب من الاسباب المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ من قانون المرافعات ومنها العداوه او المودة باحد الخصوم متى كان يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل انما يكون بطلب رده عن نظر الدعوى او بأن يكون القاضى قد استشعر الحرج من نظرها لاي سبب ورات هيئة المحكمة او رئيسها اقراره على التنحى عملا بنص المادة ١٥٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تتخذ الطريق القانونى للرد وكان القاضى من جهته لم ير سببا للتنحى فلا يجوز حتى ولو كان هناك ما يقتضى الا يشترك القاضى فى الحكم - ان يطعن لدى محكمة التقض ببطلان الحكم

ومن ثم يقدو النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول انها كانت قد تمسكت امام المحكمة الاستئنافية بأن مشتري العقار بعقد عرفى يعتبر دائماً عادياً للبائع فليس له الا ان يطعن على التصرف الصادر من الاخير بالدعوى البوليصة اذا توافرت شروطها ولا يجوز له أن يدفع ببطلان ذلك التصرف لصوريته ليحل محله التصرف الصادر له غير المسجل لما فى ذلك من تحايل على قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الا ان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وسلم بحق المطعون ضدهم من الثانية للسابعة فى الطعن بالصورية على عقد البيع المسجل الصادر لها حتى يمكنهم من تسجيل عقد شرائهم اطيان النزاع فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان للمشتري الذى لم يسجل عقده ان يتمسك بصوريه عقد المشتري الآخر الذى سجل عقده ، صورية مطلقة ليتوصل بذلك الى محو هذا العقد من الوجود لكى يحكم له هو بصحة عقده ويسجل هذا الحكم فتنتقل اليه ملكية العين المبيعة . اذ انه بصفته دائماً للبائع فى الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له يكون له ان يتمسك بتلك الصورية ايا كان الباعث عليها لازالة جميع العوائق التى تصادفه فى سبيل تحقيق اثر عقده - وهذا المشتري يعتبر من الغير فى احكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع الى مشتر آخر وله وفقاً لصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدنى ان يثبت صورية العقد الذى اخبر به بطرق الاثبات كافة ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً ، فالتسجيل ليس من شأنه ان يجعل العقد الصورى عقداً جدياً كما ان التسجيل لا يكفى وحده لنقل الملكية بل لابد ان يرد على عقد جدى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقبل الطعن بالصورية من المطعون ضدهم من الثانية للسابعة على عقد البيع الصادر للطاعنة من المطعون ضده الاول بوصفهم مشترين للعقار المبيع بعقد

عرفى فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض وفى بيان ذلك تقول انه فى حين اورد الحكم المطعون فيه بمدونات ان القضاء بصورية العقد المسجل لا يترتب عليه سوى محو التسجيلات بين عاقيه دون الحقوق الاخرى المترتبة على العين لصالح آخرين غير ممثلين فى الدعوى انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فى قضائه بمحو جميع التسجيلات المترتبة على المساحة المبيعه مما مقتضاه محو حق الامتياز المقرر على الاطيان لصالح آخرين غير ممثلين فى الدعوى وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى - ايا كان وجه الرأى فيه - غير مقبول ذلك ان الطاعنة لا تنعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه خطأ أضر بها هى بل بآخرين غير ممثلين فى الدعوى ولا صفة لها فى تمثيلهم وبالتالي فلا يقبل منها ما اثارته فى هذا الخصوص .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الاوراق وفى بيان ذلك تقول ان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه استند فى قضائه بصورية العقد على اقوال شاهدى المطعون ضدهم من الثانى للسابع فى حين ان اقوالهما لا تؤدى لاثبات الصورية ولما كانت تلك القرينة التى استند اليها الحكم معيبة ولا يبين من الحكم المطعون فيه اثرها فى قضائه بالنسبة لباقى القرائن التى استند اليها مما يكون معه الحكم معيبا بالفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الاوراق .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك انه لما كانت الطاعنة لم تقدم صوره

رسمية من التحقيق المشتمل على شهادة الشهود التي تقول أن الحكم خطأ في تأويلها وخالف الثابت فيها . ومن ثم يكون نعيها في هذا الخصوص مجرداً عن الدليل .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول انها كانت قد تمسكت امام محكمة ثاني درجة بأن الحكم الابتدائي لم يعرف العقد المقضى ببطلانه تعريفاً ينفي عنه الجهالة الا ان الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأنه هذا العقد المسجل برقم ٢٨٤ في ١٩٧٣/١/٣١ موضوع النزاع دون ذكر للمكتب الذي سجل فيه هذا العقد او الجهة التي ستنفذ هذا الحكم مما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعى غير صحيح ذلك ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان العقد المسجل المقضى ببطلانه هو رقم ٢٨٤ في ١٩٧٣/١/٣١ شهر عقارى طنطا ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول انها اذ تمسكت امام محكمة الاستئناف بأن محكمة اول درجة لم تتح لها الفرصة لنفي الصورية وكان على المحكمة الاستئنافية أن تقضى باحالة الدعوى الى التحقيق لتمكينها من ذلك باعتبار أن نعيها في هذا الخصوص يتضمن هذا الطلب الامر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه وان كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزاً تقديمه في ايه حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التي يجوز ابدائها لأول مرة امام محكمة الاستئناف الا انه متى كانت محكمة اول درجة قد امرت باجرائه واحضر الخصم المكلف بالاثبات شهوده وتقاعس خصمه عن احضار شهود للنفي ، فانه لا على محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد ، طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من نفي الوقائع المراد اثباتها بالبينة ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان محكمة اول - درجة اذ احوالت الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم من الثانية للسابع صورية عقد البيع موضوع الدعوى بكافة طرق الاثبات بما

فيها شهادة الشهود وصرحت للطاعنة النقي بذات الطرق إلا أنها لم تشهد أحداً فإنه لا تثريب على محكمة الاستئناف إذا ما التفتت عن طلبها إحالة الدعوى الى التحقيق لتمكينها من نقي الصورية متى وجدت في اوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها في اثبات صورية عقد البيع موضوع النزاع وذلك بأدلة سائغة مستمدة من اوراق الدعوى وأقوال الشهود الذين استمعت اليهم محكمة اول درجة ومن شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ويكون النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول ان الحكم قضى بصورية عقد البيع الصادر لها من المطعون ضده الاول بيعه لها ١٠ ط ٥ ف في حين انه لا يدخل من الاطيان المبيعه للمطعون ضدهم من الثانية للسابعة سوى ٤ ف مما كان يتعين معه عدم قبول الدفع بالصورية الا في هذا النطاق غير ان الحكم المطعون فيه قضى بصورية العقد باكماله مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك انه لما كان الطعن بالصورية لا يقبل الا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة وكان المطعون ضدهم من الثانية للسابعة ان طعنوا على العقد الصادر من المطعون ضده الاول للطاعنة بالصورية انما قصدوا الى اهداره في خصوص القدر البالغ مساحته ٤ ف التي اشتروها من نفس البائع للطاعنة وذلك ابتغاء ازالة العائق الذي يحول دون تحقق اثر هذا العقد فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى في مدوناته الى ان القضاء يبطلان عقد الطاعنة لصوريته ينصرف الى العقد باكماله يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص على ان - يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٧ من يوفية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين عزت خنوره نائب رئيس المحكمة ، محمد مختار منصور ، محمود نبيل البناوى و د . محمد بهاء الدين باشات .

(٣٠١)

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٠ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن » . « حكم » الطعن فى الحكم . .

إتخاذ الحكم المطعون فيه بالنقض أسبابا خاصة به دون الإحالة الى أسباب الحكم الابتدائى . أثره . النعى الموجه الى أسباب الحكم الابتدائى غير مقبول
(٢) جمعيات .

قرار الوزير المختص بحل إحدى الجمعيات وتشكيل لجنة لتصفيتها . تفويضه هذه اللجنة جميع السلطات اللازمة لمباشرة مهمتها . مؤداه . وجوب صدور التصرفات منها بكامل هيئتها .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل النعى الموجه الى الحكم الابتدائى متى كان الحكم الاستئنافى قد قضى بتأييده على أسباب خاصة دون أن يحيل اليه فى أسبابه .

٢ - النص فى المادتين ٢ ، ٣ من قرار وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية المتضمن حل وتصفية الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعى على أن « تشكل لجنة تصفية الجمعية المذكورة من مندوب عن وزارة الخزانة رئيسا ، مندوب عن وزارة التموين والتجارة الداخلية ، مندوب عن وزارة البترول والثروة المعدنية » ، « تخول اللجنة جميع السلطات - اللازمة لمباشرة مهمتها » يدل على أن هذا القرار لم يعهد بالتصرف الى رئيس اللجنة منفردا وإنما عهد بذلك الى اللجنة بما مؤداه وجوب صدور التصرفات منها بكامل هيئتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . . .

وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٨٢٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى القاهرة على الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعى - تحت التصفية - والبنك المطعون ضده الثانى طالبه الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٦ المتضمن بيع المكتب التجارى المبين بصحيفة الدعوى - بالجديك - والعقد المذكور والقائمة المرفقة به لقاء ثمن قدره ١٠٠٠ جنيه وإلزام الجمعية المذكورة بتسليم الشقة الكائن بها المكتب والمنقولات المبينة بالقائمة المذكورة إلى الطاعنة وبإلزام البنك المطعون ضده الثانى بتحرير عقد ايجار عن الشقة المشار إليها وقالت بيانا لها إن الجمعية باعتها المكتب المشار إليه بعقد بيع مؤرخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٦ لقاء ثمن مقبوض قدره ١٠٠٠ جنيه وتسلمت المكتب وعقد ايجار الشقة الكائن بها ووضعت اليد عليها لكن الجمعية والبنك المطعون ضده الثانى تعرضا لها فأقامت الدعوى للحكم بطلباتها . بتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٩٧٨ قضت المحكمة برفض الدعوى . وإستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمى ٤٦٩٩ ، ٤٧٠٣ لسنة ٩٥ ق طالبة الغاء والحكم لها بطلباتها . بتاريخ ٤ / ٢ / ١٩٧٩ حكمت بانقطاع سير الخصومة فيهما لزال صفة الجمعية وقامت الطاعنة بتعجيلها باختصاص المطعون ضدهم . بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٨٠ حكمت بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة منكرة وأبنت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحيدت جلسة لنظره . وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك نقول إن محكمة أول درجة أقامت قضاءها برفض الدعوى على أن عقد البيع صدر في ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٦ من غير ذي صفة لأن لجنة تصفية الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعي - البائعة - كان قد انتهى عملها في ٣٠ / ٩ / ١٩٧٦ - طبقا لقرار وزير الصناعة والتعدين رقم ١١٩٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بإعادة تشكيل اللجنة المذكورة وهو خطأ من الحكم إذ بقيت هذه اللجنة مستمرة حتى ١٧ / ١١ / ١٩٧٦ وفقا لقرار وزير الصناعة والتعدين رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٧٦ مما مؤاده أن البيع الصادر منها يعتبر صحيحا وناقذا ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي متى كان الحكم الاستئنافي قد قضى بتأييده بناء على أسباب خاصة دون أن - يحيل إليه في أسبابه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب خاصة به دون أن يحيل إلى أسباب الحكم الابتدائي فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه على أن رئيس لجنة تصفية الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعي - المطعون ضده الثالث - إنفرد وحده بإبرام البيع موضوع الدعوى دون لجنة التصفية بكامل تشكيلها وأنه ليس في الأوراق ما يفيد أنه قد فوض من اللجنة أو من الوزير المختص في مباشرة التصرف وبالتالي لا ينصرف أثره للجمعية في حين أن الثابت من هذا العقد أنه صادر من المطعون ضده الثالث بصفته ممثلا للجنة تصفية الجمعية المذكورة وهو ما يكفي لاعتبار البيع صادرا من هذه اللجنة وليس من المطعون ضده الثالث منفردا فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادتين ٢ ، ٣ من قرار

وزير الصناعة والبتروول والثروة المعدنية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ المتضمن حل وتصفية الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعي على أن تشكل لجنة تصفية الجمعية المذكورة من مندوب عن وزارة الخزانة ، رئيسا . مندوب عن وزارة التموين والتجارة الداخلية . مندوب عن وزارة البترول والثروة المعدنية ، تخول اللجنة جميع السلطات اللازمة لمباشرة مهمتها..... يدل على أن هذا القرار لم يعهد بالتصرف إلى رئيس اللجنة منفردا وإنما عهد بذلك إلى اللجنة بما مؤداه وجوب صدور التصرفات منها بكامل هيئتها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم حسب الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / سعيد صقر . عبد المنعم بركة ، عبد السلام خطاب وطلعت أمين صادق

(٣٠٢)

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٠ القضائية

(١) عمل ، تصحيح أوضاع العاملين ، ، ترقية .

العاملون غير الحاصلين على مؤهل دراسي المعينون ابتداء في وظائف الخدمات
المعاونة أو المكتبية ونقلوا قبل نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ الى وظائف المجموعة
المهنية أو المكتبية . المدد الكلية اللازمة لترقيتهم . حسابها وفقا للمائتين ١٥ ، ٢١ من
القانون المشار اليه . اضافة المدة المنصوص عليها في المادة ٢١ الى مدة خدمتهم في
وظائف المجموعة المهنية والوظائف المكتبية . خطأ في القانون .

مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والمادة ٢١
منه والجدولين الثالث والخامس المرفقين به أن العامل غير الحاصل على
مؤهل دراسي الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف
المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون في ١٠ / ٥ / ١٩٧٥ الى وظائف
المجموعة المهنية وكذا العامل الذي لم يحصل على مؤهل دراسي وعين ابتداء
في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية ،
تحسب المدد الكلية اللازمة لترقيته الى فئة مالية معينة على أساس اضافة
سبع سنوات أو مدة خدمته في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما
أقل إلى المدد الكلية الواردة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين للقانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أن يكون تاريخ تعيينه في وظائف الخدمات
المعاونة أو الوظائف المكتبية هو الذي يبدأ منه حساب مدة خدمته في هذه

الحالة ، ولازم ذلك أنه لا يجوز اضافة مدة السنوات السبعة أو المدة الاقل التى قضيت فى مجموعة الخدمات المعادلة أو الكتابية الى مدة خدمته فى وظائف المجموعة المهنية أو الوظائف المكتبية التى نقل اليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهما للجنة المالية السادسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تأسيسا على أن المادة ٢١ منه توجب اضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة الاقل الى مدة خدمتها فى وظائف المجموعة المهنية التى نقلت اليها ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضدهما وآخرين أقاموا على الطاعنة الدعوى رقم ١٥١ سنة ١٩٧٨ عمال كلى أسوان طالبين الحكم أولا : بأحقية كل منهم الى أقدميته الكلية الثابتة بملف خدمته قبل صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمعتمدة من الطاعنة واخضاعها لهذا القانون . ثانيا : أحقية كل منهم للجنة المالية المستحقة له حسب مدة خدمته الكلية طبقا للجدول الملحق بالقانون على النحو المبين بصحيفة الدعوى . ثالثا : بأحقية كل منهم لأول مربوط وعلاوات وبدلات ومميزات الفئة المالية المطالب بها اعتبارا من أحقيته لها . رابعا : التزام الطاعنة أن تدفع الى كل منهم فروق أول مربوط والعلاوات والبدلات والمميزات المترتبة على الترقية. المطالب بها عن المدة من ١ / ١ / ١٩٧٥ وحتى اجراء الترقية وتصحيح وضعه الوظيفى بصفة فعلية ، وقالوا فى بيان دعواهم انهم يعملون لدى الطاعنة التى سكنتهم طبقا للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالوظائف التى يستحقونها على اساس

مدة الخدمة التي اعتمدتها ، واذ يتعين تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليهم وفقا لمدة الخدمة السابق اعتمادها بغير نقص ، فقد أقاموا الدعوى بالطلبات سالفه البيان ، نذبت المحكمة خبيرا في الدعوى ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ٢١ / ١ / ١٩٧٩ بأحقية كل من المطعون ضدهما للفئة المالية السادسة اعتبارا من ١ / ٦ / ١٩٧٦ والزمته الطاعنة ان تدفع الى كل منهما مبلغ ١١٨٥٠٠ جنية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط ، مأمورية أسوان ، وقيد استئنافها برقم ٢٧ سنة ٥٤ ق ، وبتاريخ ٩ / ١ / ١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الاول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، وفي بيان ذلك تقول أن مؤدى نص المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) منها ان العامل الذي عين ابتداء في احدى وظائف الخدمات المعاونة ثم نقل الى وظيفة مهنية تحسب مدة خدمته من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المعاونة على ان يضاف الى مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية والواردة بالجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين مدة سبع سنوات أو مدة خدمة المعاونة ان قلت عن ذلك ، واذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ان مدة السنوات السبعة أو مدة الخدمة المعاونة التي نقل عنها تضاف الى مدة خدمة العامل في وظائف المجموعة المهنية التي نقل اليها ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتفسيره .

وحيث ان هذا النعى سديد ، نك لانه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن "يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي

لاستكمال هذه المدة، وتنص المادة ٢١ منه على أن «تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية: (أ) (ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون إلى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ إلى الوظائف المكتبية. وتحسب مدة خدمة العامل في هذه الحالة من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية....» وكان الجدولان المشار إليهما قد حددا مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الإقدمية بالنسبة للفئات المالية الواردة بهما، فإن مفاد ذلك أن العامل غير الحاصل على مؤهل دراسي الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون في ١٠ / ٥ / ١٩٧٥ إلى وظائف المجموعة المهنية وكذا العامل الذي لم يحصل على مؤهل دراسي وعين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ إلى الوظائف المكتبية، تحسب المدد الكلية اللازمة لترقيته إلى فئة مالية معينة على أساس إضافة سبع سنوات أو مدة خدمته في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل إلى المدد الكلية الواردة بالجدولين الثالث أو الخامس المرفقين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على أن يكون تاريخ تعيينه في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية هو الذي يبدأ منه حساب مدة خدمته في هذه الحالة، ولازم ذلك أنه لا يجوز إضافة مدة السنوات السبعة أو المدة الأقل التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية إلى مدة خدمته في وظائف المجموعة المهنية أو الوظائف المكتبية التي نقل إليها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهما للفئة المالية السادسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تأسيسا على أن المادة ٢١ منه توجب إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة

الأقل الى مدة خدمتهما في وظائف المجموعة المهنية التي نقلا اليها ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث السبب الثاني للطعن .

جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم قراج نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
عبدالعزیز قوده ، محمد لطفي السيد ، محمد ليبي الخضري و طه الشريف .

(٣٠٣)

الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ القضائية

(١) قانون «سريانه من حيث الزمان» ، «تأمين» ، «التأمين الاجباري على السيارات» ،

احالة القانون الى بيان محدد في قانون آخر . اثره . اعتباره جزءاً من القانون الأول .
الاحالة المطلقة . اثرها . وجوب ترك الامر للقانون المحال اليه بما في ذلك ما قد يطرا
عليه من تغيير أو تعديل . احالة المادة الخامسة ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين
الاجباري على السيارات إلى المادة السادسة ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد
المستفيدين من التأمين . لا تتأثر بالغاء القانون الأخير بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

(٢ - ٤) «تأمين» ، «التأمين الاجباري» ، «مسئولية» .

(٢) التأمين الاجباري على السيارات الخاصة . لا يغطي المسؤولية المترتبة عن وفاة
أو اصابة ركبائها .

(٣) المادتان ٧٤٨ ، ٧٥٣ مدني تحكمان كل عقود التأمين . وجوب الاخذ بشروط
وثيقة التأمين كلما كانت اصلح للمؤمن له أو المستفيد .

(٤) استعمال السيارة المؤمن عليها في غير الغرض المخصص لها . للمؤمن الرجوع
على المؤمن له دون مساس بحق المضرور قبل المؤمن . المادتان ١٧ و ١٩ ق ٦٥٢ لسنة
١٩٥٥ .

١ - لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون حينما يحدد نطاق
بعض أحكامه بالاحالة إلى بيان محدد بعينه في قانون آخر فإنه بذلك يكون
قد الحق هذا البيان ضمن أحكامه هو فيضحي جزءاً منه يسرى دون توقف
على سريان القانون الآخر الذي ورد به البيان أصلاً ، أما إذا كانت الاحالة

مطلقة الى ما يبينه أو يقرره قانون آخر فان مؤدى ذلك أن القانون المحيل لا يعنى بتضمين أحكامه امراً محدداً فى خصوص ما أحال به وانما ترك الامر للقانون المحال اليه بما فى ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير ، لما كان ذلك وكانت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات تنص على أن « يلزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون قانون التأمين الاجبارى على السيارات سالف الذكر قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة السادسة من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - تنص المادة السادسة من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - الملغى - على أن التأمين عن السيارات الخاصة - وهى المعدة للاستعمال الشخصى - يكون لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها ، ومفاد ذلك بقاء الوضع على ماكان عليه من أن التأمين الاجبارى على السيارة الخاصة « الملاكى » لا يشمل الاضرار التى تحدث لركابها ولا يغطى المسؤولية المدنية عن الاصابات التى تقع لهؤلاء الركاب .

٣ - النص فى المادتين ٧٤٨ ، ٧٥٣ من القانون المدنى على أن الاحكام المتعلقة بعقد التأمين التى لم يرد نكرها فى هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة ، وأنه يقع باطلاً كل اتفاق يخالف احكام النصوص الواردة فى هذا الفصل الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد ، وورودها ضمن الفصل الثالث الخاص بالاحكام العامة لعقد التأمين مؤداه ان هاتين المادتين تحكمان عقود التأمين كافة وتوجب ان لا يحد بشروط وثيقة التأمين كلما كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيد .

٤ - مؤدى نص المادتين ١٧ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات أن استعمال السيارة المؤمن عليها فى غير الغرض المخصصة له يتيح للمؤمن الرجوع على المؤمن له دون فساس بحق المضرور قبل المؤمن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضدهم اقاموا الدعوى رقم ٨٩٥٩ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدى لهم مبلغ عشرين الف جنيه تعويضا عن الاضرار المادية والادبية ومبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا موروثا ، وبتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٨٢ قضت المحكمة بالزام الطاعن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضدهم مبلغ ثلاثة عشر الف وخمسمائة جنيها شاملة التعويض الموروث - استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٥ سنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٨٣ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف الى الزامها بدفع مبلغ تسعة آلاف جنيه للمضرورين يقسم بينهم على النحو المبين بالاسباب - طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة فكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتفسيره ، وفى بيان تلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن التأمين الاجبارى على حوادث السيارات لا يغطى المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة والاصابة التى تلحق بركاب السيارات الخاصة وذلك طبقا للقانون

وان مورث المطعون ضدهم كان راكبا بالسيارة الخاصة التي وقع الحادث من قائدها ومن ثم فان للتأمين الاجباري لا يغطي المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاته ، واذ لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع وقضى بالزامه بالتعويض فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالاحالة الى بيان محدد بعينه في قانون آخر فانه بذلك يكون قد الحق هذا البيان ضمن أحكامه هو فيضحي جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذي ورد به البيان اصلا ، اما اذا كانت الاحالة مطلقة الى ما يبينه او يقرره قانون آخر فان مؤدى ذلك القانون المحيل لا يعنى بتضمين أحكامه امرا محددا في خصوص ما احال به وانما ترك الامر للقانون المحال اليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل او تغيير ، لما كان ذلك وكانت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري على السيارات تنص على ان « يلزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة او عن اية اصابة بدنية تلحق اى شخص من حوادث السيارة اذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الاحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم يكون قانون التأمين الاجباري على السيارات سالف الذكر قد الحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة السادسة من قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بالغاء قانون المرور المذكور بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ ، لما كان ما تقدم وكانت المادة السادسة من قانون المرور الملغى تنص على ان التأمين عن السيارات الخاصة - وهي المعدة للاستعمال الشخصي - يكون لصالح الغير دون الركاب ولباقى انواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها، ومفاد ذلك بقاء الوضع على ما كان عليه من ان التأمين الاجباري على السيارة الخاصة « الملاكى » لا يشمل الاضرار التي تحدث لركابها ولا يغطي المسؤولية المدنية عن الاصابات التي تقع لهؤلاء الركاب ، ومن والمقرر ايضا ان النص في المادتين

٧٤٨ ، ٧٥٣ من القانون المدنى على ان ، الاحكام المتعلقة بعقد التأمين التى لم يرد نكرها فى هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة ، وانه ، يقع باطلا كل اتفاق يخالف احكام النصوص الواردة فى هذا الفصل الا ان يكون ذلك لمصلحة المؤمن له ولمصلحة المستفيد ، وورودهما ضمن الفصل الثالث الخاص بالاحكام العامة لعقد التأمين مؤداه ان هاتين المادتين تحكمان عقود التأمين كافة وتوجب ان الاخذ بشروط وثيقة التأمين كلما كانت اصلح للمؤمن له والمستفيد - كذلك مؤدى نص المادتين ١٧ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات ان استعمال السيارة المؤمن عليها فى غير الغرض المخصصة له يتيح للمؤمن الرجوع على المؤمن له دون مساس بحق المضرور قبل المؤمن - ومفاد ما سلف ان ثمة حالات معينة يلتزم فيها شركة التأمين بتغطية المسؤولية الناشئة عن الاضرار الناتجة من حوادث السيارات المؤمن عليها لديها - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اورد فى اسبابه ، انه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى ان تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وان تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر من تحديد مقدار التعويض . ومن ثم تأخذ المحكمة بأسباب الحكم المستأنف بصدد التطبيق القانونى فى هذا الشأن ، وكان ذلك الحكم قد انتهى فى هذا الخصوص الى ، ان المؤمن يلتزم بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة او عن اية اصابة بدنية تلحق اى شخص من حوادث السيارات ، دون ان يبين توافق اى من الحالات سالفة البيان التى يلتزم فيها الشركة الطاعنة بدفع التعويض للمضرور مع قيام دفاع الشركة المذكورة امام محكمة الموضوع بأن وثيقة التأمين على السيارة الملاكى مرتكبة الحادث لا تغطى الاضرار التى تحدث لركابها مما لا يمكن معه لهذه المحكمة مراقبة التطبيق الصحيح للقانون ويضحي الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور فى التسبيب جره الى خطأ فى تطبيق القانون ويثعين نقضه مع الاحالة .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور سعيد عبد الماجد وعضوية السادة المستشارين / د . احمد حسنى ، يحيى الرفاعى ، محمد طعموم وزكى المصرى .

(٣٠٤)

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٨ القضائية

(١) نقض ، الخصوم فى الطعن ، ، حجز ، حجز ما للمدين لدى الغير ، ، دعوى ، المصلحة ، ،

اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز أو دعوى رفعه . أثره . اعتباره خصماً ذا صفة يحتاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز أو رفعه . اختصاصه فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر فى هاتين الدعويتين صحيح .

(٢) عقد ، عقود وساطة ، ، اتفاق تبادل تجارى ، ،

عدم ثبوت أن تنفيذ العقد موضوع الدعوى عن سنة ١٩٧٦ يخالف الاطار العام المعتمد للخطة بالقانون رقم ٩ سنة ١٩٧٦ . القضاء بىبطلان العقد بالنسبة لسنة ١٩٧٦ يكون على غير أساس . علة ذلك . لا يغير من ذلك مخالفة للعقد لأحكام اتفاق التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى الموقع فى ٢٢ / ١ / ١٩٧٢ من حيث مجاوزة نطاقة الزمنى طالما أنه تقرر مد العمل به الى ما يغطى المدة المتفق عليها بالعقد .

١ - نص المادتين ٣٣٤ ، ٣٣٥ من قانون المرافعات يدل على ان للدائن الحاجز مصلحة فى اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز ، كما أن للمحجوز عليه مصلحة فى اختصاص المحجوز لديه فى دعوى رفع الحجز ليمتنعه من الوفاء بما تحت يده للحاجز ومن ثم فانه اذا ما ختصم المحجوز لديه فى أى من هاتين الدعويتين يصبح خصماً ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد .

٢ - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة نظم فى الفصل الاول منه القواعد العامة لوضع خطة قومية عامة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واختتم هذا الفصل بالمادة السادسة التى نصت على أنه « لا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام المعتمد للخطة » ، ونظم فى الفصل الثالث منه اجراءات وضع الخطة واقرارها فنص فى المادة التاسعة على ان تتولى وزارة التخطيط اعداد مشروع الاطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الاجل فى ضوء الاهداف العامة للدولة ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء لاقراره وعلى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى ثم يحال الى مجلس الشعب لاقراره . وتصدر بقانون وهو ما يفيد انه يتعين للالتزام بالاطار العام للخطة ان يصدر بها قانون وما لم يصدر هذا القانون فلا محل لبحث مدى مخالفة عقود تصدير السلع لهذه الخطة ، واذ كان لم يثبت أن ثمة خطة عامة للتنمية قد صدرت بقانون منذ صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية عام ١٩٧٥ وكان لا يبين من نصوص القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن اعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٦ ولا من البيانات والجداول الواردة فى التقرير المرفق به أن تنفيذ العقد موضوع الدعوى عن سنة ١٩٧٦ يخالف الاطار العام المعتمد للخطة بمقتضى هذا القانون فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من بطلان العقد بالنسبة لهذه السنة يكون على غير أساس ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه الحكم من أن هذا العقد أبرم بالمخالفة لاحكام اتفاق التبادل التجارى بين جمهورية مصر واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الموقع فى ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ ، وأن هذه الاحكام تعتبر من النظام العام لانها من صميم الخطة الاقتصادية للدولة ذلك ان اتفاق التبادل التجارى المشار اليه - والذى تمت الموافقة عليه فى مصر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٢ وصدر قرار وزير الخارجية بنشره فى اول نوفمبر سنة ١٩٧٣ على أن يعمل به اعتبارا من ١٩ يونيه سنة ١٩٧٣ - نص فى المادة منه على أن يبدأ العمل به من اول يناير سنة ١٩٧١

حتى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ولما كانت المادة الاولى منه قد نصت على أن تكون توريدات السلع بين البلدين خلال هذه المدة وفقاً للقائمتين (١) ، (ب) الملحقتين به ، وأنه سيتم تحديد وادخال اضافات عليهما قبل حلول عام التوريد بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بعام ١٩٧٢ والاعوام التالية وذلك بالاتفاق المتبادل بين الطرفين كما نصت المادة الثانية منه على أنه سيتم توريد السلع المحددة فيه طبقاً لنصوص اتفاق التجارة طويل الاجل الموقع بين الدولتين في ٢٣ / ٦ / ١٩٦٢ واتفاق المدفوعات الموقع في ذات التاريخ وطبقاً للتعديلات التي أدخلت على هذا الاتفاق والواردة في الكتب المتبادلة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٧١ وذلك حتى ٢١ ديسمبر ويمكن مد العمل بهما وفقاً لما ورد في المادة ٢٠ من اتفاق التجارة طويل الاجل والمادة ١٤ من اتفاق المدفوعات لما كان ذلك ، فان عقود الوساطة في تصدير السلع بين البلدين التي أبرمت قبل نفاذ اتفاق التبادل التجاري المشار اليه تكون عقوداً صحيحة وملزمة لأطرافها ولكنها غير نافذة بالنسبة لما تتضمنه من سلع غير واردة في القائمتين الملحقتين بالاتفاق أو بالنسبة لأي فترة زمنية لاحقة لتاريخ سريانها الا اذا تم الاتفاق على اضافة السلع المتفق على تصديرها بتلك العقود الى السلع التي تضمنتها القائمتان الملحقتان بالاتفاق ، أو تقرير مد العمل به الى ما يغطي المدة المتفق عليها بهذا العقود ، واذ كانت المبالغ المتفق على الوساطة في تصديرها بالعقد موضوع الدعوى واردة بالقائمة (١) الملحقه بالاتفاق ، وكان يبين من الصورة الرسمية لبروتوكول تبادل السلع بين الدولتين عن الفترة من اول يناير سنة ١٩٧٦ حتى ٢١ / ١٢ / ١٩٧٦ الموقع بالقاهرة في ١٣ / ١٢ / ١٩٧٥ والمودعة ضمن مستندات هذا الطعن - أنه نص فيه على أن يجري تبادل السلع بين الدولتين طبقاً لشروط مماثلة على أن يعمل به من تاريخ توقيعه ووردت المبالغ ضمن قائمة السلع الملحقه به ايضاً فان مدة سريان اتفاق التبادل التجاري تكون قد امتدت الى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٦ قبل انقضائها وعلى نحو يغطي المدة المتفق عليها في العقد موضوع الدعوى بما يجعله نافذاً خلال هذه المدة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بالزام الشركة المطعون ضدها الاولى بأن تؤدى له مبلغ ٢٨٣ر١٩٧١٤ جنيه والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وبشئبى الحجز التحفظى الموقع فى ٢٤ / ٤ / ١٩٧٦ تحت يد المطعون ضدهما الثانى والثالث وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ٢٧ / ٦ / ١٩٧٢ تعاقد مع الشركة المطعون ضدها الاولى على أن يتوسط بينها وبين الجانب السوفيتى لابرام عقد تصدير أربعمئة ألف طن موالح خلال ثلاث سنوات تبدأ من موسم ١٩٧٢ / ١٩٧٤ مقابل أن تؤدى له سبعمئة مليم عن كل طن فى المواعيد المحددة بالعقد ، وقد نفذ التزامه باتمام التعاقد فى ٢٧ / ٧ / ١٩٧٢ وتم تنفيذه فى السنوات الثلاث المتفق عليها وتقاضى مستحقاته عن الموسمين الاولين الا أن الشركة توقفت عن دفع مستحقاته عن الموسم الثالث ، ولما كان يستحق فى نمتها المبلغ المحجوز من أجله حسبما تبين له الشهادات الجمركية الصادرة بمقدار الكميات التى صدرتها الشركة من الموالح فقد أقام عليها دعواه بالطلبات السالفة ومحكمة أول درجة حكمت فى ٣٠ / ١ / ١٩٧٧ برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥ لسنة ٩٤ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٢٨ / ٢ / ١٩٧٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن بالنسبة للشركة وعدم قبوله بالنسبة لباقي المطعون ضدهم . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون

ضدهما الثانى والثالث أنهما كمحجوز لديهما لم تكن للطاعن طلبات قبلهما ولم ينازعانه فى طلباته .

وحيث أن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك ان نص المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٥ من قانون المرافعات يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة فى اختصام المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز ، كما أن للمحجوز عليه مصلحة فى اختصام المحجوز لديه فى دعوى رفع الحجز ليمتنعه من الوفاء بما تحت يده للحاجز ، ومن ثم فانه اذا ما اختصم المحجوز لديه فى أى من هاتين الدعويتين يصبح خصما ذا صفة يحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد اختصم المطعون ضدهما الثانى والثالث أمام محكمة الموضوع بدرجتيها وفى الطعن بالنقض بصفتيها محجوزا لديهما وباعتبارهما الخصمين المنوط بهما تنفيذ الحكم الذى يصدر فى هذا الشأن ، فان الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما يكون على غير أساس .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ويقول فى بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه على بطلان عقد الوساطة المؤرخ ٢٧ / ٦ / ١٩٧٢ بالنسبة لسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن المادة السادسة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ تحظر الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الاطار العام للخطة ، وأن ذلك العقد أبرم بالمخالفة لهذا النص بالنسبة لعام ١٩٧٦ لأنه أبرم فى ظل اتفاق التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى الذى تنتهى مدته بنهاية سنة ١٩٧٥ فى حين ان المادة السادسة المشار اليها لا تنطبق على العقد موضوع الدعوى وأن مجاوزة ذلك العقد للنطاق الزمنى لاتفاق التبادل التجارى لا تودى إلى بطلان العقد بالنسبة للفترة السالفة الذكر خاصة وإن الاتفاق تم تجديده عنها فعلا .

وحيث ان هذا النعى شديد ، ذلك أن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة نظم في الفصل الاول منه القواعد العامة لوضع خطة قومية عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واختتم هذا الفصل بالمادة السادسة التي نصت على أنه « لا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الاطار العام المعتمد للخطة » ، ونظم في الفصل الثالث منه اجراءات وضع الخطة واقرارها فنص في المادة التاسعة على ان « تتولى وزارة التخطيط اعداد مشروع الاطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل في ضوء الأهداف العامة للدولة ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء وعلى المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ثم يحال الى مجلس الشعب لاقراره . وتصدر بقانون وهو ما يفيد انه يتعين للالتزام بالاطار العام للخطة أن يصدر بها قانون وما لم يصدر هذا القانون فلا محل لبحث مدى مخالفة عقود تصدير السلع لهذه الخطة ، واذ كان لم يثبت أن ثمة خطة عامة للتنمية قد صدرت بقانون منذ صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية عام ١٩٧٥ وكان لا يبين من نصوص القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن اعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٦ ولا من البيانات والجداول الواردة في التقرير المرفق به أن تنفيذ العقد موضوع الدعوى عن سنة ١٩٧٦ يخالف الاطار العام المعتمد للخطة بمقتضى هذا القانون فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من بطلان العقد بالنسبة لهذه السنة يكون على غير أساس ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه الحكم من أن هذا العقد أبرم بالمخالفة لأحكام اتفاق التبادل التجاري بين جمهورية مصر واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الموقع في ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ ، وأن هذه الاحكام تعتبر من النظام العام لانها من صميم الخطة الاقتصادية للدولة ، ذلك أن اتفاق التبادل التجاري المشار اليه والذي تمت الموافقة عليه في مصر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٢ وصدر قرار وزير الخارجية بنشره في اول نوفمبر سنة ١٩٧٣ على أن يعمل به اعتبارا من ١٩ يونيه سنة ١٩٧٣ نص في المادة الثالثة منه على أن يبدأ

العمل به من أول يناير سنة ١٩٧١ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥، ولما كانت المادة الأولى منه قد نصت على أن تكون توريدات السلع بين البلدين خلال هذه المدة وفقا للقائمتين (أ) و (ب) الملحقتين به، وأنه سيتم تحديد وادخال اضافات قبل حلول عام التوريد بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بعام ١٩٧٣ والاعوام التالية وذلك بالاتفاق المتبادل بين الطرفين كما نصت المادة الثانية منه على أنه سيتم توريد السلع المحددة فيه طبقا لنصوص اتفاق التجارة طويل الاجل الموقع بين الدولتين في ٢٣ / ٦ / ١٩٦٢ واتفاق المدفوعات الموقع في ذات التاريخ وطبقا للتعديلات التي أدخلت على هذا الاتفاق والواردة في الكتب المتبادلة بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧١ وذلك حتى ٣١ ديسمبر ويمكن مد العمل بهما وفقا لما ورد في المادة ٢٠ من اتفاق التجارة طويل الاجل والمادة ١٤ من اتفاق المدفوعات لما كان ذلك، فان عقود الوساطة في تصدير السلع بين البلدين التي أبرمت قبل نفاذ اتفاق التبادل التجاري المشار إليه تكون عقودا صحيحة وملزمة لأطرافها ولكنها غير نافذة بالنسبة لما تتضمنه من سلع غير واردة في القائمتين الملحقتين بالاتفاق أو بالنسبة لأي فترة زمنية لاحقة لتاريخ سريانه الا اذا تم الاتفاق على اضافة السلع المتفق على تصديرها بتلك العقود الى السلع التي تضمنتها القائمتان الملحقتان بالاتفاق، أو تقرير مد العمل به الى ما يغطي المدة المتفق عليها بهذه العقود، واذ كانت الموالح المتفق على الوساطة في تصديرها بالعقد موضوع الدعوى واردة بالقائمة (أ) الملحقة بالاتفاق، وكان يبين من الصورة الرسمية لبروتوكول تبادل السلع بين الدولتين عن الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٦ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٦ الموقع بالقاهرة في ١٣ / ١٢ / ١٩٧٥ والمودعه ضمن مستندات هذا الطعن - أنه نص فيه على أن يجري تبادل السلع بين الدولتين طبقا لشروط مماثلة على ان يعمل به من تاريخ توقيعها ووردت الموالح ضمن قائمة السلع الملحقة به ايضا فان مدة سريان اتفاق التبادل التجاري تكون قد امتدت الى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٦ قبل انقضاءها وعلى نحو يغطي المدة المتفق عليها في العقد موضوع الدعوى بما يجعله نافذا خلال هذه المدة، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في

قضائه على بطلان ذلك العقد بالنسبة لسنة ١٩٧٦ فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ، ويقول فى بيان ذلك انه تمسك فى دفاعه بأن التصدير عن عام ١٩٧٦ قد نفذ بالفعل طبقا للعقد المبرم بين الطرفين وانه يتعين على الشركة المطعون ضدها أن تؤدى له حقوقه عن هذه السنة ، وقد دلت على تمام التصدير بالشهادات الجمركية الرسمية المقدمة منه ومع ذلك التفت الحكم عن هذا الدفاع تأسيسا على مجرد القول بأن الشركة قررت أن التصدير تم بناء على اتفاق مباشر بينها وبين الجانب السوفيتى وأنه لم يدلل على أن ما تم تصديره سنة ١٩٧٦ كان بناء على وساطة جديدة منه بعد ان انهار سنده وهو العقد الباطل .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد أن انتهى إلى بطلان العقد موضوع النزاع بالنسبة لسنة ١٩٧٦ أقام قضاءه برفض الحكم للطاعن بالعمولة المستحقة له عما تم تصديره فعلا من المبالغ خلال تلك السنة على دعامة أخرى قوامها أن الشهادات الجمركية المقدمة منه لا تقوم حجة على أن ما تم تصديره وفقا لها كان فى ظل وساطته ، وعول الحكم فى ذلك على أن الشركة المطعون ضدها قررت أن ما تم تصديره خلال هذه السنة كان بناء على اتفاق مباشر بينها وبين الجانب السوفيتى وأنه لم يدلل على ان التصدير كان بناء على وساطة جديدة منه بعد أن انهار سنده ، واذ كان مؤدى الشهادات الجمركية المشار اليها وعقدى الوساطة والتصدير المقدمين من الطاعن ضمن أوراق هذا الطعن والذين كانا تحت نظر محكمة الموضوع - أن ينتقل الى الشركة المطعون ضدها عبء ثقی الدلالة المستمدة من هذه الأوراق وكانت الشركة لم تقدم ما يتقى هذه الدلالة الا مجرد القول بأن التصدير تم بناء على اتفاق مباشر بينها وبين الجانب السوفيتى فإن الحكم المطعون فيه اذ التفت عن دفاع الطاعن وأقام قضاءه على مجرد نقي الشركة له يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون قد جاء

مشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب بما يستوجب نقضه لهذا السبب أيضا دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / عبدالحميد المنفلوطى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد زغلول عبدالحميد ، د . منصور وجيه ، محمد فؤاد بدر وفهمى الخياط .

(٣٠٥)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٩ القضائية

(١) ايجار . ملكية . نقض . السبب غير المنتج .

ايجار ملك الغير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر . م ٥٥٨ مدنى . المنازعات
الناشئة عنه . لأى من طرفيه حق التقاضى بشأنها . النعى على ما استطرده إليه الحكم فى
شأن التعريف بالحق وبالدعوى والتفرقة بينهما . غير منتج .

(٢) نقض . سبب الطعن .

القضاء بتأييد الحكم الابتدائى . اقامته على اسباب خاصة دون الاحالة لأسباب الحكم
الابتدائى . النعى على الاسباب الاخيرة . غير مقبول .

(٣) ايجار . ايجار الاماكن .

ترك المستأجر العين المؤجرة . لاقاربه حتى الدرجة الثالثة - عدا زوجه او اولاده
او والديه - البقاء بها . شرطه . اقامتهم معه مدة سنة سابقة على الترك او مدة شغله العين
أيهما اقل . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٤) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الدليل . نقض . اسباب الطعن .

تقدير اقوال الشهود رهين بما تطمئن اليه محكمة الموضوع . المنازعة فى ذلك جدل
فى تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .

١ - مؤدى ما نقضى به المادة ٥٥٨ من القانون المدنى من أن الايجار
عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة
معينه لقاء أجر معلوم ، لا يشترط أن يكون المؤجر مالكا بما يعنى ان ايجار
تلك العين صحيح فى حدود العلاقة بين المؤجر والمستأجر وانه ليس لهذا

الاخير التنصل من آثاره طالما مكن من الانتفاع بالشئ المؤجر ولم يدع تعرض المالك له فيه ، وحق لأى من طرفيه التقاضى بشأن المنازعات الناشئة عنه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعا فى صحيفة استئنافهم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المطعون ضدهما لانهما لا يملكان المنزل الكائنة به شقة النزاع ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفع بما اورده فى اسبابه من أن مما مؤداه أن الحكم رتب على كون المطعون ضدهما مؤجرتين للعين موضوع النزاع توافر صفتها فى اقامة الدعوى بطلب إنهاء عقد الايجار الصادر منهما ، وهو ما يتفق وصحيح القانون ويكون النعى على ما استطرد اليه الحكم فى شأن التعريف بالحق وبالدعوى والتفرقة بينهما - ايا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى بناء على اسباب خاصة دون أن يحيل عليه فى اسبابه فان النعى الموجه الى الحكم الابتدائى يكون غير مقبول ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على اسباب مستقلة دون ان يحيل فى قضائه الى اسباب الحكم الابتدائى فان النعى الموجه الى الحكم الابتدائى يكون غير مقبول .

٣ - مؤدى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - عدم انتهاء عقد الايجار عند وفاة المستأجر أو تركه المسكن اذا بقى فيه من كانوا يقيمون معه من اقاربه حتى الدرجة الثالثة - من غير زوجه أو اولاده أو والديه - بشرط ان تكون الإقامة مستقرة فى السنة السابقة على الوفاة أو الترك أو مدة شغله المسكن ايها اقل .

٤ - از استخلصت المحكمة مما اطمأنت اليه من اقوال الشهود فى حدود سلطتها التقديرية عدم اقامة الطاعن الثانى فى العين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاة جدته المستأجرة وعدم اقامة الطاعن الاول فى تلك العين وقت وفاة الاخيرة ، والدته ، وهو استخلاص حائغ من شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ، ومن ثم فان النعى فى حقيقته لا يعدو أن يكون فى تقدير

محكمة الموضوع للبليل بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقامتا الدعوى رقم ٥٤٧ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى الجيزة على الطاعن الأول بطلب الحكم بانتهاء عقد الايجار المؤرخ ١ / ٣ / ١٩٦٦ وتسليم الشقة المبينة بالصحيفة خالية ، وقالتا بيانا لها أنهما أجرتا تلك الشقة بموجب العقد المذكور إلى المرحومة التى أقامت بمفردها إلى أن توفيت فى ٣١ / ٣ / ١٩٧٦ - وانحصر ارثها فى ولدها الطاعن الأول الذى يقيم فى شقة مستقلة بذات العقار الكائن به شقة النزاع ، واذ انتهى عقد الايجار بوفااتها فقد أقامتا الدعوى بطلباتها آنفة البيان ، طلب الطاعن الثانى قبول تدخله فى الدعوى ورفضها استنادا الى انه يقيم مع جده المستأجرة الأصلية بشقة النزاع منذ شغلها لها وحتى تاريخ وفاتها فيمتد اليه عقد الايجار . وبتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بقبول تدخل الطاعن الثانى خصما فى الدعوى وبإحالتها الى التحقيق لاثبات ونفى ما تدون بمنطوق الحكم ، وبعد ان تنفذ الحكم بسماع اقوال شهود الطرفين حكمت المحكمة فى ٢٧ / ٤ / ١٩٧٨ بانتهاء عقد الايجار المؤرخ ١ / ٣ / ١٩٦٦ وتسليم الشقة للمطعون ضدهما ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣١٧ لسنة ٩٥ ق للقااهرة ، وبتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة جدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا ..

وحيث ان الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الاول من اسباب الطعن مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان انهما دفعا بعدم قبول الدعوى لاقامتها من غير ذي صفة، وعلى سند من ان دعوى اخلاء العين المؤجرة يجب ان ترفع من جميع ملاك العقار او على الاقل من يملكون اغلبية الانصبة في العين المؤجرة وهو ما لم يتوافر في المطعون ضدهما الا ان الحكم المطعون فيه رفض الدفع تأسيسا على ان الدعوى والحق امر واحد في حين ان الدعوى تختلف عن الحق من حيث سبب كل منهما وشروطه وآثاره بما يكون معه قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود، ذلك انه لما كان مؤدى ما نقضى به المادة ٥٥٨ من القانون المدني من ان الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم، ولا يشترط ان يكون المؤجر مالكا بما يعنى ان ايجار ملك الغير صحيح في حدود العلاقة بين المؤجر والمستأجر وانه ليس لهذا الأخير التتصل من آثاره طالما مكن من الانتفاع بالشئ المؤجر ولم يدع تعرض المالك له فيه، وحق لأي من طرفيه التقاضى بشأن المنازعات الناشئة عنه، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعنين دفعا في صحيفة استئنافها بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المطعون ضدهما لانهما لا يملكان المنزل الكائنه به شقة النزاع وكان الحكم قد رد على هذا الدفع بما أورده في اسبابه من ان المستأنف عليهما قد ادعنا حقا على العين المبينة بصحيفة الدعوى وهو كونهما مؤجرتين لها واقامتا هذه الدعوى تطلبان انتهاء عقد ايجارها فتكون الدعوى قد توافر فيها شروط تقديمها، مما مؤداه ان الحكم رتب على كون المطعون ضدهما مؤجرتين للعين موضوع النزاع توافر صفتها في اقامة الدعوى بطلب انتهاء عقد الايجار الصابر منهما، وهو ما يتفق وصحيح القانون ويكون النعى على ما استورد اليه الحكم في شأن التعريف بالحق وبالدعوى المقررة بينهما - ايا كان وجه الراى فيه غير منتج .

وحيث ان الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى من اسباب الطعن مخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم

الابتدائي الذي ايدى الحكم المطعون فيه استند في قضائه الى ان شاهدى المطعون ضدهما اللذين اطعن اليهما قررا أن الطاعن الثانى لم يكن يقيم مع جدته بشقة النزاع بل كان يقيم مع والته بالشقة التى تعلو شقة النزاع وهو ما لم يرد فى أقوالهما فيكون قد خالف الثابت بالاوراق .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون ان يحيل عليه فى أسبابه فان النعى الموجه الى الحكم الابتدائي يكون غير مقبول ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على أسباب مستقلة دون ان يحيل فى قضائه الى أسباب الحكم الابتدائي فان النعى الموجه الى الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أن غياب الشخص عن مسكنه مدة طالت أم قصرت وبنية العودة إليه لا ينفى عنه صفة الإقامة فى المسكن واذ اهدر الحكم المطعون فيه ذلك بأن اعتبر الطاعن الثانى غير مقيم مع جدته المستأجرة لانه سافر الى المانيا خلال العطلة الصيفية أو لانه صاحب جدته فترة ما خارج محل اقامتها فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - عدم انتهاء عقد الايجار عند وفاة المستأجر أو تركه للمسكن إذا بقى فيه من كانوا يقيمون معه من أقاربه حتى الدرجة الثالثة - من غير زوجه أو أولاده أو والديه - بشرط أن تكون الإقامة مستقرة فى السنة السابقة على الوفاة أو الترك أو مدة شغله المسكن ايهما اقل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه على ما أورده من انه لا نزاع بين طرفي الاستئناف أن المستأجرة لشقة النزاع قد توفيت إلى رحمة الله ومن ثم يكون عقد ايجار هذه الشقة والمؤرخ ١ / ٢ / ١٩٦٦ قد انتهى كما انه لا نزاع ايضا بين الطرفين فى ان المستأنف الاول (الطاعن

الاول) وهو ابن المستأجرة لم يكن يقيم مع والدته في العين محل النزاع وقت وفاتها، بل يستقل بمسكن آخر في نفس المنزل الذي توجد به شقة النزاع، يضاف الى ذلك أن الثابت من اقوال شاهدي المستأنف عليهما التي يطمئن وجدان المحكمة اليها أن المستأنف الثاني (الطاعن الثاني) وهو ابن المستأجرة لم يكن مقيماً مع جدته في شقة النزاع مدة سنة سابقة على وفاة المستأجرة لهذه العين وعلى ذلك فلا يمتد عقد ايجار هذه الشقة الى احد من المستأنفين (الطاعنين) اعمالاً لنص المادة ٢١ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩.... وكان مؤدى ذلك أن المحكمة استخلصت ما أطمأنت اليه من اقوال الشهود وفي حدود سلطتها التقديرية عدم اقامة الطاعن الثاني في العين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاة جدته المستأجرة وعدم اقامة الطاعن الأول في تلك العين وقت وفاة الاخيرة «والدته»، وهو استخلاص سائغ من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم، ومن ثم فإن النعى في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير محكمة الموضوع للدليل بما لايجوز اثارته أمام محكمة النقض.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ د. أحمد حسنى . يحيى الرفاعى ، محمد طوموم وزكى المصرى .

(٣٠٦)

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ القضائية

(١) التزام ، انقضاء الالتزام ، : الوفاء ، أوراق تجارية ، شيك ، تزوير ،
بنوك ، وفاء البنك بقيمة شيك مزور ، ،

وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الاصل بتوقيع مزور على عميله . وفاء غير صحيح
وغير مبرر ، لزمة البنك . علة ذلك . تبعة الوفاء ولو تم بطريق الخطأ تقع على عاتق البنك
ما لم يكن قد وقع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالبنك فيتحمل هو تبعة خطئه .

(٢) عقد ، عقد الحساب الجارى ، ،

عقد الحساب الجارى كما يكون صريحا يمكن أن يكون ضمنيا تستخلصه محكمة
الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها . تكييف للعلاقة بين الجهات الحكومية وبين
البنك المركزى فى شأن معاملاتها المالية بأنها عقد حساب جار . لا خطأ .

(٣) بنوك ، البنك المركزى ، وكالة .

تفويض البنك المركزى للبنك الطاعن فى القيام نيابة عنه بصرف الشيكات الحكومية
فى الاقاليم . وكالة فى تنفيذ عقد الحساب الجارى القائم بين الجهات الحكومية والبنك
المركزى دون أن يكون مرخصا للأخير فى اجرائها . اثر ذلك . خطأ البنك الطاعن يرتب
المسئولية العقدية للبنك المركزى ويجعله متضامنا فى هذه المسئولية .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن زمة البنك المسحوب عليه لا تبرأ
قبل عميله الذى عهد اليه بأمواله اذا أوفى البنك بقيمة شيك مزيل من الاصل
بتوقيع مزور عليه لان هذه الورقة لم يكن لها فى أى وقت وصف الشيك
لفقدها شرطا جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب ومن ثم فلا

تقوم القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من القانون التجاري التي تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ويعتبر وفاء البنك بقيمتها وفاء غير صحيح لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه وبالتالي فان هذا الوفاء - ولو تم بغير خطأ - من البنك لا يبرئ ذمته قبل العميل ولا يجوز قانونا أن يلتزم هذا العميل بمقتضى توقيع مزور عليه لان الورقة المزورة لا جبية لها عن من نسبت اليه ولهذا فان تبعة الوفاء تقع على عاتق البنك أيا كانت برجة اتقان التزوير وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه في الصك والا تحمل هو تبعة خطئه.

٢ - اذ كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥٠ سنة ١٩٦٠ تنص على أن يتولى البنك المركزي مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى فان ذلك لا يتعارض مع تكييف العلاقة بين الجهات الحكومية وبين البنك المركزي في شأن معاملتها المالية بأنها عقد حساب جار ذلك أن هذا العقد كما يكون صريحا يمكن أن يكون ضمنيا تستخلصه محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها ، ويبقى النص بعد ذلك محددا البنك الذي يتعين أن تفتح فيه الحسابات الجارية للجهات الحكومية.

٣ - اذ كان البنك الطاعن يقر بأن العلاقة بينه وبين البنك المركزي يحكمها التفويض الصادر من الأخير في القيام نيابة عنه بصرف الشيكات الحكومية في الاقاليم فان الامر ينطوي على وكالة صادرة له في تنفيذ عقد الحساب الجاري القائم بين الجهات الحكومية والبنك المركزي دون أن يكون مرخصا للأخير في اجراء هذه الوكالة . ولما كانت المادة ٧٠٨ من القانون المدني تنص في فقرتها الاولى على أنه اذا ائتمن الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية كما يجوز طبقا للفقرة الثالثة من ذات المادة للموكل والنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر ولما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جوى على أن وفاء للبنك بقيمة شيك منيل من الاصل بتوقيع مزور

على عميله وفاء غير صحيح وغير مبرر، لئلا البنك فان وفاء البنك بقيمة الشيك المزور لا يبرر، ذمته قبل العمل بحيث تقع تبعة الوفاء . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى قيام خطأ في جانب البنك الطاعن في تنفيذ عقد الوكالة حين قام بصرف الشيكات المزورة دون أن يتأكد من صحة توقيع العميل بما يحقق مسئوليته العقدية تجاه الموكل فانه يكون لدائن الأخير الرجوع عليه بموجب الدعوى المباشرة ولا يسقط حقه في الرجوع عليه الا بالتقادم العادى المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من القانون المدنى ذلك ان التزام البنك الطاعن في هذه الحالة أساسه المسئولية العقدية واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى هذه النتيجة الصحيحة في القانون فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الاول بصفته أقام الدعوى رقم ٢٨٥٣ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى طنطا على البنك الطاعن وباقي المطعون ضدهم بطلب الزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١١٣٠٣٠٣ ر ٦٠ جنيه وقال بيانا لدعواه ان المطعون ضده الثانى استعمل طرقا احتيالية وتزويرا في أوراق رسمية وتمكن بمساعدة بعض العاملين ببنك مصر فرع طنطا من الاستيلاء على مبلغ ٣٠٣٠ ر ٢٤٧٤٩ جنيه من أموال جامعة الاسكندرية وذلك بموجب شيكات حكومية مزورة تم صرفها من فرع البنك الاهلى المصرى بطنطا بصفته القائم باعمال البنك المركزى في تلك المدينة وقد تمكنت النيابة من ضبط مبالغ نقدية من بين ما استولى عليه المذكور بلغت ٤٤٢ ر ٥٢٤٤٤ جنيه ردت لحسابات الجامعة وقدم المطعون ضده الثانى للمحاكمة في الجنائية رقم ٦٦٧ لسنة

١٩٦٦ الاسكندرية فقضى عليه بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٦٨ بالاشغال الشاقة سبع سنوات ولما كان التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية قد أسفر عن أن المذكور تمكن من ارتكاب فعله بمساعدة بعض المطعون ضدهم من العاملين بينك مصر فرع طنطا كما ساعده على ذلك افعال البعض الآخر من العاملين بجامعة الاسكندرية فقد اقيمت الدعوى للمطالبة بالباقي من المبلغ المختلس وقدره ٦٠٤ر١٣٠٣ جنيه دفع البنك الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على انه قام بصرف الشيكات الحكومية موضوع الدعوى بصفته وكيلًا عن البنك المركزى (المطعون ضده الحادى عشر) ، كما دفع المطعون ضده السابع (بنك مصر) بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى وبتاريخ ١٩ / ١ / ١٩٧٧ قضت محكمة اول درجة بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى . استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ سنة ٣٧ ق مدنى وبتاريخ ٣ / ١ / ١٩٧٩ قضت محكمة استئناف طنطا بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لبعض المطعون ضدهم وبالزام الطاعن والمطعون ضدهما السابع (بنك مصر) والحادى عشر (البنك المركزى) متضامنين فيما بينهم والمطعون ضده الثانى بأن يدفعوا للمطعون ضده الاول بصفته مبلغ ٦٠٤ر١٣٠٣ . طعن البنك الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل السببين الاول والثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول البنك الطاعن (البنك الاهلى المصرى) ان الحكم المطعون فيه اعتبر علاقته بالبنك المطعون ضده الحادى عشر (البنك المركزى المصرى) علاقة تعاقدية وأنه أوفى بقيمة الشيكات موضوع النزاع دون ان يتحقق من سلامتها ولم يتخذ الحيطة الواجبة مما سهل للمطعون ضده الثانى الحصول بغير حق على اموال المطعون ضده الاول وهو ما يخالف القانون والعرف المصرفى ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه امام محكمة الاستئناف بانتفاء مسئوليته

لأن الوفاء بالشيكات موضوع الدعوى إنما كان نتيجة خطأ وإهمال المطعون ضده الأول وموظفيه على ما ثبت من تحقيقات النيابة العامة والنيابة الإدارية كما أنه قام بصرف الشيكات باعتباره وكيلًا عن البنك المطعون ضده الحادى عشر وأنه بذل الحيطة الكافية ولم يخرج عن حدود الوكالة، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ترتيب مسئوليته عن صرف الشيكات المزورة دون أن يعرض لما أثاره من دفاع أو يرد عليه فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون قد جاء مشوبا بالقصور فى التسبب بما يستوجب نقضه.

وحيث أن زمة البنك المسحوب عليه لا تبرأ قبل عميله الذى عهد اليه بأمواله إذا أوفى البنك بقيمة شيك مزيل من الاصل بتوقيع مزور عليه لأن هذه الورقة لم يكن لها فى أى وقت وصف الشيك لفقدائها شرطا جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب ومن ثم فلا تقوم القرينة المقررة فى المادة ١٤٤ من القانون التجارى التى تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ويعتبر وفاء البنك بقيمتها وفاء غير صحيح لحصوله لمن لا صفة له فى تلقيه وبالتالي فإن هذا الوفاء - ولو تم بغير خطأ - من البنك لا يبرىء ذمته قبل العميل ولا يجوز قانونا أن يلتزم هذا العميل بمقتضى توقيع مزور عليه لأن الورقة المزورة لا حجية لها على من نسبت اليه ولهذا فإن تبعة الوفاء تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة اتقان التزوير وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه فى الصك والا تحمل هو تبعة خطئه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن البنك الطاعن قد أخطأ بعدم التحقق من سلامة الشيك ومن صحة التوقيع ولم يتخذ الحيطة الواجبة كما لم يتبع الاجراءات المقررة فى هذه الاحوال والى أن ذلك هو السبب المباشر فى تمكين المطعون ضده الثانى من الحصول بغير وجه حق على أموال المطعون ضده الأول. ورتب على ذلك الزام الطاعن بقيمة الشيكات موضوع النزاع ولما كان هذا الذى قرره الحكم صحيحا فى القانون على ما سلف بيانه ويحمل الرد الضمنى على ما تمسك به الطاعن فى دفاعه فإن النemy على الحكم بمخالفة القانون والقصور فى التسبب يكون على غير أساس.

وحيث أن الطاعن يتبعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الخطأ فى

تطبيق القانون وفي تأويله وتفسيره وذلك من وجهين حاصل أولهما ان العلاقة بين المطعون ضده الاول والمطعون ضده الحادى عشر ليست علاقة عقدية وانما يحكمها القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ على خلاف ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه . كما ان العلاقة بين البنك الطاعن والمطعون ضده الحادى عشر يحكمها التفويض الصادر من الاخير الى الاول فى القيام نيابة عنه فى صرف الشيكات الحكومية فى الاقاليم ولا توجد ثمة علاقة بين البنك الطاعن والمطعون ضده الاول ، ومن ثم فان رجوع هذا الأخير على البنك الطاعن حتى لو سلم جدلا بأن العلاقة بين البنك المطعون ضده الحادى عشر وبين المطعون ضده الاول هى علاقة عقدية فان الحساب الجارى هو الذى يحكمها وليس عقد الوكالة فلا يكون للدائن أن يرجع على غير مدينه فى العلاقة الناشئة عن هذه المديونية الا بالدعوى غير المباشرة وقد خلط الحكم المطعون فيه بين الحق والدعوى فتصور خطأ أن الدعوى المباشرة تنشئ علاقة تعاقدية بين البنك الطاعن والمطعون ضده الاول ورتب على ذلك ان مسئولية الطاعن قبل هذا الاخير مسئولية عقدية لا تسقط الدعوى الناشئة عنه الا بمقتضى خمسة عشر عاما واذ رتب على ذلك رفض الدفع بالتقادم الثلاثى المبدى من الطاعن فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود فى وجهيه ذلك انه اذا كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن يتولى البنك المركزى مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة الأخرى فان ذلك لا يتعارض مع تكييف العلاقة بين الجهات الحكومية وبين البنك المركزى فى شأن معاملتها المالية بانها عقد حساب جار ذلك أن هذا العقد كما يكون صريحا يمكن أن يكون ضمنيا تستخلصه محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها ، ويبقى النص بعد ذلك محددا للبنك الذى يتعين أن تفتح فيه الحسابات الجارية للجهات الحكومية ، ولما كان البنك الطاعن يقر بأن العلاقة بينه وبين البنك المركزى يحكمها التفويض الصادر له من الأخير فى القيام نيابة عنه بصرف الشيكات الحكومية فى الاقاليم فان الامر ينطوى على وكالة صادرة له فى تنفيذ عقد الحساب الجارى القائم بين

الجهات الحكومية والبنك المركزي دون أن يكون مرخصا للاخير في اجراء هذه الوكالة . ولما كانت المادة ٧٠٨ من القانون المدني تنص في فقرتها الاولى على انه اذا أناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون ان يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية كما يجوز طبقا للفقرة الثالثة من ذات المادة للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى - على ما سلف البيان - بان وفاء البنك بقيمة الشيك المزور لا يبرئ نتمته قبل العميل بحيث تقع عليه تبعة الوفاء وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى قيام خطأ في جانب البنك الطاعن في تنفيذ عقد الوكالة حين قام بصرف الشيكات المزورة دون ان يتأكد من صحة توقيع العميل بما يحقق مسئوليته العقدية تجاه الموكل فانه يكون للدائن الأخير الرجوع عليه بموجب الدعوى المباشرة ولا يسقط حقه في الرجوع عليه الا بالتقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ذلك ان التزام البنك الطاعن في هذه الحالة أساسه المسؤولية العقدية واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى هذه النتيجة الصحيحة في القانون فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن ،

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد شوقي المليجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ، محمود مصطفى سالم ، صلاح محمد
أحمد وأحمد زكى غرابية .

(٣٠٧)

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ القضائية

(١ - ٣) عمل ، علاقة العمل ، ، الأجر ، .

(١) علاقة العمل . مناطها . التبعية والأجر .

(٢) الأجر فى مفهوم قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ماهيته كل ما يعطى للعامل
 لقاء عمله مهما كان نوعه أو صورته - الميزات العينية من طعام أو ملابس أو إيواء -
 إعتبارها من قبيل الأجر ولو اتصفت بعدم الثبات أو منحت لكافة العاملين دون تمييز أو
 وقف بها صاحب العمل عند حد الكفاية .

(٣) تحديد المعهد لوقت العمل والمادة التى يقوم بتدريسها الراحب وعدد الحصص
 المخصصة له مع رفع تقرير عند المخالفة الى الرئيس الروحى الأعلى لاتخاذ شئونه .
 يتحقق به عنصر التبعية الذى يتمثل فى خضوع العامل لإشراف وتوجيه صاحب العمل .

١ - عقد العمل وفقا للمادتين ٦٧٤ من القانون المدنى و ٤٢ من قانون
 العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى
 وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتميز بخصيصتين أساسيتين هما
 .. التبعية والأجر .

٢ - ليس هناك ما يمنع من أن يأخذ الأجر صورة مأكّل أو ملابس أو إيواء لأن
 الأجر على ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل المشار اليه هو
 كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه ولا يغير من وصف هذه
 الميزات العينية - بالأجر - عدم ثباتها أو منحها لكافة العاملين دون تمييز أو
 وقفها عند حد الكفاية .

٣ - أن تحديد المعهد المطعون ضده لوقت عمل الطاعن والمادة التي يقوم بتدريسها - الراهب - وعدد الحصص المخصصة له مع رفع تقرير عند المخالفة الى الرئيس البروجي الأعلى لاتخاذ شؤونه يتحقق به عنصر التبعية الذي يمثل في خضوع العامل لاشراف وتوجيه صاحب العمل ويكفي فيه قيام صاحب العمل بإدارة العمل وتنظيمه بتعيين مكانه وتحديد أوقاته وتقسيم العمل بين العمال ومراقبتهم للتأكد من مراعاتهم للتعليمات وتوقيع الجزاء على المخالف منهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٠٤ لسنة ٧٣ عمال كلى الإسكندرية على المطعون ضده معهد دون بوسكو - طالبا الحكم بأحقية في حفظ وظيفته بالمعهد وصرف مستحقاته المالية وإلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ر.ج. جنيه تعويضا عن فصله دون مبرر وقال بيانا لها إنه التحق بالعمل مدرسا بالمعهد المذكور بتاريخ ١ / ١٠ / ٦٦ واستدعى لأداء الخدمة الوطنية بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٣ وطلب من المعهد الاحتفاظ له بوظيفته إلا أن المطعون ضده فصله من العمل في ١٥ / ٢ / ١٩٧٣ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ٥٥ فأقام دعواه بطلباته سالفه البيان وبتاريخ ٣١ / ١٠ / ٧٣ قضت المحكمة بتسليم خبير لأداء المهمة الموضحة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٨ / ١٢ / ٧٨ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدون بمنطوق الحكم وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٨ / ٣ / ٧٩ بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٧٠٠ جنيه إستئناف المطعون ضده والطاعن هذا الحكم

أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد الاستئناف برقمى ٢١٢ لسنة ٣٥ .
٢٢٥ لسنة ٢٥ ق على التوالى وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافى قضت
بتاريخ ٧ / ٦ / ٧٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى
برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة
لفظه وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببى
الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ويقول بيانا لذلك إن
الحكم قضى برفض الدعوى تأسيسا على انتفاء عنصرى الأجر والتبعية فى
العلاقة بين المطعون ضده وبين من يعملون لديه بالتدريس باعتبارهم رهبانا
يخرجون من نطاق قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ فى حين أنهم يتقاضون
من المطعون ضده أجورا عينيه ونقدية مقابل عملهم تتمثل فى تغطية
احتياجاتهم المعيشية بمختلف أنواعها فضلا عن دفع بعض ما يستحقونه
نقدا ويقومون بتدريس مختلف نظام العمل ومواعيده ويخضعون لتوجيه
 وإشراف المطعون ضده مع توقيع الجزاء عليهم طبقا لنظام معين فتكون
العلاقة فيما بينهم والمطعون ضده علاقة عمل ومن ثم يلتزم المطعون ضده
بالاحتفاظ للطاعن بوظيفته طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ٥٥ بشأن
الخدمة الوطنية وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ
فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان عقد العمل وفقا للمادتين
٦١٤ من القانون المدنى ، ١٤ من قانون العمل الصابر بالقانون رقم ٩١
لسنة ٥٩ الذى يحكم واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
يتميز بخصيصتين أساسيتين هما التبعية والأجر وكان الحكم المطعون فيه قد أسس
قضاءه على قوله « وإذا كان الثابت بتقرير الخبير أن المعهد (المطعون ضده)
يستعين بسبعة عشر راهبا لا يتقاضون أجرا وإنما تصرف لهم مصاريف
نقدية ومصاريف متنوعة أخرى وأنهم يقومون بتدريس المواد وأنه لا يحزر
لهم عقود عمل ولا تحدد لهم أجور مقابل عملهم وإنما يقوم المعهد بالاتفاق

عليهم فى كافة شئون الحياة من مآكل وملبس ومسكن وعلاج وأنهم يقيمون بالمعهد إقامة دائمة وأن إدارة المعهد تقوم بتحديد المادة التى يدرسها الراهب أو العمل الذى يقوم به ومواعيد الحصص وأنه فى حال مخالفة الراهب لتعاليم المعهد فإن إدارة المعهد تقوم برفع تقرير إلى الرئيس الروحى الأعلى بالفاتيكان الذى يتولى التصرف فى الأمر وأن ما ينفق على الرهبان نظير الغذاء وغيره من متطلبات المعيشة لا يتسم بالثبات والدوام وإنما تتغير تلك المصروفات حسب حاجاتهم وكانت النتيجة المترتبة على ذلك أن علاقة الراهب بالمعهد ليست علاقة عمل إذ أنه لا يرتبط بالمعهد بعقد عمل ولا يحصل على أجر مقابل ما يقوم به وليس للمعهد سلطة تأديبية وأنه فيما يؤديه من خدمات لا يبغي الربح المادى وإنما وجه الخير وإسعاد البشرية ولا ينتظر مقابلاً مادياً من أحد نظير ما يؤديه وأنه يبغي وجه الله سبحانه دون سواه وأنه فى كل ذلك لا يتبع إدارة المعهد وإنما يتبع الرئيس الروحى الأعلى لجمعية الساليزيان الدينية فى الفاتيكان لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير أن المبالغ التى تصرف للرهبان من إدارة المعهد إنما هى نظير انتقالات فعلية أو مقابل إعاشتهم وهى مبالغ ليس ملحوقاً فيها ما يؤديه الراهب من خدمات لا تختلف من واحد منهم إلى الآخر وإنما يلحظ فيها تدبير ما يلزم لهم من أسباب المعيشة الزاهدة دون الرغدة بسبب طبيعة حياة الراهب وأنه ما دام لا يلحظ فى تلك المبالغ قدر الجهد الذى يبذله كل راهب وانها بذلك لا تختلف من واحد لآخر وانها إنما تنفع بالنسبة لتكاليف المعيشة جملة دون أن يلحظ فيها شخص كل راهب على حده ومقدار ما بذل من جهد ومن ثم فإن تلك المبالغ لا تعتبر أجراً وتضحى بذلك العلاقة بين الراهب والمعهد غير خاضعة لقانون العمل لفقدانها ركنى العقد الجوهريين وهما الأجر والتبعية وكانت هذه التقارير التى أقام عليها الحكم قضاء غير سائغة وليس من شأنها نفي علاقة العمل التى يدعيها الطاعن ويقيم عليها دعواه إذ ليس هناك ما يمنع من أن يأخذ الأجر صورة طعام أو ملبس أو ابواء لأن الأجر على ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل المشار إليه هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه ولا يغير من وصف هذه

الميزات العينية بالأجر عدم ثباتها أو منحها لكافة العاملين دون تمييز أو وقوفها عند حد الكفاية كما أن تحديد المعهد المطعون ضده لوقت عمل الطاعن والمادة التي يقوم بتدريسها وعدد الحصص المخصصة له مع رفع تقرير عند المخالفة الى الرئيس الروحي الأعلى لاتخاذ شئونه يتحقق به عنصر التبعية الذي يتمثل في خضوع العامل لاشراف وتوجيه صاحب العمل ويكفى فيه قيام صاحب العمل بإدارة العمل وتنظيمه بتعيين مكانه وتحديد أوقاته وتقسيم العمل بين العمال ومراقبتهم للتأكد من مراعاتهم للتعليمات وتوقيع الجزاء على المخالف منهم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه قد عابه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون ما حاجة لبحث السبب الآخر للطعن .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٤

بإدارة السيد المستشار / سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / د. أحمد حسنى، يحيى الرفاعى، زكى المصرى ومدير توفيق.

(٣٠٨)

الطعن ٤١٦ لسنة ٥٠ القضائية

(١) مؤسسات ، قرارات المؤسسات العامة المتعلقة بالنشاط التجارى ، ، قرار
ادارى .

القرارات التى تصدرها المؤسسات العامة باعتماد أوجه النشاط التجارى والمالى
للشركات التابعة لها . عدم اعتبارها قرارات ادارية . اثره .

(٢) خبرة . محكمة الموضوع ، تقدير الدليل .

راى الخبير . عنصر من عناصر الاثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون
معقب ، استناد محكمة الموضوع الى تقرير الخبير محمولا على اسبابه - عدم التزامها بالرد
استقلالاً على ما وجه اليه من طعون - علة ذلك .

(٣) شركات ، اندماج الشركات ، ،

نقل قطاع من نشاط شركة الى شركة أخرى كحصة عينية فى رأسمالها - عدم اعتباره
اندماجا فى معنى القانون رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٠ طالما بقيت الاولى محتفظه بشخصيتها
المعنوية . مؤداه .

١ - القرارات التى تصدرها المؤسسات العامة باعتماد أوجه النشاط
التجارى والمالى للشركات التابعة لها لا تعد قرارات ادارية ومن ثم تكون
المحاكم هى المختصة بنظر المنازعات التى تثار بشأن هذه القرارات .

٢ - تقدير عمل الخبير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو
مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض
فاذا رأت فى حدود سلطتها التقديرية الاخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة

أسبابه فانها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التى وجهها الطاعن الى ذلك التقرير لان فى أخذها به محصولا على أسبابه السائغة ما يفيد انها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها أكثر مما تضمنه التقرير .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لا يعتبر اندماجا فى معنى القانون رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٠ مجرد نقل قطاع نشاط شركة الى أخرى كحصة عينية فى رأس مالها طالما بقيت الشركة الاولى محتفظة بشخصيتها المعنوية ونمتها المالية بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات فتظل هى المسئولة وحدها عن الديون التى ترتبت فى نمتها قبل الغير ولو تعلقت بالنشاط الذى انتقل الى الشركة الأخرى .

المحكمة .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده الاول اقام على الشركة الطاعنة وسائر المطعون ضدهم الدعوى رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٧٤ تجارى كلى شمال القاهرة وانتهى فيها الى طلب الحكم بالزامهم ان يؤدوا له متضامنين مبلغ ٢٤٦٧٤٨٥ جنيه ... وقال بيانا لذلك انه كان يملك المخبز المبين بالصحيفة وبموجب قانون التأمين النصفى رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ آلت ملكية نصف هذا المخبز الى الدولة وأدارته الشركة الطاعنة ثم خلفتها الشركة المطعون ضدها الثانية من ١ / ٧ / ١٩٧٠ ، ولما كان المخبز قد حقق أرباحا خلال المدة من ١ / ٢ / ١٩٦٢ حتى ٢١ / ١٢ / ١٩٧٢ ، وقد دفعت له الشركة مبلغ ٧٢٨٧٢٨ جنيه فقط من الأرباح التى يستحقها ورفضت هى والشركة المطعون ضدها الثانية ان تدفعا له باقى الأرباح فأقام دعواه ابتغاء

الحكم له بالطلبات السالفة . ومحكمة أول درجة نديت في ٢٠ / ٢ / ١٩٧٤ خبيراً لأداء المهمة المبيّنة بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٨ / ٢ / ١٩٧٩ بالزام الشركة الطاعنة أن تؤدي للمطعون ضده الأول مبلغ ٣١١ر٢٤٤٩ جنيه وبالإزام الشركة المطعون ضدها الثانية أن تدفع له مبلغ ١٧٤ر١٠١٨ جنيه . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٨ لسنة ٩٦ ق القاهرة . كما استأنفته الشركة المطعون ضدها الثانية بالاستئناف رقم ٢٧٢ لسنة ٩٦ ق القاهرة . ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٩ في الاستئناف المرفوع من الشركة الطاعنة بتعديل المبلغ المقضى به الى ٣١١ر٢١٤٨ جنيه - بواقع ٣٠٠ر٣٩٥ جنيه قيمة الحصة المؤممة من المخبز + ٥٦٢ر٨٠٧ جنيه صافي الربح من ١ / ٢ / ١٩٦٢ حتى ٢٤ / ٣ / ١٩٦٧ + ٤٨٨ر٩٤٥ جنيه صافي الربح من ٢٥ / ٣ / ١٩٦٧ حتى ٨ / ٧ / ١٩٧٠ وفي الاستئناف الآخر بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم نقضاً جزئياً بالنسبة لما قضى به من تعويض قدره ٣٠٠ر٣٥٥ جنيه عن الحصة المؤممة . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الشركة الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الاول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الاختصاص الولاى ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاءه باختصاص القضاء العادى على ان قرار المؤسسة باسماج المخبز وتصفية مركز المطعون ضده يعد منعماً فى حين ان القرار المشار اليه خاص بالارباح والتعويض ومن ثم يعد قراراً ادراياً مما ينعقد الاختصاص برقابة مشروعيتها للقضاء الادارى عملاً بأحكام المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية والمادة للعاشرة من قانون مجلس الدولة .

وحيث ان هذا النعى غير سيد ، وذلك ان القرارات التى تصدرها المؤسسات العامة باعتماد أوجه النشاط التجارى والمالى للشركات التابعة لها لا تعد قرارات ادارية ومن ثم تكون الخاكم هى المختصة بنظر المنازعات التى يتوز

بشأن هذه القرارات ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة فلا يعيبه الخطأ فى الأسباب التى أقام عليها هذه النتيجة ، ويكون النعى عليه بمخالفته القانون على غير أساس .

وحيث ان الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثانى من اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك نقول ان الحكم ساير خطأ الخبير فيما ذهب اليه من اطراح ميزانياتها الرسمية بغير سبب سائغ والتعويل على أدلة عرفية وعدم الرد على دفاعها بشأن اتخاذ أرباح سنة ١٩٧٢ أساسا لحساب أرباح السنوات التالية ومخالفة ضوابط توزيع الأرباح المحددة بالقانونين رقمى ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، ٦٠ لسنة ١٩٧١ والقرار الجمهورى رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٦٧ .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك ان تقرير عمل الخبير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض فاذا رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فانها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلا على الطعون التى وجهها الطاعن الى ذلك التقرير لان فى أخذها به محمولا على أسبابه السائغة ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها أكثر مما تضمنه التقرير ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله ان الخبير اثبت فى تقريره أن شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة وضعت يدها على المخبز منذ صدور قرار التأمين النصفى عى ١٩٦٢/٢/١ حتى ١٩٧٠/٧/٧ حيث الحق بشركة المخابز وأنه تبين له من الاطلاع على ميزانيات المؤسسة المصرية العامة للمطاحن . وشركة مطاحن ومخابز القاهرة من تاريخ التأمين حتى ١٩٦٧ / ٢ / ٢٤ ان صافى ارباح المخبز خلال هذه المدة مبلغ ٩٩٧ر٣٠٥٤ جنيه يخص المستأنف ضده نصفها أى مبلغ ٤٩٨ر١٥٢٧ جنيه ولكنة طبقا للقواعد التى وضعها مجلس إدارة المؤسسة بجلسة ١٩٦٩ / ١ / ٢١ لتوزيع الأرباح يكون نصيب المستأنف ضده فى الأرباح خلال المدة سائغة الذكر مبلغ ٢٩٦ر٨٨٠ جنيه

سددت منه شركة المطاحن له مبلغ ٧٢٨ر٧٢ ٧٢ جنيه فيكون الباقي له بذمتها مبلغ ٨٠٧ر٥٦٣ جنيه وأنه في خلال الفترة من ٢٥ / ٣ / ١٩٦٧ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٣ لم توجد ميزانية منفصلة للمخبز وذلك باقرار طرفي الخصومة ، وأنه تبين من الرجوع لميزانيات المدة السابقة ان متوسط الربح السنوي للمخبز ٩٠٤ر٥٨١ جنيه يخص المالك الاصلى منه مبلغ ٩١٧ر٢٩٠ سنويا وان - الخبير قدر ما يخصه من ارباح المدة من ٢٤ / ٣ / ١٩٦٧ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٣ مبلغ ٦٢٢ر١٩٦٣ يخص شركة المطاحن منها مبلغ ٤٤٨ر٩٤٥ جنيه ... لما كان ذلك وكان هذا الاستخلاص سائغا وله اصله الثابت في الاوراق فان ما تنعاه الشركة الطاعنة بهذا السبب لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة في تقدير ما يقدم لها من أدلة والموازنه بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها بما تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة ، واذ كان في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها محكمة الموضوع على هذا النحو الرد الضمنى على حجج الشركة الطاعنة فان النعى على الحكم المطعون فيه باغفال الرد على دفاعها المشار اليه يكون في غير محله .

وحيث ان الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان من شقين اولهما انه قضى بالزامها بحصة المطعون ضده الاول في الارباح تبعا لانماج المخبز في تلك الشركة وهو ما يشوب الحكم بالقصور وثانيهما انه قضى بالتعويض دون طلب .

وحيث ان هذا النعى في شقه الاول غير صحيح ، ذلك أنه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا يعتبر اندماجا في معنى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ مجرد نقل قطاع نشاط شركة الى أخرى كحصة عينيه في رأس مالها طالما بقيت الشركة الاولى محتفظة بشخصيتها المعنوية ونزمتها المالية بما عساه يكون عالقا بها من التزامات فتظل هي المسئولة وحدها عن الديون التي تترتب في ذمتها قبل الغير ولو تعلقت بالنشاط الذي انتقل الى الشركة الاخرى ، واذ كان للثابت من مبنونات الحكم المطعون فيه وتقرير الخبير المقدمة بصورته ضمن أوراق هذا الطعن أن نشاط المخبز محل

النزاع انتقل من الشركة الطاعنة الى الشركة المطعون ضدها الثانية اعتبارا من ٨ / ٧ / ١٩٧٠ تنفيذا لقرار المؤسسة مع بقاء الشركة الطاعنة محتفظة بشخصيتها المعنوية ونمتها المالية مما مؤداه ان تظل الشركة الطاعنة مسئولة عن الالتزامات التي تترتب في ذمتها قبل هذا الانتقال فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه على هذا النظر لا يكون باطلا أو مشوبا بالقصور في التسبيب ، والنعي في شقة الثاني لا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه اذ يبين من مدونات أن المطعون ضده طلب الحكم بما انتهى اليه تقرير الخبير من تقدير التعويض .

وحيث ان الشركة الطاعنة تنعى بالوجهين الاول والثاني من السبب الاول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى بالزامها بأن تؤدي للمطعون ضده الأول مبلغ ٣٠٠ ر ٣٩٥ جنيه قيمة حصته المؤممة في المخبز - وباخراج المطعون ضدهما الثالث والرابع من الدعوى تأسيسا على مضي أكثر من خمس عشر سنة منذ تأميم وانتهاء مجال تطبيق النص الموجب لأداء الحكومة قيمة الحصة المؤممة بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة في حين انها لا تسأل عن ذلك التعويض بل يسأل عنه المطعون ضدهما المشار اليهما المنوط بهما اصدار تلك السندات .

وحيث ان هذا النعي في محله ، ذلك ان المادة الثانية من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ - والمادة الرابعة من القانون ١١٨ قد نصتا على أن تؤدي قيمة المنشأة المؤممة بموجب سندات اسمية على الدولة - وذلك في حدود مبلغ خمسة عشر ألف جنيه لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت وفقا لاحكام القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ - واذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك ، وجرى في قضائه على الزام الشركة الطاعنة بقيمة الحصة المؤممة فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص :

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد المنفلوطى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد زغلول عبد الحميد، د. منصور وجيه، محمد فؤاد بدر وفهمى الخياط.

(٣٠٩)

الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥٣ القضائية

قرارى ادارى • اعلان •

قرارات لجان المنشآت الايله للسقوط. ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. ميعاد الطعن فيها سريانه
من تاريخ اعلانها. لا يغنى عن ذلك العلم المؤكد بصورها بأية طريقة اخرى.

مفاد نص المادتين ٣٣، ٣٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن
ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على
الدعوى - أن الشارع حدد طريقة اعلان قرار اللجنة المختصة الصادر بالهدم
الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة على النحو الموضح بالمادة
٢٣ المذكورة وجعل هذا الاعلان هو الاجراء الذى ينفذ به ميعاد الطعن فى
ذلك القرار فلا يغنى عنه العلم المؤكد بصور ذلك القرار بأية طريقة اخرى
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر ان علم
الطاعن اليقينى بصور قرار الازالة تنفذ به مواعيد الطعن ورتب على ذلك
نفاذ ذلك القرار وقضى بالاخلاء، فانه يكون قد خالف القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمراقبة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣٩٤٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين بطلب الحكم باخلاء الطاعن الاول بصفته في مواجهة الطاعن الثانى بصفته من العقار المبين بالصحيفة وعقد الايجار المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٦٧ وتسليمه لهم خاليا ، وقالوا شرحا لها انه بموجب ذلك العقد استأجرت المنطقة الطبية من مورثهم العقار المذكور لاستغلاله مركزا لرعاية الطفل وفي غضون عام ١٩٧٠ قامت وزارة الاسكان بمعينة العقار وأصدرت قرارها رقم ٢١ لسنة ٩٧٠ بهدمه حتى سطح الارض ولم يعلن هذا القرار لمورثهم الى أن فوجئ باتهامه في الجفحة رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٦ جنح البلدية لعدم تنفيذه قرار الهدم المذكور فطالب المستأجر باخلاء العقار وتسليمه الا أن الطاعن الاول تباطأ واقتصر على اخلاء العقار من العاملين والمتريدين عليه واحتفظ به مما حدا بهم الى اقامة الدعوى للحكم لهم بالطلبات سالفه الذكر ، وبتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٨١ حكمت المحكمة برفض الدعوى بحالتها استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٥٤ لسنة ٩٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٨٣ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف واخلاء الطاعن الاول بصفته من العقار وتسليمه للمطعون ضدهم خاليا . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة راىها .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه باخلائه من عقار النزاع على سند من أن القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠ الصادر بهدم ذلك العقار حتى سطح الارض اصبح نهائيا بعدم طعن الطاعن عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمه اليقيني به بإعلانه بصحيفة الدعوى الابتدائية متضمنة رقم ذلك القرار في حين ان ميعاد الطعن في ذلك القرار لا يفتح بعلم المستأجر به بل من تاريخ اعلانه به بالطريق

الادارى طبقا للمادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والعهده ٢٢ من قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لذلك القانون واذ لم يعلن بالقرار المذكور وقد تمسك بذلك امام محكمة الموضوع ، فان ذلك القرار لم يصبح نهائيا بعد وبالتالي يكون غير قابل للتنفيذ .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك إنه لما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المنطبقة على الدعوى - قد نص فى المادة ٣٢ منه على ان « يعلن قرار اللجنة بالطريق الادارى الى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأصحاب الحقوق ... فاذا لم يتيسر اعلانهم بسبب غيبتهم غيبه منقطعه لعدم الاستدلال على محال اقامتهم او لامتناعهم عن تسليم الاعلان فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها المنشأة او فى مقر عمدة الناحية او لوحة الاعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الاحوال وتتبع الطريقة ذاتها فى اعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التى لم يستدل على ذوى الشأن فيها ، وفى المادة ٣٤ منه على « لكل من ذوى الشأن ان الطعن فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار اليه امام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار ، فان مفاد ذلك ان الشارع حدد طريقة اعلان قرار اللجنة المختصة الصادر بالهدم الكلى او الجزئى او التدعيم او الترميم او الصيانة على النحو الموضح بالمادة ٣٣ المذكورة وجعل هذا الاعلان هو الاجراء الذى ينفذ به ميعاد الطعن فى ذلك القرار فلا يغنى عنه العلم المؤكد بصدر ذلك القرار بأية طريقة اخرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر ان علم الطاعن اليقينى بصدر قرار الازالة تفتيح به مواعيد الطعن ورتب على ذلك نفاذ ذلك القرار وقضى بالاخلاء ، فانه يكون قد خالف القانون وقد حجب ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الخصوص مما يكون معه فضلا عن مخالفة القانون قاصر التسييب بما يوجب نقضه .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد / عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل نائب رئيس المحمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة ، سعد بدر ، جرجس اسحق و عبد النبى
غريب .

(٣١٠)

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥١ القضائية

(١) بيع «بيع الحقوق المتنازع عليها» ، محاماه .

حظر تعامل المحامى مع موكله فى الحقوق التى تولى الدفاع عنه فيها . انتهاء النزاع
على الحق . أثره . رفع الحظر .

(٢) اثبات «الاستجواب» . محكمة الموضوع .

حكم الاستجواب . عدم اكتسابه قوة الامر المقضى . للمحكمة العدول عنه دون بيان
الاسباب .

١ - لئن كان النص فى الفادة ٤٧٢ من القانون المدنى على أنه «لا يجوز
للمحامين أن يتعاملوا مع موكلهم فى الحقوق المتنازع فيها اذا كانوا هم
الذين يتولون الدفاع عنها سواء كان التعامل باسمائهم أو باسم مستعار والا
كان العقد باطلا» الا انه لا يوجد ما يمنع اذا انتهى النزاع فى الحق أن يتعامل
المحامى فيه مع موكله ان أصبح الحق غير متنازع فيه .

٢ - المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حكم الاستجواب
لا يحوز قوة الامر المقضى ولمحكمة الموضوع العدول عنه دون بيان اسباب
العدول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا على الطاعنة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٣ / ٤ / ١٩٧٧ والمتضمن بيع الاخيرة لها مساحة فدائين أطيان زراعية الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٢٤٠٠ جنيه . قضت محكمة الدرجة الاولى باجابة المطعون ضدها الى طلباتها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦١ لسنة ١٥ ق بنى سويف وجلسة ٧ / ١٢ / ١٩٨٠ قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الاول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور وفى بيان ذلك نقول انها تمسكت فى دفاعها امام المحكمة الاستئنافية ببيان عقد البيع موضوع التداعى طبقا لنص المادة ٤٧١ من القانون المدنى إذ أن المحامى زوج المطعون ضدها كان وكيلها فى الدعوى رقم ١١٩٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى المنيا المرفوعة منها على زوجها بطلب صحة التعاقد عن الاطيان محل النزاع وبعد الحكم لصالحها أوعز اليها وكيلها بالتعاقد مع زوجته غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أنه ولئن كان النص فى المادة ٤٧٢

من القانون المدنى على انه لايجوز للمحامين أن يتعاملوا مع موكلهم فى الحقوق المتنازع فيها اذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء كان التعامل باسمائهم أم بإسم مستعار والا كان العقد باطلا، الا انه لا يوجد ما يمنع اذا انتهى النزاع فى الحق ان يتعامل المحامى فيه مع موكله بعد أن أصبح الحق غير متنازع فيه. واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع ببطلان العقد مستندا فى ذلك الى انتهاء النزاع صلحا بين الطاعنه وزوجها فى الدعوى رقم ١١٩٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى المنيا الموكل فيها زوج المطعون ضدها التى حكم فيها لصالح الطاعنه وانه لا يوجد ما يمنع من أن يتعامل الموكل مع المحامى فى الحق المتنازع فيه بعد انتهاء النزاع بشأنه ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس.

وحيث ان الطاعنه تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك نقول أن مدونات الحكم المطعون فيه خلت من بيان ركن الثمن وبالرغم من أنها تمسكت امام محكمة الموضوع بصورية الثمن الوارد بالعقد وطلبت احواله الدعوى الى التحقيق الا أن المحكمة رفضت هذا الدفاع - كما أن المحكمة الاستئنافية أصدرت حكما باستجواب الخصوم ثم عدلت عنه دون بيان سبب العدول - مما يشوب حكمها بالقصور.

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حكم الاستجواب لا يحوز قوة الأمر المقضى ولمحكمة الموضوع العدول عنه دون بيان اسباب العدول. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن تنفيذ حكم الاستجواب فلا عليه ان هو لم يورد بمدوناته تبريرا لذلك واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استخلص سائغا من الثابت بينود عقد البيع موضوع التداعى توافر اركانه من رضاء ومبيع وثمن وأنه استند صحيحا فى رفضه طلب الاحالة الى التحقيق لعدم جواز اثبات ما يخالف ما هو الثابت بالكتابه الا بالكتاب - وانتهى الحكم المطعون فيه الى تأييد الحكم الابتدائى للاسباب السائغة التى بنى عليها والتى لا

تتعارض مع أسبابه فإن ما تثيره الطاعنة في هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اقتصت به محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارته امام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى بما ورد في هذا السبب على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٤

برياسه السيد المستشار / عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة . سعد بدر . منحت المراغى وعبد
النبى غريب .

(٣١١)

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ القضائية

(١) عقد ، تكيف العقد ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تكيف العقد ، .
نقض .

التعرف على قصد المتعاقدين . متروك لمحكمة الموضوع . تكيف هذا القصد . مسألة
قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

(٢) محكمة الموضوع ، سلطتها فى التفسير ، . عقد ، تفسير العقد ، نقض .

لا يجوز للقاضى الانحراف عن عبارات العقد الواضحة . المقصود بالوضوح . حمل
عبارات العقد على معنى يخالف ظاهرها شرط أن يكون لأسباب مقبولة . خضوعه لرقابة
محكمة النقض

(٣) بيع ، الوعد بالبيع ، . عقد .

الوعد بالبيع الملزم لجانب واحد . ماهيته عقد يلزم لاتعاقده إيجاب من الواعد وقبول
من الموعود له . عدم اعتباره بيعا نهائيا . علة ذلك .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان التعرف على ما عناه
الطرفان من المحرر موضوع الدعوى هو مما يدخل فى سلطة محكمة
الموضوع الا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكيف القانونى لما
قصدته المتعاقدان وانزال حكم القانون على العقد مسألة قانونية تخضع لرقابة
محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن مفاد المادة ١٥٠ / ١ من القانون المدنى أن القاضى

ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح الى معنى آخر ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الارادة لا اللفظ الا ان المفروض في الاصل ان اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الارادة ، وعلى القاضى اذا ما اراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الاسباب المقبولة التى تبرر هذا المسلك وهو يخضع لرقابة محكمة النقض .

٣ - النص فى المادة ١٠١ من القانون المدنى يدل وعلى ما هو مقرر فى قضاء النقض على انه يشترط لانعقاد الوعد بالبيع اتفاق الواعد والموعود له على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به حتى يكون السبيل مهياً لابرام العقد فى المدة المتفق على ابرامه فيها ، مما مؤاده أن الوعد بالبيع الملزم لجانب واحد هو عقد لابد فيه من ايجاب من الواعد وقبول من الموعود له ، ومن ثم فهو لا يعتبر بهذه المثابة مجرد ايجاب الواعد بل هو أكثر من ذلك لاقتترانه بقبول من جانب الموعود له ، كما انه لا يعتبر فى نفس الوقت بيعاً نهائياً بل يبقى دون ذلك لان كلا من الايجاب والقبول فيه لم ينصب على البيع ذاته بل على مجرد الوعد به ، كما ان الالتزام فيه قاصر على جانب الواعد وهو التزام بعمل وينصب على ابرام عقد البيع الموعود به .

المحكمة

أبعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الاول أقام الدعوى رقم ١١٨٧ سنة ٧٦ مدنى كلى قنا على المرحوم مورث الطاعنين الخمس الاول والطاعن السادس والمطعون ضدها الثانية طالباً الحكم أصلياً

بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ والمتضمن بيع المرحوم مورث الطاعنين الخمس الاول والطاعن السادس بصفته وكيلًا عن زوجته المطعون ضدها الثانية له أطيانًا زراعية مساحتها ١٥ س ٤ ط المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد لقاء ثمن قدره ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد و احتياطيا الزام كل من المورث المذكور والطاعن السادس بأن يدفع له ألف جنيه، وقال في بيان ذلك أن المذكورين باعاه بموجب العقد المشار اليه الاطيان الموضحه به ونص فيه على تحرير العقد النهائي في مدة أقصاها خمسة عشر يوما وعلى التزام الطاعن السادس بأن يحصل على توكيل من زوجته المطعون ضدها الثانية في مدى ثلاثة أيام والحصول على توقيعها على ذات العقد خلال المدة المتفق عليها ، وازاء امتناعها عن تحرير العقد النهائي رغم انذارها فقد أقام دعواه لوفاء المدعى عليه الاول حكم بانقطاع سير الخصومه فقام المطعون ضده الاول بتعجيل الدعوى باختصاص ورثته الطاعنين الخمس الاول . قضت محكمة الدرجة الاولى برفض الدعوى .

استأنف المطعون ضده الاول الحكم بالاستئناف رقم ١٨٤ سنة ٥٢ ق اسبوط مأمورية قنا ، نديت المحكمة الاستئنافية خبيرا وبعد أن قدم تقريره قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ البيع المؤرخ ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ المتضمن بيع مورث الطاعنين الخمس الاول للمطعون ضده الاول ٢ س ١١ ط ٥ ف شيوعا في مساحة ١١ س ٣ ط ٨ ف الموضحة للحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير لقاء ثمن قدره ٤٠٠ للفدان الواحد وبالزام الطاعن السادس بأن يدفع للمطعون ضده الاول مبلغ ألف جنيه . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة منكرة أبدت فيها الرأي أولا : بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية . ثانيا : برفض الطعن بالنسبة للمطعون ضده الاول . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره جددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان معا ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتاويله وقالوا في بيان ذلك أن المحرر العرفي المؤرخ ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ مضمون بعبارة "وعد بالبيع" وجاءت عباراته واضحة الدلالة

على أن مورث الطاعنين الخمس الاول والطاعن السادس قد وعد ببيع الاطيان الواردة به للمطعون ضده الاول وأن ميعاد تحرير العقد الابتدائي خمسة عشر يوما وفي حالة عدول أى من الواعدين عن البيع يكون ملزما بدفع تعويض قدره ١٠٠ جنيه، وهو يدل على أن المحرر لا يتضمن سوى وعدا بالبيع من جانب واحد يؤيد ذلك أن التزام الواعدين لم يقابله وعد مماثل من المطعون ضده الاول بالشراء وأن توقيع الاخير تحت عبارة «الطرف الثانى الذى قبل الشراء» انما ينصرف الى قبول الوعد اذ الوعد بالبيع الملزم لجانب واحد هو عقد لا بد فيه من قبول الموعود له واذ كانت عبارات المحرر واضحة فى الايضاح عن اراده المتعاقدين فان الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى أن توقيع المطعون ضده الاول فى نهاية العقد يفيد أن العقد قد تضمن ايجابا من مورث الطاعنين الخمس الاول والطاعن السادس صادفه قبولاً من المطعون ضده الاول وأنه لذلك يعتبر بيعا كامل الاركان يكون قد انحرف بتفسيره عن عبارات والفاظ العقد الواضحة مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى فى محله، ذلك أن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان التعرف على ما عناه الطرفان من المحرر موضوع الدعوى هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع الا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فان التكييف القانونى لما قصده المتعاقدان وإنزال حكم قانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض، كما أنه من المقرر أيضا ان مفاد المادة ١٥٠ / ١ من القانون المدنى ان القاضى ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هى، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح الى معنى آخر ولئن كان المقصود - بالوضوح هو وضوح الارادة لا اللفظ الا أن المقروض فى الاصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الارادة، وعلى القاضى اذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين فى حكمه الاسباب المقبولة التى تبرر هذا المسلك وهو يخضع فى ذلك لرقابة محكمة النقض، لما كان ذلك وكان النص فى المادة ١٠١ من القانون المدنى على أن «الاتفاق الذى يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو احدهما بابرام عقد يعين فى المستقبل لا ينقذ الا اذا عرفت

جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد ابرامه والمدة التي يجب ابرامه فيها ، يدل - وعلى ما هو مقرر في قضاء التقض - على أنه يشترط لانعقاد الوعد بالبيع اتفاق الواعد والموعود له على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به حتى يكون السبيل مهياً لابرام العقد في المدة المتفق على ابرامه فيها ، مما مؤداه أن الوعد بالبيع الملزم لجانب واحد هو عقد لا بد فيه من ايجاب من الواعد وقبول من الموعود له ، ومن ثم فهو لا يعتبر بهذه المثابة مجرد ايجاب من جانب الواعد بل هو أكثر من ذلك لاقتترانه بقبول من جانب الموعود له ، كما أنه لا يعتبر في نفس الوقت بيعاً نهائياً بل يبقى دون ذلك لان كلا من الايجاب والقبول فيه لم ينصب على البيع ذاته بل على مجرد الوعد به كما أن الالتزام فيه قاصر على جانب الواعد وهو التزام بعمل وينصب على ابرام عقد البيع الموعود به . لما كان ما تقدم وكان الثابت من المحرر المؤرخ ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ - موضوع التداعي المائل والمرفق بأوراق الطعن - أنه مضمون بعبارة وعد بالبيع وقد ورد به أن كلا من مورث الطاعنين الخمس الاول والطاعن السادس - بوصفه ممثلاً لزوجته قد وعد بأن يبيعا الى المطعون ضده الاول مساحة ١٥ س ٤ ط ٨ ف اطيانا زراعية بسعر الفدان الواحد ٤٠٠ وعلى أن يتم تحرير العقد الابتدائي في خلال خمسة عشر يوما من تاريخه وأنه في حالة عدول أي منهما عن بيع الصفقة يكون ملزماً بأن يدفع للمطعون ضده الاول تعويضا قدره ١٠٠٠ جنية كما تعهد الطاعن الاخير بالحصول على توقيع زوجته - التي يمثلها في هذا الوعد - خلال ثلاثة أيام من تاريخه ، وقد توقع على هذه الورقة من الواعدين تحت عبارة - المقرين - ومن المطعون ضده الاول تحت عبارة - القابل للشراء - لما كان ذلك وكان المؤدى الواضح لما ورد بهذا المحرر - حسيما تقطع به عباراته الصريحة وتفصح عنه ارادة الموقعين عليه ومقصودهم . أنه تضمن وعدا بالبيع من جانب واحد - وهو جانب الواعدين المقرين بما فيه عينت به جميع المسائل الجوهرية لعقد البيع المراد ابرامه - بينهما وبين المطعون ضده الاول من بيع وثمان فضلا عن تحديد المدة المعينه لابرام عقد البيع الابتدائي وتحريره - كما تضمن كذلك تعهدا من جانب الطاعن الاخير -

بوصفه ممثلاً لزوجته - بالحصول على توقيعها وموافقتها على الوعد في خلال ثلاثة أيام من تاريخه، فضلاً عن النص على شرط جزائي يلتزم به الواعدان في حالة عدولهما عن هذا الوعد وهو تعويض الموعود له بمبلغ ١٠٠٠ جنيه - واذ قرن هذا الإيجاب من جانب الواعدين بقبول له من جانب الموعود له - المطعون ضده الأول - وتوقيعه بذلك على المحرر تحت عبارة القابل للشراء - وهو ما انعقد به الوعد بالبيع صحيحاً بين الطرفين ووفقاً لما اتجهت إليه أراستهما وقصدهما الواضح من عبارته والفاظه وعنوانه على النحو والتفصيل السالف - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب على خلاف ذلك إلى تكيف ما ورد بالمحرر آنف الذكر باعتباره عقد بيع كامل الأركان تأسيساً على ما ساقه في هذا الصدد من قوله «ان الورقة تضمنت إيجاباً من مورث المستأنف عليهم الأربعة الأول - الطاعنين الخمس الأول - والمستأنف عليه الخامس - الطاعن الأخير - ببيع أطيان مساحتها ١٥ س ٤ ط ٨ ف محددة المعالم والموقع وقد صدر قبول من المستأنف - المطعون ضده الأول - كمشتري للصفقة في ذات مجلس العقد ومن ثم فإن الورقة العرفية محل الدعوى تعتبر عقد بيع كامل الأركان من تلاقى الإرادتين ومحل وبيع وثمن كما لا يقدح في ذلك أيضاً ما يدعيه المستأنف عليهم أنه تحدد في العقد مدة خمسة عشر يوماً ليبدى المستأنف رغبته في اتمام العقد وأنه أبدى رغبته بعد هذا التاريخ لأن الثابت في الورقة العرفية أن هذا الميعاد حدد اتمام العقد وقد يكون ذلك لتجهيز المستندات واحضار الثمن ولم يحدد لبدء الرغبة واذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضاءه بأثبات صحة هذا العقد بالنسبة لمورث الطاعنين الخمسة الأول والزام الطاعن الأخير بالتعويض المتفق عليه - فإنه يكون قد أخطأ في القانون وخرج بقضائه عما اتفق عليه المتعاقدان ووقع بالتالي مشوباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبب وهو ما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حله لبحث باقي أسباب الطعن

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٨٤

برياسه السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / جهاد حسين عبد الله نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلاده واصف ، حسين على حسين
و الحسينى الكنانى .

(٣١٢)

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ القضائية

(١ و ٢) إيجار ، إيجار الأماكن ، ، التأجير المفروش ، عقد ، تجديد العقد ،
خلف ، الخلف الخاص ،

- ١ - عقد الإيجار المفروش . عدم سريان أحكام تحديد الأجرة والإمتداد القانونى
عليه . خضوعه للقانون المدنى . إنتهائه بانتهاء مدته ما لم يشترط التنبيه . وجوب حصول
التنبيه من أحد المتعاقدين أو من صاحب الحق فيه وفقا للاتفاق على الميعاد المحدد .
- ٢ - التجديد الضمنى لعقد الإيجار المفروش . إعتباره إيجار جديد بنفس شروط العقد
الأصلى عدا المدة وعدم إعتباره امتداد للعقد الاصلى . انتقال ملكية العين لغير المالك .
آثره . نفاذ عقد الإيجار فى حقه . علة ذلك .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى الوقوف على طبيعة
العين المؤجرة إذا كان تأجيرها تم خالياً أو مفروشا إنما يرجع فيه إلى إرادة
المتعاقدين الحقيقية التى انتظمها عقد الإيجار ، وكان البين من الاوراق
وعقد الإيجار سند الدعوى وما استقر عليه دفاع الطرفين أن عين النزاع تم
تأجيرها للمطعون ضده مفروشة ومن ثم لا يسرى عليها أحكام تحديد الأجرة
أو الإمتداد القانونى المنصوص عليهما فى قوانين إيجار الأماكن - وإنما
ينطبق عليها أحكام القواعد العامة فى القانون المدنى ، ومن بينها إنتهاء عقد
الإيجار بإنتهاء مدته المتفق عليها عملاً بالمادة ٥٩٨ من القانون المدنى الا
إذا إشتراط العاقدان أن ينبه أحد الطرفين على الآخر قبل إنتضاءها فى ميعاد
معين فلا ينتهى العقد إلا إذا تم التنبيه فى الميعاد المتفق عليه أما إذا لم يتفقا

على ميعاد التنبيه ، وجب أن يتم التنبيه في الميعاد المتفق عليه في المادة ٥٦٢ من القانون المدني ولما كان التنبيه من جانب واحد فهو ينتج أثره بمجرد إظهار أحد المتعاقدين في التنبيه رغبته في إنهاء الإيجار بإعتباره تصرفاً قانونياً من جانب واحد ويجوز للطرفين أن يتفقا على خلاف ذلك بأن يكون الانتهاء قاصراً على أحدهما فقط دون الطرف الآخر فإنه يتعين في هذه الحالة أن يصدر التنبيه من صاحب الحق في ذلك .

٢ - المقرر قانوناً وفق نص المادة ٥٩٩ من القانون المدني أن التجديد الضمني لعقد الأيجار يعتبر إيجاراً متميزاً عن الإيجار السابق الا أنه يتصل به أوثق الصلة فهو يتعقد بنفس الشروط التي انعقد فيها الإيجار السابق فيما عدا المدة فلا ينعقد الإيجار لمثل مدة العقد المنتهى بل لمدة أخرى غير معينة ويسرى عليه حكم المادة ٥٦٢ من القانون المدني ويعتبر هذا التجديد الضمني للعقد إيجاراً جديداً لا مجرّد إمتداد للإيجار الأصلي ، لما كان ذلك وكان عقد الإيجار المؤرخ سند الدعوى قد تجدد ضمناً اعتباراً من بعدول المطعون ضده عن رغبته المبداه بإنهاء العقد واستمراره منتفعاً بالعين المؤجره بعلم المؤجر ودون اعتراض منه بدلالة استمرار هذا الأخير في قبض الأجرة من المطعون ضده بعد ذلك ومن ثم فإن العقد يتجدد بشروطه الاولى فيما عدا المدة على النحو المتقدم في واذ انتقلت ملكية العين المؤجرة بعد ذلك الى الطاعنه فإن هذا العقد ينفذ في حقها بإعتبارها خلفاً خاصاً بذات شروط العقد الأصلي الذي إنصرفت ارادة عاقيه في البندين الثاني والثامن منه على أن يكون حق إنهاء العقد للمستأجر وحده ، وباعمال هذا الاتفاق في هذا الخصوص بإعتباره شريعة المتعاقدين فإنه يمتنع عليها قانوناً الحق في إنهاء العقد من جانبها طالما أن المطعون ضده قائم بتنفيذ التزاماته بما يترتب عليه اعتبار التنبيه الحاصل من الطاعنه في بإنهاء العقد ونعدم الرغبه في تجديده صاحب الاثر لمخالفته شروط عقد الإيجار الملزم لها على النحو الذي سلف بيانه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة اقامت الدعوى ٣٠٢٥ سنة ٧٦ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضده بطلب الحكم باخلاء عين النزاع تأسيسا على انه بموجب عقد غير مكتوب يستأجر المطعون ضده منها شقة مفروشة للصيف واذ انتهى العقد منذ انذرت بالاخلاء ولما لم يستجب لطلبها اقامت الدعوى ، تمسك المطعون ضده بأنه يستأجر عين النزاع من المالك السابق بموجب عقد مؤرخ ٩ / ٦ / ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٢٨٥ لسنة ٩٤ ق القاهرة ، قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبعدم الاختصاص واحالة الدعوى الى محكمة الاسكندرية الابتدائية التى قيدت امامها برقم ٣٦٧٨ سنة ١٩٧٧ والتى انتهت الى القضاء برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤ لسنة ٣٤ ق الاسكندرية ، بتاريخ ٢٨ / ٣ / ١٩٧٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض على هذه المحكمة فى غرفه مشورة رأت انه جدير بالنظر فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة راياها .

وحيث ان حاصل ما تنعاه الطاعنة بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول أن الحكم اخطأ اذ اعتبر تأجير المسكن بغرض التصنيف او المشتى مما يخضع لحكم المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حالة ان النص المذكور قاصر على شغل العين مفروشة بقصد الإقامة والمعيشة ، والثابت من اوراق الدعوى أن الايجار مؤقت بقصد التصنيف مما يخرج عن نطاق هذا النص ، كما اخطأ الحكم اذ

أعمل النص المذكور على واقعة الدعوى رغم عدم شغل المطعون ضده عين النزاع مدة خمس سنوات متصلة من تاريخ تجديد العقد فى ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ حتى تاريخ انتهائه بالتنبيه الحاصل من الطاعنه فى ١٩ / ٤ / ١٩٧٦ فضلا عن ان هذه المادة لا تسرى الا اعتبارا من ٩ / ٩ / ١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهى بهذه المثابة لا تمحى العقد الذى انتهى فى ١٩ / ٤ / ١٩٧٦ فاز عمل الحكم المادة ٤٦ سالفه الذكر على واقعة الدعوى رغم عدم توافر شروطها فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه فضلا عن خطئه بقضائه فى موضوع الدعوى برفضها حالة انها غير مقبولة لعدم قيد الايجار بالوحدة المحلية المختصة مخالفا بذلك لنص المادة ٤٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

وحيث أن هذا النعى - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى الوقوف على طبيعة العين المؤجرة وما اذا كان تأجيرها تم خاليا أو مفروشا انما يرجع فيه الى ارادة المتعاقدين الحقيقة التى انتظمها عقد الايجار ، وكان البين من الاوراق وعقد الايجار سند الدعوى وما استقر عليه نفع الطرفين ان عين النزاع تم تأجيرها للمطعون ضده مفروشة ومن ثم لا تسرى عليها احكام تحديد الاجرة او الامتداد القانونى المنصوص عليهما فى قوانين ايجار الاماكن وانما ينطبق عليها احكام القواعد العامة فى القانون المدنى ومن بينها انتهاء عقد الايجار بانتهاء مدته المتفق عليها عملا بالمادة ٥٩٨ من القانون المدنى ، الا اذا اشترط العاقدان ان ينبه احدى الطرفين على الآخر قبل انقضاءها فى ميعاد معين فلا ينتهى العقد الا اذا تم التنبيه فى الميعاد المتفق عليه ، اما اذا لم يتفقا على ميعاد التنبيه وجب ان يتم التنبيه فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٥٦٣ من القانون المدنى ، ولما كان للتنبيه يتم من جانب واحد فهو ينتج اثره بمجرد اظهر احدى المتعاقدين فى التنبيه رغبته فى انتهاء الايجار باعتبارها تصرفا قانونيا من جانب واحد ويعوز للطرفين ان يتفقا على خلاف ذلك بأن يكون الانهاء قاصرا على احدهما فقط دون الطرف الآخر فانه يتعين فى هذه الحالة ان يصدر التنبيه من الطرف صايب الحق فى ذلك ، وكان من

المقرر قانونا وفق نص المادة ٥٩٩ من القانون المدني على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التجديد الضمني لعقد الايجار يعتبر ايجارا جديدا متميزا عن الايجار السابق الا انه متصل به أوثق الصلة فهو ينعقد بنفس الشروط التي انعقد فيها الايجار السابق فيما عدا المدة فلا ينعقد الايجار لمثل مدة العقد المنتهى بل لمدة اخرى غير معينة ويسرى عليه حكم المادة ٥٦٣ من القانون المدني ويعتبر هذا التجديد للضمنى للعقد ايجارا جديدا لا مجرد امتداد للايجار الاصلى ، لما كان ذلك وكان عقد الايجار المؤرخ ٩ / ٦ / ١٩٨٠ سند الدعوى قد تجدد ضمنيا اعتباراً من ٣١ / ٥ / ١٩٧٢ بعدول المطعون ضده عن رغبته المبداه بانهاء العقد واستمراره منتقعا بالعين المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه بدلاله استمرار هذا الاخير فى قبض الاجرة من المطعون ضده بعد ذلك ومن ثم فان العقد يتجدد بشروطه الاولى - فيما عدا المدة على النحو المتقدم ، واذ انتقلت ملكية العين المؤجرة بعد ذلك الى الطاعنة فان هذا العقد ينفذ فى حقها باعتبارها خلفا خاصا - بذات شروط العقد الاصلى الذى انصرفت ارادة عاقديه فى البندين الثانى والثامن منه على ان يكون حق انهاء العقد للمستأجر وحده ، وباعمال هذا الاتفاق فى هذا الخصوص باعتباره شريعة المتعاقدين فانه يمتنع عليها قانونا الحق فى انهاء العقد من جانبها طالما ان المطعون ضده قائم بتنفيذ التزاماته بما يترتب عليه اعتبار التنبيه الحاصل من الطاعنة فى ١٩ / ٤ / ١٩٧٦ بانهاء العقد وبعدم الرغبة فى تجديده حايط الاثر لمخالفته شروط عقد الايجار الملزم لها على النحو الذى سلف بيانه واذ انتهى الحكم صحيحا فى نتيجته الى رفض طلب الطاعنة بالاخلاء فانه يكون قد اصاب ويكون النعى بتخطئته فى صدد اعماله المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - ايا كان وجه الرأى فيه ، غير منتج هذا ولما كانت المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ تلزم المؤجر بقيد عقود الايجار المفروش التى تبرم تطبيقا لاحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ لدى الوحدة المحلية المختصة وكانت المادة ٤٣ من ذات القانون قد رتبت على عدم القيد جزاء بعدم سماع دعاوى

المؤجر، فان هذا النعى ايا كان وجه الراى فيه - منهى الى القضاء بعدم قبول الدعوى وهو يتساوى فى نتيجته مع القضاء برفضها مما لا يحقق للطاعنة سوى مصلحة نظرية بحته ويكون الطعن برمته غير منتج.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جهدان حسين عبد الله نائب رئيس المحكمة ، وماهر قلاده واصف ، الحسينى الكنانى وحمدي محمد على .

(٣١٣)

الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٤٨ القضائية

ضرائب «ضريبة الارباح التجارية والصناعية» .

المنشآت الفندقية وما فى حكمها . اعتبارها محلا تجاريا بهدف الكسب والربح .
خضوعها لضريبة الارباح التجارية . لا يغير من ذلك كون هذه المنشآت تقوم باعداد وجبات غذائية أو تقتصر على المبيت فقط . علة ذلك م ١ ، ٥ ق ١ سنة ١٩٧٣ . سريان حكم المادة ٥٩٤ مدنى عليها فى شأن البيع بالجبك .

النص فى المادتين الاولى والخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية على ان تعتبر منشأة فندقية فى حكم هذا القانون الفنادق والبنسيونات وكذلك الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة واعفاء هذه المنشآت الفندقية والسياحية من ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات من تاريخ مزاولة نشاطها ، يدل على أن المشرع قد اعتبر هذه المنشآت تزاوُل أعمالا تجارية بصفة مستمرة ومعتاده بهدف الكسب والربح وتخضع بموجبها لضريبة الارباح التجارية والصناعية بون غيرها سواء كانت هذه المنشآت تقوم باعداد وجبات غذائية لنزلائها ام تقتصر على المبيت فقط ذلك ان المشرع بمقتضى احكام القانون سالف الذكر قد اعتبر الشقق المفروشة التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة منشأة فندقية كما اعتبر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ تأجير اكثر من شقة مفروشة عملا تجاريا يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية ومن ثم تعتبر الفنادق والبنسيونات بدورها لذات

الحكمة منشآت تجارية دون حاجة لأعمال قواعد القانون التجاري لتحديد ماهية النشاط وأما ما يثيره الطاعن بشأن إعتداد الحكم المطعون فيه بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١ سنة ١٩٧٥ مدنى الجيزة الابتدائية الصادر بصحة نفاذ عقد البيع بالجديك، فإنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا يشترط لصحة البيع بالجديك موافقة المالك فضلا عن ان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بدلالة الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد بيع الجديك المشار اليه الا باعتباره دليلا من ادلة الدعوى المطروحة، فضلا عن انه لا يعتبر حجة على الطاعن لانه لم يكن طرفا فيه، فهو معترف به من الطرفين ولا يشترط للنظر فى امر حجة او عدم صحة البيع بالجديك صدور حكم بصحته ونفاذه بل يكفى فى صحيح القانون تقديم هذا العقد وثبوت عدم الطعن عليه بأى طعن، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر البنسيون المنشأ بعين النزاع منشأة تجارية فى شأن بيعه بالجديك لحكم المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى واعتد بعقد بيع الجديك المقدم من المطعون ضدهما فى الدعوى والذى لم يطعن عليه بثمة طعن جدى ولم يشترط لذلك صدور الحكم بصحته ونفاذه، وأنزل على الواقعة تبعا لذلك احكام بيع الجديك يعد ان خلص بأسباب سائغة ولها اصلها الثابت بالاوراق الى توافر شروطها فانه يكون قد اعمل القانون على وجهه الصحيح.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى ٢٢٢٦ سنة ٧٥ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضدهم بطلب الحكم باخلاء عين النزاع والتسليم خاليا تأسيسا على انه بتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٩٧٥ وبجلسة المزاد

المتعقدة بالبنك العقاري المصري رسا المزااد عليه بصفته بشراء عقار النزاع وتسليمه بموجب محضر تسليم فى ٥ / ٤ / ١٩٧٥ وتحولت اليه عقود ايجار وحداته ومن بينها العقد المؤرخ ٢٣ / ١ / ١٩٧١ والذي بمقتضاه تستأجر مورثة المطعون ضدهم الاربعة الاول عين النزاع بغرض استعماله «بنسيون» مما لا يعد من اعمال الفندقية ولا من المنشآت التجارية اذ يقتصر على تأجير الغرف للعملاء باثاثتها دون تقديم وجبات غذائية أو مشروبات لهم ويعتبر من الاماكن المعدة للسكنى التى تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن ولما كان العقد قد انتهى بوفاة المستأجرة الاصلية - مورثة المطعون ضدهم المذكورين - دون ان يكون لهم الحق فى امتداد العقد اليه - كما تنازل وورثة المستأجرة عن العين المؤجرة الى المطعون ضدهما الخامس والسادسة دون اذن كتابى فقد اقام الدعوى، تمسك المطعون ضدهم ببيعهم عين النزاع بالجندك الى المطعون ضدهما الاخيرين قضت محكمة الدرجة الاولى برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٢٤٥٤ سنة ٩٤ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٧٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت انه جدير بالنظر فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن بالسببين الاول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اخطأ اذ اعتبر ان البنسيون عملا تجاريا استفادا الى قانون المنشآت الفندقية والسياحة فى حين ان هذه القوانين تصدر بناء على طلب مصلحة السياحة لتحديد الاماكن الخاضعة لاشرافها فحسب اما كون العمل تجارى من عدمه فيرجع فيه الى القانون التجارى، والبنسيون فى حكم هذا القانون يعد عملا مدنيا اذا اقتصر صاحبه على تأجير الغرف بإقامتها دون تقديم المأكولات أو المشروبات للزلاء والواقع ان عين موضوع النزاع ليست الا مكانا قاصرا على الاقامة فقط

دون تقديم وجبات غذائية فاز اعتبرها الحكم المطعون فيه منشأة تجارية وأعمل بشأنها حكم المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، كما إنه اذ اعتد بالحكم رقم ٥١ سنة ٧٥ مدنى الجيزة الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع بالجذك رغم بطلانه وصدوره من محكمة غير مختصة محليا ورغم حجيته قبل الطاعن واستدل بذلك على توافر شروط البيع بالجذك فانه يكون معيبا فضلا عن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بالفساد فى الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى بسببيه فى غير محله ذلك ان النص فى المادتين الاولى والخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن تعتبر منشأة فندقية فى حكم هذا القانون الفنادق والبنسيونات وكذلك الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير السياحة واعفاء هذه المنشآت الفندقية والسياحية من ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات من تاريخ مزاولة نشاطها ، يدل على ان المشرع قد اعتبر هذه المنشآت تزاوّل اعمالا تجارية بصفة مستمرة ومعتاده بهدف الكسب والربح وتخضع بموجبها لضريبة الارباح التجارية والصناعية دون غيرها سواء كانت هذه المنشآت تقوم باعداد وجبات غذائية لنزلائها ام تقتصر على المبيت فقط ذلك أن المشرع بمقتضى احكام القانون سالف الذكر قد اعتبر الشقق المفروشة التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير السياحة منشأة فندقية كما اعتبر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ تأجير اكثر من شقة مفروشة عملا تجاريا يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية ومن ثم تعتبر الفنادق والبنسيونات بدورها لذات الحكمة منشآت تجارية دون حاجة لاعمال قواعد القانون التجارى لتحديد ماهية النشاط وأما ما يثيره الطاعن بشأن اعتداد الحكم المطعون فيه بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١ سنة ١٩٧٥ مدنى الجيزة الابتدائية للصابر بصحة ونفاذ عقد البيع بالجذك ، فانه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا يشترط لصحة البيع بالجذك موافقة المالك فضلا عن ان الحكم المطعون فيه

لم يأخذ بدلالة الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد بيع الجديك المشار اليه الا باعتباره دليلا من ادلة الدعوى المطروحة ، فضلا عن انه لا يعتبر حجة على الطاعن لانه لم يكن طرفا فيه ، فهو معترف به من الطرفين ولا يشترط للنظر في امر حجة او عدم صحة البيع بالجديك صدور حكم بصحته ونفاذه بل في صحيح القانون تقديم هذا العقد وثبوت عدم الطعن عليه بأي طعن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر البنسيون المنشأ بعين النزاع منشأة تجارية في شأن بيعه بالجديك لحكم المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني واعتد بعقد بيع الجديك المقدم من المطعون ضدهما في الدعوى والذي لم يطعن عليه بثمة طعن جدى ولم يشترط لذلك صدور الحكم بصحته ونفاذه ، وأنزل على الواقعة تبعا لذلك احكام بيع الجديك بعد ان خلص بأسباب سائغة ولها اصلها الثابت بالاوراق الى توافر شروطها فانه يكون قد اعمل القانون على وجهه الصحيح ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المستندات المقدمة من المطعون ضدهما الاخيرين بشأن البطاقة الضريبية وترخيص ادارة البنسيون لا تقوم مقام شرط الحصول على اذن من المالك بالتنازل عن الايجار . كما تمسك بالاقرار الصادر من المطعون ضده الاول وهو شقيق المستأجرة الاصلية والمؤرخ ٢٩ / ٦ / ١٩٧٣ المتضمن ان المستأجرة لم تكن تقدم مأكولات للنزلاء كما لم يعرض الحكم للخطاب الموجه من والد المطعون ضدها الاخيرة لجريدة الاهرام المتضمن انه اشترى البنسيون لابنته الطبية لاسخدامه كعيادة لها رغم حظر اشتغالها باى عمل آخر الامر الذى يستدل منه على أن الواقعة ليست بيعا بالجديك بل تنازلا عن الايجار بدون اذن ، الا ان الحكم لم يعرض لهذا الدفاع رغم جوهريته او للمستندات المقدمة فضلا عن أن الحكم قصر عن تحقيق صفة المطعون ضده الاول فى التصرف فى البيع دون أن يكون نائبا عن باقى المورثة مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه

المحكمة انه لا يشترط لصحة بيع الجدك موافقة المالك على هذا البيع فلا يجدى الطاعن القول بان البطاقة الضريبية وترخيص ادارة البنسيون لا يقومان مقام شروط الحصول على موافقة المالك على البيع بالجدك طالما ان البيع بالجدك لا يشترط لصحته. سبق موافقة المالك عليه على النحو السابق بيانه كما لا يجدى الطاعن ايضا التمسك بالاقرار المؤرخ ٢٩ / ٦ / ١٩٧٣ المتضمن عدم تقديم المستأجرة وجبات النزلاء طالما انه لا يشترط قانونا لاعتبار البنسيون منشأة تجارية تقديم وجبات للنزلاء كما سبق القول ، كما لا يعيب الحكم عدم تحقيقه صفة المطعون ضده الاول فى البيع نيابة عن باقى الورثة اذ ان التمسك بذلك من شأن باقى الورثة الذين لم ينكروا عليه هذه الصفة بما يفيد نيابته عنهم فى هذا البيع ، لما كان ذلك . وكان لا يعيب الحكم عدم تعقبه الطاعن فى شتى مناحى دفاعه اذ فى الحقيقة التى اخذ بها الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفه ومن ثم تكون منازعة الطاعن فيما اقام الحكم عليه قضاءه لا تعدو ان تكون جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة الموضوع للدليل بقصد الوصول الى نتيجة اخرى غير تلك التى انتهى اليها مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يوفيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يحيى العموري نائب رئيس المحكمة و عضوية السادة المستشارين /
جهدان حسين عبد الله نائب رئيس المحكمة و ماهر قلاده واصف ، وحسين علي حسين وحمدي
ومحمد علي .

(٣١٤)

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٩ القضائية

(١) دعوى «الطلبات فيها» . محكمة الموضوع .

العبارة في الدعوى هو بحقيقة المطلوب فيها دون اعتداد بالعبارات التي صيغت بها
هذه الطلبات . القضاء بانقاص الاجرة مقابل الحرمان من مميزات العين المؤجرة لا
يتضمن قضاء برد ما دفع زائدا عن الاجرة . لا محل للدفع بسقوط الحق في استرداده بمضي
ثلاث سنوات .

(٢) ايجار «ايجار الاماكن» . نظام عام .

التراخي في رفع دعوى انقاص الاجرة لا يعد نزولا عنه . النزول الصريح او الضمني
وقوعه باطلا لتعلق قواعد تحديد الاجرة بالنظام العام .

١ - لمحكمة الموضوع الحق في فهم الواقع في الدعوى على حقيقتها وإعطائها
الوصف القانوني الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها إذ العبارة في ذلك
بحقيقة المطلوب في الدعوى دون إعتداد بالعبارات التي صيغت بها هذه
الطلبات . لما كان ذلك وكان النزاع حول نقص الأجرة تبعاً لنقص منفعة العين المؤجرة
أنما يدور في واقع الامر حول تحديد أجرة مكان يخضع لأحكام قانون ايجار
الاماكن المتعلقة بالنظام العام دون القواعد العامة في القانون المدني بما
لا يسقط الحق في رفع الدعوى به بمضي سنة ، وكان القضاء بانقاص الاجرة
مقابل الحرمان من الانتفاع بمميزات وملحقات العين المؤجرة لا يتضمن
قضاء برد ما دفع زائداً عن تلك الأجرة بما لا يكون محلاً لسقوط الحق في
استرداده بمضي ثلاث سنوات .

٢ - تراخى المطعون ضده - المستأجر فى رفع دعوى إنقاص الأجرة لا يعد نزولا عن حقه فى هذا الطلب لأن هذا النزول الصريح أو الضمنى يقع باطلا ولا يعتد به لتعلق قواعد تحديد الأجرة بالنظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده اقام الدعوى ٥٨٧ سنة ٩٧٢ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتحديد اجرة المسكن الذى استاجره منه تأسيسا على انه بموجب عقد مؤرخ ١٥ / ٥ / ١٩٦٢ استاجر من الطاعن الفيلا المبينة بذلك العقد وبصحيفة الدعوى لقاء اجرة شهرية أصبحت بعد التخفيض مبلغ ١٦٩٢٨ ر.جنيه الا ان الطاعن حرره من بعض مزايا وملحقات العين المؤجرة فأقام الدعوى ، نذبت محكمة اول درجة خبيراً فى الدعوى الذى قدم تقريراً منتهياً الى انقاص اجرة عين النزاع الى مبلغ ١٤ جنيه شهرياً لنقص منفعة العين المؤجرة وذلك ابتداء من ١ / ١ / ٦٨ ثم عادت وقضت بعد ذلك برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٨٩ لسنة ٣٤ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٧ / ١ / ٧٩ قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبانقاص اجرة عين النزاع الى مبلغ ١٤ جنيه شهرياً بخلاف رسم النظافة ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها :

وحيث إن الطعن اقيم على اربعة اسباب ينعى الطاعن بالاسباب الاول والثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القوانين والخطأ فى

تطبيقه والقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اخطأ فهم الواقع في الدعوى باعتبار انها بطلب انقاص اجرة مقابل النقص في منفعة ومزايا العين المؤجرة مما لا يسقط الحق فيه الا بمضى خمسة عشر سنة في حين ان حقيقة الواقع انها بطلب انقاص الاجرة بقدر الملحقات التي لم يتسلمها وهو مما يتقدم الحق فيه بمضى سنة من وقت التسليم الفعلي ، فضلا عن ان قضاءه بانقاص اجرة عين النزاع الى مبلغ ١٤ جنيه شهريا اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٦٨ يتضمن القضاء برد ما دفع زائدا عن تلك الاجرة رغم سقوط حق المطعون ضده في استرداد هذه الزيادة بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العلم بحقه في الاسترداد في ١ / ١ / ١٩٦٨ ورغم تمسكه بذلك امام محكمة الموضوع الا ان الحكم لم يعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور فضلا عن خطئه اذ قرر ان هذه الدعوى تتعلق بالنظام العام ولا يرد عليها النزول او التقدم المسقط مع ان التشريعات الاستثنائية لا تنسخ احكام التقدم ، كما ان المطعون ضده لم يرفع دعواه بالمطالبه بانقاص الاجرة الا بعد مضي ثمانى سنوات على حرمانه من ملحقات العين المؤجرة بما يتضمن تنازله عن الحق في المطالبة ، فضلا عن ان الثابت من تقرير خبير اثبات الحالة ان الاخلال بالانتفاع قاصر على حرمان المطعون ضده من ميزة الاستقلال بالسكن غير ان الحكم المطعون فيه ساير تقرير الخبير المنتدب في الدعوى من ان الزيادة تجاوزت ذلك دون ان يعنى بالرد على ما تضمنه تقرير خبير دعوى اثبات الحالة مما يعيب الحكم بالقصور في التسبب .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ذلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع الحق في فهم الواقع في الدعوى على حقيقتها واعطائها الوصف القانونى الصحيح دون تقيد بتكييف الخصوم لها اذ العبرة في ذلك بحقيقة المطلوب في الدعوى دون اعتداد بالعبارات التي صيغت بها هذه الطلبات لما كلن ذلك وكان النزاع حول نقص الاجرة تبعا لنقص منفعة العين المؤجرة انما يدور في واقع الامر حول تجديد اجرة مكان يخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن المتعلقة بالنظام العام دون القواعد العامة في القانون

المدنى بما لا يسقط الحق فى رفع الدعوى به بمضى سنة ، وكان القضاء بانقاص الاجرة مقابل الحرمان من الانتفاع بمميزات وملحقات العين المؤجرة لا يتضمن قضاء برد ما دفع زائدا عن تلك الاجرة بما لا يكون محلا للدفع بسقوط الحق فى استرداده بمضى ثلاث سنوات ومن ثم فلا يجدى الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بقالة القصور لاغفاله الرد على هذا الدفع الذى لا يستند الى اساس قانونى صحيح ، لما كان ذلك وكان تراخى المطعون ضده فى رفع دعوى انقاص الاجرة لا يعد نزولا عن حقه فى هذا الطلب لان هذا النزول الصريح او الضمنى يقع باطلا ولا يعتد به لتعلق قواعد تحديد اجرة الاماكن بالنظام العام على النحو السالف ايراده ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص سائغا الى تقرير نقص المنفعة الذى ترتب على حرمان المطعون ضده من بعض مميزات وملحقات العين المؤجرة استنادا الى ما اطمأن اليه من أوراق - الدعوى وتقرير الخبير المنتدب فيها ، وكان لا يعيب الحكم اخذه بهذا التقرير دون تقرير خبير دعوى اثبات الحالة اعمالا لسلطة المحكمة التقديرية فى الموازنة بين تقارير الخبراء واخذها بما يطمئن اليه منها دون ان تكون ملزمة بالرد على الاعتراضات الموجهة اليه وما تضمنه التقرير الآخر من اوجه ونتائج مخالفة لان فى اخذها بهذا التقرير الذى اطمأنت اليه محمولا على اسبابه الرد الضمنى المسقط لهذه الاعتراضات ، ومن ثم تكون منازعة الطاعن فى صدد مقدار نقص منفعة العين المؤجرة لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته امام هذه المحكمة ويكون النعى على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه استخلص من نصوص عقد الايجار ان الاجارة انصبت على كامل الفيلا وان نقص الانتفاع بالمزايا والملحقات كان بعد تنفيذ العقد وتسليم العين المؤجرة فى حين أن الاجرة المتفق عليها فى العقد نقل عن ربط للعوائد الذى يقل بدوره عن الاجرة القانونية للعين فما يدل على ان الايجار انصبت على الشقة فقط دون كامل الفيلا ولم تراعى هذه الملحقات فى تحديد الاجرة ضيما وان الطاعن لم يورد هذه الملحقات بصحيفة دعواه كما لم يرفع دعواه منذ بدء التعاقب او منذ

١ / ١ / ١٩٦٨ تاريخ ازالة غرفة السطح والاستيلاء على الجراج ورغم تمسك الطاعن بهذا الدفاع الا ان الحكم لم يعرض له فضلا عن تزيده في تحديد هذه الملحقات عما اورده الطاعن بصحيفة استئنافه وعما جاء بالعقد واتخذ من شهادة مشتملات المبنى دليلا على بيان العين المؤجرة وملحقاتها مما يعيبه بالتناقض كما اهدر ما اتفق عليه في البند العاشر من عقد الايجار من حق الطاعن في التعلية بمقولة انه لا يفيد سوى حق الطاعن في التعلية دون مساس بحقوق المستأجر المخولة له بمقتضى عقد الايجار حالة ان التعلية تقتضى ازالة غرفة السطح بما لا يشكل ضررا يستحق عنه العويض المطالب به مما يشوبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلفة عما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين طالما انها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعباراته . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة استخلصت في حدود سلطتها التقديرية في التفسير ان الاجارة انصبت على كامل الفيلا وملحقاتها وان المطعون ضده قد تسلم تلك الملحقات واذ اعتمد الحكم مما استخلصه من العقد على المعنى الظاهر له والاعتبارات المعقولة المؤيدة لما انتهى اليه وهو ما يكفي لحمل قضاؤه ويتضمن الرد على ما اثاره الطاعن بسبب الطعن كما ان ما استخلصه الحكم من عبارات البند العاشر من عقد الايجار لا تخرج عن المعنى الذي تحتمله فان منازعة الطاعن فيما اقام الحكم عليه قضاءه في هذا الصدد لا تعدو ان تكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للدليل بقصد الوصول الى نتيجة اخرى غير تلك التي انتهى اليها مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، وكان طلب المطعون ضده انقاص الاجرة - بنسبة ما نقص من انتفاعه امرا متعلقا بتحديد اجرة عين النزاع على النحو السالف بيانه وهو ما يخالف طلب التعويض المنصوص عليه في المائتين ٥٦٥ / ١ . ٥٧١ من القانون المدني . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ احمد صبرى اسعد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد ابراهيم خليل . عبد المنصف هاشم ، احمد شلبى ومحمد عبد الحميد سند .

(٣١٥)

الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٠ القضائية

اهلية ، موانع الاهلية ، . بطلان .

كل حكم بعقوبة جنائية يستتبع حتما وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من ادارة
أمواله مدة اعتقاله . المواد ٨ ، ٢٤ ، ٢٥/٤ عقوبات . وجوب تعيين قيم لادارة أمواله
ما لم يستثن بنص خاص . مؤدى ذلك . عدم اهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم .
جزاء مخالفة ذلك . البطلان .

مؤدى نص المواد ٨ ، ٢٤ ، ٢٥/٤ من قانون العقوبات ، أن كل حكم
بعقوبة جنائية يستتبع حتما وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من حق ادارة أشغاله
الخاصه بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ، على أن يعين قيما لهذه الادارة تقررره
المحكمة ، فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته فى غرفة
مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة فى ذلك ، الا إذا
وجد فى قانون العقوبات أو غيره من القوانين الاخرى واللوائح الخصوصية
نص يستثنى المحكوم عليه من هذا الحرمان ، ولما كان القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٢ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لم
تتضمن أحكامه استثناء المحكوم عليهم فى الجرائم المنصوص عليها فيه من
تطبيق حكم البند الرابع من المادة ٢٥ أنفة الذكر ، وكانت عقوبة الحرمان
التبعية المنصوص عليها فى هذه المادة تستتبع عدم اهلية المحكوم عليه
للتقاضى أمام المحاكم سواء بصفته مدعيا أو مدعى عليه ، ويمثله أمامها
خلال مدة تنفيذ العقوبة الاصليه القيم الذى تعينه المحكمة المدنية إذ أن هذا

الحجر القانوني باعتباره عقوبة تبعية ملازمه للعقوبة الاصلية موقوت بمدة الاعتقال . تنفيذاً للعقوبة المقررة بها على المحكوم عليه ، فهو يوقع لاستكمال العقوبة من جهة وللضرورة من جهة أخرى ، ومن ثم فلا محل له قبل البدء في تنفيذ العقوبة الاصلية من ناحيه ، كما تنقضى بانقضاء هذه العقوبة سواء كان الانقضاء بسبب تمام التنفيذ أو بالافراج الشرطي فيها أو بالعفو عنها أو بسقوطها بالتقادم من ناحيه أخرى ، وأى عمل من اعمال الادارة أو التصرف يجريه المحكوم عليه بالمخالفة لحكم المادة ٢٥ / ٤ من قانون العقوبات يلحقه البطلان وهو بطلان جوهري .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٤٠٤٢ سنة ١٩٧٧ مدنى الجيزة الابتدائية ضد المطعون عليهم من الثالث الى الاخير بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٥ / ٩ / ١٩٧٧ - والتسليم ، وقال بيانا للدعوى ان المنكورين اذ باعوا له بموجب هذا العقد ارضا مبينه بالاوراق مساحتها ٣ فدان نظير ثمن قدره ١٧٥٠٠٠ جنيه ، فقد اقام الدعوى بطلباته سالفه البيان ، طلبت المطعون عليها الاولى - عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها ومن بينهم المطعون عليه الثانى - قبول تدخلها خصما فى الدعوى والحكم برفضها بالنسبة لمقدار المبيع ، وبتاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بعدم قبول تدخل المطعون عليها الاولى عن نفسها وبصفتها ، وبصحة ونفاذ العقد آنف الذكر والتسليم . استأنفت المطعون عليها المذكورة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢٧٦ سنة ٩٦ ق مدنى ، وبتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليها الاولى فى الدعوى وبتعديل الحكم المستأنف الى صحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر بالنسبة لمساحة ٣ س ١٥ ط ٢ ف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق

النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها للرأى برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطاعن قدم شهادة رسمية صادرة من نيابة الجيزة الكلية بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٠ تفيد أنه وآخرين اتهموا فى الجناية رقم ٦١٩ سنة ١٩٧٨ كلى الجيزة بأنهم بتاريخ ٣١ / ١٠ / ١٩٧٨ حازوا بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وقد قضى بمعاقبته بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٧٩ بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه ١٠٠٠ جنيه ومصادرة المخدر المضبوط ، ونفذت عليه عقوبة السجن اعتبارا من تاريخ صدور الحكم وعلى ان يفرج عنه بتاريخ ٣١ / ١٠ / ١٩٨١ بعد خصم المدة التى سجن خلالها احتياطيا .

وحيث ان مؤدى نص المواد ٨ ، ٢٤ ، ٢٥ / ٤ من قانون العقوبات ، ان كل حكم بعقوبة جنائية يستتبع حتما وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من حق ادارة اشغاله الخاصة بامواله واملاكه مدة اعتقاله ، على ان يعين قيما لهذه الادارة تقره المحكمة ، فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته فى غرفة مشورتها ببناء على طلب النيابة العمومية او ذى مصلحة فى ذلك ، الا اذا وجد فى قانون العقوبات او غيره من القوانين الاخرى واللوائح الخصوصية نص يستثنى المحكوم عليه من هذا الحرمان ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لم تتضمن احكامه استثناء المحكوم عليهم فى الجرائم المنصوص عليها فيه من تطبيق حكم البند الرابع من المادة ٢٥ آنفه الذكر وكانت عقوبة الحرمان للتبعية المنصوص عليها فى هذه المادة تستتبع عدم اهلية المحكوم عليه للنقاضى امام المحاكم سواء بصفته مدعيا او مدعى عليه . ويمثله امامها خلال مدة تنفيذ العقوبة الاصلية ، القيم الذى تعينه المحكمة المدنية ، اذ ان هذا الحجر القانونى ، باعتباره عقوبة تبعية ملازمه للعقوبة الاصلية موقوت بمدة الاعتقال تنفيذا للعقوبة المقضى بها على المحكوم عليه ، فهو يوقع لاستكمال العقوبة من جهة وللضرورة من جهة

اخرى ، ومن ثم فلا محل له قبل البدء في تنفيذ العقوبة الاصلية من ناحية ، كما ينقضى بانتقضاء هذه العقوبة سواء كان الانتقضاء بسبب تمام التنفيذ او بالافراج الشرطى فيها او بالعفو عنها او بسقوطها بالتقادم من ناحية اخرى ، لما كان ذلك وكان اى عمل من اعمال الادارة او التصرف يجرية المحكوم عليه بالمخالفة لحكم المادة ٢٥ / ٤ من قانون العقوبات ، يلحقه البطلان وهو بطلان جوهري ، وكان الثابت من اوراق الطعن ان الطاعن فى تاريخ ايداع صحيفة هذا الطعن قلم كتاب محكمة النقض ، كان مسجوناً تنفيذاً للحكم الصادر ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات فى جناية حيازته بقصد الاتجار مخدراً فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً ، وان المحامى الذى رفع الطعن لم يقدم ما يدل على تعيين قيم على الطاعن وسند وكالته عن هذا القيم ، ومن ثم تقرر المحكمة عدم قبول الطعن .

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / احمد صبرى اسعد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ، محمد ابراهيم خليل ، عبد المنصف هاشم ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال
شلقامى .

(٣١٦)

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٠ القضائية

حكم ، بطلان الحكم ، ، اصدار الحكم ، ، مد اجل النطق به ، ، بطلان .

عدم جواز تأجيل إصدار الحكم الا مره واحده بعد تأجيل إصداره للمرة الثانية . قاعدة
تنظيمية م ١٧٢ مرافعات . الاخلال بها . لا بطلان .

القاعدة التى تضمنتها المادة ١٧٢ من قانون المرافعات من أنه « إذا
اقتضت الحال تأجيل اصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة بذلك فى الجلسة
مع تعيين اليوم الذى يكون فيه النطق به وبيان اسباب التأجيل فى ورقة
الجلسة وفى المحضر ، ولا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم بعدئذ الا مرة
واحدة ، لا تعدو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون قاعدة
تنظيمية هدف المشرع من ورائها الى سرعة الفصل فى القضايا وليس من
شأن الاخلال بها التأثير فى الحكم ومن ثم فلا يلحقه البطلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -

تتحصل في ان المطعون عليهما اقاما الدعوى رقم ٧٨٦٢ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وآخرين بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٧ / ٧ / ١٩٧٦ . وقالوا فى بيان للدعوى ان الطاعن بصفته وكيلًا عن هؤلاء الاخرين باع لهما بموجب ذلك العقد الارض المبينة بالاوراق مقابل ثمن مقداره ٢٥٠ ر ٥٩٧٦ جنيه ، دفع منه مبلغ ٣٤٥٠ جنيه واتفق على سداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائى ، واذ لم تقدم لهما مستندات الملكية لاتمام اجراءات التسجيل فقد اقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان ، وبتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٢١٩ سنة ٩٦ ق مدنى ، وبتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة راىها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالاول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك يقول ان محكمة الاستئناف بعد ان حجزت الدعوى للحكم فيها بجلسة ٣ / ٣ / ١٩٨٠ اجلت اصدار الحكم اكثر من مرتين وذلك على خلاف نص المادتين ١٧١ ، ١٧٢ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون قد لحقه البطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك ان القاعدة التى تضمنتها المادة ١٧٢ من قانون المرافعات على أنه « اذا اقتضت الحال تأجيل اصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة بذلك فى الجلسة مع تعيين اليوم الذى يكون فيه النطق به وبيان اسباب التأجيل فى ورقة الجلسة وفى المحضر ، ولا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم بعدئذ الا مرة واحدة ، لا تعدو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تكون قاعدة تنظيمية هدف المشرع من ورائها الى سرعة الفصل فى القضايا وليس من شأن الاخلال بها التأثير فى الحكم . ومن ثم فلا يلحقه البطلان ، ويكون هذا النعى على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن للطاعن مصلحة فى استئناف الحكم الصادر من محكمة اول درجة بعد أن ألزمه بمصروفات الدعوى شاملة مقابل اتعاب المحاماه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافه بحجة انه لم يختصم فى الدعوى الا باعتباره وكيلًا عن البائعين وأن ما قضى به الحكم المستأنف إنما ينصرف اثره الى هؤلاء البائعين فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود ، تلك أن البين من الاوراق أن الطاعن قد اختصم امام محكمة اول درجة بصفته وكيلًا عن البائعين ، وأن الحكم المستأنف قضى بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى المتضمن بيع الطاعن بصفته وكيلًا عن باقى المدعى عليهم فى الدعوى ، الارض المبينة بالاوراق ، لما كان ذلك فإن الحكم المذكور اذ ألزم الطاعن بمصاريف الدعوى شاملة مقابل اتعاب المحاماه يكون قد ألزمه بها بصفته وكيلًا للبائعين ومن ثم ينصرف اثر الحكم الى هؤلاء البائعين المختصمين فى الدعوى دون الطاعن شخصيا تطبيقا للمادتين ١٠٥ ، ٧١٣ من القانون المدنى ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المستأنف لم يقض بشىء على الطاعن بصفته الشخصية فانه لا يجوز له ان يستأنف هذا الحكم بصفته هذه ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه تمسك امام محكمة الاستئناف ببطلان اجراءات رفع الدعوى وسقوط الخصومة فيها وبمخالفة الحكم المستأنف لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الصادر فى شأن تقسيم وتجزئة اراضى البناء ، غير أن الحكم المطعون فيه اغفل الرد على هذا الدفاع فيكون قد اخل بحق الطاعن فى الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى صحيحا الى عدم جواز الاستئناف على ما سلف ياتى فى الرد على السبب

الثاني ، فإنه ما كان يجوز له ان يعرض للدفاع الطاعن المتعلق بالموضوع ،
ويكون النعى عليه اطراحه هذا للدفاع غير سديد .
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
جهدان حسين عبد الله نائب رئيس المحكمة ، حسين على حسين ، الحسينى الكنانى وحمدى محمد
على واحمد على .

(٣١٧)

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ القضائية

(١ ، ٢) إثبات . حكم «حجية الحكم» .

١ - ثبوت الحجية لاسباب الحكم . شرطه . أن تكون وثيقة الصلة بمنطوقه بحيث لا تقوم
بدونه .

٢ - حق الشريك المشتاع فى حصته . نطاقه . استعماله لها لسكناء وعائلته . إقامة
المطعون ضدها الدعوى بالطرد على أساس الغصب ويون أن تنسب للشريك المشاع إلحاق
ضرر بباقى الشركاء . القضاء لها بذلك . خطأ فى القانون .

١ - المقرر عملاً بالمادة ١٠١ من قانون الإثبات فى المواد المدنية
والتجارية الصادرة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التى حازت
قوة الأمر المقضى تكون حجة بين الخصوم أنفسهم فيما قضت فيه من
الحقوق ولا يجوز قبول دليل يتقضى هذه الحجية ، وأنه من الجائز أن تتضمن
أسباب الحكم قضاء قطعياً فى أمر كان مثار نزاع بشرط أن يكون ما
ورد فى الاسباب وثيق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للأخير قائمة بدونه .

٢ - النص فى المادة ٨٢٦ من القانون المدنى - يدل وعلى ما أورثته
المنكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد على أن الملكية فى
الشيوع كالملكية المفردة تشتمل على عناصر ثلاثة : الاستعمال والاستغلال
والتصرف . الا أن الاستعمال والاستغلال يتقيدان بحقوق الشركاء الآخرين ،
وكانت المطعون ضدها لم تقم دعواها بالطرد الا على أساس غصب ملكها

دون أن تنسب للطاعن الأول - الشريك المشتاع وهو والد الطاعن الثانى - أنه استعمل حصته الشائعة إستعمالا الحق ضرراً بسائر الشركاء ، فإنه يكون من حقه إستعمال هذه الحصة لسكناء وعائلته وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بطرد الطاعنين من شقة النزاع فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدها اقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٣١٥٥ سنة ١٩٧٦ مدنى الاسكندرية الابتدائية للحكم بطردهما من شقة النزاع ، قولا منها بانها تملك العقار الذى به شقة النزاع واذ اغتصبها الطاعنان فقد اقامت الدعوى . دفع الطاعنان الدعوى بان اولهما - وهو والد الطاعن الثانى - يملك حصة شائعة فى كامل العقار طبقا للحكم النهائى الصادر فى الدعوى ١٤ سنة ١٩٦٦ مدنى الجمرك . قضت محكمة الدرجة الاولى برفض الدعوى لانتفاء الغصب ، استأنفت المطعون ضدها الحكم بالاستئناف رقم ١١ سنة ٣٤ ق الاسكندرية ، نذبت محكمة الاستئناف خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٨٢ بإلغاء الحكم المستأنف ويطرد الطاعنين .

طعن الطاعنان فى الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن ، واذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة امرت بضم ملف الدعوى ١٤ سنة ١٩٦٦ مدنى الجمرك التى كانت ضمن مفردات الدعوى أمام محكمة الموضوع ، ثم قدمت النيابة مذكرة تكميلية ابدت فيها الراى بنقض الحكم . رأت المحكمة ان الطعن جدير بالنظر فحدثت لذلك جلسة وفيها التزمت النيابة رأياها الأخير .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه رغم تمسكهما بنهاية الحكم الصادر في الدعوى ١٤ سنة ١٩٦٦ مدنى الجمرك الذى اثبت ملكية اولهما لحصة شائعة فى عقار النزاع مقدارها قيراط وسبعة اسهم، وهو مايتيح له استعمال هذه الحصة وبالتالى، فلا يحق للمطعون ضدها باعتبارها احد الشركاء على الشيوع ان تطرده منها، واذ قضى الحكم بطرده فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أنه لما كان المقرر عملا بالمادة ١٠١ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بين الخصوم انفسهم فيما قضت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، وانه من الجائز ان تتضمن اسباب الحكم قضاء قطعيًا فى امر كان مثار نزاع بشرط ان يكون ما ورد فى الاسباب وثيق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للاخير قائمة بدونه، وكان البين من الحكم الصادر فى الدعوى ١٤ سنة ١٩٦٦ مدنى الجمرك التى اقامتها المطعون ضدها على الطاعن الاول بمطالبته بربيع شقة النزاع التى كانت تؤجرها لغيره ثم اغتصبها، فدفعها بانه يملك حصه مقدارها قيراط وسبعة اسهم فى المنزل بتمامه، وقد اخذ الحكم بهذا الدفاع ناقصا نصيب هذه الحصة فيه لما ثبت له من ملكية الطاعن لها خسيما انتهى اليه الخبير المندوب فى تقريره الثالث ٤٠ ملف تلك الدعوى المضموم للمفردات امام محكمة الموضوع، وكان هذا الذى جاء فى اسباب تلك الحكم مانعا نصيب حصة الطاعن الاول فى الربيع عن المطعون ضدها لازما لقضاء الحكم فى منطوقه الذى نقصها نصيبها فى ربيع هذه الحصة، واذ صار هذا الحكم نهائيا بتأييده فى الاستئناف رقم ١٩٣ سنة ١٩٧٢ س الاسكندرية الابتدائية فانه يضحى مسلما قانونا بين المطعون ضدها والطاعن الاول أنه يملك حصة شائعة فى المنزل - وشقة النزاع وحده فيه - لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٨٢٦ من القانون المدنى على ان لكل شريك فى الشيوع يملك حصته ملكا تاما وله أن يتصرف فيها وان يستولى على ثمارها وان

يستعملها بحيث لا يلحق الضرر بحقوق سائر الشركاء ، يدل - وعلى ما أورثته
المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد - وعلى ان الملكية فى
الشيوع كالملكية المفروزة تشتمل على عناصر ثلاثة : الاستعمال الاستغلال
والتصرف ، الا أن الاستعمال والاستغلال يتقيدان بحقوق الشركاء الآخرين ،
وكانت المطعون ضدها لم تقم دعواها بالطرد الا على أساس غصب ملكها
دون ان تنسب للطاعن الاول - وهو والد الطاعن الثانى - انه استعمل حصته
الشائعة استعمالا الحق ضررا بسائر الشركاء ، فانه يكون من حقه استعمال
هذه الحصة لسكناء وعائلته ، وان خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ،
وقضى بطرد الطاعنين من شقة النزاع للغصب ، فانه يكون قد خالف القانون
بما يوجب نقضه .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المتشارين / عزت حنوره نائب رئيس المحكمة ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى . محمد بهاء الدين باشات .

(٣١٨)

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ القضائية

حكم ، ما يعد قصورا ، محكمة الموضوع ، الرد على دفاع الخصوم ، إثبات وسائل الإثبات ، عقد ، عيوب الرضا : التدليس ،

طلب الخصم تمكينه من اثبات أو نفى دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الأثبات الجائزة قانونا . إلتزام محكمة الموضوع بإجابته . شرطه . أن يكون منتجا فى النزاع وليس فى أوراق الدعوى والأدلة المطروحة فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها . طلب إثبات صدور التنازل عن تدليس . إلتفات المحكمة عن تحقيقه - قصور .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفى دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانونا هو حق له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة فى النزاع ولم يكن فى أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفى لتكوين عقيدتها ، وإذ كان يجوز للطاعن أن يثبت بالبينة أن إقرار التنازل الصادر منه للمطعون ضده الأول قد صدر منه عن تدليس ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفاع وطلب إثبات ذلك بالبينة فإن الحكم . إذ لم يعرض لهذا الدفاع وعرض لدفاعه المبنى على الغلط والعين دون التدليس فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن والشركة المطعون ضدها الثانية طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٨ / ٨ / ١٩٦٦ الصادر من الشركة للطاعن عن الأرض المبينة به وبصحيفة الدعوى وبإقرار التنازل المؤرخ ١٠ / ٢ / ١٩٧٤ وبصحة ونفاذ هذا الإقرار الأخير وقال بيانا لدعواه إنه بموجب الإقرار المشار إليه تنازل له الطاعن عن قطعة الأرض المذكورة والتي كان قد اشتراها من الشركة المطعون ضدها الثانية وتم التنازل لقاء مبلغ ٢٢٦٠ جنيه ، وتأكيدا للتنازل قدم الطاعن طلبا للشركة المطعون ضدها الثانية بتنازله هذا وباستعداد له لسداد المتأخر من الأقساط إلا أن الطاعن حاول العدول عن تنازله فأقام الدعوى للحكم بطلباته . بتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٩٧٥ حكمت بعدم قبول الدعوى . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٨٨ لسنة ٩٢ ق . بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٨٠ حكمت بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٨ / ٨ / ١٩٦٦ المتضمن بيع الشركة المطعون ضدها الثانية للطاعن قطعة الأرض القضاء رقم ١٣٧ ألف المبينة بالعقد نظير ثمن قدره ٢٢٠٠ جنيه وبصحة ونفاذ الإقرار المؤرخ ١٠ / ٢ / ١٩٧٤ المتضمن تنازل الطاعن للمطعون ضده الأول عن قطعة الأرض محل عقد البيع المنكور . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة منكرا أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينفع الطاعن في السبب الأول من سببي طعنه على الحكم المطعون فيه القصور وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن إقرار التنازل المؤرخ ١٠ / ٢ / ١٩٧٤ صدر منه للمطعون ضده الأول عن تدليس وأنه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن تنازله كان نتيجة تدليس وقع عليه من المطعون ضده الأول وبعض من موظفي الشركة المطعون ضدها الثانية بأن أوهموه أن الشركة سوف تقوم بإلغاء عقدها معه والاستيلاء على قطعة الأرض التي كانت باعتهها له مع مصادرة المدفوع من الثمن إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب على سند من القول بأن عقد البيع مع الشركة معرض للفسخ لتأخره في سداد الأقساط المستحقة لها عليه وإذا كان هذا القول لا يصلح ردا على طلبه فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانونا هو حق له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة في النزاع ولم يكن في أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وإذا كان يجوز للطاعن أن يثبت بالبينة أن إقرار التنازل الصادر منه للمطعون ضده الأول قد صدر منه عن تدليس ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفاع وطلب إثبات ذلك بالبينة فإن الحكم ، إذ لم يعرض لهذا الدفاع وعرض لدفاعه المبني على الغلط والغبن دون التدليس فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم حسب الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد صقر ، عبد المنعم بركة ، عبد السلام خطاب وطلعت أمين صادق .

(٣١٩)

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ القضائية

١ - عمل العاملون بالقطاع العام ، أجر ، حبس احتياطي .

أجر العامل . عدم جواز حرمانه منه بغير نص صريح . علة ذلك . حرمان العامل من أجره . حالاته . العامل المحبوس احتياطيا في القضايا السياسية . في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه لأجره عن مدة هذا الحبس الاحتياطي .

(٣ ، ٢) عمل العاملون بالقطاع العام : مدة خدمة ، ترقية .

٢ - العاملون المفصولون نتيجة الحكم عليهم في قضايا سياسية . العفو عنهم . أثره . اعتبار مدة خدمتهم متصلة عند الترقية سواء تمت بالاقدمية أم بالاختيار . علة ذلك .

٣ - الترقية الى الفئة السابعة وما يعلوها . تمامها بالاختيار على أساس الكفاءة شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

١ - المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المبدأ السائد في نطاق السياسة التشريعية لقوانين العمل هو مبدأ استقرار روابط العمل حماية للعامل أساسا وضمانا لمعاشه الذي يعتبر الأجر عماده الأساسي مما ينبغي معه الاعتداد بهذه الصفة الحيوية بالنسبة له وعدم حرمانه منه بغير نص صريح وكانت المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التي تحكم واقعة الدعوى - نصت على أن يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذي تنتهي فيه خدمته وكانت هذه اللائحة قد حذنت على سبيل الحصر الحالات

التي تجيز لهذه الشركات حرمان العامل من أجره هي عمله لدى الغير خلال أجازته السنوية (المادة ٤٠)، وتجاوزه بسبب مرضه مجموع الاجازات المرضية المستحقة له (المادة ٤٤)، وعدم عودته الى عمله مباشرة بعد انتهاء أجازته (المادة ٢٤٨)، وتوقيع جزاء تأديبي عليه في نطاق المادة ٥٤ من اللائحة، كما حددت أيضا على سبيل الحصر في المادة ٥٦ منها الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل، ولم تورد من بينها حبسه احتياطيا في قضية سياسية، وكان مؤدى ما تقدم في مجموعه أنه في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ يستحق العامل أجره عن مدة هذا الحبس الاحتياطي في القضايا السياسية، ويؤكد هذا النظر أنه في نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أنشأ المشرع لشركات هذا القطاع حق المساس بأجر العامل لديها في حالة حبسه احتياطيا بنص صريح نظم فيه اجراءات هذه الحالة وذلك في المادة ٦٩ من هذا النظام التي يجرى نصها بأن «كل عامل يحبس احتياطيا أو يوقف صرف مرتبه و وبعرض الامر عند عودة العامل الى عمله على رئيس مجلس الادارة ليقرر ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية فاذا اتضح عدم مسئولية العامل تأديبيا صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه».

٢ - لما كانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعودون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم - الذي نشر في ٢٨ / ٩ / ١٩٦٦ - تنص على أن «تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر العفو عنهم ويعادون الى الخدمة بعد انتهائهم نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعابتهم الى الخدمة قبل صدور هذا القرار»، وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن عبارة النص انما جاءت في صياغة عامة مطلقة صريحة وقاطعة في اعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين المخاطبين بأحكامها فينصرف مدلولها الى مدة خدمة هؤلاء العاملين التي أفصح عنها النص عند ترقيتهم سواء تمت هذه الترقية بالاقدمية أو أجريت بالاختيار اذ لا تخصيص بلا مخصص.

٣ - لنن كان المشرع قد جعل الترقية الى وظائف الفئة السادسة وما يعطوها وفقا للمادة ٢٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، والى وظائف المستوى الاول والثانى بالتطبيق للمادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من الملاءمات التى تترخص جهة العمل فيها بالاختيار على أساس الكفاية ، بيد أن حقها فى هذا الشأن ليس طليقا تمارسه كيفما تشاء ، وانما يتعين أن تكون ممارستها له بمنأى عن أساءة استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ١٦٧٨ سنة ١٩٧٧ كلى بنها للحكم بصرف أجره عن المدة من أغسطس ١٩٦٥ حتى سبتمبر ١٩٦٦ وتسوية حالته بترقيته الى الفئة الرابعة مع العلاوات التى تصرف لزملائه فى تلك المدة واعتبار مدة العقوبة التى حكم عليه بها فى القضية رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا مدة خدمة متصلة مع حسابها فى المعاش والتأمين وقال بيانا للدعوى أنه بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٢ التحق بالعمل لدى المطعون ضدها وعين بالفئة السابعة ورقى الى الفئة السادسة فى يولية سنة ١٩٦٥ ثم اعتقل يوم ٣١/٨/١٩٦٥ فى قضية سياسية هى الجنائية رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا التى حكم عليه فيها بالإشغال لشاقة لمدة خمسة عشر عاما ثم افرج عنه فى ٤/٤/١٩٧٤ فأعيد للعمل فى ٢٢/٥/١٩٧٤ بالقوار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ فى ذات الفئة والدرجة

التي كان عليها وقت القبض عليه، واذ أساءت المطعون ضدها استعمال سلطتها فلم تقوم بترقيته الى الفئة الرابعة التي رقى اليها زملاؤه كما امتنعت عن صرف نصف أجره عن مدة الحبس الاحتياطي منذ ٢ / ٨ / ١٩٦٥ حتى ٤ / ٩ / ١٩٦٦ وأجر الفئات المالية التي يستحق الترقية اليها بعد عوبته للعمل، فقد اقام الدعوى بطلباته سالفة البيان. نبت المحكمة خبيراً وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت في ٦ / ١١ / ١٩٧٨ أولاً: بالزام المطعون ضدها أن تدفع للطاعن مبلغ ١٨٢٠٠٣٣ جنيهاً قيمة نصف مرتبه عن مدة حبسه احتياطياً من ٢١ / ٨ / ١٩٦٥ حتى ٤ / ٩ / ١٩٦٦. ثانياً: بتسوية حالة الطاعن بترقيته الى الفئة الرابعة اعتباراً من ٣١ / ١٢ / ١٩٧١. ثالثاً: بالزام المطعون ضدها أن تدفع للطاعن مبلغ ٦٧٦٦٣٩ جنيهاً قيمة الفروق المالية المترتبة على أحقيته في الترقية الى الفئة الرابعة وذلك عن الفترة من ٢٢ / ٥ / ١٩٧٤ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧. رابعاً: احتساب مدة العقوبة مدة خدمة متصلة واحتسابها في المعاش والتأمين الخاص به. استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم امام محكمة استئناف طنطا - مأمورية بنها - وقيد استئنافها برقم ٤٠٠ سنة ١١ ق. وبتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في البنود الثلاثة الاولى منه وبرفض الدعوى بخصوصها وبتأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف فيما عدا ذلك والمتعلق باحتساب مدة العقوبة مدة خدمة متصلة تحتسب في المعاش والتأمين الخاصين بالطاعن. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض الطعن. وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ٣ / ٦ / ١٩٨٤ وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الاول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وبياناً لذلك يقول ان الحكم قضى برفض طلبه صرف للنصف الثاني من أجره عن مدة الحبس الاحتياطي من ٢١ / ٨ / ١٩٦٥ حتى ٤ / ٩ / ١٩٦٩ تأسيساً على انه لم يرد في لائحة العاملين رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ نص يبيح صرف أجر العامل

كاملا أثناء مدة حبسه احتياطيا كما لم يرد نص بذلك في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، حال أنه لما قبض عليه بتاريخ ٢١ / ٨ / ١٩٦٥ وحبس احتياطيا لاتهامه في القضية السياسية رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ أمن بولة عليا قامت المطعون ضدها بصرف نصف أجره فقط عن مدة الحبس الاحتياطي ولم تصدر قرارها بانتهاء خدمته الا في ١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ بعد صدور الحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة عن هذه القضية مما لا يحرمه من نصف الاجر المتبقى لان هذا الحبس يعد قوة قاهرة حالت بينه وبين العمل كما يشترط لحرمانه من نصف الاجر الموقوف أن يسأل تأديبيا عما نسب اليه حين عودته الى عمله بعد قضاء مدة العقوبة الامر الذي لم يتوافر في جانبته لان التهمة التي حوكم عنها في قضية رأى سياسى غير مخله بالشرف أو الامانة ، ولم تنسب اليه المطعون ضدها بعد استلامه العمل ايه مسئولية تأديبية .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، نك لانه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المبدأ السائد في نطاق السياسة التشريعية لقوانين العمل هو مبدأ استقرار روابط العمل حماية للعامل أساسا وضمانا لمعاشة الذي يعتبر الاجر عماده الاساسى مما ينبغى معه الاعتداد بهذه الصفة الحيوية بالنسبة له وعدم حرمانه منه بغير نص صريح ، وكانت المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ - التي تحكم واقعة الدعوى - نصت على أن : « يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذي تنتهى فيه خدمته ... » وكانت هذه اللائحة قد حددت على سبيل الحصر الحالات التي تجيز لهذه الشركات حرمان العامل من اجره وهى عمله لدى الغير خلال اجازته السنوية (المادة ٤٠) ، وتجاوزته بسبب مرضه مجموع الاجازات المرضية المستحقة له (المادة ٤٤) وعدم عودته الى عمله مباشرة بعد انتهاء اجازته (المادة ٤٨) وتوقيع جزاء تأديبي عليه في نطاق المادة ٥٤ من اللائحة كما حددت أيضا على سبيل الحصر في المادة ٥٦ منها الاسباب التي تنتهى بها خدمة العامل ، ولم تورد من بينها حبسه احتياطيا في قضية سياسية ، وكان مؤدى ما تقدم في مجموعه أنه

فى ظل العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ يستحق العامل أجره عن مدة هذا الحبس الاحتياطى فى القضايا السياسية، ويؤكد هذا النظر أنه فى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ أنشأ المشرع لشركات هذا القطاع حق المساس بأجر العامل لديها فى حالة حبسه احتياطيا بنص صريح نظم فيه اجراءات هذه الحالة وذلك فى المادة ٦٩ من هذا النظام الى يجرى نصها بأن : لكل عامل يحبس احتياطيا أو ... توقف صرف نصف مرتبه
... ويعرض الامر عند عودة العامل الى عمله على رئيس مجلس الادارة ليقرر ما يتبع فى شأن مسئولية العامل التأديبية فاذا اتضح عدم مسئولية العامل تأديبيا صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه : ولما كان ذلك وكان البين من الاوراق انه بتاريخ ٣١ / ٨ / ١٩٦٥ قبض على الطاعن وحبس احتياطيا لاتهامه فى قضية سياسية هى الجناية رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا ، واستمر هذا الحبس الاحتياطى حتى تاريخ التقض فيه على الحكم الصادر عليه فيها بالاشغال الشاقة فى ٤ / ٩ / ١٩٦٦ وأن المطعون ضدها حرمته من نصف أجره عن فترة الحبس الاحتياطى ولم تصدر قرار بانهاء خدمته لديها الا بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ وقررت فيه بأن هذا الانهاء من ١ / ٩ / ١٩٦٥، فان الطاعن يستحق نصف أجره الموقوف صرفه عن مدة الحبس الاحتياطى سبالفة النكر ، ولا يغير من ذلك النص فى قرار انهاء الخدمة على أن يكون هذا الانهاء اعتبارا من ١ / ٩ / ١٩٦٥ مادام هذا القرار انما صدر بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطى ونشأ حق الطاعن فى نصف أجره مثار النزاع بما يجعل هذا النصف حقا مكتسبا له لا يجوز للمطعون ضدها المساس به : لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وبيانا لذلك يقول ان الحكم قضى بعدم احقيته للترقية الى الفئة العالية الرابعة ابتداء من ٣١ / ١٢ / ١٩٧١ استنادا الى أن اعادته الى العمل واعتبار مدة عمله متصلة بما فيها مدة العقوبة لا تعطيه الحق فى

هذه الترقية والفروق المالية - حال أن القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون إلى الخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم واعتبار مدد الخدمة متصلة من مقتضام استحقاقه للترقية مع صرف الفروق المالية الناشئة عنها ابتداء من تاريخ عودته للعمل في ٢٢ / ٥ / ١٩٧٤ وهو ما التزمته المطعون ضدها بعد اعادته إلى عمله إذ منحتة أجازة اعتيادية لمدة شهر شأن من تزيد خدمته من العاملين عن عشر سنوات ، كما رفته إلى الفئة الخامسة اعتبارا من ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ وبعد مرور ستة أشهر على هذه الاعادة فضلا عن أنه يستحق الترقية إلى الفئة الرابعة من ٣١ / ١٢ / ١٩٧١ أسوة بزملائه .

وحيث أن هذا النعى سديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم - الذي نشر في ٢٨ / ٩ / ١٩٦٦ - تنص على أن : «تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون إلى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ويطبق ذلك على من سبق اعادتهم إلى الخدمة قبل صدور هذا القرار وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن عبارة النص إنما جاءت في صياغة عامة مطلقة صريحة وقاطعة في اعتبار مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين المخاطبين بأحكامها فينصرف مدلولها إلى مدة خدمة هؤلاء العاملين التي أفصح عنها النص عند ترقيةهم سواء تمت هذه الترقية بالاقدمية أو أجريت بالاختيار إذ لا تخصيص بلا مخصص ، وأنه لئن كان المشرع قد جعل الترقية إلى وظائف الفئة السادسة وما يعلوها وفقا للمادة ٢٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والمادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . وإلى وظائف المستوى الأول والثاني بالتطبيق للمادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من الملاءمات التي تترخص جهة العمل فيها بالاختيار على أساس الكفاية ، بيد

ان حقها في هذا الشأن ليس بطليقا تمارسه كيفما شاء ، وانما يتعين ان تكون ممارستها له بمنأى عن اساءة استعمال السلطة ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق أن الطاعن التحق بالعمل لدى المطعون ضدها في ٢٢ / ٥ / ١٩٦٢ بالفتة السابعة وتمت ترقيته الى الفتة السادسة في يولية سنة ١٩٦٥ ، وأنه قبض عليه يوم ٣١ / ٨ / ١٩٦٥ في قضية سياسية حكم عليه فيها بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، وأفرج عنه في ٤ / ٤ / ١٩٧٤ ثم أعيد الى عمله في ٢٢ / ٥ / ١٩٧٤ في ذات الفتة والدرجة التي كان عليها وقت القبض عليه ، فان مدة خدمته تكون متصلة منذ بدء عمله حتى تاريخ اعادته اليه بما يرتبه ذلك من آثار مالية وقانونية من بينها الترقية مثار النزاع - في حالة استحقاقه لها - وفي نطاق أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٦٠٢ سنة ١٩٦٢ المشار اليه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم حسب الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد صقر ، وعبد المنعم بركة ، وعبد السلام خطاب وطلعت أمين صادق .

(٣٢٠)

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ القضائية

(٢٠١) عمل العاملون بالقطاع العام : تسوية ، تصحيح اوضاع العاملين ، قانون .

١ - خريجو مدارس الكتاب العسكريين العاملون بالقطاع العام وقت نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ . تسوية حالاتهم باعتبارهم في الدرجة الثامنة من الكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب . تدرج أقصياتهم ومرتباتهم وترقياتهم . شرطه . أن يكون قد سبق لهم العمل باحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الادارة المحلية في عمل متصل بعملهم بالقطاع العام .

٢ - تطبيق أحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ على خريجي مدارس الكتاب العسكريين العاملين بوحدات القطاع العام . مناطه . تاريخ تعيينهم . ماهيته .

٣ - نقض ، سبب الطعن ،

الدفاع الذي يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . غير مقبول امام محكمة النقض .

١ - مؤدئ المواد الثانية والثالثة والرابعة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالة خريجي مدارس الكتاب العسكريين - الذي يعمل به من تاريخ نشره في ٢٥ / ٧ / ١٩٧٤ وهو ايضا التاريخ الذي تصرف فيه - أن العاملين بالقطاع العام من خريجي مدارس الكتاب العسكريين التي أخصت عنها المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

الموجودين في الخدمة وقت نفاذه تسوى حالاتهم باعتبارهم في الدرجة الثامنة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المنوه عنه أو ما يعادلها من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب، مع تدرج أقدمياتهم ومرتباتهم وترقياتهم على ألا تجاوز هذه التسوية ترقيتهم إلى أعلى من الفئة المالية التالية مباشرة لفتتهم التي كانوا يشغلونها في تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر مع عدم صرف أية فروق مالية لهم سابقة على هذا التاريخ، وعدم الاستناد إلى تلك التسوية للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل صدوره، وذلك كله بشرط أن يكون هؤلاء العاملون قد سبق لهم العمل بأحدى الجهات الحكومية والهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية قبل التحاقهم بوظائفهم في إحدى وحدات القطاع العام، وأن يكون عملهم الأول متصلاً بعملهم الأخير الذي يشغلونه بأحدى الجهات التابعة للقطاع العام.

٢ - مفاد المادتين التاسعة والحادية عشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن مناط تطبيق أحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤، ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر على خريجي مدارس الكتاب بالعسكريين العاملين بوحدات القطاع العام أن يكونوا شاغلين لأحدى الوظائف المدنية قبل تجنيدهم بالقوات المسلحة ويحصلون أثناء التجنيد على شهادة هذه المدارس ثم يعاونون بعد تسريحهم إلى وظائفهم المدنية، ويقصد بتاريخ التعيين بالنسبة لهم التعيين في الوظائف العسكرية أو التعيين في الوظيفة المدنية وذلك بعد حصولهم على الشهادة العسكرية أو قيامهم خلال مدة خدمتهم العسكرية بالأعمال التي تستلزم الحصول على هذه الشهادة. يؤكد هذا النظر أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إبان أن النصوص الواردة به بخصوص الشهادة العسكرية المذكورة ومدى استفادة العاملين بأحكامه قصد بها مواجهة الحالات التي حصل فيها بعض العاملين المدنيين أثناء تجنيدهم بالقوات المسلحة وبناء على تكليف منها على الشهادات المخصوصة عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ومساواتهم بزملائهم مما

انتفعوا بأحكام القانون المذكور قضت المادة (٩) بتسوية حالة هؤلاء العاملين طبقا للقانون المذكور بعد تسريحهم وعودتهم الى وظائفهم المدنية على أن يعتبر تكليفهم بالقيام أثناء الخدمة العسكرية بالأعمال التي تشترط لِمباشرتها الحصول على الشهادات المشار إليها هو تاريخ التعيين بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ وأن أحكام هذه المادة تسرى على العاملين في القطاع العام في النطاق الذي تسرى فيه نصوص القانون المذكور وحسما لما ثار من خلاف في أثناء تطبيق أحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما بالنسبة لتفسير تاريخ التعيين المنصوص عليه في أحكامها فقد قضت المادة (١١) من المشروع بأنه يقصد بتاريخ التعيين في تطبيق المادة (١٠) من المشروع وفي تطبيق أحكام القانونين سالفى الذكر تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية أو المدنية بعد الحصول على الشهادة العسكرية حسب الأحوال .

٣ - النعى غير مقبول ، ذلك لانه دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد لمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٠٥ سنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بإحقيقته للترقية الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٠ / ٢ / ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار قانونية وفروق مالية ، وقال بيانا للدعوى أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها في ١٧ / ١ / ١٩٦٦ بوظيفة كاتب (أ) من الفئة الثامنة التى قامت بتخصيصها الى الفئة التاسعة بوظيفة أمين مخزن (ب) ووقته الى الثامنة فى

١٩٦٩/٦/٣٠ ثم الى السابعة بوظيفة أمين مستندات فنيه ومحفوظات
 فى ١٩٧٥ / ٦ / ٣٠ واذ يحق له الترقية الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٠ /
 ٢ / ١٩٧٥ أسوة بزملائه طبقا لأحكام القانونين رقمى ٧٤ لسنة ١٩٧٤
 و ١١ لسنة ١٩٧٥ لانه حاصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية عام
 ١٩٥١ وعلى مؤهل مدرسة الكتاب العسكريين فى أكتوبر ١٩٥٧ فقد أقام
 الدعوى بطلباته سائلة البيان . فى ١٩٧٦/١/٢٢ حكمت المحكمة برفض
 خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن أعادت اليه المأمورية
 وقدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٧٩/٣/٢٤ برفض الدعوى استأنف
 الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٦٧٦
 سنة ٩٦ قضائية وبتاريخ ١٩٨٠ / ١ / ٢٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم
 المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة
 مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى
 غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨٤ / ٥ / ٢٠ وفيها التزمت النيابة
 رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين . ينعى الطاعن بالسبب الاول وبالوجه
 الاول للسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله
 وبياننا لذلك يقول ان الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على عدم اخضاعه
 لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بمقولة أنه وقت صدوره لم يكن فى
 الخدمة العسكرية ولم يمض فى مدارس العسكريين ثلاث سنوات ولم تكن
 خدمته لدى المطعون ضدها مسبقة مباشرة بالعمل فى جهة حكومية حال
 انه وقت صدور هذا القانون كان عاملا لدى المطعون ضدها بعد حصوله على
 شهادة مدرسة الكتاب العسكريين المسبقة بمؤهل الابتدائية القديمة ، ولا
 يشترط للاستفادة من أحكام القانون المذكورة مدة معينة للدراسة فى هذه
 المدرسة أو سبق العمل فى جهة حكومية واتصاله بعمل لدى المطعون ضدها ،
 فضلا عن انه سبق له العمل بهيئة النقل العام فى المدة من ١٩ / ٢ / ١٩٦٥
 حتى ١٩ / ٦ / ١٩٦٦ قبل التحاقه بالعمل لدى المطعون ضدها بتاريخ ١٧ /
 ١ / ١٩٦٦ . كما ان الحكم لم يخضعه لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٥

لعدم سبق عمله بأحدى الوظائف المدنية قبل تجنيده ، حال أن هذا القانون لا يشترط ذلك .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالة خريجي مدارس الكتاب العسكريين - الذى يعمل به من تاريخ نشره فى ٢٥ / ٧ / ١٩٧٤ وهو أيضا التاريخ الذى صدر فيه - تنص على أن : (تسوية حالة الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب العسكريين المنصوص عليهم فى المادة (١) من هذا القانون وكذلك الموجودين فى الخدمة منهم فى احدى الجهات التى تطبق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين فى القطاع العام متى كانوا قبل التحاقهم بوظائفهم الحالية بخدمة احدى الجهات الحكومية والهيئات العامة أو وحدات الادارة المحلية وذلك باعتبارهم فى الدرجة الثامنة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا . وتنص المادة الثالثة منه على أن . « تدرج أقدميات ومرتبات العاملين المنصوص عليهم فى المادة السابقة ، ولا يجوز أن يترتب على التسوية ترقيتهم الى أعلى من الفئة المالية التالية لفتتهم فى تاريخ صدور هذا القانون كما لا تصرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على هذا التاريخ ، . وتنص المادة الرابعة على أن : « لا يجوز الاستناد الى التسوية التى تتم طبقا لأحكام هذا القانون للطعن فى قرارات الترقية الصادرة قبل صدوره ، وهو ما مؤداه أن العاملين بالقطاع العلم من خريجي مدارس الكتاب العسكريين التى أفصحت عنها المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الموجودين فى الخدمة وقت نفاذه تسوى حالاتهم باعتباره فى الدرجة الثانية بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المنوه عنه أو ما يعادلها من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب مع تدرج أقدمياتهم ومرتباتهم وترقياتهم على ألا تجاوز هذه التسوية ترقيتهم الى أعلى من الفئة المالية التالية مباشرة لفتتهم التى كانوا يشغلونها فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر مع عدم صرف أية فروق

مالية لهم سابقة على هذا التاريخ، وعدم الاستناد الى تلك التسوية للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل صدوره وذلك كله بشرط أن يكون هؤلاء العاملون قد سبق لهم العمل باحدى الجهات الحكومية والهيئات العامة او وحدات الادارة المحلية قبل التحاقهم بوظائفهم في احدى وحدات القطاع العام، وأن يكون عملهم الاول متصلا بعملهم الاخير الذي يشغلونه باحدى الجهات التابعة للقطاع العام، لما كان ذلك وكان النص في المادة التاسعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن تسوى طبقا لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين أوضاع العاملين الحاصلين على الشهادات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون المذكور أثناء خدمتهم العسكرية وذلك بعد تسريحهم منها وعودتهم الى وظائفهم المدنية. ويعتد بتاريخ التعيين بالنسبة لهؤلاء العاملين تاريخ القيام أثناء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على هذه الشهادات. والنص في المادة الحادية عشرة على أن: «يقصد بتاريخ التعيين في تطبيق أحكام المادة السابقة وأحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤، و ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما - تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية او المدنية بعد الحصول على الشهادة العسكرية حسب الاحوال». مما مفادة أن مناط تطبيق أحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ و ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر على خريجي مدارس الكتاب العسكريين العاملين بوحدات القطاع العام ان يكونوا شاغلين لاحدى الوظائف المدنية قبل تجنيدهم بالقوات المسلحة ويحصلون أثناء التجنيد على شهادة هذه المدارس ثم يعاونون بعد تسريحهم الى وظائفهم المدنية، ويقصد بتاريخ التعيين بالنسبة لهم اما التعيين في الوظيفة العسكرية او التعيين في الوظيفة المدنية وذلك بعد حصولهم على الشهادة السنوية او قيامهم خلال مدة خدمتهم العسكرية بالأعمال التي تستلزم الحصول على هذه الشهادة، ويؤكد هذا الفطر ان المفكرة الايضاحية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ابيحت ان النصوص الواردة به بخصوص الشهادة العسكرية المذكورة وعدي استقادة العاملين بأحكامه قصد بها: «مواجهة الحالات التي حصل فيها بعض العاملين المدنيين أثناء تجنيدهم بالقوات المسلحة وبناء على تكليف منها على الشهادات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون

رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ... ومساواتهم بزملائهم مما انتفعوا بأحكام القانون المذكور قضت المادة (٩) بتسوية حالات هؤلاء العاملين طبقاً للقانون المذكور بعد تسريحهم وعودتهم الى وظائفهم المدنية على أن يعتبر تكليفهم بالقيام أثناء الخدمة العسكرية بالأعمال التي يشترط لمباشرتها الحصول على الشهادات العشار إليها هو تاريخ التعيين بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ ... وأن أحكام هذه المادة تسرى على العاملين في القطاع العام في النطاق الذي تسرى فيه نصوص القانون المذكور ... وحسماً لما ثار من خلاف في أثناء تطبيق أحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما بالنسبة لتفسير تاريخ التعيين المنصوص عليه في أحكامها فقد نصت المادة (١١) من المشروع بأنه يقصد بتاريخ التعيين في تطبيق المادة (١٠) من المشروع وفي تطبيق أحكام القانونين سالفى الذكر تاريخ التعيين في الوظيفة العسكرية أو المدنية بعد الحصول على الشهادة العسكرية حسب الأحوال . ولما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن الطاعن تخرج من مدرسة الكتاب العسكريين بتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٩٥٧ ، وأنه كان يعمل بهيئة النقل العام في المدة من ١٩ / ٣ / ١٩٦٠ حتى ٢ / ٦ / ١٩٦١ ، وأنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها في ١٧ / ٢ / ١٩٦٦ بعد تركه العمل لدى الهيئة المذكورة بمدة قاربت الخمس سنوات ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أسباب الحكم الابتدائي التي اعتنقها وهي تلك التي جاء بها : « عن طلب المدعى - الطاعن - الاستناد بأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ فإنه يشترط لتنفيذ أحكام المادة الثانية من ذلك القانون أن يكون العامل قبل التحاقه بوظيفته الحالية بخدمة إحدى الهيئات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية ... ولما كان للمدعى - الطاعن - لم يكن بخدمة إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة السابقة قبل التحاقه بالعمل لدى الشركة - المطعون ضدها - فإنه لا يستفيد من أحكام هذه المادة ... كما أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن : « يفقد المستأنف - الطاعن - شرط كونه وقت صدور القانون - رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ - في الخدمة العسكرية

أو أن خدمته الحالية في القطاع العام إنما كانت مسبقة بخدمة في إحدى جهات الحكومة أو الهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية أي أن خدمته الحالية لم تكن متصلة بخدمة سابقة في إحدى الجهات سالفه الذكر كما تتطلب المادة الثانية من ذلك القانون حينما ألحقت بلفظ الخدمة حرف الباء فأفادت الاتصال بين الخدمة السابقة والخدمة الحالية ، واذ كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ... نص في مادته التاسعة على أن ... فإن المستأنف - الطاعن - وعلى جزء الوقائع الثابتة للمحكمة كما سلف بيانه يخرج من نطاق تطبيق هذه المادة أيضا لأنه لم يثبت أنه كان يعمل بإحدى الوظائف المدنية قبل دخوله الخدمة العسكرية وحصوله على الشهادات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ ثم عودته إلى وظيفته المدنية بعد تسريحه من الخدمة وهي الحالة المنطبق عليها حكم هذه المادة . ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تحصيل فهم الوقائع ، وبياننا لذلك يقول أنه على فرض صحة ما خلص إليه الحكم من اشتراط القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سبق العمل بالوظيفة المدنية قبل التجنيد للاستفادة بأحكامه ، فإن الطاعن كان يعمل قبل تجنيده بشركة فؤاد حافظ للمقاولات والانشاءات وذلك في المدة من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٦ .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك لأنه دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين : هاشم قراعة ، مرزوق فكرى ، وواصل علاء الدين وحسين محمد حسن .

(٣٢١)

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ قضائية «احوال شخصية»

(١) طعن «الخصوم فى الطعن» .

توجيه الطعن الى خصم معين . شرطه .

(٢ - ٤) احوال شخصيه . وقف : شرط الواقف ، ، الاستحقاق فى الوقف ، .

٢ - تصرفات الواقف التى تمت قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، عدم جواز الرجوع فيها عملا بالراجع فى المذهب الحنفى . لا محل لسريان حكم المادة ١١ من القانون المشار اليه بإجازة الرجوع عن تلك التصرفات .

٣ - الواقف اذا لم يشترط لنفسه فى عقد الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها لا تثبت له مطلقا .

٤ - المادة ٢/٣٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى شأن عودة الاستحقاق الى من حرم منه بزوال سبب الحرمان ، عدم جواز اعمالها إذا خالفت نصا صريحا فى كتاب الوقف . م ٥٨ من القانون المشار اليه .

١ - يشترط فى توجيه الطعن الى خصم معين أن يكون طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وأن يكون قد نازع خصمه فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو .

٢ - لا مجال لتطبيق ما تنص به المادة ١١ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من اجازة رجوع الواقف فى وقفه وتغيير مصارفه وشروطه على ما تم من تصرفات قبل العمل بهذا القانون .. وإنما تبقى هذه التصرفات

محكومة بالرأى الراجع فى المذهب الحنفى الذى كان معمولاً به فى شأن الوقف وقتذاك وهو يقضى بأن الوقف اذا انعقدت عقده يكون لازماً ولا يجوز الرجوع فيه بحال .

٣ - المقرر فى المذهب - الحنفى - ان للواقف اذا لم يشترط لنفسه فى عقد الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها لا تثبت له مطلقاً .

٤ - لا يجوز طبقاً للمادة ٥٨ من قانون الوقف اعمال نص المادة ٢/٣٤ منه فى شأن عودة الاستحقاق الى من حرم منه بزوال سبب الحرمان اذا خالف ذلك نصاً صريحاً فى كتاب الوقف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون عليه الأول اقام الدعوى رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعنين والمطعون عليهما اثنان والثالث بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للأطيان المبينة بالصحيفة ومساحتها ٣ أفدنة و ٢١ قيراطاً و ١١ سهماً والغاء ما ترتب من آثار على حكم القسمة الصابر فى الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٠ مدنى جزئى أبو كبير ، وقال بيانا لدعواه انه بموجب كتاب الوقف المؤرخ فى ١٠/١٠/١٩٣٤ لوقف المرحوم ٣٦ فداناً وقيراطين و ١٤ سهماً تدخل ضمنها أطيان النزاع وجعل الاستحقاق لابنه المرحوم ومن بعده لولديه (المدعى وشقيقه المطعون عليه الثانى) مناصفة بينهما واشترط حرمانه وانتقال الاستحقاق اليهما اذا استبدلن وحجز على ريع الوقف بسبب دين عليه ، واذ حكم على الموقوف عليه بدين للغير فى الدعويين رقمى ٦٨٤ لسنة ١٩٣٩ كفر صقر و ١٨٩٢ لسنة ١٩٣٩ زفتى ونفذ الحكيمان بالحجز على ريع الوقف فى

١٩/٢ و ١٩٢٩/٥/٧ مما يحقق به شرط جرمانه من الاستحقاق وانتقاله الى ولديه المذكورين ، كما توفي الواقف في ١٠/٢/١٩٤٦ وصدر بعد ذلك القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات فقد آلت اليهما ملكية الاطيان الموقوفة طبقا لهذا القانون باعتبارهما المستحقين في الوقف ، غير ان مورثة الطاعنين والتي كانت زوجة للموقوف عليه المحروم من الاستحقاق نازعت في صحة شرط الواقف واقامت الدعوى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى جزئى ابو كبير بطلب قسمة اعيان الوقف مدعية أنها تملك منها حصة قدرها ٣ أفدنة و ٢١ قيراطا و ١١ سهما بالميراث عن الموقوف عليه ، وقضت محكمة القسمة باختصاص مورثة الطاعنين باطيان النزاع محتفظة لذوى الشأن بحقهم فى النزاع فى الملكية امام المحكمة المختصة ، ومن ثم فقد اقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨١ للسنة ١٩ ق المنصورة (بأمورية الزقازيق) وفى ١٩٧٩/٢/٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون عليه الأول لاطيان النزاع . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وبفعت النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثانى وطلبت رفضه بالنسبة لباقي المطعون عليهم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الدفع المبدى من النيابة فى غير محله ، ذلك انه يشترط فى توجيه الطعن الى خصم معين ان يكون طرفا فى الخصومة امام المحكمة التى اصدرت الحكم للمطعون فيه وان يكون قد نازع خصمه فى طلباته او نازعه خصمه فى طلباته هو ، ولما كان البين من الأوراق ان المطعون عليه الثانى نازع باقى الخصوم فى طلباتهم امام محكمة الموضوع ومن ثم يعتبر خصما حقيقيا مما يجوز معه اختصاصه فى الطعن فان الدفع يكون على غير أساس .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب ينمى بها الطاعنون على الحكم

المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التشبيب ، ويقولون في بيان ذلك ان الواقف وان لم يحتفظ لنفسه بالشروط العشرة في كتاب الوقف المؤرخ في ١٩٢٤/١٠/٢٠ واشترط حرمان ابنه الموقوف عليه من الاستحقاق وانتقاله الى ولديه - المطعون عليهما الأول والثاني - إذا استدان أو حجز على ريع الوقف بسبب دينه، الا انه وقد أوقف عليه في ١٩٢٦/١١/١١ اطيانا اخرى والحق وقفها بالوقف الأول جاعلا حكمه كحكمه وشروطه كشرطه محتفظا لنفسه بالشروط العشرة مما مفاده اثبات هذه الشروط لنفسه بالنسبة للوقف الأول، وكان يجوز له طبقا للمادة ١١ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - ومادام قد استعاد الشروط العشرة - ان يرجع في الوقف ومن باب أولى ان يعيد الاستحقاق للموقوف عليه - الذي كان قد تحقق في شأنه شرط الحرمان في سنة ١٩٢٩ - فقد صح منه بالتالي إشهاده في ١٩٤٤/٣/٣٠ باعادة الاستحقاق اليه، هذا الى انه لما كان الواقف قد أقام الموقوف عليه ناظرا على الوقف في ١٩٤٢/٥/١٩ مما يدل على زوال سبب الحرمان وكان مقتضى ذلك ان يعود اليه الاستحقاق من جهة اخرى طبقا للمادة ٢/٣٤ من ذلك القانون، فانه اذا ظل على قيد الحياة حتى صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات يكون قد آلت اليه - باعتباره المستحق في الوقف - ملكية الاطيان الموقوفة طبقا لأحكام هذا القانون. واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالملكية للمطعون عليه الأول معتدا في هذا الصدد بفتوى غير ملزمة وملتفتا عما للاشهادات الصادرة من الواقف من دلالة على صحة نفاعهم ولم يرد على ما ساقوه من قرائن أخرى تأييدا لهذا الدفاع، فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التشبيب.

وحيث ان النعي مردود. ذلك أنه لا مجال لتطبيق ما تقضى به المادة ١١ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من اجازة رجوع الواقف في وقفه وتغيير مصارفه وشروطه على ما تم من تصرفات قبل العمل بهذا القانون - ومنها التصرفات الصادرة عن الواقف والتي يتعدى بها الطاعنون وانما تبقى هذه

التصرفات محكمة بالرأى الراجع فى المذهب الحنفى الذى كان معمولاً به فى شأن الوقف وقتذاك وهو يقضى بأن الوقف اذا انعقدت عقده يكون لازماً ولا يجوز الرجوع فيه بحال، وانه وعلى ما هو مقرر فى هذا المذهب فان الواقف اذا لم يشترط لنفسه فى عقد الوقف الشروط العشرة كلها او بعضها فلا تثبت له مطلقاً، كما انه لا يجوز طبقاً للمادة ٥٨ من قانون الوقف اعمال نص المادة ٢/٣٤ منه فى شأن عودة الاستحقاق الى من حرم منه بزوال سبب الحرمان اذا خالف ذلك نصاً صريحاً فى كتاب الوقف. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى حرمان الموقوف عليه من الاستحقاق فى الوقف وعدم عودته اليه بقوله: «...» وشرط الواقف شروطاً بينها انه لا يجوز الحجز على ريع هذا الوقف بأى وجه من الوجوه ولا الاستدانة عليه فاذا حجز على ريع الوقف بسبب دين الموقوف عليه .. يكون محروماً من هذا الوقف ... وفى حالة حرمانه من الوقف يصرف له نفقة .. ولم يحتفظ الواقف لنفسه بالشروط العشرة، وعليه فان شرط الواقف هذا ينتج اثره فى حالة مخالفته اذ هو شرط صحيح شرعاً لا يخل بأصل الوقف ولا يعطل مصلحته .. وكان الثابت ان الموقوف عليه ... قد استدان وحكم ضده فى القضية ٦٧٤ لسنة ١٩٣٩ كقر صقر ونفذ الحكم بالحجز على ريع الوقف وكذلك فى القضية رقم ١٨٩٢ لسنة ١٩٣٩ زفتى بتثبيت الحجز المتوقع تحت يد ناظر الوقف ومن ثم فان شرط الواقف نصاً بالحرمان يكون له اثره من حيث حرمان الموقوف عليه من الاستحقاق فى الوقف وينتقل نصيبه الى ولديه المستأنف وشقيقه (المطعون عليهما الأول والثانى) وليس للواقف ان يعيد الى ابنه المحروم الاستحقاق اذ لم يحتفظ لنفسه بشرط يبيع له ذلك فى اشهاد الوقف، كما تعرض الحكم لدفاع الطاعنين بشأن سريان حكم الوقف الثانى الصادر فى سنة ١٩٣٦ على الوقف الأول واطراحه بقوله ان: «الثابت من الحجة السالفة ان الواقف وقف لابنه .. هذا القدر وقفاً منجزاً ومنضمماً لما هو موقوف من قبل ... بالحجة المؤرخة ١٩٣٤/١٠/٢٠ رقم ٦٤ متتابعة ويكون كحكمه وشرطه فى الحال والمآل وعليه فان الاضافة كانت طبقاً

لشروط الواقف بالحجة الأولى وإن كان الواقف قد احتفظ لنفسه في الحجة الثانية بالشروط العشرة فهي لا تنصرف إلا إلى هذا الإشهاد الأخير، وكان هذا الذي أورده الحكم استخلاصا سائغا مما له أصله الثابت بالأوراق وتطبيقا صحيحا لما هو مقرر في مذهب الحنفية على النحو السالف بيانه ويؤدي إلى ما رتب عليه الحكم من قضائه بطلبات المطعون عليه فإنه لم يكن بعد ذلك بحاجة إلى الرد استقلالا على ما ساقه الطاعنون من حجج مناقضة لوجهة النظر التي أخذ بها إذ إن في قيام الحقيقة التي ائتمت بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الحجج، ويكون النعي على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يحيى العموري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
جهدان حسين عبد الله نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلادة واصف ، وحسين علي حسين ، والحسين
الكناني .

(٣٢٢)

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ القضائية

(١ ، ٢) ايجار ، ايجار الأماكن ، الامتداد القانوني لعقد الايجار .

١ - المقيمون مع المستأجر الأصلي في العين المؤجرة منذ بداية العقد وبعده . عدم
جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين . علة ذلك .

٢ - اقامة الزوج مع زوجته بمسكن والدها المستأجر الأصلي . اعتبار ذلك من قبيل
الايواء والاستضافة لا تعطيه الحق في الاحتفاظ بالعين لنفسه بعد موت مستأجرها . علة
ذلك .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة انه ولئن كان عقد ايجار المسكن
يتصف بطابع عائلي لا ينشئ فيه المنتفع بالعين مجرد السكن بمفرده بل
ليعيش مع افراد أسرته ولئن يقع عليه عبء ايوائهم قانونا او ابيا ، الا
ان ذلك لا ينفي نسبية الآثار المترتبة على عقود الايجار من حيث الاشخاص
بحيث لا يقيد ولا يلتزم بها غير عاقدتها الاصليين اذ ليس في مجرد اقامة
آخرين مع المستأجر في المسكن ما ينشئ بذاته علاقة ايجارية بينهم وبين
المؤجرين ولو كانت اقامتهم مع المستأجر منذ بداية عقد الايجار . اذ لا تترتب
في ثمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة الاقامة مع المستأجر الأصلي اذ
يبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي والوحيد في التعامل مع المؤجر ولا يسوغ
القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين اخذاً باحكام

النيابة الضمنية انحرافا عن المبادئ العامة في نسبية اثر العقد لأن هؤلاء ليسوا طبقا للقانون اطرافا في عقد الايجار ولا تربطهم بالمؤجر اية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت اقامتهم في بداية الايجار أو بعدها .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان الايواء بطريق الاستضافة يقوم على انتفاء العلاقة التعاقدية بين المستأجر وبين ضيفه أو بين الاخير وبين المؤجر ، فلا يعتبر الضيف من ثم مستأجرا مع المستأجر الذي ابرم العقد باسمه وليس له من ثم حق في الانتفاع بالعين المؤجرة يجابه به المستأجر اذ ان اقامته لديه انما هي على سبيل التسامح منه ان شاء ابقى عليها وان شاء انهاها بغير التزام عليه فهي متفرعة عن انتفاع المستأجر ومرتبطة باستمراره في هذا الانتفاع بنفسه ولا تنقلب هذه الإقامة مهما طال امدها الى مساكنة تعطيه الحق في الاحتفاظ بالشقة لنفسه بعد موت مستأجرها دون اولاد هذا الأخير ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ان المطعون ضده وزوجته (الطاعنة) قد اقاما بداءة بعد زواجهما في ١٩٦٢/١٠/٣٠ بمسكن اسرة الزوجة التي تقع بالدور الثالث من ذات العقار ثم انتقلا ومعهما والد الزوجة للإقامة بشقة النزاع التي تقع بالدور الثاني من العقار سالف الذكر والمحرم عقد ايجارها المؤرخ ١٩٦٦/١/١ باسم الطاعنة وقد استمر الزوجان على هذا النحو حتى وفاة والد الزوجة ، وظلا يقيمان بها بعد ذلك ، واذ كان الزوج هو الملزم شرعا باعداد منزل الزوجية ، فان اقامته بمسكن والد الزوجة لم يكن الا على سبيل الاستضافة حتى يتمكن الزوج من اعداد مسكن مستقل للزوجية وهي بهذه المثابة لاتعد إقامة مستقرة بحيث تولد للزوج حقا في الامتداد القانوني اذا ما توفي والد الزوجة ، ومن ثم فان المطعون ضده ولئن كان زوجا للطاعنة ابنة المستأجر - فان اقامته بالعين المؤجرة لوالد الطاعنة منذ بدء الايجار لايجوز منه مستأجرا لها ولا يترتب في نمته التزامات قبل المؤجر خلال فترة اقامته مع المستأجر الأصلي اذ لا يعد طرفا في عقد

الايجار الصادر لمصلحة والد الزوجة - (الطاعنة لعمالا لقاعدة نسبية. آثار العقود، وإن حقه في الإقامة منقرع عن حقا في الانتفاع بشقة النزاع بسبب العلاقة الزوجية التي كانت تربطها بحيث إذ انفصم عراها بالطلاق فتكون اقامته بها مفتقرة الى سندها من القانون، ولما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن عقد زواجهما قد فصم بطلاق بائن وانقضت مدة عدتها منه فأصبح اجتنبيا عنها لا تربطها به ثمة علاقة فان بقاء المطعون ضده بالعين يكون قد فقد اساسه - ولا يجوز له وهو يقيم بالعين على هذا النحو ان يدعى لنفسه حقا عليه في مواجهة للطاعنة ابنة المستأجر التي امتد لصالحها بونه عقد الايجار بعد وفاة والدها المستأجر الأصلي، فيكون لها الحق في طلب طرده منها لشغله اياها بلا سند قانوني، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على ان من حق المطعون ضده الاستمرار في الإقامة في شقة النزاع، بعد وفاة مستأجرها وبعد تطبيقه للطاعنة ابنة المستأجر، على سند من القول بانه يعتبر مستأجرا أصليا لعين النزاع وشريكا للمستأجر الأصلي في العلاقة التي تربطه بالمؤجر منذ بدء الاجارة في ١/١/١٩٦٦ وحتى وفاة مستأجر الشقة (والد الطاعنة) في ١٠/١٠/٧٢ فانه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال الذي ادى به الخطأ في تطبيق القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في ان الطاعنة اقامت الدعوى رقم ٢٠٣ سنة ١٩٧٦ مدني اسكندرية الابتدائية ضد المطعون ضده للحكم بطرده من الشقة الميمنة بالمصحيفة وتسليمها. وقالت بيانا لها ان والدها استأجر الشقة المذكورة بالمعقد المؤرخ

أول يناير سنة ١٩٦٦ وأقامت معه فيها هي وزوجها المطعون ضده ، واذ توفي والدها سنة ١٩٧٢ استمر زوجها في الإقامة معها في العين الى ان طلقها في ٢٨ اغسطس ١٩٧٢ ، واذ انتهت عدتها منه في ٢١/١١/١٩٧٤ فلم تعد للإقامة بعين النزاع سند قانوني ، فقد اقامت الدعوى بطلباتها سائلة البيان . أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق ، وبعد سماع شهود الطرفين ، حكمت بطرد المطعون ضده من عين النزاع . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٢٣ ق اسكندرية ، وبجلسة ٨/٥/١٩٧٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بنقض الحكم واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، رأت انه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم اقام قضاءه على سند من أن المطعون ضده ، باقامته مع والدها بشقة النزاع منذ ابرامه عقد الايجار ، يعد شريكا له في العلاقة الايجارية التي تربطه بالمؤجر فيجوز له البقاء في العين المؤجرة طالما بقي المستأجر محتفظا بالعين ، في حين ان اقامته بها مع والدها كانت على سبيل التسامح الذي لا ينشئ له حقا ، واذ انفصلت عرى الزوجية بينهما بالطلاق فان شغله للعين يضحى بدون سند ، ذلك ان حقوق الاقارب التي استحدثها قانون ايجار الاماكن هي حقوق قبل المؤجر فقط ، ليست قبل بعضهم البعض مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه : لئن كان عقد ايجار المسكن يتصف بطابع عائلي لا ينشئ فيه المنتفع بالعين مجرد السكن بمفرده بل ليعيش مع افراد أسرته ولمن يقع عليهم عبء ايوائهم قاتونا أو اهبيا ، الا ان ذلك لا ينفي نسبية الآثار المترتبة على عقود الايجار من حيث الاشخاص بحيث لا يقيد ولا يلتزم بها غير عاقديه الاصليين اذ ليس في مجرد إقامة آخرين مع المستأجر في المسكن ما ينشئ بذاته علاقة

ايجارية بينهم وبين المؤجرين ولو كانت اقامتهم مع المستأجر منذ بداية عقد الايجار واذ لا يترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة الاقامة مع المستأجر الاضلى اذ يبقى هذا الأخير هو الطرف الأصيل والوحيد في التعامل مع المؤجر ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين اخذاً باحكام النيابة الضمنية انحرافاً عن المبادئ العامة في نسبية اثر العقد لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون اطرافاً في عقد الايجار ولا تربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت اقامتهم في بداية الايجار أو بعدها . وكان المقرر ايضاً في قضاء هذه المحكمة - ان الايواء بطريق الاستضافة يقوم على انتفاء العلاقة التعاقدية بين المستأجر وبين ضيفه أو بين الأخير وبين المؤجر ، فلا يعتبر الضيف من ثم مستأجراً مع المستأجر الذي أبرم العقد باسمه وليس له من ثم حق في الانتفاع بالعين المؤجرة يجابه به المستأجر اذ ان اقامته لديه انما هي على سبيل التسامح منه ان شاء ابقى عليها وان شاء انهاها بغير التزام عليه فهي متفرعة من انتفاع المستأجر ومرتبطة باستمراره في هذا الانتفاع بنفسه ولا تتقلب هذه الاقامة مهما طال امدها الى مساكنة تعطيه الحق في الاحتفاظ بالشقة لنفسه بعد موت مستأجرها بون أولاد هذا الأخير ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه . وسائر الأوراق ان المطعون ضده وزوجته (الطاعنة) قد اقامتا بداءة بعد زواجهما في ١٩٦٢/١٠/٣٠ بمسكن اسرة الزوجة التي تقع بالدور الثالث من ذات العقار ثم انتقلا ومعهما والد الزوجة للاقامة بشقة النزاع التي تقع بالدور الثاني من العقار سالف الذكر والمحرم عقد ايجارها المؤرخ ١٩٦٦/١/١ باسم الطاعنة وقد استمر الزوجان على هذا النحو حتى وفاة والد الزوجة ، وظلا يقيمان بها بعد ذلك ، واذ كان الزوج هو الملزم شرعاً باعداد منزل الزوجية ، فان اقامته بمسكن والد الزوجة لم يكن الا على سبيل الاستضافة حتى يتمكن الزوج من اعداد مسكن مستقل للزوجية وهي بهذه المثابة لاتعد اقامة مستقرة بحيث تولد للزوج حقاً في الامتداد القانوني اذا مات توفي والد الزوجة ، ومن ثم فان المطعون ضده ولئن

كان أيا هو التعاقد زوجا للطاعنة ابنة المستأجر - فان اقامته بالعين المؤجرة لوالد الطاعنة منذ بدء الايجار لا يجعل منه مستأجرا لها ولا تترتب في ذمته التزامات قبل المؤجر خلال فترة اقامته مع المستأجر الأصلي إذ لا يعد طرفا في عقد الايجار إلصاير لمصلحة والد الزوجة (للمطاعنة اعمالا لقاعدة نسبية اثار العقود ، وان حقه في الاقامة متفرع عن حقها في الانتفاع بشقة النزاع بسبب العلاقة الزوجية التي كانت تربطهما بحيث إذ انفصم عراها بالطلاق فتكون اقامته بها مفتقرة الى سندها من القانون ، ولما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن عقد زواجهما قد فسم بطلاق بائن وانقضت مدة عدتها منه فاصبح اجنبيا عنها لا تربطها به ثمة علاقة فان بقاء المطعون ضده بالعين يكون قد فقد اساسه - ولا يجوز له وهو يقيم بالعين على هذا النحو ان يدعى لنفسه حقا عليه في مواجهة الطاعنة ابنة المستأجر التي امتد لصالحها دونه عقد الايجار بعد وفاة والدها المستأجر الأصلي ، فيكون لها الحق في طلب طرده منها لشغله اياها بلا سند قانوني ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على ان من حق المطعون ضده الاستمرار في الاقامة في شقة النزاع ، بعد وفاة مستأجرها وبعد تطبيقه للطاعنة ابنة المستأجر ، على سند من القول بانه يعتبر مستأجرا أصليا لعين النزاع وشريكا للمستأجر الأصلي في العلاقة التي تربطه بالمؤجر منذ بدء الاجارة في ١/١/١٩٦٦ وحتى وفاة مستأجر الشقة (والد الطاعنة) في ١٠/١٠/٧٢ فانه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال الذي ادى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
جهدان حسين عبدالله نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلادة واصف ، حسين على حسين وحمدى محمد
على .

(٣٢٣)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٣ القضائية

- (١ ، ٢) ايجار «ايجار الاماكن» : «احتجاز اكثر من مسكن ، التاجير مفروش» .
- ١ - الحظر الوارد فى المادة ٨ ق ١٩٧٧/٤٩ بعدم جواز احتجاز الشخص الواحد اكثر من مسكن فى المدينة الواحدة عدم سريانه على الاماكن التى يؤجرها مالكاها لحسابه مفروشة عملا بالرخصة المنصوص عليها فى ٣٩ ق ١٩٧٧/٤٩ .
- ٢ - اقامة الحكم قضاء باخلاء الطاعنة على سند من انها تملك شقتين تؤجرهما مفروشتين بالمخالفة لما ورد بصدر المادة ٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩ والمادة ٨ من ذات القانون دون بحث نفع الطاعنة الذى تمسكت به امام محكمة الموضوع من انها تؤجر الشقتين لأجانب . خطأ وقصور . علة ذلك .

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان اغفال الحكم الرد على دفاع ابداه الخصم لا يعد من قبيل القصور فى اسباب الحكم الواقعية بحيث يترتب عليه بطلانه الا اذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا فى النتيجة التى انتهى اليها بحيث ان المحكمة لو كانت قد عنت ببحثه وتمحيصه لجاز ان يتغير وجه الراى فيها ومن المقرر كذلك انه ولئن نصت المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المنطبقة على واقعة الدعوى - على انه مع عدم الاخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر او تركه للعين اذا بقى فيها زوجه واولاده او اى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة او الترك .. والفقرة الاولى من المادة الثامنة

من ذات القانون على أنه لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى - إلا أن هذا الحظر الوارد بصفة عامة في هذه المادة الأخيرة لا يسرى على المساكن التي يؤجرها مالكيها مفروشة لحسابه بمقتضى الرخصة المخولة له في المادة ٢٩ من هذا القانون والتي تجيز فقرتها الأولى أن يؤجر وحدة واحدة مفروشة في كل عقار يملكه وذلك في غير المصايف والمشاتي المحددة وفقا لأحكام هذا القانون - وأنه استثناء من ذلك يجوز له أيضا فوق حقه الأصلي في تأجير وحدة مفروشة أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة في كل عقار يملكه في أي من الأحوال والأغراض الآتية :

(١) التأجير لأحدى الهيئات الأجنبية أو الدبلوماسية والقنصلية أو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو لأحد العاملين بها من الأجانب للأجانب المرخص لهم بالعمل أو الإقامة بجمهورية مصر العربية في التأجير للسائحين الأجانب أو لأحدى الجهات المرخص لها في مباشرة أعمال السياحة بغرض اسكان السائحين وذلك في المناطق التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة بالاتفاق مع المحافظ المختص - بما مؤداه أنه إذا توافر للمالك حق التأجير مفروشا وفق حكم هذه المادة فإن ذلك يعتبر من قبيل المقتضى في نظر القانون والذي يخوله التمسك بأحكام الامتداد القانوني لعقد ايجار المسكن موضوع النزاع كما لا يحول ذلك بالتالي بين المؤجر وبين حقه في طلب الاخلاء المؤسس على احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد بدون مقتضى إذ لا يعدو هذا التأجير أن يكون استعمالا لحق خوله القانون للطاعة لا ينبغي أن يتقلب مضاره عيها وحرمانها من حق آخر مقرر في القانون مما لو توافرت شروطه .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالاخلاء على ما أورده في مدوناته من أنه لا خلاف بين طرفي الداعي في أن المستأنف ضدها تمتلك شقتين تؤجرهما مفروشتين وهما الشقتان ١٥ ، ١٦ بالعقار رقم ٣٤ شارع الدكتور على إبراهيم رامز وإن كان ذلك وكأنت العادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أوردت في صيورها تحفظا مؤداه عدم الإخلال

بأحكام المادة الثامنة من هذا القانون للاستفادة من حكم الامتداد القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٩ سالفة الذكر ، وكانت المادة الثامنة المشار إليها تحظر أن يحتجز الشخص في البلد الواحد أكثر من مسكن بون مقتض يستوى في ذلك أن يكون هذا المسكن مستقلا بتأجيريه للغير خاليا أو مفروشا وسواء كان المسكن المحتجز مملوكا أو مستأجرا وبناء على ذلك فإن المستأنف ضدها الطاعة باحتجازها مسكنين بخلاف العين موضوع التقاضي في بلد واحد فإنها لا تتمتع بالامتداد القانوني . وكان هذا الذي خلص إليه الحكم المطعون فيه وانتهى إليه لاسند له في الأوراق ولا يتسق مع التطبيق الصحيح لأحكام القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث وتمحيص دفاع الطاعة الجوهرى الذى تمسكت به امام محكمة الموضوع من انها تؤجر هاتين الشقتين في العقار المملوك لها مفروشا لاجانب وأوردت المستندات الدالة على ذلك ، فان الحكم اذ انتهى الى القضاء باخلاء الطاعة من عين النزاع بمقولة انها لا تستفيد من الامتداد القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون المشار اليه لاحتجازها أكثر من مسكن بون مقتض يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون ضده لقام الدعوى رقم ٤٥٤٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعة بطلب الحكم باخلائها من الشقة محل النزاع قولا منه ان مورثها استأجرها منه بمقتضى عقد الايجار المؤرخ ١٩٥٨/٤٠/١ لاستعمالها سكنا خاصا واذ توفى فقد امتد العقد اليها

باعتبارها زوجته ومقيمة معه لقامة دائمة قبل وبعد وفاته ولما كان يشترط للاستفادة من حكم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الا يكون لها مسكن في البلد ذاته وانه لما كانت الطاعنة تحتجز اكثر من مسكن في ذات المدينة بغير مقتضى - هما الشقتان رقما ١٥ ، ١٦ بالعقار المملوك لها بذات الشارع مخالفة بذلك الحظر الوارد بالفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون سالف الذكر فيمتنع عليها الاستفادة من الامتداد القانوني بعقد الايجار ويكون بقاؤها في العين بغير سند ، ومن ثم فقد اقام دعواه بطلباته سائلة البيان لحالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون ضده احتجاز الطاعنة لاكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى - وبعد ان سمعت شهود الطرفين حكمت برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٦٧ سنة ٩٩ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وباخلاء الطاعنة من الشقة محل النزاع . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت انه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان ما تنعى به الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه - الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك نقول ان الحكم طبق على واقعة النزاع حكم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وأعمل الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٨ من ذات القانون بعدم جواز احتجاز الشخص في البلد الواحد لاكثر من مسكن بغير مقتضى دون ان يلتفت الى اعمال حكم المادة ٢٩ من القانون سالف الذكر التي جاءت استثناء من هذا الحكم بما خولته للمالك من حق تأجير شقة مفروشة في كل عقار يملكه بغير قيد ، وشقة أخرى بالقيود الواردة في المقتضى ١ ، ب من هذه المادة والتي ترخص للمالك كذلك في فقرتها الرابعة ان اقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة ان يؤجر مسكنه مفروشا

أو خاليا وذلك باعتبار أن احكام قانون ايجار الامكان وحدة كاملة تتساند فيها النصوص ويكمل بعضها بعضا واذ لم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري والذي تمسكت الطاعنة في مذكرة دفاعها أمام محكمتي الموضوع واستبعدت تطبيق هذه المادة - والواجبة التطبيق وأعمل حكم المادة الثامنة من هذا القانون مجردا ومفسرا اياها بما يناقض احكام قانون ايجار الاماكن مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد اذ من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان اغفال الحكم الرد على دفاع ابداء الخصم لا يعد من قبيل القصور في اسباب الحكم الواقعية بحيث يترتب عليه بطلانه الا اذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى اليها بحيث ان المحكمة لو كانت قد عنت ببحثه وتمحيصه لجاز ان يتغير وجه الرأي فيها ومن المقرر كذلك انه ولئن نصت المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المنطبقة على واقعة الدعوى - على انه مع عدم الاخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر او تركه العين اذا بقى فيها زوجه واولاده او أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة او الترك ... والفقرة الأولى من المادة الثامنة من ذات القانون على انه لا يجوز للشخص ان يحتجز في البلد الواحد اكثر من مسكن دون مقتضى - الا ان هذا الحظر الوارد بصفة عامة في هذه المادة الأخيرة لا يسرى على الاماكن التي يؤجرها مالكةا مفروشة لحسابه بمقتضى الرخصة المخولة له في المادة ٣٩ من هذا القانون والتي تجيز فقرتها الأولى ان يؤجر وحدة واحدة مفروشة في كل عقار يملكه وذلك في غير المصايف والعشائى المحددة وفقا لأحكام هذا القانون - وانه استثناء من ذلك يجوز له ايضا فرق حقه الأصلي في تأجير وحدة مفروشة ان يؤجر وحدة اخرى مفروشة في كل عقار يملكه في أى من الاحوال والأغراض الآتية: (١) التأجير لحدى الهيئات الاجنبية او الدبلوماسية والقنصلية او المنظمات الدولية او الاقليمية أو لأحد العاملين بها

من الاجانب، للاجانب المرخص لهم بالعمل او الاقامة بجمهورية مصر العربية، في التأجير للسائحين الاجانب أو لاحدى الجهات المرخص لها في مباشرة اعمال السياحة بغرض اسكان السائحين وذلك في المناطق التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة بالاتفاق مع المحافظ المختص - بما مؤداه انه اذا توافر للمالك حق التأجير مفروشا وفق حكم هذه المادة - فان ذلك يعتبر من قبيل المقتضى في نظر القانون والذي يخوله التمسك باحكام الامتداد القانوني لعقد ايجار المسكن موضوع النزاع كما لا يحول ذلك بالتالى بين المؤجر وبين حقه في طلب الاخلاء المؤسس على احتجاز اكثر من مسكن في البلد الواحد بدون مقتضى اذ لا يعدو هذا التأجير ان يكون استعمالا لحق خوله القانون للطاعة لا ينبغي ان ينقلب مضاره عليها وحرمانها من حق آخر مقرر في القانون مما لو توافرت شروطه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالاخلاء على ما أورده في مدوناته في انه لا خلاف بين طرفي الدعاى في ان المستأنف ضدها تمتلك شقتين تؤجرهما مفروشتين وهما الشقتان ١٥ ، ١٦ بالعقار رقم ٣٤ شارع الدكتور على ابراهيم رامز ... واذ كان ذلك وكانت المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أوربت في صدرها تحفظا مؤداه عدم الاخلال باحكام المادة الثامنة من هذا القانون للاستفادة من حكم الامتداد القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٩ سالفه الذكر، وكانت المادة الثامنة المشار اليها تحظر ان يحتجز الشخص في البلد الواحد اكثر من مسكن دون مفتض يستوى في ذلك ان يكون هذا المسكن مستقلا بتأجيره للغير حاليا او مفروشا وسواء كان المسكن المحتجز مملوكا او مستأجرا وبناء على ذلك فان المستأنف ضدها الطاعة باحتجازها مسكنين بخلاف العين موضوع الدعاى في بلد واحد فانها لا تتمتع بالامتداد القانوني بوكان هذا الذي خلص اليه الحكم المطعون فيه وانتهى اليه لا سند له في الاوراق ولا يتسق مع التطبيق الصحيح لاحكام القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث وتمحيص دفاع الطاعة الجوهرى الذي توسكت به ايمان محكمتى الموضوع من رايها تؤجر

هاتين الشقتين في العقار المملوك لها مفروشا لاجانب وأوردت المستندات الدالة على ذلك ، فان الحكم اذ انتهى الى القضاء بأخلاء الطاعنة من عين النزاع بمقبولة انها لا تستفيد من الامتداد القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون المشار اليه لاحتجازها اكثر من مسكن دون مقتضى يكون معنيا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يحيى العموري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين .
جهدان حسين عبد الله نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلاية واصف ، الحسين الكناني وحمدي محمد
علي .

(٣٢٤)

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) محكمة الموضوع . عقد . تكييف العقد .

تكييف العقود . مناهله . وضوح الارادة لاوضوح اللفظ . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
استخلاص محكمة الموضوع نية المتعاقدين . شرطه . ان يكون سائغا لا مخالفة فيه للثابت
بالأوراق .

(٢ ، ٣) حكر . وقف . عقد .

٢ - عقد الحكر . مقتضاه . للمحتكر لقامة ما يشاء من المباني على الارض المحكرة
وله حق القرار بينائه وحق ملكيته حتى نهاية مدة الحكر . انتقال هذا الحق الى ورثته .
حياسة المحكر للأرض المحكرة . ماهيتها . حياسة عرضية لا تكسبه الملكية .

٣ - التزام المحتكر باداء المقابل المتفق عليه للمحكر في نهاية كل سنة مالم يتفق
على غير ذلك . للمحكر زيادة المقابل وفقا لأجرة المثل وصقع المكان . م ١٠٠٣ - ١٠٠٥
مدنى . اختلافه عن الوقف الذي لا يعتبر بما يستجد من ظروف اقتصادية ترفع من هذا
المقابل . !

(٤) حكم تنسيبه . نقض مخالفة الثابت بالأوراق .

اقامة الحكم قضاءه على ان عقد الحكر لا يعدو ان يكون ايجارا عابيا صادرا من ناظر
الوقف دون بحث نفع الطاعن بانتقضاء عقد الحكر ودون ان يعن بتكييف العقد ونية طرفيه
والتعرف على حقيقة مرماه . قصور ومخالف للثابت بالأوراق .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تكييف العقود وانزال حكم القانون
عليها يخضع لرقابة محكمة النقض وأنه وان كان لمحكمة الموضوع

استخلاص نية المتعاقدين وما انعقد عليه اتفاقهما - إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سلفاً ولا يخالف الثابت في الأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد ، كما أن المناط في تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لا وضوح اللفظ وما عناه العاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرماهم بون أن يعتد بما اطلقوه عليها من أوصاف وما ضعنوها من عبارات في تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد .

٢ - المقرر أيضاً في قضاء هذه المحكمة أن من مقتضى عقد الحكر أن للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة وله حق القرار بينائه حتى ينتهي حق الحكر ، وله حق ملكية ما أحدثه من بناء ملكاً تاماً يتصرف فيه وحده وينتقل عنه هذا الحق إلى ورثته ، ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة عرضية لا تكسبه الملك .

٣ - يلتزم المحتكر بمقتضى المواد ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ من القانون المدني بإداء المقابل المتفق عليه إلى المحكر وعلى أن يكون هذا المقابل مستحق الدفع في نهاية كل سنة مالم ينص عقد التحكير على غير ذلك وبزيادة المقابل وفقاً للمثل وصقع المكان وذلك بخلاف إيجار الوقف إذ العبرة فيه بأجرة المثل وفقاً لنص المادة ٦٢٢ من القانون المدني بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار فلا يقيد بما يستجد من ظروف اقتصادية بعد ذلك ترفع من قيمة المقابل .

٤ - الثابت من الاطلاع على صورة العقد المؤرخ ١٠/٤/١٩٤٣ موضوع النزاع أن ناظر الوقف قد أجر إلى المطعون ضده الأرض القضاء محل النزاع بإجرة سنوية قدرها ٣٣٩ جنيه وعلى أن يكون للوقف حق رفع المقابل إلى أجر المثل عند تصقيع أراضي الوقف وعلى أن الغرض من التعاقد هو بناء هذه الأرض للسكن أو ككاكين تعلوها مساكن وعلى أن يكون البناء مملوكاً للمطعون ضده بأن هذه الشروط على هذا الأخير ونويته طبقاً بعد طبقة ومن يرثهم كما لقر المطعون ضده بمحاضر أعمال الخبير المنتدب بأن هذه

ارض حكر مما مؤداه ان هذا العقد فى مجمله وحقيقته ووفق ارادة طرفيه ونيتهما المشتركة هو عقد حكر صادر فى ظل القانون المينى القديم، واذ خلص الحكم المطعون فيه فى مدوناته الى اعتبار هذا العقد وفق شروطه ونصوصه المشار اليها عقد ايجار عادى وصادر من ناظر الوقف عن ارض قضاء يقصد اقامة بناء عليها ورتب على ذلك القضاء بتمكين المطعون ضده منها دون ان - يعن بتكييف هذا العقد بما يتفق ونية الطرفين المشتركة والتعرف على حقيقة مرامهم فى هذا القعد وعدم الانحراف عن ارايتهما الواضحة دون تقييد بما اطلقوه على هذا العقد من اوصاف وما ضمنوه من عبارات اذ يتعين الاخذ بما تفيد هذه العبارات باكملها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة فانه بذلك يكون قد حجب نفسه عن بحث اوجه دفاع الطاعنين الجوهرية المؤسسة على انقضاء حق الحكر سالف الذكر مجتزأ فى ذلك بمجرد القول بخلو الأوراق من تقديم الدليل على تحكير ارض النزاع وبأن العقد سند الدعوى ليس حكرا مما يعيبه بالقصور فى التسبيب، ومخالفة الثابت فى الأوراق جره الى الخطأ فى تطبيق القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع للتقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى السويس الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بتمكينه من الانتفاع بقطعة الأرض القضاء المعدة للبناء والمؤجرة اليه من مورث الطاعن الاول بمقتضى العقد المؤرخ ١٠/٤/١٩٤٣. وتعرض الطاعن الثانى له فى الانتفاع بها وقال بيانا لدعواه انه وضع يده على عين النزاع بموجب العقد سالف الفكر المصرح له فيه باقامة مبان عليها - وانه قام فعلا ببناء منزل مكون من دورين عليها واذ اصيب هذا المنزل بسبب العمليات الحربية بمدينة السويس فقد قام بازالته ثم فوجىء بالطاعن الثانى بوضع يده على هذه الارض بأن

قام ببناء سور حولها قولا منه انه اشتراها من الطاعن الأول ولما كان هذا التصرف يعد تعرضا قانونيا يضمنه الأخير فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . نذبت محكمة الدرجة الأولى خبيرا وبعد ان قدم تقريره حكمت باجابة المطعون ضده الى طلباته . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥/٣٤ ق الاسماعيلية «مأمورية السويس» . وبتاريخ ١٣/٣/١٩٨٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت انه جدير بالنظر فحدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان مما ينعى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسبيين الأول والثانى الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقولان ان الحكم قد اقام قضاءه بتمكين المطعون ضده من عين النزاع على ما استخلصه فى مدوناته من انه لا دليل فى الاوراق على وجود الحكر واعتبر ان العقد المؤرخ ١٠/٤/١٩٤٣ ليس الا عقد ايجار عادى لقطعة ارض فضاء لبناؤها مسكنا صادر من ناظر وقف اخذا من ظاهر بعض نصوصه - رغم ان هذا العقد فى حقيقته وعلى ما هو مستفاد من مجمل نصوصه ، وباقرار المطعون ضده عقد حكر قد انقضى بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن الغاء نظام الوقف على غير الخيرات ويترك المطعون ضده العين التى تهدم بناؤها منذ ست سنوات سابقة على رفع الدعوى ودون ان يقوم بسداد المقابل المستحق كما لم يوضح الحكم فى مدوناته الاساس القانونى لما ذهب اليه فى قضائه واعتبار وضع يد المطعون ضده قائما حتى سنة ١٩٧٩ مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى محله - ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تكييف العقود وانزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض وانه وان كان لمحكمة الموضوع استخلاص نية المتعاقدين وما انعقد عليه اتفاقهما - الا ان ذلك مشروطا بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا ولا يخالف

الثابت في الأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد ، كما ان المناط في تكييف العقد هو بوضوح الارادة لا وضوح اللفظ وما عناه المتعاقدين منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون ان يعتد بما اطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات في تبين ان هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد . ومن المقرر ايضا في قضاء هذه المحكمة ان من مقتضى عقد الحكر ان للمحتكر اقامة ما يشاء من المباني على الارض المحكرة وله حق القرار بينائه حتى ينتهي حق الحكر . وله حق ملكية ما احشته من بناء وأن يتصرف فيه وحده وينتقل عنه هذا الحق الى ورثته . ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة عرضية لا تكسبه الملك ، كما انه يلتزم بمقتضى المواد ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ من القانون المدني باداء المقابل المتفق عليه الى المحكر وعلى ان يكون هذا المقابل مستحق الدفع في نهاية كل سنة ما لم ينص عقد التحكير على غير ذلك وبزيادة المقابل وفقا لاجر المثل وصقع المكان وذلك بخلاف ايجار الوقف اذ العبرة فيه بأجرة المثل وفقا لنص المادة ٦٣٢ من القانون المدني بالوقت الذي ابرم فيه عقد الايجار فلا يعتد بما يستجد من ظروف اقتصادية بعد ذلك ترفع من قيمة المقابل ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الاطلاع على صورة العقد المؤرخ ١٩٤٣/٤/١٠ موضوع النزاع ان ناظر الوقف قد اجر الى المطعون ضده الأرض القضاء محل النزاع بأجرة سنوية قدرها ٣٣٩ جنيه وعلى ان يكون للوقف حق رفع المقابل الى اجر المثل عند تصقيع اراضي الوقف وعلى ان الغرض من التعاقد هو بناء هذه الارض للسكن او كالكين تعلوها مساكن وعلى ان يكون البناء مملوكا للمطعون ضده بسريان هذه الشروط على هذا الأخير ونزريته طبقة بعد طبقة ومن يرثهم ، كما لقر المطعون ضده بمحاضر اعمال الخبير المنتدب بأن هذه ارض حكر مما مؤداه ان هذا العقد في مجمله وحقيقته ووفق ارادة طرفيه ونيتيهما المشتركة هو عقد حكر صابر في ظل القانون المدني القديم ، واذ خلاص الحكم المطعون فيه في مدوناته الى اعتبار هذا العقد وفق شروطه ونصوصه المشار اليها عقد ايجار عادي وصابر من

ناظر الوقف عن ارض فضاء بقصد اقامة بناء عليها ورتب على ذلك القضاء
بتمكين المطعون ضده منها دون ان يعنى بتكييف هذا العقد بما يتفق ونية
الطرفين المشتركة والتعرف على حقيقة مرماهم في هذا العقد وعدم
الانحراف عن ارادتهما الواضحة دون تفيد بما اطلقوه على هذا العقد من
اوصاف وما ضمنوه من عبارات اذ يتعين الاخذ بما تفيده هذه العبارات
بأكملها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة فانه بذلك يكون قد حجب نفسه عن
بحث أوجه دفاع الطاعنين الجوهرية المؤسسة على انتقضاء حق الحكر سالفه
الذكر مجتزئاً في ذلك بمجرد القول بخلو الأوراق في تقديم الدليل على تحكير
ارض النزاع وبأن العقد سند الدعوى ليس حكراً مما يعيبه بالقصور في
التسبيب، ومخالفة الثابت في الأوراق جره الى الخطأ في تطبيق القانون بما
يستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن.

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / عاصم المراغى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ، احمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة ، ابراهيم زغو
ومحمد العفيفى .

(٣٢٥)

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٦ القضائية

محكمة الموضوع . التزام .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير دلالة السكوت . شرطه .

اذ كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الظروف الملايسة التى قد تحيط
بالسكوت وتجعله دالا على القبول ، الا انها تلتزم بأن تورد الاسباب السائغة
التي تقيم قضاءها والا تدع بفاعا للخصوم قد يتغير به وجه الراى فى هذا
التقدير بون ان تجيب عليه باسباب خاصة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن تتحصل فى ان المرحوم مورث الطاعنين اقام الدعوى رقم
١١٦ لسنة ١٩٥٨ كلى المنصورة على المطعون ضده طالبا الزامه بأن يدفع
له مبلغ ٥١٨٢ جنيها من ذلك مبلغ ٢٦٢٥ جنيها كتعويض عن عدم قيامه
برد الاطيان التى كانت مؤجرة له والتى مساحتها ٨ س ، ٢ ط ، ١٤ فدان عن المدة

من سنة ١٩٥٦ حتى اكتوبر سنة ١٩٦١ تاريخ تسليمها للاصلاح الزراعى وذلك بواقع ٣٠ جنيها للفدان سنويا وهى ما يوازى سبعة امثال الضريبة المقررة عليها ومبلغ ٢٥٥٧ جنيها كتعويض عن تقطيع اشجار الموز وقال فى بيانها ان المدعى عليه..... استأجر امانة بموجب عقد مؤرخ ١٠/١٠/١٩٤٣ اطيانا زراعية مساحتها ٨ س، ٧ ط، ٢٢ فدان لمدة ثلاث سنوات، منها ٥ ط، ٩ فدان مزروعة موزا تبدأ مدتها من ١٠/١٠/١٩٤٣ وتنتهى فى ٣٠/٤/١٩٤٧ و ٨ س، ٢ ط، ١٤ فدان لزراعتها بالمحاصيل العادية تبدأ مدتها من ١٠/١٠/١٩٤٣ وتنتهى فى ٣٠/٩/١٩٤٦ باجرة سنوية قدرها ٥٥١,٥٠٠ جنيه وقد تجدد العقد باستمرار وضع يد المدعى عليه الذى انثره برغبته فى انهاءه، واقام ضده الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ كلى المنصورة طالبا الحكم بانهاء هذا العقد ابتداء من آخر سبتمبر سنة ١٩٥٥ بالنسبة لمساحة ٨ س، ٢ ط، ١٤ فدان ورغم تمسكه بنفاذ العقد لعدم اخلاء المدعى عليه العين وبقائه شاغلا لها هو والمستأجرين من باطنه، وبمسئوليته عن تبديد ما بها من آلات واتلاف ما بها من مبان وازالة اشجار الموز فقد حكم فى ١٨/٤/١٩٥٩ بانهاء العقد بالنسبة لهذه المساحة وتأيد هذا الحكم بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٠٩ لسنة ٨ ق المنصورة وحفظت له المحكمة الحق فى الرجوع على المدعى عليه بما يستحقه من تعويضات، وانه لذلك اقام دعواه للحكم له بالتعويضات التى حدها وطلب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا الى انه اخلى العين منذ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وان ما اصاب اشجار الموز راجع الى انها تجاوزت من العمر العشر سنوات. وفى ٨/٤/١٩٦٣ حكمت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى عليه بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة انه اخلى الاطيان الزراعية التى كانت مؤجرة له من المدعى والتى تبلغ مساحتها ٨ س، ٢ ط، ١٤ فدان منذ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ولينفى المدعى ذلك وليثبت ان المدعى عليه ظل منتفعا بهذه الاطيان حتى اكتوبر سنة ١٩٦١، وبعد ان سمعت المحكمة شهود الطرفين عانت وحكمت برفض الدعوى، استأنف ورثة المدعى (الطاعنون) هذا الحكم

لدى محكمة استئناف المنصورة، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣ لسنة ١٧ ق، وفى ٢٩/٥/٦٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤١٢ سنة ٢٨ ق، وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٤ نقضت المحكمة الحكم واعادت القضية الى محكمة استئناف المنصورة، وبعد تعجيل الدعوى حكمت محكمة الاحالة بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٦ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون باسباب الطعن الخمسة على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال من وجهين اولهما ان الحكم اذ خلص الى ان المطعون ضده اوفى بالتزامه برد الاطيان المؤجرة لزراعتها بالمحاصيل العادية عند انتهاء ايجارها فى ٣٠/٩/١٩٥٥، استدل على ذلك بأن مورث الطاعنين رضى بأن تقوم العلاقة بينه وبين المستأجر من الباطن، لسكوته عن الرد على انذار المطعون ضده له فى ٤/٨/١٩٥٥ برغبة هؤلاء المستأجرين فى قيام علاقتهم به مباشرة وبيان المعاينة التى اجراها الخبير المنتدب فى دعوى اثبات الحالة رقم ١٠٣١ لسنة ١٩٥٥ مستعجل مركز المنصورة نلت على ان الاطيان المذكورة وجدت بورا عدا مساحة ضئيلة تبلغ ٢٢ س، ٧ ط، ٢ فدان وجدت مشغولة بزراعة لبعض الاشخاص، وتأييد الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٥٩ كلى المنصورة التى اقامها المطعون ضده على مورث الطاعنين قضى بالغاء امر الحجز الموقع على تلك الاطيان فى ٣/٩/١٩٦٩ لعدم ثبوت استمرار وضع يد المطعون ضده عليها وذلك حين انه لم يصدر من مورث الطاعنين ما يدل على رضائه بوجود المستأجرين من الباطن، وان المطعون ضده نفسه قد اقر بمحاضر أعمال الخبير فى دعوى اثبات الحالة سالفة الذكر بأنه طالب مورث الطاعنين فى انذاراته المتكررة بأن تقوم علاقته مباشرة بالمستأجرين

من الباطن لكنه لم يقبل هذا الوضع ، وان المساحة التي اثبت خبير دعوى اثبات الحالة انها مشغولة بالزراعة ليست ٢٢ س ٧ ط ٢ فدان وانما ٢٢ س ٧ ط ٤ فدان وواضعى اليد عليها هم ممن قرر المطعون ضده بمحاضر اعمال الخبير انه يؤجر لهم اطيان النزاع من الباطن ، وان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٥٩ كلى المنصورة لم يورد بأسبابه ان المطعون ضده لم يعد يضع اليد على اطيان النزاع ، وانما اقام قضاءه على أسباب اخرى لا تعلق لها بهذا الأمر . وحاصل النعى بالوجه الثانى ان الحكم المطعون فيه استند فى قضائه برفض طلب التعويض عن اقتلاع اشجار الموز الى انه ثبت عدم اهمال المطعون ضده فى المحافظة عليها مستدلا على ذلك بقرائن منها وجود زراعات جديدة لاشجار الموز ببعض اطيان النزاع ، مع ان وجود هذه الزراعات لا ينبغى اهمال المطعون ضده فى المحافظة على اشجار الموز التى كانت قائمة بالاطيان عند تأجيرها مما يشوب الحكم بفساد الاستدلال فضلا عن القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث ان النعى فى محله فى الوجه الأول ، نلك انه وان كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الظروف الملائمة التى قد تحيط بالسكوت وتجعله دالا على القبول ، الا انها تلتزم بأن تورد الاسباب السائغة التى تقيم قضائها ، وألا تدع بقاءا للخصوم قد يتغير به وجه الراى فى هذا التقدير دون ان تجيب عليه بأسباب خاصة ، لما كان نلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من سكوت مورث الطاعنين عن الرد على الانذار المعلن اليه من المطعون ضده فى ١٩٥٥/٨/٤ الذى يبلغه فيه رغبته فى انتهاء عقد الايجار اعتبارا من ١٩٥٥/٩/٣٠ وان تقوم العلاقة للتأجيرية بينه وبين المستأجرين من الباطن كليا على قبوله قيام هذه العلاقة ، دون ان يرد على دفاع الطاعنين المبدى امام محكمة الاستئناف والمؤيد بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى المنكورة التى كانت مرفقة بالدعوى الراهنة من ان المطعون ضده اقر بمحاضر اعمال هذا الخبير فى ١٩٥٦/١/٧ بأن مورث الطاعنين لا يوافق على وجود المستأجرين من الباطن مع ما لهذا الدفاع من اثر على دلالة نلك السكوت قد

يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور المبطل له ولما كان الحكم قد حصل مما تضمنه تقدير خبير دعوى اثبات الحالة ان الاطيان التي كانت مؤجرة لزراعتها بالمحاصيل العادية وجدت يوم معاينتها في ١٤/١/١٩٥٦ بورا عدا جزء يسير منها مساحته ٢٣ س ٧ ط ٢ فدان يضع اليد عليها و الذين لم ينكر الخبير انهما يستأجران هذه المساحة من المطعون ضده في حين ان الثابت بذلك التقرير ان المساحات التي وجدت مشغولة بالزراعة من تلك الاطيان هي ٢٢ س ٧ ط ١ فدان مزروعة بالموز قرر المطعون ضده انها مؤجرة لأخيه و ٢ فدان قرر المطعون ضده انها مزروعة قصبا بمعرفة ببيصار و ١٤,١ قيراط مزروعة برسيميا قرر المطعون ضده ان يؤجرها لعباس من باطنه فضلا عن مساحه ٢ فدان وجدت محروثة ومهيأة للزراعة ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق في شأن هذه الوقائع التي رتب عليها اعتبار التسليم تاما ، ولما كان قد أورد بأسبابه ايضا ان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ كلى المنصورة قد قضى بالغاء الحجز لثبوت عدم استمرار المطعون ضده في وضع يده على اطيان النزاع ، في حين ان ذلك الحكم قد أقام قضاءه على اساس براءة ذمة المطعون ضده من دين الاجرة ولصنور امر الحجز عليه بصفته مستأجرا في الوقت الذي كانت فيه علاقة الايجار قد انقضت قبل صدور هذا الأمر ، ودون ان يقطع في اسبابه بعدم صحة نفع مورث الطاعنين بان المطعون ضده لازال واضعا اليد على تلك الاطيان ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق في شأن هذه الواقعة التي استدل بها ضمن قرائن اخرى متساندة على رد الاطيان عند انتهاء ايجارها في ٣٠/٩/١٩٥٥ . والنعي في محله ايضا في الوجه الثاني ذلك ان الحكم المطعون فيه قد ورد بأسبابه ان ما اثبتته خبير دعوى اثبات الحالة من وجود اشجار الموز في غير الارض التي كانت مزروعة به اصلا ووجودها في جزء من الأرض التي كانت منزرعة به انما يدل على انتفاء الاهمال بالنظر الى ان من مسئل بمحض اعمال الخبير من الزراعيين او رجال الحفظ قد لجمعت

قولا واحدا على حداثة سن تلك الاشجار التي زرعها المزارعين حديثا بعد انتهاء عمر الاشجار التي كانت قائمة عند بداية العلاقة الايجارية . وهو ما يدل على انه اعتبر حداثة عمر الاشجار التي وجدت به اطيان النزاع قرينة يكمل بها ما استقاه من اقوال المزارعين ورجال الحفظ عن سبب اقتلاع اشجار الموز التي كانت قائمة اصلا باطيان النزاع والتي خلص فيها مجتمعة الى ثبوت عدم وقوع اهمال من المطعون ضده في المحافظة على هذه الاشجار في حين ان حداثة عمر الاشجار التي وجدت باطيان النزاع لا يحمل بذاته اية دلالة على سبب اقتلاع الاشجار التي كانت بالاطيان عند بدء علاقة الايجار وهو ما يشوبه بالفساد في الاستدلال ، فضلا عن القصور في التسبيب . ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين محمد رافت خفاجي ، محمد فؤاد شرباس ، محمد فتحي نجيب وعبد الحميد سليمان .

(٣٢٦)

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٩ القضائية

(١ ، ٢) ايجار ايجار الاماكن «التأجير من الباطن» «المهجرون» .

- ١ - دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن . وجوب احتصام المؤجر للمستأجر الاصلى .
تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى . الاستثناء . وفاة المستأجر الاصلى بلا وارث . مؤداه .
عدم لزوم إختصام بيت المال . علة ذلك . الاكتفاء بإختصام المستأجر من الباطن . صحيح .
- ٢ - صفة التهجير . اثباتها بكافة طرق الاثبات .

١ - انه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يكفي اختصام
المستأجر من الباطن ، وانما يجب اختصام المستأجر الاصلى اذا كان سبب
دعوى الاخلاء هو تأجير العين المؤجرة من الباطن بغير اذن كتابي من
المؤجر وبالمخالفة لشروط عقد الايجار فان مناط ذلك ان يكون عقد الايجار
مازال قائما باستمرار حياة المستأجر الاصلى اما اذا كان هذا المستأجر قد
توفى ، فان الأمر يصبح محدودا بحكم المادة ١/٦٠١ من القانون المدنى
والمادة ٢١ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابل لنص المادة ١/٢٩ من القانون
٤٩ لسنة ١٩٧٧ واذ كان نص المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩
المقابل لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد جرى
على انه : مع عدم الاخلاء بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهى
عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجه أو
اولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وقيما عدا هؤلاء من

أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الايجار اقامتهم في السكن مدة سنة على الاقل سابقة على وفاة المستأجر ومدة شغله للسكن أيهما أقل... فان مؤدى ذلك ان المشرع قيد من اطلاق حكم الفقرة الأولى من المادة ٦٠١ من القانون المدنى الذى جرى على انه لا ينتهى الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر، وعدد حالات استمرار العقد بعد وفاة المستأجر الأصلى، حصرا، جاعلا القاعدة فيمن يستمر العقد لصالحه من الذين أوردتهم تحديدا هي الإقامة مع المستأجر الأصلى ولم يجعل ركيزة هذه القاعدة علاقة الارث بين المستأجر الأصلى وورثته بما مفاده ان دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن التى يقيمها المؤجر لمخالفة المستأجر الأصلى شروط عقد الايجار، وهى دعوى لا تتعلق - فى حالة وفاة هذا الأخير - بتركته التى تكون محلا للتوريث. واذ كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ قد جرى على ان تتوول الى الدولة ملكية الشركات الشاغرة الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة والتى يخلفها المتوفون من غير وارث وأيا كانت جنسيتهم وذلك من تاريخ وفاتهم، وتعد الادارة العامة لبيت المال بوزارة الخزانة قوائم على العقارات التى تتضمنها هذه التركات، كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ بشأن ضم الادارة العامة لبيت المال الى الهيئة العامة لبنك ناصر على ان تضم الادارة العامة لبيت المال الى الهيئة العامة لبنك ناصر وتتوول الى الهيئة كافة مالها من حقوق وأموال وموجدات وما عليها من التزامات وتتولى مباشرة اختصاصها على النحو المبين بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢. فان مؤدى ذلك ان مناط وجوب اختصاص بيت المال بالهيئة العامة لبنك ناصر ان تتعلق الدعوى بتركة شاغرة.

وحيث ان دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن فى حالة وفاة المستأجر الأصلى - اذا كان بلا وارث ظاهر - لا تتعلق بتركته، فانه لا يكون ثمة محل لوجوب اختصاص بيت المال فيها، واذ كان ذلك وكان المطعون ضده قد أقام

دعواه مختصما فيها المستأجرة الأصلية والطاعنين كمستأجرين من الباطن ،
واذ توفيت الأولى بلا وارث ظاهر وانقطع سير الخصومة في الدعوى ،
فعجلها المطعون ضده ضد الطاعنين فقط كواضعين لليد على العين بلا سند
من القانون ، فان قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى بحالتها الأخيرة
يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ - نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل عبارتها وإشارتها أو
دالاتها أو اقتضاؤها على ان المشرع قصد تقييد اثبات صفة التهجير بطريق
معين مما مقتضاه اباحة اثبات هذه الصفة - باعتبارها واقعة مادية - بكافة
طرق الاثبات ومن ثم فلمحكمة الموضوع ان تستخلص توافق هذه الصفة أو عدم
توافرها مما يقتنع به من أدلة الدعوى ولا سلطان عليها في ذلك طالما أقامت
قضاءها على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن - في ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٧٧
مدنى كلى جنوب القاهرة ضد السيدة والطاعنين بطلب الحكم
باخلاء عين النزاع واذا توفيت الأولى استأنفت الدعوى سيرها قبل الطاعنين
بعد انقطاعها بهذه الوفاة وقال المطعون ضده الأول شرحا لدعواه ان
المرحومة استأجرت منه شقة النزاع بموجب عقد ايجار مؤرخ
١٩٦٢/٩/١ وانها اجرتها من الباطن للطاعنين بدون انن صريح منه
مخالفة بذلك احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بما يحق له طلب لخلائها
من العين . وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٣ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها

على غير ذي صفة. استأنف المطعون ضده هذا القضاء بالاستئناف رقم ١٩٧٥ لسنة ٩٤ ق، وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعنين من شقة النزاع. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث أن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعنان بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وفي بيان ذلك يقولان أن الخصومة الأصلية بنزاع ناشئ عن علاقة إيجارية إنما تقوم بين المؤجر والمستأجر الأصلي، لأن علاقة الأخير بالمستأجر من الباطن علاقة تبعية تزول بفسخ العقد الأصلي، ومن ثم فإنه لا يجوز اختصاص المستأجر من الباطن على استقلال، وإذا توفى المستأجر الأصلي تعين اختصاص ورثته أو اختصاص بيت المال - بنك ناصر - وهو وارث من لا وارث له، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل الدعوى المرفوعة ضد الطاعنين - بمفردهما - كمستأجرين من الباطن ومن ثم قضى بإخلائهما من العين على أساس حيازتهما لها بلا سند من القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره بما يوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعى في غير محله، ذلك أنه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يكفي اختصاص المستأجر من الباطن، وإنما يجب اختصاص المستأجر الأصلي إذا كان سبب دعوى الإخلاء هو تأجير العين المؤجرة من الباطن بغير إذن كتابي من المؤجر وبالمخالفة لشروط عقد الإيجار فإن مناط ذلك أن يكون عقد الإيجار مازال قائماً باستمرار حياة المستأجر الأصلي أما إذا كان هذا المستأجر قد توفى، فإن الأمر يصبح محدوداً بحكم المادة ١/٦٠١ من القانون المدني والمادة ٢١ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة لنص المادة ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذا كان نص المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابل لنص الفقرة الأولى للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة

١٩٧٧ قد جرى على أنه : «مع عدم الاخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجه أو اولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الايجار اقامتهم فى المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على وفاة المستأجر ومدة شغله للمسكن أيهما أقل...» فان مؤدى ذلك ان المشرع قيد من اطلاق حكم الفقرة الأولى من المادة ٦٠١ من القانون المدنى الذى جرى على أنه «لا ينتهى الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر» وعدد حالات استمرار العقد بعد وفاة المستأجر الأصلى ، حصرا ، جاعلا القاعدة فيمن يستمر العقد لصالحه من زاوية الذين اوردتهم تحديدا هى الإقامة مع المستأجر الأصلى ولم يجعل ركيزة هذه القاعدة علاقة الارث بين المستأجر الأصلى وورثته بما مفاده ان دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن التى يقيمها المؤجر لمخالفة المستأجر الأصلى شروط عقد الايجار ، وهى دعوى لا تتعلق - فى حالة وفاة هذا الأخير - بتركته التى تكون محلا للتوريث . واذ كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ قد جرى على ان «تؤول الى الدولة ملكية الشركات الشاغرة الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة والتى يخلفها المتوفون من غير وارث ايا كانت جنسيتهم وذلك من تاريخ وفاتهم ، وتعد الادارة العامة لبيت المال بوزارة الخزانة قوائم على العقارات التى تتضمنها هذه الشركات» . كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ بشأن ضم الادارة العامة لبيت المال الى الهيئة العامة لبنك ناصر على ان «تضم الادارة العامة لبيت المال الى الهيئة العامة لبنك ناصر وتؤول الى الهيئة كافة مآلها من حقوق وأموال وموجودات وما عليها من التزامات وتتولى مباشرة اختصاصها على النحو المبين بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ . فان مؤدى ذلك ان مناط وجوب اختصاص بيت المال «الهيئة العامة لبنك ناصر» ان تتعلق الدعوى بتركة شاغرة .

وحيث ان دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن فى حالة وفاة المستأجر

الأصلى - إذا كان بلا وارث ظاهر - لا تتعلق بتركته ، فإنه لا يكون ثمة محل لوجوب اختصام بيت المال فيها ، واذ كان ذلك وكان المطعون ضده قد أقام دعواه مختصما فيها المستأجرة الأصلية والطاعنين كمستأجرين من الباطن ، واذ توفيت الأولى بلا وارث ظاهر وانقطع سير الخصومة فى الدعوى ، فعجلها المطعون ضده ضد الطاعنين فقط كواضعين لليد على العين بلا سند من القانون ، فان قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى بحالتها الأخيرة يكون قد التزم صحيح القانون ويغدو النعى عليه فى هذا الشأن على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه فى السبب الثالث من أسباب طعنهما القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك يقولان ان وجودهما فى الشقة مع المستأجرة الأصلية قبل وفاتها فى فبراير سنة ١٩٧٥ ثابت من القضايا ٢٢٤٤ لسنة ١٩٧٤ مستعجل القاهرة والاشكال رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٧٤ مستعجل القاهرة ، ولو لم يهمل الحكم المطعون فيه فى تقدير بيانات هذه الأحكام لما أخطأ فى قضائه .

وحيث ان هذا النعى مردود . ذلك ان الحكم المطعون فيه لم ينكص عن بحث اقامة الطاعنين بالعين حتى وفاة المستأجرة الأصلية فى فبراير سنة ١٩٧٥ ، وانما شمل ببحثه ايضا مدى اقامة الأخيرة فى العين المؤجرة لها مع الطاعنين حتى وفاتها وحد قرابتهما لهما ، حيث أورد فى ذلك قوله : .. أما ما أثاره المستأنف عليهما من ان المستأنف عليه الأول ابن خالة المرحومة - وانه أقام معهما هو وزوجته مدة تزيد على سنة سابقة على وفاتها - وانه له الحق فى استمرار الايجار طبقا للمادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فنلك مردود بأمرين - اولهما ان المستأنف عليهما أقرا فى المنكرة المقدمة منهما ان المستأجرة الأصلية قد تركت العين واقامت بمسكن آخر قبل وفاتها - مما مؤداه انها لم تبق بالعين المؤجرة حتى تاريخ وفاتها والأمر الثانى ان الثابت فى الشهادة المقدمة من المستأنف عليهما والتي تعتبر حجة عليهما - ان

ابنة اخت السيدة ماري (أم المستأنف عليه الأول) ومن ثم فإنه لا يعتبر للسيدة ماري حتى الدرجة الثالثة - وبالتالي فلا يكون الحق في التمسك بحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا كان هذا الذي أورده الحكم سائغا وفيه الرد الضمني على دفاع الطاعنين وكان كافيا لحمل قضائه فان النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب الرابع من اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور ، وفي بيان ذلك يقولان ان الطاعن تقدم بشهادة من الاتحاد الاشتراكي ببورسعيد تفيد ان زوجته (الطاعنة الثانية) من مهجري بورسعيد فتستفيد من الحماية المقررة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ الا ان محكمة الاستئناف طرحت هذا الدفاع بمقولة ان المحكمة لا تعول على الشهادة الصادرة من الاتحاد الاشتراكي وهو ما يعيب حكمها بالقصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ، ذلك انه لما كانت نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل عبارتها او اشارتها او دلالتها او اقتضاؤها على ان المشرع قصد تقييد اثبات صفة التهجير بطريق معين مما يقتضاه اباحة اثبات هذه الصفة - باعتبارها واقعة مادية - بكافة طرق الاثبات ومن ثم فلمحكمة الموضوع ان تستخلص توافر هذه الصفة او عدم توافرها مما تقتنع به من أدلة الدعوى ولا سلطان عليها في ذلك طالما اقامت قضاءها على اسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - قد اقام قضاءه على ما يبين من اسبابه على ان الطاعنين لم يقدموا ما يدل على انهما من المهجرين وانما قوما شهادة ادارية من منطقة شمال القاهرة التعليمية تتضمن ان المستأنف عليه الأول موظف حكومي صدر قرار بنقله من بورسعيد الى القاهرة ، والنقل من جهة الى اخرى يختلف عن التهجير الذي تم عقب العدوان من محافظات القناة - ومن ثم فليس للمستأنف عليهما ان يتمسكا بتطبيق القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٩ . . . فإنه يكون قد تناول دفاع الطاعن والدليل الذي قدمه بأسباب سائغة ان شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها وبما هو كاف لحمل قضائه ، ولا يغير من ذلك ما تضمنته اسبابه تزييدا من تقرير

قانونى غير صحيح بانه يتعين للاستفادة من الحماية المقررة بالقانون سالف
البيان ان تثبت صفة التهجير بموجب بطاقة تهجير صادرة من الجهة
المختصة، اذ تصحح المحكمة هذه الاسباب بون ان تنقض الحكم ويكون
النعى عليه بالقصور على غير اساس -
ولما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن -

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد رأفت خفاجي، ومحمد فؤاد ترياش، ود. محمد قنحي نجيب، وعبد الحميد سليمان.

(٣٢٧)

الطعن رقم ٥١/٩٦٦ ق و ٥٧٣ لسنة ٥٢ ق

١ - ايجار ايجار الأماكن، التكرار في التأخير بالوفاء بالأجرة.

تكرار امتناع المستأجر أو تأخره عن الوفاء بالأجرة الموجب للحكم بالاخلاء المقصود منه. وجوب أن يكون الامتناع أو التأخير السابق قد رفعت بشأنه دعوى موضوعية. عدم كفاية الدعاوى المستعجلة في ثبوت التكرار. ق ٥٢/١٩٦٩.

(٢) استئناف «نطاقه» «دعوى»

الاستئناف. نطاقه. نقل الدعوى بحالتها التي كان عليها قبل صدور الحكم المستأنف. عدم جواز ابداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف تعتبر سبب الدعوى أو الاضافة اليه. شرطه. أن يكون القصد تأكيدا لا حقيقته في ذات الطلب.

(٣) حالات الاخلاء. المادة ٢٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩، ٣١ ق ٤٩ لسنة ٧٧. أسباب لطلب واحد هو فسخ عقد الايجار. جواز تغييرها أمام محكمة الاستئناف مع بقاء الطلب الاصلى على حالة. طلب الاخلاء لاحتجاز مسكنا آخر م ٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. دعوى بطلان اعتبارها طلب جديد لا مجرد تغيير لسبب الدعوى. عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف.

(٤، ٥) حكم «حكم حجية»، قوة الامر المقضى. قضاء مستعجل،

(٤) المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى بها. شرطه.

(٥) الأصل أن الاحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى. الاستثناء عدم تغيير مراكز الخصوم وظروف الدعوى.

١ - النص في المادة ١/٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة النزاع - على انه «لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر بإداء الاجرة» وذلك قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى فإذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالأجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات للمحكمة حكم عليه بالاخلاء، يدل وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة على أن التكرار في الامتناع أو التأخير عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالاخلاء رغم الوفاء به اثناء السير في الدعوى يستلزم لتحقيقه سبق اقامة دعوى موضوعية بالاخلاء وفق الاجراءات المنصوص عليها بصدر هذا النص.

٢ - لما كان الاستئناف لا يعدو أن يكون مرحلة ثانية أتاحها القانون للمحكوم عليه في المرحلة الاولى ليعاود الدفاع عن حقه الذي لم يرتض الحكم الصادر في شأنه، لذلك نصت المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على ان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط وأنه ولئن كان القانون قد أجاز للمحكوم عليه تدارك ما فاتته في المرحلة الاولى من التقاضي من أسباب الدفاع عن حقه بأن يتقدم الى محكمة الدرجة الثانية بما يتوافر له من أدلة وأوجه دفاع جديدة وأوجب على تلك المحكمة ان تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم اليها منها فضلاً عما سبق تقديمه الى محكمة الدرجة الاولى اعمالاً لنص المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات، الا انه التزاماً بالاصل المقرر بأن يكون التقاضي على درجتين وتجنباً لاتخاذ - الاستئناف وسيلة لمباغثة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أي طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية وأوجبت عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها، وأنه لئن أجاز هذا النص - دون تعديل في موضوع الطلب - تغيير سببه أو الاضافة اليه فان ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعى من تغييره أو اضافته الى جانب السبب الذي كان يستوى عليه الطلب امام محكمة الدرجة الاولى هو تأكيد الاحقية في ذات الطلب الذي كان مطروحاً عليها واعمالاً للرخصة التي أتاحها المشرع للخصوم، فان لهم مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حالة تغيير سببه في الاستئناف أو الاضافة

ليه ولا يحول ذلك دون قبوله مادام الموضوع واحدا لم يتغير في الطلب الجديد في الاستئناف - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما يتغير به موضوع الدعوى .

٣ - من حق المؤجر وفقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن - يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا أخل المستأجر بالتزامه بسداد الأجرة فان الطلب الاصلى هو فسخ عقد الايجار ، وسبب الاخلاء هو عدم سداد المستأجر للأجرة واخلاء العين المؤجرة هو الاثر المترتب على هذا الفسخ ويحق للمؤجر والحالة كذلك - مع بقاء طلب الفسخ على حاله . أن يغير سبب الطلب في الاستئناف ولا يعتبر ذلك من قبيل الطلبات الجديدة في مفهوم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، اذ يجوز أن يكون سبب الفسخ هو قيام المستأجر بتأجير عين النزاع من الباطن أو التنازل عنها أو اساءة استعمال العين المؤجرة أو مخالفة المستأجر لشروط الايجار المعقولة ، - فالطلب في جميع هذه الحالات هو فسخ عقد الايجار وحالات الاخلاء ما هي الا أسباب للطلب ، يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وتقابلها المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - من انه في غير الاماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد، الا لأحد الأسباب الآتية ... وقد عدتها المادة في بنود ثلاثة هي عدم سداد المستأجر للأجرة المستحقة ، التأجير من الباطن والتنازل عن الايجار وترك العين المؤجرة واستعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر . ومن ثم يجوز للمؤجر مع بقاء طلب الفسخ على حاله - أن يغير من سببه أمام محكمة الاستئناف فله أن يطلب الاخلاء لاساءة المستأجر استعمال العين المؤجرة أو لتنازله عنها أو لتأجيرها من الباطن بدلا من الاخلاء لعدم سداد الأجرة أو بالاضافة اليه ، الا ان الامر يختلف بالنسبة للطلب المنصوص عليه في المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تنص على حظر احتجاز أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد ، اذ ان دعوى المؤجر في هذه الحالة هي دعوى بطلان العقد ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن - عقد ايجار المسكن المحتجز

بالمخالفة لحكم هذا النص يقع باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، ومن ثم فإن لكل ذي مصلحة مالكا كان أو طالب استئجار فيه الحق في طلب الاخلاء ولما كانت دعوى بطلان العقد على هذا النحو تعتبر طلبا جديدا في حكم المادة ٢٢ من قانون المرافعات ، فلا يجوز للمؤجر الذي طلب فسخ العقد لعدم سداد الأجرة أو لغير ذلك من الاسباب الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يطلب لأول مرة - امام محكمة الاستئناف - بطلان عقد الايجاز لاحتياز المستأجر أكثر من مسكن دون مقتض وان جاز له مع بقاء موضوع طلبه الاصلى على حاله أن يضيف أيا من الاسباب الاخرى التي عدتها هذه المادة .

٤ - لئن كان الطعن بالنقض كأصل عام وعلى ما تقضى به المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ، لايجوز الا في الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف الا أن النص في المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات على انه للخصوم ان يطعنوا امام محكمة النقض في أى حكم انتهائى - ايا كانت المحكمة التى اصدرته - فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى . «يدل على ان المشرع اجاز استثناء من هذا الاصل الطعن على الاحكام الانتهائية إذا خالفت حجية حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم ولايلزم لذلك - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن تكون المسألة اساسية استقرت حقيقتها بين الخصوم فتكون بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد ذلك فى الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها .

٥ - لما كان الاصل فى الاحكام المستعجلة انها لا تحوز قوة الامر المقضى الا أن هذا لايعنى جواز اثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد ، متى كان مركز الخصوم هو والظروف التى انتهت بالحكم هى بعينها لم يطرأ عليها تغيير .

المحكمة

بعد الاطلاع الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

أولا : الطعن رقم ٩٦٦ سنة ٥١ ق :

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -
تتحصل في ان الطاعنة اقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٣٥١ سنة
١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم باخلاء العين المبينة بالصحيفة
وتسليمها اليها ، وقالت فى شرح دعواها ان المطعون ضده يستأجر منها
«الفيللا» رقم ٤٤ شارع ٢٥٤ بمنطقة دجلة بالمعادي بموجب عقد الايجار
المؤرخ ١/١/١٩٦٣ بايجار شهرى قدره ستة عشر جنيها بعد التخفيض
بالاضافة الى رسم النظافة وقد تأخر فى سداد الأجرة من ١/٧/١٩٧٢ الى
٣١/١٠/١٩٧٢ وقدرها ٦٥/٢٨٠ جنيه ، ولم يقم بالسداد رغم التنبيه
عليه بموجب اذار اعلن له على يد محضر فى ١٦/١٠/١٩٧٢ ، فأقامت
دعواها . بتاريخ ٢٥/١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بالاخلاء والتسليم ، استأنف
المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٩٩ سنة ٩٠ ق القاهرة ،
وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف على
سند من ان سداد المطعون ضده للأجرة كان لاحقا لقفل باب المرافعة أمام
محكمة اول درجة . طعن المطعون ضده فى هذا الحكم بطريق النقض ،
وبتاريخ ١٥/٦/١٩٧٥ أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المطعون
فيه مؤقتا حتى يفصل فى الطعن ، ثم عادت وقضت بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٠
بنقض الحكم المطعون فيه ، وأعادت الدعوى الى محكمة الاستئناف ، وبعد
تعجيلها قضت المحكمة بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨١ بالغاء الحكم المستأنف
ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، واذ طلبت
الطاعنة أثناء نظر الطعن رقم ٥٧٣ سنة ٥٢ ق ضم الطعن المائل اليه للارتباط
ووحدة الخصوم أمرت هذه المحكمة بضمه ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها
الرأى . برفض الطعن ، وقد التزمت النيابة رأياها . بالجلسة التى نظر فيها
الطعن .

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الاول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول ان المادة ١/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ولئن أجازت للمستأجر توقي الحكم بالاخلاء بسداد الاجرة المتأخرة قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى الا أن النص فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة أوجب على المحكمة الحكم بالاخلاء حتى ولو قام المستأجر بسداد الاجرة على هذا النحو متى تحقق لها تكرار امتناعه أو تأخره عن سداد الاجرة دون ان يقدم مبررات لذلك تقدرها المحكمة ، واذ تمسكت فى صحيفة افتتاح الدعوى بان المطعون ضده تكرر تأخره عن الوفاء بالاجرة اذ سبق ان أقامت عليه الدعوى رقم ٣٥٧٢ سنة ١٩٧٢ مستعجل القاهرة لطرده من عين النزاع ، وقدمت المستندات الدالة على اتخاذها الاجراءات القضائية ضده فى هذا الشأن ، ورغم أن الحكم المطعون فيه أورد هذا الدفاع الجوهرى فى مناسبة تحصيله لوقائع النزاع ودفاع الخصوم فيه ، الا أنه أغفل الرد عليه ، وقضى برفض دعوى الاخلاء على سند من أن المطعون ضده قام بسداد الاجرة المتأخرة قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسبيب .

وحيث ان النعى غير سديد ، ذلك ان النص فى المادة ١/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى يحكم واقعة النزاع - على أنه «لايحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر باداء الاجرة وذلك قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى فاذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالاخلاء» . يدل وعلى ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة على أن التكرار فى الامتناع أو التأخير عن سداد الاجرة الموجب للحكم بالاخلاء رغم الوفاء به أثناء السير فى الدعوى يستلزم لتحقيقه سبق اقامة دعوى موضوعية بالاخلاء وفق الاجراءات المنصوص عليها بصدر هذا النص ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق أن الطاعنة سبق لها أن أقامت الدعوى رقم ٣٥٧٢ سنة ١٩٧٢ مستعجل القاهرة لطرده المطعون ضده من عين النزاع لعدم سداد الاجرة ، واستصبرت أمر الاداء رقم ١٠٠٨ سنة

١٩٨٠ حلوان بالزام المطعون ضده باداء الأجرة المتأخرة عن مدة سابقة وهي لاتصلح سنداً لتوافر التكرار في الامتناع أو التأخير عن سداد الأجرة الموجبة للحكم بالاخلاء بالمفهوم السابق ايضاحه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أن المطعون ضده قام بسداد الأجرة بل اقبال باب المرافعة في الدعوى مما يمتنع معه الحكم بالاخلاء فانه يكون - أعمل صحيح حكم القانون ، ولايترتب على الحكم ان هو اغفل الرد على فاع الطاعنة غير الجوهرى ، ولا يعيبه ذلك بالقصور .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول انها تمسكت امام محكمة الاستئناف بان المطعون ضده ترك الإقامة بالعين المؤجرة وأقام مع زوجته واولاده بالعقار رقم ١٠ شارع قنال السويس بالمهندسين كما انه اساء استعمال العين المؤجرة وهي من الاسباب الموجبة للاخلاء ولاتعد من الطلبات الجديدة في مفهوم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، واذ اغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

وحيث انه لما كان الاستئناف لايعدو أن يكون مرحلة ثانية أتاحها القانون للمحكوم عليه فى المرحلة الاولى ليعاود الدفاع عن حقه الذى لم يرتض الحكم الصادر فى شأنه ، لذلك نصت المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، وأنه لئن كان القانون قد أجاز للمحكوم عليه تدارك ما فاتته فى المرحلة الاولى من التقاضى من أسباب الدفاع عن حقه بأن يتقدم الى محكمة الدرجة الثانية بما يتوافر له من أدلة وأوجه دفاع جديدة وأوجب على تلك المحكمة ان تنتظر الاستئناف على اساس مايقدم اليها منها فضلاً عما سبق تقديمه الى محكمة الدرجة الاولى اعمالاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ، إلا أنه التزاماً بالاصل المقرر بأن يكون التقاضى على درجتين وتجنباً لاتخاذ الاستئناف وسيلة لمباغته الخصم يطلب لم يسبق

عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أى طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية وأوجبت عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها ، وأنه لئن أجاز هذا النص - دون تعديل فى موضوع الطلب - تغيير سببه أو الإضافة إليه فإن ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعى من تغييره أو إضافته الى جانب السبب الذى كان يستوى عليه الطلب امام محكمة الدرجة الاولى هو تأكيد الاحقية فى ذات الطلب الذى كان مطروحا عليها واعمالا للرخصة التى أتاحها المشرع للخصوم ، فإن لهم مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حالة تغيير سببه فى الاستئناف أو الإضافة إليه ولايحول ذلك دون قبوله مادام الموضوع واحدا لم يتغير فالطلب الجديد فى الاستئناف - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو مايتغير به موضوع الدعوى ، لما كان ذلك وكان من حق المؤجر وفقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا أخل المستأجر بالتزامه بسداد الاجرة فإن الطلب الاصلى هو فسخ عقد الايجار ، وسبب الاخلاء هو عدم سداد المستأجر للاجرة واخلاء العين المؤجرة هو الاثر المترتب على هذا الفسخ ويحق للمؤجر والحال كذلك - مع بقاء طلب الفسخ على حاله . أن يغير سبب الطلب فى الاستئناف ، ولايعتبر ذلك من قبيل الطلبات الجديدة فى مفهوم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، اذ يجوز أن يكون سبب الفسخ هو قيام المستأجر بتأجير عين النزاع من الباطن أو التنازل عنها أو لساءة استعمال العين المؤجرة أو مخالفة المستأجر لشروط الايجار المعقولة ، فالطلب فى جميع هذه الحالات هو فسخ عقد الايجار وحالات الاخلاء ماهى الا اسباب للطلب ، يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وتقابلها المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - من انه فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لايجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد الا لأحد الأسباب الآتية وقد عدتها المادة فى بنود ثلاثة هى عدم سداد المستأجر للأجرة المستحقة ، التأجير من الباطن والتنازل عن الايجار وترك العين المؤجرة واستعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر ، ومن ثم يجوز

للمؤجر - مع بقاء طلب الفسخ على حاله - أن يغير من سببه أمام محكمة الاستئناف قله أن يطلب الاخلاء لاساءة المستأجر استعمال العين المؤجرة أو لتنازله عنها أو لتأجيرها من الباطن بدلا من الاخلاء لعدم سداد الأجرة أو بالاضافة اليه ، الا أن الامر يختلف بالنسبة للطلب المنصوص عليه في المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تنص على حظر احتجاز أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد ، إذ أن دعوى المؤجر في هذه الحالة هي دعوى بطلان العقد ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عقد ايجار المسكن المحتجز بالمخالفة لحكم هذا النص يقع باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، ومن ثم فإن لكل ذي مصلحة مالكا كان أو طالب استئجار فيه الحق في طلب الاخلاء ، ولما كانت دعوى بطلان العقد على هذا النحو تعتبر طلبا جديدا في حكم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، فلا يجوز للمؤجر الذي طلب فسخ العقد لعدم سداد الأجرة أو لغير ذلك من الاسباب الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يطلب لأول مرة - أمام محكمة الاستئناف - بطلان عقد الايجار لاحتجاز المستأجر أكثر من مسكن دون مقتضى وان جاز له مع بقاء موضوع طلبه الاصلى على حاله أن يضيف أيا من الاسباب الاخرى التي عدتها هذه المادة ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على الملف الاستئنافي أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف في مذكراتها المقمنة لجلسات ١٩٧٤/٢/١٠ ، ١٩٧٤/١١/٢٧ ، ١٩٧٥/٢/٢٦ ، ١٩٨١/٢/٢٨ بأن المطعون ضده ترك عين النزاع وأقام في العقار رقم ١٠ شارع قناة السويس بالمهندسين ، وأنه لساء استعمال العين المؤجرة لسماحه بارتكاب الأفعال المخلة بالآداب العامة وأخل بالتزامه بسداد استهلاك المياه فقامت الهيئة العامة لمرفق المياه بحبس المياه عن العين المؤجرة وأدى ذلك الى اتلاف اشجار الحديقة وزهورها وأعمل في حراسة العين ما أدى الى سرقة باب الحديقة وصنابيرها والجراج الملحق بها وأن هذه الأمور تعد مخالفة لشروط الايجار المعقولة الضارة بالعين فضلا عن لساء استعمالها مما يتدرج تحت البند ج من المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فانه وإن كان لا يعيب الحكم اغفاله طلب

الاخلاء لاحتجاز المطعون ضده أكثر من سكن اذ يعتبر على ماسلف بيانه من قبيل الطلبات الجديدة التي لايجوز ابدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فى مفهوم المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات ، الا أن تمسك الطاعنة بأن المطعون ضده خالف شروط الايجار المعقولة وأساء استعمال العين المؤجرة بان استعمالها بطريقة مناقية للاداب العامة يعد سببا جديدا لذات الطلب الاصلى الذى كان معروضا على محكمة الدرجة الاولى واذ كان من حقها مع بقاء الطلب الاصلى على حاله أن تغير من سببه أو تضيف اليه سببا جديدا فان اغفال الحكم المطعون فيه ، هذا الدفاع الجوهرى والذى قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

وحيث انه وان كانت المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم فى الموضوع ، الا أن التصدى لموضوع الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على ما اذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات مما طعن عليه فى المرة الاولى ، ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطعن الاول اقتصر على النعى على ما قضى به بشأن سداد الاجرة اللاحق لاقتال باب المراقبة فى الدعوى أمام محكمة اول درجة ، وأثره فى عدم توخى الاخلاء ، ووزود الطعن الثانى على اغفال الحكم المطعون فيه لأسباب الاخلاء التى اثارها الطاعنة أمام محكمة الاستئناف ، وهو مالم يكن معروضا أصلا فى الطعن الاول فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

ثانيا : الطعن رقم ٥٧٣ سنة ٥٢ ق :

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - نتحصل فى ان المطعون ضده الاول اقام على الطاعنة الدعوى رقم ٧٥٤٠ سنة ١٩٧٥ مستعجل القاهرة بطلب الحكم بصفة مستعجلة بتمكينه من الفيلا رقم ٤٤ شارع ٢٥٤ بمنطقة نجلة بالمعادى وقال فى شوج دعواه انه استأجر عين النزاع من الطاعنة بموجب عقد الايجار المؤرخ ١/١/١٩٦٢ ،

وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٩ صدر ضده حكم باخلاء عين النزاع في الاستئناف ٣٩٩٩ سنة ٩٠ ق القاهرة، وقامت الطاعنة بتنفيذه في ١٩٧٥/٥/٢٩، إلا أن محكمة النقض أمرت في ١٩٧٥/٦/١٥ بوقف تنفيذ هذا الحكم حتى يفصل في الطعن رقم ٥٢٤ سنة ٤٥ ق المرفوع منه، مما يحق له معه العودة الى عين النزاع، بتاريخ ١٩٧٦/١/٣١ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى على سند من أنه تراخى في رفعها مما تنتفى معه حالة الاستعجال، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ١٩٧٦ - مستعجل مستأنف القاهرة، وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤ قضت محكمة جنوب القاهرة بهيئة استئنافية بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه، ولاستحالة التنفيذ العيني لهدم عين النزاع. واذ صدر بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٨ الحكم في الاستئناف رقم ٣٩٩٩ سنة ٩٠ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الاخلاء، أقام على الطاعنة الدعوى رقم ١٥٢٣ سنة ١٩٨١ مستعجل القاهرة بطلب الحكم بتمكينه من «الفيل»، موضوع النزاع، كما أقامت الطاعنة ضده الاشكال رقم ١١٧ سنة ١٩٨١ مستعجل القاهرة طالبة الحكم بوقف تنفيذ الحكم سالف الذكر، وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢٣ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه، وفي الدعوى المستعجلة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، وبعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظرها على سند من أن الفصل فيها يمس أصل الحق. استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦٧ سنة ١٩٨١ مستعجل القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٢/١/٣ قضت محكمة جنوب القاهرة بهيئة استئنافية برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى، وبالغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ، وفي الدعوى المستعجلة بتمكين المطعون ضده من الانتفاع بالعين المؤجرة، وقد أقام هذا الحكم قضاءه على ان التمسك بحجية الحكم ٢٦٧ سنة ١٩٧٦ مستأنف مستعجل القاهرة في غير محله لاختلاف السبب في الدعويين ولأن ركن الاستعجال لاستحالة التنفيذ هو المسألة الاساسية ولم يتناول الحكم الاول هذه المسألة بالخصم فلا حجية للاسباب التي أوردها الحكم بشأنهما. طعنيت الطاعنة

فى هذا الحكم بطريق النقض وقامت النيابة منكرا أبدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك نقول ان الحكم فصل فى النزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، اذ سبق أن صدر الحكم فى الدعوى رقم ٢٦٧ سنة ١٩٧٦ مستأنف مستعجل القاهرة بين نفس الخصوم وقضى بتأييد الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعيا بنظر الدعوى رقم ٧٥٤٠ سنة ١٩٧٥ مستعجل جزئى القاهرة التى أقامها المطعون ضده الاول بطلب تمكينه من العين المؤجرة له من الطاعة ، وذلك لتراخيه فى اقامة دعوى النزاع من ١٩٧٥/٥/٢٩ تاريخ اخلاء العين وحتى ١٩٧٥/١١/٣٠ تاريخ تقديمه لصحيفة افتتاح الدعوى مما ينتفى معه شرط الاستعجال ، ولاستحالة التنفيذ العينى لهدم الطاعة العقار ، ومن ثم يكون هذا الحكم قد حسم النزاع حول مسألة اساسية هى هدم العقار واستحالة التنفيذ العينى ، بحيث لاتجوز اثارها مرة أخرى أمام القضاء المستعجل حيث لم تتغير الظروف والمراكز القانونية ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتمكين المطعون ضده الاول من عين النزاع فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان النعى سديد ، ذلك ولئن كان الطعن بالنقض كأصل عام وعلى ماتقضى به المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ، لايجوز الا فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف الا ان النص فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات على أنه للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى . يدل على أن المشرع لجز استثناء من هذا الأصل الطعن على الأحكام الانتهائية إذا خالفت حجية حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم ولايلزم لذلك - وعلى ماجرى

عليه قضاء هذه المحكمة - أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة كلية شاملة بل يكفي أن تكون مسألة أساسية استقرت حقيقتها بين الخصوم فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد ذلك في الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، ولما كان الاصل في الاحكام المستعجلة انها لا تحوز قوة الامر المقضى الا ان هذا لا يعنى جواز اثاره النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد ، متى كان مركز الخصوم هو والظروف التى انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير ، وكان البين من الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ١٩٧٦ مستأنف مستعجل القاهرة أن المطعون ضده كان قد طلب من محكمة أول درجة الحكم بتمكينه من العين المؤجرة له من الطاعنة قضت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى لافتقار شرط الاستعجال لتراخى المطعون ضده الاول فى رفع دعواه اذ الثابت انه طرد من عين النزاع فى ١٩٧٥/٥/٢٩ ولم يرفع الدعوى الا فى ١٩٧٥/١١/٣٠ وانتهى الحكم الاستئنافى فى مدوناته بالنظر لتراخى المستأنف (المطعون ضده الاول) فى اقامة الدعوى المستأنفة حتى قامت المستأنف ضدها (الطاعنة) بهدم العقار الى سطح الارض واستحصلت على ترخيص لاقامة المبانى الجديدة وتعاقبت مع المفاوض بشأن هذه الاعمال الجديدة ولم ينازع للمستأنف (المطعون ضده) فى صحة هذه الوقائع - وبالتالي فقد استحال التنفيذ العيني باعادة الحالة الى ماكانت عليه واضحي الامر من قبيل تعرض المستأنف ضدها (الطاعنة) وحرمانه بالكامل من انتفاعه بالعين المؤجرة الامر الذى يخرج عن نطاق ولاية القضاء المستعجل . مما مفاده ان المسألة الاساسية التى عول عليها الحكم هي هلاك العين المؤجرة مما أدى الى استحالة التنفيذ العيني بتمكين المطعون ضده - المستأجر - منها ، وهذه المسألة الاساسية والتى لم تكن حسيما أورده الحكم محل منازعة من الطاعنة - قد استقرت حقيقتها بين الخصوم بحكم خاز قوة الامر المقضى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب فى مدوناته الى أن التراخى فى اقامة الدعوى كان هو المسألة الاساسية التى حسمها الحكم وليست استحالة التنفيذ ، وأن الحكم السابق لم يتناول المسألة

الأخيرة بالحسم لما كان ذلك وكانت مراكز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم السابق هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل الحكم السابق وناقضه مما يكون معه الطعن فيه بالنقض جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وذلك عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات.

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

جلسة ٢٦ من يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: جلال الدين أنسى، هاشم قراعة، مرزوق فكرى وواصل علاء الدين.

(٣٢٨)

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٠ القضائية (احوال شخصية)،

(١) نقض «اسباب الطعن» .

التمسك أمام محكمة النقض بأسباب واقعية أو موضوعية لم تبد أمام محكمة الموضوع . شرطه . أن تكون متعلقة بالنظام العام .

(٢) وقف «الاستحقاق فى الوقف» .

أعيان الوقف لغير جهات البر . صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ . أثره . ايلولة ملكيتها إلى المستحقين فيها وزوال صفة الوقف عنها .

(٣) دعوى «المصلحة فى الدعوى» .

الدعوى والدفع عدم قبولهما بغير مصلحة .

(١) لايجوز التمسك أمام - محكمة النقض - بأسباب واقعية أو موضوعية لم تكن قد أبديت أمام محكمة الموضوع مالم تكن متعلقة بالنظام العام .

(٢) بصدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ آلت ملكية اعيان الاوقاف - لغير جهات البر - إلى المستحقين فيها وأصبح كل مستحق مالكاً لحصته فيها وزالت عنها صفة الوقف .

(٣) لا تقبل دعوى أو دفع بغير مصلحة وأنه ليس للخصم أن يتمسك بما لغيره من نفوع أو نفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-تتوصل فى ان الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنيا ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى أطيان مساحتها ٨ ط ٥ ف مبينة بالصحيفة وقالت بياناً لدعواها ان هذه الاطيان مملوكة لها ضمن استحقاقها فى وقف ، وسبق أن استصدر المطعون عليه الاول حكماً بملكيتها لها إلا أنه قضى بالغائه بالنسبة لها فى الطعن ٨٤ لسنة ١٩٥٤ المحكمة العليا الشرعية ، واذ تواطأ مع المطعون عليه الثانى الذى انتحل صفة النظارة على الوقف وتسلم منه هذه الاطيان وباعها للمطعون عليه الثالث فقد أقامت الدعوى قضت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق الملكية وبعد ان قدم تقريره حكمت فى ١٩٧٨/٣/٢٥ بتثبيت ملكية الطاعنة إلى مساحة ٧ س ٢٣ ط ٤ ف من أطيان النزاع . استأنف المطعون عليه الاول فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤/١٩٠ ق واستأنفه المطعون عليه الثانى بالاستئناف رقم ١٤/١٦٩ ق كما استأنفه المطعون عليه الثالث بالاستئناف رقم ١٤/ ١٨٩ ق بنى سويف ، مأمورية المنيا ، أمرت محكمة الاستئناف بضم الاستئنافين الاول والثالث للثانى ليصدر فيها حكم واحد وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٩ حكمت بالغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعنة طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعنة بالتوجهين الاول والثالث منه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى

التسبيب وفي بيان ذلك نقول ان الحكم قد اعتد بعقد الصلح المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٥ الذي تضمن تعيين حصتها في اعيان الوقف واعتبره حاسما للنزاع حول مقدار هذه الحصة في حين أن الصلح لم يوقع عليه من باقى المستحقين ولا يغنى عنه توقيع حراس الوقف عليه إذ لصفة لهم في تمثيل هؤلاء في العقد والذين لم يختصموا كذلك في الدعوى فلا يكون الحكم فيها حجة عليهم ، وإن عول الحكم رغم ذلك على هذا العقد واعتبره صلحا تاما حسم النزاع حول مقدار حصتها في الوقف في حين أنه مشروع صلح لم يتم ولم يبين أسماء من وقع عليه من أطرافه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لايجوز التمسك أمامها بأسباب واقعية أو موضوعية لم تكن ابدت أمام محكمة الموضوع مالم تكن متعلقة بالنظام العام ، وكان ما أثارته الطاعنة بوجهى النعى من أن عقد الصلح المؤرخ ١٩٥٨/٨/٢٥ لم يوقع عليه من جميع أطرافه وأن الحكم لم يوضح أسماء الموقعين عليه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا في الدعوى لم تقدم الطاعنة مايفيد تمسكها به أمام محكمة الاستئناف فانه لايقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن العقد المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٥ فيما تضمنه من تحديد حصتها في الاستحقاق بأقل مما هي عليه في الواقع يكون تنازلا منها بصفتها موقوفا عليها عن جزء من استحقاقها مما يبطل هذا التنازل طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون الوقف رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٨ . وإن نقي الحكم عنها صفة الموقوف عليها واعتبرها مالكة ، في حين لم يصدر حكم نهائى لها بالملكية ورتب على ذلك عدم افادتها من المادة ٢٠ سالفه الذكر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه بصور المرسوم بقانون رقم

١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ آلت ملكية أعيان الاوقاف - لغير جهات البر - إلى المستحقين فيها وأصبح كل مستحق مالكا لحصته فيها وزالت عنها صفة الوقف، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن الطاعنة قد عقدت الصلح المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٥ باعتبارها مالكة وليست موقوفا عليها فانه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الرابع من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أن باقى المستحقين في الوقف لم يختصموا في الدعوى ولم يصدر الحكم فيه في مواجهتهم فلا يكون ملزما لهم في حين أنه ملزم لها مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لا تقبل دعوى أو دفع بغير مصلحة وأنه ليس للخصم أن يتمسك بما لغيره من دفع أو دفاع. ولما كان الثابت في الاوراق أن الطاعنة أقامت الدعوى ضد المطعون عليهم ولم تختصم فيها باقى الشركاء فانه لايقبل منها التحدى بأن الحكم فيها لا يكون حجة عليهم ويكون النعى على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٦ من يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : جلال الدين أنسى ، هاشم قراعة ، مرزوق فكرى ، وواصل علاء الدين .

(٣٢٩)

الظعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ القضائية «احوال شخصية»

(١ ، ٢) احوال شخصية «الحكم فى الدعوى» . حكم «بيانات الحكم» . بطلان الحكم ،

(١) اغفال اسم عضو النيابة الذى ابدى الراى فى القضية . لا بطلان . كفاية اثبات الحكم
ابداء النيابة رأيا . م ١٧٨ مرافعات .

(٢) بطلان الحكم لان النيابة العامة لم تكن آخر من يتكلم . شرطه .

(٣) احوال شخصية «التطبيق» .

اقامة الزوجة دعواها ، بالتطبيق للضرر ، اضافتها امام محكمة الاستئناف التطبيق
للحجر ، اعتباره طلباً جديدا لاختلاف سببه . عدم جواز قبوله . م ٣٢١ لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية .

١ - مفاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - ان بيان اسم عضو النيابة الذى ابدى رايه فى القضية
ليس من البيانات الاساسية التى يترتب على اغفالها بطلان الحكم ، مادامت
النيابة قد ابدت بالفعل رأيا واثبت ذلك فى الحكم .

٢ - القول بأن النيابة العامة لم تكن آخر من يتكلم مردود بأنه ليس من
شأنه ابطال الحكم إذ البطلان هنا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
لا يكون إلا إذا طلبت النيابة العامة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت .

٣ - إذ كانت الطاعنة قد اقامت الدعوى بطلب تطبيقها على المطعون عليه للغيبه
استناداً إلى المادة ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وكان ما أضافته

أمام محكمة الاستئناف من طلب التطبيق للهجر عملاً بالمادة السادسة من هذا المرسوم بقانون يعد طلباً جديداً يختلف في سببه عن الطلب الأصلي لا يجوز قبوله أمام محكمة الاستئناف عملاً بما تقتضيه المادة ٢٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي من المواد التي أبقى عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعرض لهذا السبب

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية كلى شمال القاهرة للحكم بتطبيقها على المطعون عليه طلاقه بائمة للغيبة، وقالت بيانا لدعواها أنه زوجها بصحيح العقد في ١٨/١٠/١٩٧٠ ودخل بها في مسكن أعده للزوجيه بالقاهرة وعاشرها فيه إلى أن سافرت بموافقته إلى ألمانيا للعمل في شهر يونيو سنة ١٩٧٢ ولحق بها حيث أقام معها بلا عمل إلى أن تركها في سنة ١٩٧٦ وعاد إلى القاهرة وطلقها في يناير سنة ١٩٧٧ ثم راجعها عند حضورها للاطمئنان على ولدهما، إلا أنه لم يلحق بها عند عودتها إلى عملها في الخارج وتركها هناك تقاسى الوحدة مدة تزيد على سنة واذ لا تطبيق غيبته عنها هذه المدة وهي في ريعان الشباب مما تنفرت منه فقد أقامت الدعوى أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماعها شاهدى الطاعنة حكمت في ٢٦/١٠/١٩٨٠ بتطبيقها على المطعون عليه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٧/١٩٩ ق القاهرة وبتاريخ ٢١/١٢/ سنة ١٩٨٢ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة منكرة أثبت فيها الرأي برفض الطعن، عرض للطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الرابع من السبب الاول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لخلوه من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى الدعوى وأن النيابة لم تكن آخر من تكلم فيها إذ لم تستجب المحكمة الى طلبها إعادة الدعوى الى المرافعة لتبدى النيابة رأيها فيما أثارته من دفاع بعد تقديم النيابة منكرتها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ليس من البيانات الاساسية التى يترتب على اغفالها بطلان الحكم، مادامت النيابة قد أبدت بالفعل رأيها وأثبت ذلك فى الحكم، وكان القول بأن النيابة لم تكن آخر من يتكلم مردود بأنه ليس من شأنه ابطال الحكم إذ البطلان هنا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون الا اذا طلبت النيابة العامة الكلمة الاخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى ان النيابة أبدت رأيها فيها وأثبت ذلك فى الحكم المطعون فيه، وخلت الاوراق مما يشير إلى أنها طلبت الكلمة الاخيرة فى الدعوى ولم تجب إلى طلبها، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بيبقى أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك نقول للطاعنة أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من عدم تحقق الغيبة كسبب للتفريق لارتضاءها البقاء فى الخارج بعيدا عن المطعون عليه الذى كان له عنده فى عودته إلى مصر واستقراره فيها فى حين أن الثابت فى الدعوى أن سفرها الى الخارج كان بموافقتها وأنه أقام معها هناك عدة سنوات ثم تركها وعاد إلى مصر مع علمه باضطرابها البقاء فى الخارج لعلاج ولدهما بما تتحقق معه غيبته عنها بدون عذر، وإذا حصل الحكم لتفاء هذه الغيبة باستخلاص غير سائق ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى فإنه يكون مغيبا بالفساد فى الاستدلال، كنهه أن للمطعون عليه لم يتفقد ما كلفته

به المحكمة من قفل الطاعة اليه أو الحضور للاقامة معها مما لازمه القضاء بتطبيقها عليه طبقا لنص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وإذا لم يقضى بالحكم بالتطليق رغم ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أنها استندت في دعواها الى سبب آخر للتطليق هو اضرار المطعون عليه بها بهجره اياها إلا أن الحكم لم يعرض لبحث هذا السبب مجتزئاً في الرد عليه بقوله أنه جهلت ماهية ذلك الضرر في حين أن الهجر بطبيعته أذى للزوجة خاصة لمن كانت في مثل سنها وفي المجتمع الذي تعيش فيه مما يعيب الحكم كذلك بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مربوط ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى على سند من انتفاء الغيبة وذلك بقوله « .. أنها (الطاعة) هي التي سافرت وتركت زوجها ورحلت عنه بارادتها الى خارج موطنها الاصلى وبالتالي لايقبل منها أن تدعى بهجره لها وغيابه عنها ، حتى ولو كان لسفرها ما يبرره لانها مادامت قد رضيت به أيا كانت الدوافع اليه فليس لها أن تتضرر من تخلف زوجها عن اللحاق بها ... » وهو من الحكم استخلاص سائغ لانتفاء الغيبة كسبب للتطليق يكفي لحمل قضائه برفض الدعوى فإن النعى عليه فيما استطرد اليه تزييدا من أنه بفرض توافر الغيبة فإنها كانت بعذر ، يكون - وأيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج - لما كان ذلك وكان النعى على الحكم عدم التزامه بنتيجة الاجراء الذي أمرت به المحكمة ليس له موضع من قضائه فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم وكانت الطاعة قد أقامت الدعوى بطلب تطبيقها على المطعون عليه للغيبة استنادا إلى المادة ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وكان ما أضافته أمام محكمة الاستئناف من طلب التطليق للهجر عملا بالمادة السادسة من هذا المرسوم بقانون يعد طلبا جديدا يختلف في سببه عن الطلب الاصلى وبالتالي لايجوز قبوله أمام محكمة الاستئناف عملا بما تقضى به المادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهي من المواد التي أبقى عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم فإنه لا على الحكم المطعون فيه ان هو لم يعرض لهذا السبب ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يونية سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ جلال الدين أنسى، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: هاشم قراعة، مرزوق فكرى، واصل علاء الدين، وحسين محمد حسن.

(٣٣٠)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٣ القضائية (أحوال شخصية)

أحوال شخصية (الشهادة).

إداء الشهادة فى المذهب الحنفى، شروط صحتها، العلم بالمشهود به، ونكره وقت الاداء، لتيسير القضاء به.

من شروط صحة إداء الشهادة فى المذهب الحنفى الواجب التطبيق على واقعة الدعوى عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به وذاكراً له وقت الاداء وأن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به، ولا يكون كذلك إلا إذا وضع الشاهد للقاضى صاحب الحق ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

ومن حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعن بطلب الحكم بتطبيقها عليه طلاقه بئنة، وقالت بياناً لدعواها أنها زوجته بضمحج العقد فى ١٩٧٨/٤/٢ وإذ لم يدخل بها

أو ينفذ ما تعهد به من تأثيث منزل الزوجية كما أعتدى عليها بالسب والشتم مما تضررت منه واستحال معه دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى ، وفى ١٨/٢/١٩٨٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٤٨ و ٥٦ لسنة ٩٧ ق القاهرة . أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ٨/٦/١٩٨٢ بإلغاء الحكم المستأنف وتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلبة بآئنة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم - عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم استخلص ثبوت الضرر المبيح للتطبيق مما شهد به شاهد المطعون عليها أمام محكمة الاستئناف من اعتدائه عليها بالسب فى حين أن الشاهدين لم يعينا ألفاظ السب المشهود به كما نفى أولهما معرفته بشخصية المعتدى مما لا تقبل معه شهادتهما شرعا وإذ اعتد الحكم بهذه البينة رغم ذلك وأقام قضاءه بالتطبيق على سند منها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان من شروط صحة أداء الشهادة فى المذهب الحنفى الواجب التطبيق على واقعة الدعوى عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به وذاكرا له وقت الاداء وان يكون المشهود به معلوما حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضع الشاهد للقاضى صاحب الحق ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به ، وهو ما يثبت به لدى القاضى علم الشاهد بالمدعى والمدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع الشهادة ، وكان البين من محضر التحقيق الذى أجرته محكمة الاستئناف أن الشاهد الاول للمطعون عليها وإن شهد بأن الطاعن حضر إلى المصنع الذى تعمل به واعتدى عليها فى حضوره بالسب إلا أنه لم يحدد ألفاظ السب كما نفى معرفته بالمعتدى مقررًا أنه

أنما شاهد المطعون عليها تقف مع رجل لم يتأكد من شخصيته كما أن الشاهد الثاني وإن شهد بأن الطاعن اعتدى على المطعون عليها بالسب إلا أنه جهل ألفاظ السباب، وكان الشاهد أن لم يوضحا بذلك الضرر المشهود به فضلاً عن تجهيل أولهما بشخصية من وقع منه هذا الضرر، فإن البينة تكون قد افترقت شروط صحة أدائها وبالتالي غير مقبولة شرعاً، وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بها رغم ذلك وأقام قضاءه بالتطبيق على سند منها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه.

جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عاصم المراقى، نائب رئيس المحكمة. وعضوية السادة المستشارين/ مصطفى صالح سليم، نائب رئيس المحكمة، ابراهيم زغور، محمد العفيفى، وشمس ماهر.

(٣٣١)

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥١ القضائية

ملكية الاموال المملوكة للحكومة ملكية خاصة، . بيع .

بيع العقارات المملوكة للحكومة ملكية خاصة بطريق الممارسة . معقود للمحافظين دون سواهم بعد موافقة اللجنة التنفيذية بالمحافظة . عدم جواز الانابة فى ذلك . م/١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ٧٦ .

النص فى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ - المعمول به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٦ (العدد ٢٨) والذى يحكم واقعة الدعوى على انه يرخّص للمحافظين - كل فى دائرة اختصاصه - فى ان يبيعوا بالممارسة العقارات المملوكة للحكومة ملكية خاصة الواقعة داخل نطاق المدن والقرى وذلك بعد موافقة اللجنة التنفيذية للمحافظة، يدل على أن الاختصاص ببيع العقارات المشار إليها به بطريق الممارسة معقود للمحافظين دون سواهم - كل فى دائرة اختصاصه - بعد موافقة اللجنة التنفيذية بالمحافظة وانه لا تجوز الانابة فى ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد الملبولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم اقاموا الدعوى رقم ٨٨٢ سنة ٧٩ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعنين الاول والثانى بصفتيهما بطلب الحكم بصحة العقد المؤرخ ٧٧/١٢/١٩ المتضمن بيع مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة الشرقية لهم قطعة الارض البالغ مساحتها ١٨١٢٥٠ مترا مربعا والمبينة بالصحيفة نظير ثمن مقداره ٢٥٠ مليون، ٩٠٦ جنيه وقدموا ضمن مستنداتهم الخطاب الوارد إليهم من تلك الجهة بتاريخ ٧٧/١٢/١٩، وبتاريخ ٧٩/٤/٩ اختصموا ايضا الطاعن الثالث بصفته - محافظ الشرقية - بذات طلباتهم سالفه الذكر. وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣ قضت المحكمة برفض الدعوى قطعوا في هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - بالاستئناف رقم ١٢٩ لسنة ٢٣ ق. وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨ قضت هذه المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وللمطعون ضدهم بطلباتهم. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض. وقامت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بنقضه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم اقام قضاءه بصحة البيع استنادا إلى الخطاب الذى ارسلته مديرية الاسكان إلى المطعون ضدهم بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ وسدادهم معجل الثمن بتاريخ ٧٨/١/٢٢ فى حين انهما عديمى الاثر إذ لايفصحان عن قبول من الجهة الادارية المختصة وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ والذى يستلزم موافقة المحافظ واللجنة التنفيذية بالمحافظة. هذا فضلا عن انه ليس لمدير عام الاسكان - الطاعن الثانى - صفة فى التصرف فى بيع اراضى الدولة الخاصة لان هذا القرار الجمهورى قصر هذا الحق على المحافظين واللجان التنفيذية بالمحافظات لكن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٧٦/٧/١٨ (العدد ٢٨) والذي يحكم واقعة الدعوى على أنه : يرخص للمحافظين - كل في دائرة اختصاصه - في أن يبيعوا بالممارسة العقارات المملوكة للحكومة ملكية خاصة الواقعة داخل نطاق المدن والقرى وذلك بعد موافقة اللجنة التنفيذية للمحافظة. يدل على أن الاختصاص ببيع العقارات المشار إليها به بطريق الممارسة معقود للمحافظين دون سواهم - كل في دائرة اختصاصه بعد موافقة اللجنة التنفيذية بالمحافظة وأنه لا تجوز الانابة في ذلك ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد في قضائه بصحة التعاقد على كتاب مديرية الاسكان المؤرخ ٧٧/١٢/٢٩ المرسل إلى المطعون ضدهم بدعوى أن مدير الاسكان كان في هذا التعاقد ممثلاً للمحافظ ونائباً عنه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السبب على أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / سعيد عبد الماجد، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين / د. أحمد حسنى، يحيى الرقاعى، نائبى رئيس المحكمة، زكى المضرى، منير توفيق.

(٣٣٢)

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٠ القضائية

١ - ضرائب ضريبة الارباح التجارية والصناعية، شركات .

الشركات التى تقوم بين الأصول والفروع والأزواج . وجوب ربط الضريبة باسم الاصل أو الزوج، م ٤١ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٢ . مؤداه . قيام قرينة قانونية على صورية الشركة . لصاحب الشأن اثبات عكسها . محاسبة المطعون ضدهما على أساس قيام شركة بينهما فى السنوات السابقة . لا يصلح بذاته دليلا على جديدة الشركة .

١ - النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢ والمنطبق على واقعة الدعوى - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - على أنه «فى تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر فى حكم الممول الفرد الشركات التى تقوم بين الأصول والفروع أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض ، وتربط الضريبة فى هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال دون أن يخل ذلك بحق الغير الشريك فى التمتع بالاعفاء بالنسبة لحصته فى الارباح ، وتعتبر أموال الشركة وأموال الاشخاص المكونين لها ضامنة لسداد الضرائب ، ويجوز فى جميع الأحوال لصاحب الشأن اثبات جدية الشركة، يدل على أن المشرع أقام قرينة قانونية على صورية الشركة القائمة بين الاصل وفرعة أو بين الزوج وزوجته وجعلها قابلة لاثبات العكس ، واذا استدلت الحكم المطعون فيه على جدية الشركة بين المطعون ضدهما على سبق اعتماد مأمورية الضرائب قيامها فى

الفترة السابقة على سنة ١٩٧٢ قبل العمل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وذلك استنادا الى تقديم عقد الشركة وطلب قيدها فى السجل التجارى ، وكان ذلك لا يصلح بذاته دليلا على هذه الجدية ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الفساد فى الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان مأمورية ضرائب الغزل والنسج حدثت بدء نشاط منشأة المطعون ضدهما فى تجارة الاقمشة اعتبارا من ١٩٧٠/٢/١ واعتمدت قيام المشاركة بينهما كزوجين ، بواقع الثلثين للأول والثلث للثانية وقدرت ارباح المنشأة عن هذا النشاط فى الفترة من ١٩٧٠/٢/١ إلى ١٩٧٠/١٢/٣١ بمبلغ ٥١٨ جنيه وفى سنة ١٩٧٢ بمبلغ ٥٩٥ جنيه تسرى حكما على ارباح سنة ١٩٧٤ عملا بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ مع تطبيق حكم المادة ٤١ فقرة أخيرة من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدل اعتبارا من سنة ١٩٧٣ بضم ربح الزوجة الى ربح زوجها فاعترضوا ، وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٧٧/٢/٣ بتخفيض ارباح الشريكين المتضامنين عن الفترة من ١٩٧٠/٢/١ حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ إلى مبلغ ٤٠٠ جنيه وعن كل من السنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ إلى ٤٨٠ جنيه وتوزيع الارباح حسب عقد الشركة مع عدم تطبيق المادة ٤١ المشار اليها اعتبارا من سنة ١٩٧٢ . أقامت المصلحة الطاعنة الدعوى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٧٧ ضرائب الاسكندرية ، كما أقام المطعون ضدهما الدعوى رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٧٧ ضرائب الاسكندرية طعنا على هذا القرار ، وبعد ضم الدعويين ، قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٠ بتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦٩ لسنة ٣٥ ق ضرائب ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٨ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق

النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة جددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال وبياننا لذلك نقول ان الحكم أقام قضاءه بجدية الشركة بين الزوجين المطعون ضدهما وبالتالي استبعاد تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ على سبق اعتماد مأمورية الضرائب قيام الشركة بينهما عن الفترة السابقة على سنة ١٩٧٣ استنادا الى عقد الشركة ، وطلب القيد في السجل التجاري المقدمين منهما ، في حين أن الجدية في حكم القانون الاخير انما تعنى المشاركة الفعلية في رأس المال .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ والمنطبق على واقعة الدعوى - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - على أنه وفي تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر في حكم الممول الفرد الشركات التي تقوم بين الاصول والفروع أو بين الازواج أو بين بعضهم البعض ، وتربط الضريبة في هذه الحالة باسم الاصل أو الزوج حسب الاحوال دون أن يخل ذلك بحق الغير الشريك في التمتع بالاعفاء بالنسبة لحصته في الارباح ، وتعتبر اموال الشركة و اموال الأشخاص المكونين لها ضامنة لسداد الضرائب ويجوز في جميع الأحوال لصاحب الشأن اثبات جدية الشركة، يدل على أن المشرع أقام قرينة قانونية على صورية الشركة القائمة بين الاصل وفرعه أو بين الزوج وزوجته وجعلها قابلة لاثبات العكس ، وإذ استدل الحكم المطعون فيه على جدية الشركة بين المطعون ضدهما على سبق اعتماد مأمورية الضرائب قيامها في الفترة السابقة على سنة ١٩٧٣ قبل العمل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، وذلك استنادا الى تقديم عقد الشركة وطلب قيدها في السجل التجاري وكان ذلك لا يصلح بذاته دليلا على هذه الجدية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان. نائب رئيس المحكمة. وعضوية السادة المستشارين/ محمد رافت خفاجي، الحسيني الكنتاني، محمد فؤاد شرباش، ومكتور محمد فتحي نجيب.

(٣٣٣)

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ القضائية

(٢ ، ١) حكم «تسبيب الحكم». محكمة الموضوع. نقض «جدل موضوعي».

١ - اغفال الحكم نكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ووجه الاستدلال بها، لا عيب مادام أنها مقدمة الى المحكمة ومبينة في منكرات الخصوم.

٢ - محكمة الموضوع. عدم التزامها بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات. حسبها ان تقييم قضاءها على ما يصلح لحمله. المنازعة في ذلك جدل موضوعي. عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض.

(٣) محكمة الموضوع. اثبات «العدول عن اجراءات الاثبات».

محكمة الموضوع حقها في العدول عما أمرت به من اجراءات الاثبات. شرطه. بيان اسبابه مالم تكن هي التي أمرت باتخاذ الاجراء من تلقاء نفسها. علة ذلك:

(٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) محكمة الموضوع «ايجار» «ايجار الأماكن»، «اثبات» «اجراءات الاثبات»، «حكم» «تسبيب الحكم»، «نقض» «السبب غير المفتج»، «سلطة محكمة النقض».

٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى. من سلطة قاضي الموضوع.

٥ - تقدير القصد من الاقامة في العين. من سلطة محكمة الموضوع. استخلاص الحكم سابقا ان اقامة الطاعنة يعين النزاع مؤقتة. لا عيب.

٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى وانلتها ما يكفي لتكوين عقيدتها.

٧ - اقامة الحكم قضاء على دعامة كافية لحمله. النعمى على ما عداها. غير متج.

٨ - انتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة . اشتماله على تقارير قانونية خاطئة لا يبطله .
لمحكمة النقض ان تصحح ذلك .

(٩ ، ١٠) ايجار ، ايجار الإماكن ، امتداد الإيجار ، انتهاء الإيجار ، .

٩ - الامتداد القانوني لعقد الإيجار . عدم توقفه على توافق ارادة المتعاقدين صراحة او ضمنا . لا محل لأعمال المادتين ٥٦٢ ، ٥٩٩ مدنى فى هذا الصدد . علة ذلك . التنبيه بالاخلاء لا اثر له .

١٠ - التراخى فى رفع الدعوى الاخلاء . لا يعد تنازلا ضمنيا عن الحق فى طلبه .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم اغفال نكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها ومن باب أولى لا يعيبه اغفال نكر وجه الاستدلال بها . مادامت مقدمة الى المحكمة ومبينة فى منكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الإشارة اليها .

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات وحسبها ان تقيم قضاها على ما يصلح من الأدلة لحمله .

٣ - لئن كان مفاد نص المادة التاسعة من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات بشرط ان تبين أسباب هذا العدول بالحكم متى رأت أنها أصبحت غير منتجة فى الدعوى وأن ما استجد فيها بعد حكم الاثبات يكفى لتكوين عقيدتها ، إلا أنه اذا كانت المحكمة هى التى أمرت باتخاذ الاجراءات من تلقاء نفسها فانها تملك العدول عنها دون نكر أسباب هذا العدول إذ لا يتصور أن يمس العدول فى هذه الحالة أى حق للخصوم ، ما لا يلزم نكر أى تبرير له .

٤ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من شأن قاضى الموضوع وحده ، ولا رقيب عليه فى تحصيل ما يقدم اليه من أدلة ما دام من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى اليها .

لما كان من المقرر أن تقدير القصد من الإقامة فى العين المؤجرة من سلطة محكمة الموضوع وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على

أن إقامة الطاعنة بعين النزاع مؤقتة بما قرره في منكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة من أنها انتقلت إليها من مسكن الزوجية لرعاية والدها حتى توفي إلى رحمة الله ، ونفى الحكم عن هذه الإقامة صفة الدوام والاستقرار واعتبرها في الوقت نفسه إقامة مؤقتة مهما استطالت مدتها مرهونة بالغرض الذي أقرت له وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصله الثابت بمنكرة الطاعنة المقدمة لجلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩ أمام محكمة أول درجة ، فان النعي على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

٦ - لا تريب على محكمة الاستئناف ان هي رفضت طلب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق ، إذ أن محكمة الموضوع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت في ظروف الدعوى والأدلة المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها متى كانت أسباب الحكم مؤدية إلى ما انتهى إليه ولها أصلها الثابت بالأوراق .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الإقامة المؤقتة لا تجيز استمرار عقد الإيجار لابنة المستأجر بعد وفاته وفقا لاحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهي دعامة صحيحة كافية لحمل قضائه ، ومن ثم فان تعييبه في دعامته المتعلقة باحتجاز الطاعنة لأكثر من مسكن ، وفيما قرره بأن المستأجر ينوب عن المساكنين له فيعتبرون مستأجرين أصليين للعين المؤجرة يكون - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

٨ - لا يبطل الحكم . ما شتمل عليه من قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، إذ لهذه المحكمة أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

٩ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الامتداد القانوني يتحقق بمجرد انتهاء مدة العقد الأصلية ، ولو كان العقد ينص على أنه يمتد لمدة أخرى معينة إذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في الامتداد ، ولا يعتبر بقاء المستأجر في العين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد الاتفاقية تجديدًا ضمنيًا للعقد ، وإنما يعتبر العقد بعد انتهاء تلك المدة مبدأ بقوة

القانون لمدة غير محدودة ولايتوقف هذا الامتداد على توافق ارادة المتعاقدين صراحة أو ضمنا ولا محل في هذا الصدد لاعمال المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ من القانون المدنى أنه فقد التنبيه بالاخلاء فائنته المباشرة فى تمكين المؤجر من اخلاء المستأجر من العين المؤجرة نتيجة حتمية للامتداد القانونى .

١٠ - ان ما أثارتة الطاعنة عن تراخى المطعون ضدها الاولى فى رفع دعوى الاخلاء مدة تزيد على أربع سنوات مما يفيد نزولها الضمنى عن حقها فى طلب الاخلاء ، مردود بما أورده الحكم من أن المؤجرة لاتقيم فى عقار النزاع وأنه ليس ثمة دليل على انها علمت بوفاة المستأجر بعد وقوعها ، وأن تأخرها لايهدر حقها فى طلب الاخلاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ٦٦٦٧ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنة والمطعون ضده الثالث للحكم بطردهما من الشقة المبينة بالصحيفة او اخلائها مع التسليم ، وقالت فى شرح دعواها ان المرحوم والد الطاعنة كان يستأجر شقة النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩/٥/١٩٥٩ ، ومنذ أكثر من خمسة عشر عاما تزوجت ابنته الطاعنة بالمطعون ضده الثالث فأقام والذها بمفرده فى الشقة الى أن توفى بتاريخ ١/٣/١٩٧٢ ، مما يترتب عليه انتهاء عقد ايجارها الا أن الطاعنة والمطعون ضده الثالث اغتصباها بغير سند ، بالاضافة الى أنهما يحتجزان مسكنا آخر بمدينة القاهرة مما اضطرها الى اقامة دعواها . تدخل المطعون ضده الثانى خصمنا متضمنا للمطعون ضدها الاولى لشرائه عقار النزاع ، بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٧ أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون ضدها

الاولى والخصم المتدخل - المطعون ضده الثانى - أن الطاعنة والمطعون ضده الثالث لم يقيما بالشقة موضوع النزاع من الفترة من ديسمبر سنة ١٩٧٠ وحتى تاريخ وفاة والد الطاعنة - المستأجر الاصلى فى ١٩٧٢/٣/١ ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/١١ طلب الحاضر عن المطعون ضدها الاولى والخصم المتدخل العدول عن الحكم الصادر بالاحالة على التحقيق لعدم جدواه فى النزاع ، فقررت المحكمة العدول عنه ، وأحالت الدعوى للمرافعة وبتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٦ حكمت المحكمة بطرد الطاعنة والمطعون ضده الثالث من الشقة مع التسليم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨١٤ سنة ٩٥ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، واذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى عرض مستنداتها ، وفى بيان ذلك نقول ان الحكم الابتدائى اكتفى بسرد مستنداتها المقدمة منها لاثبات اقامتها بعين النزاع دون بيان لمضمونها ، وأوجه الاستدلال بها ، ثم قضى بعد ذلك برفض دفاعها ، وقد أحال إليه الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد فى حين أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات توجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم وبفاعهم الجوهرى والا كان باطلا ونكر المستندات التى قدمها كل من الخصوم تأييدا لدفاعه ووجه استدلاله بها على صحة هذا الدفاع ضرورة حتمية والا كان الحكم باطلا .

وحيث إن النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لايعيب الحكم اغفال نكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها ومن باب أولى لايعيبه اغفال نكر وجه الاستدلال بها مادامت مقدمة الى المحكمة ومبينة فى مذكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الإشارة اليها ، وكان البين من متون حكم محكمة الدرجة الاولى أنه أورد مضمون مستندات

الطاعنة والمطعون ضده الثالث وأقام قضاءه على قوله ... وحيث ان الثابت من مستندات الدعوى أن المدعى عليها الاولى «الطاعنة» تزوجت بالمدعى عليه الثاني «المطعون ضده الثالث» منذ فترة طويلة وأقامت معه فترة طويلة في شقة مستقلة تجاوز الشقة موضوع النزاع وان الثابت من المستندات أنها تتردد على كلتا الشقتين (مستندات ١ ، ٢ من حافظة مستندات «المدعية» المطعون ضدها الاولى المقدمة بجلسة ١٩٧٧/٢/٣ ، ١ ، ٢ ، ٣ من حافظة مستنداتها المقدمة بجلسة ١٩٧٧/١٠/١ ، ومستند ٢ من حافظة مستندات المدعى عليهما الطاعنة والمطعون ضده الثالث وأنه نظرا لمرض والدها عادت وأقامت معه لترعاها في شيخوخته حتى وافاه الأجل في أول مارس سنة ١٩٧٣ ، وظلت تتردد على كل من الشقة موضوع النزاع والشقة الكائنة بشارع المرعشلى بالزمالك . وحيث إن أقامتها مع والدها كما سبق القول كانت على سبيل الاستضافة ومن ثم تنتهى بوفاة مورثها فتنتهى علاقتها الايجارية وكان الحكم المطعون فيه قد أحال الى حكم محكمة الدرجة الاولى وأقام قضاءه على قوله وحيث إن المستأنفة قررت انها لم تنتقل الى عين النزاع إلا في سنة ١٩٧٠ وشرحت الدافع لها الى هذا الانتقال بأمرين فقد ذهبت هي وزوجها في المنكرة المقدمة منهما الى محكمة الدرجة الاولى (المودعة تحت رقم ١٥ ملف المفردات تقول انها انتقلت هي وزوجها وابنتاهما للإقامة مع والديها في شقة النزاع لترعى والدتها المريضة حتى توفيت في ١٩٧٠/١٢/٢١ ثم بقيت لرعاية والدها المسن حتى وافاه الأجل في ١٩٧٢/٣/١ واستمرت بعد ذلك مقيمة إقامة مستمرة حتى الآن وما من شك في أن مغادرة المستأنفة لشقتها الاصلية والإقامة في شقة النزاع لرعاية والديها المريضين ينفي عن هذه الإقامة صفة الدوام والاستقرار ويجعلها في الوقت نفسه إقامة موقوتة عابرة مهما استطالت مدتها مرهونة بالفرض الذي أفردت له فلا تفيد المستأنفة في هذه الحالة أيضا من نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، وهو استخلاص سائق له أصله في الأوراق ويكفى لحمل قضائه، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة

بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات ، وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يصلح من الأدلة لحمله ، فإن النعى بهذا السبب لا يعد وأن يكون جدلا موضوعيا لا محل لاثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك نقول ان محكمة اول درجة احوالت الدعوى الى التحقيق لاثبات وتقى واقعة اقامة الطاعنة بعين النزاع ، الا انها عدلت عن هذا الحكم دون بيان اسباب العدول بالمخالفة لحكم المادة ٩ من قانون الاثبات ، مما يعيب حكمها فى الموضوع بالبطلان وبالتالي بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه ولئن كان مفاد نص المادة التاسعة من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات بشرط أن تبين أسباب هذا العدول بالحكم متى رأت أنها أصبحت غير منتجة فى الدعوى وأن ما استجد فيها بعد حكم الاثبات يكفى لتكوين عقيدتها ، إلا أنه اذا كانت المحكمة هى التى أمرت باتخاذ الاجراءات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنها دون نكر أسباب هذا العدول ، إذ لا يتصور أن يمس العدول فى هذه الحالة أى حق للخصوم ، مما لا يلزم نكر أى تبرير له . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن محكمة اول درجة هى التى أمرت باحالة الدعوى الى التحقيق ، ثم عدلت عن هذا الاجراء فانه لا تريب عليها ان لم تبين أسباب هذا العدول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالاسباب الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسييب ، والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك نقول ان الحكم اعتبرها مستأجرة أصلية لعين النزاع على سند من أن والدها كان يتوب عنها نيابة قانونية مفترضة عند استجاره لهذه العين ، وأنها فقدت تلك الصفة بزواجها ، وإقامتها بمسكن زوجها المطعون ضده الثالث ، والذي ناب عنها

أيضا في استئجار مسكن الزوجية ، وأن ذلك يحول دون استمرار عقد ايجار شقة النزاع بالنسبة لها والا تكون قد احتجزت أكثر من مسكن على خلاف القانون ، هذا الى ان الحكم قد اعتبر ان عودتها للاقامة مع والدها بشقة النزاع مؤقتة على سبيل الاستضافة تنتهي بموت مورثها واستدل على ذلك بالمستندات التي تفيد تردها على عين النزاع ومسكن الزوجية ، وبما قررته بأن الدافع هو رعاية والدها ، في حين أن الثابت أن والدها لم يستأجر عين النزاع الا بعد زواجها ، فلا محل لعمال نظرية النيابة القانونية المفترضة ، والقول بالتالي يفقدان صفتها كمستأجرة بالزواج ، هذا الى أن زوجها المطعون ضده الثالث يستأجر مسكن الزوجية باسمه ، فلا محل لعمال نظرية النيابة سالفة الذكر ، ومن ثم فإنها لاتعتبر محتجزة لأكثر من مسكن فاقامتها بمسكن الزوجة لاستقلال شخصيتها ونمتها المالية عن زوجها . كما أن المستندات التي عول عليها الحكم لاتنفي اقامتها المستقرة بعين النزاع ، وان قول الحكم بأن اقامتها كانت مؤقتة استنادا الى أنها كانت ترعى والدها هو استدلال فاسد وغير سائغ ، ان الثابت بمذكراتها المقدمة لمحكمة أول درجة أنها قصدت الاقامة المستقرة الدائمة ، وقد طلبت من محكمة الاستئناف احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعها الجوهري الذي يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، الا أن الحكم المطعون فيه رفض اجابتها لطلبها على سند من أن دفاعها غير منتج ، فيكون قد أخل بحق الدفاع وعابه القصور في التسبيب .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان تحصيل فهم الواقع في الدعوى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من شأن قاضي الموضوع وحده ، ولأرقب عليه في تحصيل مايقدم اليه من أدلة مادام من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، وكان المقرر أيضا أن تقدير القصد من الاقامة في العين المؤجرة من سلطة محكمة الموضوع وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على أن اقامة الطاعنة بعين النزاع مؤقتة بما قررته في مذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة من أنها انتقلت اليها من مسكن الزوجية لرعاية والدها حتى توفي الى رحمه الله ، ونفى الحكم عن هذه الاقامة صفة الدوام والاستقرار واعتبرها في الوقت نفسه اقامة مؤقتة مهما

استطالت مدتها مرهونة بالغرض الذي أقرت له وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصله الثابت بمذكرة الطاعنة المقدمة لجلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩ أمام محكمة أول درجة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد فى الاستدلال يكون فى غير محله ، ولأثره على محكمة الاستئناف ان هى رفضت طلب الطاعنة احوالة الدعوى الى التحقيق ، إذ أن محكمة الموضوع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - غير ملزمة باجابة طلب التحقيق متى رأت فى ظروف الدعوى والأدلة المطروحة عليها مايكفى لتكوين عقيدتها متى كانت اسباب الحكم مؤدية الى ما انتهى اليه ولها أصلها الثابت بالاوراق . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن الإقامة المؤقتة لاتجيز استمرار عقد الايجار لابنه المستأجر بعد وفاته وفقا لأحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهى دعامة صحيحة كافية لحمل قضائه . ومن ثم فان تعيينه فى دعامته المتعلقة باحتجاز الطاعنة لاكثر من مسكن ، أو فيما قرره بأن المستأجر ينوب عن الساكنين له فيعتبرون مستأجرين أصليين للعين المؤجرة يكون - أيا ما كان وجه الرأى فيه - غير منتج . ولا يبطل الحكم بعد ذلك مااشتمل عليه من قرارات قانونية خاطئة لاتؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها ، إذ لهذه المحكمة أن تصحح هذه الاسباب دون أن تنقضه ، ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول انها تمسكت أمام محكمة الموضوع بحصول تجديد ضمنى لعقد ايجار شقة النزاع إذ انعقدت الاجارة لمدة سنة اعتبارا من ١٩٥٩/٥/١٩ وقد اتفق على امتداد العقد من سنة الى أخرى مالم ينبه أحد الطرفين على الآخر برغبته فى عدم تجديده ، ولم يحصل تنبيه من المطعون ضدها الاولى بانتهاء العقد حتى وفاة المستأجر فى ١٩٧٢/٣/١ فيكون لورثة المستأجر حق الاستمرار فى الانتفاع بالعين المؤجرة طوال المدة الباقية منه ، واذ استمروا فى الانتفاع بها بعد ذلك دون اعتراض من المؤجر فان عقد الايجار يكون قد تجدد ضمنا ، بما يحق لها

الاستفادة بالامتداد القانوني لهذا العقد . وقد التقت الحكم الابتدائي عن هذا الدفاع الجوهري الذي يتغير به وجه الرأي في الدعوى هذا وقد تمسكت بأن المؤجرة تراخت مدة طويلة في رفع الدعوى مما يفيد التنازل الضمني عن حقها في طلب الاخلاء ، ورفض الحكم المطعون فيه دفاعها على سند من أنها لاتعلم بوفاة المستأجر وأن التراخي لا يهدر حقها في طلب الاخلاء خاصة وقد اصدرت المطعون ضدها ايصالات سداد الأجرة باسم المستأجر وأن ذلك لايفيد الاتفاق على تحديد العقد وهي أسباب غير كافية للرد على دفاعها مما يعيب الحكم أيضا بالقصور .

وحيث إن النعي في شقة الاول غير منتج ، ذلك أن عقد ايجار شقة النزاع حرر في ١٩/٥/١٩٥٩ في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقد نصت المادة الثانية منه على أنه لايجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها الا لأحد الأسباب التي حددتها هذه المادة ، وقد سلب هذا النص الأمر المتعلق بالنظام العام حق المؤجر في اخراج المستأجر بعد انتهاء مدة العقد سواء أكانت المدة هي هدنة الاصلية أو الممتدة وفقا لأحكام القانون ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الامتداد القانوني يتحقق بمجرد انتهاء مدة العقد الأصلية ولو كان العقد ينص على أن يمتد لمدة أخرى معينة اذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في الامتداد ، ولايعتبر بقاء المستأجر في العين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد الاتفاقية تجديدا ضمنيا للعقد ، وإنما يعتبر العقد بعد انتهاء تلك المدة ممتدا بقوة القانون لمدة غير محدوده ، ولا يتوقف هذا الامتداد على توافق ارادة المتعاقدين صراحة أو ضمنا ، ولامحل في هذا الصدد لاعمال المادتين ٥٦٢ ، ٥٩٩ من القانون المدني إذ فقد التنبيه بالاخلاء فائتته المباشرة في تمكين المؤجرة من اخلاء المستأجر من العين المؤجرة نتيجة حتمية للامتداد القانوني . لما كان ذلك فإن عقد ايجار شقة النزاع يلحقه الامتداد القانوني بعد مضي مدته الاصلية ، أي بعد مضي سنة من تحريره حال حياة المستأجر ، ومن ثم فإن اغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا النفاغ غير الجوهري

لايعيبه بالقصور ، لما كان ذلك وكان ماثارته الطاعنة عن تراخى المطعون
ضدها الاولى فى رفع دعوى الاخلاء مدة تزيد على أربع سنوات مما يفيد
نزولها الضمنى عن حقها فى طلب الاخلاء ، فعربود بما اورده الحكم من أن
المؤجرة لاتقيم فى عقار النزاع وأنه ليس ثمة دليل على أنها علمت بوفاة
المستأجر بعد وقوعها ، وأن تأخرها لايهسر حقها فى طلب الاخلاء ، سيما
وأنها اصدرت ايصالات سداد الأجرة باسم المستأجر الاصلى ، وهى قرائن
سائغة تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ومن ثم يكون النعى عليه
بالقصور فى غير محله .

ولما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين / محمد مختار منصور ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، ود . محمد بهاء
الدين باشات .

(٣٣٤)

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ القضائية

(١) حكم «تسبيب الحكم» .

الحكم الصادر فى قضية أخرى لم يكن الخصم طرفا فيها . جواز الاستناد إليه كقرينة
مؤيدة .

(٢) إثبات «طرق الإثبات : شهادة الشهود» . محكمة الموضوع «مسائل الإثبات :
أقوال الشهود» «دعوى الدفاع فى الدعوى» .

تقدير أقوال الشهود . رهين بما تطمئن إليه محكمة الموضوع أخذا بأقوال شاهد دون
آخر . شرطه - ألا تخرج بهذه الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها . عدم التزامها بتتبع حجج
الخصوم والرد على كل منها طالما أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله .

(٣) إثبات «طرق الإثبات : اليمين الحاسمة» ، دعوى «دعوى الاسترداد» .

اليمين لا تكون حاسمة إلا إذا كان حلفها أو النكول عنها يحسم وحده النزاع .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه ليس فى القانون - ما يمنع
من أن تستند المحكمة فى حكمها إلى ما قضى به فى قضية أخرى لم يكن
الخصم طرفا فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التى سريتها فيه لأن ذلك
لا يعدو وأن يكون استنباطا لقرينة رأت فيها المحكمة مايؤيد وجهة نظرها .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أقوال - الشهود
مرهون بما تطمئن إليه محكمة الموضوع فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر
طالما لم تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها وهى غير ملزمة بتتبع حجج

الخصوم والرد على كل منها على حدة طالما أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ويتضمن الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفه .

٣ - لما كان النزاع في دعوى الاسترداد بين المسترد والدائن الحاجز يدور حول بيان ما إذا كان المسترد هو المالك للمنتقولات المحجوز عليها أو غير مالك لها فإن اليمين التي توجه فيها إلى المسترد لا تكون حاسمة إلا إن كان حلفها أو النكول عنها يحسم وحده النزاع في هذه المسألة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٨ مدنى جزئى أبو تشت على الطاعنة وباقي المطعون ضدهم طالبة الحكم بأحققتها لزراعة القصب القائمة على مساحة ٦ ط ٤ ف مبينة الحدود بصحيفة الدعوى وإلغاء الحجز الموقع عليها بتاريخ ١٠/١/١٩٧٨ وقالت بياناً لها إن المطعون ضده الثانى تواطأ مع زوجته الطاعنة على الإضرار بها فحرر على نفسه سنداً إننيا سوريا لصالحها استصدرت به أمر الأداء رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى قنا وأوقعت بتاريخ ١٠/١/١٩٧٨ ، حجزاً على زراعة القصب المبينة بصحيفة الدعوى زعماً منها أن تلك الزراعة مملوكة لزوجها ، وإن كانت هى المالكة لها فقد أقامت الدعوى للحكم بطلباتها . بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٩ حكمت المحكمة بالطلبات . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسيوط بالاستئناف رقم ١٨٥ لسنة ٥٤ ق طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٠ حكمت بالتأييد . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة منكرة ابرت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيانهما تقول إن الحكمين الابتدائي والاستئنافي الذي أيده ركننا في قضائهما إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدني جزئي أبو تشت الذي رفض طلب المطعون ضده الثاني إلزام المطعون ضدها الأولى تحرير عقد إيجار له وإلى ماورد بأسبابه من أن الأخيرة هي الحائزة للأرض القائمة عليها الزراعة محل النزاع وإن لم تكن الطاعنة طرفاً في الدعوى الصادرة فيها ذلك الحكم فلا تحتاج به فضلاً عن أنه لم يصبح نهائياً بعد ولا يدل على أن المطعون ضدها الأولى هي المالكة لتلك الزراعة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في القانون ثمة ما يمنع من أن تستند المحكمة في حكمها إلى ما قضى به في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي سريتها فيه لأن ذلك لا يعدو أن يكون استنباطاً لقريضة رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها وإن كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استنبط من قضاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٧٦ مدني جزئي أبو تشت قريضة غير قاطعة أقام عليها وعلى ما أورده من أدلة أخرى قضاء بما يكفي لحمله فإن هذا النعي يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجهين الأول والثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالقصور وفي بيان أولهما تقول إنها دلت في صحيفة الاستئناف على ملكية المطعون ضده الثاني للزراعة المحجوز عليها بصورة فوتوغرافية من خطاب مؤرخ ١٩٧٧/٤/١ - مودع أصله ملف الدعوى رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدني جزئي أبو تشت - صادر من المطعون ضدها الأولى إلى وكيلها تطلب فيه محاسبة المطعون ضده الثاني عن حصته في الزراعة عن سنتي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ومحاسبته عن محصول سنة ١٩٧٧ بعد العضير إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع وتقول في بيان

الثانى إن شأهذى المطةون ضدها الأولى تناقضا فى أقوالهما إذ قرر أولهما أنها تزرع الأرض بوكيلها وأن المطةون ضده الثانى يقوم بتوريد العمال وإصلاح الأرض وقرر الثانى أنه هو الذى يقوم بزراعة الأرض لحسابها وتوريد العمال ومع ذلك أخذ الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطةون فيه بأقوالها والتفت عن أقوال شأهذها الواضحة بما يعيبه بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود مرهون بما تطمئن إليه محكمة الموضوع فلها أن تأخذ بأقوال شأهذ دون آخر طالما لم تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها وهى غير ملزمة بتتبع حجج الخصوم والرد على كل منها على حدة طالما أقامت قضاءها على مايكفى لحمله ويتضمن الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفه وإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطةون فيه قد أقام قضاءه بملكية المطةون ضدها للزراعة المحجوز عليها على أقوال شأهذها التى اطمأن إليها من أنها المالكة وحدها لتلك الزراعة فإن النعى بالوجهين لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع للدليل لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الأخير على الحكم المطةون فيه مخالفة القانون وفى بيانه تقول إنها طلبت فى صحيفة الاستئناف توجيه اليمين الحاسمة إلى المطةون ضدها الأولى إلا أن الحكم رفض هذا الطلب على سند من أن اليمين التى طلبت توجيهها ليس حاسمة للنزاع لأنها تدعى ملكية مدينها للزراعة المحجوز عليها . وإذا كان هذا الادعاء منها لا يحول دون توجيهها اليمين الحاسمة إلى المطةون ضدها الأولى فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان النزاع فى دعوى الاسترداد بين المسترد والدائن الحاجز يدور حول بيان ما إذا كان المسترد هو المالك للمنقولات المحجوز عليها أو غير مالك لها فإن اليمين التى توجه فيها إلى

المسترد لا تكون حاسمة إلا إن كان حلفها أو النكول عنها يحسم وحده النزاع في هذه المسألة ، وإذ كان الثابت بصحيفة الاستئناف أن اليمين التي طلبت الطاعة توجيهها إلى المطعون ضدها الأولى كانت بالصيغة الآتية «أحلف أن المستأنف ضده - المطعون ضده الثاني - لم يكن شريكا لي في زراعة الأطيان الكائنة بزماء جزيرة الدوم وأنه لا يستحق النصف فيها، وهي يمين لا يؤدي حلفها إلى ثبوت ملكية المطعون ضدها الأولى للزراعة المحجوز عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض توجيهها على سند من قوله إنها ليست حاسمة للنزاع لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس ..

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ سعد حسين بدر، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ سعيد صقر، عبد المنعم بركة، طلعت أمين صادق، وعبد الفتاح عوض.

(٣٣٥)

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٠ القضائية

(١) حكم «حجية» قوة الامر المقضى.

حجية الحكم لا تثبت إلا بالنسبة لطرفي الخصومة التي فصل فيها . م ١٠١ من قانون
الاثبات .

(٢، ٣) تأمينات اجتماعية «الالتزام بأداء الاشتراكات : مدة سابقة «مساواة» .

٢ - اشتراكات التأمين المستحقة عن ضم مدد الخدمة السابقة في حساب المعاش . التزام
العامل بأدائها . م ٨٦/٤ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لامساواة
فيما ينأهض حكم القانون .

٣ - أداء الطاعنه مبالغ التأمين المستحقة عن مدد خدمه لأحد العاملين بها دون أن تكون
ملزمه بذلك . لا يترتب حقا للمطعون ضده في المساواه بهما . علة ذلك .

(١) مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من قانون الاثبات ان الحكم
لا تثبت له الحجية إلا بالنسبة لطرفي الخصومة التي فصل فيها اعمالا لمبدأ
نسبية الاحكام .

(٢) مفاد نص الفقرة الرابعة من المادة ٨٦ من قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - ان مدد
الخدمة السابقة التي لاتخضع للاحكام الواردة في المادتين ٨٤ و ٨٥ والفقرات
الثلاث الاولى من المادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه إنما
يلتزم العامل بأداء مبالغ التأمين المستحقة عنها دون ان يكون على صاحب
العمل الزام بشأنها ، وإذا كانت مدد الخدمة التي طلب المطعون ضده حسابها
في معاشه تخضع لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٨٦ سالفه الذكر فان الالتزام
بأداء مبالغ التأمين عنها يقع على عاتقه .

٣ - قيام الطاعنة بأداء مبالغ التأمين المستحقة عن مدد الخدمة لاثنتين من العاملين بها دون أن تكون ملزمة بذلك قانونا لا يرتب حقا للمطعون ضده في المساواة بهما لأن المساواة بين العاملين عند توافر ظروفها إنما تكون في الحقوق التي يكفلها القانون ولا يصح اتخاذها سبيلا إلى مناهضة أحكامه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٧٥٤ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى المنصورة على الشركة الطاعنة والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية انتهى فيها إلى طلب الحكم بضم مدة خدمته السابقة فى شركتى مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى والنصر للغزل والنسيج إلى مدة خدمته لدى الطاعنة فى حساب معاشة مع الزام الهيئة المذكورة أن ترد إليه مبلغ ٢٩٠ و ٧٣٠ جنيها ، واحتياطيا بالزام الطاعنة أن تدفع له هذا المبلغ . وقال بياننا لدعواه انه كان يعمل لدى الطاعنة التى درجت على تحملها بمبالغ التأمين المستحقة عن مدد الخدمة السابقة للعاملين بها ، وإن كانت له مدة خدمة سابقة فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى الفترة من ١/٨/١٩٣٣ حتى ٢٦/٣/١٩٤٧ وفى شركة النصر للغزل والنسيج (سباهى سابقا) فى الفترة من ١/٨/١٩٤٨ حتى ١٥/٥/١٩٥٢ وامتنعت الطاعنة عن أداء مبلغ التأمين المستحق عن هاتين المدين أسوة بزملاء له حتى انتهت خدمته فى ١٥/١٢/١٩٧٤ مما اضطره إلى الوفاء به فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٦/١/١٩٧٨ أولاً : بضم مدة خدمة المطعون ضده لدى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى الفترة من ٢٧/٨/١٩٣٣

حتى ١٩٤٧/٣/٢٦ وكذا مدة خدمته لدى شركة النصر للغزل والنسيج (سباهي سابقا) في الفترة من ١٩٤٨/٨/١ حتى ١٩٥٢/٥/١٥ إلى مدة خدمته بالشركة الطاعنة في حساب معاشه لدى هيئة التأمينات . ثانيا : بالزام الطاعنة أن ترد له مبلغ ٢٩٠ و ٧٣٠ جنيها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٢٢ سنة ٣١ قضائية المنصورة . وبتاريخ ١٩٧٩/١/١٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨٤/١٠/٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السبب الثاني منها أن الحكم المطعون فيه فصل في النزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى صدر في ذات الموضوع بين الطاعنة وأحد العاملين بها في الاستئناف رقم ١٧٤ سنة ٣٠ قضائية المنصورة مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أهدر حجية ذلك الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الاثبات تنص على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولايجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، مما مفاده أن الحكم لا يثبت له الحجة إلا بالنسبة لطرفي الخصومة التي فصل فيها اعمالا لمبدأ نسبية الأحكام ، وإذا كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٧٤ سنة ٣٠ قضائية المنصورة المقدمة بحافظة الطاعنة أن - المطعون ضده لم يكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم فإنه لا تكون له حجة عند نظر النزاع محل الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بالزام الطاعنة أن ترد إلى المطعون ضده ٢٩٠ و ٧٣٠ جنيها قيمة ما دفعه من مبلغ

التأمين عن مدد خدمته السابقة استنادا إلى قاعدة المساواة الواردة في المادة ٥٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. في حين أن المساواة التي قصدها المشرع في هذه المادة إنما تكون في الحقوق التي يكفلها القانون للعاملين، وإذ كان الأصل طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية أن يلتزم العامل بأداء مبالغ التأمين المستحقة عن مدد خدمته السابقة وليس في نصوص القانون ما يلزم صاحب العمل بها فإن الحكم يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه وتأويله.

وحيث إن هذا النعي في محله، نك لأنه لما كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - بعد أن بين في المادتين ٨٤ و ٨٥ والفقرات الثلاث الأولى من المادة ٨٦ منه الأحكام الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا للقانونين رقمي ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتلك التي استحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وكذلك مدد الخدمة السابقة المحسوبة وفقا لقوانين المعاشات المدنية والعسكرية : عاد ونص في الفقرة الرابعة من المادة ٨٦ على أن يكما يجوز حساب مدد الخدمة السابقة في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المهن الحرة المنظمة بقوانين أو لوائح ضمن المدد المحسوبة في المعاش وفقا لأحكام هذا القانون بشرط أن يؤدي المؤمن عليه مبالغ تحسب وفقا للجدول المشار إليه بالفقرة الثانية، مما مفاده أن مدد الخدمة السابقة التي لاتخضع للأحكام الواردة في المادتين ٨٤ و ٨٥ والفقرات الثلاث الأولى من المادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه إنما يلتزم العامل بأداء مبالغ التأمين المستحقة عنها دون أن يكون على صاحب العمل الزام بشأنها، وإذ كانت مدد الخدمة التي طلب المطعون ضده حسابها في معاشه تخضع لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٨٦ سالفه الذكر فإن الالتزام بأداء مبالغ التأمين عنها يقع على عاتقه - لما كان ذلك وكان قيام الطاعنة بأداء مبالغ التأمين المستحقة عن مدد الخدمة لاثنتين من العاملين بها دون أن تكون ملزمة بذلك قانونا لا يرتب حقا للمطعون ضده في المساواة بهما لأن المساواة

بين العاملين عند توافر ظروفها إنما تكون في الحقوق التي يكفلها القانون ولا يصح اتخاذها سبيلا إلى مناهضة احكامه . فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعنة أن ترد إلى المطعون ضده ٢٩٠ و ٧٣٠ جنيها قيمة ما أداه من اقساط التأمين عن مدد خدمته سالفه البيان يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن مانقض الحكم في خصوصه صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ١٢٢ سنة ٣١ قضائية المنصورة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام الطاعنة أن ترد للمطعون ضده مبلغ ٢٩٠ و ٧٣٠ جنيها ويرفض الدعوى في هذا الشق منها .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور سعيد عبد الماجد ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ د. أحمد حسنى ، يحيى الرفاعى ، نائبى رئيس المحكمة ، زكى المصرى ، منير توميق .

(٣٣٦)

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ القضائية

(١) ضرائب «ضريبة الارباح التجارية والصناعية» .

شراء العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها . خضوعه للضريبة على الارباح التجارية والصناعية . شرطه . توافر ركن الاعتياد . لا يغير من ذلك كون هذه العمليات تجارية أو مدنية ، قام بها تاجر أو غير تاجر . م ٢٢ ق لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(٢) محكمة الموضوع «مسائل الواقع» . ضرائب «ضريبة الارباح التجارية والصناعية» .

اثبات توافر ركن الاعتياد فى نشاط بيع العقارات . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .

(٣) استئناف «نطاق الاستئناف» .

الاستئناف . اثره . نقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق تقديمه فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع وما يكون قد فات الطرفان ابداءه أمام محكمة أول درجة .

(٤) خبرة «تقدير تقرير الخبير» . محكمة الموضوع «مسائل الاثبات» .

تقدير الخبير . عنصر من عناصر الاثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .

(٥) استئناف «نطاق الاستئناف» . حكم «تسبيب الحكم» .

نظر محكمة الاستئناف للدعوى من جديد طبقا لما أبدته المطعون ضدها من أوجه دفاع لم تعرضها على محكمة أول درجة ومنها الاعتراض على تقرير الخبير . تقدير المحكمة

للدليل المستمد من التقرير وانتهائها. بأسباب سائغة إلى توافر شرط الاعتياد في نشاط بيع العقارات بما يخضعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية. لاخطأ.

١ - المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - والتي تحكم واقعة الدعوى - أخضعت في فقرتها الثانية الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوي عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة، وجعل مناط فرض الضريبة عليهم توافر ركن الاعتياد بغض النظر عما إذا كانت هذه العمليات تجارية أو مدنية، وبغض النظر عما إذا كان من قام بها تاجرا أو غير تاجر.

٢ - اثبات توافر ركن الاعتياد - في نشاط بيع العقارات - هو من المسائل المتصلة بالوقائع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع.

٣ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع وما يكون قد فات الطرفان ابدأؤه أمام محكمة أول درجة.

٤ - تقدير عمل الخبير هو ما يستقل به قاضي الموضوع لأن تقاير الخبراء لاتعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديره بون معقب عليه في ذلك.

٥ - إذ كانت محكمة الاستئناف قد أعملت حقها في نظر الدعوى من جديد طبقا لما أبدته المصلحة المطعون ضدها من أوجه دفاع لم تعرضها على محكمة أول درجة ومنها الاعتراض على تقرير الخبير ثم استعملت المحكمة سلطتها في تقدير الدليل المستمد من هذا التقرير وانتهت بما أوردته من أسباب سائغة إلى توافر شرط الاعتياد في نشاط بيع العقارات بما يخضع هذا النشاط للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فإنها لاتكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المحطة الكبرى قدرت صافى أرباح الطاعنين الأول والثانى ومورث الثالثة - بصفاتهم أولياء طبيعيين على أولادهم القصر - بمبلغ - /٩٤٢ جنيهًا وذلك من نشاطهم فى تجارة العقارات عام ١٩٦٨ بواقع - /١٦٤٨ جنيهًا لكل منهم يخص كل قاصر - /٥١٦ جنيهًا ، واذ اعترضوا على هذا التقرير أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت فى ١١/٣/١٩٧٦ تخفيض التقدير الى - /٤٠٠٥ جنيه . أقام الطاعنون الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى طنطا طعنا فى هذا القرار . ومحكمة أول درجة نذبت فى ٤/٦/١٩٧٧ خبيراً فى الدعوى . وبعد أن أودع تقريره قضت فى ٢٩/٤/١٩٧٨ بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم خضوع الطاعنين للضريبة فى سنة المحاسبة عن نشاطهم المشار إليه . استأنفت المصلحة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢١ لسنة ٢٨ ق. طنطا (مأمورية المحطة الكبرى) وبتاريخ ٥/٢/١٩٨٠ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون ان مصلحة الضرائب لم تطعن على تقدير الخبير بما تضمنه من نتائج مؤداها عدم اعتيادهم على شراء العقارات بنية بيعها بقصد الربح ، وهو ماأشار

إليه الحكم الابتدائي في مدوناته، ويفيد موافقة المصلحة ضمنا على هذه النتائج، وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقول كلمتها في أن هذه الموافقة وما يترتب عليها من حجية تقرير الخبير في اثبات عدم مزاولة الطاعنين لنشاطهم محل المحاسبة، غير أن الحكم المطعون فيه لم يفعل واعتنق وجهة نظر المصلحة وخلص إلى توافر شرط الاعتیاد بالنسبة لهذا النشاط على خلاف الثابت في أوراق الدعوى وفي تقرير الخبير من أن الطاعنين لم يعتادوا شراء العقارات بنية بيعها بقصد الربح وإن العملية محل المحاسبة كانت عملية عارضة قصد بها توظيف رأس المال واستثماره، وهو ما يظاھر به قرار لجنة الطعن رقم ٥١٦، ٥١٦ مكررا لسنة ١٩٧٣ - الذي قدمه الطاعنون ضمن مستنداتهم وانتهى إلى عدم خضوعهم لنشاط تجارة وتقسيم الأراضي، وإذا كانت المصلحة المطعون ضدها لم تقدم ما يناقض ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتنق وجهة نظرها يكون قد خالف حكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بما يجعله - فضلا عن قصور بيانه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى بشقيه مردود، ذلك أن المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - والتي تحكم واقعة الدعوى - أخضعت في فقرتها الثانية الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوي عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة، وجعل مناط فرض الضريبة عليهم توافر ركن الاعتیاد بغض النظر عما إذا كانت هذه العمليات تجارية أو مدنية، وبغض النظر عما إذا كان من قام بها تاجرا أو غير تاجر، ولما كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باخضاع الأرباح التي حققها الطاعنون خلال سنة النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، على ما ثبت لديه من الأدلة السائغة التي أوردها من أنهم اعتادوا شراء العقارات بنية بيعها بقصد الربح مما يخرجها عن كونها عمليات عرضية قصد بها توظيف المال واستثماره، حيث استعرض العمليات التي قام بها الطاعنون من شراء وبيع العقارات

استمدادا من أوراق الدعوى وتقرير الخبير ، وأثبت ان الأرض المشتراه كانت أرضا زراعية ، وان الطاعنين بادروا فور شرائها سنة ١٩٦٧ بتجزئتها إلى قطع صغيرة ثم بيع بعضها في سنة الشراء السابقة على سنة المحاسبة ، وتم بيع باقيها في السنوات التالية ومن ذلك تسع قطع تراوحت مساحتها بين ١٥٧/٥ مترا مربعا ، ٨ و ٤٢٤ مترا مربعا بيعت في سنة المحاسبة كأرض مبان واقيم على بعضها عقارات سكنية ، وأن الطاعنين قد أقرروا أمام الخبير ان المساحة المشتراه تم بيعها جميعها على مدى السنوات من ١٩٦٧ حتى تاريخ التقرير ، وخلص الحكم من ذلك إلى توافر شرط الاعتياد بقوله « ان المستأنف عليهم لم يكن لديهم قصد الاحتفاظ بالقدر المشتري لأي وقت وانما بادروا بتجزئته الى قطع صغيرة للمباني وبيعه للغير في فترة قصيرة ، وهو ما يكشف في نفس الوقت ان سبق الشراء كان مقرونا بنية البيع وبقصد المضاربة ابتغاء الربح من هذا البيع ، وبالنسبة لشرط الاعتياد ترى المحكمة توافر هذا الشرط الذي يدل عليه قيام المستأنف عليهم بصفاتهم بشراء القدر البالغ مساحة ١٠ س ٢٠ ط ٢ ف كأرض زراعية صفقة واحدة ثم اتجاههم إلى تجزئته إلى قطع صغير للمباني ثم القيام باعادة بيعه على هذا النحو بسلسلة متصلة متوالية متقاربة من صفقات البيع بقصد الحصول على ربح بما يخرج تلك الصفقات عن كونها مجرد عملية واحدة عرضية خاصة، لما كان ذلك وكان اثبات توافر ركن الاعتياد هو من المسائل المتصلة بالوقائع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ، وكان الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع وما يكون قد فات الطرفان ابدأوه أمام محكمة أول درجة وكان تقدير عمل الخبير هو مما يستقل به قاضي الموضوع لان تقارير الخبراء لا تعدو أن تكون من عناصر الاثبات التي تخضع لتقديره دون معقب عليه في ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد عملت حقها في نظر الدعوى من جديد طبقا لما أبدته المصلحة المطعون ضدها من أوجه دفاع لم تعرضها على محكمة أول درجة ومنها الاعتراض على تقرير الخبير ثم استعملت المحكمة سلطتها في تقدير الدليل المستمد من هذا التقرير وانتهت بما أوربته من أسباب سائفة إلى توافر شرط

الاعتیاد فی نشاط بیع العقارات بما یخضع هذا النشاط للضريبة علی الارباح التجارية والصناعية فانها لاتكون قد أخطأت فی تطبیق القانون ولا یعدو ما یتثیره الطاعنون فی سببی النعی أن یكون فی حقیقته جدلا موضوعیا فیما لمحكمة الموضوع من سلطة فی تقدیر الدلیل ، ولا یغیر من ذلك سبق صدور قرار من لجنة الطعن بعدم خضوع الطاعنین لتلك الضريبة ذلك ان النشاط الذی صدر فی شأنه هذا القرار - كما یبین من الاطلاع علیه - تم خلال الفترة من ١٩٦٦/١١/٢١ إلى ١٩٦٦/١٢/٢١ أى فی فترة سابقة علی شراء الاراضی موضوع التصرفات التی أخضعها الحكم المطعون فیہ للضريبة المشار إليها وهو ما یكون معه الطعن علی غیر أساس . ولما تقدم یتعین رفض الطعن .

جلسة ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمود حسن رمضان ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد رأفت خفاجي ، الحسيني الكنانى ، محمد غواد شرباش ، ولكتور / محمد
عتقى نجيب

(٣٣٧)

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ القضائية

(١) دعوى قبول الدعوى ، ايجار ، ايجار الاماكن ، الاخلاء للعصب ،

دعوى الاخلاء للعصب ، اقامتها من المالك ، كاف لقبولها .

(٢ ، ٣) ايجار ، التاجير من الباطن ، عقد .

٢ - قيام علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الاصلى . شرطه . قبول المؤجر
الاصلى الايجار من الباطن بعد حصوله دون تحفظ او استيفاؤه الأجرة من المستأجر .

٣ - التصريح العام فى العقد الاصلى بالتأجير من الباطن . شرط اعماله أن يكون لاحقا لآخر
ديسمبر سنة ١٩٤٢ . م ٢ . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(٤) اثبات اجراءات الاثبات ، محكمة الموضوع .

اجراء التحقيق ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع رفض اجابته متى وجدت فى
اوراق الدعوى ومستنداتها مايكفى لتكوين عقيدتها .

١ - إذ كان الثابت من الاوراق أن المطعون ضدها أقامت دعواها على
الطاعنة بطلب الاخلاء على أساس شغلها الشقة محل النزاع غصبا بغير سند
بعد وفاة المستأجرة الاصلية دون وارث ، وذلك استنادا إلى أنها أصبحت
مالكة للعقار بمقتضى العقدين المسجلين سالفى الذكر ، ولم تقدم عقد ايجار
المستأجرة الاصلية إلا كدليل على سبق شغل العين بمستأجره ، ومن ثم فإن
مصلحتها وصفتها فى اقامة الدعوى تكون قد توافرت اذ يكفى فى رفع
الدعوى فى مثل هذه الحالة أن يكون المدعى مالكا للعقار الذى به شقة

النزاع ، ولا يحول تقدم الطاعنة للحكم رقم ١١٤٩ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى الاسكندرية واستئنافاته أرقام ١٢٨ لسنة ٢١٠ ق. ١٦٠ ، ١٧٩ لسنة ٢٢ ق اسكندرية - المثبتة لاحقية المطعون ضدها لأجرة تحكير ارض النزاع - دون توافق شروط دعوى الاخلاء للغصب طالما أن المطعون ضدها لم تستند إليها فى طلب الحكم بالاخلاء وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور فى التسبيب أو فساد فى الاستدلال .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد الايجار من الباطن لا ينشأ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الاصلى ، إلا إذا قبل المؤجر الاصلى الايجار من الباطن بغير تحفظ بعد حصوله ، أو إذا استوفى الاجرة من المستأجر من الباطن .

٣ - مفاد الفقرة ب، من المادة الثانية من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن أنه لا يعمل بالتصريح العام الوارد فى العقد الاصلى بالتأجير من الباطن إلا إذا كان لاحقاً لآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن اجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم ، إنما هو من الرخص التى تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت فى اوراق الدعوى ومستنداتهما ما يكفى لتكوين عقيدتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدها أقامت على الطاعنة وآخرين الدعوى رقم ٥٥٧١ لسنة ٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية بطلب الحكم باخلاء الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم ، وقالت بيانا لدعواها أن استأجرت هذه

الشقة بموجب عقد مؤرخ ١٨/٤/٩٢٦ ، وكانت تقيم بالعين بمقردها ، ثم توفيت بغير وارث ، ومن ثم ينتهى عقد الايجار . إلا ان الطاعنة استولت عليها وشغلقتها بغير سند مما اضطرها إلى اقامة الدعوى . اجابت الطاعنة بأنها استأجرت جزءا من الشقة من المستأجرة الاصلية قبل وفاتها بموجب عقد ثابت التاريخ فى ٤/٥/١٩٦٨ ، وان عقد ايجارها كان يخولها هذا الحق . بتاريخ ٤/٥/١٩٧٨ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بالاخلاء والتسليم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق الاسكندرية ، ودفعت فيه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بمقولة انها ليس مؤجرة أو مالكة للعقار ، وانها كانت تقوم بتحصيل الاجرة بصفتها دائنة فحسب لملاك العقار ، وأنه بعد وفاة المستأجرة الاصلية قامت علاقة ايجارية مباشرة بينها وبين من له حق الايجار على العين ، وطلبت احالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت ذلك بكافة الطرق ، وبتاريخ ١٨/٣/١٩٧٩ حكمت المحكمة بالتأييد . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة المشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم اقام قضاءه بالأخلاء معولا على الصور الشمسية لعقد الايجار وعقود الملكية التى لم تقرها الطاعنة ، واغفل الحكم الرد على دفاعها ، فى حين انه من الأصول المقررة فى الاثبات ان - صورة الاوراق العرفية لاحجية لها فى الاثبات ، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضدها قدمت اصل العقد المشر برقم ٥١٥٥ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٦ - كما ثبت من مدونات حكم محكمة الدرجة الاولى المؤيد بالحكم المطعون فيه انها قدمت أيضاً اصل عقد ايجار المستأجر وإذ

ثبت من الاطلاع على اصل العقد المشر برقم ٥١٥٥ في ١٩٧٦/١٢/٢٠ انه تضمن ملكية المطعون ضدها لثلث العقار الكائن به شقة النزاع ، وارفق به شهادة رسمية من الشهر العقاري بملخص العقد المسجل برقم ٢٠٠٧ في ١٩٧٧/٦/٢٠ - تثبت تملك المطعون ضدها ثلثي العقار وانه قد اشر عليهما بنظرهما في الاستئناف سالف الذكر ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد عول في قضائه على اصول تلك المستندات ، ويكون النعي عليه بهذا السبب غير صحيح .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول انها دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع على سند من ان المطعون ضدها اسست دعواها ابتداء على تقديرها بانحسار السند على أي حق للطاعنة في شغل عين النزاع ، وان يدها عليها يد غاصبة ، وانه وقد ثبت خلوص ملكية العقار الواقع به هذه العين للمطعون ضدها ، فانه يكون لها مصلحة قائمة يقرها القانون تتمثل في طلب رفع هذا الغصب ، في حين ان ما اقام عليه الحكم قضاءه لا يصلح ردا على دفعها بانعدام صفة المطعون ضدها تبعا لانعدام ملكيتها إذ لم يفصح عن وجه استظهاره ملكيتها للعقار الكائن به عين النزاع ومصدرها ، كما ان المطعون ضدها لم تعلنها بانتقال الملكية إليها . هذا والثابت من وقائع النزاع حسبا اثبتها الحكم المطعون فيه ، وحكم محكمة الدرجة الاولى ان المطعون ضدها لم تؤسس دعواها على انها مالكة العقار الواقعة به عين النزاع ، وإنما اسستها على مجرد كونها محال إليها عقد الايجار من المؤجرين الاصليين ، وهو ما لا يكفي قانونا لان يبنى عليه طلب الاخلاء لانتفاء عقد الايجار ، إذ انه من المقرر وفقا لنص المادة ٢٢/ب من القانون ٩٦٩/٥٢ ان دعوى الاخلاء لهذا السبب لا ترفع الا من المالك . كما أن ما اعتنقه الحكم من انها ليست طرفا في عقد الايجار ولا خلفا للمستأجرة الاصلية حتى تكون لها صفة في اثارة هذا الدفع يناقض المستندات المقدمة منها والدالة على انها كانت تحصل الاجرة منها باعتبارها دائنة فحسب

بغير أن تعلنها بتغيير صفتها ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها اقامت دعواها على الطاعنة بطلب الاخلاء على اساس شغلها الشقة محل النزاع غصبا بغير سند بعد وفاة المستأجرة الاصلية دون وارث ، وذلك استنادا إلى انها اصبحت مالكة للعقار بمقتضى العقدين المسجلين سالفى الذكر ، ولم تقدم عقد ايجار المستأجرة الاصلية إلا كدليل على سبق شغل العين بمستأجرة توفيت ، ومن ثم فان مصلحتها وصفتها في اقامة الدعوى تكون قد توافرت ، إذ يكفي في رفع الدعوى في مثل هذه الحالة أن يكون المدعى مالكا للعقار الذى به شقة النزاع ، ولا يحول تقديم الطاعنة للحكم رقم ١١٤٩ لسنة ٩٤٩ مدنى كلى اسكندرية واستئنافاته ارقام ١٢٨ سنة ٢١ ق ، ١٦٠ ، ١٧٩/٢٢ ق اسكندرية - المثبتة لاحقية المطعون ضدها لاجرة تحكير أرض النزاع - دون توافر شروط دعوى الاخلاء للغصب ، طالما ان المطعون ضدها لم تستند اليها في طلب الحكم بالاخلاء ، وبالتالي فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسبب أو فساد في الاستدلال .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن قبول المطعون ضدها الاجرة منها - بعد وفاة المستأجرة الاصلية في عام ١٩٧٢ لأكثر من خمس سنوات - مباشرة بغير تحفظ يغنى قانونا عن شرط الحصول على اذن كتابى صريح من المؤجرة ، إلا أن الحكم خالف هذا النظر بتقريره أن الترخيص الكتابى للعام بقصد الايجار لا يغنى في هذا المقام لحصوله قبل عام ١٩٤٤ ، ولعدم معاصرته التأجير من الباطن المقول بحصوله سنة ١٩٦٨ ، ولصدور ايصالات الاجرة باسم المستأجرة الاصلية ، وبيانها لم تكن سوى مقالة للاجرة فقط ، مما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه كما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد الايجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من

الباطن والمؤجر الاصلى ، إلا إذا قبل المؤجر الاصلى الايجار من الباطن بغير تحفظ بعد حصوله ، أو إذا استوفى الاجرة من المستأجر من الباطن ، وكان مفاد الفقرة «ب» من المادة الثانية من القانون ١٢١ - سنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن أنه لايعمل بالتصريح العام الوارد فى العقد الاصلى بالتأجير من الباطن إلا إذا كان ذلك لاحقاً لآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، وكان الثابت من الاوراق ان عقد ايجار المستأجرة الاصلية مؤرخ ١٨/٤/١٩٣٦ فان الشرط العام الذى تضمنه ويبيع لها التأجير من الباطن لايعمل به بالنسبة للتأجير الحاصل منها للطاعة فى ٣/٧/١٩٦٨ إلا إذا كان هناك اذن كتابى من المالك يبيع له التأجير من الباطن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المطعون ضدها حررت ايصالات الوفاء بالاجرة باسم المستأجرة الاصلية نفاذا للحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٦٠ سنة ٢٢ ق الاسكندرية ، فان الحكم إذ خلص سائغاً إلى أن ذلك لايعد قبولا منها للاجرة بغير تحفظ وبأنه لاينشئ علاقة ايجارية مباشرة بينهما ، فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الرابع الاخلال بحق الدفاع ، إذ تمسكت الطاعة امام محكمة الاستئناف بحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت قيام علاقة ايجارية مباشرة بينها وبين المطعون ضدها بعد وفاة المستأجرة الاصلية ، غير انها رفضت هذا الطلب بمقولة ان الطاعة اقرت بعدم معرفتها بمن له حق تأجير شقة النزاع - وقد جاء هذا الرد غير سائغ إذ أن صفة المؤجر فى التأجير هى المعول عليها دون شخصه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم ، وإنما هو من الرخص التى تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت فى اوراق الدعوى ومستنداتها مايفى لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الاستئناف رفضت اجابة الطاعة الى طلبها احالة الدعوى الى التحقيق لتثبت قيام علاقة ايجارية مباشرة بينها وبين المطعون ضدها بعد وفاة المستأجرة الاصلية استناداً الى انها قد اقرت بعدم معرفتها بمن له حق تأجير عين النزاع ، وكان هذا الذى خلص إليه الحكم سائغاً ومبرراً لرفضه الاحالة الى التحقيق ، فان النعى عليه بالاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمود حسن رمضان ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / أحمد كمال سالم ، نائب رئيس المحكمة ، محمد رانت خفاجي ، محمد فؤاد شرياش .
وبكتور محمد فتحى نجيب .

(٣٣٨)

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٤٩ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣) ايجار ، ايجار الاماكن ، انتهاء عقد الايجار ، المشاركة السكنية ،
الامتداد القانوني لعقد الايجار ، قانون ، نظام عام .

١ - التشريعات الخاصة بايجار الاماكن . تعلقها بالنظام العام . اعتبارها مقيدة لنصوص
القانون المدنى المتعلقة بانتهاء مدة الايجار .

٢ - الاستمرار القانوني لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر فى ظل العمل بأحكام القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الانتفاع به . شرطه . وجوب أن - تكون المشاركة السكنية
معاصره لعقد الايجار والا تنقطع منذ بدايتها .

٣ - عقود الايجار المبرمة قبل العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي انتهت مدتها
الاتفاقية . خضوعها فى شأن الامتداد القانوني لحكم المادة ٢١ من القانون الاخير . علة
ذلك .

(٤ ، ٥) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» ، نقض «السبب الجديد» ،

٤ - لقاضي الموضوع الاخذ بما تطمئن إليه من ايلة . شرطه . المنازعة فى ذلك جدل
موضوعي لاتجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٥ - دفاع جديد لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به أمام
محكمة النقض . مثال .

٦ - حكم «تسبيب الحكم» «ملايعد قصورا» ،

اغفال الحكم الرد على دفاع غير مؤثر فى الدعوى . لا تصور .

١ - احكام التشريعات الاستثنائية الخاصة بايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، بما تضمنته من قواعد بشأن استمرار عقود ايجار تلك الاماكن بقوة القانون لمدة غير محدده وانتهائها فى الحالات التى يجوز فيها ذلك ، هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من القواعد القانونية الأمره المتعلقة بالنظام العام ، فيلتزم المتعاقدان بالنزول عليها وإذ كانت تلك التشريعات - ومن بينها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - الذى ابرم عقد الايجار مثار النزاع فى ظله - ، قد منعت المؤجر من اخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الايجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له ما دام موفيا بالتزاماته على النحو الذى فرضه عقد الايجار واحكام القانون ، فإن تلك التشريعات تكون قد قيدت فى شأن ايجار الاماكن الخاضعه لاحكامها من نصوص القانون المدنى المتعلقة بانتهاء مدة الايجار ، وجعلت عقود تلك الأماكن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محدده لصالح المستأجر طالما بقيت تلك التشريعات التى املتتها اعتبارات النظام العام سارية .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للانتفاع بالاستمرار القانونى لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون من هذا الاستمرار من المساكنين للمستأجر الذى تكون مساكنتهم له معاصره للعقد ولا تنقطع منذ ابتدائها .

٣ - يدل نص المادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أن المشرع قد وضع لتنظيم الحق فى الانتفاع بالاستمرار القانونى لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر شروطا واحكاما اوردها نص المادة ٢١ أنف الذكر ، مستهدفا بذلك اعتبارات تتعلق بالنظام العام ، وتحقيق التوازن بين حقوق المستأجر وبين حقوق المؤجر ، وبالتالي فلا يصح اعمال مايكون واردا فى عقود الايجار المبرمة قبل العمل بهذا القانون والتى انتهت مدتها الاتفاقية - كشأن العقد مثار النزاع وعلى ما يفيد سباق الحكم المطعون فيه - من شروط مغايرة لاحكامه ، إذ فى ذلك خروج على ما اعتبره القانون من الاحكام

المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعمل على واقعة النزاع حكم المادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي تنطبق - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على العقود السارية وقت العمل بها ، فأقام قضاءه بعدم استمرار العقد على أنه لم تكن للطاعن اقامة ثابتة بعين النزاع عند وفاة المستأجرة ، ولم يأخذ في ذلك بما ورد بعقد الايجار من أنه ابرم لسكنائها وعائلتها ، واطرح بذلك ضمنا ادعاء الطاعن بأنه كان من المساكنين لها ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه .

٤ - لقاضي الموضوع أن يأخذ بما يطمئن إليه من الادلة ، متى كان من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ولما كان الطاعن لم ينازع في ان أقوال شاهدي المطعون ضده لا يؤدي مدلولها إلى ما استخلصه الحكم منها ، فان النعى عليه بانها ليست حجة قاطعة على عدم اقامة الطاعن بعين النزاع ، يعد جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للادلة فتمتنع اثارته أمام محكمة النقض .

٥ - النعى على الحكم بأن عذرا منع الطاعن وشهوده من حضور جلسة التحقيق ، دفاع جديد لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إذ لم يقدم الطاعن مايفيد سبق تمسكة به أمام محكمة الموضوع .

٦ - محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على دفاع للخصم غير مؤثر في الدعوى ، ولما كان المستند المثبت لحضور اخ الطاعن إلى الاسكندرية اسبوعيا لايفيد في اثبات اقامة الطاعن نفسه بعين النزاع ، فان اغفال الحكم الرد على هذا السند بأسباب خاصة لايعيبه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدلولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٤٤٣ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن للحكم بانتهاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٨/٧/٢٠ واخلاء الشقة المبينة بصحيفتها ، وقال فى بيانها أنه اجر الشقة المذكورة بموجب ذلك العقد لوالدة الطاعن السيدة لسكنائها ، وإذ توفيت ولم يكن الطاعن مقيما معها ، وإنما استولى على الشقة بعد انتهاء عقد الإيجار بوفاتها ، فقد أقام الدعوى أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أن الطاعن لم يكن مقيما بعين النزاع وقت وفاة المستأجرة ، وبعد سماع شهود المطعون ضده قضت برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢٢١ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/٩ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبانتهاء العقد والتسليم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الاول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن والدته استأجرت عين النزاع واتفق بالعقد على أن الغرض من الايجار هو سكنها وعائلتها ، ولما كان هذا الاتفاق جائزا ويرتب له باعتباره من عائلة المستأجرة حقا مباشرا فى نمة المطعون ضده يخوله سكنى العين بوصفه مستأجرا اصليا وكان الاتفاق المذكور لامخالفة فيه للفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لاقتصاد حكمها - وهو حكم استثنائى لايجوز التوسع فى تفسيره - على الحالات التى يكون الايجار فيها معقودا لصالح المستأجر وحده ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح ماورد بالعقد فى هذا الشأن ، مع ماله من قوة ملزمة لطرفيه ، واستلزم لاستمرار الايجار بالنسبة له أن تكون له اقامة ثابتة بالعين المؤجرة قبل وفاة والدته ، اعمالا للمادة ٢١ سالفه الذكر ، ومع ان العقد قد أبرم قبل

العمل باحكام ذلك القانون ، وتسرى عليه احكام القانونى المدنى ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن احكام التشريعات الاستثنائية الخاصة بايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، بما تضمنته من قواعد بشأن استمرار عقود ايجار تلك الاماكن بقوة القانون لمدة غير محدودة وانتهائها فى الحالات التى يجوز فيها ذلك ، هى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من القواعد القانونية الأمرة المتعلقة بالنظام العام ، فيلتزم المتعاقدان بالنزول عليها ، وإذ كانت تلك التشريعات - ومن بينها القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ - الذى ابرم عقد الايجار مثار النزاع فى ظله ، قد منعت المؤجر من اخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الايجار ، وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له مادام موفيا بالتزاماته على النحو الذى فرضه عقد الايجار واحكام القانون ، فان تلك التشريعات تكون قد قيدت فى شأن ايجار الاماكن الخاضعة لاحكامها من نصوص القانون المدنى المتعلقة بانتهاء مدة الايجار ، وجعلت عقود تلك الاماكن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محددة لصالح المستأجر طالما بقيت تلك التشريعات التى املتها اعتبارات النظام العام سارية ، وإذ كان ذلك ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للانتفاع بالاستمرار القانونى لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر فى ظل العمل باحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون من هذا الاستمرار من المساكنين للمستأجر الذين تكون مساكنتهم له معاصرة للعقد ولا تنقطع منذ ابتدائها ، وكان النص فى المادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه «لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجة وأولاده أو والده الذين كانوا مقيمين معه حتى الوفاة أو الترك ، وفيما عدا هؤلاء من اقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الايجار اقامتهم فى المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله المسكن ايهما اقل» ، يدل على أن المشرع قد وضع لتنظيم الحق فى الانتفاع بالاستمرار القانونى لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر شروطا واحكام أوردها

نص المادة ٢١ آنف الذكر ، مستهدفاً بذلك اعتبارات تتعلق بالنظام العام ، وتحقيق التوازن بين حقوق المستأجر وبين حقوق المؤجر ، وبالتالي فلا يصح أعمال ما يكون وارداً في عقود الإيجار المبرمة قبل العمل بهذا القانون والتي انتهت مدتها الاتفاقية - كشأن العقد مثار النزاع وعلى ما يفيد سياق الحكم المطعون فيه - من شروط مغايرة لأحكامه ، إذ في ذلك خروج على ما اعتبره القانون من الأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأعمل على واقعة النزاع حكم المادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي تنطبق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على العقود السارية وقت العمل بها ، وأقام قضاءه بعدم استمرار العقد على أنه لم تكن للطاعن إقامة ثابتة بعين النزاع عند وفاة المستأجرة ، ولم يأخذ في ذلك بما ورد بعقد الإيجار من أنه أبرم لسكنائها وعائلتها ، واطرح بذلك ضمناً ادعاء الطاعن بأنه كان من المساكين لها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التبرير من عدة وجوه ، أولها أن الحكم استند في قضائه بانتهاء عقد الإيجار إلى أقوال شاهدي المطعون ضده بأنه لم تكن له إقامة بعين النزاع وقت وفاة المستأجرة ، وإلى أنه لم يشهد أحداً لنفى ذلك ، في حين أن أقوال هذين الشاهدين ليست حجة قاطعة على عدم إقامته بتلك العين وأنه لم يستطع احضار شهوده لعذر منعه من حضور جلسة التحقيق .

ثانياً : أن الحكم اطرح المستند الدال على أن عمل أخ الطاعن يستدعي وجوده بالاسكندرية اسبوعياً ، مع مالهذا المستند من الدلالة على أن أخاه المذكور كان يقيم مع والدته بعين النزاع ، وذلك فضلاً عن المستند الآخر الذي أودعه الطاعن ملف الدعوى الدال على إقامته وأخيه بتلك العين . ثالثاً : أن ما ثبت بالشكوى الإدارية من وجود إحدى السيدات بعين النزاع بعد أكثر من عام على وفاة مستأجرتها ، وما قررته تلك السيدة من أنها حضرت إلى الشقة لتنظيفها . لا يؤدي إلى ما استخلصه الحكم من تلك الشكوى من أن المستأجرة كانت تقيم

بالعين المذكورة بمفردها، مما يشوبه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بالوجه الاول مردود بأن لقاضي الموضوع أن يأخذ بما يطمئن إليه من الادلة ، فتى كان من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كان الطاعن لم ينازع في أن أقوال شاهدي المطعون ضده لا يؤدي مدلولها إلى ما استخلصه الحكم منها ، فإن النعى عليه بانها ليست حجة قاطعة على عدم اقامة الطاعن بعين النزاع ، يعد جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للادلة فتمتنع اثارته أمام محكمة النقض . والنعى على الحكم بأن عذرا منع الطاعن وشهوده من حضور جلسة التحقيق ، دفاع جديد لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض اذا لم يقدم الطاعن ما يفيد سبق تمسكه به أمام محكمة الموضوع . والنعى بالوجه الثاني مردود بأن المحكمة المذكورة لا تلتزم بالرد على دفاع للخصم غير مؤثر في الدعوى ، ولما كان المستند المثبت لحضور اخ الطاعن إلى الاسكندرية اسبوعيا لا يفيد في اثبات اقامة الطاعن نفسه بعين النزاع ، فإن اغفال الحكم الرد على هذا السند بأسباب خاصة لا يعيبه ، واما الاستدلال بالمستند الآخر الذي يقول الطاعن إنه يدل على اقامته بعين النزاع ، فهو غير مقبول لتقديم هذا المستند لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعى بالوجه الثالث غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الشكوى المنكورة ضمن أوراق الطعن فيكون النعى على الحكم بهذا السبب بكافة وجوهه على غير أساس . ولما تقبم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يوسف أبو زيد . نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين / عزت حنورة... نائب رئيس المحكمة، محمد مختار منصور، د. محمد بهاء الدين
باشات وريمون فهم اسكندر.

(٣٣٩)

الطعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٣ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الأدلة»، حكم «تسبب الحكم: ما لا
يعد قصورا»، خبرة.

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وترجيح شهادة على أخرى. أقوال الشهود
أمام الخبير أو في تحقيق. للمحكمة الاستدلال بها كقرينة مع غيرها. عدم تقيدها
بنتيجة تقرير الخبير الذي اعتمدت أعماله مادام قضاؤها يقوم على ما يحمله.

(٢) دعوى «الطلبات في الدعوى»، «الحكم في الدعوى».

الحكم في الدعوى. تقيد المحكمة بالطلبات الختامية فيها لا السابقة عليها.

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة
التامة في تقدير الدليل وترجيح شهادة على أخرى والاستدلال بأقوال الشهود
أمام الخبير أو في تحقيق باعتبارها قرينة ضمن قرائن أخرى وأن تعتمد
ما قام به الخبير دون أن تكون مقيدة بالأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها طالما
أقامت قضاؤها على أسباب سائغة تكفي لحمله.

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الحكم بما يجاوز
الطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمراقبة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٦٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى سوهاج على الطاعنة طالبا الحكم بإلزامها بأن تؤدي له مبلغ ٨٧٤٦ جنيها وقال بيانا لها إن الطاعنة زوج له وأنه - بمناسبة سفره للعمل بليبيا - أصدر لها التوكيل رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٤ توثيق البلينا الذى خولها إدارة أمواله والتصرف فيها . وكان يرسل إليها مبالغ من المال لإنفاقها فى شئونه ولما عاد إلى بلده تبين أنها قامت بإنهاء رهن مساحة ٢٢ ط ٣ ف كان يرتهنها واستولت على دين الرهن ومقداره ١٧٣٠ جنية وعلى ثمن مساحة ٧ ط وبعض المواشى والمنقولات قامت ببيعها وعلى ماكان يرسله إليها من النقود وامتنعت عن رد ماله فى نمتها ومقداره ٨٧٤٦ جنيها فأقام الدعوى للحكم بطلباته . نذبت المحكمة خبيرا لتصفية الحساب بينهما . أودع تقريره . بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨ حكمت برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٤٣ لسنة ٥٥ ق طالبا إلغاءه والحكم بطلباته . أعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير فأودع تقريراً تكميلياً . بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبالإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٢٤٥٩ جنيها . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الراى بنقضه نقضا جزئيا . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب .تنعى الطاعنة بالأخيرين منها على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانها تقول إن الحكم احتسب فى نمتها مبالغ قال إنها أقرت باستلامها بموجب خطابات صادرة منها للمطعون ضده مع أنها أنكرت حجية بعضها ونفت صدور البعض الآخر منها كما أن عددا منها منسوب صدوره إلى ابنها الذى لم يكن قد جاوز الثالثة من عمره وقت كتابتها كما أن الحكم عول على

ماقررتة شاهده سئلت أمام الخبير الذي نيبته محكمة الاستئناف من أنها باعت جاموسة ونعجة مملوكتين للمطعون ضده رغم أنها أقوال لم تبد أمام المحكمة فى تحقيق قضائى بما يعيبه بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الدليل وترجيح شهادة على أخرى والاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو فى تحقيق باعتبارها قرينة ضمن قرائن أخرى وأن تعتمد ما قام به الخبير دون أن تكون مقيدة بالأخذ بالنتيجة التى انتهى إليها طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم الأخذ بالنتيجة التى انتهى إليها الخبير الذى نديته محكمة أول درجة أو تلك التى قام عليها تقرير الخبرة المقدم لمحكمة الاستئناف لما شابهما من تضارب ثم قام بتصفية الحساب بين طرفى الخصومة على ضوء المستندات المقدمة منهما وأقوالهما وأقوال شهودهما الثابتة بمحاضر أعمال الخبراء ورد على دفاع الطاعنة بشأن خطاباتها إلى المطعون ضده يقول «وترى المحكمة عدم التعويل على ماقررتة من أن الذى كتب تلك الخطابات طفل يبلغ من عمره الآن ست سنوات وحين كتابتهما لم يكن يعرف القراءة والكتابة . وهذا دفاع فاسد إذ أن لغة هذه الخطابات قد أُمليت على محررها - وهو بلا شك ويون أدنى جدال - شخص آخر غير ابنها حيث كتبت باللغة (الفلاحى) بإملاء من المستأنف عليها حيث حوت تلك الخطابات مايدور حول الأحوال المعيشية للمستأنف عليها فى غيبة زوجها المستأنف وما فعلته وما تصرفت فيه من أموال وعقارات - خلال تلك الفترة وما وصلها منه وما أرسله إليها وكذا أحوال الزراعة وما تريد منه إرساله إليها وقد أمهرت بعض هذه الخطابات باسم المستأنف عليها ومن غير المتصور عقلا ومنطقا أن يكون مرسل الخطاب شخصا آخر غير المستأنف عليها» وهى أسباب سائغة تكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص فإن النعى عليه بهنين السببين يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع للدليل لاتجوز إثارتة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الخبير الذي ندرته محكمة الاستئناف إنتهى في تقريره إلى أن المستحق للمطعون ضده في ذمة الطاعنة هو مبلغ ٦٦٧ مليون، ٢٠٦٥ جنيه وقد قدم المطعون ضده مذكرة طلب فيها الحكم له بهذا المبلغ إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامها بمبلغ ٣٤٥٩ جنيهها وهو يزيد عما طلب المطعون ضده الحكم له به مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الحكم بما يجاوز الطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها وإذ أورد الحكم المطعون فيه في مدوناته أن الخبير إنتهى إلى القول بأن صافي المستحق للمستأنف طرف، المستأنف عليها الأولى - الطاعنة - مبلغ ٦٦٧ مليون، ٢٠٦٥ جنيه ... وتقدم محامي المستأنف بمذكرة أورد بها أنه لا يمانع في الحكم بما إنتهى إليه تقرير الخبير وهو مبلغ ٦٦٧ مليون، ٢٠٦٥ جنيه، ثم أجرى تصفية الحساب بين الطرفين ثم قال «ومن حيث إنه متى كان ما تقدم وكان المستأنف يستحق بذمتها مبلغ ٣٤٥٩ جنيه إلا أن المستأنف طلب بمذكرته الأخيرة الحكم له بما إنتهى إليه تقرير الخبير الثاني - وكانت المحكمة وهي الخبير الأعلى في الدعوى قد صححت عملية المحاسبة التي أجراها الخبير الثاني ونتج عن عملية التصحيح المبلغ سالف الذكر ... وهو ما يتعين معه القضاء للمستأنف بالمبلغ سالف الذكر، مما مفاده أن الحكم كان على بينه من أن يقضى للمطعون ضده بأكثر مما طلب على سند مما قرره من أن تصفيه الحساب التي قام بها تجيز له ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص.

وحيث إن الموضوع فيما نقضته المحكمة صالح للفصل فيه. ولما تقدم يتعين الحكم بإلزام المستأنف عليها بأن تؤدي للمستأنف مبلغ ٦٦٧ مليون، ٢٠٦٥ جنيه.

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين / ملحت المراغى ، جرجس اسحق ، عبد الحميد سليمان ، والسيد شلبى
السفياطى .

(٣٤٠)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥١ القضائية

١ - نقض الاحكام الجائز الطعن عليها ، قوة الامر المقضى .

الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية الطعن فيه بالنقض . شرطه . صدوره
على خلاف حكم سابق حائز لقوة الامر المقضى فى مسألة اساسية او كلية شاملة بين
الخصوم أنفسهم ولو اختلفت الطلبات . علة ذلك .

٢ - ملكية . دعوى دعوى تعيين الحدود .

دعوى تعيين الحدود بين عقارين متجاورين . المقصود بها رسم الحد الفاصل فى
الطبيعة بين عقارين متجاورين اقتصار مهمة القاضى فيها على تطبيق مستندات الملكية
وبيان الحد الفاصل بين العقارين طالما لم يوجد نزاع جدى بشأن الملكية او مساحة
العقار .

١ - تنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات على أن للخصوم أن - يطعنوا
امام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته -
فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز
قوة الامر المقضى ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه
إذا كان الحكم السابق قد فصل فى مسألة اساسية او كلية شاملة وحاز هذا
القضاء قوة الامر المقضى فان ذلك يمنع الخصوم من التنازع فى شأن أى
حق متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة أو انتفائها ، ويتوالف
التناقض اذا ما فصل الحكم الثانى فى نفس المسألة خلافا للحكم أو
لمقتضاه ، حتى ولو كانت الطلبات فى الدعويتين مختلفة طالما أن المسألة
الاساسية فيها واحدة .

٢ - لما كانت دعوى تعيين الحدود بين العقارات المتجاورة المقصود بها رسم الحد الفاصل في الطبيعة بين عقارين متجاورين وتقتصر مهمة القاضي فيها على تطبيق مستندات الملكية وبيان الحد الفاصل بين العقارين طالما أنه لا يوجد نزاع جدى حول ملكية كل منهما لعقاره أو حول مساحة العقار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٥٤١ سنة ٧٦ مدنى فاقوس ضد الطاعنة بطلب الحكم بفصل الحدود بين ملكها وملك الطاعنة وقالت فى بيان دعواها أنها تمتلك أطيانا زراعية قدرها ٣ س ١ ط ٨ ف كائنة بزماء الديغامون مركز فاقوس شرقية وموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة وذلك بموجب حكم القسمة الصائر فى الدعوى رقم ١٧٦٤ سنة ٥٩ ق مدنى شبرا والمسجل برقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩ وأن الطاعنة وهى تجاورها فى هذه الاطيان عمدت إلى نقل الحدود واغتصبت أجزاء من ملكها المذكور بلغت مساحتها ١٢ ط ٣ ف فأقامت دعواها . نثبت محكمة الدرجة الاولى خبيرا وبعد أن أودع تقريره قضت برفض الدعوى . طعنت المطعون ضدها بالاستئناف الرقيم ٦٥٢ سنة ٧٨ الزقازيق . وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٤ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية، بإلغاء الحكم المستأنف ويوقف الفصل فى دعوى فصل الحدود وحتى يفصل فى النزاع على الملكية . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض دفعت المطعون ضدها بعدم جواز الطعن بالنقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بعدم جواز الطعن بالنقض . وإذا عرض للطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

ونحيث إن مبنى الترفع بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ومن ثم فلا يجوز الطعن عليه بطريق النقض

عملا بالمادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، كما أنه لم يصدر على خلاف حكم سابق إذ أن ما قضى به حكم القسمة الصادر في الدعوى رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٥٩ مدنى شبرا ليست له حجية في دعوى فصل الحدود المائلة لاختلاف الموضوع والسبب والخصوم .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك لان المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات نصت على أن للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أنه إذا كان الحكم السابق قد فصل فى مسألة أساسية أو كلية شامله وحاز هذا القضاء قوة الامر المقضى . فان ذلك يمنع الخصوم من التنازع فى شأن أى حق متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة أو انتفائها ، ويتوافر التناقض إذا ما فصل الحكم الثانى فى نفس المسألة خلافا للحكم أو لمقتضاه ، حتى ولو كانت الطلبات فى الدعويين مختلفة طالما أن المسألة الأساسية فيها واحدة . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن حكم القسمة الصادر فى الدعوى رقم ١٧٦٤ سنة ٥٩ جزئى شبرا - المرفوعة من الطاعنة ضد المطعون ضدها بشأن قسمة الاطيان الزراعية المملوكة لهما ميراثا - أنه قضى باعتماد تقرير الخبير الذى حدد نصيب كل من الطاعنة والمطعون ضدها فى الاطيان المذكورة ، وقد أضحي هذا الحكم نهائيا وتم تنفيذه باستلام كل من الطاعنة والمطعون ضدها نصيبها المحدد فيه ، كما قامت المطعون ضدها بشهره لما كان ذلك فإن الحكم المذكور تكون له حجية قبل الطاعنة والمطعون ضدها فى شأن ما قضى به اساسا من ملكية كل منهما للنصيب الذى اختصت به بموجبه بما لا يجوز معه اعادة طرح هذه المسألة من جديد بينهما وهو ما انتهت إليه فعلا محكمة شمال القاهرة الابتدائية فى نزاع مماثل بين نفس الخصوم وذلك فى الدعوى رقم ١٠١٣ سنة ٧٣ والمرفوعة من المطعون ضدها بطلب بتعويضها عن العجز المدعى به فى نصيبها الذى اختصت به بموجب حكم القسمة سالف البيان - التى قضى فيها نهائيا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

بحكم القسمة المذكور لما كان ما تقدم وكانت المطعون ضدها قد قامت برفع الدعوى الراهنة ضد الطاعنة بطلب فصل الحدود بين ملكيهما فان حكم القسمة آنف البيان تكون له حجية بالنسبة للمسألة الاولى التى فصل فيها وهى الملكية وتحديد نصيب كل من الطرفين ولو كانت الطلبات فى الدعويين مختلفة، واذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بوقف الدعوى الماثلة بمقولة وجود نزاع جدى على الملكية ولحين الفصل فيه فإنه يكون قد صدر على خلاف حكم القسمة الانتهاى الصادر فى الدعوى رقم ١٧٦٤ سنة ٥٩ جزئى شبرا مما يجيز الطعن فيه بطريق النقض عملا بالمادة ٢٤٩ مرافعات ويتعين لذلك القضاء برفض الدفع وبجواز الطعن.

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، إذ أنه صدر على خلاف حكم القسمة الانتهاى الصادر بين الطرفين فى الدعوى رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٥٩ مدنى شبرا والقاضى بتحديد نصيب ومقدار الاطيان المملوكة لكل من الطاعنة والمطعون ضدها الذى اختصت به بموجبه بما لا وجه معه لاعادة طرح هذا النزاع فى دعوى فصل الحدود وهو ما انتهى إليه بحق الحكم الابتدائى بما كان يقتضى تأييده واذ خالف الحكم المطعون ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أنه لما كانت دعوى تعيين الحدود بين العقارات المتجاورة المقصود بها رسم الحد الفاصل فى الطبيعة بين عقارين متجاورين، وتقتصر مهمة القاضى فيها على تطبيق مستندات الملكية وبيان الحد الفاصل بين العقارين طالما أنه لا يوجد نزاع جدى حول ملكية كل منهما لعقاره أو حول مساحة العقار، لما كان ذلك وكانت المحكمة وقد انتهت فيما سلف بيانه - ردا على الدفع - إلى أن حكم القسمة الانتهاى الصادر فى الدعوى رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٥٩ مدنى شبرا له حجية قبل كل

من الطاعنة والمطعون ضدها في شأن قسمة الاطيان المملوكة لهما ميراثا وتحديد نصيب كل منهما في تلك الاطيان ومن ثم فلا وجه للقول بتوافر نزاع جدى حول الملكية التي حسمها الحكم السابق ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف الفصل في دعوى يتعين الحدود حتى يفصل في النزاع على الملكية فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

بقيادة السيد المستشار/ محمود عثمان برويش ... نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ محمد ابراهيم خليل، عبد المنصف هاشم، أحمد شليبي، ومحمد عبد الحميد
سند.

(٣٤١)

الطعن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٥٠ القضائية

حراسة بحراسة قضائية،

حارس العين. إلتزامه قانونا بأن يقدم لصاحبها حساباً عن إيراداتها ومنصرفاتها.
توقيع مصلحة الضرائب حجزاً على الربيع. لايعفيه من ذلك.

متى كان الحكم الذى أقام الحارس قد ألزمه بأن يقدم إلى صاحب العين
حساباً عن إيراداتها ومنصرفاتها مشفوعاً بما يؤيده من مستندات فإن تقديم
هذا الحساب يكون على هذا الوجه التزاماً قانونياً، فضلاً عن كون الحارس
مكلفاً قانوناً بتقديم الحساب، لما كان ذلك فإن توقيع مصلحة الضرائب
الحجز على ريع حصة الطاعنين فى العقار لايعفى الحارس المطعون عليه
من الإلتزام المذكور.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وجيئ إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل فى أن الطاعنين وأخرى أقاموا الدعوى رقم ١١٦٠ سنة ١٩٧٨
مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بإلزامه

بتقديم كشوف حساب تفصيلية مؤيدة بالمستندات عن نصيبهم في العقار المبين بالأوراق خلال مدة توليه الحراسة عليه ، وقالوا ببياننا للدعوى انه قضى بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦ فى الدعوى رقم ٧٥٦٥ سنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة بتعيين المطعون عليه وآخر حارسين على تلك العقار ثم انفرد بالحراسة طبقا للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤١٣٠ سنة ١٩٧٢ مستعجل القاهرة غير انه لم يحاسبهم عن نصيبهم فى ريع العقار المنكور ولم يقدم كشوف حساب مؤيدة بالمستندات منذ أن تولى الحراسة فأقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليه بتقديم الكشوف آنفة الذكر . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢٨ سنة ٩٦ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدد جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب إذ أعفى المطعون عليه الحارس من تقديم كشوف الحساب على سند من القول بأن مصلحة الضرائب اوقعت حجزا على ربع حصة الطاعنين فى العقار سالف الذكر ودون تحديد لمدة قيام الحجز بالنسبة للمدة التى تولى المطعون عليه فيها الحراسة فى حين أن توقيع الحجز لا يبرر اعفاء المطعون عليه من هذا الالتزام فيكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، نلك أنه وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة متى كان الحكم الذى اقام الحارس قد ألزمه بأن يقدم إلى صاحب العين حسابا عن ايرادها ومنصرفها مشفوعا بما يؤيده من مستندات فان تقديم هذا الحساب يكون على هذا الوجه التزاما قانونيا ، فضلا عن كون

الحارس مكلف قانونا بتقديم الحساب . لما كان ذلك ، فان توقيع مصلحة الضرائب الحجز على ريع حصة الطاعنين في العقار آنف الذكر لا يعفى الحارس المطعون عليه من الالتزام المذكور . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر مجتزئا في ذلك بالقول بأنه لم يكن هناك داع لتقديم كشوف الحساب في تلك الحالة فان الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود عثمان برويش نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ محمد ابراهيم خليل، عبد المنصف هاشم، أحمد شلبي، ومحمد عبد الحميد
سند.

(٣٤٢)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ القضائية:

- (١) قوة الامر المقضى . نقض الاحكام الجائز الطعن فيها بالنقض .
قوة الامر المقضى . ثبوتها للحكم النهائي ولو كان مما يجوز الطعن فيه بالنقض او
طعن فيه بالفعل .
- (٢) دعوى الطلبات فى الدعوى ، تكيف الدعوى ، بيع الثمن ،
الاستناد إلى العرض والايذاء فى براءة النعمة من باقى الثمن . انطوائه على طلب القضاء
بصحتها .
- (٣) حيازة الحائز العرضى ، تقادم ، تقادم مكسب ، محكمة الموضوع .
اكتساب الحائز العرضى ملكية العقار بالتقادم . شرطه . تغيير صفة حيازته . تقدير
ايلة التغيير . فصل محكمة الموضوع فيها .

١ - قوة الامر المقضى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - تثبت
للحكم النهائي ولايمنع من ثبوتها أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق
النقض أو أنه طعن فيه بالفعل .

٢ - الاستناد إلى العرض والايذاء فى براءة النعمة من باقى الثمن
ينطوي - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على طلب القضاء
بصحتها .

٣ - الحائز العرضي - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وأما بفعل منه يعتبر معارضه ظاهرة لحق المالك ، وتقدير الأدلة في المنازعات الخاصة بتغيير صفة وضع اليد هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٢٨٠٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢/٢٨ سنة ١٩٥٥ والتسليم ، وقالوا بيانا للدعوى ان مورثهم المرحوم... اشترى من الطاعن بموجب ذلك العقد قطعة الأرض المبينة بالأوراق لقاء ثمن مقداره ٢٩٣٤ قاموا بسداد جزء منه وعرض الباقي على الطاعن غير أنه رفض استلامه فقاموا بإيداعه خزانة المحكمة واقاموا الدعوى بطلباتهم سالفه البيان ، وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ حكمت - المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٦ سنة ٩٧ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة منكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ اعتد بحجية الحكم

الصادر فى الاستئناف رقم ٤٣٣٤ سنة ٩٤ ق مدنى القاهرة رغم تقديم مايدل على أنه مطعون فيه بطريق النقض رقم ٥٦٩ سنة ٤٩ ق، ورغم اختلاف موضوع وسبب الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم عن موضوع وسبب الدعوى المطروحة، فموضوع الدعوى الأولى فسخ عقد البيع آنف الذكر وسببها تحقق الشرط الفاسخ الصريح للتخلف عن الوفاء بباقي الثمن، فى حين أن موضوع الدعوى المطروحة صحة ونفاذ ذات العقد وسببها عدم قيام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يقم بتفسير نصوص عقد البيع التى يبين منها تحقق الشرط الفاسخ الصريح والتزم بالعرض والايداع اللذين اعتدبهما الحكم الصادر فى الاستئناف الاول باعتباره قضاء ضمنيا بصحتها فى حين أن الطاعن لم يقبل العرض ولم يسبق ذلك بطلب من المطعون عليهم الحكم بصحة العرض والايداع، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن قوة الامر المقضى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - تثبت للحكم النهائى ولايمنع من ثبوتها أن يكون الحكم ممايجوز الطعن فيه بطريق النقض أو أنه طعن فيه بالفعل، لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعن سبق أن أقام الدعوى رقم ٤٢١٨ سنة ١٩٦٨ مدنى القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على تحقق الشرط الفاسخ الصريح للتخلف عن الوفاء بباقي الثمن وقضى بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٣ فى الاستئناف رقم ٤٣٣٤ سنة ٩٤ ق مدنى القاهرة الذى رفع عن الحكم الصادر فيها برفض الدعوى تأسيسا على تنازل الطاعن عن الشرط الفاسخ الصريح والاعتداد بعرض باقى الثمن وايداعه خزانة المحكمة، وهذا الحكم - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يحوز قوة الامر المقضى فى شأن طلب فسخ عقد البيع سالف الذكر ويمنع الخصوم انفسهم من التنازع فى تلك المسألة بالدعوى المطروحة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها فى الدعوى الأولى أو اثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ولايغير من ذلك اختلاف الطلبات فى الدعوتين، لما كان ذلك وكان الاستناد إلى العرض والايداع حسبما سلف البيان فى براءة النمة

من باقى الثمن ينطوى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على طلب القضاء بصحتها ، لما كان مانقداً فان الحكم المطعون فيه إذ التزم فى هذا الخصوص بقوة الأمر المقتضى للحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٢٣٤ سنة ٩٤ ق مدنى القاهرة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع باكتسابه ملكية الأرض موضوع النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية وقام بتجزئتها وبيعها بعقود مسجلة لآخرين فسقط حق المطعون عليهم ومورثهم فى ضمان التعرض ، غير أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع ولم يبحث شروط الحيابة وأقام قضاءه على أن وجود علاقة تعاقدية لاتجيز لأحد طرفيها كسب الملكية إلا إذا جابه الطرف الآخر وغير سبب وضع يده وأن الطاعن لم يتخذ فعلاً ايجابياً بجابه به الطاعن عليهم ومورثهم إلا منذ سنة ١٩٧٠ ، فى حين أن الحيابة قرينة على الملكية ويكفى الطاعن أن يتمسك بالحيابة ويكون على خصمه اثبات عكس ذلك ، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الحائز العرض - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته أما بفعل الغير وأما بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك لما كان ذلك وكان تقدير الأدلة فى المنازعات الخاصة بتغيير صفة وضع اليد هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن بشأن اكتسابه ملكية الأرض محل النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بأنه إذا كانت هناك علاقة تعاقدية بين الطرفين فلا يجوز لأحد الطرفين أن يكسب الملكية بوضع اليد إلا إذا جابه الطرف الآخر وغير سبب وضع يده من تعاقدته إلى غصب

ولا يكفى فى تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته، وكان يبين أن المستأنف (الطاعن) لم يتخذ فعلا ايجابيا ظاهرا يجابه به المستأنف عليهم (المطعون عليهم) ومورثهم من قبلهم الى سنة ١٩٧٠ عندما باع الأرض لآخرين لو فرضنا صحة قوله، ومعنى هذا أن تغيير صفته فى الحياة بدأت سنة ١٩٧٠ ومن ثم تكون مدة التقادم المكسبة لم تكتمل، وكانت هذه الاسباب لها أصلها الثابت بالأوراق وتكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن، فان هذا النعى لا يعدو أن يكون فى حقيقته جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض، ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة، وعضوية إلسادة
المستشارين / عزت حنودة ... نائب رئيس المحكمة، محمد مختار منصور، محمود نبيل البناوى،
واحمد نصر الجندى.

(٣٤٣)

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٩ القضائية

- (١) حكم «الطعن فى الحكم : الحق فى الطعن»-نقض «الخصوم فى الطعن» .
الطعن بالنقض . عدم قبوله من غير المحكوم عليه بالحكم المطعون فيه .
- (٢) بطلان «بطلان الاجراءات» . دعوى «إنقطاع سير الخصومة» .
البطلان الناشئ عن صدور حكم على من توفي أثناء سير الخصومة بطلان نسبي ليس
لغير ورثته التمسك به

١ - من المقرر الا يقبل الطعن - بالنقض - من غير المحكوم عليه بالحكم
المطعون فيه .

٢ - البطلان الناشئ عن صدور حكم على من توفي أثناء سير الخصومة
هو بطلان نسبي ليس لغير ورثته التمسك به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل فى أن هيئة الأوقاف المصرية - المطعون ضدها - أقامت الدعوى
رقم ١٦٦ / ١٩٥٣ - مدنى كلى بعباط على المرحوم

طالبة الحكم بفسخ عقد تحكير الأرض محل النزاع وإزالة ما عليها من منشآت وبإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٧٥. مليون ، ٥ جنيه متأخر أجر الحكر حتى سنة ١٩٥٠ مع جعل مقابل الحكر السنوى مبلغ ٥٥٩ مليون ، ٢٢٥ جنيه . تدخل الطاعنون خصوما فى الدعوى طالبين رفضها لامتلاكهم الأرض محل النزاع بوضع اليد أكثر من خمسين عاما . بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٥ قضت المحكمة برفض طلبات الطاعنين وأجابت المطعون ضدها الى بعض طلباتها . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٦/٤ ق - المنصورة (مأمورية بمياط) طالبين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم . بتاريخ ٧٨/١٢/٤ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين التاسع والسادسة عشر والسابعة عشر والثامنة عشر ورفضه بالنسبة للباقيين . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان من المقرر ألا يقبل الطعن من غير المحكوم عليه بالحكم المطعون فيه وكان الطاعنون التاسع والسادسة عشر والسابعة عشر والثامنة عشر ليسوا من بين الخصوم فى الحكم المطعون فيه فإن الطعن منهم يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن - بالنسبة لباقي الطاعنين - إستوفى أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون فيه بطلانه لصدوره ضد رغم وفاته فى ١٩٧٨/٣/٢٥ .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن البطلان الناشئ عن صدور حكم على من توفى فى أثناء سير الخصومة هو بطلان نسبي ليس لغير ورثته التمسك به لما كان ذلك وكان الطاعنون ليسوا ورثة للمرحوم فإن النعى منهم بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بتملكهم أرض النزاع

بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة ، ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع لمجرد القول بأنهم ورثة المرحوم الذى سبق أن أقر باعتباره تلك الأرض موقوفة ومحكورة له ، وأنهم يحتاجون بهذا الإقرار باعتباره صادرا من مورثهم . وإذ لم يبين الحكم سنده فى اعتبارهم ورثة له ، رغم إنكارهم لهذه الصفة وإن تشابهت الأسماء وأقام على ذلك - وحده - قضاءه برفض طلباتهم يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه..

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك لأنه لما كان الطاعنون قد أقاموا تدخلهم على تملكهم الأرض محل النزاع بالتقادم الذى جاوزت مدته خمسين عاما سابقة على رفع الدعوى ، وتمسكوا بأنهم ليسوا من بين ورثة المرحوم..... مما لازمه إن صح ذلك - ألا يحتاجوا بالإقرار الصادر من الأخير بواقعة التحكير وتملك وقف المدرسة المتبولية للأرض المحكورة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حاجهم بهذا الإقرار على مجرد القول بأنهم ورثة له دون بيان سنده ، ورتب على ذلك وحده قضاءه برفض طلباتهم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه ، دون حاجة إلى بحث باقى سببى الطعن .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمود حسن رمضان، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين / أحمد كمال سالم، نائب رئيس المحكمة، محمد رافت خفاجي، الحسيني الكنانى،
وبكتور محمد فتحى نجيب.

(٣٤٤)

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ القضائية

(١ ، ٢) محكمة الموضوع «مسائل الواقع» ، دعوى «تكييف الطلبات» ، «دعوى
الحيازة» ، «حيازة» ، عقد .

١ - لقاضى الموضوع سلطة فهم الواقع فى الدعوى ، عدم تقيده بتكييف الخصوم لها .
وجوب اعطائها التكييف الصحيح . العبرة بحقيقة المطلوب فيها .

٢ - استرداد الحيازة . الالتجاء إلى دعوى الحق لا إلى دعوى الحيازة . شرطه . ارتباط
المدعى مع المدعى عليه فيها بعقد . جواز اقامة المستأجر دعوى استرداد الحيازة على
مستأجر العين من المالك المقتصب ولو كان المستأجر الاخير حسن النية .

(٣ ، ٤) ايجار «ايجار الاماكن» ، «ترك العين المؤجرة» . محكمة الموضوع
«مسائل الواقع» .

٣ - اثبات او نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر . من مسائل
استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى اقامت قضاءها على أساس «واقع» .
ب سائفة .

٤ - التخلّى عن العين المؤجرة . جواز ان يكون «
لقوانين الايجارات الاستثنائية والهجرة» «ريحا او ضمنا» - ترك العين وفقا
بى الخارج . لا تلازم بينهما . علة ذلك .

(٥) استئناف . حكم

ب «نسبى الحكم» .

تأيد

«محكمة الاستئناف للحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت
إليها . لا يعيب الحكم وجود تناقض بين أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائى . علة ذلك .

(٦) دعوى «دعوى الحيازة» .

حظر الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق . م ٤٤ مراقعات . شرطه . ان
تكون دعوى اليد ودعوى الحق قد لقيمت على شخص واحد . تعدد الدعاوى واختلاف
الخصوم فيها . أثره . انتفاء الحظر .

١ - لقاضي الموضوع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وأنه لا يتقيد بتكييف الخصوم لها ، ولا يمنع هذا من فهم الدعوى على حقيقتها واعطائها التكييف الصحيح ، وإن العبرة في تكييفها بأنها دعوى حق هي بحقيقة المطلوب فيها .

٢ - من المقرر أن الالتجاء إلى دعوى العقد لا إلى دعوى الحيازة محله أن يكون رافع الدعوى مرتبطاً مع المدعى عليه فيها بعقد ويكون انتزاع الحيازة داخل في نطاق هذا العقد ، وكان الثابت إن المطعون ضده يرتبط مع الطاعن الأول - بعد إيجار مؤرخ ١٢/١٢/٦٤ ، وكان النص في المادة ٥٧١ من القانون المدني يوجب على المؤجر أن يمتنع عن كل مامن شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ويحق للمستأجر عند وقوع المخالفة من المؤجر أن يلجأ إلى القضاء لإجباره على التنفيذ العيني لعقد الإيجار ، وتمكينه من الاستمرار في الانتفاع بالعين المؤجرة باعادة وضع يده عليها ، وهذا الضمان الذي يلتزم به المؤجر يمنعه من تأجير العين للغير ، ويحق للمستأجر عند المخالفة بوصفه حائزاً للعين المؤجرة أن يرفع في هذه الحالة دعوى استرداد الحيازة على من انتقلت إليه حيازتها من المالك المغتصب ، ولو كان المستأجر الأخير حسن النية اعمالا لنص المادة ٩٦٠ من القانون المدني .

٣ - اثبات أو نفي ترك المستأجر للعين المؤجرة ، وتنازله عنها لآخر ، هو - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها في ذلك ، متى اقامت حكمها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٤ - من المقرر أن هجرة المستأجر إلى الخارج لا تقيد حتما تركه العين المؤجرة ، وإن التخلي عنها كما يكون صريحا يصح أن يكون ضمنيا ، بأن يتخذ موقفا لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على انصراف قصده إلى أحداث هذا الاثر القانوني ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اقام قضاءه على أن المطعون ضده لم يترك شقة النزاع لابن أخيه إذ أنه استمر في أداء أجرتها ، كما استمر المؤجر يحرق ايصالات سداد الأجرة بإسفه ،

وظل اشترك التليفون باسمه ويدفع مقابل المكالمات الزائدة ، ومقابل استهلاك المياه ، كما كان ابن أخيه يقوم بالوفاء بهذه الالتزامات من معاشه - أى المطعون ضده - حسبما جاء بأقوال الشهود فى المحضر رقم ٢٨٦٠ لسنة ١٩٦٣ ادارى العجوزة ، إذ أنه كان يقبض معاشه وانتهى الحكم إلى أن المطعون ضده لم يصدر منه تعبير صريح أو ضمنى يكشف عن ارادته فى التخلّى عن العين المؤجرة ، لما كان ذلك ، وكان لاتلازم بين الترك الذى عناه المشرع فى قوانين الايجارات الاستثنائية وبين هجرة المستأجر إلى الخارج ، إذ أن القانون لا يحرم المصرى المهاجر من الاحتفاظ بمسكنه فى موطنه .

٥ - إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى واستندت إليها ، وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر فى سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائى إذ أن أخذ الحكم الاستئناف بأسباب حكم محكمة الدرجة الاولى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - معناه أخذها بالأسباب التى لا تتعارض مع حكمها ، فيعتبر أسباب الحكم الابتدائى فى هذه الحالة مكملّة لأسباب هذا الحكم فيما لا تتعارض فيه

٦ - يدل نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أن الحظر الذى قصده المشرع من الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق ، لا يكون إلا إذا أقيمت دعوى اليد ودعوى الحق على شخص واحد ، إما إذا تعددت طلبات المدعى فى الدعوى ، واختلف خصومه فيها ، فإن النزاع فى حقيقة الأمر ينطوى على عدة دعاوى ، ولو قام المدعى برفعه بصحيفة واحدة ، فإذا اختصم أحد الأشخاص فى دعوى الحق ، واختصم آخر فى دعوى الحيازة ، فإن الحظر الوارد فى نص المادة ٤٤ مرافعات سالف الذكر لا يكون قائما لتعدد الدعاوى واختلاف الخصوم فيها .

المحكمة

يُعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده اقام الدعوى رقم ١٩٩١ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الجيزة على الطاعنين للحكم على الطاعن الاول فى مواجهة الطاعن الثانى باعادة وضع يده على العين المبينة بالصحيفة ، وقال فى شرح دعواه أنه استأجر هذه العين من الطاعن الاول بموجب عقد مؤرخ ١٢/١٢/٦٤ ، ولسفره إلى الخارج فقد عهد إلى ابن شقيقه بملاحظة العين المؤجرة وسداد اجرتها ، وإذ توفى الاخير إلى رحمة الله فى ٢١/٧/١٩٧٣ فقد تسلم الشقة وكيله ، إلا ان الطاعن الاول اقتحمها واستولى عليها ، وعلى ما بها من منقولات واجرها للطاعن الثانى ، بدعوى أن المطعون ضده تركها لابن شقيقه الذى انتهى عقد الايجار بوفاة ، وقد حرر عن ذلك المحضر رقم ٣٠٦١ لسنة ١٩٧٣ ادارى العجوزة . احوالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن الاول ان المطعون ضده ترك شقة النزاع لابن شقيقه المرحوم منذ سفره للخارج فى ٢١/٣/١٩٧٣ منهايا بذلك عقد استئجاره لها ، دفع الطاعن الاول بعدم قبول الدعوى باعتبارها دعوى استرداد حيازة ، بينما تربطه والمطعون ضده احكام عقد الايجار ، وبعد سماع الشهود حكمت المحكمة بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٨ بالزام الطاعنين برد حيازة شقة النزاع الى المطعون ضده وتمكينه من الانتفاع بها . استأنف الطاعن الثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٣٣ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، كما استأنفه الطعن الأول بالاستئناف رقم ١٣٣٣ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٨ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ايدت فيها رأى برفض الطعن ، واذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على ستة أسباب ، ينعى الطاعنان بالسيئين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان ان الحكم اقام قضاءه على ان المطعون ضده رفع دعواه

على الطاعن الأول استنادا لاحكام ضمان المؤجر ، وعلى الطاعن الثانى استنادا لاحكام الحيازة ، وركن فى ذلك إلى ماجاء بصحيفة دعواه ومنكرات دفاعه ، ولم يبين مؤدى هذه الاوراق ، ولم يعين مااستند إليه منها ، بما يتعذر معه تحديد الدليل الذى استند إليه ، حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبته فى تكييف الدعوى ، مما يعيبه بالقصور فى التسبيب . هذا إلى أن محكمة الموضوع مقيدة فى تكييفها للدعوى بالوقائع والطلبات المطروحة عليها ، فلا تملك التغيير فى مضمون هذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم ، والبين من الوقائع التى عرضها المطعون ضده بالنسبة للطاعن الاول انها دعوى استرداد حيازة ، مبنياها اعمال الغصب التى سلبت بها حيازته ، وإذا اعتبرها الحكم المطعون فيه دعوى حق ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجب به ذلك عن بحث ماذفع به الطاعن الأول من عدم قبول الدعوى المؤسس على انه لايجوز للمستأجر رفع دعوى استرداد الحيازة على المؤجر إذا كان مرتبطا معه بعقد ايجار ، وهو دفع جوهري يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . مما يعيبه ايضا بالقصور .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان لقاضى الموضوع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وأنه لايتقيد بتكييف الخصوم لها ، ولايمنعه هذا من فهم الدعوى على حقيقتها واغطائها التكيف الصحيح ، وان العبرة فى تكييفها بأنها دعوى حق هى بحقيقة المطلوب فيها ، وكان من المقرر ايضا أن الالتجاء إلى دعوى العقد لا إلى دعوى الحيازة محله أن يكون رافع الدعوى مرتبطا مع المدعى عليه فيها بعقد ، ويكون انتزاع الحيازة داخلا فى نطاق هذا العقد ، وكان الثابت أن المطعون ضده يرتبط مع الطاعن الاول بعقد ايجار مؤرخ ١٩٦٤/١٢/١ ، وكان النص فى المادة ٥٧١ من القانون المدنى يوجب على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه ان يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ويحق للمستأجر عند وقوع المخالفة من المؤجر أن يلجأ إلى القضاء لاجباره على التنفيذ العيني لعقد الايجار ، وتمكينه من الاستمرار فى الانتفاع بالعين المؤجرة باعادة وضع يده عليها ، وهذا الضمان الذى

يلتزم به المؤجر يمنعه من تأجير العين للغير ، ويحق للمستأجر عند المخالفة بوصفه حائزا للعين المؤجرة أن يرفع في هذه الحالة دعوى استرداد الحيازة على من انتقلت إليه حيازتها من المالك المغتصب ، ولو كان المستأجر الأخير حسن النية اعمالا لنص المادة ٩٦٠ من القانون المدني ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الدعوى مرفوعة من المطعون ضده على الطاعن الاول استنادا لاحكام ضمان المؤجر ، وانها ليست من دعاوى الحيازة ، وعلى الطاعن الثانى على انها دعوى استرداد حيازة ، وركن فى ذلك إلى ما جاء بصحيفة الدعوى وإلى ماقرره المطعون ضده فى منكراته بأن عقد الايجار المبرم بينه وبين الطاعن الاول لم ينقض ، وأنه يقوم بسداد الاجرة واستهلاك المياه واشتراك التليفون ، وأن منقولاته ظلت بالعين المؤجرة حتى اغتصاب الطاعن الاول لها بغير سند من القانون ، وأن من حقه المطالبة بتمكينه من الانتفاع بها لالتزام الطاعن الاول بالضمان ، كما يحق له استردادها من الطاعن الثانى ولو كان حسن النية ، فانه يكون قد اعمل صحيح القانون ، وانتهى إلى التكييف السليم للدعوى ، والتزم بحقيقة المطلوب فيها ، واستند إلى ماله اصله الثابت بالاوراق ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن المطعون ضده لم يترك شقة النزاع لابن اخيه ، بدعوى ان الركن المادى لا يكفي وحده لثبوت الترك ، إذ يتعين ان يقوم الدليل على اتجاه ارادة المستأجر إلى قطع صلبته بالعين المؤجرة نهائيا ، فى حين ان المادتين ٢١ ، ٢٢/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ جاء حكمها عاما ، ولايستلزمان هذا الشرط ، وقد ثبت من الشهادة الرسمية الصادرة من ادارة الجوازات ما يفيد هجرة المطعون ضده نهائيا إلى امريكا ، فيكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله . هذا إلى أن الحكم استدل على ان نية المطعون ضده لم تنصرف إلى ترك العين المؤجرة من استمرار اشتراك التليفون باسمه ، ودفعه اجرة شقة النزاع ، وقيمة المكالمات الزائدة ، وثمن استهلاك المياه ،

وجود منقولاته بها ، وان الثابت من اقوال الشهود في المحضر رقم ٢٨٦٠ سنة ١٩٧٣ ادارى العجوزة أن ابن اخيه كان يقوم بسداد هذه التعالغ من مال عمه المذكور ، إذ كان يقوم بقبض معاشه بمقتضى توكيل رسمى صادر إليه منه ، فى حين ان محكمة الاستئناف لم تحقق من وجود هذا التوكيل ، ولا يكفى فى ذلك الاعتماد على اقوال الشهود لان الوكالة لا تثبت فى هذه الحالة الا بالكتابة ، فضلا عن ان الوفاء بالاجرة واستهلاك المياه واشتراك التليفون وسداد المكالمات الزائدة بفرض صحتها لاتؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم ، إذ جرت العادة على بقاء مثل هذه الاشياء باسم صاحبها بعد تركه العين المؤجرة ، مما يعيب الحكم بالفساد فى الاستدلال ايضا .

وحيث إن النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان اثبات أو نفي ترك المستأجر للعين المؤجرة ، وتنازله عنها لآخر ، هو - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها فى ذلك ، متى اقامت حكمها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، وكان من المقرر ايضا ان هجرة المستأجر إلى الخارج لاتفيد حتما تركه العين المؤجرة ، وان التخلي عنها كما يكون صريحا يصح أن يكون ضمنيا بأن يتخذ المستأجر موقفا لا تدع طرفي الحال شكاً فى دلالة على انصراف قصده إلى احداث هذا الاثر القانونى ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على أن المطعون ضده لم يترك شقة النزاع لابن اخيه ، إذ أنه استمر فى اداء اجرتها ، كما استمر المؤجر يحرق ايصالات سداد الاجرة باسمه ، وظل اشتراك التليفون باسمه ويدفع عنه مقابل المكالمات الزائدة ، ومقابل استهلاك المياه ، كما أن ابن اخيه يقوم بالوفاء بهذه الالتزامات من معاشه - اى المطعون ضده - حسبما جاء باقوال الشهود فى المحضر رقم ٢٨٦٠ لسنة ٦٣ ادارى العجوزة ، إذ أنه كان يقبض معاشه ، وانتهى الحكم إلى أن المطعون ضده لم يصدر منه تعبير صريح أو ضمنى يكشف عن ارادته فى التخلي عن العين المؤجرة ، لما كان ذلك ، وكان لاتلزم بين الترك الذى عناه المشرع فى قوانين الايجارات الاستثنائية وبين

هجرة المستأجر إلى الخارج، إذ أن القانون لا يحرم المصري المهاجر من الاحتفاظ بسكنه في وطنه، وكانت هذه الأسباب سائغة ولها أصلها للثابت بالأوراق، وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان للتناقض في التسبيب، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم ذهب في تكييفه للدعوى قبل الطاعن الأول إلى أنها دعوى حق خلافا لما قرره الحكم الابتدائي من أنها من دعاوى الحيازة، ثم عول في قضائه على ما أورده من أسباب مضافة إلى أسباب هذا الحكم مما يعيبه بالبطلان، للتناقض في التسبيب.

وحيث إن النعي مردود بأنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها، وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها، فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي، إذ أن أخذ محكمة الاستئناف بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - معناه أخذها بالأسباب التي لا تتعارض مع حكمها، فتعتبر أسباب الحكم الابتدائي في هذه الحالة مكملات لأسباب هذا الحكم فيما لا تتعارض فيه. لما كان ذلك، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه في تكييفه للدعوى قبل الطاعن الأول بأنها دعوى حق كافية لحمل قضائه على ماسلف بيانه، فإن النعي عليه بالتناقض في التسبيب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ومخالفة الثابت بالأوراق، والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقولان أنه يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون مدعيها حائزا للعقار حيازة مادية وقائمة عند وقوع الغصب، وأن يرفع دعواه على المغتصب خلال سنة من بدء التعرض له في الحيازة، وأنه إذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده ترك شقة للنزاع لابن أخيه وتخلي عن حيازته، وهاجر إلى أمريكا، وكان الثابت أيضا من تحقيقات الشكوى.

سنة ١٩٧٣ ادارى العجوزه أن التعرض الذى اسنده المطعون ضده إلى الطاعن الأول حصل فى ١٩٧٣/٨/١١ وأنه علم بذلك فى ذات التاريخ وأقام دعواه فى ١٩٧٤/٨/١٨ فانها تكون غير مقبولة لزوال حيازته ولرفع الدعوى بعد مضى سنة من سلب الحيازة. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، وخالف الثابت بالاوراق. هذا إلى أن الحكم افترض أن سلب الحيازة تم بعد ٧٣/٨/١٧، دون أن يبين سنداً لقضائه، فانه يكون معيباً ايضاً بالقصور فى التسبيب.

وحيث إن النعى غير سديد، ذلك ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند من أن المطعون ضده لم يترك العين المؤجرة للأسباب السائغة التى استند اليها على ما سلف بيانه، ومن ثم فلا محل للقول بأنه لم تكن له حيازة قائمة. حال وقوع الغصب، وقد ذهب الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه إلى أن المطعون ضده طلب فى دعواه قبل الطاعن الثانى رد حيازته خلال السنة التالية لفقدائها عملاً بالمادة ٩٦٠ من القانون المدنى، وان مدة السنة تحسب من تاريخ علم المطعون ضده بسلب الحيازة، وقد كان غائباً بأمريكا وقت وقوعها، وثبت ان الطاعن الثانى استأجرها فى ٧٣/٩/١ وان وكيل الطاعن الاول ارسل خطاباً فى ٧٣/٩/٢ لشقيق المستأجر المطعون ضده - ضمنه بأنه حتى تاريخ ٧٣/٨/١٧ كان يوجد بالشقة بعض الاثاث، وأنه قام بعد هذا التاريخ باخلاء العين المؤجرة، وثبت ان المطعون ضده أقام دعواه فى ٧٤/٨/١٨، وهى اسانيد سائغة على رفع الدعوى خلال السنة المحددة قانوناً لرفعها، ولها اصلها الثابت بالاوراق، ومن ثم يكون النعى على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفى بيان ذلك يقولان أن المادة ٤٤ من قانون المرافعات تنص على عدم جواز الحكم فى دعوى الحيازة على اساس ثبوت الحق أو نفيه، كما تحظر الجمع بين دعوى اليد ودعوى الحق، وإذ قضى الحكم المطعون فيه فى دعوى استرداد الحيازة على اساس ثبوت الحق للمطعون

ضده في العودة إلى العين المؤجرة ، وتمكينه من الانتفاع بها ، اعمالا لنص المادة ٥٧١ من القانون المدني ، فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أنه «لايجوز ان يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والا سقط ادعاؤه بالحيازة . ولايجوز أن يدفع المدعى عليه دعوى الحيازة بالاستناد إلى الحق ، ولا تقبل دعواه بالحق قبل الفصل في دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذي يصدر فيها إلا إذا تخطى بالفعل عن - الحيازة لخصمه . وكذلك لايجوز الحكم في دعاوى الحيازة على اساس ثبوت الحق او نفيه ، يدل على ان الحظر الذي قصده المشرع من الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق ، لا يكون الا اذا اقيمت دعوى اليد ودعوى الحق على شخص واحد ، اما إذا تعددت طلبات المدعى في الدعوى ، واختلف خصومه فيها ، فان النزاع في حقيقة الامر ينطوى على عدة دعاوى ، ولو قام المدعى برفعه بصحيفة واحدة ، فاذا اختصم المدعى احد الاشخاص في دعاوى الحق ، واختصم آخر في دعوى الحيازة ، فان الحظر الوارد في نص المادة ٤٤ مرافعات سالف الذكر لا يكون قائما لتعدد الدعاوى واختلاف الخصوم فيها . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده اقام دعوى الحق على الطاعن الاول ، ودعوى استرداد الحيازة على الطاعن الثاني ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان من حق المستأجر ان يرفع دعوى استرداد الحيازة على مستأجر العين من المالك المغتصب لها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض في الدعوى الاخيرة على اساس ثبوت حق المطعون ضده في العودة إلى العين المؤجرة ، وتمكينه من الانتفاع بها ، وانما ذهب في مدوناته إلى أن المطعون ضده كانت له الحيازة المادية القائمة والحالة وقت الغصب ، وأنه اقام دعواه قبل الطاعن الثاني في خلال سنة من سلب حيازته ، فانه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى في غير محله . ولما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / سعد حسين بدر . نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم بركة ، طلعت أمين صادق ، وعبد
الفتاح عوض .

(٣٤٥)

الطعن ١٩٠٠ لسنة ٤٩ القضائية

عمل تصحيح أوضاع العاملين بالقطاع العام ، ضم مدة الخدمة السابقة ،
اجراءته .

طلب ضم مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بشأن تصحيح أوضاع العاملين . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال
ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف الخدمة .

مفاد نص المواد ٤ و ١٨ و ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن
تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون
٢٣ لسنة ١٩٧٧ والقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمذكرة الايضاحية لمشروع
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وكذلك المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ٢٣ لسنة
١٩٧٨ ، ان العامل الذي يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ احدى
المدد الكلية المشترطة للترقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ او في الجداول الملحقة به على اساس احتساب مالم يحسب من قبل
من مدد خدمة ، يلتزم - اذا اراد احتسابها - بالتقدم بطلب الى لجنة شئون
العاملين المختصة لحسابها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٠/٥/١٩٧٥ حتى يمكن حصر هذه المدد

بالسرعة الواجبة ، ويترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد عديم جواز النظر فى احتسابها . ولا يغنى عن التقدم بالطلب المشار اليه ثبوت هذه المدد بملف خدمة العامل وقت التعيين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٧٢٣ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى شمال القاهرة طالبة الحكم بضم مدة خدمتها وتسوية حالتها بالفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، وقالت بيانا لدعواها انها التحقت بالعمل لدى المطعون ضدها فى ١٩٦٤/١/١٨ ، واذ يحق لها ضم مدة خدمة سابقة فى الفترة من ١/١٠/١٩٥٥ حتى ٣٠/١٢/١٩٦٣ لترقى الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وامتنعت المطعون ضدها عن ضم هذه المدة ، فقد أقامت الدعوى بالطبات سالفة البيان . نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٨/٢/٢٧ برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٢١ لسنة ٩٥ ق . وبعد أن نذبت المحكمة بدورها خبيرا فى الدعوى وأودع تقريره حكمت فى ١٩٧٩/٦/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الاول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان

نلك تقول ان المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بينت مدد الخدمة التي لم يسبق حسابها في الاقدمية وتدخل ضمن المدد المشترطة للترقية ومن بينها مدة الخدمة التي قضاهما العامل في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة ، ونصت المادة التاسعة عشر منه على ان يصدر باحتساب هذه المدد قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه اليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ، وقد وردت هاتان المادتان ضمن أحكام الفصل الرابع الذي نص على العمل به حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ومد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ ، مما مفاده ان الميعاد المشار اليه في المادة التاسعة عشر وقد انفتح حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ ، واذ قدمت الطاعنة الشهادة الدالة على مدة خدمتها السابقة باحدى المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة وقت التحاقها بالعمل لدى المطعون ضدها ثم قدمت في ١٩٧٥/٦/١٠ و ١٩٧٥/١٢/٢٥ ، وأورى الحكم الابتدائي الذي ايدى الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه ان الطاعنة لاتستفيد من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ لاقتصاره على مد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ وتعديل بعض المواد الأخرى التي لاتتعلق بالنزاع الراهن ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث ان هذا النعى مردود ، نلك انه لما كانت المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحق به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ . ويجب العمل بنظام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهات التي لم يتم فيها ذلك في موعد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، وتنص المادة الثامنة عشر منه على أن يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية : (١) مدة الخدمة التي قضاهما العامل في ... أو في

المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة. وتنص المادة التاسعة عشر على أن «يشترط لحساب المدد المبيّنة في المادة السابقة ما يأتي : (أ) (ب) أن يكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبره في وظيفته الحالية ... ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون. ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة»، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تنص على أن «يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي :- يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦، وتنص المادة الرابعة منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن «يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي : يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧» وتنص المادة الثامنة منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، فإن مفاد ذلك كله - وعلى مايبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ٩٧٧ وكذلك المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ - أن العامل الذي يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ إحدى الندد الكلية المشترطة للترقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في الجداول الملحقة به على أساس احتساب مالم يحسب من قبل من مدد خدمة يلتزم - إذا أراد احتسابها -

بالتقدم بطلب الى لجنة شئون العاملين المختصة لحسابها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٠/٥/١٩٧٥ حتى يمكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة ، ويترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد عدم جواز النظر في احتسابها ، ولا يغنى عن التقدم بالطلب المشار اليه ثبوت هذه المدد بملف خدمة العامل وقت التعيين ، لما كان ذلك ، وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعنة طلبت ضم مدة خدمتها السابقة باحدى المدارس الخاصة لترقى إلى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على ماقرره من أن الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنفة (الطاعنة) قد تقدمت في ١٠/٦/١٩٧٥ بطلب احتساب المدة من تاريخ حصولها على شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص في سبتمبر سنة ١٩٥٥ حتى تاريخ التحاقها بخدمة الشركة المستأنف ضدها مدة اعتبارية ... واذ لم تستجب الشركة الى طلبها هذا عانت فتقدمت بطلب جديد في ١٩٧٥/١٢/٢٥ ضمنته ان الشركة عند تسوية الحالات الوظيفية بها طبقا للاصلاح الوظيفي أخطرتها بتسوية حالتها على الدرجة السادسة وانه لما كانت لها مدة خدمة سابقة باحدى المدارس الخاصة منذ حصولها على المؤهل عام ١٩٥٥ حتى تاريخ التحاقها بالشركة الامر الذى يؤهلها للدرجة الخامسة ... وأرفقت المستأنفة بطلبها شهادة الخبرة متوه عنها بطلبها ... وحيث ان وقد تبين عدم صحة ماادعته المستأنفة وأسست عليه أسباب استئنافها فيكون طعنها واجب الرفض ولايفوت المحكمة ان تشير الى انه وان كانت المستأنفة قد تقدمت في ١٠/٦/١٩٧٥ بطلب ضم مدة خبرة فانها لم تقدم الدليل على انها امضت تلك المدة في عمل اكتسبت من وراء مزاولة خبرة وانما تقدمت بطلب ضم مدة اعتبارية فلما رفض طلبها تقدمت بالطلب الثانى المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٥ وأرفقت به شهادة من مدرسة ليلية وهذا الطلب وتلك الشهادة محرران بعد الميعاد الذى حدده القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فإنه لايعتد بالطلب الاول الذى تضمن طلب ضم مدة اعتبارية كما لا يعتد

بالطلب الثانى الذى تقدمت به المستأنفة بعد الميعاد المحدد فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ «ثم أحال الحكم المطعون فيه الى أسباب الحكم الابتدائى التى أوردت ان الطاعنة لايجديها صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يتفق وصحيح القانون ، فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول انها تمسكت بمذكرتها المقدمة أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩٧٧/١٢/٥ بانها قدمت وقت تعيينها الشهادة الدالة على مدة خدمتها السابقة وان عدم وجودها بملف خدمتها إما أن يكون راجعا الى نقل ملفات العاملين من شركة آبار الزيوت الى الشركة المطعون ضدها أو راجعا الى تعمد الأخيرة اخفائها ، وطلبت ازاء ذلك احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذه الواقعة ورغم توافر القرائن على صحة هذا الدفاع ومنها ماقررت به محاضر أعمال الخبير من ان ملف خدمتها غير مرقم لما حواه من مستندات ، ومنها اضافة مايزيد على السنتين الى مدة خدمتها وقت تسكينها فى ١٩٦٤/٧/١ فى حين لم تبلغ مدة خدمتها فى هذا التاريخ سوى مايقارب الستة أشهر ، فقد رفض الحكم المطعون فيه اجابتها الى طلب الاحالة على التحقيق ولم يرد عليه ، مما يعيبه بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

وحيث ان هذا النعى مبررود بأن ثبوت مالم يحسب من قبل فى اقدمية الطاعنة من مدد الخدمة بملف خدمتها وقت التعيين لايفنى عن التزامها بالتقدم خلال الميعاد بطلب احتسابها الى لجنة شئون العاملين بالشركة المطعون ضدها الامر الذى لم يحصل - على ماسلف بيانه فى الرد على السبب الاول - واذ كان ذلك ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب - وأيا كان وجه الراى فيه - يكون غير منتج .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد السلام خطاب، محمد لطفى السيد، محمد لبيب الخضرى، عبد الله حنفى.

(٣٤٦)

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥١ القضائية

استئناف ميعاد الاستئناف، حكم الطعن على الحكم، إثبات الإثبات بالكتابة.

الغش الذى ينفذ ميعاد الاستئناف بظهوره. ماهيته. الورقة المحتجزة القاطعة فى الدعوى. بدء ميعاد الاستئناف بظهورها. شرطه م ٢٨٨ مرافعات.

النص فى المادى ٢٢٨ من قانون المرافعات على أن إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهاده زور أو بسبب عدم إظهار ورقة قاطعه فى الدعوى إحتجزها الخصم فلا يبدأ ميعاد استأنفه الا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذى ظهرت فيه الورقة التى احتجرت، يدل على أن الغش الذى لا ينفذ ميعاد الاستئناف إلا بظهوره هو ما كان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تنح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتنوير حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم وأن احتجاز الورقة القاطعة فى الدعوى والتى لا يبدأ الميعاد إلا بظهورها هى التى يجهل الخصم وجودها أو فحواها ولا يعلم بشخص محتجزها أما إذا كان يعلم بوجود الورقة فقد تكفلت المادتان ٢٠ ، ٢٦ من قانون الإثبات ببيان إلزام الخصم أو غير الخصم بتقديمها.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٢٩٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى بنى سويف على الطاعن ، للحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٧/١٧ والتسليم . وقالوا بيانا لدعواهم ان الطاعن بموجب عقد البيع سالف الذكر اشترى منهم مساحة ٦ ط و ٧ ف مبينة الحدود بالعقد والصحيفة مقابل ثمن قدره ٢٤٠٧ جنيها على أقساط يستحق آخرها وهو مبلغ ٥٠٠ جنية في آخر يوليو سنة ١٩٦٨ ، واذ أنذرو بدفع باقى الثمن امتنع فأقاموا دعواهم بطلباتهم سالفه البيان . حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع وألزمته بالتسليم . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٤ تم إعلان الطاعن بهذا الحكم فاستأنفه بصحيفة قدمت لقلم كتاب محكمة استئناف بنى سويف فى ١٩٨٠/١١/١٩ حيث قيد إستئنافه برقم ١٦٥ سنة ١٨ ق . بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣ قضت المحكمة بسقوط الحق فى الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والتناقض ، وفى بيان ذلك يقول ، أن إخفاء المطعون ضده الأول ورقة التخالص بباقى الثمن المؤرخة ١٩٧٢/٤/٢٨ والموقع عليها منه عن نفسه وبصفته وكىلا عن باقى المطعون ضدهم ثم إقامته للدعوى بعد ستة سنوات من هذا التاريخ بفسخ عقد البيع لعدم دفع باقى الثمن يكون لديه حالة الغش ، كما ان إحتجازه

لهذه الورقة كان بدون علمه ولم تظهر إلا بعد تقديمه لشكوى ضد آخر خارج عن الخصومة ، ومن ثم لا يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش وظهرت فيه الورقة المحتجزة طبقا لنص المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات ، وإذا أقيم الحكم قضاءه بسقوط حقه في الاستئناف مجريا الميعاد في حقه من تاريخ إعلانه بالحكم الابتدائي على سند من القول بأن التخالص لم يكن خافيا عليه وكان في استطاعته طلبه ممن هو تحت يده فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، نلك أن النص في المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات على أن «إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة زور أو بسبب عدم إظهار ورقة قاطعة في الدعوى إحتجزها الخصم فلا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة التي احتجرت، يدل على أن الغش الذي لا يفتح ميعاد الاستئناف إلا بظهوره هو ما كان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتنوير حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم . وان احتجاز الورقة القاطعة في الدعوى والتي لا يبدأ الميعاد إلا بظهورها ، هي التي يجهل الخصم وجودها أو فحواها ولا يعلم بشخص محتجزها . أما إذا كان يعلم بوجود الورقة فقد تكفلت المادتان ٢٠ و ٢٦ من قانون الاثبات ببيان إلزام الخصم أو غير الخصم بتقديمها . لما كان نلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ردا على دفاع الطاعن قوله، ولما كان يشترط في الورقة المحتجزة التي يحصل عليها الخصم بعد صدور الحكم المستأنف أن يكون الخصم أثناء نلك جاهلا بوجود هذه الورقة تحت يد خصمه الذي حال دون تقديمها رغم أنها ورقة قاطعة في الدعوى ومن ثم يكون إثارة المستأنف - الطاعن - حول توافر شروط المادة ٢٢٨ مرافعات غير صحيح هذا الى ان الاقرار المؤرخ ١٩٧٢/٤/٢٨ ليس في حقيقته سوى مستند المستأنف - الطاعن - في التخالص عن دين الثمن ولم يكن هذا المستند من ناحية وجوده أو مضمونه خافيا على

المستأنف - الطاعن - حتى يسوغ اعتباره ورقة قاطعة في الدعوى كان يجهل بوجودها تحت يد المستأنف ضده الاول - المطعون ضده الاول - فضلا عن ذلك ويفرض إستقامة قول للمستأنف - الطاعن - من أن ورقة الاقرار خرجت من حوزته وانتقلت الى حوزة المستأنف ضده الاول - المطعون ضده الاول - وظل محتجزا لها إلى ما بعد تاريخ صدور الحكم المستأنف فانه لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع اذ كان في استطاعته أن يطلب الزام المستأنف ضده - المطعون ضده - بتقديم الورقة، ورتب على ذلك عدم انطباق نص المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات، والقضاء يسقط الحق في الاستئناف، فانه يكون قد التزمت صحيح القانون. ويضحى النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس.

وحيث أن لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد الحميد المنفلوطي . نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ محمد زغلول عبد الحميد، منصور وجيه، محمد فؤاد بدر، وفتحى الخياط.

(٣٤٧)

الطعن رقم ١٣٢٧، و١٤٦٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض «ميعاد الطعن» .

للطاعن أن يرفع طعنا آخر بالنقض عن ذات الحكم ليستدرك مافاته في الطعن الأول .
شرطه أن يكون ميعاد الطعن لازال ممتدا والا يكون قد سبق أن فصل في الطعن الأول .

(٢) حكم «تسبيبه» إحالة الى أسباب حكم آخر .

تبنى الحكم أسباب حكم آخر صدر بين الخصوم ومقدم في الدعوى . شرطه . ألا يكون
قد ألغى بأحد طرق الطعن .

(٣) نقض «اثر نقض الحكم» ، «التصدى للفصل في الطعن» .

نقض الحكم للمرة الثانية . وجوب التصدى للموضوع متى كان الطعن في المرة الثانية
منصبا على ذات ما طعن عليه في المرة الاولى . م ٢٦٩/٤ مرافعات .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في نصوص قانون
المرافعات ما يحول دون أن يرفع الطاعن بالنقض طعنا آخر عن ذات الحكم
ليستدرك مافاته من أوجه الطعن طالما كان ميعاد الطعن ممتدا وكان لم يسبق
الفصل في موضوع الطعن الأول .

٢ - أنه وإن كان يجوز تسبيب الحكم بتبني أسباب حكم آخر سبق صدوره
بين الخصوم ومقدم في ملف الدعوى وذلك بالاحالة عليه إلا أن شرط ذلك
ألا يكون هذا الحكم قد ألغى - إذ أن إلغاء الحكم بأي طريق من طرق الطعن
يجرده من كل أثر قانوني ويصبح شأنه شأن الأوراق العابية التي تقدم في

الدعوى ، فكما انه لايجوز تسبیب الحكم بالاحالة على ما تضمنه ورقة من الاوراق التى يقدمها الخصوم كذلك لايجوز تسبیب الحكم بالاحالة الى حكم صدر بين الخصوم وقضى بعد ذلك بنقضه .

٣ - انه وان كانت المادة ٢٦٩ / ٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه للمرة الثانية أن تحكم فى الموضوع الا أن - التصدى للموضوع يقتصر على ما اذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه فى المرة الاولى ولما كان الثابت من الاوراق ان الطعن الاول كان على ما قضى به فى الادعاء بتزوير الاقرار المنسوب صدوره ... الى وفى الموضوع بحكم واحد ، وورد الطعن الثانى على احالة الحكم المطعون فيه فى قضائه فى الموضوع على أسباب حكم منقوض وهو مالم يكن معروضا فى الطعن الاول فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٤٣٤٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين انتهى فيها الى طلب الحكم باسترداد حيازته للشقة الموضحة بصحيفة تصحيح شكل الدعوى عدا الحجرة التى كان يشغلها منها مورث الطاعنين والحجرتين الواقعتين على يمين الداخل ، وقال شرحا لها إنه يشغل هذه الشقة عدا حجرة منها كان يشغلها مورث الطاعنين وقد سلب الطاعنون حيازته لها بأن وضعوا بها منقولات فى غفلة منه وتحرر عن ذلك محضر قيد برقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٧٦ ادارى قصر النيل ، وبتاريخ ١٩٧٩/١/١٤ حكمت المحكمة للمطعون ضده بإتلافه . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٤٣ لسنة ٩٦ ق القاهرة وادعوا بتزوير اقرار قدمه القطعون ضده ونسب صدوره للإستئناف المخفى وقد تنازل المطعون ضده عن التمسك بهذه الورقة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ حكمت

المحكمة بانتهاء اجراءات التزوير وبرفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .
 طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٥٠ ق .
 وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١ حكمت المحكمة في ذلك الطعن بنقض الحكم
 واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة للفصل فيها من جديد تأسيسا
 على انه بفصله في موضوع الدعوى دون ان يتيح للطاعن فرصة ابداء دفاعهم
 في الموضوع يكون قد أخل بحقهم في الدفاع . وبعد تعجيل الدعوى حكمت
 محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٨٢/٤/١٠ برفض الاستئناف وتأيد الحكم
 المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم
 ١٤٢٧ لسنة ٥٢ ق ، ١٤٦٧ لسنة ٥٢ ق ، وبلغ المطعون ضده بعدم قبول
 الطعن الثاني شكلا تأسيسا على سبق اقامة الطعن الاول عن ذات الحكم ،
 وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الدفع وبنقض الحكم ،
 واذ عوض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها
 التزمت النيابة رأيا ، وبالجلسة المحددة قررت المحكمة ضم الطعن الثاني
 الى الطعن الاول للارتباط .

وحيث انه عن الدفع بعدم قبول الطعن الثاني فهو مردود بأنه لما كان من
 المقرر في قضاء هذه المحكمة انه ليس في نصوص قانون المرافعات ما يحول
 دون ان يرفع الطاعن بالنقض طعنا آخر عن ذات الحكم ليستدرك مافات من
 اوجه الطعن طالما كان ميعاد الطعن ممتدا وكان لم يسبق الفصل في موضوع
 الطعن الاول ، لما كان ذلك وكان الطعن المرفوع اولاً من الطاعنين لم يفصل
 فيه بعد وقد اودعوا صحيفة الطعن الثاني قبل انقضاء ميعاد الطعن بطريق
 النقض و اضافوا به اسبابا اخرى لتعويض مافاتهم في الطعن الاول . فان
 الدفع يكون على غير اساس .

وحيث ان الطعنين استوفيا اوضاعهما الشكلية .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان
 ذلك يقولون ان حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ قد نقض
 في ١٩٨١/١٢/٢١ فزال واصبح عديم الأثر ، وبالرغم من ذلك فقد قضى

الحكم المطعون فيه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مثيرا أسباب الحكم المنقوض ومحिला اليها ، بل وعمد الاقصاص بأن ذلك الحكم جاء صحيحا ، ودون ان يصدر قضاءا مبتدأ يقوم على اسباب من عنده ما يعيبه بالبطلان .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك انه وان كان يجوز تسبب الحكم بتبني اسباب حكم آخر سبق صدوره بين الخصوم ومقدم فى ملف الدعوى وذلك بالاحالة عليه ، الا ان شرط ذلك الا يكون هذا الحكم قد الغى ، إذ ان إلغاء الحكم بأى طريق من طرق الطعن يجرده من كل اثر قانونى ويصبح شأنه شأن الأوراق العادية التى تقدم فى الدعوى ، فكما أنه لا يجوز تسبب الحكم بالاحالة على ماتضمنته ورقة من الأوراق التى يقدمها الخصوم ، كذلك لا يجوز تسبب الحكم بالاحالة الى حكم صدر بين الخصوم وقضى بعد ذلك بنقضه ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اذ قضى فى موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، قد اكتفى فى تأسيس قضائه بالاحالة على الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ بقوله : ومن حيث أن المحكمة بعد أن استعرضت وقائع النزاع ومستندات طرفيه وأوجه نفاها بعد ان احيلت اليها الدعوى من محكمة النقض وافسحت المجال للمناظرة فى الموضوع ترى اعتناق اسباب الحكم الصادر من هذه المحكمة بهيئة سابقة بجلسة ١٩٨٠/٥/٣ - فى صدور الموضوع وكذا ما لا يتعارض منها من اسباب حكم محكمة اول درجة المطعون عليه ، اذ احاطت بكل مااثاره المستأنفون من مطاعن فى صحيفة استئنافهم ومذكرات نفاعهم وخلصت بحق الى ان موضوع الاستئناف ليس له اساس من الواقع او القانون متعين الرفض وأن الحكم المطعون عليه ، إذا احاط بكل مااثاره المستأنفون من مطاعن فى صحيفة استئنافهم ومذكرات نفاعهم وخلصت بحق الى ان موضوع الاستئناف ليس له اساس من الواقع او القانون متعين الرفض وأن الحكم المطعون عليه ، قد جاء صحيحا وفى محله لاينتقضه اوجه الطعن التى ساقها المستأنفون ، والمحكمة تأخذ هذه الاسباب اسبابا لها وتقضى بالاستناد اليها برفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . ، مع ان الحكم الذى احوال عليه كان قد

نقض في ١٩٨١/١٢/٣١ ، فان الحكم المطعون فيه يكون خاليا من الاسباب متعينا نقضه دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .

وحيث أنه وان كانت المادة ٤/٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه ، وكان الطعن للمرة الثانية ان تحكم في الموضوع ، الا ان التصدي للموضوع يقتصر على ما اذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الاولى ، ولما كان الثابت من الاوراق ان الطعن الاول كان على ما قضى به في الادعاء بتزوير الاقرار المنسوب صدوره للاستاذ ... وفي الموضوع بحكم واحد ، وورد الطعن الثانى على احوالة الحكم المطعون فيه في قضائه في الموضوع ، على اسباب حكم منقوض وهو مالم يكن معروضا في الطعن الاول ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع ، وعضوية السادة المستشارين / جلال الدين أنسى ، وهاشم قراعة ، ومرزوق فكرى ، وحسين محمد حسن ، نواب رئيس المحكمة .

(٣٤٨)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٣ القضائية «أحوال شخصية»

أحوال شخصية «غير المسلمين» : تطبيق . قاضى الموضوع «تقدير الأدلة والموازنة بينها» .

تقدير سوء السلوك ودواعى الفرقة الموجبة للتطبيق ، واقع يستقل قاضى الموضوع باستخلاصه .

الطاعن يستند فى طلب تطبيق المطعون عليها الى سوء السلوك المنصوص عليه فى المادة ٥٦ من مجموعة الاقباط الارثوذكس لسنة ١٩٣٨ والى الفرقة طبقا للمادة ٥٧ منها ، تقدير سوء السلوك ودواعى تلك الفرقة من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع يبحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن اليه منها واستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمه على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى ينتهى اليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان الطاعن لاقام الدعوى رقم ١٠٤١ لسنة ١٩٧٩ كلى احوال شخصية جنوب القاهرة ضد المطعون عليها للحكم بتطبيقها منه . وقال

بيانا لدعواه انه تزوجها بعقد مؤرخ ١٩٧٨/٩/٢٨ طبقا لشرعية طائفة الاقباط الارثوذكس التي ينتميان اليها ، واذ تبين بعد الزواج سوء سلوكها وصلتها غير المشروعة برئيسها في العمل وانغماسها في حماة الرذيلة وادمانها الخمر مما ادى الى الفرقة بينهما واستمرارها لاكثر من ثلاث سنين وكان سوء السلوك وكذلك الفرقة لتلك المدة من اسباب الطلاق طبقا للمادتين ٥٦ ، ٥٧ من مجموعة الاقباط الارثوذكس لسنة ١٩٢٨ فقد اقام الدعوى .

احالت المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد ان سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٢/١٢/١٨ برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . وفى ١٩٨٣/١/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف- طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالاوراق والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اطرح مستنداته على سند من انها جميعا اوراق صادرة منه شخصيا تحوى اتهامات للمطعون عليها بدون دليل فى حين ان من هذه الاوراق مالم يصبر منه وهى خطاب والد المطعون عليها يبلغه فيه رغبتها فى العيش بعيدة عنه ومنكرتان من زميلها فى العمل السيد تفيدان سوء سلوكها ، وبيان من فندق جولى فيل بأن رئيسها فى العمل اقام فيه الفترة التى كانت هى وزوجها الطاعن من نزلاته ، كما اهدر الحكم شهادة شاهديه على سند من اختلافهما فى تحديد منزل الزوجية وان احدهما وهو لم يشهد بشئ بخصوص توافر سببى الطلاق فى حين ان تحديد مكان المعيشة الزوجية غير دى اثر فى الدعوى وليس من شأن اختلاف الشاهدين بهذا الخصوص - ان صح - اهدار الثقة فى شهادتهما ، وان الشاهد المذكور ايده فى وجود علاقة غير طبيعية بين المطعون عليها ورئيسها فى العمل وتناولها الخمر معه فى حضوره - أى الطاعن - الذى رفض مشاركتهما الشراب . هذا الى ان الحكم المطعون فيه استند فى حصول

الفرقة بخطأ من جانب الطاعن الى ادانته من تهمة القذف فى حق المطعون عليها بالحكم الغيابى الصادر فى الجنبه رقم ٤٨٢٧ لسنة ١٩٧٠ - الازبكية والى الحكم بفرض نفقة لها عليه فى الدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٩ عام مصر الجديدة رغم ان الحكم الاول قد الغى من محكمة الاستئناف وان حكم النفقة لا يرتبط بطلب التطليق لاختلاف كل منهما عن الآخر فى اركانه وشرائطه ومقوماته . مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالاوراق والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان النعى فى جملته مردود ، نك انه لما كان الطاعن يستند فى طلب تطليق المطعون عليها الى سوء السلوك المنصوص عليه فى المادة ٥٦ من مجموعة الاقباط الارثوذكس لسنة ١٩٢٨ والى الفرقة طبقا للمادة ٥٧ منها ، وكان تقدير سوء السلوك ودواعى تلك الفرقة من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن اليه منها واستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمه على اسباب سائغة من شأنها ان تؤدى الى النتيجة التى ينتهى اليها ، وكان الحكم الابتدائى - الذى احوال الحكم المطعون فيه الى اسبابه - بعد ان عرض للمستندات التى قدمها الطرفان واقوال شهودهما قد خلص الى ان بينة الطاعن جاءت قاصرة عن اثبات سوءسلوك المطعون عليها وان الفرقة بينها وبين زوجها الطاعن مردها اليه دونها ، وذلك على سند مما اورده من ان . - القول بأن الزوجة المدعى عليها قد اخلت بالتزام الاخلاص لم يقم عليه دليل تستطيع المحكمة الاخذ به على صحة هذا القول .. ولما كان الثابت من اقوال شاهدى المدعى عليها (المطعون عليها) التى تطمئن اليها المحكمة - ولا تطمئن الى اقوال شاهدى المدعى (الطاعن) ... واللذين شهدا بأن المدعى تزوج بالمدعى عليها .. واقام معها بمسكنها واولادها من غيره الكائن بالمنيل ثم طلب منها ان تطرد اولادها من شقتها فلما طلبت منه ان ينقلها الى مسكنه الكائن بمصر الجديدة رفض ورفضت هى طرد اولادها من مسكنها افترق عنها وكال لها الاتهامات وطعنها فى عرضها وشرفها مع رئيسها فى الشركة التى تعمل بها مع ان هذين الشاهدين قد شهدا بأن المدعى عليها سيدة تتسم بحسن الخلق والسيرة الطيبة وان

علاقاتها برئيسها لاتعدو الا ان تكون علاقة عامل بمرؤوسه وان رئيسها يتصف بالاخلاق ... لما كان ذلك وكان الثابت من اوراق الدعوى ومستنداتها ان المدعى قد تقدم بشكوى ضد المدعى عليها الى النيابة الادارية يتهمها فيها بأنها على علاقة مع مدير عام الشركة وانقصح عن ذلك صراحة بصحيفة دعواه ومن ثم يكون الهجر من جانبه هو ومرده اليه فهو الذي اخل بواجبات المدعى عليها وذلك بعدم الثقة فيها وطعنها في عرضها وشرفها .. وانه وقف من الزوجة موقفا معاديا ينطوي على الاعنات ولايتفق ومسلك الزوج الامين مع انها لم ترتكب خطأ من جانبها يستدعى تلك الفرقة .. الامر الذي يكون معه الهجر من جانبه ومعزوا اليه ومتى كان ذلك فان المدعى هو المخطيء الامر الذي لايمكن معه والحال كذلك ان يستفيد من خطئه بطلب تطليق زوجته المدعى عليها منه بسبب الفرقة ... وتكون دعواه في غير محلها مما يتعين معه القضاء برفض الدعوى ، وهو من الحكم استخلاص موضوعي سائغ مما له اصل ثابت بالاوراق ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه ، وكانت هذه الاسباب وحدها دعامة كافية لحمل قضائه فان تعيينه باسباب الطعن فيما استطرد اليه في الرد على اسباب الاستئناف من اضافة قرائن اخرى على انتفاء سببي الطلاق استخلاصا من حكم النفقة والحكم في الجنحة رقم ٤٨٢٧ لسنة ١٩٧٩ الازبكية وماتزيد فيه من بيان وجه اطراحه البينة المقدمة من الطاعن ووصفه لمستنداته بأنها جميعها اوراق صادرة منه شخصيا تحوى اتهامات لزوجته بغير دليل ، يكون غير منتج . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ عزت حنورة . نائب رئيس المحكمة، ومحمد مختار منصور، محمود بيل البناوى، وأحمد نصر الحدى

(٣٤٩)

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٠ القضائية

نقض ايداع المستندات، • بطلان بطلان الطعن، •

التزام الطاعن بأن يودع رفق صحيفة طعنه صورة رسمية من الحكم الابتدائى الذى كان الحكم الاستئنافى المطعون فيه قد أحال اليه فى أسبابه والا كان الطعن بالنقض باطلا . م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٢ . الاشارة الى أن الصورة مودعة فى طعن آخر ، لا يغنى عن ايداعها .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٢ يجب على الطاعن أن يودع رفق صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائى متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال اليه فى أسبابه والا كان الطعن باطلا . ولا يغنى عن هذا الايداع مجرد الاشارة الى أن صورة رسمية من ذلك الحكم مودعة فى طعن آخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وبالقدر اللازم للفصل فيه - تتحصل فى أن المطعون ضده السادس عشر

بصفته اقام الدعوى رقم ٤٥٥٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن وبقاى المطعون ضدهم عدا الأخيرة، طالبا الحكم بصحة ونفاذ اقرار الوصية الصادر من المرحوم إلى زوجه وأولاد أخيه فى حدود ثلثها فقط، وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٣/١٨ المعدل بالملحق المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٠ الصادر من الموصى لهم عن سبعة أفدنة مبينة بذلك العقد وبالصحيفة. تدخلت المطعون ضدها الأخيرة فى هذه الدعوى. وبعد أن ضمت المحكمة اليها الدعوى رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة المطلوب فيها الحكم بصحة ونفاذ كامل تلك الوصية، قضت بتاريخ ١٩٧٨/٥/١١ برفض طلبات المتداخلة وباجابة طلبات المطعون ضده السادس عشر. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٢٢٩ سنة ٩٥ ق طالبا الغاءه ورفض الدعوى رقم ٤٥٥٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة. بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١ قضت المحكمة بالتأييد. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بىطلان الطعن. عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٢ يجب على الطاعن أن يودع رفق صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائى متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال اليه فى أسبابه والا كان الطعن باطلا. وكان لا يغنى عن هذا الايداع مجرد الاشارة الى أن صورة رسمية من ذلك الحكم مودعة فى طعن آخر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد وأحال الى أسباب الحكم الابتدائى الذى تعلقت به أوجه الطعن، فان عدم تقديم الطاعن صورة من هذا الحكم يجعل الطعن باطلا.

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / الدكتور سعيد عبد الماجد . نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / د أحمد حسنى ، يحيى الرفاعى ، نائب رئيس المحكمة ، محمد طوم ، وركى
المصرى

(٣٥٠)

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ القضائية

(١) نقض « صحيفة الطعن » ، « محاماه » .

اقامة الطعن بالنقض من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن مصلحة الضرائب . عدم
استراط درجة معينة فيمن يوقع صحيفة الطعن . ق ٧٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم ادارة
قضايا الحكومة . لا يغير من ذلك ما اوجبه المادة ٢٥٢ مرافعات من توقيع محام مقبول
امام محكمة النقض على صحيفة الطعن بالنقض . علة ذلك .

(٢) تنفيذ ، تنفيذ عقارى ، « محكمة الموضوع » ،

المستندات المقدمة للاشتراك فى توزيع اموال المدين المنزوع مملكته على الدائنين .
شرط قبولها . لقاضى التوزيع سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة .

(٣) ضرائب « ضريبة الارباح التجارية والصناعية » ، « ضريبة الايراد العام » ،

تحصيل ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة الايراد العام . شرطه - صدور
اوراق واجبة التنفيذ باسم الملزمين بسدادها .

(٤) ضرائب « ضريبة الشركات » .

ضريبة الشركات « شرط تحصيلها . اعتماد تقرير تقدير عناصر الشركة واعلانه بأسبابه
الى ذوى الشأن على النموذج ٨ شركات .

١ - اذ كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢
فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة - وعلى ماجرى به قضاء هذه
المحكمة - ان تلك الادارة انما تتوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس

المحلية فيما يرفع منها او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها وبرجاتها ، وكانت نصوص هذا القانون لاتوجب فيمن يوقع صحف الطعن بالنقض من اعضاء ادارة قضايا الحكومة ان يكون بدرجة معينة ، فان مايتطلبه الطاعن من اشتراط درجة بذاتها فيمن يوقع صحيفة الطعن بالنقض من اعضاء ادارة قضايا الحكومة لايكون له سند من القانون . ولايغير من ذلك ما أوجبه المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن بالنقض ، اذ ان هذا الوصف - وقد ورد في قانون عام - لاينطبق الا على المحامين المقيدين في جداول المحامين المقبولين أمام جهات القضاء المختلفة ، أما بالنسبة لاعضاء ادارة قضايا الحكومة فانهم لايقيدون بجداول المحامين وانما ينظم أعمالهم قانون خاص أولى بالاتباع .

٢ - يشترط في المستندات التي يقدمها طالب الاشتراك في التوزيع أن تكون كافية لتبرير طلباته مؤيده لوجود الدين ومقداره ، ولقاضي التوزيع في الحدود القانونية سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة فله ان يقبل الديون التي يرى صحتها ويستبعد تلك التي يرى فسادها .

٣ - الاصل في ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة الايراد العام انه لايصير تحصيلها الا بموجب أوراق واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانونا بتسديدها للخزانة .

٤ - ان تحصيل ضريبة التركات لا يكون الا بعد اعتماد تقرير تقدير عناصر التركة واعلانه بأسبابه الى كل من نوى الشأن على النموذج ٨ تركت بخطابات موصى عليها بعلم الوصول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها كانت اتخذت اجراءات نزع

ملكية عقارات مدينها المرحوم... في الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بيوع الفيوم وفاء لدين لها عليه قدره ٢٦٠ مليون، ٨٥٤٦ جنيه. واذ لم تكف حصيلة البيع وهي مبلغ ٢٢٠ مليون، ١٠٨٨٢ جنيه للوفاء بحقها وحق مصلحة الضرائب ومصفي الشركة فقد تم ايداع هذا المبلغ خزينة المحكمة ثم قدمت عريضة الى قاضي التوزيع بمحكمة بندر الفيوم طلبت فيها افتتاح توزيع ذلك المبلغ وتخصيصها منه بدينها المشار اليه. كما قدمت مصلحة الضرائب طلبا لتخصيصها بدينها وقدره ٥٨١ مليون، مبلغ ١٧٤٨٢ جنيه ٧٢٠ مليون، ٧٢٥٣ جنيه ضريبة ارباح تجارية وصناعية مستحقة على المدين المذكور عن السنوات من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٥ ومبلغ ٢٠٠ مليون، ١١٩١ جنيه ضريبة ايراد عام عن السنوات من ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٤ ومبلغ ٦٥٩ مليون.. ٩٠٣٤ ضريبة تركات وقدم مصفي الشركة طلبا آخر لتخصيصه بدينه وقدره ألفي جنيه. وقيدت هذه الطلبات برقم ١ لسنة ١٩٦٩ توزيع بيع بندر الفيوم. وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١٢ أصدر قاضي التوزيع قائمة مؤقتة بالتوزيع خص فيها كل من هؤلاء الدائنين بما حدده له فاعترضت الشركة المطعون ضدها وناقضت كلا من مصفي الشركة ومصلحة الضرائب طالبة استبعاد دينيهما وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤ قضت محكمة بندر الفيوم بسقوط حق الشركة المطعون ضدها في المناقضة فاستأنفت هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ لسنة ٥ ق. وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٨ قضت محكمة استئناف بني سويف بأمرية الفيوم بالغاء الحكم المستأنف وبإعادة المناقضة الى قاضي التوزيع. وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٦ قضت محكمة بندر الفيوم برفض المناقضة فاستأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤ لسنة ٨٠ ق. وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٦ قضت محكمة استئناف بني سويف بأمرية الفيوم بالغاء الحكم المستأنف واستبعاد دين كل من مصلحة الضرائب ومصفي الشركة من التوزيع وعدم تخصيصهما بما خصص لهما في القائمة. طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت الشركة المطعون ضدها مذكرة دفعت فيها ببطالان الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان حاصل الدفع المبدى من الشركة المطعون ضدها يبطلان الطعن أنه لما كان نص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات يوجب أن توقع صحيفة الطعن بالنقض من محام مقبول أمام محكمة النقض وكان من وقع صحيفة الطعن نائب بادرة قضايا الحكومة وهي درجة توازى محام مقبول أمام محكمة الاستئناف فان الطعن يكون باطلا للتقرير به ممن لاصفة له .

وحيث ان هذا الدفع غير سديد ، ذلك انه لما كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تلك الادارة انما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وكانت نصوص هذا القانون لا توجب فيمن يوقع صحف الطعن بالنقض من أعضاء ادارة قضايا الحكومة أن يكون بدرجة معينة فان ما يتطلبه الطاعن من اشتراط درجة بذاتها فيمن يوقع صحيفة الطعن بالنقض من أعضاء ادارة قضايا الحكومة لا يكون له سند من القانون ولا يغير من ذلك ما أوجبه المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن بالنقض إذ أن هذا الوصف وقد ورد فى قانون عام لا ينطبق الا على المحامين المقيدين فى جداول المحامين المقبولين أمام جهات القضاء المختلفة اما بالنسبة لأعضاء ادارة قضايا الحكومة فانهم لا يقيدون بجداول المحامين وانما ينظم أعمالهم قانون خاص أولى بالاتباع ومن ثم يكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك نقول ان الحكم بنى قضاءه باستبعاد دينها من التوزيع على أن المستندات التى قدمتها غير كافية لاثبات دين الضريبة المنفذ به فى حين أن محضر الحجز الذى قدمته اشتمل على بيان أوراد الضريبة المنفذ بها وهى ما يغنى عن تقديم هذه

الأوراد كما أن الشهادة التي قدمتها ببيان ضريبة الأرباح التجارية وضريبة الأيراد العام حجة بما تضمنته من استحقاقها لهاتين الضريبتين لأنها صادرة من موظف مختص وفي حدود سلطته ومن واقع الدفاتر والسجلات وبغرض عدم كفاية محضر الحجز والشهادة السابقة في إثبات دين الضريبة فإن الشهادة الأخرى الصادرة من شعبة التركات تفيد بأن ربط ضريبة التركات أصبح نهائيا مما كان يتعين معه على الأقل عدم استبعاد هذه الضريبة من التوزيع.

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه يشترط في المستندات التي يقدمها طالب الاشتراك في التوزيع أن تكون كافية لتبرير طلباته مؤيدة لوجود الدين ومقداره ولقاضي التوزيع في الحدود القانونية سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة فله أن يقبل الديون التي يرى صحتها ويستبعد تلك التي يرى فسادها إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله «إن الطلب المقدم من مصلحة الضرائب في التوزيع» مشفوعا بأوراق عبارة عن بيان من شعبة التركات بمراقبة ضرائب الفيوم عن رصيد رسم الأيلولة المستحقة على ورثة المرحوم ومذكرة من مراقبة ضرائب الفيوم عن الضرائب المستحقة على الممول عن نشاطه التجاري وإيراده العام ثم تقدمت المصلحة المذكورة بحافظة مستندات بها محضر حجز تنفيذي مؤرخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ تحت يد قلم كتاب محكمة الفيوم الابتدائية وفاء لمبلغ ٠٢٣ ملين، ٤٠٨١ جنيه قيمة الضرائب التجارية وبلدية واستثنائية وإيراد عام وتركات ورسم أيلولة كما قدمت مذكرة من مأمورية ضرائب الفيوم تفيد أن جملة الضرائب المستحقة على ورثة هي مبلغ ٦٥١ ملين، ٩٠٣٤ جنيه وجميع هذه المستندات غير مؤيدة لطلب مصلحة الضرائب في التقسيم إذ أنها لا تثبت وجود الدين ولا صحته فمن ثم يتعين استبعاد دينها من التوزيع وعدم تخصيصها بما خصص لها في القائمة . ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعتبر هذه الأوراق سندات تنفيذية يمكن أن يجرى التنفيذ بمقتضاها . لما كان ذلك وكان الأصل في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الأيراد العام أنه لا يصير تحصيلها إلا بموجب أوراد واجبة التنفيذ تصدر

باسم من هم ملزمون قانونا بتسديدها للخزانة كما أن تحصيل ضريبة التركات لا يكون الا بعد اعتماد تقرير تقدير عناصر التركة واعلانه بأسبابه الى كل من نوى الشأن على النموذج ٨ تركات بخطابات موصى عليها بعلم الوصول وكانت الطاعنة لم تقدم - لمحكمة الموضوع الايراد الصادرة بالتقبيه بدفع ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة الايراد العام المستحقة على مدينها المنفذه ضده المرحوم ... وكذا تقرير عناصر تركته وما يفيد اعلانه الى ورثته بالاجراء الذى رسمه القانون فان ربط الضريبة المطلوب اشراكها فى التوزيع يكون غير واجب التنفيذ ذلك ان محضر الحجز الذى قيمته الطاعنة لمحكمة الموضوع والشهادتين الصادرتين من مراقبة ضرائب الفيوم لاتعتبر من قبيل السندات التنفيذية فى شأن تحصيل هذه الضرائب على نحو ماسلف بيانه ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى عدم كفاية هذه المستندات للاشتراك فى التوزيع فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار الدكتور / سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / د. احمد حسنى ، يحيى الرفاعى نائبى رئيس المحكمة ، زكى المصرى ومدير
توفيق .

(٣٥١)

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٤٧ القضائية

تأميم ، قانون ، القانون الواجب التطبيق ،

خصم قيمة الديون العقارية والممتازة والعادية من قيمة سندات التأميم . القرار
الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . عدم سريانه على الاشخاص الخاضعين لاحكام
القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . علة ذلك . لا يغير من
ذلك الحكم بعدم دستورية القانون الاخير .

القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن سريان بعض القواعد
على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ اذ نص
فى الفقرة الرابعة من مادته الاولى على أن الاموال والممتلكات التى تؤول الى
الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه هى صافى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة
والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنواتج التصفية ولا يجوز الرجوع
على صاحب هذه السندات بغير الديون التى يرفض المدير العام اداءها بقرار
مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لاي سبب آخر بقوة القانون قد بل على
أن هذا الحكم الوارد به لا ينطبق على جميع الاشخاص الذين آلت أموالهم
وممتلكاتهم للدولة مقابل تعويض لجمالى ، وانما يقتصر على الخاضعين
لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فحسب ، ومن ثم فلا يسرى هذا الحكم
على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ والذين

تم تعويضهم عن مجموع ما يملكونه من أسهم ورؤس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعويضا لجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ما لم يكن مجموع ما يملكه الشخص منها اقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع ، اذ لو أراد المشرع ان يجرى التيسير الوارد بالقرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في حقهم لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للأشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك وكان الثابت من اوراق هذا الطعن أن المطعون ضدها الاولى انما خضعت لاحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها من أصحاب الاسهم ورؤوس الاموال في الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى قوانين التأمين وتم تعويضها عن مجموع ماتملكه منها بتعويض اجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ، أما الاراضى الزراعية التي كانت تمتلكها فقد آلت الى الدولة دون مقابل عملا باحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ والذي نص في مادته الاولى على أن الاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل ولم ترد به أية اشارة الى كيفية سداد ديون أصحاب هذه الاراضى ، ومن ثم فان المطعون ضدها لاتنطبق في شأنها أحكام القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ولايسرى في حقها التيسير الوارد بالفقرة الرابعة من المادة الاولى من هذا القرار مما مفاده أن ما استحق عليها من ضرائب للطاعة لا يستوفى من أموالها التي آلت الى الدولة وانما مما يكون لها من مال لم يشمل التأميم سواء كان عقارا أو منقولا باعتبار أن نمة المدين ضامنة للوفاء بديونه باعتبارها الضمان العام للدائن . ولايغير من ذلك قضاء المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ بعدم دستورية القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ اذ أن لازم ذلك هو وجوب تعويض المطعون ضدها عن أرضها التي تم الاستيلاء عليها وبالتالي دخول هذا التعويض في نمتها المالية باعتبارها الضمان العام للدائن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى الاسكندرية على المصلحة الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٥٨٠٢ جنيه ، ٢٩٠ مليم ، وقالت بيانا لدعواها انها كانت من ممولى ضريبة الايراد العام ، وقد خضعت أموالها لقوانين التأمين فآل الى الدولة من أملاكها ما قيمته ٧٢٧٧٥ جنيه أرضا زراعية وما قيمته ١١٥٦٥٠ جنيه ، ٤٧٠ مليم أوراقا مالية كانت مودعة ببنك بورسعيد ، عوضت عنها بمبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات طبقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ ، ولما كانت المصلحة الطاعنة تداينها بقيمة ضريبة الايراد العام المستحقة عليها ، فقد قامت بالاستيلاء على مبلغ ١٥٨٠٢ جنيه ، ٢٩٠ مليم من أموالها الخاصة بطريق الحجز تحت يد الغير ، وذلك على خلاف الطريق الذى رسمه القانون المشار اليه والقرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، والقرار التفسيري الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٧ ، والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ وهى تقضى بخصم هذه الضرائب من الاموال والسندات التى تم تأمينها وآلت الى الدولة دون مقابل ، لذا فقد أقامت دعواها بطلب استرداد المبالغ التى حصلتها المصلحة الطاعنة . وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتنب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١٩٧٦/١/٢٢ باجابة المطعون ضدها الى طلبها . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٤ لسنة ٢٢ ق . وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف .

طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن بنى على سبب واحد تنعى الطاعنة به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من ثلاثة وجوه حاصل الوجهين الأول والثالث منها أن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدها في استرداد ما تم تحصيله من أموالها الخاصة سداداً لدين ضريبة الايراد العام على أنه كان يتعين خصم هذا الدين من قيمة سندات التأمين التى آلت الى الدولة دون مقابل بموجب القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ فى حين أن هذا الخصم لايفيد منه الا المخاطبون بأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الاشخاص والذين صدر بشأنهم القرار الجمهورى رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٦٤ ونص فى مادته الاولى على أن الاموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقاً لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ هى صافى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ، أما القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ والذي تم بمقتضاه تعويض المطعون ضدها عن أموالها المؤممة فقد خلا من هذا التيسير فلا ينسحب أثره عليها ، فضلاً عن أن اجابة المذكورة الى طلبها ورد ماحصلته المصلحة الطاعنة من أموالها سداداً لدين الضريبة يؤدى الى زيادة قيمة التعويض الاجمالى المقرر لها بما يتعارض مع أحكام القانون الأخير .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك أن القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن سريان بعض القواعد على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ اذ نص فى الفقرة الرابعة من مادته الاولى على أن الاموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقاً لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هى صافى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات

التعويض ممثلة لفاتج التصفية ، ولايجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أداؤها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر يقره القانون قد دل على أن هذا الحكم الوارد به لاينطبق على جميع الاشخاص الذين آلت أموالهم وممتلكاتهم للدولة مقابل تعويض اجمالي ، وانما يقتصر على الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فحسب ، ومن ثم فلا يسرى هذا الحكم على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ والذين تم تعويضهم عن مجموع ما يملكونه من أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعويضا اجماليا قدره ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يملكه الشخص منها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار - هذا المجموع ، اذ لو أراد المشرع أن يجرى التيسير الوارد بالقرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في حقهم لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق هذا الطعن أن المطعون ضدها الاولى انما خضعت لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها من أصحاب الاسهم ورؤوس الأموال في الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى قوانين التأميم وتم تعويضها عن مجموع ما تمتلكه منها بتعويض اجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ، أما الاراضى الزراعية التي كانت تمتلكها فقد آلت الى الدولة دون مقابل عملا بأحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ والذي نص في مادته الاولى على أن الاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل ولم ترد به أية اشارة الى كيفية سداد ديون أصحاب هذه الاراضى . ومن ثم فان المطعون ضدها لاتنطبق في شأنها أحكام القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ولايسرى في حقها التيسير الوارد بالفقرة الرابعة من المادة الأولى من هذا القرار ، مما مفاده أن ما استحق عليها من ضرائب للطاغة لايستوفى من أموالها التي آلت الى الدولة ، وانما

مما يكون لها من مال لم يشملته التأميم سواء كان عقارا أو منقولاً باعتبار أن نمة المدين ضامنة للوفاء بديونه باعتبارها الضمان العام للدائنين، ولا يغير من ذلك قضاء المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ بعدم دستورية القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ إذ أن لازم ذلك هو وجوب تعويض المطعون ضدها عن أرضها التي تم الاستيلاء عليها وبالتالي دخول هذا التعويض في نمتها المالية باعتبارها الضمان العام للدائنين. واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم فإنه يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ١٧٤ لسنة ٣٢ ق الاسكندرية بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدها.

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محفود مصطفى سالم ، صلاح محمد احمد ، احمد طارق البابلي واحمد زكى غراية .

(٣٥٢)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ القضائية

قانون ، الغاء القانون ، . عمل ، اعانة غلاء المعيشة ، ، اصابة عمل ، . تعويض
الاجر . . تأميمات اجتماعية الأجر .

اعانه غلاء المعيشة المقررة بمقتضى القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ : اغفال النص عليها
ضمن العناصر التى تدخل أولا فى مفهوم الاجر فى قانون التأمين الاجتماعى م ٥/ ط ق
٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه . استمرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة
١٩٧٥ التى تقضى بعدم دخول هذه الاعانة فى حساب تعويض الأجر . علة ذلك . عدم
جواز الغاء التشريع الا بتشريع لا حق صراحة او ضمنا .

لما كان المشرع لم ينص لدى اصدار قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الغاء القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥
بقرار بعض الاحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة ، ولم يورد اعانة غلاء
المعيشة عندما عدد فى المادة ٥ ط منه المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٧٧ العناصر التى تدخل فى حساب الأجر عند تطبيق احكام التأمين
الاجتماعى وتلك التى لا تدخل فى حسابه رغم أن اعانة غلاء المعيشة أحد
عناصر الأجر فى مفهوم قانون العمل - ولازم ذلك الرجوع فى هذا الشأن
الى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه إذ أنه - وعلى ما جرى به
نص المادة الثانية من القانون المدنى - لايجوز الغاء نص تشريعى الا
بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالفاء ، أو يشتمل على نص يتعارض
مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر

قواعده ذلك التشريع ، وبمقارنة نصوص قانون التأمين الاجتماعى السالفة الذكر بما انتظمه القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ من نصوص ، يتبين عدم توافق أى حالة من هذه الحالات الثلاثة ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدى الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها : تعويضا عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك ...) وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ على أنه (لا تدخل اعانة غلاء المعيشة فى حساب الأجر المنصوص عليه فى قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات) وكان مؤدى ذلك أن اعانة غلاء المعيشة لا تدخل فى حساب تعويض الأجر ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم أحقية الطاعن فى ضم اعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ الى تعويض الأجر المستحق له طوال فترة اصابته وعجزه عن العمل يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بمخالفة القانون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد التداول .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٧٧ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها شركة مصر لصناعة معدات الغزل طالبا الحكم بأحقية لاعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانون ٤١ لسنة ٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لها انه يعمل بالشركة المطعون ضدها منذ ١٩٦٥/٢/٢٠ واذ استحق اعانة غلاء معيشة وانكرتها عليه المطعون ضدها فقد اقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وفى

١٩٧٧/٦/٢٧ قضت المحكمة بئدب خبير لاداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد ان قدم تقريره، حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤ باحقية الطاعن لاعانة غلاء المعيشة وبالزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ١١٦ جنيه، ١٦٠ مليم. استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٩٥٩ سنة ٦٥ ق، وفي ١٩٧٨/١١/٢٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابنت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اسس قضاءه برفض الدعوى على ان اعانة غلاء المعيشة لاتدخل فى حساب الاجر المنصوص عليه فى قوانين التأمينات الاجتماعية طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة فى حين ان هذا الحكم قد نسخ بصدر القانون ٧٩ سنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى الذى اغفل فى المادة ٥ / ط منه نكر اعانة غلاء المعيشة وهو بصدد تحديد المبالغ التى لاتدخل فى حساب الاجر لدى تطبيق احكامه. فان الحكم يكون قد خالف القانون.

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك انه لما كان المشرع لم ينص لدى اصدار قانون التأمين الاجتماعى الصابر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الغاء القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة، ولم يورد اعانة غلاء المعيشة عندما عد فى المادة ٥ / ط منه المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ العناصر التى تدخل فى حساب الاجر عند تطبيق احكام التأمين الاجتماعى وتلك التى لاتدخل فى حسابه رغم ان اعانة غلاء المعيشة احد عناصر الاجر فى مفهوم قانون العمل ولازم ذلك الرجوع فى هذا الشأن الى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٢٥ المشار اليه اذ

أنه - وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من القانون المدني - لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وبمقارنة نصوص قانون التأمين الاجتماعى للسالف الذكر بما انتظم القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ من نصوص يتبين عدم توافر أى حالة من هذه الحالات الثلاثة ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الاولى من المادة ٤٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضا عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك) وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ على أنه (لاتدخل اعانة غلاء المعيشة .. فى حساب الاجر المنصوص عليه فى قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات) ، وكان مؤدى ذلك أن اعانة غلاء المعيشة لاتدخل فى حساب تعويض الأجر ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على عدم احقية الطاعن فى ضم اعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ الى تعويض الأجر المستحق له طوال فترة إصابته وعجزة عن العمل يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بمخالفة القانون على غير أساس .

وحيث انه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد العزيز فوده، ماهر قلاده واصف، مصطفى زعزوع وحمدي محمد علي.

(٣٥٣)

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٩ القضائية

(١ ، ٢) حراسة الحراسة الادارية ، اختصاص ، محكمة القيم .

١ - سلطة رئيس الجمهورية بالامر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ عدم امتدادها الى الاشخاص الطبيعيين . الاستثناء . رعاية الدول المعادية والتي قطعت معها العلاقات السياسية . الامر الجمهورى الصادر بالمخالفة لذلك . معدوم الاثر . علة ذلك . اختصاص القضاء العادى برفع ما ينتج عنه من آثار .

٢ - محكمة القيم . اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات المفروضة استنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها . وجوب إحالته الى محكمة القيم . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

١ - وان كان النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد اجاز لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابى او شفوى تدابير معينة ورتت على سبيل الحصر من بينها «الاستيلاء على اى منقول او عقار والامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات» .. الا ان هذا النص وقد تضمنه قانون استثنائى صدر لظروف خاصة ، فانه ينبغى عدم التوسع فى تفسيره ويلزم أعماله فى حدود ما افصحت عنه عباراته بقصر السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية بشأن فرض الحراسة على المؤسسات والشركات دون ما يجاوزه الى الافراد الطبيعيين ، ولم يتضمن هذا القانون او نص آخر من التشريعات الاستثنائية المعمول بها

وقتئذ ما يسمح بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين باستثناء ما يختص برعايا الدول المعادية والدول التي قطعت معها العلاقات السياسية ، ولما كان الثابت ان امر رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ يفرض الحراسة على بعض المواطنين من الافراد الطبيعيين ومن بينهم زوج الطاعنة وعائلته ، قد استند رئيس الجمهورية في اصداره الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، والذي لم تجز نصوصه فرض الحراسة الا على الشركات والمؤسسات كما سلف البيان ، فان هذا الامر بفرض الحراسة يكون قد صدر ممن لا يملك سلطة بما يجعله غير قائم على اساس من الشرعية متسما بمخالقة صارخة للقانون ، ويعتبر غصبا للسلطة ينحدر به الى مرتبة الفعل المادي المعلوم الاثر قانونا لما ينطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص ، فيصبح متجردا عن صفته الادارية ، وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الادارية ، ويختص بالتالي القضاء العادي برفع ماينتج عن هذا الاعتداء المادي من آثار ويترتب على ما تقدم ان تأشيرة الحارس العام برفضه حق الطاعنة في الانتفاع والتي اعتبرها الحكم المطعون فيه قرارا اداريا ، معدومة الاثر قانونا بالتبعية لانعدام اثر قرار فرض الحراسة .

٢ - وان كانت المادة ٢٦٩ / ٢ من قانون المرافعات قد اوجبت ان تكون الاحالة الى المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم في القضية من جديد ، الا انه وقد صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته السادسة على ان تختص محكمة القيم بون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسة التي فرضت استنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وعلى ان تحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها ، فان مؤدى ذلك ان محكمة القيم اصبحت هي المختصة بون غيرها بالفصل في موضوع هذا الاستئناف وهو مايتعين معه احالة القضية اليها لنظرها والفصل فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعنة اقامت الدعوى رقم ٧٧٣٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بطرد المطعون ضده الاول من الفيلا المبينة بالصحيفة والتسليم ، وبالزام المطعون ضدهما الثانى والثالث بتقديم ماتحت يدهما من مستندات منتجة فى الدعوى . استنادا الى انها تمتلك الفيلا المذكورة وكانت تتخذها سكنا خاصا لها ولاسرتها الى ان شملتها الحراسة بالتبعية لزوجها الذى فرضت الحراسة على امواله وممتلكاته ، بمقتضى الامر الجمهورى ١٢٨ لسنة ١٩٦١ استنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . وقد باعت الحراسة الفيلا الى شركة مصر للتأمين - المطعون ضدها الثالثة - بعقد ابتدائى مؤرخ ١٠/٤/١٩٦٣ . وبتاريخ ١٢/٦/١٩٦٤ صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ الذى اعطى للاشخاص الذين فرضت الحراسة على اموالهم وممتلكاتهم حق الاحتفاظ بمسكن واحد فى المدينة الواحدة اذا كان شاغلا لها ، استثناء من اطورة اموال وممتلكات الخاضعين للحراسة للدولة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الا ان الحراسة لم تمكنها من حيازة الفيلا وطلبت اسقاط الجنسية عنها وعن زوجها وبناتها بمقولة انهم غاصروا مصر بنية عدم العودة ، وكان ان صدر القرار الجمهورى رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ باسقاط الجنسية عنهم ، ونظرا لان المطعون ضده الاول كان يعمل مستشارا لرئيس الجمهورية ، فقد قامت الحراسة ببناء على تعليمات من رئاسة الجمهورية بتسليم الفيلا الى شركة مصر للتأمين التى قامت بدورها بتأجيرها الى المطعون ضده الاول فى ١٧/٢/٦٦ تنفيذ لموافقة رئيس الجمهورية

على هذا التأجير ودون موافقة الطاعنة . واذ صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٢ بسحب قرار اسقاط الجنسية عن الطاعنة وزوجها وأولادها ، ورقعت عنها الحراسة واستردت ملكية الفيلا فقد سعت لدى الحراسة لاستلامها ، الا ان جهاز تصفية الحراسات رفض ذلك . ولما كان المطعون عليهما الثاني والثالث يحتفظان بالمستندات المثبتة لصحة دعواهما : فقد اقامتها بطلباتها سائلة البيان . قضت محكمة الدرجة الاولى باخلاء المطعون ضده الاول من الفيلا والتسليم . استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٣٤ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، رأت انه جدير بالنظر فحددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن بالوجهين الاول والرابع من السبب الاول وبالسبب الثالث من اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول ان امر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذي فرضت بموجبه الحراسة على الطاعنة بالتبعية لزوجها ، قد صدر استنادا الى السلطة المخولة لرئيس الجمهورية بموجب قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٨ الذي اقتصر في مادته الثالثة على تخويله فرض الحراسة على الشركات والمؤسسات دون الاشخاص الطبيعيين ، ومن ثم فان هذا الامر يكون قد انطوى على غصب للسلطة بما ينحدر به الى حد الانعدام ، ولايحول دون القضاء العادي وممارسة اختصاصاته بتقدير عدم وجود مثل ذلك الامر ، واذ كان الحارس المعين على اموالها قد عين بموجب الامر المنكور ، فان قراراته بشأنها تكون مقدمة الاثر وقد تمسكت الطاعنة امام محكمة الموضوع بعدم تقاذ عقد الايجار الصادر للمطعون ضده الاول في حقها لصدوره ممن لايملكه حيث كانت لعين المؤجرة مملوكة لها او في القليل كانت صاحبة حق عيني عليها بالانتفاع

عملا بالقرارين الجمهوريين رقمي ١٨٧٦ ، ٢٥١٥ لسنة ١٩٦٤ ، ولان المستأجر كان سىء النية متواطئا مع شركة مصر للتأمين والحراسة فاضحى تعاقدته مشوبا بالغش ، الا ان الحكم المطعون فيه نفى عن الطاعنة حقها فى الانتفاع بالعين استنادا الى ان قرارا اداريا صدر من الحارس العام برفض هذا الحق وان المحكمة لاتملك التعرض لهذا القرار حتى ولو كان معيبا . وبذلك حجب الحكم نفسه عن بحث مايدفع به الطاعنة من سوء نية المستأجر وما خالط تعاقدته من غش بمقولة انه لاحق لها فى التمسك بهذا الدفع بما يعيبه فضلا عن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى شديد ، ذلك انه وان كان النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد اجاز لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي او شفوي تدابير معينة وردت على سبيل الحصر من بينها الاستيلاء على اى منقول او عقار والامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات .. الا ان هذا النص وقد تضمنه قانون إستثنائى صدر لظروف خاصة ، فانه ينبغى عدم التوسع فى تفسيره ، ويلزم اعماله فى حدود ما افصحت عنه عباراته بقصر السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية بشأن فرض الحراسة على المؤسسات والشركات دون مايجاوزه الى الافراد الطبيعيين ، ولم يتضمن هذا القانون او نص آخر من التشريعات الاستثنائية المعمول بها وقتئذ مايسمح بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين باستثناء ما يختص برعايا الدول للمعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية ، ولما كان الثابت ان امر رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على بعض المواطنين من الافراد الطبيعيين ومن بينهم زوج الطاعنة وعائلته ، قد استند رئيس الجمهورية فى اصداره الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، الذى لم تجز نصوصه فرض الحراسة الا على الشركات والمؤسسات كما سلف البيان ، فان هذا الامر بفرض الحراسة يكون قد صدر ممن لايملك سلطة فرضها بما يجعله غير قائم

على أساس من الشرعية متسماً بمخالفة صارخة للقانون، ويعتبر غصباً للسلطة ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعلوم الاثر قانوناً لما ينطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص، فيصبح متجرداً عن صفته الادارية، وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الادارية، ويختص بالتالى القضاء العادى برفع ما ينتج عن هذا الاعتداء المادى من آثار ويترتب على ما تقدم ان تأشيرة الحارس العام برفض حق الطاعة فى الانتفاع والتى اعتبرها الحكم المطعون فيه قرأراً ادارياً، معدومة الاثر قانوناً بالتبعية لانعدام اثر قرار فرض الحراسة، لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الحارس العام قد باع فيلا النزاع الى شركة مصر للتأمين بعقد ابتدائى مؤرخ ١٠/٤/١٩٦٢ بموجب التفويض الصادر له فى بيع بعض العقارات المملوكة للخاضعين للامر الجمهورى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر، وكان هذا الامر - وعلى ما انتهت اليه هذه المحكمة فيما سلف - معدوم الاثر بشأن فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين وممتلكاتهم. فان هذا التصرف الذى ابرمه الحارس العام يعتبر صادراً ممن لا يملكه، وبالتالي غير نافذ فى حق الطاعة، واذ كانت شركة مصر للتأمين بعد ان تسلمت الفيلا من الحراسة قامت بتأجيرها الى المطعون ضده الاول، وكانت الطاعة قد تمسكت امام محكمة الموضوع بعدم نفاذ هذا الايجار فى حقها باعتبارها مالكة الفيلا وصاحبة حق انتفاع عينى عليها، لصدوره ممن لا يملكه - على النحو الذى سلف بيانه - كما دفعت بسوء نية المستأجر وان تعاقدته قد شابه غش وتواطؤ مع شركة مصر للتأمين والحراسة العامة، الا ان الحكم المطعون فيه نفى عنها اى حق على العين التزاماً بالتأشيرة الصادرة من الحارس العام برفض هذا الحق، ورتب على ذلك عدم احقيتها فى التمسك بالدفع بسوء نية المستأجر وانتهى الى نفاذ عقد الايجار فى حقها دون بحث هذا الدفاع، وهو دفاع جوهري قد يتغير به لو صبح وجه الراى فى الدعوى ومن ثم فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن، ويتعين ان يكون مع النقض الاحالة. وحيث انه وان كانت المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات قد اوجبت ان

تكون الاحالة الى المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم في القضية من جديد ، الا انه وقد صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته السادسة على ان تختص محكمة القيم دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسة التي فرضت استنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وعلى ان تحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها ، فان مؤدى ذلك ان محكمة القيم اصبحت هي المختصة دون غيرها بالفصل في موضوع هذا الاستئناف وهو مايتعين معه احالة القضية اليها لنظرها والفصل فيها .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد / محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عبد المنصف هاشم ، أحمد شلبي ، عبد الحميد سند وأحمد نصر الجندى .

(٣٥٤)

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٠ القضائية

ايجار ، تعويض .

هلاك العين المؤجرة كلياً أو جزئياً بفعل المؤجر أو خطئه . اثره . حق المستأجر فى الرجوع على المؤجر بالتعويض عن كافة الاضرار التى اصابته . شرطه . المادة ٥٦٩ مدنى .

مفاد ما نصت عليه المادة ٥٦٩ من القانون المدنى ، انه اذا ما هلكت العين المؤجرة هلاكاً كلياً أو جزئياً ، أو أصبحت فى حالة لاتصلح معها للانتفاع الذى أجرت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصاً كبيراً ، ولم يكن للمستأجر يد فى شىء من ذلك ، فإن للمستأجر - فى حالة تعذر اعادة العين الى الحالة التى كانت عليها - أن يرجع على المؤجر بالتعويض عن كافة الاضرار التى اصابته نتيجة هذا الهلاك أو النقص ، سواء فى شخصه أو ماله ، أو بسبب فسخ الايجار قبل انقضاء مدته أو نقص الانتفاع بالعين المؤجرة الى وقت الفسخ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٢٥٧٤ سنة ١٩٧٨ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وقال ببيانا للدعوى أن كلا منهما استأجر من الطاعن الاصطبل المبين بالاوراق، وبتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٧ هدم الطاعن سقفهما وانتزع أخشابهما وأتلف بعض حوائطهما بهدف عدم تمكينهما من الانتفاع بهما ثم ألغى الترخيص الصادر باسمه عنهما وأقام على أرضهما بناء جديدا فأقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان. وبتاريخ ٢٤/١٢/١٩٧٨ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهما مبلغ ٣٠٠٠ جنيه. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٥٥ سنة ٣٥ ق مدنى. وبتاريخ ٨/٤/١٩٨٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره، وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن هلاك العين المؤجرة الى المطعون عليهما يرجع الى قدمها اذ انشئت سنة ١٩٠٧، وأنه طبقا للمادة ٥٦٩ من القانون المدنى لا يلتزم باعادة الحالة الى ما كانت عليه، وكل ما للمطعون عليهما هو طلب انقاص الاجرة أو فسخ العقد، ولكن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع والزمه بتعويض المطعون عليهما عن هذا الهلاك رغم تقريره بأن تساقط بعض اجزاء العين المؤجرة كان بفعل الزمن، فأخطأ بذلك فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسبيب.

وحيث ان هذا النعى غير سديد، ذلك ان مفاد ما نصت عليه المادة ٥٦٩ من القانون المدنى، انه اذا ما هلكت العين المؤجرة هلاكا كلياً أو جزئياً،

أو أصبحت في حالة لاتصلح معها للانتفاع الذي أجرت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، ولم يكن للمستأجر يد في شيء من ذلك ، وكان هذا الهلاك أو النقص مرده فعل المؤجر أو خطئه ، فإن للمستأجر - في حالة تعذر إعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها - أن يرجع على المؤجر بالتعويض عن كافة الأضرار التي أصابته نتيجة هذا الهلاك أو النقص ، سواء في شخصه أو ماله ، أو بسبب فسخ الإيجار قبل انقضاء مدته أو نقص الانتفاع بالعين المؤجرة إلى وقت الفسخ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وأقام قضاءه على ما خلصت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، وما اطمأنت إليه من تقرير الخبير المنتدب في دعوى اثبات حالة عين النزاع رقم ٣٤٧٢ سنة ١٩٧٧ مدنى مستعجل الاسكندرية الابتدائية من أن سقف «الاصطبلين» المذكورين تساقط بعض أجزائه بفعل الزمن ، ثم قام المؤجر بهدم باقى الحوائط ، كما ألغى ترخيصهما وكانا صادرين باسمه ، وقد بنى الحكم قضاءه في هذا الخصوص على ما يكفى لحمله ، فإن هذا النعى يكون لا أساس له .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان برويش نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد إبراهيم خليل ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال شلقاني :

(٣٥٥)

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ القضائية

- (١ ، ٢ ، ٣) اثبات «اليمين الحاسمة» ، حكم «عيوب التدليل» ، التناقض ، « طعن »
- ١ - الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة . عدم جواز الطعن فيه بأي طريق الاستثناء . ابتناء الطعن على بطلان في اجراءات توجيه اليمين وحلفها .
- ٢ - الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائين . شرطه .
- ٣ - أداء اليمين الحاسمة . أثره ترك ما عداها من طرق الاثبات .

١ - الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة له قوة الشيء المقضى فيه ، ولايقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن في الاحكام ما لم يكن الطعن مبنيا على بطلان في الاجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها .

٢ - مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائين انما يصح حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الشيء المحكوم به في مسألة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها في الحكم السابق .

٣ - المستفاد من توجيه اليمين الحاسمة أن الخصم يترك بتوجيه اليمين ما عداها من طرق الاثبات ولايجوز له بعد أدائها أن يطلب الاثبات بدليل آخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٢٤ سنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للأرض المبينة بالاوراق ، وقال بيانا للدعوى ان تلك الأرض آلت الى المطعون عليها الاولى بالميراث عن مورث الطرفين المرحوم وقد باعها له بموجب اقرار مؤرخ ١٩٦٧/٦/٨ لقاء ثمن مقداره ٢٦٢ جنيه ، ٥٠٠ مليم غير أنها امتنعت عن التوقيع على العقد التهاى فأقام الدعوى بطلبه سالف البيان . كما أقامت المطعون عليها الاولى الدعوى رقم ١٢٦٨ سنة ١٩٧٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بىطلان الاقرار المؤرخ ٦٧/٦/٨ أنف الذكر ، وقررت المحكمة ضم تلك الدعوى الى الدعوى السابقة - وبجلسة ١٩٧٨/١/٥ طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة الى المطعون عليها الاولى وحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٦ فى الدعوى رقم ٥٢٢٤ سنة ١٩٧٧ بقبول توجيه اليمين الحاسمة من الطاعن الى المطعون عليها الاولى لتحلفها بالصيغة التالية : «أحلف بالله العظيم اننى لم أبيع الى أخى (الطاعن) نصيبى ميراثا عن المرحوم والذى فى الأرض الكائنة بزماء ناحية عرب أبو طويله موضوع هذه الدعوى بيعا تاما ولم اتخالص معه بثمنها المتفق عليه بيننا والبالغ قدره مبلغ ٢٦٢,٥ جنيه . كما حكمت فى الدعوى رقم ١٢٦٨ سنة ١٩٧٨ بإحالتها الى التحقيق لتثبت المطعون عليها الاولى أن الطاعن أوقعها فى غلط جوهرى يتعلق بقدر المساحة المملوكة لها وموقعها وحدودها وطبيعتها وسعرها وأدخل عليها الفش بسكوته عن بيان حقيقة هذه الامور ولو كانت تعلم حقيقتها ما وقعت على الاقرار المؤرخ

١٩٦٧/٦/٨ و بجلسة ١٩٧٨/٥/١١ حلفت المطعون عليها الاولى اليمين بالصيغة آنفة الذكر . وبتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٥ حكمت المحكمة برفض كل من الدعويين . استأنف الطاعن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٢٢٤ سنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية لدى محكمة استئناف القاهرة - بالاستئناف رقم ٥٢٦٥ سنة ٩٦ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدد جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول وبالوجهين الثانى والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان اليمين التى طلب بجلسة ١٩٧٨/١/٥ توجيهها الى المطعون عليها الاولى ، وثبتت بمحضر تلك الجلسة تختلف عن اليمين التى حكمت محكمة اول درجة بتوجيهها اليها لانها عدلت فى صيغتها فغيرت فى مدلولها ، وقد اعترض على هذا التعديل بمذكرته المؤرخة ١٩٧٨/١٢/٢١ ، واذ اقرت محكمة الاستئناف محكمة اول درجة على صيغة اليمين بعد تعديلها واعتبرتها حاسمة للنزاع رغم أنها تقيد فقط بأن البيع غير تام فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة له قوة الشئ المقضى فيه ، ولايقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن فى الاحكام ما لم يكن الطعن مبنيا على بطلان فى الاجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها ، لما كان ذلك وكان الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٦ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذى أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ، ولم يقدم الطاعن رفق طعنه صورة رسمية من محضر جلسة ١٩٧٨/١/٥ ، متضمنا صيغة اليمين التى طلب الطاعن توجيهها الى المطعون عليها الاولى ومايفيد

اعتراضه أمام محكمة أول درجة على تعديلها قبل أن تحلفها بجلسة ١٩٧٨/٥/١١. كما أنه لم يقدم صورة رسمية من المذكرة المشار إليها بالنعي فجاء النعي في هذا الخصوص مجردا عن الدليل. لما كان ما تقدم وكانت اليمين أنفة النكر التي حكمت المحكمة بتوجيهها إلى المطعون عليها الأولى وحلفتها هي يمين حاسمة انصبت على واقعة حاسمة في النزاع المطروح بين الطاعن والمطعون عليها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد التزم صحيح القانون، ويكون هذا النعي على غير أساس.

وحيث أن الطاعن ينفي بالوجه الأول من السبب الثاني وبالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول أن محكمة أول درجة إذ قضت برفض كل من الدعويين سالفتي الذكر فقد أغفلت الارتباط بين الدعويين وبين أسباب الحكم في كل منهما ولم تعول في قضائها على اخفاق المطعون عليها الأولى في اثبات بطلان الاقرار آنف الذكر، وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع. هذا إلى أن للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائي فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن هذا النعي مردود، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائيين إنما يصح حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الشيء المحكوم به في مسألة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها في الحكم لسابق لما كان ذلك وكان المستفاد من توجيه اليمين الحاسمة أن الخصم يترك بتوجيه اليمين ما عداها من طرق الإثبات ولايجوز له بعد أدائها أن يطلب الإثبات بدليل آخر، لما كان ما تقدم، وكان الطاعن قد طلب توجيه اليمين

الحاسمة الى المطعون عليها الاولى التى حلفتها حسبما سلف البيان فلا يجوز له بعد ذلك أن يركن الى الاقرار آنف الذكر وما حكم به بشأنه فى دعوى المطعون عليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه . اذ يلتزم هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون هذا النعى لا أساس له .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة، الصيغى الكنانى، محمد فؤاد شرياش،
وبكتور محمد فتحى نجيب.

(٣٥٦)

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٩ قضائية

(١ ، ٢ ، ٣) ايجار ، ايجار الاماكن ، تشريعات ايجار الاماكن ، قانون عقد
انتهاء عقد الايجار ، .

١ - خلو التشريع الاستثنائى لايجار الاماكن من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى
القواعد العامة فى القانون المدنى . ولو كان العقد ممتدا بقوة القانون .

٢ - وفاة مستأجر العيادة الطبية فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم جواز تطبيق
حكم المادة ٢١ منه بشأن امتداد عقود المساكن لصالح المستفيدين منه . وجوب الرجوع
الى القواعد العامة فى القانون المدنى .

٣ - عقد الايجار لا ينتهى كأصل بوفاة المستأجر ، لورثته وحدهم حق انتهائه متى ابرم
بسبب حرفة المستأجر .

(٤) نقض «سلطة محكمة النقض» .

انتهاء الحكم الى نتيجة سليمة . اشتغال اسبابه على اخطاء قانونية لا بطلان . لمحكمة
النقض تصحيحها دون نقضه .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المشرع نظم الاحكام العامة لعقد
الايجار فى القانون المدنى ، وهى واجبة التطبيق فى الاصل على ما يبرم فى
ظلمها من عقود ، ما لم يرد فى تشريعات ايجار الاماكن الاستثنائية نص
خاص آخر يتعارض واحكامها . فاذا خلا التشريع الاستثنائى من تنظيم حالة
معينة تعين الرجوع فيها الى احكام القانون المدنى باعتبارها القواعد العامة
الاساسية ، حتى ولو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت ، واصبح العقد ممتدا
بقوة القانون الاستثنائى .

٢ - از كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان مورث المطعون ضدها استأجر العين محل النزاع لاستعمالها عيادة طبية ، ثم توفي بتاريخ ٧٧/٧/٢٣ في ظل سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والذي حددت المادة (٢١) منه المستفيدين من الامتداد القانوني عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقود ايجار المساكن دون سواها ، فانه لايجوز تطبيق حكمها على عقد الايجار محل النزاع ، وانما يسرى عليه حكم القواعد العامة .

٣ - مؤدى المادتين (٦٠١) ، (٦٠٢) من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المشرع جعل القاعدة العامة ان موت المستأجر الاصلى لاينهى عقد الايجار ، بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه الى الورثة ، اخذا بأن الاصل في العقود المالية انها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية ، واستثنى من ذلك عقد الايجار المعقود بسبب حرفة المستأجر او مهنته ، فقصر الحق في انهاءه على ورثة المستأجر وحدهم حسبما تدل على ذلك المذكرة الايضاحية للمادة (٦٠١) مدنى .

٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على انه اذا كان الحكم سليما في نتيجته التى انتهى اليها ، فانه لايبطله مايكون قد اشتملت عليه اسبابه من اخطاء قانونية ، اذ لمحكمة النقض ان تصحح هذه الاسباب من غير ان تنقضه ، ويكون النعى غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٣٥٢٤ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى شبين الكوم على المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها ، طلب فيها الحكم بفسخ عقد الايجاز المؤرخ ١٩٦٨/٥/١ عن الشقة المبينة فى الضحية

وتسليمها له خالية ، وقال بيانا لدعواه ان مورث المطعون ضدها الدكتور استأجر منه العين بموجب ذلك العقد بقصد استعمالها عيادة خاصة له ، واذ توفي بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٣ فان عقد الايجار ينتهى بوفاته ، الا ان المطعون ضدها رفضت تسليمه الشقة بعد ائذارها ، فأقام دعواه بطلباته سالفة الذكر ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/١٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٠ لسنة ١١ ق طنطا بمأمورية سبين الكوم ، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ، ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اخضع واقعة الدعوى لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، والنافذ اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ على سند من ان الطاعن قيد دعواه فى ١٩٧٧/١٠/٣ ، واعلن المطعون ضدها بصحيفتها فى ١٩٧٧/١٠/٨ ، فى حين ان احكام هذا القانون لا تسرى الا على الوقائع التى تحصل بعد العمل به فى ١٩٧٧/٩/٩ ، وانه لاعبرة فى ذلك بتاريخ رفع الدعوى ، واذ كانت الواقعة المنهية لعقد الايجار المحرر بينه وبين مورث المطعون ضدها ، وهى وفاة هذا الاخير ، وقعت فى ١٩٧٧/٧/٢٣ ، فان القانون الذى تخضع له هذه الواقعة يكون هو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - السارى وقتها - والذى لم يتضمن حكما مقابلا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، والتى تجيز استمرار عقد الايجار فى حالة التأجير بقصد مزاولة نشاط مهنى لصالح ورثة المستأجر الاصلى ، ولوعنى الحكم المطعون فيه بهذه الواقعة وحصلها تحصيلاً سليماً لما خالف القانون . واخطأ فى تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، ان المشرع نظم الاحكام العامة لعقد الايجار فى القانون المدنى ، وهى واجبة

التطبيق في الاصل على ما يبرم في ظلها من عقود، ما لم يرد في تشريعات ايجار الاماكن الاستثنائية نص خاص آخر يتعارض واحكامها، فاذا خلا التشريع الاستثنائي من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها الى احكام القانون المدني باعتبارها القواعد العامة الاساسية، حتى لو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت، واصبح العقد ممتدا بقوة القانون الاستثنائي، اذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان مورث المطعون ضدها استأجر العين محل النزاع لاستعمالها عيادة طبية، ثم توفي بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٣ في ظل سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، والذي حددت المادة (٢١) منه المستفيدين من الامتداد القانوني عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقود ايجار المساكن دون سواها، فانه لايجوز تطبيق حكمها على عقد الايجار محل النزاع، وانما يسرى عليه حكم القواعد العامة، واذ كان مؤدى المادتين (٦٠١)، (٦٠٢) من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع جعل القاعدة العامة ان موت مورث المستأجر الاصلى لاينهي عقد الايجار، بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه الى الورثة، اخذا بأن الاصل في العقود المالية انها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية، واستثنى من ذلك عقد الايجار المعقود بسبب حرفة المستأجر او مهنته، فقصر الحق في انهاءه على ورثة المستأجر وحدهم حسبما تدل على ذلك المذكرة الايضاحية للمادة (٦٠١) مدني، فان الحكم المطعون فيه ولئن اخطأ بتطبيقه احكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على واقعة النزاع، في حين انها تخضع لاحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الا انه وقد طبق في هذا الشأن المادة ٢/٢٩ من ذلك القانون، والتي تنص على انه: «اذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجاري او صناعي او مهني او حرفي، فلا ينتهي العقد بوفاة المستأجر او تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الاحوال»، وهو حكم يطابق حكم القواعد العامة الواجبة الاعمال، ومن ثم فان الحكم يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة في القانون. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه اذا كان الحكم سليما في نتيجته التي انتهى اليها، فانه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه اسبابه من اخطاء قانونية، اذ لمحكمة النقض ان تصح هذه الاسباب من غير ان تنقضه، ويكون النعي غير منتج. ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار / عزت حنورة نائب رئيس المحكمة والسادة / محمد مختار منصور ، محمود نبيل البناوى واحمد نصر الجندى ،

(٣٥٧)

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٠ القضائية

بيع حبس الثمن ، عقد بزوال العقد ، إلزام «الشرط الفاسخ» ،
الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد . عدم تحققه
إلا إذا كان المتخلف عن الوفاء بالثمن بغير حق . ثبوت الحق للمشتري فى حبس الثمن عن
البائع . أثره . ألا محل لأعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحا . مثال .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء على
عدم وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد المتفق عليه يتحقق إلا إذا كان
التخلف عن الوفاء بغير حق ، أما إذا كان من حق المشتري قانونا أن يحبس
الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا ، ولما كان التزام
المشتري بدفع الثمن فى عقد البيع يقابله التزام بنقل الملكية إلى المشتري
فإنه إذا وجدت أسباب جدية يخشى معها أن لايقوم البائع بتنفيذ التزامه يكون
من حق المشتري أن يوقف التزامه بدفع الثمن حتى يقوم البائع من جهته
 بتنفيذ التزامه بإتخاذ كل مايلزم لنقل الملكية ، وذلك عملاً بالمادتين ٢٤٦ ،
٤٢٨ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩٥٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على المرحوم وباقي المطعون ضدهم طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢/٤/١٩٧٢ الصادر إليه من المرحوم مورث المطعون ضدهم رقم ٣ متضمنا بيعه للطاعن قطعة الأرض المبينة بذلك العقد لقاء ثمن مقداره ٧٥٠٠ جنيها ، وقال بيانا لها إن هذا البائع كان قد اشترى هذه الأرض بعقد مؤرخ ١٢/٥/١٩٧١ من المطعون ضدها الأولى التى كانت قد اختصت بها بموجب حكم قسمة بينها وبين المطعون ضدها الثانية . كما أقامت المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٢٢٧٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على المرحوم (مورث المطعون ضدهم رقم ٣) طالبة الحكم بإلغاء عقد شرائه منها تلك الأرض المؤرخ ١٢/٥/٧١ وذلك على سند من أنها استصدرت ضده حكمه بإلزامه بأداء باقى الثمن فأبرم معها عقد صلح بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٣ تعهد فيه بالسداد فى ميعاد أقصاه آخر يونيو سنة ١٩٧٣ وإلا أصبح عقد شرائه مفسوخا من تلقاء نفسه ، وإذ انقضى هذا الميعاد دون وفاء فقد انفسخ عقد البيع المذكور بقوة القانون ولذا أقامت دعواها ليحكم لها بطلباتها . تدخل الطاعن فى هذه الدعوى طالبا رخصتها على سند من أنه اشترى عين النزاع من المدعى عليه فيها وأنه أودع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خزانة المحكمة على ذمة المطعون ضدها الأولى قبل انقضاء الميعاد المحدد لسداد باقى الثمن . وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى الأخيرة إلى الأولى قضت فيهما بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٦ بقبول تدخل الطاعن وبرفض طلباته فى الدعويين وإجابة طلبات المطعون ضدها الأولى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٤٥٩ سنة ٩٣ ق طالبا الغاءه والحكم له بطلباته . بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٩ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانية والاخير وبرفضه موضوعا . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لتنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن البين من أوراق الطعن أن الطاعن اختصم المطعون ضدهما الثانية والرابع أمام محكمة الموضوع لمجرد أن يصدر الحكم في مواجهتهما دون أن يوجه إليهما ثمة طلب فلم ينفازعانه كما لم يحكم لهما بشيء عليه فمن ثم لا يقبل منه اختصاصهما في هذا الطعن.

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي الخصوم قد استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه القصور، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بالحق في حبس باقي الثمن عن المطعون ضدها الأولى عملاً بالمادة ٤٥٧ من القانون المدني لعدم وفائها بالتزاماتها كبائعة إذ لم تسجل حكم القسمة الذي خصها بالقطعة المباعة منها كما لم تدفع عن المشتري التعرض له في هذه القطعة الحاصل من شقيقتها المتقاسمة معها حتى تمكنت هذه الأخيرة من نزع يده، وأنه مع ذلك قام بإيداع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خزانة المحكمة على نمتها كي تصرف لها حينما تنفذ التزاماتها. إلا أن الحكم للمطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع واعتبر الإيداع المشار إليه غير ذي أثر لمجرد عدم سبقه بعرض حقيقي طبقاً للمادتين ٤٨٧ و ٤٨٨ من قانون المرافعات، وأقام على ذلك قضاءه بانقضاء عقد البيع الصادر من المطعون ضدها الأولى وبالتالي رفض طلبات الطاعن مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق، أما إذا كان من حق المشتري قانوناً أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحاً، ولما كان التزام المشتري بدفع الثمن في عقد البيع يقابله التزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري فإنه إذا وجدت أسباب جدية يخشى معها أن لا يقوم البائع بتنفيذ التزامه يكون من حق المشتري أن يوقف التزامه بدفع الثمن حتى يقوم البائع من جهته بتنفيذ التزامه باتخاذ كل ما يلزم لنقل الملكية، وذلك عملاً بالمادتين ٢٤٦، ٢٤٨ من القانون المدني.

لما كان ذلك.. وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف - استعمالاً لحق مدينه - بالحق في حبس الباقي من الثمن للمطعون ضدها الأولى نظراً لأنها لم تنفذ التزامها بتسهيل نقل ملكية المبيع إلى مدينة البائع له بأن تقاعست عن تسجيل حكم القسمة الذي خصها بذلك المبيع، وأن - المبقاسة معها نازعته في هذا التخصيص وتسلمت المبيع جبراً عليه، وهو دفاع جوهري قد يتغير به - إن صح - وجه الرأي في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بانفساخ البيع على عدم الكفاءة بباقي الثمن في الميعاد دون أن يرد على الدفع بالحبس، يكون قد عاره القصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين :
وليم بدرى ، عبد السلام خطاب ، محمد لييب الخضرى وعبدالله حنقى .

(٣٥٨)

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) حكم «نسبيته» • محكمة الموضوع •
محكمة الموضوع . عدم التزامها بتتبع الخصوم فى جميع أقوالهم أو حججهم أو طلباتهم والرد عليها استقلالاً مادام فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى لتلك الأقوال والحجج والطلبات .
- (٢) نظام عام «المسائل غير المتعلقة بالنظام العام» • دعوى «الصفة فى الدعوى» • بطلان • نقض •
بطلان الإجراءات لأنعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
- (٣) دعوى «سبب الدعوى» • ملكية • تقادم «تقادم مكسب» •
العدول عن الادعاء بالملكية بالعقد إلى الادعاء بالملكية بوضع اليد المدة الطويلة .
أثره . ليس للمحكمة أن تقضى بالملكية بناء على العقد . علة ذلك .
- (٤) دعوى «قبول الدعوى» •
الحكم بعدم قبول الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها . إلغاء محكمة ثان درجة له .
أثره . عدم جواز إعانتها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل فى موضوعها .

١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم فى جميع أقوالهم أو حججهم أو طلباتهم وأن ترد استقلالاً على كل منها مادام قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

٢ - بطلان الاجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى غير متعلق بالنظام العام لأنه مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ولايجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان مدعى الملكية قد عدل عن إدعائه الملكية بالعقد إلى ادعائه الملكية بوضع اليد المدة الطويلة فإنه لايجوز للمحكمة أن تقضى له بهذه الملكية بناء على العقد مع تنازله عن التمسك به .

٤ - من المقرر أن الحكم بعدم قبول الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها فإذا ما ألغته محكمة ثان درجة وقبلت الدعوى فإنه لايجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الاول أقام الدعوى رقم ١١١٠ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الزقازيق ضد المطعون ضده الثانى وآخرين بطلب الحكم أولا : بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢٣ والمتضمن بيع المطعون ضده الثانى اليه مساحة ١٢ س ، ٢١ ط اطيانا زراعية لقاء ثمن قدره ١٠٧٥ جنيه ثانيا : بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٢/٢/٢٣ والمتضمن بيع مورث المدعى عليهما الثانية والثالثة للمطعون ضده الثانى مساحة ١٢ س ، ١٢ ط لقاء ثمن قدره ٤٢٠ جنيه ثالثا : بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى ١٩٤١/٣/١٦ والمتضمن بيع مورث المدعى عليهم الرابع والخامس والسادس للمطعون ضده الثانى مساحة ١١ ط لقاء ثمن قبره ٧٧ جنيه وقال شرحا لذلك ان المطعون ضده الثانى باع له مساحة ٢ س ،

٢١ ط بمقتضى عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢٣ وأن جزءاً من المساحة المباعة آلت إلى البائع بالشراء من المرحوم مورث المدعى عليهما الثانية والثالثة بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٢/٢/٢٣ والجزء الثاني آل إلى البائع له أيضاً بالشراء من مورث باقى المدعى عليهم بموجب العقد المؤرخ ١٩٤١/٣/١٦ ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان - قضت محكمة أول درجة فى ١٩٧٦/١٠/١٩ برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٤١/٣/١٦ وبرد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٢/٢/٢٣ . عدل المطعون ضده الأول طلباته الى طلب الحكم بتثبيت ملكيته للمساحة سالفة البيان تأسيساً على تملكه اياها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية امتداداً لوضع يد البائع له . وبعد أن أودع تقرير الخبير الذى ندبته المحكمة تقريره قضت بعدم قبول الدعوى - استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٨ س ٢٢ ق المنصورة مأمورية الزقازيق وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٤ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢٣ ورغضت ماعدا ذلك من طلبات - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه بالبطلان والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك نقول أنها دفعت أمام محكمة أول درجة ببطلان اعمال الخبير لمخالفته قانون الاثبات فى شأن وجوب دعوة الخبير لها وأنها تمسكت بتملكها عين النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية دون المطعون ضده الثانى فى ذلك ولما كان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها أمام محكمة أول درجة بما أثير أمامها من دفاع وأن الحكم المطعون فيه اذ قضى فى الدعوى ضدها اعتماداً على تقرير الخبير الذى تمسكت ببطلان اعماله دون أن يرد على ما تمسكت به من دفاع على الرغم من كونها لم تكن تمثل القصر باعتبارها

وصيه عليهم لان الذي يمثلهم هو جدهم المطعون ضده الثانى فانه يكون مشويا بالبطلان والقصور .

وحيث ان هذا النعى برمته فى غير محله ذلك انه وان كان مورث الطاعنة قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ببطلان أعمال الخبير الا أنها لم تتمسك بذلك بعد اختصامها لوفاته كما لم تتمسك به أمام محكمة الاستئناف مما يعتبر منها نزولا عما تمسك به مورثها ولايجبها بعد ذلك التمسك به أمام محكمة النقض وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم فى جميع أقوالهم أو حججهم أو طلباتهم وأن ترد استقلالا على كل منها مادام قيلت الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، وكان بطلان الاجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى غير متعلق بالنظام العام لانه مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ولايجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه أخذ بتقرير الخبير فى شأن ثبوت الملكية للمطعون ضده الثانى بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة بشروطها ، قبل بيعه أطيان النزاع الى المطعون ضده الاول وهو مايتضمن الرد على ما أثارته الطاعنة فى شأن اكتسابها هى الملكية بالتقادم وكان تحديها بانعدام صفتها فى تمثيل القصر لم يثبت اثارته أمام محكمة الموضوع ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان والقصور يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك نقول ان المطعون ضده الأول عدل عن طلب صحة ونفاذ العقد بشأن مساحة ١١ ط الى الحكم بتثبيت ملكيته لهذه المساحة ، فلا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تقضى بغير هذه الطلبات لأن صحة التعاقد بالنسبة لمساحة ١١ ط أصبح غير معروض وأن محكمة أول درجة اذ قضت بعدم قبول الدعوى لأن طلب تثبيت الملكية طلب عارض غير مرتبط بالطلب الاصلى سببا وموضوعا وأغفلت الفصل فى باقى الطلبات فكان يتعين على المطعون ضده الاول أن يطلب نظر هذه الطلبات أمام المحكمة التى أغفلت

الفصل فيها وان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المطعون ضده الاول على تعديل طلبه من صحة ونفاذ العقد الى طلب تثبيت ملكيته بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية يكون قد خالف القانون وأضافت الطاعة أنه لما كان ... لم يختصم في الاستئناف فانه كان يتعين استبعاد الجزء الخاص به والذي اشتراه من نطاق الاستئناف اذ أن الحكم المستأنف أضحى نهائيا بالنسبة له .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أنه وان كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه اذا كان مدعى الملكية قد عدل عن ادعائه الملكية بالعقد الى ادعائه الملكية بوضع اليد المدة الطويلة فانه لايجوز للمحكمة أن تقضى له بهذه الملكية بناء على العقد مع تنازله عن التمسك به وكان من المقرر ان الحكم بعدم قبول الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها فاذا ما ألغته محكمة ثانية درجة وقبلت الدعوى فانه لايجوز لها أن تعيدها الى محكمة اول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده الاول طلب أمام محكمة اول درجة الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢٢ الصادر اليه من المطعون ضده الثاني ، كما طلب صحة ونفاذ العقدين الاخيرين المؤرخين ١٩٥٢/٢/٢٢ ، ١٩٤١/٣/١٦ الذين يفيدان شراء البائع له للمساحة المباعة اليه بالعقد الاول حتى تسبق الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقده فان عدوله عن طلب صحة ونفاذ للعقد المؤرخ ١٩٤١/٣/١٦ الى طلب تثبيت الملكية للمساحة المباعة بموجبه لايفيد تنازله عن طلب صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢٢ وهو ماتمسك المطعون ضده الاول بطلبه أيضا في الاستئناف فاذا ما قضى الحكم للمطعون فيه بصحته ونفاذه بعد ان استبان توفر شروط اكتساب المطعون ضده الثاني (البائع) للملكية بوضع اليد المدة الطويلة التي تمسك بها المطعون ضده الاول وبون حاجة للحكم بصحة ونفاذ عقدي البيع الصادرين الى البائع فانه يكون قد قضى في حدود ما هو مطروح في الاستئناف والتزم فيه صحيح القانون أما ماثيره الطاعة بشأن فلا مصلحة لها فيه ويضحي النعى بهذا السبب على غير اساس خليق بالرفض ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين وليم رزق يدوى . عبد السلام خطاب . محمد لطفى السيد ومحمد لبيب الخضرى .

(٣٥٩)

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥١ القضائية

(٢ . ١) دعوى الصفة فى الدعوى . . تعليم .

- ١ - تمثيل الدولة فى الشئون المتعلقة بإحدى الوزارات . إنعقاده كأصل عام للوزير مالم يسلبه القانون هذه الصفة ويعهد بها لغيره . علة ذلك
- ٢ - تخويل وحدات الحكم المحلى سلطات على العاملين بالمدارس التابعة لها لايسلب وزير التعليم صفته . مؤدى ذلك . ازواج تبعيتها .

١ - الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره متولى الاشراف على شئون وزارته المسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وذلك ما لم يسلبه القانون هذه الصفة ويعهد بها الى غيره .

٢ - يدل نص المادتين ٢٧ ، ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى - الذى وقع الحادث فى ظل أحكامه - على ان الشارع وإن كان قد خول وحدات الحكم المحلى سلطات على العاملين بالمدارس بما يجعلهم تابعين لها . إلا أنه لم يسلب وزير التعليم صفته بالنسبة لهم ، ومن ثم فإن هؤلاء العاملين يكونون تابعين لتلك الوحدات ولوزير التعليم أيضا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٦٧٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن بصفته بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لهما مبلغ عشرة آلاف جنيه، وقالوا فى بيانها انه بتاريخ ١٩٧٥/٧/٨ تسبب تابع الطاعن بصفته فى قتل مورثهما المرحوم اثناء قيادته السيارة رقم ٢٢٦٢٨ حكومة المملوكة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية، وضبط فى شأن الحادث الجثة رقم ١٣٤٥ سنة ١٩٧٥ مركز بنها والتي قضى فيها بادانة ذلك التابع بحكم جنائى بات مما دعاها لاقامة الدعوى بطلباتهما سالفه الذكر، دفع الطاعن بصفته الدعوى بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن وزير التربية والتعليم لا يمثل مرفق التعليم بمحافظة الشرقية وأن الذى يمثل هذا المرفق هو محافظ الشرقية الذى يتعين اختصامه فى الدعوى إعمالا لقانون الحكم المحلى رقم ٥٢ سنة ١٩٧٥، وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضدهما مبلغ ١٢٠٠ جنيه استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٥٦ سنة ٩٥ ق القاهرة، وأقام الطاعن بصفته استئنافا فرعيا بذاكرة قيد برقم ٢٤٧٩ سنة ٩٥ ق القاهرة، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٩ بتعديل الحكم المستأنف الى الزام الطاعن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضدهما مبلغ ٢٢٠٠ جنيه طعن الطاعن بصفته على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الراى بتقضى الحكم، واذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة راىها .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ينعى الطاعن به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قرر بثبوت صفته فى تمثيل مديرية التربية والتعليم وقضى بالزامه بدفع تعويض عن جاني ارتكبه من لا يتبعه اثناء قيادته سيارة مملوكة لهذه المديرية وكان يتعين على المطعون ضدهما أن يختصما محافظ الشرقية بصفته المثل القانونى لمرفق التعليم

أمام القضاء وفي مواجهة الغير أعمالاً لنصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلى وبالتالي فإن الدفع بعدم قبول الدعوى قبله يتفق مع حكم القانون الأخير واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره متولى الاشراف على شئون وزارته المسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها وذلك ما لم يسلبه القانون هذه الصفة ويعهد بها الى غيره ، وكان النص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى - الذى وقع الحادث فى ظل العمل بأحكامه - على أن يجوز لكل وزير أن يعهد بقرار منه الى المحافظ ببعض اختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين واللوائح وفى المادة ٢٩ على أن للمحافظ سلطة الوزير بالنسبة الى العاملين فى المصالح التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية بكافة مستوياتها ولا يحق نقل أحد رؤساء المصالح الا باتفاق بين الوزير المختص والمحافظ يدل على أن الشارع وان كان قد خول وحدات الحكم المحلى سلطات على العاملين بالمدارس بما يجعلهم تابعين لها ، الا أنه لم يسلب وزير التعليم صفته بالنسبة لهم ومن ثم فإن هؤلاء العاملين يكونون تابعين لتلك الوحدات ولوزير التعليم أيضا - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون عليه أورد بمذوناته ... وحيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فإنه لا يقوم على أساس ذلك أن رابطة التبعية تقوم على عنصرين السلطة الفعلية ، والرقابة والتوجيه وهما متوافران فى وزير التربية والتعليم بصفته بالنسبة لسائقي سيارات مديريات التربية والتعليم على مستوى الدولة .. وتعدد المتبوعين لا يعفى أحدهم من مسئوليته عن خطأ التابع ويجوز اختصاص أحد المسئولين تضامنيا أو منفردين أو مجتمعين بما مؤداه أن الحكم استخلص سائفاً أن قائد السيارة مرتكب الحادث تابعا .. لمحافظ الشرقية ولوزير التعليم أيضا وتعددهما باعتبارهما

متبوعين لايغفي السيد وزير التعليم من هذه المسؤولية كما لا يتفيها أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدي عملاً مشتركاً لهما ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسي محمد فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / وليم رزق بدوي ، عبد السلام خطاب ، محمد لطفي السيد وعبدالله حنفي .

(٣٦٠)

الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٥١ القضائية

- (١) نقض «أسباب الطعن» ، حكم «الطعن في الحكم» ،
إتخاذ الحكم المطعون فيه أسبابا خاصة به دون الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي .
اثره . عدم قبول النعي الموجه الى أسباب الحكم الابتدائي .
- (٢) دعوى «دعوى الحيازة» ، «دعوى منع التعرض» ، محكمة الموضوع ، حيازة
قاض الحيازة . إتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المادية الصادرة من المدعى عليه .
علة ذلك .

١ - من المقرر في قضاء النقض انه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد
الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل إليه في أسبابه وكان
النعي الموجه من الطاعنين منصرفا إلى الحكم الابتدائي فإنه يكون غير
مقبول .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ولاية قاضي الحيازة تتسع
لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المدعى عليه في هذا النوع من القضايا
باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه ومن حق
الحائز لمدته لا تقل عن سنة أن يطلب إعادة العقار إلى أصله بطلب إزالة ما
يحدثه المتعرض من تغيير سواء بإزالة ما يقيمه من مبان أو بإعادة ما يهدمه
منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٣٨٧٧ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بإزالة المنشآت التي أقيمت على الارض المبينة بالصحيفة على نفقة الطاعنين وقالت بيانا لدعواها أنه سبق أن صدر حكم فى الدعوى رقم ٣٤٧٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الاسكندرية لصالحها على الطاعنة الثانية برد حيازتها لأرض النزاع وتأيد الحكم استئنافيا ثم استشكل الطاعنون الثلاثة الأخيرون فى تنفيذ ذلك الحكم بالدعوى رقم ٢٢١ سنة ١٩٧٧ تنفيذ المنتزه مستندي فى ذلك الى أنهم الحائزون ، وان الطاعنين الأولى والثانية إشتريتا جزءا من تلك الأرض وأقامتا عليها بعض المباني واذ أقام الطاعنون تلك المباني رغم علمهم بالنزاع الدائر بينها وبين الطاعنة الثانية بما يتوافق به سوء النية لديهم فيلتزمون برد الأرض اليها خالية منها فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها قضت المحكمة للمطعون ضدها بطلباتها ، فاستأنفت الطاعنة الاولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٣٨ لسنة ٢٦ ق ، واستأنفه الطاعنون الثلاثة الأخيرون بالاستئناف رقم ١١٣٩ لسنة ٢٦ ق وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئناف الثانى للأول ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٦ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأتها :

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على

الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن محكمة أول درجة طبقت المادة ٩٢٤ من القانون المدنى على واقعة النزاع وحكمت لصالح المطعون ضدها على سند من القول أنه سبق صدور الحكم فى الدعوى رقم ٢٤٧٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الاسكندرية برد حيازة الارض اليها بما يوفر لها الصفة فى طلب إزالة المنشآت التى أقيمت عليها على الرغم ان تلك المادة لا تنطبق إلا اذا كان طالب الإزالة مالكا وليس مجرد حائز يؤكد ذلك النص فى الفقرة الثانية من المادة ٩٢٥ على أنه إذا كانت المنشآت قد بلغت حدا من الجسامه يرهق صاحب الارض أن يؤدى ما هو مستحق عنها كان له ان يطلب تملك الارض للغير ، ولاشك انه لا يملك تملك الأرض للغير إلا مالكا وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول لأنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل عليه فى أسبابه وكان النعى الموجه من الطاعنين منصرف الى الحكم الابتدائى فانه يكون غير مقبول وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يحل فى قضائه الى أسباب الحكم الابتدائى بل أقامه على أسباب خاصة به استند فيها الى حق الحائز لمدته لا تقل عن سنة فى استرداد الحيازة وطلبه إعادة العقار الى أصله اذا أحدث به المتعرض تغييرا وأن حيازة المطعون ضدها قد تحققت بالحكم الصابر فى الدعوى رقم ٢٤٧٦ سنة ١٩٧٤ والذي تأيد استئنافيا بما يجيز لها طلب إزالة المباني التى أقامها الطاعنون تعرضا لها فى تلك الحيازة ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم المطعون فيه استند فى قضائه للمطعون ضدها بإزالة المباني على نفقتهم التى سبق الحكم لصالحها باسترداد حيازة ارض النزاع رغم ان ذلك الحكم السابق موقوف بتنفيذه فضلا عن ان صاحب الحق فى طلب الإزالة هو المالك وليس الحائز وهى ليست مالكة لأن عقد شرائها لم يسجل وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مربوط ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ولاية قاضي الحيازة تتسع لازالة الأفعال المادية التي يجريها المدعى عليه في هذا النوع من القضايا باعتبار ان القضاء بها من قبيل إعادة الحال الى ما كانت عليه ، وكان من حق الجائر لمدة لا تقل عن سنة ان يطلب إعادة العقار إلى أصله بطلب إزالة ما يحدثه المتعرض من تغيير سواء بإزالة ما يقيمه من مبان أو بإعادة ما يهيمه منها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣١ سنة ١٩٧٧ تنفيذ المنتزه بوقف التنفيذ قد أنصب على الحكم في الدعوى رقم ٣٤٧٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الاسكندرية ، ولم ينصب على الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية بتأييده ، فان الحكم المطعون فيه اذ إعتد بحجية هذا الحكم الأخير برد حيازة أرض النزاع الى المطعون ضدها وحقها في طلب إزالة المباني التي أقامها الطاعنون - المتعرضون - باعتباره أثرا من آثار ذلك الحكم بإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل سلب الحيازة منها يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

بإدارة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد السلام خطاب، محمد لطفي السيد، محمد لييب الخضري وعبدالله حنفي.

(٣٦١)

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ القضائية

(١) نقض «أسباب الطعن»، «السبب المتعلق بالواقع»، «محكمة الموضوع» «سلطانها
في تقدير الأدلة»

إيتناء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق. اعتباره متضمنا الرد الضمني المسقط
لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع. المنازعة في ذلك جدل في تقدير المحكمة للأدلة.
عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض.

(٢) إثبات «خبره» «تقدير رأي الخبير»، «محكمة الموضوع» «سلطانها في تقدير
الدليل».

تقرير الخبير من أدلة الدعوى. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع.

(٣) شفعه.

الحق في الشفعة. ثبوته للشريك على الشيوع إذا بيع قدر من العقار الشائع - شائعا
أو مفزعا - إلى أجنبي. م ٩٢٦ / ب مدني.

(٤) شفعه.

النزول الضمني عن الحق في أخذ العقار المبيع بالشفعة. شرطه. استخلاص النزول
الضمني مسألة واقع. حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاءها على ما يكفي لحمله.

(٥، ٧) بيع «شيوع» «قسمة» «التصرف في قدر مفزعا قبل القسمة» «حكم» «عيوب»
«التدليل» «ما يعد تناقض».

« - التصرف في جزء مفزعا قبل إجراء القسمة. م ٨٢٦ / ٢ مدني. لا يجوز للمشتري طلب
تثبيت ملكيته لما اشتراه قبل وقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا.

٦ - التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده ماهيته.

٧ - بيع الشريك في العقار الشائع لقدر مفرز قبل القسمة - عدم اعتبار المشتري شريكا ولا يلزم تمتيله في القسمة ولو سجل عقده قبلها.

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إبتناء الحكم على ماله أصله الثابت بالأوراق يتضمن ردا ضمنيا مسقطا لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع وتضحى المنازعة في ذلك جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة لايجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٢ - تقرير الخبير من أدلة الدعوى التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع.

٣ - النص في المادة ٩٣٦٥/ب من القانون المدني على أنه يثبت الحق في الشفعة (أ) (ب) للشريك في الشيوع إذا بيع شيء من العقار الشائع الى أجنبي ، يدل وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحق في الشفعة يثبت للشريك على الشيوع إذا بيع قدر من العقار الشائع الى أجنبي سواء كان هذا القدر شائعا أو مفرزا.

٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد البيع المشفوع فيه يفيد حتما رغبته في عدم استعمال هذا الحق واعتبار أن المشتري مالكا نهائيا للمبيع ، وأن استخلاص هذا النزول الضمني حق من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله.

٥ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني على أنه وإذا كان للتصرف منصب على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق القسمة . يدل على أن بيع الشريك للمشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء لايجوز.

للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه مفرزا قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا .

٦ - التناقض الذي يبطل الحكم - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تتماهى به أسبابه ويكون واقعا في الأسباب بحيث لا يمكن معه فهم على أى أساس قام عليه الحكم .

٧ - بيع الشريك في العقار الشائع قدرا مفرزا قبل إجراء القسمة بين الشركاء لا يجعل المشتري - بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدنى - شريكا في العقار الشائع ولا يكون له أى حق من حقوق الشركاء ولا يلزم تمثيله في القسمة حتى لو سجل عقده قبل القسمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق - الطعن تتحصل في ان المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ١٢٩٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق على الطاعن والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بأحققتها في أخذ الارض الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة بالشفعة مقابل ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه وقالت في بيان ذلك انها علمت مصادفة ان الطاعن باع للمطعون ضده الثانى أرضا مساحتها ستة قراريط لقاء ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٢٥٢ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق وان العين المباعة شائعة في مساحة ١٥ س ، ٨ ط ، ٤ ف وتمتلك هي شيوعا في هذه المساحة ١٨ ط فضلا عن أن العين المشفوع بها لها حق ارتفاق بالرى على العين المشفوع فيها مما دعاها لاقامة الدعوى بطلبها سالف الذكر ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت المطعون ضدها الاولى هذا الحكم

بالاستئناف رقم ٨٤ سنة ٢٢ ق المنصورة (مأمورية الزقازيق) حكم فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقيتها في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة لقاء ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول ان الحكم ركن في قضائه الى ان الطاعن لم يقدم ما يثبت انتهاء حالة الشيوخ في الأرض الواقعة فيها الأرض المشفوع فيها رغم أنه قدم عقد القسمة العرفي المؤرخ ١٤/٧/١٩٦٠ والذي يضع كل متقاسم بموجبه يده على ما اختص به ومنهم الطاعن مما تعتبر معه القسمة نهائية وأن حالة الشيوخ لا تمتد الى الأرض المبيعة من الطاعن للمشتري بعقد البيع المسجل رقم ٤٩٤٨ سنة ١٩٧٨ وقد ثبت من تقرير الخبير الذي اطمأن اليه الحكم ان القدر الاخير المبيع يفصل المسطح ١٥ س، ٨ ط، ٢ ف عن الأرض المشفوع فيها مما تنتفى به حالة الشيوخ وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ابتناء الحكم على ما له أصله الثابت بالأوراق يتضمن ردا ضمنيا مسقطا لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع وتضحى المنازعة في ذلك جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدلالة لايحوز إثارته أمام محكمة النقض، وان تقرير الخبير من أدلة الدعوى التي تخضع لتقدير سلطة محكمة الموضوع - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قيام حالة الشيوخ بين الارضين المشفوع فيها والشفوع بها على ما استخلصه من أوراق الدعوى من ملكية الشفيعات التي تلقتها من شقيقة الطاعن وما باعتها منها وما تبقى لها شأنه في مساحة ١٥ س، ٨ ط، ٢ ف والتي مصدرها عقد البيع المسجل سند هذه الملكية، وما اطمأن اليه من تقرير خبير الدعوى ورتب على ذلك بقاء حالة الشيوخ وأورد تنجيلا لها وردا على دفاع الطاعن بما جاء بمذواته قوله....

ولا يمكن التحدي بصورة عقد القسمة المقعدة من المستأنف عليه الثاني (الطاعن) في هذا الخصوص لان ذلك العقد لم يشر الى ان البائع للمستأنفة - وهو شقيق المستأنف عليه الأول - قد خصه قدر من الاطيان الموروثة بالقطعة الواقع بها اطيان النزاع في حين ان المستأنف عليه الثاني لا ينازع في ان شقيقه المنكور قد آل اليه بالعيثات عن والدهما القدر المبيع الى المستأنفه والواقع في تلك القطعة رقم ١٠٠ وقد أكد الخبير ذلك في تقريره مما مفاده ان الحكم المطعون فيه قد أحاط بواقع الدعوى وبني أسبابه على ما له أصله الثابت باوراقها في نطاق الطلبات المطروحة على المحكمة ومن ثم فان النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت للاوراق غير صحيح.

وحيث ان الطاعن ينعي بالسببين الثاني والسادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اجاب الشفيعه لطلبها في أن تأخذ بالشفعة القدر المفروض من المال الشائع الذي باعه للمطعون ضده الثاني لقيام حالة الشيوخ مع ان الشفعة لا تجوز الا اذا كان القدر المبيع من العقار الشائع شائعا وليس مفرضا على ما يستفاد من نص المادة ٩٣٦/ب من القانون المدني اذ يصبح هذا البيع قبل القسمة بيع ملك الغير فيما يتعلق بحصص باقي الشركاء المشتاعين وبالتالي فان مطالبة الشفيعه بأخذه بالشفعة اجازة له ويسقط حقها في الشفعة فيه لتنازلها عنه، فضلا عن أنه يتضمن الاقرار بانتهاء حالة الشيوخ وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب.

وحيث ان هذا النعي غير سديد ذلك ان النص في المادة ٩٣٦/ب من القانون المدني على أنه «يثبت الحق في الشفعة : (أ) ... (ب) - للشريك في الشيوخ اذا بيع شيء من العقار الشائع الى اجنبي، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الحق في الشفعة يثبت للشريك على الشيوخ اذا بيع قدر من العقار الشائع الى اجنبي سواء كان هذا القدر شائعا او مفرضا، وكل من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد البيع المشفوع

فيه يفيد ضمنا رغبته في عدم استعمال ذلك الحق واعتبار المشتري مالكا نهائيا للمبيع وان استخلاص هذا النزول الضمني هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع وحسبها ان تقييم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى على نحو ما سلف في الرد على السببين الاول والرابع من توافر شروط الاخذ بالشفعة وكان طلب المطعون ضدها الاولى اخذ الحصة المبيعة بالشفعة لا يدل على النزول عن حقها أو إنهاء حالة الشروع القائمة، فان النعى على الحكم بهذين السببين يكون على غير اساس.

وحيث يتعى الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض وفي بيان ذلك يقول أنه رغم ان الحكم اقام قضاءه على ان بيع الطاعن قدرا مفرزا من العقار الشائع بالعقد المسجل رقم ٤٩٤٨ سنة ١٩٧٨ الى لايجيز لهذا الاخير طلب تسليمه هذا القدر مفرزا الا أنه اجاب الشفيعه في اخذ القدر مفرزا أيضا مما يعيبه بالتناقض.

وحيث ان هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني على أنه «إذا كان المتصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذي آل الى المتصرف بطريق القسمة، يدل على ان بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع قبل اجراء القسمة بين الشركاء لايجيز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه مفرزا قبل اجراء القسمة ووقوع البيع في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا - لما كان ذلك - وكان التناقض الذي يبطل الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تتماهى به أسبابه أو يكون واقعا في الاسباب بحيث لايمكن معه فهم على أى اساس قام عليه الحكم، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته وكان المستأنف عليه الثانى قد باع قدرا من العقار الشائع الى بموجب العقد المسجل رقم ٤٩٤٨ - سنة ١٩٧٨ فان ذلك الاخير لايملك المطالبة بتسليمه ذلك القدر مفرزا بل يبقى ذلك القدر شائعا

فى باقى الاطيان التى خصت البائع فى نفس القطعة، مما مفاده أن الحكم اعتبر البيع الصادر من الطاعن للمشتري وان جاء مفرزا الا أنه يظل شائعا حتى ولو كان هذا البيع مسجلا إعمالا لاحكام التصرف فى المال الشائع المنصوص عليها بالمادة ٨٢٦/٢ من القانون المدنى ورتب على ذلك اجلال الشفيعه محل ذلك المشتري فى القدر المشفوع فيه مفرزا مما لا يتوافق به التناقض ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ينعى الطاعن بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قد استند فى قضائه الى القول بان بيع الطاعن قدرا مفرزا من العقار الشائع الى بموجب العقد المسجل برقم ٤٩٤٨ سنة ١٩٧٨ لايجز لهذا المشتري المطالبة بتسليمه ذلك القدر مفرزا بل يبقى شائعا فى باقى الاطيان التى خصت الطاعن ، وان هذا الجزء المفرز لايعتد به كفاصل بين الارض المشفوع بها والارض المشفوع فيها رغم أن ملكية هذا المشتري مفرزة على نحو ماهو ثابت بالعقد المسجل وماهو ثابت على الطبيعة من تسلمه له مفرزا دون منازعة من الشفيعه فى ذلك بما لايمكن معه القول بتحول المبيع المفرز الى شائع ، خاصة وأن مشتري هذا القدر لم يختصم فى الدعوى الماثلة حتى يحاج بهذا القضاء الذى عدل من وضعه كمشتري لقدر مفرز الى مشتري لقدر شائع وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بيع الشريك فى العقار الشائع قدرا مفرزا قبل اجراء القسمة بين الشركاء لايجعل المشتري - بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدنى - شريكا فى العقار الشائع ولايكون له أى حق من حقوق الشركاء ولايلزم تمثيله فى القسمة حتى لو سجل عقده قبل القسمة لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه خلص الى بقاء حالة الشيوع بين الشركاء رغم حصول البيع المفرز من الطاعن المشتاع الى بموجب العقد المسجل رقم ٤٩٤٨ سنة ١٩٧٨ إعمالا لحكم القانون فى هذا الصدد على النحو

المبين بالرد على الاسباب سالفة الذكر ورتب على ذلك عدم اعتبار هذا المشتري شريكا في العقار بما لايمكن معه الاعتداد بوضع يده في مواجهة باقى الشركاء ، أو اعتبار الجزء الذى اشتراه فاصلا بين كل من العقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه دون ما حاجة الى اختصاصه فى صدد ما هو قائم بين الشركاء من خصومة حول الحق فى الاخذ بالشفعة فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى فى غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / مصطفى سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود مصطفى سالم ، صلاح محمد احمد ، احمد طارق البايلى و احمد زكى غربية .

(٣٦٢)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٩ القضائية

(١ ، ٢) تأمينات اجتماعية «اشتراكات التأمين» «فوائد التأخير» «المبالغ الإضافية» .

١ - اشتراكات التأمين عن العمال . اعتبارها واجبة الاداء اول كل شهر . التخلف عن الاداء اثره . احتساب فوائد تأخير اعتبارا من ذلك التاريخ دون حاجة لأى اجراء من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية .

٢ - القضاء ببراءة نعمة صاحب العمل من الفوائد التأخيرية والمبلغ الاضافى لرفعه الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفض الاعتراض . خطأ . علة ذلك .

١ - مفاد نص المادتين ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى - انه يجب على صاحب العمل أن يؤدى الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات التأمين عن العاملين لديه شهرا بشهر ، وأن الاشتراكات التى تستحق كل شهر تكون واجبة الاداء فى اول الشهر التالى ، وأن تأخر صاحب العمل فى سداد الاشتراكات عن هذا الميعاد يترتب عليه حساب فوائد التأخير من هذا التاريخ الى تاريخ السداد دون حاجة الى أى اجراء من جانب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، فضلا عن التزامه بأداء مبلغ اضافى يوازى ١٠٪ من الاشتراكات التى تأخر فى أدائها عن كل شهر بجذ أقصى ٢٠٪ وأن هذا المبلغ هو جزاء مالى فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على اداء الاشتراكات المستحقة فى مواعيدها .

٢- لما كان الواقع في الدعوى أن الحكم المطعون فيه طبقاً لما انتهى إليه الخبير في تقريره أن المطعون ضده تأخر في سداد اشتراكات التأمين عن مواعيدها فإنه يكون ملزماً بأداء هذه الاشتراكات إلى الهيئة الطاعنة بجانب فوائد تأخير بتسبة ٦٪ سنوياً عن المدة من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد ، ومبلغ اضافي بواقع ١٠٪ منها عن كل شهر بعد أقصى ٣٠٪ وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة نمة المطعون ضده من الفوائد التأخيرية والمبلغ الاضافي على سند من القول بأن الدعوى رفعت خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفض اعتراض المطعون ضده مع انفصام الصلة بين هذا الاجراء وذاك الحق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام ضد الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الدعوى رقم ٤٢٢٠ سنة ١٩٧٤ مدني كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم ببراءة نمة من مبلغ ٦١٧,٥٢٢ وقال ببيانها أن الطاعنة طالبت بسداد مبلغ ٦١٧,٥٢٢ قيمة فروق اشتراكات التأمين في المدة من ١/٩/١٩٦٠ الى ٣١/١٢/١٩٧٣ بخلاف فوائد التأخير والمبالغ الاضافية بينما هو قد سدد الاشتراكات الشهرية في مواعيدها وبتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٥ نبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت في ٢/٦/١٩٧٧ ببراءة نمة المطعون ضده من مبلغ ٢٦٥,٢٥٢ ، استأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٥١٢ سنة ٩٤ ق كما استأنفه المطعون ضده أمام ذات المحكمة بالاستئناف

رقم ٢٥٦٦ سنة ٩٤ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٥ بتأييد الحكم المستأنف .. طعنت الهيئة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة جددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين تنعى الهيئة الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول انه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة نمة المطعون ضده من مبلغ ٣٦٨,٢٥٢ قيمة فوائد التأخير والمبالغ الاضافية وقصر مديونيته لها على فروق الاشتراكات الشهرية وحدها وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه بمقولة أن المطعون ضده لا يلزم بأداء فوائد التأخير والمبالغ الاضافية طالما التجأ الى القضاء في المواعيد المقررة وفقا للاجراءات التي نص عليها القانون في حين أن الثابت من تقرير الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة أن المطعون ضده مدين للطاعنة بفروق الاشتراكات الشهرية التي تأخر في سدادها وبفوائد التأخير والمبالغ الاضافية التي استحققت عليه لتأخره في أداء الاشتراكات عن مواعيدها اعمالا لنصوص المواد ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ و ٥ من مواد اصداره و٧٣ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ وأن اعتراض المطعون ضده على مطالبته بما هو مستحق عليه ورفع الدعوى في الميعاد لا يعفيه من الالتزام بفوائد التأخير والمبالغ الاضافية التي ترتبت في نمة فان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه ببراءة نمة المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك ان النص في المادة ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى على أن (تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر سواء المقتطعة من أجور المؤمن عليهم أو تلك التي يؤتيها صاحب العمل واجبة الاداء في أول الشهر التالي ... وتحجب في حالة التأخير فوائد بضع ٦٪ سنويا عن

المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد) وفي المادة ١٧ من القانون المشار اليه التي تنطبق على النزاع بحكم أثرها الرجعى المقرر فى المادة الخامسة من مواد اصداره - على أنه (فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من هذا القانون .. ويلتزم صاحب العمل اذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة فى المواعيد المعينة فى هذا القانون بأداء مبلغ اضافى الى الهيئة يوازى ١٠٪ من الاشتراكات التى تأخر فى ادائها عن كل شهر وذلك بحد أقصى قدره ٣٠٪) مفاده انه يجب على صاحب العمل أن يؤدى الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات التأمين عن العاملين لديه شهرا بشهر وأن الاشتراكات التى تستحق كل شهر واجبة الأداء فى أول الشهر التالى وأن تأخر صاحب العمل فى سداد الاشتراكات عن هذا الميعاد يترتب عليه حساب فوائد التأخير من هذا التاريخ الى تاريخ السداد - دون حاجة الى أى اجراء من جانب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فضلا عن التزامه بأداء مبلغ اضافى يوازى ١٠٪ من الاشتراكات التى تأخر فى أدائها عن كل شهر بحد أقصى قدره ٣٠٪ وأن هذا المبلغ هو جزاء مالى فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الاشتراكات المستحقة فى مواعيدها ، لما كان ذلك وكان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه طبقا لما انتهى اليه الخبير فى تقريره أن المطعون ضده تأخر فى سداد اشتراكات التأمين فى مواعيدها فانه يكون ملزما بأداء هذه الاشتراكات الى الهيئة الطاعنة بجانب فوائد تأخير بنسبة ٦٪ سنويا عن المدة من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد ومبلغ اضافى يواقع ١٠٪ منها عن كل شهر بحد أقصى ٣٠٪ واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وايد الحكم الابتدائى الذى قضى ببراءة نمة المطعون ضده من الفوائد التأخيرية - والمبلغ الاضافى على سند من القول بأن الدعوى رفعت خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفض اعتراض المطعون ضده مع انفصام الصلة بين هذا الاجراء وذاك الحق فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث السبب الثانى للطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ٢٥١٣ سنة ٩٤ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المبتشار الدكتور / سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ د . احمد حسنى ويحيى الرفاعى نائبى المحكمة ، محمد طوموم وزكى المصرى .

(٣٦٣)

الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٤٩ القضائية

(١ ، ٢) ضرائب ضريبة الارباح التجارية والصناعية ، الربط الحكيمى .

- ١ - سنة القياس . وجوب ان تكون ارباحها حقيقية . تقدير ارباح هذه السنة حكيميا . اثره .
عدم صلاحيتها اساسا لربط الضريبة فى السنوات التالية ووجوب اتخاذ الارباح الحقيقية
لاول سنة تالية لسنوات الربط الحكيمى اساسا لربط الضريبة . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٧ .
- ٢ - تقدير ارباح سنة ١٩٦١ حكيميا . إتخاذها سنة أساس لربط الضريبة على السنوات
من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ . خطأ . لايفير من ذلك إلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ والنص
على ان تتخذ آخر سنة لاساس - طبقا لاحكامه - اساسا للربط حتى سنة ١٩٦٧ الضريبية
م ٣ ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .

- ١ - النص فى الفقرة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أنه
استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٢٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تتخذ الارباح التى ربطت عليها
الضريبة سنة ١٩٦١ أو السنة المالية للممول المنتهية خلالها ، أو اية سنة
لاحقة لها أساسا لربط الضريبة على الاربع السنوات التالية ... ويعاد ربط
الضريبة على أساس الارباح الحقيقية فى السنة التالية للسنوات الاربع المشار
اليها ، وتعتبر ارباح السنة المنكورة أساسا لربط الضريبة على السنوات
الاربع التالية وهكذا يدل على أن ربط الضريبة قياسا على سنة الاساس

يستوجب أن تكون أرباح هذه السنة أرباحاً حقيقية، فإذا كان تقديرها قد تم حكماً فإنها لا تصلح أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ويتعين لذلك اتخاذ الأرباح الحقيقية لأول سنة تالية لسنوات الربط الحكمي أساساً لربط الضريبة طبقاً لأحكام هذا القانون.

٢ - إذ كان الثابت من مدونات قرار اللجنة الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن أرباح المطعون ضده في سنة ١٩٦١ كان قد تم تقديرها حكماً، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذها أساساً لربط الضريبة حكماً عن السنوات من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، ولا يغير من ذلك استناده إلى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ التي تنص على أن يلغى العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أن تسري أحكامه حتى السنة الضريبة سنة ١٩٦٧ ... وتتخذ آخر سنة أساساً تم ربط الضريبة عليها طبقاً لأحكام القانون المشار إليه أساساً للربط في السنوات التالية لها حتى نهاية سنة ١٩٦٧ الضريبة إذ الواضح من هذه المادة أنها تتضمن حكماً وقتياً ينظم مجال تطبيق كل من القانونين المشار إليها ولا يغير من مفهوم الشارع لما جرى عليه من اشتراط أن تكون سنة الأساس قد تم تقدير الأرباح فيها تقديراً حقيقياً.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب المقاولات والنقل بالاسكندرية قدرت أرباح المطعون ضده من نشاطه في المقاولات وتجارة العقارات والزجاج في كل من السنوات من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ بمبلغ عشرة آلاف جنيه و قدرت وعاء

الضريبة العامة على الايراد بالنسبة له فى كل من تلك السنوات بمبلغ ١٠١٠٨،- جنيه واطارته بهذه التقديرات فى ١٢/١١/١٩٧٢، واذ اعترض واحيل الخلاف الى لجنة الطعن قررت فى ٥/١١/١٩٧٤ - اولا - اتخاذ ارباحه فى سنة ١٩٦١ ومقدارها ١٢٥ جنيه أساسا لربط الضريبة عليه فى السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧، وتعديل ارباحه فى سنة ١٩٦٨ الى ١٥٠٠،- جنيه من نشاطه فى المقاولات وتجارة الزجاج مع استبعاد تقدير المأمورية لارباحه من المقاولات فى سنوات المحاسبة. ثانيا - اعتبار ايراداته فى السنوات حتى ١٩٦٧ غير خاضعة للضريبة العامة على الايراد، وتقدير ايراداته فى سنة ١٩٦٨ بمبلغ ١٦٠٨ جنيه. طعنت المصلحة فى هذا القرار بالدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٧٥ كلى الاسكندرية، كما طعن فيه المطعون ضده بالدعوى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥ كلى الاسكندرية. ومحكمة اول درجة بعد ان نذبت خبيراً فى الطعنين وقدم الخبير تقريره حكمت فى ١٦/١٠/١٩٦٨ فى طعن المصلحة برفضه وفى طعن الممول بتعديل القرار - بجعل صافى الربح بالنسبة للضريبة العامة على الايراد -/١٥٠٠ جنيه وتأيبده فيما عدا ذلك استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢١ لسنة ٢٤ ق الاسكندرية كما اقامت المصلحة استئنافاً مقابلاً بذاكرة قدمتها لجلسة ١٦/٥/١٩٧٩، وفيها قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين وتأيبد الحكم المستأنف. طعنت المصلحة فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذاكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم. واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث ان مما تنعاه المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول لانه انتهى الى تأيبد الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن فى اتخاذ ارباح الممول فى سنة ١٩٦١ أساسا لربط الضريبة حكماً عن السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ فى حين ان ارباح تلك السنة كانت مقدرة حكماً باعتبارها سنة مقيسة عملاً باحكام القانون رقم

١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ولم تكن ارباحا حقيقية وبذلك تكون ارباح سنة ١٩٥٨ قد اتخذت أساسا حكما لربط الضريبة عن تسع سنوات متوالية بون أي تستد من القانون اذ الاصل طبقا للمادتين ٤٥ ، ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تربط الضريبة على الارباح الحقيقية للممول اما قاعدة الربط الحكمي المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ فهي استثناء يقتضى وجود سنة أساس تربط فيها الضريبة على الارباح الحقيقية للممول لتكون أساسا للسنوات الأربع التالية ثم تجدد بعد هذه المدة على أساس الارباح الحقيقية ايضا . واذ كانت ارباح سنة ١٩٦١ التي أقر الحكم المطعون فيه اتخاذها أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ قد تم ربط الضريبة فيها حكما فانها لاتصلح أن تكون سنة أساس تطبيقا لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ .

وحيث أن هذا النعى سديد ، نلك أن النص في المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أن استثناء من احكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تتخذ الارباح التي ربطت عليها الضريبة سنة ١٩٦١ ، أو السنة المالية للممول المنتهية خلالها ، أو أية سنة لاحقة لها ، أساسا لربط الضريبة على الأربع السنوات التالية ... ويعاد ربط الضريبة على أساس الارباح الحقيقية في السنة التالية للسنوات الأربع المشار اليها ، وتعتبر أرباح السنة المذكورة أساسا لربط الضريبة على السنوات الأربع التالية وهكذا ... يدل على أن ربط الضريبة قياسا على سنة الأساس يستوجب أن تكون ارباح هذه السنة ارباحا حقيقية ، فاذا كان تقديرها قد تم حكما فانها لاتصلح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ويتعين لذلك اتخاذ الارباح الحقيقية لاول سنة تالية لسنوات الربط الحكمي أساسا لربط الضريبة طبقا لاحكام هذا القانون ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات قرار اللجنة الذى أحال اليه الحكم المطعون فيه أن ارباح المطعون ضده في

سنة ١٩٦١ كان قد تم تقديرها حكما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذها أساسا لربط الضريبة حكما عن السنوات من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك استناده الى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ التي تنص على انه يلغى العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على ان تسرى احكامه حتى السنة الضريبية سنة ١٩٦٧ ... وتتخذ آخر سنة أساسا تم ربط الضريبة عليها طبقا لاحكام القانون المشار اليه أساسا للربط في السنوات التالية لها حتى نهاية سنة ١٩٦٧ الضريبة ، اذ الواضح من هذه المادة أنها تتضمن حكما وقتيا ينظم مجال تطبيق كل من القانونين المشار اليهما ، ولا يغير من مفهوم الشارع لما جرى عليه من اشتراط ان تكون سنة الأساس قد تم تقدير الارباح فيها تقديرا حقيقيا . ولما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بكون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار الدكتور / سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. أحمد حسنى ويحيى الرفاعى نائبى رئيس المحكمة، زكى المصرى ومثير توفيق.

(٣٦٤)

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ القضائية

(٣، ١) حكم «الطعن فى الحكم : الخصوم فى الطعن» • ضرائب «ضريبة الارباح التجارية والصناعية» • تجزئة • شركات •

١ - اختصاص جميع المحكوم لهم فى الطعن . مناطه . صدور الحكم المطعون فيه فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . م ٢١٨ مرافعات . ماعدا ذلك . يقتصر الطعن على المحكوم لهم بالنسبة للشق الذى رفع عنه الطعن .

٢ - الشريك المتضامن فى شركات التضامن أو التوصية . مسئول شخصيا فى مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقى الشركاء من ضرائب م ٢٤ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ . مؤدى ذلك . مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامنين بالضريبة المستحقة عليهم . موضوع قابل للتجزئة لم يوجب القانون اختصاص اشخاص معينين فى النزاع الخاص به .

٣ - اقتصار الطعن فى قرار لجنة الطعن على الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعملة بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن اعتبار المطعون ضدهما الاول والثانية فى حكم الممول الواحد . عدم ارتباط الشريكة الثالثة بهذا النزاع . مؤداه . عدم وجوب اختصاصها فى الطعن أمام المحكمة .

١ - ان مناط اختصاص جميع المحكوم لهم فى الطعن - على نحو ما تنقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات - ان يكون الحكم المطعون فيه صابرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب

القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . أما في غير هذه الحالات فيقتصر رفع الطعن على المحكوم لهم بالنسبة للشق الذي رفع عنه الطعن .

٢ - مؤدى نص الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع الضريبي قد سوى بين الشريك المتضامن في شركات التضامن والتوصية وبين الممول الفرد من حيث اخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح مما مقتضاه ان هذا الشريك يكون مسئولا شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقى الشركاء من ضرائب وبالتالي فان مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامين بالضريبة المستحقة عليهم تعد بهذه المثابة موضوعا قابلا للتجزئة لاتضامن في الالتزام به ولم يوجب القانون اختصاص اشخاص معينين في النزاع الخاص به .

٣ - اذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطعن في قرار لجنة الطعن لم يتناول سوى الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ - في شأن اعتبار المطعون ضدهما في حكم للممول الواحد - وهو نزاع لا ترتبط به الشريكة الثالثة - فان اختصاصها يكون غير واجب في الطعن المرفوع امام محكمة اول درجة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في ان مأمورية ضرائب المتصورة قدرت صافى ارباح المطعون ضدهما وشريكتهما من نشاطهما في تجارة قطع غيار السيارات سنة

١٩٧٣ بمبلغ ٩٧٣ جنيه - يخص المطعون ضده الاول مبلغ ٦٩٥ جنيه - بعد اضافة حصة زوجته المطعون ضدها الثانية الى حصته - عملا بالمادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ ويخص الشريكة الثالثة مبلغ ٢٧٨ جنيه - واذ لم يرتض المطعون ضده الاول والشريكة الثالثة هذا التقدير فقد طعنا عليه امام لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٧٦/١٢/١١ أصدرت اللجنة قرارها بتخفيض نصيب المطعون ضده الاول في الارباح الى مبلغ ٣٦٤ جنيه وبعدم تطبيق المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند ربط الضريبة عليه وبتخفيض نصيب الشريكة الثالثة في الارباح الى مبلغ ٢٤٢ جنيه ، طعنت مصلحة الضرائب في هذا القرار بالدعوى رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى المنصورة . وبتاريخ ٧٨/١/١٨ قضت محكمة المنصورة الابتدائية - اولا - بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية - ثانيا - بقبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون ضده الاول وبتأييد قرار اللجنة استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٤ لسنة ٣١ ق وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١١ قضت محكمة استئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجه الثالث من اوجه الطعن - مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وفي بيان ذلك نقول ان الحكم بنى قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى على ان الطاعنة لم تختصم كل الشركاء المتضامنين في الشركة - محل الربط - استنادا الى نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في حين ان المشرع لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن او التوصية فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة بل سوى بين الشريك المتضامن فيها وبين الممول الفرد . واذ كان الطعن في قرار اللجنة مقصورا على الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣

فى شأن ربط الضريبة المستحقة على المطعون ضدها الثانية باسم المطعون ضده الاول باعتبارهما زوجين وهو نزاع قاصر عليهما ولا علاقة للشريكة الثالثة به فلم يكن ثمة محل لاختصاصها أمام محكمة أول درجة ويكون الحكم المطعون فيه إذ أوجب اختصاصها ورتب على ذلك عدم قبول الدعوى قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعى سديد ذلك أن مناط اختصاص جميع المحكوم لهم فى الطعن على نحو ما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أن يكون الحكم المطعون فيه صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، أما فى غير هذه الحالات فيقتصر رفع الطعن على المحكوم لهم بالنسبة للشق الذى رفع عنه الطعن . لما كان ذلك وكان مؤدى نص الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع الضريبي قد سوى بين الشريك المتضامن فى شركات التضامن والتوصية وبين الممول الفرد من حيث اخضاع كل منهما للضريبة فى حدود ما يصيبه من ربح مما مقتضاه أن هذا الشريك يكون مسئولا شخصيا فى مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقى الشركاء من ضرائب ، وبالتالي فإن مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامين بالضريبة المستحقة عليهم تعد بهذه المثابة موضوعا قابلا للتجزئة لاتضامن فى الالتزام به ولم يوجب القانون اختصاص اشخاص معينين فى النزاع الخاص به وإن كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطعن فى قرار لجنة الطعن لم يتناول سوى الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ فى شأن اعتبار المطعون ضدهما فى حكم الممول الواحد وهو نزاع لا ترتبط به الشريكة الثالثة فإن اختصاصها يكون غير واجب فى الطعن المرفوع أمام محكمة أول درجة وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستوجب اختصاصها ورتب على ذلك عدم قبول الدعوى مما حجبه عن نظر موضوع الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن على أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

بإدارة السيد المستشار الدكتور / سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : د . احمد حسنى ويحيى الرفاعى تلتنى رئيس المحكمة ومحمد طوموم وزكى
المصرى .

(٣٦٥)

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ القضائية

(١ . ٣) تأمين . شركات .

١ - التأمين وفقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . لايرد الا على رؤوس أموال المنشآت
دون الارباح التى حققتها قبل التأمين . تأمين المنشأة تأمين نصفيا ثم كليا بعد ذلك . عدم ورود
هذا التأمين على الارباح التى حققتها خلال فترة التأمين النصفى . علة ذلك .

٢ - حق المساهم فى الارباح . حق احتمالى لايتأكد الا بمصادقة الجمعية العمومية
للمساهمين . لايمنع ذلك من لجوء المساهم الى القضاء للمطالبة بنصيبه فى تلك الارباح .

٣ - حق اصحاب المنشأة المؤممة فى الجمع بين الارباح المستحقة لهم خلال فترة
التأمين النصفى وبين تعويضهم عن راسمال منشأتهم المؤممة بسندات على الدولة .

١ - النص فى المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ على أن
رؤوس أموال المنشآت المؤممة تتحول الى سندات اسمية على الدولة لمدة
خمس عشرة عاما بفائدة قدرها ٤٪ سنويا، يدل - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - على أن التأمين لايرد الا على رؤوس أموال المنشآت دون
ماعداها كالارباح التى حققتها قبل التأمين ، ولو اراد المشرع تأمينها لنص
على ذلك صراحة فى القانونين رقمى ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ . واذ كان
المطحنان محل النزاع - وعلى ما يبين من الاوراق - قد أمما تأمينيا نصفيا
بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بمساهمة الدولة فيهما بنصيب قدره ٥٠٪

من رأسمالها ثم صار تأمينها بعد ذلك تأميناً كاملاً بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢. فإن الأرباح التي حققها خلال فترة التأمين النصفى تكون بمنأى عن التأمين ولا تندرج فى رأس المال المؤمم لأن صاحب المنشأة المؤممة نصفياً يصبح شريكاً مساهماً بحق النصف فيها وفق ما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١، ومن ثم فمن حقه الحصول على نصيبه فى الأرباح خلال فترة التأمين النصفى دون أن يكون لذلك علاقة بتأمين المنشأة كلياً.

٢ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حق المساهم فى الأرباح حق احتمالى لا يتأكد الا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين - أو ما يقوم مقامها - على حصص الأرباح التى يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها، الا انه لما كان حق المساهم فى الحصول على نصيب فى أرباح الشركة هو من الحقوق الأساسية التى لا يجوز المساس بها فإن كل مامن شأنه أن يفقد المساهم حقه فيها أو فى نسبة عادلة منها أو تأخير صرفها اليه عن موعدها المعتاد يكون متعارضاً مع هذا الحق الاساسى، ويكون من حق المساهم أن يلجأ الى القضاء للمطالبة بنصيبه فى الأرباح ويكون القضاء مختصاً بتحديد هذه الأرباح وفقاً لما يثبت لديه.

٣ - لاعلاقة بين استحقاق أصحاب المنشأة المؤممة للأرباح التى استحققت لهم خلال فترة التأمين النصفى وبين تعويضهم عن رأسمال منشأتهم المؤممة بسندات على الدولة ومن ثم يكون من حقهم الجمع بينهما.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وخيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الشركة الطاعنة الدعوى

رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلى الاسكندرية انتهوا فيها الى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع لهم مبلغ ٨٢٨ / ١٦٨١٢ جنيه ، والفوائد القانونية يخص المطعون ضده الاول من هذا المبلغ النصف والنصف الآخر للمطعون ضدهما الثانى والثالث وبيانا لذلك قالوا انهم كانوا يملكون مطحنتين للغلال أما بتاريخ ١٩٦٢/١/٢١ تأميما نصفيا بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ثم صار تأميمهما كليا فى ١٩٦٣/٥/٧ بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ وانهم يستحقون مبلغ ١٢٣٧٢,٤٩٧ جنيه . قيمة نصيبهم فى ارباح المطحنتين فى فترة التأميم النصفى ومبلغ ٢٢١,٤٤٤ جنيه قيمة مايخصهم فى الديون المشكوك فيها والتي تم تحصيلها واذ آل المطحنتان المؤمنان الى الشركة الطاعنة ولم تف لهم بحقوقهم فقد اقاموا عليها الدعوى بالطلبات السابقة . وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خبيرا وقدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية باعادة المأمورية الى الخبير السابق ندبه لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها وبعد ان أودع الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩ بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الشركة الطاعنة بان تدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٤٢٣,١١٨٠٠ جنيه والفوائد القانونية يخص المطعون ضده الاول النصف والنصف الآخر للمطعون ضدهما الثانى والثالث . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب تنعى الطاعنة بالسببين الاول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول ان الحكم بنى قضاءه باستحقاق المطعون ضدهم لنصيبهم فى ارباح المطحنتين المؤمنتين خلال فترة التأميم النصفى على أن التأميم لايرد الا على رأس المال المنشأة المؤممة دون الارباح التى تحققها فى فترة التأميم النصفى

في حين أن الشريك المساهم لا يستحق ربحاً إلا بعد صدور قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بالمصادقة على توزيع الأرباح وما لم يصدر هذا القرار فإنه لا يصير توزيعها على المساهمين وتنتقل مع رأسمال الشركة المؤممة إلى الدولة بالتأميم.

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ على أن رؤس أموال المنشآت المؤممة تتحول إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً بفائدة قدرها ٤٪ سنوياً، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون ماعداها كالأرباح التي حققتها قبل التأميم ولو أراد المشرع تأميمها لنص على ذلك صراحة في القانونين رقمي ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ واذ كان المطحنان محل النزاع وعلى ما يبين من الأوراق قد أمما تأميماً نصفياً بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بمساهمة الدولة فيهما بنصيب قدره ٥٠٪ من رأسمالها ثم صار تأميمهما بعد ذلك تأميماً كاملاً بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ فإن الأرباح التي حققها خلال فترة التأميم النصفى تكون بمنأى عن التأميم ولا تندرج في رأس المال المؤم لان صاحب المنشأة المؤممة نصفياً يصبح شريكاً مساهماً بحق النصف فيها وفق ما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ومن ثم فمن حقه الحصول على نصيبه في الأرباح خلال فترة التأميم النصفى دون أن يكون لذلك علاقة بتأميم المنشأة كلياً واذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق المساهم في الأرباح حق احتمالي لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين أو ما يقوم مقامها على حصص الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها إلا أنه لما كان حق المساهم في الحصول على نصيب في أرباح الشركة هو من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها فإن كل ما من شأنه أن يفقد المساهم حقه فيها أو في نسبة عائدة منها أو تأخير صرفها إليه عن موعدها المعتاد يكون متعارضاً مع هذا الحق الأساسي ويكون من حق المساهم أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بنصيبه في الأرباح ويكون القضاء مختصاً بتحديد هذه الأرباح وفقاً لما يثبت لديه. واذ

التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن التأميم لا ينصرف الى الأرباح التي تحققها المنشأة المؤممة في فترة التأميم النصفى وعلى اختصاص القضاء بتحديد هذه الأرباح فإن ماورد بسبب النعى يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول انه مادام المطعون ضدهم قد عوضوا عن منشأتهم المؤممة بموجب سندات على الدولة فانه ما كان يجوز القضاء لهم بنصيب فى الأرباح لانهم بذلك يكونون قد جمعوا بينها وبين التعويض وهو أمر مخالف للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك انه لاعلاقة بين استحقاق اصحاب المنشأة المؤممة للأرباح التى استحققت لهم خلال فترة التأميم النصفى وبين تعويضهم عن رأسمال منشأتهم المؤممة بسندات على الدولة ومن ثم يكون من حقهم الجمع بينهما ويكون ماورد بسبب النعى على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول انه لما كانت أرباح المطحنيين المؤممين فى فترة التأميم النصفى من واقع النموذج ١٨ ضرائب هى مبلغ ١٢٣٧٢,٤٩٧ جنيه وكان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ قد أوجب اختصاص العاملين بالمنشآت المؤممة بحصة من الأرباح قدرها ٢٥٪ من جملتها فقد كان على الخبير الذى تدبته المحكمة تقدير حصة العاملين فى المطحنيين المؤممين فى الأرباح بمبلغ ٢٠٩٤,١٣٤ جنيه وليس مبلغ ٥٧٢,٠٧٤ جنيه كما ذهب فى تقريره .

وحيث أن هذا النعى غير مقبول فى شقيه ذلك أنه ينطوى فى شقه الاول على واقع لم يسبق للطاعنة التمسك به أمام محكمة الموضوع وينطوى فى شقه الثانى على دفاع عار عن دليله اذ لم تقدم الطاعنة صورة من تقرير الخبير الذى عولت عليه محكمة الموضوع حتى تتمكن محكمة النقض من الوقوف على مقدار حصة العاملين فى المطحنيين المؤممين فى الأرباح التى حققها فى فترة التأميم النصفى والتى قام الخبير بتجنيبها لهم من جملة هذه الأرباح . وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ مدحت المراغي ، جرجس اسحق ، عبد الحميد سليمان والسيد السنباطي .

(٣٦٦)

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ القضائية

(١) دعوى «تكييف الدعوى» .

تكييف الدعوى . العبرة فيه بحقيقة الواقع فيها والوصف القانوني المنطبق عليه لا بما يخلعه الخصوم عليها من الفاظ وعبارات .

(٢) محكمة الموضوع «سلطانها في تفسير العقود» .

عبارة العقد الواضحة . عدم جواز الانحراف عنها بحجة تفسيرها الى معنى آخر
م ١٥٠ مدنى .

(٣ ، ٥) عقد «انعقاد العقد» «الايجاب والقبول» .

٣ - التعاقد ما بين غائبين . اعتباره قد تم في المكان والزمان الذي يعلم فيها للموجب
بالقبول . م ١/٩٧ مدنى .

٤ - السكوت عن الرد ليس تعبيراً عن الارادة . اعتباره قبولاً شرطه . تعلقه بتعامل
سابق بين المتعاقدين واتصاله بالايجاب . م ٢/٩٨ مدنى .

٥ - تعلق الاتفاق على موافقة الطاعنة على البيع . إعتبار ذلك ايجاباً معلق على قبول
البائعة . صدور القبول . مؤداه انعقاد العقد . السكوت لا يعتبر قبولاً .

١ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض أن العبرة في تكييف
الدعوى هي بحقيقة الواقع فيها والوصف القانوني الذي ينطبق عليه دون
الاعتداد بما يخلعه عليه الخصوم من الفاظ وعبارات .

٢ - النص في المادة ١٥٠ من القانون المدنى على أنه «إذا كانت عبارة

العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين، يدل على أن القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي فلا يجوز تحت شعار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح الى معنى آخر .

٣ - المقرر وفقا لنص المادة ٢/٩٧ من القانون المدني على أن - يعتبر التعاقد مابين الغائبين قد تم في المكان والزمان اللذين يعلم فيها الموجب بالقبول ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

٤ - المقرر وفقا لنص المادة ٢/٩٨ من القانون المدني أن مجرد السكوت عن الرد لا يصلح بذاته تعبيرا عن الارادة ولا يعتبر قبولا الا اذا كان متعلقا بتعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الايجاب بهذا التعامل بأن كان مكملا أو منفذا أو معدلا أو ناسخا له .

٥ - لما كانت عبارة البند الرابع من العقد المبرم بين وكيل البائعة الطاعنة - والمطعون ضده واضحة للدلالة على أن هذا الاتفاق معلق على شرط واقف هو موافقة الطاعنة - البائعة على البيع . مما مؤداه ما ورد في هذا الاتفاق ايجابا من المطعون ضده - المشتري معلقا على قبول البائعة له بما لازمه صدور هذا القبول منها بالموافقة على البيع فاذا تم انعقد العقد ولزم ، أما اذا لم توافق فإن العقد لا ينعقد ويزد المدفوع من المشتري دون رجوع من أحد الطرفين على الآخر بأي التزام - لما كان ذلك - وكان البين من الاوراق أن البائعة - الطاعنة لم توافق على هذا البيع بل أخطرت المطعون ضده بعدم موافقتها عليه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ ذهب رغم ذلك الى اعتبار إنقضاء الاجل المحدد بالعقد بمثابة موافقة ضمنية من الطاعنة متخذا من مجرد سكوتها عن الرد خلال هذه المدة قبولا منها للبيع فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد انحرف عن المعنى الواضح للاتفاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٨٠ ٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى طنطا ضد المطعون ضده طالبه الحكم بفسخ العقد الابتدائى المؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٥ والزامه بتسليم الحصة المتعاقد عليها وقدرها النصف فى المنزل الموضح بصحيفة الدعوى نظير رد المبلغ المدفوع منه وقدره خمسمائه جنيه . وقالت بيانا لها أن اتفاقا تم بين وكيلها أثناء غيابها خارج البلاد وبين المطعون ضده على بيع الحصة المملوكة لها فى المنزل سالف الذكر وعلى أن يتولى وكيلها اخطارها بذلك للحصول على موافقتها على البيع بحيث اذا لم توافق عليه يعتبر العقد مفسوخا ويرد المدفوع من الثمن الى المطعون ضده دون أى التزام على أحد من الطرفين . واذ لم توافق على البيع فقد اخطرت المطعون ضده بذلك ثم أقامت دعواها . كما اقام المطعون ضده الدعوى رقم ٣١٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى طنطا بطلب الحكم ضد الطاعنة وأخرى بصحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر ، أمرت المحكمة بضم الدعويين ليصدر فيها حكم واحد ثم قضت فى الدعوى رقم ١٨٠ ٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى طنطا برفضها وفى الدعوى رقم ٣١٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى طنطا باثبات صحة التعاقد لعقد البيع المؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٥ . استأنفت الطاعنة بالاستئناف رقم ٨٧ لسنة ٣٠ ق أمام محكمة استئناف طنطا وبتاريخ ١٤/٤/١٩٨١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والثابت بالاوراق وفي بيان ذلك نقول أن عبارة العقد واضحة الدلالة على أن البيع معلق على شرط واقف هو موافقة الطاعنة على هذا البيع بحيث اذا لم يتحقق هذا الشرط بعدم موافقة الطاعنة لم ينعقد البيع ويرد الثمن المدفوع الى المشتري دون أى التزام على أحد الطرفين غير أن الحكم المطعون فيه انحرف عن هذا المعنى الواضح لعبارة العقد بحجة التفسير وذهب على خلافه الى اعتبار انقضاء الاجل المحدد للحصول على موافقة الطاعنة ولاتمام التسجيل بمثابة موافقة ضمنية منها على البيع وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن العبرة فى تكييف الدعوى هى بحقيقة الواقع فيها والوصف القانونى الذى ينطبق عليه دون الاعتداد بما يخلعه عليه الخصوم من ألفاظ وعبارات وكان النص فى المادة ١٥٠/١ من القانون المدنى على أنه «إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين» يدل على أن القاضى ملزم بأن يأخذ بعبارة المتعاقدين الواضحة كما هى ، فلا يجوز له تحت شعار التفسير الانحراف عن مؤداه الواضح الى معنى آخر . وكان من المقرر وفقا لنص المادة ٩٧/١ من القانون المدنى على أن يعتبر التعاقد ما بين الغائبين قد تم فى المكان وفى الزمان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول ما لم يوجد اتفاق أو نص قانونى يقضى بغير ذلك كما أن المقرر وفقا لنص المادة ٩٨/٢ من القانون المدنى أن مجرد السكوت عن الرد لا يصلح بذاته تعبيرا عن الارادة ولا يعتبر قبولا إلا اذا كان متعلقا بتعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الايجاب بهذا التعامل بأن كان مكملا أو منفذا أو معدلا أو ناسخا له . لما كان ذلك وكانت عبارة البند الرابع من العقد المبرم بين وكيل البائعة والمطعون ضده واضحة الدلالة على أن هذا الاتفاق معلق على شرط واقف هو موافقة الطاعنة على البيع مما مؤداه اعتبار ما ورد فى هذا الاتفاق ايجابا من المطعون ضده المشتري معلقا على قبول البائعة له بما لازمه صدور هذا

القبول منها بالموافقة على البيع فاذا تم انعقد العقد ولزم أما اذا لم توافق فان العقد لا ينعقد ويرد المدفوع من المشتري دون رجوع من أحد الطرفين على الآخر بأي التزام على نحو ما ورد بالمحضر المذكور لما كان ذلك وكان البين من الاوراق أن البائعة - الطاعنة - لم توافق على هذا البيع بل اخطرت المطعون ضده بعدم موافقتها عليه فان الحكم المطعون فيه اذ ذهب رغم ذلك الى اعتبار انقضاء الاجل المحدد بالعقد بمثابة موافقة ضمنية من الطاعنة متخذة من مجرد سكوتها عن الرد خلال هذه المدة قبولا منها للبيع فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد انحرف عن المعنى الواضح للاتفاق بما يعيبه ويستوجب نقضه . ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المشارين : هاشم قراة نائب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى ، واصل علاء الدين وحسين محمد
حسن .

(٣٦٧)

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ القضائية «أحوال شخصية»

(٢٠١) أحوال شخصية، «البيئة الشرعية»، «دعوى الأحوال الشخصية»، «اثبات»، «دفع».

١ - الدفع فى اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى عليه يقصد بها نفع الخصومة
عنه أو ابطال دعوى المدعى .

٢ - نصاب البيئة الشرعية ، شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول .

١ - الدفع - فى اصطلاح الفقهاء - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه
المحكمة - انما هو دعوى من قبل المدعى عليه يقصد به نفع الخصومة عنه
أو ابطال دعوى المدعى بمعنى أن المدعى عليه يصير مدعيا اذ اتى بنفع
ويعود المدعى مدعيا ثانيا عند دفع الدفع .

٢ - عدم قبول شهادة زوج الطاعنة لها - تضحى معه - شهادة شاهدها
الآخر منفردة مما لم يكتمل معه نصاب البيئة الشرعية وهو شهادة رجلين
عدلين أو رجل وامرأتين عدول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .
ومن حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٧٢ كلى أحوال
شخصية شمال القاهرة ضد الطاعنة بطلب الحكم بنفى نسب ولدها «...» منه
وأمرها بعدم التعرض له فى ذلك ، وقال بيّانا لدعواه أنه تزوج الطاعنة فى
١٩٦٩/٥/١٢ وطلقها فى ١٩٦٩/٥/١٩ وإذ زعمت أنها رزقت منه فى
١٩٦٩/١٠/٥ بالولد المذكور رغم أنه ليس ابنه وقد أتت به بعد أربعة أشهر
فقط من زواجهما فقد أقام الدعوى . نفعت الطاعنة بأنها أتت بالولد المطعون
عليه لأكثر من ستة أشهر من زواجها منه زواجا صحيحا يعقد عرفى فى شهر
فبراير سنة ١٩٦٩ قبل زواجهما الرسمى الحاصل فى ١٩٦٩/٥/١٢ . أحالت
المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين عادت فأحالتها الى
التحقيق لسماع من ادعت الطاعنة شهادتهما على الزواج العرفى فلم يتقدما
للسهادة . وبتاريخ ١٩٧٨/٥/١٤ حكمت المحكمة بنفى نسب الولد «...» من
المطعون عليه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٥ للسنة
٩٥ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد
الحكم المستأنف . طعنت للطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأيدت النيابة
العامّة للرأى برفض الطعن . عرض للطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن بنى على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بشق من السبب الثانى
وبالسبب الثالث والوجه الأول من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ
فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك نقول ان المحكمة
أحالت الدعوى الى التحقيق فى ١٩٧٣/٣/٢٥ لسماع «...» و «...» شهدا على
زواجهما العرفى من المطعون عليه فى فبراير سنة ١٩٦٩ وقد اعتد الحكم
المطعون فيه بعدم تقديمهما للشهادة فى مقام التدليل على عجزها عن اثبات
هذا الزواج فى حين أنه فضلا عن أن تخلف الشاهدين عن الشهادة يرجع الى
مرضهما مما أقامت الدليل عليه بالنسبة لاحدهما بتقديم شهادة تفيد أيداعه
المستشفى لعلاج من مرض نفسى فإن القول قولها فى حصول ذلك الزواج

العرفى فلا تكلف - أصلاً - وهى المدعى عليها بإثباته وانما بتفى ما قد يثبت المدعى (المطعون عليه) بهذا الخصوص ، هذا الى أن الحكم اطرح البينة التى قدمتها فى هذا الصدد بدعوى أن شاهدها الثانى - وهو زوجها - لا تقبل شهادته لها شرعاً فى حين أن شهادة الرجل لامرأته جائزة عند الضرورة قياساً على جواز شهادة غير المسلم للمسلم فى هذه الحالة ، وقد التفت الحكم عما تمسكت به فى صحيفة الاستئناف من توفر تلك الضرورة للعذر الذى قام بشاهدى الزواج العرفى ، مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الدفع - فى اصطلاح الفقهاء - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - انما هو دعوى من قبل المدعى عليه يقصد به دفع الخصومة عنه او ابطال دعوى المدعى بمعنى أن المدعى عليه يصير مدعياً اذا أتى بدفع ويعود المدعى مدعياً ثانياً عند دفع الدفع ، وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليه أقامها منكراً نسب ابن الطاعنة اليه فدفعتها بأنها رزقت به منه على فراش زوجية حرر بها عقد عرفى فى فبراير سنة ١٩٦٩ سابق على زواجهما الموثق فى ١٢/٥/١٩٦٩ مما صارت به الطاعنة مدعية فى هذا الشأن ، فإن ما التزمه الحكم المطعون فيه فى التحقق من ثبوت الزوجية من تكليف الطاعنة بإثباتها توصلنا لثبوت النسب باعتبارها مدعية فيه يتفق مع المنهج الشرعى السليم . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لما أثارته الطاعنة بصدد توفر الضرورة التى تجيز قبول شهادة زوجها - وهو شاهدها الثانى - ورد عليه بقوله : «انه لم تكن هناك ثمة ضرورة حتى تقبل المحكمة شهادة شاهدها الثانى وهو زوجها لصالحها ذلك بأن نفس هذا الشاهد شهد بأن شقيق المستأنفة (الطاعنة) حضر تحرير عقد الزواج العرفى ولم تحاول المستأنفة أن تستشهد به ...» وهو من الحكم استخلاص سائح مما له أصله الثابت بالاوراق ويؤدى الى ما انتهى اليه من انتفاء الضرورة التى تجيز قبول شهادة زوج الطاعنة ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعى على الحكم المطعون فيه بباقي اسباب الطعن مخالفة الثابت بالاوراق والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك نقول الطاعنة ان الحكم لم يعتد بشهادة شاهدها الاول على سند من أنها لاتفيد انعقاد الزواج العرفى بينها وبيت المطعون عليه فى حين جاءت أقوال هذا الشاهد قاطعة الدلالة على انعقاده ، كما انها تمسكت أمام المحكمة بأن حملها بالولد كان ظاهرا عند توثيق زواجها بالمطعون عليه فى ١٢/٥/١٩٦٩ مما يؤكد الزواج العرفى السابق والذي كان هذا الحمل نتيجة له ، فإطرح الحكم هذا الدفاع بتسبيب غير سائغ ، مما يعيبه بمخالفة الثابت بالاوراق والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه مع سلامة ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه - وعلى ما تقدم بيانه - من عدم قبول شهادة زوج الطاعنة لها فإن شهادة شاهدها الآخر قد أضحت منفردة مما لم يكتمل معه نصاب البينة الشرعية وهو شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ، ويكون النعى على الحكم بمخالفة دلالة أقوال ذلك الشاهد - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج . لما كان ذلك وكان الحكم فيما ساقه من رد على استدلال الطاعنة بظهور حملها عند زواجها بالمطعون عليه رسميا كقرينة على أن هذا الحمل منه على فراش الزواج العرفى قد أورد قوله : «أن المستأنفة (الطاعنة) لم تقدم دليلا على أن حملها كان ظاهرا للعيان عند العقد عليها رسميا فى ١٢/٥/١٩٦٩ . وبما يقطع بان ادعاءها هذا غير صحيح أن المأنون اثبت فى وثيقة زواجها الرسمية من المستأنف ضده (المطعون عليه) ان الزوجين خاليان من الموانع الشرعية مع أنه أثبت فى نفس القسيمة أن الزوجة (المستأنفة) مطلقة آخر رجعا فى ٢٠/٩/١٩٦٨ فلو لاحظ المأنون حملها الذى كان ظاهرا حسب زعمها لشك فى انها لازالت فى عدة زوجها الاول لعدم مرور مدة كافية لوضع الحمل وهى تسعة أشهر عادة ولامتنع عن توثيق عقد الزواج اللهم الا اذا اخبرته المستأنفة بأن حملها هذا الظاهر - كما تزعم - هو من المستأنف عليه من زواج عرفى سابق واللهم الا اذا اعترف

الزوج الجديد وهو المستأنف عليه للمأذون بما نسبته اليه المستأنفة ، وكان على المأذون حينذاك أن يثبت كل ذلك في وثيقة رسمية تسمى وثيقة اثبات زواج رسمية ، ولما كانت الوثيقة المقدمة هي وثيقة زواج رسمية خالية من اثبات شيء مما تقدم فإنها أبلغ دليل على أن حمل المستأنفة لم يكن ظاهرا للعيان كما تدعى وهو من الحكم استخلاص سائق يؤدي الى ما رتبته عليه من انتفاء ظهور الحمل وقت الزواج الرسمي كقرينة على أن هذا الحمل من المطعون عليه على فراش زواج سابق ، فان النعى يكون على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد حلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين حلال الدين أنثر وهاشم قراعة نواب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى وواصل علاء الدين .

(٣٦٨)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ القضائية «أحوال شخصية»

(٢، ١) أحوال شخصية «دعوى الأحوال الشخصية» استئناف الاستئناف الفرعى .

١ - استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . المادتين ٥ ، ١٣ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتعرف الاستئناف الفرعى الذى أجازته قانون المرافعات لمن فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم .

(٣) أحوال شخصية . تقادم ، التقادم المكسب ، التقادم المسقط

الشرعية الاسلامية لاتعترف بالتقادم المكسب أو المسقط ، الحق لصاحبه مهما طال الزمن .

(٤ ، ٥) أحوال شخصية «دعوى الأحوال الشخصية المنع من سماع الدعوى»
الاعذار الشرعية المانعة من سماع الدعوى .

٤ - المنع من سماع الدعوى . م ٣٧٥ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، نهى للقضاء عن سماعها قطعاً للتزوير والحيل ، لا أثر له على أصل الحق أو موضوعه .

٥ - الاعذار الشرعية المانعة من سريان المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى تقديرها لقاضى الموضوع ، مادام يقيم حكمه على اسباب سائغة .

(٦ ، ٧٠) أحوال شخصية «دعوى الأحوال الشخصية» وقف . مرض الموت .

٦ - المسائل المتعلقة بأصل الوقف ممنوعة على المحاكم الاهلية . الاختصاص بنظرها للمحاكم الشرعية قبل لغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

٧ - النزاع فى صدور الوقف من الواقف فى مرض الموت . تعلقه بأصل الوقف .

(٨) حكم «حجية الحكم»

الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها معدوم الحجية أمام جهة القضاء صاحبه الولاية فى النزاع ، لها أن تنظره كأن لم يسبق عرضه على الجهة الاولى .

(٩) حكم «حجية الامر المقضى»

التحدى بحجية الامر المقضى لحكم سابق على الحكم المطعون فيه . شرطه اتحاد الحكمان خصوما وموضوعا وسببا . م ١٠١ قانون الاثبات .

(١٠) حراسة •

تقدير الضرورة الداعية الى الحراسة وسند الحائز للاعيان المراد وضعها تحت الحراسة ، واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع ، حسبها اقامة قضائها على اسباب تؤدى الى ما انتهت اليه .

(١١) حكم • دعوى «اعادة الدعوى للمرافعة»

اعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم يتحتم اجابته لمحكمة الموضوع تقديره .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الاحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التى كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى فى قانون المرافعات ، وأن هذه اللائحة لاتزال هى الاصل الاصيل الذى يجب التزامه ويتعين الرجوع اليه للتعرف على احوال استئناف هذه الاحكام وضوابطه واجراءاته .

لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتعرف طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه وإنما هو استثناء من القواعد العامة اجازة قانون المرافعات لمن فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم .

٢ - الشريعة الاسلامية وان كانت لاتعترف بالتقادم المكسب أو المسقط

وتقضى ببقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن، الا أنه اعمالا لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان فقد شرع منع سماع الدعوى بالحق الذى مضت عليه المدة.

٤ - عدم سماع الدعوى بموجب نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، ليس مبنيا على بطلان الحق وانما هو مجرد نهى للقضاء عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل، المنع من السماع لا اثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وانما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها.

٥ - الاعذار الشرعية المانعة من سريان المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى متروك تقديرها لقاضى الموضوع مادام يقيم حكمه فيها على اسباب سائغة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التى ينتهى اليها.

٦ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - قبل الغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - أن المسائل المتعلقة بأصل الاوقاف ممنوعة على المحاكم الاهلية وينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الشرعية.

٧ - النزاع فى صدور الوقف من الوقف وهو فى مرض الموت من أخص المسائل المتعلقة بأصل الوقف.

٨ - الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يكون معدوم الحجية امام الجهة صاحبة الولاية فى النزاع ويحق لهذه الجهة اذا ما رفع النزاع اليها ان تنظره وكأنه لم يسبق عرضه على الجهة الاولى.

٩ - لا يجوز التحدى بحجية الامر المقضى لحكم سابق على الحكم للمطعون فيه ما لم يتحد الحكمان خصوما وموضوعا وسببا عملا بنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨.

١٠ - تقدير الضرورة الداعية الى الحراسة والطريقة المؤتنية الى صون حقوق المتخاصمين، وتقدير سند الحائز للاعيان المراد وضعها تحت

الحراسة من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الاجراء التحفظى المؤقت على أسباب تؤدى الى ما انتهت اليه .

١١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن اعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم يتحتم اجابتهم اليه بل هى امر متروك لتقدير محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه الاول (وزير الاوقاف بصفته) اقام الدعوى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ كلى احوال شخصية شمال القاهرة ضد الطاعن الخامس وبقى المطعون عليهم للحكم باستحقاق المعهد الدينى للقدر $\frac{1}{5}$ من $\frac{593}{1000}$ ليكون جملة ماله $\frac{1}{5}$ فى جميع اعيان وقف المرحوم وجزء من هذه

الاعيان يفى صافيه بالمبلغ الذى شرطه الواقف لاعمال الخير وقدره مائة جنيه سنويا ، والحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة على الاطيان التى آلت الى الطاعن الخامس بموجب الحكم فى الدعوى رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٢١ مدنى كلى الاسكندرية . وقال شرحا لدعواه انه بمقتضى كتاب الوقف المؤرخ ١٩٢٦/١/٢٥ وقف المرحوم الاطيان والعقارات المبينة فيه على نفسه مدة حياته ، ومن بعده يتقسم الوقف الى ٢٤ قيراطا منها اربعة قراريط تكون وقفا على انشاء معهد دينى يطلق عليه اسمه و ١٢ قيراط على ابنته ... ثم من بعدها على اولادها وقيراطين على ولدى ابنه المرحوم مناصفة

بينهما مدة حياتهما ومن بعد كل منهما يرجع نصيبه الى المعهد الدينى ويكون الباقي وقدره ستة قراريط تحت يد الناظر ليصرف منه على اصلاح وترميم اعيان الوقف ، كما شرط الواقف مبلغ مائة جنيه سنويا يصرف على قراءة القرآن وعمل ختمات فى المواسم والاعیاد وتوفى الواقف والوقف على حاله ، وبصدور قانون انتهاء الوقف على غير الخيرات يكون المستحق لعمارة البر أربعة قراريط من ٢٤ ط فى اعيان الوقف بالاضافة الى قيراط وثلاث حصتها فى الستة قراريط الموقوفة على الاصلاح والترميم فضلا عن جزء من الوقف يبلغ صافى غلته مائة جنيه سنويا وقد سلم المدعى عليهم بحق عمارة البر فى $\frac{1}{5}$ قيراط من ثلث الوقف فحسب وذلك تمسكا منهم بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٢١ مدنى كلى الاسكندرية والذى قضى بابطال الوقف فيما زاد عن الثلث لصدوره من الواقف وهو فى مرض الموت وبصحته فى حدود الثلث الذى حدده الحكم بمقدار $\frac{407}{1000}$ من الموقوف ،

ولان هذا الحكم قد صدر من محكمة غير مختصة لتعلق النزاع بأصل الوقف مما تختص المحاكم الشرعية بنظره فقد قضت محكمة مصر الابتدائية فى الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ كلى باعتبار الحكم المذكور كأن لم يكن . واذ يستحق المعهد الدينى بذلك $\frac{1}{5}$ قيراط من باقى الوقف وقدره $\frac{593}{1000}$ ،

فقد اقام الدعوى . طلب الطاعنون الاربعة الاول تدخلهم فى الدعوى استنادا الى أنهم يملكون فى اطيان النزاع بطريق للشراء بعقود مسجلة ويوضع اليد المكسب للملكية . دفع الطاعن الخامس بعدم سماع الدعوى طبقا للمادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفى ١٩٧٧/١٢/٢٦ حكمت محكمة اول درجة أولا : بقبول تدخل طالبي التدخل . ثانيا : رفض الدفع المبدى بعدم سماع الدعوى ولسماعها . ثالثا : وبصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على مقدار ١٢ س ، ٢ ط ، ٣٦ ف وهو نصيب الطاعن الخامس بمقتضى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٢١ مدنى الاسكندرية .. الى أن يقضى

نهائيا فى الدعوى . رابعا تحديد نصيب الخيرات بمقدار $\frac{1}{5}$ قيراطا من ٢٤ قيراط شيوعا فى مساحة ١٢ س . ١٥ ط . ٥٥ ف . خامسا . باستحقاق السيدة ل ١٦ ط من ٢٤ ط شيوعا فى المساحة السالفة على أن يستنزل من نصيبها ما مقداره ١٢ س ، ١٨ ط ، ١٨ ف وما حصلت عليه من أموال بدل . استئناف الطاعن الخامس هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣ لسنة ٩٥ ق كما استأنفه الطاعنون الاربعة الاول بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ٩٥ ق القاهرة . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف الثانى الى الاول حكمت فى ١٩٨٣/٢/٢٨ أولا : فى الاستئناف رقم ١٩ لسنة ٩٥ ق برفضه . ثانيا : فى الاستئناف رقم ٣ لسنة ٩٥ ق برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين (أولهما) أنه قضى برفض الاستئناف رقم ١٩ لسنة ٩٥ ق القاهرة لتقديمه بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فى حين أنه استئناف فرعى يتبع الاستئناف الاصلى رقم ٣ لسنة ٩٥ ق القاهرة والمقام من الطاعن الخامس ويزول بزواله طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ومن ثم كان على المحكمة أن تفصل فى موضوعه طالما أنها فصلت فى موضوع الاستئناف الاصلى (وثانيهما) ان الحكم قضى فى الاستئناف رقم ٣ لسنة ٩٥ ق برفض الدفع المبدى من الطاعن الخامس بعدم سماع الدعوى بمضى مدة ثلاث وثلاثين سنة طبقا للمادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وذلك على سند من أن المادة ٩٧٠ من القانون المدنى - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - حظرت تملك أموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم وانه منذ صدور الحكم

فى الدعوى رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٢١ مدنى كلى الاسكندرية وحتى سنة ١٩٥٧ تاريخ العمل بالنص المعدل المذكور لم تكتمل مدة الثلاث والثلاثين سنة ، فى حين انه كان يتعين على المحكمة احتساب مدة وضع اليد من تاريخ ذلك الحكم حتى سنة ١٩٧٦ تاريخ رفع الدعوى الماثلة ، هذا الى أن قضاء الحكم بإبطال الوقف فيما زاد عن الثلث مقتضاه أن الاطيان التى يضع الطاعن الخامس اليد عليها لاتكون من الاموال الموقوفة فتسرى فى شأنها أحكام التقادم مما اكتسب معه ملكيتها بوضع اليد منذ صدور ذلك الحكم حتى الآن كما أنه سجل سند شرائه لها سنة ١٩٤٦ - فتملكها كذلك بالتقادم الخمسى طبقا للمادة ٩٦٩ مدنى وهو ماينصرف أثره الى المشتريين منه بعقود مسجلة وهم الطاعنون الاربعة الاول مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان النعى فى وجهه الاول غير سديد ، نلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الاحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التى كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى فى قانون المرافعات ، وان هذه اللائحة لاتزال هى الاصل الاصيل الذى يجب التزامه ويتعين الرجوع اليه للتعرف على أحوال استئناف هذه الاحكام وضوابطه واجراءاته . اذ كان ذلك ، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتعرف طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه وانما هو استثناء من القواعد العامة اجازته قانون المرافعات لمن فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان تعييبه بأنه لم يفضل فى الاستئناف رقم ١٩ لسنة ٩٥ ق القاهرة بوصفه استئنافا فرعيا يكون على غير أساس . وهى مردود فى وجهه الثانى ، نلك أن الشريعة الاسلامية وأن كانت لاتعترف بالتقادم المكسب أو المسقط وتقضى ببقاء الحق لصاحبه

مهما طال به الزمن إلا أنه اجمالا لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان فقد شرع منع سماع الدعوى بالحق الذى مضت عليه المدة ومن ذلك التصريح فى المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن «القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم اقامتها الا فى الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى» وعدم سماع الدعوى بموجب هذا النص ليس مبنيا على بطلان الحق وانما هو مجرد نهى للقضاة عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل ، ولما كان المنع من السماع فى هذه الصورة لا اثر له على اصل الحق ولا يتصل بموضوعه وانما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها فانه لا محل فى هذا المجال لاعمال قضاة التقادم الواردة فى القانون المدنى . لما كان ذلك وكانت الاعذار الشرعية المانعة من سريان المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى ، متروكة تقديرها لقاضى الموضوع مادام يقيم حكمه فيها على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى ينتهى اليها ، وكار الحكم الابتدائى - الذى أحال الحكم المطعون فيه الى اسبابه - بعد أن استعرض المنازعات القضائية على الاعيان موضوع النزاع قضى برفض الدفع بعدم السماع المبدئى من الطاعن الخامس طبقا للمادة ٣٧٥ من اللائحة المشار اليها على سند من قوله .. ومن ثم تكون المدعية قد ناهضت التصرفات الواردة على الاعيان محل النزاع منذ سنة ١٩٥٩ فى الدعوى ٤٨٧ لسنة ١٩٥٩ كلى شخصى القاهرة وفى عام ١٩٦٠ رفع الاعتراض فى دعوى البيوع وفى دعوى الاستئناف ثم اعقب كل ذلك بالدعوى الراهنة عام ١٩٧٢ ومن ثم فان المحكمة تلتفت عن دفاع المدعى عليه بهذا الصدد المتحصل فى دفعه الدعوى بعدم السماع لمضى المدة .. ، وهو من الحكم استخلاص سائغ لتوفر العقد الشرعى المانع للمطعون عليها الاولى من اقامة الدعوى الماثلة فى المدة السابقة على رفعها اذ أن فى قيام الخصومات القضائية السابقة والمتعلقة بموضوع النزاع والتى هى طرف فيها ما تعذر معه ان هى تربصت بنتيجتها حتى تكيف وتقيم موقفها قبل رفعها الدعوى الماثلة . لما

كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه في هذا الخصوص مما يكفي وحده لحمل قضائه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى فان تعييبه فيما استطرد اليه في الرد على أسباب الاستئناف من أعمال أحكام التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧٠ من القانون المدني في مجال الدفع بعدم السماع يكون غير منتج ، كما لا محل لتحدي الطاعنين في هذا الوجه من النعي بأحكام التقادم الواردة في القانون المدني - كما سلف البيان - ويكون النعي على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور في التسبيب . ذلك ان محكمة أول درجة - بعد ان أهدرت حجية الحكم ٥٢٦ لسنة ١٩٣١ مدني كلي الاسكندرية واعتبرت الوقف صحيحا لكل القدر الموقوف - استبعدت من أطيان الوقف ١٢ س ، ٢١ ط ، ٧ ف ، نصيب السيدة مورثة المطعون عليها الثانية والسادسة عشر والتي نزع ملكيتها بحكم مرسى مزاد ٢٠٧ لسنة ١٩٤٦ بيوع كلي بمنهور بينما لم تستبعد المساحة ٤ س ، ٢٢ ط ، ٢ ف ، المنزوعة ملكيتها من الطاعن الخامس بالحكم رقم ١١٣ سنة ٥٩ بيوع كلي بمنهور ومفاد ذلك ان محكمة أول درجة طبقت نص المادتين ٤٤٨ ، ٤٥٠ مرافعات على جزء من الاعيان المنزوع ملكيتها دون البعض الآخر . واذ لم يتعرض الحكم المطعون فيه لهذا التناقض في التطبيق وزاد غموضا بأن أقر محكمة أول درجة فيما استبعدته من أطيان وتعرض للجزء الذي لم تستبعده بقوله وكان حكم مرسى المزاد قد صدر في ١٩٥٩/٢/٩ دون أن يتضمن أن المبيع أراضى وقف فانه لا يؤثر على الوضع القانونى لأراضى أوقاف الخيرات ولا ينال منها فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

وحيث انه لما كان النعي لم يبين فيه - أثر استبعاد الحكم المطعون فيه لجزء من أطيان الوقف دون جزء آخر على ما انتهت اليه من قضاء فإن النهي بهذا السبب يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

وحيث ان حاصل النعي - بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه

مخالفة القانون والخطأ في تطبيق ذلك أن الحكم أيد محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه من اعتبار الحكم في الدعوى رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٣١ مدنى كلى الاسكندرية باطلا وكان لم يكن ولا حجية له لصدوره من محكمة لا ولاية لها في اصداره لانه فصل فى أمر يتعلق بأصله الوقف وهو ما كانت تختص به المحاكم الشرعية آنذاك فى حين أن الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف أصدرت فى ١٩٢٨/٤/٥ حكما يقضى باختصاص المحاكم الاهلية باصدار مثل ذلك الحكم المتعلق بوقف المريض مرض الموت ، وأن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ شرعى القاهرة الابتدائية والذي قضى بفرز وتجنيب أطيان الوقف الخيري قد أسس قضاءه على ما قضى به الحكم رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٣١ مدنى كلى الاسكندرية واستئنافه رقم ١٠٨ لسنة ٥١ ق مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يلتزم ما لذلك الحكم من قوة الشيء المحكوم فيه فى الدعوى الماثلة هذا الى أن قضاء الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص خالف حكما سابقا صدر بين نفس الخصوم وحاز قوة الامر المقضى وهو الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٣٤٧ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة والذي قضى بصحة ونفاذ عقد البيع صادر من الطاعن الخامس وباعتبار الحكم رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٣١ مدنى كلى الاسكندرية قائما مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، نلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - قبل الغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - أن المسائل المتعلقة بأصل الاوقاف ممنوعة على المحاكم الاهلية وينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الشرعية كما هو مستفاد من نصوص المواد ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٣ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية سنة ١٩٣١ ، وأن النزاع فى صدور الوقف من الواقف وهو فى مرض الموت من اخص المسائل المتعلقة بأصل الوقف ، ومن المقرر كذلك أن الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يكون معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية فى النزاع ويحق لهذه الجهة اذا

ما رفع النزاع اليها أن تنظره وكأنه لم يسبق عرضه على الجهة الاولى ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أهدر حجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٣١ مدنى كلى الاسكندرية والذى قضى بصحة الوقف فى ثلثه وبطلانه فى ثلثيه لحصوله فى مرض موت الواقف وذلك على سند من صدوره فى مسألة متعلقة بأصل الوقف من محكمة مدنية لا ولاية لها فى اصداره ، فإنه لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك وكان لايجوز التحدى بحجية الامر المقضى لحكم سابق على الحكم المطعون فيه ما لم يتحد الحكمان خصوما وموضوعا وسببا عملا بنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وهو ما لم يتوفر فى أى من الحكمين رقمى ١٩٥٧ لسنة ١٩٤٨ شرعى القاهرة الابتدائية و ٥٣٤٧ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة والصادر أولهما بفرز وتجنب أطيان الوقف الخيرى والثانى بصحة ونفاذ عقد بيع وذلك لاختلاف الموضوع فى كل منهما عن موضوع الحكم المطعون فيه مما لايجدى معه التحدى بمخالفة هذا الحكم لهما ويكون النعى على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى ، نك أنه قضى بفرض الحراسة على جميع ما يضع الطاعن الخامس اليد عليه من أطيان مساحتها ١٢ س ، ٢ ط ، ٢٦ ف شاملة ما باعه منها الى الطاعنين الاربعة الاول - باعتبار أن هذه الاطيان محل نزاع بين الخصوم فى حين أن منها ما ليس وفقا ، وأن الاطيان المتنازع عليها على أساس أنها حصة الخيرات المطالب بها لاتتعدى ١١ ف مما أخطأ معه الحكم بفرض الحراسة على ما يزيد عن هذا القدر .

وحيث ان هذا النعى مردود ، نك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تقدير الضرورة الداعية الى الحراسة ، والطريقة المؤدية الى صون حقوق المتخاصين ، وتقدير سند الحائز للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة ، من المسائل الواقعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبما أن تقيم قضاءها بهذا الاجراء التحفظى المؤقت على أسباب تؤدى

الى ما انتهت اليه . وكان الثابت ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لاسبابه قد قضى بفرض الحراسة على سند من قوله ، انه عن الشق المستعجل بطلب فرض الحراسة القضائية فلا ترى المحكمة مانعا من اجابته لما أن ثمة اعيان آلت الى (الطاعن الخامس) تنفيذا لحكم محكمة الاسكندرية الابتدائية المدنية فى الدعوى رقم ٥٢٦ لسنة ٢١ سالفه الذكر وقدرها ١٢ س ، ٢ ط ، ٢٦ ف وهو حكم منعهم لصنوره من محكمة غير مختصة قانونا ومن ثم تكون يده عليها يد غاصب ، ولا يؤثر فى الغصب وضع يد آخرين عليها استخلاصا منه اذ الثابت انهم ايضا لا يعتبرون مالكين لا استخلافا من المنكور لتعكير حيازته ، ولا ستنادا الى سند صحيح لوضوح بطلان سند تملكه .. واذ انضم (بعض المطعون عليهم) للمدعى فى طلب فرض الحراسة ... ولما كانت وزارة الاوقاف مضمون يسارها وفى بقاء الارض تحت يدها حماية لحقوق الخصوم بلا أى خطر .. فان المحكمة تعين الوزارة للحراسة على العين محل النزاع .. حتى يفصل فى الموضوع بصفة مؤقتة ، وكان هذا الذى أورده الحكم استدلالا سائغا فى تقدير دواعى الحراسة وسند الحائز لأعيان النزاع التى فرضت عليها واحتتمت الخصومة بشأنها ويشيع فيها نصيب الخيرات بما يضمن حقوق الخصوم دون خطر يعود عليهم فان المجادلة فى هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع وتحسر عنها رقابة هذه المحكمة ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعى - بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن محكمة الاستئناف لم تستجب لطلب تأجيل نظر الدعوى بالاطلاع على منكرة النيابة أو التصريح بالاطلاع عليها فى فترة حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم منكراته وحجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بتقديم منكرات والتفتت عن طلب اعادتها الى المرافعة مما يعيب الحكم بالاخلال بحق الدفاع .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء

هذه المحكمة أن إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم يتحتم اجابتهم اليه بل هي أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع، وكان الثابت في الاوراق أن الفرصة كانت متاحة أمام الخصوم في الجلسة الاخيرة للمرافعة وهي جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ لابداء ما لديهم من أوجه دفاع فانه لا على محكمة الاستئناف ان هي التفتت عن اجابة طلب تأجيل الدعوى أو اعادتها للمرافعة ويكون النعى على غير أساس. وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
ماهر قلادة واصف ومصطفى زعزوع وحسين على حسين وحمدي محمد على .

(٣٦٩)

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٨ القضائية

- ١ - (٢ ، ١) ايجار ايجار الاماكن، للتأجير من الباطن، • قرار ادارى • استيلاء •
١ - مخالفة شروط المنع من التأجير من الباطن او التنازل عن الايجار بغير اذن المالك .
اثرها . نشوء حق المؤجر فى اخلاء العين بمجرد وقوعها . استرداد المستأجر الاصلى
العين المؤجرة بعد ذلك لا اثر له .
- ٢ - القرار الادارى الصادر بالاستيلاء على الجزء المتنازل عنه لصالح المتنازل اليه لا يحول
وحق المؤجر فى طلب الفسخ . علة ذلك . وقوعه فعلا بقوة القانون لحظة حصول المخالفة .
القضاء بالفسخ فصل فى مسألة مدنية محضة . لا يترتب عليها تعطيل القرار الادارى او
وقف تنفيذه .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مخالفة شروط المنع من التأجير
من الباطن او التنازل عن الايجار بنون اذن كتابى صريح من المالك تنتج
اثرها بمجرد وقوعها ، وان حق المؤجر فى الاخلاء فى هذه الحالة ينشأ
بمجرد وقوع المخالفة ولا يتقضى بازالتها فيبقى هذا الحق ولو استرد
المستأجر الاصلى العين المؤجرة بعد ذلك .

٢ - لما كان الثابت ان الطاعنة ومن اختصموا فى هذا الطعن قد اختصموا
الشركة المطعون ضدها المستأجرة الاصلية طالبين فسخ عقدى الايجار
المبرمين بينهم وبينها لمخالفته لشروط المنع من التأجير من الباطن والتنازل
عن الايجار بتنازلها عن جزء من العقار المؤجر اليها الى شركة ... ولم
تنازع المطعون ضدها فى ذلك ، بل قام بدفاعها على ان هذا الوضع قد صحح

يصدر قرار استيلاء على الجزء المتنازل عنه لصالح شركة ... وكان البين من الاوراق ان قرار الاستيلاء سالف الذكر قد صدر بعد واقعة التنازل وبعد ان تم انشاء فرع الشركة ... على جزء من الارض موضوع المخالفة ، لما كان ذلك ، فان حق الطاعنين في طلب الفسخ يقوم بمجرد حدوث واقعة التنازل المشار اليها ، دون ان يكون في الاستجابة الى هذا الطلب تعرض للقرار الاداري الصادر بالاستيلاء في تاريخ لاحق على التنازل ، ذلك انه وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وليس للمحاكم ان تنظر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اعمال السيادة ولها دون ان تؤول الامر الاداري او توقف تنفيذه ، ان تفصل في ١ - ، في كل المسائل الاخرى التي يخولها القانون حق النظر فيها وترتبيا على ذلك فانه لما كانت المنازعة المطروحة هي فسخ عقدي الايجار موضوع النزاع والذي تحقق فعلاً بقوة القانون لحظة وقوع المخالفة التي علق الشرط الفاسخ الصريح على وقوعها وهي التنازل عن جزء من العين المؤجرة الى الغير ، وهي منازعة مدنية محضه لا يترتب على الحكم فيها لمصلحة رافعها تعطيل هذا الامر او وقف تنفيذه ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واقام قضاءه على انه مع التسليم فان هناك مخالفة لشروط التعاقد قد وقعت فعلا الا ان صدور القرار الاداري آنف الذكر لصالح شركة قبل رفع الدعوى اضحى معه تواجد هذا الجزء مستندا الى هذا القرار مما يمتنع معه على المحكمة تاجيل هذا القرار او الغاءه ، وعلى ان في تعرض المحكمة لعقدي الايجار موضوع الدعوى بالفسخ ، تعرض بطريق غير مباشر للقرار الاداري المذكور بالالغاء بمقولة ان ذلك من اختصاص جهة اخرى ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة
حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع سبق ان تناولها الحكم الصادر من هذه المحكمة بـجلسة ١٩٨٤/٥/٩ والذي قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث والرابع والخامس، والامر باختصاصهم فى الطعن، واذ تحيل المحكمة الى ماورد باسبابه فى هذا الشأن، فانها توجز الوقائع فى ان الطاعنين اقاموا الدعوى رقم ١١١٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية على المطعون ضده بصفته بطلب الحكم بانفساخ عقدى الايجار المؤرخين ١٩٢٨/١٢/٦ عن العقار المؤجر واخلاؤه والتسليم، استنادا الى ان العقار المذكور كان مؤجرا بموجب العقدين سالفى الذكر الى بازيل قسطين لاستعماله مخزن اخشاب، وان المطعون ضده الذى حل محل المستأجر قد اجر مساحة ٣٥٠ مترا مربعا ارض فضاء من العين المؤجرة، لشركة بيع المصنوعات المصرية، التى قامت بازالة ما عليها من مبان واقامت مبانى اخرى روعى فى بنائها ان تكون فرعا من فروعها وذلك بغير علمهم وبالمخالفة لشروط العقدين دفع المطعون ضده الدعوى بصدور قرار الاستيلاء رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٧٣ للشركة المطعون ضدها قضت محكمة الدرجة الاولى برفض الدعوى. استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧ لسنة ٣١ ق الاسكندرية نذبت محكمة الاستئناف خبيراً لبيان ما اذا كانت المبانى قد اقيمت قبل أو بعد صدور قرار الاستيلاء المذكور ورفع الدعوى المستعجلة رقم ٦٠١١ سنة ١٩٧٣ القاهرة، وبعد ان قدم الخبير تقريره وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ قضت بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ايدت فيها للرأى بنقض الحكم، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت انه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره، وبجلسة ١٩٨٤/٥/٩ قضت المحكمة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث والرابع والخامس وامرت باختصاصهم فى الطعن وهو ما تم تنفيذه لجلسة ١٩٨٤/١١/٧ وفيها نظر الطعن والتزمت النيابة رايتها.

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالتوجهين الاول والثانى من سبب الطعن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان

ذلك نقول ان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي استند في قضائه برفض الدعوى الى القول بانه مع التسليم بان هناك مخالفة لشروط العقد قد وقعت من الشركة المطعون عليها ، الا ان صدور القرار الاداري بالاستيلاء لصالح تلك الشركة قبل رفع الدعوى تمتنع معه على المحكمة تأويل هذا القرار او الغاؤه وفي تعرض المحكمة لعقدي الايجار موضوع الدعوى بالفسخ تعرض غير مباشر للقرار المذكور بالالغاء ، وهذا من الحكم خطأ في القانون ، ذلك ان الدعوى اقيمت ضد المستأجر وحده بطلب انفساخ عقدي الايجار والذي وقع بقوة القانون لحظة حدوث المخالفة ، بتنازل الشركة المطعون عليها عن جزء من العين المؤجرة لشركة بيع المصنوعات قبل شهور عديدة من صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء والذي لايعيد العقد الى الوجود بعد انحلاله وان خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون مشوباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مخالفة شرط المنع من التأجير من الباطن او التنازل عن الايجار بدون اذن كتابي صريح من المالك تنتج اثرها بمجرد وقوعها ، وان حق المؤجر في الاخلاء في هذه الحالة ينشأ بمجرد وقوع المخالفة ولاينقضى بازالتها فيبقى له هذا الحق ولو استرد المستأجر الاصلى العين المؤجرة بعد ذلك ولما كان الثابت ان الطاعنة ومن اختصموا في هذا الطعن قد اختصموا الشركة المطعون ضدها المستأجرة الاصلية طالبين فسخ عقدي الايجار المبرمين بينهم وبينها . لمخالفته لشرط المنع من التأجير من الباطن والتنازل عن الايجار بتنازلها عن جزء من العقار المؤجر اليها الى شركة بيع المصنوعات المصرية ولم تتنازع المطعون ضدها في ذلك ، بل قام دفاعها على ان هذا الوضع قد صحح بصدور قرار استيلاء على الجزء المتنازل عنه لصالح شركة بيع المصنوعات وكان البين من الاوراق ان قرار الاستيلاء سالف الذكر قد صدر بعد واقعة التنازل وبعد ان تم انشاء فرع لشركة بيع المصنوعات على جزء من الارض موضوع للمخالفة ، لما كان ذلك ، فان حق الطاعنين في طلب

الفسخ يقوم بمجرد حدوث واقعة التنازل المشار إليها ، دون ان يكون فى الاستجابة الى هذا الطلب تعرض للقرار الادارى الصادر بالاستيلاء فى تاريخ لاحق على التنازل ، ذلك انه وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ليس للمحاكم ان تنظر بطريقة مباشرة او غير مباشرة فى اعمال السيادة ولها دون ان تؤول الامر الادارى او توقف تنفيذه ، ان تفصل فى ١ ٢ - فى كل المسائل الاخرى التى يخولها القانون حق النظر فيها . و ترتيبا على ذلك فانه لما كانت المنازعة المطروحة هى فسخ عقدي الايجار موضوع النزاع ، والذي تحقق فعلا بقوة القانون لحظة وقوع المخالفة التى علق الشرط الفاسخ الصريح على وقوعها وهى التنازل عن جزء من العين المؤجرة الى الغير ، وهى منازعة مدنية محضة لا يترتب على الحكم فيها لمصلحة رافعها تعطيل هذا الامر او وقف تنفيذه ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واقام قضاءه على انه مع التسليم بان هناك مخالفة لشروط التعاقد قد وقعت فعلا ، الا ان صدور القرار الادارى آنف الذكر لصالح شركة بيع المصنوعات قبل رفع الدعوى اضحى معه تواجدها بهذا الجزء مستندا الى هذا القرار ، مما يمتنع معه على المحكمة تاويل هذا القرار او الغاؤه ، وعلى انه فى تعرض المحكمة لعقدي الايجار موضوع الدعوى بالفسخ ، تعرض بطريق غير مباشر للقرار الادارى المنكور بالالغاء بمقولة ان ذلك من اختصاص جهة اخرى ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة، محمد رافت خفاجي، محمد فؤاد شرباش
ود. محمد فتحي نجيب.

(٣٧٠)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٩ القضائية

(١، ٢) ايجار ايجار الاماكن، الاخلاء لتكرار عدم الوفاء بالاجرة، قضاء
مستعجل.

١ - التكرار في الامتناع أو التأجير عن سداد الاجرة الموجب للحكم بالاخلاء رغم الوفاء
بها قبل قفل باب المرافعة في الدعوى. م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. شرطه. أن يكون
الامتناع أو التأجير السابق اقيمت بشأنه دعوى موضوعية بالاخلاء. لا يكفي سبق
استصدار امر أداء بالاجرة المتأخرة أو اقامة دعوى مستعجلة بالطرد.

٢ - الحكم المستعجل الصادر بالطرد قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١. عدم
صلاحيته دليلاً على ثبوت تكرار التأخير في الوفاء بالاجر.

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تكرار الامتناع أو التأخير في
الوفاء بالاجرة الموجب للحكم بالاخلاء رغم الوفاء بها قبل قفل باب المرافعة
في الدعوى عملاً بنص الفقرة (أ) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة النزاع - يستلزم سبق اقامة دعوى موضوعية
بالاخلاء وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا النص، يؤيد ذلك ما
أفصحت عنه المنكرة الايضاحية من أن العلة من استحداث هذا الحكم منع
بعض المستأجرين من التسوية في سداد الاجرة المرة تلو الاخرى ثم سدادها
قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر الى رفعها نتيجة هذا
المسلك من المستأجرين لما كان ذلك، وكان البين من منونات الحكم المطعون

فيه أن المطعون ضدها لم يسبق لها اقامة دعوى موضوعية بالاخلاء على الطاعن ، وكان لايفنى عن ذلك سبق اقامتها دعويين بالطرد أمام القضاء المستعجل ، أو حصولها على أمر بالزام الطاعن بأداء الاجرة ، فإن الحكم - اذ قضى بالاخلاء رغم وفاء الطاعن بالاجرة قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى على سند من ثبوت تكرار تأخره فى الوفاء بها - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٢ - ولايغير من ذلك مانصت عليه المادة ١٨ ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من أنه «... فاذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخره فى الوفاء بالاجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالاخلاء أو الطرد بحسب الاحوال» ، مما يدل وعلى ما جاء بالمنكرة الايضاحية لهذا القانون أنه يجوز التعويل على الحكم المستعجل بالطرد فى اثبات تكرار الامتناع أو التأخير فى الوفاء بالاجرة ، ذلك ان الحكم المستعجل الصادر قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا يصلح - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - دليلا على ثبوت تكرار التأخير فى الوفاء بالاجرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن - المطعون ضدها اقامت الدعوى رقم ٦٣٠ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة على الطاعن للحكم باخلاء الشقة المبينة بالصحيفة مع التسليم ، وقالت فى شرحها ان الطاعن استأجر منها شقة النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/١/١ بأجرة شهرية قدرها ٦,٣٠٠ يضاف اليها رسم النظافة ، وقد تأخر فى سداد لجرة شهر ابريل سنة ١٩٧٦ ، وكذلك الاجرة من ١٩٧٦/١٠/١ حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٩٧٧/٥/١٢ ، وقد كلفته

بسدادهما بموجب اذار اعلن له على يد محضر في ١٩٧٧/٤/٢٠ ، الا انه لم يستجب ، وفضلا عن ذلك فان تأخره في الوفاء بالاجرة قد تكرر ، فأقامت الدعوى . بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٥ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ، وبإخلاء شقة النزاع مع التسليم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث انه مما ينبغى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم قضى بإخلاء الشقة التي يستأجرها من المطعون ضدها لتكرار تأخره في الوفاء بالاجرة على النحو الثابت بالدعويين رقمي ١٧٦ سنة ١٩٧٢ ، ٢١٥ سنة ١٩٧٥ مستعجل مركز الجيزة ، وامر الاداء رقم ٣١٢ سنة ١٩٧٠ مركز الجيزة ، في حين ان الحكمين الصادرين في هذين الدعويين وامر الاداء لا يصلح دليلا على تكرار التأخير في الوفاء بالاجرة على النحو الذي تتطلبه المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ان المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان تكرار الامتناع او التأخير في الوفاء بالاجرة الموجب للحكم بالإخلاء رغم الوفاء بها قبل قفل باب المرافعة في الدعوى عملا بنص الفقرة (أ) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة النزاع - يستلزم سبق اقامة دعوى موضوعية بالإخلاء وفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا النص ، يؤيد ذلك ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية من ان العلة من استحداث هذا الحكم منع بعض المستأجرين من التسوية في سداد الاجرة المرة تلو الاخرى ثم سدادهما قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى التي يضطر الموجه الى رفعها نتيجة هذا المسلك من المستأجر . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضدها لم يسبق لها اقامة دعوى

موضوعية بالاخلاء على الطاعن ، وكان لايفنى عن ذلك سبق اقامتها دعويين بالطرد امام القضاء المستعجل ، او حصولها على امر بالزام الطاعن بأداء الاجرة ، فان الحكم - اذ قضى بالاخلاء رغم وفاء الطاعن بالاجرة قبل اقفال باب للمرافعة فى الدعوى على سند من ثبوت تكرار تأخره فى الوفاء بها - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى برفض دعوى الاخلاء ، ولايغير من ذلك مانصت عليه المادة ١٨ ب من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ من انه :.... فاذا تكرر امتناع المستأجر او تأخر فى الوفاء بالاجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالاخلاء او الطرد بحسب الاحوال . مما يدل - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون ، انه يجوز التعويل على الحكم المستعجل بالطرد فى اثبات تكرار الامتناع او التأخير فى الوفاء بالاجرة ، ذلك ان الحكم المستعجل الصادر قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ لا يصلح - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - دليلا على ثبوت تكرار التأخير فى الوفاء بالاجرة .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / احمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة ومحمد رافت جفاجي ومحمد فؤاد شرباش
ود . محمد فتحي نجيب .

(٣٧١)

الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٩ القضائية

(١ ، ٢) ايجاز . اثبات القرائن ، مسئولية .

١ - تلف العين المؤجرة او هلاكها او حريقها . قرينة قانونية على ثبوت الخطأ في
جانب المستأجر م ٥٨٣ / ١ مدنى . جواز نفيها باثبات المستأجر للسبب الاجنبى او خطأ
او عيب في ذات العين .

٢ - نفى خطأ المستأجر عن التلف او الهلاك . جوازه باقامته الدليل على بذل عناية الرجل
المعتاد . م ١ / ٢١١ مدنى . نفى المسؤولية عن الحريق وجوب ان يكون باثبات السبب
الاجنبى . م ١ / ٧٨٣ مدنى .

١ - يدل نص المادتين ٥٨٢ ، ١ / ٥٨٤ من القانون المدنى على ان
المستأجر يلتزم بحفظ العين المذكورة ورعايتها باذلا في تلك عناية الرجل
المعتاد وانه مسئول عما يصيبها من تلف او هلاك او حريق ناشئ عن
استعمالها استعمالا غير مألوف ، وان مسئوليته هذه مفترضة ولا ترتفع الا اذا
اثبت ان التلف او الهلاك او الحريق نشأ عن سبب اجنبى لا يذ له فيه كالقوة
القاهرة او خطأ المؤجر او عيب العين المؤجرة ويترتب على ذلك ان القاعدة
العامة ان مجرد وجود التلف او الهلاك في العين المؤجرة يقيم قرينة على
وقوعه بخطأ المستأجر ، ويتحمل المسؤولية عنه ، ما لم يثبت انتفاء خطئه
عن التلف او الهلاك .

٢ - لم يرد بالقانون نص يبين كيفية توصل المستأجر الى اثبات انتفاء

خطئه عن التلف أو الهلاك ، ولذا تطبق القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١/٢١١ من القانون المدنى والتي تقضى بأنه ١ - فى الالتزام بعمل اذا كان المطلوب من المدين هو ان يحافظ على الشيء او ان يقوم بادارته أو ان يتوخى الحيلة فى تنفيذ التزامه فان المدين يكون قد وفى الالتزام اذا بذل فى تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادى ، ولو لم يتحقق الغرض المقصود ، هذا ما لم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك . ومؤدى ذلك انه اذا اراد المستأجر ان يثبت انتفاء خطئه او الهلاك ، ويبعد عن نفسه بالتالى المسؤولية عنها ، ان يقيم الدليل على انه بذل فى رعاية العين ، وفى حفظها عناية الرجل المعتاد ، أى العناية التى يبذلها فى مثل ظروفه سواء الناس ، وتستثنى من هذه الحالة حالة الاتفاق على غير ذلك ، وحالة وقوع التلف او الهلاك بسبب الحريق اذ ان القانون يقرر لها حكما خاصا ، فلا يكفى للخلاص من المسؤولية عنها ان يثبت المستأجر انه بذل فى رعاية العين المؤجرة عناية الرجل المعتاد بل يلزمه لذلك اثبات ان للحريق سببا اجنبيا لا يرجع اليه ، او يلزمه بعبارة المادة ٥٨٤ ان يثبت ان الحريق نشأ عن سبب لايد له فيه ويترتب على ذلك ان مسؤولية المستأجر فى حالة الحريق تختلف عن مسؤوليته فى حالة غيره من اسباب التلف او الهلاك ، يؤيد ذلك ان المشروع التمهيدى للقانون المدنى كان يتضمن نصا حاسما فى ذلك ، اذ كانت المادة ١/٧٨٣ تقضى بأنه ١ - المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة ، الا اذا ما ثبت ان الحريق لم ينشأ عن خطئه او عن خطأ تابعيه، مما مؤداه وجوب تطبيق القاعدة العامة على حالة الحريق ، والاكتفاء من المستأجر - لدفع المسؤولية عنه - باثبات انه بذل هو واتباعه فى رعاية العين عناية الرجل المعتاد ، ولكن لجنة المراجعة عدلت النص السابق وجعلته بالصيغة التى وردت فى المادة ١/٥٨٤ من القانون المدنى على ما سلف بيانه ، وجاء تقرير لجنة المراجعة تبريرا لهذا التعديل انها اجرتة لكي، تجعل الحكم ادق واوضح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٨٢٦ سنة ٩٧٦ مدنى كلى اسكندرية على المطعون ضده للحكم باخلاء العين المبينة بالصحيفة ، وقال فى شرح دعواه انه بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٥٩/١/١ استأجر منه مورث المطعون ضده عين النزاع ، وهى عبارة عن دور ارضى مسقوف بالصاج ، وبه غرفة واحدة لاستعمالها مصنعا لانتاج المكرونة ، وقد اساء المطعون ضده استعمالها فنشب فيها حريق ادى الى هدم سقفها ومبانيها ، كما اجرى بها تغييرات شاملة ، فقد اعاد بناء الدور الارضى من عدة غرف وجعل سقفه من الحديد المسلح واستحدث فوقه دورين بكل منهما غرفة على ما هو ثابت من تقرير الخبير فى دعوى اثبات الحالة رقم ١٥٦٧ سنة ٩٧٢ مستعجل اسكندرية ، وخالف بذلك شروط الايجار المعقولة ، والحظر الوارد فى العقد ، فاقام دعواه . وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ سنة ١٢٤ اسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/١٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة منكرة ابدت فيها للرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حدثت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث انه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالاوراق ، والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان تلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على سند من ان الثابت من تقرير الخبير المنتدب فى دعوى اثبات الحالة رقم ١٥٦٧ سنة ١٩٧٣ مستعجل اسكندرية ان الحريق الذى نشب بالعين المؤجرة

لا يرجع الى خطأ المستأجر «المطعون ضده» وانما يرجع الى ماس كهربائى نتيجة خطأ المستأجر او أحد اتباعه، مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالاوراق والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان النعى سديد ، ذلك ان النعى فى المادة ٥٨٣ من القانون المدنى على انه «يجب على المستأجر ان يبذل من العناية فى استعمال العين المؤجرة ، وفى المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد . وهو مسئول عما يصيب العين اثناء انتفاعه بها من تلف او هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالا مألوفاً ، والنص فى الفقرة الاولى من المادة ٥٨٤ على أن «المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة الا اذا اثبت ان الحريق نشأ عن سبب لايد له فيه» . يدل على ان المستأجر يلتزم بحفظ العين المؤجرة ورعايتها باذلا فى ذلك عناية الرجل المعتاد ، وانه مسئول عما يصيبها من تلف او هلاك او حريق ناشئ عن استعمالها استعمالا غير مألوف ، وان - مسئوليته هذه مفترضة ، ولا ترتفع الا اذا اثبت ان التلف او الهلاك او الحريق نشأ عن سبب اجنبى لايد له فيه كالقوة القاهرة او خطأ المؤجر او عيب العين المؤجرة ، ويترتب على ذلك أن القاعدة العامة ان مجرد وجود التلف او الهلاك فى العين المؤجرة يقيم قرينة على وقوعه بخطأ المستأجر ، ويتحمل المسؤولية عنه ، ما لم يثبت انتفاء خطئه عن التلف او الهلاك ولم يرد بالقانون نص يبين كيفية توصل المستأجر الى اثبات انتفاء خطئه عن التلف او الهلاك ولذا تطبق القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١/٢١١ من القانون المدنى والتي تقضى بأنه « ١ - فى الالتزام بعمل ، اذا كان المطلوب من المدين هو ان يحافظ على الشيء او ان يقوم بادارته او ان يتوخى الحيلة فى تنفيذ التزامه ، فان المدين يكون قد وفى بالالتزام اذا بذل فى تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادى ، ولو لم يتحقق الغرض المقصود . هذا ما لم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك» . ومؤدى ذلك انه اذا اراد المستأجر ان يثبت انتفاء خطئه عن التلف او الهلاك ، ويبعد عن نفسه بالتالى المسؤولية عنها ، ان يقيم القليل على أنه بذل فى رعاية العين وفى حفظها عناية الرجل المعتاد ، اى العناية التى يبذلها فى مثل ظروفه سواد الناس ، وتستثنى من هذه الحالة حالة الاتفاق على غير

ذلك ، وحالة وقوع التلف او الهلاك بسبب الحريق ، اذ ان القانون يقرر لها حكما خاصا ، فلا يكفي للخلاص من المسؤولية عنها ان يثبت المستأجر انه بذل فى رعاية العين المؤجرة عناية الرجل المعتاد ، بل يلزمه لذلك اثبات ان للحريق سببا اجنبيا لا يرجع اليه ، او يلزمه بعبارة المادة ١/٥٨٤ ان يثبت ان الحريق نشأ عن سبب لا يد له فيه ، ويترتب على ذلك ان مسؤولية المستأجر فى حالة الحريق تختلف عن مسؤوليته فى حالة غيره من اسباب التلف او الهلاك ، يؤيد ذلك ان المشروع التمهيدى للقانون المدنى كان يتضمن نصا حاسما فى ذلك ، اذ كانت المادة ١/٧٨٢ منه تقضى بأنه ١ - المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة ، الا اذا اثبت ان الحريق لم ينشأ عن خطئه او عن خطأ تابعيه ، مما مؤداه وجوب تطبيق القاعدة العامة على حالة الحريق ، والاكتفاء من المستأجر - لدفع المسؤولية عنه - باثبات انه بذل هو واتباعه فى رعاية العين عناية الرجل المعتاد . ولكن لجنة المراجعة عدلت النص السابق وجعلته بالصيغة التى وردت فى المادة ١/٥٨٤ من القانون على ما سلف بيانه ، وجاء فى تقرير لجنة المراجعة تبريرا لهذا التعديل انها اجرتة لكى «تجعل الحكم ادى واوضح» . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى ان الطاعن اقامها بطلب الحكم باخلاء العين المؤجرة للمطعون ضده ، واسسها على انه اساء استعمالها اساءة ادت الى نشوب حريق فيها ترتب عليه تهاوى سقفها وحوائطها ، فلجأ الى القضاء المستعجل فى الدعوى رقم ١٥٦٧ سنة ٩٧٣ اسكندرية ، لاثبات حالة العين ، نذبت فيها المحكمة خبيرا هندسيا لمعاينة العقار ، وقد باشر الخبير المأمورية ، وقدم تقريره الذى تضمن ان السقف الجمالونى والحوائط سقطت بسبب الحريق ، كما ان المطعون ضده احدث تغييرات بالعين المؤجرة دون انن كتابى منه ، وكلان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير انه انتهى الى ان العقار موضوع للنزاع عبارة عن مصنع لتصنيع المكرونة ، وانه يتكون من ثلاثة اجزاء ، الجزء الاول وبه المدخل الرئيسى وهو بحالته القديمة ، والجزء المتوسط وهو عبارة عن عنبر تصنيع المكرونة ، ويضم مخزنين للدقيق ، وقد حدث لهذا الجزء تعديل ببناء حوائط وسقف خرسانى مسلح ، وسلم يؤدي الى سطح المصنع ، والجزء الثالث

الداخلي يحتوى على ست حجرات لتجفيف المكرونة ، و اضاف الخبير ان السقف الجمالونى - الذى كان يغطى عنبر تصنيع المكرونة والجزء الداخلى لغرف تجفيفها قد سقط ، وان سبب التلف الذى اصاب العين هو قدم المبانى والحريق ، وان تكاليف أعمال السقف الجمالونى مبلغ ٢٠٠ جنيه ، وقد اثبت الخبير فى تقريره انه اطلع على المحضر الادارى رقم ١٥٠٩ سنة ٩٧٣ بقسم محرم بك ، فتبين انه بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٣ حدث حريق بالمصنع نتيجة ماس كهربائى بغرفة الموتورات ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على قوله : ... وكان الثابت للمحكمة من تقرير الخبير المنتدب فى دعوى اثبات الحالة ان الحريق الذى نشب بالعين المؤجرة ليس مرجعه الى خطأ المستأجر بل سببه الماس الكهربائى وقدم العقار ، وان كل ما اجراه المطعون ضده بالعين المؤجرة هو ردها الى حالة تجعلها صالحة للانتفاع بها وكان البين من تقرير الخبير على ما سلف بيانه انه لم يبحث سبب الحريق ، واقتصر دوره على الاطلاع على الشكوى الادارى رقم ١٥٠٩ سنة ٩٧٣ محرم بك التى تضمنت ان سبب الحريق هو الماس الكهربائى ، كما ان التقرير لم يتضمن ان الحريق ليس مرجعه الى خطأ المستأجر بل سببه الماس الكهربائى . وان الحكم هو الذى نسب له ذلك على خلاف الثابت به ، فانه يكون قد اقام قضاءه على خلاف الثابت بالاوراق وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث مسئولية المطعون ضده عن الحريق الذى نشب بالعين المؤجرة ، وهل نشأ عن خطئه وتقصيره ام عن سبب لايد له فيه كما تقضى المادة ٥٨٤/١ من القانون المدنى سالفه الذكر ، ويكون الحكم فضلا عن مخالفته للثابت بالاوراق ، قد عابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، مما يتعين نقضه دون حاجة للنظر فى باقى اوجه الطعن ، على ان يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

بقيادة السيد المستشار / يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد مختار منصور ، احمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات وريمون فهم اسكندر .

(٣٧٢)

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) ملكية «اسباب كسب الملكية» ، حكم «تسبيب الحكم»
لمدعى الملكية أن يقيم ادعاءه على السبب الذى يراه مملكا له . حسب الحكم ان يحقق
هذا السبب ويفصل فيه . مثال .
- (٢) نقض «السبب الموضوعى»
الدفاع غير المتعلق بالنظام العام الذى يقوم على واقع لم يسبقه طرحه على محكمة
الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض .
- (٣) دعوى «ترك الخصومة» ، تقادم «قطع التقادم»
الحكم بترك الخصومة . اثره . الغاء جميع اجراءاتها . زوال اثر رفع الدعوى فى قطع
التقادم . م ١٤٢ مراقعات .
- (٤) محكمة الموضوع . دعوى بمصاريف الدعوى ، نقض «سلطة محكمة
النقض» ،
الزام أى من الخصوم بمصاريف الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته من سلطة
محكمة الموضوع بغير رقابه من محكمة النقض . م ١٨٦ مراقعات .
- (٥) حكم «تسبيب الحكم» ، دعوى «الدفاع فى الدعوى»
اغفال الحكم الرد على دفاع لايتغير به وجه الراى فى الدعوى . لاخطأ .

١ - لما كان لمدعى الملكية أن يقيم ادعاءه على السبب الذى يراه مملكا
له ، وحسب الحكم أن يحقق هذا السبب ويفصل فيه وكان المطعون ضدهم ...

قد اقاموا دفاعهم على تملكهم الأرض محل النزاع بالتقادم الطويل وحده فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه على مقتضى هذا الدفاع يكون التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه - بأنهم مشترون لها بعقد مسجل - على غير أساس .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لايجوز التمسك أمامها بدفاع غير متعلق بالنظام العام يقوم على واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، عملاً بالمادة ١٤٣ من قانون المرافعات أنه يترتب على حكم الترك الغاء جميع اجراءات الخصومة وزوال أثر رفع الدعوى في قطع التقادم .

٤ - لما كان لمحكمة الموضوع وعلى ما جرى به نص المادة ١٨٦ من قانون المرافعات أن تلزم أياً من الخصوم مصاريف كلها رغم القضاء له ببعض طلباته فان النعى على الحكم - الزامه الطاعنين بكامل المصاريف - يكون جدلاً في السلطة الموكولة لمحكمة الموضوع بغير رقابه من محكمة النقض ومن ثم غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعنين اقاموا الدعوى رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى بمنهور على المطعون ضدهم طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم للأرض المبينة بصحيفة الدعوى ومساحتها ٦ س ، ١ ط : ١ ف وقالوا ببيانها انها انهم يمتلكون هذه المساحة ميراثاً عن والديهم وان المطعون ضدهم ينافي عنهم

فى ملكيتها ومن ثم اقاموا دعواهم بطلباتهم . طلب المطعون ضدهم من الخامس للأخيرة رفض الدعوى على سند من ملكيتهم للأرض محل النزاع بالتقادم الطويل . نذبت المحكمة خبيراً وبعد ان اودع تقريره قضت بتاريخ ٧٩/١/١٣ برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٥/٢١٨ ق طالبين الغاء والحكم بطلباتهم . بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٨ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لمساحة ٦ س ، ٩ ط وبثبيت ملكية الطاعنين لهذه المساحة وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب حاصل السبب الاول منها النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول الطاعنون انه ليس لمشتري الارض بعقد مسجل ان يستند فى ملكيته الا الى هذا العقد دون غيره من اسباب كسب الملكية واذ اقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعواهم على سند من تملك المطعون ضدهم من الخامس للأخيرة للأرض محل النزاع بالتقادم الطويل مع ان هؤلاء المطعون ضدهم يشترون لها بعقد مسجل وليس لهم ان يستندوا فى ملكيتها الا لهذا العقد فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود انه لما كان لمدعى الملكية ان يقيم ادعاءه على السبب الذى يراه مملكا له وحسب الحكم ان يحقق هذا السبب ويفصل فيه وكان المطعون ضدهم من الخامس للأخيرة قد اقاموا دفاعهم على تملكهم الارض محل النزاع بالتقادم الطويل وحده فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه على مقتضى هذا الدفاع يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ

فى تطبيق القانون وفى بيانه يقولون ان وضع يد المطعون ضدهم من الخامس للأخيرة على الارض محل النزاع جرى خفية فلا يكون له اثر فى كسب الملكية بالتقادم الا من وقت زوال هذا العيب واذا عند الحكم المطعون فيه فى حساب مدة التقادم بمدة وضع اليد الذى بدأ خفية يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك ان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لايجوز التمسك امامها بدفاع غير متعلق بالنظام العام يقوم على واقع لم يسبق طرحه امام محكمة الموضوع ، واذ خلت اوراق الطعن ومما يفيد سبق تمسك الطاعنين بما جاء فى هذا السبب فان النعى به يكون غير مقبول .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين (أولهما) ان الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ مدنى كلى بمنهور التى أقاموها على المطعون ضدهم للحكم لهم بذات الطلبات فى الدعوى الماثلة قد قطعت تقادم وضع يد أولئك المطعون ضدهم ، واذ اعتبر الحكم المطعون فيه ان حكم الترك فى الدعوى المذكورة قد أزال اثرها فى قطع التقادم فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون (ثانيهما) ان القضاء للطاعنين ببعض الطلبات فى الحكم المطعون فيه كان لازمه الحكم عليهم بالمصاريف المناسبة واذ قضى الحكم المذكور لهم ببعض الطلبات ومع ذلك ألزمهم بكامل المصاريف فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى فى وجهه الأول غير سديد ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة عملاً بالمادة ١٤٣ من قانون المرافعات انه يترتب على حكم الترك الغاء جميع اجراءات الخصومة وزوال اثر رفع الدعوى فى قطع التقادم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان النعى بالوجه الأول يكون على غير اساس . والنعى فى وجهه الثانى غير مقبول ذلك انه لما كان لمحكمة الموضوع وعلى ما جرى به نص المادة ١٨٦ من قانون - المرافعات ان تلزم أيا من الخصوم مصاريف الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته فان النعى على الحكم بهذا الوجه يكون جدلاً - فى السلطة الموكولة لمحكمة الموضوع بغير رقابه من محكمة النقض ومن ثم غير مقبول

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع وفي بيانه يقولون انهم تمسكوا امام محكمة الاستئناف برد وبطلان عقد شراء المطعون ضدهم من الخامس للأخيرة الارض محل النزاع - المسجل وكذلك الشهادة الادارية التي بنى عليها كما تمسكوا باحالة الدعوى للتحقيق لاثبات سوء نية المشتريين واذ امسك الحكم المطعون فيه عن تحقيق هذا الدفاع واقام قضاءه على التقادم الطويل دون التقادم القصير الذي يشترط فيه حسن النية فانه يكون قد اخل بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لايعيب الحكم - اغفاله الرد على دفاع لايتغير به وجه الراى فى الدعوى واذ كان المطعون ضدهم من الخامس للأخيرة لم يقيموا ادعاءهم بالملكية الا على التقادم الطويل وحده - على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الاول من اسباب الطعن - وهو ما لايتأثر بما أورده الطاعنون بوجه النعى فلا على الحكم المطعون فيه اذ التفت عن هذا الدفاع . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد مختار منصور ، احمد نصر الجندى ود . محمد بهاء الدين باشات وريمون فهم اسكندر .

(٣٧٣)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ القضائية

ضرائب الرسوم الجمركية ، جمارك

الترخيص لوزير التموين باعفاء بعض المواد الغذائية المستوردة من الضرائب والرسوم . القرار الجمهوري ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . أن تكون مما يستهلكها جموع المواطنين . قرار وزير التموين ٢٩٤ لسنة ١٩٧٥ باعفاء اللحوم المستوردة المجمدة والمحفوظة والمثلجة . عدم شموله للحم الخنزير . علة ذلك .

يدل نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ باعفاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجمركية وغيرها . من الضرائب والرسوم على أن المشرع - خروجاً على الأصل العام من خضوع جميع السلع المستوردة للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم - رخص لوزير التموين بقرار يصدره اعفاء مايراه من المواد الغذائية المستوردة من تلك الضرائب والرسوم متى كانت هذه المواد مما يستهلكها جموع المواطنين ، وكان ماورد بقرار وزير التموين رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٧٥ من النص على أن تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها والرسوم السلع الغذائية المستوردة الواردة في الجدول المرافق ، وماورد بهذا الجدول من النص على اللحوم المجمدة والمحفوظة والمثلجة ، يخضع لذات القيد الوارد بالترخيص من أن تكون اللحوم المجمدة والمحفوظة والمثلجة مما يستهلكه جموع المواطنين ، لما كان ذلك وكان لحم الخنزير ليس مما يستهلكه جموع

المواطنين فان المستورد منه لا يدخل ضمن الاعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والمرسوم بقرار وزير التموين المشار اليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده بصفته اقام الدعوى رقم ٤٥٣٩ / ٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين بصفاتهم طالبا الزام الطاعنين الأولين برد مبلغ : ٣٥٩٨,٤٥ جنيه وقال بيانا لها انه دفع هذا المبلغ رسوما وضرائب جمركية عن لحوم خنزير استوردها من الخارج حال انها لاتخضع لأية ضرائب أو رسوم جمركية . بتاريخ ١٩٨٢/١/٣١ قضت المحكمة باجابة المطعون ضده الى طلبه . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٩/١٦٨٦ ق طالبين الغاءه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ١٩٨٣/١١/٧ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الراى بنقضه . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون ان القرار الجمهورى رقم ١٩٧٥/١١٢٧ - الصادر تنفيذا للقانون ١٩٦٣/٦٦ الخاص بالجمارك قضى فى مادته الأولى على أن تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الغذائية التى تستورد من الخارج فيما عدا المواد التى لاتستهلكها جموع المواطنين والتى تحدد بقرار من وزير التموين الذى أصدر هذا القرار برقم ١٩٧٥/٣٩٤ ونص فى البند ٢ من الجدول العرفى

على اعفاء اللحوم المجمدة والمحفوظة والمثلجة ، واذ اعتبر حكم محكمة أول درجة لحم الخنزير من المواد الغذائية التي يشملها قرار وزير التموين ، وقضى بعدم خضوعها لأية ضرائب أو رسوم جمركية وأيده الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك أن النص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٧/١٩٧٥ باعفاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجمركية على أن تتعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، والمواد الغذائية التي تستورد من الخارج - فيما عدا المواد التي لاتستهلكها جموع المواطنين - والتي تحدد بقرار من وزير التموين يدل على أن الشرع - خروجاً على الأصل العام من خضوع جميع السلع المستوردة للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم رخص لوزير التموين بقرار يصدر به اعفاء مايراه من المواد الغذائية المستوردة من تلك الضرائب والرسوم متى كانت هذه المواد مما يستهلكها جموع المواطنين ، وكان ماورد - بقرار وزير التموين رقم ٧٥/٢٩٤ من النص على ان تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم السلع الغذائية المستوردة الواردة في الجدول المرافق ، وما ورد بهذا الجدول من النص على واللحوم المجمدة والمثلجة، يخضع لذات القيد الوارد بالترخيص من أن يكون اللحوم المجمدة والمحفوظة والمثلجة مما يستهلكه جموع المواطنين لما كان ذلك وكان لحم الخنزير ليس مما تستهلكه جموع المواطنين فان المستورد منه لايدخل ضمن الاعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بقرار وزير التموين المشار اليه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه بون حاجة لبحث باقى سببى الطعن . وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار الدكتور / جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين محمود مصطفى سالم وصلاح محمد احمد واحمد طارق البابلي واحمد زكى غرابية .

(٣٧٤)

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض «المصلحة في الطعن»

المصلحة في الطعن سواء كانت حالة أو محتملة . مناطها . أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن .

(٢) عمل «سن التقاعد» • قانون «القانون الواجب التطبيق» • مؤسسات • نظام عام
المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . علاقتها بالعاملين بها . خضوعها لاحكام
قانون العمل . القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . تعلق احكامه بالنظام
العام اشتماله على احكام مغايره لقانون العمل وجوب اعمالها باثر فوري على العاملين
بتلك المؤسسات . مثال . بشأن تحديد سن التقاعد م ٢٨ .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان المصلحة في الطعن سواء
كانت حالة أو محتملة مناطها ان يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن
اما برفض كل طلباته أو القضاء له ببعضها دون البعض الآخر ، او لم يتمش
مع المركز القانوني الذي يدعيه بما يترتب عليه من آثار . لما كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه قد قضى في الاستئناف رقم ٧٦٧ لسنة ١٠٠ ق -
المرفوع من المطعون ضده برفضه وتأييد الحكم المستأنف والذي قضى
بالزام الطاعنة بأن تدفع له - علاوة على مبلغ التعويض عن الفصل التعسفي
والمرفوع عنه الاستئناف المنكور بطلب زيادته مبلغ ... مقال بدل الانذار
ومبلغ مقابل بدل اجازة وهو قضاء ببعض طلبات الطاعنة دون البعض
الاخر فانه يكون قد أضر بها ويكون لها مصلحة في الطعن فيه .

٢ - لئن كانت المؤسسات الصحفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة، كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسؤولية مديريها ومستخلميها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من اشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقاتها بالعاملين بها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة، إلا أن ذلك لا يتأدى منه عدم امكان وجود نص آخر يضع حكما مغايرا لأحكام قانون العمل يقتضيه المصلحة العامة. واذ كان ذلك وكان المشرع قد أورد - بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنظيما شاملا لسلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم واصدار الصحف وملكيته سواء كانت قومية أو غير قومية وطريقة ادارتها وطريقة تشكيل المجلس الأعلى للصحافة واختصاصاته وكانت كافة هذه الامور تتعلق بمصلحة قومية عامة باعتبار الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الراى العام واسهاما في تكوينه وتوجيهه في اطار المقومات الاساسية للمجتمع تحت رقابة الشعب. فان النصوص التى انتظمها هذا القانون تكون أمرة لتعلقها بالنظام العام ويتعين اعمالها فور العمل بها. أما كان ذلك وكانت المادة ٢٨ من هذا القانون تنص على أن يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين في المؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستين عاما ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى سن الخامسة والستين... وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنة (مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر) هي احدى المؤسسات الصحفية القومية وان المطعون ضده بلغ سن الستين في ١٧/٥/١٩٧٧ وان الطاعنة أنهت خدمته اعتبارا من ١٤/١٠/١٩٨٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وأن المجلس الأعلى للصحافة لم يصدر قرارا بمد خدمته بناء على توصية من المؤسسة الطاعنة فان قرارها بانهاء خدمة المطعون ضده يكون قد صدر تطبيقا لأحكام القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة..

وحيث أن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده تقدم بشكوى لمكتب العمل فى ١٩٨٠/٩/٢٢ ضد الطاعنة (مؤسسة دار التعاون والنشر) طالبا وقف قرار فصله . ولتعذر تسوية النزاع وديا فقد احيل لمحكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة وقيد بجدولها برقم ٨٥٧ لسنة ١٩٨٠ وطلب المطعون ضده الحكم بوقف قرار فصله وبالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١١٦١٠,٧٨٤ جنيه منه ٢٧٣٢,٦٥٩ أجره عن المدة من ١٩٨٠/٩/٩ حتى ١٩٨٢/٥/١٧ ومبلغ ٢٠٢٢,٦٣٥ جنيه - مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها فى قانون الصحافة ومبلغ ٥٥١,٦٢٥ جنيه بدل اجازة عن السنوات ١٩٨١,٨٠,٧٩ ومبلغ ١٢٠ جنيه منح سنوية ومبلغ ١٨٣,٨٧٥ جنيه مرتب شهر بدل انذار ومبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضا عن فصله تعسفيا . وقال بيانا لدعواه انه التحق بالعمل لدى الطاعنة فى ١٩٧١/٦/١ وبلغ أجره الشهرى ١٨٣,٨٢٥ جنيه وفى ١٩٧٧/٥/١٧ بلغ سن الستين واستمر فى عمله طبقا لللائحة الداخلية للمؤسسة والتي كانت تنص على انتهاء خدمة العاملين بها فى سن الخامسة والستين وقد أصدرت الطاعنة بتاريخ ١٩٨٠/٩/٩ لائحة جديدة تنص على انتهاء خدمة العاملين بها فى سن الستين وقامت بانتهاء خدمته اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/١٤ مما عاد عليه بالضرر فأقام دعواه بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٣ قضت المحكمة بوقف قرار فصل المطعون ضده الحاصل فى ١٩٨٠/٩/٩ وبالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٨٣,٨٧٥ ^{مبلغ} شهريا اعتبارا من تاريخ الفصل حتى الحكم فى الدعوى الموضوعية وبتاريخ ١٩٨١/٤/١١ حكمت بعدم اختصاصها قيميا بنظر الطلبات الموضوعية وبإحالة الدعوى لمحكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٦٨٤ لسنة ١٩٨١ عمال كلى جنوب القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤ قضت بنسب مكتب

الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمطوق للحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٨٣/٤/٢٧ بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ١٨٣,٨٧٥ بدل انذار ومبلغ ٢٣٩,٧٧٩ بدل اجازة ومبلغ ٣٥٠٠ جنيه تعويضا عن فصله تعسفيا ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. واستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة برقم ٧٠٢ لسنة ١٠٠ ق كما استأنفه المطعون ضده لدى ذات المحكمة برقم ٧٦٧ لسنة ١٠٠ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافيين، حكمت في ١٩٨٣/١١/١٩ في الاستئناف الاول برفضه وتأيد الحكم المستأنف وفي الاستئناف الثاني بسقوط حق المستأنف (المطعون ضده) لرفعه بعد الميعاد بالنسبة لطلب زيادة التعويض وبقبوله شكلا بالنسبة لباقي الطلبات وفي موضوعه برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي - بعدم قبول الطعن بالنسبة للحكم الصادر في الاستئناف رقم ٧٦٧ لسنة ١٠٠ ق لانعدام المصلحة فيه وفي الموضوع بنقض الحكم. وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٧٦٧ لسنة ١٠٠ ق - المقام من المطعون ضده - قضى فيه بالرفض فلا يكون للطاعنة مصلحة في الطعن فيه.

وحيث ان هذا الدفع غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المصلحة في الطعن سواء كانت حالة او محتملة مناطها ان يكون الحكم المطعون فيه قد اضر بالطاعن اما برفض كل طلباته او القضاء له ببعضها دون البعض الاخر أو لم يتمش مع المركز القانوني الذي يدعيه بما يترتب عليه من آثار. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الاستئناف رقم ٧٦٧ لسنة ١٠٠ ق - المرفوع من المطعون ضده - برفضه وتأيد الحكم المستأنف والذي قضى بالزام الطاعنة بأن تدفع له - علاوة على مبلغ

للتعويض عن الفصل التعسفي والمرفوع عنه الاستئناف المذكور بطلب زيادة - مبلغ ١٨٣,٨٧٥ مقابل بدل الانتذار ومبلغ ٣٣٩,٧٧٩ جنية مقابل بدل اجازة وهو قضاء ببعض طلبات الطاعنة دون البعض الآخر فانه يكون قد أضر بها ويكون لها مصلحة في الطعن فيه .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الاول من اسباب الطعن - مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك نقول انها تمسكت في اسباب استئنافها ومذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بدفاع جوهرى حاصله ان المطعون ضده لم يفصل من عمله وانما احيل الى التقاعد اعتبارا من ١٤/١٠/١٩٨٠ لبلوغه السن المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ومن ثم فهو انهاء لخدمته وليس فصلا تعسفيا يستوجب التعويض غير ان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ولم يرد على دفاعها المذكور مما يعيبه بمخالفة القانون فضلا عن القصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك انه ولئن كانت المؤسسات الصحفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مؤسسات خاصة رأى المشرع ان يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقتها بالعاملين بها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة، الا أن ذلك لا يتأدى منه عدم امكان وجود نص آخر يضع حكما مغايرا لأحكام قانون العمل تقتضيه المصلحة العامة واذ كان ذلك وكان الشارع قد أورد بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنظيمها شاملا لسلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم واصدار الصحف وملكيتهل سواء كانت قومية أو غير قومية وطريقة ادارتها

وطريقة تشكيل المجلس الاعلى للصحافة واختصاصاته وكانت كافة هذه الامور تتعلق بمصلحة قومية عامة باعتبار الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها في خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الراى العام واسهاماً فى تكوينه وتوجيهه فى اطار المقومات الاساسية للمجتمع تحت رقابة الشعب . فان النصوص التى انتظمها هذا القانون تكون أمره لتعلقها بالنظام العام ويتعين اعمالها فور العمل بها . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٨ من هذا القانون تنص على أن يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين فى المؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستين عاماً ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوصيته من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى سن الخامسة والستين .. وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة (مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر) هى احدى المؤسسات الصحفية القومية وأن المطعون ضده بلغ سن الستين فى ١٧/٥/١٩٧٧ وأن الطاعنة أنهت خدمته اعتباراً من ١٤/١٠/١٩٨٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وأن المجلس الاعلى للصحافة لم يصدر قراراً بمد خدمته بناءً على توصية من المؤسسة الطاعنة فان قرارها بانهاء خدمة المطعون ضده يكون قد صدر تطبيقاً لأحكام القانون . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للمطعون ضده بالتعويض ومقابل مهلة الانذار على أساس أن انهاء - خدمته بعد فصلاً تعسفياً فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص . وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به من تعويض ومقابل مهلة الانذار .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ محمود مصطفى سالم، صلاح محمد أحمد، أحمد طارق البابلي، أوحمد زكي
غرابه

(٣٧٥)

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٤ قضائية

(١) تأمينات اجتماعية، منازعات التأمينات الاجتماعية، دعوى قبول
الدعوى،

المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين
الاجتماعي على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم وجوب التقدم بشأنها بطلب الى لجنة
فحص المنازعات قبل اللجوء الى القضاء. تخلف ذلك. اثره. عدم قبول الدعوى.

(٢) تأمينات اجتماعية، معاش العجز والوفاء، حكم القصور في التسبيب،
معاش العجز او الوفاء، شرطه استحقاقه.

١ - مقتضى المواد ١٢٨ ، ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ،
من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب
الأعمال ومن في حكمهم، أنه يتعين على المؤمن عليهم من أصحاب الأعمال
ومن في حكمهم، أنه يتعين على المؤمن عليهم من أصحاب الاعمال
والمستحقين أو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء بشأن أى نزاع
ينشأ عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ السالف الذكر تقديم
طلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بعرض النزاع على لجنة فحص
المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمهم الاخطار المحدد لحقوقهم قبل

الهيئة المذكورة ، وأنه اذا انقضى ستون يوما من تاريخ تقديم ذلك الطلب ولم يتم اعلانهم بصدور قرار لصالحهم من هذه اللجنة يجوز لهم اللجوء للقضاء بدعوى مبتدأه .

لما كان مؤدى نض المائتين ١/ و ١٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الاجتماعى على اصحاب الاعمال ومن فى حكمهم انه بالنسبة لاصحاب الاعمال ومن حكمهم يشترط لاستحقاق معاش العجز أو الوفاة تحقق العجز الكامل أو حدوث الوفاء قبل بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين ، وأن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء مباشرة نشاطه أو خلال سنة على الاكثر من تاريخ انتهاء نشاطه ، وأن تكون مدة اشتراكه فى التأمين ثلاثة اشهر متصلة او ستة اشهر متقطعة على الاقل ، وأن العجز الكامل فى مفهوم هذا القانون هو الذى يفقد المؤمن عليه القدرة كلية وبصفة دائمة على أداء أى مهنة أو نشاط يرتزق منه ، فان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائى الذى قضى للمطعون ضده بمعاش العجز الكامل على اساس ان المذكور لا يستطيع مزاولة مهنة القبانة بسبب اصابته بفقد ابصار العين اليسرى بانفصال شبكى وبضعف ابصار العين اليمنى ، دون أن يعنى يبحث ما اذا كان من شأن هذه الاصابة أن تحول بين المطعون ضده وبين أداء أى مهنة أو نشاط آخر غير مهنة القبانة يكون قد شابه القصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده اقام على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الدعوى رقم ٢٥٨١ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى

المنصورة وطلب الحكم أخيراً بالزامها بأن تؤدي إليه مبلغ ٦٢٠ جنية وما يستجد اعتباراً من ١/٧/١٩٨٢ ، وقيل ببيانها أنها كان يعمل قبانياً منذ سنة ١٩٤٥ ، وفي ١٤/٣/١٩٧٩ الغى الترخيص الصادر له من مصلحة الدمغ والموازن بموازلة هذه المهنة بسبب عجزه ، واذ لم تصرف له الطاعنة المعاش المقرر وتجمد له قبلها مبلغ ٦٢٠ ج عن الفترة من ١/٣/١٩٧٩ إلى ٣٠/٦/١٩٨٤ فقد أقام الدعوى بطلبه أنف البيان ، وبتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة بأحقية المطعون ضده للمعاش المقرر للعجز الكامل ويندب مكتب الخبراء لاداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٢/٣/١٩٨٣ بالزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ٨٩٠ جنية قيمة معاشه عن الفترة من ١/٣/١٩٧٩ إلى ٢٨/٢/١٩٨٣ ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٣ سنة ٣٥ ق المنصورة ، وبتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ويندب الطبيب الشرعي لاداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، واذ تنازلت الطاعنة عن هذا الحكم قضت المحكمة في ٢٢/١٢/١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الاول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول انه لما كان الحكم لم يعرض للدفع الذي أبدته بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على لجان فحص المنازعات طبقاً للمادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بمقولة أن الحكم الصادر - منها بهيئة اخرى بنادب خبير ينطوي على قضاء ضمنى يرفضه مع أن هذا الحكم لم يفصل في الدفع سواء في الاسباب أو في المنطوق فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعي غير مقبول فلك انه لما كان مقتضى المواد ١٢٨ ، ١٥٧

من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧، ٤٥٠ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم، أنه يتعين على المؤمن عليهم من أصحاب الأعمال، أو أصحاب المعاشات أو المستحقين أو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء بشأن أي نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ السالف الذكر تقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمهم الإخطار المحدد لحقوقهم قبل الهيئة المذكورة، وأنه إذا انقضى ستون يوما من تاريخ تقديم ذلك الطلب ولم يتم إعلانهم بصدور قرار لصالحهم من هذه اللجنة يجوز لهم اللجوء إلى القضاء بدعوى مبتدأه، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده تقدم بطلب إلى الهيئة الطاعنة في ١٢/٢/١٩٨٠ لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات، ولما رفضت الطاعنة هذا الطلب بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٠ أقام الدعوى في ٢٧/٤/١٩٨٠ بعد انقضاء ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب، فانه يكون قد التزم المواعيد والاجراءات التي نص عليها القانون ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لاقامة قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على أن سبق الحكم بنذب خبير ينطوى على قضاء ضمنى برفض هذا الدفع غير منتج، ولاينال من ذلك أن طلب عرض النزاع على لجان المنازعات تضمن إعادة النظر في القرار الصادر من الجهة الطبية بتقدير درجة عجز المطعون ضده لأن الشارع لم يتطلب صيغة معينة في ذلك الطلب كما أن اجراءات التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادتين ٦١، ٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ليست ملزمة.

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول انه لما كان الحكم قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بالزامها بأداء المعاش إلى المطعون ضده على أساس أن المذكور أصيب بعجز كامل منعه من أداء عمله الاصلى في حين أن حالته من حالات

العجز الجزئي طبقا لقرار التأمين الصحي وهي الهيئة المختصة بتقدير درجة عجز المؤمن عليه، وإن عدم قدرة المطعون ضده على أداء عمله الأصلي لا يقطع بعدم قدرته على أداء عمل آخر، وطبقا للمادتين ١/هـ، ١٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الاعمال، ومن في حكمهم يشترط لاستحقاق معاش العجز توافر حالة من حالات العجز الكلي من شأنها أن تحول كلية بين المؤمن عليه، وبين مزاولة أية مهنة أو نشاط يكتسب منه، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم تنص على أن (يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الاحوال - معاشا في حالتى العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته وذلك اذا حدث العجز أو وقعت الوفاة قبل بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين وخلال فترة استمرار نشاطه أو خلال سنة على الاكثر من تاريخ انتهاء هذا النشاط، وذلك كله بشرط الا تقل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ...) وتنص المادة الاولى من ذات القانون على أنه (في تطبيق أحكام القانون يقصد (أ) (ب) (ج) (د) (و) بالعجز الكامل: كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولته أية مهنة أو نشاط يكتسب منه)، وكان مؤدى ذلك أنه بالنسبة لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم يشترط لاستحقاق معاش العجز أو الوفاة تحقق العجز الكامل أو حدوث الوفاة قبل بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين، وأن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء مباشرة نشاطه أو - خلال سنة على الاكثر من تاريخ انتهاء نشاطه، وإن تكون مدة اشتراكه في التأمين ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة على الأقل، وأن العجز الكامل في مفهوم هذا القانون هو الذى يفقد المؤمن عليه القدرة كلية وبصفة دائمة على أداء أى مهنة أو نشاط يرتزق منه فإن الحكم المطعون فيه اذا أيد الحكم الابتدائي الذى قضى للمطعون ضده بمعاش العجز - الكامل على اساس

أن المذكور لا يستطيع مزاولة مهنة القيادة بسبب إصابته بفقد ابصار العين اليسرى بانفصال شبكى وبضعف ابصار العين اليمنى، نون أن يعنى يبحث ما اذا كان من شأن هذه الاصابة أن تحول بين المطعون ضده وبين أداء أى مهنة أو نشاط آخر غير مهنة القيادة يكون قد شابه القصور فى التسبب بما يوجب نقضه.

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عزت حنوره نائب رئيس المحكمة والسادة / محمود نبيل البناوى، د. محمد بهاء الدين ياشات وريمون فهم اسكندر .

(٣٧٦)

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ القضائية

(١) دعوى «تكييف الطلبات».

تكييف الطلبات فى الدعوى . اساسه . ما عناه المدعى منها واقعا ومبررا ، دون حرفية العبارات .

(٢) دعوى «رسوم الدعوى» ، رسوم • بطلان .

المخالفة المالية فى القيام بعمل . لا ترتب البطلان طالما لم ينص القانون عليه كجزاء . مثال . رسوم فى الدعوى .

(٣) نقض «الأحكام الجائز الطعن فيها».

الطعن بالنقض . اقتصاره اصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف . ورود النعى على قضاء الحكم الابتدائى دون الحكم الاستئنافى . أثره . عدم قبول النعى .

(٤) بيع «الثمن».

توافر ركن الثمن فى عقد البيع . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره دون رقابة محكمة النقض طالما كان إستخلاصها سائغا .

(٥) نقض «أسباب الطعن».

النعى الوارد على الحكم الابتدائى - الذى لم يحل عليه الحكم المطعون فيه - أو على الحكم الذى لم تقدم صورته الرسمية . غير مقبول .

(٦) تزوير «التزوير المعنوى» • إثبات .

الصورة الضوئية للورقة . كفايتها للفصل فى الادعاء بالتزوير المعنوى طالما لم يتنازع الخصوم فى مطابقتها للأصل .

١ - العبرة في تكييف الطلبات في الدعوى ليس بحرفية عباراتها وإنما بما عناه المدعى منها أخذاً في الاعتبار ما يطرحه واقعاً ومبرراً.

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا ينبتئ عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان جزاء على هذه المخالفة والمادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ - المعدل بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ - قد قضت بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم إلا أنها خلت من النص على البطلان جزاء على عدم أدائه.

٣ - لما كان الطعن بالنقض قاصراً على الأحكام الاستثنائية دون الأحكام الابتدائية وكان النص... وارداً على قضاء الحكم الابتدائي دون توجيه ثمة مطعن إلى الحكم الاستثنائي في هذا الخصوص، فإن النعي به يكون غير مقبول.

٤ - توافر ركن الثمن في عقد البيع واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام استخلاصها له سائفاً.

٥ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة، أنه لا يقبل النعي الوارد على حكم لم يقدم الطاعن صورة رسمية منه أو ذلك الوارد على الحكم الابتدائي متى كان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسباباً خاصة.

٦ - الصورة الضوئية للورقة المدعى بتزويرها تكفي للفصل في الادعاء بالتزوير ما دام التزوير المدعى به معنوياً ولم ينازع الخصوم في مطابقتها لأصلها.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..... والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٥٧٥ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى الجيزة على الطاعن والجمعية التعاونية لبناء المساكن - المطعون ضدها الثالثة - ثم اختصما فيها هيئة الأوقاف المصرية - المطعون ضدها الرابعة - وخلصا فيها إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/١/١ المتضمن بيع الطاعن لهما قطعة الأرض المبيته به - وبصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ٨٤٠ ر ١٥٨٥ جنيه وبصحة ونفاذ تخصيص المطعون ضدها الثالثة هذه الأرض للطاعن لقاء ثمن مقداره ٨٤٠ ر ١٥٨٥ جنيه وبرد وبطلان العقد المؤرخ ١٩٦٨/٨/١ المنسوب صدوره من المطعون ضده الأول، وقالوا بيانا لها أن الطاعن باع لهما هذه الأرض بتاريخ ١٩٦٨/١/١ بموجب ذلك العقد الذى أعطى له تاريخ ١٩٥٨/١/١ وقد آلت اليه الأرض المبيعة بموجب عقد تخصيص من الجمعية المطعون ضدها الثالثة بوصفها نائبا عن الهيئة المطعون ضدها الرابعة مالكة هذه الأرض، وبعد أن أقاما بناء على هذه الأرض أقام الطاعن ضدهما الدعوى رقم ٤٦٤ سنة ١٩٦٩ مستعجل بنذر امبابه طالبا فرض الحراسة القضائية على هذه الأرض وقدم فيها عقدا مؤرخا ١٩٦٨/٨/١ نسب فيه إلى المطعون ضده الأول تنازله عن عقد البيع وتنازل الطاعن له عن نصف هذه الأرض، وأنه لما كان الطاعن قد حصل على حكم بصحة ختم المطعون ضده الأول على هذا التنازل مستغلا جهله القراءة والكتابة فقد أقاما الدعوى ليحكم لهما بطلباتهما، تقدم الطاعن بإقرار تنازل عن عقد البيع مؤرخ ١٩٦٨/٤/١٥ منسوب صدوره الى المطعون ضده الأول فقرر المطعون ضدهما الأولان بالادعاء بتزويره، بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠ قضت المحكمة بقبول الادعاء بالتزوير وإحالة الدعوى الى التحقيق وبعد أن سمعت الشهود قضت بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ بصحة ونفاذ عقدى البيع والتخصيص، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٩١٣ س ٩٤ ق طالبا الغاءه والحكم برفض الدعوى، بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٤ قرر المطعون ضدهما الأولان بالادعاء بتزوير العبارة المنسوبة الى أولهما بالفاتورة المؤرخة ١٩٦٨/٧/١، إحالت المحكمة

الدعوى الى التحقيق وبعد أن سمعت الشهود قضت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨ برء وبطلان هذه العبارة ثم قضت بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٥ بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالوجهين الأول والثالث من السبب الأول بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان الوجه الأول من السبب الأول يقول أنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بأن دعوى المطعون ضدهما الأولين غير مقبولة ذلك أن طلباتهما بهما اقتضرت على طلب الحكم بصحة عقد البيع الصادر منه لهما وبصحة عقد التخصيص الصادر له من المطعون ضدها الثالثة حال أن أيا منهما لا يملك الأرض المباعة التى لا زالت مملوكة للمطعون ضدها الرابعة فليس من شأن الحكم بصحة هذين العقدين إمكان تسجيلهما ونقل الملكية الى المطعون ضدهما الأولين، وإذ التفت الحكم المطعون فيه بالرغم من ذلك عن هذا الدفاع لمجرد القول بأن المطعون ضدها الرابعة قد خصصت هذه الأرض للمطعون ضدها الثالثة وأن اختصاص المطعون ضدها الرابعة فى الدعوى يجعل الحكم حجة عليه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان السبب الخامس والوجه الثالث من السبب الأول يقول أن دعوى صحة التعاقد لا تقبل إلا إذا كان محلها عقد له آثاره القانونية واستوفى شروطه المقررة فى القانون المدنى وهو ما أكدته عقد تأسيس الجمعية المطعون ضدها المناقشة إذ استلزم أن يكون العقد مكتوباً، ولما كان مجرد تخصيص المطعون ضدها الثالثة الأرض محل النزاع للطاعن ليس عقداً فإنه لا يصلح أن يكون محلاً لدعوى صحة التعاقد، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالرغم من ذلك بصحته وتنفاذه يكون قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعى غير سديد، ذلك أن ما ورد بكتاب الهيئة المطعون ضدها الرابعة - المقدم من المطعون ضدهما الأولين في الطعن المائل وكان مطروحا على محكمة الاستئناف - من أنها خصصت الأرض موضوع النزاع وقطعا أخرى والمملوكة لها لأعضاء الجمعية المطعون ضدها الثالثة وإنها ستقوم بتحرير العقد بينهما وبين كل عضو مباشرة بعد إخطار الجمعية لها باسم العضو الذى خصصت له كل قطعة وما قام بتوريده لها، مفاده أن المطعون ضدها الرابعة قد باعت قطع الأرض لأعضاء الجمعية المطعون ضدها الثالثة وأنها أنابت عنها تلك الجمعية فى تعيين المشتري لكل قطعة من بين أعضائها وتحصيل الثمن منه نيابة عنها، لما كان ذلك وكانت العبرة فى تكييف الطلبات فى الدعوى ليس بحرفية عباراتها وإنما بما عناه المدعى منها أخذا فى الاعتبار ما يطرحه واقعا ومبررا لها، وكان الثابت من صحيفة تعديل الطلبات أمام محكمة أول درجة أن المطعون ضدهما الأولين قد اختصما بها المطعون ضدها الرابعة باعتبارها مالكة للأرض محل النزاع التى خصصتها المطعون ضدها الثالثة للطاعن نيابة عنها وطلبا الحكم بصحة ونفاذ هذا التخصيص لقاء ثمن مقداره ١٥٨٥ر٨٤٠ جنيه واعتبار الحكم سندا لنقل الملكية من المطعون ضدها الرابعة إليها مباشرة، فإن التكييف الصحيح لهذا الطلب يكون باعتباره طلبا بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر عن الأرض محل النزاع من الهيئة المطعون ضدها الرابعة الى الطاعن الذى عينته الجمعية المطعون ضدها الثالثة نيابة عن الهيئة البائعة مشتريا لها، لما كان ذلك وكان تسجيل الحكم الذى يصدر بصحة هذا العقد والعقد الصادر من الطاعن الى المطعون ضدهما الأولين من شأنه إمكان نقل الملكية الى الأخيرين من المطعون ضدها الرابعة وهو ما يكفى لقبول دعواهما، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة هذين العقدين يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس.

وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور وفى بيانه يقول أنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بخطأ الحكم الابتدائى إذ قبل ما أضافه المطعون ضدهما الأولان من طلب الحكم بصحة

ونفاذ عقد التخصيص دون سداد الرسوم المستحقة عليه مما كان يتعين معه استبعاده عملاً بالمادة ١٣ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا للدفاع يكون معيباً بالقصور.

وحيث أن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان جزاء على هذه المخالفة، وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ وإن قضت بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم إلا أنها خلت من النص على البطلان جزاء على عدم أدائه، فإن دفاع الطاعن - محل النعى بهذا الوجه - يكون دفاعاً غير جوهري لا يعيب الحكم بالقصور اغفاله الرد عليه.

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم الابتدائي الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أنه استأنف على استقلال الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ في الادعاء بالتزوير، ثم طلب إلى هذه المحكمة وقف الدعوى حتى يفصل في هذا الاستئناف، وإذا رفض الحكم الابتدائي هذا الطلب على سند من القول بأنه لا تأثير للورقتين المحكوم بردهما وبطلانهما على الحكم في موضوع الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن هذا النعى غير مقبول، ذلك أنه لما كان الطعن بالنقض قاصراً على الأحكام الاستئنافية دون الأحكام الابتدائية، وكان النعى بهذا السبب وارداً على قضاء الحكم الابتدائي دون توجيه ثمة طعن إلى الحكم الاستئنافي في هذا الخصوص، فإن النعى به يكون غير مقبول.

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيانه يقول أنه تمسك ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/١/١ لخلوه من بيان الثمن وهو ركن في العقد غير جائز اثباته بغير الكتابة، وقد استدل الحكم على توافر هذا الركن بما تضمنه العقد من التزام المطعون

ضدّهما الأولين بسداد الاقساط المستحقة للجمعية المطعون ضدّها الثالثة، وإذ كان ادعاء المطعون ضدّها الأولين بصحيفة الدعوى ولدى استجوابهما أن الثمن يجاوز قدر هذه الاقساط، مؤداه أن التزامهما بسداد هذه الاقساط ليس بذاته الثمن المتفق عليه بينهم خاصة وأن تلك الاقساط تقل عن الثمن الذي اشترى هو به هذه الأرض، فإن الحكم إذ استدل بذلك وحده على توافر ركن الثمن يكون معيبا بالفساد في الاستدلال.

وحيث أن هذا النعى مردود، نلك أنه لما كان توافر ركن الثمن في عقد البيع واقعا تستقل بتقديره محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام استخلاصها له سائغا، وكان ما ورد بعقد البيع من التزام المطعون ضدّها الأولين بسداد الاقساط المستحقة على الطاعن البائع لهما الى الجمعية المطعون ضدّها الثالثة يؤدي الى ما استخلصه منه الحكم المطعون فيه من توافر ركن الثمن في العقد، فإن النعى بهذا السبب يكون جدلا موضوعيا غير جائز اثارته أمام محكمة النقض.

وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الرابع على الحكم الابتدائي القصور والفساد في الاستدلال، وفي بيانه يقول أنه تمسك لدى محكمة أول درجة ببطان تقريرى الادعاء بالتزوير لخلوها من بيان موضع التزوير وبسقوط الحق في الادعاء به، وإذ قضى الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٩٧٥/٣/٣٠ بقبول الادعاء بالتزوير مغفلا هذا الدفاع ايرادا وردا يكون معيبا بالقصور، ويضيف الطاعن أن اقوال شهود المطعون ضدّها الأولين لدى محكمة أول درجة جاءت نقلا عن المطعون ضدّه الأول وتناقض الأوراق التي تقدم بها الطاعن للدلالة على مشاركته المطعون ضدّها الأولين في الأرض موضوع النزاع فضلا عن تضارب المطعون ضدّه الأول لدى استجوابه عن كيفية حصول الطاعن على ختمه، وهو مؤداه عدم جدية الادعاء بالتزوير وإذ عول الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ على أقوال الشهود وحدها في قضائه بالرد والبطالان يكون معيبا بالفساد في الاستدلال.

وحيث أن هذا النعى غير مقبول، نلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل النعى الوارد على حكم لم يقدم الطاعن صورة رسمية منه أو نلك الوارد على الحكم الابتدائى متى كان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا خاصة، لما كان نلك وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣٠ وكان الحكم المطعون فيه قد أنشأ أسبابا خاصة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائى فى خصوص قضائه برد وبطلان الورقتين المدعى بتزويرهما، فإن النعى بهذا الوجه - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول .

وحيث أن حاصل النعى بالوجه الثانى من السبب الرابع على الحكم الابتدائى البطلان إذ لم يوقع من رئيس الدائرة التى أصدرته كما خلت ديباجة الحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير من ايراد اسم الطاعن بين أسماء الخصوم .

وحيث أن هذا النعى غير مقبول نلك أنه لما كان النعى فى شقه الأول مجهلا إذ لم يبين به الطاعن أى الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة الذى خلا من توقيع رئيس الدائرة عليه، وكان الحكم الذى خلت ديباجته من ايراد اسمه متعلقا بالادعاء بالتزوير ولم يحل اليه الحكم المطعون فيه الذى أنشأ لقضائه فيه أسبابا خاصة فإن النعى بهذا الوجه - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول .

وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور وفى بيانه يقول أن إدعاء المطعون ضده الأول بتزوير العبارة الواردة بالفاتورة المؤرخة ١٩٧٨/٧/١ قام على إختلاس بصمة ختمه وحدها أسفل هذه العبارة وإذ كان الطاعن قد تمسك بأن هذه العبارة مزيلة أيضا بإمضاء للمطعون ضده الأول وهو ما يكفى وحده لصحتها فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض الى هذا الدفاع وأقام قضاءه برد وبطلان هذه العبارة على مجرد إختلاس بصمة الختم أسفلها، يكون معيبا بالقصور .

وحيث أن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان الادعاء بالتزوير انصب على العبارة الواردة بالفاتورة على سند من عدم صدورها من المطعون ضده الأول واختلاس توقيعه أسفلها، وكان ما خلاص إليه الحكم المطعون فيه سائغا للقرائن التي أوردها من أن هذه العبارة لم تصدر من المطعون ضده الأول يكفي لحمل قضائه برد وبطلان هذه العبارة حتى ولو صح أنها منبيلة بإمضاء للمطعون ضده الأول، فإن دفاع الطاعن الذي قام عليه النعى بهذا الوجه يكون دفاعا غير جوهري لا يعيب الحكم بالقصور اغفاله الرد عليه .

وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الرابع من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيانه يقول أنه يتعين للفصل في الادعاء بالتزوير أن تكون الورقة المدعى بتزويرها تحت نظر المحكمة ولا يغنى عن ذلك مجرد وجود صورة لها، وإذ عول الحكم المطعون فيه في قضائه برد وبطلان العقد المؤرخ ١٩٦٨/٨/١ على صورته الضوئية المقدمة دون أن تكون أصلها مطروحا عليه وعلى سند من وجود القول بأن المطعون ضدهما لم يتمسكا بضرورة ضم الأصل يكون قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعى غير سديد، ذلك أن الصورة الضوئية للورقة المدعى بتزويرها تكفي للفصل في الادعاء بالتزوير ما دام التزوير المدعى به معنويا ولم ينازع الخصوم في مطابقتها لأصلها، لما كان ذلك وكان المطعون ضدهما الأولان قد ادعيا بتزوير العقد المؤرخ ١٩٦٨/٨/١ تزويرا معنويا - وكان الثابت أن الطاعن هو الذي قدم الصورة الضوئية لهذا العقد متمسكا بمطابقتها لأصلها ولم ينازعه المطعون ضدهما الأولان في ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في قضائه برد وبطلان هذه الورقة على صورتها المقدمة يكون للنعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ احمد صبرى احمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ابراهيم زغو ، محمد العفيفى ، شمس ماهر ولطفى عبد العزيز .

(٣٧٧)

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ قضائية

- (١ . ٥) إثبات «اليمين الحاسمة» • محكمة الموضوع .
- (١) الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة. عدم جواز الطعن عليها متى كانت إجراءاتها مطابقة للقانون .
- (٢) اليمين الحاسمة ملك للخصم. وجوب توجيهها متى توافرت شروطها ما لم يبين للقاضى تعسف طالبها .
- (٣) صدور الحكم بتوجيه اليمين فى غيبة للخصم. أثره . وجوب تكليفه بالحضور لحلفها. التناول عن حلف اليمين. حالاته .
- (٤) استخلاص كيدية اليمين وتقدير قيام العذر فى التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلفها. حق لقاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله : مثال .
- (٥) المجادلة فى الوفاء بالالتزام مسألة واقع . إستقلال محكمة الموضوع به ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
- (٦) محكمة الموضوع سلطتها فى تقدير الأدلة والقرائن .
- محكمة الموضوع، إستقلالها فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير القرائن وما يقدم اليها فيها من أدلة ومستندات متى أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله .
- (٧) حكم بتسبيب الحكم • خبرة .
- أخذ الحكم بالنتيجة التى انتهى اليها تقرير الخبير محمولة على الأسباب التى بنى عليها. شرطه. أن تكون مؤدية الى النتيجة .

(٨) بيع • إصلاح زراعى .

الاعتداد بعقود بيع الأرض الزراعية غير المشهورة . مناطه . ثبوت تاريخها قبل ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

(٩) تقادم ، وقف التقادم .

وقف التقادم . شرطه . وجود مانع - ولو كان أدبيا - يستحيل معه على الدائن المطالبة بحقه فى الوقت المناسب . تقدير قيام المانع من سلطة محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب سائفة . مثال .

١ - مناط عدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة ان يكون توجيهها او حلفها او النكول عنها مطابقا للقانون .

٢ - اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضى وأن على القاضى ان يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها ، إلا إذا بان له أن طالبها يتعسف فى هذا الطلب .

٣ - إذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة فى غيبة المكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التى أقرتها المحكمة وفى اليوم الذى حددته فإن حضر وامتنع عن الحلف ولم يردّها ولم ينازع اعتبر ناكلا ، وإن تغيب تنظر المحكمة فى سبب غيابه فإن كان بغير عذر اعتبر ناكلا كذلك .

٤ - لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى إستخلاص كيدية اليمين متى أقامت إستخلاصها على إعتبارات من شأنها أن تؤدى اليه ، وكان تقدير قيام العذر فى التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين وهو مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية وجدت فى إصرار الطاعنة على توجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليه رغم علمها بإقامته فى كندا وتعذر حضوره لحلف اليمين تعسفا منها فى توجيهها اليه وهى أسباب سائفة تكفى لحمل قضاء الحكم ومن ثم يكون الحكم الابتدائى بتوجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليه قد وقع على خلاف احكام القانون بما يجيز الطعن عليه بالاستئناف ويكون هذا النعى فى غير محله

٥ - المجادلة في الوفاء بالالتزام من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٦ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير القرائن المطروحة عليها وما يقدمه اليها الخصوم من أدلة ومستندات وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٧ - لا تثريب على محكمة الموضوع أن تأخذ بالنتيجة التي إنتهى اليها تقرير الخبير محموله على الأسباب التي بنى عليها للتلازم بين النتيجة ومقدماتها شريطة أن تكون الأسباب مؤدية إلى النتيجة .

٨ - المناط في الاعتداد بعقود بيع الأراضي الزراعية غير المشهرة هو ثبوت تاريخها قبل ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي، فإن التصرف يبقى على صحته ملزماً لعاقديه كما يسرى قبل جهة الاصلاح الزراعي .

٩ - المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً، ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم على ما إنتهى إليه من أن صلة القربى بين الطاعنة وابن شقيقتها المطعون عليه وإقامة هذا الأخير خارج البلاد واستيلاء جهة الاصلاح على الأرض المبيعة فترة من الزمن تعتبر مانعاً يتعذر معه على المطعون عليه المطالبة بحقه في الفوائد، وكان التعامل بين الطرفين بالكتابة ليس من شأنه أن يتفنى وحده قيام المانع في علاقة المطعون عليه بخالته الطاعنة، لما كان ما تقدم وكان تقدير قيام المانع الموقوف لسريان التقادم موكولاً أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمدت على أسباب سائغة، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من قيام مانع لوقف التقادم سائفاً وبكفي لحمله فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون عليه استصدر امر حجز تحفظى على منقولات للطاعنة على سند من القول بأنه يداينها بمبلغ ٣٥٥ر٢٩٤٣١ جنيه باقى ثمن قطعة ارض زراعية باعها لها بموجب عقدى بيع مؤرخين ١٩٥٩/١١/٢٨ ، ١٩٦٠/١/٢٧ والفوائد، تظلمت الطاعنة من صدور هذا الأمر بالدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة الابتدائية طالبة الغاءه، وتقدم المطعون عليه إلى رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب استصدار امر أداء بإلزام الطاعنة بأن تؤدى له المبلغ سالف الذكر وتثبيت الحجز التحفظى، ولم يصدر امر الأداء وإنما تحددت لنظر الدعوى وقيدت رقم ٧٠٧ سنة ١٩٧٤ مدنى شمال القاهرة الابتدائية، وبعد ان ضمت المحكمة الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد، عدل المطعون عليه طلباته إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ٣٥٥ر٢٥٢٧٩ جنيه وبصححة إجراءات الحجز المتوقع، طلبت الطاعنة توجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون عليه بشأن واقعة سدادها له مبلغ ٢١٥٨ جنيه بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢ حكمت المحكمة بتوجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليه وينبى مكتب خبراء وزارة العدل شمال القاهرة لمعاينة الأرض المبيعة وبيان مساحتها ومدى العجز فى القدر الذى تسلمته الطاعنة وسببه وقيمه وتحقيق ملكية آلة الرى الموجودة بهذه الأرض وتسوية الحساب بين الطرفين، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٧ باعتبار المطعون عليه ناكلا عن حلف اليمين الحاسمة بشأن واقعة استلامه مبلغ ٢١٥٨ جنيه وبالإلزام الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ٩٨٠ر١١٥١١٦١ جنيه وبتثبيت الحجز

التحفظي، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٨٢٧ سنة ٩٧ ق مدني، كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ٤٢٤٩ سنة ٩٧ ق مدني القاهرة، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٤ برفضه الاستئناف الأول وفي موضوع الاستئناف الثاني بتعديل ما قضى به الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٨٥٥ ر ٢٣٣٤ جنيه وتأييده فيما عدا ذلك، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحُددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث أن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك نقول أن قضاء محكمة أول درجة باعتبار المطعون عليه ناكلاً عن حلف اليمين في خصوص واقعة استلامه مبلغ ٢١٥٨ ^{مليون} يعتبر نهائياً وغير قابل للطعن فيه بطريق الاستئناف، لأن تخلف المطعون عليه عن الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين كان بغير عذر، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول الاستئناف عن هذا الشق من الحكم الابتدائي بحجة أن توجيه اليمين إلى المطعون عليه المقيم بكندا يشوبه التعسف لتعذر حضوره لأداء اليمين، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن هذا النعى مردود، ذلك أن مناط عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناءً على اليمين الحاسمة أن يكون توجيهها أو حلفها أو النكول عنها مطابقاً للقانون، وإن كان النعى في الفقرة الأولى من المادة ١١٤ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ على أنه "يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر، على أنه يجوز للقاضي أن يمتنع توجيهه إذا كان الخصم متعسفاً في توجيهها". وفي المادة ١٢٤ من ذات القانون على أنه "إذا لم ينازع من وجهت إليه اليمين

لا في جوازها تعلقها بالدعوى وجب عليه إن كان حاضرا بتقته أن يحلفها فوراً أو يردّها على خصمه والا اعتبر ناكلاً، ويجوز للمحكمة أن تعطيه ميعاداً للحلف إذا رأت لذلك وجهاً، فإن لم يكن حاضرا وجب تكليفه على يد محضر للحضور لحلفها بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته فإن حضر وامتنع دون أن ينازع أو تخلف بغير عذر اعتبر ناكلاً ويدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي وأن على القاضي أن يجيب طلب توجيهها إذا توافرت شروطها، إلا إذا بان له أن طالبها يتعسف في هذا الطلب، وأنه إذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته فإن حضر وامتنع عن الحلف ولم يردّها ولم ينازع اعتبر ناكلاً، وإن تغيب تنظر المحكمة في سبب غيابه فإن كان بغير عذر اعتبر ناكلاً كذلك، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠ ومن محاضر جلسات نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة أن المطعون عليه لم يحضر بجلسة ٢٩/٣/١٩٧٥ المحددة لحلف اليمين ومثل وكيله حيث قرر بأن موكله يقيم في كندا منذ سنوات عديدة وتأجل نظر الدعوى، وتوالت التأجيلات لإعلان المطعون عليه بالخارج لحضوره شخصياً لحلف اليمين إلى أن كانت جلسة ١٩/٤/١٩٨٠ وفيها طلب وكيله إحالة الدعوى إلى محكمة مونتريال بكندا ليحلف موكله اليمين أمامها، ثم تقدم بمذكرة أثناء فترة حيز الدعوى للحكم طلب فيها الحكم له بدينه مخضوماً منه المبلغ موضوع حلف اليمين مع احتفاظه بحقه في الرجوع به على الطاعة يدعوى مستقلة، غير أن محكمة أول درجة اعتبرته ناكلاً وأعلنت في حقه الأثر الذي رتبته القانون على النكول عن أدائه اليمين، لما كان ما تقدم وكان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في إستخلاص كيفية اليمين متى أقامت إستخلاصها على إعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه، وكان تقدير قيام العذر في التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين هو مما يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائفة تكفي لحمله، وكان اليمين من مدونات الحكم المطعون فيه

أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية وجدت في إصرار الطاعنة على توجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليه رغم علمها بإقامته في كندا وتعذر حضوره لحلف اليمين تعسفا منها في توجيهها اليه وهي أسباب سائغة تكفي لحمل قضاء الحكم ومن ثم يكون الحكم الابتدائي بتوجيهه اليمين الحاسمة للمطعون عليه قد وقع على خلاف أحكام القانون بما يجيز الطعن عليه بالاستئناف ويكون هذا النعي في غير محله.

وحيث أن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم لم يضم بخصم كامل قيمة آلة الري التي اشترتها مع الأرض موضوع الدعوى بعد أن تبين بيعها لآخر وخرج عن المعنى الظاهر لعبارة عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/١/٢٧ بقضائه بأن المبلغ الذي سدده إلى المطعون عليه بشيك ومقداره ٣٨٠٠ جنيه كان ضمن مبلغ العربون المسدد منها والمشار إليه بالعقد المذكور، وأخذ بما انتهى إليه الخبير المنتدب في الدعوى من أنها تسلمت الأرض المبيعة كاملة مع أنه كان بها عجز حسبما يبين من محضر التسليم، وإذا كانت قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها اشترت الأرض موضوع الدعوى خالية من المستأجرين قبل إستيلاء جهة الإصلاح الزراعي عليها وأنها تكبدت نفقات باهظة حتى تسلمت هذه الأرض من الجهة المذكورة وبعضها يستأجره آخرون، مما أدى إلى حرمانها من الانتفاع بها خلال تلك الفترة وانقاص ثمنها، وكان ما أثبتته الخبير في تقريره لا يكفي ردا على ما تمسكت به، وقد أطرحت الحكم المطعون فيه الدفاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب.

وحيث أن هذا النعي مردود، ذلك أن المجادلة في الوفاء بالالتزام من مشاغل الواقع التي تستغل بها محكمة الموضوع ما قامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة، وإن كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في شأن مبلغ الشيك على ما انتهى إليه الخبير المنتدب في تقريره بيانا لكيفية تنفيذ الطاعنة لالتزامها بدفع مبلغ العربون وهو ما لا يتعلق مع عبارات عقد البيع، لما

كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير القرائن المطروحة عليها وما يقدم إليها الخصوم من أدلة ومستندات وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله، وهي غير ملوم بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم والرد استقلالاً على كل قول أوجهة أثاروها ما دام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما ورد بتقرير الخبير المنتجب في الدعوى محمولاً على أسبابه التي عول فيها على أقوال طرفي الدعوى بالإضافة إلى ما أجراه من معاينة وتطبيق للمستندات وقد خلاص هذا التقرير إلى أن الطاعنة تسلمت الأرض المبيعة كاملة دون عجز وأن المبلغ الذي سدده للمطعون عليه بشيك تاريخه هو ذات تاريخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/١/٢٧ يدخل ضمن مبلغ العربون، وكان لا تثريب على محكمة الموضوع أن تأخذ بالنتيجة التي انتهت إليها تقرير الخبير محمولة على الأسباب التي بنى عليها التلازم بين النتيجة ومقدماتها شريطة أن تكون الأسباب مؤدية إلى النتيجة، ولما كانت محكمة الموضوع في حدود سلطاتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها قد خلصت إلى أن الأرض المبيعة لم يكن بها عجز وأن مبلغ الشيك كان ضمن مبلغ العربون وأن قيمة آلة الري التي باعها المطعون عليه إلى الطاعنة لم تكن مبلغ ٩٨٥٠ جنيه كما ورد بعقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/١١/٢٨ وإنما مبلغ ١٠٠٠ جنيه قامت باستنزاله من باقي الثمن الذي ما زالت الطاعنة مدينة به لأن المبلغ الأول كان ثمناً للآلة ومبانٍ وحظيرة ماشية ومخازن، وعولت في ذلك على ما أطمأنت إليه من تقرير الخبير ومن مستند قدمته الطاعنة يفيد أن آلة الري بيعت لآخر بثمن مقداره ١٠٠٠ جنيه فإن محكمة الموضوع تكون قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة لها أصل ثابت بالأوراق وتكفي لحمله ويواجه ما تسوقه الطاعنة من دفاع لما كان ما تقدم وكان المبدأ في الاعتداد بعقود بيع الأراضي الزراعية غير المشهورة هو ثبوت تازيخها قبل ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ

العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى، فإن التصرف يبقى على صحته ملزما لعاقديه كما يسرى قبل جهة الاصلاح الزراعى، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه بعدم مسئولية المطعون عليه عما انتقضته الطاعنة فى سبيل استرداد الأرض المبيعة على ما أورده من أنه قد قضى لها بمعرفة اللجنة القضائية بالاصلاح الزراعى بأن الأرض بيعت لها بتاريخ ثابت سابق على الاستيلاء وأنه ستجرى محاسبتها عن حقوقها قبل الاصلاح الزراعى فى فترة الاستيلاء على الأرض قبل ردها اليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعى بالوجه الثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون نلك أنه أقام قضاءه برفضه الدفع بتقادم حق المطعون عليه فى المطالبة بالفوائد عن المدة الزائدة على خمس سنوات من تاريخ المطالبة على أن مانعا أدبيا وماديا هو صلة القرى بين الطاعنة والمطعون عليه وهجرة هذا الأخير خارج البلاد منعه من المطالبة بحقه فى الفوائد مع أن نلك لا يصلح سببا لوقف التقادم لأن التعامل بين الطرفين كان يتم بالكتابة فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود، نلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى على أنه «لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا، مفاده وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا، ولم يرد المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل، لما كان نلك وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم بناء على ما انتهى اليه من أن صلة القرى بين الطاعنة وابن شقيقتها المطعون عليه واقامة هذا الأخير خارج البلاد واستيلاء جهة الاصلاح الزراعى على الأرض المبيعة

فترة من الزمن تعتبر مانعا يتعذر معه على المطعون عليه المطالبة بحقه في الفوائد، وكان التعامل بين الطرفين بالكتابة ليس من شأنه أن يبقى وحدّه قيام المانع في علاقة المطعون عليه بخالته الطاعة، لما كان ما تقدم وإن تقدير قيام المانع الموقف لسريان التقادم موكولا أمره الى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمدت على أسباب سائغة، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من قيام مانع لوقف التقادم سائغا ويكفى لحمله فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بإدارة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار / عزت حنوره نائب رئيس المحكمة والسادة / محمد مختار منصور، محمود نبيل البناوى وأحمد نصر الجندى المستشارين .

(٣٧٨)

الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٣ القضائية

خبرة - بطلان .

وجوب دعوة الخصوم أمام الخبير بكتب مسجله يبين بها مكان وميعاد أول إجتماع .
تخلف ذلك أثره . بطلان عمل الخبير . م ١٤٦ إثبات . إثبات الخبير فى تقريره ارساله خطاب الدعوة عن طريق المكتب . عدم كفايته ليللا على أنه أرسل فعلا للخصوم وان ارساله تم بالبريد المسجل .

توجب المادة ١٤٦ من قانون الاثبات على الخبير أن يدعو الخصوم بكتب مسجله يخبرهم فيها بمكان أول إجتماع ويومه وساعته ، ورتبت على مخالفة ذلك بطلان عمل الخبير وإذ - كان تقرير الخبير المقدم لمحكمة الاستئناف لم يدلل على القيام بهذا الواجب سوى بقوله «أرسلنا خطابات عن طريق المكتب لطرفى النزاع للحضور الساعة» وهى عبارة لا تفيد سوى أن الخبير سلم خطابات الدعوة الى موظفى مكتب الخبراء ليتولوا ارسالها الى الخصوم، ولا تنسب الى الخبير أنه قد تحقق من أن هذه الخطابات قد تم ارسالها فعلا من المكتب الى الخصوم وأنها كانت مسجله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..... والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المرحوم حافظ أحمد الدقن (والد الطاعنين والمطعون ضدهما الأولين) كان قد أصدر ثلاثة عقود مؤرخة ١٩٦٢/٣/١٥ باع بموجبها إلى زوجته رقيه أحمد الشرقاوي وولديه منها أحمد وعلى المطعون ضدهما الأولين ١٢ س ر ٤ ط، ١٠ ط ر ١٠ ط على التوالي وهي أطيان النزاع وبمقتضى عرقي مؤرخ ١٩٧٠/٦/١٥ باع المطعون ضده الثاني ما اشتراه من والده إلى المطعون ضده الرابع الذي أقام الدعوى رقم ١١٩٠ سنة ١٩٧٥ مدني كلى شبين الكوم على الطاعنين والمطعون ضدهما الأولين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقده وعقد البائع له والتسليم كما باع أيضا المطعون ضده الأول ما اشتراه من والده إلى المطعون ضدها الثالثة بمقتضى عرقي مؤرخ ١٩٧٢/٢/١١ فأقامت هذه الأخيرة الدعوى رقم ٧٧٢ سنة ١٩٧٩ مدني كلى شبين الكوم على الطاعنين والمطعون ضدهما الأولين طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقدها وعقد البائع إليها. وفي مقابل ذلك أقام الطاعنان وآخر هو محمود أحمد حافظ الدقن الدعوى رقم ١٠٤٧ سنة ١٩٧٧ مدني كلى شبين الكوم على المطعون ضدهم انتهى الطاعنان فيها إلى طلب الحكم بثبوت ملكية الطاعن الأول لمقدار ١٩ س ١ ط والطاعنة الثانية لمقدار ٢٢ س ١٨ ط في أرض النزاع وببطلان العقود المؤرخة ١٩٦٢/٣/١٥ الصادرة من والدهما وما تلا ذلك من تصرفات. ضمت المحكمة باقى الدعاوى إلى هذه الأخيرة وندبت خبيرا قدم تقريره فقضت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦ برفض طلبات الطاعنين وبإجابة طلبات المطعون ضدهما الثالثة والرابع استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٣٥

سنة ١٥ ق مأمورية شبين الكوم طالبين الغاء والحكم لهما بطلباتهما ورفض طلبات المحكوم لهما. كلفت المحكمة خبير الدعوى فحص اعتراضات الطاعنين والرد عليها. وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٤ بالتأييد. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث أن مما ينعاه الطاعنان بالوجه الثاني من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولان انهما دفعا ببطلان أعمال الخبير أمام محكمة الاستئناف لعدم توجيه كتاب مسجل اليهما بدعوتهما لمباشرة أعماله طبقاً لما تقضى به المادة ١٤٦ من قانون الاثبات فرفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع على سند من مجرد تضمن محاضر أعمال الخبير أنه قام بدعوتهما دون دليل على أن ذلك قد تم حقيقة طبقاً للقانون، مما يعيبه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعى شديد، ذلك أنه لما كانت المادة ١٤٦ من قانون الاثبات توجب على الخبير أن يدعو الخصوم بكتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته، ورتبت على مخالفة ذلك بطلان عمل الخبير، وكان تقرير الخبير المقدم لمحكمة الاستئناف لم يدلل على القيام بهذا الواجب سوى بقوله «أرسلنا خطابات عن طريق المكتب لطرفي النزاع للحضور الساعة....» وهي عبارة لا تفيد سوى أن الخبير سلم خطابات الدعوة إلى موظفي مكتب الخبراء ليتولوا إرسالها إلى الخصوم ولا تنسب إلى الخبير أنه قد تحقق من أن هذه الخطابات قد تم إرسالها فعلاً من المكتب إلى الخصوم وإنما كانت مسجلة، وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه على تلك العبارة وحدها في رفض دفع الطاعنين ببطلان تقرير الخبير ثم عول على هذا التقرير في قضائه برفض إستئنافهم، يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعد حسين بدر نائب رئيس المحكمة وسعيد صقر، عيد المنعم بركة وطلعت أمين صادق

(٣٧٩)

الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ قضائية

- (١. ٢) إعلان «بطلان الاعلان» • بطلان • نقض «السبب المفتقر للدليل» •
- (١) الخطأ في بيان موطن المستأنف ضده بصحيفة الاستئناف، لا يؤثر في صحة إعلانه. شرط ذلك. عدم التجهيل بهذا الموطن.
- (٢) عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من اوجه الطعن. م ٢٥٥/٢ مرافعات. نعى بغير دليل.
- (٣) حكم بتسبيب الحكم، الأسباب الزائدة، • نقض «اسباب الطعن»، «السبب غير المنفتح» •
- اقامة الحكم قضاءه على ما يكفي لحله. لا يعيبه التزيد فيما لا يلزم لقضائه.
- (٤) عمل «العاملون بالقطاع العام، بتسوية» •
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن معادلة المستوى العلمي لخريجي مدارس الكتاب العسكريين. اعتباره. مجرد تغيير علمي لخريجي تلك المدارس. لا اثر لذلك في اوضاعهم المالية أو الوظيفية.

١ - لما كان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المعلقة الى الطاعن والمقدمة بحافظة مستنداته ان المحضر المباشر للاعلان انتقل الى محل اقامة الطاعن الكائن برقم.... فوجدته مغلقا ومن ثم قام بتسليم الاعلان الى جهة الادارة وخطر الطاعن بذلك، وكان الطاعن لا يجادل في اقامته

بالعنوان الذ انتقل اليه المحضر فإن إعلان صحيفة الاستئناف على هذا النحو يكون قد تم صحيحا وفقا للمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات ولا ينال منه ما يكون قد وقع من خطأ فى اسم الشارع الوارد فى بيان موطن الطاعن بتلك الصحيفة ما دام أن ذلك لم يكن من شأنه التجهيل بهذا الموطن .

٢ - عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من إعادة اعلان المدعى بتوجيهه اليه فى محله المختار على ما توجبه المادة ٢٢٥ ثانيا من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ الذى رفع الطعن فى ظله حتى تقف المحكمة على صحة ما يدعيه بشأن ذلك الاعلان بما يكون مع النعى بهذا الشق بغير دليل .

٣ - إذا كان الحكم حصل واقعة الدعوى على الوجه الصحيح الذى رفعت به وأنزل عليها تكيفها القانونى السليم.... وانتهى الى أن الدعوى على هذا النحو لا سند لها..... وإذا كان ما أورده الحكم فى هذا الشأن كافيا لحمل قضائه برفض الدعوى فإن النعى عليه فيما استطرد اليه بعد ذلك.... يكون غير منتج لوروده على ما تزيد فيه الحكم ولم يكن لازما لقضائه فى الدعوى .

٤ - يدل نص المادة الأولى من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ على أن المشرع قصد الى مجرد التقييم العلمى لخريجي مدارس الكتاب العسكريين المشار اليهم فى هذه المادة وذلك بأن عادل المستوى العلمى لهؤلاء الخريجين بمستوى الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة الملقاة) دون أن يرتب على ذلك أية آثار تتعلق بالوضع المالى أو الوظيفى للعاملين من خريجي تلك المدارس. يؤيد ذلك أن المشرع حينما أراد تحديد أوضاع هؤلاء العاملين ماليا ووظيفيا أصدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين بين فيه الفئة المالية التى يعينون عليها والدرجة الوظيفية التى تسوى حالاتهم عليها بالشروط الواردة فيه والآثار التى تترتب على هذه التسوية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاع الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ١٠٢٢ سنة ١٩٧٧ عمال كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بأحققته للفئة الرابعة اعتباراً من ١٩٦٩/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار وبإلزام المطعون ضدها أن تؤدى اليه فرق الأجر المستحق وفوائده القانونية. وقال بياناً لدعواه انه من الحاصلين على شهادة الابتدائية وشهادة مدرسة الكتاب العسكريين، وعين فى سنة ١٩٦٤ بوظيفة رئيس سكرتارية لدى الشركة المصرية للخدمات السياحية ثم نقل منها الى شركة مترو هوتيل التى أدمجت فى الشركة المطعون ضدها وقد سويت حالته على وظيفة رئيس كتبة من الفئة السادسة اعتباراً من ١٩٦٨/٤/١٣، وإذ كان قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ يقضى باعتبار خريجى مدارس الكتاب العسكريين أمثاله فى مستوى الحاصلين على شهادة الكفاءة الملقاة بعد قضائهم سنة تدريبية، وامتنعت الطاعنة عن تسوية حالته على هذا الاساس اسوة بزملائه. فقد اقام الدعوى بطلباته السالفة البيان. نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٩/٢/١٩ بأحقية الطاعن فى تسوية حالته على الفئة الرابعة اعتباراً من ١٩٦٩/٧/١، وبإلزام المطعون ضدها أن تؤدى اليه مبلغ ١٥٥٠ جنيهاً وفوائده بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة، وبإضافة ثمانية جنيهاً الى مرتب الطاعن اعتباراً من ١٩٧٨/١١/١. استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم امام محكمة إستئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٨٨ سنة ٩٦ قضائية. وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٦ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحبت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب حاصل الأول منها أن صحيفة الاستئناف لم تعلن الى الطاعن اعلانا صحيحا لما اثبت بها من أن محل اقامته بشارع الآلايلى حال أنه يقيم بشارع جسر الآلاي، كما أن إعادة الاعلان وجه اليه فى محله المختار بينما كان يجب إجراؤه فى محل اقامته، وإذ ترتب على ذلك صدور الحكم فى غيبته فإنه يكون معيبا ببطالان الاجراءات .

وحيث ان هذا النعى فى شقة الأول مردود بأنه لما كان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المعلنة الى الطاعن والمقدمة بحافظة مستندات أن المحضر المباشر للاعلان انتقل الى محل اقامة الطاعن الكائن برقم ٢٧ شارع جسر الآلاي بدار السلام فوجده مغلقا ومن ثم قام بتسليم الاعلان إلى جهة الادارة وأخطر الطاعن بذلك، وكان الطاعن لا يجادل فى اقامته بالعنوان الذى انتقل اليه المحضر فإن إعلان صحيفة الاستئناف على هذا النحو يكون قد تم صحيحا وفقا للمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات، ولا ينال منه ما يكون قد وقع من خطأ فى اسم الشارع الوارد فى بيان موطن الطاعن بتلك الصحيفة ما دام أن ذلك لم يكن من شأنه التجهيل بهذا الموطن. والنعى فى شقه الثانى غير مقبول لأن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من إعادة الاعلان المدعى بتوجيهه اليه فى محله المختار على ما توجبه المادة ٢٥٥ ثانيا من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩٧٣ الذى رفع الطعن فى ظله حتى تقف المحكمة على صحة ما يدعيه بشأن ذلك الاعلان مما يكون معه النعى بهذا الشق بغير دليل .

وحيث ان حاصل الشق الاول من السبب الثانى أن الدعوى اقيمت بطلب تسوية حالة الطاعن طبقا للقرار الوزارى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩، إلا أن الحكم المطعون فيه تصور أنها مطالبة بترقية واخضعها لقواعد الترقيات التى توجب أن تكون الترقية للفتة الأعلى مباشرة مما يكون معه الحكم قد أخطأ فى تحصيل موضوع الدعوى وابتعد بتكييفها عن الواقع الصحيح .

وحيث ان هذا النعى مردود، ذلك لأنه لما كان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب أحقيته للفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ تأسيسا على أن القرار الوزاري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ جعل مؤهله معادلا لشهادة الكفاءة الملغاة وأن تطبيق هذا القرار عليه يعطيه الحق فى الفئة المطالب بها أسوة بزملائه، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى الدعوى على ما قرره من أن المحكمة ترى قبل إعمال المقارنة بين المستأنف عليه - الطاعن - وغيره من العاملين أن تتحقق من وجود أساس قانونى لطلبه تسوية حالته والمستأنف عليه يطلب تسوية حالته طبقا للقرار الوزاري رقم ١٩٦٩/٩٢، هذا القرار كل ما أتى به أنه قيم الشهادة وعادلها بشهادة أخرى معلومة المستوى المالى لكنه لم يرتب على ذلك وجوب إجراء تسوية حالات العاملين طبقا لهذه المعادلة.... فالنتيجة المترتبة على هذا القرار اعمال احكامه فى تقييم تلك المؤهل اما أن تسوى حالة العامل الحاصل على المؤهل والذى عين فعلا وسكن على فئة مالية معينة وتدرج لفئات أخرى أعلى فهذا لا يمكن أن يجد سنده فى هذا القرار. واستطرد الحكم بعد ذلك إلى القول بأنه : أما وقد انتهت المحكمة إلى أن القرار ١٩٦٩/٩٢ لا يعطى الحق فى إجراء تسويات للعاملين فإن مطالبة المستأنف عليه بأحقية فى فئة مالية فى تاريخ معين - وقد خرجت من نطاق التسويات - أن تخضع للقواعد الواردة بقانون نظام العاملين بالقطاع العام... وإذا كان المستأنف عليه يشغل وظيفة بالفئة السادسة فى تلك التاريخ ١٩٦٩/٧/١ وهو يطالب بالأحقية للفئة الرابعة فإن هذا الطلب لا سند له من القانون لمخالفته لصريح نص المادة ١٢ من القرار الجمهوري ١٩٦٦/٣٣٠٩ الذى يحكم تلك الواقعة إذ أوجبت تلك المادة أن تكون الترقية للفئة الأعلى مباشرة أى للفئة الخامسة وليس للرابعة... ومن ثم تكون الدعوى قائمة على غير أساس... مما مفاده أن الحكم حصل واقعة الدعوى على الوجه الصحيح الذى رفعت به وانزل عليها تكييفها القانوني السليم باعتبارها مطالبة بتسوية حالة الطاعن ترجع فى سببها إلى القرار الوزاري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩، وانتهى إلى أن الدعوى على هذا النحو لا سند لها لأن هذا القرار

لا يُعطى الحق فى إجراء تسويات للعاملين، وإذ كان ما أورده الحكم فى هذا الشأن كافياً لحمل قضائه برفض الدعوى فإن التعى عليه فيما استطرد إليه بعد ذلك من بحث مدى أحقية الطاعن لترقيته الى الفئة المطالب بها طبقاً للقواعد الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يكون غير منتج لوروده على ما تزيد فيه الحكم ولم يكن لازماً لقضائه فى الدعوى .

وحيث أن حاصل السبب الثالث والشق الثانى من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن القرار الوزارى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ لا يرتب إجراء تسوية لحالات العاملين وأنه يقتصر على تقييم مؤهل الطاعن عند بدء التعيين أو بحث مدى توافر شروط الترقية لفئة معينة، فى حين أن صياغة هذا القرار جاءت عامة ومطلقة فتسرى أحكامه على العاملين من حملة ذلك المؤهل سواء عينوا قبل صدور القرار سالف الذكر أو بعده، مما يكون معه الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

وحيث أن هذا النعى مردود، ذلك لأنه لما كان النص فى المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ على أن «يعتبر خريجو مدارس الكتاب العسكريين التى كان يشترط للالتحاق بها الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة، ومدة دراستها النظرية ثمانية عشر شهراً متصلة فى مستوى الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أولا (الكفاءة الملغاة) وذلك بعد قضائهم سنة تدريبية يدل على أن المشرع قصد إلى مجرد التقييم العلمى لخريجي مدارس الكتاب العسكريين المشار اليهم فى هذه المادة وذلك بأن عادل المستوى العلمى لهؤلاء الخريجين بمستوى الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة الملغاة) دون أن يرتب على ذلك أية آثار تتعلق بالوضع المالى أو الوظيفى للعاملين من خريجي تلك المدارس . يؤيد ذلك أن المشرع حينما أراد تحديد أوضاع هؤلاء العاملين مالياً ووظيفياً أصدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين بين فيه الفئة المالية التى يعينون عليها والدرجة الوظيفية التى تسوى حالتهم عليها بالشروط الواردة فيه والآثار التى تترتب على هذه

التسوية - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم النظر المتقدم وقضى برفض طلب الطاعن تسوية حالته على الفئة المطالب بها تأسيساً على أن القرار الوزاري سالف الذكر الذي يستند اليه الطاعن لا يرتب إجراء تسويات العاملين فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد الموسى محمد فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ وليم بدوي، عبد السلام خطاب، محمد لطفى السيد ومحمد لبيب الخضرى.

(٣٨٠)

الطعن رقم ٣٧٧ السنة ٥١ القضائية

(١) اوراق تجارية. التزام «انقضاء الالتزام» «التجديد» • محكمة الموضوع.

إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها وفاء لدين سابق، اثره. عدم اعتبار ذلك انقضاءا
للدین الأصلي بالتجديد. علة ذلك. تجديد الالتزام لا يفترض. استقلال قاضى الموضوع
باستخلاصه والفصل فيه.

(٢) تقادم «تقادم مسقط إيجار» «دين الأجرة» •

دين الأجرة. حق نوري متجدد. خضوعه للتقادم الخمسى. عدم زوال هذه الصفة عنه
بتجمده وصيرورته مبلغاً ثابتاً فى النمة.

١ - لئن كان إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها لتكون أداة وفاء لدين
سابق يترتب عليه نشوء التزام جديد فى نمة المدين هو الالتزام الصرفى إلا
ان هذا الالتزام لا يستتبع إنقضاء الدين الأصلي بطريق التجديد طبقاً لنص
المادة ٢٥٤ من القانون المدنى ذلك أن تجديد الالتزام وفقاً للمادة سالفه
الذكر لا يستفاد من سند بدين موجود قبل ذلك ولا مما يحدث فى الالتزام
من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء وكيفيته لأن تجديد الالتزام لا يفترض
بل يجب أن يتفق عليه صراحة أو يستخلص من الظروف إذ هو أمر موضوعى
يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيه متى كانت الأسباب التى أقام عليها
حكيمه من شأنها أن تؤدى إلى القول بذلك.

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يترتب على مجرد زوال صفتي الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح ديناً عادياً خاضعاً للتقادم الطويل ذلك أن الدورية والتجدد هما صفتان لصيقتان بدين الأجرة وهما مفترضان فيه ما بقي حافظاً لوصف ولو تجمد بإنتهاء مدة الإيجار وأصبح في الواقع مبلغاً ثابتاً في الذمة لا يدور ولا يتجدد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى بورسعيد على المطعون ضده بطلب الزامه بأن يدفع له مبلغ ألف جنيه عن طريق طلب استصدار أمر بالاداء امتنع القاضى عن إصداره، وقال فى بيان ذلك انه كان يداينه بأجرة مقصف يستأجره منه وقد سدد بعض الدين وحرر بالباقي شيكين مؤرخين ٥ و ١٩٧٧/٥/٢٥ كل منهما بمبلغ ٥٠٠ جنيه إلا أنه تبين عدم وجود رصيد لها، قضت المحكمة برفض الدعوى، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١ سنة ٢١ ق الاسماعيلية وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٦ حكمت محكمة استئناف الاسماعيلية مأمورية بورسعيد برفضه وتأيد الحكم المستأنف، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن، وإن عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حدثت جلسة لفظوه وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وعلى بيان ذلك يقول أن تحرير الشيكين بقيمة المبلغ موضوع المطالبة إنما هو نشوء لالتزام جديد أو تجديدًا للالتزام الأصلي بدين جديد ثابت ومحدد مستحق فى ذمة المطعون ضده وتنحصر عنه صفة الدورية والتجدد التى كانت لدين الأجرة وبالتالي لا يسقط إلا بالتقادم

الطويل إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر واعتبر أن هذا المبلغ هو
ستجمد أجره وأجّزى عليه حكم التقادم الخمسى بما يعيبه بمخالفة القانون
ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه ولئن كان إنشاء الورقة التجارية أو
تظهرها لتكون أداة وفاء لدين سابق يترتب عليه نشوء التزام جديد فى ثقة
المدين هو الالتزام الصرفى، إلا أن هذا الالتزام لا يستتبع انقضاء الدين
الأصلى بطريق التجديد طبقا لنص المادة ٣٥٤ من القانون المدنى ذلك أن
تجديد الالتزام وفقا للمادة سالفة الذكر لا يستفاد من سند بدين موجود قبل
ذلك ولا مما يحدث فى الالتزام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء وكيفيته،
لأن تجديد الالتزام لا يفترض بل يجب أن يتفق عليه صراحة أو أن يستخلص
من الظروف إذ هو أمر موضوعى يستقل به قاضى الموضوع بالفصل فيه
متى كانت الأسباب التى أقام عليها حكمه من شأنها أن تؤدى إلى القول
بذلك - لما كان ذلك - وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يترتب
على مجرد زوال صفتى الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح ديناً عادياً
خاضعاً للتقادم الطويل، ذلك أن الدورية والتجدد هما صفتان لاصقتان بدين
الأجرة وهما مفترضتان فيه مابقى حافظاً لوضعه ولو تجدد بإنتهاء مدة
الايجار وأصبح فى الواقع مبلغاً ثابتاً فى الزمة لا يدور ولا يتجدد، وكان
الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه (لا يعتبر تجديداً للدين كما عرفت
المادة ٣٥٤ من القانون المدنى مجرد كتابة سند بدين موجود من قبل وأنه
لا خلاف بين طرفى الدعاى بأن الدين موضوع المطالبة دين أجرة وتحرير
المطعون ضده الشيكين به للطاعن لا يفيد إخلالهما بالتزام جديد مكان التزام
قديم وإنما أراد استمرار كونه دين أجرة تلصق به صفتا الدورية والتجدد
المخصوص عليه بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدنى وبالتالي يتقادم بخمس
سنوات والتي تكاملت له سنوات التقادم الخمسى سواء من تاريخ تحرير
الشيكين أو من تاريخ التكليف بالوفاء بقيمتها بعد ذلك تاريخ إقامة
الدعوى) وهى أسباب كافية لحمل قضائه وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها
ومن ثم يكون النعى عليه بسبب النعى فى غير محله .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / وليم رزق يدوى، عبد السلام خطاب، محمد لطفى السيد ومحمد لييب الخضرى .

(٣٨١)

الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٥١ القضائية

(١) نقض «الاختصاص فى الطعن» • دعوى «الخصوم فى الطعن» •

المطعون عليه فى الطعن بالنقض. وجوب كونه خصما حقيقيا وجهت إليه أو منه طلبات ما. تخلف ذلك أثره. عدم قبول الطعن.

(٢) إصلاح زراعى •

صدور القرار من اللجنة المشكلة وفقا للمادة ١٤٥ م بقانون ١٧٨ لسنة ٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى بطرد الطاعن من ارض النزاع لإخلاله بشرط جوهرى وربطها على آخرين. وصيرورة هذا القرار نهائيا وتنفيذه. عدم اعتباره تعرضا ماديا أو قانونيا للطاعن.

١ - لا يكفى لقبول الطعن - وعى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المطعون ضده طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصما حقيقيا وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه.

٢ - تنص المادة ١٤٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ على أن اللجنة المشكلة من نائب بمجلس الدولة رئيسا وعضوين من مديرى الإدارات بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى فى حالة تخلف من تسلم الأرض عن زراعتها بنفسه أو عن بذل العناية الواجبة فى عمله وبعد سماع أقوال صاحب الشأن

أن تصدر قرارا مسببا بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها إليه وعلى أن يبلغ القرار لصاحب الشأن بالطريق الإداري قبل عرضه على اللجنة العليا التي لها أن تعدله أو تلغيه ويصبح نهائياً بعد تصديقها عليه كما نصت على أن يتخذ بالطريق الإداري..... لما كان ذلك وكان الثابت أن الإصلاح الزراعي قد ربط أرض النزاع على المطعون ضدهما الأول والثاني بعد أن صدر القرار رقم ٨٥٨ في ١٩/٣/١٩٧٤ في الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ إصلاح زراعي بطرد الطاعن منها لاخلاله بأحد الشروط الجوهرية في المنتفع إعمالاً لنص المادتين ٩ ، ١٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مكان القرار المنكور واجب التنفيذ على ما سلف بيانه فإن تنفيذه على الطاعن - صاحب الشأن فيه - لا يعتبر تعرضاً مادياً أو قانونياً .

٢ - المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع القانوني الذي يخالطه واقع لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٨ سنة ١٩٧٦ مدنى ادفعو على المطعون ضده الأول بطلب الحكم برد حيازته لمساحة فدانين الموضحة بالصحيفة وتسليمها له بما عليها وبعدم تعرض المطعون ضده الأول له في ذلك، وأدخل المطعون ضده الأول المطعون ضده الثالث خصماً في الدعوى، والمحكمة بعد أن نذبت خبيراً في الدعوى قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وبعدم إختصاصها قيمياً بتظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة أسوان الابتدائية حيث قيدت برقم ٧٩٢ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسوان وأقام المطعون ضده الأول دعوى فرعية مختصماً بالإصلاح الزراعي

والطاعن بطلب الحكم بطرد الأخير من أرض النزاع، وبعد أن أمرت المحكمة بإدخال المطعون ضده الثاني قضت في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية وفي مواجهة المطعون ضده الثالث بصفته بطرد الطاعن - استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٦ سنة ٥٥ ق وبتاريخ ١٥/٤/١٩٨١ قضت محكمة إستئناف أسيوط (مأمورية أسوان) بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث بصفته وبقبوله بالنسبة لباقي المطعون ضدهم وفي الموضوع برفضه، وإذا نظر الطعن أمام المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث انه لا يكفي لقبول الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون خصماً حقيقياً وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه، متى كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن اختصاص المطعون ضده الثالث بصفته كان يقصد تقديم ما لديه من مستندات وليصدر الحكم في مواجهته فإن الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول .

وحيث انه فيما عدا ما سلف فقد استوفى الطعن أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه القصور، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضده الأول ركن في دفاعه الى قرار صادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتأجير الأرض إليه وتمسك بحقه هذا في مواجهة الطاعن وأقام دعوى فرعية بطلب طرد الطاعن من هذه الأرض مما يشكل تعرضاً قانونياً ومع ذلك أغفل الحكم المطعون فيه هذه الوقائع الثابتة وأورد في أسبابه أنه لا يوجد تعرض من المطعون ضده سواء كان مادياً أو قانونياً دون أن يسيغ علي موقف المطعون ضده الوصف القانوني الصحيح مما يجعله مشوباً بالقصور .

وحيث أن هذا التقى مردود، تلك أن المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون ٥٥٤ سنة ١٩٥٥ قد نصت على أن اللجنة المشكلية من نائب بمجلس الدولة رئيسا وعضوين من مديري الإدارات بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعي في حالة تخلف من تسلم الأرض عن زراعتها بنفسه أو عن بذل العناية الواجبة في عمله وبعد سماع أقوال صاحب الشأن أن تصدر قرار مسببا بالغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها إليه، وعلى أن يبلغ للقرار لصاحب الشأن بالطريق الإداري قبل عرضه على اللجنة العليا التي لها أن تعدله أو تلغيه ويصبح نهائياً بعد تصديقها عليه، كما نصت على أن ينفذ بالطريق الإداري... لما كان ذلك وكان الثابت أن الإصلاح الزراعي قد ربط أرض النزاع على المطعون ضدهما الأول والثاني بعد أن صدر القرار رقم ٨٥٨ في ١٩/٣/١٩٧٤ في الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٧٣ لإصلاح زراعي بطرد الطاعن منها لاخلاله بأحد الشروط الجوهرية في المنتفعين أعمالاً لنص المادتين ٩، ١٤ من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وكان القرار المذكور واجب التنفيذ على ما سلف بيانه فإن تنفيذه على الطاعن - صاحب الشأن فيه - لا يعتبر تعرضاً مادياً أو قانونياً. وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر يكون صائباً متفقاً مع صحيح القانون.

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول أن القرار رقم ٨٥٨ لسنة ٧٤ المقدم بحافظة مستندات الإصلاح الزراعي صادر من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على قرار لجنة بحث مخالفات المنتفعين في حين أن هذا التصديق منوط وفقاً لنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بمجلس إدارة الهيئة دون رئيس هذا المجلس ومن ثم لم يكن قرار اللجنة سالفة الذكر قد أصبح نهائياً كما خلا القرار المذكور مما يفيد إعلان الطاعن بقرار لجنة بحث المخالفات المذكورة ومضي المدة القانونية قبل تنفيذه وكان يتعين في الحالين عدم الاعتداد بذلك القرار واعتباره باطلاً بطلاناً يصل به إلى حد الانعدام، ورغم تمسك الطاعن بهذا

الدفاع فقد حجبت المحكمة نفسها عن تحقيقه مكتفية بالقول بسلامة محضر التسليم المؤرخ ١٩٧٦/٣/١٥.

وحيث ان هذا النعى غير مقبول، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع القانوني الذي يخالطه واقع لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك في صحيفة الاستئناف ومذكرته أمام تلك المحكمة ببطلان محضر التسليم المحرر في ١٩٧٦/٣/١٥ وليس في الأوراق ما يدل على سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع ببطلان القرار رقم ٨٥٨ سنة ١٩٧٤ أو إنعدامه لصدوره من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي دون مجلس الإدارة ذاته وهو ما يقتضى التحقق من حيث الواقع من إجراءات إصداره ومصدره ومن ثم فهو دفاع قانوني يخالطه واقع لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، أما نعيه على قرار اللجنة قبل التصديق عليه فقد تحصن بهذا التصديق على نحو ما ورد بالرد على السبب الأول مما يوجب تنفيذه وهو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد الحميد المتفلوطي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد زغلول عبد الحميد، د. منصور وجيه، محمد فؤاد بدر وعبد النبي غريب.

(٣٨٢)

الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ قضائية

(١، ٢) إيجار إيجار الأماكن، الإخلاء للتأجير من الباطن.

(١) تأجير المستأنف للعين المؤجرة من باطنة. عدم جوازه إلا بإذن كتابي من المالك أو من يليه. في ذلك لا عبرة بالموافقة الصريحة أو الضمنية الصادرة من غيرهما ما لم يثبت تفويض في تلك.

(٢) مجرد علم المؤجر أو أحد تابعيه بواقعة التأجير من الباطن قبل رفع دعوى بإخلاء المستأجر بيضعة أشهر. عدم اعتباره قبولا يتضمن نزولا جتيميا في الإخلاء.

(٣) حكم عيوب التلليل : ما يعد قصورا .

إقامة الحكم قضاءه على حق المستأجر في التأجير من الباطن على سند من وثيقتي التأمين الصادرين لصالح المتنازل لها دون أن يبين ما هية ما ثبتت بهاتين الوثيقتين في شأن التنازل عن العين المؤجرة حتى يمكن محكمة النقض من مراقبة ما استخلصه قصور .

١ - لما كانت الشركة الطاعنة قد اقامت الدعوى بطلب إخلاء المطعون ضدهم من العين المؤجرة تأسيسا على أن الثلاثة الأول منهم «المستأجرين» تنازلوا عنها لرابعتهم بدون إذن كتابي صريح من المالك مخالفين بذلك نص البند الرابع من عقد الايجار، والفقرة ١، ٢، ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وكان الثابت من عقد الايجار المقدم والميرم بين المالك السابق والمطعون ضدهم الثلاثة الأول أنه نص فيه على عدم جواز التنازل عن حقه في الايجار أو التأجير من الباطن دون إذن كتابي من المالك بما لا يجوز

للمستأجرين التنازل عن العين المؤجرة إلا بعد الحصول على هذا الاذن منه او ممن ينوب عنه فلا يعتد بأية موافقة صريحة أو ضمنية تصدر من غيرها إلا إذا ثبت تفويضه في ذلك .

٢ - تغيير النشاط في العين - المؤجرة - ومجرد علم الطاعنة - المالكة أو تابعيها بواقعة التنازل عن الايجار - بفرض توافر هذا العلم - ثم انقضاء بضعة أشهر قبل اقامة دعوى الاخلاء لا يكفى للقول بموافقة الطاعنة عليه ونزولها ضمنا عن حقها في طلب الاخلاء .

٣ - إذ اقام الحكم المطعون فيه قضاء بتأييد الحكم المستأنف برفض دعوى الطاعنة على أنه فيما ورد بوثيقتي التأمين ضد السطو والحريق الصادرتين منها على مصنع المستأنف عليها، المطعون ضدها الرابعة المتنازل لها المنشأ في تلك الشقة - ما يكفى للقبول بتوافر إذنها الكتابي الصريح المشترط في الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٦٩/٥٢ - وعلى ما استدل به الحكم المستأنف على قبول الشركة للتنازل بعد تغيير النشاط التجاري في العين وعلم حراس العقار التابعين للشركة به، ودون أن يبين ما هية ما ثبت بالوثيقتين في شأن التنازل عن العين المؤجرة وصفة موقعها في ذلك مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة ما استخلصه في هذا الخصوص وتطبيق القانون على وجهه الصحيح فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الشركة الطاعنة اقامت الدعوى رقم ١٨٥٦ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة على المبلغين ضدهم بطلب إجلائهم من

الشقة المؤجرة المبينة بالصحيفة وتسليمها لها وقالت في بيان ذلك انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥١/١١/٢٢ استأجر المطعون ضدهم الثلاثة الأول تلك الشقة، التي آلت ملكيتها اليها وذلك بقصد استعمالها صالة للتربية البدنية، إلا أنهم تنازلوا عنها الى المطعون ضدها الرابعة بغير إذن كتابي صريح من الشركة بالمخالفة للقانون ولنص البند الرابع من العقد الامر الذي يجيز لها طلب اخلائهم. دفعت المطعون ضدها الرابعة الدعوى بأنها اشترت شقة النزاع بالجدك وأنشأت بها مصنعا للملابس والمصنوعات الجلدية وأن الشركة الطاعنة قبلت ذلك بعرضها الاجرة منها وبقبولها التأمين على المصنع ضد الشطو والحريق . وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى. استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٨٨ لسنة ٩٤ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن، وإدّ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة بالسببين الأول والثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال وفي بيان تلك تقول ان عقد الايجار المؤرخ ١٩٥١/١١/٢٢ المحرر بين المالك والمطعون ضدهم الثلاثة الأول ينص في البند الرابع منه على انه لا يجوز للمستأجر أن يؤجر المكان المؤجر من الباطن كله أو جزء منه مفروشا أو غير مفروشا كما ليس له التنازل عن حقه في الايجار بغير موافقة كتابية وصريحة من المالك الذي له مطلق الحرية في الرقض، وبالرغم من هذا النص الصريح الواضح الذي يطابق ما نص عليه في المادة ٢٢/ب من القاتون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فقد استدلت الحكم على تواقع الاتن الكتابي الصريح من الشركة الطاعنة للمطعون ضدهم المذكورين بالتنازل عن حقهم في الايجار بعد صدور وثيقتي تأمين ضد الحريق والشطو من الشركة الطاعنة الى المتنازل اليها المطعون ضدها الرابعة من أن الشركة في تعاقدتها مع المطعون ضدها في وثيقتي التأمين إنما تعاقدت على تأمين الاشياء الموجودة بالعين من الخطر المؤمن

منه والتأمين على الأشياء لا يعنى تحديد سبب وجود المؤمن له فى العين، وصلة المؤمن له بالمكان، إذ لا يؤثر على شروط عقد التأمين ما إذا كان المؤمن له مالكا للمكان الموجود به الأشياء أو مستأجرا أو حائزا بسبب قانونى أو مفتصبا له لأن محل التأمين هو الخطر الذى يحيق بالأشياء المؤمن عليها فحسب، وبالتالي فإن العلاقة التى تنشأ بين الشركة بوصفها مؤمنا لديها والمطعون ضدها بوصفها مؤمنة هى علاقة منبثة الصلة بالعلاقة التأجيريه التى تنشأ بين الشركة بوصفها مالكة وبين مستأجرى العقارات المملوكة لها، لأنه لا صلة بين نشاط الشركة التأمينى وبين أنشطتها الاستثمارية ومن بينها تلك العقارات وتأجيرها، كما أن الحكم المطعون فيه إحال فى أسبابه على ما يتعارض معها من أسباب الحكم المستأنف التى ورد بها أن الشركة الطاعنة كانت على علم بالتنازل لأن النشاط التجارى فى العين قد تغير وأن حراس العقار التابعين للشركة كانوا على علم بذلك، فى حين خلت الأوراق من الدليل على هذا العلم فضلا عن ان علم المالك أو أحد تابعيه بالتنازل لا يغنى عن الاذن الكتابى الصريح وبذلك يكون الحكم قد استند الى غير الثابت فى الأوراق وعابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب.

وحيث ان هذا النعى فى محله، نلك انه لما كانت الشركة الطاعنة قد اقامت الدعوى بطلب إخلاء المطعون ضدهم من العين المؤجرة تأسيساً على أن الثلاثة الأول منهم «المستأجرين» تنازلوا عنها لرايعتهم بدون إذن كتابى صريح من المالك مخالفين بذلك نص البند الرابع من عقد الايجار والفقرة ب من المايه ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وكان الثابت من عقد الايجار المقدم والمبرم بين المالك السابق والمطعون ضدهم الثلاثة الأول انه نص فيه على عدم جواز التنازل عن حق الايجار أو التأجير من الباطن دون إذن كتابى من المالك بما لا يجوز للمستأجرين التنازل عن العين المؤجرة الا بعد الحصول على هذا الاذن منه أو ممن ينبيه عنه فلا يعتد بأية موافقة صريحة أو ضمنية تصدر من غيرهما إلا إذا ثبت تفويضه فى ذلك، وكان تغيير النشاط فى العين ومجرد علم الطاعنة أو أحد تابعيها بواقعة التنازل عن الايجار - بغرض تواقع هذا العلم - ثم انقضاء بضعة أشهر قبل إقامة

دعوى الاخلاء لا يكفى للقول بموافقة الطاعة عليه ونزولها ضمناً عن حقها فى طلب الاخلاء، فإن الحكم المطعون فيه إن أقال قضاءه بتأييد الحكم المستأنف برفض دعوى الطاعة على أنه فيما ورد بوثيقتى التأمين ضد السطو والحريق الصادرتين منها على مصنع المستأنف عليها (المطعون ضدها الرابعة) المتنازل لها - المنشأ فى تلك الشقة - ما يكفى للقول بتوافر إنذنها الكتابى الصريح المشترط فى الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وعلى ما استدل به الحكم المستأنف على قبول الشركة للتنازل بعد تغيير النشاط التجارى فى العين وعلم حراس العقار التابعين للشركة به، ودون أن يبين ماهية ما ثبت بالوثيقتين فى شأن التنازل عن العين المؤجرة وصفة موقعهما فى ذلك، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة ما استخلصه فى هذا الخصوص وتطبيق القانون على وجهه الصحيح، فإن يكون معيياً بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد الحميد المتفلوطى نائب رئيس المحكمة وعضوية الشادة
المستشارين/ محمد زغلول عبد الحميد، د. منصور وجيه، محمد قواد بدر وفهمى الخياط.

(٣٨٣)

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ القضائية

(١) إختصاص «إحالة» دعوى.

قضاء المحكمة بعدم الاختصاص والاحالة. التزام المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى بحالتها التي احيلت بها. ما تم صحيحا قبل الاحالة بقاؤه صحيحا بما فى تلك إجراءات رفع الدعوى.

(٢) إيجار «إيجار الأراضى الزراعية».

عقود إيجار الاراضى الزراعية المبرمة فى ظل المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المعدل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣. التزام المؤجر بإيداع نسخة منها فى الجمعية التعاونية الزراعية - عدم جواز مساعلة المستأجر عن اخلال المؤجر بهذا الالتزام. علة ذلك.

(٣) قوة الأمر المقضى.

الدفع باكتساب الحكم قوة الأمر المقضى. شرطه. وحدة الموضوع والخصوم والسبب فى الدعويين م ١٠١ اثبات.

(٤) نقض «السبب الجديد».

دفاع الطاعن بأن حق المطعون ضده يتحول الى تعويض فى حالة تعذر رد الاطيان دفاع يختلط بواقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع غير مقبول.

(٥) دعوى «إيجار «إيجار الأراضى الزراعية».

للمستأجر حق رفع دعوى اليد ضد غير المؤجر. م ٥٧٥ مدنى لا حاجة لإبخال المؤجر فيها.

١ - لما كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد جرى نصها على أنه «على المحكمة وإذا قضت بعدم إختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية...» فإن مفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت اليها، ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحاً بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال اليها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها، فإذا ما تمت تهيئة الدعوى للمرافعة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحيلة فلا يقتض الأمر من المحكمة المحال اليها اتخاذ إجراءات جديدة لتغيرها .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد ٣٦، ٣٦ مكرر ١ و ٣٦ مكرر ب من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعي المعدل بالقانونين رقمي ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع استحدث القانونين الاخيرين التزاما بإيداع عقد الايجار في الجمعية التعاونية الزراعية، وجعل الالتزام به على المؤجر دون المستأجر ولم ينص على عدم قبول دعاوى المستأجر جزاء على تخلفه عن الايداع بتقاعس المؤجر عن القيام بواجبه في الايداع ، فلا يجوز مساءلة المستأجر عن اخلال المؤجر بالتزامه إذ المقرر أنه ليس للمخيط أن يلقي بتبعية خطئه غشاً كان ذلك أو تقصيرا على سواء أو أن يستفيد من خطئه في مواجهة غيره .

٣ - أنه وفقاً لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات لا يحوز الحكم حجية الامر المقضي به إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة، فإذا تخلف أحد هذه العناصر كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير متوافر الأركان .

٤ - إثارة الطاعن أن حق المطعون ضده الأول يتحول الى التعويض في حالة تعذر رد الأَطْيَان اليه. أيا كان وجه الرأي فيه - هو دفاع يختلط بواقع ولم يثبت سبق عرضه على محكمة الموضوع فإنه يعتبر سبباً جديداً لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - أباح القانون المدنى فى المادة ٥٧٥ منه للمستأجر رفع دعاوى اليد جميعا ضد غير المؤجر ومن ثم فإنه يجوز لكل من المستأجرين المتزاحمين أن يرفع دعوى على الآخر دون حاجة لادخال المؤجر فى الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول تقدم بطلب الى لجنة فض المنازعات الزراعية بناحية المصرى طالبا استرداد الاطيان موضوع عقد الايجار المؤرخ ١٥/١١/١٩٦٥ تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٦٦ فأجابته اللجنة الى طلبه بقرارها الصادر فى ١٦/٥/١٩٦٧ والقاضى بطرد الطاعن من مساحة أربعة افدنة، فتظلم الطاعن والمطعون ضده الثانى من هذا القرار أمام اللجنة الاستئنافية التى أحالت التظلم الى محكمة قنا الابتدائية بهيئة إستئنافية، وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٦ قضت المحكمة بإلغاء ذلك القرار وبعدم اختصاص اللجنة بنظر الطلب وبإحالة الى محكمة قنا الابتدائية لنظره، وقيمت الدعوى أمامها برقم ١٢٧ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى قنا وبتاريخ ٩/٦/١٩٧٧ قضت المحكمة برفض الدعوى، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٣ لسنة ٥٢ ق أسيوط (مأمورية قنا) بغية إلغاء الحكم المستأنف والحكم بطرد المستأنف عليهما (الطاعن والمطعون ضده الثانى) من الأربعة افدنة محل النزاع، وبتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبطرد المستأنف عليه الأول (الطاعن) من الأربعة افدنة موضوع النزاع وتسليمها للمستأنف بها عليها من زراعة وقت التنفيذ فى مواجهة المستأنف عليه الثانى (المطعون

ضده الثاني) وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول انه كان قد دفع أمام محكمة قنا الابتدائية ببطلان صحيفة الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى قنا لعدم توقيع محام عليها طبقا للمادة ٨٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ وقد قضت تلك المحكمة برفض الدفع ورفض الدعوى، فاستأنف المطعون ضده الأول ذلك الحكم، ووفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات فإن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما سبق أن أبداه الطاعن أمام محكمة أول درجة من دفع وواجه دفاع، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تفصل فيها الا إذا تنازل عنها صراحة أو ضمنا، ولا سبيل للقول بأنه سبق أن تنازل عما تمسك به أمام محكمة أول درجة من دفاع أصلى واحتياطي، ذلك انه تمسك أمام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٩/٢/٢٠ بجميع دفعه أمام محكمة الدرجة الأولى، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفع فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب.

وحيث ان هذا النعى بهذا السبب غير مقبول ذلك انه لما كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد جرى نصها على انه «على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية... وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها، فإن مقام ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها، ومن ثم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا بما فى ذلك إجراءات رفع الدعوى، وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال اليها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها، فإذا ما تمت تهيئة الدعوى

للمرافعة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحيلة فلا يقتض الأمر من المحكمة المحال إليها اتخاذ إجراءات جديدة لتحضيرها، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ابتداء بموجب طلب تقدم به الى لجنة فض المنازعات الزراعية بناحية المصرى، وبالطريقة التي رسمتها المادة ٨ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩، وإذ لم يتطلب القانون توقيع محام على هذا الطلب كما ان المادة ٨٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ لم تتطلب توقيع محام على الطلب المذكور، فإن الدعوى تكون رفعت بإجراءات صحيحة أمام تلك اللجنة ولو تبين بعد ذلك أنها غير مختصة بنظرها، وإذ قضى الحكم المطعون فيه في الدعوى على أساس أن إجراءاتها قد تمت على الوجه الصحيح قانوناً، فلا يبطله قصوره في الرد على الدفع سالف الذكر، إذ لهذه المحكمة أن تستكمل ما قصر في بيانه ما دام هو رد قانونى لا تعلق له بواقع مما يكون معه النعى غير مقبول .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى للطعن الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول ان المشرع نظم قواعد اثبات العلاقة الايجارية بأحكام واضحة فى نصوص المادتين ٣٦ ، ٣٦ مكرراً من قانون الاصلاح الزراعى، وهذه الأحكام متعلقة بالنظام العام، فلا يجوز لمن يدعيها اثباتها بأقوال الشهود أو بالقرائن أو بتقرير خبير، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذه القواعد الآمرة، وقبل دعوى المطعون ضده الأول بوصفه مستأجراً دون أن يقدم دليل الاثبات المقبول قانوناً، وهو عقد الايجار المكتوب والمسجل بالجمعية بما يكون معه قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد ٣٦ و ٣٦ مكرراً ١ - ٣٦ مكرراً ب من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ فى شأن الاصلاح الزراعى والمعدل بالقانونين رقمى ١٧ سنة ١٩٦٣ ، ٥٢ سنة ١٩٦٦ أن المشرع استحدث بالقانونين الأخيرين التزاماً بإيداع عقد الايجار فى الجمعية للتعاونية الزراعية، وجعل الالتزام به على

عاتق المؤجر دون المستأجر ولم ينص على عدم قبول دعاوى المستأجر جزاء على تخلفه عن الايداع بتقاعس المؤجر عن القيام بواجبه في الايداع فلا يجوز مساءلة المستأجر عن إخلال المؤجر بالتزامه، إذ المقرر أنه ليس للمخطيء أن يلقي بتبعية خطئه - غشا كان ذلك أو تقصيرا - على سواه أو أن يستفيد من خطئه في مواجهة غيره ولو كان هذا الغير بدوره مخطئا، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل دعوى المطعون ضده الأول (المستأجر) دون استلزام ايداع عقد ايجاره فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث للطعن الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه كان قد استأجر الاطيان الزراعية البالغ مسطحها ٨ س ٦ ط ٨ ف من المطعون ضده الثاني بصفته حارسا قضائيا عليها بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٢/١٠/١٩٦٣ وتنفذ على الطبيعة باستلام الطاعن تلك الأطيان وانتفاعه بها منذ هذا التاريخ، إلا أنه وفي سنة ١٩٦٨ عن لورثة طوبيا بقطر بشارة رفع الدعوى رقم ٣٦٥ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى قنا عليه باعتباره مستأجرا لها وعلى المطعون ضده الثاني باعتباره حارسا قضائيا عليها، وقد قضت المحكمة بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٩ لصالح الورثة المذكورين بالمبالغ المطلوبة على ضوء عقد الايجار الصادر الى الطاعن، وأصبح هذا الحكم نهائيا وله حجيته في شأن صحة عقد ايجار الطاعن الا ان الحكم المطعون فيه اهدر هذه الحجية وقضى على خلافها.

وحيث ان هذا النعى مردود، ذلك أنه وفقا لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات لا يحوز الحكم حجية الأمر المقضى الا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة، فإذا تخلف أحد هذه العناصر كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير متوافر الأركان، لما كان ذلك وكان البين من مطالعة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٦٥ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى قنا أنها رفعت من فلورا طوبيا وانى سيدهم على المطعون ضده الثاني والطاعن تطالبان فيها لولهما بضافى ايراد أطيان زراعية في فترة حراسته القضائية عليها وتطالبانه والطاعن

متضامنين بريع الأطيان في فترة تالية لانتهااء الحراسة، وقد قضى فيها بصافى ايراد الحراسة مدة سريانها وبرفض الطلب الثانى، بينما الدعوى الماثلة رفعت من المطعون ضده الأول ضد الطاعن والمطعون ضده الثانى بطلب استرداد حيازته لاربعة اقدنة مبينة بالدعوى وقد حكم له فيها بطلباته استنادا الى أن حيازته لتلك الأطيان كانت بسبب استجاره لها من طوبيا بقطر من قبل أن يعين المطعون ضده الثانى حارسا عليها ويؤجرها للطاعن، وإذ لم يكن المطعون ضده الأول طرفا فى الدعوى الأولى سالفة البيان كما اختلفت الدعويان موضوعا وسببا على النحو المتقدم فإن الحكم المذكور لا يحوز قوة الأمر المقضى فى النزاع المائل ويكون النعى على غير أساس.

وحيث ان الطاعن ينعى بالسببين الرابع والخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على أساس تفضيل عقد ايجار المطعون ضده الأول المحرر فى ١٩٦٥/١١/١٥ والصادر من ورثة طوبيا بقطر خلال الفترة من ١٩٦٥/١/٣ حتى ١٩٦٦/٦/١٩ حين استطاع الورثة استلام هذه الأطيان بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٩٩ سنة ١٩٦٢ مدنى قوص والذى قضت محكمة قنا الكلية بوقف تنفيذه بالنسبة لتسليم الأطيان وتم اعادتها الى الطاعن فى ١٩٦٦/١١/١٩ ومن ثم فلم يكن هناك محل للمفاضلة بين مركز الطاعن المستمد من عقد ايجاره المؤرخ ١٩٦٣/١٠/١٥ ومركز المطعون ضده الأول المستمد من عقد ايجاره المؤرخ ١٩٦٥/١١/١٥، وأنه مع الفرض الجدلى بأن المطعون ضده الأول كان مستأجرا لهذه الأطيان وأخلى منها لمدة ستة عشر عاما وتم ايجارها للطاعن بعقد صحيح، ثم ثبت بعد هذه المدة الطويلة احقية فى الاجارة فلا تكون النتيجة فسخ عقد ايجار الطاعن وطرده واحلال المطعون ضده الأول محله، ذلك أن حقه على هذه الأطيان هو حق شخصى فإذا تعذر تنفيذه كان له حق المطالبة بالتعويض، وإذ اقام الحكم المطعون فيه قضاءه على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برد حيازة أطيان النزاع الى المطعون ضده الأول وطرده الطاعن منها على ما استخلصه من تقرير خبير مودع في قضية أخرى بين الطرفين وشكاوى مرفقه به بشأن أسبقية المطعون ضده الأول في حيازته لتلك الأطيان إستنادا لعقد ايجار صادر له من ورثة المالك بقوله «ان الثابت من تقرير الخبير المقدم أمام اللجنة الاستئنافية بمجلس مدينة قوص (ضمن المفردات المنضمة) أن أطيان النزاع كانت في وضع يد المستأنف (المطعون ضده الأول) بطريق ايجار من طوبيا بقطر حتى حدث نزاع بينهم بين المستأنف عليه الثاني (المطعون ضده الثاني) حارسا قضائيا على الأرض موضوع النزاع الذي أجر أطيان النزاع الى المستأنف عليه الأول (الطاعن) والمحكمة تطمئن الى هذا التقرير وسلامة الأسس التي بنى عليها وقد تأيد بالشكاوى المرفقة بذلك التقرير فيكون الحكم المستأنف قد جانبه الصواب لأنه بنى حيازة المستأنف على حكم الغي استئنافيا في حين أن حيازة المستأنف ثابتة له قبل أن يعين المستأنف عليه الثاني حارسا على أطيان النزاع وقبل أن يؤجرها الأخير الى المستأنف عليه الأول... ومن ثم يكون سلب حيازة المستأنف بموجب عقد ايجار صادر من المستأنف عليه الثاني بصفته حارسا على أطيان مؤجرة من الملاك الأصليين الى المستأنف بدون سند من القانون... وإذا كان هذا الاستخلاص سائغا وله سنده من الأوراق ومن شأنه ان يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم وكان ما أثاره الطاعن من أن حق المطعون ضده الأول يتحول الى التعويض في حالة تعذر رد الأطيان اليه - ايا كان وجه الرأي فيه - هو دفاع يختلط بواقع ولم يثبت سبق عرضه على محكمة الموضوع فإنه يعتبر سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب السادس للطعن الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضده الأول بصفته مستأجرا أقام دعواه على الطاعن كمستأجر لأطيان النزاع دون أن يختصم مالك هذه الأطيان وكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقضى بعدم

قبولها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود بما اباحه القانون المدنى فى المادة ٥٧٥ منه بأن للمستأجر رفع دعاوى اليد جميعا ضد غير المؤجر ومن ثم فإنه يجوز لكل من المستأجرين المتزاحمين أن يرفع دعوى على الآخر دون حاجة لادخال المؤجر فى الدعوى، فيكون النعى بهذا السبب غير سديد .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور / سعيد عبد الماجد وعضوية السادة المستشارين / د. أحمد حسنى، يحيى الرفاعى نائبى رئيس المحكمة، محمد طعموم وزكى المصرى .

(٣٨٤)

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) حكم «حجية الحكم» • نيابة عامة .
أمر النيابة بحفظ الشكوى. لا حجية له أمام القاضى المدنى .
- (٢) دعوى «الطلبات فى الدعوى» • حكم «تسبيب الحكم» .
طلبات الخصوم. إجابة المحكمة عليها. شرطه .
- (٣) عقد «عيوب الرضا» • محكمة الموضوع .
إستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به. من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
- (٤) مسئولية «مسئولية تقصيرية» • تقادم «مدة التقادم» • نقل «مسئولية أمين النقل» .
إنتهاء الحكم المطعون فيه الى ارتكاب الناقل غشا. أثره. إستناد دعوى التعويض التى ترفع على المسئولية التقصيرية وتقادمها بإنتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه .

١ - أمر النيابة بحفظ الشكوى لا يحوز حجية تمنع المحكمة المدنية من استخلاص خطأ السائق باعتباره تابعا للطاعن .

٢ - إذ كان الطاعن قد أشار فى دفاعه - أمام محكمة الاستئناف - أنه عرض على مندوب المطعون ضده كمية الكتب التى تم انتشالها من الميناء وأنه رفض استلامها - إلا أنه - وعلى ما يبين من

الحكم المطعون فيه - لم يطلب من المحكمة تمكينه من إثبات هذه الواقعة بالبينة في صورة طلب صريح جازم - وإذا كان الحكم المطعون فيه بما له من سلطة تقديرية قد رد على هذا الدفاع بأنه غير جدى أخذاً بقرينة قعود الطاعن عن القيام بعرض تلك الكتب على المطعون ضده عرضاً رسمياً للتخلص من مسؤوليته على نحو ما أشارت إليه المادة ١٠٠ من قانون التجارة. وكان ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سائفاً وكافياً لحمل قضائه ولا يتضمن معنى تفضيل طريق للاثبات على آخر ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

٣ - استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت به يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع بعيداً عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً ومستمداً من وقائع ثابتة في الأوراق .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه - وقد انتهى إلى أن الطاعن قد ارتكب غشاً بعدم تسليم كمية الكتب التي انتشرت من المياه واحتجازه لها بغير مقتضى - على نحو ما سلف بيانه - فإن مسؤولية الطاعن في هذه الحالة كناقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست مسؤولية عقدية بل مسؤولية تقصيرية قوامها الخطأ المدعى عليه به ومن ثم تخضع في تقايمها للمادة ١٧٢ من القانون المدني التي تقضى بتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده بصفته أقام الدعوى رقم ٤٥٦

لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى أسيوط على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٨٤٨٠ جنيه على سبيل التعويض. وبيانا لذلك قال انه بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١١ عهد إلى الطاعن بنقل ١٠٥٠٠ نسخة من كتاب - الأطلس العربى - من القاهرة الى سوهاج وبعد استلامه الكتب قام بشحنها بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٢ بالسيارة رقم ٥٤٢ نقل أسيوط إلا أن السيارة سقطت بها فى ترعة الابراهيمية بإهمال قائدها وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٤٦١٦ لسنة ١٩٦٩ إدارى أبو قرقاص وإذ كان الطاعن قد استولى على الكتب بعد انتشالها من المياه ولم يتم بتسليمها فإنه يكون مسئولا عن التعويض دفع الطاعن الدعوى بسقوطها بمضى ١٨٠ يوما من تاريخ النقل طبقا للمادة ١٠٤ من قانون التجارة كما دفعها بالتقادم الثلاثى لمضى أكثر من ثلاث سنوات على وقوع الضرر، وبتاريخ ١٩٧٦/١٢/١١ قضت محكمة أسيوط الابتدائية برفض الدفعين وبندب خبير لتقدير التعويض، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧ للمطعون ضده بطلباته. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢١ لسنة ٥٢ ق أسيوط وتمسك بدفعيه السابقين، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٦ قضت محكمة إستئناف أسيوط بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاسناد وفى بيان ذلك يقول انه دفع المسئولية بأن الحادث الذى وقع للسيارة كان نتيجة قوة القاهرة لأن انحراف السيارة عن خط سيرها وسقوطها بالكتب فى مياه الترعة كان بسبب وجود حفرة كبيرة فى الطريق وهو ما ترتب عليه قيام النيابة العامة بحفظ المحضر وقد نفى الحكم عن ذلك الحادث صفة القوة القاهرة استنادا الى ما ورد بتقرير المهندس الفنى لمرور المنيا من خطأ السائق بتخطيه الحفرة بسيارته بسرعة كبيرة، ولما كان الثابت بذلك التقرير وجود حفرة كبيرة فى الطريق بسبب إنشاء خط للسكك الحديدية وكان لا يمكن لقائد السيارة أو للشخص العادى

أن يتبين تلك الحفرة فإن الحادث كان لا محالة سيقع حتى ولو كانت سرعة السيارة في تلك الأثناء بسيطة ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ بإسناد الحادث الى خطأ السائق كما أنه أهدر حجية الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ المحضر الذي تحرر عن تلك الواقعة .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن من توافر القوة القاهرة - بقوله «انه مردود بما ثبت من أوراق الشكوى رقم ٤٦١٦ لسنة ١٩٦٩ إدارى أبو قرقاص فقد أرفق بها صورة تقرير مهندس مرور المنيا عن الحادث بأن سائق السيارة النقل هو المخطئ أولاً وأخيراً بتخطيه مطبا في الطريق بسرعة كبيرة ٨٠ كيلو مترا في الساعة وتدل على ذلك آثار فرائل السيارة بالأرض، مما مفاده أن الحكم جعل انحراف السيارة عن خط سيرها حال تخطيها حفرة في الطريق بسرعة كبيرة أمراً متوقعاً في مثل هذا الظرف وهو ما ينفي قيام القوة القاهرة وإذ كان ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن سائغاً ومستمداً من تقرير المهندس الفنى لمرور المنيا المرفق بالشكوى رقم ٤٦١٦ لسنة ١٩٦٩ إدارى أبو قرقاص والتي كانت تحت بصر المحكمة وكان أمر النيابة بحفظ تلك الشكوى فيما لو صح - لا يحوز حجية تمنع المحكمة المدنية من استخلاص خطأ السائق ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رد الحادث الى خطأ تابع الطاعن ونفى عنه صفة القوة القاهرة لا يكون قد أخطأ في الاسناد ويكون ما ورد بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول ان محكمة الاستئناف رفضت إحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت أنه عرض على مندوب المطعون ضده استلام كمية الكتب التي تم انتشارها وأنه رفض استلامها وذلك بمقولة أن الأوراق خلت مما يفيد قيامه بعرض تلك الكتب بطريق رسمى وإذ لم يقصر القاتون الاثبات في هذه الحالة على تلك الوسيلة وأجاز الاثبات بالبيينة باعتبار أن كلا من العرض والامتناع واقعة مادية فإنه يكون قد أخل بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه ولئن كان الطاعن قد أثار في دفاعه أمام محكمة الاستئناف أنه عرض على مندوب المطعون ضده كمية من الكتب التي تم إنتشالها من المياه وأنه رفض إستلامها - إلا أنه - وعلى ما يبين من الحكم للمطعون فيه لم يطلب من المحكمة تمكينه من اثبات هذه الواقعة بالبينة في صورة طلب صريح جازم وإذا كان الحكم المطعون فيه بما له من سلطة تقديرية قد رد على هذا الدفاع بأنه غير جدى أخذا بقريضة قعود الطاعن عن القيام بعرض تلك الكتب على المطعون ضده عرضا رسميا للتخلص من مسؤوليته على نحو ما أشارت اليه المادة ١٠٠ من قانون التجارة، وكان ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن سائغا وكافيا لحمل قضائه ولا يتضمن معنى تفضيل طرق للاثبات على آخر ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أسند اليه ارتكابه الغش في حين أن المطعون ضده لم يسنده له ولم يؤسس دعواه عليه وإذا خلت الأوراق من وجوده وكان طرده من محل تجارته وإيداعه السجن فيما لو صح أثناء محاولة المطعون ضده اعلانه بدعوى التعويض السابقة لا يعتبر غشا فإن إستخلاص الحكم للغش يكون غير سائغ بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت به يدخل في السلطة التقديرية لقاضى الموضوع بعيدا عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا ومستمدا من وقائع ثابتة في الأوراق، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل الواقع في الدعوى من أن الطاعن تعاقد مع المطعون ضده بصفته على أن ينقل له ١٠٨٠٠ نسخة من كتاب الاطلس العربى - من القاهرة الى سوهاج وأنه بعد سقوط السيارة بهذه الكتب في مياه ترعة الابراهيمية تم انتشال جزء منها لم يبق الطاعن بتسليمه، استخلص الحكم غش الطاعن في عملية النقل من احتجازه بغير مقتضى كمية

الكتب التى تم انتشارها من المياه وإذ كان ما خلاص اليه الحكم فى هذا الشأن سائفا ومستمداً من المحضر رقم ٤٦١٦ لسنة ١٩٦٩ إدارى أبو قرقاص ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقديره مما لا يقبل منه أمام محكمة النقض ولا يعيب الحكم ما استورد اليه وهو فى سبيل التلليل على غش الطاعن قوله انه سلك طرقاً ملتوية للحيلولة دون اعلانه بصحيفة دعوى التعويض السابقة رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة إذ ان هذا القول لا يعدو أن يكون اسباباً زائدة يستقيم الحكم بدونها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض وفى بيان ذلك يقول انه لما كان الحكم قد استخلص غشه من عدم تسليم كمية الكتب التى انتشرت من المياه وكانت مسئوليته كناقيل فى هذه الحالة أساسها المسئولية التقصيرية التى تتقادم بمضى ثلاث سنوات فإن الحكم يكون قد تناقض بتطبيقه على هذه المسئولية قواعد التقادم الطويل وقد أدى به هذا التناقض الى أنه غفل عن سقوط الدعوى بمضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الضرر حتى تاريخ رفع الدعوى وأن تلك المدة لم تنقطع بالدعوى رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة لايقاقها جزاء لعدم اعلانه بصحيفتها

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى أن الطاعن ارتكب غشا بعدم تسليم كمية الكتب التى انتشرت من المياه واحتجازه لها بغير مقتضى على نحو ما سلف بيانه - فإن مسئولية الطاعن فى هذه الحالة كناقيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست مسئولية عقدية بل مسئولية تقصيرية قوامها الخطأ للمدعى عليه به ومن ثم تخضع فى تقادمها للمادة ١٧٢ من القانون المدنى التى تقضى بتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر دعوى التعويض

أساسها المسؤولية العقدية ورتب على ذلك تطبيق قواعد التقادم الطويل في شأنها في حين أنها مسؤولية تقصيرية قوامها غش الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب وإذا حجب هذا الخطأ عن بحث التقادم الثلاثى الذى تمسك به الطاعن فإنه يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ د أحمد حسنى، يحيى الرفاعى نائبى رئيس المحكمة، محمد طموم ومنير توفيق.

(٣٨٥)

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) نقض «المصلحة فى الطعن».

المصلحة فى الطعن. العبرة بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه.

(٢) نقض «الخصوم فى الطعن».

الاختصاص فى الطعن. شرطه. المنازعة فى الطلبات.

(٣) حكم الطعن فى الحكم، «نقض الخصوم فى الطعن».

إختصاص الطاعن لأحد الخصوم المحكوم عليهم معه فى حكم لم يكن صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها. غير جائز.

(٤) إيجار «إيجار الأماكن، «التأجير مفروش».

إقامة دعوى الطرد من الشقة المفروشة على أساس الغصب. مؤداه. عدم انطباق أحكام المادتين ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها. علة ذلك. القضاء برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد بالوحدة المحلية. لا خطأ.

(٥) افلاس.

اعتبار الحكم صادرا فى دعوى ناشئة عن التفليس. مناطه. صدوره فى نزاع لا يعرض إلا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق أحكامه.

(٦) دعوى «وقف الدعوى».

وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مراقعات. جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من مدى جدية المنازعة فى المسألة الأولية للخارجة عن حدود إختصاصها.

١ - مناط المصلحة في الطعن هو بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك .

٢ - لا يكفي لقبول الطعن مجرد أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو .

٣ - لا يقبل اختصام الطاعن لأحد الخصوم المحكوم عليهم معه طالما أن الحكم المطعون فيه ليس صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون اختصام أشخاص معينين فيها .

٤ - إذا كان البين أن المطعون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة أول درجة على أساس الغصب حيث ورد في صحيفة دعواه أن عقد الايجار المبرم بين الطرفين قد انتهت مدته المحددة في ٣١/١٠/١٩٧٧ ولا يخضع للامتداد القانوني ومن ثم فقد أصبحت يد الطاعن والمطعون ضدهم من الثالث الى السابع على العين المؤجرة يد غاصب، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي أنه اعتمد هذا التكييف وأقام عليه قضاءه، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ توجب على المؤجر قيد عقود ايجار الاماكن المفروشة التي تبرم تطبيقاً لأحكام المادتين ٣٩، ٤٠ من ذات القانون لدى الوحدة المحلية المختصة ورتبت المادة ٤٣ على الاخلال بهذا الالتزام عدم سماع دعاوى المؤجر وعدم قبول الطلبات المقدمة منه الناشئة أو المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ٣٩، ٤٠ وكانت دعاوى الطرد التي اقامها المطعون ضده الأول على أساس الغصب لا تعتبر ناشئة أو مترتبة على تطبيق أحكام المادتين ٣٩، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه لا محل لإعمال حكم المادتين ٤٢، ٤٣ من القانون المذكور ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون .

٥ - الحكم لا يعتبر صادر في دعوى ناشئة عن التفليسة إلا إذا كان النزاع الذى فضل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الاقلاس ويستلزم تطبيق حكم من الاحكام الواردة فى قانون التجارة فى باب الاقلاس .

٦ - وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا للدائنين فى الدعوى رقم ٣٠٦ سنة ١٩٧١ افلاس جنوب القاهرة اقام الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٨١ تجارى كلى جنوب القاهرة على الطاعن والمطعون ضدهم بطلب طرد الطاعن والمطعون ضدهم من الثالث الى السابع من نصف الشقة المفروشة المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها له بمنقولاتها طبقا لكشف الجرد الملحق بعقد الايجار، وقال بيانا لذلك إنه بمقتضى عقد ايجار مؤرخ ١٩٧٢/١٠/٢٦ استأجر الطاعن من وكيل الدائنين السابق الشقة مفروشة لمدة خمس سنوات لا يجوز مدها الا بموافقة مأمور التفليسة وذلك اعتبارا من ١٩٧٢/١١/١، وإذ رفض الاخير تجديد العقد وأصدر قراره بتكليف وكيل الدائنين بإتخاذ الاجراءات القانونية لطرد المستأجر الأصلي والمستأجرين من الباطن فقد اقام الدعوى بطلباته السابقة وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥ أجابت محكمة أول درجة المطعون ضده الأول الى طلباته. استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٣٨ سنة ٩٨ ق والمطعون ضدهما السادسة والسابع بالاستئناف رقم ٦٨٥ سنة ٩٨ ق، وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم

المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون ضده الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة ولانعدام المصلحة. وقدمت النيابة العامة مذكرة ايدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثانى الى السابع وبرفضه بالنسبة للمطعون ضده الأول، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة أن الطعن أقيم من الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب ومدير شركة خليج السويس للنقل والتوريدات فى حين أن الاستئناف رقم ٦٠٠ سنة ٩٨ ق القاهرة رفع من الطاعن بصفته الشخصية فقط .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أنه إذا كان الاستئناف رقم ٦٠٠ سنة ٩٨ ق الذى اقامه الطاعن لم يشر فى صدر صحيفته الى صفته كصاحب ومدير شركة خليج السويس للنقل والتوريدات بجانب صفته الشخصية الا ان السبب الأول من اسباب الاستئناف يتضمن الإشارة الى هذه الصفة وقد اعتد الحكم المطعون فيها فى قضائه، ومن ناحية أخرى فإن البين من مدونات للحكم المطعون فيه أنه صدر فى الاستئنافات الثلاثة المضمومة أرقام ٦٠٠، ٦٣٨، ٦٨٥ سنة ٩٨ ق، وأن الطاعن اختص فى الاستئنافين الاخيرين بصفته الشخصية وبصفته صاحب ومدير شركة خليج السويس للنقل والتوريدات، وإذا كان الطعن قد رفع عن الحكم الصادر فى هذه الاستئنافات الثلاثة مجتمعة فإنه يكون مرفوعاً من الطاعن بذات الصفة التى كان متصفاً بها فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن لانعدام مصلحة الطاعن فيه أنه تمت قسمة الشقة موضوع النزاع بين الطاعن والمطعون ضدهما الثالث والرابع بموجب عقد مؤرخ ١٩٨٣/١١/٧ على أن يسرى اعتباراً من ١٩٧٦/٦/١٠ وصدر حكم بصحته وتنفاذه فى ١٩٨٣/١٢/١٥ .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أن مناط المصلحة في الطعن هو بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك وإذ كان عقد القسمة المؤرخ ١٩٨٢/١١/٧ قد نص على سريانه بأثر رجعي إلا أن المصلحة في الطعن كانت متوافرة وقت صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ بطرد الطاعن من شقة النزاع فإذا حرر عقد القسمة بعد ذلك في ١٩٨٢/١١/٧ فلا يعتد بانعدام المصلحة بناء على هذا العقد ويكون الدفع في غير محله.

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة صحيح ذلك أنه لما كان لا يكف لقبول الطعن مجرد أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو وكان لا يقبل إختصاص الطاعن لأحد الخصوم المحكوم عليهم معه طالما أن الحكم المطعون فيه ليس صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها، وكان اليمين من وقائع الدعوى - أنفة الذكر - أن المطعون ضده الثاني لم توجه إليه طلبات ولم ينازع الطاعن في طلباته وأن المطعون ضدهم من الثالث إلى السابع محكوم عليهم مع الطاعن بالطرد من العين المؤجرة للأخير فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة لهم.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الأول.

وحيث إن الطعن اقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على "الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وبياناً لذلك يقول ان الحكم بنى قضاءه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى الذي تمسك به في صحيفة الاستئناف على أن عقد الايجار موضوع الدعوى أبرم قبل سريان القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ومن ثم لا يخضع لأحكام المادتين ٤٢ ، ٤٣ منه اللتين توجبان قيد العقد بالوحدة المحلية، في حين أن هذا القانون يسرى على جميع العقود القائمة وقت صدوره ولو نشأت قبل ذلك.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به أن المطعون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة أول درجة على أساس الغصب حيث ورد في صحيفة دعواه أن عقد الإيجار المبرم بين الطرفين قد انتهت مدته المحددة في ١٩٧٧/١٠/٣١ ولا يخضع للامتداد القانوني ومن ثم فقد أصبحت يد الطاعن والمطعون ضدهم من الثالث إلى السابع على العين المؤجرة يد غاصب وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي أنه اعتمد هذا التكييف وأقام عليه قضاءه ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ توجب على المؤجر قيد عقود إيجار الأماكن المفروشة التي تيرم تطبيقاً لأحكام المادتين ٤٠، ٣٩ من ذات القانون لدى الوحدة المحلية المختصة ورتبت المادة ٤٣ على الإخلال بهذا الالتزام عدم سماع دعاوى المؤجر وعدم قبول الطلبات المقدمة منه الناشئة أو المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ٤٠، ٣٩ وكانت دعاوى الطرد التي أقامها المطعون ضده الأول على أساس الغصب لا تعتبر ناشئة أو مترتبة على تطبيق أحكام المادتين ٤٠، ٣٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ فإنه لا محل لأعمال حكم المادتين ٤٣، ٤٢ من القانون المذكور ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون برفض النظر عن الأساس القانوني الخاطيء الذي استند إليه إذ يكون لمحكمة النقض أن تصحح هذا الأساس القانوني دون أن تنقض الحكم.

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني هو بطلان الحكم المطعون فيه وبياناً لذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائي إذ فصل في النزاع - وهو من الانزعة الناشئة عن التقلية - دون أن يقدم مأمور التقلية تقريراً عنه طبقاً لما يقضى به المادة ٢٢٥ من قانون التجارة وهو إجراء متعلق بالنظام العام فإن الحكم الابتدائي يكون قد صدر باطلاً ويكون الحكم الاستئنافي المطعون فيه المؤيد لهذا القضاء قد امتد إليه البطلان.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم لا يعتبر صادراً في دعوى ناشئة عن التقلية إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الإفلاس.

لما كان ذلك وكانت الدعوى بطلب طرد المستأجر من العين المؤجرة له من وكيل الدائنين لا ينطبق في شأنها هذا الوصف فإن النعى على الحكم الصادر فيها بالبطلان تأسيساً على صدوره دون أن يقدم مأمور التفليسة تقريراً عن النزاع الذي فصل فيه يكون على غير أساس وبغير حاجة لبحث الاثر المترتب على عدم تقديم مأمور التفليسة للتقرير المنوه عنه بالمادة ٢٣٥ من قانون التجارة قبل صدور الحكم في المنازعات الناشئة عن التفليسة.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع وبيانا لذلك يقول انه تمسك امام محكمة الاستئناف بحكم رسو مزاد بيع العين موضوع النزاع عليه بموجب المحاضر الرسمية التي تمت بمعرفة وكيل الدائنين وأنه سدد نصف الثمن حتى يتم تحرير العقد النهائي وازاء عدم اعتماد مأمور التفليسة لهذا المزاد - وهو إجراء غير ضروري ولا يوجبه القانون - فقد أقام الدعوى رقم ٦٤١ سنة ١٩٨٠ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب تثبيت قرار وكيل الدائنين بإرساء مزاد بيعه الشقة عليه وكان على محكمة الاستئناف أن توقف نظر الاستئناف المرفوع امامها حتى يتم الفصل في الدعوى رقم ٦٤١ سنة ١٩٨٠ سالفه الذكر باعتبارها مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في طلب الطرد موضوع الاستئناف المنظور امامها وإذا خالفت هذا للنظر فإن حكمها يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازي للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن القائم على رسو مزاد بيع مقر التفليسة عليه بالجك بأن مأمور التفليسة لم يعتمد هذا البيع لدى عرض محضر استمرار البيع عليه حيث أشر بمتابعة المزاد بعد النشر بجريديتى الأهرام والأخبار وكان البين من الأوراق أن الطاعن قبل دخول المزايدة على أساس قائمة شروط المزايدة والمتضمنة ضرورة اعتماد مأمور التفليسة رسو المزاد، وكانت المادة ٩٩ من القانون المدنى تقضى بأن العقد

لا يتم في المزادات الا برسو المزاد فإن الأمر يقتضى لانعقاد البيع في هذه الحالة اعتماد ارساء المزاد ومن ثم فلا تثريب على محكمة الاستئناف إذ لم توقف الدعوى حتى يتم الفصل في النزاع المطروح على محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بشأن تثبيت قرار وكيل الدائنين برسو المزاد لما استبان لها - في حدود سلطتها التقديرية - من عدم جدية هذا النزاع ويكون النعى على حكمها بالخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
ماهر قلادة واصف، مصطفى زعزوع، حسين على حسين وحمدى محمد على .

(٣٨٦)

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٩ القضائية

إيجار «إيجار الأماكن» • قانون «إزالة آثار العدوان» .

إزالة آثار العدوان . تحققها فعلا وواقعا بعودة المهجر الى موطنه الأصلي الذى هجر منه واستقراره فيه ، ومباشرة عمله على نحو معتاد . اثره . زوال الحماية عنه وعودة الحق للمؤجر فى طلب الاخلاء وفقا لقوانين ايجار الأماكن .

مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠ أن المشرع وإن كان قد سلب المؤجر الرخصة المخولة له فى قوانين الإيجار بطلب الاخلاء للتنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن إذا تم لصالح أحد المهجرين من إحدى محافظات القناة أو سيناء، فإن ذلك لأجل حدده المشرع فى ذات القانون بإزالة آثار العدوان، يعود بعده للمؤجر حقه فى الاستناد الى قوانين الإيجار واستعمال الرخصة المقررة له فيها بطلب الاخلاء، ولما كانت إزالة آثار العدوان - وكما جرى قضاء هذه المحكمة تتحقق فعلا وواقعا بالنسبة الى كل مهجر على حده إذا ما عاد الى موطنه الأصلي الذى هجر منه واستقر فيه ويأشر عمله به على نحو معتاد إذ بهذه العودة تبلغ حماية القانون له أجلها بانتفاء علة اسبابها عليه وهى قيام آثار العدوان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضدها الأولى اقامت الدعوى ٢٣٧٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المؤجرة للمطعون ضده الثانى بالعقد المؤرخ ١/٨/١٩٦٥ لتنازله عن الايجار للطاعن بغير إذن كتابى منها ، وإذ واجه الطاعن الدعوى بأنه من مهجرى مدينة السويس، تمسكت المطعون ضدها الأولى بزوال صفة التهجير عنه، أحالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى زوال صفة المهجر عن الطاعن، وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت برفض الدعوى. استأنفت المطعون ضدها الأولى بالاستئناف ٤٦٩٠ لسنة ٩٥ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والاخلاء. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب ثلاثة حاصلها الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفته والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقول الطاعن ان القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠ قد سلب المؤجر رخصة طلب الاخلاء إذا كان التنازل عن الايجار أو التأجير من الباطن لصالح أحد المهجرين، وأن وضع يد المهجر على المسكن يكون مصدرها القانون الذى ينشئ علاقة مباشرة بين المهجر المتنازل اليه وبين المؤجر وتظل هذه العلاقة قائمة ولا تنقضى بإزالة آثار العدوان، ويمتد العقد الى المقيمين معه إذا ترك المسكن ، هذا إلا أن المحكمة لا تملك تحديد وقف ازالة آثار العدوان فنك مرده تدخل المشرع بقانون يصدر بعد الجلاء الكامل، وإذ أهدر الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بالاخلاء لزوال صفة المهجر عنه دون أن يبين سبب

إطراحه لأقوال شهادية التي أطمأنت إليها محكمة أول درجة فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠، أن المشرع وإن كان قد سلب المؤجر الرخصة المخولة له في قوانين الإيجار بطلب الاخلاء للتنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن إذا تم لصالح أحد المهجرين من إحدى محافظات القناة أو سيناء، فإن ذلك لأجل حده المشرع في ذات القانون بإزالة آثار العدوان، يعود بعده للمؤجر حقه في الاستناد الى قوانين الإيجار واستعمال الرخصة المقررة له فيها بطلب الاخلاء، ولما كانت إزالة آثار العدوان - وكما جرى قضاء هذه المحكمة - تتحقق فعلا وواقعا بالنسبة الى كل مهجر على حده إذا ما عاد الى موطنه الأصلي الذي هاجر منه واستقر فيه وباشروا عمله به على نحو معتاد إذ بهذه العودة تبلغ حماية القانون له أجلها بانتفاء علة أسباغها عليه وهي قيام آثار العدوان، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم صدق هذا النظر وأورد بأسبابه مما مفاده أنه زالت عنه صفة المهجر بتعاقده على مسكن في مدينة السويس للاستقرار فيه وعائلته مع استقراره في العمل بذات المدينة وما أجاز له الإقامة بشقة النزاع الا لسد حاجة ملحة عاجلة نشأت نتيجة الاعتداء الاسرائيلي الذي زال بتعمير مدينة السويس وعودة المهجرين عنها اليها ومنهم الطاعن الذي استقر في مسكن فيها. وكان لا يعيب الحكم من بعد إطراحه أقوال شهادي الطاعن دون رد مستقل، طالما وجد في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدته وأقام قضاءه على ما يكفي لحمله، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس حري بالرفض .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بقيادة السيد المستشار/ يحيى العموري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
عبد العزيز فوده، مصطفى زعزوع، حسين علي حسين وحمدى محمد علي.

(٣٨٧)

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ القضائية

إيجار «إيجار الأماكن» • دعوى «وقف الدعوى» • حكم «حجية» •

تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . أساسه . حدوث واقعة التأجير . الفصل فيها
أمام المحكمة المدنية . متوقف على ما يقضى به نهائياً فى الدعوى الجنائية . علة ذلك :

إذ كان ما اسند الى الطاعن أمام المحكمة الجنائية أنه تقاضى من المطعون
ضده مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تتجاوز «أجرة شهرين كخلو رجل» وهو
ما يؤثمه القانون ويعاقب عليه إذ يقوم أساساً على واقعة التأجير - حسبما
ورد باتهام النيابة العامة له وما ذهب اليه الحكم الجنائى - وكان الفصل
فى هذه الواقعة - التأجير - أمراً لازماً لهذا التجريم وهذا العقاب باعتباره
مسألة أولية يتعين التصدى لها أولاً حتى إذا ما ثبت قيامها تلى ذلك تأثيم
واقعة تقاضى المبلغ سالف الذكر بما مؤداه أن واقعة التأجير - وهى بذاتها
المتنازع عليها فى الدعوى المدنية المعروضة - هى الأساس المشترك فى
كل من الدعويين الجنائية والمدنية، لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق
أن هذا الحكم لم يصدق عليه بعد ، وبالتالي لم يصبح نهائياً وعلى ضوء ما
يسفر عنه الحكم الجنائى نهائياً تتحدد مواقف الخصوم إذا ما صدق عليه
فيلزم المحكمة المدنية بأعمال حجيتها فى إثبات واقعة التأجير أما إذا ما ألغى
وصدر الحكم النهائى بالبراءة فقد يكون ذلك راجعاً الى عدم قيام العلاقة
الإيجارية أصلاً حتى مع ثبوت تقاضى المبلغ فيكون تقاضيه - حينئذ - غير
مؤثم - وهنا تنقيد به المحكمة المدنية بعدم قيام العلاقة - وأما أن تقوم

البراءة على سند من عدم تقاضى المبلغ أصلاً وحينئذ لا تتقيد به المحكمة المدنية حتى ولو تعرض لدى قيام العلاقة الايجارية من عدمه بإعتبار أن الفصل فيها ليس لازماً فى هذه الحالة إذ يكفيه سندا عدم ثبوت تقاضى المبلغ كأمر لازم وكان وحده للبراءة، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه ذهب الى أن المحكمة « تتفق ومحكمة أول درجة فى إستنادها فى قضائها الى التحقيق الذى أجرته بنفسها وأنه لا يعيب قضاءها أن تعززه بقرينة مستفادة من تحقيقات اللجنة رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليها حتى لو كان الحكم الصادر فيها لم يصدق عليه بعد.... ورغم قيام الدليل أمامه على أن هذه اللجنة خاصة بتقاضى مبالغ تجاوزته «أجرة شهرين كخلو رجل» صدر بتأييد الحكم المستأنف الذى مضى قدما بالدعوى الى نهايتها بإصدار حكم انتهى الخصومة فيها دون أن يأبه بما يصير اليه الحكم الجنائى بصفة نهائية من أثر على الدعوى المدنية فيتريث حتى الفصل فى الدعوى الجنائية نهائياً والتي تتناول ذات الأساس المشترك فى الدعويين - واقعة التاجير - وكان الفصل فى هذه الواقعة مما يتوقف الفصل فيها - أمام هذه المحكمة - على ما يقضى به نهائياً من المحكمة الجنائية على النحو السالف البيان ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٣٤٩ سنة ١٩٧٦ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بطرده من العين الموضحة بها وتسليمها له بما فيها من متقولات مملوكة لأبنة وقال بيانا لدعواه أنه يمتلك العقار الذى به شقة النزاع وأنه أعدها لسكنى ابنه بموجب

عقد إيجار محرر في ١٩٧٦/٢/١ فتسلمها ووضع بها منقولات الا أنه فوجيء بالمطعون يستولى عليها على النحو الثابت بالشكوى رقم ٦٥٢١ سنة ١٩٧٦ المنتزه فأقام دعواه بطلباته السالفة البيان، وأقام المطعون ضده على الطاعن الدعوى رقم ٨٩٦ سنة ١٩٧٧ أمام ذات المحكمة بطلب الحكم عليه بثبوت العلاقة الايجارية عن ذات الشقة محل النزاع واعتبار الحكم بمثابة عقد إيجار بمقولة أنه استأجرها منه في فبراير سنة ١٩٧٦ بعقد شفوي وان واقعة التأجير اقترنت بجريمة خلو رجل قدم الطاعن من أجلها للمحاكمة الجنائية في القضية رقم ٨٤٨ سنة ١٩٧٦ جنح أمن دولة المنتزه، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين قضت بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات العلاقة الايجارية وبتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٦ قضت محكمة الدرجة الأولى في الدعوى رقم ٤٣٤٩ سنة ١٩٧٦ برفضها، وفي الدعوى رقم ٨٦٦ سنة ١٩٧٧ بثبوت العلاقة الايجارية عن عين النزاع واعتبار الحكم بمثابة عقد إيجار، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٧ سنة ٣٤ ق اسكندرية وفي ١٩٧٩/٣/١٠ حكمت المحكمة برفضه وتأيد الحكم المستأنف، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الأول والثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول ان واقعة التأجير المدعاه تحرر بشأنها محضر الجنحة رقم ٨٤٨ سنة ١٩٧٦ أمن دولة المنتزه لاتهامه بتقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار من المطعون ضده عن ذات العين ومن آخرين عن شقق أخرى وأن الحكم الصادر فيها لم يصبح نهائيا بعد لعدم التصديق عليه، وكان على المحكمة أن توقف الدعوى حتى يتم التصديق عليه باعتبار أن الفصل فيها هو مسألة أولية سابقة للفصل في مدى ثبوت العلاقة الايجارية أو غصب المطعون ضده للعين مما كان يتعين معه وقف الدعوى انتظارا لنهائية الحكم الجنائي وإذ

اقام الحكم قضاءه على ما استخلصته محكمة الدرجة الأولى من قرائن مستعارة من تحقيقات تلك الجنحة بما يجعله فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، مشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب.

وحيث أن هذا النعى في محله ذلك لأن المادة ١٠٢ من قانون الإثبات تنص على أنه لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا، كما تنص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الادلة ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون وتنص المادة ٢٦٥ من ذات القانون على أنه «إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية قبل رفعها أو أثناء السير فيها»... كما تنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات على أنه في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم.... لما كان ذلك - وكان البين من الاطلاع على الصورة الرسمية من الحكم الصادر في الجنحة رقم ٧٦/٨٤٨ أمن بولة المنتزه - المرفقة طي حافظة الطاعن - أن النيابة العامة أسندت الى الطاعن أنه وفي غضون عام ١٩٧٦ تقاضى من المستأجرين وهم .. محمد الشامي عبد الله - المطعون ضده - المبالغ المبينة بالمحضر بما يجاوز مجموع اجرة شهرين كخلو رجل... وأورد الحكم الجنائي بمدوناته أن محمد الشامي عبد الله أبلغ ضد المتهم - الطاعن - بتقاضى خلو رجل منه ويسأله قرر أن المتهم استلم منه مبلغ ٢٠٠ جنيه خلو رجل مقابل تأجير مسكن له... وخلص الحكم في أسبابه الى أن «الاتهام المصند للمتهم ثابت في حقه ثبوتا يقيقيا من أقوال المبلغين... ثم

انتهى في منطوقه الى معاقبة الطاعن بالحبس والغرامة ورد المبالغ للمجنى عليهم ومنها ٣٠٠ جنيه للمطعون ضده، وإذ كان من الواضح - على نحو ما سلف بيانه - أن ما أسند الى الطاعن أمام المحكمة الجنائية أنه تقاضى من المطعون ضده مبالغ خارج نطاق عقد الايجار تتجاوز أجرة شهرين كخلو رجل وهو ما يؤثمه القانون ويعاقب عليه إذ يقوم أساسه على واقعة التأجير - حسبما ورد باتهام النيابة العامة له وما ذهب اليه الحكم الجنائي = وكان الفصل في هذه الواقعة - واقعة التأجير أمراً لازماً لهذا التجريم وهذا العقاب باعتباره مسألة أولية يتعين التصدي لها أولاً حتى إذا ما ثبت قيامها تلى ذلك تأثيم واقعة تقاضى المبلغ سالف الذكر بما مؤداه أن واقعة التأجير - وهي بذاتها المتنازع عليها في الدعوى المدنية المعروضة هي الأساس المشترك في كل من الدعويين الجنائية والمدنية، لما كان ما تقدم وكان البين من الاوراق أن هذا الحكم لم يصدق عليه بعد، وبالتالي لم يصبح نهائياً وعلى ضوء ما يسفر عنه الحكم الجنائي نهائياً تتحدد مواقف الخصوم إذا ما صدق عليه فيلزم المحكمة المدنية بإعمال حجية في إثبات واقعة التأجير، أما إذا ما ألغى وصدر الحكم النهائي بالبراءة فقد يكون ذلك راجعاً الى عدم قيام العلاقة الايجارية أصلاً حتى مع ثبوت تقاضى المبلغ فيكون تقاضيه - حينئذ - غير مؤثم وهنا تنقيد به المحكمة المدنية بعدم قيام العلاقة - وأما أن تقوم البراءة على سند من عدم تقاضى المبلغ أصلاً وحينئذ لا تنقيد به المحكمة المدنية حتى ولو تعرض لمدى قيام العلاقة الايجارية من عدمه باعتبار أن الفصل فيها ليس لازماً في هذه الحالة إذ يكفي سنداً عدم ثبوت تقاضى المبلغ كأمر لازم وكان وحده للبراءة، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه ذهب الى أن المحكمة تتفق ومحكمة أول درجة في إستنادها في قضائها الى التحقيق الذي أجرته بنفسها وأنه لا يعيب قضاءها أن تعززه بقرينة مستفادة من تحقيقات الجنحة رقم ٨٤٨ سنة ١٩٧٦ المشار اليها حتى ولو كان الحكم الصادر فيها لم يصدق عليه بعد.... ورغم قيام الدليل امامه على أن هذه الجنحة خاصة بتقاضى مبالغ تجاوز أجرة شهرية كخلو رجل صدر بتأييد الحكم المستأنف والذي مضى قدماً بالدعوى إلى

نهايتها بإصدار حكم أنهى الخصومة فيها دون أن يأبه لما يصير إليه الحكم الجنائي بصفة نهائية من اثر على الدعوى المدنية فيترتب على الفصل في الدعوى الجنائية نهائيا والتي تتناول ذات الأساس المشترك في الدعويين - واقعة التأجير - وكان الفصل في هذه الواقعة مما يتوقف الفصل فيها - أمام هذه المحكمة - على ما يقضى به نهائيا من المحكمة الجنائية على النحو السالف البيان ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وأضحى من المتعين نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد المنصف هاشم، أحمد شلبي، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال شلقاني.

(٣٨٨)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ القضائية

دعوى «دعوى منع التعرض».

حماية اليد بدعوى منع التعرض. شرطه. توافر نية التملك لمن يبغى الحماية. مؤداه.
أن يكون العقار مما يجوز تملكه بالتقادم.

يجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توافر نية التملك لمن يبغى
حماية يده بدعوى منع التعرض، ولازم ذلك أن يكون العقار مما يجوز تملكه
بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة
أو الأوقاف الخيرية التي منع الشارع تملكها أو كسب أي حق عيني عليها
بالتقادم بما نص عليه في المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانونين
رقمي ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٢٩ لسنة ١٩٥٩.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتوصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٩٢٢ لسنة ١٩٧٦ بغير
الزقازيق ضد الطاعنين بطلب الحكم بمنع تعرض ثانيهما لها في وضع يدها
على الأرض الموضحة بالأوراق وبعدم الاعتداد بالحجز الإداري الذي أوقعه

بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٦ واعتباره كأن لم يكن. وقالت بيانا للدعوى ان زوجها المرحوم عبد الجواد على يوسف اشترى تلك الأرض من الطاعن الأول بصفته بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/١١/١ ووضع يده عليها وهي من بعد وفاته في ١٩٧٦/١٠/٩ إلا أن الطاعن الثاني أوقع عليها في ١٩٧٥/١٢/٦ حجزا إداريا وفاء لإيجار زعم إستحقاقه قبلها من هذه الأرض، فأقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان. وبتاريخ ١٩٧٧/٥/١٢ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق لبحث حيازة المطعون عليها وزوجها للأرض محل النزاع. وتعرض الطاعن الثاني لها فيها، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٦ بعدم إختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة الزقازيق الابتدائية فقيدت بجدولها برقم ٤٨٧ سنة ١٩٧٨ وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٤ أجابت المحكمة المطعون عليها الى طلباتها. استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٥١٢ سنة ٢٢ ق مدنى (مأمورية الزقازيق). وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره، وفيها التزمت النيابة رأيا.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب نلك أنهما تمسك بعدم قبول دعوى المطعون عليها لأن أطيان النزاع من املاك الدولة التى لا يجوز تملكها بالتقادم غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بدعوى تعلقه بأصل الحق وعدم جواز التحدى به فى دعوى الحيازة فأخطأ فى تطبيق القاتون وعابه القصور فى التسبيب.

وحيث إن هذا النعى صحيح، نلك أن الواجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توافر نية التملك لمن يبقى حماية يده بدعوى منع التعرض، ولازم نلك أن يكون التقادم من أجله بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو الأوقاف الخيرية التى منع

الشارع تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم بما نص عليه في المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانونين رقمي ١٤٧ لسنة ١٥٧، ٢٩ لسنة ١٩٥٩ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث دفاع الطاعنين بملكية الدولة لأطيان النزاع وعدم جواز تملكها بالتقادم لبيان مدى حق المطعون عليها في كسب ملكية هذه الأطيان بالتقادم وبالتالي جواز حماية وضع يدها عليها بدعوى منع التعرض على سند من القول بأنه تمسك بأصل الحق مما لا يجوز التحدي به في دعاوى الحيازة فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبدالمنصف هاشم، احمد شليبي، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال شلقاني.

(٣٨٩)

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٠ القضائية

(١) إستئناف «الأثر الناقل للاستئناف».

الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها قبل صدور الحكم
المستأنف، بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف. م. ٢٣٢ مرافعات.

(٢) ارتفاق بحقوق الارتفاق.

حق الارتفاق يكسب بعمل قانوني أو بالميراث. للأفراد الاتفاق على إنشاء حقوق
الارتفاق وفقا للقانون. م ١/١١٦ مدنى.

(٣) دفاع «دفاع يخالطه واقع».

عدم تقديم الطعن الدليل على تمسكه بطلب نائب خبير، دفاع يخالطه واقع، عدم جواز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(٤) نظام عام «المسائل الجنائية».

المسائل الجنائية. تطلقها بالنظام العام. إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه.

١ - الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات - وعلى ما
جرى به قضاء هذه المحكمة - ينتقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية
بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه
الاستئناف فحسب.

٢ - النص فى المادة ١/١١٦ من القانون المدنى على أن حق الارتفاق
يكسب بعمل قانوني أو بالميراث يدل على أن للأفراد أن يتفقوا على إنشاء
حقوق الارتفاق التى يختارونها وفقا للقانون.

٣ - إذا كان الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذى أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ولم يقدم الطاعن رفق طعنه ما يدل على تمسكه بطلب نذب خبير للتحقق من وجود الحارة المذكورة فى الطبيعة وهو دفاع يخالطه واقع فإنه لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - وان كانت المسائل الجنائية تتعلق بالنظام العام إلا أنه يشترط لقبول الأسباب المتعلقة بها لأول مرة أمام محكمة النقض أن تكون عناصرها مستفادة من الحكم المطعون فيه أو من أوراق الطعن السابق عرضها على المحكمة التى أصدرته والا يخالطها عنصر واقعى لم يسبق طرحه عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٨٧ سنة ١٩٧٩ مدنى أسيوط الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بسد المطلات التى فتحوها على ملكه، وقال بيانا للدعوى أنه باع الى المطعون عليهما الأول والثانى بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٧٨/٨/١٣ الأرض المبينة بالأوراق والتى أقاما على جزء منها منزلا لهما وباعا القدر المتبقى منها الى المطعون عليهما الثالث والرابع اللذين أقاما بدورهما عليها منزلا آخر وإذ فتحوا بهما مظللات على ملكه من الناحية الشرقية نون أن يتركوا المسافات المقررة فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان. وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٩ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بأسيوط لمعاينة هذه المطلات وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٥ بسدها استئناف المطعون عليهما الأول والثانى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٤ سنة ٥٥ ق مدنى.

وبتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه اقام الدعوى ضد المطعون عليهم إذ اقام الأول والثاني منزلا على أرض مجاورة له وكذلك فعل الثالث والرابع وأن بالمنزليين مطلات غير قانونية مفتوحة على ملكه وصدر الحكم الابتدائي بسد تلك المطلات فاستأنفه المطعون عليهما الأول والثاني ولم يطعن عليه الثالث والرابع فأضحى انتهائيا حائزا قوة الأمر المقضى فيه بالنسبة لها غير أن الحكم المطعون فيه أهدر هذه الحجية وألغى الحكم المستأنف ورفض دعواه فشابه الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فحسب، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الأول والثاني استأنفا الحكم الابتدائي وهدما وقضى الحكم المطعون فيه لصالحهما بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن فلا يستفيد من غير المستأنفين ولا يتعدى أثره الى المطعون عليهما الثالث والرابع اللذين لم يستأنفا الحكم الابتدائي ولم يبديا أية طلبات أثناء نظر الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما الأول والثاني ، ذلك أن قضاء المحكمة بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن إنما يرد على ما رفع عنه الاستئناف فحسب ولا ينصرف الى ما عداه ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالوجهين الأول والثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال إذ استدل من النص في عقد البيع على أن الحد الشرقي للأرض المبيعة طريق خاص مملوك للبائع بعرض ثلاثة أمتار، على وجود هذا الطريق في الطبيعة وعلى أن للمطعون عليهم الحق في فتح مطلات عليه فخالف بذلك حكم الفقرة الأولى من المادة ٨١٩ من القانون المدني التي لا تجيز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر، وعابه الفساد في الاستدلال لأن النص عليه في العقد لا يعنى بالضرورة وجوده على الطبيعة، وقد خلت الأوراق من دليل قانوني على قيامه.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما خلص إليه من أن النص في عقد البيع الصادر من الطاعن إلى المطعون عليهما الأول والثاني، على أن الأرض المبيعة تحدها شرقا حارة بعرض ثلاثة أمتار بطول الملك يدل على أن للمشتري أن يفتح على هذه الحارة مطلات في العقار الذي يقيمه على الأرض مشتراه، وأن الأمر لو كان على غير ذلك لما كانت هناك حاجة على أية صورة لهذه العبارة المضافة في العقد ولاكتفى بالنص على أن الحد الشرقي للأرض المبيعة باقى ملك البائع، لما كان ذلك وكان النص في المادة ١١٦/١ من القانون المدني على أن حق الارتفاق يكسب بعمل قانوني أو بالميراث يدل على أن للأفراد أن يتفقوا على إنشاء حقوق الارتفاق التي يختارونها وفقا للقانون. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها لتحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان إلى قيام حق المطعون عليهما الأول والثاني في فتح مطلات بمنزلهما على الحارة أفنة الذكر، وكانت عبارات العقد تحمل هذا التفسير ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها، وكان الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ولم يقدم الطاعن رفق طعنه ما يدل على تمسكه بطلب نذب خبير

للتحقق من وجود الحارة المذكورة في الطبيعة وهو دفاع يخالطه واقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ أترح أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني التي تمنع المادة ١٦٠ منه إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار دون ارتداد ومن باب أولى فتح مطلات عليه والتي قررت المادة ٣٠ منه عقوبة جنائية على مخالفة أحكامه .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كانت المسائل الجنائية تتعلق بالنظام العام إلا أنه يشترط لقبول الأسباب المتعلقة بها لأول مرة أمام محكمة النقض أن تكون عناصرها مستفادة من الحكم المطعون فيه أو من أوراق الطعن السابق عرضها على المحكمة التي أصدرته والا يخالطها عنصر واقعي لم يسبق طرحه عليها وإذ رفع الطعن بتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ حسبما سلف البيان ولم يقدم الطاعن رفق طعنه ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بتجريم واقعة فتح المطلات موضوع النزاع وكانت مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن قد خلت مما يفيد عناصر تلك الواقعة فإن النعى على هذا النحو لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد المنعم هاشم، أحمد شلبي، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال شلقاني .

(٣٩٠)

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ القضائية

التزام، الوفاء بالالتزام، التزام دين، الدين العام، استهلاكه، فوائد سريان الفوائد.

حق الحكومة في سداد الدين العام. سنده. الان لوزير المالية في تحويل الدين العام الى دين أخف حملاً. موافقة مجلس الوزراء على تحويل الدينين الموحد والممتاز الى دين محدد الأجل دعوة حملة سندات الدينين الى إعلان رغبتهم في المواعيد المحددة مع عزم الحكومة استهلاك أو تسديد قيمة باقى للسندات بعد إنقضاء هذا الموعد. إعلان وزير المالية في الوقائع المصرية عن قبول تحويل سندات الدين الموحد الى سندات القرض الوطنى واستهلاك الباقي منها فى أول يناير سنة ١٩٤٤ بطريق دفع القيمة الاسمية والفوائد من ١/١١/١٩٤٣ إلى ٣١/١٢/١٩٤٣. اثره. إنتهاء سريان الفوائد من أول يناير سنة ١٩٤٤. لا يعتبر ذلك إخلالاً بحق مكتسب لحملتها.

١ - إذ أجاز المشرع للحكومة فى المادة الخامسة من كل من القانونين رقم ٦٧ ورقم ٧١ لسنة ١٩٤٠ وفى المادة السابعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٠ ، أن تقوم فى أى وقت بسداد حملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية سواء كان ذلك فى وقت واحد أم فى أوقات مختلفة، وأذن لوزير المالية فى المادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣، فى أن يتخذ ما يراه من الاجراءات لتحويل هذه الديون التى أطلق عليها لفظ الدين العام كله أو بعضه الى دين أخف حملاً بالشروط والأوضاع التى يحددها بموافقة مجلس الوزراء، وكان مجلس

الوزراء قد وافق بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٢ على مذكرة وزير المالية المؤرخة ١٩٤٣/٩/٢١ بتحويل الدينين الموحّد والممتاز بسعر التعادل الى دين محدد الأجل لمدة ثلاثين سنة مع قابليته للاستهلاك بعد عشرين سنة مقداره بالعمله المصريه وواجب الخدمة في مصر، وأن يجرى التحويل بدعوة الحكومة حملة الدينين المذكورين إلى إعلان رغبتهم في المواعيد التي حددها لذلك مع إبلاغ حملة السندات عزم الحكومة استهلاك أو تسديد قيمة السندات التي يرفض أصحابها تحويلها بعد إتقضاء هذا الموعد، وكان وزير المالية قد أعلن في ١١ و ١٩٤٣/١١/٢٣ بالوقائع المصريه عن قبول تحويل سندات الدين الموحّد الى سندات القرض الوطني الجديد، كما أعلن بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٦ قرار الحكومة باستهلاك الباقي من سندات الدين الموحّد في أول يناير سنة ١٩٤٤ بطريق دفع القيمة الاسمية مضافا إليها الفوائد المستحقة من ١٩٤٣/١١/١ حتى ١٩٤٣/١٢/٣١، فإن توجبه الإعلان الأخير عن طريق نشره في الوقائع المصريه الى حملة سندات الدين الموحّد - وهي سندات لحاملها وقابلة للتداول - يعتبر بمثابة إعلان لكل منهم بقرار الحكومة استعمال الحق المقرر لها بمقتضى النصوص سالفة الذكر في استهلاك تلك السندات وسداد قيمتها في الموعد الذي حدّته ينتج أثره من تاريخ نشره ويترتب عليه إنتهاء سريان الفوائد من أول يناير سنة ١٩٤٤ تاريخ استهلاك تلك السندات ولا يعتبر ذلك إخلالا بحق مكتسب لحملتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المرحومة سوزان بومبيدور أقامت الدعوى رقم ٤٩٦٦ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وآخرين بطلب الحكم بإلزامهم

مُتَضامَتين بأن يدفعوا إليها مبلغ ٩٨٠ ر - ٥٦٠ ٤٠٠ جنيه والفوائد، وقالت بياناتها للدعوى أنها تملك بطريق الميراث عن والدها ما قيمته ٢٢١٠٠٠ جنيه استرليني من سندات الدين الموحد بفائدة ٤٪ سنوياً - مودعة لدى بنك الائتمان التجارى بباريس لتحصيل قيمتها فقام بتسليمها الى البنك المركزى والأهلى سابقاً، الذى سلمها بدوره الى الادارة العامة للقروض وتنمية الادخار، وإذ لم تف تلك الادارة اليها بقيمتها رغم المكاتبات العديدة التى تبادلها معها وكيلها فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفه البيان، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٦ حكمت المحكمة بسقوط الحق فى المطالبة بالتقادم. استأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٢٩ لسنة ٨٤ ق مدنى وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعنت المستأنفة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥٧٩ سنة ٢٩ ق وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه، وإذ توفيت المرحومة سوزان بومبيدور بعد أن أوصت بالسندات سالفه الذكر الى المطعون عليه، فقد عدل الأخير السير فى الاستئناف، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٧ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لتحقيق ملكية السندات المطالب بقيمتها وتسلسلها وبيان صاحب الحق فيها واجراء حساب قيمة الدين من أصل وفوائد وتصفية الحساب بين الطرفين وتحديد ما عساه يكون مستحقاً فى نعمة الدولة والجهة المسئولة عن الوفاء وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥ بإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يدفع الى المطعون عليه مبلغ ٦١٧ ر ٦٢٦ ٨٠٠ جنيه. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فترات أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها.

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب، وفى بيان ذلك يقول انه تمسك فى منكرته المقدمتين لمحكمة الاستئناف فى ١٩٧٩/١/١١، ١٩٧٩/٤/١٢ بأنه إعمالاً

لحق المخول للحكومة بالقوانين أرقام ٦٧ و ٦٨ و ٧١ لسنة ١٩٤٠ و ٩٥ لسنة ١٩٤٣ فى شأن سداد واستهلاك قيمة سندات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد فى أى وقت - وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٢ على مذكرة وزير المالية المؤرخة ١٩٤٣/٩/٢١ بتحويل الدينين الموحد والممتاز بسعر التعادل الى دين محدد لمدة ثلاثين سنة مع قابليته للاستهلاك بعد عشرين سنة مقدراً بالعملة المصرية ونفاذاً لذلك دعا وزير المالية ٢١ و ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ حملة سندات الدينين الى قبول التحويل، كما أعلن بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٦ عن سداد قيمة هذه السندات فى أول يناير سنة ١٩٤٤ الى من لم يقبل هذا التحويل مع فوائدها حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٤٣، ولما كان هذا الاعلان الأخير ينتج أثره القانونى فى حالة عدم قبول حملة تلك السندات التحويل فى الوقت الذى حدده ويترتب عليه إستحقاق قيمتها ووقف سريان الفوائد اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٤ حتى ولو لم يتم الوفاء بتلك القيمة، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح هذا الدفاع وقضى بالفوائد اعتباراً من ١٩٥٦/٣/٩ حتى ١٩٨٠/١٢/٢ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن المشرع وقد أجاز للحكومة فى المادة الخامسة من كل من القانون رقم ٦٧ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٠ وفى المادة السابعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٠ - أن تقوم فى أى وقت بسداد حملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية سواء كان ذلك فى وقت واحد أم فى أوقات مختلفة كما أن فى المادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ لوزير المالية فى أن يتخذ ما يراه من الاجراءات لتحويل الدين العام الذى أطلق على الدين المضمون والممتاز والموحد بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٠ - كله أو بعضه الى دين أخف حملاً بالشروط والأوضاع التى يحددها بموافقة مجلس الوزراء، وفى أن يعقد قروضا لأجل قصير أو متوسط أو طويلة بالشروط والأوضاع التى يحددها بموافقة مجلس الوزراء على أن

يكون الغرض من هذه القروض استهلاك وسداد جانب من الدين العام، وكان مجلس الوزراء قد وافق بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٢ على مذكرة وزير المالية المؤرخة ١٩٤٣/٩/٢١ بتحويل الدينين الموحد والممتاز بسعر التعادل الى دين محدد الأجل لمدة ثلاثين سنة مع قابليته للاستهلاك بعد عشرين سنة مقدرا بالعملة المصرية وواجب الخدمة في مصر، وأن يجرى التحويل بأن تدعو الحكومة حملة الدينين المذكورين الى اعلان رغبتهم في قبوله في خلال ١٥ يوما بالنسبة للمقيمين منهم داخل القطر المصري وفي خلال ثلاثين يوما بالنسبة للمقيمين منهم في الخارج، مع ابلاغ حملة السندات ان الحكومة معتزمة بعد إنقضاء هذا الموعد استهلاك أو تسديد قيمة السندات التي يرفض أصحابها تحويلها، ثم أعلن وزير المالية في ١١ و ٢٣/١١/١٩٤٣ بالوقائع المصرية عن قبول تحويل سندات الدين الموحد إلى سندات القرض الوطني الجديد كما أعلن بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٦ قرار الحكومة باستهلاك الباقي من سندات الدين الموحد في أول يناير سنة ١٩٤٤ بطريق دفع القيمة الاسمية مضافا اليها الفوائد المستحقة من ١/١١/١٩٤٣ حتى ٣١/١٢/١٩٤٣ لما كان ذلك وكان توجيه الاعلان الأخير عن طريق نشره في الوقائع المصرية الى حملة سندات الدين الموحد - وهي سندات لحاملها وقابلة للتداول يعتبر بمثابة اعلان لكل منهم بقرار الحكومة استعمال الحق المقرر لها بمقتضى النصوص سالفه الذكر في استهلاك تلك السندات وسداد قيمتها في الموعد الذي حددته ولا يعتبر إخلالا بحق مكتسب لحملتها، وكان ذلك الاعلان ينتج أثره من تاريخ نشره في الوقائع المصرية، ويترتب عليه انتهاء سريان الفوائد من أول يناير سنة ١٩٤٤ تاريخ استهلاك تلك السندات، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باستحقاق فوائد الدين المذكور عن مدة لاحقة لتاريخ استهلاك وحجب نفسه عن بحث دفاع الطاعن سالف البيان، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب نون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

وحيث إن الطعن بالنقض للمرة الثانية لا يتصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى فيكون مع النقض الاحالة.

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد العزيز قوده، ماهر قلاده واصف، مصطفى زعزوع وحسين على حسين.

(٣٩١)

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ القضائية

(١ . ٢ . ٣ . ٤) إعلان . موطن . تزوير . حكم «ما لا يعد قصوراً».

(١) إلغاء الخصم موطنه الأصلي أو المختار دون إخطار خصمه بذلك. أثره. صحة الاعلان فيه. م ٢/١٢ مرافعات.

(٢) الاعلان فى الموطن الأصلي. كفاية تسليم الصورة الى أحد المقيمين مع المراد إعلانه فى حال غيابه. م ١٠ مرافعات. عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة مستلم الاعلان تبين أن من استلم الصورة ليس ممن عدتهم المادة المذكورة. لا أثر له. علة ذلك.

(٣) إثبات المحضر فى أصل الاعلان أنه وجه خطابا مسجلا للمعلن اليه يخطره فيه بتسليم الصورة لجهة الادارة. عدم جواز المجادلة فى ذلك الا بسلوك الادعاء بالتزوير.

(٤) اغفال الحكم الرد على نفاع لا يستند الى أساس قانونى صحيح. لا قصور.

(٥) نقض «أسباب الطعن».

نفاع لم يسبق إيدأؤه أمام محكمة الموضوع. عدم جواز التمسك به أمام محكمة النقض.

(٦، ٧) محكمة الموضوع «إيجار» «إيجار الأماكن» «الامتداد القانونى» «إثبات الإقرار».

(٦) تفسير الاقرارات واستخلاص الاقرار بحق أو نفيه من سلطة محكمة الموضوع طالما لم تخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها. للجدل فى ذلك. موضوعى.

(٧) الإقامة التى يترتب عليها مزية الامتداد القانونى لعقد الإيجار م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصور بها. الإقامة المستقرة المعتادة. الإقامة العرضية والعبارة والموقوتة لا تعد كذلك. تقديرها من سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتكفى لحمله.

(٨) حكم -تسبيب الحكم- . نقض «أسباب الطعن» .

إقامة الحكم قضاءه على دعامتين مستقلتين. كفاية أحدهما لحمل قضائه. النعى على الأخرى - بفرض صحته - غير منتج .

١ - المقرر بنص المادة ١٢/٢ من قانون المرافعات أنه إذا ألغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلان فيه .

٢ - المقرر بنص المادة العاشرة من قانون المرافعات أنه إذا تم الاعلان فى الموطن فيكفى تسليم الصورة فى حالة غياب المعلن اليه - إلى أحد المقيمين معه ممن عدتهم المادة المذكورة ويكون الاعلان صحيحا لو تبين أن مستلم الصورة ليس ممن عدتهم المادة ذلك أن المحضر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الاعلان .

٣ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا ما اثبت المحضر فى أصل الاعلان أنه وجه خطابا مسجلا للمعلن اليه يخطره فيه بتسليم الصورة لجهة الادارة فلا يجوز المجادلة فى ذلك الا بسلوك طريق الادعاء بالتزوير، وكان الثابت على نحو ما تقدم أن المحضر اثبت بأصل إعادة الاعلان واعلان حكم التحقيق ما يفيد الاخطار بتسليم هذين الاعلانيين لجهة الادارة خلال الميعاد المحدد لذلك قانونا ومن ثم تكون مجادلة الطاعنين فى عدم إتخاذ هذه الاجراء - دون الادعاء بالتزوير - فى غير محله .

٤ - لا يعد قصورا بإغفاله - الحكم - الرد على دفاع الطاعنين الذى لا يسانده صحيح القانون بشأن بطلان اعلانى حكم التحقيق وإعادة الدعوى للمرافعة .

٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق ايدأؤه أمام محكمة الموضوع، يستوى فى ذلك ما يتصل منه بأصل الحق موضوع الدعوى أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو

بإجراء من إجراءات الاثبات أو بإجراءات الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه، وإذا كانت الطاعتان لم يسبق لهما التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف في مذكرتهما الختامية المقدمة منهما أمامها ومن ثم فلا يجوز لها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

٦ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير الاقرارات واستخلاص ما تتضمنه من الاقرار بحق أو نفيه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع طالما أنها لم تخرج عن المعنى الظاهر الذي تحتمله عباراتها، وكان الثابت أن الطاعنة الاولى قد اقرت أمام محكمة الدرجة الاولى بمحضر جلسة ١٩٨١/٦/١١ بإقامتها بشقة النزاع لحراستها والعناية بها اثناء فترة اقامة الطاعنة الثانية بسويسرا فلا على الحكم المطعون فيه إذا اعتد لهذا الاقرار ورتب عليه انتفاء المساكنة لعدم توافر صفة الاستقرار في إقامة الطاعنة الاولى بشقة النزاع ويضحي النعى في هذا الشق جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع التامة في إستخلاص توافر الاقرار وتفسيره.

٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في الإقامة التي ترتب لأقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة، حقا في استمرار عقد الايجار لصالحهم في حالة ترك المستأجر الاصلى للعين أو وفاته إعمالا للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الذي يحكم النزاع الماثل - أن تكون إقامة مستقرة قضاء مما يخرج معها الإقامة العرضية والعابرة والموقوتة مهما استطالت وأيا كان مبعثها ودوافعها والفصل في استقرار الإقامة من عدمه يدخل في مطلق سلطة قاضي الموضوع متى اقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولها أصلها الثابت بالأوراق.

٨ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا اقام الحكم قضائه على دعامين مستقلتين تكفى إحداهما لحمل قضائه، فإن النعى على الدعامة الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدها اقامت ضد الطاعنين الدعوى ١٨٢٧ سنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٨/٧/١٣ وعقد التنازل المؤرخ ١٩٦٩/٣/٣ وإخلاء شقة النزاع وتسليمها تأسيساً على أن آخر استأجر تلك الشقة منها وفى ١٩٦٩/٣/٣ تنازل عنها بموافقتها الى الطاعنة الثانية التى غادرت البلاد بعد التعاقد وتنازلت عنها للطاعنة الأولى دون موافقتها فأقامت الدعوى، قضت محكمة الدرجة الأولى بعد إحالة الدعوى الى التحقيق وتنفيذ هذا الحكم بسماع شاهدى المطعون ضدها - بفسخ عقد الايجار والاخلاء والتسليم، استأنفت الطاعنتان هذا الحكم بالاستئناف ٦٠٢٢ سنة ٩٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ حكمت محكمة الاستئناف - بعد إحالة الدعوى الى التحقيق بحكم لم يتخذ لعدم إحضار الطاعنتان شهودهما - برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف، طعنن الطاعنتان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بتقضى الحكم، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنتان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الطاعنة الثانية تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلان صحيفة الدعوى وإعادة إعلانها وإعلان حكم التحقيق وإعلان إعادة الدعوى للمرافعة لإعلان كل منها اليها بالعين المؤجرة رغم علم المطعون ضدها بإقامتها

خارج البلاد وأن حضور الطاعنة الأولى عنها أمام محكمة الدرجة الأولى لا يسقط حقها في التمسك بهذا البطلان لأن هذا الحضور لم يكن بواسطة محام فضلا عن أن الحضور في ذات الجلسة المحددة في الاعلان هو الذي يصحح البطلان وحده دون بطلان الاعلان في أية جلسة سابقة فإذا لم يقض الحكم المطعون فيه بالغاء الحكم المستأنف لبطلان هذه الاعلانات لعدم اعلانها للطاعنة الثانية في موطنها ولا يجوز تسليمها اليه قاتونا فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عن قصوره إذ لم يعرض لدفاع الطاعنة الثانية بشأن بطلان اعلاني الحكم الصادر بإجراء التحقيق واعادة الدعوى للمرافعة وبطلان ما سلم من هذه الاعلانات لجهة الادارة ولعدم الاخطار بتسليمها لهذه الجهة خلال الميعاد المحدد قانونا .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه من المقرر بنص المادة ١٢/٢ من قانون المرافعات أنه إذا ألغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه، وكان الثابت من الأوراق أن سند المطعون ضدها في دعواها وهو عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٨/٧/١٢ والتنازل المؤرخ ١٩٦٩/٣/٣ قد تضمننا أن موطن الطاعنة الثانية المستأجرة، بالعين المؤجرة، وإذ خلت الأوراق مما يفيد إخبار الأخيرة للمطعون ضدها بالغاؤها هذا الموطن ومن ثم يصح إعلانها فيه إعمالا للنص القانوني سالف الذكر حتى ولو كان للطاعنة الثانية في وقت واحد أكثر من موطن، لما كان ذلك وكان من المقرر بنص المادة العاشرة من قانون المرافعات أنه إذا تم الاعلان في الموطن فيكفي تسليم الصورة - في حالة غياب المعلن اليه - الى أحد المقيمين معه ممن عدتهم المادة المذكورة ويكون الاعلان صحيحا لو تبين أن مستلم الصورة ليس ممن عدتهم هذه المادة ذلك أن المحضر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الاعلان، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحضر قام بتسليم صورة اعلان صحيفة الدعوى في ١٩٨٠/١٢/٢٩ إلى زوج الطاعنة الأولى المقيم معها لغيابها وقت الاعلان - الى الطاعنة الثانية مع ذات المخاطب معه ووقع بالاستلام، كما تم توجيه اعادة الاعلان في ذات الموطن بالعين المؤجرة وسلم لجهة

الادارة بتاريخ ١٩٨١/٢/٢ لغلوق السكن واخطرت الطاعنتين عنهما بالمسجلين
رقمى ٧٢٦ ، ٧٢٧ فى ١٩٨١/٢/٣ كما أعلن الحكم الصادر بإجراء
التحقيق للطاعنتين فى ذات الموطن وسلم لجهة الادارة بتاريخ ١٩٨١/٥/٩
لرفض نجل الطاعنة الأولى وابن اخت الطاعنة الثانية الاستلام واخطر عنهما
بالمسجلين ٤٩ ، ٥٠ فى ١٩٨١/٥/١٠ ، كما أعلنت الطاعنتان بقرار اعادة
الدعوى للمرافعة بتاريخ ١٩٨١/٦/٩ بذات الموطن مع صهر الطاعنتين
لقيامهما وقت الاعلان ومن ثم تكون هذه الاعلانات قد تمت وفق صحيح
القانون لما كان ذلك وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - أنه إذا ما أثبت المحضر فى أصل الاعلان أنه وجه خطابا مسجلا
للمعلن اليه يخطره فيه بتسليم الصورة لجهة الادارة فلا يجوز المجادلة فى
ذلك الا بسلوك طريق الادعاء بالتزوير وكان الثابت على نحو ما تقدم أن
المحضر اثبت بأصل اعادة الاعلان وعلان حكم التحقيق بما يفيد الاخطار
بتسلم هذين الاعلانيين لجهة الادارة خلال الميعاد المحدد لذلك قانونا ومن
ثم تكون مجادلة الطاعنتين فى عدم اتخاذ هذا الاجراء - دون الادعاء
بالتزوير - فى غير محله ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه
يكون قد اعمل القانون على وجهه الصحيح ، ولا عليه إن لم يتعقب الخصوم
فى كل حجة أو دفاع والرد عليها استقلالا لأنه فى قيام الحقيقة التى أورد
دليلها الرد الضمنى المسقط لكل حجة ، كما لا يعد قصورا اغفاله الرد على
دفاع الطاعنين الذى لا يسانده صحيح القانون بشأن بطلان اعلانى حكم
التحقيق واعادة الدعوى للمرافعة ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه
بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنتين تتعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ
فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقولان ان الحكم إذا أقام قضاءه على أن
الطاعنتين عجزتا عن اثبات ما تضمنه الحكم الصادر بإجراء التحقيق واعادت
محكمة الاستئناف الدعوى للمرافعة بعد تخلف الطاعنتين عن احضار
شهودهما لا يعنى أن الدعوى صالحة للحكم فيها بل لتتولى المحكمة بكامل
هيئتها بحث أمر عجز الطاعنتين عن اثبات وهو ما لا يملكه المستشار

المنتدب للتحقيق الذي كان يتعين عليه أن يقرر شطب الاستئناف بسبب تخلف الطاعنين عن الحضور وكان على المحكمة أن تبين سبب عدولها عن حكم التحقيق الذي أصدرته.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق ابدائه أمام محكمة الموضوع، يستوى في ذلك ما يتصل منه بأصل الحق موضوع الدعوى أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو بإجراءات الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه وإذا كانت الطاعتان لم يسبق لهما التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف في منكرتهما الختامية المقدمة منهما أمامها ومن ثم فلا يجوز لهما التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة.

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالسببين الثالث والخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ذلك أن الطاعنة الأولى تمسكت أمام محكمة الموضوع بمساكنتها للطاعنة الثانية المستأجرة منذ بدء العلاقة الإيجارية إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع استنادا إلى قول مردد عرضا من الطاعنة الأولى في إحدى محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى من أنها كانت تقيم بشقة النزاع لحراستها خلال فترة تواجد الطاعنة الثانية المستأجرة بالخارج، كما تمسكت أيضا أمام محكمة الموضوع بعدم انتهاء عقد الإيجار لاقامتها بالعين المؤجرة مع المستأجرة الأصلية مدة سنة سابقة على الترك إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع أيضا مما يصمه بالقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود وذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير القرارات واستخلاص ما تتضمنه من الإقرار بحق أو نفيه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع طالما أنها لم تخرج عن المعنى الظاهر الذي يحتمله عباراتها، وكان الثابت أن الطاعنة الأولى قد أقرت أمام محكمة الدرجة الأولى بمحضر جلسة ١٩٨١/٦/١١ بإقامتها بشقة النزاع

لحراستها والعناية بها اثناء فترة اقامة الطاعنة الثانية بسويسرا، فلا على الحكم المطعون فيه إذ اعتد بهذا الاقرار ورتب عليه انتفاء المساكنة لعدم توافر صفة الاستقرار في إقامة الطاعنة الأولى بشقة النزاع ويضحي النعى في هذا الشق جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع - التامة في إستخلاص توافر الاقرار وتفسيره والنعى في شقه الثاني مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في الإقامة التي ترتب لأقارب المستأجر نسبا أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة، حقا في استمرار عقد الايجار لصالحهم حالة ترك المستأجر الأصلي للعين أو وفاته اعمالا للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذي يحكم النزاع الماثل - أن تكون اقامة مستقرة معتادة مما يخرج منها الإقامة العرضية والعابرة والموقوته مهما استطالت وأيا كان مبيعها وبواقعها والفصل في استقرار الإقامة من عدمه يدخل في مطلق سلطة قاضي الموضوع متى اقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولها أصلها الثابت بالأوراق، لما كان ذلك وكان الحكم قد اعتد بإقرار الطاعنة الأولى من كون اقامتها بشقة النزاع عرضية موقوته مبيعها الحراسة والعناية بها فلا عليه إن لم يعرض لدفاعها في شأن اعمال المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ سالف الذكر دون أن يصمه ذلك بالقصور في التسبب لافتقار هذا الدفاع الى الأساس القانوني الصحيح .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه استند فيما انتهى اليه من فسخ عقد الايجار والاخلاء الى ان الطاعنة الثانية غابت البلاد مغادرة نهائية مما يضحي معه تركها لشقة النزاع تركا نهائيا لا يخول لها حقا في البقاء فيها حالة أن الترك لا يكون إلا إذا اقصح المستأجر صراحة عن تركه للمكان نهائيا بحيث لا يمكن استخلاصه من الشهادة الصادرة من مصلحة الجوازات بأن الطاعنة الثانية لم تحضر إلى البلاد منذ فترة طويلة مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا اقام الحكم قضاءه على دعامتين مستقلتين تكفى احدهما لحمل قضاءه فإن النعى على الدعامة الأخرى - بقرض صحته - يكون غير منتج، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى أسباباً مكملة لقضائه وكان الحكم الأخير قد اقام قضاءه بالاخلاء على ثبوت ترك الطاعنة الثانية المستأجرة لشقة النزاع الى الطاعنة الأولى مما استخلصه من اقوال شاعدى المطعون ضدها التى اطمأن اليها وقد اعمل الحكم المطعون فيه رقابته وسلطته التقديرية عليها وانتهى الى الأخذ بمملولها بالاضافة الى ما أورده من عجز الطاعنتين عن تقديم أى دليل ينفى ما اثبته المطعون ضدها فى هذا الصدد، وهى دعامة تكفى وحدها لحمل قضائه فإن النعى على الدعامة الأخرى - أيا كان وجه الرأى فيها - يكون غير منتج، ويكون الطعن برمته على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد/ محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
محمد ابراهيم خليل، عبد المنصف هاشم، أحمد شلبي ومحمد عبد الحميد سند.

(٣٩٢)

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ القضائية

(١، ٢) ملكية • مال عام • منفعة عامة • نزاع ملكية •

(١) المال المملوك للأفراد، تحويله الى مال عام. كفيته.

(٢) تخصيص العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة، دون اتباع الاجراءات القانونية، اتفاهه فى غايته مع نزاع الملكية بإجراءاته القانونية. أثره. إستحقاق ذوو الشأن الحقوق المترتبة على نزاع الملكية ومنها الحق فى تعويض يعادل الثمن.

١ - تحويل المال المملوك لأحد الأفراد الى مال عام يقتضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اما إبخاله أولاً فى الملكية الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بطريق من طرق كسب الملكية المبنية فى القانون المدنى ثم نقله بعد ذلك إلى الملك العام بتخصيصه للمنفعة العامة، واما بنزع ملكيته للمنفعة العامة فينتقل من ملكية صاحبه الى الملكية العامة، على نحو ما بينه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة.

٢ - تخصيص العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة بالفعل دون اتباع الاجراءات التى رسمها القانون وذلك بالاستيلاء عليه ونقل حيازته وإبخاله فى المال العام يتفق فى غايته مع نزاع الملكية بإجراءاته القانونية، ومن ثم يستحق ذوو الشأن جميع ما يرتبه قانون نزاع الملكية من حقوق بما فى ذلك الحق فى تعويض يعادل الثمن.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٧ سنة ١٩٧٨ مدنى الداخلة ضد الطاعنين بطلب الحكم بإزالة المباني والمنشآت المقامة على الأرض المبينة بالأوراق، وقال بيانا للدعوى ان تلك الأرض آلت اليهما بالميراث عن المرحوم عبد السلام عبد الهادى الذى تملكها بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية، غير أن الطاعنين أقاما عليها مبان ومنشآت فرفعا الدعوى بطلبهما سالف البيان، وبتاريخ ١٩٧٨/١١/١٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأحالتها الى اللجنة القضائية المختصة بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتأجير الأراضى الصحراوية والتصرف فيها وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٦ نذبت اللجنة مكتب خبراء وزارة العدل بأسيوط لبيان مالك الأرض محل النزاع ووضع اليد عليها وتاريخ وضع يده وسببه، وبعد أن قدم الخبير تقريره أحالت اللجنة الدعوى الى محكمة أسيوط الابتدائية وقيدت برقم ٢٢٧٦ سنة ١٩٨٢ مدنى، وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ حكمت المحكمة بإزالة ما على الأرض أنفة النكر من مبان أو منشآت. استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٦١ سنة ٥٨ ق مدنى، وبتاريخ ١٩٨٢/١١/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى ينتقض الحكم المطعون فيه، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان انهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن الأرض موضوع النزاع أصبحت من الأموال العامة بعد أن خصصت للمنفعة العامة بإقامة مبان حكومية عليها، فلا ترد على تلك الأرض ملكية الأفراد، ولا يحق طلب إزالة ما عليها من مبان أو منشآت، وكل ما للمطعون عليهما أن كانا أصلا مالكين لها هو التعويض، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع وقضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بإزالة ما على الأرض من مبان أو منشآت، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن تحويل المال المملوك لأحد الأفراد إلى مال عام يقتضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما إدخاله أولاً في الملكية الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بطريق من طرق كسب الملكية المبينة في القانون المدني ثم نقله بعد ذلك إلى الملك العام بتخصيصه للمنفعة العامة، وإما بنزع ملكيته للمنفعة العامة فينتقل من ملكية صاحبه إلى الملكية للعامة، على نحو ما بينه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة، وأن تخصيص العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة بالفعل دون اتباع الإجراءات التي رسمها القانون المذكور وذلك بالاستيلاء عليه ونقل حيازته وإدخاله في المال العام - يتفق في غايته مع نزع الملكية بإتخاذ إجراءاته القانونية، ومن ثم يستحق ذوو الشأن جميع ما يرتبه قانون نزع الملكية من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض يعادل الثمن، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الأرض محل النزاع خصصت للمنفعة العامة بالفعل وأقيمت مبان حكومية عليها، فلا يصح إزالة ما أقيم عليها من مبان حال تخصيصها للمنفعة العامة، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بإزالة ما أقيم على الأرض موضوع النزاع من مبان أو منشآت رغم ثبوت تخصيصها للمنفعة العامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ٢٠١٤

برئاسة السيد المستشار/ يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
عبد العزيز غودة، ماهر قلادة واصف، مصطفى زعزوع وحسين على حسين

(٣٩٣)

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٤ القضائية

- (١ - ٥) إيجار، إيجار الأماكن، ترك العين المؤجرة، محكمة الموضوع
سلطتها فى إستنباط القرائن.
- (١) ترك المستأجر للعين وتخليه عنها للغير. من مسائل الواقع استقلال قاضى
الموضوع بتقديرها متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله.
- (٢) محكمة الموضوع. سلطتها فى إستنباط القرائن. شرطه. أن يكون سائغا وله سنده
من الأوراق ومؤدبا للنتيجة التى انتهت اليها.
- (٣) لا تترتب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلا ما دام قائما بإداء الأجرة.
- (٤) إقامة المستأجر المصرى بالخارج. الأصل فيها أنها مؤقتة ما لم يثبت طالب
الاخلاء إستدامتها. علة ذلك. تعبير المستأجر عن ارادته فى التخلي عن العين المؤجرة.
جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا.
- (٥) ترك العين المؤجرة للغير. عناصره.

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إثبات أو نفي ترك المستأجر للعين
المؤجرة وتخليه عنها للغير من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى
الموضوع بلا معقب عليه فى ذلك ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب
سائغة تكفى لحمله.

٢ - الاستدلال بالقرائن وإن كان من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه
يشترط لذلك أن يكون إستنباطها سائغا وله سنده من الأوراق ومؤدبا الى
النتيجة التى انتهت اليها.

٣ - من واجب المؤجر- تمكين المستأجر فعلا من الانتفاع بالشئ المؤجر إلا أنه لا تثويب على المستأجر إن هو لم ينتفع به فعلا ما دام قائما بأداء أجرته .

٤ - إذا أقام المستأجر المصري فى الخارج فإن الأصل فى إقامته أن تكون مؤقتة ما لم يثبت طالب الاخلاء استدامتها، إذ أن المغادرة لا تفيد بذاتها - ولو كانت مغادرة نهائية - تركا للعين وإنهاء للعلاقة الايجارية مادام لم يعلن عن ارادته فى إنهاء العقد. وتعبير المستأجر عن ذلك يجوز أن يكون صريحا أو ضمنيا .

٥ - من المقرر فى مبدأ حظر ترك العين المؤجرة للغير الذى استحدثه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى يحكم واقعة النزاع - أنه يتضمن عنصرين أولهما عنصر مادي يتمثل فى هجر الإقامة فى العين على وجه نهائى، وثانيهما عنصر معنوى بأن يصاحب هجر الإقامة منه عنصر التخلي عن العلاقة الايجارية للغير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الصطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٨١٩ سنة ١٩٨١ قذنى كلنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين الاولين بطلب الحكم عليهما بإخلاء شقة النزاع، وقال بياتا لها ان الطاعن الأول استأجرها مسكنا خاصا له فى ١/٧/١٩٦٨ إلا أنه تركها مغلقة وغادر البلاد منذ سنة ١٩٧٢ نهائيا وأن الطاعن الثانى تواجد بالشقة اعتباراً من ٢١/٦/١٩٨٠ بصفته وكيلًا عن ابنه المستأجر الأصلي ثم ما لبث أن انتره بقبول الاجرة على أنه

المستأجر الأصلي ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته السالفة البيان، قضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى ما تدون بمنطوق الحكم وبعد تنفيذه تدخلت الطاعنة الثالثة منضمة للطاعنتين الأولين - فى طلب رفضها وطلبت الزام المطعون ضده بتحرير عقد إيجار لها عن شقة النزاع، وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعنة الثالثة خصما منضما وبرفض طلباتها وبرفض الدعوى. استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٩٢ سنة ١٠٠ ق القاهرة، وفى ١٩٨٢/١٢/٢٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء المستأنف عليهم - الطاعنتين - من الشقة وتسليمها للمطعون ضده - وبرفض طلبات الطاعنة الثالثة. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها رأى بتنقض الحكم، وإذ عرض الطعن على المحكمة - فى غرفة مشورة - رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعى به الطاعنون بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقولون انه أقام قضاءه على أن سفر المستأجر الى الخارج وغلق شقته مدة طويلة وتوكيله لبعض اقاربه فى سداد الأجرة المستحقة عنها فى غيابيه وطلب والدته الزام المؤجر بتحرير عقد ايجار لها عن شقة النزاع مما يقطع بترك المستأجر لها تركا نهائيا يخول المالك طلب إخلائها طالما تم هذا الترك دون إذن كتابى صريح من الأخير، فى حين أن الثابت فى الأوراق من تحقيقات الشكوى ١٥٨٢ سنة ١٩٨٠ إدارى مدينة نصر ومن اقرار المطعون ضده فى كافة مراحل الدعوى أن المستأجر (الطاعن الأول) متمسك بشقة النزاع ويحتفظ بها مغلقة لحسابه الى حين عودته ولم يتنازل عنها أو يتركها نهائيا ولم يتخل عنها لأحد، وإن مغاديرته البلاد حتى ولو كانت نهائية لا تعد بذاتها تركا للعين للمؤجرة تنتهى العلاقة الايجارية بشأنها مادام لم يفصح عن اراضيته فى ذلك وتؤكد الأوراق أنه لم يتخل عن شقته، ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ القانون وعابه الفساد فى الاستدلال وخالف الثابت فى الأوراق

وحيث إن هذا النعى فى محله، إذ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إثبات أو نفي ترك المستأجر للعين المؤجرة وتخليه عنها للغير من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بلا معقب عليه فى ذلك ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله، كما أن الاستدلال بالقرائن وإن كان من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يشترط لذلك أن يكون إستنباطها سائفا وله سنده من الأوراق، ومؤدىا الى النتيجة التى انتهت اليها وأنه وإن كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر فعلا من الانتفاع بالشئ المؤجر إلا أنه لا تثريب على المستأجر إن هو لم ينتفع به فعلا ما دام قائما بأداء أجرته، وإذا أقام المستأجر المصرى فى الخارج فإن الأصل فى إقامته أن تكون مؤقتة ما لم يثبت طالب الاخلاء استدامتها، إذ أن المغادرة لا تفيد بذاتها - ولو كانت مغادرة نهائية - تركا للعين وانهاء للعلاقة الايجارية ما دام لم يعلن عن ارادته فى إنهاء العقد وتعبير المستأجر عن ذلك يجوز أن يكون صريحا أو ضمنيا. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المستأجر - الطاعن الأول - وإن أخطر المؤجر - المطعون ضده - بسفره للخارج وغلق شقة النزاع ويطلب منه التعامل بشأنها مع محاميه الذى اتخذ مكتبه موطنا مختارا له، وثبت من تحقيقات الشكوى رقم ١٥٨٣ سنة ١٩٨٠ إدارى مدينة نصر ابلاغ المطعون ضده ذاته بتراكم القانورات فى منور المنزل وشكوى السكان لخلق الشقة منذ ١٩٧٢/٨/٢٢ حتى ١٩٨٠/٥/١٩ ثم صدور قرار النيابة بفتحها لامكان إزالة القانورات من المنور الذى توصل اليه الشقة محل النزاع واعادة غلقها بعد ذلك أو نفذ القرار فى ١٩٨٠/٦/١٧ إلا أنه ثبت من المحضر رقم ١٨٩٢ سنة ١٩٨٢ إدارى مدينة نصر عودة الطاعن الأول وزوجته الى مصر وإقامتها فى الشقة، ولم يتخذ أى موقف لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على إنصراف نيته الى ترك الشقة أو التنازل عنها وإنما يحتفظ بها لنفسه، ومع ذلك فقد بلل الحكم المطعون فيه على تخلى الطاعن الأول عن شقة النزاع والنازل عن إستجارها ضمنا وتركها للطاعنين الثانى والثالثة بسفره الى الخارج وأن المؤجر كان يتقاضى أجره الشقة ويتلقى أقرباء المبهتأجر إيصالات بطريق البريد وإن الشقة ظلت مغلقة بعد سفر

مستأجرها حتى تم فتحها بواسطة الشرطة لتطهير المنور عن طريقها وأن والده ادعى انه المستأجر لها ثم لم تلبث والده المستأجر أن طلبت عند تدخلها فى الدعوى الزام المؤجر المالك بتحرير عقد ايجار لها لاحقيتها لها، ومن اقوال شاهدى المطعون ضده، ورتب الحكم على ذلك أن المستأجر قد ترك شقة النزاع نهائيا لوالديه عند سفره سنة ١٩٧٢ الى الخارج، لما كان ما تقدم، فإن هذه الوقائع بذاتها لا تفيد تخلى الطاعن الأول عن شقة النزاع واتخاذها دليلا على تركه لها والتنازل عن إيجارتها لباقي الطاعنين لمجرد عدم اقامته بها وغلقها بالفعل طول مدة اقامته بالخارج ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم فى مدوناته وما استدل به من قول الطاعنة الثالثة الواردة بمذكرة دفاعها من أنه ترك شقة النزاع لما هو مقرر من أن الاقرار حجة على المقر ولا تتعداه الى غيره ومن أقوال شاهدى المطعون ضده والتي لا تدل بذاتها على ما خلص اليه إذا لم تخرج اقوالهما عن مجرد الاشارة الى إقامة الطاعن وزوجته بشقة النزاع منذ إستجارها فى سنة ١٩٦٨ حتى سافرا للخارج فى سنة ١٩٧٢ وظلت مغلقة حتى سنة ١٩٨٠ ولا تثريب عليه إن هو تركها مغلقة طوال مدة إقامته بالخارج ولو لم ينتفع بها ما دام قائما على سداد أيجرتها - وإذا كان ذلك - وكان الحكم قد انتهى - مع ذلك - إلى تحقق واقعة ترك الطاعن لها وتخليه عنها نهائيا للغير دون بحث وتمحيص مؤدى الترك أو التخلي، إذ من المقرر فى مبدأ حظر ترك العين المؤجرة للغير الذى استحدثه القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - الذى يحكم واقعة النزاع - أنه يتضمن عنصرين أولهما عنصر مادي يتمثل فى هجر الإقامة فى العين على وجه نهائى، وثانيهما عنصر معنوى بأن يصاحب هجر الإقامة عنصر التخلي عن العلاقة الايجارية للغير، وكانت الوقائع التى أوردها الحكم فى مدوناته لا تقطع بتوافر هذين العنصرين فإن الحكم يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال وبمخالفة الثابت فى الأوراق بما يوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقى الأسباب.

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ عبد العزيز قوده، ماهر قلايه واصف، مصطفى زعزوع وحسين على حسين.

(٣٩٤)

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ القضائية

(١ - ٥) إيجار «إيجار الأماكن» بيع الجدة، «إثبات» محكمة الموضوع «تقدير
الأدلة»، «نقض» دفاع جديد.

(١) بيع المتجر م ٥٩٤/٢ مدنى. شرطه. أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط
الذى كان يزاوله البائع.

(٢) التنازل الصريح أو الضمنى عن الحق. عبء إثباته. وقوعه على عاتق مدعيه.

(٣) التنازل الضمنى عن الحق. تقدير ادلته. من سلطة محكمة الموضوع حسبها اقامة
قضائها على ما يكفى لحمله. عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم ومستنداتهم والرد عليها
استقلالاً. علة ذلك.

(٤) سكوت المؤجر رغم علمه بالتنازل. لا يغنى عن الانس بالتنازل. عدم اعتباره نزولاً
عن حقه فى طلب الأخلاء.

(٥) دفاع جديد لم يسبق ابداءه امام محكمة الموضوع. عدم جواز اثارته لأول مرة
امام محكمة النقض.

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة
٥٩٤/٢ من القانون المدنى هى رغبة المشرع فى الإبقاء على الرواج المالى
والتجارى فى البلاد لتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه الى بيعه
وتمكين مشتريه من الاستمرار فى استقلاله ومفاد استلزام توافر العنصر
المعنوى الخاص بالاتصال بالعملاء، وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة
ذات النشاط الذى كان يزاوله بائع المتجر.

- ٢ - عبء إثبات التنازل صريحاً كان أو ضمناً يقع على عاتق مدعيه .
- ٣ - بتقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمناً عن حق من الحقوق التي يربتها له العقد هو من مطلق سلطان محكمة الموضوع، وحسب تلك المحكمة أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الخصوم ومستنداتهم والرد عليها استقلالاً، ما دام قيام الحقيقة التي اقتصت بها واوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الحجج والمستندات .

٤ - علم المؤجر بواقعة التنازل وسكوته لا يغني عن الاذن الخاص ولا يعد نزولاً عن حقه في طلب الاخلاء .

٥ - لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه اغفاله دلالة علم المطعون ضده بالتنازل المستمد من سكناه بذات العقار الذي به محل النزاع، إذ لم يسبق له ابداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقري الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن، تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٨٢٠ لسنة ١٩٨٣ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من الدكان المؤجر والتسليم تأسيساً على أن المرحوم عبد الحميد مبروك استأجر الدكان المذكور من المالك السابق للعقار بغرض استخدامه في تجارة الدقيق والخبز، وقد توفي المستأجر دون ورثة، ونظراً لوجود المطعون ضده خارج البلاد، فقد فوجيء بوجود الطاعن في المحل وقد حوله إلى تجارة الخردوات وذلك

دون اذن منه بالتنازل عن الايجار . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٦٥ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وبتاريخ ٦٩٨٤/٦/٧ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأياها .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره والخطأ فى فهم الواقع والقصور والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أنه اشترى محل النزاع من ورثة المستأجر الأصلي بعقد بيع جدك مؤرخ ١٩٧٢/٨/٢٤ وظل يشغله الى أن قام المطعون ضده بعد أحد عشر عاما برفع الدعوى بطلب اخلائه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم توافر شروط بيع الجدك لعدم مزاولة الطاعن ذات النشاط الذى كان يزاوله البائع، رغم أن المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى لم تستلزم هذا الشرط، كما أن الحكم اقام قضاءه بالاخلاء على سند من القول بأن أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على رضا المطعون ضده الضمنى بالتنازل، وأن الثابت من ائذار العرض المؤرخ ١٩٨٢/١/٨ أن ابن المطعون ضده قد امتنع عن استلامه لغيابه وأن الطاعن لم ينازع فيما قرره المطعون ضده فى صحيفة دعواه من غيابه فى الخارج بسبب العمل مما يدل على عدم قيام الرضاء الضمنى ، وبذلك وقع الحكم المطعون فيه فى خطأ فنى إذ أن ائذار العرض الذى اشار اليه، مؤرخ ١٩٧٢/١/٨ وليس ١٩٨٢/١/٨ ولو لم يقع الحكم فى هذا الخطأ لتغير وجه الراى فى الدعوى، وإذا كان سينتهى الى أن سكوت المطعون ضده هذه المدة الطويلة مع علمه بمباشرة الطاعن لتجارة الخردوات خاصة وأنه يسكن بذات العقار الكائن به المحل يعد نزولا ضمينا عن حقه فى طلب الاخلاء، فضلا عن انه ما كان للمحكمة أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل للمطعون ضده من غيابه فى الخارج بسبب العمل والذي لم يثبت به أى دليل، فى الوقت الذى التفتت فيه عن

المستندات المقدمة من الطاعن ومنها محضر الايداع المعلن الى المطعون ضده شخصيا في ١٩٧٣/١/٩ وجميعها تقطع بعلم المطعون ضده ببيع الجذك منذ هذا التاريخ الأمر الذي يكون معه الحكم المطعون فيه قد جاء مشوبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره وفي فهم الواقع والقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني هي رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد لتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه الى بيعه، وتمكين مشتريه من الاستمرار في استغلاله، ومفاد استلزام توافر العنصر المعنوي الخاص بالاتصال بالعملاء، وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله بائع المتجر، كما أنه من المقرر أن عبء إثبات التنازل صريحا كان أو ضمنيا يقع على عاتق مدعيه، وأن تقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمنا عن حق من الحقوق التي يربتها له العقد هو من مطلق سلطان محكمة الموضوع، وحسب تلك المحكمة أن تقييم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله دون أن تكون ملزمة بتتبع حجج الخصوم ومستنداتهم والرد عليها استقلالا، ما دام قيام الحقيقة التي اقتصت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الحجج والمستندات، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد غير النشاط الذي كان يزاوله البائع له من تجارة الدقيق والخبز الى تجارة الخردوات، وقد خلص الحكم من ذلك الى عدم توافر شروط بيع المتجر في معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني، واعتبر الواقعة مجرد تنازل عن الايجار بغير إذن كتابي صريح من المالك بالمخالفة لأحكام المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١، وانتهى في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل الى انتفاء قيام التنازل الضمني لظن الأوراق من دليل عليه، وكانت المستندات التي يشير اليها الطاعن ومن بينها انذار الغرض المؤرخ ١٩٧٤/١/٨ ومحضر الايداع المؤرخ ١٩٧٣/١٠/٩ لا تفيد في ذاتها أن نية المؤجر قد اتجهت الى العزل عن الشرط المناع من

التنازل عن الايجار ، ذلك أن المقرر أن علم المؤجر بواقعة التنازل وسكوته لا يغنى عن الاذن الخاص ولا يعد نزولا عن حقه في طلب الاخلاء. لما كان ما تقدم فإن ما خلص اليه الحكم المطعون فيه بأسباب سائفة ولها أصلها الثابت بالأوراق، من عدم توافر شروط بيع المتجر وعدم قيام الرضاء الضمنى بالتنازل يكون قد جاء متققا وصحيح القانون. أما ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه في تاريخ انذار العرض المؤرخ ١٩٧٣/١/٨ بجعله ١٩٨٣/١/٨، فإن البين من الأوراق أنه مجرد خطأ مادي لم يكن له اثر في سلامة قضاء الحكم وفي النتيجة التي انتهى اليها كما لا يقبل من الطاعن كذلك النعى على الحكم المطعون فيه اغفاله دلالة علم المطعون ضده بالتنازل المستمد من سكناه بذات العقار الذي به محل النزاع، إذ لم يسبق له ابداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض. ولما تقدم فإن النعى بأسباب الطعن يكون على غير أساس بما يتعين معه رفضه .

جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة، محمد رافت خفاجي، محمد فؤاد شرياش
ودكتور محمد فتحي نحيب

(٣٩٥)

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ القضائية

(١، ٢) ملكية • شيوع • حكم • تسبيب الحكم، • محكمة الموضوع.

(١) وضع يد المالك على الشيوع على جزء مفرز من العقار يوازي حصته. لا يحق لأحد شركائه انتزاع هذا القدر منه. حق هذا الشريك في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع. إستخلاص الحكم بأدلة سائغة عدم وضع يد الطاعنة على شقة النزاع. لا خطأ.

(٢) محكمة الموضوع تأسيس حكمها على أسباب مفصلة مستخلصة من أوراق الدعوى ومنتجة لما قضت به. لا يعيبه سكوته عن الرد على بعض مستندات الخصم المؤيدة لدعواه.

(٣) حراسة «الحراسة القضائية» • إيجار.

الحكم بفرض الحراسة القضائية. مؤداه. للحارس القضائي اقرار الايجار المعقود قبل فرض الحراسة ممن ليس لهم حق الانفراد بالادارة.

(٤) قضاء مستعجل • حكم بحجية الحكم.

الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة. وقتية ولا تؤثر في أصل الحق لا حجية لها أمام محكمة الموضوع. إغفال الرد على الدفاع المؤسس عليها. لا عيب.

١ - لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفرز من العقار يوازي حصته، لا يحق لأحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر، بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه، قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على

قوله ... مستخلصا بذلك من أوراق الدعوى والادلة المقدمة فيها أن الطاعنة لم تكن تضع اليد على شقة النزاع، أو تستقل بالانتفاع بها بسكنائها قبل أن يؤجرها المطعون ضده الثانى للمطعون ضدها الأولى، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون فى غير محله .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع إذا أسست حكمها على أسباب مفصلة استخلصتها من أوراق الدعوى، ومنتجة لما قضت به، فإنه لا يعيب حكمها سكوته عن الرد على بعض المستندات التى يتمسك بها الخصم فى تأييد دعواه .

٣ - مقتضى الحكم بفرض الحراسة القضائية على المال الشائع، أن تخلص إدارته للحارس، ويحق له طبقا للمواد ٢/٧٠١ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ من القانون المدنى أن يؤجره لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ما لم يقض حكم الحراسة بغير ذلك، وإذا كان للحارس أن يعقد الايجار ابتداء فإنه يحق له أن يقر الايجار الذى عقده أحد الشركاء الذين ليس لهم الانفراد بإدارته، قبل فرض الحراسة، ويصبح هذا الايجار نافذا فى حق باقى الشركاء .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأحكام الصادرة فى الأمور المستعجلة لا تحوز حجية الأمر المقضى أمام محكمة الموضوع، باعتبارها أحكاما وقتية لا تؤثر فى أصل الحق، ولما كان قاضى الموضوع لا يلتزم بالرد على وجوه الدفاع غير المنتجة فى الدعوى، فلا يعيب الحكم إغفاله استناد الطاعنة فى دفاعها الى الحكم الصادر من قضاء الأمور المستعجلة بطرد المطعون ضدها الأولى من عين النزاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٤٥٢ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهما للحكم بتمكينها من الشقة المبينة بصحيفتها والتسليم، وقالت فى بيانها أنها تمتلك مناصفة مع المطعون ضده الثانى المنزل الكائنة به شقة النزاع وكانت تضع اليد عليه وتقوم بإدارته منفردة، وقد خلت الشقة المذكورة بوفاة مستأجرها فتسلمتها من بيت المال، وأقامت بها منذ ١٠/٣/١٩٧٥، ومع ذلك قام المطعون ضده الثانى بتاريخ ١/٨/١٩٧٥ بتأجير الشقة المذكورة دون موافقتها لابنتهما المطعون ضدها الأولى التى حصلت على حكم من القضاء المستعجل بتمكينها منها، ثم حصلت هى على حكم يفرض الحراسة القضائية على المنزل وتعيينها حارسه عليه، ومن ثم أقامت الدعوى. وأقام المطعون ضدهما دعوى فرعية على الطاعنة بطلب تمكين المطعون ضدها الأولى من شقة النزاع، بعد أن حصلت الطاعنة على حكم من القضاء المستعجل بطردها منها. حكمت المحكمة بإحالة الدعوى الى التحقيق، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢١/٦/١٩٧٨ برفض الدعوى الأصلية، وفى الدعوى الفرعية بتمكين المطعون ضدها الأولى من شقة النزاع. استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٠٧ سنة ٩٥ ق القاهرة، وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة، حددت جلسة لنظره، وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة أسباب، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها وبالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقول أنها تسلمت الشقة محل النزاع من بيت المال بعد وفاة مستأجره السابق وأقامت بها، ولما كانت هذه الشقة لا تجاوز حصتها الشائعة فى ملكية المنزل، ومن حقها أن تستقل بالانتفاع بها بهذه الصفة، فإنه لا يجوز اخراجها منها، ولا يحق لشريكها المطعون ضده الثانى الا مطالبتها بمقابل الانتفاع أو بالقسمة. هذا إلى أنها قدمت لمحكمة الموضوع لإثبات وضع يدها على الشقة المذكورة صورة رسمية

من محضر مناقشة الخبير المنتدب فى الدعوى رقم ٦١٢٣ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة التى رفعها عليها المطعون ضده الثانى للمطالبة بنصيبه فى ريع المنزل، والمتضمنة اقراره بأنها كانت تضع اليد على تلك الشقة خلال المدة منذ وفاة مستأجرها السابق حتى تاريخ تأجيرها للمطعون ضدها الأولى ولما كان لهذا الاقرار دلالة الواضحة فيما استدلت به عليه، فإن اغفال الحكم نكره، وقضاءه برفض دعوى تمكينها من عين النزاع، يشوبه فضلا عن مخالفة القانون بالقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله، ذلك أنه ولئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفرز من العقار يوازى حصته، لا يحق لأحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر، بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه، قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة على قوله أنه من مطالعة المحضر رقم ٤٦٤١ سنة ١٩٧٥ إدارى الزيتون يبين أن ساكنى العقار رقم ٥٢ شارع الليث قسم الزيتون الكائنة به الشقة محل النزاع السيدين
..... قد شهدا بأن الشقة المذكورة تركت خالية بعد وفاة مستأجرها الذى كان يشغلها إلى أن وضعت فيها منقولات المدعى عليها الأولى - المطعون ضدها الأولى - وأن المدعية - الطاعة - والمدعى عليه الثانى - المطعون ضده الثانى - قد اتفقا على تأجير الشقة لابنتهما، وهذا يتفق مع ما جاء بأقوال المدعية نفسها بالمحضر رقم ٨١٠ سنة ١٩٧٦ إدارى الساحل من أنها تقيم بروض الفرج، ومع ما هو ثابت بفاتورة المنقولات التى اشترتها المدعى عليها الأولى والمؤرخة ١٩٧٥/٦/٢، فضلا عما جاء بأقوال شاهدى المدعى عليها الأولى والتى تطمئن اليها هذه المحكمة، وكل هذا يؤكد أن المدعية لم تكن حائزة للشقة محل النزاع بعد استلامها من بيت المال فى ١٩٧٥/٣/١٠، إنما كانت تحوزها المدعى عليها الأولى، مستخلصا بذلك من أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها، أن الطاعة لم تكن

تضع اليد على شقة النزاع، أو تستقل بالانتفاع بها بسكنائها، قبل أن يؤجرها المطعون ضده الثانى للمطعون ضدها الأولى فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون فى غير محله .

ولما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع إذ أسست حكمها على أسباب مفصلة استخلصتها من أوراق الدعوى، ومنتجة لما قضت به، فإنه لا يعيب حكمها سكوته عن الرد على بعض المستندات التى يتمسك بها الخصم فى تأييد دعواه، ولما كانت الأسباب سالفه الذكر التى استند اليها الحكم سائغة، ولها أصلها الثابت بالأوراق، وكافية لحمل قضائه، فإنه لا يعيبه عدم اشارته الى محضر مناقشة الخبير المقدم فى الدعوى رقم ٦١٢٣ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة، والذي لم يتضمن ما أدعته الطاعنة من اقرار بشغلها العين بسكنائها، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثانى وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال، وتقول فى بيان ذلك أن الحكم أنفذ فى حقها الايجار المؤرخ ١/٨/١٩٧٥ الصادر للمطعون ضدها الأولى، مع أن المطعون ضده الثانى انفرد بعقده، وهو لا يملك فى المنزل الذى تقع به شقة النزاع الا نصفه، ولا يحق له تبعا لذلك الاستقلال بإدارته، وهى لم تقر هذا العقد الا بصفتها حارسة تنفيذاً لحكم الحراسة، لاداء ما كلفت به بهذا الحكم من ادارة منزل النزاع، فلا تحتاج بالانذار الذى ارسلته للمطعون ضدها الأولى بصفتها حارسة، لاستقلال نمتها بهذه الصفة عنها بصفتها مالكة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن مقتضى الحكم بفرض الحراسة القضائية على المال الشائع، أن تخلص ادارته للحارس، ويحق له طبقاً للمواد ٧٠١/٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ من القانون المدنى أن يؤجره لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ما لم يقض حكم الحراسة بغير ذلك، وإذا كان للحارس أن يعقد الايجار ابتداءً، فإنه يحق له أن يقر الايجار الذى عقده أحد الشركاء الذين ليس لهم الانفراد بإدارته، قبل فرض الحراسة، ويصبح هذا الايجار نافذاً فى

حق باقى الشركاء، لما كان ذلك، فإن ما تثيره الطاعنة من أنها كمالكة لا تحتاج بذلك الانذار الصادر منها بصفتها حارسة قضائية، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأنها رفعت على المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ١٩٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى مستعجل القاهرة التى قضى فيها بطردها من شقة النزاع، وتأييد الحكم فى الاستئناف رقم ١٢٢٠ سنة ١٩٧٧ مستعجل القاهرة، وبذلك يكون عقد الايجار الصادر لها من المطعون ضده الثانى قد انفسخ وأصبحت يدها على الشقة المذكورة بغير سند، ولما كان هذا الدفاع جوهرى ويتغير به وجه الرأى فى الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد عليه، فإنه يكون مشوباً بالقصور المبطل له .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأحكام الصادرة فى الأمور المستعجلة لا تحوز حجية الأمر المقضى أمام محكمة الموضوع باعتبارها أحكاماً وقتية لا تؤثر فى أصل الحق، ولما كان قابضى الموضوع لا يلتزم بالرد على وجوه الدفاع غير المنتجة فى الدعوى، فلا يعيب الحكم اغفاله استناد الطاعنة فى دفاعها الى الحكم الصادر من قضاء الأمور المستعجلة بطرد المطعون ضدها الأولى من عين النزاع، فيكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ أحمد صبرى أسعد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ ابراهيم زغو، محمد العفيفى، معدوح السعيد ولطفى عبد العزيز.

(٣٩٦)

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥١ القضائية

شفعة، صلح، الصلح الذى لا تجوز فيه الشفعة، دعوى، دعوى صحة التعاقد.

الشفعة لا تكون إلا فى بيع عقار. عدم جوازها فى الصلح الواقع فى شأن ملكية العقار. علة ذلك. الصلح فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع. ما هيته. بقاء البيع محل الصلح قائما. أثره. جواز الشفعة فيه.

الشفعة لا تجوز إلا فى بيع العقار ولو كان بعقد غير مسجل، ولا تجوز فى الصلح الواقع فى شأن ملكية عقار لأنه ليس ناقلا للملكية بل كاشفا عنها ومقررأ لها ولما تقتضيه طبيعته من أن يترك كل طرف شيئا من حقه فلا يجوز أن ينتفع الأجنبى بفائدة مقررة لمنفعة المتصالح كما أنه يستلزم من قبل طرفيه واجبات شخصية لا يمكن أن يحل فيها أجنبى عن العقد مثل طالب الشفعة، إلا أن الصلح الذى يقع بين الخصوم ويصدق عليه الإقاضى فى دعوى صحة ونفاذ البيع التى تقام بقصد تنفيذ التزامات البائع والتى من شأنها نقل الملكية، لا يترتب عليه قانونا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنحلال البيع الذى صدر الصلح فى شأنه ليحل هذا الصلح محله وإنما يظل التصرف الأصيل وهو البيع قائما ومنتجا لأثاره وبالتالي تجوز فيه الشفعة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر..... والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ١٨٧٥ سنة ١٩٧٧ مدنى أسيوط الابتدائية بطلب الحكم بأحقيتهما في أخذ العقار المبين بالأوراق بالشفعة والتسليم، وقالوا بيانا لها أنهما علما بأن المطعون عليهما الثالث والرابع باعا الى الطاعن العقار المذكور نظير ثمن قدره ٤٠٠ جنيه، وإذ توافرت لهما شروط أخذ هذا العقار بالشفعة فقد أعلنوا رغبتهما بطلبتهما سالفه البيان، وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٠ حكمت المحكمة بأحقية المطعون عليهما الأولين في أخذ العقار محل النزاع بالشفعة والتسليم ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٣٥٣ سنة ٥٤ ق مدنى، وبتاريخ ١٩٨١/٢/٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن الصلح المصدق عليه فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون عليهما الأخيرين يعتبر اقراراً بالبيع وتصح فيه الشفعة بحجة أن موضوع هذا الصلح ينطوى على محل البيع وثمان البيع، فى حين أن الصلح الواقع بشأن نقل ملكية العقار لا تجوز فيه الشفعة، وإذا كان العقار المشفوع فيه قد آل الى الطاعن بموجب عقد صلح لا بموجب عقد بيع، وكان القاضى وهو يصدق على عقد الصلح لا يصدر حكما، فلا تصح فيه الشفعة لما يستلزمه

هذا العقد من واجبات شخصية في جانب المتصالحين لا يمكن للشفيع القيام بها، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كانت الشفعة لا تجوز إلا في بيع العقار ولو كان بعقد غير مسجل، ولا تجوز في الصلح الواقع في شأن ملكية عقار لأنه ليس ناقلاً للملكية بل كاشفاً عنها ومقررراً لها ولما تقتضيه طبيعته من أن يترك كل طرف شيئاً من حقه فلا يجوز أن ينتفع الأجنبي بفائدة مقررة لمنفعة المتصالح كما أنه يستلزم من قبل طرفيه واجبات شخصية لا يمكن أن يحل فيها أجنبي عن العقد مثل طالب الشفعة، إلا أن الصلح الذي يقع بين الخصوم ويصدق عليه القاضي في دعوى صحة ونفاذ البيع التي تقام بقصد تنفيذ التزامات البائع والتي من شأنها نقل الملكية للمشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام العقد في نقل الملكية، لا يترتب عليه قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انحلال البيع الذي صدر الصلح في شأنه ليحل هذا الصلح محله وإنما يظل التصرف الأصلي وهو البيع قائماً ومنتجاً لآثاره وبالتالي تجوز فيه الشفعة، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن سبق وأقام الدعوى رقم ٢١٥ سنة ١٩٧٦ مدني أسبوط الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٦/١/٩ المبرم بينه وبين المطعون عليهما الثالث والرابع في شأن بيع العقار محل النزاع، وقد قضى بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٦ بإلحاق عقد الصلح المبرم بين الطرفين بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه والذي تضمن إقرار البائعين بالبيع وبقبضهما الثمن المتفق عليه وقدره ٤٠٠ جنيه ومن ثم فإن هذا الصلح الذي صدق عليه القاضي لا يترتب عليه انحلال البيع آنف الذكر بل يظل قائماً مرتباً لآثاره وتجوز فيه الشفعة، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/أحمد ضياء عبد الرزاق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ سعد حسين بدر نائب رئيس المحكمة، سعيد صقر، عبد المنعم بركة وطلعت أمين صادق

(٣٩٧)

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٩ القضائية

(١) عمل «منازعات العاملين بالهيئة العربية للتصنيع»، اختصاص «الاختصاص الولائي»،

الهيئة العربية للتصنيع. منظمة دولية اقليمية متخصصة وجوب الرجوع في كل ما يتصل بعلاقة موظفيها بها الى اتفاقية تأسيسها المصدق عليها بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٥ اللجان القضائية المنشأة وفقا للنظام الاساسي للهيئة. اختصاصها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينها وبين العاملين بها

(٢) نقض «اسباب الطعن»،

الدفاع المستند الى واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض.

١ - الهيئة العربية للتصنيع وحسبما تدل عليه اتفاقية تأسيسها - المصدق عليها في مصر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ - هي منظمة دولية اقليمية متخصصة انشأتها جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بهدف اقامة قاعدة صناعية تكفل احتياجات الدول العربية في مجال الصناعات المتقدمة، ومن ثم يتعين الرجوع في كل ما يتصل بعلاقة الموظفين التابعين لها بما في ذلك وسائل حق المنازعات التي تقوم بينهم وبينها، لا إلى القوانين الوطنية للدول المنشئة لها ولكن إلى الاتفاقية ذاتها... وإذ كانت المادة الثالثة عشر من الاتفاقية تنص على

أن يبين النظام الأساسى للهيئة الأحكام الخاصة بنظامها المالى والرقابة على حساباتها وتصرفاتها واعمالها وانتاجها وإجراءات وصلاحيات اللجنة العليا ومجلس الادارة ووسائل حل المنازعات وسائر الأحكام المنظمة للهيئة. وتنص المادة ٦٠ من النظام الأساسى للهيئة على أن: (١) تنشأ الهيئة لجان قضائية خاصة للفصل فى المنازعات الادارية والعمالية التى تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها ويندب لهذه اللجان قضاة من خارج الهيئة. (٢) يصدر مجلس الادارة لائحة خاصة تبين تشكيل هذه اللجان وكيفية ممارستها لاختصاصاتها والاجراءات التى تتبع أمامها والمكافآت التى تمنح لأعضائها فإن مفاد ذلك أن اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع أناطت بلائحة النظام الأساسى ببيان الأحكام الخاصة بالمسائل المشار إليها فى المادة ١٣ منها ومن بينها الأحكام الخاصة بوسائل حل المنازعات وتضمن النظام الأساسى النص على إنشاء لجان قضائية للفصل فى المنازعات الادارية والعمالية التى تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها، مما مؤداه أن اللجان القضائية بالهيئة تختص دون غيرها بالفصل فى هذه المنازعات.

٢ - من المقرر بقضاء هذه المحكمة انه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعا جديدا يقوم على واقع لم يثبت ابدأؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.... والمراقبة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما رئيس مجلس إدارة مصنع

المحركات بصفته ورئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع بصفته طالبا الحكم بالغاء نقله من العمل كمحام بمصنع المحركات الى وظيفة ادارية بوزارة التخطيط مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية ووظيفية والزام المطعون ضده الأول أن يدفع له راتبه من ١٩٧٦/١٠/١١ حتى تاريخ استلامه العمل بالمصنع ومبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض، وقال بيانا لدعواه أنه كان محاميا بمصنع المحركات التابع للهيئة المطعون ضدها الثانية وفوجيء باستلامه خطابا مؤرخا ١٩٧٦/١٠/١١ يفيد نقله الى وزارة التخطيط بعمل إداري، وإذ جاء هذا النقل مخالفا لنص المادتين ١٧ و ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمادة ١٠٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨، ولحقه من جرائه اضراراً مادية وأدبية يقدر التعويض عنها بمبلغ ألف جنيه، فقد أقام دعواه بالطلبات السالفة البيان. وبتاريخ ١٩٧٧/٤/١٢ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى مجلس الدولة. استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة، وقيد الاستئناف برقم ٨١٥ لسنة ٥٤ ق، وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم إختصاص ولائى والغاء فيما عدا ذلك. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب الى أن اللجان القضائية بالهيئة العربية للتصنيع تختص وحدها بتظر المنازعات التى تثور بينها وبين العاملين بها، بمقولة أن ما تضمنه نظامها الأساسى من النص على إنشاء هذه اللجان يجد سنده فى المادة ١٣ من اتفاقية تأسيسها، فى حين أن ما نصت عليه هذه المادة من أن النظام الأساسى يبين وسائل حل المنازعات، لا يعد تفويضا لها بإنشاء نظام قضائى خاص بها أو تقرير حصانة قضائية لنفسها أو إعفائها من الخضوع لولاية القضاء المصرى، وهو ما يلزم أن يرد به نص خاص فى

الاتفاقية ذاتها والا أعتبر ذلك مساسا بسيادة الدولة بغير نص، يؤيد ذلك أن الاتفاقية حين ذهبت الى عدم خضوع الهيئة لقوانين وأنظمة الدول الأطراف نصت على ذلك صراحة في المادة الثامنة منها، هذا الى أن قرار نقل الطاعن من المصنع المطعون ضده الأول صدر من أحد الوزراء المصريين وهو وزير المالية ولم يصدر من الهيئة المطعون ضدها الثانية ومن ثم لا يخضع هذا القرار لأحكام نظامها الأساسي.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كانت الهيئة العربية للتصنيع (المطعون ضدها الثانية) والتي يتبعها المطعون ضده الأول بصفته - وحسبما تدل عليه اتفاقية تأسيسها - المصدق عليها في مصر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ - هي منظمة دولية اقليمية متخصصة أنشأتها جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بهدف اقامة قاعدة صناعية تكفل احتياجات الدول العربية في مجال الصناعات المتقدمة، ومن ثم يتعين الرجوع في كل ما يتصل بعلاقة الموظفين التابعين لها بها، بما في ذلك وسائل حل المنازعات التي تقوم بينهم وبينها، لا الى القوانين الوطنية للدول المنشئة لها ولكن الى الاتفاقية ذاتها، وإذ كانت هذه الاتفاقية تنص في المادة الأولى منها على أن «تتشأ وفقا لأحكام هذه الاتفاقية هيئة عربية تسمى (الهيئة العربية للتصنيع، وتكون لها الشخصية القانونية وكافة الحقوق والصلاحيات للقيام بأعمالها في الدول الأطراف.....» وتنص في مادتها الثالثة عشر على أن «يبين النظام الأساسي للهيئة الأحكام الخاصة بنظامها المالي والرقابة على حساباتها وتصرفاتها وأعمالها وإنتاجها وإجراءات وصلاحيات اللجنة العليا ومجلس الإدارة ووسائل حل المنازعات وسائر الأحكام المنظمة للهيئة» وتنص المادة ٦٠ من النظام الأساسي للهيئة على أن «١ - تنشأ الهيئة لجانا قضائية خاصة للفصل في المنازعات الادارية والعمالية التي تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها وينتدب لهذه اللجان قضاة من خارج الهيئة. ٢ - يصدر مجلس الإدارة لائحة خاصة تبين تشكيل هذه اللجان وكيفية ممارستها لاختصاصاتها والأجراءات التي تتبع أمامها والمكافآت التي تمنح

لأعضائها . فإن مفاد ذلك ان اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع أناطت بلائحة النظام الأساسي ببيان الاحكام الخاصة بالمسائل المشار اليها في المادة ١٢ منها ومن بينها الأحكام الخاصة بوسائل حل المنازعات، وتضمن النظام الأساسي النص على إنشاء لجان قضائية للفصل في المنازعات الادارية والعمالية التي تنشأ بين الهيئة أو وحداتها وبين الموظفين والعاملين بها، مما مؤداه أن اللجان القضائية بالهيئة تختص دون غيرها بالفصل في هذه المنازعات، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على ما قرره الحكم المطعون فيه من أن مصنع المحركات المطعون ضده الأول يتبع الهيئة العربية للتصنيع المطعون ضدها الثانية، وأن الأخيرة هي الخصم الحقيقي في الدعوى، وان الاختصاص بنظر المنازعات التي تثور بينها وبين الموظفين والعاملين بها ينعقد للجانها القضائية وحدها طبقا لنص المادة ١٢ من اتفاقية تأسيسها والمادة ٦٠ من نظامها الأساسي، فإنه لا يكون قد خالف القانون، ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه الطاعن من عدم سريان أحكام النظام الأساسي للهيئة المطعون ضدها الثانية على المنازعة في قرار نقله بمقولة أنه صدر من وزير المالية وليس من الهيئة، ما دام أن هذا القرار قد صدر في نطاق علاقته بالهيئة وكان قد وجه منازعته اليها - دون وزير المالية - باعتباره - أي الطاعن - من العاملين بالمصنع الذي يتبعها، لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

. وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول أن المادة الثانية من قرار مجلس ادارة الهيئة المطعون ضدها الثانية بإصدار لائحة اللجان القضائية تنص على العمل به من تاريخ إصداره، وإن صدر هذا القرار في ١٩٧٦/١١/٢٤، وأعمل الحكم المطعون فيه أحكام هذه اللائحة على قرار نقله الحاصل في ١٩٧٦/١٠/١١ والسابق على صدورها فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول، لما هو مقرر بقضاء هذه المحكمة من أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعا جديدا يقوم على واقع لم يثبت ابدأؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، ولما كان دفاع الطاعن بأن الحكم المطعون فيه أعمل لائحة اللجان القضائية بالهيئة المطعون ضدها الثانية على قرار نقله السابق على صدورها هو دفاع يستند الى واقع، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك به لدى محكمة الموضوع، وليس في الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك، فإن ما تضمنه وجه النعى يكون سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / وليم رزق بدوي، عبد السلام خطاب، محمد لطفى السيد ومحمد لبيب الخضرى .

(٣٩٨)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ القضائية

(١ - ٢) إلزام «المقاصة القانونية»، «المقاصة القضائية» .

(١) المقاصة القانونية. شروطها. م ٣٦٢ مدنى .

(٢) المقاصة القضائية. شروطها. وجوب طلبها فى صورة طلب عارض حتى تلتزم المحكمة بتحقيقه واجرائها .

(٣) نزاع الملكية للمنفعة العامة . تحسين .

تحديد مقابل التحسين الذى يلتزم مالك العقار بدفعه. م ٢١ ق ٥٧٧ السنة ١٩٥٤ لا يكون إلا بعد الانتهاء من المشروع الذى طرأ التحسين بسببه .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للمدين طبقاً لنص المادة ٣٦٢ من القانون المدنى حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن إذا كان كل من الدينين خالياً من النزاع مستحق الأداء صالحاً للمطالبة به قضاء .

٢ - طلب إجراء المقاصة القضائية بين دينين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يقتضى إيدأؤه فى صورة طلب عارض حتى تلتزم المحكمة بتحقيقه وإجراء المقاصة بين الدينين بمقدار الأقل منهما .

٣ - تحديد مقابل التحسين الذى يلتزم مالك العقار بدفعه طبقاً للمادة ٢١ من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ يقتضى تحديد عديد من العناصر بينها تلك المادة التى لا يمكن تحقيقها إلا بعد الانتهاء من المشروع الذى طرأ التحسين بسببه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها اقامت الدعوى رقم ١٦٤٣ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن بصفته بطلب الحكم بتعديل تقدير مجلس التثمين بمحافظة القاهرة ورفع سعر المتر من أرض النزاع الى مبلغ ٤٠ جنيها، وقالت شرحا لذلك أنه بمقتضى قرار محافظ القاهرة رقم ٢٨٤ سنة ١٩٦٥ انتزع من ملكها مساحة ٨٨/٣٠ م^٢ وأن مجلس التثمين بالمحافظة قدر ثمن المتر بمبلغ خمسة جنيهات وأن هذا التقدير فيه إجحاف بحقوقها فأقامت الدعوى بطلباتها السابقة. نذبت محكمة أول درجة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره قضت بإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضدها مبلغ ٨٨٣ جنيها استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٥٨ س ٩٥ ق القاهرة، وبتاريخ ١١/٧/١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الراى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها لتزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بوجوب أن يخضع من التعويض المستحق للمطعون ضدها مقابل التحسين عز الجزء الباقي الذى لم تنتزع ملكيته عملاً بأحكام القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ وهو ما لم يحتسبه الخبير عند تقدير التعويض ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود تلك أنه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمدين طبقاً لنص المادة ٢٦٢ من القانون المدني حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائته وما هو مستحق له قبل هذا الدائن إذا كان كل من الدينين خالياً من النزاع مستحق الأداء صالحاً للمطالبة به قضاء إلا أن طلب إجراء المقاصة القضائية بين دينين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يقتضى إيدأؤه في صورة طلب عارض حتى تلتزم المحكمة بتحقيقه وإجراء المقاصة بين الدينين بمقدار الأقل منهما ولما كان تحديد مقابل التحسين الذي يلتزم مالك العقار بدفعه طبقاً للمادة ٢١ من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ يقتضى تحقيق عديد من العناصر بينها تلك المادة والتي لا يمكن تحقيقها إلا بعد الانتهاء من المشروع الذي طرأ التحسين بسببه وإذا لم يدع الطاعن أن مقدار هذا المقابل قد تحدد أو توافرت له عناصر تحديده حتى يصلح للمطالبة به قضاء فإن طلبه خصم قيمته مما هو مستحق للمطعون ضدها قبله يكون على غير أساس ولا على محكمة الموضوع إن هي التفتت عنه ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد السلام خطاب، محمد لطفى السيد، محمد لبيب الخضرى وعبد الله حنفى .

(٣٩٩)

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥١ القضائية

ملكية الملكية الخاصة بالدولة، • إختصاص •

اللجان القضائية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ إختصاصها بالفصل فى النزاع حول ملكية الأرض الصحراوية أو أى تصرف واقع عليها. مناطه. وقوعها فى المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين. لا فرق بين أن تكون مزروعة أو غير مزروعة، عليها منشآت ثابتة أو غير ثابتة.

١ - النص فى المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظل أحكامه قبل صدور القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ - بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على أن تنقسم الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة إلى ما يأتى: (أ) الأراضى الزراعية وهى الأراضى الواقعة داخل الزمام والأراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراضى طرح النهر وهى الأراضى الواقعة بين جسرى نهر النيل وفرعيه التى يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التى تتكون فى مجراه. (ب) الأراضى البور وهى الأراضى غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والأراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين. (ج) الأراضى الصحراوية وهى الأراضى الواقعة فى المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليهما فى البندين السابقين سواء أكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بمبان أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة.

٢ - النص في المادة ٢٩ من ذات القانون على أن «تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي لجان قضائية تكون كل منها برئاسة رئيس محكمة ابتدائية على الأقل وعضوية قاض يختارهما وزير العدل، ونائب من مجلس الدولة يختاره المجلس والنص في المادة ٤٠ منه على أن تختص اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة السابقة بالفصل في المسائل الآتية: ١ - المنازعات المتعلقة بتأجير الأراضي الصحراوية وتوزيعها والتصرف فيها ببيعها وفقا لأحكام هذا القانون. ٢ - الاعتراضات التي ترفع اليها في شأن نزاع الملكية والاستيلاء المؤقت عدا ما يتعلق بتقدير التعويض. ٣ - المنازعات المتعلقة بالملكية وبالحقوق العينية السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨، يدل على أن مناط إختصاص اللجان القضائية المشار اليها في المادة ٢٩ سالفه الذكر بالفصل حين النزاع في ملكية الأراضي الصحراوية أو في أي تصرف من التصرفات القانونية الواقعة عليها أن تكون تلك الأراضي واقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين ولا يحد من إختصاصها بنظرها كون تلك الأراضي مزروعة أو غير مزروعة وسواء كانت مقاما عليها منشآت ثابتة أو غير ثابتة من عدمه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته ممثلا لتركة والده أقام الدعوى رقم ٢٨٧٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق على المطعون ضده والسيد وزير الحربية، طالبا الحكم بتثبيت ملكيته لمساحة ١٤ س ٢ ط ٣ ف المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وكف منازعتها له. وقال بيانا لها أنه بصفته يملك هذا

القدر ضمن مساحة أكبر بموجب عقد مسجل مقترنا بوضع اليد هو وسلفه من قبله لمدة تزيد عن السبعين عاما ويقومون بزراعتها الى أن نازعه فيها المطعون ضده، ووضعت وزارة الحربية اليد عليها لأغراض حربية فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان. ندبت المحكمة خبيرا، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٥/١/١٩٨٠ للطاعن بطلباته. استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٤ سنة ٢٢ ق مأمورية الزقازيق وبتاريخ ٩/١٢/١٩٨٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى اللجنة القضائية المختصة. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بتنقض الحكم. وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطاعن ينعى بسبب طعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول، إن الحكم اقام قضاءه بعدم اختصاص محكمة أول درجة ولائيا بنظر الدعوى واختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادتين ٣٩، ٤٠ من القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٤ بالفصل فيها باعتبار أن أرض النزاع من الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة في حين أنها أرض زراعية وتدخل في زمام القرية ومملوكة لصفته بالعقد المسجل وبوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا تندرج ضمن الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والمنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون سالف الذكر وتختص بالتالي المحاكم العادية بنظر النزاع بشأنها. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله. وذلك لأن النص في المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٤ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل أحكامه قبل صدور القانون ١٤٣ سنة ١٩٨١ - بتنظيم تأجير المقابر المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على أن تنقسم الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة

إلى ما يأتي: أ - الأراضي الزراعية وهي الأراضي الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام إلى مسافة كيلو مترين التي تكون مزروعة بالفعل وكذلك أراضي طرح النهر وهي الأراضي الواقعة بين جسرى نهر النيل وفرعيه التي يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التي تتكون في مجراه. ب - الأراضي البور. وهي الأراضي غير المزروعة الواقعة داخل الزمام والأراضي المتاخمة الممتدة خارج الزمام إلى مسافة كيلو مترين. ج - الأراضي الصحراوية وهي الأراضي الواقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين المشار اليهما في البندين السابقين سواء أكانت مزروعة بالفعل أو غير مزروعة أو كانت مشغولة بمبان أو منشآت ثابتة أو غير ثابتة. والنص في المادة ٣٩ من ذات القانون على أن تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي لجان قضائية تكون كل منها برئاسة رئيس محكمة ابتدائية على الأقل وعضوية قاض يختارهما وزير العدل، ونائب من مجلس الدولة يختاره المجلس والنص في المادة ٤٠ منه على أن تختص اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة السابقة بالفصل في المسائل الآتية: ١ - المنازعات المتعلقة بتأجير الأراضي الصحراوية وتوزيعها والتصرف فيها ببيعها وفقا لأحكام هذا القانون. ٢ - الاعتراضات التي ترفع إليها في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت عدا ما يتعلق منها بتقدير التعويض. ٣ - المنازعات المتعلقة بالملكية وبالحقوق العينية السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٥٨ يدل على أن مناط اختصاص اللجان القضائية المشار إليها في المادة ٣٩ سألقة الذكر بالفصل حين النزاع في ملكية الأراضي الصحراوية أو في أي تصرف من التصرفات القانونية الواقعة عليها أن تكون تلك الأراضي واقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين ولا يحد من اختصاصها بنظرها كون تلك الأراضي مزروعة أو غير مزروعة وسواء كانت مقاما عليها منشآت ثابتة أو غير ثابتة من عدمه لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم اختصاصه ولائيا بنظر الدعوى على مجرد القول بأن البين من

تقرير الخبير أن أرض النزاع لا يدل مظهرها على استغلالها في الزراعة بل أنها كبقية الأراضي الصحراوية الموجودة في المنطقة وحجب بذلك نفسه عن بحث موقع الأرض من حد الزمام وخروجها عنه بمسافة الكيلو مترين من عدمه للتصرف على وضعها بكونها أرضاً صحراوية أم لا باعتباره وحده مناط اختصاص تلك اللجان وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون أدى به إلى القصور في التسبيب بما يوجب نقضه، على أن يكون مع النقض الإحالة.

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ وليم بدوى، عبد السلام خطاب، محمد لبيب الخضرى وعبد الله حنقى .

(٤٠٠)

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥١ القضائية

بيع «التزامات البائع، «الالتزام بتسليم المبيع، «استحالة التسليم،
إجبار البائع على تسليم العين المبيعة إلى المشتري. شرطه أن يكون التسليم ممكنا.
إستحالة ذلك إذا تعلقت بالعين ملكية شخص آخر .

يشترط طبقاً للمادة ٢٠٣ من القانون المدنى لإجبار المدين البائع على
تنفيذ التزامه بتسليم العين المبيعة إلى المشتري أن يكون هذا التسليم ممكنا
فإذا كانت هذه العين مملوكة للبائع وقت انعقاد البيع ثم تعلقت بها ملكية
شخص آخر تعلقا قانونيا استحال الوفاء بهذا الالتزام عينا للمشتري الأول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن نتج عن أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعنة الأولى الدعوى
رقم ١٩٨٧ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى بمنه ور بطلب الحكم بتسليمها قطعة
الأرض الموضحة الحدود والمعالم بعقد البيع العرفى المؤرخ

١٩٧٣/٧/٣ وقال بياناً لدعواهما أنه بموجب هذا العقد باعت لهما الطاعنة الأولى أرض النزاع وامتنعت عن تسليمها لهما رغم وفائهما بكافة التزاماتهما، قضت المحكمة للمطعون ضدهما بطلباتهما، فاستأنفت الطاعنة الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ ق س الاسكندرية مأمورية بمنهور، وطلب الطاعن الثاني قبول تدخله منضمماً للطاعنة الأولى في طلباتها لكونه مالكا لأرض التداعي بموجب عقد البيع المسجل برقم ١٠٧٤ سنة ١٩٧٩ بمنهور والصادر له من الشركة المساهمة الزراعية الصناعية وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان أنه طبقاً لنص المادة ٢٠٣ من القانون المدني يتعين لاجابة طلب الدائن تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً أن يطلبه الدائن وأن يكون ذلك التنفيذ العيني ممكناً ليس فيه ارهاق للمدين وأن يعذر للمدين، فإذا أصبح التنفيذ العيني مستحيلاً لم تعد هناك جدوى من المطالبة بالتنفيذ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن الثاني هو المالك لعقار النزاع بموجب العقد الصادر له من الشركة المساهمة الزراعية الصناعية والمسجل برقم ١٠٧٤ سنة ١٩٧٩ توثيقاً بمنهور وأنه يضع يده عليه فإن الطاعنة الأولى لا تستطيع نقل ملكية أرض النزاع أو تسليمها للمطعون ضدهما إذا أصبح هذا الالتزام مستحيلاً، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلزامها رغم ذلك بتسليم الأرض فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون.

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه يشترط طبقاً للمادة ٢٠٣ من القانون المدني لإجبار المدين البائع على تنفيذ التزامه بتسليم العين المبيعة، إلى المشتري أن يكون هذا التسليم ممكناً فإذا كانت هذه العين مملوكة للبائع وقت انعقاد البيع ثم تعلقت بها ملكية شخص آخر تعلقاً قانونياً استحال للوفاء بهذا الالتزام عينا للمشتري الأول، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن

الطاعنة الأولى قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف أنه لا يمكنها تسليم العقار موضوع النزاع لأنه أصبح مملوكا للطاعن الثاني والذي يضع اليد عليه بموجب عقد بيع مسجل صادر له من الشركة المساهمة الزراعية الصناعية المالكة أصلا لعقار النزاع بما يستحيل معه تنفيذ التزامها بتسليم العين المباعة للمطعون ضدهما، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الدعوى دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى الذى يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى ولم يرد عليه يكون مشوبا بالقصور الذى أدى الى مخالفة القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بقيادة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / وليم بدوى، عبد السلام خطاب، محمد لطفى السيد عبد الله حنفى .

(٤٠١)

الطعن رقم ٢٣٤٢ السنة ٥١ القضائية

دعوى ترك الخصومة .

ترك الخصومة لا يتم بعد إيداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله المادتان ١٤١ ، ١٤٢
مرافعات. لا حاجة للقبول عند انتفاء مصلحته المشروعة فى استمرار الخصومة .

يجرى نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات على أن يكون ترك الخصومة
بإعلان التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح فى منكرة موقعه من
التارك أو من وكيله مع إطلاع محضر عليها أو بإيدائه شفوياً بالجلسة وإثباته
فى المحضر، ويجرى نص المادة ١٤٢ من ذات القانون على أنه لا يتم الترك
بعد إيداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله ومع ذلك لا يلتفت لاعتراضه على
الترك إذا كان قد دفع بعدم إختصاص المحكمة أو بإحالة القضية إلى محكمة
أخرى أو ببطلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع
المحكمة من المضى فى سماع الدعوى والمقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه
لا حاجة لقبول الخصم الآخر ترك الخصومة عند انتفاء مصلحته المشروعة
فى استمرار الخصومة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.... والمرافعة بعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولتين أقامتا على الطاعنة والمطعون ضده الثانى الدعوى رقم ٢٠٣٤ سنة ١٩٨٠ مستعجل الاسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة باعتبار الحكم رقم ٤٨٦ سنة ١٩٧٧ مستعجل الاسكندرية قائما وبأحقيتهما فى تنفيذه طبقا لمنطوقه والزام المطعون ضده الثانى بتسليمهما صورة تنفيذية ثانية لذات الحكم واحتياطيا فرض الحراسة القضائية على شركة مطعم كالىنا وتعيين حارس من الجدول لادارتها، قضت المحكمة فى مادة مستعجلة بعدم إختصاصها بالطلب الأصلى ورفض الطلب الاحتياطى، استأنفت المطعون ضدهما ، الاولتين الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٩ سنة ١٩٨١ مستأنف مستعجل الاسكندرية، وبتاريخ ١٠/١١/١٩٨١ قضت المحكمة الاستئنافية أولا بقبول الاستئناف شكلا ثانيا: بعدم إختصاص المحكمة بالشق الخاص باعتبار الحكم ٤٨٦ سنة ١٩٧٧ مستعجل الاسكندرية قائما ثالثا: برفض الدعوى فى الشق الخاص بإلزام المطعون ضده الثانى بتسليم صورة ثانية من الحكم ٤٨٦ سنة ١٩٧٧ مستعجل الاسكندرية رابعا: وفى الموضوع بفرض الحراسة القضائية على الشركة بتعيين خبير الجدول صاحب الدور حارسا قضائيا لاستلامها واستغلالها فيما أعدت له وتوزيع نصف الأرباح على الشركاء كل بحسب نصيبه وإيداع الباقي خزينة المحكمة، طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض، وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٣ قدم وكيل الطاعنة طلبا يفيد ترك موكلته الخصومة فى الطعن وأرفق اعلانا على يد محضر بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٣ تنذر فيه الطاعنة المطعون ضدهما الأولتين بترك الخصومة فى الطعن وقدمت النيابة

مذكورة أبدت فيها الرأي بإثبات ترك الطاعنة الخصومة في الطعن، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات يجرى على أن يكون ترك الخصومة بإعلان التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله من اطلاع خصمه عليها أو بإيدائه شفوياً بالجلسة وإثباته في المحضر ويجري نص المادة ١٤٢ من ذات القانون على أنه «لا يتم الترك بعد إيداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله ومع ذلك لا يلتفت لاعتراضه على الترك إذا كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة أو بإحالة القضية إلى محكمة أخرى أو ببطلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى والمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا حاجة لقبول الخصم الآخر ترك الخصومة عند انتفاء مصلحته المشروعة في استمرار الخصومه وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قررت في الإنذار الموجه منها للمطعون ضدهما والمعلن لهما بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٩ بترك الخصومة - بعد قوات مواعيد الطعن - وكانت الأخيرتين قد دفعتا بعدم جواز الطعن ومن ثم فليس لهما مصلحة في استمرار الخصومة الأمر الذي يتعين معه إثبات ترك الطاعنة للخصومة في الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بقيادة السيد المستشار الدكتور/ سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين د. أحمد حسنى، يحيى الرفاعى نائبى رئيس المحكمة، زكى المصرى، منير توفيق.

(٤٠٢)

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ القضائية

(١ - ٤) تأمين بتقييم، شركات، ضرائب، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية،

١ - التأمين. أثره. عدم انقضاء المشروع المؤمم. احتفاظه بشخصيته الاعتبارية التى كانت له قبل التأمين ونمته المالية المستقلة. مسئوليته عن جميع التزاماته السابقة على التأمين.

٢ - مسئولية أصحاب المنشآت والشركات للمؤمنة وزوجاتهم وأولادهم عن التزاماتها. مناطها. ما زاد عما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأمين. م ٢، ٤ ق ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأمين بعض المنشآت.

٣ - تقييم المنشأة المؤمنة. المقصود به. تقدير قيمتها وقت التأمين لتحديد التعويض المستحق لأصحابها. كيفية حصول هذا التقدير. استبعاد لجنة التقييم عن عناصر من الأصول. أثره.

٤ - استئزال قيمة الضرائب المستحقة على المنشأة المؤمنة قبل التأمين من أصولها وإضافتها الى خصومها لحساب مصلحة الضرائب بناء على طلبها. مؤداه. ابراء نمة أصحاب هذه المنشأة من دين الضريبة بما يتفق وطبيعة عملية تقييم المشروعات المؤمنة.

(٥) نقض السبب الجديد، دعوى الصفة فى الدعوى،

المنازعة فى صفة أحد الخصوم. عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

١ - جرى قضاء محكمة النقض على ان المشروع المؤمم لا ينقضى بالتأميم وانما تظل له شخصيته الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم ودمته المالية المستقلة بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات فيسأل المشروع مسؤولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية .

٢ - مؤدى نص المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٣ بتأميم بعض المنشآت ومن بينها شركة محل النزاع المائل ان الدولة تكون مسئولة أصلاً عن سداد ديون والتزامات المنشآت والشركات المؤممة في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم وأن أموال اصحاب تلك المنشآت وزوجاتهم وأولادهم لا تكون ضامنة لالتزاماتها الا بالنسبة الى ما زاد على هذه الأموال. وتلك الحقوق .

٣ - المقصود بتقييم المنشأة المؤممة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقدير قيمتها وقت التأميم لتحديد التعويض الذي يستحقه اصحابها مقابل نقل ملكيتها الى الدولة وذلك بتحديد اصول المنشأة وخصومها واستنزال هذه من تلك فاذا استبعدت لجنة التقييم عنصراً من عناصر الاصول انخفضت قيمة الاصول بمقداره وقل صافى هذه الاصول التي يتم تعويض صاحب المشروع المؤمم عنها .

٤ - اذ كان الثابت بالأوراق - والمسلم به من الطرفين - ان المصلحة الطاعنة طلبت من لجنة تقييم منشأة المطعون ضده وشركاه خصم مبلغ ١٧٦٠٩,٠٣٠ جنية من اصول الشركة قيعة ما هو مستحق على المنشأة من ضرائب قبل التأميم فقامت لجنة التقييم بذلك وانتهت الى تقدير صافى اصول المنشأة بعد استنزال كافة الخصوم بمبلغ ٥٥٢٥ جنيهاً ، فان مؤدى ذلك ان اموال وحقوق المنشأة المؤممة التي آلت الى الدولة تكفى لسداد كافة ديونها السابقة على التأميم ، ولا يكون ثمة محل للرجوع الى اصحاب المنشأة وزوجاتهم وأولادهم واذ كان استنزال مبلغ ١٧٦٠٩,٠٣٠ جنية من اصول

المنشأة المؤممة محل النزاع وإضافته إلى خصومها لحساب مصلحة الضرائب بناء على طلبها سدادا للضرائب المستحقة على نشاط المنشأة قبل التأميم من شأنه أن يؤدي إلى إبراء نمة أصحاب هذه المنشأة من دين الضريبة على النحو الذي يتفق وطبيعة عملية تقييم المشروعات المؤممة والتي يقصد منها تقدير الأصول التي يعوض عنها أصحاب المشروع ، فمن ثم لا تكون لمصلحة الضرائب الطاعنة أن تعود فتطالب أصحاب المنشأة بهذا الدين .

٥ - أن كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه ابتداء بصفته صاحب ومدير شركة .. سابقا ولم تنازعه الطاعنة في هذه الصفة بل اختصته بها في صحيفة الاستئناف وفي صحيفة الطعن بالنقض فلا يقبل منها بعد ذلك المنازعة في صفته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة على الطاعنين بطلب الحكم ببراءة نمته من مبلغ ١٧٦٠٩,٠٣٠ وقال بيانا لدعواه أنه كان يملك مع آخرين شركة خليج ملوى وأنه تنفيذا للقرار الجمهورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ الخاص بتأميم المحالج صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة لتقييم المحالج بمحافظة المنيا ومنها الشركة المملوكة للمطعون ضده ولشركاه وقد قامت اللجنة بتحديد قيمة أصول وخصوم الشركة المذكورة في ١٩٦٣/٤/٤ وهو تاريخ التأميم وكان من بين الخصوم التي استنزلتها من أصول الشركة المؤممة مبلغ ١٧٦٠٩,٠٣٠ جنيه بناء على طلب مصلحة الضرائب استيفاء

لمستحققاتها قبل الشركة المذكورة ، الا ان مصلحة الضرائب دأبت بعد ذلك على مطالبته بالضرائب المستحقة على الشركة وتوقيع الحجز الادارى على املاكه واذ استوفت مستحققاتها فقد اقام دعواه بطلباته السابقة : وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٢ قضت محكمة اول درجة ببراءة نمة المطعون ضده من مبلغ ١٧٦٠٩,٠٣٠ قيمة الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ورسوم الدمغة الواردة بتقرير لجنة تقييم شركة حليج ملوى المؤرخ ١٩٦٣/٤/٤ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٤ سنة ٨٦ ق وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت المصلحة الطاعنة فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض وقدمت النيابة منكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وبياننا لذلك نقول ان تأميم الشركة المملوكة للمطعون ضده وآخرين قد نقل ملكيتها الى الدولة وأدى الى تصفيتها وزوال شخصيتها الاعتبارية بحيث لا تعتبر الدولة خلفا عاما للشركة المؤممة اذ ان الدولة لا تسأل عن التزامات الشركة المؤممة الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم ، ومن ثم فان قيام لجنة التقييم بخضم مبلغ ١٧٦٠٩,٠٣٠ جنيه من أصول الشركة لحساب سداد ضريبة الارباح التجارية ورسوم الدمغة المستحقة على نشاط الشركة المؤممة فى الفترة السابقة على التأميم ، هذا الخضم لا يعدو ان يكون تحديدا لعنصر من عناصر خصوم تلك الشركة ولا يؤدى الى انشغال نمة مصلحة الضرائب الطاعنة بقيمة هذا العنصر مما لا يجوز معه اجراء المقاصة بين المبالغ التى قيدت فى خصوم الشركة وبين ما هو مستحق للمصلحة الطاعنة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا الفطر وأيد الحكم الابتدائى القاضى ببراءة نمة المطعون ضده مما هو مستحق للمصلحة الطاعنة فانه يكون قد خالف القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعنى مردود ، ذلك انه لما كان قضاء محكمة التقض قد جرى على ان المشروع المؤم لا يتقضى بالتأمين وانما تظل له شخصيته الاعتبارية التي كانت له قبل التأمين ، ونمته المالية المستقلة بما عساه يكون عالقا بها من التزامات فيسأل المشروع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأمين كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية ، وكان مؤدى نص المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بتأمين بعض المنشآت ومن بينها شركة خليج ملوى محل النزاع المائل ان الدولة تكون مسئولة اصلا عن سداد ديون والتزامات المنشآت والشركات المؤممة فى حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التأمين وان اموال اصحاب تلك المنشآت وزوجاتهم وأولادهم لا تكون ضامنة للالتزاماتها الا بالنسبة الى ما زاد على هذه الاموال وتلك الحقوق ، وكان المقصود بتقييم المنشأة المؤممة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير قيمتها وقت التأمين لتحديد التعويض الذى يستحقه أصحابها مقابل نقل ملكيتها الى الدولة وذلك بتحديد أصول المنشأة وخصومها واستنزال هذه من تلك فاذا استبعدت لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأصول انخفضت قيمة الأصول بمقداره وقل صافى هذه الأصول التى يتم تعويض صاحب المشروع المؤم منها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق - والمسلم به من الطرفين - ان المصلحة الطاعنة طلبت من لجنة تقييم منشأة المطعون ضده وشركاه خصم مبلغ ١٧٦٠٩,٠٣٠ جنيه من اصول الشركة قيمة ما هو مستحق على المنشأة من ضرائب قبل التأمين فقامت لجنة التقييم بذلك وانتهت الى تقدير صافى اصول المنشأة بعد استنزال كافة الخصوم بمبلغ ٥٥٢٥ جنيها ، فان مؤدى ذلك ان اموال وحقوق المنشأة المؤممة التى آلت الى الدولة تكفى لسداد كافة ديونها السابقة على التأمين ، ولا يكون ثمة محل للرجوع الى اصحاب المنشأة وزوجاتهم وأولادهم وان كان استنزال مبلغ ١٧٦٠٩,٠٣٠ جنيه من اصول المنشأة المؤممة محل النزاع واضافته الى خصومها لحساب مصلحة الضرائب بناء على طلبها سدادا للضرائب المستحقة عى نشاط المنشأة قبل التأمين من

شأنه ان يؤدي الى ابراء زمة اصحاب هذه المنشأة من بين الضريبة على النحو الذي يتفق وطبيعة عملية تقييم المشروعات المؤممة والتي يقصد منها تقدير الاصول التي يعوض عنها اصحاب المشروع ، فمن ثم لا تكون لمصلحة الضرائب الطاعنة ان تعود فقطالب اصحاب المنشأة بهذا الدين واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى براءة زمة المطعون ضده من قيمة الضرائب المستحقة على منشأته قبل تأميمها والتي استنزلتها لجنة التقييم من أصول المنشأة فانه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون بغض النظر عن الأساس القانوني الذي اقام عليه هذه النتيجة اذ يكون لمحكمة النقض تقويم هذا الاساس دون حاجة الى نقض الحكم .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون بالسبب الثاني القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق وبياننا لذلك نقول انه حتى مع الافتراض الجدلي بتوافر شروط المقاصة فانه ماكان يجوز للحكم ان يجرى المقاصة في الدين جميعه اذ ان المطعون ضده رفع دعوى براءة الزمة بصفته الشخصية ولم يكن له صفة في تمثيل باقي الشركاء في الشركة المؤممة واذ لم يقصر الحكم المطعون فيه اعمال المقاصة على نصيب المطعون ضده من الضرائب المستحقة فانه يكون فضلا عن مخالفته الثابت بالأوراق قد شابه القصور في التسبيب .

. وحيث إن هذا النعي مردود اذ ان الثابت بالأوراق ان المطعون ضده اقام دعواه ابتداء بصفته صاحب ومدير شركة خليج ملوى سابقا ولم تنازعه الطاعنة في هذه الصفة بل اختصته بها في صحيفة الاستئناف وفي صحيفة الطعن بالنقض فلا يقبل منها بعد ذلك المنازعة في صفته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين . د. أحمد حسنى ، يحيى الرفاعى نائبى رئيس المحكمة ، زكى المصرى ، منير توفيق

(٤٠٣)

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ القضائية

(١) حراسة والحراسة القضائية، دعوى «الصفة»، ضريبة «ضريبة التركات»،

سلطة الحارس القضائى . نطاقها . اجراءات ربط الضريبة التى تستحق على التركة ورسم الايلولة الذى يستحق على انصبة الورثة والمنازعة فيها . ليس للحارس القضائى على التركة صفة فى تمثيل الورثة بشأنها . علة ذلك .

(٢) ضرائب ، نظام عام ، قانون ، بطلان ، حراسة ، حراسة قضائية ،

التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة لربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام . مخالفتها . اثره . بطلان الاجراءات . اعلان نموذج ٨ تركات الى الحارس القضائى على للتركة . عديم الأثر . علة ذلك . تنازله عن التمسك بهذا الانعدام . غير جائز .

١ - النص فى المادة ٧٣٤ من القانون المدنى على ان «يلتزم الحارس القضائى بالمحافظة على الاموال المعهودة اليه حراستها وبإدارة هذه الاموال...» ، وفى المادة ٧٣٥ على انه «لا يجوز للحارس فى غير أعمال الادارة ان يتصرف الا برضاء نوى الشأن جميعا او بترخيص من القضاء» ، يدل على ان الحراسة مجرد اجراء تحفظى مؤقت ينوب فيه الحارس عن نوى الشأن فى مباشرة اعمال حفظ الاموال المعهودة اليه حراستها ، واعمال ادارة هذه الاموال وما تستتبعه من اعمال التصرف المحدودة التى تلحق بها بالضرورة بحيث تكون له وحده - دونهم - الصفة فى مباشرتها والتقاضى بشأنها ، اما ما يجاوز هذه الحدود من اعمال التصرف الاخرى وما فى

حكمها التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والادارة لتعلقها بأصل تلك الاموال ومقوماتها ، أو لما قد يترتب عليها من اخراج جزء من المال أو انشاء أى حق عينى عليه ، فلا يكون للحارس صفة فى مباشرتها أو فى رفع الدعاوى منه أو عليه بشأنها ، بل تظل لذوى الشأن وحدهم اهليتهم كاملة فى القيام بها ما لم يتفقوا على غير ذلك أو يصدر به ترخيص من القضاء ، لما كان ذلك وكانت اجراءات ربط الضريبة التي تستحق على الشركة ورسم الأيلولة الذي يستحق على انصبة الورثة والمنازعة فيها هي من الأعمال التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والادارة - لتعلقها بعناصر الشركة ومقوماتها وتقدير أصولها وخصومها وتحديد صافيتها قبل ايلولتها الى الورثة فانه لا تكون للحارس القضائى على الشركة صفة فى تمثيل الورثة فى تلك الاجراءات .

٢ - التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة لربط الضريبة هي من القواعد القانونية الأمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، وقد الزم المشرع مصلحة الضرائب التزامها وقرر وجها من المصلحة فى اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها ، واذ كان التزام المصلحة باعلان النموذج ٨ تركت الى كل من ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول هو من الاجراءات الأساسية التي أوجب المشرع على المصلحة اتخاذها لكي تنفتح به مواعيد السير فى باقى اجراءات حصر الشركة وجرد عناصرها وتقدير أموالها فى مواجهة لكل من ذى الشأن ، فان توجيه الاعلان المشار اليه الى الحارس القضائى على الشركة هو - على ما سلف بيانه - لا صفة له فى تمثيل الورثة فى هذه الاجراءات يكون عديم الأثر فى هذا الشأن ، ولا يملك الحارس القضائى التنازل عن التمسك بهذا الانعدام لتعلقه بالنظام العام على نحو ما سلف ، ومن ثم فان القول بصدور هذا التنازل ضعفا وأيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى ان مأمورية ضرائب تركات القاهرة قدرت صافى تركة المرحوم المتوفى فى ١٩٥٢/٨/٦ بمبلغ ١٥٦٢٧٣,٢٧٧ ، واعلنت هذا التقدير على النموذج ٨ تركات الى الحارس القضائى على التركة - المطعون ضده الأول فاعترض عليه ، واذ احيل الخلاف الى لجنة الطعن قررت فى ١٩٦٨/١/١١ بطلان ذلك النموذج لاعلانه الى غير ذى صفة ، طعنت مصلحة الضرائب فى هذا القرار بالدعوى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٨ كلى القاهرة . ومحكمة اول درجة حكمت فى ١٩٦٩/٥/٢٩ بتأييده استأنفت المصلحة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٢ لسنة ٨٦ ق القاهرة . وبجلسة ١٩٧٩/١/٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت المصلحة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى المصلحة الطاعنة بالسبب الثانى منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان تلك تقول ان الحكم أقام قضاءه على انتفاء صفة الحارس القضائى فى المسائل المتعلقة بضريرية التركات ورسم الايلولة لعدم دخولها فى أعمال حفظ المال وادارته التى تتناولها مهمته ، وهو نظر يخالف القانون ، ذلك انه اذا كان رسم الايلولة على الشركات يعد دينا شخصيا على الوارث فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يفرق بينه وبين ضريرية التركات التى تنصب على التركة ذاتها . والحارس القضائى هو صاحب الصفة الوحيد فى تمثيلها

باعتباره مصفيا لها تتخذ في مواجهته كافة الاجراءات الخاصة بالديون المستحقة عليها ، وأولها دين ضريبة التركات .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك ان النص في المادة ٧٣٤ من القانون المدني على ان «يلتزم الحارس القضائي بالمحافظة على الاموال المعهودة اليه حراستها وبادارة هذه الاموال...» ، وفي المادة ٧٣٥ على انه «لا يجوز للحارس في غير أعمال الادارة ان يتصرف الا برضاء نوى الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء» ، يدل على ان الحراسة مجرد اجراء تحفظي مؤقت ينوب فيه الحارس عن نوى الشأن في مباشرة اعمال حفظ الاموال المعهودة اليه حراستها ، واعمال ادارة هذه الاموال وما تستتبعه من اعمال التصرف المحدودة التي تلحق بها بالضرورة بحيث تكون له وحده - دونهم - الصفة في مباشرتها والنقاضي بشأنها ، اما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الاخرى وما في حكمها التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والادارة لتعلقها بأصل تلك الاموال ومقوماتها ، او لما قد يترتب عليها من اخراج جزء من المال أو انشاء أي حق عيني عليه ، فلا يكون للحارس صفة في مباشرتها أو في رفع الدعاوى منه أو عليه بشأنها ، بل تظل لنوى الشأن وحدهم اهليتهم كاملة في القيام بها ما لم يتفقوا على غير ذلك أو يصدر به ترخيص من القضاء ، لما كان ذلك وكانت اجراءات ربط الضريبة التي تستحق على التركة ورسم الأيلولة الذي يستحق على انصبة الورثة والمنازعة فيها هي من الأعمال التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والادارة - لتعلقها بعناصر التركة ومقوماتها وتقدير أصولها وخصومها وتحديد صافيها قبل ايلولتها الى الورثة فانه لا تكون للحارس القضائي على التركة صفة في تمثيل الورثة في تلك الاجراءات ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه عليه ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الأول هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك نقول المصلحة الطاعنة انها

اعلنت النموذج ٨ تركيات الى المطعون ضده الأول بصفته الحارس القضائي على التركة ، فباشر اجراءات الاعتراض على التقدير بهذه الصفة دون ان ينفي صفته في تمثيل الورثة حيث كانت اعتراضاته كلها أمام اللجنة منصبة على أسس تقدير التركة وهو ما يتضمن تنازله عن التمسك بالبطلان ، ذلك انه من المقرر ان بطلان الاجراء المبني على انعدام الصفة لا يتعلق بالنظام العام ، واذ كانت المصلحة قد تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ولم يحصه الحكم المطعون فيه ، فانه يكون فضلا عن مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله فقد شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة لربط الضريبة هي من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها . وقد الزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجهها من المصلحة في اتباعها ورتب البطلان على مخالفتها ، واذ كان التزام المصلحة باعلان النموذج ٨ تركيات الى كل من ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم وصول هو من الاجراءات الأساسية التي أوجب المشرع على المصلحة اتخاذها لكي تنفتح به مواعيد السير في باقى اجراءات حصر التركة وجرّد عناصرها وتقدير أموالها في مواجهة كل من ذوى الشأن ، فان توجيه الاعلان المشار اليه الى الحارس القضائي على التركة هو - على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني - لصفة له في تمثيل الورثة في هذه الاجراءات ، يكون عديم الأثر في هذا الشأن ، ولا يملك الحارس القضائي التنازل عن التمسك بهذا الانعدام لتعلقه بالنظام العام على نحو ما سلف ، ومن ثم فان القول بصدور هذا التنازل ضمنيا - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج ، ويكون النعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد الحميد المنقلاوطى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد زغلول عبد الحميد ، منصور وجيه ، محمد فؤاد بدر ، فهمى الخياط .

(٤٠٤)

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ القضائية

(١) بيع «مقايضة» • بيع «ضمان عدم التعرض» •

المقايضة . خضوعها لأحكام البيع بقدر ما تسمح طبيعتها م ٤٨٥ مدنى . مؤدى ذلك الالتزام بضمان عدم التعرض . التزام ابدى يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر م ٤٣٩ مدنى .

(٢) قسمة • تسجيل •

تسجيل القسمة بين المتقاسمين غير لازم فى العلاقة بينهما - عدم الاحتجاج بها على الغير الا بالتسجيل .

(٣) نقض «السبب المجهل» •

خلو سبب النعى من بيان العيب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه واثره فى قضائه . غير مقبول . علة ذلك م ٢٥٣ مراقعات .

(٤) نقض «السبب الموضوعى» •

اثارة دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق للمحك به امام محكمة الموضوع غير مقبول ..

(٥) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الأدلة» •

التحقق من توافر النياية عن الخصم وعدم توافرها من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض عليها متى اقامت قضائها على اسباب سائغة .

١ - تنص المادة ٤٨٥ من التقنين المدنى - على انه تسرى على

المقايضة احكام البيع بالقدر الذى تسمح به طبيعة المقايضة ، ويعتبر كل من

المتقايضين بائعا للشيء الذى قايض به . ومشتريا للشيء الذى قايض عليه ، ومن المقرر ان التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وفقا للمادة ٤٣٩ من التقنين المذكور التزام ابدى يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر قيمته على البائع التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان يحرم عليه التعرض ، وعليه فلا يجوز للمتبادل على عقار منازعة المتبادل معه أو ورثته استنادا الى ان عقد البديل لم يسجل لأن عليه التزاما شخصيا بتمكينه من الانتفاع بهذا العقار ، وحيازته حيازة هائلة فينشأ عن عقد البديل بمجرد انعقاده .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة ان تسجيل القسمة غير لازم فى العلاقة بين المتقاسمين على ما ينص عليه قانون الشهر العقارى ، وذلك على خلاف الغير الذى لا يحتج عليه بها الا بالتسجيل وان الطاعن فى هذا الصدد يعد غير من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس انه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة ولا يعتبر المستأجر لقدر من عقار شائع غير لأنه صاحب حق شخصى .

٣ - أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ان تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن والا كان باطلا ، وانما قصدت بهذا البيان ان تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه واثره فى قضائه ومن ثم فان كل سبب يراد التحدى به يجب ان يكون مبينا بيانا دقيقا وان يقدم معه لمحكمة النقض بالمستندات الدالة عليه والا كان النعى به غير مقبول .

٤ - الثابت ان مدونات الحكمين الابتدائى والاستئنافى خلت مما يفيد سبق تمسك الطاعن بدفاعه الوارد بسبب النعى ، كما لم يقدم رفق طعنه بليل اثارته لهذا الدفاع القانونى الذى يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز له اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان التحقق من توافر صفة النيابة عن الخصم أو عدم توافرها مسألة موضوعية، وكان الحكم قد نفى هذه الصفة عن المطعون ضده الثاني - بأسباب سائغة وتؤدي عقلا الى المعنى الذي خلص اليه فان النعى على ذلك لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا تنحسر عنه رقابة محكمة النقض.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون ضدها الأولى اختصمت الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث لدى محكمة طوخ الجزئية في الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ٩٧٤ طالبة الحكم بعدم نفاذ عقد الايجار المبرم تنفيذا لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية الصادر بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٣ فيما يبين الطاعن والمطعون ضده الثاني، وقالت بيانا لذلك ان والدتها المرحومة كانت قد ابرمت مع الطاعن عقد بدل عن مساحة ٨ س ٤ قيراط مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة، وتنفذ العقد من تاريخ ابرامه، وبعد وفاتها قسمت تركتها فاختصمت المطعون ضدها الأولى بتلك المساحة المتبادل عليها واستمر والدها المطعون ضده الثاني - يزرعها لحسابها، واذ فوجئت بقرار من الجمعية الزراعية بناحية منشأة العمار في ١٧/٣/١٩٧٣ بإنشاء علاقة ايجارية عن تلك المساحة بين الطاعن بصفته مستأجرا والمطعون ضده الثاني بصفته مؤجرا في حين ان الأخير لا يملك العين المؤجرة فقد أقامت الدعوى بطلباتها السابقة، ثم عدلت المطعون ضدها طلباتها باضافة طلب طرد الطاعن والمطعون ضده الثاني من المساحة سالفة البيان والتسليم، وبتاريخ ١٦/٤/١٩٧٥ نبتت المحكمة خبيرا لاداء المهمة المبينة بمنطوق

الحكم. وبعد ان أودع الخبير تقريره قضت في ١٩٧٧/١٠/٢٦ بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة بنها الابتدائية، وقيدت الدعوى لدى تلك المحكمة برقم ٢٣٩٤ لسنة ١٩٧٧. وبتاريخ ١٩٧٨/١/١٠ حكمت المحكمة بعدم نفاذ عقد الايجار الصادر من الجمعية الزراعية بناحية منشأة العمار والمسجل برقم ٧ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١ في حق المطعون ضدها الأولى وبطرد الطاعن والمطعون ضده الثاني من الاطيان موضوع العقد وتسليمها الى المطعون ضدها الأولى. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا - مأمورية بنها بالاستئناف المقيد برقم ٧٣ لسنة ١١ ق، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره، وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب، ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول ان المطعون ضده الثاني يملك ارض النزاع بعقد مسجل، أما عقدا البديل والقسمة اللذان تركن اليهما المطعون ضدها الأولى في قولها بملكيتها عين النزاع فانهما لم يسجلا ولا يترتب عليهما لذلك هذا الأثر، واذ اقام الحكم قضاءً على اعتبارها مالكة للعين بموجبهما فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون.

وحيث ان هذا النعى مردود، نلك ان المادة ٤٨٥ من التقنين المدني نصت على انه «تسرى على المقايضة احكام البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة، ويعتبر كل من المتقايضين بائعاً للشيء الذي قاىض به ومشترياً للشيء الذي قاىض عليه». ومن المقرر ان التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وفقاً للمادة ٤٢٩ من التقنين المذكور التزام ابدى يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان يحرم عليه التعرض، وعليه فلا يجوز للمتبادل على عقار منازعة المتبادل معه أو ورثته استناداً الى ان

عقد البديل لم يسجل لأن عليه التزاما شخصيا بتمكينه من الانتفاع بهذا العقار وحيازته حيازة هائلة ينشأ عن عقد البديل بمجرد انعقاده ، كما وأن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن تسجيل القسمة غير لازم في العلاقة بين المتقاسمين على ما ينص عليه قانون الشهر العقاري وذلك على خلاف الغير الذي لا يحتج عليه بها الا بالتسجيل ، وانه في هذا الصدد يعد غيرا من تلقى حقا عينيا على العقار على اساس انه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة ، ولا يعتبر المستأجر لقدر من عقار شائع من ثم غيرا لأنه صاحب حق شخصي ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ان ارض النزاع آلت الى والدة المطعون ضدها الأولى بموجب عقد بدل عرفي محرر بينها وبين الطاعن ، فلما توفيت تقاسم ورثتها ومنهم المطعون ضدها المذكورة تركتها وتحرر بينهم عقد مؤرخ ١٩٦٧/٦/٢٦ اختصت هي فيه بالارض المذكورة ، فانه لا يحق للطاعن منازعتها في انتفاعها بها بمقولة ان عقد البديل لم يسجل لأنه كان طرفا فيه وعليه التزام للمقابلة معه وورثتها من بعدها بعدم التعرض في العين ناشيء عن عقد البديل ، كما لا يجوز له الاحتجاج قبلها بان عقد القسمة الذي اختصت فيه بقدر النزاع لم يسجل لأنه لا يستند في منازعته لها الى حق عيني بل الى حق شخصي هو عقد الايجار الذي يدعيه ، ولما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى اليه من رفض نفاع الطاعن المؤسس على ان عقدي البديل والقسمة لم يسجلا قد صادف صحيح القانون ، ويكون هذا السبب للطعن غير قائم على اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثاني للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان المطعون ضدها الأولى ابنة المطعون ضده الثاني ومن شأن تلك العلاقة ان تمكنها من اصطناع ماشاءا من المستندات وعلى ذلك فلا يجوز ان يحتج على الطاعن بما انشأ بينهما من المحورات العرفية ولو اتسمت بطابع الجدية طالما لم يتم تسجيلها .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك ان المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات اذ اوجبت

ان تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسباب التى بنى عليها الطعن والا كان باطلا انما قصدت بهذا البيان ان تحدد اسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا واقيا نافيا عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين فيها العيب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه واثره فى قضائه ، ومن ثم فان كل سبب يراد التحدى به يجب ان يكون مبينا بيانا دقيقا ، وان تقدم معه لمحكمة النقض المستندات الدالة عليه والا كان النعى غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يبين فى سبب النعى المستندات التى يرميها بالصورية وما كان لها من اثر فى قضاء الحكم المطعون فيه فان النعى بهذا السبب يكون قاصر البيان مجهلا .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول انه مع افتراض ان عقد بدل منتجا لآثاره قد تم بين المطعون ضدهما الأولى والثانى عن ارض النزاع فان الاثنين اقرا بان هذه الارض لم تنتقل حيازتها من الأخير ومكت يحوزها على نحو يظهره بمظهر المالك لها ، فاذا تعامل والآخر من حسن النية معه على هذا الاساس فلا يجوز أن يضاروا بما يناقض ذلك من مستندات عرفية غير مسجلة .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك ان مدونات الحكمين الابتدائى والاستئنافى خلت مما يفيد سبق تمسك الطاعن بدفاعه الورد بسبب النعى كما لم يقدم الطاعن رفق طعنه دليل اثارته لهذا الدفاع القانونى الذى يخالطه واقع امام محكمة الموضوع فلا يجوز له اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان المطعون ضده الثانى هو الولى الطبيعى على المطعون ضدهما الأولى ولذلك ينفذ عقد الايجار الذى ابرمه على الارض فى حقها بفرض ملكيتها لها ... ولو وصفه خطأ بأنه كان وصيا عليها .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع

الطاعن ان المطعون ضده الثانى ابرم عقد الايجار بصفته وصيا على المطعون ضدها الأولى بقوله «... هذا الادعاء مردود بأمرين أحدهما ان الوالد ولى طبيعى وليس وصيا وتنقضى هذه الولاية ببلوغ الابن أو البنت سن الرشد ولم يقدم المستأنف - الطاعن - ما يدل على ان المستأنف عليها الأولى - المطعون ضدها الأولى - لم تبلغ هذه السن ، أو تاريخ بلوغها حتى يبين ما اذا كان والدها حين أجر له ارض القداعى كانت ولايته قائمة ام ان هذه الولاية كانت قد زالت وبالتالي فانه لا يكون فى الأوراق ثمة تاريخ على ان التأجير كان حاصلا ممن يملكه ، وآخرها انه لو صح انه عند التأجير كان المستأنف عليه الثانى - المطعون ضده الثانى - وليا على المستأنف عليها الأولى - المطعون ضدها الأولى - فان هذه الصفة لم تذكر فى العقد ... ولما كان ذلك ، وكان التحقق من توافر صفة النيابة عن الخصم أو عدم توافرها مسألة موضوعية ، وكان الحكم قد نفى هذه الصفة عن المطعون ضده الثانى بأسباب سائغة وتؤدى عقلا الى المعنى الذى خلص اليه فان النعى على ذلك لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد الحميد المنفلوطي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد زغلول عبدالحميد . د. منصور وجيه ، محمد فؤاد بدر ، فهمي الخياط .

(٤٠٥)

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ القضائية

(١) اثبات ، حكم ، محكمة الموضوع ، قوة الأمر المقضى .

القاضي غير مقيد بما يشف عنه حكم الاثبات من اتجاه في الرأي . للمحكمة الا تأخذ بنتيجة ما أمرت به من اجراءات الاثبات . شرطه . بيان اسباب العدول .

(٢) حكم «تسبيبه» ، خبرة .

استناد الحكم الى تقرير خبير مقدم في دعوى سابقة مضمومة للدعوى الحالية لا عيب .

(٣) خبرة ، محكمة الموضوع ، بطلان .

نوب المحكمة خبيراً لاستكمال عناصر النزاع دون استبعاد تقارير الخبراء السابق تقييمها . اقامة قضائها على احد هذه التقارير دون تقرير الخبير الأخير - لا بطلان .

(٤) محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الأدلة .

تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير قيمة الأدلة فيها من سلطة محكمة الموضوع . لا تريب عليها ان هي اخذت بأى دليل تقتنع به من أدلة الاثبات . حسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على اسباب سائغة .

(٥) دعوى ، وقف الدعوى .

وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات رخصه لمحكمة الموضوع عدم جواز الطعن في حكمها ان هي لم تستعمل هذه الرخصة .

١ - لما كان مؤدى ما نقضى به المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم

١٩٦٨/٢٥ من انه يجوز للمحكمة الا تأخذ بنتيجة اجراء الاثبات بشرط ان تبين اسباب ذلك في حكمها وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة ان القاضي غير مقيد بما يكون قد شف عنه حكم الاثبات من اتجاه في الراى ومن ثم فلا يحوز قوة الأمر المقضى بحيث يجوز للمحكمة الا تأخذ بما اسفر عنه تنفيذ ما أمرت به من اجراءات الاثبات على ان يتضمن الحكم الصادر في الموضوع اسباب العدول .

٢ - لا يعيب الحكم استناده الى تقرير خبير مقدم في دعوى سابقة مضمومة للدعوى الحالية ذلك ان هذا التقرير اصبح ورقة من أوراق الدعوى يتناضل كل خصم في دلالتها .

٣ - المقرر ان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء وان الحكم بتدب خبير ثان في الدعوى دون استبعاد الخبير الأول لا يعدو ان يكون اجراء تتخذه المحكمة لاستكمال عناصر النزاع فلا يحول ذلك دون رجوعها الى تقرير الخبير الأول والآخذ به عند الفصل في موضوع الدعوى ومقارنته بما في الأوراق من تقارير وأدلة اخرى .

٤ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم فيها من ادلة ولا تثريب عليها في الاخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الاثبات القانونية ، وبحسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفى لحمله وهي غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم عن طريق الاستنباط ، كما انها غير ملزمة بان تتبع الخصوم في مختلف اقوالهم وحججهم وترد استقلالا على كل قول أو حجة مادام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها للرد ضمنى المسقط لتلك الاقوال والحجج .

٥ - لما كانت المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي استند اليها الطاعنون في طلب وقف السير في الاستئناف قد جعلت الأمر في طلب الوقف

جوازيًا للمحكمة، ومن ثم فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعمال هذه الرخصة استنادًا إلى أسباب سائغة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مورث الطاعنين بصفته ناظرًا وحارسًا على وقف المرحومين أقام الدعوى رقم ٩٤٢ سنة ١٩٥٥ مدنى المحلة الكبرى على مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٢٩,٨٤٠ جنيه وفسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة بصحيفة الدعوى وقال بيانا لها أنه بموجب عقد إيجار غير مؤرخ استأجر مورث المدعى عليه من صاحبي الوقف ثلاثة قراريط أرض قضاء بشارع محمد على بحوض دابر الناحية بندر المحلة الكبرى بقصد استعمالها ورشة حدادة عن المدة من فبراير سنة ١٩٢٢ إلى يونيو سنة ١٩٢٥ مقابل سبعة جنيهات سنويا، إلا أن المستأجر ووارثه المدعى عليه من بعده تأخرا في سداد الاجرة من يناير سنة ١٩٥١ حتى نهاية مارس سنة ١٩٥٥ وقدرها ٢٩,٨٤٠ جنيه مما اضطره لإقامة دعواه، واذ طعن مورث المطعون ضدهم على التوقيع المنسوب لمورثه على عقد الإيجار بالجهالتو أدى يمين عدم العلم بأن مورثه وقع ذلك العقد، فقد نذبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير لأجراء المضاهاه فقدم تقريراً انتهى فيه إلى تزوير التوقيع المنسوب للمورث، وبعد أن عدل مورث الطاعنين طلباته حكمت المحكمة بتاريخ ١١/٥/١٩٦٠ بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى، فأقام مورث الطاعنين بصفته سائلة الذكر الدعوى رقم ٨٥٩ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى طنطا على مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٧٧ جنيهاً

قيمة الاجرة عن المدة من ١/١/١٩٥١ حتى ٣١/١٢/١٩٦٠ وفسخ عقد الايجار وتسليم العين المؤجرة خالية مما يشغلها من مبان أو منشآت قيمتها ٣٦٠ جنيه، وبتاريخ ٢٨/١/١٩٦٢ قضت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى، استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٣ لسنة ١٢ ق طنطا، وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٦٢ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف، وباختصاص محكمة طنطا الابتدائية بنظر الدعوى وباعادتها اليها للحكم فى موضوعها، وبعد ان أدى مورث المطعون ضدهم يمين عدم العلم نسبت محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٥ قسم أبحاث التزييف والتزوير لاجراء المضاهاه، الا ان القسم تعذر عليه أداء المأمورية لعدم الاستدلال على أوراق اخرى تحمل توقيع المورث، وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٩ أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى ماتدون بمنطوق الحكم وقد تنفذ الحكم بسماع أقوال شهود الطرفين ثم عدل مورث الطاعنين طلباته الى مبلغ ١٤٦,٣٠٠ قيمة الاجرة المستحقة عن المدة من ١/١/١٩٥١ حتى ٣١/١٢/١٩٦٠ مضاف اليها الزيادة العسكرية بواقع ١٠٪ بالاضافة الى باقى الطلبات وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٠ حكمت المحكمة برد وبطلان عقد الايجار سند الدعوى، ثم حكمت بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٧٣ برفض الدعوى فاستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم الأخير بالاستئناف رقم ٣٢ لسنة ٢٤ ق طنطا بغية الغائه والقضاء له بطلباته وبتاريخ ٢٢/١/١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنين على هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأياها.

وحيث ان الطعن اقيم على اسباب ثلاثة، ينعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقولون ان الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى الفاصل فى الموضوع كما أيد باقى الأحكام الابتدائية الصادرة قبل الفصل فى الموضوع، رغم ما شاب

تلك الأحكام من بطلان وخطأ في تطبيق القانون ، وأيد ذلك الحكم الصادر في ١٩٧٠/٤/٢٥ اذ استدل في أسبابه على ان مورث المطعون ضدهم لم يستأجر من مورث الطاعنين الأرض المقام عليها الورشة موضوع النزاع ، من أقوال شهود مورث المطعون ضدهم والتي تأيبت بتقرير الخبير المودع في الدعوى رقم ٩٤٢ سنة ١٩٧٥ مدنى المحلة ، مع ان المحكمة سبق لها ان استبعدت هذا التقرير من أدلة الثبوت في الدعوى بدليل اصدار حكمها في ١٩٦٥/٣/٢٧ بنذب قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وهى بذلك قد تناقضت مع نفسها واستندت الى دليل سبق لها ان طرحته ومن ثم فهو استناد يبطل الحكم .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان مؤدى ما تقضى به المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ من انه يجوز للمحكمة الا تأخذ بنتيجة اجراء الاثبات بشرط ان تبين أسباب ذلك فى حكمها - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان القاضى غير مقيد بما يكون قد شف عنه حكم الاثبات من اتجاه فى الراى ومن ثم فلا يحوز قوة الامر المقضى بحيث يجوز للمحكمة الا تأخذ بما اسفر عنه تنفيذ ما أمرت به من اجراءات الاثبات على ان يتضمن الحكم الصادر فى الموضوع أسباب العدول ، وكان لا يعيب الحكم استناده الى تقرير خبير مقدم فى دعوى سابقة مضمومة الى ملف الدعوى الحالية ذلك ان هذا التقرير أصبح ورقة من أوراق الدعوى يتناضل كل خصم فى دلالتها ، وكان المقرر ان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء ، وان الحكم بنذب خبير ثان فى الدعوى دون استبعاد تقرير الخبير الأول ، لا يعدو ان يكون اجراء تتخذه المحكمة لاستكمال عناصر النزاع فلا يحول ذلك دون رجوعها الى تقرير الخبير الأول والأخذ به عند الفصل فى موضوع الدعوى ، ومقارنته بما فى الأوراق من تقارير وأدلة اخرى ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ان محكمة الدرجة الأولى لم تستبعد تقرير الخبير المودع ملف الدعوى رقم ٩٤٢ سنة ١٩٥٥ مدنى المحلة المنضمة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه

بالحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا التقرير باعتباره ورقة من أوراق الدعوى وعول عليه في قضائه لاقتناعه بصحته بعد ان تأيد ذلك بما اسفرت عنه أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته المحكمة ، بما للمحكمة من سلطة تقدير الدليل ، وقام في ذلك على أسباب سائغة لها اصلها الثابت بالأوراق ، فان ما يثيره الطاعنون لا يعدو ان يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بما لا يجوز معه اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى للطعن الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون ان قضاء الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد شابه فساد فى استخلاص الأدلة ان مورث المطعون ضدهم لم يستأجر العين محل النزاع من مورث الطاعنين ، ولم يعن بتحقيق دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص والذي قام أساسا على ان صفة مورث المطعون ضدهم ثابتة ثبوتا قاطعا من المستندات المقدمة وهى ان طلب الترخيص المؤرخ ١٢/٢/١٩٧٤ والثابت به ان مورث المطعون ضدهم يستأجر الورشة من مورث الطاعنين ، ب - عريضة دعوى الملكية بين ورثة المستأجر المذكور والثابت بها ان الورشة ليست ضمن عناصر التركة ، ج - حجة وقف املاك مورث الطاعنين وما ثبت فيها من ملكيته للأرض المؤجرة ، د - المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضرائب بتاريخ ٢/٤/١٩٤٧ والمتضمن اقرارا بأن مورث المطعون ضدهم مستأجر ارض النزاع ، ولو ان الحكم المطعون فيه استخلص ما هو ثابت فى المستندات استخلاصا صحيحا وتنبه الى مدلولها الحقيقى فى ثبوت ملكية مورث الطاعنين لتغير وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث ان النعى فى غير محله ، ذلك ان المقرر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقرير ما يقدم لها من ادلة ، ولا تشرب عليها فى الأخذ بأى دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الاثبات القانونية وبحسبها ان تبين الحقيقة التى اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى

لحملة وهي غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم عن طريق الاستنباط كما انها غير مكلفة بأن تتبع الخصوم في مختلف اقوالهم وحججهم ، وترد استقلالاً على كل قول أو حجة اثاروها مادام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الاقوال والحجج لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على اسباب الاستئناف والمستندات المقدمة من الطاعنين بقوله «فالمحكمة لا تعتد بالنزاع الذي يدور حول الملكية وهي بصدد العلاقة التأجيرية ذلك انه لا أثر لنتيجته على هذا النزاع أيا كان على ما انتهت اليه المحكمة بشأن تلك العلاقة، وعن السبب الرابع فالوارد في الصورة الفوتوغرافية لمحضر مأمور الضرائب المؤرخ ١٩٤٧/٣/٢ عن العلاقة التأجيرية على فرض مطابقته للأصل لم يصدر عن مورث مورث المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) وكان الثابت من صورة طلب الترخيص المؤرخ ١٩٢٤/٣/١٢ المقدمة ضمن مستندات الطاعنين انه ليس بها ما يفيد ان مورث مورث المطعون ضدهم يستأجر الورشة من مورث الطاعنين بل ان ماورد بها هو ان الكحل ملك» وان كانت اسباب الحكم المطعون فيه في رده على دفاع الطاعنين ، سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق ومن شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم وتتضمن الرد على ما يخالفها فان النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينهون على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث للطعن القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون انه ثبت من تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٦٠٧ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى طنطا ملكية مورث الطاعنين للأرض المؤجرة لمورث مورث المطعون ضدهم حيث ثبت ان واضع اليد على الأرض هو مورث المطعون ضدهم وان وضع يده لم يتسم بالهدوء والظهور والاستمرار اللازمة للتملك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، كما ثبت ايضا ان الأرض المقام عليها الورشة تدخل ضمن ملكية مورث الطاعنين ،

وان سبب وضع اليد على الورشة هو الايجار وليس الملكية، وقد طلب الطاعنون من المحكمة الاستئنافية وقف الاستئناف حتى يفصل في دعوى الملكية الا انها رفضت الاستجابة الى هذا الطلب مبررة ذلك بقولها انها لا تعتد بالنزاع الذى يدور حول الملكية وهى بصدد العلاقة التأجيرية، رغم انه بثبوت ملكية مورث الطاعنين لأرض النزاع قانه يتعين على المطعون ضدهم توضيح سندهم فى وضع يدهم على الأرض ومن قبلهم مورثهم وهل تم ذلك بوصفهم ملاكا أم مستأجرين اذ القاعدة انه ليس لأحد ان يكسب بالتقادم على خلاف سنده، ومتى تبين ان وضع اليد سببه التأجير فان قضاء الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يعيبه بالقصور فى التسبيب.

وحيث ان هذا النعى مردود، ذلك ان المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التى استند اليها الطاعنون فى طلب وقف السير فى الاستئناف، قد جعلت الأمر فى طلب الوقف جوازيا للمحكمة، ومن ثم فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم استعمال هذه الرخصة استنادا الى اسباب سائغة، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد رفضت طلب الطاعن وقف الدعوى لحين الفصل فى دعوى الملكية «لأن حكم الملكية لن يغير من الأمر شيئا» وكانت الدعوى أساسا هى دعوى مستندة الى عقد ايجار قضى برده وبطلانه فلا يغير من الأمر ان يصدر حكم للطاعنين بالملكية لأن ذلك لا يتوقف عليه اثر الفصل فى العلاقة الايجارية بما يكون معه النعى بهذا السبب فى غير محله.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد الحميد المنفلوطى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد زغلول ، عبد الحميد ، د . منصور وجيه ، فهمى الخياط ، عبدالنبي غريب .

(٤٠٦)

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ قضائية

(١) نقض «مواعيد الطعن» ، «ميعاد المسافة» .

ايداع صحيفة الطعن بالنقض لدى قلم كتاب محكمة النقض . وجوب اضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض .

(٢) ايجار «ايجار الأماكن» ، «الاخلاء لاساءة الاستعمال» .

اخلاء المستأجر لاستعماله المكان بطريقة تخالف شروط الايجار المقبولة . شرطه . عدم موافقة المؤجر ونشوء الضرر لا يلزم ان يكون الاستعمال المخالف هو السبب الوحيد للضرر بل يكفي ان يكون له شأن فى احداثه .

١ - لما كان يجوز للطاعن طبقا للمادة ٢٥٢ من قانون المرافعات ان يودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض او المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان محل اقامة الطاعن مدينة كفر الشيخ فانه يجوز له وقد اختار ان يودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض ان يضيف الى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين محل اقامته بكفر الشيخ ومقر محكمة النقض بالقاهرة ، ولما كانت المسافة بين مدينتى كفر الشيخ والقاهرة تزيد على مائة وثلاثين كيلومترا مما يتعين معه اضافة ميعاد مسافة لا يقل عن ثلاثة ايام عملا بالمادة ١٦ من قانون المرافعات فيكون الطعن بعد اضافة هذا الميعاد قد رفع فى الميعاد القانونى .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يشترط لأخلاء المكان المؤجر اذا

استعمله المستأجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة أو استعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها أن يكون هذا الاستعمال بغير موافقة المؤجر وأن ينشأ عنه ضرر للأخير ، ولا يلزم للقضاء بالاخلاء في هذه الحالة أن يكون الاستعمال المذكور هو السبب الوحيد للضرر بل يكفي أن يكون له شأن في أحداث الضرر دون أن يستغرقه سبب آخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٠٩ لسنة ١٩٧٦ مدني كلي كفر الشيخ على الطاعن بطلب الحكم باخلائه من المحلات الثلاثة ارقام ٣ و ٤ و ٥ المبينة بالصحيفة والمؤجرة اليه بمقتضى العقود المؤرخة أول اكتوبر سنة ١٩٦١ ، وأول ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، وأول يناير سنة ١٩٧٤ وتسليمها اليه بالحالة التي كانت عليها وأسس دعواه على أن الطاعن خالف شروط التعاقد بأن انشأ دورة مياه داخلية بالمحل رقم ٥ دون علمه ودون إذن من الجهات المختصة مما يعد ضررا بليغا بالمجاري الخاصة بالعقار كما أنه غير من نشاط المحل وجعله مصنعا للحلوى والككاو وكافة المشروبات وادخل به موتورا يدار بالكهرباء ومقلقا للراحة وقام بفتح بابين داخليين بالمحلين رقمي ٥ ، ٤ فأصبحت المحلات الثلاثة متصلة ببعضها كما وضع موتورا آخر بالمحل رقم ٤ . وبتاريخ ١٦/٥/١٩٧٧ حكمت المحكمة باخلاء الطاعن من الاعيان المبينة بصحيفة الدعوى وعقود الايجار وتسليمها للمطعون ضده بالحالة التي كانت عليها قبل التأجير . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١ لسنة ١٠ ق مدني كفر الشيخ وبتاريخ ١٤/٥/١٩٧٨ حكمت المحكمة ببند خبير في الدعوى لاداء المهمة الموضحة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم

الخبير تقزيره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٣/١١ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون ضده مذكرة دفع فيها بسقوط الحق في الطعن وطلب في الموضوع رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة ايدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن، واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان مبنى الدفع بسقوط الحق في الطعن ان صحيفته لم تودع قلم كتاب محكمة النقض الا بعد مضي اكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وانه لا يجوز ان يضاف لها ميعاد مسافة لأن اقامة الطاعن بكفر الشيخ وصدر الحكم المطعون فيه من محكمة استئناف طنطا مأمورية كفر الشيخ ولم يكن واجبا على الطاعن الانتقال الى محكمة النقض بالقاهرة لايداع صحيفة الطعن بل اجاز له القانون ايداع هذه الصحيفة قلم كتاب مأمورية استئناف كفر الشيخ.

وحيث ان هذا الدفع مردود بانه لما كان يجوز للطاعن طبقا للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ان يودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض او المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان محل اقامة الطاعن مدينة كفر الشيخ فانه يجوز له وقد اختار ان يودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض ان يضيف الى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين محل اقامته بكفر الشيخ ومقر محكمة النقض بالقاهرة ولما كانت المسافة بين مدينتي كفر الشيخ والقاهرة تزيد على مائة وثلاثين كيلومترا مما يتعين معه اضافة ميعاد مسافة لا يقل عن ثلاثة ايام عملا بالمادة ١٦ من قانون المرافعات فيكون الطعن بعد اضافة هذا الميعاد قد رفع في الميعاد القانوني.

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب ينمى الطاعن بالأول والثاني منها

على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه بالرغم من ان الحكم المطعون فيه قد أورد في اسبابه ان الضرر الذي أصاب المؤجر يتمثل في احداث الشروخ بالحوائط التي تعلو الدكاكين المؤجرة في الدورين الأول والثاني العلويين وقد ثبت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى الذي اخذ به الحكم ان سبب هذه الشروخ يرجع الى مصدرين رئيسيين أولهما هو وجود اخطاء في طريقة البناء ابت الى هبوط في اعمدة العقار وثانيهما هو الاهتزازات الناتجة عن الموتورات الا ان الحكم لم يقف في تحديد المسؤولية عن تلك الشروخ عند السبب الأول المنتج وأخذ بالسبب الثاني العارض .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط لاخلاء المكان المؤجر اذا استعمله المستأجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقوله أو استعمله في غير الاغراض المؤجر من اجلها ان يكون هذا الاستعمال بغير موافقة المؤجر ، وان ينشأ عنه ضرر الأخير ، ولا يلزم للقضاء بالاخلاء في هذه الحالة ان يكون الاستعمال المذكور هو السبب الوحيد للضرر بل يكفي ان يكون من الاسباب التي ساهمت في احدثه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده بمدوناته من ان «الثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى والذي بنى على اسس سليمة تقرها المحكمة وتأخذ بها وتحيل عليها قيام المستأنف (الطاعن) باجراء فتحات في الجدران ووجود شرخ في الحوائط بالحجرات التي تعلو الحوائط الفاصلة بين الدكاكين بالدورين الأول والثاني العلويين ووضع المستأنف موتورات غير مثبتة بالمحلات تحدث اهتزازات وتشغيل المستأنف للمحلات في صناعة الحلوى وان ٤٠٪ من هذه الاضرار يرجع الى قيام المستأنف باستعمال الاماكن في صناعة الحلوى باخال موتورات به وفتح فتحات في الحوائط الفاصلة ومتى كان ذلك كذلك وكان الثابت من الأوراق ان الأماكن سالفة الذكر مؤجرة للمستأنف لاستعمالها في تجارة الحلوى ونص فيها على «الا يعطى بها لى تغييرات لا بالزيادة ولا بالنقص

بينما غير في استعمالها بأن استعمالها في صناعة الطوى وهما امران مختلفان وهو بذلك يكون قد استعمالها بطريقة تنافى شروط الايجار المعقولة .. ووضع بها موتورات واجرى فتحات في الحوائط الفاصلة بينها مخالفاً بذلك شروط التعاقد مما تسبب عنه ضرر للمؤجر يتمثل في احدث الشروخ بالحوائط التى تعلو الدكاكين المؤجرة فى الدورين الأول والثانى العلويين ... وكانت تلك الاسباب سائغة تكفى لحمله وتؤدى الى ما انتهى اليه من ثبوت مخالفة المستأجر للطاعن لشروط الايجار المعقولة واحداثه تغييرات بالعين المؤجرة ووضع موتورات بها مما كان سبباً فى ٤٠٪ من الشروخ الموجودة بالعين المؤجرة وبما اصاب المؤجر بأضرار ، وكان استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع فان النعى يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قد خالف احكام الباب الثانى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والفصل الثانى من الباب الثانى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومقتضاها انه لم يعد للمالك الحق فى طلب اخلاء المستأجر استنادا الى ان المبانى يخشى سقوطها أو انها تحتاج الى ترميم الا باتباع الاجراءات المقررة بشأن اعمال الترميم اللازمة للعقار ، ولو كان المطعون ضده قد اتبع هذه الاجراءات لتثبت على وجه قاطع ان السبب الوحيد لوجود الشروخ التى اشار اليها الخبير فى تقريره يرجع الى الخطأ فى طريقة البناء وليس الى وجود موتورين صغيرين بالمحلات المؤجرة .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان البين من الأوراق ان الدعوى بطلب الاخلاء لم تؤسس على ايلولة العقار للسقوط بل اسست على مخالفة المستأجر الطاعن لشروط عقد الايجار وتغيير وجه الاستعمال المتفق عليه بما اضر بالمؤجر وقد صدر الحكم المطعون فيه استنادا الى هذه الاسباب ومن ثم فان النعى لم يرد على محل من قضاء الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون غير جائز .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول انه بالرغم من ان تقرير الخبير اثبت ان الدكان رقم ٣ لا يحتوى على أية محركات آلية وليس به سوى معرض لتجارة الجلوى فان الحكم قد شمل بالاخلاء جميع المحلات المؤجرة دون تمييز بين الدكاكين المحتوية على المحركات والخالية منها .

وحيث ان هذا النعى مردود بان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالاخلاء على سند مما اورده الخبير المنتدب بتقريره من ان الطاعن وضع موتورات واجرى فتحات فى الحوائط الفاصلة بين المحلات مخالفا بذلك شروط التعاقد مما كان سببا فى الاضرار بالمؤجر ، واذ كان ما انتهى اليه له مأخذ من الأوراق فان النعى يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد الحميد المنفلوطي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : د. منصور وجيه ، محمد قواد بدر ، فهمي الخياط وعبد النبي غريب .

(٤٠٧)

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٩ القضائية

(١) دعوى الرسوم القضائية ، بطلان .

عدم دفع رسوم الدعوى . لا بطلان . علة تلك . الجزاء . استبعاد الدعوى من جدول
الجلسة م ١٢/ف ٢ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢ - ٣) قوة الأمر المقضى .

٢ - القضاء النهائي - اكتسابه قوة الأمر المقضى فيما ثار بين الخصوم من نزاع
فصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية . ما لم تنظر فيه المحكمة لا يكون موضوعا
لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٣ - قوة الأمر المقضى مانعة للخصوم انفسهم من العودة الى المناقشة فى المسألة
التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها أو اثيرت ولم يبحثها الحكم
الصادر فيها . مثال .

نقض «السبب الواقعي» .

اثارة دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع عدم جواز
اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى ، وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من ان المخالفة المالية فى القيام
يعمل لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان على
هذه المخالفة واذ تقضى المادة ١٢/ف ٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم

التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا تبين لها عدم اداء الرسم وبون ان يرد بالنص البطلان جزاء عدم اداء الرسم .

٢ - لما كان الأصل ان حجية الأمر المقضى لا تسرى الا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من اسبابه مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا ، وكان المقرر ان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم انفسهم من نزاع فصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حقيقية اما ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يجوز قوة الأمر المقضى .

٣ - المقرر ان للقضاء النهائي قوة الأمر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم ، ومتى حاز الحكم هذه القوة فانه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة الى مناقشة المسألة التي فصل فيها ولو بأئلة قانونية او واقعية لم يسبق اثارتها او اثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

٤ - من المقرر انه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب واقعى او قانونى يخالطه واقع لم يسبق ابدائه أمام محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لم يرفق بطعنه ما يثبت سبق اثارته أمام محكمة الموضوع او رغبته فى البقاء فى العين موضوع النزاع وتوافرت الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فان تمسكه بهذا الدفاع أمام هذه المحكمة لأول مرة يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق

الطعن - تتحصل في ان المطعون ضدهم اقاموا الدعوى رقم ٢٢٥ لسنة ٧٥ مدنى كلى بورسعيد على الطاعن بطلب الحكم بانهاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٥٨/٤/٢٦ والمبين بالصحيفة مع تسليم دار السينما موضوع ذلك العقد وما بها من ملحقات صالحة للاستعمال طبقا لشروط العقد وقالوا شرحا لها انه بموجب ذلك العقد استأجر الطاعن من مورثهم سينما ريالتو بما فيها من ماكينات وكراسى ومستلزمات دار العرض وكذا الارض والمباني الخاصة بتلك الدار وجميع ما بها من تركيبات كهربائية ولما كانت مدة العقد ست سنوات بدأت من ١٩٥٨/٥/١ وقد تضمن العقد في بنده السابع التزام الطاعن بتسليم السينما بما فيها من الآلات والماكينات كاملة وباعادة جميع المنقولات التى تضمنتها قائمة الجرد المرفقة بالحالة التى كانت عليها وقت التسليم وذلك عند انتهاء الاجارة ، ولرغبتهم فى انهاء عقد الايجار قد نبهوا على الطاعن بالاخلاء فى اجل غايته اكتوبر سنة ١٩٧٥ غير انه لم يستجب ومن ثم اقاموا الدعوى بالطلبات سالفة الذكر ، وبتاريخ ١٩٧٦/٥/١٩ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بعد ان دفع الطاعن بذلك . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٠ لسنة ١٧ ق الاسماعيلية (مأمورية بورسعيد) ، وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١٩ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبانهاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٥٨/٤/٢٦ والمتضمن تأجير مورث المطعون ضدهم المرحوم صديق على حسنين لهيطة الى الطاعن دار سينما ريالتو المبينة بالعقد وبصحيفة افتتاح الدعوى وبتسليمها وما بها من موجودات وملحقات صالحة للاستعمال طبقا لشروط العقد الى المطعون ضدهم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ايدت فيها الراى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اقيم على خمسة اسباب ينعى الطاعن بالاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول انه دفع ببطلان الاستئناف لأن صحيفته اودعت قلم الكتاب بون اداء الرسم كاملا ودون تكملة

الرسم الناقص وقدره ٢١,٥٠٠ جنيه في خلال ميعاد الاستئناف كما هو ثابت من تقرير التفتيش المؤرخ ١٩٧٧/١/٢٥ ، الا ان الحكم وقض هذا الدفع مخالفاً بذلك نص المادتين ٦٥ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من ان المخالفة المالية في القيام بعمل لا يثبت عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان على هذه المخالفة ، وان تقضى المادة ١٢/٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم اداء الرسم ودون ان يرد بالنص البطلان جزاء عدم اداء الرسم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم سداد الرسم المستحق على الدعوى فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول انه دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة لزوال صفة المطعون ضدهم يصدر الحكم رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٤ مدني بورسعيد في الدعوى المقامة من ضدهم وقضى بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على اموال مورثهم المرحوم والمبينة تفصيلاً يكشف الجرد ولاستلام الصادرة من الحراسة العامة والمؤرخة ١٩٦٨/١٠/٢١ ويعد من الاموال المفروضة عليها الحراسة السيما موضوع التداعى وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله ان دار السيما لا يمكن ان تدخل في نطاق حجية ذلك الحكم لأنها لم تكن محل مناقشة او تتضمنها طلبات وان منطوق الحكم جاء في عبارة عامة عارضة ، في حين ان طلب وضع اموال تحت الحراسة كان مبيتاً في عريضة الدعوى المذكورة وكذلك بكشوفات الجرد المؤرخة ١٩٦٨/١٠/٢١ وقد

أشارت هذه الكشف الى السينما ولم يتنازع فيها الخصوم ولم تستبعدا المحكمة ، فيتعين اعتبار وقائع حكم الحراسة ومنطوقه كلا لا يتجزأ فيحوز حجية الأمر المقضى بالنسبة لأموال المورث الواردة بكشوف الحراسة العامة والمتضمنة السينما موضوع الدعاى .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان الأصل ان حجية الأمر المقضى لا تسرى الا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من اسبابه مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا ، وكان من المقرر ان القضاء النهائى لا يكتسب قوة الأمر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم انفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حقيقية اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ٩٧٤ مدنى كلى بورسعيد اقيمت من سيد احمد سلامة ضد المطعون ضدهم بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوضع المنقولات والموجودات والقائمات الموجودة بورشة المرحوم مورث المطعون ضدهم بالجزيرة رقم ٥ ومخزن حوض شريف داخل المنطقة الجمركية ببورسعيد والمبينة تفصيلا بكشوف الجرد والاستلام الصادرة من الحراسة العامة على اموال والمؤرخ ١٩٦٨/١٠/٣١ تحت الحراسة القضائية وفى الموضوع بطلب تثبيت ملكيته لحصة قدرها النصف على الشيوع فى تلك المنقولات فان نطاق تلك الدعوى قد تحدد بهذه الاموال التى رفعت الدعوى بطلب وضعها تحت الحراسة ، ولم تكن من بينها دار للسينما موضوع النزاع ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ذلك واعتبر ان الحكم فى الدعوى المذكورة بوضع اموال للوارية بكشوف الجرد المؤرخ ١٩٦٨/١/٣١ تحت الحراسة القضائية لا ينصرف الا الى المنقولات التى رفعت بشأنها الدعوى ولا ينصب على السينما فلا تعتبر قد وضعت تحت الحراسة بموجب الحكم المذكور ورتب على ذلك ان للمطعون ضدهم اصحاب السينما الحق المطلق فى المطالبة مباشرة بحقوقهم المتعلقة بها . وعلى هذا الاساس قضى برفض الدفع بعدم قبول

الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة فانه يكون متفقاً وصحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس.

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على استنباط وجود العلاقة الايجارية بكافة شروطها الواردة بعقد الايجار من مجرد الاطلاع على القضية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى بورسعيد مع انها خالية من بيان كافة شروط ذلك العقد فيكون استناده الى ما ليس له اصل فى الأوراق .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح اذ يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد حصل شروط العلاقة الايجارية من نسخة عقد الايجار المؤرخ ١٩٥٨/٤/٢٦ الذى اثبت اطلاع المحكمة عليه بحافظة الطاعن المودعة بالقضية المنضمة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى بورسعيد وأورد انه «يتضمن ان المستأنف ضده (الطاعن) قد استأجر من دار سينما رياتو ببورسعيد بما فيها من ماكينات عرض وكراسى وجميع مستلزمات دار العرض وكذلك الارض والمباني الخاصة بتلك الدار وجميع ما بها من مستلزمات الكهرباء وان مدة العقد ست سنوات ابتداء من ١٩٥٨/٥/١ وان الأجرة تدفع من المستأجر كل ثلاثة شهور ، واذ لم يبازع الطاعن فى مطابقة هذا الذى اورده الحكم لما تضمنه العقد ، فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقول ان ما تصدت له المحكمة فى الحكم الصادر فى القضية المنضمة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى بورسعيد من عدم خضوع العين موضوع النزاع لقانون ايجار الاملاك لم يكن محل مناقشة بين طرفى الخصومة فلا تكون له حجية الأمر المقضى كما ذهب الحكم المطعون فيه ، ولما كان عقد الايجار محل النزاع لا يتصف على منشأة تجارية وانما على معنى تسرى عليه الاحكام الاستثنائية لقانون ايجار

الاملاك، اذ ليس في العقد ما يشير الى ان طرفيه قد اخلا في اعتبارهما أى عنصر معنوى أو ارتباط الاجارة بأى عمليات مالية وفنية خلاف المبنى، فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى ان المكان محل النزاع يخضع لقواعد القانون المدنى من حيث استمراره وانتهائه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق.

وحيث انه لما كان من المقرر ان للقضاء النهائى قوة الأمر المقضى فيما يكون فصل فيه بين الخصوم، ومتى حاز الحكم هذه القوة فانه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة الى مناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها أو اثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها. وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه الى ما استخلصه بأسباب سائغة من ان الحكم الصادر فى القضية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى بورسعيد بين الطرفين قد فصل بعدم خضوع السينما المؤجرة للامتداد القانونى ولتحديد الاجرة طبقا لقانون ايجار الاماكن تأسيسا على ان الغرض من التعاقد ليس المبنى فى ذاته بل المنشأة «دار السينما» بمالها من اسم تجارى وسمعة تجارية وما اشتملت عليه من ابوات وماكينات والتى بدونها لا يكون للمكان المؤجر أية قيمة فى نظر المستأجر، وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم فى الدعوى رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى بورسعيد يؤيد بها ما يدعيه من ان تلك المسألة لم تكن محل مناقشة بين طرفى الخصومة فى تلك الدعوى فان نعيه فى هذا الخصوص يكون عاريا عن دليله ومن ثم فهو غير مقبول.

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان العقد المؤرخ ١٩٥٨/٤/٢٦ يتضمن تأجير المبنى محل النزاع بمشتملاته المبينة فى هذا العقد فهو يعتبر عقد ايجار مكان مفروش، ولما كانت قد توافرت بالنسبة له الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٧٧/٩/٩ والذى يسرى باثر فوري لتعلق احكامه

بالنظام العام ، فان من حقه البقاء فى العين محل النزاع مقابل اداء اجرتها القانونية .

وحيث ان هذا النعي غير مقبول ذلك انه لما كان من المقرر انه لا يجوز التمسك امام محكمة النقض بسبب واقعى او قاتوتى يخالطه واقع ، لم يسبق ابدائه امام محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لم يرفق بطعنه ما يثبت سبق اثارته امام محكمة الموضوع امر رغبته فى البقاء فى العين موضوع النزاع وتوافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فان تمسكه بهذا الدفاع امام هذه المحكمة لأول مرة يكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بإدارة السيد المستشار/ يحيى العموري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
ماهر قلادة واصف، مصطفى زعزوع، حسين علي حسين وحمد محمد علي.

(٤٠٨)

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٩ القضائية

(١) نقض «الخصوم في الطعن».

الاختصاص في الطعن بالنقض - شرطه . اختصاص من لم توجه اليه طلبات ولم يقض
عليه بشيء . غير مقبول .

(٢) ايجار «ايجار الاماكن» تحديد الأجرة».

احكام تحديد الأجرة الخاضعة لقوانين ايجار الاماكن أمرة متعلقة بالنظام العام .
تكليف الأساسات والمرافق وجوب احتسابها ضمن عناصر تقدير الأجرة ولو قام بها
المستأجر علة ذلك .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن
ان يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل
يجب ان يكون قد نازع خصمه امامها في طلباته او نازعه خصمه في طلباته
هو ، وان تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه حين صدوره ،
فاذا كان لم توجه اليه طلبات ، ولم يقض عليه بشيء ، فان الطعن بالنسبة
له يكون غير مقبول .

٢ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان احكام تحديد الاجرة
الخاضعة لقوانين ايجار الاماكن هي قواعد أمرة ومتعلقة بالنظام العام وكان
مؤدى المادتين العاشرة والحادية عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
المطبق على واقعة الدعوى - وجوب احتساب تكاليف الأساسات والتوصيلات

الخارجية للمرافق ومنها توصيلات الكهرباء والمياه والمجاري ضمن عناصر تقدير الاجرة وفقا لهذا القانون ، وذلك سواء قام بها المالك أو المستأجر الذي له حق الرجوع على الأول بقيمة ما انفقته ان كان هو الذي قام بإنشائها على نفقته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٧٦ مدنى سوهاج الابتدائية طعنا على قرار لجنة الايجارات باخميم بتقدير الاجرة السنوية لكل من الدكاكين الستة المملوكة له والمؤجرة للمطعون ضدهم من الثانى الى الأخير بمبلغ ٩,٩٠٠ جنيه ، طالبا الحكم بتعديلها الى القدر المناسب قضت محكمة الدرجة الاولى بتدب خبير لتقدير الاجرة ، قدم تقريره ثم قضت بتدب مكتب الخبراء وبعد ان اودع تقريره حكمت بتعديل القرار المطعون فيه بجعل الاجرة الشهرية لكل من الدكاكين مبلغ ١,٤١٥ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٢ لسنة ٥٢ ق اسيوط . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن بالنسبة له ، تأسيسا على انه ليس خصما حقيقيا في هذا النزاع ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بقبول هذا الدفع ، وبرفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت انه جدير بالنظر ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأياها .

وحيث ان الدفع التبعي من المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن بالنسبة له في محله تلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن ان يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون

فيه بل يجب ان يكون قد نازع خصمه امامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو وان تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه حين صدوره ، فاذا كان لم توجه اليه طلبات ، ولم تقض له أو عليه بشىء ، فان الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول ، ولما كان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم يوجه الى المطعون ضده الأول ثمة طلبات ، بل اختصمه ليصدر الحكم فى مواجهته ، وكان موقف المطعون ضده الأول من الخصومة موقفا سلبيا ولم يبد أى دفاع فيها كما لم يحكم بشىء ضده ، وبالتالي فلا يكون للطاعن مصلحة فى اختصامه أمام محكمة النقض ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له .

وحيث ان الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم - عدا الأول قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن بالسبب الأول من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أوجب فى مادتيه ١٠ ، ١١ احتساب قيمة التوصيلات الخارجية للمرافق ضمن تكلفة البناء عند تقدير الأجرة ، سواء قام بها المالك أو المستأجر وذلك حتى يكون التقدير ثابتا ودائما وعلى ان يكون للمستأجر الرجوع على المالك بقيمة هذه التوصيلات اذا قام بعملها على نفقته ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يضيف قيمة التوصيلات الخارجية الى رأس المال المستثمر عند تقدير اجرة الكاكين فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك انه كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان احكام تحديد الاجرة الخاضعة لقوانين ايجار الاماكن هى قواعد أمره ومتعلقة بالنظام العام . وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - قد نص فى مادته العاشرة على ان تقدر المبنى على الاسس الآتية : (أ) صافى عائد استثمار العقار بواقع ٥٪ من قيمة الارض والمباني (ب) ... ونص فى مادته الحادية عشر على ان ... وتحسب كامل قيمة

الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقاً للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال المبنى الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء ، تحسب كل قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلاً من ادوار الى العدد الكلى للأدوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار إليها...، فإن مؤدى ذلك وجوب احتساب تكاليف الاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق ومنها توصيلات الكهرباء والمياه والمجارى ضمن عناصر تقدير الاجرة وفقاً لهذا القانون ، وذلك سواء قام بها المالك أو المستأجر الذى له حق الرجوع على الأول بقيمة ما انفقته ان كان هو الذى قام بإنشائها على نفقته . لما كان ذلك ، وكان قد ثبت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل - المودعة صورة رسمية منه ملف الطعن - ان محلات النزاع تحوى بعض التوصيلات الخارجية والتي قام باجرائها المستأجرون على نفقتهم وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بوجوب اضافة تكاليف المرافق الى الاجرة الا ان الحكم المطعون فيه لم يستجب لذلك بمقولة ان الخبير لم يحتسب تكاليفها لأن المستأجرين هم الذين قاموا بها على نفقتهم الخاصة ، فانه يكون مشوباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثانى من اسباب الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
ماهر قلادة واصف . مصطفى زعزوع . حسين على حسين وحمدى محمد على .

(٤٠٩)

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ القضائية

(١) ايجار ايجار الاماكن، الاخلاء لاساءة الاستعمال، تعويض، مسئولية
مسئولية عقدية،

رضاء المؤجر باستعمال المكان بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة اثره .. نفى
المخالفة عن هذا الاستعمال ولو ترتب عليه ضرر بالمؤجر . القضاء بالاخلا والتعويض .
خطأ فى القانون . علة ذلك .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان رضاء المؤجر باستعمال المستأجر
للمكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة ينفى المخالفة عن هذا
الاستعمال ولو ترتب عليه ضرر بالمؤجر، وكان البين من مدونات الحكم
المطعون فيه بأن المؤجرين قد اباحا للطاعن بموجب الاتفاق المؤرخ
١٩٦٧/٥/٣ اجراء التعديلات والترميمات والبناء والهدم فى المكان المؤجر
فاطلق بذلك على المستأجر بما مؤداه رضاء المؤجرين منذ ذلك التاريخ
باستعمال الطاعن للمكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة ولو
ترتب على هذا الاستعمال ضرر بمصلحة المؤجر فاذا اقام الطاعن هذه
التعديلات والتغييرات والبناء بالمكان المؤجر وتأجيره للعديد من السكان
استعمالا لحقه المستمد من تصريح المؤجرين له فان هذا الرضاء السابق ينفى
المخالفة عن فعل الطاعن رغم الضرر الذى قد يلحق بالعقار أو بالمطعون
ضدهما اللذان آلت اليهما ملكية هذا العقار كما ان هذا الرضاء يعد فى حد
ذاته تنازلا ضمنيا. منهما عن حقهما فى طلب الاخلاء، لما كان ذلك وكان
مناطق استحقاق التعويض فى هذا الصدد يقوم بتوافر اركان المسئولية العقدية

من خطأ وضرر وعلاقة سببه بينهما فإذا انتفى الخطأ على النحو الذي سلف بيانه انتفت تلك المسؤولية فلا للمطعون ضدهما حق في التعويض فإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالاخلاء والتعويض لاساءة الطاعن استعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان المطعون ضدهما اقاما الدعوى ٣٨٠٠ سنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم - بعدم نفاذ عقدي الايجار المؤرخين ١٩٥٥/٦/٣ المتضمنين استئجار الطاعن عقار النزاع واخلاء هذا العقار وتسليمه اليهما وازالة المباني التي اقامها الطاعن بهذا العقار وبالزام الطاعن بأن يؤدي اليهما تعويضا قدره اربعة آلاف جنيه على سند من القول بانهما يمتلكان هذا العقار برسو مزاده عليهما في ٦٦/١٢/٤ واعتماد لجنة القسم بوزارة الاوقاف لهذا المزاد وقد استلماه في ١٩٧٢/٥/٢٠ الا ان شاغليه امتنعوا عن التعامل معهما بمقولة استئجارهم له من باطن الطاعن واذ استأجر الأخير هذا العقار ممن لا صفة له في تأجيره وأساء استعماله كما اجرى به تغييرات تضر به وغير الغرض من استعماله فقد اقاما الدعوى ، تمسك الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى بصدور عقدي الايجار المؤرخين ١٩٥٥/٦/٣ من الحارسين القانونيين المخول لهما الحق في تأجيره اللذين صرحا له بموجب الاتفاق المؤرخ ٦٧/٥/٣ باجراء كافة التعديلات والترميمات والتغييرات والبناء بالعقار وكذلك هدم ما يلزم هدمه منه دون موافقة مسبقة مفهما ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد ان قدم تقريره حكمت برفض

الدعوى . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف ١٢٣٠ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الاخلاء والتعويض وباخلاء الطاعن من عقار النزاع والتسليم والزامه بأن يؤدي للمطعون ضده تعويضا قدره ٢٠٠٠ جنيه وتأييده فيما عدا ذلك طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة منكرة ابدت فيها الراى بتنقض الحكم واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت انه جدير بالنظر فحدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن بالاسباب الثانى والثالث والخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول ان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى اذ انتهى الى ان الاتفاق المؤرخ ٢٧/٥/٣ والمبرم بينه وبين الحارسين على الوقف قد عدل من بنود عقدى الايجار المؤرخين ١٩٥٥/٦/٣ بالتصريح له باجراء التعديلات والترميمات والبناء والتغيير والهدم فى عقار النزاع وفى التأجير من الباطن وقد ايد الحكم المطعون فيه هذا القضاء ومن ثم فلم يكن جائزا ان يقضى الحكم رغم ذلك بالاخلاء اعتمادا على تقرير الخبير باجراء التعديلات بمقولة ان هذا الاذن لا يعفيه من الالتزام ببذل عناية الرجل الحريص بان يرعى سلامة العقار وسلامة شاغليه من الاخطار فاذ حشد الطاعن بالعقار هذا الحشد الهائل من السكان واقام به مباني لا يتحملها وتقسيمه وحداته الى العديد من الوحدات الاخرى ليضاعف عددها فانه يكون بذلك قد اساء استعمال الحق باستعماله المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة واذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضاء بالاخلاء والتعويض عن هذه الاضرار حالة ان الاذن له باجراء التعديلات والبناء بالعقار والتأجير من الباطن تنفى عنه هذه المخالفة ولا يترتب قضاء بالاخلاء والتعويض لاستعمال الطاعن حقا من حقوقه المصرح له بها من المؤجرين له فان الحكم يكون معيبا بمخالفة القانون .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة

ان رضاء المؤجر باستعمال المستأجر للمكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة ينفي المخالفة عن هذا الاستعمال ولو ترتب عليه ضرر بالمؤجر ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المؤجرين قد اباحا للطاعن بموجب الاتفاق المؤرخ ١٩٦٧/٥/٣ اجراء التعديلات والترميمات والبناء والهدم في المكان المؤجر فاطلق بذلك يد المستأجر مما مؤداه رضاء المؤجرين منذ ذلك التاريخ باستعمال الطاعن للمكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة ولو ترتب على هذا الاستعمال ضرر بمصلحة المؤجر فاذا اقام الطاعن هذه التعديلات والتغييرات والبناء بالمكان المؤجر وتأجيره للعديد من السكان استعمالا لحقه المستمد من تصريح المؤجرين له فان هذا الرضاء السابق ينفي المخالفة عن فعل الطاعن رغم الضرر الذي قد يلحق بالعقار أو بالمطعون ضدهما اللذان آلت اليهما ملكية هذا العقار كما ان هذا الرضاء يعد في حد ذاته تنازلا ضمنيا منهما عن حقهما في طلب الاخلاء لما كان ذلك وكان مناط استحقاق التعويض في هذا الصدد يقوم بتوافر اركان المسؤولية العقدية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما فاذا ما انتفى الخطأ على النحو الذي سلف بيانه انتفت تلك المسؤولية فلا يقوم للمطعون ضدهما حق في التعويض فاذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالاخلاء والتعويض لاساءة الطاعن استعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يحيى العموري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد العزيز فودة ، ماهر قلادة واصف ، حسين علي حسن وحمدى محمد علي .

(٤١٠)

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٩ القضائية

(١-٣) ايجار ايجار الاماكن، تحديد الأجرة،

١ - قواعد تحديد الأجرة فى ظل قوانين ايجار الاماكن . أمره عدم جواز الاتفاق على مخالفتها بما يجاوز الاجرة المحددة بها .

٢ - التعديلات التى من شأنها اعتبار العين المؤجرة فى حكم المنشأة حديثا ما هيته .
تحديد اجرتها . خضوعه للقانون الذى تمت تحت سلطانه .

٣ - التحسينات التى تزيد من منفعة المستأجر بالعين المؤجرة . تقويمها وازضافة
مقابل الانتفاع بها الى الاجرة السارية . وجوب اعمال اتفاق الطرفين مالم يقصد منه
التحايل على القانون .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قواعد تحديد الاجرة - فى ظل
القوانين الخاصة بتأجير الاماكن هى قواعد أمره لايجوز الاتفاق على
مخالفتها بما يجاوز الاجرة التى تحددها هذه القوانين .

٢ - اذا ادخلت على نفقة المؤجر تعديلات جوهرية على جزء من مبنى
قديم غيرت من طبيعته أو فى طريقة استعماله بحيث تؤثر على قيمته الايجارية
تأثيرا محسوسا ، فان هذا الجزء يعتبر فى حكم المنشأة حديثا وقت ادخال
التعديلات عليه ويخرج من نطاق تطبيق القانون السابق ويخضع من حيث
تحديد اجرته لحكم القانون الذى تمت تحت سلطانه هذه التعديلات .

٣ - اذا كانت التعديلات لا ترقى الى مرتبة التعديلات الجوهرية على النحو

السابق وانما مجرد تحسينات زادت من منفعة المستأجر بالعين المؤجرة فانها تقوم ويضاف مقابلها الى الاجرة السارية، واذا ما حصل اتفاق على تقويم هذه التعديلات تعين اعمال هذا الاتفاق ما لم يثبت ان هذا التقويم كان مبالغاً فيه بقصد التحايل على احكام القانون فتقدر المحكمة قيمته.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣١٤٨ سنة ١٩٧٦ مدنى سوهاج الابتدائية ضد الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بالغاء قرار لجنة تقدير الايجارات لعقار النزاع، وقال بيانا لدعواه ان شركة بيع المصنوعات المصرية كانت قد استأجرت منه الدورين الارضى والأول العلوى من عقاره الكائن بمدينة سوهاج فى ١٠/١٠/١٩٤٩ لاستعمالهما معرضا لبيع المنسوجات والخردوات لقاء اجرة مقدارها ٣٦ جنيه شهريا صارت اعمالا لقوانين التخفيض ٢٤,٩٧٠ جنيه وفى اكتوبر سنة ١٩٦٨ وبموجب القرار الجمهورى رقم ١١٩٨ سنة ١٩٦٨ حلت محلها الشركة الطاعنة بذات القيمة الاجارية الا انها قامت بتغيير الغرض من استعمال المكان المؤجر يجعل الدور الارضى مخزنا للبيضات لتجارة الجملة والدور العلوى مكاتب للموظفين وفى سبيل ذلك قامت باجراء تعديلات فى العين المؤجرة، فأقام المطعون ضده الأول عليها دعوى اثبات الحالة رقم ٧٨ سنة ١٩٧٠ مدنى مستعجل سوهاج التى انتهت صلحا بين الطرفين بتحرير عقد ايجار فى ١٢/٥/١٩٧٥ بينهما حدد الاجرة بواقع ٥٠ جنيه شهريا، الا ان لجنة تقدير الايجارات حددت مقابل هذه التعديلات بمبلغ ١٤,٤٠٠ جنيه فى السنة بواقع ٨٪ من قيمة التكاليف التى قدرتها، وبعد

ان نذبت محكمة الدرجة الأولى خبيراً وقدم تقريره قضت في ١٩٧٨/٦/٢٩ بتعديل الاجرة الى ٢٩,٧٩٨ جنيه شهرياً . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٢ سنة ٥٣ ق اسنوط مأمورية سوهاج ، وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة وتحديد الايجار الشهري لعين النزاع بمبلغ ٥٠ جنيه شهرياً اعتباراً من ١٩٧٥/٥/١ . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت . انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث ان مما تنعى به الشركة الطاعنة بالسببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول ان الحكم المطعون فيه طبق القاعدة ان العقد شريعة المتعاقدين عملاً بالمادة ١٤٧ من القانون المدنى ولم يأخذ بأحكام القانون الخاص بايجار الاماكن رغم ان احكامه من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، وان الزيادة فى الاجرة مقابل التحسينات والتعديلات التى تحكمها قواعد أمره تطبيقاً لجنة تقدير الايجارات، واذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك والغى قرار اللجنة واعمل الاتفاق فانه يكون قد جاوز احكام القانون .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك لأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قواعد تحديد الاجرة فى ظل القوانين الخاصة بتأجير الاماكن - هى قواعد أمره لا يجوز الاتفاق على مخالفتها بما يجاوز الاجرة التى تحددها هذه القوانين ، كما أنه اذا ادخلت على نفقة المؤجر تعديلات جوهرية على جزء من مبنى قديم غيرت فى طبيعته أو فى طريقة استعماله بحيث تؤثر على قيمته الايجارية تأثيراً محسوساً ، فان هذا الجزء يعتبر فى حكم المنشأ حديقاً وقت اسخال التعديلات عليه ويخرج من نطاق تطبيق القانون السابق ويخضع من حيث تحديد اجرته لحكم القانون الذى تمت تحت سلطانه هذه التعديلات اما اذا كانت التعديلات لا ترقى الى مرتبة التعديلات الجوهرية على النحو السابق

وانما مجرد تحسينات زادت من منفعة المستأجر بالعين المؤجرة فانها تقوم ويضاف مقابلها الى الاجرة السبارية، واذا ما حصل اتفاق على تقويم هذه التعديلات تعين اعمال هذا الاتفاق ما لم يثبت ان هذا التقويم كان مبالغيا فيه بقصد التحايل على احكام القانون فتقدير المحكمة قيمته، لما كان ذلك واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعمل الاتفاق على زيادة الاجرة على اطلاقه بمقولة ان تعديل الاجرة الى خمسين جنيها تم بمحض اختيار الشركة اثناء شغلها للعين بمقتضى عقد يسرى على قانون ايجار الاماكن وتحت حمايته بزيادة الاجرة في نظير التحسينات والانشاءات التي قام المؤجر بادخالها على العين المؤجرة والتي زادت في قيمتها فلا يجوز للشركة بعد ذلك طلب تخفيض الاجرة المتفق عليها .. ولا ان تحتج بأن الاجرة المتفق عليها والمطلوب تخفيضها تزيد عن الاجرة القانونية .. وتعين الاخذ بما جاء بالاتفاق المبرم بين الطرفين ... ودون ان يلتزم القواعد المشار اليها آنفا فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برياسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المتشارين . احمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة ، محمد رافت خفاجي ، الحسيني الكنانى ومحمد
فؤاد شرباس .

(٤١١)

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ القضائية

(١ - ٦) ايجار الاماكن ، الجدك ، • بيع ، بيع الجدك ، الضرورة الملجئة ، • محكمة
الموضوع ، اثبات •

١ - بيع المصنع أو المتجر . استثناء من الأصل المقرر يحظر التنازل عن الايجار .
٢ - المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ مدنى . مقوماته . المقومات المعنوية هى العنصر
الرئيسى . تحديد عناصره من سلطة محكمة الموضوع .

٣ - خلو المادة ٢/٥٩٤ مدنى من ضابط يستهدى به فى تحديد الضرورة الملجئة لبيع
المتجر أو المصنع . لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها . مادام استخلاصها سائغا .

٤ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . ماهيتها . عدم رقيها الى حد القوة
القاهرة .

٥ - الضمان الكافى الذى اوجبت المادة ٢/٥٩٤ مدنى ان يقدمه مشتري الجدك .
خضوعه لتقدير قاضى الموضوع . .

٦ - الضرر المحقق الذى يلحق بالمؤجر من جراء التنازل عن الايجار . عبء اثباته .
على عاتق المؤجر .

(٧) دعوى تقديم المستندات والمذكرات ، حكم «ما لا يعد قصورا» ،

حجز الدعوى للحكم . اثره . انقطاع صلة الخصوم بها الا بالقدر الذى تصرح به
المحكمة . ابداء دفاع أو سماع أى منهم فى غيبة الآخر . اثره . بطلان الحكم .

(٨) استئناف ، تجزئة ، حكم «الصنع فى الحكم» ،

استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم فى نزاع غير قابل للتجزئة عدم تقيد المحكمة
بالحكم الابتدائى الذى لم يستأنفه باقى المحكوم عليهم .

١ - يدل نص المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة على ان القانون أباح للمستأجر ان يتنازل عن الايجار لغيره ، بالرغم من وجود الشرط المانع ، اذا كان العقار المؤجر قد انشئ به مصنع أو متجر ، متى توافرت الشروط المبينة فيه .

المتجر فى معنى تلك المادة يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية ، ولئن كانت هذه المقومات المعنوية هى عماد فكرته ، وأهم عناصره الا انه لا يلزم توافرها جميعا لتكوينه . وتحديد هذه العناصر من سلطة محكمة الموضوع .

٢ - المشرع لم يضع فى تلك المادة ضابطا يستهدى به فى تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الاجارة لصالح المشتري ، رغم هذا الشرط المانع ، بل ترك امر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف البيع والدوافع التي حفزت اليه ، بشرط ان يكون استخلاصها سائغا .

٤ - الضرورة هى تلك التي قضع حدا لفروع النشاط الذى كان يزاوله المستأجر فى العين المؤجرة ، ولا يشترط فيها ان ترقى الى حد القوة القاهرة التي لا سبيل الى دفعها أو تلافى نتائجها ، دون اعتداد بما اذا كانت الظروف التي أدت الى هذه الحالة خارجة عن ارادة المستأجر أو بسبب منه طالما توافرت الاسباب الاضطرارية .

٥ - لقاضى الموضوع تقدير ضرورة الضمان الذى يقدمه المشتري وكفايته .

٦ - المؤجر هو المكلف قانونا باثبات ان ضررا محققا قد لحق به من جراء التنازل عن الايجار .

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مفاد المادة ١٦٨ من قانون المرافعات انه متى انعقدت الخصومة أمام المحكمة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه ،

وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ، ولم يبق لهم اتصالا بها الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ، وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ، ويمتنع على الخصوم ابداء أى دفاع ، كما يحرم الاستماع الى احد منهم فى غيبة الآخر ، والا كان الحكم باطلا .

٨ - للمقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا انفرد بعض المحكوم عليهم باستئناف الحكم اذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة ، فان المستأنفين يستفيدون من استئنافهم ، ويجب على محكمة الاستئناف ان تفصل فيه غير مقيدة بالحكم الابتدائى الذى لم يستأنفه باقى المحكوم عليهم ، واذ كان الثابت ان المستأنفة «المطعون ضدها الأولى» قد استأنفت حكم محكمة الدرجة الأولى القاضى بالاخلاء والتسليم ، واسخلت باقى المحكوم عليهم فيه ، وكان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة فان الحكم المطعون فيه اذ فصل فى الاستئناف غير مقيد بالحكم الابتدائى فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان الطاعن اقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسكندرية بطلب الحكم باخلاء «الجراج» المبين بصحيفة الدعوى. وعقد الايجار المؤرخ ١٩٧٥/٣/٢٤ وتسليمه خاليا ، وقال بيانا لدعواه ان المطعون ضدهما الثانى والثالث استأجرا منه هذا الجراج بمقتضى العقد سالف الذكر ، واذ تنازلا عنه بغير ان كتابى صريح منه بالمخالفة لشروط عقد الايجار واحكام قانون ايجار الاماكن فقد اقام الدعوى - بفتح الأخير - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ،

فاختصم الطاعن المطعون ضدها الأولى باعتبارها مشتريـة «الجراج» اجابت المطعون ضدها الأولى بشرائها الجراج جدكا من المطعون ضدهما الثانى والثالث بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/١/٢٧ أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم ان عين النزاع تتوافر لها جميع مقومات المحل التجارى المادية والمعنوية من أدوات واسم تجارى وشهرة وعملاء ، وان المطعون ضدها الأولى اشترتها بهذه الصفة ، وان المطعون ضدهما الثانى والثالث كانا مضطرين الى هذا البيع ، وبعد ان سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥ بالاخلاء والتسليم استأنفت المطعون ضدها الأولى ووالدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٩ لسنة ٣٤ ق اسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧ قضت محكمة الاستئناف أولا : بعدم جواز الاستئناف المرفوع من ثانيا : بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الأولى . طعن الطاعن فى «الشق الثانى» من هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . واذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على اربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على ان البيع الحاصل من المطعون ضدهما الثانى والثالث للمطعون ضدها الأولى فى ١٩٧٧/١/٢٧ قد توافرت فيه شروط بيع الجديك فى حين ان هذه الشروط غير متوافرة لأن الجراج لا يعد متجرا فى حكم المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى ، كما ان الضرورة الملجئة للبيع غير متوافرة بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث ، هذا وقد ذهب الحكم الى ان اوراق الدعوى لم تسفر عن عدم توافر شرطى الضرر والتأمينات ، وان الأصل المفترض من توافر التأمينات ، وانتفاء الضرر ، الى ان يثبت العكس ، فى حين ان الصحيح فى القانون هو ان يثبت المتمسك ببيع الجديك تقديمه التأمينات الكافية ، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث ان: النعى مزدود . تلك ان النص في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني على انه «ومنع ذلك اذا كان الأمر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع أو متجر ولقتضت الضرورة ان يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكوم بالرغم من وجود الشرط المانع ان تقضى بإبقاء الايجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق يدل وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة على ان للقانون اباح للمستأجر ان يتنازل عن الايجار لغيره ، بالرغم من وجود الشرط المانع ، واذا كان العقار المؤجر قد انشئ به مصنع أو متجر ، متى توافرت الشروط المبينة فيه ، وكان المتجر في معنى تلك المادة يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومقومات مادية ومعنوية ولئن كانت هذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته ، وأهم عناصره الا انه لا يلزم توافرها جميعا لتكوينه ، وتحديد هذه العناصر من سلطة محكمة الموضوع ، وكان المشرع لم يضع في تلك المادة ضابطا يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الاجارة لصالح المشتري ، رغم هذا الشرط المانع ، بل ترك امر تقديرها لمحكمة الموضوع ، تستخلصها من ظروف البيع والدوافع التي حفزت اليه ، يشترط ان يكون استخلاصها سائغا ، وكانت الضرورة هي تلك التي تضع حدا لنوع النشاط الذي كان يزاوله المستأجر في العين المؤجرة ، ولا يشترط فيها ان ترقى الى حد القوة القاهرة التي لاسبيل الى رفعها أو تلافي نتائجها ، دون اعتداد بما اذا كانت الظروف التي أدت الى هذه الحالة خارجة عن ارادة المستأجر أو بسبب منه طالما توافرت الاسباب الاضطرارية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما قدره من ان :... يتجلى من العقد المؤرخ ١٩٧٥/٣/٢٤ ومن مضمون عقد البيع الصادر للمستأنف عليهما الثاني والثالث في ١٩٧٤/٢/١٩ ومن مثيله الصادر منهما للمستأنفة - المطعون ضدها الأولى - في ١٩٧٧/١/٢٧ ومن البطاقة الضريبية رقم ٣٤ (مستندات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٨ من الحافظة ١٦ محكمة اول درجة) ان البيع المعنى يتصل بمحل

تجارى ، وبالنسبة لشرطى الضرر والتأمينات فان اوراق الدعوى لم تسفر عما يناقضهما ، كما ان المدعى «الطاعن» ذاته لم يجيبا-ويتفى شرط الضرر وهو محل الخصومة يجيزه الحكم المستأنف والثابت فى هذه الخصومة من كتاب شركة النيل العامة للنقل المباشر المؤرخ ١٩٧٧/٨/١٠ ومن كتاب هيئة قناة السويس المؤرخ ١٩٧٧/٨/١٠ (المستندي ٤ ، ٥ من الحافظة المشار اليها آنفا) ان المستأنف عليه الثانى بالمطعون ضده الثانى، وهو أول البائعين قد عين فى تلك الشركة فى ١٩٧٥/١٠/٢٢ وان المستأنف عليه الثالث «المطعون ضده» الثالث، ثالث البائعين قد الحق بالعمل ببورسعيد فى ١٩٧٥/٥/٢٥ أى ان كلاهما بعد شرائه لمحل النزاع ، وقبل بيعهما اياه للمستأنفة قد التحقا بوظائف عامة تحرم عليهما قانونا الاشتغال بالتجارة ، ... وهو ما يكفى قانونا لحمل الضرورة الملجئة للبيع ... ، وهو استخلاص سائغ فى حدود سلطة المحكمة الموضوعية على اعتبار ان بيع الجراج محل النزاع قد ورد على محل تجارى توافرت له مقوماته المادية والمعنوية وعلى توافر الضرورة الملجئة لهذا البيع بالتحاق البائعين بوظائف عامة تحرم عليهما القيام بمثل هذا النشاط ويؤدى هذا الاستخلاص الى النتيجة التى انتهى اليها ويكفى لحمل قضاء الحكم . لما كان ماتقدم وكان لقاضى الموضوع تقدير ضرورة الضمان الذى يقدمه المشتري وكفايته وكان المؤجر هو المكلف قانونا باثبات ان ضررا محققا قد لحق به من جراء التنازل عن الايجار . فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، يكون على غير أساس .

وحيث ان حاضل النعى بالسبب الثالث القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، تلك ان الطاعن تقدم بمذكرة فى فترة حيز الاستئناف للحكم سلمت الى خصمه ضمنها رده على اسباب الاستئناف ، ولعدم توافر الضرورة الملجئة للبيع - الا ان الحكم استبعدا لورودها بعد الميعاد وأورد بأن طرفى الدعوى لم يقدموا ثمة مذكرات مما يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

وحيث ان النعى مردود، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة ١٦٨ من قانون المرافعات انه متى انعقدت الخصومة أمام المحكمة باعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه، وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها، ولم يبق لهم اتصالاً بها الا بالقدر الذى تصرح به المحكمة، وتصبح القضية فى هذه المرحلة، مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها، ويمتنع على الخصوم ابداء أى دفاع كما يحرم الاستماع الى احد منهم فى غيبة الآخر، والا كان الحكم باطلا، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان محكمة الاستئناف قد استبعدت مذكرة الطاعن المقدمة فى فترة حجز الاستئناف للحكم أوردها بعد الميعاد الذى حددته لتقديم مذكرات، فان الاستبعاد يكون قد تم اعمالاً لحكم المادة ١٦٨ سالفه الذكر، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب فى غير محله.

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيقه القانون، وفى بيان ذلك يقول ان حكم محكمة الدرجة الأولى قد صار باخلاء المطعون ضدهم، ولم يطعن على هذا الحكم بالاستئناف الا المطعون ضدها الأولى وصار نهائياً بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث، ولما كانت المطعون ضدها الأولى تستمد حقها من الاخيرين كمتنازل اليها فلنفسح الاجارة الاصلية لمخالفته شروطها يستتبع بطلان التنازل الحاصل للمطعون ضدها.

وحيث ان النعى غير سديد، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا انفرد بعض المحكوم عليهم باستئناف الحكم اذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة فان المستأنفين يستفيدون من استئنافهم، ويجب على محكمة الاستئناف ان تفصل فيه غير مقيدة بالحكم الابتدائى الذى لم يستأنفه باقى المحكوم عليهم، واذ كان الثابت ان المستأنفة المطعون ضدها الأولى قد استأنفت حكم محكمة الدرجة الأولى القاضى بالاخلاء والتسليم، وادخلت باقى المحكوم عليهم فيه، وكان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة فان الحكم المطعون فيه اذ فصل فى الاستئناف غير مقيد بالحكم الابتدائى فانه يكون قد التزم صحيح القانون، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون على غير اساس.

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين محمد رافت خفاجي، الحسيني الكناني، محمد فؤاد شرياس وبكتور محمد فتحي
نجيب

(٤١٢)

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٩ القضائية

احوال شخصية، الاثبات، ايجار، استمرار عقد الايجار،

الشهادة بالتسامع. جوازها في الزواج، الاستثناء. م ٩٩ لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية. دعوى استمرار عقد الايجار بالتأسيس علي علاقة الزوجية. تميزها عن دعوى
الزوجية. ثبوت الزواج فيها بوثيقة رسمية. غير لازم. علة ذلك.

الأصل في فقه الشريعة الاسلامية جواز الشهادة بالتسامع في الزواج الا ان
المشرع تدخل استثناء من هذا الأصل - احتراماً لروابط الأسرة وصيانة
للحقوق الزوجية - فنص في الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية على ان لا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها
الا اذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة
١٩٣١م، ولما كانت دعوى الطاعن هي طلب استمرار عقد الايجار الذي كان
مبرماً بين المطعون ضده وبين السيدة بالنسبة له - باعتبار
انه كان زوجاً لها، ومقيماً معها بالعين المؤجرة حتى وفاتها - وهي دعوى
متميزة عن دعوى الزوجية التي عنتها المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية، فإن الزوجية التي هي من شرائط استمرار عقد الايجار عملاً بنص
المادة ١/٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ١/٢٩ من
القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - لا يلزم لتداولها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية، ولو
قضت المشرع غير ذلك لکن علی ضراحة

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى ان الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى ١٤١١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بالاستمرار فى الانتفاع بالشقة المبينة بالصحيفة ، وقال فى بيان دعواه انه تزوج السيدة/ بصحيح عقد الزواج العرفى المؤرخ ١٧/١١/١٩٧٤ ، وأقام معها فى الشقة التى تستأجرها من المطعون ضده حتى وفاتها ، وقد اخطر بنك ناصر بوفاتها دون وارث ، لأنه لم يرثها لاختلاف الدين ، وقد استلم المطعون ضده الشقة بطريق الغش ، رغم احقيته فى امتداد عقد الايجار بالنسبة له عملاً بالمادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، فأقام الدعوى . وبتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٧ أحالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى الى التحقيق ليثبت الطاعن أنه كان يقيم بالشقة موضوع النزاع اقامة دائمة ومستقرة حتى تاريخ الوفاة ، ولم يكن له سكن آخر بدائرة محافظة القاهرة ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٣/١١/١٩٧٨ بالزام المطعون ضده بتحرير عقد ايجار للطاعن استمرارا للعقد المبرم مع زوجته وبذات شروطه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٦٢٦٨ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٩ قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ، ينعى بها الطاعن على الحكم

المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه برفض دعواه على سند من ان المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تنص على عدم سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها عند الإنكار الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٢١ ، في حين ان المناظر في تطبيق هذا النعى ان تكون الدعوى المرفوعة أمام المحكمة هي دعوى زوجية استقلالا ، ما يمس علاقة الشخص بزوجته وأولاده وأسرته سواء أكانت تلك العلاقة خاصة به أو بأمواله ، في حين ان الدعوى المطروحة رفعت من الطاعن بطلب استمرار العلاقة الايجارية بينه وبين المطعون ضده استمرار العقد الايجار الذي كان مبرما بين زوجته السيدة وبين المطعون ضده ، وهي ليست دعوى زوجية ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث ان النعى صحيح ، ذلك ان الأصل في فقه الشريعة الاسلامية جواز الشهادة بالتسامع في الزواج ، الا ان المشرع تدخل استثناء من هذا الأصل - احتراماً لروابط الأسرة وصيانة للحقوق الزوجية - فنص في الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على ان لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٢١ ، ولما كانت دعوى الطاعن هي طلب استمرار عقد الايجار الذي كان مبرما بين المطعون ضده وبين السيدة / بالنسبة له - باعتباره انه كان زوجها لها ، ومقيما معها بالعين المؤجرة حتى وفاتها - وهي دعوى متميزة عن دعوى الزوجية التي عنتها المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فان الزوجية التي هي من شرائط استمرار عقد الايجار عملاً بنص المادة ٢١٦/١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٩/١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يلزم لتوافرها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية ، ولو قصد المشرع غير ذلك لنص عليه صراحة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه استلزم لإمتداد عقد الايجار المشار اليه بالنسبة للطاعن ثبوت زواجه من

المستأجرة الأصلية، بوثيقة رسمية، أو وجود اقرار قضائي بالزوجية في دعوى سابقة على دفاعها، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله، وقد حجب في ذلك عن بحث الموضوع، مما يوجب نقضه، على ان يكون مع النقض الاحالة.

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار منصور، محمود نبيل البناوى، احمد نصرى الجندى، ورحون فيهم اسكندر.

(٤١٣)

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٥١ القضائية

حكم «حجية الحكم الجنائى».

ثبوت الحجية للحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية. مناطه. ان يكون باتا.

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان الحكم الجنائى لا تكون له حجية الشئء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية الا اذا كان باتا لا يقبل الطعن اما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لعدم الطعن عليه رغم فوات مواعيده.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها القصر أقامت الدعوى ٥٨٩ سنة ١٩٦٦ مدنى روض الفرج التى قيدت فيما بعد برقم ٥٩١ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة على وزير الاسكان بصفته طالبة الزامه بأن يؤدى لها مبلغ ٥٠٠٠ جنية وقالت بيانا لدعواها انه بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١ تسبب سائق السيارة المملوكة للطاعن بخطئه فى قتل مورثهم الأمر الذى قضى نهائيا بأدانتة عنه بالحكم رقم ٦٧٦ لسنة

١٩٦٥ جنح مستأنفة القاهرة، واذ أصابتها والقصر المشمولين بوصايتها اضرار تقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به فقد أقامت دعواها. دفع الطاعن بسقوط الحق في طلب التعويض بالتقادم. بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٧ قضت المحكمة بسقوط الدعوى بالتقادم. استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٦٥ سنة ٩٢ ق طالبة الغاءه والقضاء بطلباتها. بتاريخ ١٩٨١/٢/١٩ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبتعويض مقداره ٤٠٠٠ جنيه طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. واذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم لستند في ثبوت خطأ التابع الى الحكم الجنائي الاستئنافي دون ان يتثبت من ان هذا الحكم قد اصبح باتا، ورتب على ذلك مسئولية الطاعن باعتباره متبوعا عن تعويض المطعون ضدها وهو ما يعيبه بمخالفة القانون بما يوجب نقضه.

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك ان المقرر - في قضاء هذه المحكمة ان الحكم الجنائي لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية الا اذا كان باتا لا يقبل الطعن اما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو عدم الطعن عليه رغم فوات مواعيده، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد اعتد بحجية الحكم الجنائي الاستئنافي في ثبوت خطأ تابع الطاعن ورتب على ذلك مسئولية هذا الأخير في تعويض المطعون ضدها لمجرد ان ذلك الحكم نهائي، دون ان يستظهر انه اصبح باتا فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار منصور ، أحمد نعيم الجندى ، د . محمد بهاء الدين ياشات وريمون فيهم اسكندر .

(٤١٤)

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ القضائية

(١) عقد «تفسير العقود» محكمة الموضوع «سلطانها في تفسير العقود» .
تفسير العقود واستظهار نية طرفيها من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها لا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعباراتها .

(٢) بيع «التزامات البائع: ضمان عدم التعرض» . دفع . تقادم .
التزام البائع بضمان عدم التعرض . التزام أبدي . مؤداه . امتناع الدفع بسقوط حقوق المشتري بالتقادم .

(٣) بيع . دعوى «دعوى صحة التعاقد» . الدعوى غير العباشرة . تسجيل .
اختصاص البائع للبائع في دعوى صحة التعاقد . اساسه . اعتبار المشتري نائبا عن البائع بوصفه دائنا له . المادتان ٢٢٥ و ٢٢٦ . معنى . تسجيل صحيفة الدعوى . انصراف اثره الى كل من طليى صحة العقد على استقلال .

(٤) بيع «دعوى صحة التعاقد» . تسجيل .
تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والتأشير بمنطوق الحكم الصادر بذلك . اثره . جعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار منذ تسجيل الصحيفة . ولو كان حسن النية .

(٥) دعوى «مصرفات الدعوى» .

الفصل في مصاريف الدعوى عند اصدار الحكم المنهى للخصومة . واجب على المحكمة ان توقف على طلب من الخصوم . جواز قسمة المصاريف بين المحكوم عليهم بالتساوي او بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى . م ١٨٤ مرافعات .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة وطالما انها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعباراته .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان دفع البائع بسقوط حقوق المشتري المتولدة من عقد البيع بالتقادم هو من قبيل المنازعة الممتنعة عليه قانونا بمقتضى التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري ، وهو التزام أبدي متولد من عقد البيع ولو لم يشهر .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مشتري العقار بعقد ابتدائي اذا اقام دعوى ليحكم له بصحة عقده واختصم فيها البائع له ليحكم بصحة العقد الابتدائي الصادر لهذا الأخير فانه لا يطلب ذلك استعمالا لحق مباشر له بل بوصفه دائئا للبائع له عملا بالرخصة المخولة له بنص المادة ٢٣٥ من القانون المدني ، وحيثئذ يعتبر عملا بنص المادة ٢٣٦ منه نائباً عنه في هذا الطلب وتكون صحيفة الدعوى قد تضمنت طلبين يستقل كل منهما عن الآخر أولهما صحة عقد المشتري الأول وثانيهما صحة عقد المشتري الثاني ، فاذا سجلت انصرف اثر التسجيل الى كل من الطلبين على استقلال .

٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد نص المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري ان تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه ان يجعل حق المشتري حجة على كل من يترتب عليهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، واذ كان الثابت ان المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد سجلوا صحيفة دعواهم بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ عن طلب صحة العقدين فان الطاعن الأخير يحتاج بهذا التسجيل السابق على تسجيل عقده بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦

ولو كان حسن النية ولا يحول التسجيل اللاحق لعقده دون الحكم للمطعون ضدهم بصحة عقديهم .

الحكم فى مصاريف الدعوى - وعملا بما نصت عليه المادة ١٨٤ من قانون المرافعات ، واجب على المحكمة عند اصدارها الحكم الذى تنتهى به الخصومة امامها ولا يتوقف على طلب من الخصوم ويجوز لها طبقا للفقرة الثانية من تلك المادة - قسمة المصاريف بين المحكوم عليهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل منهم فى الدعوى على حسب ما تقدره فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى ان المطعون ضدهم الثلاثة الأول اقاموا الدعوى رقم ٢٦٩٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا على الطاعنين الثلاثة الأول والمطعون ضده الأخير وقالوا بيانا لها انه بموجب عقد تضمنه الايصال المؤرخ ١٩٥٩/١١/١٧ باع الطاعنان الأولان عن نفسيهما وبصفتها نائبين عن باقى ورثة المرحوم لوالدهم المطعون ضده الأخير أرضا زراعية مساحتها ٤٤ فدان مقابل ثمن مقداره ٤٠٩ للفدان الواحد ، وان الطاعن الثالث اجاز هذا البيع فى حدود نصيبه بموجب اقرار مؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٢ . وانه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/٣/٢١ باعهم المطعون ضده الأخير مساحة ٢١ فدان و ٣١ سهم من تلك الأرض لقاء ثمن مقداره ٤٠٠ جنيه للفدان : وازاء امتناع الطاعنين الثلاثة الأول عن القيام باجراءات نقل الملكية فقد اقاموا هذه الدعوى التى انتهوا فيها الى طلب الحكم لهم أولا : بثبوت البيع الصائر من الطاعنين الثلاثة الأول للمطعون ضده الأخير عن مساحة ١٧ فدان و ٢١ قيراط و ٩ اسهم ، التى تخص البائعين وحدهم : لقاء ثمن مقداره ٧٣١٨ - جنيه

والتسليم . وثانيا : بصحة العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٦٠/٣/٢١ المتضمن بيع المطعون ضده الرابع لهم ذات المساحة نظير ثمن مقداره ٤٠٠ جنيه للفدان مع التسليم . تدخل الطاعن الأخير منضمًا الى باقى الطاعنين فى طلب رفض الدعوى على سند من شرائه المساحة محل النزاع بالعقد المسجل برقم ٤٠٣١ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١ . بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧ حكمت محكمة اول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١١ لسنة ٢٧ ق طالبين الغاء والحكم بطلباتهم . بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧ نبت المحكمة خبيرًا وقضت فى اسبابها بأن ما تضمنته الورقة المؤرخة ١٩٥٩/١٢/١٧ هو بيع تام وليس وعدا بالبيع أو بيعا بالعربون . قدم الخبير تقريره . وبتاريخ ١٩٨١/٦/١٥ حكمت بالغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٧ بالنسبة لمساحة ١٢ فدان و ٢٠ قيراط و ١٩ سهما شيوعا فى الاطيان المخلفة عن المرحوم مع التسليم وبصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٠/٣/٢١ عن ذات القدر من الاطيان مع التسليم . طعن الطاعنون فى هذا الحكم والحكم الصادر قبله بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٧ بطريق النقض . وقدمت النيابة منكرة ابدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعنون بالثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيانه يقولون انهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن الاتفاق الذى تضمنه الايصال المؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٢ ، وبأن الموقعين عليها هم الطاعنون الثلاثة الأول دون باقى الورثة . واذ انتهى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٧ الى تكييف هذا الاتفاق بأنه بيع تام فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو امر تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها يقوم على اسباب سائغة وطالما انها لم تخرج فى تفسيرها

للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعباراته . واذ جرت عبارات المحرر المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٧ بأن استلمنا نحن الموقعون ادناه السيدة الطاعنان الأولان - مبلغ خمسة الاف جنيه لا غير من المطعون ضده الأخير - وذلك من ثمن الأرض المباعة منا ومن باقى ورثة العرحوم وهم والكائنة بناحية وقدرها ٤٤ فدانا تقريبا... والبائع ثمنها حوالى ثمانية عشر ألفا من الجنيهات تقريبا تحت العجز والزيادة على ان يتم التوقيع على العقد الابتدائى خلال هذا الشهر . وكان ما تضمنه هذا المحرر من وفاء المطعون ضده الأخير ببعض الثمن المتفق عليه هو وفاء بالتزام لا ينشأ الا عن بيع تام يؤدي الى ما استخلصه الحكم المطعون فيه من ان هذا المحرر تضمن بيعا باتا بما يكفى لحل قبضائه فان النعى بهذا السبب لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث ان الطاعنين يتعنون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون ان التزام البائع بنقل ملكية المبيع أو تسليمه للمشتري ليس التزاما ابديا وانما يسقط بالتقادم شأنه فى ذلك شأن باقى الالتزامات . واذ لم يطالبهم المطعون ضده الأخير بأى حق له قبلهم من تاريخ الورقة المحررة فى ١٩٥٩/١٢/١٧ سواء باعتمارها وعدا بالبيع أو بيعا تاما فان التزاماتهم قبله الفاشئة عنها تكون قد سقطت بالتقادم واذ وقض الحكم هذا الدفاع على سند من ان التزاماتهم كباقيين لا تسقط بالتقادم لأنهم ملزمون بضمان التعرض فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان دفع البائع بسقوط حقوق المشتري المتولدة من عقد البيع بالتقادم هو من قبيل المنازعة الممتنعة عليه قانونا بمقتضى التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري ، وهو التزام ابدى متولد من عقد البيع ولو لم يشهر واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع الميديد عن الطاعنين

بسقوط التزاماتهم الناشئة عن البيع بالتقادم، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون ان الطاعن الأخير تمسك أمام محكمة الاستئناف بصورية عقد المطعون ضدهم الثلاثة الأول صورية مطلقة لصدوره لهم من والدهم - المطعون ضده الأخير - الذي يعيشون في كتفه دون ان يدفعوا ثمنًا للأرض التي اشتروها منه . وكانت مصلحته في ذلك انه يترتب على الحكم بصورية عقد المطعون ضدهم الثلاثة الأول سقوط اثر تسجيل صحيفة دعواهم وخلوص الملكية له بمقتضى عقد شرائه المسجل . واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع على سند من مجرد القول بأنه ليس طرفا في العقد المدعى بصوريته ولا يعتبر من الغير في معنى الصورية فلا يكون له مصلحة في التمسك بها فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك ان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مشتري العقار بعقد ابتدائي اذا اقام دعوى ليحكم له بصحة عقده واختصم فيها البائع للبائع له ليحكم بصحة العقد الابتدائي الصادر لهذا الأخير فانه لا يطالب ذلك استعمالا لحق مباشر له بوصفه دائنا للبائع له عملا بالرخصة المخولة له بنص المادة ٢٣٥ من القانون المدني ، وحيث أن يعتبر عملا بنص المادة ٢٢٦ منه نائبا عنه في هذا الطلب وتكون صحيفة الدعوى قد تضمنت طلبين مستقل كل منهما عن الآخر ، أولهما صحة عقد المشتري الأول وثانيهما صحة عقد المشتري الثاني ، فاذا سجلت انصرف اثر التسجيل الى كل من الطلبين على استقلال . لما كان ذلك وكان طلب المطعون ضدهم الثلاثة الأول صحة العقد الصادر للمطعون ضده الأخيرة البائع لهم باعتبارهم دائنين له يستعملون حقوق مدينهم وبالتالي نائبين عنه ، فان صورية عقدهم - بقرض صحتها - لا تؤثر على قيام عقد البائع لهم وطلب الحكم بصحته ولا على تسجيل صحيفة الدعوى بالنسبة له ومن ثم لا يكون للطاعن الأخير ثمة مصلحة في التمسك بصورية عقد المطعون ضدهم الثلاثة الأول طالما انه

لم يتمسك بها بالنسبة لعقد المطعون ضده الأخير واذ خلص الحكم المطعون فيه الى ذلك فانه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة ويكون النعى على ما أقام عليه قضاءه في هذا الخصوص - ايا كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون ان الطاعن الأخير تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه كان حسن النية وقت شرائه الأرض محل النزاع بالعقد المسجل فلا يحتاج بسبق تسجيل المطعون ضدهم الثلاثة الأول لصحيفة دعواهم ولأن الدعوى لم ترفع على جميع ورثة المرحوم الطاعن الأخير الملكية عنهم . كما ان هذا التسجيل كان قاصرا على صحيفة الدعوى الأصلية فلا يمتد اثره الى صحيفة تعديل الطلبات التي لم تسجل . واذ قضى الحكم على خلاف ذلك فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد نص المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري ان تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصر بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه ان يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، واذ كان الثابت ان المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد سجلوا صحيفة دعواهم بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ عن طلب صحة العقدين فان الطاعن الأخير يحتاج بهذا التسجيل السابق على تسجيل عقده بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦ ولو كان حسن النية ولا يحول التسجيل اللاحق لعقده دون الحكم للمطعون ضدهم بصحة عقديهم . واذ كان الثابت ان المساحة المبينة بصحيفة تعديل الطلبات التي قضى الحكم بصحة التعاقد بها تدخل ضمن المساحة الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى المسجلة - وانها مملوكة للطاعنين الثلاثة الأول وخصدهم دون باقى الورثة فان النعى بهذا السبب يكون

على غير اساس .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون ان المطعون ضدهم الثلاثة الأول ابدوا طلبا جديدا في الاستئناف هو الحكم على الطاعنين بمصاريف طلب صحة التعاقد الصادر لهم من المطعون ضده الأخير وكان يتعين الحكم بعدم قبوله طبقا للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات الا ان الحكم المطعون فيه اجابهم الى طلبهم بما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الحكم في مصاريف الدعوى - وعملا بما نصت عليه المادة ١٨٤ من قانون المرافعات - واجب على المحكمة عند اصدارها الحكم التي تنتهى به الخصومة امامها ولا يتوقف على طلب من الخصوم ، واذ كان يجوز لها - طبقا للفقرة الثانية من تلك المادة - قسمة المصاريف بين المحكوم عليهم بالتساوى او بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب ما تقدره فيها فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين د. أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة، محمد طموم، زكى المصرى ومنير توفيق.

(٤١٥)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ القضائية

(١. ٢) فوائد، بنوك، نظام عام، عرف.

١ - تحريم الفوائد المركبة. الاستثناء. ما نقضى به القواعد والعادات التجارية. وجوب تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى. قاعدة عرفية أقرها المشرع.

٢ - صيرورة الحساب الجارى ديناً عادياً باقفاً له. تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق عليها. علة ذلك. تعلقه بالنظام العام. الاستثناء. ما نقضى به القواعد والعادات التجارية.

(٣) محكمة الموضوع «مسائل الواقع»، أعمال تجارية.

العادات التجارية من مسائل الواقع التى يترك التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضى الموضوع. خروجها من رقابة محكمة النقض الا حيث يحيد القاضى عن تطبيق عادة ثبت لديه قيامها.

١ - مفاد نص المادتين ٢٣٢، ٢٣٣ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع قد حرم تقاضى الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما نقضى به القواعد والعادات التجارية كما اقر ما جرى عليه العرف من تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى.

٢ - اذا كانت صفة الحساب الجارى تزول عنه باقفاً له فان دين الرصيد يصبح ديناً عادياً مما لا يجوز معه وفقاً للمادة ٢٣٢ تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق على ذلك الطرفان، لأن قاعدة تحريم الفوائد المركبة تتعلق

بالنظام العام مما لا يصح معه الاتفاق على مخالفتها ولا يستثنى من ذلك الا ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .

٣ - تقدير ثبوت العادات والتحقق من قيامها وتفسيرها يعتبر من مسائل الوقائع التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض الا حيث يحيد عن اعمال حكم العادة التجارية التى ثبت لديه قيامها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى ان البنك الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة على الشركة المطعون ضدها وآخرين انتهى فيها الى طلب الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٤٨١٤,٩٣١ جنيه وفوائده بواقع ٧٪ سنويا تضاف الى الأصل شهريا اعتبارا من ١٩٦٢/١/٣١ وحتى تمام السداد وبيانا لذلك قال انه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٥ فتح بنك الجمهورية المدمج فى بنك بورسعيد والمدمج فى البنك الطاعن حسابا جاريا لصالح الشركة المصرية لضرب الأرز فى حدود مبلغ عشرة آلاف جنيه واتفق فى العقد على استحقاق فوائد بواقع ٧٪ تضاف الى الأصل شهريا فى حالة التأخير فى السداد واذا كان الحساب قد أقفل بتأميم الشركة المذكورة فى ١٩٦٢/١/٣١ وكان اصحابها والشركة التى آلت اليها لم يقوموا بسداد رصيد الحساب الجارى فقد اقام البنك الطاعن دعواه وبعد ان نذبت محكمة شمال القاهرة الابتدائية خبيرا وقدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/١/١٦ بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للبنك الطاعن مبلغ ٤٨١٤,٩٣١ وفوائده بواقع ٧٪ سنويا اعتبارا من

١٩٦٢/٢/١ ويرفض ما عدا ذلك من طلبات. استأنف البنك الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥١ لسنة ٩٦ ق القاهرة في خصوص ما قضى به من رفض طلب تجميد الفوائد بعد قفل الحساب الجارى. كما استأنفته الشركة المطعون ضدها بالاستئناف رقم ١٦٥ لسنة ٩٦ ق القاهرة وبعد ضم الاستئنافين قضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣١ بتأييد الحكم المستأنف. طعن البنك الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن. واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ينعى به البنك الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان الحكم لم يقض له بفائدة مركبة على الرصيد النهائى للحساب الجارى بعد قفله بمقولة ان صفة الحساب الجارى قد زالت عنه باقفاله وأصبح الرصيد ديناً عادياً مما لا يجوز معه طبقاً لنص المادة ٢٢٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عنه الا اذا ثبت وجود قاعدة أو عادة تقضى بغير ذلك وان المحكمة لم تجد فى أوراق الدعوى ما يقنعها بوجود تلك العادة فى حين ان قفل الحساب لا يبرر وقف تجميد الفائدة المتفق عليها ولا يسوغ قول الحكم المطعون فيه تبريراً لوقف تجميد تلك الفائدة ان البنك لم يقدم الدليل على وجود عادة تقضى بغير ذلك. لأن البنك وهو فى سبيل التذليل على وجود تلك العادة اشار بصحيفة الاستئناف الى العديد من الأحكام القضائية.

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان مفاد نص المادتين ٢٢٢ ، ٢٢٣ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المشرع قد حرم تقاضى الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية كما اقر ما جرى عليه العرف من تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى الا انه لما كانت صفة الحساب الجارى تزول عنه باقفاله فان دين الرصيد يصبح ديناً عادياً مما لا يجوز معه وفقاً للمادة ٢٢٢ تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق على ذلك الطرفان لأن قاعدة تحريم الفوائد

المركبة تتعلق بالنظام العام بما لا يصح معه الاتفاق على مخالفتها ولا يستثنى من ذلك الا ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، وتقدير ثبوت العادات والتحقق من قيامها وتفسيرها يعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض الا حيث يحيد عن أعمال حكم العادة التجارية التي ثبت لديه قيامها . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بعدم احقية البنك الطاعن فى اقتضاء الفائدة التأخيرية المتفق عليها مركبة تضاف الى الأصل شهريا عن رصيد الحساب الجارى بعد قفله على ان صفة الحساب الجارى زالت عنه باقفاله وأصبح الرصيد ديناً عادياً مما لا يجوز معه تقاضى فوائد مركبة عنه الا اذا اثبت وجود قاعدة أو عادة تقضى بغير ذلك وانه لم يثبت لديه وجود تلك العادة وكان استخلاص الحكم لهذه الحقيقة سائغاً فانه لا يكون ملزماً بعد ذلك بأن يتتبع الخصوم فى مختلف اقوالهم وحججهم ويرد على كل قول أوحجة اثاروها مادام فى قيام الحقيقة التي أوردوها واطمأنت اليها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج ويكون النعى عليه بما ورد بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بقيادة السيد المستشار/ عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين: مدحت المراغى، جرجس اسحق، عبد الحميد سليمان والسد السنباطى.

(٤١٦)

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١، ٢) حكم «الاحكام الجائز الطعن فيها»، «القبول المانع من الطعن»، «خبرة».

١ - الحكم بنوب خبير لتحقيق الريع . حكم غير منه للخصومة فى الدعوى . عدم جواز الطعن عليه استقلالا . تعرض الحكم لصحة الورقة موضوع التداوى وتكييفه لها . لا أثر له ذلك .

٢ - عدم اعتراض الطاعن على مباشرة الخبير لمأمورية أو مناقشته لتقريره . لا يعد رضا بالحكم الصادر بنديه ولا بما ورد فيه من أسباب جواز الطعن عليه مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة .

(٣) اختصاص • اختصاص ولائى • عقد «عقد ادارى» •

المطالبة ببيع عقار ممن يضع يده عليه غصبا . اختصاص القضاء العادى بنظره . تكييف المحكمة لسند وضع اليد ولو كان عقدا اداريا . مؤداه انتفاء واقعة الغصب . لا أثر لذلك فى الاختصاص .

(٤) محكمة الموضوع «سلطتها فى تفسير العقود والاقارات» •

تفسير الاقرارات والاتفاقات وسائر المحررات من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . الا تخرج بالتفسير الى معنى آخر ، التكييف القانونى لما قصده العاقدان ، وانزال حكم القانون عليها . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(٥) عقد «العقود الادارية» • هبه •

اشتراط المقابل فى الهبة . اثره . عدم اعتبارها من التبرعات المحضه . التبرع بتقديم عقار لجهة ادارية لاقامة مشروع ذى نفع عام تتحمل الادارة بقيمة نفقاته . اعتباره عقدا اداريا وليس هبة مدنية . عدم وجوب افراغه فى ورقة رسمية .

١ - من المقرر وفقا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات انه لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والمصارى بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، لما كان ذلك وكان الحكم الصابر من محكمة الاستئناف فى بنسب خبير لتحقيق الربيع يعد من الأحكام التى لا تنهى الخصومة كلها فى الدعوى ولا يغير من ذلك أن يكون قد تعرض فى أسبابه لصحة الورقة موضوع التداعى مبينا أنها صدرت عن رضاء صحيح وغير مشوب بالاكراه ثم تصدى لتكييفها مقررًا انها عقد هبة للعقار محل النزاع ثم وصفه تبعا لذلك بالبطلان لأنه لم يقرع فى الشكل الرسمى ومن ثم كان من غير الجائز الطعن فى هذا الحكم استقلالا الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة .

٢ - عدم اعتراض الطاعنين على مباشرة الخبير لمأموريته تنفيذا لذلك الحكم أو مناقشتهم لتقريره بعد ذلك لا يعد بذاته ارضاء بما تضمنه الحكم المذكور من قضاء ولا بما ورد بمدوناته من اسباب ولا يعتبر بدوره قبولا مانعا لهم من الطعن عليه وذلك ازاء ما كفله لهم القانون من الحق فى هذا الطعن عند الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع والمنهى للخصومى كلها .

لئن كان من المقرر ان عقد المعاونة والمساهمة فى مشروع ذى نفع عام يعتبر فى ذاته من العقود الادارية الا انه لما كان البين من الأوراق ان حقيقته المنازعة المطروحة على محكمة الموضوع انها دعوى مطالبة ببيع العقار بمقولة ان الطاعنين يضعون يدهم عليه بطريق الغصب ودون سند من التعاقد او القانون وهو ما ينعقد الاختصاص ببحثه والفصل فيه لجهة القضاء العادى وحده بصرف النظر عما قد يقتضيه هذا البحث من التعرض لتكييف سند الطاعنين فى وضع يدهم على عين النزاع اذ ان مؤدى ذلك ومع التسليم بكونه عقدا اداريا هو انتقاء واقعة الغصب المدعاة أساس الدعوى .

٤ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير الاقرارات والاتفاقات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية

عاقديها أو أصحاب الشأن فيما تستهديه بوقائع الدعوى وظروفها مادامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات المحرر وكان ما انتهى اليه من ذلك سائغا ومقبولا كما ان المقرر ان التكييف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وانزال حكم القانون على المحرر هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض :

٥ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الهبة التي يشترط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المحضة وان التبرع بتقديم عقار لجهة ادارية لاقامة مشروع ذي نفع عام على ان تتحمل الادارة بقيمة النفقات واقامة المشروع لا يعتبر عقد هبة يخضع للأحكام المقررة في القانون المدني من وجوب افراغه في ورقة رسمية، وانما تعتبر عقدا اداريا تضيق عليه الأحكام والقواعد الخاصة بالعقود الادارية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ١٧٩٥ سنة ٦٩ مدنى كلى المنصورة ضد الطاعنين طالبا الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ثمانية آلاف جنيه ، وقال في بيان دعواه انه بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٦ قامت محافظة الدقهلية بالاستعانة بالشرطة والمباحث الجنائية بالاستيلاء على منزله الكائن بناحية اخطاب مركز أجا بدقهلية لحساب وزارة التربية والتعليم بقصد استغلاله مدرسة استنادا الى ما ذهبت اليه المحافظة على خلاف الحقيقة من انه تبرع بالمنزل لاقامة مدرسة ، وانه لما كان وضع يد وزارة التربية والتعليم لا سند له من القانون فقد أقام دعواه . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . استأنف مورث المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٧ سنة ٢٢٣ المنصورة . احالت المحكمة الاستئنافية

الدعوى الى التحقيق ليثبت مورث المطعون ضدهم ان تسليم منزل النزاع فى ١٧/١٢/١٩٦٦ لم يكن وليد اختيار وقصد به اجازة هبة المنزل المذكور وان هذا التسليم قد تم فى غيبته ، وبعد ان استمعت الى أقوال شاهديه قضت بانقطاع يد الخصومة لوفاة المورث ثم قام المطعون ضدهم بتعجيل الاستئناف . نبت المحكمة الاستئنافية خبيراً فى الدعوى وبعد ان أودع تقريره أعادت المحكمة المأمورية اليه مرة اخرى ليقوم بتقديم ريع المنزل بعد ان انتهت فى اسباب حكمها الى ان التصرف الصادر من المورث قد صدر عنه برضاء سليم غير مشوب باكراه ، واذ قام الخبير بتقدير قيمة الريع فقد قضت المحكمة فى ١١/٦/١٩٧٧ بالغاء الحكم المستأنف والزم الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ ٢٤٥٠ ريع المدة من ١٧/١٢/١٩٦٦ حتى نهاية اكتوبر سنة ١٩٦٩ . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون ضدهم بعدم جواز الطعن . أبدت النيابة الراى برفض الدفع وبنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدهم بعدم جواز الطعن ان الحكم الصادر من محكمة استئناف المنصورة نبت الخبير قطع فى موضوع النزاع المتعلق بتكليف المحرر موضوع التداعى بأنه عقد هبة ثم انتهى الى أنه وقع باطلا لعدم ايداعه فى الشكل الرسمى واذ لم يقم الطاعنون بالطعن فى هذا الحكم فى حينه فضلا عن انهم لم يبدوا أى تحفظ بشأنه بل وافقوا على تقدير ريع العقار بواقع ٤٥ جنيه شهريا وهو ما يعتبر بدوره قبولا من جانبهم يمنعهم من الطعن بعد ذلك على الحكم .

وحيث ان هذا الدفع غير سديد ، ذلك ان من المقرر وفقا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات انه لا يجوز الطعن فى الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة

الاستئناف في ٧٦/١١/٩ بندب خبير لتحقيق الرّيع هو حكم غير منه للخصومة في الدعوى ، ولا يغير من ذلك ان يكون قد تعرض في اسبابه بصحة الورقة موضوع التّداعى مبينا أنها صدرت عن رضاء صحيح وغير مشوب بالاكراه ثم تصدى لتكييفها مقررًا انها عقد هبة للعقار محل النزاع ثم وصفه تبعا لذلك بالبطلان لأنه لم يفرغ في الشكل الرسمي ، ومن ثم كان من غير الجائز الطعن في هذا الحكم استقلا لا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها . هذا الى ان عدم اعتراض الطاعنين على مباشرة الخبير لمأموريته تنفيذًا لذلك الحكم أو مناقشتهم لتقريره بعد ذلك لا يعد بذاته رضاء بما تضمنه الحكم المذكور من قضاء ولا بما ورد بمدوناته من أسباب ولا يعتبر بدوره قبولًا مانعًا لهم من الطعن عليه وذلك ازاء ماكفله لهم القانون من الحق في هذا الطعن عند الطعن في الحكم الصادر في الموضوع والمنهى للخصومة كلها ومن ثم فان الدفع يكون على غير أساس .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وقال في بيان ذلك انه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لانها تنخل في اختصاص القضاء الادارى باعتبار ان العقد موضوع التّداعى هو من العقود الادارية اذ انه عقد معارضة أو مساهمة في مرفق عام هو مرفق التعليم وان القضاء الادارى يختص وحده بنظر المنازعة التي تثار بشأنه اذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولاى .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ، ذلك لانه ولئن كان من المقرر ان عقد المعارضة والمساهمة في مشروع ذي نفع يعتبر في ذاته من العقود الادارية الا انه لما كان البين من الأوراق ان حقيقة المنازعة المطروحة على محكمة الموضوع انها دعوى مطالبة ببيع العقار بمقولة ان الطاعنين يضعون يدهم عليه بطريق الغصب ودون سند من التعاقد أو القانون وهو ما ينعقد الاختصاص ببحثه والفصل فيه لجهة القضاء العادى وحده بصرف النظر عما

قد يقتضيه هذا البحث من التعرض لتكييف سند الطاعنين في وضع يدهم على عين النزاع ان ان مؤدى ذلك - ومع التسليم بكونه عقدا اداريا هو انتفاء واقعة الغصب المدعاة اساسى الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص ويكون النعى عليه بما ورد في هذا السبب على غير اساس .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بباقي اسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون ان مورث المطعون ضدهم اراد المساهمة في مرفق التعليم فعرض على مديرية التربية والتعليم تقديم المنزل لانشاء مدرسة به فقبلت جهة الادارة عرضه وأنشأت مدرسة زودتها بكافة ماتحتاجه من مدرسين وأثاث ومعامل وأنه لذلك لا يعتبر العقد الصادر من المورث عقد هبة انما هو عقد معارضة غير مسمى للمساهمة والمعارضة في مرفق التعليم وهو من العقود الادارية ولا يشترط فيه الرسمية لانعقاده ، واذ خالف الحكم هذه النظرة على سند من ان العقد يعتبر عقد هبة لعقار وانه وقع باطلا لعدم إقراغه في ورقة رسمية ورتب على ذلك قضائه بالريع للمطعون ضدهم فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك انه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان لمخكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير الاقرارات والاتفاقات وسائر المحررات بما تراه اوفى الى نية عاقيديها أو أصحاب الشأن فيما تستهديه بوقائع الدعوى وظروفها مادامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذى تحتمله عبارات المحرر وكان ما انتهت اليه من ذلك سائغا ومقبولا وكان من المقرر ايضا ان التكييف القانونى الصحيح لما قصده المتعاقدان وانزال حكم القانون على المحرر هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض وكان من المقرر كذلك - وعلى ما جرى به قضاء النقض - ان الهبة التي يشترط فيها المقابل لا تعتبر من التبرعات المحصنة ، وان التبرع بتقديم عقار لجهة ادارية لاقامة مشروع ذى نفع عام على ان تتحمل الادارة بقيمة النفقات واقامة المشروع لا يعتبر عقد هبة يخضع للاحكام المقررة

فى القانون المدنى من وجوب افراغه فى ورقة رسمية وانما يعتبر عقدا اداريا
تطبق عليه الأحكام والقواعد الخاصة بالعقود الادارية ، لما كان ذلك وكان
الاقرار المؤرخ ١٩٦٦/١٢/٥ الصادر من مورث المطعون ضدهم قد تضمن
تبرعه بالعقار موضوع الدعاى لمديرية التربية والتعليم بالدقهلية لاقامة
مدرسة وان الجهة الادارية قد قبلت ذلك وقامت بتنفيذه بانشاء المدرسة المتفق
عليها فعلا وجهزتها بكافة ماتحتاجه من معدات وأثاث ومعامل وزودتها
بالعدد اللازمة لادارتها وتشغيلها من المدرسين والفنيين والاداريين فان هذا
التعاقد الذى تم صحيحا بين عاقديه يكون فى حقيقته عقدا من عقود
المعارضة غير المسماة وهو ما جرى الفقه والقضاء الادارى على وصفه بأنه
عقد تقديم معاونة أو مساهمة يلتزم بمقتضاه شخص بالمساهمة نقدا أو عينا
فى نفقات مرفق عام أو مشروع ذى نفع عام وهو بهذه المثابة لا يعتبر -
وعلى ما جرى به قضاء النقض - هبة مدنية فلا تجب له الرسمية ولا يجوز
الرجوع فيه وذلك على الرغم مما قد يكون واردا فيه من الفاظ التبرع أو
التنازل أو الهبة اذ ان هذه الالفاظ انما تساق لبيان الباعث وراء هذا التصرف
دون ان تؤثر مجال على كيان العقد وحقيقته سالف البيان واذ خالف الحكم
المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى ان هذا العقد هو عقد هبة لم تفرغ فى
الشكل الرسمى ورتب على ذلك قوله بطلانه وبأن وضع يد الطاعنين يضحى
تبعا لذلك بغير سند فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما
يستوجب نقضه لهذا السبب .

ولما تقدم بتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث انه لما كان الموضوع صالحا للفصل فيه وكان الثابت - ترتيبا على
ما سلف ان يد الطاعنين على المبنى موضوع الدعاى تستند الى سبب قانونى
صحيح وهو ما ينفى عنها الادعاء بالنصب ويستوجب بدوره رفض دعوى
المطعون ضدهم لانتفاء أساسها من الواقع والقانون واذ انتهى الحكم
الابتدائى المستأنف الى هذه النتيجة الصحيحة فانه يكون خليقا بالتأمين .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد العزيز عبد العاطي لسماعيل نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين: مدحت المراغى، جرجس اسحق، عبد الحميد سليمان والسيد السنباطي.

(٤١٧)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ القضائية

(١) حكم بتسبيبه، وما لا يعد قصورا، قانون «سريانه من حيث الزمان».

القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة. نفاذه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية م ٨٠. النعى بعدم نفاذه لعدم صدور القرارات الوزارية المنفذة له. لا أساس له. اغفال الرد عليه. لا قصور.

(٢) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير أدلة الدعوى».

تحصيل فهم الواقع في الدعوى وما يقدم فيها من أدلة من سلطة محكمة الموضوع. لا تثريب عليها ان اخذت بأي دليل تكون قد اقتنعت به حسبها اقامة قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله.

(٣، ٤) رهن «الرهن الرسمي» . التزام «حوالة الدين» .

٢ - الرهن الرسمي . انقضاؤه بانقضاء الدين المضمون . حق للمدين الراهن في التمسك قبل الدائن المرتهن بانقضاء الرهن للوفاء بالدين . مؤداه . ثبوت ذات الحق لمشتري العقار المرهون المحال عليه الدين . م ٣٥٠ مدنى .

٤ - قبول الدائن للحوالة يفنى عن اعلانه بها رسميا . م ٣٢٢ مدنى . القبول قد يكون ضمنيا تستخلصه المحكمة من أى تعبير ارادى يدل على رضائه بالحوالة .

١ - المادة الثامنة من مواد اصدار القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد نصت على ان ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القانون بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ بما مؤداه ان القانون المنكور يكون نافذا او

يجرى العمل به من تاريخ نشره دون انتظار اصدار القرارات التي قد يرى الوزير المختص لزوم اصدارها ، اذ كان ما تمسك به البنك الطاعن في هذا الخصوص لا يستند الى أساس قانوني صحيح فان اغفال الحكم الرد عليه لا يعتبر قصورا مبطلا .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لها من أدلة ، ولا تثريب عليها في الاخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الاثبات القانونية وبحسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٣ - مفاد نص المادة ١٠٨٢ من القانون المدني ان الرهن الرسمي ينقض بطريقة تبعية بانقضاء الدين المضمون ، واذ كان من حق المدين الراهن ان يتمسك قبل الدائن المرتهن بانقضاء الرهن تبعا للوفاء بالدين وبالتالي فانه يكون لمشتري العقار المرهون المحال عليه بالدين ان يتمسك بهذا ايضا قبل الدائن المرتهن اعمالا للحق المخول له وفقا للمادة ٣٢٠ من القانون المدني ومن ثم فان دعواه بذلك تكون مقبولة .

٤ - قبول الدائن للحوالة يغنى عن اعلانه بها رسميا على نحو ما نص عليه بالمادة ٣٢٢ من القانون المدني ، وانه كالجائز ان يكون هذا القبول ضمنيا كما لو صدر من الدائن ان تعبير عن الارادة يدل على رضائه بالحوالة وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص قبول البنك للحوالة من ارساله خطابا للمحال عليه الفطعون ضده يحثه فيه على تنفيذ ما سبق ان تعهد به في عقد البيع الذي تضمن حوالة الدين عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٠٣٧ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بانقضاء الرهن الرسمى المقيد على العقار المبين بالصحيفة وشطب القيد الموقع عليه وقال بيانا لطلباته انه بموجب العقدين المسجلين بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة برقمى ١٩٠٨ فى ١٩٧٥/٣/٢٤ ، ٥٨٦ فى ١٩٧٥/٨/٢٤ اشترى من المطعون ضدهم من الثانى للأخير العقار المبين بالصحيفة وقد التزم بموجب هذين العقدين بأن يؤدى للبنك الطاعن قيمة باقى الدين المستحق على مورث البائعين المرحوم عبداللطيف توفيق المربتلى والمضمون برهن رسمى مقيد على العقار سالف الذكر ونظرا لخضوع المدين للحراسة فقد اعتد جهاز تصفية الحراسة بدين البنك الطاعن وقدره ٦١٢٧,٥٢٧ وذلك بعد اعفائه من الفوائد التأخيرية اعمالا للمادة ١٥ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسة واذ قام الطاعن بسداد باقى الدين المستحق للبنك الطعن بعد خصم ما سدده جهاز تصفية الحراسة فان حق الرهن يكون بذلك قد انقضى بسداد الدين وهو ما أقام دعواه بطلبه حكمت محكمة الدرجة الأولى للمدعى بطلباته ، استأنف البنك هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٧٦ سنة ٩٥ فى القاهرة ، وبجلسة ١٩٧٩/١/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ايدت فيها رأى برفض الطعن واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان البنك الطاعن ينعى بالسيين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وقال بيانا لذلك انه تمسك بعدم انطباق حكم المادة ١٥ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ اذ ان نفاذه موقوف على صدور القرارات الوزارية المنفذة له وقد خلت الأوراق مما يدل على صدور هذه القرارات او خضوع مدين البنك للحراسة فضلا على ان الحكم قد

اعتد بقرار جهاز الحراسة في تقدير قيمة الدين في حين انه لا يملك التدخل في العلاقة بين البنك ومدينه هذا الى ان عقد البيع الصادر للمطعون ضده الأول لم يتضمن الاشارة الى استبعاد الفوائد التأخيرية من دين الرهن كما لم يتمسك بذلك المشتري او البائعين له لدى سدادهم دفعات من الدين مما يحمل على تنازلهم عن اعمال تلك الحكم من القانون السالف والتزامهم بالتالي بسداد الفوائد التأخيرية المتفق عليها بعقد الرهن ، واذ التفت الحكم المطعون فيه عن اوجه الدفاع السالفة ولم يرد عليها فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان المادة الثامنة من مواد اصدار القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ في شأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد نصت على ان ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٥ بما مؤداه ان القانون المذكور يكون نافذا ويجرى العمل به من تاريخ نشره دون انتظار اصدار القرارات التي قد يرى الوزير المختص لزوم اصدارها اذ كان ما تمسك به البنك الطاعن في هذا الخصوص لا يستند الى اساس قانوني صحيح فان اغفال الحكم الرد عليه لا يعتبر قصورا مبطلا له لما كان ما تقدم وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لها من ايلة ولا تثريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الاثبات القانونية وبحسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفي لحمله واذ كان البين من عقدى الرهن والبيع المسجلين ان المدين المرحوم عبداللطيف المرستلى - مصرى الجنسية وقد فرضت عليه الحراسة طبقا لقانون الطوازيء بالأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ وهو ما اكده جهاز تصفية الحراسات في كتابه المؤرخ ١٩٧٥/١١/٢٢ والمتضمن خضوع المدين والدين لأحكام القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وكانت المادة ١٥ من القانون المذكور قد اناطت برئيس جهاز التصفية اصدار قرار بالاعتداد

بالديون المستحقة على العاملين بهذا القانون والمستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ من ذات القانون وعلى ان لا تسرى في شأنها الفوائد التأخيرية من تاريخ فرض الحراسة وحتى مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون فانه لا تثريب على رئيس جهاز تصفية الحراسة اذ أصدر استنادا على هذا النص القرار رقم ١٦٢٦٨ في ١١/٢٢/١٩٧٥ بتعديل القرار السابق رقم ٨٨٤٩ سنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من فوائد تأخيرية حتى ٢٥/٣/١٩٦٤ والاعتداد بدين البنك الطاعن في حدود مبلغ ٦١٢٧,٥٣٧ جنيه اذ ان هذا التعديل تم تنفيذا لأحكام القانون السالف واذ لم يدع البنك الطاعن ان دينه بعد استبعاد الفوائد التأخيرية - يزيد عما تضمنه قرار رئيس جهاز التصفية أو ما تم سداده فعلا . وكان ما استدل به على القول بتنازل المشتري أو ورثة المدين عن استبعاد الفوائد التأخيرية لا يساند هذا القول فان الحكم المطعون فيه اذ خلص من الوقائع السالفة والمستندات المطروحة في الدعوى الى وجوب استبعاد الفوائد التأخيرية اعمالا لأحكام القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ وانه ليس بالاوراق ما يؤيد القول بتنازل ورثة المدين عن التمسك بعدم سريان الفوائد وكان هذا الاستخلاص سائغا ويتفق مع الثابت بأوراق الدعوى فانه لا على الحكم ان هو لم يقتنع الطاعن في شتى وجوه دفاعه والرد على كل منها استقلالا ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث ان البنك الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وقال بيانا لذلك انه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ان المطعون ضده الأول بوصفه حائزا لا يجوز له تطهير العقار المرهون الا باتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ١٠٦٥ من القانون المدني ورغم ان المطعون ضده لم يتبع هذه الاجراءات الا ان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بمقولة ان المطعون ضده المشتري - محال اليه بالدين في حين ان حوالة الدين لا تنفذ في حق البنك الدائن لعدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٢٢٢ من القانون المدني فضلا عن عدم قبوله للحوالة - هذا إلا - ان المطعون ضده الأول التزم

صراحة في عقد البيع بأن يسدد للبنك ستة آلاف جنيه واذ لم يسدها فلان دعواه تكون غير مقبولة .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان مفاد نص المادة ١٠٨٢ من القانون المدنى ان الرهن الرسمى ينقضى بطريقة تعيينه بانقضاء الدين المضمون واذ كان من حق المدين الراهن ان يتمسك قبل الدائن المرتهن بانقضاء الرهن - تبعا للوفاء بالدين وبالتالي فانه يكون لمشتري العقار المرهون المحال عليه بالدين ان يتمسك بهذا ايضا قبل الدائن المرتهن اعمالا للحق المخول له ونفاذ للمادة ٣٢٠ من القانون المدنى ومن ثم فان دعواه بذلك تكون مقبولة - لما كان ما تقدم وكان قبول الدائن للحالة يغنى عن اعلانه بها رسميا على نحو ما نص عليه بالمادة ٣٢٢ من القانون المدنى واذ كان من الجائز ان يكون هذا القبول ضمنيا كما لو صدر من الدائن أى تعبير عن الارادة يدل على رضائه بالحالة وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص قبول البنك للحالة من ارساله خطابا للمحال عليه - المطعون ضده الأول - يحثه فيه على تنفيذ ما سبق ان تعهد به فى عقد البيع الذى تضمن حوالة الدين عليه فضلا عن قبول البنك استيفاء جزء من الدين من المحال اليه دون تحفظ بعد ان سبق ووافق البنك على بيع العقار المرهون للمطعون ضده الأول - كما استخلص الحكم المطعون فيه ان المقصود بما جاء بعقد البيع من التزام المطعون ضده الأول بسداد مبلغ ستة آلاف جنيه هو سداد باقى قيمة دين البنك وقد تم سداده فعلا وانه لاصحة لما ذهب اليه البنك من وجوب سداد المطعون ضده الأول لذلك المبلغ مرة اخرى واذ كان ما خلص اليه الحكم سائغا ويتفق مع الثابت بالمستندات المقدمة فى الدعوى فان النعى عليه فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع من حق تقدير ادلة الدعوى بما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بقيادة السيد المستشار/ محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : جلال الدين أنسى ، هاشم محمد قراعة نواب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى وحسين محمد حسن.

(٤١٨)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٢ القضائية «أحوال شخصية»

(١) أحوال شخصية ، دعوى «النهى عن سماع الدعوى» .

المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى وفقا للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
سريانها اعتبارا من تاريخ النزاع فى الحق المدعى .

(٢) دفاع «دفاع جوهري» بتقديم منكرات ،

حجز الدعوى للحكم والتصريح بتقديم منكرات . استبعاد المحكمة لمنكرة قدمت خلال
الميعاد تضمنت دفاع جوهري بدعوى تقديمها بغير تصريح . قصور ومخالفة للثابت
بالأوراق .

١ - النص فى المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها
المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ على ان «القضاة ممنوعون من سماع
الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكين المدعى من رفعها وعدم
العذر الشرعى له فى عدم اقامتها وهذا كله مع الانتكار للحق فى تلك المدة
مقايده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان النزاع حول الحق المدعى هو
الواقعة التى تسرى منها المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى .

٢ - وكان الثابت بالأوراق ان محكمة الاستئناف اذ قررت لجلسة
١٩٨١/١٢/١٣ حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٢/١/١٣ صرحت لمن
يشاء بتقديم منكرات فى اسبوع فقدم الطاعن منكرة فى ١٩٨١/١٢/١٩
موقعا عليها من وكيل المطعون ضدهم بما يفيد استلامه صورتها ، وكان

الطاعن قد تمسك في هذه المذكرة بان الحق المدعى لم يكن موضوع نزاع الا بصدر حكم لجنة القسم بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٦ مما طلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثباته ، وكان من شأن هذا الدفاع - ان صح ان يتغير به وجه الرأي في الدعوى فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد تلك المذكرة بدعوى تقديمها دون تصريح من المحكمة ولم يبحث ما تضمنته من دفاع جوهري للطاعن ، فانه يكون معيبا بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في ان الطاعن ووالدته اقاما الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ احوال شخصية كلى المنصورة ضد المطعون عليهم للحكم باعتبار الأول مستحقا لمساحة ٧ قراريط وسهمين شائعة في ٢ فدان و ٢ قيراط ضمن اطيان وقف المرحوم والثانية مستحقة لمساحة ٧ قراريط و ١٤ سهما شائعة في هذا القدر ، وبوفاتها اثناء نظر الدعوى استأنف الطاعن السير فيها و اضاف الى طلباته طلب الحكم باستحقاقه لحصتها المذكورة لانحصار ارثها فيه . وقال بيانا للدعوى ان والده المرحوم كان يستحق في اطيان وقف مساحة ٢ فدان و ٢ قيراط وبوفاته في سنة ١٩٢٢ آل استحقاقه الى ورثته وهم زوجته (والدة الطاعن) ، وأولاده (الطاعن) وشقيقه واخوتهما لأبيهما وفي سنة ١٩٢٤ توفي قال استحقاقه اليه ووالدتهما ثم بوفاتها آل استحقاقها اليه ، واذ نازع تافرا الوقف في استحقاق والده فيه واستحقاقه معها حصة شقيقه المتوفى فقد

اختصماهما بالدعوى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٣٥ مدنى طلخا وحكم لهما ببيع الحصة المتنازع عليها الا ان المطعون ضدهم انكروا عليهما هذا الاستحقاق ومن ثم فقد اقاما الدعوى . حكمت المحكمة بنصب مكتب خبراء وزارة العدل لبحث الاستحقاق المتنازع فيه وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٨١/٦/٣ بعدم سماع الدعوى بالتطبيق للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ لسنة ٨١ ق احوال شخصية المنصورة ، وبتاريخ ١٩٨٢/١/١٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه بعدم سماع الدعوى على سند من افتراض انكار الحق المدعى به منذ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات وعدم اقامة الدعوى دون عذر شرعى الا بعد انقضاء خمس عشرة سنة من هذا التاريخ ، فى حين انه تمسك فى مذكرته المقدمة الى محكمة الاستئناف فى فترة حجز الدعوى للحكم بان والدته عن نفسها وبصفتها وصية عليه وضعت اليد على الحصة فى الاستحقاق موضوع النزاع منذ صدور الحكم فى الدعوى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٣٥ مدنى طلخا دون انكار هذا الحق عليها من أحد وانها لم تجابه بالانكار الا فى سنة ١٩٦٧ عندما شرع أحد المستحقين فى استلام تلك الحصة تنفيذا لقرار لجنة القسمة الصابر فى ١٩٦٦/١٢/١٧ بتخصيصها له مما لا تبدأ معه المدة المقررة لعدم سماع الدعوى الا من هذا التاريخ وهو ما طلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثباته الا ان محكمة الاستئناف استبعدت مذكرته لما اوربته فى اسباب حكمها على خلاف الواقع من عدم تصريحها بتقديم مذكرات والتفتت عن تحقيق هذا الدفاع الجوهرى مما يعيب الحكم بالقصور ومخالفة الثابت فى الأوراق .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك انه لما كان النص فى المادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصابر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ على ان «القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم اقامتها وهذا كله مع الانكار للحق فى تلك المدة، مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان النزاع حول الحق المدعى هو الواقعة التى تسرى منها المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى ، وكان الثابت بالأوراق ان محكمة الاستئناف اذ قررت بجلسته ١٩٨١/١٢/١٣ حجز الدعوى للحكم لجلسته ١٩٨٢/١/١٣ صرحت لمن يشاء بتقديم مذكرات فى اسبوع فقدم الطاعن مذكرة فى ١٩٨١/١٢/١٩ موقعا عليها من وكيل المطعون ضدهم بما يفيد استلامه صورتها ، وكان الطاعن قد تمسك فى هذه المذكرة بان الحق المدعى لم يكن موضوع نزاع الا بصدور حكم لجنة القسم بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٧ مما طلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثباته ، وكان من شأن هذا الدفاع - ان صح - ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد تلك المذكرة بدعوى تقديمها دون تصريح من المحكمة ولم يبحث ما تضمنته من دفاع جوهرى للطاعن ، فانه يكون معيبا بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
جلال الدين أنسى ، هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى وحسين
محمد حسن .

(٤١٩)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ القضائية (أحوال شخصية)

(١، ٢) أحوال شخصية ، إجراءات ، دعوى ، حكم ، استئناف .

١ - الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف ، خضوعها لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات بخصوصها فيما لم ترد بشأنه قواعد خاصة فى اللائحة المادة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد خاصة بغياب الخصوم فى غير الجلسة المحددة بورقة الاستئناف . اثره . وجوب الحكم فى الاستئناف عند تغيب الخصوم متى تهيأ الاستئناف للفصل فيه اعمالا للمادة ٨٢ مرافعات .

(٣) نقض بنعى مجهول .

عدم بيان الطاعن لما يعيبه على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه واثر ذلك فى قضائه . نعى مجهول . غير مقبول .

١ - مفاد المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ان المشرع وان استبقى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف محكومة بذات القواعد التى كانت تحكمها قبل الغاء هذه المحاكم والواردة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ الا انه اوجب اتباع أحكام قانون المرافعات بالنسبة لتلك الاجراءات فيما لم ترد بشأنه قواعد خاصة فى اللائحة .

٢ - واذا كانت هذه اللائحة واذ رتب بمقتضى المائتين ٢١٦ و ٢١٩ على

عدم حضور المستأنف بالجلسة المحددة بورقة استئنافية اعتبار الاستئناف كأن لم يكن إلا أنها لم تتضمن قواعد خاصة بغياب الخصوم في غير تلك الجلسة مما مقتضاه وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات في هذا الخصوص لما كان ذلك وكانت المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات تنص على أن «تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو الأحكام ما لم يقصد القانون غير ذلك» وكان النص في المادة ٨٢ من هذا القانون ... مفاده - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع أورد قاعدة مستحدثة مقتضاها أنه إذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة أن تحكم في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها وتكون الدعوى كذلك إذا ألقى الخصوم بأقوالهم وحددوا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم.

٣ - لما كان الطاعن لم يبين ما هية ما يعزوه إلى الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وموضوع هذا العيب منه وأثره في قضائه فإن النعي بها يكون مجهلاً غير مقبول.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٣ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية بمياط ضد الطاعن للحكم بتطبيقها عليه طلاقاً بآئنة. وقالت شرحاً لدعواها أنه تزوجها بصحيح العقد الشرعي في ١٩٧٧/٩/١٦ ولم يدخل بها، وامتنع عن اعداد مسكن الزوجية وأمسك عن الاتفاق عليها وهجرها وسامها على مال مقابل طلاقها، وإن قصرت من كل ذلك بما

لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما وتخشى على نفسها الفتنة . فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد ان سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٢/١٢/٢٥ بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن طلقه بآئنة . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة «مأمورية بمياط» بالاستئناف رقم ١٨ لسنة ٨٢ق، وفى ١٩٨٤/٢/٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على ^{محكمة} المحكمة فى غرفة مشورة فجدلت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة ^{رأيها} رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول انه لم يحضر امام محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٨٤/١/٤ كما لم تحضر المطعون عليها ولم تطلب الحكم بشئ مما كان يتعين معه شطب الاستئناف دون الحكم فى موضوعه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك ان المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ان نصت على ان تتبع أحكام قانون المرافعات فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية : أو المجالس المليية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمله لها، فقد دلت على ان المشرع وان استبقى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف محكومة بذات القواعد التى كانت تحكمها قبل الغاء هذه المحاكم والواردة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصابر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الا انه أوجب اتباع أحكام قانون المرافعات بالنسبة لتلك الاجراءات فيما لم ترد بشأنه قواعد خاصة فى اللائحة . وإن كانت هذه اللائحة وان رتب بمقتضى المادتين ٣١٦ و ٣١٩ منها على عدم حضور المستأنف بالجلسة المحددة بورقة استئنافية اعتبار

الاستئناف كأن لم يكن إلا أنها لم تتضمن قواعد خاصة بغياب الخصوم في غير تلك الجلسة مما مقتضاه وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات في هذا الخصوص .

لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات تنص على ان «تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو الاحكام ما لم يقصد القانون بغير ذلك» وكان النص في المادة ٨٢ من هذا القانون على انه «إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها ...» مفاده - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - ان المشرع اورد بهذا النص قاعدة مستحدثة مقتضاها انه اذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة ان تحكم في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها وتكون الدعوى كذلك اذا ألبى الخصوم بأقوالهم وحددوا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم ، وكان الثابت من محاضر الجلسات الاستئنافية ان الطاعن (المستأنف) حضر الجلسة الأولى وعدة جلسات تالية وحدد طلباته وأوضح دفاعه وقدمت المستأنف عليها مذكرة بأقوالها كما أبدت النيابة طلباتها وأصبحت الدعوى بهذه المثابة صالحة للحكم فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ فصل في الاستئناف رغم عدم حضور الطاعن بجلسته ١٩٨٤/١/٤ لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان وذلك على سند من قوله بأن النيابة لم تبد الرأي بمذكرة طبقاً للقانون .

وحيث ان هذا النعي غير صحيح ، ذلك ان الثابت بالأوراق أن النيابة أودعت ملف الاستئناف مذكرة مؤرخة ١٩٨٤/١٠/١٤ طلبت فيها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وأورد الحكم المطعون فيه تلك في مذكراته مما يكون معه النعي على غير أساس .

وحيث ان الطاعن اقتصر في بيان باقى أسباب الطعن على قوله ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وان الأحكام تصدر طبقا للمدون في اللائحة الشرعية ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة النعمان ما عدا الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية وان الاسباب التى بنى عليها الحكم فيها مخالفة لصحيح القانون وخطأ في تطبيقه .

وحيث انه لما كان الطاعن لم يبين فى هذه الاسباب ما هية ما يعزوه الى الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون والخطأ فى تطبيقه وموضع هذا العيب منه وأثره فى قضائه فان النعى بها يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بإدارة السيد المستشار/ يحيى العموري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
ماهر قلادة وأصف، مصطفى زعزوع، حسين علي حسن وحمد محمد علي .

(٤٢٠)

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٨ القضائية

(١) نقض «الخصوم في الطعن».

الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . قبول أحد الخصوم للحكم الابتدائي الصادر
ضده في موضوع قابل للتجزئة . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضي في حقه . اثره . عدم
قبول الطعن بالنسبة له .

(٢) ايجار «ايجار الاماكن» محكمة الموضوع .

الضرورة الملجئة لبيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدني . استقلال قاضي الموضوع
باستخلاصها . شرطه . ان يكون سائغا وله اصله الثابت بالأوراق . مثال لأسباب غير
سائغة .

١ - لما كان من المقرر ان الطعن يوجه الى من حكم لمصلحته ممن يكون له
مصلحة تسوغ له الدفاع عن الحكم ، ولا يجوز ان يوجه الى غيره من الخصوم
طالما ان موضوع الحق يقبل التجزئة ، وكان الثابت ان الاستئناف رفع من
المطعون ضدهما الأولين وحدهما دون المطعون ضده الرابع الذي قبل الحكم
الابتدائي القاضي باخلائه من الدكان المتنازل عنها ، فحاز قوة الأمر المقضي
في حقه . واذ كان الواقع في الدعوى ان موضوع الخصومة يدور حول اخلاء
المطعون ضدهم من الدكاكين المبينة بعقد الايجار المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢
لتنازل المستأجر المطعون ضده الثالث ، عن مكانين منها الى المطعون ضده
الأول الذي تنازل بدوره عنهما للمطعون ضده الثاني ولتنازله عن الدكان
الثالث للمطعون ضده الرابع وذلك بالمخالفة لشروط عقد الايجار وأحكام

القانون، واذ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف في شقه الخاص باخلاء المطعون ضده الرابع فانه لا مصلحة للطاعنين في اختصام هذا الأخير اذ صدر الحكم فيها محققا لمطالبهم قبله، ولا يغير من ذلك القول بأن دعوى الاخلاء تقبل التجزئة، ذلك ان هذه القاعدة ليست مطلقة في كل الأحوال، انما المناط فيها ما اذا كان الفصل فيها يحتمل حلا واحدا بعينه والبين من الأوراق ان الموضوع يقبل التجزئة أو ان الفصل غير مقبول بالنسبة للمطعون ضده الرابع الذي استقر مركز نهائيا بصدر حكم باخلائه من الدكان الذي يشغله وأصبح نهائيا وباتا بالنسبة له لعدم الطعن عليه.

٢ - انه وان كانت المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني تشترط للحكم بابقاء عقد الايجار في حالة بيع المتجر قيام ضرورة تقتضى ان يبيع مالك المتجر متجره ولئن كان تقدير الضرورة التي تسوغ التنازل عن الايجار بالرغم من الشرط المانع متروك لقاضى الموضوع يستخلصه من ظروف البيع مسترشدا في ذلك بالاسباب الباعثة اليه، الا انه ينبغي ان يكون استخلاص الحكم سائغا وله أصله الثابت بالأوراق، لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي بذاته الى توافر حالة الضرورة التي تسوغ بيع الصيدلية اذ ان مجرد حسن استغلالها لا يؤدي بطريق اللزم الى ضرورة بيعها اذ في مكنة المطعون ضده الأول ان يعهد بإدارتها فنيا الى ابنه الصيدلى المطعون ضده الثانى دون حاجة الى بيعها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر الأوراق - تتحصل في ان الطاعنين اقاموا الدعوى رقم ٧٦٤ سنة ١٩٧٦ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم باخلائهم من الدكاكين

المبينة بالصحيفة وتسليمها لهم - لتأجير المطعون ضده الثالث من الباطن دكانا منها للمطعون ضده الرابع ولتنازله عن باقيها للمطعون ضده الأول الذي قام بدوره بالتنازل عنها للمطعون ضده الثاني ، وبالمخالفة لشروط عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢ واحكام القانون ، حكمت محكمة الدرجة الأولى بالاخلاء . استأنف المطعون ضدهما الأولان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٠٢ سنة ٩٢ ق القاهرة أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق ، وبعد تنفيذ حكم التحقيق قضت بتاريخ ١٩٧٨/٢/١١ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اخلاء المحليين المكونين للصيدلية المبينين بالصحيفة وعقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/٧/١ ورفض الدعوى . بالنسبة لهما ، وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من اخلاء المحل الثالث المؤجر الى المطعون ضده الرابع . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون ضده الرابع ، وقبوله فيمن عداه من المطعون ضدهم الثلاثة الأول ، وفى الموضوع بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت انه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع ان محكمة الدرة الأولى قضت باخلاء المطعون ضدهم من الدكاكين المتنازل لكل منهم عنها ، ولم يستأنف هذا الحكم سوى المطعون ضدهما الأولين دون المطعون ضده الرابع ، وقضى فى الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من اخلاء هذا الأخير من الدكان المتنازل له عنها - وبإلغائه لما قضى به من اخلاء المطعون ضدهما الأولين ورفض دعوى الاخلاء قبلهما ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين فى اختصام المطعون ضده الرابع اذ قضى لهم بطلباتهم قبله .

وحيث ان الدفع فى محله ، ذلك انه لما كان من المقرر ان الطعن يوجه الى من حكم لمصلحته ممن يكون له مصلحة تسوغ له الدفاع عن الحكم ، ولا يجوز ان يوجه الى غيره من الخصوم طالما ان غرضه الحق يقبل

التجزئة، وكان الثابت ان الاستئناف رفع من المطعون ضدهما الأولين وحدهما دون المطعون ضده الرابع الذي قبل الحكم الابتدائي القاضي باخلائه من الدكان المتنازل له عنها، فحاز قوة الأمر المقضى فى حقه، واذ كان الواقع فى الدعوى ان موضوع الخصومة يدور حول اخلاء المطعون ضدهم من الدكاكين المبينة بعقد الايجار المؤرخ ١٩٧٢/٥/٢ لتنازل المستأجر (المطعون ضده الثالث) عن مكانين منها الى المطعون ضده الأول الذى تنازل بدوره عنهما للمطعون ضده الثانى والتنازل عن الدكان الثالث للمطعون ضده الرابع وذلك بالمخالفة لشروط عقد الايجار واحكام القانون واذ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فى شقه الخاص باخلاء المطعون ضده الرابع فانه لا مصلحة للطاعنين فى اختصاص هذا الأخير ان صدر الحكم فيه محققا لمطلوبهم قبله، ولا يغير من ذلك القول بأن دعوى الاخلاء لا تقبل التجزئة ذلك ان هذه القاعدة ليست مطلقة فى كل الأحوال انما المناط فيها ما اذا كان الفصل فيها يحتمل حلا واحدا بعينه والبين من الأوراق ان الموضوع يقبل التجزئة اذ ان الفصل فى النزاع يحتمل القضاء باخلاء احدهما دون الآخر وبالتالي فان الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون ضده الرابع الذى استقر مركزه نهائيا بصدور حكم باخلائه من الدكان الذى يشغله واصبح نهائيا وياتا بالنسبة له لعدم الطعن عليه، ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول بالنسبة له فى محله.

وحيث ان الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم قد استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون بالوجه الرابع من أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقولون ان المطعون ضده الثالث (المستأجر) قد تنازل عن عقد ايجاره الى المطعون ضده الأول فى ١٩٧٥/٧/١ وقد قام هذا الأخير بدوره بالتنازل عن عقد الايجار للمطعون ضده الثانى فى ١٩٧٥/٩/٢١ وذلك دون موافقتهم على التنازل واذ اقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعوى الاخلاء لتوافر شرط

الضرورة المنصوص عليه في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني . على ما أورده في مدوناته من ان المطعون ضده الأول قد باع الصيدلية الى ابنه المطعون ضده الثاني باعتباره صيدليا وان حسن استغلالها يقتض مباشرةها ممن له دراسة فنية ، في حين ان مقررته الحكم في هذا الشأن لا تتوافر به الضرورة المبررة للبيع في حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني اذ لا يتصور ان تطرأ ضرورة تلجئ المشتري قبل ان يستقر في المكان بضعة أشهر تضطره الى بيع المنشأة بما يجعله مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعي في محله ، ذلك انه وان كانت المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني تشترط الحكم بابقاء عقد الايجار في حالة بيع المتجر قيام ضرورة تقتض ان يبيع مالك المتجر متجره ، ولئن كان تقدير الضرورة التي تسوغ التنازل عن الايجار بالرغم من الشرط المانع متروك لقاضي الموضوع يستخلصه من ظروف البيع مسترشدا في ذلك بالاسباب الباعثة اليه الا انه ينبغي ان يكون استخلاص الحكم سائغا وله اصله الثابت بالأوراق لما كان ذلك ، وكان مقررته الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي بذاته الى توافر حالة الضرورة التي تسوغ بيع الصيدلية اذ ان مجرد حسن استغلالها لا يؤدي بطريق اللزوم الى ضرورة بيعها اذ في مكنة المطعون ضده الأول ان يعهد بادارتها فنيا الى ابنه الصيدلي المطعون ضده الثاني دون حاجة الى بيعها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يحيى العمورى، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ ماهر قلاده واصف، مصطفى زعزوع، حسين على حسين وحمدى محمد على.

(٤٢١)

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٩ القضائية

(١) نقض «الخصوم فى الطعن» .

الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . اختصاص من لم توجه اليهم طلبات ولم يقض
عليهم بشىء . غير مقبول .

(٢ ، ٣) ايجار «ايجار الاماكن» «الطعن فى قرار لجنة تقدير الاجرة» «تحديد
الاجرة» .

٢ - لجنة تقدير الايجارات الطعن فى قرارها من المالك وحده دون - المستأجرين .
اثره . صيرورته نهائيا بالنسبة لهؤلاء الاخيرين .

٣ - الاجرة القانونية العبرة فى تقديرها بقيمة التكاليف التى تحتسب منها الاجرة بنسب
معينة حددها القانون . وليس بقيمة احد العناصر الداخلة فيه . نزول الحكم المطعون فيه
باحد هذه العناصر عما حدده الحكم المستأنف . لاخطأ . طالما انتهى الى زيادة الاجرة
تبعاً لزيادة التكاليف الاجمالية للعين .

(٤ ، ٥) ايجار «ايجار الاماكن» «تحديد الاجرة» . حكم «تسبيب الحكم» «مالا يعد
قصورا» .

٤ - قيمة الارض فى حساب القيمة الايجارية . وجوب تقديرها بثمن المثل وقت البناء وفقا
لسعر السوق دون اعتداد بالثمن الحقيقى الذى دفعه المالك م ١١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٥ - محكمة الاستئناف، لقرارها للاسباب التى اخنت بها محكمة الدرجة الاولى
والاحالة اليها . لا قصور .

١ - المناط فى توجيه الطعن الى خصم معين ان تكون للطاعن مصلحة
فى اختصاصه بان يكون لاي منهما طلبات قبل الآخر امام محكمة الموضوع

ونازع أى - منهما الآخر فى طلباته ، وإذا كان المطعون ضيهم الثلاثة الاول قد اختصموا امام محكمة الموضوع دون ان توجه لهم طلبات وكان موقفهم فى الخصومة سلبيا ولم تصدر عنهم منازعة او يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم او عليهم بشىء فان اختصاصهم فى الطعن يكون غير مقبول .

٢ - لئن كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص على انه لايفيد من الطعن الا من رفعه ولايحتج به الا على من رفع عليه ، وكان الثابت من الاوراق ان المالك هو الذى طعن على قرار لجنة تقدير الايجارات ، ولم يطعن عليه احد من المستأجرين وبذلك اصبح القرار نهائيا بالنسبة لهم .

٣ - العبرة فى نطاق تقدير الاجرة القانونية هى بقيمة التكاليف التى تحتسب منها الاجرة بنسب معينة حددها القانون كفاائدة رأس المال المستثمر فى المبانى وليست بقيمة احد العناصر الداخلة فى هذا التقدير فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى زيادة الاجرة القانونية تبعا لزيادة التكاليف الاجمالية للمبنى عما حددها الحكم المستأنف اخذا بتقرير الخبير الذى اطمأن اليها لسلامته ، فان الطاعن لا يكون بذلك قد اضر بطعنه حتى ولو كان الحكم المطعون فيه قد نزل فى تحديده لاحد عناصر الاجرة عما حدده الحكم المستأنف ان جعل قيمة التوصيلات الخارجية خمسمائة جنيه بدلا من الف جنيه وخمسمائة .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - أن العبرة فى تقدير قيمة الارض هى بثمن المثل وقت على اساس قيمتها السوقية دون الاعتداد بالبثمن الحقيقى الذى يكون قد دفعه المالك .

٥ - لاثيريب على محكمة الاستئناف ان هى اقرت تلك الاسباب التى اخذت بها محكمة الدرجة الاولى واحالت اليها فى اسباب حكمها ، ولم تر فيها اورده الطاعن مايدعوها الى ايراد اسباب جديدة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٥٢٠ سنة ١٩٧٦ مدنى اسوان الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم باعادة النظر فى قرار لجنة تحديد الاجرة الصادر بتقدير الاجرة الشهرية لوحدات المبنى المملوك له والمبين بالصحيفة وقال بيان لها أن لجنة تحديد الاجرة بمحاكمة اسوان حددت الاجرة الاجمالية للعقار المذكور بمبلغ ٨٤٢ مليم ، ٢١ جنيه موزعة على ثلاث وحدات على النحو الموضح به الا ان هذا التقدير قد جانيه الصواب فى شان تقدير قيمة الاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق ، وثمن المتر من الارض وقيمة المباني ، فقد اقام دعواه بطلباته سائلة البيان نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد ان قدم تقريره حكمت بتعديل الاجرة الخاصة بوحدات العقار وذلك بجعلها ٨٥٢ مليم ، ١٢ جنيه شهرياً للمحل رقم ١ المؤجر الى المطعون ضده الرابع ، وبمبلغ ٠٩٠ مليم ، ٢ جنيه شهرياً للمحل رقم ٢ المؤجر للمطعون ضده الخامس ، وبمبلغ ٦٥٥ مليم ، ٧ جنيه شهرياً للمحل رقم ٣ المؤجر للمطعون ضده السادس . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٤ سنة ٥٢ ق اسيوط مامورية اسوان ، وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف من الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الثلاثة الاول ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لباقي المطعون ضدهم واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة راىها وحيث انه عن الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الثلاثة فان المناط فى توجيه الطعن الى خصم معين ان تكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه بان يكون لاي منهما طلبات قبل الآخر

امام محكمة الموضوع ونازع اى منهما الآخر فى طلباته واذ كان المطعون ضدهم الثلاثة الاول قد اختصموا امام محكمة الموضوع دون ان توجه لهم طلبات وكان موقفهم فى الخصومة سلبيا ولم تصدر عنهم منازعة او يثبت لهم نفع ولم يحكم لهم او عليهم بشىء فان اختصاصهم فى الطعن يكون غير مقبول .

وحيث ان الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن بالسببين الاول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وفى بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائى ، ركن فى قضائه الى تقرير الخبير المنتدب فى شان تحديد اجره وحدات عقار النزاع الذى تضمن تحقيق تكاليف التوصيلات الخارجية للمرافق يجعلها ٥٠٠ جنيه فى ان لجنة تحديد الايجارات قدرتها بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، وكان قد طلب فى طعنه زيادتها الى ٢٠٠٠ جنيه ، وبذلك فقد اضر من طعنه ، رغم عدم طعن المستأجرين (المطعون ضدهم الثلاثة الاخيرين) على قرار اللجنة المذكور ، وقد اثر هذا التخفيض بدوره على تحديد الاجرة ، مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه ابقاء قيمة تكاليف التوصيلات الخارجية كما قدرتها لجنة تحديد الايجارات فى حالة عدم الاستجابة لطلبه بزيادتها مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك انه ولئن كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص على انه لا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يحتج به الا على من رفع عليه ، وكان الثابت من الاوراق ان المالك هو الذى طعن على قرار لجنة تقدير الايجارات ، ولم يطعن عليه احد من المستأجرين وبذلك اصبح القرار نهائيا بالنسبة لهم ، وكانت العبرة فى نطاق تقدير الاجرة القانونية هى بقيمة التكاليف التى يحتسب منها الاجرة بنسب معينة حددها القانون كفاائدة لرأس المال المستمر فى المباني وليست بقيمة احد العناصر الداخلة

فى هذا التقدير فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى زيادة الاجرة القانونية تبعا لزيادة التكاليف الاجمالية للمبنى عما حددها الحكم المستأنف اخذا بتقرير الخبير الذى اطمأن اليه لسلامته فان الطاعن لا يكون بذلك قد اضر بطعنه حتى ولو كان الحكم المطعون فيه قد نزل فى تحديد لاحد عناصر الاجرة عما حدده الحكم المستأنف بان جعل قيمة التوصيلات الخارجية خمسمائة جنيه بدلا من الف وخمسمائة ، ومن ثم فان النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور ومخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول ان الخبير المنتدب فى الدعوى قدر قيمة الارض المقام عليها البناء على اساس قيمتها سنة ١٩٧٠ فى حين ان البناء قد بدء فى انشائه سنة ١٩٧٥ مخالف بذلك نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ورغم تمسكه بذلك امام محكمة الاستئناف ، فانها ركنت الى هذا التقرير فى قضائها واغفلت الرد على هذا الدفاع بما يعيب الحكم بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى ، ان العبرة فى تقدير قيمة الارض هى بثلث المثل وقت البناء على اساس قيمتها السوقية ودون الاعتداد بالثلث الحقيقى الذى يكون المالك قد دفعه ، وكان المقرر ان رأى الخبير لا يخرج عن كونه دليلا فى الدعوى من حق محكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها طالما اقامت قضاها على اسباب سائغة وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب الذى اخذ به الحكم المطعون فيه انه اورد ان العقار انشئ فى يناير سنة ١٩٧٥ وانه يبحث المجاورات اتضح ان مجلس مدينة اسوان قد دفع تعويضا لورثة ... مبلغ ٢٥ جنيه للمتر المسطح قبل عام ١٩٧٠ ومن المجاورات والاسعار الجارى التعامل بها وصقع الموقع فان سعر المتر لا يقل عن ٣٠ جنيه ، وقد خلاص فى بيانه لعناصر تقدير الاجرة الى ان السعر الذى قدره وهو ٣٠ جنيه

هو سعر المتر المسطح من الارض وقت البناء ، فان هذا الذى خلص اليه الخبير فى تقريره لا يتطوى على مخالفته للقانون ، ولا تشريه على محكمة الاستئناف ان هى اقرت تلك الاسباب التى اخذت بها محكمة الدرجة الاولى . واحالت اليها فى اسباب حكمها ، ولم تر فيها اوردده الطاعن ما يدعوها الى ايراد اسباب جديدة فان النعى على الحكمة بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

. برئاسة السيد المستشار/ يحيى العمورى . نائب رئيس المحكمة النقض . وعضوية السادة المستشارين/ ماهر قلاده واصف ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين وحمدى محمد على .

(٤٢٢)

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ القضائية

(١) ايجار «ايجار الاماكن» . حكم «الاحكام الجائز الطعن فيها» . نقض «حالات الطعن» .

جواز الطعن فى الاحكام او عدم جوازه . خضوع كاصل للقانون السارى وقت صدورهما . المادة الاولى من قانون المرافعات الطعن فى الاحكام الصادرة بتحديد القيمة الاجبارية . خضوعه من حيث جواز الطعن او عدمه للقانون الذى اقيمت فى ظله فى الحكم الصادر فيها ولو ادركها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل صدور الحكم .

(٢ - ٥) نقض «اسباب الطعن بالنقض» . «السبب المتعلق بالواقع» . ايجار «ايجار الاماكن» . تحديد الاجرة . محكمة الموضوع . خبره .

٢ - عيوب الحكم المتعلقة بتقدير الواقع . ليست من اسباب الطعن بالنقض فى حكم المائتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات . مسائل الواقع . ما ميّتها .

٣ - قيمة الارض فى حساب القيمة الاجبارية . وجوب احتساب نسبة محدده منها عند تقدير الاجرة . المائتان ١١ ، ١٢ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مخالفة هذه النسبة . خطأ فى تطبيق القانون .

٤ - تقدير ثمن الارض . وجوب احتسابه وفقا لثمن المثل وقت البناء تقديره . واقع تستقل به محكمة الموضوع .

٥ - تقرير الخبير . دليل من ابلة الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع اخذها به محمولا على اسبابه عدم التزامها بالرد استقلا على المطعون الموجه اليه .

١ - لئن كان الاصل ان الاحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها او عدم جوازه للقانون السارى وقت صدورهما طبقا للمادة الاولى من قانون

المرافعات الا ان المادة ٨٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد اوردت حكما انتقاليا مؤداه ان الدعاوى التى اقيمت قبل العمل به تخضع للقوانين والاجراءات الواردة فى القانون الذى اقيمت فى ظله ولوادركها القانون المذكور ، واذ جاءت عبارة القواعد والاجراءات فى صيغة عامة فلا محل لتقييدها وتخصيصها باجراء دون آخر او بمرحلة من النزاع دون اخرى . ومن ثم تتسع لتشمل كافة الاجراءات والقواعد الاجرائية بما فيها القواعد المنظمة لطرق الطعن فى الاحكام فتسرى فى كافة مراحل الدعوى ، لما كان ذلك وكانت الدعوى اقيمت فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذى كان يجيز الطعن فى الاحكام بالاستئناف والنقض فان حكم هذا القانون هو الواجب التطبيق على الدعوى الماثلة من حيث جواز الطعن فى الحكم بالنقض على الرغم من نفاذ القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ وقبل صدور الحكم المطعون فيه .

(٢) لا يعتبر سببا للنقض فى حكم المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ما يشوب الحكم من عيوب متعلقة بتقدير الواقع ويعتبر من مسائل الواقع تقدير المستندات والادلة المقدمة من الخصوم والترجيح بينها واستخلاص ثبوت الواقعة منها ومدى كفايتها لثبوت هذه الواقعة .

(٣) اوجب المشرع فى المادتين ١١ ، ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى احتساب نسبة محدد من قيمة الارض يدخل فى حساب تقدير الاجرة ، فان مخالفة هذه النسبة هو الذى يرتب الخطأ فى تطبيق القانون .

(٤) تقدير ثمن الارض ، فان المشرع وان اوجب فى المادة ١١ من القانون سالف الذكر ، ان يكون احتسابه وفقا لثمن المثل وقت البناء ، الا ان تقدير هذا المثل فى حد ذاته يعتبر مسألة واقع تستقل بتقديرها محكمة الموضوع التى يجوز لها استخلاصها من المستندات المقدمة فى الدعوى او بمعرفة اهل الخبرة .

٥ - اذ كان للبين من الاوراق احتساب الخبير لقيمة الرسومات الهندسية والتأمينات ولم يقدّم ثمة دليل على احتساب لها مرتين وكان تقرير الخبير يعد في ذاته ليلا ومن ادلة الدعوى يخضع كغيره من الادلة لتقدير محكمة الموضوع ويسوغ ان تقوم الدعوى به بون مستندات او ادلة اخرى ولما كان الحكم لمحكمة الموضوع ان تاخذ بتقرير الخبير محمولا على اسبابه بون التزام منها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - وعلى مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في ان لجنة تحديد الاجرة اصدرت قرارها بتحديد القيمة الايجارية لعقار النزاع بمبلغ ٣١٢ مليون ، ٧٩ جنيه شهريا بخلاف الضرائب والرسوم واذ لم يصادف هذا القرار قبولا لدى المطعون ضده المالك فقد طعن عليه بالدعوى ١٢٦ ٤ سنة ١٩٧٥ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الزيادة كما طعن عليه الطاعن الخامس المستأجر بالدعوى ٢٥٧ ٤ سنة ١٩٧٥ شمال القاهرة الابتدائية بطلب التخفيض وبعد ان ضمت محكمة الدرجة الاولى الدعويين ندبت خبيرا فيهما وبعد ان قدم تقريره قضت برفض الدعويين وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٢٤١٥ سنة ٩٤ ق القاهرة كما استأنف الطاعن الخامس بالاستئناف ٢٥٧١ سنة ٩٤ ق القاهرة ، وبعد ان ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين ندبت خبيرا فيهما وبعد ان قدم تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ فى الاستئناف ٢٥٧ سنة ٩٤ ق القاهرة برفضه وفى الاستئناف ٢٤١٥ سنة ٩٤ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وتعديل قرار اللجنة بجعل القيمة الايجارية لعقار النزاع مبلغ ٧٦٠ ر ١١٦ شهريا ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم محامى المطعون ضده مذكرة تضمنت الدفع بعدم قبول الطعن لعدم قابلية الحكم المطعون فيه للطعن عليه بأى وجه من

وجوه الطعن كما قدمت التأييد مذكورة أبوت فيها الرأي برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت انه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت التأييد رأيها .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده بعدم قبول الطعن ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ أى فى ظل القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تنص المادة ٢٠ منه على عدم قابلية الحكم الاستئنافى للطعن فيه باى وجه من أوجه الطعن .

وحيث ان هذا الدفع مربوط نلك انه ولئن كان الاصل ان الاحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازه للقانون السارى وقت صدورها طبقا للمادة الاولى من قانون المرافعات ، الا أن المادة ٨٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد اوردت حكما انتقاليا مؤداه ان الدعاوى التى اقيمت قبل العمل به تخضع للقوانين والاجراءات الواردة فى القانون الذى اقيمت فى ظله ولو أدركها القانون المذكور ، واذ جاءت عبارة «القواعد والاجراءات» فى صيغه عامة فلا محل لتقييدها وتخصيصها باجراء دون آخر او بمرحلة من النزاع دون اخرى ومن ثم تفسح لتشمل كافة الاجراءات والقواعد الاجرائية بما فيها القواعد المنظمة لطرق الطعن فى الاحكام فتسرى فى كافة مراحل الدعوى ، لما كان نلك وكانت الدعوى اقيمت فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذى كان يجيز الطعن فى الاحكام بالاستئناف وبالنقض فان حكم هذا القانون هو الواجب التطبيق على الدعوى الماثلة من حيث جواز الطعن فى الحكم بالنقض على الرغم من نفاذ القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ وقبل صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون الدفع فى غير محله .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب ينعى بها الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال نلك أن الخبير الذى اتخذ الحكم المطعون فيه تقريرة عمادا لقضائه لم يلزم حكم المادتين ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه لم يحتسب

قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل وإنما وفقاً لتقديره الشخصي طارحاً بذلك العقود المسجلة المقدمة منهم للتدليل على ثمن المثل ، كما احتسب الخبير قيمة الرسومات الهندسية والتأمينات مرتين الأولى عند احتساب ثمن المتر من المبنى بمبلغ ثمانية عشر جنيهاً وأخرى في بند مستقل بمبلغ خمسمائة جنية هذا فضلاً عن أن المطعون ضده وهو المالك لم يقدم المستندات الدالة على التكاليف الفعلية للعقار وهو المكلف بالاثبات ، ومن ثم تكون دعواه خالية من الدليل وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه دون بحث للاعتراضات الموجهة إليه فإنه يكون معيباً بالقصور .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لا يعتبر سبباً للنقض في حكم المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ما يشوب الحكم من عيوب متعلقة بتقدير الواقع ويعتبر من مسائل الواقع تقدير المستندات والأدلة المقدمة من الخصوم والترجيح بينها واستخلاص ثبوت الواقعة فيها ومدى كفايتها لثبوت هذه الواقعة لما كان ذلك وكان المشرع قد أوجب في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى احتساب نسبة محددة من قيمة الأرض يدخل في حساب تقدير الأجرة فإن مخالفة هذه النسبة هو الذي يرتب الخطأ في تطبيق القانون ، أما تقدير ثمن الأرض فإن المشرع وإن أوجب في المادة ١١ من القانون سالف الذكر أن يكون احتسابه وفقاً لثمن المثل وقت البناء ، إلا أن تقدير هذا المثل في حد ذاته يعتبر مسألة واقع تستقل بتقديرها محكمة الموضوع التي يجوز لها استخلاصها من المستندات المقدمة في الدعوى أو بمعرفة أهل الخبرة ، وإذا اتخذ الحكم المطعون فيه تقرير الخبير المنتدب محمولاً على أسبابه أساساً لقضائه الذي قدر ثمن المثل من واقع معاينته وخبرته الشخصية بعد أن اطرح المستندات المقدمة من الطاعنين لاعتبارات سائغة أوردها في تقريره ، فلا على الحكم المطعون فيه أن اعتد بتقرير الخبير في هذا الشأن ، وإذا كان البين من الأوراق احتساب الخبير لقيمة الرسومات الهندسية والتأمينات ولم يقدّم ثمة دليل على احتسابه لها مرتين

وكان تقرير الخبير يعد في ذاته دليلا من ادلة الدعوى يخضع كغيره من الادلة لتقدير محكمة الموضوع ويسوغ أن تقوم الدعوى به دون مستندات أو ادلة أخرى ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محمولا على اسبابه دون التزام منها بالرد لاستقلال على الطعون للموجهة اليه ، ومن ثم يكون النعى بهذه الاسباب جدلا في سلطة محكمة الموضوع التقديرية في الموازنة بين الادلة ومدى كفايتها والترجيح فيها والاخذ ببعضها دون البعض الآخر مما لا يصلح أن يكون سببا لاسباب الطعن بالنقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود عثمان درويش، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد ابراهيم خليل، عبد المنصف هاشم، أحمد شلبى وعبد الحميد سند.

(٤٢٣)

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥١ القضائية

(١) نقض .

الطعن بالنقض، عدم قبوله الا من المحكوم عليه .

(٢) التزام . انقضاء الالتزام، استحالة الوفاء، حكم بتسبيب الحكم، القصور، .

اجبار البائع على تسليم العين المبيعة الى المشتري، شرطه . أن يكون هذا التسليم ممكنا . تعلق حق قانونى لآخر بالعين المبيعة يحول دون انتزاعها منه . أثره . استحالة الوفاء بالالتزام عينا .

(٣) حكم بتسبيب الحكم، القصور، نقض .

قصور الحكم فى الاقصاد عن سنده القانونى، لا يبطله، متى أصاب صحيح القانون فى نتيجة، لمحكمة النقض استكمال ما قصر الحكم فى بيانه .

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض بشىء ضد الطاعن الثانى، وكان الطعن فى الاحكام لايجوز الا من المحكوم عليه، فإن الطعن من الطاعن الثانى يكون غير مقبول .

(٢) يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاجبار المدين البائع على تسليم العين المبيعة الى المشتري، أن يكون هذا التسليم ممكنا، فاذا كانت تلك العين مملوكة للبائع وقت انعقاد البيع ثم تعلق بها حق لآخر تعلقا قانونيا يحول دون انتزاعها منه، استحال الوفاء بهذا الالتزام عينا .

(٣) قصور الحكم فى الإفصاح عن سند القانوني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يبطئه متى كان قد أصاب صحيح القانون فى نتيجته ولمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق تتحصل فى أن الطاعن الاول أقام الدعوى رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٧٨ مدنى الجيزة الابتدائية ضد الطاعن الثانى والمطعون عليهما يطلب الحكم بالزام أولهم فى مواجهة الاخرين بتسليمه حصة فى العقار المبين بالاوراق وتمكينه من الانتفاع بها ومنع تعرضهم له فيها ، وقال بيانا للدعوى ، أن الطاعن الثانى باعها له بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٧ لقاء ثمن مقبوض مقداره ٦٠٠٠ جنيه وكان قد اشتراها من المطعون عليها الثانية بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٧٣/٦/٢ ، واذ توجه لاستلام تلك الحصة تعرض له المطعون عليهما ، فأقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٧ حكمت المحكمة بالزام الطاعن الثانى - فى مواجهة المطعون عليهما - بتسليم الطاعن الاول الحصة سالفه الذكر . استأنف المطعون عليه الاول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٤١١ سنة ٩٧ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨١/١/١٧ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوى الطاعن الاول . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن وطلبت احتياطيا رفضه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحديث جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وجيث ان للحكم المطعون فيه لم يقضى بشئ ضد الطاعن الثانى ، لما كان ذلك وكان الطعن فى الاحكام لايجوز الا من المحكوم عليه ، فان الطعن من الطاعن الثانى يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب مبنى الأول منها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان إذ لم يفصح عن الأساس القانوني الذي أقام عليه قضاءه .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما خلصت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها من أن الطاعن الثاني البائع للطاعن الأول لم يتسلم القدر المبيع ولم يسجل عقد البيع لما كان ذلك وكان يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لاجبار المدين البائع على تسليم العين المبيعة إلى المشتري ، أن يكون هذا التسليم ممكناً ، فإذا كانت تلك العين مملوكة للبائع وقت انعقاد البيع ثم تعلق بها حق لآخر تعلقاً قانونياً يحول دون انتزاعها منه ، استحالة الوفاء بهذا الالتزام عينا ، لما كان ما تقدم وكان قصور الحكم في الإقصاح عن سنده القانوني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يبطئه متى كان قد أصاب صحيح القانون في نتيجته ولمحكمة النقض أن تستكمل ما قصد الحكم في بيانه من ذلك ، ومن ثم فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ خلص إلى عدم جواز المطالبة بالتسليم ضد المشتري الثاني الذي يضع يده على العين المبيعة ، في حين أن المطعون عليها الثانية البائعة للحصة موضوع النزاع للطاعن الثاني ، اختصمت في الدعوى وملتزمة بالتسليم له ، وقد تسلم إحدى شقق العقار وأعلن بصحيفتي الدعوى والاستئناف بالعقار ، وانتقل هذا الالتزام بالتسليم إلى الطاعن الأول ، وحيارة المطعون عليه الأول المشتري الثاني مشوبة بالخفاء واللبس وسوء النية وتستند إلى عقد بيع عرفي غير ثابت التاريخ ، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يقوم على واقع والبين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما أثاره بالنعى من دفاع

يخالطه واقع ، وما يدعيه من أن حيازة المطعون عليه الاول شابها خفاء ولبس ومن ثم فلا يجوز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون شابه القصور في التسبيب إذ أن الطاعن الثانى اشترى الحصة موضوع النزاع من المطعون عليها الثانية بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٣/٦/٧ . حكم بصحة ونفاذه فى الدعوى رقم ١٧٧٢ سنة ١٩٧٢ مدنى الجيزة الابتدائية ثم اشترى الطاعن الاول تلك الحصة من الطاعن الثانى بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/١٠/١٠ حكم بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٤٢٦٥ سنة ١٩٧٧ مدنى الجيزة الابتدائية وقدمت صورة من كل من الحكمين المذكورين لمحكمة الموضوع وتمسك الطاعن الاول أمامها بأن الطاعن الثانى تسلم الحصة المباعة وأقام بالعقار آنف الذكر وأن عقد شراء المطعون عليه الاول الحصة محل النزاع من المطعون عليها الثانية ، عقد عرفى غير ثابت التاريخ حرر بسوء نية ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع فشابه القصور فى التسبيب .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما خلصت اليه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها حسبما سلف البيان فى الرد على السبب الاول وبنى الحكم قضاءه على أسباب تكفى لحمله ، فلا عليه أن لم يقدّم بقتبع كل حجة للخصوم ويرد عليها استقلالا لأن فى قيام الحقيقة التى اقتصع بها وأورد دليلها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم يكون هذا النعى لا أساس له .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يحيى العمورى، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ ماهر قلاده واصف، مصطفى زعزوع، حسين على حسين، وحمدي محمد على.

(٤٢٤)

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ القضائية

حكم الطعن في الحكم، • استئناف • إيجار • إيجار الأماكن، • المنشآت الإيلة للسقوط.

الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقا للمادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعن على قرارات لجان المنشآت الإيلة للسقوط والترميم والصيانة. الطعن عليها بطريق الاستئناف. خضوعة للقواعد العامة بون المادة ٢٠ من ذات القانون قصر نطاق المادة الاخيرة على الاحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة.

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الطعن بطريق الاستئناف على الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها الخاص طبقا للمادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعون على قرارات لجان المنشآت الإيلة للسقوط والترميم والصيانة يخضع للقواعد العامة في قانون المرافعات بشأن طرق الطعن في الاحكام بون المادة ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر، ذلك ان المادة ٥٩ من ذلك القانون قد اقتصرت على الاحالة الى المادة ١٨ منه بيانا للمحكمة المختصة لنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط فعقدت الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة، واذ كان امر تحديد المحكمة المختصة منبت الصلة بالقواعد المتعلقة بطرق الطعن في الاحكام وكانت المادة ٢٠ من ذات القانون قد نظمت طريقا خاصا للطعن في الاحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة فقيت الحق في استئنافها وقصرته على حالة

الخطأ في تطبيق القانون استثناء من مبدأ التقاضي على درجتين وهو من المبادئ الأساسية في النظام القضائي. وان يكون الطعن امام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم على خلاف القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فلا يجوز التوسع في تفسير هذا النص او القياس عليه ومن ثم فان اغفال المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الاحالة الى المادة ٢٠ سالفه البيان يعنى ان المشرع قد عمد الى قصر نطاق المادة الاخيرة على تلك الاحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة دون تلك التي تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الالية للسقوط فتخضع هذه الاخيرة لحكم القواعد العامة المقرر في قانون المرافعات بشأن طرق ومواعيد الطعن في الاحكام.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية.

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الطاعن اقام الدعوى ٢٦٢٦ سنة ٧٩ مدنى اسقوط الابتدائية بطلب الحكم بتعديل قرار لجنة المنشآت الالية للسقوط الصادر بإزالة الدور الاول العلوى من عقار النزاع والاكتفاء بترميمه قضت محكمة الدرجة الاولى برفض الدعوى وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٩٢ لسنة ٥٧ ق اسقوط، وبتاريخ ٩٨٢/٢/٧ حكمت محكمة الاستئناف بسقوط الاستئناف لرفعته بعد الميعاد، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقامت النيابة متكوة ابدت فيها الراى ينقض الحكم واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأيت انه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها.

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون. اذ اسس قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف على سند من المواد ١٨،

٢٠ ، ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالرغم من ان المادتين ١٨ ، ٢٠ المشار اليهما قد اقتصرنا على الطعن على قرار لجنة تحديد الاجرة بجعله ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالقرار وذلك امام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار وأن الطعن على الحكم الصادر منها لا يكون الا للخطأ في تطبيق القانون وذلك امام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه مما مفاده ان هاتين المادتين قاصرتين على الطعن على قرار لجنة تحديد الاجرة بينما تناولت المادة ٥٩ من ذات القانون الطعن على قرار لجنة لجنة المنشآت الآيلة للسقوط التي حددت ان يكون الطعن امام المحكمة الابتدائية المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الا انها لم تحدد ميعاد الاستئناف الحكم الصادر منها امام محكمة الاستئناف ومن ثم يخضع تحديد الميعاد للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات وهي اربعون يوما من تاريخ صدور الحكم الابتدائي ، واذ اورد الحكم ان ميعاد الاستئناف ثلاثون يوما ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الاستئناف فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بطريق الاستئناف على الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها الخاص طبقا للمادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ٩٧٧ في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة تخضع للقواعد العامة في قانون للقواعد العامة في قانون المرافعات بشأن طرق الطعن في الاحكام دون المادة ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ٩٧٧ سالف الذكر ، ذلك أن المادة ٥٩ من ذلك القانون قد اقتصرت على الاحالة الى المادة ١٨ منه بيانا للمحكمة المختصة لنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط فعقبت الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة واذ كان امر تحديد المحكمة المختصة منبت الصلة بالقواعد المتعلقة بطرق الطعن في الاحكام وكانت المادة ٢٠ من ذات القانون قد نظمت طريقا خاصا للطعن في الاحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة فقيدت الحق في استئنافها وقصرته على حالة الخطأ في

تطبيق القانون استثناء من مبدأ التقاضي على درجتين وهو من المبادئ الأساسية في النظام القضائي وان يكون الطعن امام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم على خلاف القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فلا يجوز التوسع في تفسيرها هذا النص او القياس عليه ومن ثم فان اغفال المادة ٥٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الاحالة الى المادة ٢٠ سالفه البيان يعنى ان المشرع قد عمد الى قصر نطاق المادة الاخيرة على تلك الاحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة دون تلك التي تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الالية للسقوط فتخضع هذه الاخيرة لحكم القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات بشأن طرق ومواعيد الطعن في الاحكام لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥ واستأنفه الطاعن بصحيفة اودعت قلم كتاب محكمة الاستئناف في ١٩٨٢/٣/٢ اي خلال اربعون يوما من تاريخ صدور الحكم الابتدائي ومن ثم يكون الاستئناف قد اقيم خلال الميعاد المحدد قانونا في المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ، فاز خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتسب ميعاد الاستئناف ثلاثون يوما من تاريخ صدور الحكم المستأنف عملا بالمادة ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد رافت خفاجي، الحسيني الكتاني، محمد فؤاد شرباش، ود. محمد فتحي نجيب.

(٤٢٥)

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ القضائية

(١) ايجار، ايجار الاماكن، بطلان عقد الايجار، دعوى اقامة الدعوى، اختصاص اختصاص قيمي،

عقد الايجار الخاضع لقانون ايجار الاماكن. الدعوى بطلب ابطاله. اعتبارها غير مقدرة القيمة. اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها.

(٢) استئناف، تسبيب الحكم في الاستئناف،

(٢) اقامة الحكم المطعون فيه قضاءه ببطلان العقد على عدم الحصول على اذن من محكمة الاحوال الشخصية ودون ان يعول على ما اتخذته المحكمة الابتدائية قرينة على ثبوت الغش والتواطؤ. احالته الى اسباب حكم محكمة الدرجة الاولى. انصرافه الى ما لا يتعارض مع اسبابه في هذا الخصوص. اثره. ورود النعي على غير محل في قضاء الحكم المطعون فيه.

(٣) هبة، موانع الرجوع في الهبة،

الرجوع في الهبة. شرطه. م ٥٠٠ مدني. الهبة لذى رحم محرم. من موانع الرجوع فيها. الفقرة هـ من المادة ٥٠٢ مدني. سريان النص على الهبة لبنات الابن. عدم جواز رجوع الواهب فيها بغير تراضيهن.

(٤) ايجار، ايجار الاماكن، احوال شخصية، الولاية على المال،

تأجير الوصي شقة النزاع لابنته وزوجها دون استئذان محكمة الاحوال الشخصية بالنسبة للمطعون ضدهن القاصرات. اثره. وقوعه باطلا بالنسبة لهن. علة ذلك. بلوغ المطعون ضدهما الاولى والثانية سن الرشد عند صدور هذه الاجازة. اعتبارها واردة على ملك الغير وعدم نفاذها في حقهما.

١ - من المقرر ان الدعوى بطلب صحة عقد ايجار او ابطاله تقدر قيمتها طبقا للمادة ٨/٢٧ من قانون المرافعات باعتبار مجموع المقابل النقدي عن المدة كلها ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة النزاع - قد اضيف على عقود ايجار الاماكن التي تخضع لحكمه امتدادا قانونيا غير محدود المدة ، مما تعتبر معه قيمة عقد الايجار - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - غير قابلة للتقدير ، ومن ثم وعملا بالمادة ٤١ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ - تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها ، ويكون الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك وكانت الدعوى الماثلة تتعلق بابطال عقد ايجار شقة النزاع - الذي حرره الطاعن للمطعون ضدهما السادسة والسابع - فان محكمة الاسكندرية الابتدائية تكون هي المختصة قيميا بنظر الدعوى .

٢ - لئن كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الاولى ان الخطاب المؤرخ ١٩٧٣/٣/٣ المشار اليه بسبب النعى ، تضمن عبارات تهديد من الطاعن للمطعون ضدهن الخمس الاول لما بين الطرفين من منازعات قضائية ، كما تضمن تهديده لهن بالطرد من عين النزاع وتاجيرها لاي شخص ، وقد استند الحكم الى هذا الخطاب كقرينة على ثبوت الغش والتواطؤ في حق الطاعن ، ورتب على ذلك اعتبار عقد الايجار باطلا ، الا ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه ببطالان هذا العقد على عدم حصول الطاعن على اذن من محكمة الاحوال الشخصية بإبرامه عملا بالمائتين ٢٤ ، ١٥/٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، ولم يعول في قضائه على الخطاب سالف الذكر ، فان احالة الحكم المطعون فيه الى اسباب حكم محكمة الدرجة الاولى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد انصرف الى ما لا يتعارض مع اسبابه في هذا الخصوص ، ويكون النعى بهذا السبب لا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه .

٣ - لما كان يجوز للتواهب طبقا لنص المادة ٥٠٥ من القانون المدني الرجوع في الهبة اذا تراضى على ذلك مع الموهوب له ، او استند الى عذر يقبله القاضي ، الا اذا وجد مانع من الرجوع في الهبة ، وكانت المادة ٥٠٢

من القانون المدنى قد عدت موانع الرجوع فى الهبة ، ومن بينها مانصت عليه الفقرة «هـ» من انه «اذا كانت الهبة لذى رحم محرم، ولما كان نص هذه الفقرة قد جاء عاما بغير تخصيص ، مطلقا بغير قيد ، فيسرى على جميع الهبات التى تربط الواهب فيها بالموهوب له قرابة الرحم والمحرمين ، اذ هى هبات لازمة لتحقيق غرض الواهب منها - وهو ضلة الرحم - بصدور الهبة ذاتها ، فلا يجوز للواهب الرجوع فيها بغير التراضى مع الموهوب له . ولما كان المقرر شرعا ان بنات الابن يعتبرون رحما محرما ، فانه لايجوز للطاعن الرجوع فى الهبة الصادرة منه للمطعون ضدهن الخمس الاول ، مما يعتبر معه العقد المشهر فى ١٩٦٥/٩/٤ برقم ٢٦٦٦٧ توثيق الاسكندرية بيعا صحيحا ناقلًا لملكية العقار الكائنة به شقة النزاع للمطعون ضدهن الخمس الاول .

٥ - لما كان من المقرر عملا بنص المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ان الجد يسأل مسئولية الوصى ، كما جرى نص العادة ١٥/٣٩ من ذات القانون على عدم جواز ايجار الوصى اموال القاصر لنفسه او لزوجته او لاحد اقاربهما الى الدرجة الرابعة او لمن يكون الوصى نائبا عنه الا باذن من محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال ، وكان الواقع فى الدعوى ان الطاعن اجر الشقة مثار النزاع لابنته وزوجها المطعون ضدهما السادسة والسابع) دون استئذان محكمة الاحوال الشخصية - بالنسبة للمطعون ضدهن من الثالثة الى الخامسة - اللاتى كن قاصرات وقت صدور الاجارة ، فان عقد الايجار يكون باطلا بالنسبة لهن ، كما صدرت هذه الاجارة حين كانت المطعون ضدها الاولى والثانية بالغتين سن الرشد ، ومن حقهما الانفراد بادارة اموالهما ، فان هذه الاجارة - وقد صدرت من الطاعن - تكون قد ورست على ملك الغير ولا تنفذ فى حقهما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع تتحصل - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - في ان المطعون ضدهن الخمس الاول اقمى الدعوى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعن والمطعون ضدهم من السادسة للاخير بطلب الحكم بىطلان عقد الايجار الذى اصدره الطاعن للمطعون ضدها السادسة والسابع عن الشقة المبينة بالصحيفة ، ومنع تعرضهم لهم فيها - وذلك فى مواجهة المطعون ضده الثامن - وقلن شرحا لدعواهن ان - الطاعن - وهو جدهن لابين - اشترى لحسابهن فى سنة ١٩٦٥ - بصفته وليا شرعيا عليهن - العقار المبين بالصحيفة ، بموجب العقد المسجل برقم ٢٦٦١ توثيق الاسكندرية ١٩٦٥/٩/٤ ، واقمن بشقة النزاع ، وقد بلغت المطعون ضدهما الاولى والثانية سن الرشد ، وحصلتا على حكم بانهاء ولاية الطاعن عليهما مع تسليمهما اموالهما ، فذب الشقاق بينه وبينهن ونكاية فيهما قام بتأجير شقة النزاع لابنته المطعون ضدها السادسة وزوجها المطعون ضده السابع بموجب عقد صورى اعطى تاريخ ١٩٧٣/١/١ رغم اقامتهن بتلك العين ، وقد حرر هذا العقد اضارا بهن ، ومن غير مالك ، وبدون اجازة منهن ، ومن ثم يكون باطلا فاقمن الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٨ حكمت محكمة الدرجة الاولى بعدم نفاذ عقد الايجار محل الدعوى والمؤرخ ١٩٧٣/١/١ فى حق المطعون ضدهما الاولى والثانية وبيطلانه بالنسبة للمطعون ضدهن من الثالثة الى الخامسة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٢٢٤ سنة ٢٢ ق الاسكندرية ، كما استأنفه المطعون ضدهما السادسة والسابع بالاستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ٢٢ ق الاسكندرية ، واستأنفه المطعون ضدهن الخمس الاول بالاستئناف رقم ٢٧٩ سنة ٢٢ ق الاسكندرية قررت المحكمة ضم الاستئنافين الاخيرين للاول ليصدر فيهم حكم واحد تمسك الطاعن فى صحيفة الاستئناف بطلب ضبط الخطاب المؤرخ - ١٩٧٣/٣/٢ - والمؤسس عليه قضاء محكمة الدرجة الاولى ، والذى لم يقدم لها سوى صورة فوتوغرافية منه ، وذلك لاتخاذ طريق الطعن المناسب عليه ، وانه مما يؤكد تزوير هذا الخطاب انه يجهل القراءة والكتابة ، وان تحقيق

ذلك يغير وجه الراى فى الدعوى ، ويجلسه ١٢/١٢/١٩٧٨ تنازل الحاضر عن المطعون ضدهن الاربع الاول عن التمسك بالخطاب سالف الذكر ، واثناء حجز الدعوى للحكم قدم الطاعن مذكرة دفع فيها بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية قيميا بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٧/١/٧٩ قضت محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف رقم ٢٧٩ سنة ٢٢ ق ، وبرفض الاستئنافين رقمى ٢٤٤ ، ٢٦٨ سنة ٢٢ ق الاسكندرية ، وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك انه دفع امام محكمة الاستئناف بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية قيميا بنظر الدعوى ، باعتبار ان عقد الايجار المطلوب ابطاله من العقود المستمرة ، ومقابلة النقدي عشر جنبيات مما يدخل فى الاختصاص الضمنى للمحكمة الجزئية ، واذ التفت الحكم عن هذا الدفع - مع انه من النظام العام - فانه يكون قد اخل بحقه فى الدفاع فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك انه لما كان من المقرر ان الدعوى بطلب صحة عقد ايجار او ابطاله تقدر قيمتها طبقا للمادة ٢٧/٨ من قانون المرافعات باعتبار مجموع المقابل النقدي عن المدة كلها ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - قد اضى على عقود ايجار الاماكن التى تخضع لحكمه امتدادا قانونيا غير محدود المدة ، مما تعتبر معه قيمة عقد الايجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير قابلة للتقدير ، ومن ثم وعملا بالمادة ٤١ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون ٩١ لسنة ٨٠ تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنبيها ، ويكون الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الماثلة تتعلق بابطال عقد ايجار شقة النزاع - الذى حرره الطاعن -

للمطعون ضدهما السادسة والسابع - فإن محكمة الاسكندرية الابتدائية يكون هي المختصة قيمياً بنظر الدعوى . لما كان ماتقدم ، وكلين الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض هذا الدفع ، فإن النعى يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الاول على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان حكم محكمة الدرجة الاولى اقام قضاءه على صورة خطاب مؤرخ ١٩٧٣/٣/٢ نسب الحكم صدوره من - اى الطاعن - الى المطعون ضدهن الخمس الاول ، فى حين انه تمسك امام محكمة الاستئناف بضبط هذا الخطاب لتزويره عليه ، الا ان لمحكمة لم تأيد بضبطه ، فقد تنازل المطعون ضدهن سالفى الذكر عن التمسك به مما يعنى تزويره ، فكان يتعين على محكمة الاستئناف ان تقضى بالغاء ذلك الحكم ، الا انها قضت بتأييده ، مما يشوب حكمها بالبطلان والاخلال بحق الدفاع .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه ولئن كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الاولى ان الخطاب المؤرخ ١٩٧٣/٣/٢ المشار اليه بسبب النعى ، تضمن عبارات تهديد للمطعون ضدهن الخمس الاول لما بين الطرفين من منازعات قضائية ، كما تضمن تهديده لهن بالطرد من عين النزاع وتأجيرها لاي شخص ، وقد استند الحكم الى هذا الخطاب كقرينة على ثبوت الغش والتواطؤ فى حق الطاعن ، ورتب على ذلك اعتبار عقد الايجار باطلا ، الا ان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه ببطلان هذا العقد على عدم حصول الطاعن على انن من محكمة الاحوال الشخصية بابرامه عملا بالمادتين ٢٤ ، ١٥/٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، ولم يعول فى قضائه على الخطاب سالف الذكر ، فان احالة الحكم المطعون فيه الى اسباب حكم محكمة الدرجة الاولى - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - يكون قد انصرف الى ما لا يتعارض مع اسبابه فى هذا الخصوص ، ويكون النعى بهذا السبب لا يصادف محلاً فى قضاء الحكم المطعون فيه .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم

أقام قضاءه على أنه تبرع بثمن العقار الذي اشتراه للمطعون ضدهن الخمس الأول بموجب العقد المسجل برقم ٢٦٦٧ توثيق الاسكندرية في ١٩٦٥/٩/٤ وقدره ٥٥٠٠ جنيه، وأن رجوعه في الـهبة لا يـسحب إلى ملكية العقار، وإنما ينحصر في المطالبة بالثمن، ورتب الحكم على ذلك أن المطعون ضدهن سالفات الذكر هن المالكات للعقار، في حين أن المقرر قانوناً أن الرجوع في الـهبة ينصرف إلى ملكية العقار الموهوب، ويكون عقد الإيجار محل النزاع صحيحاً لصدوره ممن يملكه، مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون. هذا وقد اعتبر الحكم المطعون فيه العقار الكائنة به شقة النزاع ضمن تركة القصر، وطبق عليه أحكام القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ ورتبه على ذلك، أن مهمة الطاعن كولى يعامل معاملة الوصى في المحافظة على العقار، وخلص من ذلك إلى بطلان وعدم نفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١/١، في حين أن الثابت من الأوراق قيام الطاعن بشراء العقار محل النزاع من ماله الخاص في ١٩٦٥/٩/١٤، وبعد وفاة ابنه والد للقاصرات في سنة ١٩٦٢، وأنه يحق له بعد رجوعه في الـهبة تأجير وحدات عقار النزاع بصفته الشخصية سواء لابنته وزوجها أو للغير، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن النعى غير صحيح، ذلك أنه لما كان يجوز للواهب طبقاً لنص المادة ٥٠٠ من القانون المدني الرجوع في الـهبة إذا تراضى على ذلك مع الموهوب له، أو استند إلى عذر يقبله القاضي، إلا إذا وجد مانع من الرجوع في الـهبة، وكانت المادة ٥٠٢ من ذات القانون قد حددت موانع الرجوع في الـهبة، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة «هـ» من أنه «إذا كانت الـهبة لذي رحم محرم»، ولما كان نص هذه الفقرة قد جاء عاماً بغير تخصيص، مطلقاً بغير قيد، فيسرى على جميع الهيئات التي تربط الواهب فيها بالموهوب له قرابة الرحم والحرمانية، إذ هي هيئات لازمة لتحقيق غرض الواهب منها، وهو صلة الرحم - بصدور الـهبة ذاتها، فلا يجوز للواهب الرجوع فيها بغير التراضى مع الموهوب له. ولما كان المقرر شرعاً أن يـنات الابن يعتبرنّ رحماً محرماً، فإنه لا يجوز للطاعن الرجوع في الـهبة الضائرة منه للمطعون ضدهن الخمس

الاول ، مما يعتبر معه العقد المشهر في ١٩٦٥/٩/٤ برقم ٢٦٦٧ توثيق الاسكندرية بيعا صحيحا ناقلا لملكية العقار الكائنة به شقة النزاع للمطعون ضدهم الخمس الاول . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى انتقال ملكية العقار الكائنة به شقة النزاع للمطعون ضدهم الخمس الاول ، بموجب العقد سالف الذكر ، فانه يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة في القانون . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد في مدوناته ، ان التبرع للمستأنف ضدهم المطعون ضدهم الخمس الاول) انما كان عن الثمن وحده وقدره ٥٥٠٠ جنيه ، فاذا كان للمستأنف حق الرجوع في هبته ، فلا ينسحب هذا الرجوع على العقار وانما ينحصر في المطالبة بما تبرع به وهو الثمن ، فان الحكم لا يكون قد قطع في احقية الطاعن للثمن ، بل جاء تقريره على سبيل الافتراض ، ويكون النعى عليه في هذا الشأن لا يصادف محلا - لما كان ذلك ، وكان المقرر عملا بنص المادة ٢٤ من الرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ان الجد يسأل مسئولية الوصى ، كما جرى نص المادة ١٥/٣٩ من ذات القانون على عدم جواز ايجار الوصى اموال القاصر لنفسه او لزوجته او لاحد اقاربهما الى الدرجة الرابعة او لمن يكون الوصى نائبا عنه الا بان من محكمة الاحوال الشخصية للولاية على المال ، وكان الدافع في الدعوى ان الطاعن اجر الشقة مثار النزاع لابنته وزوجها (المطعون ضدهما السادسة والسابع) دون استئذان محكمة الاحوال الشخصية بالنسبة للمطعون ضدهم من الثالثة الى الخامسة - اللاتي كن قاصرات وقت صدور الاجارة ، فان عقد الايجار يكون باطلا بالنسبة لهن ، كما صدرت هذه الاجارة حين كانت المطعون ضدهما الاولى والثانية بالغتين سن الرشد ، ومن حقهما الانفراد بادارة اموالهما ، فان هذه الاجارة - وقد صدرت من الطاعن - تكون قد وريت على ملك الغير ولا تنعقد في حقهما ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد اعمل صحيح القانون ، ويصحى النعى عليه بهذين السببين علي غير اساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بإدارة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة، محمد رافت خفاجي، محمد فؤاد شرباش
وبكتور محمد فتحي نجيب.

(٤٢٦)

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ القضائية

(١) اعلان «الاعلان في الوطن الأصلي» .

اعلان الخصم في موطنه الأصلي . صحيح ولو كان يقيم بالخارج .

(٢) نقض «اسباب الطعن» .

اسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها واضحا ناظرا عنها الغموض والجهالة . عدم
بيان سبب النعي بيانا دقيقا وعدم تحديده الرقابة الموضوعية والقانونية التي قصر الحكم
في اتخاذها . نعي مجهول غير مقبول .

(٣) ايجار «ايجار الاماكن» - بعض انواع ايجار .

ثبوت ان المقصود من الاجارة ليس المبنى في ذاته ، وانما ما اشتمل عليه من ادوات
وآلات وان المبنى ليس الا عنصرا ثانويا . عدم خضوع العقد لقوانين ايجار الاماكن .

(٤) ايجار «انتهاء العقد» ، تفسير العقد .

مبدأ سلطان الارادة . مؤداه . الامتناع عن نقض العقد أو انتهائه أو تعديله على غير
مقتضى شروطه . التزام الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بعبارة العقد وعدم
الخروج عن منلولها . صحيح في القانون .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان اعلان - الخصم - يصح في
موطنه الأصلي في مصر ، ولو كان يقيم في الخارج ، واذ كان الثابت من
الاطلاع على صورة صحيفة افتتاح الدعوى ان الطاعن اعلن في محل لقامته

١٦ شارع عين شمس الشرقية امام مسجد الشيخ منصور ، وقد سلم الاعلان لمأمور قسم المطرية لعدم وجود من يستلم الاعلان بمحل اقامته ، وكان الثابت من الاطلاع على صورة صحيفة استئناف الطاعن ان محل اقامته هو نفس المحل الذى اعلن فيه بصحيفة افتتاح الدعوى ، فلان الاعلان يكون قد تم صحيحا طبقا للقانون .

٢ - المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات اوجبت ان تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسباب التى بنى عليها الطعن والا كان باطلا ، وقد قصدت بهذا البيان - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان تحدد اسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا واقيا نافيا عنها الغموض والجهالة ، وبحيث يبين منها العيب الذى ينسب الى الحكم وموضعه منه واثره فى قضائه ، ومن ثم فان كل سبب يراد التحدى به يجب ان يكون مبينا بيانا دقيقا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يحدد العيب المنسوب الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره فى قضائه ، ولم يحدد الرقابة الموضوعية والقانونية التى قصر الحكم فى اتخاذها نحو حكم محكمة اول درجة ، ومن ثم يكون النعى مجهلا غير مقبول .

٣ - لقاضى الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحث الالة والمستندات المقيمة فيها وحسبه ان يبين الحقيقة التى اقتنع بها ، وان يقيم قضائه على اسباب سائغة تكفى لحمله ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه اقام قضائه على ان عقد الايجار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٨ المبرم بين الطرفين قد انصب على محل طحن ، عبارة عن عنبر طحين وحجرة ماكينة ومخزن والمرافق الصحية ، وهو مقام على ارض تبلغ مساحتها ستة قراريط ويشتمل على طاحونه السن اربعة قدم وعلى تروس بفرشها ومنخل يكسوته الحريرية وميزان طبليه بسنجه وسير ادارة الماكينة وفنتاسين للغاز وجنزير بلكنورجيد حمولة ٥ طن ، وانتهى الحكم من ذلك الى ان المبنى ليس الا عنصرا ثانويا بالنسبة لهذه الابوت والآلات ، وكان استخلاصه سائغا وله اصله الثابت فى الأوراق ، فان العقد لا يخفى -

وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لقوانين ايجار الاماكن ، ويكون الحكم قد اعمل صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك ، ان يشتري الطاعن مأكينة للطحن من ماله الخاص ، أو أن يقوم باستخراج الترخيص واذن الادارة من الجهات الادارية المختصة ، اذ نص العقد في قيده الرابع على ان يسترد الطاعن مأكينته وملحقاتها عند نهاية مدة التعاقد ، مما يفيد ان المقصود من التعاقد الادوات والالات الاخرى المبينة بالعقد ، والتي كانت وحدها الاساس في تقويم الاجرة ، وليس هناك ما يمنع ان يصرح المؤجر لمستأجر المكان الخاضع لاحكام القانون المدني من استعمال ما يراه لازما لنشاطه من الالات ، وان يحصل على التراخيص اللازمة لادارة المحل .

٤ - النص في المادة ١/١٤٧ ، ١/١٥٠ من القانون المدني ، يدلان على ان مبدأ سلطان الارادة مازال يسود الفكر القانوني ، ولازم ان يمتنع على احد العاقدين نقض العقد أو انهائه أو تعديله على غير مقتضى شروطه ، مالم يتفق على ذلك مع الطرف الاخر ، كما يمتنع ذلك على القاضي ، لانه لا يتولى انشاء العقود عن عاقدتها ، وانما يقتصر عمله على تفسير مضمونها ، وهو ملزم عند وضوح عبارات العقد بعدم الخروج عنها باعتبارها تعبيراً صادقاً عن ارادة المتعاقدين المشتركة وذلك رعاية لمبدأ سلطان الارادة وتحقيقاً لاستقرار المعاملات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من حكم محكمة الدرجة الاولى انها اطلعت على عقد الايجار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٨ وتبينت منه ان الطاعن استأجر محل النزاع لمدة عشر سنوات من ١٠/١٠/١٩٦٨ الى ١٩٧٧/٩/٣٠ ، ويتجدد لمدته اخرى باتفاق الطرفين ، وانتهى الحكم في مدوناته الى ان المتعاقدين قد عينا في العقد مدة محدده ينتهي بانتهائها العقد دون ان يشترط لانتهاه العقد اى اجراء آخر وعلى ان لا يتجدد العقد بالاتفاق الطرفين ، ومن ثم فان العقد يكون قد انتهى بانقضاء مدته المحدده فيه ، اى في نهاية سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، وذلك دون الحاجة الى تنبيه بالاخلاء ، على ان المدعى قد يأسر الى التنبيه على المدعى بالاخلاء ... وقد افصح عن تنبيهه في عدم تجديد العقد تجديداً ضمناً ... ، فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه يكون قد التزم بعبارات العقد الواضحة ولم يخرج عن مدلولها ،

ولا يغير من ذلك ان يتم التنبيه بعد انتهاء مدة العقد ذلك ان النص في المادة ٥٩٨ من القانون المدني على ان ينتهى الايجار بانتهاء المدة المعينة في العقد دون حاجة الى تنبيه بالاخلاء ، ومن ثم فان التنبيه غير لازم قانونا ، وعلى فرض حصوله فليس له ميعاد محدد ، ويجوز اعلانه بعد انقضاء مدة العقد قبل مضي الوقت الكافى الذى تستخلص منه التجديد ، ومن ثم فان الحكم يكون قد اعمل صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ١٢٥٣ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن للحكم بفسخ عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١ ، واخلاء محل الطحين المبين بالصحيفة ، وقال فى شرح دعواه انه اجر للطاعن محل النزاع بموجب العقد سالف الذكر لمدة عشر سنوات تنتهى فى ١٩٧٧/٩/٣٠ ولا تتجدد لمدد اخرى بالاتفاق الطرفين ، وقد انتهى العقد بانتهاء مده ، وانذر الطاعن على يد محضر فى ١٩٧٧/١٠/٢ بعدم رغبته فى تجديد العقد ونبه عليه بالاخلاء ، ولما لم يستجب لطلبه ، اقام دعواه . وبتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٩ حكمت المحكمة بانتهاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١ ، واخلاء محل النزاع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦٧٢ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/١٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لتظره ، وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك امام محكمة الاستئناف ببطلان اعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى ، والمسلم لجهة الادارة ، تأسيسا على انه كان مقيما بالمملكة العربية السعودية وقت اعلانه واعادة اعلانه ، الحاصلين في ١٨/٢/١٩٧٨ ، ٣/٥/١٩٧٨ ، مما كان يتعين معه تسليم صور هذه الاعلانات للنيابة العامة ، عملا بالمادة ٩/١٣ ، ١٠ من قانون المرافعات ، وقد طلب من المحكمة احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات بفاعه ، وهو جوهرى يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، الا ان الحكم التفت عنه على سند من انه لم يتقدم بالمستندات المؤيدة لهذا الدفاع ، فى حين ان اقامته بالخارج من الوقائع المادية التى يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية ، فيكون قد خالف القانون ، واخلل بحق الدفاع .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان اعلان الخصم - يصح فى موطنه الاصلى فى مصر ، ولو كان يقيم بالخارج ، واذ كان الثابت من الاطلاع على صورة صحيفة افتتاح الدعوى ان الطاعن اعلن فى محل اقامته ١٦ شارع عين شمس الشرقية امام مسجد الشيخ منصور ، وقد سلم الاعلان لأمور قسم المطرية لعدم وجود من يتسلم الاعلان بفحل اقامته وكان الثابت من الاطلاع على صورة صحيفة استئناف الطاعن ان محل اقامته هو نفس المحل الذى اعلن فيه بصحيفة افتتاح الدعوى ، فان الاعلان يكون قد تم صحيحا طبقا للقانون ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب فى غير محله .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ان اسباب الحكم جاءت غير مفهومة بما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها الموضوعية والقانونية ، فضلا عن ان محكمة الاستئناف لم تعمل رقانتها الموضوعية والقانونية على حكم للدرجة الاولى ، أعمالا للآثر الناقل للاستئناف ، مما يعيبه بالقصور .

وحيث ان النعى غير مقبول ، ذلك ان المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات اوجبت ان تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسباب التى بنى عليها الطعن والا كان باطلا ، وقد قصدت بهذا البيان - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - ان تحدد اسباب الطعن ، وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا واقيا نافيا عنها الغموض والجهالة ، وبحيث يبين منها العيب الذى ينسبه الطاعن الى الحكم وموضعه منه واثره فى قضائه ، ومن ثم فان كل سبب يراد التحدى به يجب ان يكون مبينا بيانا دقيقا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يحدد العيب المنسوب الى الحكم المطعون فيه وموضعه نه واثاره فى قضائه ، ولم يحدد للرقابة الموضوعية والقانونية التى قصر الحكم فى اتخاذها نحو حكم محكمة الدرجة الاولى ، ومن ثم يكون النعى مجهلا وغير مقبول .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان عقد الايجار سند الدعوى ابرم لاستغلال محل تجارى وانه اشترى من ماله الخاص ماكينة الطحين ، كما التزم باستخراج ترخيص المحل واذن الادارة من الجهات الادارية المختصة ، فيكون المبنى هو العنصر الاساسى المعول عليه عند التعاقد الامر الذى يجعل عقد الايجار خاضعا لقوانين ايجار الاماكن الاستثنائية ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى ان العقد تسرى عليه احكام القانون المدنى من حيث انتهاء مدته ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان النعى فى غير محله ، ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان لقاضى الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحث الادلة والمستندات المقدمة فيها وحسبه ان يبين الحقيقة التى اقتنع بها ، وان يقيم قضاؤه على اسباب سائفة تكفى لحمله وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه اقام قضاؤه على ان عقد الايجار المتورخ ١٩٦٨/٢٠/١ المبرم بين الطرفين انه قد انتصب على محل طحين ، عبارة عن عتبر طحين وحجرة ماكينة ومخزن والمرافق الصحية ، وهو مقام

على ارض تبليح مساحتها ستة قراريط ويشتمل على طاحونة السن اربعة قدم وعلى تروس بقرشها ومنخل بكسوته الحريرية وميزان بسنجة وسير ادارة الماكينة وفنصاسين كبيرين للغاز وجنزير بلكتورجيه حمولة ٥ طن ،، وانتهى الحكم من ذلك الى ان المبنى ليس الا عنصرا ثانويا بالنسبة لهذه الادوات والالات ، وكان استخلاصه سائفا وله اصله الثابت فى الاوراق ، فان العقد لا يخضع - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - لقوانين ايجار الاماكن ، ويكون الحكم قد اعمل صحيح القانون . ولا يغير من ذلك ، ان يشتري الطاعن ماكينة للطحن من ماله الخاص ، او ان يقوم استخراج - الترخيص واثن الادارة من الجهات الادارية المختصة ، اذ نص العقد فى بنده الرابع على ان يسترد الطاعن مآكينته وملحقاتها عند نهاية مدة التعاقد ، مما يفيد ان المقصود من التعاقد الادوات والآلات الاخرى المبينة بالعقد ، والتي كانت وحدها الاساس فى تقديم الاجرة ، وليس هناك مايمنع ان يصرح المؤجر للمستأجر المكان الخاضع لاحكام القانون المدنى من استعمال مايراه لازما لنشاطه من آلات ، وان يحصل على التراخيص اللازمة لادارة المحل ومن ثم فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تأويله ، وفى بيان ذلك يقول ان عقد الايجار موضوع الدعوى على فرض خضوعه لاحكام القانون المدنى ، فقد نص فيه على انه يجوز تجديده لمدة اخرى باتفاق الطرفين ، فكان يتعين على المطعون ضده ان ينبه عليه بالاخلاء فى المواعيد التى بينتها المادة ٥٦٣ من القانون المدنى ، بانه لا يرغب فى تجديد العقد ، واذ لم يجعل هذا التنبيه فى الميعاد القانونى ، فانه يكون عديم الاثر قانونا ، ويكون الايجار قد امتد لمدة اخرى وفقا لشروطه . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد نبه عليه بالاخلاء فى ١٩٧٨/١٠/٣ ، فى حين كان يتعين التنبيه فى الخمسة عشر يوما الاولى من شهر سبتمبر سنة ١٩٧٨ وفقا لحكم المادة ٥٦٣ سالفه الذكر ، فان التنبيه يكون باطلا ويمتد عد الايجار موضوع الدعوى لمدة عشر سنوات

اخرى، واذ اعتبر الحكم المطعون فيه عقد الايجار محدد المدة، وينتهي بانتفاء المدة المعينة فيه، دون حاجة الى تنبيه، فانه يكون قد اخطأ في تفسير عبارات العقد وخالف القانون.

وحيث ان النعى غير سديد، ذلك ان النص في المادة ١/١٤٧ من القانون المدني على ان «العقد شريعة المتعاقدين» فلا يجوز نقضه، ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او لاسباب التي يقرها القانون»، والنص في المادة ١/١٥٠ من القانون المدني على انه «اذا كانت عبارة العقد واضحة، فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين»، يدلان على ان مبدأ سلطان الارادة مازال يسود الفكر القانوني، ولازم ذلك انه يمتنع على احد العاقدين نقض العقد او انهاءه او تعديله على غير مقتضى شروطه، مالم يتفق على ذلك مع الطرف الآخر، كما يمتنع ذلك على القاضي، لانه لا يتولى انشاء العقود عند عاقدتها، وانما يقتصر عمله على تفسير مضمونها، وهو ملزم عند وضوح عبارات العقد بعدم الخروج عنها باعتبارها تعبيراً صادقاً عن ارادة المتعاقدين المشتركة وذلك رعاية لمبدأ سلطان الارادة وتحقيقاً لاستقرار المعاملات. لما كان ذلك، وكان الثابت من حكم محكمة الدرجة الاولى انها اطلعت على عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١ وتبينت منه ان الطابع استأجر محل النزاع لمدة عشر سنوات من ١٩٦٨/١٠/١ - الى ١٩٧٧/٩/٣٠، ويتجدد لمدة اخرى باتفاق الطرفين، وانتهى الحكم في مدوناته الى ان المتعاقدين قد عينا في العقد مدة محددة ينتهي بانتهايا العقد دون ان يشترط لانتهاه العقد اي اجراء آخر وعلى ان لا يتجدد العقد الا باتفاق الطرفين، ومن ثم فان العقد يكون قد انتهى بانقضاء مدته المحددة فيه، اي في نهاية سبتمبر ١٩٧٧، وذلك دون الحاجة الى تنبيه بالاخلاء على ان المدعى قد يادر الى التنبيه على المدعى عليه بالاخلاء... وقد افصح عن تنبيهه في عدم تجديد العقد تجديداً ضمناً...، فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه يكون قد التزم بعبارات العقد الواضحة ولم يخرج عن ملولها. ولايغير من ذلك ان يتم التنبيه بعد انتهاء مدة العقد ذلك ان النص في المادة ٥٩٨ من القانون المدني على ان «ينتهي الايجار بانتفاء المدة المعينة في

العقد دون حاجة الى تنبيه بالاخلاء، ومن ثم فان التنبيه غير لازم قانونا، وعلى فرض حصوله فليس له ميعاد محدد، ويجوز اعلانه بعد انقضاء مدة العقد قبل مضي الوقت الكافي الذي تستخلص منه نية التجديد، ومن ثم فان الحكم يكون قد اعمل صحيح القانون، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس، لما ماتقدم يكون الطعن برمته على غير اساس. ويتعين رفضه.

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ احمد كمال سالم، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد رافت خفاجي، الحسيني الكفاني، محمد قواد شرياش، وبكتور محمد فتحي نجيب.

(٤٢٧)

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٩ القضائية

(١ - ٣) ايجار ايجار الاماكن، بيع الجدك، الاخلاء لتغيير الاستعمال، حكم عيوب التدليل،

١ - بيع الجدك. استثناء من الاصل المقرر بحظر التنازل عن الايجار. شرطه. ثبوت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت اتمام بيع المتجر أو المصنع. العبرة بحقيقة الواقع. مخالفة هذا النشاط للغرض من الاستعمال المتفق عليه بعقد الايجار. لا اثر له. م ٢/٥٩٤ مدني.

٢ - مخالفة غرض الاستعمال المتفق عليه بعقد الايجار المنطوي على اساءة. لايحول بين المؤجر وطلب الاخلاء إذا ما تحقق سببه.

٣ - اعتداد الحكم المطعون فيه بالغرض من الاستعمال المتفق عليه في عقد الايجار دون الواقع الفعلي للنشاط وقت البيع. خطأ في القانون.

١ - يدل نص المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان المشرع اباح للمستأجر التنازل عن الايجار بالمخالفة للشرط المانع له من ذلك، إذا كان قد أنشأ في العقار المؤجر متجرا أو مصنعا بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت اتمام بيع المتجر أو المصنع، والعبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع وليس بما اثبت بعد البيع، أو بما اقصح عنه في عقد الايجار غرضا للاستعمال، بمعنى أن العين إذا اجرت لاقامة متجر أو مصنع فيها وقعد المستأجر عن ذلك واستعملها في غرض مخالف، فليس له أن - يبيعهها جدكا

مقتزعا بما اثبت بعقد الايجار غرضاً للاستعمال ، كما أنه إذا أنشأ المستأجر متجراً أو مصنعا بالعين خلافا لغرض الاستعمال المتفق عليه ، فإن ذلك لا يحول دون بيعها جبكا متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى ، وليس من بينها أن يتفق غرض الاستعمال الوارد بالعقد مع النشاط الذى يمارس فى العين وقت بيعها جبكا .

٢ - ولا يحول ذلك بين المؤجر وبين طلب الاخلاء لتغيير الاستعمال المنطوى على الاساءة إذا ما تحقق سببه .

٣ - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، واعتد بما اتفق عليه الطرفان فى عقد الايجار غرضاً للاستعمال دون الواقع الفعلى للنشاط وقت البيع ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وحجبه هذا الخطأ عن البحث فيما إذا كان تغيير وجه الاستعمال الذى طرأ على العين بعد تأجيرها يجيز للمطعون ضده الاول طلب اخلائها ، ومدى توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى فشابه القصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - فى أن المطعون ضده الاول اقام الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسكندرية على الطاعنين وباقى المطعون ضدهم ، طلب فيها الحكم باخلاء العين المبينة بالصحيفة وتسليمها له خالية مما يشغلها ، وقال بيانا لدعواه ، أنه بموجب عقد ايجار مؤرخ اول يونيه سنة ١٩٨٢ استأجرت منه المطعون ضدها الخامسة تلك العين ، وهى عبارة عن محلين ، لاستخدامهما جراجا خاصا لنفسها ، إلا أنها كونت شركة تجارية مع آخرين لاستعمال العين استغلالا تجاريا ، وأجرت الشركة العين للمطعون ضده الثانى ، ثم قامت المطعون

ضدها الخامسة بتكوين شركة ثانية مع آخرين ، وقامت الشركة الأخيرة ببيع العين بالجديك للمطعون ضدهما الثانى والثالث ، للذان قاما بدورها بتأجير جزء من العين للمطعون ضده الرابع ، ثم باعا العين بكاملها بالجديك للطاعنين ، اللذان باعا جزءا منها بالجديك للمطعون ضده الرابع ، وأضاف المطعون ضده الاول فى دعواه ، ان ما قامت به المستأجرة الاصلية - المطعون ضدها الخامسة - وقع مخالفا لشروط عقد الايجار مما حدى به الى اقامة دعواه . بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨ حكمت محكمة اسكندرية الابتدائية باخلاء العين محل النزاع من الطاعنين والمطعون ضدهم ، عدا الاول ، وتسليمها لهذا الاخير استأنف الطاعن الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٠ لسنة ٣٤ ق ، ثم تدخل الطاعن الثانى خصما متضمنا للمستأنف ، وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١٨ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بقبول تدخل الطاعن الثانى ، وبرفض الاستئناف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه ، فى السبب الاول ، الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ، أن الحكم اقام قضاءه على أن الثابت من عقد ايجار العين محل النزاع ، إنها اجرت للمطعون ضدها الخامسة لاستعمالها جراجا خاصا لها ، بما يجعل هذه الاجارة محكومة بعقد الايجار وقانون ايجار الاماكن الذى وقع التأجير فى ظله ، وهو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذ تنازلت المطعون ضدها الخامسة عن هذا العقد للغير ، واعقب هذا التنازل تنازلات اخرى عن ذات العقد ، ولم تقدم المطعون ضدها الخامسة ما يفيد صدور ان كتابى صريح لها من المالك يجيز لها التنازل عن العقد ، فانها تكون قد خالفت حكم الفقرة (ب) من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ٦٩ ، والتي تجيز الاخلاء لهذا السبب ، وذلك دون حاجة للتعرض لحكم المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى ، التى يقتصر مجال اعمالها على الحالات التى يكون القصد من التأجير فيها إنشاء متجر أو مصنع فى العين المؤجرة ، وأضاف الطاعن أن هذا الذى اقام الحكم عليه قضاءه ، خطأ فى

تطبيق القانون . لأن العبرة في توافر شروط بيع الجيك ، هي حقيقة الواقع بالنسبة للعين محل العقد وقت البيع ، دون ما نظر إلى الغرض الذي اجرت من أجله ابتداء ، وإذا عول الحكم المطعون فيه على الغرض المسمى في عقد الايجار دون نظر لطبيعة العين وقت البيع ، فقد حجب هذا الفهم الخاطئ للقانون عن التحقق من شروط بيع الجيك .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني على أنه : « إذا كان الأمر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع أو متجر ، واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز المحكمة بالرغم من وجود هذا الشرط المانع ان تقضى بابقاء الايجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق » - يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع اباح للمستأجر التنازل عن الايجار بالمخالفة للشرط المانع له من ذلك ، إذا كان قد أنشأ في العقار المؤجر متجرا أو مصنعا ، بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت اتمام بيع المتجر أو المصنع ، والعبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع ، وليس بما اثبت بعقد البيع ، أو بما افصح عنه في عقد الايجار غرضا للاستعمال بمعنى أن العين إذا اجرت لاقامة متجر أو مصنع فيها وقعد المستأجر عن ذلك واستعملها في غرض مخالف ، فليس له أن يبيعها جديكا متزعا بما اثبت بعقد الايجار غرضا للاستعمال . كما أنه إذا أنشأ المستأجر متجر أو مصنعا بالعين خلافا لغرض الاستعمال المتفق عليه ، فإن ذلك لايجول دون بيعها جديكا متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ، وليس من بينها ان يتفق غرض الاستعمال الوارد بالعقد مع النشاط الذي يمارس في العين وقت بيعها جديكا ، ولايجول ذلك بين المؤجر وبين طلب الاخلاء لتغيير الاستعمال المنطوي على الاساءة اذا ما تحقق سببه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، واعتد بما اتفق عليه الطرفان في عقد الايجار غرضا للاستعمال دون الواقع الفعلي للنشاط وقت البيع ، فإنه يكون قد أخطأ

فى تطبيق القانون ، وحجبه هذا الخطأ عن البحث فيما إذا كان تغيير وجه الاستعمال الذى طرأ على العين بعد تأجيرها يميز للمطعون ضده الاول طلب اخلائها ، المنصوص عليها فى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى فشابه القصور ، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ يوسف ابو زيد، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ عزن حنورة، نائب رئيس المحكمة، محمد نبيل البناوى، احمد نصر الجندى
وريمون فهم اسكندر.

(٤٢٨)

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥١ القضائية

(١) ايجار «ايجار ملك الغير» .

الايجار الصادر من غير المالك أو من له حق التعامل فى منفعة . صحيح بين طرفيه .
عدم نفاذه فى حق مالكه أو من له الحق فى الانتفاع به . بقاء المستأجر غاصبا للعين
المؤجرة مالم يجرز إجازة صاحب الحق فى التأجير .

(٢) وكالة تتجاوز حدود الوكالة ، «الوكالة الظاهرة» .

التصرفات التى يبرمها الوكيل خارج نطاق الوكالة . الاصل عدم نفاذها فى حق الموكل
إلا بإجازة . استثناء تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . شرطه . قيام مظهر
خارجى خاطئ منسوب إلى الموكل انخدع به الغير دون خطأ أو تقصير منه فى استطلاع
الحقيقة .

١ - ايجار الصادر من شخص لايملك الشيء المؤجر وليس له الحق فى
التعامل فى منفعته وان وقع صحيحا بين طرفيه إلا أنه لاينفذ فى حق مالكه
أو من له الحق فى الانتفاع به إلا بإجازة هذا الاخير له ، فان لم يجرزه ظل
المستأجر بالنسبة له غاصبا للعين المؤجرة .

٢ - الاصل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن التصرفات التى
يبرمها الوكيل خارج نطاق وكالته لاينفذ فى حق الموكل مالم يجرزها هذا
الاخير ، وخروجا على هذا الاصل يعتبر الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل
فينفذ فى حقه التصرف الذى يبرمه متى ثبت قيام مظهر خارجى خاطئ

منسوب الى الموكل وإن الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر قد انخدع بمظهر الوكالة الخارجى دون أن يرتكب خطأ أو تقصيرا فى استطلاع الحقيقة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٦٣٨٩ سنة ٩٧٨ مدنى كلى طنطا على المطعون ضدهم طالبين الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لهما مبلغ ١٨٧٥ جنيه، وقالوا بيانا لها انهما يملكان أطيانا زراعية مساحتها ١٢ س/ ١١ ط/ ٢ ف محددة بموجب عقد تخارج مؤرخ ١٩٥٦/٨/٥ وأن المطعون ضده الاول - الذى كان حارسا قضائيا على اعيان تركة مورثهما - قام بتمكين باقى المطعون ضدهم من وضع يدهم على أطيانهما دون وجه حق مستغلا فى ذلك التوكيل الصابر منهما إليه والخاص بالاتفاق مع زوجة مورثهما على اعيان التركة، وإذ كانا يقدران ريع هذه الاطيان خلال الفترة من ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ بالمبلغ المطالب به فقد أقاما الدعوى ليحكم لهما بطلباتهما، نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن اودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٦ برفض الدعوى، استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٨٦ س ٣٠ ق طالبين الغاء والحكم لهما بطلباتهما، بتاريخ ١٩٨١/٣/٥ قضت المحكمة بتأييده، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وقيها التزمتم للنياحة رايها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينفى الطاعنان بالاولين منها على الحكم المطعون فيه إقصور ومخالفة القانون وفى بيان أولهما يقولان ان

ايجار ملك الغير وان كان صحيحا بين عاقديه إلا أنه غير نافذ في مواجهة المالك ، وانهما تمسكا بأن التوكيل الصادر منهما إلى المطعون ضده الاول لايتيح له تأجير أطيانهما وأن عقود الايجار الصادرة منه غير نافذه في مواجهتهما باعتبارها المالكين للاطيان المؤجرة ، وإذا عرض الحكم عن بحث هذا الدفاع واقام قضاءه على انتفاء غصب المطعون ضدهم من الثاني للاخير للاطيان موضوع النزاع لمجرد استئجارهم لها من المطعون ضده الاول غير المالك لها ورغم ان هذه العقود غير نافذه في مواجهتهما يكون فضلا عن قصوره قد خالف القانون ، وفي بيان السبب الثاني يقول أن الوكالة الظاهرة لا تقوم إلا إذا اثبت الغير أنه كان حسن النية في تعامله مع مدعى الوكالة وان المظهر الخارجى للموكل من شأنه أن يجعل الغير معذورا في اعتقاده بوجود الوكالة دون خطأ أو تقصير منه ، وهو مالم يقيم المطعون ضدهم باثباته ، وإذا اقام الحكم المطعون فيه قضاءه - بالرغم من ذلك - على أن المطعون ضده الاول كان وكيلًا عنهما وكالة ظاهرة في عقود الايجار التي أبرمها دون ان يعنى باستظهار توافر شروط هذه الوكالة يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لما كان الايجار الصادر من شخص لا يملك الشيء المؤجر وليس له الحق في التعامل في منفعته وان وقع صحيحا بين طرفيه إلا أنه لا ينفذ في حق مالكه أو من له الحق في الانتفاع به إلا بإجازة هذا الاخير له فان لم يجزه ظل المستأجر بالنسبة له غاصبا للعين المؤجرة ، وكان الاصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التصرفات التي يبرمها الوكيل خارج نطاق وكالته لا تنفذ في حق الموكل مالم يجزها هذا الاخير ، وخروجًا على هذا الاصل يعتبر الوكيل الظاهر نائبًا عن الموكل فينفذ في حقه التصرف الذي يبرمه متى ثبت قيام مظهر خارجي خاطيء منسوب إلى الموكل وان الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر قد انخدع بمظهر الوكالة الخارجى دون أن يرتكب خطأ أو تقصيرا في استطلاع الحقيقة ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المطعون ضده الاول وكيلًا عن الطاعنين وكالة ظاهرة في تأجير أطيانهما بمجرد قوله فيكفى أن يكون هناك وكالة ظاهرة لتبيح التأجير المنتج لآثاره القانونية والذي

ينتفى وجود الغصب، ورتب على ذلك نفاذ عقود الايجار في حق الطاعنين وانتفاء غصب المستأجرين للاطيان المؤجرة بها دون أن يتثبت من توافر شروط الوكالة الظاهرة يكون معييا بالقصور، وإن حجب الحكم بذلك نفسه عن بحث أثر عدم اتساع وكالة المطعون ضده الاول لتأجير الاطيان الطاعنين ثم أطلق القول بأن مجرد قيام تلك العقود ينتفى به غصب المستأجرين للاطيان المؤجرة بها يكون فضلا عن قصورة قد خالف للقانون.

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالاوراق وفي بيانه يقولان أن الحكم الابتدائي - الذي أحال إلى أسباب الحكم المطعون فيه - أقام قضاءه برفض الدعوى على أن المطعون ضده السابع يستأجر الاطيان التي يضع اليد عليها معولا في ذلك على ما أورده الخبير في تقريره، حال أن هذا التقرير قد انتهى إلى أن المطعون ضده السابع يضع يده على مساحة ١٩ س بدون سند قانوني وهو ما يعيبه بمخالفة الثابت بالاوراق.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك ان البين من مدونات الحكم الابتدائي - الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه - أنه بعد أن اثبت النتيجة التي خلص اليها الخبير في تقريره وأخذ بها أورد قوله «البين من تقرير الخبير المقدم في الدعوى والذي اطمأنت إليه المحكمة ان المدعى عليهم - المطعون ضدهم عدا الاول - يضعون اليد على الاطيان موضوع النزاع بموجب عقود ايجار صادرة من مورث المدعين ومن المدعى عليه الاول - المطعون ضده الاول - بصفتهم وكلاء عن المدعين ومفوضا عنهما بموجب خطاب تفويض صادر للمدعى عليهم من المدعى الاول - الطاعن الاول - وكذلك بصفته مالكا على الشيوع مع المدعين في بعض المساحات، لما كان ذلك وكنان الثابت من تقرير الخبير أنه قد خلص إلى أن المطعون ضده السابع يضع اليد على مساحة ١٩ س من اطيان الطاعنين دون سند قانوني، فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بالنسبة للمطعون ضده السابع على مانسبه إلى تقرير الخبير من قول بأن تلك المطعون ضده يستأجر الاطيان التي يضع يده عليها يكون قد خالف الثابت بالاوراق.

وحيث إن الطاعنين يتعيان في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أن الخبير قد خلص إلى أن المطعون ضده السادس يستأجر من مورثهما الاطيان التي يضع اليد عليها واستدل على قيام العلاقة الايجارية من مجرد ثبوت وضع يده على هذه الاطيان عند تسليمها للحارس القضائي ، وإن كانت هذه الواقعة لا تؤدي حتما إلى ثبوت قيام العلاقة الايجارية ، فإن الحكم المطعون فيه إن عول على هذا التقرير وحده في اثباتها ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من تقرير الخبير أنه قد خلص إلى أن المطعون ضده السادس يستأجر من مورث الطاعنين مساحة ١٤ س/ ١ ط من أطيانهما واستدل على قيام هذه العلاقة الايجارية من ثبوت وضع يده على هذه الاطيان عند تسليمها إلى المطعون ضده الاول مع باقى اعيان التركة التي عين حارسا قضائيا عليها ، وكان مجرد وضع يد المطعون ضده السادس على هذه الاطيان لا يفيد حتما استئجاره لها ولا يؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها تقرير الخبير ، فإن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إن أقام قضاءه برفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضده السادس على سند من استئجاره لاطيان الطاعنين التي يضع يده عليها معولا في ذلك على نتيجة تقرير الخبير وحدها يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم دون حاجة إلى بحث باقى اسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ احمد كمال نائب رئيس المحكمة، محمد رافت خفاجي، محمد فؤاد شرباش
وبكتور/ محمد فتحي نجيب.

(٤٢٩)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض حالات الطعن،

الطعن بالنقض، حالاته، بيانها حصرا في المادة ٢٤٨ مرافعات.

(٢ - ٤) احوال شخصية، النسب، التبني، بطلان، حكم بحجية الحكم، قوة
الامر المقضى، ايجار، ايجار الأماكن، الامتداد القانوني،

(٢) احكام النسب وافقا للراجع في المذهب الحنفي، حجة على الكافة، علة ذلك، اعتباره
من النظام العام، اثره، عدم انقضائه بالحدود أو ارتداده بالرد أو انفساخه بعد ثبوته،
اقتصار ذلك على المقضى عليه، الاستثناء، حالات.

(٣) مسائل الاحوال الشخصية، ماهيتها، وجوب تمثيل النيابة العامة فيها بوصفها
ناطقة عن المجتمع، الاحكام الصادرة فيها، حجتها مطلقة قبل الكافة، علة ذلك، اكتساب
تلك الحجية شرطه، عدم مخالفتها نصا من القرآن أو السنة أو الاجماع وإلا كان باطلا.

(٤) التبني، المقصود به، اعتباره حراما وباطلا ولا يترتب عليه اثر، ثبوت النسب بالاقرار
المجرد ولو كانت الظواهر تكنيه لا يغير من ذلك ورود الاقرار بالنسب بعد التبني المدعى
به، طالما لم يبين وقت اقراره سبب البتة، عدم بحث الحكم لشروط استمرار عقد الايجار
لاولاد المستأجر المقيمين معها عند وفاتها بدعوى أن الطاعنة ليست ابنة حقيقية لها،
خطأ في القانون.

١ - الطعن بالنقض هو من طرق الطعن غير العادية، لم يجزه القانون
في احكام محاكم الاستئناف إلا في احوال بينها بيان حصر في المادة ٢٤٨
من قانون المرافعات، وترجع كلها إما لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه

لو فى تأويله أو إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الطعن ، أن الطاعنة نعت على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، والبطلان للفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق ، فان الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس .

٢ - مسائل الاحوال الشخصية ومنها واقعات النسب ثبوتاً ونفياً وأثار كل ذلك تحكمها قواعد الشريعة الاسلامية على الوجه المبين فى المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتي تنص على أن تصدر الاحكام طبقاً للمدون فى هذه اللائحة ولأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة ، ماعدا الاحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، فيجب فيها أن تصدر الاحكام طبقاً لتلك القواعد ، وكانت هذه اللائحة لم ترد بها احكام خاصة بالنسب ، فإنه يتعين الرجوع فيه إلى الراجع فى مذهب أبى حنيفة ، والراجع فيه أن احكام النسب حجة على الكافة ، فالشريعة الاسلامية تجعل النسب من النظام العام ، فلا ينقض بالجهود ، كما لا يرد بالرد ولا يفسخ بعد ثبوته ، ومبدأ القضاء يقتصر على المقضى عليه ، ولا يتعدى إلى غيره إلا فى خمسة ففى اربعة يتعدى إلى كافة الناس فلا تسمع دعوى احد فيه بعده ، فى الحرية الاصلية ، والنسب وولاء العتاقة والنكاح .

٣ - مسائل الاحوال الشخصية هى مجموعة متميزة من الصفات الطبيعية أو العائلية والتي رتب القانون عليها اثر فى حياته الاجتماعية لكونه انساناً نكراً أو انثى ، وكونه زوجاً أو ارملاً أو مطلقاً ، وكونه اباً أو ابناً ، وكونه كامل الأهلية أو ناقصها لصغر سن أو عته أو جنون ، باعتبار أنها تقوم على تقرير مراكز قانونية ، أو حالات أو صفات معينة يرتب عليها القانون اثراً فى حياة الأشخاص الاجتماعية ، ومن ثم فقد احاطها المشرع باجراءات وضمانات خاصة من بينها وجوب تمثيل النيابة العامة فيها بوصفها نائبة عن المجتمع ، وبالتالي فإن الاحكام الصادرة فيها تكون لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وذلك دون التقيد إلى ما إذا كانت تلك الاحكام مقرره أو منشئه لما تتضمنه

من حقوق، إذ أن الحقيقة القضائية في مسائل الأحوال الشخصية كالأهلية والزواج والبنوة والاسم والجنسية سواء أكانت صابرة إيجاباً بالقبول، أو سلباً بالرفض، لا تعدو كما سلف البيان أن تكون تقريراً لمركز قانوني أو حالة أو صفة تتميز في ذاتها بالوحدة والاطلاق وعدم القابلية للتجزئة، وترتب بدورها آثاراً من شأنها تحديد وضع الشخص في المجتمع، مما يلزمه أن تكون هذه الآثار واحدة ومطلقة وعامة قبل الكافة ومسلماً بها منهم، إلا أن تلك الحجية وأن كانت من الأمور المتعلقة بالنظام العام، بل وتسمو على اعتباراته، مشروطة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يخالف الحكم نصاً في القرآن أو السنة أو إجماع الفقهاء وإلا كان باطلاً، فإذا عرض على من أصدره إبطاله، وإذا عرض على غيره أصدره ولم يعمل به لأنه لا يجوز قوة الأمر المقضي.

٤ - المقصود بالتبني استلحاق شخص معروف النسب أو مجهوله مع التصريح بأن يتخذه ولداً مع أنه ليس ولد حقيقي، وهو ما يعد حراماً وباطلاً في الشريعة الإسلامية، ولا يترتب عليه أي حكم من الأحكام الشرعية الثابتة، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالدعوة وهي الإقرار المجرد بالنسب لما ينطوي عليه من اعتراف ببذرة الولد، وأنه يخلق من مثله سواء كان صانعاً في الواقع أم كانياً، فثبت لهذا الولد عند ذلك شرعاً جميع أحكام البنوة ويصح النسب بهذا الطريق حتى ولو كانت الظواهر تكذبه ولا يحول دون ذلك ورود الإقرار الصريح أو الضمني لاحقاً على التبني المدعى به لما ينم عنه من رغبة المقر في تصحيح الأوضاع، مادام لم يبين وقت إقراره سبب هذه البنوة، فلا يشكل التبني تناقضاً مع الإقرار بالبنوة، لأنه من الميسور التوفيق بين الكلامين طالما لم يثبت نسبه إلى أخرى، لما كان ذلك فإن الحكم رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٨ أحوال شخصية كلي جنوب القاهرة لا يكون قد خالف أحكام القرآن أو السنة أو إجماع الفقهاء، وتكون له حجية على الكافة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر حجية هذا الحكم نسبية ولم يعتد به، باعتبار الطاعنة ابنه بالتبني للمقره، فإنه يكون قد خالف القانون، وقد جرم هذا إلى عدم بحث شروط انطباق المادة ٢٩ من القانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تجيز استمرار عقد الايجار لاولاد المستأجر المقيمين معه عند وفاته بدعوى أن الطاعنة ليست ابنة حقيقية للمستأجرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم اقاموا الدعوى رقم ٧٩٦٤ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنة للحكم باخلاء الشقة المبينة بالصحيفة مع التسليم ، وقالوا فى شرحها ، أنه بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٧٠/٦/٢٣ استأجرت السيدة شقة النزاع من مورثهم ، وظلت تقيم فيها بمفردها حتى توفيت الى رحمة الله فى ١٩٧٩/١١/٢٨ ، فيكون عقد الايجار قد انتهى بوفااتها ، إلا أن الطاعنة - وكانت تعمل فى خدمتها - استولت على الشقة ، واقامت فيها على غير سند من القانون ، ورفضت تسليمها إليهم فاقاموا الدعوى ، اجابت الطاعنة أنها ابنة المستأجرة بموجب الحكم رقم ٢٢٧ سنة ١٩٧٨ احوال شخصية كلى جنوب القاهرة ، وانها كانت تقيم معها بشقة النزاع حتى وفاتها فيستمر عقد الايجار بالنسبة لها عملا بحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . احوالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٠٦ سنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ، وبإخلاء شقة النزاع مع التسليم . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون ضدهم بعدم قبول الطعن لاقامته على غير الاسباب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات . وقدمت النيابة منكرة ابدت فيها الراى برفض هذا الدفع ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لتطره ، وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المظعون ضدهم أنه اقيم على غير الاسباب المبينة فى المادة ٢٤٨ مرافعات .

وحيث إن الدفع فى غير محله ، ذلك أن الطعن بالنقض هو من طرق الطعن غير العادية ، لم يجزه القانون فى احكام محاكم الاستئناف إلا فى احوال بينها بيان حصر فى المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ، وترجع كلها اما لمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الطعن ، أن الطاعنة نعت على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، والبطلان للفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق ، فان الدفع بعدم القبول يكون على غير اساس ، ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بانها ابنة السيدة مستأجرة شقة النزاع ، بموجب حكم اثبات النسب رقم ٢٢٧ سنة ١٩٧٨ احوال - شخصية كلى جنوب القاهرة ، وانها كانت تقيم مع امها قبل وفاتها ، فلا ينتهى عقد الايجار بالنسبة لها ، تطبيقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإن ذهب الحكم المطعون فيه الى أن حكم اثبات النسب قاصر الحجية على طرفيه ، واستدل بما قررتة المستأجرة فى الشكوى رقم ٢١٠٤ سنة ١٩٧٨ ادارى السيدة - بأن الطاعنة ابنه صديق زوجها ، وأنها تبنتها لتقيم معها بعد زواج ابنتها الحقيقية - وأن الطاعنة ابنة لها بالتبني ، وهو ماتحظره احكام الشريعة الاسلامية ، ورتب على ذلك حكمه بالاخلاء على سند من أن رخصة استمرار عقد الايجار لاولاد المستأجر بعد وفاته تطبيقا لحكم المادة ٢٩ سالفه الذكر لا يستفيد منه إلا الاولاد الحقيقيون ، وهم الاولاد بالنسب دون الاولاد بالتبني ، فيكون قد اهدر حجية الحكم رقم ٢٢٧ سنة ١٩٧٨ احوال شخصية كلى جنوب القاهرة فى

حين أن الأحكام في مسائل الأحوال الشخصية - المقررة والمنشئة - لها حجية مطلقة على الكافة، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون، والخطأ في تطبيقه، ويوجب نقضه.

وحيث إن النعى سديد، ذلك أنه لما كانت مسائل الأحوال الشخصية ومنها واقعات النسب ثبوتاً ونقياً وأثار كل ذلك تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية، على الوجه المبين في المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية، والتي تنص على أن تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة، ماعدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة، فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد، وكانت هذه اللائحة لم ترد بها أحكام خاصة بالنسب، فإنه يتعين الرجوع فيه إلى الراجح في مذهب أبي حنيفة، أو الراجح فيه أن أحكام النسب حجة على الكافة، فالشريعة الإسلامية تجعل النسب من النظام العام، فلا ينقض بالبحود، كما لا يرتد بالرد ولا يفسخ بعد ثبوته، وهذا القضاء يقتصر المقضى عليه، ولا يتعدى إلى غيره إلا في خمسة. ففي أربعة يتعدى إلى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده، في الحرية الأصلية، والنسب، وولاء العتاقة والنكاح، وقد قضت محكمة النقض أن مسائل الأحوال الشخصية هي مجموعة متميزة من الصفات الطبيعية أو العائلية للشخص، والتي رتب القانون عليها أثراً في حياته الاجتماعية لكونه إنساناً ذكراً أو أنثى، وكونه زوجاً أو أرملاً أو مطلقاً، وكونه اباً أو ابناً، وكونه كامل الأهلية أو ناقصها لصغر سنه أو عته أو جنون، باعتبار أنها تقوم على تقرير مراكز قانونية، أو حالات أو صفات معينة يرتب عليها القانون أثراً في حياة الأشخاص الاجتماعية، ومن ثم فقد لحاظها المشرع بإجراءات وضمانات خاصة من بينها وجوب تمثيل النيابة العامة فيها بوصفها نائبة عن المجتمع، وبالتالي فإن الأحكام الصادرة فيها تكون لها بهذه المثابة حجية مطلقة قبل الكافة، وذلك دون التفات إلى ما إذا كانت تلك الأحكام مقررة أو منشئة لما تتضمنه من حقوق، إذ أن الحقيقة القضائية في مسائل الأحوال الشخصية كالأهلية والزواج والبنوة والاسم

والجنسية سواء اكانت صابرة ايجابا بالقبول ، أو سلبا بالرفض ، لاتعدو كما سلف البيان أن تكون تقريراً لمركز قانونى أو حالة أو صفة تتميز فى ذاتها بالوحدة والاطلاق وعدم القابلية للتجزئة ، وترتب بدورها آثاراً من شأنها تحديد وضع الشخص فى المجتمع ، مما لازمه ان تكون هذه الآثار واحدة ومطلقة وعامة قبل الكافة ، ومسلما بها منهم ، إلا أن تلك الحجية وأن كانت من الامور المتعلقة بالنظام العام ، بل وتسمو على اعتباراته ، مشروطة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالا يخالف الحكم نصاً فى القرآن أو السنة أو اجماع الفقهاء وإلا كان باطلاً ، فإذا عرض على من أصدره ابطله ، وإذا عرض على غيره اهدره ولم يعمل به لانه لا يحوز قوة الامر المقضى ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الواقع المطروح امام محكمتى الموضوع ان الحكم ٢٢٧ سنة ١٩٧٨ احوال شخصية كلى جنوب القاهرة قد قضى باثبات بنوة الطاعنة للسيدة استناداً لقرارها ، ولم يطعن عليه بالاستئناف ، فانه يصبح باتاً حائزاً لقوة الامر المقضى وحجة على الكافة ، لما كان ذلك ، وكان المقصود بالتبنى استلحاق شخص معروف النسب أو مجهوله مع التصريح بان يتخذه ولداً مع انه ليس بولد حقيقى ، وهو ما يعد حراماً وباطلاً فى الشريعة الاسلامية ولا يترتب عليه اى حكم من الاحكام الشرعية الثابتة ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالدعوى وهى الاقرار المجرد بالنسبة بما ينطوى عليه من اعتراف بينوة الولد ، وانه يخلق من مثله سواء كان صابقاً فى الواقع ام كاذباً فيثبت لهذا الولد عند ذلك شرعاً جميع احكام البنوة ، ويصح النسب بهذا الطريق حتى ولو كانت الظواهر تكذبه ولا يحول دون ذلك ورود الاقرار الصريح أو الضمنى لاحقاً على التبنى المدعى به لما ينم عنه من رغبة المقر فى تصحيح الاوضاع ، مادام لم يبين وقت اقراره سبب هذه البنوة ، فلا يشكل التبنى تناقضاً مع الاقرار بالبنوة لانه من الميسور التوفيق بين الكلامين طالما يثبت نسبه الى اخرى ، لما كان ذلك ، فان الحكم رقم ٢٢٧ سنة ١٩٧٨ احوال شخصية كلى جنوب القاهرة لا يكون قد خالف احكام القرآن أو السنة أو اجماع الفقهاء ، وتكون له حجية على الكافة ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر حجية هذا الحكم

نسبته ولم يعتد به ، واعتبر الطاعنة ابنة بالتبني للمقرة ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وقد جره هذا الى عدم بحث شروط انطباق المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧- التي تجيز استمرار عقد الايجار لاولاد المستأجر المقيمين معه عند وفاته بدعوى أن الطاعنة ليست ابنة حقيقية للمستأجرة . بما يوجب نقض الحكم دون حاجة للنظر في باقى أوجه الطعن ، على أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ احمد كمال سالم، نائب رئيس المحكمة، محمد راقت خفاجي، محمد فؤاد شرياش، ودكتور محمد فتحي نجيب.

(٤٣٠)

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١ - ٣) دعوى سبب الدعوى، متعدد الطلبات، • ايجار • ايجار الاماكن، الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة، • حكم • عيوب التدليل : مايعد قصوراً، •

١ - الدعوى بطلب اخلاء الطاعنين كل من الوحدة المؤجرة له للتأخير في سداد الاجرة . اعتبارها عدة دعاوى مستقلة ولو جمعتها صحيفة واحدة . تماثل الاسباب لا يمنع من اعتبارها كذلك . علة ذلك . عدم وجود رابطة تربط عقد الايجار المعرر لاي من الطاعنين والآخر .

٢ - الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة . م ٢٢/١ اق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مناطه تظف المستأجر عن الوفاء بها حتى قفل باب المرافعة في الدعوى . وجوب استظهار ذلك بالنسبة لكل طاعن على حده . علة ذلك .

٣ - عدم بيان الحكم موقف كل طاعن على حده من الاجرة المستحقة عليه ومقدار ماسدده منها . وما تبقى عليه في نمته . واعتبارهم مسئولين جميعاً عن الاجرة المتأخرة . خطأ في القانون وقصور .

١ - البين من الواقع المطروح في الدعوى ، ان كل طاعن يستأجر وحده سكنية من المطعمون ضده بموجب عقد ايجار مستقل عن الآخر ، ولتأخرهم في سداد الاجرة ، أقام عليهم الدعوى الماثلة بطلب الحكم باخلاء الاماكن المؤجرة إليهم ، والدعوى على هذا النحو تتضمن طلبات مستقلة كل منها موجه الى طاعن من الطاعنين ، وان - جمعتها صحيفة واحدة ، إلا انها في الحقيقة دعاوى مستقلة بالاخلاء اقامها المطعمون ضده على الطاعنين للحكم

بالاخلاء لعدم وفاء كل طاعن بالاجرة ، مخالفا بذلك العقد والقانون ، ولا يغير من ذلك كون السبب الذى يستند إليه المطعن ضده فى كل دعوى ، من نوع السبب الذى يستند إليه فى الدعاوى الاخرى ، ذلك أن تماثل الاسباب - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من اعتبارها متعددة ومختلفة اذ لا توجد ثمة رابطة تربط عقد الايجار المحرر لاحد الطاعنين بعقد الايجار المحرر للطاعن الآخر . لما كان ذلك فان دعوى النزاع تعد فى حقيقتها عدة دعاوى تقدر بعدد عقود الايجار المبرمة بين الطرفين .

٢ - مناط الحكم بالاخلاء وفقا لنص الفقرة أ من المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى تخضع له واقعة النزاع - أن يتخلف المستأجر عن الوفاء بالاجرة حتى قفل باب المرافعة فى الدعوى ، فانه يتعين على محكمة الموضوع ان تستظهر هذا الركن بالنسبة لكل طاعن على حدة حتى يستقيم قضاؤها ، ويتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيقها لاحكام القانون .

٣ - إذ اسس الحكم قضاءه بالاخلاء على سند من إن جملة الاجرة المتأخرة فى نمة الطاعنين ٥٥٥ مليم ، ٢٥٧٢ جنيه حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، بخلاف الفوائد والمصاريف والنفقات الفعلية والاجرة المستحقة عن شهر يناير وفبراير سنة ١٩٨٤ ، دون أن يوضح موقف كل طاعن على حده للتعرف على الاجرة المستحقة عليه ، ومقدار ماسدد منها وما تبقى منها فى نفته ، فانه يكون قد جاء مجهلا ، وعابه القصور فى اسبابه ، فضلا عن مخالفته للقانون ، إذ جعلهم مسئولين جميعا عن الاجرة المتأخرة ، فى حين ان التضامن بين المدينين - وعلى ماجرى به نص المادة ٢٧٩ من القانون المدنى لا يفترض ، وانما يكون بناء على اتفاق أو نص فى القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والعدالة قانونا .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -
تتصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٨٨٩ سنة ١٩٧٦ مدنى
كلى اسكندرية على الطاعنين للحكم باخلاء الاعيان المبينة بالصحيفة، وقال
فى شرح دعواه، أنه يملك العقار رقم ٥ بشارع بشاى قسم العطارين،
ويستأجر الطاعنون منه الوحدات السكنية محل النزاع، كل بموجب عقد ايجار
مستقل، وقد تخلفوا عن سداد الاجره عن المدة من ١/٢/١٩٧٤ حتى
٣٠/٦/١٩٧٦ بدعوى أن العقار يحتاج إلى اصلاحات قيمتها ٥٠٠ جنيه
وقطعا لكل ذريعة، قام بخصم هذا المبلغ من الاجرة المستحقة، وكلفهم فى
٢٠/٦/٩٧٦ بسداد الباقي وقدره ٠١٥ مليم، ٦٧١ جنيه، وإذا امتنع
الطاعنون عن السداد، فقد اقام دعواه. اجاب الطاعنون بأنهم قاموا
باصلاحات بالعقار خصما من الاجرة، نفاذا لحكم من القضاء المستعجل.
ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى لتصفية الحساب، وبعد أن قدم تقريره،
اعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير لبيان المستحق من الاجرة على كل من
الطاعنين حتى ٣١/٥/١٩٧٩، وكذلك بيان نصيب كل منهم فى اصلاحات
باعتبار أن قيمتها ٧٥٠ مليم، ٣٤٤ جنيه، ثم بيان الباقي من الاجرة على
كل من الطاعنين، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ
١٢/١١/١٩٨١ بالاخلاء. استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم
٧٤٨ سنة ٣٧ ق اسكندرية، وبتاريخ ١٨/٢/٩٨٤ قضت المحكمة بتأييد
الحكم المستأنف. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت
النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه، وأذ عرض الطعن
على هذه المحكمة فى غرفة مشورة، حددت جلسة لنظره، وفيها التزمت
النيابة رأياها.

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنون على المطعون فيه مخالفة القانون،
والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم بالاخلاء لتأخير
المستأجر فى الوفاء بالاجرة يستلزم ثبوت تخلفه عن الوفاء يقدر منها،
ويشعين على الحكم ان يبين فى مدوناته بيانا واضحا عن تلك المخالفة، ولما
كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالاخلاء لثبوت تخلفهم عن سداد اجرة

اعيان.النزاع بقوله ان جملة المتأخر فى نمتهم مبلغ ٠٥٥ مليون، ٢٥٧٢ جنيه وانهم سدّدوا مبلغ ٧٥٠ مليون، ١٩٧٧ جنيه فيكونوا قد تأخروا عن الوفاء باجرة قدرها ٣٠٥ ، ٥٩٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، دون بيان لموقف كل منهم على حده وماسدده من الأجرة وما تبقى فى نمته ، للتعرف على حقيقة موقفه ، مما يخل بحق كل طاعن فى الدفاع عن نفسه ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبيب . هذا إلى أن الحكم قد أتى ببيان اجمالى عن الاجرة المستحقة عليهم جميعها ، فيكون قد اوجد تضامنا بينهم لم يجربه نص فى العقد او القانون ، فيكون ايضا قد خالف القانون .

وحيث إن النعى سديد ، نلك أن البين من الواقع المطروح فى الدعوى ، أن كل طاعن يستأجر وحدة سكنية من المطعمون ضده بموجب عقد ايجار مستقل عن الآخر ، ولتأخرهم فى سداد الاجرة ، اقام عليهم الدعوى الماثلة بطلب الحكم باخلاء الاماكن المؤجرة إليهم ، والدعوى على هذا النحو تتضمن طلبات مستقلة كل منها موجه إلى طاعن من الطاعنين ، وأن جمعتهما صحيفة واحدة ، إلا أنهما فى الحقيقة دعاوى مستقلة بالاخلاء اقامها المطعمون ضده على الطاعنين للحكم بالاخلاء لعدم وفاء كل طاعن بالاجرة ، مخالفا بذلك العقد والقانون ، ولايغير من نلك كون السبب الذى يستند إليه المطعمون ضده فى كل دعوى ، من نوع السبب الذى يستند إليه فى الدعاوى الاخرى ، نلك أن تماثل الاسباب - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لايمنع من اعتبارها متعددة ومختلفة إذ لاتوجد ثمة رابطة تربط عقد الايجار المحرر لاحد الطاعنين بعقد الايجار المحرر للطاعن الآخر . لما كان نلك ، فان دعوى النزاع تعد فى حقيقتها عدة دعاوى تقدر بعدد عقود الايجار المبرمة بين الطرفين ، وإذ كان مناط الحكم بالاخلاء وفقا لنص الفقرة أ من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى تخضع له واقعة النزاع - انه يتخلف المستأجر عن الوفاء بالاجرة حتى قفل باب المرافعة فى الدعوى ، فانه يتعين على محكمة الموضوع أن تستظهر هذا الركن بالنسبة لكل طاعن على حده حتى يستقيم قضاؤها ، ويتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيقها لاحكام القانون ، وإذ خالف الحكم المطعمون فيه هذا النظر ، وجمع بين الطليعتين جميعا ، رغم اختلاف الطلبات بالنسبة لهم لتعدد دعاوى المطعمون

ضده وتعدد أسبابها واختلاف كل منها عن الأخرى، وأسس الحكم قضاءه بالاخلاء على سند من إن جملة الأجرة المتأخرة في ذمة الطاعنين ٥٥. مليون، ٢٥٧٢ جنيه وأنهم سددوا مبلغ ٧٥٠ مليون، ١٩٧٧ جنيه فيكونوا قد تأخروا عن الوفاء بأجرة قدرها ٣٠٥. مليون، ٥٩٤ جنيه حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٢، بخلاف الفوائد والمصاريف والنفقات الفعلية والأجرة المستحقة عن شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٨٤، دون أن يوضح موقف كل طاعن على حدة للتعرف على الأجرة المستحقة عليه، ومقدار ماسدده منها وما تبقى منها في ذمته، فإنه يكون قد جاء مجهلاً، وعابه القصور في أسبابه، فضلاً عن مخالفته للقانون، إذ جعلهم مسئولين عن الأجرة المتأخرة، في حين أن التضامن بين المدينين وعلى ماجرى به نص المادة ٢٧٩ من القانون المدنى - لا يفترض وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة.

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين/ أحمد كمال سالم، نائب رئيس المحكمة، محمد رافت خفاجي، محمد فؤاد
شرباش، وبكتور محمد فتحي نجيب

(٤٣١)

الطعن رقم ٦٣٥، ٦٤٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) ايجار الارض الفضاء، عقد تفسير العقد، قانون.

دعوى الاخلاء المستندة الى عقد ايجار ارض فضاء. خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني. لا يغير من ذلك وجود مبان وقت ابرام العقد او سابقة عليه لم تكن محل اعتبار عند التعاقد او عند تقدير الاجرة. العبرة في نوع العين هو بماتضمنه العقد.

(٢) ملكية التصاق،

ملكية صاحب الارض لما عليها وماتحتها من بناء او غراس او منشآت اخرى. م ٩٢١ مدني. قرينة قانونية قابلة لاثبات العكس. عدم جواز التحدي بقواعد الالتصاق عند وجود اتفاق يخالفها.

(٣ - ٤) ايجار ايجار الاماكن، اثبات البيئة، نظام عام.

(٣) عدم جواز اثبات ما يخالف الكتابة إلا بالكتابة. شرطه. إلا يكون القصد من الكتابة التحايل على احكام متعلقة بالنظام العام. حق من وجه الاحتيال ضد مصلحته في اثباته بكافة طرق الاثبات.

(٤) تمسك الطاعنة بصورية وصف العين المؤجرة في عقد الايجار بانها ارض فضاء بقصد التحايل على احكام الامتداد القانوني. اثره. جواز اثبات التحايل بكافة طرق الاثبات.

(٥) حكم تسبيب الحكم، نقض سلطة محكمة النقض،

انتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة. لا يبطله اشتماله على تقرير قانوني خاطيء. لمحكمة النقض تصحيح ذلك دون أن تنقضه.

(٦ . ٧) حكم «تسبيب الحكم» «تفويض» «إيجار» «إيجار الاملاك» .

(٦) إيراد الحكم ماجاء بتقرير الخبير من ان ارض النزاع عليها منشآت سابقة على التأجير وانتهائه إلى أن عقد الإيجار قد ورد على ارض فضاء لا عيب ولا تناقض . علة ذلك .

(٧) نص المادة ٥١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . سريانه على المباني المؤجرة لغير اغراض السكن . عدم انطباقه على الاراضي الفضاء المؤجرة . علة ذلك .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ورود عقد الإيجار على ارض فضاء يجعل دعوى الاخلاء خاضعة للقواعد العامة في القانون المدني ، بصرف النظر عما إذا كان يوجد بتلك الارض مبان وقت إبرام العقد أو سابقة عليه ، طالما ان المباني لم تكن محل اعتبار عند التعاقد أو عند تقدير الاجرة ، ومن المقرر ايضا ان العبرة في تعرف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها ، طالما جاء مطابقا لحقيقة الواقع ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير الخبير المقدم لمحكمة الدرجة الاولى ، ان العين المؤجرة عليها منشآت عبارة عن محطة بنزين وجراج للسيارات اقامها المستأجر الاول لعين النزاع .. من ماله الخاص ، ولما انتهت مدة عقده ، باع تلك المباني للمستأجرة التي خلفته .. بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٧ ، وان الطاعنة اقامت محطة لتشحيم السيارات من مالها الخاص وكان الثابت من عقد الإيجار من الباطن المؤرخ ١٩٦٢/٣/١ الصادر من الطاعنة لشركة مصر للبترول المطعون ضدها الرابعة والمقدم من الاخيرة لخبير الدعوى ، وجاء به انها - اى الطاعنة - تملك المباني والمنشآت المقامة على ارض النزاع ، ومؤدى ماجاء بتقرير الخبير ان تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين ، فاذا ما انتهت الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إلى أن العين للمؤجرة ارض فضاء ونسب تلك إلى ماجاء بتقرير الخبير ، فانه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق - ويكون ماثبت بعقد الإيجار محل الدعوى يتفق وحقيقة الواقع ، واذ رتب الحكم على تلك النتيجة ان المباني ، وهي غير مملوكة للمؤجرين - لم تكن محل اعتبار - عند التعاقد ، فانه يكون قد استدل على ما ذهب إليه بأسباب سائغة لها أصلها الثابت من

الأوراق، ويكون النعى عليه بالفساد في الاستدلال على غير أساس، وإذا انتهى الحكم إلى إنهاء عقد الإيجار سالف الذكر لانتهاه مدته تطبيقاً للأحكام العامة في القانون المدني، فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون، إذ أن قوانين إيجار الأماكن لا تسري على الأراضي الفضاء.

٢ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٢٢ من القانون المدني على أن كل ما على الأرض وتحتها من بناء أو أغراض أو منشآت أخرى، يعتبر من عمل صاحب الأرض إقامة على نفقته ويكون مملوكاً له، يدل على أن المشرع قد وضع قرينة قانونية تقضي بأن مالك الأرض بحسب الأصل يعتبر مالكا لما فوقها وماتحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى، فلا يطالب مالك الأرض بإقامة الدليل على ملكيته للمنشآت، وتستند هذه القرينة القانونية إلى مبدأ عام تقررته المادة ٨٠٣/٢ من القانون المدني، فإن ملكية الأرض تشمل ما فوقها وماتحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها علواً أو عمقا، إلا أن تلك القرينة القانونية تقبل إثبات العكس، إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٩٢٢ سالف الذكر على أنه ويجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن اجنبياً أقام هذه المنشآت على نفقته، كما يجوز أن يقام الدليل على أن مالك الأرض قد خول اجنبياً ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في إقامة هذه المنشآت وتملكها، كأن يكون هناك اتفاق بين صاحب الأرض والغير يجيز للاخير تملك المنشآت التي يقيمها على الأرض، وفي هذه الحالة لا يكون هناك مجال لأعمال حكم الالتصاق بسبب لكسب الملكية، وتبقى ملكية الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها من منشآت، وهو ما أجازته المادة ٨٠٣/٢ من القانون المدني. لما كان ذلك، وكان الثابت من عقود الإيجار الصادرة من المطعون ضدهم الثلاثة الأولى للطاعنة والمستأجرين السابقين لها أنهم قد صرحوا لهؤلاء المستأجرين بإقامة مباني عليها تكون مملوكة لهم، ولهم حق إزالتها والاستيلاء عليها، كما ثبت من عقود الإيجار من الباطن الصادرة من الطاعنة لشركة مصر للبترول أنها تملك تلك المنشآت، فإنه لا محل للتحدي بأحكام الالتصاق، ولا يعيب الحكم اغفاله تطبيقها.

٣ - لأن كان الأصل - وعلى ما جرى به نص المادة ١/٦١ من قانون الأثبات أنه لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل

عليه دليل كتابي ، إلا أن ذلك مشروط إلا يكون القصد من الكتابة التحايل على احكام القانون المتعلقة بالنظام العام ، إذ يجوز لمن كان الاحتيايل موجهها ضد مصلحته - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يثبت التحايل بكافة طرق الاثبات القانونية ، ولو خالف بذلك الثابت بالكتابة .

٤ - لنن تمسكت الطاعنة بصورية وصف العين المؤجرة فى عقد الايجار بانها ارض قضاء ، وأن المؤجرين قصدوا التحايل على احكام قوانين ايجار الاماكن التى تقرر الامتداد القانونى لعقود الايجار ولو انتهت مدتها الاتفاقية ، مما يجيز لها اثبات هذا التحايل بكافة طرق الاثبات القانونية استثناء من نص المادة ١/٦١ من الاثبات ، إلا أن الثابت من مذكرات دفاع الطاعنة أمام محكمتى الموضوع أنها تبقى من هذا الدفاع اثبات ان العين المؤجرة عليها منشآت مبنية ، وقد رأت محكمة الدرجة الاولى التحقق من وصف العين المؤجرة الوارد فى عقد الايجار ، فحكمت بنذب خبير فى الدعوى لمعاينة ارض النزاع ، وبيان ما بها من منشآت وتاريخ اقامتها ، ومن اقامها ، والغرض منها ، وتاريخ استغلالها ، وبيان المستغل لها وسنده فى ذلك ، وبيان مساحة كل منشأة على حده ، وصرحت له بسماع اقوال الخصوم وشهودهم ومن يرى لزوما لسماعه ، والاطلاع على المستندات لدى اى جهة ، وبعد ان قدم الخبير تقريره انتهى الحكم صحيحا إلى أن الوصف الوارد بعقد الايجار للعين المؤجرة مطابق لحقيقة الواقع ، إذ ثبت له من هذا التقرير ان المنشآت مملوكة للمستأجرين ومنهم الطاعنة ، واقاموها من مالهم الخاص ، وخلص سائغا إلى أن المنشآت لم تكن محل اعتبار عن التعاقد ، ومن ثم فان محكمة الموضوع تكون قد اتاحت للطاعنة اثبات دفاعها بكافة طرق الاثبات القانونية وقد سأل الخبير فى محضر اعماله القائم على ادارة الجراج التابع لها ، واطلع على المستندات المقدمة منها ، ومن باقى الخصوم وقد اثبتت الطاعنة أن العين المؤجرة كانت عليها منشآت سابقة على التعاقد ، إلا أن الخبير اثبت ان تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين ، ومن ثم تكون الطاعنة قد اخفقت فى اثبات التحايل على القانون ... ومن ثم فان النعى بهذا السبب يكون غير منتج .

٥ - لم يكن التقرير القانوني الخاطيء الذى ورد بالحكم ردا على الدفع بالصورية اى تأثير فى قضائه، ولهذه المحكمة - وعلى ماجرى عليه قضاؤها - أن تصحح مايرد باسباب الحكم المطعون فيه من تقارير قانونية خاطئة لم تؤثر فى قضائه دون أن تنقضه.

٦ - لا يعيب الحكم ايراده ماجاء بتقرير الخبير من أن ارض النزاع عليها منشآت سابقة على التأجير، ثم انتهائه الى ان عقد الايجار قد ورد على ارض فضاء اى تناقض، فقد ثبت من تقرير الخبير ان تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين - المطعون ضدهم - ومن ثم فانها لم تكن محل اعتبار عند تعاقدهم مع الطاعنة على تأجير هذه الارض.

٧ - المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بصريح نصها لاتسرى إلا على المباني المؤجرة لغير اغراض السكن، يؤيد ذلك مانصت عليه المادة ٤٩ من نفس القانون الواردة فى نفس الفصل منه أنه «يجوز لمالك المبنى المؤجرة كل وحداته كغير اغراض السكن ان ينبه على المستأجرين باعلان على يد محضر باخلاء المبنى بقصد اعادة بنائه وزيادة مساحاته وعدد وحداته وذلك وفقا للشروط والالوضاع الاتية.....» ويترتب على ذلك ان نص المادة ٥١ سالف الذكر لاينطبق على الاراضى الفضاء المؤجرة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة.

حيث ان الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الثلاثة الاول اقاموا الدعوى رقم ١١٧٦٣ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنة - فى الطعن رقم ٦٣٥ سنة ٥٤ ق - للحكم باخلاء الارض الفضاء المبينة بالصحيفة مع تسليمها إليهم خالية، وقالوا فى شرح دعواهم انهم اجرؤا لها ارض النزاع بموجب

عقد مؤرخ ١٩٧١/١٢/١ لمدة اربع سنوات ، وتجدد لمدة اخرى تنتهى فى ١٩٧٩/١١/٣٠ ، وقد اندروها بالاخلاء فى ١٩٧٩/٧/١ لعدم رغبتهم فى تجديد العقد ، ولما لم تستجب لطلبهم ، اقاموا الدعوى . اجابت الطاعنة بأن العين المؤجرة عليها مبانى ومنشآت ثابت قبل التأجير ، ويسرى على عقد ايجارها قانون ايجار الاماكن ، الذى يقرر الامتداد القانونى لعقود الايجار ولو انتهت مدتها الاتفاقية ، وادخلت الشركة المطعون ضدها الرابعة خصما فى الدعوى لتقدم ماتحت يدها من مستندات مؤيدة لدفاعها . ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ، لمعاينة ارض النزاع ، وبيان ما بها من منشآت ، وتاريخ اقامتها ومن الذى اقامها ، والغرض منها وتاريخ استغلالها ، وبيان المستغل لها وسنده فى ذلك ، وبيان مساحة كل منشأة على حده وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن ارض النزاع مساحتها ٩٠ ر ١٠٤٢ مترا ، عليها مبانى ومنشآت محطتى بنزين وتشحيم للسيارات على مساحة ٣٧٠ مترا ، تشغل محطة التشحيم منها مساحة ٩٣ مترا ، وباقى المساحة وقدرها ٦٧٠ مترا اقيم عليها بجراج ، للسيارات ، وهذه المنشآت - عدا محطة التشحيم ، اقامها المستأجر الاول لارض النزاع فى سنة ١٩٥٣ من ماله الخاص ، وقام بتأجيرها من الباطن للشركة المطعون ضدها الرابعة ، وان الطاعنة هى التى اقامت محطة التشحيم من ماله الخاص ، وقامت بدورها بتأجير محطتى البنزين والتشحيم للشركة المطعون ضدها الرابعة ، أوبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣ حكمت المحكمة باخلاء ارض النزاع ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٥٢ سنة ١٠٠ ق القاهرة ، كما استأنفته الشركة المطعون ضدها الرابعة بالاستئناف رقم ٢٩٠٧ سنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨٣/١/٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٦٣٥ سنة ٥٤ ق ، كما طعنت فيه ايضا الشركة المطعون ضدها الرابعة وقيد طعنها برقم ٦٤٠ سنة ٥٤ ق ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين ، ابدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظرهما ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

أولا . بالنسبة للطعن رقم ٦٣٥ سنة ٥٤ ق . -

حيث إن الطعن اقيم على أربعة أسباب ، تنعى الطاعنة باولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالاوراق ، والفساد فى الاستنتاج ، ومخالفة القانون ، وفى بيان ذلك نقول أن الخبير اثبت فى تقريره وجود مباني محطة بنزين ، وجراج للسيارات سابقتين على التأجير الحاصل فى سنة ١٩٧١ ، وأن تلك المنشآت اقيمت على العين المؤجرة بقصد الانتفاع بها فى الغرض الذى اجرت من اجله ، ومؤدى ذلك أن هذه المنشآت تكون محل اعتبار عند التعاقد ، وتعتبر العين المؤجرة مكانا يسرى عليه قانون ايجار الاماكن ، فيمتد عقد ايجارها بقوة القانون ولو انتهت مدته الاتفاقية . وإذا اقام الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاءه على أن عقد الايجار انصب على ارض قضاء ، وأن المباني المقامة عليها ليست محل اعتبار فى العقد تاسيأ ذلك الى تقرير الخبير ، فانه يكون قد خالف الثابت بالاوراق وعابه الفساد فى الاستنتاج ، وقد ادى به هذا الخطأ الى تطبيقه احكام القانون المدنى ، فقضى باخلاء العين المؤجرة لانتهاء مدة العقد الاتفاقية ، فيكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ورود عقد الايجار على ارض قضاء يجعل دعوى الاخلاء خاضعة للقواعد العامة فى القانون المدنى ، بصرف النظر عما اذا كان يوجد بتلك الارض مبان وقت ابرام العقد أو سابقة عليه ، طالما أن المباني لم تكن محل اعتبار عند التعاقد ، أو عند تقدير الاجرة ، ومن المقرر ايضا أن العبرة فى تعرف نوع العين المؤجرة هى بما تضمنه عقد الايجار من بيان لها ، طالما جاء مطابقا لحقيقة الواقع . لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير الخبير المقدم لمحكمة الدرجة الاولى ، أن العين المؤجرة عليها منشآت عبارة عن محطة بنزين ، وجراج للسيارات ، اقامها المستأجر الاول لعين النزاع فى سنة ١٩٥٣ من ماله الخاص ، ولما انتهت مدة عقده ، باع تلك المباني للمستأجر التى خلفته السيدة / بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٧ ، وان الطاعنة

اقامت محطة لتشحيم السيارات من مالها الخاص ، وقد ثبت بالكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية ان المباني الاولى مكلفة باسم مالكيها من واقع دفاتر الجرد من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٦ ومقيدة تحت رقم ٢٧١ ، وكان الثابت من عقد الايجار من الباطن المؤرخ ١٩٦٢/٣/١ الصادر من الطاعنة لشركة مصر للبترول المطعون ضدها الرابعة والمقدم من الاخيرة لخبير الدعوى ، وجاء به انها - اي الطاعنة - تملك المباني والمنشآت المقامة على ارض النزاع ، ومؤدى ماجاء بتقرير الخبير ان تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين ، فاذا ما انتهى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إلى ان العين المؤجرة ارض فضاء ، ونسب ذلك إلى ماجاء بتقرير الخبير ، فانه لا يكون قد خالف الثابت بالاوراق ، ويكون ماثبت بعقد الايجار محل الدعوى يتفق وحقيقة الواقع وإذا رتب الحكم تلك النتيجة ان المباني - وهي غير مملوكة للمؤجرين - لم تكن محل اعتبار عند التعاقد ، فانه يكون قد استدل على ماذهب إليه بأسباب سائغة لها أصلها الثابت من الأوراق ويكون النعى عليه بالفساد في الاستدلال على غير أساس وإذا انتهى الحكم الى انتهاء عقد الايجار سالف الذكر لانتهاء مدته تطبيقا لاحكام العامة في القانون المدني ، فانه يكون قد اعمل صحيح حكم القانون إذ ان قوانين ايجار الاماكن لا تسري على الاراضي الفضاء (المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، والمادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) ، ومن ثم يكون النعى على الحكم مخالفته للقانون على غير اساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن المنشآت المقامة على العين المؤجرة سابقة على التعاقد ، وتعتبر مملوكة للمؤجرين - المطعون ضدهم الثلاثة الاول - عملا باحكام الالتصاق ، تطبيقا لنص المادة ٩٢٢ من القانون المدني حتى ولو ثبت انها مملوكة للغير ، وإذا اغفل الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اعمال هذا النص القانوني ، وما يترتب على ذلك من اعتبار عين النزاع من الاماكن المؤجرة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الاولى من المادة ٩٢٢ من القانون المدني على أن كل ماعلى الارض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت اخرى ، يعتبر من عمل صاحب الارض اقامة على نفقته ويكون مملوكا له ، يدل على أن المشرع قد وضع قرينة قانونية تقضى بأن مالك الارض بحسب الاصل يعتبر مالكا لما فوقها وما تحتها من بناء أو غراس أو منشآت اخرى ، فلا يطالب مالك الارض باقامة الدليل على ملكيته للمنشآت وتستند هذه القرينة القانونية الى مبدأ عام تقرره المادة ٢/٨٠٣ من القانون المدني ، بأن ملكية الارض تشمل ما فوقها وما تحتها الى الحد المفيد في التمتع بها علوا أو عمقا ، إلا أن تلك القرينة القانونية تقبل اثبات العكس ، إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٩٢٢ سالفه الذكر على « ويجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن اجنبيا اقام هذه المنشآت على نفقته » ، كما يجوز أن يقام الدليل على ان مالك الارض قد خول اجنبيا ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في اقامة هذه المنشآت وتملكها ، كأن يكون هناك اتفاق بين صاحب الارض والغير يجيز للاخير تملك المنشآت التي يقيمها على الارض ، وفي هذه الحالة لا يكون هناك مجال لاعمال حكم الالتصاق كسبب لكسب الملكية ، وتبقى ملكية الارض منفصلة عن ملكية ما فوقها من منشآت ، وهو ما اجازته المادة ٢/٨٠٣ من القانون المدني . لما كان ذلك ، وكان الثابت من عقود الايجار الصادرة من المطعون ضدهم الثلاثة الاول للطاعنة والمستأجرين السابقين لها انهم قد صرحوا لهؤلاء المستأجرين باقامة مباني عليها تكون مملوكة لهم ، ولهم حق ازالتها والاستيلاء عليها كما ثبت من عقد الايجار من الباطن الصادر من الطاعنة لشركة مصر للبترول انها تملك تلك المنشآت ، فانه لامحل للتحدى باحكام الالتصاق ، ولا يعيب الحكم اغفاله تطبيقها ، ويكون النعى على غير اساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ في تطبيقه ، والاخلال بحق النفع والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمتي الموضوع بنسوية وصف العين المؤجرة بانها ارض فضاء ، وأن المؤجرين - المطعون

ضدهم الثلاثة الاول - قصدوا التحايل على احكام قانون ايجار الاماكن الخاصة بالامتداد القانوني لعقود الايجار ، وهي احكام متعلقة بالنظام العام ، مما يعطيها الحق في اثبات بفاعها بكافة طرق الاثبات القانونية ، في حين أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ذهب الى انه ازاء تمسك المؤجرين بعدم جواز الاثبات بغير الكتابة ، فلا يجوز لها اثبات بفاعها ، إلا بدليل كتابي وهو مالم تقدمه ، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث بفاعها وهو جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، مما يعيبه ايضا بالاخلال بحق الدفاع ، والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أنه ولئن كان الاصل - وعلى ما جرى به نص المادة ١/٦١ من قانون الاثبات انه لايجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما يخالف أو يجاوز ما شمس عليه دليل كتابي ، إلا أن ذلك مشروط إلا يكون القصد من الكتابة التحايل على احكام القانون المتعلقة بالنظام العام ، إذ يجوز لمن كان الاحتيايل موجهاً ضد مصلحته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يثبت التحايل بكافة طرق الاثبات القانونية ، ولو خالف بذلك الثابت بالكتابة ، وأنه ولئن تمسكت الطاعنة بصورية وصف العين المؤجرة فى عقد الايجار بأنها ارض قضاء ، وإن المؤجرين قصدوا التحايل على احكام قوانين ايجار الاماكن التى تقرر الامتداد القانوني لعقود الايجار ولو انتهت مدتها الاتفاقية ، مما يجيز لها اثبات هذا التحايل بكافة طرق الاثبات القانونية استثناءً من نص المادة ١/٦١ من قانون الاثبات ، إلا أن الثابت من مذكرات دفاع الطاعنة أمام محكمتى الموضوع أنها تبغى من هذا الدفاع اثبات ان العين المؤجرة عليها منشآت مبنية ، وقد رأت محكمة الدرجة الاولى التحقق من وصف العين المؤجرة الوارد فى عقد الايجار فحكمت بتدب حبير فى الدعوى لمعاينة ارض النزاع ، وبيان ملبها من منشآت وقاربخ اقامتها ، ومن اقامها ، والغرض منها ، وقاربخ استقلالها ، وبيان المستغل لها وبسنده فى ذلك ، وبيان مساحة كل منشأة على حدة ، صوحت له بسماع اقوال الخصوم وشهودهم ومن يرى لزوما لصناعه ، والإطلاع على المستندات لدى أى

جهة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره انتهى الحكم صحيحا إلى أن الوصف الوارد بعقد الايجار للعين المؤجرة مطابق لحقيقة الواقع ، إذ ثبت له من هذا التقرير ان المنشآت مملوكة للمستأجرين ومنهم الطاعنة ، واقاموها من مالهم الخاص ، وخلص سائغا إلى أن المنشآت لم تكن محل اعتبار عند التعاقد ، ومن ثم فان محكمة الموضوع تكون قد اتاحت للطاعنة اثبات دفاعها بكافة طرق الاثبات القانونية وقد سأل الخبير في محضر اعماله القائم على ادارة الجراج التابع لها ، واطلع على المستندات المقدمة منها ، ومن باقى الخصوم ، وقد اثبتت الطاعنة ان العين المؤجرة كانت عليها منشآت سابقة على التعاقد ، إلا أن الخبير اثبت أن تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين ، ومن ثم تكون الطاعنة قد اخفقت في اثبات التحايل على القانون ، ولم يكن التقرير القانونى الخاطيء الذى ورد بالحكم ردا على الدفع بالصورية اى تأثير في قضائه ، ولهذه المحكمة - وعلى ماجرى عليه قضاءها - أن تصحح مايرد بأسباب الحكم المطعون فيه من تقارير قانونية خاطئة لم تؤثر في قضائه دون أن تنقصه ، ومن ثم فان النعى بهذين السببين يكون غير منتج ، وبالتالي غير مقبول ، ولما تقدم يكون الطعن برمته على غير اساس ويتعين رفضه .

ثانيا : بالنسبة للطعن رقم ٦٤٠ سنة ٥٤ ق :

حيث إن الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ، تنعى بها الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والتناقض والخطأ في فهم الواقع وتحصيله ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه تجاهل تماما المبانى المقامة على العين المؤجرة ، واعتبرها ثانوية ، وانها لم تكن محل اعتبار عند التعاقد ، ونسب ذلك الى تقرير الخبير على خلاف الثابت به ، وبالكشف الرسمى والترخيص المؤرخ ١٩٥٧/٥/٢٢ ، فيكون قد اخطأ في فهم الواقع وعابه التناقض ، وخالف الثابت بالاوراق ، كما ان الحكم رفض اثبات الدفع بصورية وصف العين المؤجرة بغير دليل كتابى ، في حين ان التحايل على القانون يجوز اثباته بكافة الطرق القانونية ، فيكون قد اخطأ في تطبيق القانون . هذا الى ان

المؤجرين - المطعون ضدهم - يقصدون التوصل الى هدم مباني محطة خدمة السيارات وتمويلها لبيع الارض خالية ، وهو ما يتعارض مع حكم المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يحظر اخلاء محطات خدمة وتمويل السيارات ، نظرا لما تؤديه من خدمات عامة للجمهور ، مما يعيب الحكم ايضا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في شقة الاول مردود بما اوردته المحكمة في ردها على اسباب الطعن السابق ، ولا يعيب الحكم ايراده ما جاء بتقرير الخبير من أن ارض النزاع عليها منشآت سابقة على التأجير ، ثم انتهائه إلى أن عقد الايجار قد ورد على ارض فضاء اى تناقض ، فقد ثبت من تقرير الخبير أن تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين - المطعون ضدهم - ومن ثم فانها لم تكن محل اعتبار عند تعاقدهم مع الطاعنة على تأجير هذه الارض ، ولا يغير من ذلك مانصت عليه المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الواردة في الفصل الاول من الباب الثانى فى شأن هدم المباني غير السكنية لاعادة بنائها بشكل اوسع . من أنه «لاتسرى احكام هذا الفصل على المباني المؤجرة لاستعمالها دورا للتعليم .. ومحطات تموين وخدمة السيارات .. وغيرها من المنشآت ذات الاهمية للاقتصاد أو الامن القومى أو التى تقدم خدمات عامة للجمهور» . ذلك ان هذه المادة بصريح نصها لاتسرى إلا على المباني المؤجرة لغير اغراض السكن ، يؤيد ذلك مانصت عليه المادة ٤٩ من نفس القانون الواردة فى نفس الفصل من انه «يجوز لمالك المباني المؤجرة كل وحداته لغير اغراض السكن ان ينبه على المستأجرين باعلان على يد محضر باخلاء المبنى بقصد اعادة بنائه وزيادة مساحاته وعدد وحداته وذلك وفقا للشروط والاوزاع الآتية ..» . ويترتب على ذلك ان نص المادة ٥١ سالف الذكر لا ينطبق على الاراضى الفضاء المؤجرة ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير اساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرزاق، ونائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ سعد حسن بدر، نائب رئيس المحكمة، عبد المنعم بركة، طلعت أمين صادق وعبد الفتاح عوض.

(٤٣٢)

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ القضائية

(١، ٢) دعوى، الطلبات فيها، محكمة الموضوع، تكييف الدعوى، حكم، عمل.

(١) تكييف الدعوى من سلطة محكمة الموضوع. حقها في إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانوني الصحيح. وجوب تقيدها بسبب الدعوى وطلبات الخصوم.

(٢) طلب الغاء القرار الصادر بترقية الطاعن فيما تضمنه من تخطي المطعون ضده في الترقية والحكم بترقيته. القضاء بالغاء القرار على اطلاقه دون قصره على مجرد التخطي في الترقية. قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

١ - على محكمة الموضوع اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانوني الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها، وملتزمة بذلك بسبب الدعوى، كما يجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها.

٢ - لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضده الاول - المدعى - حسبما حصلها الحكم الابتدائي الذي احال عليه الحكم المطعون فيه هي الغاء القرار الصادر بترقية الطاعن في إلى وظيفة فيما تضمنه من تخطيه هو في الترقية اليها والحكم بترقيته إلى هذه الوظيفة اعتبارا من وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على أن مما مفاده ان المطعون ضده الاول لم يبع من طلباته الا الحكم له بالغاء القرار الصادر بترقية الطاعن في ذاته، إلا أن الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - انتهى إلى

القضاء بالغاء هذا القرار على اطلاقه وليس فقط فيما تضمنه من تخطى الطاعن في الترقية فخرج بذلك عن الطلبات المبداءة، ويتعين لذلك نقضه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الاول اقام الدعوى رقم ٢٦٦ سنة ١٩٧٨ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعن والشركة المطعون ضدها الثانية طالبا الحكم بالغاء القرار الصادر بترقية الطاعن في ١٢/٣١/١٩٧٧ إلى وظيفة وكيل ادارة الشؤون القانونية لدى المطعون ضدها الثانية لما تضمنه من تخطيه في الترقية والقضاء بترقيته إلى هذه الوظيفة بالفئة الثانية اعتبار من التاريخ المذكور، وقال بيانا للدعوى أن المطعون ضدها الثانية سوت حالته اعمالا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الفئة الثالثة اعتبارا من ١١/٢/١٩٧٠ في وظيفة محام ممتاز، في حين أن الطاعن شغل هذه الوظيفة بصفة شخصية بتاريخ ١/٧/١٩٧٥ ولم تتم تسويته عليها بصفة نهائية الا في ٢٨/١١/١٩٧٦، ولما خلت وظيفة وكيل ادارة الشؤون القانونية بالفئة الثانية أصدرت المطعون ضدها الثانية قرارا بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٧ بترقية الطاعن على خلاف احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣، ولما كان هو الاحق بالترقية فقد اقام دعواه بطلباته سالفه البيان ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت في ٢٩/٤/١٩٧٩ بالغاء القرار الصادر بترقية الطاعن في ٣١/١٢/١٩٧٧ إلى وظيفة وكيل ادارة للشؤون القانونية بالشركة المطعون ضدها بالفئة الثانية وبأحقية المطعون ضده الاول في الترقية إلى الوظيفة والفئة المذكورة من ٣١/١٢/١٩٧٧. طعن الطاعن والمطعون ضدها الثانية في هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئناف الطاعن رقم ٨٢٣ سنة ٩٦ ق واستئناف المطعون ضدها الثانية برقم ٨٠٢ سنة ٩٦ ق، وبعد أن أمرت

المحكمة بضم الاستئناف حكمت فيهما بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في حكم الاستئناف المنكور بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها للرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وبياننا لذلك يقول أنه مع افتراض أحقية المطعون ضده الاول للوظيفة والفئة المحكوم له بهما فلم يكن الحكم بحاجة إلى القضاء بالغاء القرار الصادر بترقيته هو إلى تلك الفئة مع استحقاقه لها وفق التعليمات الصادرة من المطعون ضدها الثانية ، كما أن في الزام الحكم لهذه الاخير بترقية المطعون ضده الاول لايجب القضاء بالغاء القرار الصحيح بترقيته ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن على محكمة الموضوع اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانوني الصحيح دون تقيد بتكييف الخصوم لها وملزمة بذلك بسبب الدعوى كما يجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها ، لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضده الاول - المدعى - حسبما حصلها الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه هي الغاء القرار الصادر بترقية الطاعن في ١٩٧٧/١٢/٣١ إلى وظيفة وكيل إدارة للشئون القانونية بالشركة المطعون ضدها الثانية بالفئة الثانية فيما تضمنه من تخطيه هو في الترقية إليها والحكم بترقيته الى هذه الوظيفة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن : وحيث إنه فيما يتعلق بما قضى به الحكم المستأنف في خصوص الغاء القرار الصادر بترقية المستأنف - الطاعن - فانه وقد انتهت محكمة أول درجة إلى أن المستأنف ضده - المطعون ضده الاول - أحق بالترقية من زميله المستأنف - الطاعن - فيكون من المتعين عليها ان تقضى بالغاء القرار فيما تضمنه من تخطي المستأنف للمستأنف ضده - الطاعن للمطعون ضده الاول - في

الترقية إلى وظيفة وكيل إدارة قانونية من الفئة الثانية وألا يؤثر ذلك على حقوق المستأنف - الطاعن - واستطرد الحكم قائلاً : فما قصدته محكمة أول درجة في حكمها هو أن المستأنف ضده - المطعون ضده الأول - أحق من زميله المستأنف - الطاعن - في الترقية إلى وكيل إدارة قانونية بالفئة الثانية في ١٩٧٧/١٢/٣١ ولم يقصد أنه ليس من حق المستأنف - الطاعن - أن يرقى إلى ذات الوظيفة والفئة بشرط أن يسبق المستأنف ضده المستأنف - المطعون ضده الأول الطاعن - في الترقية إلى تلك الوظيفة . مما مفاده أن المطعون ضده الأول لم ييغ من طلباته في الدعوى إلا الحكم له بإلغاء القرار الصادر بترقية الطاعن قبله فيما تضمنه من تخطيه في الترقية ، فلم يكن مطروحاً على محكمة الموضوع إلغاء قرار ترقية الطاعن في ذاته ، إلا أن الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - انتهى إلى القضاء بإلغاء هذا القرار على إطلاقه وليس فقط فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية فخرج بذلك عن الطلبات المبداه ، ويتعين لذلك نقضه بغير حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٨٢٣ سنة ٩٦ ق قضائية القاهرة بتعديل الحكم المستأنف إلى القضاء بإلغاء القرار الصادر بترقية الطاعن في ١٩٧٧/١٢/٣١ إلى وظيفة وكيل إدارة للشئون القانونية بالفئة الثانية فيما تضمنه من تخطي المطعون ضده الأول في الترقية إلى هذه الوظيفة بالفئة المذكورة وبأحقية الأخير في الترقية إليها اعتباراً من ١٩٧٧/١٢/٣١ .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ احمد ضياء عبد الرازق، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ سعد حسين بدر، نائب رئيس المحكمة، سعيد صقر، طلعت أمين صادق وعبد الفتاح عوض.

(٤٣٣)

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٠ القضائية

عمل «العاملون بشركات القطاع العام : ادارات قانونية ، ترقية ،
بدء تطبيق قواعد ترقية مديري واعضاء الادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ من تاريخ العمل بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، مؤدى ذلك ،
خضوع التوقيات السابقة للقواعد والنظم الاخرى السارية وقت اجرائها .

مفاد نصوص المواد ١٤ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن
الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها
والمادة السادسة من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ - الصادر
استنادا للتفويض التشريعي المنصوص عليه في المادة الثامنة من هذا
القانون - بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديري واعضاء
الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ، ان قواعد ترقية
مديري واعضاء الادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
والواردة بنص المادة ١٤ منه لاتجد مجالا للتطبيق إلا من تاريخ العمل
باحكام قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه باعتبار ان
القواعد التي تضمنها هذا القرار هي قواعد متممة للقانون ولازمة لعمال هذه
المادة ، مما مؤداه ان - الترقيات التي تتم في الفترة السابقة على العمل بهذا
القرار تظل خاضعة للقواعد والنظم الاخرى السارية وقت اجرائها اعمالا لنص
المادة ٢٨ من القانون ، لما كان مائتقم ، وكان الثابت في الدعوى ان البنك

المطعون ضده قد أصدر حركتي الترقية في ١٩٧٧/٤/٥ و ١٩٧٧/٥/١٧ على التوالي قبل تاريخ العمل بقرار وزير العدل سالف الذكر ، فانهما تكونان خاضعين للأحكام العامة التي تضمنتها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن يعمل على واقعة الدعوى ترض المادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على البنك المطعون ضده الدعوى رقم ٧٠٨ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى الاسكندرية بطلبات ختامية هي الحكم بعدم الاعتداد بحركتي الترقية الصادرتين بالقرارين رقمي ٢٥٨٦ و ٢٥٩٢ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنته الاولى من تخطيه في الترقية إلى وظيفة مدير الادارة العامة للفتاوى والتحضير من الفئة الاولى وترقية ، وفيما تضمنته الثانية من تخطيه في الترقية وترقية كل من إلى وظائف الفئة الاولى واحقيته في الترقية إلى الوظيف الاولى اعتبارا من ١٩٧٧/٤/٥ أو إلى أى من وظائف هؤلاء الاربعة اعتبار من ١٩٧٧/٥/٢٧ ، مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية ، والزام المطعون ضده ان يدفع له ٢٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض وقال بيانا لدعواه انه تدرج في وظائف بنك بورسعيد - الذى ادمج في البنك المطعون ضده - حتى رقى في سنة ١٩٦٥ مساعدا لمدير الادارة القانونية بالفئة الثانية - وإذا كان يستحق الترقية إلى الفئة الاولى ، وأساء المطعون ضده استعمال سلطته بأن تخطاه في الترقية إلى هذه الفئة في حركتي الترقية المشار إليهما ، ولحقه من جراء ذلك اضرار مادية وألمية

يقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به، فقد أقام دعواه. وبتاريخ ١٩٧٨/١/١ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لاداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها وكان الطاعن قد أقام بذات الطلبات طعنا أمام محكمة القضاء الإداري قضى فيه بعدم الاختصاص والاحالة إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيد برقم ١٢٦٣ لسنة ٩٧٨ عمال كلى وبعد ان قدم الخبير تقريره فى الدعوى الاولى امرت المحكمة بضم الدعويين وحكمت فى ١٩٧٩/١/٢٨ برفضهما. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ١٦٣ لسنة ٢٥ ق، وبتاريخ ١٩٧٩/٦/١٩ حكمت المحكمة باستجواب طرفى الدعوى ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٩ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأى بتنقض الحكم، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقول ان الترقية الى درجة مخام ثالث فما يعلوها تتم - طبقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - على اساس الكفاية مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوى فى الكفاية، وان المادة ١٣ من ذات القانون قد سوت - بالنسبة لوظيفة مدير عام ادارة قانونية - بين من قيد أمام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات وبين من قيد أمامها لمدة أقل متى كان قد مضى على قيده أمام محاكم الاستئناف والاشتغال بالمحاماه خمسة عشر عاما، وإذا كان الثابت بتقرير الخبير ان الطاعن قيد أمام محاكم الاستئناف فى ١٩٥٣/٢/٢١ بينما قيد أمامها المقارن بهم فى مدد لاحقة، كما أغفل هذا التقرير بيان قيد المقارن به الاستاذ أمام محكمة النقض بما مفاده عدم قيده أمامها أو عدم ثبوت تاريخ هذا القيد، وقضى الحكم المطعون فيه مع ذلك برفض دعواه تأسيسا على أن المقارن بهم الذين رقوا يسبقونه جميعا فى اقدمية التعيين بالبنك واقدمية القيد أمام محكمة النقض، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب.

وحيث إنه لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن «مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التعيين في درجة محام ثالث فما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية» وتنص المادة ٢٨ منه على أن «تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها...» وكانت المادة السادسة من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ - الصادر استنادا للتفويض التشريعي المنصوص عليه في المادة ٨ من هذا القانون - بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديري واعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام - قد نصت على ان «تحدد الأقدمية في الفئة الوظيفية بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فيها مالم يحددها القرار بتاريخ آخر» وتحدد الأقدمية فيما بين المعينين بقرار واحد بترتيب اسمائهم فيه. ويراعى في تحديد الأقدمية القواعد التالية: - ١ - إذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت على أساس الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة. ٢ - إذا كان التعيين نقلا من إحدى وظائف الإدارات القانونية أو الإدارات الأخرى الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام تحسب أقدمية المعين في الفئة الوظيفية التي عين بها في الإدارة القانونية من تاريخ حصوله على الفئة المعاملة لها في الجهة المنقول منها على إلا لسبق زملاءه في الإدارة القانونية. ٣ - إذا كان التعيين لأول مرة تحسب أقدمية المعينين على أساس درجة ومدة القيد في جداول المحامين مع حساب مدة الاشتغال بالمحاماه أو الأعمال النظيره طبقا للمادة ١٣ من القانون... وعند التساوي يقدم صاحب المؤهل الأعلى فالأعلى في مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً، وذلك كله يشترط ألا يسبقوا زملائهم في الإدارة القانونية، وتحدد الأقدمية فيما بين الزملاء في حكم الفقرتين السابقتين بتاريخ استيفاء كل منهم شروط الصلاحية للتعيين في الدرجة التي عين بها

فى الادارة القانونية، وكان هذا القرار- - الذى حدد قواعد الاقدمية لوظائف الادارات القانونية - لم يعمل به إلا من تاريخ نشره الحاصل فى ١٩٧٨/٣/٢٨ ، فان مفاد ذلك ان قواعد ترقية مديرى وأعضاء الادارة القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والواردة بنص المادة ١٤ منه لاتجد مجالا للتطبيق إلا من تاريخ العمل بأحكام قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه باعتبار ان القواعد التى تضمنها هذا القرار هى قواعد متممة للقانون ولازمة لاعمال هذه المادة ، مما مؤداه ان الترقيات التى تتم فى الفترة السابقة على العمل بهذا القرار تظل خاضعة للقواعد والنظم الاخرى السارية وقت اجرائها اعمالا لنص المادة ٢٨ من القانون ، لما كان مانقداً ، وكان الثابت فى الدعوى ان البنك المطعون ضده قد أصدر حركتى الترقية فى ١٩٧٧/٤/٥ و ١٩٧٧/٥/١٧ على التوالى قبل تاريخ العمل بقرار وزير العدل سالف الذكر ، فانهما يكونان خاضعين للأحكام العامة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن أعمل على واقعة الدعوى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وتحجب بذلك عن بحث مدى أحقية الطاعن فى الترقية إلى أى من وظائف الفئة الاولى المطالب بها طبقاً لنص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون آنف البيان ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور المبطل ، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن ، على ان يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار / محمد العرسى محمد فتح الله ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : وليم رزق بدرى ، عبد السلام خطاب ، محمد لطفى وعبدالله حنقى .

(٤٣٤)

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٠ القضائية

(١-٢) ملكية ملكية الأجانب للعقارات، .

(١) حظر تملك الأجانب للعقارات المبنية والأراضي الفضاء ، ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ عدم امتداده إلى ما تنظمه المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها . علة ذلك .

(٢) إتفاقية التشجيع والحماية بين مصر واليونان . ظلها من نص يبيع ثل اليونانى للعقارات فى مصر . اثره . تطبيق احكام القانون ٨١ لسنة ٧٦ .

(١) لئن كانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء تنص على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة يحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء فى جمهورية مصر العربية أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث، وقد أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون إلى أن هذا الحظر لايمتد إلى حالات تملك الأجانب التى تنظمها المعاهدات الدولية السارية فى مصر طبقاً للأوضاع المقررة والتى يكون لها قوة القانون وفقاً للمادة ١٥١ من الدستور وذلك باعتبار أن تلك المعاهدات والاتفاقيات تعتبر من قبيل القوانين الخاصة التى لاينسخها القانون العام كشأن المشروع الراسخ، وكانت إتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ

أول ابريل سنة ١٩٧٥ الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٦ لها قوة القانون الخاص التى لا ينسخها القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ - إلا أنه لما كان الثابت من مقدمة هذه الاتفاقية هو رغبة طرفيها مصر واليونان فى توطيد التعاون الاقتصادى بينهما وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار فى مجالات محدد. لبيتها الاتفاقية ولم يرد فى نصوص هذه الاتفاقية ثمة نص يبيح لليونانى تملك الأراضى الفضاء أو العقارات بجمهورية مصر العربية فإن الحكم المطعون فيه إذ مضى برفض الدعوى إعمالاً لأحكام القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ الذى يمنع الطاعنة باعتبارها غير مصرية - يونانية - تملك العقارات بجمهورية مصر العربية لأى سبب من أسباب كسب الملكية ومنها الشفعة - عدا الميراث - فإنه يكون قد أعمل حكم القانون صحيحاً ويضحي هذا النص فى غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٢٧٧ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم عدا الأخير بطلب الحكم بصحة الشفعة فى حصة قدرها ٢٠٪ من العقار المبين الحدود والمعالم بالصحيفة وقالت شرحاً لذلك أنه قد صدر الحكم فى الدعوى رقم ٤٤٤٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة بصحة ونفاذ عقدى بيع مورث المطعون ضده الثالث لصالح المطعون ضدهما الاولى والثانية بنسبة ٢٠٪ من ارض وبناء العقار المبين بالصحيفة لقاء ثمن قدره عشرة آلاف جنيه وقد استأنفت ذلك الحكم واقامت دعوى اخرى بطلب الحكم بعدم تسجيله وحق لها اقامة الدعوى الماثلة بطلباتها سألقة البيان - قضت محكمة الدرجة الاولى برفض الدعوى استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٥٨ س ٩٥ ق، وبتاريخ

١٩٨٠/٦/٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه لم يعمل احكام الاتفاقية المصرية اليونانية بضمان الاستثمار اليوناني السابق واللاحق على ابرامها والموقع عليها من الحكومتين في ١/٤/١٩٧٥ قبل صدور القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ والذي يحظر على غير المصريين سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات بغير طريق الميراث وأنه لاتعارض بين هذا القانون والاتفاقية التي تتيح للاجانب استثمار المال وتملكه في جمهورية مصر العربية وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى استنادا إلى القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ دون اعمال نصوص الاتفاقية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه ولئن كانت الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ تنظم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء تنص على أنه مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة يحظر على غير المصريين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء في جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث، وقد اشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون إلى أن هذا الحظر، لايمتد إلى حالات تملك الاجانب التي تنظمها المعاهدات الدولية السارية في مصر طبقا للأوضاع المقررة والتي يكون لها قوة القانون وفقا للمادة ١٥١ من الدستور وذلك باعتبار ان تلك المعاهدات والاتفاقيات تعتبر من قبيل القوانين الخاصة التي لاينسخها القانون العام كشأن المشروع الراهن، وكانت اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة

للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ اول ابريل سنة ١٩٧٥ والصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٦ لها قوة القانون الخاص التى لاينسخها القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ إلا أنه لما كان الثابت من مقدمة هذه الاتفاقية هو رغبة طرفيها مصر واليونان فى توطيد التعاون الاقتصادى بينهما وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار فى مجالات محددة بينتها الاتفاقية ولم يرد فى نصوص هذه الاتفاقية ثمة نص يبيح لليونانى تملك الاراضى الفضاء أو العقارات بجمهورية مصر العربية فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى إعمالا لاحكام القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ الذى يمنع الطاعنة باعتبارها غير مصرية - يونانية - تملك العقارات بجمهورية مصر العربية لأى سبب من اسباب كسب الملكية ومنها الشفعة - عدا الميراث - فانه يكون قد أعمل حكم القانون صحيحا ، ويضحى هذا النعى فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ وليم رزق بدوي، عبد السلام خطاب، محمد لطفى السيد وعبدالله حنفي.

(٤٣٥)

للطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥١ القضائية

(١) ضرائب الطعن الضريبي، دعوى • إعلان •

صحيفة الطعن الضريبي. إعلانها بمعرفة الطاعن وليس قلم الكتاب. لا وجه للتحدي بما جرى عليه العمل خطأ.

حكم بحجية الحكم، قوة الأمر المقضى •

المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها. شرطه.

١ - من المقرر قانون إعمالا لنص المادة ٥٤ مكرر فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٤٧٠ سنة ١٩٥٣ ان الطاعن هو المكلف باعلان صحيفة الطعن في قرارات الربط الضريبي - وليس قلم الكتاب - في خلال خمسة عشر يوما وإلا كان الطعن باطلا ولايغير من ذلك ماقرره الطاعن ان قلم الكتاب اعتاد اعلان صحف الطعن في قرارات الربط الضريبي إذ ان جريان العمل على ذلك لا يغير ماأوجبه القانون في هذا الصدد ، فاذا ماالتزم قلم الكتاب ماأوجبه القانون فان ذلك لا يعد خطأ في جانبه يرتب مسئوليته .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة الا أن تكون للمسألة المقضى فيها نهائيا أساسية لاتغير وأن يكون الطرفان قد تناقسا فيها في الدعوى الأولى واستقرت

حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا وأن تكون هذه بذاتها الأساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية وينبنى على ذلك إن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حاز قوة الأمر المقضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٤٦٧ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الزقازيق على المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزام المطعون ضدهما الأولين فى مواجهة المطعون ضده الثالث بأن يدفعوا له بالتضامن فيما بينهما مبلغ ٢١٠ مليون، ٨٥٢٠ جنيه . وقال شرحا لذلك أنه أقام الدعوى رقم ٢١١ سنة ١٩٧٥ تجارى كلى الزقازيق ضد وزير المالية ومراقب ضرائب الزقازيق بصفتيهما طعنا فى قرار لجنة طعن ضرائب الزقازيق وقدم صحيفة الدعوى الى قلم كتاب محكمة الزقازيق إلا أن قلم الكتاب لم يقم بتنفيذ مانصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ٦٧ من قانون المرافعات التى تلزمه بتسليم الصحيفة وصورها لقلم المحضرين لاعلانها إلى أن قضت المحكمة فى الدعوى سالفه الذكر بىطلان الطعن لعدم اعلان الصحيفة خلال المدة القانونية وقد ترتب على خطأ قلم الكتاب المطعون ضده الثانى، تابع المطعون ضده الأول اصابته بأضرار مادية تتمثل فى تحميله بالمبالغ المقرره عليه من مصلحة الضرائب مضافا إليها رسوم الدعوى واتعابه كمحام مباشر لها فأقام دعواه بطلباته سالفه البيان ، قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٤ س ٢٣ ق بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ قضت محكمة استئناف المنصورة بأمرية الزقازيق بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقامت النيابة

مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما أبداه في السبب الأول من أسباب الاستئناف من أن قلم الكتاب منذ صدور القانون ١٤ سنة ١٩٢٩ قد درج على اعلان صحف طعون الضرائب وثابت ذلك من مطالعة سجلات قلم الكتاب ودفاتر تسليم صحف الصعون إلى قلم المحضرين وما أظهره التحقيق الإداري الذي أجرته محكمة الزقازيق الابتدائية واكتفى الحكم المطعون فيه بالقول بأن الطاعن محام وكان يستطيع ان يتقدم بشكوى لاستلام أوراق الطعن لاعلانها بنفسه مما يشوب حكمه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر قانونا إعمالا لنص المادة ٥٤ مكررا فقره ٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٧٠ سنة ١٩٥٣ أن الطاعن هو المكلف باعلان صحيفة الطعن في قرارات الربط الضريبي - وليس قلم الكتاب في خلال خمسة عشر يوما وإلا كان الطعن باطلا ولايغير من ذلك ماقرره الطاعن من ان قلم الكتاب اعتاد اعلان صحف الطعن في قرارات الربط الضريبي إذ ان جريان العمل على ذلك لا يغير ما أوجبه القانون في هذا الصدد فإذا ما التزم قلم الكتاب ما أوجبه القانون فإن ذلك لا يعد خطأ في جانبه يرتب مسئولية وإن اعتد الحكم المطعون فيه بهذا النظر وفيه الرد الضمني على ماساقه الطاعن في هذا السبب فان هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التناقض مع حكم نهائي صادر من ذات المحكمة وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه جاء مناقضا لما ورد في أسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦ س ٢٠ تجاري استئناف المنصورة والتي كان قد أقامها الطاعن طعنا على الحكم

رقم ٢١١ سنة ١٩٧٥ تجارى كلى الزقازيق والذى جاء بأسبابه ان الطاعن غير مكلف الابتسليم الصحيفة الى قلم الكتاب وعليه واجب تتبع دعواه بحيث إذا لم يتم اعلان خصمه فى الميعاد المناسب كان عليه ان يتخذ مايلزم لاتمام اعلانه فى الميعاد المقرر فى القانون مما يؤكد أنه قد استقر فى يقين المحكمة التى اصدرت ذلك الحكم ان الطاعن ما عليه إلا أن يسلم صحيفة الطعن بالنسبة لطعن الضرائب إلى قلم الكتاب إلا أن الحكم المطعون فيه قد جاء مناقضا لما ورد بذلك الحكم مما يشوبه البطلان .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المنع من اعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه ان تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولا تتوافر هذه الوحده إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا أساسية لا تتغير وان يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا وأن تكون هى بذاتها الاساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية وينبنى على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حاز قوة الامر المقضى ، لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الدعوى رقم ٢٦ س ٢٠ قس المنصورة المضمومة لملف الطعن أن موضوعها يختلف عن موضوع الدعوى الصابر بشأنها الحكم المطعون فيه وان ماجاء بأسباب الحكم فى الدعوى السابقة لا يعد من التقارير القانونية التى تأسس عليها الحكم وانما جاء تزييدا لا يقتضيه ذلك الحكم لا يحوز حجية الشئ المحكوم فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يعمل قواعد الحجية فى الاحكام فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويصحى النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول انه طلب من محكمة الموضوع نذب خبير فى الدعوى لبيان مدى الضرر الذى اصابه من جراء خطأ المطعون ضده

الثانى فى عدم اعلان صحيفة الطعن وما يترتب على ذلك من القضاء بىطلان
إلا أن المحكمة رفضت ذلك مما يعد اخلافا بحق الدفاع يعيب الحكم المطعون
فيه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى
إلى انتفاء ركن الخطأ فى جانب المطعون ضده الثانى التابع للمطعون ضده
الاول وان المكلف باعلان صحيفة الطعن هو الطاعن نفسه فلا عليه بعد ذلك
ان لم يبحث ركن الضرر أو ان يندب خيرا لبيان مقداره ويكون النعى عليه
بهذا السبب على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله، وعضوية السادة المستشارين/ وليم رزق بدوى، عبد السلام خطاب، محمد لطفى السيد، وعبدالله حنقى

(٤٣٦)

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ القضائية

(١) ملكية • تقادم • محكمة الموضوع «مسائل الواقع» •

وضع اليد المكسب للملكية • من مسائل الواقع • استقلال قاضى الموضوع باستخلاصه طالما كان ذلك سائغا •

(٢) إثبات • خبرة • محكمة الموضوع •

عمل الخبير • استقلال محكمة الموضوع بتقديره والأخذ بتقريره محمولا على اسبابه عدم التزامها بالرد استقلالا على المطعون الموجه إليه •

(٣ - ٤) إثبات «إجراءات الإثبات»، «الإحالة للتحقيق» • محكمة الموضوع • خبره

(٣) محكمة الموضوع • عدم التزامها بإجابة طلب الخصم إحالة الدعوى الى التحقيق طالما أنها وجدت فى أوراقها مايكفى لتكوين عقبيتها •

(٤) التحقيق الذى يصلح اتخاذه سندا سياسيا للحكم • شرطه • م ٦٨ إثبات • مايجريه الخبير من سماع شهود ليس تحقيقا • اعتباره مجرد قرينه قضائية • عدم جواز إقامة الحكم عليها بمفردها •

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع فله أن يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها طالما كان استخلاصه سائغا ولا مخالفا فيه للثابت بالأوراق •

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير عمل الخبير والأخذ بتقريره محمولا على أسبابه ، ولاتلتزم الرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه فى أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد انها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

٣ - لاتلتزم محكمة الموضوع بإجابة الخصم إحالة الدعوى الى التحقيق طالما أنها وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

٤ - من المقر فى قضاء هذه المحكمة أن التحقيق الذى يصلح اتخاذه سنداً أساسياً للحكام هو الذى يجرى وفقاً للأحكام التى رسمها القانون لشهادة الشهود فى المادة ٦٨ وما بعدها من قانون الإثبات تلك الأحكام التى تقضى بأن يحصل التحقيق أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاضى تنديه لذلك وتوجب أن يحلف الشاهد اليمين إلى غير ذلك من الضمانات المختلفة التى تكفل حسن سير التحقيق توصلاً إلى الحقيقة أما ما يجرىه الخبير من سماع شهود ولو أنه يكون بناء على ترخيص من المحكمة لا يعد تحقيقاً بالمعنى المقصود إذ هو إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدف به الخبير أداء المهمة ولا يجوز الاعتماد على أقوال الشهود أمام الخبير إلا باعتبارها مجرد قرينة قضائية لاتصلح وحدها لإقامة الحكم عليها إنما يتعين أن تكون مضافة إلى قرائن أخرى بحيث تؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٢٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى سوهاج على مورث المطعون ضدهم من الأولى للسابعة للحكم بصفة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٨/١٢ والمتضمن بيعه له مساحة ١٠ س

١٨ ط المبين بالعقد والصحيفة مقابل ثمن قدره ٢١٥ جنيها وذلك في مواجهة المطعون ضدهما الثامنة والتاسع اللذين ينازعنه الملكية، ندبت المحكمة خبيرا لبحث ما إذا كان البائع للطاعن تملك القدر المبيع بوضع اليد الطويلة المكسبه للملكية وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٥ سنة ٥٥ ق، وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ حكمت محكمة استئناف اسبوط - مأمورية سوهاج - بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه، القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول، ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى لعدم تملك البائع له للقدر المبيع بوضع اليد المده الطويلة المكسبة للملكية على ما استخلصه الخبير من أقوال الشهود الذين سمعهم من انتقاء نية الملك لديه في وضع يده ولم يجبه الى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات نية التملك لدى البائع له لأنه العبرة بأقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة بعد حلف اليمين.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه ولئن كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع فله أن يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها طالما كان استخلاصه سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالاوراق وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير عمل الخبير والأخذ بتقريره محمولا على أسبابه، ولا يلتزم بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه إذ في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ولا يلتزم بإجابة الخصم إحالة الدعوى إلى التحقيق طالما أنها وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها إلا أن من المقرر كذلك أن التحقيق الذي يصح اتخاذه

سندا أساسيا للحكم هو الذى يجرى وفقا للأحكام التى رسمها القانون لشهادة الشهود فى المادة ٦٨ وما بعدها من قانون الاثبات تلك الأحكام التى تقضى بأن يحصل التحقيق أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاضى تنديه لذلك وتوجب ان يحلف الشاهد اليمين الى غير ذلك من الضمانات المختلفة التى تكفل حسن سير التحقيق توصلا إلى الحقيقة ، أما مايجريه الخبير من سماع شهود ولو أنه يكون بناء على ترخيص من المحكمة لا يعد تحقيقا بالمعنى المقصود إذ هو مجرد اجراء ليس الغرض منه إلا أن يهتدى به الخبير فى اداء المهمة ، ولايجوز الاعتماد على أقوال الشهود أمام الخبير إلا باعتبارها مجرد قرينة قضائية لاتصلح وحدها لاقامة الحكم عليها وإنما يتعين ان تكون مضافة الى قرائن أخرى تؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بانتفاء نية الملك لدى البائع للطاعن فى وضع يده على مجرد اقوال الشهود أمام الخبير ودون أن يجيب الطاعن إلى طلبه الاحالة إلى التحقيق فانه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع وبوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

بإدارة السيد المستشار / محمد المرسي محمد فتح الله ، نائب رئيس المحكمة ، وعصوية السادة
المستشارين / وليم بدوي ، عبد السلام خطاب ، محمد لطفي السيد ، وعبدالله حنفي

(٤٣٧)

الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٥١ القضائية

تقادم «النزول عن التقادم» • محكمة الموضوع •

النزول عن التقادم . وقوعه بإرادة المتنازل بعد ثبوت الحق فيه صراحة أو ضمناً
الارادة الضمنية . استخلاصها من واقع لا يدل إلا عليها طلب الملكية استناداً إلى الميراث .
عدم اعتباره تنازلاً .

لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٢٨٨
من القانون المدني على أنه لا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق
فيه وإنما يجوز لكل شخص يملك التصرف في حقوقه أن ينزل ولو
ضمناً عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه، يدل على أن النزول عن التقادم بسائر
أنواعه عمل قانوني من جانب واحد يتم مجرد إرادة المتنازل وحدها بعد
ثبوت الحق فيه، وأن النزول عن التقادم لا يخضع لأي شرط شكلي فكما يقع
صراحة بأي تعبير عن الإرادة يقيد معناه، فإن يجوز أن يكون ضمناً
يستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملابسات المحيطة التي
تظهر منها هذه الإرادة بوضوح لا غموض فيه إلا أن الإرادة الضمنية لا
تستخلص إلا بعد واقع لا يدل إلا عليها ولا يحتمل إلا انصراف النية إلى التعبير
عنها ضمناً أما إذا كان هذا الواقع يدل على أكثر من احتمال فلا يمكنه
استخلاص الإرادة الضمنية منه لأنه ترجيح لأحد الاحتمالات على الآخر بغير
مرجح، ولما كان رفع الدعوى بطلب الملكية بسبب الميراث باعتباره الأيسر

سبيلا في كيفية إثباتها لا يمكن اعتباره بذاته والا على توافر الارادة الضمنية على التنازل عن التمسك بأي سبب آخر لكسبها ومنها اكتسابها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى ، رقم ٧٣١ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى دمياط على المطعون ضدهما للحكم بتثبيت ملكيتهم لمساحة ٥٥ر٩٦ مترا مربعا تعادل $\frac{2}{3}$ أرض وبناء المنزل المبين بالصحيفة ومنع تعرض المطعون ضدهما لهم وقالوا بيانا لها انهم تملكوا هذا القدر بالميراث وان المطعون ضدهما يتعرضان لهم فى ملكيتهم ومن ثم فقد اقاموا الدعوى للحكم بطلباتهم ، نذبت المحكمة خبيرا وبعد أن اودع الخبير تقريره حكمت برفض الدعوى استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧ سند ١٢ ق ، وبتاريخ ١٩٨١/٣/٣١ حكمت محكمة استئناف المنصورة - مأمورية دمياط - بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ايدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعنون على الحكم المطعون فيه . القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا بعد تقديم الخبير تقريره باكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية إلا . أن الحكم المطعون فيه استخلص من سبق إستنادهم إلى الميراث كسبب لاكتساب الملكية تنازلهم عن التمسك بالتقادم المكسب فى حين ان

التنازل عن التقادم لا يفترض ويجب أن يكون استنتاجه مستندا إلى وقائع قاطعة الدلالة على اتجاه نية الحائز إلى التنازل عنه بعد علمه بثبوت حقه فيه ، وإذ قضى الحكم على خلاف هذا النظر فإن يكون معيبا ويتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النعى في المادة ٢٨٨ من القانون المدني على أنه لا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه وإنما يجوز لكل شخص يملك التصرف في حقوقه أن ينزل ولو ضمنا عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه يدل على أن النزول عن التقادم بسائر أنواعه عمل قانوني من جانب واحد يتم بمجرد ارادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه ، وإن النزول عن التقادم لا يخضع لأي شرط شكلي فكما يقع صراحة بأي تعبير عن الارادة يفيد معناه ، فإنه يجوز أن يكون ضمنا يستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملايسات المحيطة التي تظهر فيها هذه الارادة بوضوح لاغموض فيها إلا أن الارادة الضمنية لا تستخلص الا من واقع لا يدل إلا عليها ولايحتمل إلا إنصراف النية إلى التعبير عنها ضمنا أما إذا كان هذا الواقع يدل على أكثر من احتمال فلا يمكن استخلاص الارادة الضمنية منه لأنه ترجيح لأحد الاحتمالات على الآخر بغير مرجع ، ولما كان رفع الدعوى بطلب الملكية بسبب الميراث باعتباره الأيسر سبيلا في كيفية اثباتها لا يمكن اعتباره بذاته دالا على توافر الارادة الضمنية على التنازل عن التمسك بأي سبب آخر لكسبها ومنها اكتسابها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعرض عن بحث طلب الطاعنين تثبيت ملكيتهم بوضع اليد المدة الطويلة لتنازلهم ضمنا عن التمسك بالتقادم كسبب لكسبها مستخلصا ارادة التنازل الضمنية من مجرد اقامتهم الدعوى ابتداء بسبب الميراث رغم ان هذه الواقعة لا تؤدي الى ما استخلصه الحكم فيها فانه يكون مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

برئاسة السيد المستشار/ عبد الحميد المنفلوطى ، وعضوية السادة المستشارين/ محمد زغلول
عبد الحميد ، محمد فؤاد بدر ، فهمى الخياط وعبد النبى غريب .

(٤٣٨)

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ القضائية

(١ - ٢) حكم «الطعن فيه» ، «الاحكام غير الجائز الطعن فيها» .

١ - عدم جواز الطعن على استقلال فى الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم
الختامى فيها - الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات .

٢ - الخصومة الأصلية المحددة بين طرفى التداعى . المقصود منها . الحكم الذى يجوز
الطعن فيه . ماهيته .

(٣ ، ٤) دعوى «نظر الدعوى» ، حكم «الاحكام غير الجائز الطعن فيها» ،

٣ - ضم الدعوى بطلب الحكم بصورية عقد الايجار الى دعوى التظلم من أمر الأداء
الصادر باجره شقة موضوع ذات العقد . اثره .

٤ - اندماج الدعويين . القضاء برفض الدعوى الاولى وبرفض الادعاء بالتزوير الحاصل
فى الدعوى الثانية واعادتها للمرافعة لنظر الموضوع الغاء محكمة الاستئناف للحكم فى
الدعوى الاولى والقضاء بعدم جواز الاستئناف فى الثانية . قضاء غير منه للخصومة .
عدم جواز الطعن فيه استقلالا .

١ - مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، وعلى ما افصحت عنه
المذكرة الايضاحية للقانون أن المشرع قد وضع قاعده عامة تقضى بعدم
جواز الطعن على استقلال فى الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم
الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادر
بوقف الدعوى أو التى تصدر فى شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى
ورائد المشرع فى ذل هو الرغبة فى منع تقطيع اوصال القضية الواحدة
وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدى إلى تعويض الفصل فى موضوع
الدعوى وما يترتب على ذلك من زياده نفقات التقاضى .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الخصومة التي ينظر الى انتهائها اعمالا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هي الخصومة المرده بين طرفي التداعي ، وأن الحكم الذي يجوز الطعن فيه تبعا لذلك هو الحكم الذي تنتهي به الخصومة الاصلية برمتها وليس الحكم الذي يصدر في شق منها او في مسألة عارضة عليها أو متصله بالاثبات فيها ولا يعتد في هذا الصدد بالخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف .

٣ - لئن كان ضم الدعويين المختلفتين سببا وموضوعا إلى بعضهما لا يترتب عليه اندماجها بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أن الامر يختلف اذا كانت احدى الدعويين دفاعا في الدعوى الاخرى فانهما يندمجان وينتفى مع القول باستقلال كل منهما عن الاخرى .

٤ - إذ كانت محكمة الدرجة الاولى قد قضت في الدعوى رقم مدنى مصر الجديدة برفض الادعاء بالتزوير واعادتها للمرافعة لنظر الموضوع وفي الدعوى رقم مدنى مصر الجديدة برفضها ، وكان هذا الحكم لا يقبل التنفيذ الجبرى ولا يندرج ضمن باقى الاحكام التى استئنفتها على سبيل الحصر المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وأجازت الطعن فيها استقلالا ومن ثم فان الحكم لم تنه به الخصومة الاصلية التى تعلق النزاع فيها باجره العين بل لا يزال شق من موضوعها مطروحا أمام محكمة اول درجة ولما كانت محكمة الاستئناف قد قضت بعدم جواز الإستئناف عن الحكم المستأنف رقم ... مدنى مصر الجديدة لان الحكم غير منه للخصومة ثم - قبلت بالرغم من ذلك الطعن بالاستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم .. مدنى مصر الجديدة وحكمت فى موضوعه بالغاء الحكم المستأنف وبرد فروق اجره عين النزاع عن المدة المطالب بها تأسيسا على ان العين المؤجرة خالية وليست مفروشة فان حكمها لا يكون بدوره منهي للخصومة برمتها ومن ثم فانه لا يقبل الطعن فيه بالنقض إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها إذ لا ينهض خطأ محكمة الاستئناف مبررا بها لتجاريها محكمة النقض فى ذلك الخطأ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى الطاعن الأول استصدر امر الاداء رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٧٠ مصر
الجديدة ضد المطعون ضده الأول بالزامه أن يؤدى له مبلغ ١٤٠ جنيه اجرة
متأخره عليه من ١/٦/١٩٦٠ حتى اخر ديسمبر سنة ١٩٧٠ عن عين
استاجرها مفروشة بواقع الشهر ٢٠ جنيه فتظلم المطعون ضده الأول فى هذا
الأمر بالتظلم رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ مدنى مصر الجديدة تأسيسا على صورية
عقد الايجار وانه استاجر العين خاليه ، وهو والمطعون ضده الثانى اقاما
الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ٩٧٠ مدنى مصر الجديدة على الطاعنين بطلب الحكم
بصورية العقد ورد فروق الاجرة - وابقاء عقد الايجار لصالح المطعون ضده
الثانى لأنه اشتراها بالجديك من المطعون ضده الأول وقد ادعى المطعون ضده
إلاول بتزوير اعلان امر الاداء - وبعد أن امرت المحكمة بضم الدعويين
ليصدر فيهما حكم واحد حكمت بعدم اختصاصها نوعيا بنظرها واحالتهما
الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية فقيدتا برقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى
كلى شمال القاهرة وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ حكمت المحكمة فى الدعوى
رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى مصر الجديدة برفضها وفى الدعوى رقم ٨٥
لسنة ١٩٧١ مدنى مصر الجديدة برفض الادعاء بالتزوير واعادتها للمرافعة
لجلسة ١٩٧٥/١/٢٠ استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم
٧٥٥ لسنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١ حكمت المحكمة بعدم
جواز الاستئناف عن الحكم رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ مدنى مصر الجديدة وبالغاء
الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى مصر الجديدة
وبالزام الطاعن الأول أن يدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٥٠٠ مليم ، ٨٨
جنيه وابقاء ايجار العين موضوع النزاع للمطعون ضده الثانى . طعن
الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقبمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
الرأى بعدم جواز الطعن - واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة
حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد نصت على أنه «لايجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى» فان مفاد ذلك وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون . أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، أو التى تصدر فى شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع اوصال القضية الواحد وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدى إلى تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك من زيادة نفقات التقاضى ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخصومة التى ينظر إلى انتهائها اعمالا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هى الخصومة المردده بين طرفى التداعى - وأن الحكم الذى يجوز الطعن فيه تبعا لذلك هو الحكم الذى تنتهى به الخصومة الاصلية برمتها وليس الحكم الذى يصدر فى شق منها أو فى مسألة عارضة عليها أو متصلة بالاثبات فيها ، ولا يعتد فى هذا الصدد بالخصومة حسب نطاقها الذى رفعت به أمام محكمة الاستئناف ولئن كان ضم الدعويين المختلفتين سببا وموضوعا إلى بعضهما لا يترتب عليه اندماجهما بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها . إلا أن الامر يختلف إذا كانت احدى الدعويين دفاعا فى الدعوى الاخرى فانهما يندمجان ويتنفى معه القول باستقلال كل منها عن الأخرى ، لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان موضوع الدعوى رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ مدنى مصر الجديدة هو تظلم من امر الاداء الصادر باجرة شقة النزاع عن الفترة المطالب بها تأسيسا على صورية عقد الايجار وان العين المؤجرة خالية وليست مفروشة ، وأن موضوع الدعوى رقم ٨٧٠ مدنى مصر الجديدة هو طلب الحكم بصورية عقد الايجار ورد فروق الاجرة استنادا إلى ذلك ، فلا تعدو أن تكون الدعوى الثانية دفاعا فى الدعوى الاولى وقد قررت محكمة الدرجة

الاولى بضمها مما يتبنى عليه ان تندمج دعوى صورية عقد الايجار المفروش في دعوى التظلم من امر الأداء بالاجرة ، وينتقى معه القول باستقلال كل منها عن الاخرى ، واذ كانت محكمة الدرجة الاولى قد قضت في الدعوى رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ مدنى مصر الجديدة برفض الادعاء بالتزوير واعادتها للمرافعة لنظر الموضوع وفي الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى مصر الجديدة برفضها . وكان هذا الحكم لايقبل التنفيذ الجبرى ، ولايندرج ضمن باقى الاحكام التى استئنفتها على سبيل الحصر المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وأجازت الطعن فيها استقلال ، ومن ثم فان هذا الحكم لم تنته به الخصومة الاصلية التى تعلق النزاع فيها باجرة العين المؤجرة بل لايزال شق من موضوعها مطروحها أمام محكمة اول درجة - ولما كانت محكمة الاستئناف قد قضت بعدم جواز الاستئناف عن الحكم المستأنف رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ مدنى مصر الجديدة لان الحكم غير منه للخصومة ثم قبلت بالرغم من ذلك الطعن بالاستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى مصر الجديدة وحكمت على موضوعه بالغاء الحكم المستأنف وبرد فروق اجرة عين النزاع عن المدة المطالب بها تأسيسا على أن العين المؤجرة خالية وليست مفروشة ، فان حكمها لا يكون بدوره منهي للخصومة برمتها ومن ثم فانه لايقبل الطعن فيه بالنقض إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها إذ لاينهض خطأ محكمة الاستئناف مبررا لتجاريها محكمة النقض فى ذلك الخطأ .

القسم الثانى

فهرس هجائى موضوعى
للأحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية

السنة الخامسة والثلاثون

(i) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		(أ)
		أجازة - إجراءات - إختصاص إستقالة - إعارة - أقدمية - أهلية
		أجازة
		مرض القاضي . سبب مفاجيء يبرر انقطاعه عن عمله . المادة ٧٧/٢ قانون السلطة القضائية . ترخيص الجهة الطبية للطالب بأجازة مرضية عن مدة انقطاعه . أثره . اعتبار القرار الصادر باعتبار الطالب منقطعاً عن العمل بغير عذر وبالتالي مستقيلاً مخالفاً للقانون .
٧٨	١٤	(الطلب رقم ٥ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٠/٤/١٩٨٤)
		إجراءات
		١ - وزير العدل ، هو صاحب الصفة في خصومة الطعن فيما تصدره الوزارة من قرارات إدارية نهائية . اختصاص رئيس اللجنة الخماسية أو النائب العام . غير مقبول .
٦٧	١١	(الطلبان رقما ٢٦٠ . ٢٦٣ لسنة ٥١ ق رجال القضاء، جلسة ٦/٣/١٩٨٤)
		٢ - تصحيح الصفة في الخصومة ، لا ينتج أثره ، الا إذا تم خلال الميعاد المقرر لرفع الدعوى . م ١١٥ / ٢ مراقعات .
٦٧	١١	(الطلبان رقما ٢٦٠ . ٢٦٣ لسنة ٥١ ق رجال القضاء، جلسة ٦/٣/١٩٨٤)
		٣ - جواز تعديل الطلبات الواردة في عريضة الطلب . الاستثناء . طلب الغاء القرار الإداري . وجوب أن يتم في الميعاد الذي أوجبه القانون .
٧٢	١٢	(الطلب رقم ٦٦ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الاحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء . عدم قابليتها للطعن فيها بأى طريق . لا سبيل إلى الغائها الا اذا تحقق سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد القضاء الذين أصدروها .
٨١	١٥	(الطلب رقم ١١ لسنة ٥٤ ق رجال القضاء، جلسة ١٥/٥/١٩٨٤)
		٥ - تحقق طلبات الطالب . أثره . انتهاء الخصومة .
٨٨	١٨	(الطلب رقم ٦٠ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩/٥/١٩٨٤)
		إختصاص
		القرارات الادارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها أو التعويض عنها . م ٨٣ قانون السلطة القضائية . قرارات اللجنة الخماسية والمجلس الأعلى للهيئات القضائية ليست من قبيل تلك القرارات .
٦٧	١١	(الطلبان رقما ٢٦٠ ، ٢٦٣ لسنة ٥١ ق رجال القضاء، جلسة ٦/٣/١٩٨٤)
		استقالة
		١ - مرض القاضى . سبب مفاجئ يبرر انقطاعه عن عمله . المادة ٢/٧٧ قانون السلطة القضائية . ترخيص الجهة الطبية للطالب بإجازة مرضية عن مدة انقطاعه . أثره . اعتبار القرار الصادر باعتبار الطالب منقطعاً عن العمل بغير عذر وبالتالي مستقيلًا مخالفًا للقانون .
٧٨	١٤	(الطلب رقم ٥ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٠/٤/١٩٨٤)
		٢ - استقالة القاضى . اعتبارها مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل . أثرها . إنهاء رابطة التوظيف بينه وبين الوزارة على أساس حالته عند تقديم الاستقالة .
٩٠	١٩	(الطلبات ارقام ٨ و ١٥ و ١٦ لسنة ٥٤ ق رجال القضاء، جلسة ١٩/٥/١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		إعارة
٦٠	٩	إعارة الطالب للعمل بالخارج ، دون ان يكون له عمل قضائي يمكن التفتيش عليه . أثره . وجوب الاعتداد بكفائيته في جهة عمله السابقة . (الطلبان رقما ٥٥ و ٧٦ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
		أقدمية
٤٦	٥	١ - تعيين الباحثين الحاصلين على اجازة الشهادة العالمية في وظائف النيابة العامة . ترتيب الأقدمية بينهم عند التعيين بقرار واحد يكون بمراعاة مدة خدمتهم وكفائتهم . خروجهم من تطبيق قواعد تحديد الأقدمية المنصوص عليها في المادة ١١٧ من قانون السلطة القضائية . (الطلب رقم ٢٨ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
٤٦	٥	٢ - تعيين الباحثين الحاصلين على اجازة الشهادة العالية في الكادر القضائي . مجرد وضع بعض المعينين منهم بقرارات سابقة في أول وكلاء النيابة ترتيبيا . عدم اعتباره بذاته دليلا على قيام قاعدة تنظيمية عامة تلزم جهة الادارة باتباعها . (الطلب رقم ٢٨ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
٩٥	٢١	٣ - أقدمية النظراء المعينين في وظائف القضاء . تحديدها وفقا لاسبقية استيفائهم لشروط الصلاحية للوظيفة المعينين فيها . م ٥١ / ٣ قانون السلطة القضائية . (الطلب رقم ١٧ لسنة ٥٤ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/١٢/١١)
		أهلية
٦٠	٩	١ - أهلية القاضي . بقاؤها على وضعها ، ما لم يتم الدليل على ما يغيرها . (الطلبان رقما ٥٥ . ٧٦ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - انتقاص أهلية القاضى أو عضو النيابة ، ومجانبته للصفات التى تتطلبها طبيعة وظيفته . أثره . للجهة الادارية ان تتخطاه فى الترقية نزولا على مقتضيات المصلحة العامة .
٦٧	١١	(الطلبان رقما ٢٦٠ و ٢٦٣ لسنة ٥١ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٣/٦) (ت) تأديب - تأمينات إجتماعية - ترقية تعيين - تفتيش - تنبيه
		تأديب
		طلبات رجال القضاء . شرط قبولها أمام محكمة النقض . أن يكون محلها قرارا اداريا نهائيا . م ٨٢ من قانون السلطة القضائية . الاحكام الصادرة من مجالس التأديب لا تعد كذلك . عدم قبول الطعن عليها وعلى القرار الجمهورى الصادر تنفيذا لها . علة ذلك .
٩٨	٢٢	(الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		تأمينات إجتماعية
		لجوء اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات وغيرهم الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعاتهم على لجان الفحص وفوات ستين يوما على تقديمه . م ١٥٧ لسنة ١٩٧٥ . اثره . عدم قبول الطلب .
٨٦	١٧	(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٥/٥)
		ترقية
		١ - اخطار وزير العدل للقاضى بتخطيه فى الترقية لسبب غير متعلق بتقارير الكفاية . ليس من قبيل القرارات الادارية النهائية التى تختص

الصفحة	القاعدة	
٥٠	٦	محكمة النقض بطلب الغائها والتعويض عنها . عدم جواز المطالبة بالغائها الا من خلال مخاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه . (الطلب رقم ٥٨ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/١/٣١)
٦٠	٩	٢ - ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أسسها . الاقدمية مع الاهلية اشتراط وزارة العدل - بموافقة المجلس الاسمي للهيئات القضائية - لترقيتهم الحصول على تقرير بتقدير كفايتهم بـ . جة فوق المتوسط على الأقل، مجال اعمالها ان يكون للقاضي عمل يمكن اجراء التفتيش عليه . (الطلبان رقما ٥٥ و ٧٦ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
٦٧	١١	٣ - ترقية القضاة وأعضاء النيابة العامة . أساسها . الاقدمية مع الاهلية . المادتين ٤٩ و ١٣٠ قانون السلطة القضائية . الاهلية الواجب توافرها للترقية . عناصرها . (الطلبان رقما ٢٦٠ و ٢٦٣ لسنة ٥١ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٣/٦)
٩٢	٢٠	٤ - ثبوت أن الوقائع المنسوبة للطالب وان اقتضت توجيه التنبيه اليه لا تبرر تخطيه في الترقية . اعتبار قرار التخطي معيبا باساءة استعمال السلطة . (الطلب رقم ٨٦ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦)
		تعيين
٩٥	٢١	أقدمية النظراء المعينين في وظائف القضاء . تحديدها وفقا لاسبقية استيفائهم لشروط الصلاحية للوظيفة المعينين فيها . م ٣/٥١ قانون السلطة القضائية . (الطلب رقم ١٧ لسنة ٥٤ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	تفتيش
	٥٤	١ - الطعن في تقدير الكفاية بطريق التظلم الإداري . اختياري . للطلب التنازل عنه واللجوء الى القضاء مباشرة . المادتان ١/٧٩ ، ٨٠ من قانون السلطة القضائية .
٥٤	٧	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
		٢ - ثبوت أن تقدير كفاية الطالب بدرجة «متوسط» يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي اليه . أثره .
٥٤	٧	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
		٣ - الملاحظة المسلكية الموجهة الى عضو النيابة ، من الجهة الإدارية واستنادا الى لائحة إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة . تأثيرها في مركزه القانوني لنيلها من أهليته . اعتبارها بهذه المثابة قرارا إداريا . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائه ، م ١/٨٣ قانون السلطة القضائية .
٧٥	١٣	(الطلب رقم ١ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)
		٤ - ثبوت أن تقدير كفاية الطالب بدرجة «متوسط» يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي اليه . أثره .
٧٢	١٢	(الطلب رقم ٦٦ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)
تنبيه		
		١ - وجوب سماع أقوال القاضي قبل توجيه التنبيه اليه . م ٩٤ من قانون استقلال القضاء . علته . سماع أقواله بمعرفة من أصدر التنبيه غير لازم .
٥٠	٦	(الطلب رقم ٥٨ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/١/٣١)
		٢ - ثبوت أن ما نسب للطالب فيه مخالفة لمقتضيات وظيفته . مؤداه . رفض طلب الغاء قرار النائب العام بتوجيه التنبيه اليه .
٩٢	٢٠	(الطلب رقم ٨٦ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		(م) معاش
		١ - لجوء اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات وغيرهم الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعاتهم على لجان الفحص وفوات ستين يوما على تقديم . م ١٥٧ لسنة ١٩٧٥ . اثره . عدم قبول الطلب .
٨٦	١٧	(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٥٣ ق رجال القضاء جلسة ١٩٨٤/٥/٥)
		٢ - بلوغ نائب رئيس محكمة الاستئناف سن التقاعد قبل انقضاء سنة متصلة على تاريخ اعتباره في حكم درجة نائب وزير . البند ثالثا من الفقرة الأولى من المادة ٢١ قانون التأمين الاجتماعي المعدل . اثره . تسوية معاشه وفقا لمدة اشتراكه في التأمين وآخر اجر تقاضاه .
٨٣	١٦	(الطلب رقم ٢ لسنة ٥٤ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٦/٥)
		٣ - المعاشات حقوق دورية متجددة تتقدم بخمس سنوات . الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مدني . اثره . سقوط حق الطالب في المطالبة بفروق المعاش فيما زاد على الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب .
٨٣	١٦	(الطلب رقم ٢ لسنة ٥٤ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٦/٥)
		(ن) نقل
		١ - المدد المقررة لبقاء القاضي أو الرئيس بالمحكمة في كل من المناطق الثلاث . م/٥٩/١ من قانون السلطة القضائية . حد أقصى يتعين على الجهة الادارية نقله عند نهايتها في غير الحالات المستثناة . نقله بين محاكم المنطقة الواحدة خلال تلك المدة ، جائز في حدود المصلحة العامة .
٥٧	٨	(الطلب رقم ١٥٠ لسنة ٥٢ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٦٤	١٠	<p>٢ - طلب القاضي أو الرئيس بالمحكمة ، عدم نقله من منطقة ادنى بعد انتهاء الحد الأقصى للمدة المقررة للبقاء فيها ليس حقا يتحتم اجابته . للمجلس الأعلى للهيئات القضائية تقدير ملاءمته لمقتضيات الصالح العام . (الطلب رقم ١٣٧ لسنة ٥٢ ق رجال القضاء، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)</p>

**ب - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية
والاحوال الشخصية**

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		اثبات . احوال شخصية . اختصاص . ارتفاق . إرث . استئناف . استيلاء . اصلاح زراعى . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . التزام . إلتماس إعادة النظر . أموال . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ - إلتزام الطرف الذى ينهى عقد العمل بالإفصاح عن سبب إنهائه له . عدم إفصاحه عنه قرينة على أن الإنهاء بغير مبرر . ذكر صاحب العمل سبب إنهاء العقد لا يكلفه إثبات صحته . إلتزام العامل بإثبات أن الفصل بغير مبرر . إثباته عدم صحة سبب الفصل . دليل كاف على التعسف .
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
		٢ - الاصل فى الاجراءات انها روعيت . عبء اثبات من يدعى خلاف ذلك . وقوعه على عاتق مدعيه .
١٤١٠	٢٧٢	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
		٣ - التنازل الصريح أو الضمنى عن الحق . عبء إثباته . وقوعه على عاتق مدعيه .
٢٠٨٣	٣٩٤	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٤ - الضرر المحقق الذى يلحق بالمؤجر من جراء التنازل عن الايجار . عبء اثباته . على عاتق المؤجر .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		اجراءات الاثبات
		أولا : الإحالة إلى التحقيق :
٣٦١	٧٢	١ - إحالة الدعوى الى التحقيق . أمر متروك لمحكمة الموضوع . لها أن تطرح طلبه إذا رأت في عناصر الدعوى ما يكفى لتكون عقيدتها . (الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)
١٤٥٣		٢ - إحالة الدعوى الى التحقيق او نذب خبير فيها ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع رفض اجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
١٥٦٥	٣٠٠	٣ - جواز طلب الاحالة الى التحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم استجابتها له بعد ان نقاعس الطالب عن احضار شهوده امام محكمة اول درجة . لا خطأ . (الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)
١٧٥١	٣٣٣	٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى وأدلتها ما يكفى لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
١٩٧٨	٣٣٧	٥ - اجراء التحقيق ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع رفض اجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها مايكفى لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)
٢٣١١	٤٣٦	٦ - محكمة الموضوع . عدم التزامها باجابة طلب الخصم إحالة الدعوى الى التحقيق طالما أنها وجدت في أوراقها مايكفى لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : شهادة الشهود :
		١ - تقدير أقوال الشهود والترجيح بين البيانات مما يستقل به قاضى الموضوع ما دام لم يخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها . محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان أسباب عدم اطمئنانها الى ما لم تأخذ به من أقوال الشهود .
٢٥٣	٥٢	(الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود والأخذ ببعضها دون البعض الآخر طالما لم تخرج عن مدلولها . لها الأخذ بالشهادة السماعية .
٤١٧	٨١	(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨)
		٣ - تقدير أقوال الشهود . رهين بما تطمئن إليه محكمة الموضوع . أخذها بأقوال شاهد دون آخر . شرطه . ألا تخرج بهذه الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد على كل منها طالما أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله .
١٧٦٢	٣٣٤	(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
		ثالثا : العدول عن اجراءات الاثبات :
		١ - حكم الإثبات . لا يحوز قوة الأمر المقضى ما لم يفصل بوجه قطعى فى المسألة . للمحكمة ان تعدل عنه وان لاتأخذ بما انتهى إليه .
٥١٩	٩٨	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		٢ - حكم الاستجواب . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى . للمحكمة العدول عنه دون بيان الاسباب .
١٦٢٣	٣١٠	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
		٣ - محكمة الموضوع حقها فى العدول عما أمرت به من اجراءات الاثبات . شرطه . بيان اسبابه ما لم تكن هى التى أمرت باتخاذ الاجراء من تلقاء نفسها . -علة ذلك .
١٧٥١	٣٣٣	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - القاضي غير مقيد بما يشف عنه حكم الاثبات من اتجاه في الرأي - للمحكمة الا تأخذ بنتيجة ما أمرت به من اجراءات الاثبات . شرطه . بيان أسباب العدول .
٢١٣٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧) رابعاً : تقدير عمل الخبير :
		١ - تقرير الخبير من أدلة الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
١٨٩٤	٣٦١	(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥) ٢ - عمل الخبير . استقلال محكمة الموضوع بتقديره والأخذ بتقريره محمولاً على اسبابه . عدم التزامها بالرد استقلاً على الطعون الموجهة إليه .
٢٣١١	٤٣٦	(الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠) طرق الاثبات : أولاً : الاثبات بالكتابة : «الأوراق الرسمية» الأوراق الرسمية . حجيتها . قاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته ، او وقعت من ذوي الشأن في حضوره . مجال انكارها الطعن بالتزوير . البيانات الاخرى التي يدونها تحت مسئولية ذوي الشأن - المرجع في اثبات حقيقتها الى القواعد العامة في الاثبات .
١٤٤٨	٢٧٧	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨) «المحررات العرفية» : ١ - صور الأوراق العرفية . لا حجية لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدى الى الأصل . عدم وجود الأصل . أثره . لا سبيل للاحتجاج بها . علة ذلك .
٨٥١	١٦٠	(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٩٧٧	١٨٤	٢ - المحررات العرفية اعتبارها حجة بما دون فيها على من نسبت اليه ما لم ينكرها . الانكار يجب أن يكون صريحاً ومنصباً على ما بالمحرر من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة . م ١٤ إثبات . إنكار المدون في المحرر كله أو بعضه . لا يعد إنكاراً بالمعنى المقصود في هذه المادة . (الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)
١٩٧٨	٣٧٦	٣ - الصورة الضوئية للورقة . كفايتها للفصل في الادعاء بالتزوير المعنوي طالما لم ينازع الخصوم في مطابقتها للأصل . (الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		«مبدأ الثبوت بالكتابة» :
٥٨١	١١٠	١ - مبدأ الثبوت بالكتابة له ما للكتابة من قوة في الإثبات متى اكمله الخصوم بشهادة الشهود أو القرائن . شروطه . اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها ورقة مكتوبة أو صادرة من الخصم . من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . تقديرها من وجهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال . من مسائل الواقع مما تستقل به محكمة الموضوع ، (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
١٣٣٣	٢٥٦	٢ - مبدأ الثبوت بالكتابة له ما للكتابة من قوة في الإثبات متى اكمله الخصوم بشهادة الشهود . م ٦٢ إثبات . ماهيته . عدم اشتراط بيانات معينة في الورقة لا اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . اعتبار الورقة من شأنها أن تجعل التصرف قريب الاحتمال . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة . (الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		«المراسلات البريدية» :
١٠٧٧	٢٠٥	الرسائل الموقع عليها لها قوة الدليل الكتابي ، الاقرار الوارد في خطاب اقرار غير قضائي ، خضوعه لتقدير قاضي الموضوع بما له من سلطة الترجيح بين البيانات واستظهار الواقع في الدعوى ووجه الحق فيها . (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق - «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : الاثبات بالبيينة :
		١ - عدم جواز اثبات ما يخالف الكتابة إلا بالكتابة . شرطه . ألا يكون القصد من الكتابة التحايل على احكام متعلقة بالنظام العام . حق من وجه الاحتيال ضد مصلحته في اثباته بكافة طرق الاثبات .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥ ، ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		٢ - تمسك الطاعنة بصورية وصف العين المؤجرة في عقد الايجار بانها ارض فضاء بقصد التحايل على احكام الامتداد القانونى . اثره . جواز اثبات التحايل بكافة طرق الاثبات .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥ ، ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		ثالثا : القرائن :
		١ - القرائن القانونية :
		التحقق من أحقية المورث في الانتفاع بالعين المتصرف فيها إستنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه لثبوت قرينة المادة ٩١٧ مدنى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا .
١٤٦	٣١	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)
		ب - القرائن القضائية :
		١ - قرينة ملكية الزوجة لمنقولات الزوجية . ليس لغيرها الإستناد إليها فيما توقع عليه الحجز .
١٥١	٣٢	(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨)
		٢ - حامل السند . إعتباره سىء النية لمجرد علمه وقت التظهير بوجود دفع يستطيع المدين توجيهه للمظهر ولو لم يثبت التواطؤ بينه وبين الأخير على حرمان المدين من الدفع .
١٧٥	٣٧	(الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
		٣ - الحكم الصادر فى قضية اخرى لم يكن الخصم طرفا فيها . جواز الاستدلال به كقرينة مؤيدة .
١٤١٠	٢٧٢	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
١٩٥٢	٣٧١	٤ - تلف العين المؤجرة أو هلاكها أو حريقها . قرينة قانونية على ثبوت الخطأ في جانب المستأجر. م ٥٨٣ / ١ مدنى . جواز نفيها باثبات المستأجر للسبب الاجتنبى أو خطأ أو عيب فى ذات العين . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)
		رابعاً : الإقرار :
٤٨٣	٩٢	١ - الإقرار . ماهيته . حجته قاصرة على المقر وورثته . عدم الاحتجاج بها على دائنيه أو خلفه الخاص . أثر ذلك . ليس دليلاً يحتاج به مشتري العقار من المقر . (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)
١٠٧٧	٢٠٥	٢ - الرسائل الموقعة عليها فى قوة الدليل الكتابى ، الإقرار الوارد فى خطاب إقرار غير قضائى ، خضوعه لتقدير قاضى الموضوع بما له من سلطة الترجيح بين البيانات واستظهار الواقع فى الدعوى ووجه الحق فيها . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)
٢٠٦٦	٣٩١	٣ - تفسير القرارات واستخلاص الإقرار بحق أو نفيه من سلطة محكمة الموضوع طالما لم تخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها . الجدل فى ذلك . موضوعى . (الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		خامساً : اليمين :
		أ - اليمين الحاسمة :
١٧٦٢	٣٣٤	١ - اليمين لا تكون حاسمة إلا إذا كان حلفها أو النكول عنها يحسم وحده النزاع . (الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
١٨٦٨	٣٥٥	٢ - أداء اليمين الحاسمة . أثره ترك ما عداها من طرق الإثبات . (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اليمين الحاسمة ملك للخصم . وجوب توجيهها متى توافرت شروطها ما لم يبين للقاضي تعسف طالبها .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		٤ - استخلاص كيدية اليمين وتقدير قيام العذر في التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلفها . حق لقاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله . مثال .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		ب - الأحكام الصادرة بتوجيه اليمين :
		١ - الحكم الصادر بتوجيه اليمين في غيبة من وجهت اليه . وجوب اعلانه بجلسة (الحلف) على يد محضر . م ٦ مرافعات . عدم الاعتداد بعلمه بها بأي طريق خلاف الاعلان .
٨٠٣	١٥٣	(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)
		٢ - صدور الحكم بتوجيه اليمين في غيبة الخصم . أثره . وجوب تكليفه بالحضور لحلفها . النكول عن حلف اليمين . حالاته .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		ج - الاحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة :
		١ - الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة . عدم جواز الطعن فيه بأي طريق الاستثناء . ابتناء الطعن على بطلان في اجراءات توجيه اليمين وحلفها .
١٩٨٤	٣٥٥	(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)
		٢ - الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة . عدم جواز الطعن عليها متى كانت إجراءاتها مطابقة للقانون .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		د - يمين عدم العلم :
		نفي الوارث علمه بان الأمضاء على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلفه يمين عدم العلم . م ١٤ إثبات . أثره على المتمسك بها اقامة الدليل على صحتها . م ٣٠ من ذات القانون . انتهاء المحكمة الى أن التوقيع ليس للمورث . أثره . انعدام الورقة كدليل في الاثبات بالنسبة لكافة الورثة . من تمسك بعدم العلم ومن لم يتمسك . علة ذلك .
١٤٤٤	٢٧٦	(الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)
		مسائل عامة :
		١ - النيابة الاتفاقية . لا يشترط لقيامها شكل معين . جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية . مؤدى ذلك . جواز ايداع ثمن العقار المشفوع فيه خزينة المحكمة من الوكيل - في الموعد القانوني - ولو لم تكن وكالة رسمية . استقلال محكمة الموضوع بالاستدلال على هذه النيابة متى بنى على اسباب سائغة .
٢٨٤	٥٨	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		٢ - العبرة في الحيابة باعتبارها واقعة مادية بحقيقة الواقع وان خالف الثابت بالاوراق .
٩٤٣	١٧٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		٣ - ستر العقد الحقيقي بعقد ظاهر . النافذ بين المتعاقدين وخلفهما العام . العقد الحقيقي . م ٢٤٥ مدنى . تمسك أحدهما بالعقد المستتر أو نفيه الثابت بالعقد الظاهر . وجوب الالتزام بقواعد الاثبات ما لم يكن هناك احتيال على القانون . جواز اثبات التحايل ممن وجه ضد مصلحته بكافة طرق الاثبات .
١٣٣٠	٢٥٥	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		٤ - الاستناد الى قانون أجنبي . مجرد واقعة مادية . على الخصوم اقامة الدليل عليه .
١٥٢٢	٢٩٢	(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
١٦٦٢	٣١٨	٥ - طلب الخصم تمكينه من اثبات أو نفى دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الأثبات الجائزة قانونا . إلترام محكمة الموضوع بإجابته . شرطه . أن يكون منتجا فى النزاع وليس فى أوراق الدعوى والأبلة المطروحة فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها . طلب إثبات صدور التنازل عن تدليس . إلتفات المحكمة عن تحقيقه - قصور . (الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)
		تقدير الدليل :
٧٥٢	١٤٣	١ - استقلال قاضى الموضوع فى الأخذ بالدليل المقدم له أو اطراحه . الاستثناء . ان تكون له حجية معينة حددها القانون . (الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
١٤٩٠	٢٧٢	٢ - تقدير الدليل فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
		اثراء بلا سبب
٧٤١	١٤١	١ - تفويض البائع الملتزم بالتوريد فى التعاقد مع مقاول لنقل البضاعة المبيعة . اعتباره وكيلا بالعمولة للنقل فى حكم المادة (٩٠) وما بعدها من قانون التجارة . مفاده . التزامه بضمان نقل البضاعة فى الميعاد . سريان أحكام الوكالة العادية فيما جاوز ذلك . تجاوزه حدود الوكالة المرسومة . أثره . جواز الرجوع على الموكل تأسيسا على قاعدة الاثراء بلا سبب إذا توافرت شروطها . (الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
٧٤١	١٤١	٢ - التعويض عن الاثراء بلا سبب بتقديره بقيمة الافتقار وقت صدور الحكم . مؤداه . عدم استحقاق الفائدة عنه إلا من وقت صدور الحكم النهائى به . (الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	أحوال شخصية
		أولاً : المسائل الخاصة بالمسلمين :
		١ - التطليق للضرر :
		١ - الحكم بالتطليق للضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه ثبوت أضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وأن يعجز القاضي عن الإصلاح بينهما . القضاء بالتطليق دون محاولة التوفيق بين الزوجين . أثره . بطلانه بطلاناً متعلقاً بالنظام العام .
٨٦٥	١٦٣	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		٢ - غيبة الزوج عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد . اعتبارها هجراً محققاً للضرر الموجب للتفريق . م ٦ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . اختلافها عن الغيبة في حكم المادة ١٢ من المرسوم بقانون المشار إليه .
١٠٣٢	١٩٦	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
		٣ - الضرر الموجب للتطليق . استخلاص ثبوته من شهادة شاهدة عيان لا خطأ .
١٢٢٤	٢٣٤	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٤ - التحكيم في دعوى التطليق للضرر . شرطه . رفض دعوى الزوجة بطلب التفريق ثم تكرار شكواها وعدم اثبات ما تشكر منه .
١٤٧٧	٢٨٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		٥ - التفريق نظير بدل يلتزم به الزوجة أو مع إسقاط كل أو بعض حقوقها المالية . مجال أعماله . دعوى التطليق التي تتخذ فيها إجراءات التحكيم .
١٤٧٧	٢٨٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		٦ - إقامة الزوجة دعواها بالتطليق للضرر ، اضافتها أمام محكمة الاستئناف التطليق للهجر ، اعتباره طلباً جديداً لاختلاف سببه . عدم جواز قبوله . م ٣٢١ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
١٧٣٨	٣٢٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - النسب :
		١ - حكم النسب وفقا للراجع فى المذهب الحنفى . حجة على الكافة . علة ذلك . اعتباره من النظام العام . أثره . عدم انقضائه بالجنود أو ارتداده بالرد أو انقساخه بعد ثبوته . اقتصار ذلك على المقضى عليه . الاستثناء . حالاته .
٢٢٦٨	٤٢٩	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		٢ - التبنى . المقصود به . اعتباره حراما وباطلا ولا يترتب عليه أثر . ثبوت النسب بالاقرار المجرد ولو كانت الظواهر تكذبه . لا يغير من ذلك ورود الاقرار بالنسب بعد التبنى المدعى به . طالما لم يبين وقت اقراره سبب البتة . عدم بحث الحكم لشروط استمرار عقد الايجار لأولاد المستأجره المقيمين معها عند وفاتها بدعوى ان الطاعة ليست ابنه حقيقية لها . خطأ فى القانون .
٢٢٦٨	٤٢٩	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		٣ - الطاعة :
		١ - دعوى اعتراض الزوجة على اعلان زوجها لها بطاعته فى المسكن المعد لذلك . وجوب تدخل المحكمة لانتهاء النزاع بينهما صلحا . الفقرة الاخيرة من المادة ٦ مكرر ثانيا ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معدل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . اغفالها ذلك . أثره . بطلان الحكم .
٥٢٤	٩٩	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		٢ - دعوى الطاعة اختلافا موضوعا وسببا عن دعوى التطلق للضرر . نشوز الزوجة لا يمنع من نظر دعوى التطلق للضرر .
١٢٢٤	٢٣٤	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٣ - دعوى الطاعة اختلافا موضوعا وسببا عن دعوى التطلق للضرر . الحكم بدخول الزوجة فى طاعة زوجها ونشوزها . لا ينفى بذاته ادعاء الزوجة المضارة فى دعوى التطلق للضرر . لمحكمة

الصفحة	القاعدة	
		الموضوع الاستعانة في اثبات الضرر بما يتصل به في دعوى الطاعة .
١٣٢٠	٢٥٢	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		٤ - العدة :
		١ - انقضاء العدة بالقروء في فقه الاحناف . القول فيه للزوجة بيمينها . شرطه . ان تكون المدة بين الطلاق والوقت الذي تدعى عدم انقضاء العدة فيه تحتل ذلك .
		٢ - ادعاء المطلقة التي توفي عنها زوجها عدم انقضاء عدتها . جوازه خلال السنة التالية للطلاق .
١٣٩٤	٢٦٩	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)
		٥ - النفقة :
		لفظ النفقة شموله نفقة الزوجية ونفقة العدة . اقامة المطعون عليها الدعوى بطلب نفقة زوجية ، القضاء لها في الاستئناف بنفقة عدة من تاريخ الحكم بالتطليق ، عدم اعتباره طلبا جديدا .
١٠٧٧	٢٠٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)
		٦ - تقادم الحقوق :
		الشريعة الاسلامية لاتعترف بالتقادم المكسب أو المسقط ، الحق لصاحبه مهما طال الزمن .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)
		٧ - اعتناق الإسلام :
		قاعدة عدم الافتاء بتكفير المسلم متى أمكن حمل كلامه على الإسلام . لوجه للتحدى بها في اعتناق مسيحية للإسلام .
١٤٨٦	٢٨٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : المسائل الخاصة بغير المسلمين :
		١ - دعوى الطلاق :
		١ - دعوى الطلاق . ماهيتها . جواز رفعها بطلب ايقاع الطلاق او اثبات وقوعه . الدفع بعدم سماع الدعوى سريانه فى الحالتين . علة ذلك .
٩٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق «احوال شخصية» جلسة ١٠/٤/١٩٨٤)
		٢ - الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين اللذين لا يدينان بوقوع الطلاق . دفع موضوعى بعدم القبول متعلق بالنظام العام .
٩٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق «احوال شخصية» جلسة ١٠/٤/١٩٨٤)
		٣ - انتماء أحد الزوجين إلى طائفة لا تدين بالطلاق ، كفايته للقضاء بعدم سماع دعوى الطلاق .
٩٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق «احوال شخصية» جلسة ١٠/٤/١٩٨٤)
		٤ - القول بالانتماء إلى إحدى الملل التى تدين بوقوع الطلاق . دفاع يقوم على واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق «احوال شخصية» جلسة ١٠/٤/١٩٨٤)
		٥ - تقدير سوء السلوك وبواعى الفرقة الموجبة للتطليق ، واقع مستقل قاضى الموضوع باستخلاصه .
١٨٣٦	٣٤٨	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٣ ق «احوال شخصية» جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)
		٢ - بطلان عقد الزواج :
		العجز الجنسى السابق على الزواج والمبطل للعقد . شرطه . ألا يرجى زواله ولا البرء منه . المادتان ٢٧ ، ٤١ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للاقباط الارثوزكس .
٧٤٩	١٤٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق «احوال شخصية» جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤)
		٣ - مواريث :
		الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها هى الواجبة التطبيق فى مسائل المواريث المتعلقة بالمصريين غير المسلمين . لاتوارث بين

الصفحة	القاعدة	
٣٨٠	٧٥	مسلم وغير مسلم . م ٦ ق ٧٧ لسنة ١٩٤٢ . المنع من الارث . مناطه . اختلاف الدين وقت وفاة المورث أو اعتباره ميتا بحكم القاضى . (الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٠ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٢/٥» (وراجع أيضا «ارث» : ثالثا : دعوى الأحوال الشخصية : ١ - الإجراءات : ١ - عدم إعادة اعلان من لم يعلن لشخصه فى مسائل الأحوال الشخصية . أثره . اعتبار الحكم الصادر فى حقه غيابيا تجوز فيه المعارضة . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١/١٧» ٢١٨ ٤٥ ٢ - التحقق من انضمام احدى الدول الى اتفاقية تنفيذ الاحكام المعقودة فى سنة ١٩٥١ بين مصر وبعض دول الجامعة العربية وفق الاجراءات الواردة بالمادة العاشرة منها . من مسائل الواقع . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠» ٧١٨ ١٤٦ ٣ - مواد قانون المرافعات الخاصة بتنفيذ الاحكام الاجنبية وجوب تطبيقها فيما لم يرد به حكم خاص فى المعاهدة . م ٣٠١ مرافعات ترك اتفاقية تنفيذ الأحكام لدول الجامعة العربية للدول الاعضاء تعيين الجهة القضائية التى ترفع اليها طلبات التنفيذ : أثره . وجوب تطبيق أحكام المادة ٢٩٧ مرافعات واختصاص المحكمة الابتدائية بها دون قاضى التنفيذ . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠» ٧١٨ ١٤٦ ٤ - المسائل المتعلقة بأصل الوقف ممنوعة على المحاكم الاهلية . الاختصاص بنظرها للمحاكم الشرعية قبل الغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧» ١٩٣٠ ٣٦٨

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الدفع فى اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى عليه يقصد بها دفع الخصومة عنه أو ابطال دعوى المدعى .
١٩٢٥	٣٦٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧
		٦ - الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف . خضوعها لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب اتباع أحكام قانون المرافعات بخصوصها فيما لم ترد بشأنه قواعد خاصة فى اللائحة-المادة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
٢٢١١	٤١٩	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥
		٧ - خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد خاصة بغياب الخصوم فى غير الجلسة المحددة بورقة الاستئناف . اثره . وجوب الحكم فى الاستئناف عند تغيب الخصوم متى تهيأ الاستئناف للفصل فيه اعمالا للمادة ٨٢ مرافعات .
٢٢١١	٤١٩	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥
		٢ - سماع الدعوى :
		١ - النهى عن سماع دعوى الزوجية بعد وفاة أحد الزوجين فى الفترة من أول سنة ١٩١١ وحتى آخر يوليو سنة ١٩٣١ عند عدم ثبوتها بأوراق رسمية أو أوراق مكتوبة بخط المتوفى وعليها امضاؤه . شرطه-انكار الزوجية من صاحب الشأن . م ٣/٩٩ من اللائحة الشرعية .
١٠٣٧	١٩٧	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٤/١٧
		٢ - المنع من سماع الدعوى . م ٢٧٥ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، نهى للقضاء عن سماعها قطعا للتزوير والحيل ، لا أثر له على أصل الحق أو موضوعه .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧
		٣ - الاعذار الشرعية المانعة من مريان المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى تقديرها لقاضى الموضوع ، مادام يقيم حكمه على اسباب سائغة .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		٤ - المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى وفقا للمادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . سريانها اعتبارا من تاريخ النزاع فى الحق المدعى .
٢٢٠٧	٤١٨	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		٣ - الإثبات :
		١ - الشهادة بالتسامع لا تقبل شرعا فى إثبات أو نفى وقائع الأضرار المبيحة للتطبيق للضرر .
٦٧١	١٢٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)
		٢ - الشهادة بالتسامع لا تقبل فى حالة التطليق للضرر . وفقا للراجع فى فقه الحنفية .
٦٧٥	١٢٧	(الطعن رقم ٦ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)
		٣ - قبول الشهادة ممن عاين سمعا أو مشاهدة متى وافقت الدعوى . عدم اعتبارها شهادة سماعية وانما شهادة عيان .
١٠٧٧	٢٠٥	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)
		٤ - المقرر فى المذهب الحنفى قبول شهادة القربات بعضها لبعض . عدا الفرع لأصله والأصل لفرعه .
١٤٧٧	٢٨٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		٥ - أداء الشهادة فى المذهب الحنفى ، شروط صحتها ، العلم بالمشهود به ، ونكره وقت الاداء ، لتيسير القضاء به .
١٧٤٢	٣٣٠	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦)
		٦ - نصاب البيئة الشرعية ، شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول .
١٩٢٥	٣٦٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)
		٧ - الشهادة بالتسامع : جوازها فى الزواج ، الاستثناء . م ٩٩ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . دعوى استمolar عقد الأيجار بالتأسيس

الصفحة	القاعدة	
		على علاقة الزوجية . تميزها عن دعوى الزوجية . ثبوت الزواج فيها بوثيقة رسمية . غير لازم . علة ذلك .
١٢٧٦	٤١٢	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٩٩ «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		٤ - الحكم في الدعوى :
		١ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير مسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في مسلك الشخص . شرطه .
٢١٨	٤٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/١/١٧)
		٢ - الحكم يكون حضوريا إذا سمعت الدعوى وأبالتها في مواجهة المدعى عليه الحاضر بنفسه أو بوكيل عنه المادتين ٢٨٢ و ٢٨٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٥٢٧	١٠٠	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		٥ - تمثيل النيابة العامة :
		١ - تفويض النيابة العامة للرأي للمحكمة بعد تقديم طرفا الخصومة أبيلتهما . أثره . اعتباره ابداء للرأي في القضية .
١٠٣٢	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٢ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
		٢ - اغفال اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . لا بطلان . كفاية اثبات الحكم ابداء النيابة رأيها . م ١٧٨ مراقعات .
١٧٣٨	٣٢٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦)
		٣ - بطلان الحكم لأن النيابة العامة لم تكن آخر من يتكلم . شرطه .
١٧٣٨	٣٢٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/٦/٢٧)
		٤ - مسائل الأحوال الشخصية . ماهيتها . وجوب تمثيل النيابة العامة فيها بوصفها نائبة عن المجتمع . الاحكام الصادرة فيها . حجتها مطلقة قبل الكافة . علة ذلك . اكتساب تلك الحجية شرطه . عدم مخالفتها نصا من القرآن أو السنة أو الاجماع وإلا كان باطلا .
٢٢٦٨	٤٢٩	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الطعن في الحكم : أ - الاستئناف
		١ - استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعها في إجراءاتها لمواد الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٥٢٧	١٠٠	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٢/٢١) ٢ - قاعدة عدم جواز الطعن في الحكم ممن قبله صراحة أو ضمناً . لا مجال لأعمالها في استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . علة ذلك .
٩٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٤/١٠) ٣ - استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . المادتين ٥ ، ١٣ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧) ٤ - لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتعرف الاستئناف الفرعي الذي أجازته قانون المرافعات لمن قوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)
		ب - النقض :
		الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض . م ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات . رفع الطعن بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وورودها الى قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد . أثره بطلان الطعن .
٨٦٨	١٦٤	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٣ ق ، أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		رابعاً : مسائل الولاية على المال :
		١ - القيم والمجور عليه . يشترط أن يكونا أهل بين واحد . المادتان ٢٧ و ٢٩ ق رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
١٤٨٦	٢٨٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٦٤ ق ، أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تأجير الوصى شقة النزاع لابنته وزوجها دون استئذان محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة للمطعون ضدهن القاصرات . أثره . وقوعه باطلا بالنسبة لهن . علة ذلك . بلوغ المطعون ضدهما الأولى والثانية سن الرشد عند صدور هذه الإجازة . اعتبارها واردة على ملك الغير وعدم نفاذها في حقهما .
٢٢٤١	٤٢٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ ق - أحوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٣)
		اختصاص
		أولا : الاختصاص القضائي الدولي :
		١ - اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن في مصر . م ٢/٣ مرافعات قديم . تحديد البنك الأجنبي لمراسل له في خطاب الاعتماد وتفويضه دون غيره في القيام بكل ما يتعلق به . أثره . اعتبار محل هذا المراسل موطننا مختارا لتنفيذ ذلك الاعتماد . مؤداه . اختصاص المحاكم المصرية وانطباق القانون المصري .
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٢ - مواد قانون المرافعات الخاصة بتنفيذ الأحكام الأجنبية وجوب تطبيقها فيما لم يرد به حكم خاص في المعاهدة . م ٣٠١ مرافعات . ترك اتفاقية تنفيذ الأحكام لدول الجامعة العربية للدول الأعضاء تعيين الجهة القضائية التي ترفع إليها طلبات التنفيذ . أثره . وجوب تطبيق أحكام المادة ٢٩٧ مرافعات واختصاص المحكمة الابتدائية بها دون قاضي التنفيذ .
٧١٨	١٤٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		ثانيا : الاختصاص الولائي :
		١ - سلطة رئيس الجمهورية بالامر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ عدم امتدادها الى الاشخاص الطبيعيين . الاستثناء . زعايا الدول المعادية والتي قطعت معها العلاقات السياسية .

الصفحة	القاعدة	
١٨٥٨	٣٥٣	<p>الامر الجمهورى الصادر بالمخالفة لذلك . معدوم الاثر . علة ذلك . اختصاص القضاء العادى برفع ما ينتج عنه من آثار (الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)</p> <p>٢ - المطالبة ببيع عقار ممن يضع يده عليه غصبا . اختصاص القضاء العادى بنظره . تكييف المحكمة لسند وضع اليد ولو كان عقدا اداريا . مؤداة . انتفاء واقعة الغصب . لا أثر لذلك فى الاختصاص .</p>
٢١٩٤	٤١٦	<p>(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)</p> <p>٣ - القضاء صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية . تقييد هذه الولاية استثناء يجب عدم التوسع فى تفسيره . اختصاص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بابداء الرأى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين فروع السلطة التنفيذية لا يتجاوز حق الفتوى ولا يحول دون اختصاص القضاء بنظر هذه المنازعات .</p>
٧٥٨	١٢٤	<p>(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)</p> <p>١ - قضاء ادارى :</p> <p>القرار الإدارى . ماهيته . تفسيره . خروجه عن اختصاص المحاكم العادية . مثال .</p>
٧٩٦	١٦٣	<p>(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)</p> <p>٢ - محكمة القيم :</p> <p>١ - اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ٧١ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم ، وجوب إحالته الى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض فى حكم نهائى صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .</p>
٣٢١	٦٥	<p>(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - محكمة القيم . اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات المفروضة استنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها . وجوب إحالته الى محكمة القيم . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ .
١٨٥٨	٣٥٣	(الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١) ٣ - اللجان القضائية : أ - لجان التعويض عن نزاع الملكية للمنفعة العامة : ١ - التعويض عن نزاع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة الى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الاجراءات التي أوجب القانون اتباعها لتقدير التعويض . (الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٤)
١٢٩	٢٧	٢ - لجنة التعويضات المنصوص عليها في القانون ٥٧٧ / ١٩٥٤ - بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة - اختصاصها دون المحاكم العادية بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويض عن نزاع الملكية للمنفعة العامة . م ١٣ من القانون المذكور . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٠)
١٨٩	٤٠	ب - لجان تقدير الأجرة : ١ - لجنة تقدير الايجارات عدم اختصاصها بتحديد اجرة الاماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ متى اخطرت عنها أو شغلت فعلا قبل هذا التاريخ . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)
٩١٧	١٧٤	٢ - لجنة تحديد الاجرة . هيئة ادارية لها ولاية القضاء للفصل في الخصومة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد القيمة الايجارية . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)
٩١٧	١٧٤	

الصفحة	القاعدة	
		ج - لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة :
		قرارات اللجان الصادرة في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن فيها من اختصاص المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . نطاقه . م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنتهاء الحكم المطعون فيه الى الغاء للقرار الصادر بالترميم والصيانة . لاخروج فيه عن حدود ولاية المحكمة .
٨٢٧	١٥٦	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		د - لجان الأراضي الصحراوية :
		اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . إختصاصها بالفصل في النزاع حول ملكية الأرض الصحراوية أو أى تصرف واقع عليها . مناطه . وقوعها في المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين . لا فرق بين أن تكون مزروعة أو غير مزروعة . عليها منشآت ثابتة أو غير ثابتة .
٢١٠٦	٣٩٩	(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)
		هـ - لجان الاصلاح الزراعى :
		إختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى . نطاقه . م ١٣ من القانون ١٧٨ / ١٩٥٢ .
٨٤٦	١٥٩	(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		و - مجلس الأقباط الارثوذكس العمومى :
		الأمر العالى بلائحة ترتيب وإختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومى سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانونين ١٩ لسنة ١٩٢٧ ، ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ لا يخول هذا المجلس حق إنشاء الجبانات أو ادارتها أو الاشراف عليها .
١٢٢٨	٢٣٥	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		ز - لجان ضباط القوات المسلحة :
		اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة-ق ٧١ لسنة ١٩٧٥-مناطه . طلب الضباط التعويض استنادا الى أحكام المسؤولية التقصيرية . انحسار اختصاص هذه اللجان عنه .
٨٧٨	١٦٧	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)
		ح - لجان الهيئة العربية للتصنيع :
		الهيئة العربية للتصنيع منظمة دولية اقليمية متخصصة . وجوب الرجوع في كل ما يتصل بعلاقة موظفيها بها الى اتفاقية تأسيسها المصدق عليها بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٥ . اللجان القضائية المنشأة وفقا للنظام الاساسي للهيئة . إختصاصها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينها وبين العاملين بها .
٢٠٩٧	٣٩٧	(الطعن رقم ٣٧٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)
		ثالثا : الاختصاص النوعي :
		الحكم الصادر في المنازعات الزراعية من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . نهائى-ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . اثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف .
٧٦٤	١٤٥	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		رابعا : الاختصاص القيمي :
		١ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في حدود نصابها الانتهاى . جواز استئنافه . شرطه . وقوع بطلان فيه او بطلان في الاجراءات اثر فيه . م ٢٢١ مراقعات . تحديد الاختصاص النهائى للمحاكم . مناطه : التزامها قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام وإلا جاز استئنافه دون اشتراط وقوع بطلان فيه او في الاجراءات اثر فيه . علة ذلك .
٣٧	٤	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٧ ق بهيئة علمية ١٩٨٨/٤/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير الحكم المطعون فيه - صحيحا - قيمة دعوى الشفعة وفقا للمادة ١/٣٧ مرافعات بأقل من مائتين وخمسين جنيها لتعلقها بملكية أرض تقدر قيمتها بسبعين مثل الضريبة الأصلية المربوطة عليها بما يجعل الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية باعتبار أن قيمتها تدخل في النصاب الانتهائي لتلك المحكمة. خطأ في القانون.
٣٧	٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ ق هيئة عامة، جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧) ٣ - عدم جواز استئناف احكام محاكم الدرجة الأولى لنهايتها. شرطه. صدورها وفقا للقواعد الاختصاص القيمي المتعلقة بالنظام العام. صدورها بالمخالفة لتلك القواعد. عدم جواز التحدى بنهايتها وبعدم جواز استئنافها لغير حالات البطلان.
٣٧	٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ ق هيئة عامة، جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧) ٤ - تقدير قيمة الدعوى بطلب صحة عقد او ابطاله أو فسخه بقيمة المتعاقد عليه. م ٧/٣٧ مرافعات. اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر احد الطلبات في الدعوى. اثره. امتداد اختصاصها الى ما عسى أن يكون مرتبطا به من طلبات اخرى. لا يغير من ذلك ان تكون داخله في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي.
١٠٩٥	٢٠٨	(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦) ٥ - عقد الايجار الخاضع لقانون ايجار الاماكن. الدعوى بطلب ابطاله. اعتبارها غير مقدرة القيمة. اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها.
٢٢٤١	٤٢٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) خامسا : الاختصاص المحلي : الدفع بعدم الاختصاص المحلي. عدم تعلقه بالنظام العام. م ١٢٣ مرافعات قديم. اعتبار الحكم أن ابداء التفع يبطلان لاجراءات الحجز. دفاع

الصفحة	القاعدة	
		موضوعى يسقط به الحق فى التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلى استخلاص سائق له أصله الثابت فى الأوراق .
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧) سادسا : الإحالة إلى المحكمة المختصة :
		قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والاحالة . قضاء منه للخصومة كلها فيما فصل فيه . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلالاً . علة ذلك . انصراف حكم المادة ٢٢٩ مرافعات الى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها . هذه المادة تكمل - فى خصوص الاستئناف - قاعدة المادة ٢١٢ من نفس القانون .
١٤٥٣	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨) قضاء المحكمة بعدم الاختصاص والاحالة . التزام المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى بحالتها التى أحيلت بها . ما تم صحيحا قبل الاحالة بقاؤه صحيحا بما فى ذلك إجراءات رفع الدعوى .
٢٠٢٠	٣٨٣	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠) سابعا : تنازع الاختصاص :
		وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات . جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية للخارجة عن حدود اختصاصها . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى المقامة من المطعون ضدهم باثبات العلاقة الايجارية أمام المحكمة المختصة وفقا للقانون ١٧٨ / ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٦٧ / ١٩٧٥ . لا يمس حجية حكم الوقف الصادر من المحكمة الابتدائية . بهيئة استئنافية . ولا يحول دون تعجيل الدعوى أمامها . انتفاء التنازع السلبى فى الاختصاص فى هذه الحالة .
٥١٩	٩٨	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	ارتفاع
		حقوق الارتفاع :
		حق الارتفاع يكسب بعمل قانوني أو بالميراث . للافراد الاتفاق على إنشاء حقوق الارتفاع وفقا للقانون . م ١/١١٦ مدنى .
٢٠٥٦	٣٨٩	(الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		المطلات والمناور :
		١ - كسب المطل المواجه بالتقادم . أثره . التزام الجار بعدم البناء على مسافة أقل من متر طول البناء الذى فتح فيه المطل . م ٨١٩ مدنى .
١٥٠٣	٢٨٧	(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		٢ - المناور ماهيتها . م ٨٢١ مدنى . التفتات الحكم عن بحث دفاع الطاعن بشأن ارتفاع قاعدة احدى الفتحات لاعتبارها مطلا لا منورا . قصور .
١٥٠٣	٢٨٧	(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		إرث
		١ - الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها هى الواجبة التطبيق فى مسائل الموارث المتعلقة بالمصريين غير المسلمين . لاتوارث بين مسلم وغير مسلم . م ٦ ق ٧٧ لسنة ١٩٤٣ . المنع من الارث . مناطه . اختلاف الدين وقت وفاة المورث أو اعتباره ميتا بحكم القاضى .
٣٨٠	٧٥	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٥)
		٢ - حق الارث - سقوطه بالتقادم المسقط . عدم جواز سماع الدعوى به بمضى ثلاث وثلاثين سنة . م ٩٧٠ مدنى . عدم اكتسابه بالتقادم . علة ذلك .
١١٧١	٢٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢)
		٣ - الوازث اختلاف موقفه بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثه بحسب ما اذا كان يستمد صفة بشأنها من المورث فيلتزم مثله بالحكام

الصفحة	القاعدة	
		التعاقد أو يستمدها من القانون فيعتبر من الغير بالنسبة لها . مؤدى ذلك . اختلاف دعواه فى كل من الموقفين عن الآخر من حيث الصفة والسبب والطلبات والاثبات .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥) ٤ - شخصية الوارث . استقلالها عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم . ديون المورث . تعلقها بتركته . عدم انتقالها الى ذمة الوراث الا فى حدود ما آل اليه من أموال التركة . للوراث الرجوع بما أوفاه عن التركة من ديون على باقى الورثة كل بقدر نصيبه فيها .
١٤٩٥	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠) <u>استئناف</u> أولا : شكل الاستئناف : ١ - جواز الاستئناف : ١ - الأحكام الجائز استئنافها : ١ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى حدود نصابها الانتهاى . جواز استئنافه . شرطه . وقوع بطلان فيه أو بطلان فى الاجراءات اثر فيه . م ٢٢١ مرافعات . تحديد الاختصاص النهائى للمحاكم . مناطه . التزامها قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام وإلا جاز استئنافه دون اشتراط وقوع بطلان فيه أو فى الاجراءات اثر فيه . علة ذلك . (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٧ ق - هيئة عامة، جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧) ٢ - تقدير الحكم المطعون فيه - صحيحا - قيمة دعوى الشفعة وفقا للمادة ١/٣٧ مرافعات بأقل من مائتين وخمسين جنيها لتعلقها بملكية أرض تقدر قيمتها بسبعين مثل الضريبة الاصلية المربوطة عليها بما يجعل الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها من
٣٧	٤	

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة الابتدائية باعتبار أن قيمتها تدخل في النصاب الانتهائي لتلك المحكمة. خطأ في القانون .
٣٧	٤	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٧ ق. هيئة عامة. جلسة ١٩٨٤/٤/٢٧)
		ب - الأحكام الجائز استئنافها استقلالا :
		قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص ، والاحالة . قضاء منه للخصومة كلها فيما فصل فيه . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلالا . علة ذلك . انصراف حكم المادة ٢٩ ' مرافعات الى الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها . هذه المادة تكمل - في خصوص الاستئناف - قاعدة المادة ٢١٢ من نفس القانون .
١٤٥٣	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		ج - الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ - عدم جواز استئناف احكام محاكم الدرجة الاولى لنهائيتها . شرطه . صدورها وفقا للقواعد الاختصاص القيمي المتعلقة بالنظام العام . صدورها بالمخالفة لتلك القواعد . عدم جواز التحدى بنهائيتها وبعدم جواز استئنافها لغير حالات البطلان .
٣٧	٤	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٧ ق. هيئة عامة. جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)
		٢ - المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها . استئناف الاحكام الصادرة منها أمام المحكمة الابتدائية . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ مؤداة اعتبار الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية انتهائي غير جائز استئنافه .
١١٨٩	٢٢٨	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
		٣ - دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية . مؤدى ذلك عدم جواز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية

الصفحة	القاعدة	
		إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن حد الاختصاص الانتهاى لمحكمة أول درجة .
١٥٥١	٢٩٧	(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
		٤ - الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقا للمادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن عليها بطريق الاستئناف . خضوعه للقواعد العامة دون المادة ٢٠ من ذات القانون . قصر نطاق المادة الاخيرة على الاحكام الصادرة فى الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة .
٢٢٣٧	٤٢٤	(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٢ - ميعاد الاستئناف :
		الغش الذى يفتح ميعاد الاستئناف بظهوره . ماهيته . الورقة المحتجزة القاطعة فى الدعوى . بدء ميعاد الاستئناف بظهورها . شرطه م ٢٨٨ مرافعات .
١٨٢٧	٣٤٦	(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١١)
		ثانيا : رفع الاستئناف :
		استئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعها فى اجراءاتها لمواد الفصل الثانى من الباب الخامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٥٢٧	١٠٠	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		استئناف وصف النفاذ :
		تصدى المحكمة الاستئنافية للفصل فى موضوع الاستئناف قبل القضاء فى التظلم من وصف الحكم بالنفاذ م ٢٩١٠ مرافعات لا بطلان .
٧٧٧	١٤٨	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الاستئناف :
		١ - المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . له ١ يطعن فيه اثناء نظر الطعن المقام من احد زملائه . قعوده عن ذلك . الدائم محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصامه كما تلتزم محكمة الاستئناف دون محكمة النقض بتكليفه باختصام باقى المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ امر المحكمة . اثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٨	٢	(الطعن رقم ٣٠٠ . ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة، جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)
		٢ - استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة عدم تقيد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقى المحكوم عليهم .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		الاستئناف الفرعى :
		١ - الاستئناف الفرعى . ماهيته . جواز اقامته عن طلبات لم يرد عليها الاستئناف الاصلى . تبعيته لهذا الاستئناف .
٩١٠	١٧٢	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٤)
		٢ - الاستئناف الفرعى يوجه إلى المستأنف الاصلى . لا يوجه إلى خصم لم يقم برفع هذا الاستئناف . جواز الاستئناف الفرعى من عدمه . تعلقه بالنظام العام .
٩١٠	١٧٢٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٤)
		٣ - لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتعرف الاستئناف الفرعى الذى اجازة قانون الفراغات لمن فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥٢ ق - احوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		رسم الاستئناف «إيداع الكفالة» :
		استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم . م ٢٢١ مرافعات . ايداع الكفالة اجراء جوهري لازم لقبوله . علة ذلك .
٣٥٤	٧٠	(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)
		ثالثا : آثار الاستئناف :
		الأثر الناقل :
		١ - الاثر الناقل للاستئناف . ماهيته . أثره .
٣٨٠	٧٥	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٥)
		٢ - استئناف الحكم المنهى للخصومة . أثره . اعتبار الأحكام السابق صدورها في الدعوى مستأنفة معه حتما ما لم تكن قد قبلت صراحة . المقصود بالأحكام السابق صدورها في الدعوى .
٤٤٦	٨٦	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)
		٣ - الاثر الناقل للاستئناف . طلب المستأنف الغاء حكم التعويض الصائر ضده عن المسؤولية التقصيرية ورفض الدعوى . الغاء الحكم المطعون فيه للتعويض عن الضرر المادي . النعى عليه يتعرض له لما لم يطلبه الخصوم : غير صحيح . علة ذلك .
١٨٧٨	١٦٧	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)
		٤ - الاستئناف . أثره . نقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق تقديمه فيها من أدلة ودفع وواجه دفاع وما يكون قد فات الطرفان ايدأؤه أمام محكمة أول درجة .
١٧٧٢	٣٣٦	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٩)
		٥ - الاستئناف . ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . م ٢٢٢ مرافعات .
٢٠٥٦	٣٨٩	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		الطلبات الجديدة :
١٥٤٨	٢٩٣	١ - الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف المقصود بها . ما يبيده الطالب من أسس تبرر طلبه . إعتبارها أوجه دفاع في الدعوى يجوز إبداء الجديد منها في الاستئناف . (الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
١٧٢٠	٣٢٧	٢ - الاستئناف . نطاقه . نقل الدعوى بحالتها التي كان عليها قبل صدور الحكم المستأنف . عدم جواز ابداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف . تغيير سبب الدعوى أو الاضافة اليه . شرطه . أن يكون القصد تأكيدا لا حقيقته في ذات الطلب . (الطعن رقم ٩٦٦ ، ٥٧٣ لسنة ٥١ ، ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
١٧٢٠	٣٢٧	٣ - حالات الاخلاء . المادة ٢٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٣١ ق ٤٩ لسنة ٧٧ . أسباب لطلب واحد هو فسخ عقد الايجار . جواز تغييرها امام محكمة الاستئناف مع بقاء الطلب الاصلى على حالة . طلب الاخلاء لاحتجاز مسكنا آخر م ٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . دعوى بطلان . اعتبارها طلب جديد لا مجرد تغيير لسبب الدعوى . عدم جواز ابدائه لأول مرة امام محكمة الاستئناف . (الطعن رقم ٥٦٦ ، ٥٧٣ لسنة ٥١ ، ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		رابعا : نظر الاستئناف :
		١ - حضور الخصوم وغيابهم :
		خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد خاصة بغياب الخصوم في غير الجلسة المحددة بورقة الاستئناف . اثره . وجوب الحكم في الاستئناف عند تغيب الخصوم متى تهيأ الاستئناف للفصل فيه اعمالا للمادة ٨٢ مراقعات .
٢٢١١	٤١٩	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ما يعترض سير الخصومة :
		أ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن :
		١ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته خلال الميعاد القانوني . اختلافه جوهريا عن الدفع ببطلان اعلان صحيفته . التمسك ببطلان اجراءات الاعلان استنادا لسبب لم يسبق اثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)
		٢ - بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوما بون ان يطلب احد الخصوم السير فيها . اعتبارها كأن لم تكن بقوة القانون . م ٨٢ مرافعات . وجوب القضاء به متى طلب المدعى عليه ذلك قبل التكلم فى الموضوع . سريان ذلك على الدعوى أمام الاستئناف .
٨٧٠	١٦٥	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٨)
		ب - انقطاع سير الخصومة وسقوطها :
		انقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليه أو المستأنف عليه . وجوب اختصام المدعى أو المستأنف لورثته قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح تم فى الخصومة . اثر مخالفة ذلك . لمن لم يعلن بالتعجيل خلال الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم طلب الحكم بسقوط الخصومة . م ١٣٤ مرافعات ولو كان البعض قد أعلن فى الميعاد . العبرة باعلان التعجيل وليس بتقديم الطلب إلى المحضرين . سريان هذه القواعد على الدعوى أمام الاستئناف . م ١٣٦ مرافعات .
٥٤٠	١٠٣	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)
		خامسا : الحكم فى الاستئناف :
		أ - تسبيب الحكم الاستئنافى :
		قضاء محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى . لها ان تحيل على ما جاء فيه من أسباب إقيم عليها . شروطه .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة، جلسة ١٩٨٤/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	تابع «تسبيب الحكم الاستئنافي» :
		٢ - البطلان لعدم اعلان تعجيل السير فى الدعوى اعلانا صحيحا . نسبى . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . على محكمة الاستئناف - بعد تدارك سبب البطلان - أن تفصل فى الدعوى بحكم جديد .
٢٢٧	٤٧	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٤) ٣ - الحكم بعدم جواز الاستئناف لاتفاق الخصوم على أن حكم محكمة الدرجة الأولى نهائيا . وجوب تحقق المحكمة ابتداء من قيام هذا الاتفاق قبل القضاء به . م ٢/٢١٩ مرافعات .
٨٥١	١٦٠	(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٤) ٤ - تحديد مسئولية الناقل البحرى فى معاهدة بروكسل . اعتباره حدا اقصى لما يمكن أن يحكم به سواء فى حالة الفقد الجزئى أو الكلى . القضاء بما يجاوز هذا الحد الأقصى عن الفقد الجزئى وحصول الاستئناف من الطاعنة المرسل اليها دون الشركة الناقلة . أثره . عدم جواز الحكم بتخفيض التعويض . علة ذلك .
١٠٠٦	١٩٠	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٤) ٥ - الغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائى الصادر فى الموضوع . عدم التزامها بتفنيده وحسبها إقامة قضائها على اسباب تكفى لحمله .
١٠٦٠	٢٠٢	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٨٤) ٦ - عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على اسباب الحكم الابتدائى الذى إلفته . حسبها إقامة قضائها على ما يكفى لحمله .
١٥١٤	٢٩٠	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٤) ٧ - نظر محكمة الاستئناف للدعوى من جديد طبقا لما أبدته المطعون ضدها من أوجه دفاع لم تعرضها على محكمة أول درجة ومنها

الصفحة	القاعدة	
		الاعتراض على تقدير الخبير . تقدير المحكمة للدليل المستمد من التقرير وانتهائها بأسباب سائغة إلى توافر شرط الاعتیاد فی نشاط بيع العقارات بما يخضعه للضريبة على الارباح التجارية والصناعية . لاخطأ .
١٧٧٢	٣٣٦	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٩)
		٨ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها . لايعيب الحكم وجود تناقض بين أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائي . علة ذلك .
١٨١١	٣٤٤	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)
		٩ - اقامة الحكم المطعون فيه قضاءه ببطالان العقد على عدم الحصول على اذن من محكمة الاحوال الشخصية ودون أن يعول على ما اتخذته الحكم الابتدائي قرينة على ثبوت الغش والتواطؤ . احالته الى اسباب حكم محكمة الدرجة الأولى . انصرافه الى ما لايتعارض مع اسبابه في هذا الخصوص . اثره . ورود النعي على غير محل في قضاء الحكم المطعون فيه .
٢٢٤١	٤٢٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		ب - بطلان الحكم الاستئنافي :
		طلب المؤجرين الاخلاء والتسليم وطلب الخصم الزامهم بتحرير عقد ايجار كل منهما غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الاستئناف شكلاً دون اختصام المحكوم عليها التي لم تطعن بالاستئناف . اثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة اجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨	٠٢	(الطعنان رقما ٣٠٠ ، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة، جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)
		<u>استيلاء</u>
		٢ - الاماكن الصادر في شأنها قرارات استيلاء . اعتبارها مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لمعالجتها . م ٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم

الصفحة	القاعدة	
		اعتبار هذه العلاقة إيجارا بمطلق مفهوم القانون المدني . أثره . إجراء المفاضلة بينها وبين عقد ايجار آخر عن ذات العين وفقا للمادة ٥٧٢ مدني . خطأ في القانون .
٧٢٦	١٣٨	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩) ٢ - القرار الإداري الصادر بالاستيلاء على الجزء المتنازل عنه لصالح المتنازل اليه لا يحول وحق المؤجر في طلب الفسخ . علة ذلك . وقوعه فعلا بقوة القانون لحظة حصول المخالفة . القضاء بالفسخ فصل في مسألة مدنية محضة . لا يترتب عليها تعطيل القرار الإداري أو وقف تنفيذه .
١٩٤٣	٣٦٩	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨) إصلاح زراعي ١ - تبادل مستأجرى الأراضي الزراعية للأطيان المؤجرة لهم . غير جائز . علة ذلك . المادة ٣٢ قانون الإصلاح الزراعي .
٤٤٦	٨٦	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩) ٢ - الحكم الصادر في المنازعات الزراعية من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية نهائي ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف .
٧٦٤	١٤٥	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠) ٣ - اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي . نطاقه . م ١٣ من القانون ١٧٨ / ١٩٥٢ .
٨٤٦	١٥٩	(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢) ٤ - ملكية الدولة للأراضي المستولى عليها . من تاريخ الاستيلاء الاول . الاستثناء . صدور قرار من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي باستبعاد العقار المستولى عليه من نطاق الاستيلاء . م ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ / ١٩٥٢ .
٨٤٦	١٥٩	(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧) ٥ - الالتزام بإيداع عقد إيجار الأرض الزراعية بالجمعية المختصة .

الصفحة	القاعدة	
		وقوعه على عاتق المؤجر . اثر ذلك . للمستأجر التمسك بقيام العلاقة الايجارية واثباتها بكافة الطرق . للقضاء بعدم سماع دفع المستأجر بذلك بمقولة عدم ايداع العقد . خطأ فى القانون . ايصالات ومخالصات القيمة الايجارية الصادرة له عنها من المؤجر . كفايتها فى إثبات قيام العلاقة الايجارية ق ٥٢ سنة ١٩٦٦ .
١٠٢٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
		٦ - الاعتداد بعقود بيع الأرض الزراعية غير المشهرة . مناطه . ثبوت تاريخها قبل ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		٧ - صدور القرار - من اللجنة المشكلة وفقا للمادة ١٤٥ م بقانون ١٧٨ لسنة ٥٢ بشأن اصلاح الزراعى - بطرد الطاعن من أرض النزاع لإخلاله بشرط جوهرى وربطها على آخرين ، وصيرورة هذا القرار نهائيا وتنفيذه . عدم اعتباره تعرضا ماديا أو قانونيا للطاعن .
٢٠١٠	٣٨٣	(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)
<u>اعلان</u>		
بيانات الاعلان :		
		الخطأ فى بيان موطن المستأنف ضده بصحيفة الاستئناف . لا يؤثر فى صحة إعلانه . شرط ذلك . عدد التجهيل بهذا الموطن .
٢٠٠٠	٣٧٩	(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
اعلان صحيفة الدعوى :		
		عدم اعادة اعلان من لم يعلن لشخصه فى مسائل الاحوال الشخصية . اثره . اعتبار الحكم الصادر فى حقه غيابيا تجوز فيه المعارضة . علة ذلك .
٢١٨	٤٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ ق - «احوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		الاعلان بالبريد :
		١ - المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب إلى الممولين . تسليم الاعلان في مقر المنشأة إلى أحد المستخدمين فيها . افتراض وصول الاعلان للممول شخصيا .
٧١٦	١٣٦	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٢ - تقدير علم الممول المرسل إليه بالرسالة البريدية الواردة له من مصلحة الضرائب . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٧١٦	١٣٦	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		الاعلان في الموطن الاصلى :
		١ - اعلان الخصم في موطنه الاصلى . صحيح ولو كان يقيم بالخارج .
٢٢٤٩	٤٢٦	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		٢ - الغاء الخصم موطنه الاصلى أو المختار دون إخطار خصمه بذلك . أثره . صحة الاعلان فيه . م ١٢/٢ مرافعات .
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٣ - الاعلان في الموطن الاصلى . كفاية تسليم الصورة الى أحد المقيمين مع المراد إعلانه في حال غيابه . م ١٠ مرافعات . عدم التزام المحضر بالتحقق من صحة مستلم الاعلان . تبين ان من استلم الصورة ليس ممن عدبتهم المادة المنكورة . لا أثر له . علة ذلك .
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		الاعلان في الموطن المختار :
		١ - اتخاذ الطاعنين موطنا مختارا لهم مكتب محاميهم أمام محكمة أول درجة . إعلانهم فيه بالمنكرة المقدمة من المطعون . ضده في الاستئناف . صحيح . توكيلهم محاميا آخر أثناء نظر الاستئناف . لا أثر له طالما لم يخبروا الخصم بالغاء هذا الموطن .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		الإعلان لجهة الإدارة :
		إثبات المحضر في أصل الإعلان أنه وجه خطاباً مسجلاً للمعلن إليه يخطر فيه بتسليم الصورة لجهة الإدارة . عدم جواز المجادلة في ذلك إلا بسلوك الادعاء بالتزوير .
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		إعلان الشركات :
		إعلان رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة المنتحلة بتعجيل الاستئناف قبل شهر القرار الصادر من الجمعية العمومية بحلها . صحيح . علة ذلك . عدم حجية قرار الحل والتصفية في مواجهة الغير قبل إتمام إجراءات الشهر .
١١٨٣	٢٣٧	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		إعلان الطعن :
		صحيفة الطعن الضريبي . إعلانها بمعرفة الطاعن وليس بقلم الكتاب . لا وجه للتحدي بما جرى عليه العمل خطأ .
٢٣٠٩	٤٣٥	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		إعلان الأحكام :
		١ - الحكم الصادر بتوجيه اليمين في غيبة من وجهت إليه . وجوب إعلانه بجلسة الحلف على يد محضر . م ٦ مرافعات . عدم الاعتداد بعلمه بها بأي طريق خلاف الإعلان .
٨٠٣	١٥٣	(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)
		٢ - قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ميعاد الطعن فيها . سريانه من تاريخ إعلانها . لا يغنى عن ذلك العلم المؤكد بصندورها بأية طريقة أخرى .
١٦٢٠	٣٩	(الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الاصل فى ميعاد الطعن بالمعارضة فى الاحكام الجنائية الغيابية . ثلاثة أيام من تاريخ اعلانها . الاستثناء فيما يتعلق بالعقوبة من تاريخ اعلان الحكم لشخص المتهم أو من تاريخ علمه م ٢٩٨ اجراءات جنائية . الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . خضوعه للاصل العام . مؤدى ذلك . صيرورة الحكم فيها نهائيا باعلانه وفق قانون المرافعات وباتقضاء مواعيد الطعن المقررة دون إجراءاته . لا تلازم بينه وبين الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية .
١١٣٠	٢١٦	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) بطلان الأعلان :
		١ - البطلان المترتب على عدم الاعلان . عدم جواز التمسك به الا لمن تقرر لمصلحته .
١٣١٠	٢٤٩	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥) ٢ - تقديم المطعون ضدهم مذكرة ب دفاعهم بالرد على أسباب الطعن فى الميعاد القانونى . مؤداه . تحقق الغاية من اعلانهم بصحيفة الطعن . التمسك ببطلان الاعلان غير مقبول .
١١٦٤	٢٢٢	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠) أعمال تجارية ١ - تأجير الاماكن المفروشة . لا يفد بطبيعته عملا تجاريا ولو كان المستأجر تاجراً - اعتباره كذلك . شرطه . التأجير بقصد الربح . لا يعتبر عملا تجاريا .
٣٠٦	٦٢	(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦) ٢ - تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة . اعتباره عملا تجاريا . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ استثناء الهدف منه اخضاع النشاط للضريبة .
٣٠٦	٦٢	(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦) ٣ - العادات التجارية من مسائل الواقع التى يترك للتثبت من قيامها

الصفحة	القاعدة	
٢١٩٠	٤١٥	وتفسيرها لقاضى الموضوع . خروجها من رقابة محكمة النقض الا حيث يحيد القاضى عن تطبيق عادة ثبت لديه قيامها . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤) افلاس التوقف عن الدفع والمنازعة في الدين : استخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير مدى جدية المنازعة في الدين هو مما تستقل به محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤) دعوى اشهار الافلاس : وفاة المدين التاجر أثناء نظر دعوى اشهار افلاسه . عدم لزوم اعلان الورثة . جواز تدخل هؤلاء دفاعا عن نكرى مورثهم . (الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤) الحكم بشهر الافلاس : ١ - عدم اختصاص وكيل الدائنين في الدعاوى والاجراءات التي توجه ضد التفليسة . أثره عدم جواز الاحتجاج بالحكم الصادر فيها على جماعة الدائنين . التمسك بذلك من حق جماعة الدائنين وحدها ممثلة في وكيل الدائنين . ليس لورثة المفلس أن يتمسكوا بذلك . (الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤) ٢ - الحكم باشهار الافلاس . أثره . غل يد المفلس عن ادارة امواله والتصرف فيها من تاريخ البطلان المترتب على عدم الاعلان . عدم جواز التمسك به لمن تقرر لمصلحته . (الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤) ٣ - اعتبار الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن التفليسة . مناطه . صدوره في نزاع لا يعرض إلا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق أحكامه . (الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
٢٠٣٦	٣٨٥	

الصفحة	القاعدة	التزام
		سبب الالتزام :
		١ - الالتزام بتسليم المبيع . واجب على البائع ولو لم ينص عليه العقد أو كان الثمن مؤجلا - الاستثناء - اتفاق الطرفين على غير ذلك . م ٤٣١ مدنى .
٥١٢	٩٧	(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١) ٢ - إستغلال الانسان لصوته ماليا . جواز التنازل عنه للغير بما اشتمل عليه من الحق فى النشر ولو تعلق الأمر باستغلال الصوت فى تلاوة القرآن الكريم . علة ذلك . النزول عن هذا الحق للغير . أثره . الامتناع عن القيام بأى عمل أو تصرف يعطل إستعمال الغير له أو يتعارض مع حقه فى إستغلال الصوت .
٦٤٠	١٢١	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢) ٣ - حق المالك فى الاضافة أو التعلية . قصره على ما يخرج عن جوهر ما انصب عليه العقد حيزا . الفضاء الواقع امام العين المؤجرة . حق المالك فى البناء عليه لايحده الا القيود القانونية .
١٢٤٦	٢٣٩	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠) ٤ - الاستعمال المشروع للحق لايرتب مسئولية (مثال بشأن الاضافة والتعلية بالعين المؤجرة) .
١٢٤٦	٢٣٩	(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠) ٥ - محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير دلالة السكوت . شرطه .
١٧٠٦	٣٢٥	(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		أوصاف الالتزام :
		١ - التزام الكفيل - متضامنا أو غير متضامن - ماهيته . التزام تابع لالتزام المدين الاصلى . لايقوم الا بقيامه .
١٣٤	٢٨	(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قرار مجلس المدينة بتخفيض الأجرة . التزام معلق على شرط . م ٢٥ من قانون ١٢٤ سنة ١٩٦٠ . علة ذلك . عدم تحقق الشرط بموافقة وزير الخزانة . أثره . إعتبار الالتزام كأن لم يكن بأثر رجعى منذ بدايته . م ٢٦٨ مدنى .
١٦٨	٣٦	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩) ٢ - الإيداع المعلق على شرط يحق للمدين فرضه . صحيح .
٥١٢	٩٧	(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١) ٤ - الالتزام الذى لم يتحقق فيه شرط التضامن أو شرط عدم القابلية للانقسام . اعتباره التزاما قابلا للانقسام على المدينين المتعديدين بالقدر الذى يعينه القانون أو الاتفاق . عدم افصاح القانون أو الاتفاق عن نصيب كل منهم . أثره . انقسام الالتزام عليهم بأنصبة متساوية .
١٢٧٨	٢٤٥	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤) تنفيذ الالتزام :
		١ - تكييف العقد بأنه وديعة بأجر . مؤداه . التزام المودع لديه ببذل عناية الشخص العادى فى المحافظة على الشيء المودع . عدم تنفيذ هذا الالتزام . خطأ يرتب المسؤولية . نفى المسؤولية لا يكون الا بإثبات السبب الاجنبى .
٣٨٩	٧٧	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦) ٢ - وفاء . المدين بدينه عن طريق ايداعه مباشرة لـون عرضه على الدائن . شرطه وجود أسباب جدية تبرر ذلك . مثال . مطالبة المدين بالالتزام مقابل لم يتيسر له استيفاؤه قبل تنفيذ التزامه .
٥١٢	٩٧	(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١) ٢ - إستحقاق التعويض عن التأخير فى تنفيذ الالتزام . شرطه . اعدار المدين . حصول الاعذار بإنذار المدين على يد محضر أو بآية ورقة رسمية تعلن إليه بناء على طلب الدائن لتكليفه بالوفاء .
٦٤٥	١٢٢	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)

إلتزام

الصفحة	القاعدة	
		٤ - للمدين أن يتوقى الفسخ بتنفيذ الإلتزامه كاملا قبل صدور الحكم النهائي فى الدعوى .
١٣٩٠	٢٦٨	(الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)
		٥ - طلب فسخ العقد . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع . منح المدين اجلا للوفاء بالإلتزام . مانع من جواز الحكم بالفسخ متى تم الوفاء فى غضون الاجل . انقضاء الاجل دون وفاء كامل غير موجب للحكم بالفسخ حتما . بقاء العقد قائما والوفاء بالإلتزام ممكنا بعد انقضاء الاجل وحتى صدور الحكم النهائي .
١٣٩٠	٢٦٨	(الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)
		٦ - عقد الايجار . ماهيته . تنفيذ الإلتزام . وجوب أن يكون عينا . التنفيذ بطريق التعويض . شرطه . استحالة التنفيذ العيني او ان يكون فى تنفيذه ارهاق للمدين . علة ذلك . م ٢١٥ مدنى .
١٥١١	٢٨٩	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		الحق فى الحبس :
		حبس المشتري للثمن . شرطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده . م ٤٥٧ / ٢ مدنى . علم المشتري بهذا السبب وقت الشراء . لا يعد بذاته دليلا على نزوله عن حق الحبس . علة ذلك تقدير جديّة السبب . استقلال قاضى الموضوع به .
١١٨٦	٢٢٧	(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦)
		إنتقال الإلتزام :
		حوالة الحق ،
		١ - حوالة الحق . تمامها بمجرد التراضى طالما لم يمنع ذلك القانون او اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الإلتزام . م ٣٠٣ مدنى . انعقاد الحوال صحیحة . أثره .
١٤٩٥	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٢٧٤	٥٦	٢ - الدفع بصورية عقد البيع أساس حوالة عقد الايجار . انصرافه أيضا لحواله عقد الايجار . قصر الحكم المطعون فيه هذا الدفع على عقد البيع وحده . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		«حوالة الدين» :
		قبول الدائن للحوالة يغنى عن اعلانه بها رسميا . م ٣٢٢ مدنى . القبول قد يكون ضمنيا تستخلصه المحكمة من أى تعبير ارادى يدل على رضائه بالحوالة .
١٢٠١	٤١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		انقضاء الإلتزام :
		«الوفاء» :
		١ - وفاء المدين لغير الدائن . مبرىء لذمته متى أقره الدائن . م ٣٣٣ مدنى .
٦٩٠	١٢١	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)
		٢ - تصرف الوكيل . إنصراف اثره إلى الموكل . شرطه . دخول التصرف فى نطاق الوكالة . مثال : فى وفاء .
٦٩٠	١٢١	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)
		٣ - قبول الدائن شيكا من المدين استيفاء لدينه . لايعتبر وفاء ميرثا لذمة المدين . عدم انقضاء التزامه إلا بتحصيل قيمة الشيك .
٧٥٢	١٤٣	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		٤ - إصدار الشيك . لا يعد وفاء ميرثا للساحب . عدم انقضاء التزامه الا بصرف المسحوب عليه لقيمة الشيك للمستفيد .
٩٩٥	١٨٨	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٥ - وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الاصل بتوقيع مزور على عميله . وفاء غير صحيح وغير مبرىء لذمة البنك . علة ذلك . تبعة الوفاء ولو

الصفحة	القاعدة	
١٦٠٢	٣٠٦	<p>تم بطريق الخطأ تقع على عاتق البنك ما لم يكن قد وقع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالبنك فيتحمل هو تبعه خطئه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)</p> <p>«تجديد الدين» :</p> <p>١ - إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها وفاء لدين سابق . أثره . عدم اعتبار ذلك انقضاء الدين الأصلي بالتجديد . علة ذلك . تجديد الالتزام لا يفترض . استقلال قاضي الموضوع باستخلاصه والفصل فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)</p> <p>٢ - حق الحكومة في سداد الدين العام . سنده . الاذن لوزير المالية في تحويل الدين العام الى دين أخف حملا . موافقة مجلس الوزراء على تحويل الدينين الموحد والممتاز الى دين محدد الأجل . دعوة حملة سندات الدينين الى إعلان رغبتهم في المواعيد المحددة مع عزم الحكومة استهلاك أو تسديد قيمة باقى السندات بعد إنقضاء هذا الموعد . إعلان وزير المالية فى الوقائع المصزية عن قبول تحويل سندات الدين الموحد الى سندات القرض الوطنى واستهلاك الباقي منها فى أول يناير سنة ١٩٤٤ بطريق دفع القيمة الأسمية والفوائد من ١/١١/١٩٤٣ إلى ٣١/١٢/١٩٤٣ .</p> <p>أثره . إنتهاء سريان الفوائد من أول يناير سنة ١٩٤٤ . لا يعتبر ذلك إخلالا بحق مكتسب لحملتها .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)</p> <p>«المقاصة» :</p> <p>١ - المقاصة القانونية شروطها . م ٣٦٢ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)</p> <p>٢ - المقاصة القضائية . شروطها وجوب طلبها فى صورة طلب عارض حتى تلتزم المحكمة بتحقيقه وإجرائها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)</p>
٢٠٠٧	٤٣٨	
٢٠٦١	٣٩٠	
٢١٠٣	٣٩٨	
٢١٠٣	٣٩٨	

الصفحة	القاعدة	
		«إستحالة الوفاء عينا»
		اجبار البائع على تسليم العين المبيعة الى المشتري . شرطه . أن يكون هذا التسليم ممكنا . تعلق حق قانوني لآخر بالعين المبيعة يحول دون انتزاعها منه . أثره . استحالة الوفاء بالالتزام عينا .
٢٢٣٣	٤٢٣	(الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)
		نظرية الظروف الطارئة . عدم جواز إعمالها بغير طلب .
١٦٨	٣٦	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
		«مسائل عامة» :
		سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما إذا كانت الواقعة تعتبر سببا اجنبيا ينقضي به الإلتزام وتنتفى به المسؤولية . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائغة تكفي لحمله .
١٥٩٩	٢٩١	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
التماس إعادة النظر		
		١ - التماس إعادة النظر في الحكم لوقوع تناقض بمنطوقه . مناطه . أن يكون حكما نهائيا وقع التناقض بمنطوقه هو . م ٢٤١ مراقعات . التماس إعادة النظر في الحكم الاستثنائي لوقوع تناقض بمنطوق الحكم الابتدائي . غير جائز .
٦٨٧	١٣٠	(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)
		٢ - الغش كسبب لالتماس إعادة النظر . ماهيته . أن يكون خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى . ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها . عدم جواز التماس إعادة النظر فيه . علة ذلك .
١٤٦٧	٢٨١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		٣ - الحكم الصادر في التماس إعادة النظر . عدم جواز الطعن فيه بطريق الالتماس للمرة الثانية . م ٢٤٧ مراقعات .
١٤٦٧	٢٨١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
١٤٦٧	٢٨١	٤ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في التماس إعادة النظر المرفوع اليها . جواز الطعن فيه بطريق النقض . (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
١٣٣٨	٢٥٧	٥ - القضاء في طلب وقف تنفيذ الحكم الملتبس فيه . قضاء وقتي لا يحوز حجية الامر المقضي . للمحكمة العدول عن رأى ارتأته وقت الفصل في هذا الطلب . (الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)
أمر أداء		
٥٨١	١١٠	سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . المطالبة بدين غير ثابت بورقة موقع عليها من المدين أو ببعض دين لا تتوافر فيه شروط امر الاداء . سبيله . رفع دعوى بالطريق العادى . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
أموال		
الأموال العامة :		
١٢١٩	٢٣٣	١ - الاموال العامة . فقدما لصفتهما بانتهااء تخصيصها للمنفعة العامة . انتهاء التخصيص قد يكون بقلنون أو بانتهااء الغرض الذى خصصت من اجله للمنفعة العامة . م ٨٨ مدنى . (الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
١٢١٩	٢٣٣	٢ - اراضى الآثار من الاموال العامة . عدم جواز تملكها بوضع اليد مهما طالت مدته . الاستثناء . ان يكون وضع اليد عليها قد حصل بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وفقدانها صفة المال العام . مجرد سكوت مصلحة الآثار عن اقامة الغير بناء فى اراضى الآثار لا يؤدى إلى زوال التخصيص . (الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الجبانات اعتبارها أموالاً عامة مادامت معده للدفن بها وتخصصت بالفعل لهذه المنفعة العامة. الاشراف عليها وادارتها. للمجالس المحلية. ق ٥ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية ولائحة الجبانات سنة ١٨٧٧ وبكريته سنة ١٨٨٧.
١٢٢٨	٢٣٥	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩)
		٤ - الاموال التي تصبح من الاموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة. هي الاموال المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة. م ٩ مدني ملغي ٨٧ مدني حالي. الاموال المملوكة للجمعيات الخيرية. عدم اكتسابها صفة المال العام بمجرد التخصيص مالم تنتقل ملكيتها للدولة.
١٩٣٣	٢٩٤	(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		٥ - المال المملوك للأفراد، تحويله الى مال عام. كلفيته.
٢٠٧٥	٣٩٢	(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٦ - تخصيص العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة، بون اتباع الاجراءات القانونية. اتفاقه في غايته مع نزاع الملكية بإجراءاته القانونية. اثره. إستحقاق نزو الشأن الحقوق المترتبة على نزاع الملكية ومنها الحق في تعويض يعادل الثمن.
٢٠٧٥	٣٩٢	(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		الأموال المملوكة ملكية خاصة للدولة:
		١ - ملكية الدولة للأراضي المستولى عليها. من تاريخ الاستيلاء الاول. الاستثناء. صدور قرار من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي باستبعاد العقار المستولى عليه من نطاق الاستيلاء. م ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢/١٧٨.
٨٤٦	١٥٩	(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		٢ - دعوى منع التعرض. وجوب توافر نية التملك لدى المدعى.

الصفحة	القاعدة	
٨٤٦	١٥٩	<p>فيها . لازم ذلك . ان تكون الاموال محل الحياة جازا تملكها بالتقادم . اثره . عدم قبول الدعوى من الحائز للاموال الخاصة بالدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة . م ٩٧٠ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)</p>
		<p style="text-align: center;">أهليه</p>
٧٧٢	١٥٩	<p>١ - الأهلية . العبرة بتوافرها وقت التعاقد . زوالها بعد ذلك . لا اثر له .</p> <p>(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٤)</p>
٨٠٣	١٥٣	<p>٢ - استصدار اذن محكمة الاحوال الشخصية للنائب عن ناقص الاهلية ليس شرطاً للتصرف . للقاصر وحده بعد بلوغه سن الرشد الحق فى ابطال التصرف .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)</p>
		<p style="text-align: center;">عوارض الأهلية :</p>
١٣٣٣	٢٥٦	<p>١ - تقرير حالة العته لدى احد المتعاقدين . استقلال محكمة الموضوع به متى اقامت قضاها على اسباب سائغة .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)</p>
١٦٥٠	٣١٩	<p>٢ - كل حكم بعقوبة جنائية يستتبع حتماً وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من ادارة أمواله مدة اعتقاله . المواد ٨ ، ٢٤ ، ٢٥ / ٤ عقوبات . وجوب تعيين قيم لادارة أمواله مالم يستثن بنص خاص . مؤدى ذلك . عدم اهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم . جزاء مخالفة ذلك . البطلان . .</p> <p>(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)</p>

المطحة	القاعدة	
		أوراق تجارية
		الشيك :
٩٩٥	١٨٨	١ - إصدار الشيك . لا يعد وفاء مبرئاً لزمة الساحب . عدم انقضاء التزامه الا بصرف المسحوب عليه لقيمة الشيك للمستفيد . (الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
٢٢٧٨	٢٤٥	٢ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . سريانه على الأوراق التجارية دون غيرها . الشيك . عدم اعتباره ورقة تجارية إلا إذا كان مترتباً على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجراً فيفترض أنه سحب لعمل تجارى حتى يثبت العكس . (الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
١٣٨٧	٢٦٧	٣ - اختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية . وجوب تطبيق هذا العرف . مالم يثبت المظهر أن التوقيع قصد به التظهير التوكيلى . (الطعن رقم ١٤١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)
١٦٠٢	٣٠٦	٤ - وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الاصل بتوقيع مزور على عميله . وفاء غير صحيح وغير مبرىء لزمة البنك . علة ذلك . تبعة الوفاء ولو تم بطريق الخطأ تقع على عاتق البنك مالم يكن قد وقع خطأ من جانب العميل . الوارد اسمه بالبنك فيتحمل هو تبعة خطئه . (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		السند الإننى :
		١ - السند الإننى خلوه من بيان ميعاد الاستحقاق . أثره . فقرة لصفته كورقة تجارية واعتباره سنداً عالياً غير خاضع لأحكام

الصفحة	القاعدة	
		قانون الصرف . إصلاح العيب فى بيان متفصل غير جائز . عدم دخوله فى مدلول عبارة ، وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية ، الواردة بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة . أثر ذلك . عدم خضوعه لأحكام التقادم الخمسى .
١٧٥	٣٧	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩) (والطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩) ٢ - حامل السند . إعتباره سىء النية لمجرد علمه وقت التظهير بوجود دفع يستطيع المدين توجيهه للمظهر ولو لم يثبت التواطؤ بينه وبين الأخير على حرمان المدين من الدفع .
١٧٥	٥٧	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩) ٣ - عدم الاتفاق بين العميل والبنك على اعتماد خصم قيمة السندات الأذنية المحررة لأمر الغير من حسابه الجارى . أثره . عدم التزام البنك سداد قيمة تلك السندات وخصمها من الحساب الجارى للعميل . حق البنك فى تحرير بروتستات عدم الدفع عند عدم الوفاء بقيمة السندات للاحتفاظ بحقه فى الرجوع على المظهرين .
٤٩٢	٩٥	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠) انقضاء الدين : إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها وفاء لدين سابق . أثره . عدم اعتبار ذلك انقضاء الدين الأسمى بالتجديد . علة ذلك . تجديد الالتزام لا يفترض . استقلال قاضى الموضوع باستخلاصه والفصل فيه .
٢٠٠٧	٣٨٠	(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>إيجار</p> <p>(أولا) القواعد العامة في الإيجار :</p> <p>١ - خلو التشريع الاستثنائي لإيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع الى القواعد العامة في القانون المدني ولو كان العقد ممتدا بقوة القانون .</p>
١٨٧٣	٣٥٦	<p>(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)</p> <p>عقد الإيجار والعلاقة الإيجارية :</p> <p>«سريان العقد في حق المالك الجديد» :</p> <p>١ - عقد الإيجار الصادر من مشتري البناء في ظل القانون ٥٢ لسنة ٦٩ . سريانه في حق الشفيع ولو لم يكن له تاريخ ثابت سابق على حكم الشفيع النهائي . علة ذلك . م ٣٠ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٢٣٤	٤٩	<p>(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩)</p> <p>٢ - عقد إيجار المكان سريانه في حق المالك الجديد بذات شروطه السابقة . تحرير المالك الجديد عقد إيجار مع المستأجرة ليس انشاء لعلاقة إيجارية جديدة .</p>
١٢٦٠	٢٤١	<p>(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)</p> <p>التزامات الطرفين :</p> <p>عقد الإيجار . ماهيته . تنفيذ الالتزام وجوب ان يكون عينا . التنفيذ بطريق التعويض . شرطه . استحالة التنفيذ العيني او ان يكون في تنفيذه ارهاق للمدين . علة ذلك . م ٢١٥ .</p>
١٥١١	٢٨٩	<p>(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)</p> <p>- هلاك العين المؤجرة :</p> <p>١ - هلاك العين المؤجرة كلياً أو جزئياً بفعل المؤجر أو خطئه .</p>

الصفحة	القاعدة	
١٨٦٥	٣٥٤	<p>أثره . حق المستأجر في الرجوع على المؤجر بالتعويض عن كافة الأضرار التي أصابته . شرطه . المادة ٥٦٩ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)</p>
١٩٥٢	٣٧١	<p>٢ - تلف العين المؤجرة أو هلاكها أو حريقها . قرينة قانونية على ثبوت الخطأ في جانب المستأجر م ١/٥٨٢ مدنى . جواز نفيها بأثبات المستأجر للسبب الاجنبى أو خطأ أو عيب في ذات العين .</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)</p>
١٩٥٢	٣٧١	<p>٣ - نفى خطأ المستأجر عن التلف أو الهلاك . جوازه بإقامته الدليل على بذل عناية الرجل المعتاد . م ١/٢١١ مدنى . نفى المسؤولية عن الحريق وجوب أن يكون بأثبات السبب الاجنبى . م ١/٧٨٢ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)</p>
(ثانياً التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن :		
(١) سريان أحكام القانون :		
١٢٦٥	٢٤٢	<p>١ - آثار العقد خضوعها كاصل لأحكام القانون الذى أبرم فى ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقاً بالنظام العام وطالما بقيت هذه العقود سارية وقت العمل بالقانون الجديد .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)</p>
١٥٤٥	٢٩٦	<p>٢ - المراكز القانونية التى نشأت فى ظل القانون القديم . خضوعها فى آثارها وانقضائها له ، القواعد الآمرة فى القانون الجديد ، وجوب إعمالها بأثر فوري على مالم يكن قد اكتمل من هذه المراكز ، من حيث آثارها وانقضائها .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق - ١٩٨٤/٦/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		دعاوى الإيجار :
		١ - طلب المؤجرين الاخلاء والتسليم وطلب الخصم الزامهم بتحرير عقد ايجار . كل منهما غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الاستئناف شكلا دون اختصاص المحكوم عليها التي لم تطعن بالاستئناف . اثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة اجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٦	٢	(الطعن رقم ٣٠٠ . ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة، جلسة ١٦/١٢/١٩٧٧)
		٢ - حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون مرتبطا به من الاسباب ارتباطا وثيقا . الاسباب الزائدة عن حاجة الحكم لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه .
٦٥٧	١٢٤	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٤)
		٣ - عقد الايجار الشهري . الدعوى بطلب إنهائه أو إمتداده لمدة غير محددة . إعتبارها غير مقدرة القيمة .
٦٥٧	١٢٤	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٤)
		٤ - دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . أن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ومتصلة بالعقار اتصالا فعليا حال وقوع الغصب . جواز رفعها من المستأجر مباشرة دون حاجة لاختصاص المؤجر .
٩٤٣	١٧٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٩/٤/١٩٨٤)
		٥ - اشتغال العقد على التزامات متقابلة . عدم إعتباره عقد تبرع . استخلاص الحكم من عبارة المتنازل سند الدعوى أن نية المتعاقدين لم تنصرف الى التبرع وإنما إلى إسقاط الالتزامات المتباعدة المترتبة على عقد الإيجار . لا مخالفة للثابت بالأوراق .
١٠٠٣	١٨٩	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - للمستأجر حق رفع دعوى اليد ضد غير المؤجر . م ٥٧٥ مدنى . لا حاجة لادخال المؤجر فيها .
٢٠٢٠	٣٨٣	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠) إثبات الإيجار :
		تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . أساسه . حدوث واقعة التأجير . الفصل فيها أمام المحكمة المدنية . متوقف على ما يقضى به نهائيا فى الدعوى الجنائية . علة ذلك .
٢٠٤٧	٣٨٧	(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢) - بعض انواع الايجار :
		ثبوت ان المقصود من الاجارة ليس المبنى فى ذاته ، وانما ما اشتمل عليه من ادوات وآلات وان المبنى ليس الا عنصرا ثانويا . عدم خضوع العقد لقوانين ايجار الاماكن .
٢٢٤٩	٤٣١	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) (١) ايجار الارض الفضاء :
		١ - دعوى الاخلاء المستنده الى عقد ايجار ارض فضاء . خضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى . لا يغير من ذلك وجود مبان وقت ابرام العقد او سابقة عليه لم تكن محل اعتبار عند التعاقد او عند تقدير الاجرة . العبرة فى نوع العين هو بما تضمنه العقد .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٢٦٣٥ ، ٦٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) ٢ - نص المادة ٥١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . سريانه على المباني المؤجرة لغير اغراض السكن . عدم انطباقه على الاراضى الفضاء المؤجرة . علة ذلك :
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥ ، ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) .

الصفحة	القاعدة	
		ب - إيجار الأرض الزراعية :
٤٢٣	٨٢	١ - إنتضاء عقد المزارعة وتحويله الى ايجار تقضى دون فاصل زمنى . اقرار المستأجر تسليمه الاطيان للمؤجر تبعا لاتقضاء المزارعة . مؤداه . اعتباره تسليما حكما . لايعيب الحكم وصفه خطأ بالصورية . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨)
١٠٢٢	١٩٤	٢ - الالتزام بإيداع عقد ايجار الارض الزراعية بالجمعية المختصة . وقوعه على عاتق المؤجر . اثر ذلك . للمستأجر التمسك بقيام العلاقة الايجارية واثباتها بكافة الطرق . القضاء بعدم سماع دفع المستأجر بذلك بمقولة عدم ايداع العقد . خطأ فى القانون . ايصالات ومخالصات القيمة الايجارية الصادرة له عنها من المؤجر . كفايتها فى إثبات قيام العلاقة الايجارية . ق ٥٢ سنة ١٩٦٦ . (الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
٢٠٢٠	٣٨٣	٣ - عقود إيجار الاراضى الزراعية المبرمة فى ظل المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المعدل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ . التزام المؤجر بإيداع نسخة منها فى الجمعية التعاونية الزراعية - عدم جواز مساءلة المستأجر عن اخلال المؤجر بهذا الالتزام . علة ذلك . (الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
١١٨٩	٢٢٨	٤ - المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها . استئناف الاحكام الصادرة منها أمام المحكمة الابتدائية . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه اعتبار الحكم الصابر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية انتهائى غير جائز استئنافه . (الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
		ج - الأماكن التي تشغل بطريقة الاستيلاء :
		الأماكن الصادر في شأنها قرارات استيلاء . اعتبارها مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها . م ٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اعتبار هذه العلاقة إيجارا بمطلق مفهوم القانون المدني . أثره . إجراء المفاضلة بينها وبين عقد إيجار آخر عن ذات العين وفقا للمادة ٥٧٣ مدني . خطأ في القانون .
٧٢٦	١٣٨	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		د - إيجار ملك الغير .
		١ - زوال سند ملكية المؤجر باثر رجعي لبطلانه . أثره . عدم نفاذ الإيجار الصادر منه في حق المالك اذا كان مشوبا بالغش . علة ذلك . استخلاص توافر الغش والتواطؤ . حق لمحكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائغا .
٨٣٣	١٥٧	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٢ - إيجار ملك الغير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر . م ٥٥٨ مدني . المنازعات الناشئة عنه . لأي من طرفيه حق التقاضي بشأنها . النعي على ما استتورد إليه الحكم في شأن التعريف بالحق وبالدعوى والتفرقة بينهما . غير منتج .
١٥٩٦	٣٠٥	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٣ - تأجير الوصي شقة النزاع لابنته وزوجها دون استئذان محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة للمطعون ضدهن القاصرات . أثره . وقوعه باطلا بالنسبة لهن . علة ذلك . بلوغ المطعون ضدهما الاولى والثانية سن الرشد عند صدور هذه الاجارة . اعتبارها واردة على ملك الغير وعدم نفاذها في حقهما .
٢٢٤١	٤٢٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الإيجار الصادر من غير المالك أو من له حق التعامل في منفعته . صحيح بين طرفيه . عدم نفاذه في حق مالكه أو من له الحق في الانتفاع به . بقاء المستأجر غاصبا للعين المؤجرة مالم يجرز الإجارة صاحب الحق في التأجير .
٢٢٦٣	٤٢٨	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		هـ - الوضع الظاهر :
		١ - تصرفات الوكيل - بعد انتهاء الوكالة - التي تعدل عقدا سبق أن أبرمه مع الغير حسن النية . نفاذها في حق الموكل اذا صادف خطأ يحمل على الاعتقاد بأن الوكالة التي أبرم بمقتضاه ذلك العقد مازال ساريا .
٤٢٣	٨٢	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨)
		٢ - الإيجار الصادر من الحائز الظاهر . نفاذه في حق المالك الحقيقي متى كان المستأجر حسن النية . عدم تعرض الحكم لهذه القاعدة والتحقق من توافر شروطها . قصور .
١٨١	٣٨	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
		و - إدارة المال الشائع :
		١ - إدارة المال الشائع . حق للشركاء مجتمعين . تولى احدهم الإدارة دون اعتراض الباقيين . اعتباره وكيلًا عنهم . مثال في اقامة دعوى اخلاء مستأجر .
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)
		٢ - تأجير المال الشائع حق للأغلبية المطلقة من الشركاء . عدم سريان الإيجار الصادر من شريك لا يملك أكثر من نصف الانصب . عدم سريانه في مواجهة باقي الشركاء الا برضاهم صراحة أو ضمناً . أثر ذلك .
٦٩٤	١٣٢	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٢٠٨٨	٣٩٥	٣ - الحكم بفرض الحراسة القضائية . مؤداه . للحارس القضائي اقرار الايجار المعقود قبل فرض الحراسة ممن ليس لهم حق الانفراد بالادارة . (الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٤)
		(٢) تحديد الأجرة :
		قواعد عامة في تحديد الأجرة :
٢١٥٧	٤٠٨	١ - احكام تحديد الأجرة الخاضعة لقوانين ايجار الاماكن أمرة متعلقة بالنظام العام . تكليف الأساسات والمرافق وجوب احتسابها ضمن عناصر تقدير الأجرة ولو قام بها المستأجر . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٤)
٢١٦٥	٤١٠	٢ - قواعد تحديد الأجرة في ظل قوانين ايجار الاماكن . أمرة . عدم جواز الاتفاق على مخالفتها بما يجاوز الاجرة المحددة بها . (الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٤)
١٣٨	٢٩	٣ - الاماكن الواقعة في غير المناطق المبينة بالجدول المرفق بالقانون ١٩٤٧/١٢١ والمؤجرة للمصالح الحكومية وفروعها . خضوعها لكافة القيود والقواعد المنظمة للعلاقة بين المؤجر والمستأجر الواردة في ذلك القانون ومنها تحديد الاجرة . (الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٥/١/١٩٨٤)
		عناصر تقدير الأجرة :
٢١٦٥	٤١٠	١ - التعديلات التي من شأنها اعتبار العين المؤجرة في حكم المنشأة حديثا . ماهيتها . تحديد اجرتها . خضوعه للقانون الذي تمت تحت سلطانه . (الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التحسينات التي تزيد من منفعة المستأجر بالعين المؤجرة . تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها الى الاجرة السارية . وجوب اعمال اتفاق الطرفين مالم يقصد منه التحايل على القانون .
٢١٦٥	٤١٠	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)
		٣ - الاجرة القانونية . العبرة في تقديرها بقيمة التكاليف التي تحتسب منها الاجرة بنسب معينة حددها القانون . وليس بقيمة احد العناصر الداخلية فيه . نزول الحكم المطعون فيه باحد هذه العناصر عما حدده الحكم المستأنف . لا خطأ . طالما انتهى الى زيادة الاجرة تبعا لزيادة التكاليف الاجمالية للعين .
٢٢٢١	٤٨١	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٤ - قيمة الأرض . وجوب تقديرها وفقا لثمن المثل وقيمتها السوقية وقت البناء . م ١١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قيمة المباني تقديرها على اساس القيمة الفعلية مهما بلغت وفقا لسعر السوق وقت اتمام البناء ولو خالفت قرار وزير الاسكان ٧٠٧ لسنة ١٩٧٠ .
٧٣٠	١٣٩	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٥ - قيمة الارض في حساب القيمة الايجارية . وجوب تقديرها بثمن المثل وقت البناء وفقا لسعر السوق دون اعتداد بالثمن الحقيقي الذي دفعه المالك . م ١١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٢٢٢١	٤٢١	(الطعن رقم ٦٢١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٦ - قيمة الارض في حساب القيمة الايجارية . وجوب احتساب نسبة محدده منها عند تقدير الاجرة . المادتان ١١ ، ١٢ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مخالفة هذه النسبة . خطأ في تطبيق القانون .
٢٢٢٧	٤٢٢	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
٢٢٢٧	٤٢٢	٧ - تقدير ثمن الأرض . وجوب احتسابه وفقا لثمن المثل وقت البناء . تقديره . واقع تستقل به محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		قيود الارتفاع في المبنى :
٩٧٢	١٨٣	١ - ارتفاع البناء إلى الحد المسموح به قانونا أو أكثر من المسموح . وجوب احتساب كل قيمة الأرض على الأدوار المفصلة فعلا ولو كان البناء قد اقيم بالمخالفة لأحكام قوانين التنظيم . لامحل لأعمال المادة ١١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحديد النسبة . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)
٩٧٢	١٨٣	٢ - عدم الوصول بالمباني الى ما تسمح به قيود الارتفاع . احتساب نسبة عن كامل الأرض المخصصة لمنفعة البناء ومن تكاليف اقامة الاساسات والتوصيلات الخارجية بقدر ما اقيم من طوابق إلى العدد التي تسمح به قيود الارتفاع . م ١١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . (الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)
		الرسوم والضرائب والاعفاء منها :
٣٦٦	٧٣	١ - رسم شاغلي المباني الذي فرضته بلدية القاهرة بواقع ٢٪ . التزام المستأجر بادائها للمؤجر مع الاجرة الشهرية . القضاء بتحديد القيمة الايجارية دون الزام المستأجر باداء الرسم للمؤجر . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)
٤٦٨	٨٩	٢ - القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بتخفيض اجرة الاملاك . سريانه على الأماكن التي أنشئت من أول يناير سنة ١٩٤٤ . وكان البدء في إنشائها سابقا على ١٨/٥/١٩٥٢ تاريخ العمل به . (الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الوحدات السكنية . اعفاؤها من الضرائب على العقارات المبنية والضرائب الإضافية او الاولى وحدها . ق ١٦٩ / ١٩٦١ . وجوب تخفيض اجرتها بمقدار الضريبة المعفاة . سريان الاعفاء وتحديد منوط بعدد حجرات الوحدة السكنية واجرتها الشهرية . العبرة بالوصف الوارد بدفاتر الحصر والتقدير .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)
		٤ - الاماكن المؤجرة لغير السكنى . عدم تمتعها بالاعفاءات الضريبية . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٨ . القضاء بتخفيض اجرتها بمقدار الضريبة . خطأ فى القانون .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢)
		٥ - الاجرة المخفضة بنسبة ٣٥٪ طبقا للمادة الثانية من القانون ٧ سنة ٩٦٥ . تقدير حكى يقوم مقام تقدير اللجان للحالات المنظورة أمام لجان تقدير الاجرة او مجلس المراجعة . سريانه بأثر رجعى . من بدء التعاقد .
٩١٧	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)
		لجان تقدير الأجرة والطعن على قراراتها .
		١ - لجنة تقدير الايجارات . عدم اختصاصها بتحديد اجرة الاماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ متى اخطرت عنها او شغلت فعلا قبل هذا التاريخ .
٩١٧	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)
		٢ - لجنة تحديد الاجرة . هيئة ادارية لها ولاية القضاء للفصل فى الخصومة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد القيمة الاجارية .
٩١٧	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)
		٣ - الثراخى فى رفع دعوى انقاص الاجرة لا يعد نزولا عنه .

الصفحة	القاعدة	
		النزول الصريح أو الضمني - وقوعه باطلا لتعلق قواعد تحديد الاجرة بالنظام العام .
١٦٤٥	٣١٤	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)
		٤ - لجنة تقدير الايجارات الطعن في قرارها من المالك وحده دون المستأجرين . أثره . صيرورته نهائيا بالنسبة لهؤلاء الاخيرين .
٢٢٢١	٤٢١	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٥ - جواز الطعن في الاحكام أو عدم جوازه ، خضوعه كأصل للقانون السارى وقت صدورها . المادة الأولى من قانون المرافعات . الطعن في الاحكام الصادرة بتحديد القيمة الاجارية . خضوعه من حيث جواز الطعن أو عدمه للقانون الذى اقيمت في ظله الدعوى الصادر فيها الحكم ولو ادركها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل صدور الحكم .
٢٢٢٧	٤٢٢	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		(٣) اسباب الاخلاء :
		١ - الاخلاء لعدم سداد الأجره :
		١ - منازعة المستأجر جديا في مقدار الاجرة أو في استحقاقها في دعوى الاخلاء . أثره . وجوب بحث هذه المسألة الاولى . الدفع بالتقادم الخمسى مسألة اولية لازمة في طلب الاخلاء لبيان مقدار الاجرة المتبقية في نمة الطاعن وتخلفه عن الوفاء بها من عدمه .
٢٦٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٢ - العرض لا يقوم مقام الوفاء المبرىء للذمة إلا إذا تلاه ايداع بخزانة المحكمة .
٩٩٥	١٨٨	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٢٢٧٦	٤٣٠	٣ - الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة. م ١/٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مناطه . تخلف المستأجر عن الوفاء بها حتى قفل باب المرافعة في الدعوى . وجوب استظهار ذلك بالنسبة لكل طاعن على حده . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
٢٢٧٦	٤٣٠	٤ - عدم بيان الحكم موقف كل طاعن على حده من الاجرة المستحقة عليه ومقدار ماسدده منها وما تبقى عليه في نمته . واعتبارهم مسئولين جميعا عن الاجرة المتأخرة . خطأ في القانون وقصور . (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
٢٠٠٧	٣٨٠	٥ - دين الأجرة . حق دوزى متجدد . خضوعه للتقادم الخمسى . عدم زوال هذه الصفة عنه بتجمده وصيرورته مبلغاً ثابتاً في الذمة . (الطعن ٣٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)
		- التكليف بالوفاء :
٤٢٢	٧٥	١ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسى لقبول دعوى الاخلاء . م ٣٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خلو الدعوى من التكليف أو خضوعة باطلا أو صدوره ممن لا حق له في توجيهه . اثره . عدم قبولها . تعلق ذلك بالنظام العام . (الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)
٤٢٢	٨٥	٢ - التكليف بالوفاء كشرط لقبول دعوى الاخلاء . لا يغنى عنه صدور حكم من القضاء المستعجل بطرد المستأجر للتأخر في الوفاء بالأجرة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)
		- توقي الحكم بالاخلاء :
		١ - الحكم بالاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة . جواز توقيه بسداد

الصفحة	القاعدة	
٢٦٧	٥٢	<p>الاجرة والمصاريف والنفقات دون الفوائد . المادة ١/٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٨/ب ق ١٢٦ . سريان هذا الحكم على مالم يفصل فيه تهاثيا من دعاوى رفعت قبل صدور اولهما . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام . عدم استبعاد الحكم المطعون فيه الفوائد . خطأ فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)</p>
٤٤٢	٨٥	<p>٢ - الشرط الصريح الفاسخ . حق المتعاقدين فى الاتفاق عليه فى العقد . التكليف بالوفاء ، وتوقى للمستأجر الإخلاء بسداد الأجرة والمصاريف قيدين أوردهما المشرع على هذا الاتفاق م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم قيام المؤجر بواجبه أو استعمال المستأجر لرخصته . أثره . عدم تحقق الشرط لآثاره .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)</p> <p>- تكرار التأخير فى الوفاء بالأجره :</p> <p>١ - تكرار امتناع المستأجر أو تأخره عن الوفاء بالاجرة الموجب للحكم بالاخلاء . المقصود منه . وجوب أن يكون الامتناع أو التأخير السابق قد رفعت بشأنه دعوى موضوعية . عدم كفاية الدعاوى المستعجلة فى ثبوت التكرار . ق ١٩٦٩/٥٢ .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ . ٥٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)</p> <p>٢ - الحكم المستعجل الصادر بالطرد قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم صلاحيته دليلا على ثبوت تكرار التأخير فى الوفاء بالاجر .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)</p> <p>٣ - التكرار فى الامتناع أو التأخير عن سداد الاجرة الموجب للحكم بالاخلاء رغم الوفاء بها قبل قفل باب المراقبة فى الدعوى . م ٢٣ ق ٥٢ . لسنة ١٩٦٩ . شوطه . لن يكون الامتناع أو التأخير</p>
١٧٢٠	٣٢٧	
١٩٤٨	٣٧٠	

الصفحة	القاعدة	
١٩٤٨	٣٧٠	السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية بالاخلاء . لا يكفى سبق استصدار أمر أداء بالاجرة المتأخرة أو اقامة دعوى مستعجلة بالطرد . (الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٩ ق - ١٩٨٤/١١/٢٩)
		ب - الاخلاء للتنازل عن العين والترك والتأجير من الباطن :
١٩٤٣	٣٦٩	١ - مخالفة شروط المنع من التأجير من الباطن او التنازل عن الايجار بغير اذن المالك . اثره . نشوء حق المؤجر فى اخلاء العين بمجرد وقوعها . استرداد المستأجر الاصلى العين المؤجرة بعد ذلك لا اثر له . (الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)
٢٠٧٨	٣٩٣	٢ - ترك العين المؤجرة للغير . عناصره . (الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
١٨١١	٣٤٢	٣ - اثبات أو نفي ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى اقامت قضاءها على اسباب سائفة . (الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)
١٨١١	٣٤٤	٤ - التخلي عن العين المؤجرة . جواز ان يكون صريحا أو ضمنيا ترك العين وفقا لقوانين الايجارات الاستثنائية والهجرة إلى الخارج . لا تلازم بينهما . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)
		٥ - ترك المستأجر للعين وتخليه عنها للغير . من مسائل الواقع

الصفحة	القاعدة	
		استقلال قاضى الموضوع بتقديرها متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٢٠٧٨	٣٩٣	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٦ - تقدير القصد من الإقامة فى العين . من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص الحكم سائغا أن إقامة الطاعنة بعين النزاع مؤقتة . لا عيب .
١٧٥١	٣٣٣	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - لسنة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
		٧ - لا تثريب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلا مادام قائما باداء الأجرة .
٢٠٧٨	٣٩٣	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٨ - إقامة المستأجر المصرى بالخارج . الأصل فيها أنها مؤقتة مالم يثبت طالب الاخلاء إستدامتها . علة ذلك . تعبير المستأجر عن ارادته فى التخلّى عن العين المؤجرة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا .
٢٠٧٨	٣٩٣	(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٩ - تأجير المستأنف للعين المؤجرة من باطنه . عدم جوازه الا بإذن كتابى من المالك . أو من يليه فى ذلك لا عبرة بالموافقة الصريحة أو الضمنية الصادرة من غيرهما مالم يثبت تقويض فى ذلك .
٢٠١٥	٨٣٢	(الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		١٠ - التصريح العام فى العقد الاصلى بالتأجير من الباطن . شرط اعماله أن يكون لاحقا لآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ . م ٢ . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١٩٧٨	٣٣٧	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)
		١١ - قيام علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر

الصفحة	القاعدة	
١٩٧٨	٣٣٧	الأصلى . شرطه . قبول المؤجر الأصلى الإيجار من الباطن بعد حصوله دون تحفظ أو استيفاءه الأجرة من المستأجر . (الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)
		- دعوى الاخلاء :
١٧٥١	٣٣٣	١ - التراخى فى رفع الدعوى الاخلاء . لا يعد تنازلا ضمنيا عن الحق فى طلبه . (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
٢٠١٥	٣٨٢	٢ - مجرد علم المؤجر أو أحد تابعيه بواقعة التاجير من الباطن قبل رفع دعوى بإخلاء المستأجر بيضعة أشهر . عدم اعتباره قبولا يتضمن نزولا حتميا فى الاخلاء . (الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
١٠٨٣	٣٩٤	٣ - سكوت المؤجر رغم علمه بالتنازل . لا يغنى عن الان بالتنازل . عدم اعتباره نزولا عن حقه فى طلب الاخلاء . (الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢٠٨٣	٣٩٤	٤ - التنازل الضمنى عن الحق . تقدير أدلته من سلطة محكمة الموضوع . حسبها اقامة قضائها على ما يكفى لحمله . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم ومستنداتهم والرد عليها استقلالا . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢٠٨٣	٣٩٤	٥ - التنازل الصريح أو الضمنى عن الحق . عبء إثباته . وقوعه على عاتق مدعيه . (الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٦ - دعوى الاخلاء للتنازل عن الإيجار دون إذن هى دعوى بفسخ عقد

الصفحة	القاعدة	
١٠١٦	١٩٢	الايجار .. وجوب اختصام المستأجر الأصلي أو ورثته فيها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
١٧٠٢	٣٢٦	٧ - دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن . وجوب إختصام المؤجر للمستأجر الاصلى . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى . الاستثناء . وفاة المستأجر الاصلى بلا وارث . مؤداه . عدم لزوم إختصام بيت المال . علة ذلك . الاكتفاء باختصام المستأجر من الباطن . صحيح . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
٢٠٣	٤٣	٨ - اقامة دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن دون إذن كتابى فى ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار الاسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ . نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثناء نظرها . وجوب أعمال الماده ٤٠ منه . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)
١١٦	٢٥	٩ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأجير من الباطن . دعوى بفسخ عقد الايجار غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)
		- المهجرون :
		١ - حماية المشرع للمهجرين طبقاً للقانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠ اثرها سلب حق المؤجر فى طلب اخلاء المستأجر الاصلى للتنازل عن الايجار أو التأجير من الباطن .

الصفحة	القاعدة	
		قبض المؤجر الاجرة من المهجر باعتباره شاغلا العين بسند من القانون وليس مستأجرا .
١٠٤٥	١٩٩	(الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)
		٢ - تواجد المهجر بمكان على سبيل الايواء او الاستضافة غير مانع من استئجاره من الباطن مكانا يقيم فيه .
١٥٠٧	٢٨٨	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		٣ - صفة التهجير . ثبوتها للمهجر من احدى محافظات القناة أو سيناء الى الجهة التي هجر اليها مباشرة . زوالها بنقله من مكان الى آخر مستغلا ما أتيج له من تيسير . علة ذلك .
١٤٦٢	٢٨٠	(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		٤ - التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار طبقا للقانون ٧٦/٩٦٩ المعدل . استثناء من القواعد العامة . قصر نطاقه على المهجر والمكان الذي هجر اليه . تنقله من مكان لآخر . اثره . زوال هذه الصفة عنه . علة ذلك .
١٥٠٧	٢٨٨	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		٥ - حق المهجر في الحصول على مسكن يستقر فيه عند التهجير . ق ٦٩/٧٦ المعدل . ثبوت سبق استئجار المهجر لمسكن استقر فيه . اثره . سقوط هذا الحق عنه .
١٥٠٧	٢٨٨	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		٦ - المهجر . اعتبار شغله للعين مستندا للقانون وليس مستأجرا . مؤداه . ان الايجار أو التنازل الصادر منه للغير ولو كان مهجرا مثله موجب لاخلائه من العين . عدم استفادة غير المهجر بحماية القانون ٧٦/٩٦٩ المعدل ولو كان من اقاربه او المشاركين له في المسكن .
١٠٤٥	١٩٩	(الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - صفة التهجير . اثباتها بكافة طرق الاثبات .
١٧١٢	٣٢٦	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		٨ - عودة المهجر الى موطنه الاصلى الذى هجر منه واستقراره فيه ومباشرة عمله على نحو معتاد . اثره . ازالة آثار العدوان بالنسبة له . علة ذلك زوال . صفة التهجير التى اكسبته الحماية . مؤدى ذلك عودة حق المؤجر فى طلب اخلائه .
١٠٤٥	١٩٩	(الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)
		٩ - ازالة آثار العداوان . تحققها فعلا وواقعا بعودة المهجر الى موطنه الاصلى الذى هجر منه واستقراره فيه ، ومباشرة عمله على نحو معتاد . اثره . زوال الحماية عنه وعودة الحق للمؤجر فى طلب الاخلاء وفقا لقوانين ايجار الأماكن .
٢٠٤٤	٣٨٦	(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		- إشراك المستأجر لآخرين معه فى المحل التجارى :
		١ - حق المستأجر الاصلى فى ابدال شريك معه فى المحل التجارى المؤجر له . لا يعد تنازلا او تخليا عن انتفاعه بالعين لشريكه شرطه . أن تكون الشركة حقيقة .
٩١٤	١٧٣	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)
		٢ - اشراك المستأجر آخر معه فى النشاط المالى لا يعد تخليا عن الانتفاع بالعين المؤجر او ايجارا من الباطن بقاء عقد الايجار قائما لصالح المستأجر ما لم يقدّم الدليل على تخليه عنه .
١٢٥٥	٢٤٠	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		- بيع الجدك :
		١ - بيع المصنع أو المتجر . استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠)
		٢ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدنى . مقوماته . المقومات المعنوية هي العنصر الرئيسى . تحديد عناصره من سلطة محكمة الموضوع .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠)
		٣ - بيع الجدك . استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . شرطه . ثبوت الصفة التجارية للنشاط الذى كان يزاوله المتنازل وقت اتمام بيع المتجر أو المصنع . العبرة بحقيقة الواقع . مخالفة هذا النشاط للغرض من الاستعمال المتفق عليه يعقد الإيجار . لا أثر له . م ٢/٥٩٤ مدنى .
٢٢٥٨	٤٢٧	(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		«الضرورة الملجئة لبيع المتجر» :
		١ - الضرورة الملحة لبيع المتجر . مادة ٢/٥٩٤ مدنى . استقلال قاضى الموضوع باستخلاصها بون معقب . شرطه . أن يكون استخلاصه سائفا . النعى على ذلك جدل موضوعى غير جائز امام محكمة النقض .
٢٥٣	٥١	(الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٢ - خلو المادة ٢/٥٩٤ مدنى من ضابط يستهدى به فى تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها ، مادام استخلاصها سائفا .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . ماهيتها . عدم رقيها إلى حد القوة القاهرة .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		٤ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدنى . استقلال قاضى الموضوع باستخلاصها . شرطه . أن يكون سائغا وله أصله الثابت بالأوراق . مثال لأسباب غير سائغة .
٢٢١٦		(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٥ - الضمان الكافى الذى أوجبت المادة ٥٩٤ مدنى أن يقدمه مشتري الجديك . خضوعه لتقدير المحكمة بما تراه محققا لغاية المشرع . لا محل لأعمال حكم المادة ٢٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد مبلغ التأمين الذى يدفعه المستأجر . علة ذلك .
٢٥٣	٤٨	(الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٦ - الضمان الكافى الذى أوجبت المادة ٢/٥٤٩ مدنى أن يقدمه مشتري الجديك . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢١)
		«الأثر المترتب على البيع بالجديك»
		بيع المتجر . م ٢/٥٩٤ ق مدنى . مؤداه . حلول مشتري الجديك محل المستأجر الأصلي فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ناشئة عن عقد الإيجار . انتقال عقد الإيجار إلى المشتري محملا بما قد يشوبه من أسباب الفسخ أو البطلان .
٧٠٥	١٣٤	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		- تأجير جزء من العين لمزاولة مهنة أو حرفة :
		١ - مستأجر المنشأة الطبية : حقه فى التنازل عنها لطبيب مرخص بمزاولة المهنة ولو اعترض المؤجر . أثر التنازل . بقاء عقد الإيجار قائما ومستمرا لصالح المتنازل إليه . م ٥ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ :
٥٣٦	١٠٢	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تنازل مستأجر العيادة الطبية عن أجزاء منها لمزاولة مهنة الطب فيها . إقامة الدعوى بالإخلاء في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . وصدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أثناء نظرها . أثره عدم جواز الحكم بالإخلاء إعمالاً لحكم المادة ٤٠ من القانون الأخير .
١٥٤٥	٢٩٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٨)
		٣ - مستأجر المكان لمزاولة مهنة المحاماة . له ولورثته الحق في التنازل عنه لمن يزاوول مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو ضارة بالصحة . م ٥٥ ق ١٧ لسنة ١٩٨٢ . سريان هذا التنازل في حق المؤجر ولو لم يأتين به .
١٣٢٦	٢٥٤	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		٤ - مستأجر المكان لمزاولة مهنة أو حرفة . حقه في تأجير جزء منه لمن يزاوول مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قاعدة موضوعية . وجوب إعمالها على الدعاوى المنظورة وقت العمل بها .
١٥٤٥	٢٩٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
		وفاء مستأجر العيادة الطبية في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم جواز تطبيق حكم المادة ٢١ منه بشأن امتداد عقود المساكن لصالح المستفيدين منه . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني .
١٨٧٣	٣٥٦	(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)
		«التأجير المفروش»
		١ - حق التأجير المفروش . قصره على المصريين فقط م ٤٠ و ٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المستأجر الأجنبي ليس له حق تأجير العين المؤجرة مفروشة ولو بموافقة المالك . علة ذلك .
٩٨٠	١٨٥	(الطعن رقم ١٣٤٩ . ١٣٦٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - منع الأجنبي مالكا أو مستأجرا من التأجير المفروش . قاعدة متعلقة بالنظام العام . علة ذلك .
٩٨٠	١٨٥	(الطعن رقم ١٣٤٩ . لسنة ١٣٦٣ ق٥٢ - جلسة ١١/٤/١٩٨٤) ٣ - تأجير الأماكن المفروشة . لا يعد بطبيعته عملا تجاريا ولو كان المستأجر تاجرا . اعتباره كذلك . شرطه . التأجير بقصد الربح لا يعتبر عملا تجاريا .
٣٠٦	٦٢	(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨٤) ٤ - تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة . اعتباره عملا تجاريا . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . استثناء . الهدف منه إخضاع النشاط للضريبة .
٣٠٦	٦٢	(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨٤) ٥ - ميزة التأجير المفروش التي يلزم بها المستأجر ليس من شأنها الحيلولة بين المستأجر والاقامة في العين المؤجرة .
١٢٦٥	٢٤١	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٤) ٦ - تأجير المالك مسكنه لسفره إلى الخارج وعودته إلى مصر في ظل أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . أثره . عدم سريان المادة ٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها . علة ذلك .
١٢٦٥	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٤) ٧ - التجديد الضمني لعقد الإيجار المفروش . إعتباره إيجار جديد بنفس شروط العقد الأصلي عدا المدة وعدم اعتباره امتداد للعقد الأصلي . انتقال ملكية العين لغير المالك . أثره . نفاذ عقد الإيجار في حقه . علة ذلك .
١٦٣٣	٣١٢	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٤) ٨ - عقد الإيجار المفروش . عدم سريان أحكام تحديد الأجرة والإمتداد القانوني عليه . خضوعه للقانون المدني . إنتهائه بانتهاء مدته مالم يشترط التنبيه من أحد المتعاقدين أو من صاحب الحق فيه وفقا للاتفاق على الميعاد المحدد .
١٦٣٣	٣١٢	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - إقامة الحكم قضاءه بإخلاء الطاعنة على سند من أنها تملك شقتين تؤجرهما مفروشتين بالمخالفة لما ورد بصدر المادة ٢٩ ق ٤٩/١٩٧٧ والمادة ٨ من ذات القانون دون بحث دفاع الطاعنة الذي تمسكت به أمام محكمة الموضوع من أنها تؤجر الشقتين لأجانب . خطأ وقصور . علة ذلك .
٦١٩٣	٣٢٣	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠) - حالات الامتداد القانوني لعقد الإيجار المفروش : ١ - المستأجر لمكان مفروش . حقه في الاستفادة من الامتداد القانوني لعقد الإيجار . شرطه م ٤٦ ، ٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بالإخلاء تأسيساً على أنه لا محل لأعمال هاتين المادتين بعد صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خطأ في القانون . علة ذلك .
٥٧٨	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧) ٢ - المادة الثالثة من الأمر العسكري ٩٧٦/٤ بإجازة استئجار المسكن المفروش خالياً متى توافرت شروطه . اعتباره غير واجب التطبيق . علة ذلك . صدور الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٧٦ بإلغاء المواعيد المنصوص عليها في المادة المشار إليها قبل أن يصبح حكمها نافذاً بانتهاء المهلة المنصوص عليها في تلك المادة .
٤٣١	٨٤	(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩) ٣ - الأماكن المؤجرة مفروشة . استثناء من حكم المادة ٢٣ ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ بشأن أسباب الإخلاء . المقصود بذلك عدم خضوعها للامتداد القانوني . علة ذلك .
٤٣١	٨٤	(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩) الامتداد القانوني لعقد الإيجار ، ١ - عقد إيجار المسكن . لا ينتهي بوفاة المستأجر أو تركه له . امتداده لصالح زوجته أو أولاده أو والديه المقيمين معه إقامة مستقرة

الصفحة	القاعدة	
		حتى الوفاة أو الترك . الانقطاع العارض عن الإقامة مهما استطلت مدته . لا يحول دون قيامها .
٧	١	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٦ ق - هيئتا المواد الجنائية والمبنية - جلسة ٨٨/٣/٣٠) ٢ - تمسك ولدى المستأجر بأنهما لم يتخليا عن الإقامة بالشقة المؤجرة لوالدهما وحتى وفاته ، وأن إقامتهما بمسكن آخر مع والدتهما بعد طلاقها كان بصفة مؤقتة . رفض الحكم طلبهما بامتداد العقد إليهما استنادا إلى أنهما لم يقيما فيها بشخصيهما . قصور . علة ذلك .
٧	١	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٦ ق - هيئتا المواد الجنائية والمدنية جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠) ٣ - خلو القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من تنظيم حالة امتداد العقد لمن كان يقيم مع المستأجر . أثره . الرجوع للقواعد العامة فى القانون المدنى .
١٠٨٣	٢٠٦	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦) ٤ - امتداد عقد ايجار المكان بعد وفاة المستأجر . شرطه . إقامة المستفيد مع المستأجر الأصلى إقامة مستقرة قبل الوفاة . انقطاع المساكنة بسبب عارض ليس مانعا من امتداد العقد بعد وفاة المستأجرة .
١٢٦٠	٢٤١	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠) ٥ - خضوع عقد الايجار لأحكام القانون السارى وقت إبرامه . الاستثناء . أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطبيقها بأثر قورى .
١٥٣١	٢٥٦	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧) ٦ - امتداد عقد الايجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته أو تركه العين . م ٢١ ق ٩٦٩/٥٢ المقابلة للمادة ١٩٧٧/٢٩ لا شأن لهذا النص بتنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما لهم من حقوق متبادلة .
١٥٣١	٢٥٦	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)

الصفحة	القاعدة	
١٥٥٨	٢٩٩	٧ - إمتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجه أو أولاده أو والديه . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مناطه . إقامتهم معه إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك أيا كانت مدة الإقامة أو بدايتها . الانقطاع ثم العودة للإقامة المستقرة لا يغير من استمرار العقد لصالحهم . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
١٥٩٦	٣٠٥	٨ - ترك المستأجر العين المؤجرة . لأقاربه حتى الدرجة الثالثة - عدا زوجه أو أولاده أو والديه - البقاء بها . شرطه . إقامته معه مدة سنة سابقة على الترك أو مدة شغله العين أيهما أقل م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . (الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
١٧٥١	٣٣٣	٩ - الامتداد القانوني لعقد الإيجار . عدم توقفه على توافق إرادة المتعاقدين صراحة أو ضمنا . لا محل لأعمال المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٩ مدني في هذا الصدد . علة ذلك . التنبيه بالاخلاء لا أثر له . (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
٩٥٤	١٨٠	١٠ - وفاة المستأجرة الأصلية قبل نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثره ثبوت حق الإقامة لابنتها المقيمة معها وقت الوفاة إعمالا للمادة ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إعمال القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والقضاء بإخلائها إستنادا إلى إنتهاء العقد لأن المستأجرة أجنبية انتهت إقامتها بالوفاة إعمالا للمادة ٢/١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خطأ في القانون . (الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		١١ - التبنى . المقصود به . اعتباره حراما وباطلا ولا يترتب عليه أثر . ثبوت النسب بالاقرار المجرد ولو كانت الظواهر تكذبه . لا يغير من ذلك ورود الاقرار بالنسب بعد التبنى المدعى به . طالما لم يبين وقت إقراره سبب البتوة . عدم بحث الحكيم لشروط استمرار عقد

الصفحة	القاعدة	
		الايجار لأولاد المستأجرة المقيمين معها عند وفاتها بدعوى أن الطاعنة ليست ابنة حقيقية لها . خطأ فى القانون .
٢٢٦٨	٤٢٩	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) ١٢ - الإقامة التى يترتب عليها مزية الامتداد القانونى لعقد الايجار . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصود بها - الإقامة المستقرة المعتادة . الإقامة العرضية والعابرة والموقوتة لاتعد كذلك . تقديرها من سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتكفى لحمله .
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢) ١٣ - الترك الذى يترتب حق الافادة من الامتداد القانونى . ماهيته . الترك الفعلى من جانب المستأجر مع بقاء المقيمين معه فى العين وقت حصوله . شرطه . استمرار عقد الايجار مع المؤجر قائما . إنهاء المستأجر للعقد وإخلائه العين . أثره . سريان هذا الانهاء فى حق زوجته . علة ذلك .
١٠٥٠	٢٠٠	(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩) ١٤ - التمتع بالامتداد القانونى للعقد فى ظل ١٩٤٧/١٢١ لثبوت الإقامة المستقرة بالمكان المؤجر قبل الوفاة . شرطه . عدم احتجاز المستفيد لمسكن آخر بذات البلد بغير مقتضى .
١١٨٣	٢١٦	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦) ١٥ - تعبير المستأجر عن إرادته فى التخلّى عن العين . واقع . استقلال محكمة الموضوع به متى كان سائغا .
٣٠٢	٦١	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٥) مسكن الزوجية : ١ - حق الزوجة فى الإقامة بالعين المؤجرة لزوجها . رهين ببقاء الزواج . طلاقها من المستأجر الأصلى . أثره . اعتبار بقائها فى العين بغير سند . القضاء بإخلائها صحيح .
٣٠٢	٦١	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إقامة الزوج مع زوجته بمسكن والدها المستأجر الأصلي . اعتبار ذلك من قبيل الايواء والاستضافة لاتعطيه الحق في الاحتفاظ بالعين لنفسه بعد موت مستأجرها . علة ذلك .
١٦٨٧	٣٢٢	(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)
		٣ - الشهادة بالتسامع . جوازها في الزواج ، الاستثناء . م ٩٩ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . دعوى استمرار عقد الايجار بالتأسيس على علاقة الزوجية . تميزها عن دعوى الزوجية . ثبوت الزواج فيها بوثيقة رسمية . غير لازم . علة ذلك .
٢١٧٦	٤١٢	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٩ ق - سنة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		٤ - تمسك الطاعنة بصورية وصف العين المؤجرة في عقد الايجار بأنها أرض فضاء بقصد التحايل على أحكام الامتداد القانوني . أثره . جواز إثبات التحايل بكافة طرق الإثبات .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعنات ٦٣٥ و ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		المساكنة :
		١ - مستأجر المسكن هو الطرف الأصلي في عقد الايجار . المقيمون معه ، عدم اعتبارهم مستأجرين أصليين . لامحل لأعمال النيابة الضمنية أو الاشتراط لمصلحة الغير . المساكنة . مناطها .
٢١٢	٤٤	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)
		٢ - قطع السلكن صلته بالمسكن وتخليه عن صفة المساكنة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة لها أصلها للثابت من الأوراق وتكفي لحمله . النعى على ذلك جدل موضوعي . عدم قبول التحدى به أمام محكمة النقض .
٢١٣	٤٤	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)
		٣ - عقد الايجار . إقتصار أثره على طرفيه وخلفهما . للمسكن ليس طرفاً في العقد ولو عاصرت المساكنة بداية الايجار . تعاقد

الصفحة	القاعدة	
٦٢٧	١١٨	<p>المؤجر مع المساكن قبل انتهاء عقد المستأجر الأصلي أو فسخه . اعتباره عقد ثان باطلا مطلقا م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>(الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)</p> <p>٤ - وفاة المستأجر قبل انقضاء المدة المتفق عليها في العقد . أثره انتقال الأجرة إلى الورثة الشرعيين م ٦٠١ مدني . حصول الوفاة خلال فترة الامتداد القانوني للعقد في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . أثره قصر الانتفاع بالأجرة على المقيمين مع المستأجر إقامة مستقرة معتادة ولو كانوا من غير الورثة . علة ذلك .</p>
٨٤١	١٥٨	<p>(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)</p> <p>٥ - إبرام العقد في ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب أعمال أحكام المساكنة . إقامة الحكم قضاءه على سند من المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما حجه عن دفاع الطاعن من أن إقامته في العين منذ بدء الإجارة . خطأ في القانون .</p>
١٣٥١	٢٥٩	<p>(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)</p> <p>٦ - المقيمون مع المستأجر الأصلي في العين المؤجرة منذ بداية العقد وبعده . عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين . علة ذلك .</p>
١٦٨٧	٣٢٢	<p>(الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)</p> <p>- احتجاز أكثر من مسكن :</p> <p>١ - حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتض . م ٥ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، م ٨ ق ٤٩/١٩٧٧ . انصراف لفظ « البلد » إلى المدينة أو القرية الواحدة وفقا للجداول المرافقة للقرار الجمهوري ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ . لا محل لتحديد مدلول « البلد » طبقا لأحكام القرار الجمهوري ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</p>
٧	١	<p>(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٦ ق - هيئتا المواد الجنائية والعينية جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)</p> <p>٢ - حظر احتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير</p>

الصفحة	القاعدة	
		مقتض . مدلول . البلد . لا يتبع أكثر من مدينة . وقوع أحد المسكنين بمدينة الجيزة والآخر بمدينة القاهرة . خروجه عن نطاق الحظر .
٧	١	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٦ ق - هيئة المواد الجنائية والمدنية جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠) ٣ - حظر احتجاز الشخص مالكا كان أو مستأجرا لأكثر من مسكن في البلد الواحد م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . م ٥٢٥ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . مجرد الإقامة في مكان ما لا يتوافق به الاحتجاز المحظور قانونا . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق . النعى عليه جدل موضوعي غير جائز أمام محكمة النقض .
٢٠٢	٤٣	(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦) ٤ - الحظر الوارد في المادة ٨ ق ٤٩/١٩٧٧ بعدم جواز احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في المدينة الواحدة . عدم سريانه على الأماكن التي يؤجرها مالكا لحسابه مفروشة عملا بالرخصة المنصوص عليها في ٣٩ ق ٤٩/١٩٧٧ .
١٦٩٣	٣٢٣	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠) ٥ - إقامة الحكم قضاءه بإخلاء الطاعنة على سند من أنها تملك شقتين تؤجرهما مفروشتين بالمخالفة لما ورد بصدر المادة ٢٩ ق ٤٩/١٩٧٧ والمادة ٨ من ذات القانون دون بحث دفاع الطاعنة الذي تمسكت به أمام محكمة الموضوع من أنها تؤجر الشقتين لأجانب . خطأ وقصور . علة ذلك .
٦٩٣	٣٢٣	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		تعدد المستأجرين لعين واحدة :
		تعدد المستأجرين لعين واحدة . تفضيل المستأجر الذى يضع يده على العين المؤجرة دون غش . شرطه . المفاضلة لا تكون إلا لعقود صحيحة وناقذة .
٦٩٤	١٣٢	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥) ج - الإخلاء لاساءة إستعمال العين والإضرار بسلامة المبنى :
		١ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتغيير فى وجه استعمال العين المؤجرة المتفق عليه فى العقد . م ٣١ / ح ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحكم بالإخلاء رهين بتوافر الضرر .
٢٠٣	٤٣	(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦) ٢ - إخلاء المستأجر لاستعماله المكان بطريقة تخالف شروط الإيجار المقبولة . شرطه . عدم موافقة المؤجر ونشوء الضرر . لا يلزم ان يكون الاستعمال المخالف هو السبب الوحيد للضرر بل يكفى ان يكون له شأن فى احداثه .
٢١٤٣	٤٠٦	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧) ٣ - مخالفة غرض الاستعمال المتفق عليه بعقد الإيجار المنطوى على اساءة . لا يحول بين المؤجر وطلب الإخلاء إذا ما تحقق سببه .
٢٢٥٨	٤٢٧	(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) ٤ - رضاء المؤجر باستعمال المكان بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة . اثره .. نفي المخالفة عن هذا الاستعمال ولو ترتب عليه ضرر بالمؤجر . القضاء بالإخلاء والتعويض . خطأ فى القانون . علة ذلك .
٢١٦١	٤٠٩	(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		د - الطرد للغصب :
		١ - حق الانتفاع الناشئ عن عقد الإيجار . نطاقه . انتفاع المستأجر بجزء خارج عن نطاق العين المؤجرة . أثره . للمالك طلب طرده منه وإزالة ما أحدث به من تغيير . مجرد سكوت المؤجر عن استعمال هذا الحق لا يعد تنازلاً ضمناً عنه .
٧٢٢	١٣٧	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٢ - دعوى الاخلاء للغصب . إقامتها من المالك . كاف لقبولها .
١٩٧٨	٣٣٧	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)
		٣ - إقامة دعوى الطرد من الشقة المفروشة على أساس الغصب . مؤداه . عدم انطباق أحكام المادتين ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها . علة ذلك . القضاء برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد بالوحدة المحلية . لا خطأ .
٢٠٣٦	٣٨٥	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		(ثالثاً) الإضافة والتعليه :
		١ - حق المالك في الإضافة أو التعليه . قصره على ما يخرج عن جوهر ما انصب عليه العقد حيزاً ، القضاء الواقع أمام العين المؤجرة . حق المالك في البناء عليه لا يحده إلا القيود القانونية .
١٢٤٩	٢٣٩	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)
		٢ - الاستعمال المشروع للحق لا يرتب مسئولية (مثال بشأن الإضافة والتعليه بالعين المؤجرة) .
٢٢٤٩	٢٣٩	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)
		(رابعاً) المنشآت الآيلة للسقوط :
		والترميم والصيانة :
		١ - معاينة وفحص المباني والمنشآت لترميمها وصيانتها . منوط بالجهة الإدارية المنصوص عليها في المواد من ٥٥ - ٦١ ق ٤٩

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٧٧ إختصاص اللجان المنصوص عليها فى القانون المشار اليه . الطعن فى القرارات امام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار م ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)
		٢ - وجوب إخطار المالك للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بموعد البدء فى تنفيذ اعمال الترميم والصيانة قبل الشروع فيه . علة ذلك قيام الجهة الادارية بمتابعة التنفيذ وتقدير التكاليف . م ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٧٧/٤٩ .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)
		٣ - اتمام اعمال الترميم والصيانة . وجوب اخطار المالك للجهة الادارية المختصة بطلب اعتماد المبالغ التى انفقها وعليها البت فى هذا الطلب واخطار المالك والمستأجر بقرارها خلال ثلاثة أسابيع . حق المالك فى تقاضى الاجرة زائدة ٢٠٪ اعتبارا من اول الشهر التالى لاتمام اعمال الترميم .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)
		٤ - اجراءات المطالبة بقيمة التكاليف التى انفقها المالك لصيانة عقاره استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعوى . طريق حتمى واجب الاتباع . المحكمة الابتدائية . نطاقها جهة طعن فى القرار وليست جهة تقدير . اقامة الطاعن الدعوى مباشرة الى القضاء للمطالبة بقيمة التكاليف . اثره . عدم قبول الدعوى .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)
		٥ - تمثيل جهة الادارة فى الطعن على قراراتها الصادرة فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط واجب بقوة القانون لأعتبارات المصلحة

الصفحة	القاعدة	
		العامّة . مؤداه . عدم جواز قبول ترك الخصومة بالنسبة لممثليها . القضاء بقبوله . خطأ في القانون .
٨٢٧	١٥٦	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦) ٦ - الجهة الادارية القائمة على شئون التنظيم . اعتبارها خصما حقيقيا في خصومة الطعن في قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . م ١/٥٩ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧ . علة ذلك . اختصاصها في الطعن بالنقض صحيح في القانون .
١٤٠٤	٢٧١	(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣) ٧ - اغفال الحكم تحديد أجل لتنفيذ الهدم المقضى به . خطأ في القانون .
٨٢٧	١٥٦	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦) ٨ - قرارات اللجان الصادرة في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن فيها . من اختصاص المحكمة المتخصص عليها في المادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . نطاقه . م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إلغاء القرار الصادر بالترميم والصيانة . لا خروج فيه عن حدود ولاية المحكمة .
٨٢٧	١٥٦	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦) ٩ - الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقا للمادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن عليها بطريق الاستئناف . خضوعه للقواعد العامّة دون المادة ٢٠ من ذات القانون . قصر نطاق المادة الأخيرة على الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة .
٢٢٣٧	٤٢٤	(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦) - إنتهاء عقد الإيجار : ١ - التنبيه بالاخلاء الصادر من أحد طرفي عقد الإيجار

الصفحة	القاعدة	
٤٣١	٨٤	<p>فى الميعاد القانونى . أثره . انحلال الرابطة العقدية م ٥٦٢ مدنى .</p> <p>(الطن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)</p> <p>٢ - عقد الايجار لا ينتهى كأصل بوفاة المستأجر . للورثة بون المؤجر الحق فى إنهائه متى أبرم بسبب حرفة المستأجر . إيراد العقد لاعتبارات متعلقة بشخص المستأجر . أثره . للمؤجر ولورثة المستأجر الحق فى طلب إنهائه للمادتان ٦٠١ ، ٦٠٣ مدنى .</p>
١٢٤٥	٢٣٨	<p>(الطن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)</p> <p>٣ - تأجير العين لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . أثره امتداد العقد بعد وفاة المستأجر لصالح ورثته . لهم وحدهم حق انتهاء العلاقة الايجارية م ٣/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
١٢٤٥	٢٣٨	<p>(الطن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)</p> <p>٤ - عقد الايجار لا ينتهى كأصل بوفاة المستأجر ، لورثته وحدهم حق إنهائه متى أبرم بسبب حرفة المستأجر .</p>
١٨٧٢	٣٥٦	<p>(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)</p> <p>٥ - مبدأ سلطان الارادة . مؤداه . الامتناع عن نقض العقد أو انتهائه أو تعديله على غير مقتضى شروطه . التزام الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بعبارة العقد وعدم الخروج عن ملولها . صحيح فى القانون .</p>
٢٢٤٩	٤٢٦	<p>(الطن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب)
		بطلان . بنوك . بيع
		بطلان
		أولا - بطلان التصرفات :
		١ - تبادل مستأجرى الأراضى الزراعية للأطيان المؤجرة لهم . غير جائز . علة ذلك . المادة ٢٢ قانون الإصلاح الزراعى .
٤٤٦	٨٦	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)
		٢ - البطلان المترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لاجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا . عدم وقوعه بقوة القانون . وجوب التمسك به من صاحب المصلحة . جواز تمسك الشركاء به قبل بعضهم فى أى وقت . علة ذلك . عدم زوال البطلان إلا باستيفاء إجراءات الشهر قبل صدور الحكم .
٧٣٦	١٤٠	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٣ - استصدار اذن محكمة الاحوال الشخصية للنائب عن ناقص الاهلية ليس شرطا للتصرف . للقاصر وحده بعد بلوغه سن الرشد الحق فى ابطال التصرف .
٨٠٣	١٥٣	(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)
		ثانيا - بطلان الإجراءات :
		١ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته خلال الميعاد الميعاد القانونى . اختلافه جوهرى عن الدفع ببطلان اعلان صحيفته . التمسك ببطلان إجراءات الاعلان استنادا لسبب لم

الصفحة	القاعدة	
		لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)
		٢ - البطلان لعدم اعلان تعجيل السير فى الدعوى اعلانا صحيحا . نسبي . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . على محكمة الاستئناف - بعد تداركه سببه البطلان - أن تفصل فى الدعوى بحكم جديد .
٢٢٧	٤٧	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨)
		٣ - البطلان المترتب على عدم الاعلان . عدم جواز التمسك به لمن لم يتقرر لمصلحته .
١٣١٠	٢٤٩	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		٤ - البطلان الناشئ عن صدور حكم على من توفى أثناء سير الخصومة بطلان نسبي ليس لغير ورثته التمسك به .
١٨٠٨	٣٤٣	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٩)
		٥ - بطلان الإجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨٨١	٣٥٨	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٦ - المخالفة المالية فى القيام بعمل . لا ترتب البطلان طالما لم ينص القانون عليه كجزاء . مثال : رسوم فى الدعوى .
١٩٧٨	٣٧٦	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - وجوب دعوة الخصوم أمام الخبير بكتب مسجله يبين بها مكان وميعاد أول اجتماع . تخلف ذلك . أثره . بطلان عمل الخبير . م ١٤٦ إثبات . إثبات الخبير في تقريره ارساله خطاب الدعوة عن طريق المكتب . عدم كفايته دليلا على أنه أرسل فعلا للخصوم وأن ارساله تم بالبريد المسجل .
١٩٩٧	٣٧٨	(الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		٨ - عدم نفع رسوم الدعوى . لا بطلان . علة ذلك . الجزاء . استبعاد الدعوى من جدول الجلسة . م ١٣/ف ٢ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .
٢١٤٩	٤٠٧	(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		٩ - التشريعات الخاصة بتنظيم اجراءات معينة لربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام . مخالفتها . أثره . بطلان الاجراءات . اعلان نموذج ٨ تركت الى الحارس القضائي على التركة . عدم الأثر . علة ذلك . تنازله عن التمسك بهذا الانعدام . غير جائز .
٢١٢٣	٤٠٣	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		ثالثاً - بطلان الأحكام :
		١ - قصور الحكم في أسبابه القانونية . لا يبطله . لمحكمة النقض ان تستكمل ما قصر الحكم في بيانه .
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)
		٢ - الدفاع الذي يقرب على اغفاله بطلان الحكم . ماهيته . اقتناع المحكمة بتقرير الخبير وأخذها به محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه مادام في اخذها به مايدل على انها لم تجد فيها ما يستحق الرد عليه .
١٣٨	٢٩	(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
٧١٦	١٣٦	٣ - الأصل هو صحة الاجراءات . مناط ذلك . البيانات المثبتة بالحكم وما يكملها بمحضر الجلسة . عبء إثبات العكس على من يدعيه . خلو الحكم من الاشارة إلى سوية للجلسة لا بطلان . (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٠)
٧١٦	١٣٦	٤ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله الخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتيب بطلان الحكم عليه . م ١٧٨ مرافعات . (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
١١٨١	٢٢٦	٥ - بطلان المحكمين امتداده إلى ما قد يزيل به من موافقة لطرفيه . عدم امتداد البطلان إلى اقرارات المحكم اللاحقة والمتعلقة بوقائع حكم المحكمين . (الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦)
١٢٠٥	٢٣١	٦ - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم بما لا يشك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . لا بطلان . علة ذلك . (مثال بشأن خطأ الحكم في اسم الخصم المتوفى دون ورثته . (الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
١٥٣٩	٢٩٥	٧ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . عدم اعتباره خطأ جسيما يرتب البطلان . م ١٧٨ مرافعات . (الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		٨ - كل حكم بعقوبة جنائية يستتبع حتما وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من ادارة أمواله مدة اعتقاله . للمواد ٨ ، ٢٤ ، ٢٥/٤ عقوبات . وجوب تعيين قيم لإدارة أمواله مالم يستثنى بنص خاص .

الصفحة	القاعدة	
		<p>مؤدى ذلك . عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم . جزاء مخالفة ذلك . البطلان .</p>
١٦٥٠	٣١٥	<p>(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)</p> <p>٩ - عدم جواز تأجيل إصدار الحكم الا مره واحده بعد تأجيل إصداره للمرة الثانية . قاعدة تنظيمية م ١٧٢ مرافعات . الاخلال بها . لا بطلان .</p>
١٦٥٤	٣١٦	<p>(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)</p> <p>١٠ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى حدود نصابها الانتهاى . جواز استئنافه . شرطه . وقوع بطلان فيه أو بطلان فى الاجراءات اثر فيه . م ٢٢١ مرافعات . تحديد الاختصاص النهائى للمحاكم . مناطه . التزامها بقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام وإلا جاز استئنافه دون اشتراط وقوع بطلان فيه أو فى الاجراءات اثر فيه . علة ذلك .</p>
٣٧	٤	<p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)</p> <p>١١ - عدم جواز استئناف احكام محاكم الدرجة الاولى لنهائيتها . شرطه . صدورها وفقا لقواعد الاختصاص القيمى المتعلقة بالنظام العام . صدورها بالمخالفة لتلك القواعد . عدم جواز التحدى بنهائيتها وبعدم جواز استئنافها لغير حالات البطلان .</p>
٣٧	٤	<p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)</p>
		<p>رابعاً - بطلان الطعن :</p> <p>١ - الميعاد المحدد لاعلان الطعن بالنقض . مجرد ميعاد تنظيمى . لا بطلان فى مجاوزته . م ٢٥٦ / ٣ مرافعات .</p>
١١٦٤	٢٢٢	<p>(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
١٨٤٠	٣٤٩	<p>٢ - التزام الطاعن بأن يودع رفق صحيفة طعنه صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أحال اليه في اسبابه والا كان الطعن بالنقض باطلا .. م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٣ . الاشارة الى ان الصورة مودعة في طعن آخر ، لا يغني عن ايداعها .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٠)</p> <p>خامسا : مسائل عامه :</p> <p>عقد العمل المشترك . ماهيته . إتفاق على تنظيم شروط العمل بين نقابة أو أكثر أو إتحاد نقابات العمال وبين أصحاب الاعمال أو المنظمة الممثلة لهم . وجوب أن يكون مكتوبا وإلا كان باطلا . وأن توافق عليه الجمعية العمومية للنقابة أو الاتحاد ثم تسجيله لدى الجهة الإدارية المختصة ونشر إعلان من هذا التسجيل بالجريدة الرسمية مشتملا على ملخص لأحكام العقد وإلا كان غير ملزم . الاتفاق على تعديله دون اتباع هذه الاجراءات لا يزيل البطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢)</p> <p>بنوك</p> <p>«البنك المركزي» :</p> <p>تفويض البنك المركزي للبنك الطاعن في القيام نيابة عنه بصرف الشيكات الحكومية في الاقاليم . وكالة في تنفيذ عقد الحساب الجاري القائم بين الجهات الحكومية والبنك المركزي دون أن يكون مرخصا للأخير في اجرائها . أثر ذلك . خطأ البنك الطاعن يرتب المسؤولية العقدية للبنك المركزي ويجعله متضامنا في هذه المسؤولية .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)</p>
١٦٠٢	٣٠٦	

الصفحة	القاعدة	
		«فتح الاعتماد» :
		١ - قيام البنك بفتح اعتماد للوفاء بثمن صفقة بين تاجرين . عدم اعتباره وكيلا عن المشتري . التزام البنك مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري . أثره : وجوب الوفاء بقيمة الاعتماد متى تطابقت مستندات البائع تماما مع شروط فتح الاعتماد دون أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج .
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٢ - ليس للبنك فاتح الاعتماد أن يدخل في اعتباره شروط عقد البيع ولا شروط عقد الاعتماد أو علاقته بعميله المشتري كما أن محافظة البنك على مصلحته لا يمكن أن تكون أساسا للخروج على عبارات خطاب الاعتماد التي تحدد وحدها علاقته بالمستفيد من الاعتماد .
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		«خطاب الضمان» :
		خطاب الضمان . علاقة البنك بالمستفيد منفصلة عن علاقة العميل . مؤدى ذلك . إلزامه بسداد المبلغ الذي يطلبه المستفيد فوراً مادام في حدود التزام البنك . عدم سقوط هذا الالتزام اذا كانت المطالبة بالوفاء أو مد أجل الضمان قد تمت أثناء مدة سريان الخطاب . سداد البنك بناء على هذه المطالبة يعتبر وفاء صحيحا يرتب له حق الرجوع على عميله بالمبلغ المدفوع حتى ولو تم هذا السداد بعد انتهاء مدة سريان الخطاب - علة ذلك .
٤٧٣	٩٠	(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		«الوفاء بقيمة شيك» :
٧٥٢	١٤٣	١ - قبول الدائن شيكا من المدين استيفاء لدينه . لايعتبر وفاء مبرثا لذمه المدين . عدم انقضاء التزامه إلا بتحصيل قيمة الشيك . (الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		٢ - وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الاصل بتوقيع مزور على عميله . وفاء غير صحيح وغير مبرر لذمة البنك . علة ذلك . تبعة الوفاء ولو تم بطريق الخطأ تقع على عاتق البنك ما لم يكن قد وقع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالبنك فيتحمل هو تبعة خطئه . (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
١٦٠٢	٣٠٦	«الحساب الجارى» :
		١ - الحساب الجارى . طريق استثنائى لتسوية الحقوق والديون التى تنشأ بين طرفيه خلال فترة زمنية معينة . تحديد نطاقه بارادة طرفيه . عدم امتداده الى مالم يتم الاتفاق عليه . (الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)
٤٩٢	٩٥	٢ - عدم الاتفاق بين العميل والبنك على اعتماد خصم قيمة السندات الأذنية المحررة لامر الغير من حسابه الجارى . أثره . عدم التزام البنك بسداد قيمة تلك السندات وخصمها من الحساب الجارى للعميل . حق البنك فى تحرير بروتستات عدم الدفع عند عدم الوفاء بقيمة السندات للاحتفاظ بحقه فى الرجوع على المظهرين . (الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)
٤٩٢	٩٥	٣ - علاقة البنك بالعميل الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لديه . طبيعتها . وبيعة ناقصة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى

الصفحة	القاعدة	
		قرضا . مؤداه . التزام البنك في مواجهة العميل بان يرد إليه مبلغا مساويا لما قام بايداعه في حسابه لديه من مبالغ .
٧٥٢	١٤٣	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		٤ - صيرورة الحساب الجارى بينا عاديا باقفاله . تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق عليها . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام الاستثناء . مانقضى به القواعد والعادات التجارية .
٧٥٢	١٤٣	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)
بيع		
أولاً - عقد البيع الابتدائى :		
		١ - عقد البيع العرفى لا ينقل ملكية العقار ولا ينشئ سوى التزامات شخصية بين طرفيه . أثره . عدم جواز مطالبة المشتري لغاصب العقار بريعه طالما لم يتسلمه او مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد الملكية التى لم تنتقل اليه بعد . علة ذلك .
٣٧٧	٧٤	(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)
		٢ - الحكم الصادر ضد البائع بشأن العقار المبيع . حجة على المشتري الذى لم يكن قد سجل عقده وقت صدوره . علة ذلك .
٦٣٠	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)
		٣ - المشتري بعقد ابتدائى . حقه قبل البائع فى ثمار العقار وريعه من وقت العقد ولو لم يسجل . تمسكه بذلك إزاء الغير كمفتصب للمبيع رهين بتسلمه العقار ووضع يده عليه .
١١٣٦	٢١٧	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٤ - الاعتداد بعقود الأرض الزراعية غير المشهرة . مناطه . ثبوت تاريخها قبل ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً - دعوى صحة التعاقد :
٣١٠	٦٣	١ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير على هامشه بمنطوق الحكم بصحة التعاقد . اثره . إعتبار حق المشتري حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على ذات العقار بعد تسجيل الصحيفة . تسجيل التصرف لاحقاً لتاريخ تسجيل المشتري صحيفة دعواه لايحول دون الحكم بصحة العقد وتفاذه . (الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)
٨٥١	١٦٠	٢ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . وجوب بحث ما عسى ان يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله او بعضه . عدم اتساعها لبحث اكتساب المشتري لملكية المبيع . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)
١٠٩٢	٢٠٧	٣ - الحكم بعدم قبول دعوى المشتري الأخير بصحة عقده عند توالى البيوع غير المسجلة . مناطه . أن يكون تسجيل الحكم الصادر بصحة العقد غير ممكن إلا بتدخل من البائعين السابقين . قرار لجنة قسمة الأوقاف الأهلية بإيقاع بيع العقار بالمزاد لعدم إمكان قسمته . صالح للتسجيل دون تدخل من البائعين السابقين . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
١٢٠٥	٢٣١	٤ - مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد غير كاف لاعتبار العقد مسجلاً مالم يصدر حكم بذلك ويؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة . انسحاب اثر الحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . (الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٥ - الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى . اعتبارها حجة فيما فصلت فيه بين الخصوم . شرط ذلك - م ١٠١ لثبات القضاء للطاعن

الصفحة	القاعدة	
		بصحة ونفاذ عقد البيع . غير مانع من القضاء لغيره بصحة وتفاذ عقد آخر عن ذات العقار ولو تدخل كل منهما في دعوى الآخر . علة ذلك .
١٢٠٥	٢٣١	(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٦ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . سلطة المحكمة في بحثها . امتدادها لبحث كل ما يثار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد وصحته وجديته .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		٧ - الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية . تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثل الضريبة الاصلية المربوطة عليها . م ١/٣٧ . ٧ مرافعات .
١٥٥١	٢٩٧	(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
		٨ - اختصاص البائع للبائع في دعوى صحة التعاقد . أساسه . اعتبار المشتري نائباً عن البائع بوصفه دائناً له . المادتان ٢٣٥ و ٢٢٦ مدني . تسجيل صحيفة الدعوى . انصراف أثره الى كل من طلبى صحة العقدين على استقلال .
٢١٨٢	٤١٤	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		٩ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والتأشير بمتطوق الحكم الصادر بذلك . اثره . جعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار منذ تسجيل الصحيفة ولو كان حسن النية .
٢١٨٢	٤١٤	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً - التزامات البائع .
		١ - الالتزام بتسليم المبيع . واجب على البائع ولو لم ينص عليه العقد أو كان الثمن مؤجلاً . الاستثناء . اتفاق الطرفين على غير ذلك . م ٤٣١ مدني .
٥١٢	٩٧	(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		٣ - التزام البائع بتسليم المبيع للمشتري . التزام اصيل واجب النفاذ بمجرد تمام العقد دون حاجة للنص عليه . القضاء برفض الدعوى استناداً الى خلو العقد من الالتزام بالتسليم . خطأ في القانون .
١٣٧٠	٢٦٣	(الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٤ - إجبار البائع على تسليم العين المبيعة إلى المشتري . شرطه . أن يكون التسليم ممكناً . إستحالة ذلك إذا تعلقت بالعين ملكية شخص آخر .
٢١١١	٤٠٠	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)
		رابعاً - التزامات المشتري :
		«الثمن»
		١ - الاستناد إلى العرض والايدياع في براءة الذمة من باقى الثمن . انتظاؤه على طلب القضاء بصحتهما .
١٨٠٣	٣٤٢	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٧)
		٢ - توافر ركن الثمن في عقد البيع . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره دون رقابة المحكمة طالما كان إستخلاصها سائغاً .
١٩٧٨	٣٧٦	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		«حبس الثمن»
		١ - حبس المشتري للثمن . شرطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده . م ٢/٤٥٧ مدنى . علم المشتري بهذا السبب وقت الشراء . لا يعيد بذاته ليللا على نزوله عن حق الحبس . علة . ذلك تقدير جدية السبب . استقلال قاضى الموضوع به .
١١٨٦	٢٢٧	(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٠ لسنة ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦)
		٢ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بالثمن بغير حق . ثبوت الحق للمشتري فى حبس الثمن عن البائع . أثره . ألا محل لأعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحا . مثال .
١٨٧٧	٣٥٧	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)
		خامساً - آثار البيع :
		١ - تسجيل عقد البيع وان كان شرطاً لنقل الملكية الا انه لا يضافى على العقد شكلاً رسمياً . عقد البيع . عقد رضائى . ترتبيه لآثاره - عدا نقل الملكية - ولو لم يسجل .
١٠٧٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)
		٢ - المشتري الذى لم يسجل عقده . له التمسك قبل الغير لصالح البائع المالك بعدم صحة التسجيلات الموقعة على الاطيان المبيعة له . علة ذلك .
١٠٧٣	٢٠٤	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)
		٣ - عقد البيع العرفى . أثره . ينقل إلى المشتري الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعاوى المرتبطة بها .
١٣٧٠	٢٦٣	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		سادساً - المقايضة :
		١ - المقايضة : ماهيتها . مبادلة حق ملكية بحق ملكية أو حق انتفاع . سريان أحكام البيع عليها . أثره .
١١١	٢٤	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
		٢ - المقايضة . خضوعها لأحكام البيع بقدر ما تسمح طبيعتها م ٤٨٥ مدنى . مؤدى ذلك الالتزام بضمان عدم التعرض . التزام ابدى يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر م ٤٣٩ مدنى .
٢١٢٨	٤٠٤	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		سابعاً - الوعد بالبيع :
		الوعد بالبيع الملزم لجانب واحد . ماهيته عقد يلزم لانعقاده إيجاب من الواعد وقبول من الموعود له . عدم اعتباره بيعاً نهائياً . علة ذلك .
١٦٢٧	٣١١	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
		ثامناً - بعض أنواع البيوع :
		١ - بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع قبل اجراء القسمة ليس للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه ولو كان عقده مسجلاً . علة ذلك .
٨٠٣	١٥٣	(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)
		٢ - بيع الشريك فى العقار الشائع لقدر مفرز قبل القسمة . عدم إعتبار المشتري شريكاً ولا يلزم تمثيله فى القسمة ولو سجل عقده قبلها .
٢٨٩٥	٣٦٩	(الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٣ - التصرف فى جزء مفرز قبل اجراء القسمة . م ٢٦/٨

الصفحة	القاعدة	
		مدنى . لايجيز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه قبل وقوع نصيب المبيع فى نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا .
١٨٩٤	٣٦١	(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٤ - بيع العقارات المملوكة ملكية خاصة بطريق الممارسة . معقود للمحافظين دون سواهم بعد موافقة اللجنة التنفيذية بالمحافظة . عدم جواز الانابة فى ذلك . م/١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ٧٦ .
١٧٤٥	٣١٣	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٨)
		٥ - بيع الاراضى الزراعية بقصد اقامة مبانى . صحيح . اقامة المبانى والمنشآت فى الأرض الزراعية . حظره . م ١٠٧ مكرر من القانون ١٩٦٦/٥٣ الخاص بالزراعة .
٥١٢	٩٧	(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		بيع الجذك : المتجر :
		١ - بيع المتجر . م ٢/٥٩٤ ق مدنى . مؤداه . حلول مشتري الجذك محل المستأجر الأصلي فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ناشئة عن عقد الايجار . انتقال عقد الايجار إلى المشتري محملا بما قد يشوبه من أسباب الفسخ أو البطلان .
٧٠٥	١٣٤	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٢ - بيع المتجر م ٢/٥٩٤ مدنى . شرطه . أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذى كان يزاوله البائع .
٢١٦٩	٣٩٤	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٣ - بيع المصنع أو المتجر استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الايجار .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدنى . مقوماته . المقومات المعنوية هي العنصر الرئيسى . تحديد عناصره . من سلطة محكمة الموضوع .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		٥ - خلو المادة ٢/٥٩٤ مدنى . من ضابط يستهدى به فى تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها . مادام استخلاصها سائغا .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		٦ - الضمان الكافى الذى أوجبت المادة ٢/٥٩٤ مدنى ان يقدمه مشتري الجذك . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		تاسعاً - مسائل متنوعة :
		١ - انعدام قرار الحراسة على الطاعنين لصدوره على خلاف القانون . اثره . تصرف الحراسة بالبيع فى عقار النزاع باطل . لا يصححه صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ او تسجيل التصرف . علة ذلك .
٢٩١	٥٩	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		٢ - الخطأ الواقع فى بيانات العقار محل التصرف المسجل . تصحيحه اعتباره تصرفاً جديداً اذا كان من شأن ذلك الخطأ التجهيل بالمبيع مما مؤداه ترتيب آثار التسجيل من تاريخ التصحيح . الخطأ الذى لا يودى الى التجهيل بالمبيع . اعتباره مجرد خطأ مالى لا ينال تصحيحه من سريان تسجيل التصرف .
١٣١٠	٢٤٩	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - نفاذ التصرف من المدين رهين بشهره قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية.
١٤٩٥	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		٤ - للمالك الحقيقي ان يطلب طرد المشتري من ملكه وان يطالبه ببيع ملكه عن المدة التي وضع يده فيها عليه . علة ذلك .
١٥٣٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		٥ - حظر تعامل المحامي مع موكله في الحقوق التي تولى الدفاع عنه فيها . انتهاء النزاع علي الحق . أثره . رفع الحظر .
١٦٢٣	٣١٠	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ت)
		تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تجزئة . تحكيم . شركة . تزوير . تسجيل . تضامن . تعويض . تقادم . تعليم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		تأمين
		(أولا) أثر التأمين :
		١ - مسئولية الدولة عن سداد التزامات الشركات والمنشآت المؤممة . حدودها . توفر الصفة للدولة فى الخصومة المنعقدة فى هذا الخصوص . لا يغير من ذلك احتفاظ الشركة المؤممة بشخصيتها المعنوية ونمتها المالية المستقلة التى كانت لها قبل التأمين .
٨١١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٢ - سعر الفائدة الذى يلتزم به الدولة على السندات الاسمية المستحقة عند تأمين بعض الشركات والمنشآت . استحقاقه من تاريخ التأمين بعد تحديد سعر السندات بسعر أسهمها . م ٢ و ٣ ق رقم ٧٢ سنة ١٩٧٣ .
٨١١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٣ - صدور القرار الجمهورى بالاتفاقية المصرية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع استثمارات رعايا الدولتين . اثره . اعتبارها من قوانين الدولة . مؤدى ذلك . عدم سريانها باثر رجعى على الاستثمارات التى انقضت وزالت بالتأمين فى تاريخ سابق .
٨٥٨	١٦١	(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		٤ - التأمين . ماهيته . تعيين المشروع المؤمم والعناصر التى ينصب عليها مرجعه القانون .
٩٣٦	١٧٧	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
٩٦٦	١٨٢	٥ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة بصفة مؤقتة . عدم خروجه من عناصر المنشأة . الزيادة في رأس المال المترتبة على تحديد العنصر نهائيا وجوب اعتبارها من عناصر المنشأة . الزام الشركة المؤممة بها دون الدولة . خطأ في القانون . (الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)
١٨٤٨	٣٥١	٦ - خصم قيمة الديون العقارية والممتازة والعادية من قيمة سندات التأمين . القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . عدم سريانه على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . علة ذلك . لا يغير من ذلك الحكم بعدم دستورية القانون الاخير . (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)
١٩١٥	٣٦٥	٧ - التأمين وفقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . لا يرد الا على رؤوس أموال المنشآت دون الارباح التي حققتها قبل التأمين . تأمين المنشأة تأمين نصفيا ثم كليا بعد ذلك . عدم ورود هذا التأمين على الارباح التي حققتها خلال فترة التأمين النصفى . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
١٩١٥	٣٦٥	٨ - حق المساهم في الارباح . حق احتمالي لا يتأكد الا بمصابقة الجمعية العمومية للمساهمين . لا يمنع ذلك من لجوء المساهم الى القضاء للمطالبة بنصيبه في تلك الارباح . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
١٩١٥	٣٦٥	٩ - حق اصحاب المنشأة المؤممة في الجمع بين الارباح المستحقة لهم خلال فترة التأمين النصفى وبين تعويضهم عن رأسمال منشأتهم المؤممة بسندات على الدولة . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		١٠ - التأمين . اثره . عدم انقضاء العشروع . المؤم . احتفاظه

الصفحة	القاعدة	
٢١١٧	٤١٢	<p>بشخصيته الاعتبارية التي كانت له قبل التأمين ونمته المالية المستقلة . مسئوليته عن جميع التزاماته السابقة على التأمين . (الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)</p> <p>١١ - مسئولية اصحاب المنشآت والشركات المؤممة وزوجاتهم وأولادهم عن التزاماتها . مناطها . مازاد عما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين . م ٢ . ٤ ق ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأمين بعض المنشآت .</p>
٢١١٧	٤٠٢	<p>(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)</p> <p>١٢ - تقييم المنشأة المؤممة . المقصود به . تقدير قيمتها وقت التأمين لتحديد التعويض المستحق لأصحابها . كيفية حصول هذا التقدير . استبعاد لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأصول . أثره .</p>
٢١١٧	٤٠٢	<p>(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)</p> <p>١٣ - استئزال قيمة الضرائب المستحقة على المنشأة المؤممة قبل التأمين من أصولها وادافتها الى خصومها لحساب مصلحة الضرائب بناء على طلبها . مؤداه . ابراء نمة اصحاب هذه المنشأة من دين الضريبة بما يتفق وطبيعة عملية تقييم المشروعات المؤممة .</p>
٢١١٧	٤٠٢	<p>(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)</p> <p>ثانيا : لجان التقييم :</p> <p>١ - تقييم المنشأة المؤممة . المقصود به . تقدير قيمتها لتحديد التعويض المستحق لاصحابها . كيفية حصول هذا التقدير . استبعاد لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأصول . أثره .</p>
٨١١	١٥٤	<p>(الطعن رقم ١٣٦ . ١٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)</p> <p>٢ - لجان التقييم . نطاق اختصاصها . عدم جواز الطعن في قراراتها . مناطه . التزامها بعناصر المنشأة أصولا وخصوما وقت</p>

الصفحة	القاعدة	
		التأمين . خروجها عن ذلك بالاضافة أو الاستبعاد أثره . اهدار اثر القرار وحجيته .
٨١١	٢٥٤	(الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٢ - لجان التقييم . نطاق إختصاصها . اعتبار قرار اللجنة نهائيا غير قابل للطعن . شرطه . التزامها بعناصر المنشأة أصولا وخصوصا وقت التأمين . قرار اللجنة بالفصل في المنازعات بين المنشأة والغير . لا حجية له . جواز طرح هذه المنازعات على المحكمة المختصة لتحقيقها والفصل فيها . عدم اعتبار ذلك طعنا في القرار .
٩٦٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)
تأمين		
التأمين الاجباري عن حوادث السيارات :		
		١ - رسمية الورقة . المادتان ١٠ ، ١١ إثبات . مناطها . حجيتها . شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص . العاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . اعتبار الحكم عقد التأمين المختلط الصادر من احدى شركات القطاع العام محررا عرفيا لا يقبل المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم . م ٣٧ إثبات . صحيح .
٥٩٥	١١٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)
		٢ - التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل . لا يفيد منه الا ✓ من سمح له بركوبها ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك الغاء هذا القانون بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .
٩٠٥	١٧١	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٤)
		٣ - احالة القانون التي بيان محدد في قانون آخر . أثره . اعتباره جزءا من القانون الأول . الاحالة المطلقة . أثرها . وجوب ترك الامر للقانون المحال اليه بما في ذلك ما قد يطرا عليه من تغيير أو

الصفحة	القاعدة	
		تعديل . احالة المادة الخامسة ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات إلى المادة السادسة ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين . لاتتأثر بالغاء القانون الأخير بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .
١٥٨٢	٣٠٣	(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)
		✓ ٤ - التأمين الاجبارى على السيارات الخاصة . لا يغطى المسؤولية المترتبة عن وفاة أو اصابة ركابها .
١٥٨٢	٣٠٣	(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)
		٥ - استعمال السيارة المؤمن عليها فى غير الغرض المخصص لها . للمؤمن الرجوع على المؤمن له دون مساس بحق المضرور قبل المؤمن . المادتان ١٧ و ١٩ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .
١٥٨٢	٣٠٣	(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)

تأمينات إجتماعية

تعدد حالات التأمين :

انواع التأمين الإجبارى . ورودها فى قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على سبيل الحصر . إستقلال كل منها فى ميناء وأحكامه .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٠)

حساب للخدمة السابقة :

١ - حساب مدة الخدمة السابقة فى المعاش . شرطه . استحقاق مكافأة عنها طبقا لقانون المعاش . صرف هذه المكافأة للعامل . مؤداه . عدم أحقيته فى ضم مدة خدمته السابقة إلى مدة اشتراكه فى

الصفحة	القاعدة	
٥٦٤	١٠٦	<p>التأمين - علة ذلك . القضاء بأحقية في ضمها رغم عدم قيامه برد المكافأة التي صرفها عن هذه المدة . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)</p> <p>٢ - عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية . اثرها . ضم مدة تجنيده إلى مدة خدمته عند حساب المكافأة أو المعاش وفي تقرير العلاوات أو الترقيات . إعتباره مؤدياً مدة الاختبار بنجاح . عدم التزام صاحب العمل بأداء أجر عن هذه المدة أو مد مدة عقد العمل المحدد المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة . علة ذلك . تجنيد العامل يوقف عقد العمل ولا يغير من طبيعة العقد أو من الشروط المتفق عليها فيه . ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .</p>
٧١١	١٣٥	<p>(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)</p> <p>٣ - اشتراكات التأمين المستحقة عن ضم مدد الخدمة السابقة في حساب المعاش . التزام العامل بإدائها . م ٤/٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . لامساواة فيما يناهض حكم القانون .</p>
١٧٦٧	٣٣٥	<p>(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨)</p> <p>فوائد التأخير :</p> <p>١ - اشتراكات التأمين عن العمال . اعتبارها واجبة الاداء أول كل شهر . التخلف عن الاداء . أثره . احتساب فوائد تأخير اعتباراً من ذلك التاريخ دون حاجة لأي اجراء من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية .</p>
١٩٠٢	٣٦٢	<p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)</p> <p>٢ - القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من الفوائد التأخيرية والمبلغ الإضافي لرفعه الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفض الاعتراض . خطأ . علة ذلك .</p>
١٩٠٢	٣٦٢	<p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		جزاء التأخير في صرف المستحقات :
		الجزاء المالي عن تأخير هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات المؤمن عليهم أو ذويهم في ظل القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . عدم مجاوزته أصل المستحقات التأمينية ولو استحق بعضها فعلا قبل العمل بهذا القانون . المادة ١٤١ نص أمر متعلق بالنظام العام يسري بأثر فوري ومباشر .
٦٥٣	١٢٣	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
		مسئولية صاحب العمل الذاتي :
		خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب مسئوليته الذاتية في معنى المادة ٢/٦٨ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، خطأ واجب الإثبات لا تطبق في شأنه أحكام المسؤولية المفترضة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مدني . علة ذلك .
١٠١٩	١٩٣	(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		لجان فحص المنازعات :
		١ - الدفع بعدم القبول المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . من النظام العام . لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها . شرطه . أن يكون داخلا في نطاق الطعن وان عناصره كانت مطروحة على محكمة الموضوع .
١٢٤	٢٦	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)
		٢ - المنازعات في حساب الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية . اللجوء الى القضاء بشأنها . شرطه . عرض النزاع على لجان فحص وتسوية المنازعات بالطرق الودية اعتبارا من ١٩٧٧/١/٩ تاريخ العمل بالقرار الوزاري الصادر بتشكيلها . وصور قرار من هذه اللجان في النزاع . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى .
١٢٤	٢٦	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
١٩٧٢	٣٧٥	<p>٢ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم وجوب التقدم بشأنها بطلب الى لجنة فحص المنازعات قبل اللجوء الى القضاء . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)</p> <p>تعويض الاجر :</p> <p>١ - النص في قرار وزير التأمينات الاجتماعية على عدم استحقاق المصاب تعويض الاجر إذا انتهت خدمته ببلوغه سن الستين أو سن التقاعد المنصوص عليه في نظام توظيفه . مقصور على العاملين الذين تنص صراحة نظم توظيفهم على انتهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين أو سن آخر للتقاعد .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٠)</p> <p>٢ - اعانه غلاء المعيشة المقررة بمقتضى القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ . اغفال النص عليها ضمن العناصر التي تدخل أولا في مفهوم الاجر في قانون التأمين الاجتماعي.. م ٥/ط ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه . استمرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ التي تقضى بعدم دخول هذه الاعانة في حساب تعويض الاجر . علة ذلك . عدم جواز الغاء التشريع الا بتشريع لاحق صراحة او ضمنا .</p> <p>(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)</p> <p>تعويض الدفعة الواحدة :</p> <p>السنوات غير المحسوبة ضمن مدة الاشتراك في التأمين والتي قضاها العامل في أي عمل أو نشاط . إستثنائها من المدد التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة في حالة إستحقاقه الحد الأقصى</p>
١٨٥٤	٣٥٢	

الصفحة	القاعدة	
		للمعاش . ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، سريان هذا التعديل اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ ولو كان العامل قد أحيل إلى المعاش قبل صدوره .
٩٩١	١٨٧	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		إصابة العمل :
		١ - تأمين إصابات العمل . سريانه على العاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل ولو كانوا من المتدرجين أو التلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي والمكلفين بخدمة عامة .
٣٤٥	٥٣	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٠)
		٢ - سريان تأمين إصابات العمل . مناطه قيام علاقة العمل وحدوث الإصابة خلالها . تحديد سن الستين كحد أدنى لتقاعد العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل . لا يحول دون تشغيلهم أو استمرارهم في العمل بعد هذا السن . مؤدى ذلك . خضوعهم لتأمين إصابات العمل .
٣٤٥	٥٣	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٠)
		٣ - حساب معاش إصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذى يحسب على أساسه معاش الشيخوخة والعجز والوفاء . لا يتأدى منه سريان أحكام انتهاء تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ببلوغ المؤمن عليه سن الستين على تأمين إصابات العمل . علة ذلك .
٣٤٥	٥٣	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٠)
		الميزة الأفضل :
		١ - أصحاب الأعمال الذين ارتبطوا بأنظمة أفضل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ . إلزامهم بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك

الصفحة	القاعدة	
		الأنظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة . حق العامل في هذه الزيادة . ناشئ عن عقد العمل . إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإدائه إلى العامل أو المستحقين عنه . شرطه . أداء صاحب العمل تلك الزيادة إلى الهيئة.
١٣٧٥	٢٦٤	(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)
		٢ - إعتبار إعانة غلاء المعيشة والمكافآت والمنح جزء من الأجر . لايمنع من حساب مكافأة الخدمة الإضافية على أساس الأجر الأصلي وحده طبقا للائحة المنشأة .
١٣٧٩	٢٦٥	(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)
		المعاش :
		١ - استحقاق الوالدين أو احدهما ثلث المعاش . شرطه . عدم وجود ارملة أو زوج مستحق والا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى . م ٩٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٢٨٤	٢٤٦	(الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٥٠ جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
		٢ - أصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/٩/١٩٧٥ . أحقيتهم أو المستحقين عنهم في إعادة تسوية معاشاتهم اعتبارا من هذا التاريخ بمراعاة الأجر السابق تسوية المعاش على أساسه . تحديده بمتوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للمعاملين بأحكامه . مثال .
١٤٥٨	٢٧٩	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		٣ - معاش العجز أو الوفاة . شروط استحقاقه .
١٩٧٢	٣٧٥	(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		تقديم الحقوق التأمينية :
		تقديم الحقوق التأمينية بمضى خمس سنوات من الوقت الذى تصبح فيه واجبة الاداء م ١١٩ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . بدء سريانه من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق وهو فى اصابة العمل وقت حدوث الاصابة . دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية المرفوعة على صاحب العمل فى مواجهة هيئة التأمينات الاجتماعية . غير قاطعة لهذا التقديم . علة ذلك .
٢٥٩	٥٣	(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٢٣)
		إنهاء التأمين :
		إنهاء التأمين ببلوغ المؤمن عليه سن الستين . إقتصاره على تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة دون تأمين إصابات العمل . علة ذلك .
٣٤٥	٥٣	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٣٠)
		مسائل عامة :
		أداء الطاعنة مبالغ التأمين المستحقه عن مدد خدمة لأحد العاملين بها دون أن تكون ملزمة بذلك . لا يترتب حقا للمطعون ضده فى المساواه به . علة ذلك .
١٧٦٧	٣٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٢٨)
		تجزئة
		١ - إقتصار الطعن فى قرار لجنة الطعن على الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١٠ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ فى شأن اعتبار المطعون ضدهما الاول والثانية فى حكم

الصفحة	القاعدة	
		الممول الواحد . عدم ارتباط الشريكة الثالثة بهذا النزاع . مؤداه . عدم وجوب اختصاصها في الطعن أمام المحكمة .
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٢ - الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية . مسئول شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقي الشركاء من ضرائب م ٢٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مؤدى ذلك . مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامنين بالضريبة المستحقة عليهم ، موضوع قابل للتجزئة لم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين في النزاع الخاص به .
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٣ - اختصاص جميع المحكوم لهم في الطعن . مناطه . صدور الحكم المطعون فيه في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . م ٢١٨ مرافعات . ما عدا ذلك . يقتصر الطعن على المحكوم لهم بالنسبة للشق الذى رفع عنه الطعن .
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٤ - طلب المؤجرين الاخلاء والتسليم وطلب الخصم الزامهم بتحرير عقد ايجار . كل منهما غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الاستئناف شكلا دون اختصاص المحكوم عليها التى لم تطعن بالاستئناف . اثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة اجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨	٢	(الطعن رقم ٣٠٠ ، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)
		٥ - المحكوم عليه الذى فوت ميعاد الطعن او قبل الحكم الصابر في الموضوع . غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى

الصفحة	القاعدة	
		<p>يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . له ان يطعن فيه اثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . التزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصامه كما يلتزم محكمة الاستئناف دون محكمة النقض بتكليفه باختصام باقى المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ امر المحكمة . اثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .</p>
١٨	٢	<p>(الطعن رقم ٣٠٠ ، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق- هيئة عامة- جلسة ١٦/١٢/١٩٨٧)</p> <p>٦ - نسبية اثر الطعن . مؤداها . الا يفيد منه الا من رفعه ولا يحتج به الا على من رفع عليه . الاستثناء . الطعن فى الاحكام الصادرة فى موضوع غير قابل للتجزئة او فى التزام بالتضامن او فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين . م ٢١٨ مرافعات . علة ذلك .</p>
١٨	٢	<p>(الطعن رقم ٣٠٠ ، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق- هيئة عامة- جلسة ١٦/١٢/١٩٨٧)</p>
		<p>تحكيم</p>
		<p>بطلان حكم المحكمين امتداده إلى ما قد يزيل به من موافقة لطرفيه . عدم إمتداد البطلان إلى اقرارات المحكم اللاحقة والمتعلقة بوقائع حكم المحكمين .</p>
١١٨١	٢٢٦	<p>(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٥٠ ق- جلسة ٦/٥/١٩٨٤)</p>
		<p>تركة</p>
		<p>شخصية الوارث . استقلالها عن شخصية المورث . انفصال التركة عن اشخاص الورثة وأموالهم . ديون المورث . تعلقها بتركته . عدم انتقالها الى ذمة الورث الا فى حدود ما آل اليه من أموال</p>

الصفحة	القاعدة	
		التركة . للوارث الرجوع بما أوفاه عن التركة من يعون على باقى الورثة كل بقدر نصيبه فيها . . .
١٤٩٥	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		تزوير
		الحكم بسقوط الادعاء بالتزوير لعدم اعلان مفكرة شواهد التزوير خلال الثمانية ايام التالية للتقرير . جوازي للمحكمة . عدم اعمالها هذا الجزء فى حينه ومنحها المدعى اجلا لاتمام الاعلان . اثره . امتناع توقيع الجزء اذا ماتم الاعلان خلال الاجل المحدد . م ٢/٤٩ ق الاثبات .
٢٢٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)
		٢ - قاضى الموضوع . سلطته فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . عدم التزامه باتخاذ أى اجراء من اجراءات الاثبات .
٨٥١	١٦٠	(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		٣ - رسمية الورقة . المادتان ١٠ ، ١١ إثبات . مناطها . حجيتها . شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص . العاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . اعتبار الحكم عقد التأمين المختلط الصادر من احدى شركات القطاع العام محررا عرفيا لا يقبل المضاهاة فى حالة عدم اتفاق الخصوم . م ٣٧ إثبات . صحيح .
٥٩٠	١١٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)
		٤ - الاوراق المدعى بتزويرها . من اوراق الدعوى . الامر بضمها والاطلاع عليها . إجراء لايلزم اثباته بمحضر الجلسة أو فى مدونات الحكم .
١١٨١	٢٢٦	(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الاوراق الرسمية . حجيتها . قاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من زوى الشأن في حضوره . مجال انكارها الطعن بالتزوير . البيانات الاخرى التي يدونها تحت مسئولية زوى الشأن . المرجع في اثبات حقيقتها الى القواعد العامة في الاثبات .
١٤٤٨	٣٤٠	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		٦ - ثبوت ان البيان الخاص بمحل اقامة المطعون ضدها قد تم بناء على ما أئلى به مقدما تحت مسئوليته . خضوعه لسلطة قاضى الموضوع فى تقدير الدليل .
١٤٤٨	٣٤٠	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		٧ - استناد الحكم فى قضائه برد وبطلان المحرر على ما أجرتة المحكمة بنفسها من مضاهاة خلصت منها إلى أن التوقيع مقلد . دعامة سائفة تكفى لحمله . النعى على ماتزيد إليه من أسباب لتأكيد قضائه . غير منتج .
١٥١٤	٢٩٠	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		٨ - دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الاصلية . مؤدى ذلك عدم جواز استئناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير الفرعية اذا كانت قيمة الدعوى الاصلية تقل عن حد الاختصاص الانتهاى لمحكمة اول درجة .
١٥٥١	٢٩٧	(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
		٩ - وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الاصل بتوقيع مزور على عميله . وفاء غير صحيح وغير مبرر لئمة البنك . علة ذلك . تبعة الوفاء ولو تم بطريق الخطأ تقع على عاتق البنك ما لم يكن قد وقع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالبنك فيتحمل هو تبعة خطئه .
١٦٠٢	٣٠٦	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	
١٩٧٨	٣٧٦	<p>١٠ - الصورة الضوئية للورقة . كفايتها للفصل في الادعاء بالتزوير المعنوي طالما لم ينازع الخصوم في مطابقتها للأصل .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)</p> <p style="text-align: center;">تسجيل</p> <p style="text-align: center;">_____</p> <p style="text-align: center;">تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :</p> <p>١ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير على هامشه بمنطوق الحكم بصحة التعاقد . أثره . إعتبار حق المشتري حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينيه على ذات العقار بعد تسجيل الصحيفة . تسجيل التصرف لاحقا لتاريخ تسجيل المشتري صحيفة دعواه لايحول دون الحكم بصحة العقد ونفاذه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)</p> <p>٢ - مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد غير كاف لاعتبار العقد مسجلا مالم يصدر حكم بذلك ويؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة . انسحاب اثر الحكم الى تاريخ تسجيل الصحيفة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٨)</p> <p>٣ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والتأشير بمنطوق الحكم الصابر بذلك . أثره . جعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت لهم حقوق عينيه على العقار منذ تسجيل الصحيفة ، ولو كان حسن النية .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)</p> <p style="text-align: center;">التصرفات الناقلة للملكية :</p> <p>١ - تسجيل عقد البيع وان كان شريطا لنقل الملكية الا انه لا يضمن</p>
٢١٨٢	٤١٤	

الصفحة	القاعدة	
١٠٧٣	٢٠٤	<p>على العقد شكلا رسميا . عقد البيع عقد رضائي . ترتيبيه لآثاره - عدا نقل الملكية - ولو لم يسجل .</p> <p>(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)</p>
١٠٧٣	٣٠٤	<p>٢ - المشتري الذي لم يسجل عقده . له التمسك قبل الغير لصالح البائع المالك بعدم صحة التسجيلات الموقعة على الاطيان المبيعة له . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)</p>
١٠٩٢	٢٠٧	<p>٣ - الحكم بعدم قبول دعوى المشتري الأخير بصحة عقده عند توالي البيوع غير المسجلة . مناطه . أن يكون تسجيل الحكم الصادر بصحة العقد غير ممكن إلا بتدخل من البائعين السابقين . قرار لجنة قسمة الأوقاف الأهلية بإيقاع بيع العقار بالمزاد لعدم إمكان قسمته . صالح للتسجيل دون تدخل من البائعين السابقين .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)</p>
١٣١٠	٢٤٩	<p>٤ - الخطأ الواقع في بيانات العقار محل التصرف المسجل تصحيحه . اعتباره تصرفا جديدا اذا كان من شأن ذلك الخطأ التجهيل بالمبيع مما مؤداه ترتيب آثار التسجيل من تاريخ تسجيل التصحيح . الخطأ الذي لا يؤدي الى التجهيل بالمبيع . اعتباره مجرد خطأ مادي لا ينال تصحيحه من سريان تسجيل التصرف .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)</p>
		<p>٥ - شراء الطاعن عين النزاع بعقد ابتدائي قضى بصحته وتفاذه ووضع يده عليه . مفاده . انتقال الحيازة القانونية للعقار اليه . طلب المطعون ضده الاول التسليم استنادا الى عقد بيع عرفي صادر له من البائع للطاعن عن ذات العين . سبيل المفاضلة بينهما في استلام العقار بتسجيل العقد أو الحكم الصادر بالصحة والنفاز أو التأشير على هامش تسجيل الصحيفة . القضاء للمطعون ضده الاول بالتسليم</p>

الصفحة	القاعدة	
١٣٧٠	٢٦٣	باعتباره أثرا من آثار حق الملكية بون انتقال الملكية اليه . خطأ . (الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)
١٤٩٥	٢٨٦	٦ - نفاذ التصرف الصادر من المدين . رهين بشهره قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية . (الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
٢١٨٢	٤١٤	٧ - اختصاص البائع للبائع في دعوى صحة التعاقد . اساسه . اعتبار المشتري نائباً عن البائع بوصفه دائئاً له . المائتان ٢٢٥ و ٢٢٦ مدنى . تسجيل صحيفة الدعوى . انصراف أثره الى كل من طلبى صحة العقد على استقلال . (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
٢٩١	٥٩	٨ - انعدام قرار الحراسة على الطاعنين لصدوره على خلاف القانون . اثره . تصرف الحراسة بالبيع فى عقار النزاع باطل . لا يصححه صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو تسجيل التصرف . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)
تضامن		
١٣٤	٢٨	١ - التزام الكفيل - متضامنا أو غير متضامن - ماهيته . التزام تابع لالتزام المدين الاصلى . لا يقوم الا بقيامه . (الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٤)
١٥١	٣٢	٢ - الشريك المتضامن . يسأل فى أمواله الخاصة عن ديون الشركة . للدائن حق مطالبته على حدة بكل الدين . لا إلزام على الدائن بالرجوع بالدين أولا على الشركة . (الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٨)

الصفحة	القاعدة	تعويض
		(أولاً) الخطأ الموجب للتعويض :
		تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . مسئولية مرتكب الخطأ عن الأضرار مهما نتابعت وتفاقت . شرطها . أن تكون مباشرة وناشئة عن الفعل وحده .
١٤٣	٣٠	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١/١)
		٢ - عقد البيع العرفي لا ينتقل ملكية العقار ولا ينشئ سوى التزامات شخصية بين طرفيه . أثره . عدم جواز مطالبة المشتري لغاصب العقار بريعة طالما لم يتسلمه او مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد الملكية التي لم تنتقل اليه بعد . علة ذلك .
٣٧٧	٧٤	(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٢)
		٣ - الخطأ العقدي أساسه . إخلال المدين بالتزامه العقدي . إستناد الحكم في قضائه بالتعويض إلى إخلال الطاعنة بالتزاماتها الناشئة عن عقد العمل دون بيان سنده في قيام هذه الالتزامات ومصدرها . خطأ في القانون .
٦١٧	١١٦	(الطعن رقم ٩٩ ، ٣١٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٥)
		٤ - التعويض عن الخطأ التقصيري أو العقدي الخاضع لتقدير القاضي . غير معلوم المقدار وقت طلبه بالمعنى المقصود من المادة ٢٢٦ مدني . اعتباره كذلك بصدور الحكم النهائي في الدعوى .
٧٧٧	١٤٨	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)
		(ثانياً) الضرر :
		١ - التعويض عن الضرر المادي . شرطه . تحقق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً .
٧٥٢	١٤٣	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تعيين عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض .
٧٥٢	١٤٣	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		٣ - التعويض عن الضرر المادي . شرطه . الاخلال بمصلحة مالية وان يكون الضرر محققا سواء وقع بالفعل أو ان وقوعه في المستقبل حتميا .
٢٧٨	١٦٧	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)
		٤ - التعويض عن الضرر المادي . شرطه . التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة آخر . مناطه . ثبوت أن المتوفى كان يعول المضرور فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محققة .
١١٣٠	٢١٦	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٥ - تعيين عناصر الضرر التي تدخل في حساب التعويض . من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .
١١٣٠	٢١٦	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٦ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملابسه في تقدير التعويض . استقلال قاضي الموضوع بها . شرط ذلك .
١٣٦١	٢٦١	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)
		٧ - تعيين العناصر المكونه قانونا للضرر والتي تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض .
١٥٥٤	٢٩٨	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
		٨ - التعويض في المسؤولية العقدية - في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - اقتصاره على الضرر المباشر المتوقع عند التعاقد . التعويض في المسؤولية التقصيرية يكون عن أي ضرر مباشر متوقعا

الصفحة	القاعدة	
		أو غير متوقع. الضرر المباشر. ماهيته. قياسه بمعيار موضوعي لأشخاص. وجوب توقع مقداره ومداه.
١٥٥٤	٢٩٨	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
		٩ - هلاك العين المؤجرة كلياً أو جزئياً بفع. المؤجر أو خطئه. أثره. حق المستأجر في الرجوع على المؤجر بالتعويض عن كافة الأضرار التي أصابته. شرطه. المادة ٥٦٩ مدني.
١٨٦٥	٣٥٤	(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/٢)
		١٠ - الربيع. ماهيته. تعويض لصاحب العقار المغتصب.
٧٥٨	١٤٤	(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		١١ - التزام الغاصب بتعويض الأضرار الناشئة عن الغصب. عدم تقيد المحكمة عند قضائها بالربيع بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي التي لا تجيز زيادة أجرة الأرض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة.
٧٧٧	١٤٨	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)
		ثالثاً - مسئولية الناقل البحري:
		تحديد مسئولية الناقل البحري في معاهدة بروكسل. اعتباره حداً أقصى لما يمكن أن يحكم به سواء في حالة الفقد الجزئي أو الكلي. القضاء بما يجاوز هذا الحد الأقصى عن الفقد الجزئي وحصول الاستئناف من الطاعنة المرسل إليها دون الشركة الناقلة. أثره. عدم جواز الحكم بتخفيض التعويض. علة ذلك.
١٠٠٦	١٩٠	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		رابعاً: مسئول الناقل الجوي:
		التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوي في نقل الالتماع والبضائع. تحديد بوزن الرسالة دون النظر لمحتوياتها. تفسير التعويض بالقيمة

الصفحة	القاعدة	
٥٧٤	١٠٨	<p>الحقيقة للبضاعة . شرطه . ايضاح المرسل لنوع البضاعة وقيمتها وسداد الرسوم الاضافية عنها عند التسليم مالم يثبت الناقل تجاوزها عن القيمة الحقيقية . م ٢/٢٢ من اتفاقية فارسوفيا . جواز ابداء هذا الايضاح بأية وسيلة تنبئ عن المقصود منه . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)</p> <p>خامسا : استحقاق التعويض :</p> <p>استحقاق التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام . شرطه . اعدار المدين . حصول الاعذار بإنذار المدين على يد محضر أو بأية ورقة رسمية تعلن إليه بناء على طلب الدائن لتكليفه بالوفاء .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)</p> <p>سادسا : تقدير التعويض :</p> <p>١ - الحكم بالتعويض المؤقت الحائز لقوة الأمر المقضى تستقر به المساءلة القانونية ايجابا وسلبا . ارسائه لدين التعويض في اصله ومبناه . الدعوى اللاحقة باستكمال التعويض . نطاقها . تحديد الضرر . مداه والتعويض في مقداره .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)</p> <p>٢ - الاتفاق مقدما على تقدير التعويض الذي يلتزم به المسئول : التزام محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت المسؤولية مالم يكن مبالغا فيه أو لم يثبت تحقق الضرر .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٦)</p> <p>٣ - التعويض الجابر للضرر . حق محكمة الموضوع في تقديره مادام لا يوجد نص في القانون أو العقد يلزمها باتباع معايير معينة في خصوصه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - التعويض عن الاثراء بلا سبب . تقديره بقيمة الافتقار وقت صدور الحكم . مؤداه . عدم استحقاق الفائدة عنه إلا من وقت صدور الحكم النهائي به .
٧٤٩	١٤١	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		سابعا : التعويض بحكم القانون :
		١ - للجهة الادارية الاستيلاء على العقار قبل صدور قرار نزاع الملكية للمنفعة العامة - تمهيدا لنزع ملكيته - لمالكي العقار المنزوع ملكيته الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء عليه . قصد المشرع . التيسير على المصالح العامة للقيام بتنفيذ المشروعات وازالة صعوبات تشغيل المشروعات في المواعيد المقرره . م ١٦ ق ٥٧٧ / ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة .
١٨٩	٤٠	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١/١٠)
		٢ - لجنة التعويضات المنصوص عليها في القانون ١٩٥٤/٥٧٧ - بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة - اختصاصها دون المحاكم العادية بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويض عن نزاع الملكية للمنفعة العامة . م ١٣ من القانون المذكور .
١٨٩	٤٠	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١/١٠)
		٣ - التزام الجهة نازعة الملكية بتعويض الملاك . مصدره القانون وليس العمل غير المشروع . سواء التزمت تلك الجهة الاجراءات التي رسمها قانون نزاع الملكية من عدمه . علة ذلك .
١٠٦٨	٢٠٣	(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
		المنزوع ملكيته . لاحق له في مطالبة الجهة المستفيدة من نزاع الملكية بالتعويض . بقااضيه التعويض يكون من ادارة نزاع الملكية التابعة لهيئة المساحة . م ١٠ القرار الجمهوري ٢٤٣٢ لسنة ١٩٧١ .
١٠٦٨	٢٠٣	(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		ثامنا تقادم دعوى التعويض :
		سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي . م ١٧٢ مدني . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي بحدوث الضرر والمسئول عنه .
١٤٧٦	٢٨٣	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		مسائل متنوعة .
		١ - اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة . ق ٧١ لسنة ١٩٧٥ . مناطه . طلب الضباط التعويض استنادا الى احكام المسؤولية التقصيرية . انحسار اختصاص هذه اللجان عنه .
٨٧٨	١٦٧	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)
		٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير التعويض بغير معقب من محكمة النقض . شرطه . إقامة قضائها على مايكفي لحمله .
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
		تقادم
		أولا : القواعد العامة :
		١ - اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة . شرطه . على الحكم المثبت لها أن يعرض لشروطها ويبين الوقائع التي تؤدي الى توافرها والتحقق من وجودها . اغفال الحكم التعرض لبيان تاريخ بدء الحيازة والتحقيق من شرط المدة وهو من الاحكام الآمرة المتعلقة بالنظام العام . خطأ وقصور .
٢٩٨	٦٠	(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		ثانيا : التقادم المسقط :
		١ - تقادم الخصومة . خصومه للوقف والانتقطاع . علة ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		الاجراء القاطع للتقادم هو الذى يتخذ فى مواجهة الخصم بقصد استئناف السير فى الخصومة . وقف التقادم . تحققه بقيام مانع مادى أو قانونى يحول دون مباشرة اجراءاتها
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة، جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
		٢ - حق الارث سقوطه بالتقادم المسقط . عدم جواز سماع الدعوى به بمضى ثلاثة وثلاثين سنة . م ٩٧٠ مدنى . عدم اكتسابه بالتقادم . علة ذلك .
١١٧١	٢٢٤	(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢)
		التقادم الخمسى .
		١ - منازعة المستأجر جديدا فى مقدار الاجرة او فى استحقاقها فى دعوى الاخلاء ، اثره . وجوب بحث هذه المسألة الاولى . الدفع بالتقادم الخمسى مسألة اولية لازمة فى طلب الاخلاء لبيان مقدار الاجرة المتبقية فى ذمة الطاعن وتخلفه عن الوفاء بها من عدمه .
٢٦٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٢ - تقادم الحقوق التأمينية بمضى خمس سنوات من الوقت الذى تصبح فيه واجبة الاداء م ١١٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . بدء سريانه من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق وهو فى اصابة العمل وقت حدوث الاصابة . دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية التقصيرية المرفوعة على صاحب العمل فى مواجهة هيئة التأمينات الاجتماعية . غير قاطعة لهذا التقادم . علة ذلك .
٢٥٩	٥٣	(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٢ - تملك العقار بالتقادم الخمسى . شرطه . وضع اليد مدة خمس سنوات متتالية بحسن نية وسبب صحيح مسجل صادر من غير مالك . حسن النية . ماهيته . م ٩٦٩ مدنى .
٢٨٠	٥٧	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
١٢٧٨	٢٤٥	٤ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . سريانه على الأوراق التجارية دون غيرها . الشيك . عدم اعتباره ورقة تجارية إلا إذا كان مترتباً على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجراً فيفترض انه سحب لعمل تجارى حتى يثبت العكس . (الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
٨٣	١٦	٥ - المعاشات حقوق دورية متجددة تتقادم بخمس سنوات . الفقرة (١) من المادة ٣٧٥ مدنى . اثره . سقوط حق الطالب فى المطالبة بفروق المعاش فيما زاد على الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب . (الطلب رقم ٢ لسنة ٥٤ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٨٤/٦/٥)
٢٠٠٧	٣٨٠	٦ - دين الأجرة حق دورى متجدد . خضوعه للتقادم الخمسى . عدم زوال هذه الصفة عنه بتجمده وصيرورته مبلغاً ثابتاً فى الزمة . (الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)
		«التقادم الثلاثى» :
٢٦	٣	١ - انقضاء الخصومة لعدم موالاة السير فى اجراءاتها مدة ثلاث سنوات . م ١٤٠ مرافعات اعتبارها مدة تقادم مسقط لاجراءات الخصومة ذاتها دون الحق موضوع الدعوى . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به وجواز التنازل عنه . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
		٢ - التعويض عن الاثراء بلا سبب . سقوطه بالتقادم الثلاثى . عدم تعلقه بالنظام العام . اثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤١	١٤١	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
١٤٧٦	٢٨٣	٣ - سقوط دوعوى التعويض بالتقادم الثلاثى . م ١٧٢ مدنى . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقى بحدوث الضرر والمستول عنه . (الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		ثالثا - التقادم المكسب :
٦٦٥	١٢٥	١ - الحصة الشائعة فى عقار . جواز أن تكون محلا للحيازة بنية التملك على وجه التخصيص والافتراد . إجتماع يد الحائز مع يد المالك . أثره . إكتساب الشريك على الشيوع حصة باقى الشركاء بالتقادم . شرطه . (الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)
١١٧١	٢٢٤	٢ - حق الملكية . حق دائم لايسقط بعدم الاستعمال مهما طال الزمن . جواز إكتسابه بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية . (الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢)
١٢١٩	٢٣٣	٣ - الاموال العامة . فقدما لصفقتها بانتهااء تخصيصها للمنفعة العامة . انتهاء التخصيص قد يكون بقانون أو بقرار أو بانتهااء الغرض الذى خصصت من اجله للمنفعة العامة . م ٨٨ مدنى . (الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
١٢١٩	٢٣٣	٤ - اراضى الآثار . من الاموال العامة . عدم جواز تملكها بوضع اليد مهما طال مدتة . الاستثناء . ان يكون وضع اليد عليها قد حصل بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وفقدانها صفة المال العام . مجرد سكوت مصلحة الآثار عن اقامة الغير بناء فى اراضى الآثار لا يؤدى إلى زوال التخصيص . (الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
١٢١٩	٢٣٣	٥ - وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق . للمحكمة ان تعتمد فى ثبوت الحيازة بعنصراتها

الصفحة	القاعدة	
١٤١٠	٢٧٢	على القرائن التي تستنبطها من وقائع الدعوى مادام استخلاصها سائغا . (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
١٨٠٣	٣٤٢	٦ - اكتساب الحائز العرضى ملكية العقار بالتقديم . شرطه . تغيير صفة حيازته . تقدير ادلة التغيير . فصل محكمة الموضوع فيها . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٧)
١٨٨١	٣٥٨	٧ - العدول عن الادعاء بالملكية بالعقد إلى الادعاء بالملكية بوضع اليد المدة الطويلة . أثره . ليس للمحكمة أن تقضى بالملكية بناء على العقد . علة ذلك . (الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
٢٣١١	٣٤٦	٨ - وضع اليد المكسب للملكية . من مسائل الواقع . استقلال قاضى الموضوع باستخلاصه طالما كان ذلك سائغا . (الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
رابعا - بدء سريان التقديم :		
٢٠٢٩	٣٨٤	إنتهاء الحكم المطعون فيه الى ارتكاب الناقل غشا . أثره . إستناد دعوى التعويض التى ترفع على المسئولية التقصيرية وتقدمها بإتقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . (الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
خامسا - وقف التقديم :		
		١ - فرض الحراسة طبقا للأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ . أثره . سريان التدابير المنصوص عليها فى الأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الأشخاص الخاضعين لأحكامه . مؤدى ذلك : وقف جميع

الصفحة	القاعدة	
		مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات التى سرت ضدهم ما دامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة . بدء إنفتاح المواعيد بمجرد زوال سبب الوقف . علة ذلك .
٦٢٢	١١٧	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)
		٢ - المطالبة القضائية التى ينقطع بها التقادم . ماهيتها .
١٠٢٧	١٩٥	(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
		٣ - حق الملكية . نطاقه . الربيع اعتباره من توابع حق الملكية واثار من آثاره . مؤدى ذلك . اعتبار دعوى تثبيت ملكية الشئ قاطعة للتقادم بالنسبة للمطالبة بريعه متى نلت على التمسك الجازم بحق الملكية وتوابعه .
١٠٢٧	١٩٥	(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
		٤ - الوقف التعليقى . حكم قطعى . إعتباره عذرا مانعا من مباشرة خصومة الدعوى . مؤداه وقف سريان تقادم الخصومة بمضى المدة حتى يتم تنفيذ ما قضى به . عبارة المادة ١٤٠ مرافعات . لاتعنى ترتيب استثناء من أحكام وقف التقادم .
١٣٤٧	٢٥٨	(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)
		٥ - الحكم بترك الخصومة . اثره . الغاء جميع اجراءاتها . زوال اثر رفع الدعوى فى قطع التقادم . م ١٤٣ مرافعات .
١٩٥٨	١٧٢	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)
		٦ - وقف التقادم . شرطه . وجود مانع - ولو كان ادبيا - يستحيل معه على الدائن المطالبة بحقه فى الوقت المناسب . تقدير قيام المانع من سلطة محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب سليمة . مثال
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تقادم الخصومة . خضوعه للوقف والانقطاع . علة ذلك . الاجراء القاطع للتقادم هو الذى يتخذ فى مواجهة الخصم يقصد استئناف السير فى الخصومة . وقف التقادم . تحققه بقيام مانع مادي أو قانوني يحول دون مباشرة اجراءاتها .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
		سادسا - النزول عن التقادم :
		النزول عن التقادم . وقوعه بإرادة المتنازل بعد ثبوت الحق فيه صراحة أو ضمنا . الارادة الضمنية . استخلاصه من واقع لا يدل إلا عليها . طلب الملكية استنادا إلى الميراث . عدم اعتباره تنازلا .
٢٣١٥	٤٣٧	(الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		مسائل متنوعة :
		١ - عدم ثبوت تنازل المطعون ضده عن سبق تمسكه بالتقادم الخمسى صراحة أو ضمنا . أثره . اعتباره مطروحا على المحكمة . النعى بحصول التنازل بغير دليل . غير مقبول .
١٧٥	٣٧	(الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
		٢ - الشريعة الاسلامية لاتعترف بالتقادم المكسب أو المسقط . الحق لصاحبه مهما طال الزمن .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)
		٣ - التزام البائع بضمان عدم التعرض . التزام أبدي . مؤداه . امتناع الدفع يسقط حقوق المشتري بالتقادم .
٢١٨٢	٤١٤	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		تعليم
		تحويل وحدات الحكم المحلى سلطات على العاملين بالمدارس التابعة لها لاي سلب وزير التعليم صفته . مؤدى ذلك . ازواج تبعيتها .
١٨٨٦	٣٥٩	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		تنفيذ
		أولاً - القواعد العامة :
		نفاذ التصرف الصادر من المدين . رهين بشهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية .
١٤٩٥	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		ثانياً - قاضى التنفيذ :
		قاضى التنفيذ . فصله فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة م ٢/٢٧٥ مراقعات . مؤدى ذلك . تناوله بصفة وقتية تقدير جدية النزاع بما لايؤثر على الحق المتنازع فيه .
١٤٩٥	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		تنفيذ عقارى
		المستندات المقدمة للاشتراك فى توزيع أموال المدين المنزوع ملكيته على الدائنين . شرط قبولها . لقاضى التوزيع سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة .
٨٤٢	٣٥٠	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	(ج)
		جبانات. جمارك. جمعيات
		جبانات
		١ - الجبانات اعتبارها أموالاً عامة مدامت معدة للدفن فيها وتخصصت بالفعل لهذه المنفعة العامة. الاشراف عليها وإدارتها. للمجالس المحلية. ق ٥ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية ولائحة الجبانات سنة ١٨٧٧ وبكريته سنة ١٨٨٧.
١٢٢٨	٢٣٥	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩)
		٢ - الأمر العالي بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي سنة ١٨٨٢ المعدل بالقانونين ١٩ لسنة ١٩٢٧، ١٠٧ لسنة ١٩٤٨. لا يخول هذا المجلس حق إنشاء الجبانات أو إدارتها أو الإشراف عليها.
١٢٢٨	٢٣٥	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩)
		جمارك
		«رسوم جمركية»:
		١ - حق مصلحة الجمارك في الرسوم المستحقة على البضائع المستوردة. عدم سقوطه بالافراج عن البضاعة. للمصلحة تدارك الخطأ أو السهو الذي وقعت فيه عند الافراج عنها دون أن يعتبر ذلك خطأ في حق المستورد يمكن أن يتذرع به للفكاك من الرسم متى كان مستحقاً عليه ولم يسقط بالتقادم.
٣٤٨	٧٦	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
١١٩٣	٢٢٩	(والطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
		«الواقعة المنشئة للرسم»
		النص على عدم جواز الافراج عن البضائع قبل أداء الرسوم المستحقة عليها م ٥ ق ٦٦ سنة ١٩٦٣. مفاده أن أساس استحقاق

الصفحة	القاعدة	
١١٩٣	٢٢٩	<p>الرسم الجمركي هو الافراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية . عدم مساس ذلك بحق مصلحة الجمارك في اقتضاء الرسم المستحق أو تقديره . إذا ما وقع خطأ أو سهو عند الافراج .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)</p> <p>تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها ،</p> <p>تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها يكون بقرار من رئيس الجمهورية . المنشورات التي تصدرها مصلحة الجمارك لتحديد البند الجمركي الصحيح الذي تخضع له السلعة . تعليمات موجهة إلى موظفيها لتقدير الرسوم الجمركية . جواز تطبيقها على السلع التي تم الافراج عنها قبل صدورها . علة ذلك . اعتبارها قرارات تفسيرية كاشفة للرسم الجمركي المستحق وليست منشئة له .</p>
٣٨٤	٧٦	<p>(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٥٣١ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)</p> <p>إعفاء بعض المواد من الرسوم :</p> <p>الترخيص لوزير التموين بإعفاء بعض المواد الغذائية المستوردة من الضرائب والرسوم . القرار الجمهوري ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . أن تكون مما يستهلكها جموع المواطنين . قرار وزير التموين ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء اللحوم المستوردة المجمدة والمحفوظة والمثلجة . عدم شموله للحم الخنزير . علة ذلك .</p>
١٩٦٣	٣٧٣	<p>(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)</p> <p>نظام تسليم صاحبه ،</p> <p>نظام تسليم صاحبه . مؤداه . قيام الناقل بتسليم البضاعة مباشرة إلى صاحبها دون أن تدخل المخازن الجمركية . ليس من شأنه تغيير في مسئولية الربان قبل مصلحة الجمارك . استمرار مسئوليته عن البضاعة حتى تمام التسليم .</p>
١٦٣	٢٥	<p>(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		العجز في البضاعة ومسئولية الربان .
		وجود نقص في مقدار البضائع المنقرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن . قرينة قانونية على التهريب ترتب . مسئولية الربان قبل مصلحة الجمارك . بقضها يكون بتبرير النقص بالطرق التي استلزمها القانون .
١٦٣	٣٥	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
		جمعيات
		قرار الوزير المختص بطل إحدى الجمعيات وتشكيل لجنة لتصفيتها . تفويض هذه اللجنة جميع السلطات اللازمة لمباشرة مهمتها . مؤداه . وجوب صدور التصرفات منها بكامل هيئتها .
١٥٧٣	٣٠١	(الطعن رقم الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
		ح
		حجز - حراسة - حكر - حكم - حيازة
		حجز
		الحجز التحفظي :
		١ - أمر الحجز التحفظي الصادر من قاضي الاداء أو من قاضي التنفيذ . وجوب طلب الحكم بثبوت الحق وصحة الحجز خلال الميعاد الموان ٢١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٣ مرافعات . مخالفة ذلك . اثره . اعتبار الحجز كأن لم يكن دون مساس بالدعوى ذاتها التي استقامت صحيحة استقلالا عن الحجز .
٥٨١	١١٠	(الطعن رقم الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
		٢ - قرينة ملكية الزوجة لمنقولات الزوجية . ليس لغيرها الاستناد إليها فيما توقع عليه الحجز .
١٥١	٣٢	(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		• حجز مال للمدين لدى الغير •
١٥٢٢	٢٩٢	١ - اختصام المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ، أثره اعتبار الحكم الصادر فيها بصحة الاجراءات حجة عليه . -منازعة المحجوز عليها في مسئوليتها عن الدين . أثره تحقق مصلحتها في اختصام المحجوز لديه . (الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
١٥٢٢	٢٩٢	٢ - عدم اختصام المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ مراقبات . لا يترتب عليه اعتبار الحجز كأن لم يكن . مؤدى ذلك . إغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع ببطلان هذا الحجز لهذا السبب . لا قصور . (الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
٥٥٦	١٠٥	٣ - اختصام المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز أو دعوى رفعه . أثره . اعتباره خصما ذا صفة يحتاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه . أثره . اختصامه في الطعن بالنقض على الحكم الصادر في هاتين الدعوتين . صحيح . (الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
١٤٧٢	٢٨٢	(والطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١) ٤ - التزام المحجوز لديه بالتقرير بما في نعمته . المادة ٢٢٩ مراقبات . جزاء الاخلال به . تقديرى للمحكمة حسبما تستبينه من ظروف الواقعة ومسلك المحجوز لديه . م ٣٤٣ مراقبات . أساس هذا الجزاء . مسئولية المحجوز لديه الشخصية عن تقصيره فيما أوجبه عليه القانون وليس وفاء عن المحجوز عليه . (الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		حراسة
		أولا : قواعد عامة :
		تقدير الضرورة الداعية إلى الحراسة وسند الحائز للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة ، واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع ، حسبها إقامة قضائها على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)
		ثانيا : - الحراسة القضائية :
		أ - الحارس القضائي :
		١ - الحارس القضائي ولو كان منتدبا من خبراء وزارة العدل . يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه وليس من وزارة العدل . اعتباره وكيلًا عن أصحاب الشأن في دعوى الحراسة . الأخطاء التي تقع منه خلال حراسته ، لا تسأل عنها وزارة العدل .
١٠٢	٢٣	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
		٢ - الحراسة القضائية . نطاقها . إجراءات ربط الضريبة التي تستحق على التركة . أيلولة الذي يستحق على أنصبة الورثة والمنازعة فيها . ليس للحارس القضائي صفة في تمثيل الورثة بشأنها : علة ذلك .
٢١٢٣	٤٠٣	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		٣ - الحراسة القضائية . نيابة قانونية وقضائية . تحديد نطاقها

الصفحة	القاعدة	
٦٩٤	١٣٢	بمقتضى القانون . الحارس القضائي على العقار اعتباره نائباً عن أملاكه . إجازته لعقد إيجار أبرمه أحد الشركاء يجعله صحيحاً وناقذاً . (الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)
١٨٠٠	٣٤١	٤ - حارس العين . إلزامه قانوناً بأن يقدم لصاحبها حساباً عن إيراداتها ومنصرفها . توقيع مصلحة الضرائب حجزاً على الربيع . لا يعفيه من ذلك . (الطعن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٧)
٢١٢٣	٤٠٣	٥ - التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة ، تعلقها بالنظام العام . مخالفتها . أثره . بطلان الإجراءات . إعلان نموذج ٨ تركت إلى الحارس القضائي على التركة . عديم الأثر . علة ذلك . تنازله عن التمسك بهذا الانعدام . غير جائز . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
٢٠٨٨	٣٩٥	ب . ١ - الحكم بفرض الحراسة . ١ - الحكم بفرض الحراسة القضائية ، مؤداه للحارس القضائي إقرار الإيجار المعقود قبل فرض الحراسة ممن ليس لهم حق الانفراد بالادارة . (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣)
١١٣٩	٢١٨	ثالثاً : الحراسة الإدارية : ١ - فرض الحراسة الإدارية بأداة قانونية . أثره . غل يد المالك عن أمواله . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
٢٥١	٥٥	٢ - انعدام قرار الحراسة على الطاعنين لصدوره على خلاف القانون . أثره . تصرف الحراسة بالبيع في عقار النزاع . باطل . لا يصححه صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو تسجيل التصرف . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إلغاء عقود بيع العقارات المبنية الصابرة من الحراسة أو إدارة الأموال إلى أجهزة الحكومة أو القطاع العام . شريطه . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .
٣٢١	٦٥	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)
		٤ - قيام القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بما تضمنه من حكم المادة ٢٠ في أساسه ومبناه على المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي آلت بموجبها أموال الخاضعين للحراسة للدولة . الحكم بعدم دستوريته . مؤداه . اعتبار هذه المادة منسوخة لانعدام محلها . أثر ذلك . اعتبار الأموال المفروضة عليها الحراسة استنادا لقانون الطوارئ على ملك أصحابها . تصرفهم فيها . ينتج أثره القانوني ولو كان بيعا عرفيا .
١١٣٩	٢١٨	(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٥ - الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . انسحاب أثره إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز وحقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضي أو بانقضاء مدة التقادم .
١١٣٩	٢١٨	(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٦ - أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم الحراسة إلى ملكية الدولة بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اقتصره على تسوية الأوضاع الناشئة عن هذه الأيلولة دون تعديل لها .
١١٣٩	٢١٨	(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٧ - فرض الحراسة طبقا للأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ . أثره . سريان التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأشخاص الخاضعين لأحكامه . مؤداه . وقف جميع مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات التي سرت عنهم عادت أموالهم موضوعة

الصفحة	القاعدة	
٦٢٢	١١٧	<p>تحت الحراسة . بدء انفتاح المواعيد بمجرد زوال سبب الوقف . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)</p> <p>(١) - . الاختصاص بفرض الحراسة</p> <p>١ - سلطة رئيس الجمهورية بالأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم امتدادها إلى الأشخاص الطبيعيين . الاستثناء . رعاية الدول المعادية والتي قطعت معها العلاقات السياسية . الأمر الجمهوري الصادر بالمخالفة لذلك . معدوم الأثر . علة ذلك . اختصاص القضاء العادي برفع ما ينتج عنه من آثار .</p>
١٨٥٨	٣٥٢	<p>(الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)</p> <p>٢ - سلطة رئيس الجمهورية في فرض الحراسة استنادا إلى قانون الطوارئ لسنة ١٩٥٨ قاصرة على الشركات والمؤسسات . صدور قرار جمهوري بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين يعد خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك القانون وانتحالا لاختصاص السلطة التشريعية في أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التي حرصت الدساتير على حمايتها .</p>
٢٩١	٥٩	<p>(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)</p> <p>٣ - سلطة رئيس الجمهورية بالأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم امتدادها إلى الأشخاص الطبيعيين . القرار الجمهوري الصادر بالمخالفة لذلك . اعتباره غصبا للسلطة . معدوم الأثر . مفاد ذلك .</p>
١١٣٩	٢١٨	<p>(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٤٩)</p> <p>(ب) - : اختصاص محكمة القيم ،</p> <p>١ - محكمة القيم . اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراصات المفروضة استنادا إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .</p>

الصفحة	القاعدة	
١٨٥٨	٣٥٣	<p>ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها . وجوب إحالته إلى محكمة القيم . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . (الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)</p> <p>٢ - اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٢٤ لسنة ٧١ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم ، وجوب إحالته إلى محكمة القيم مالم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .</p>
٣٢١	٦٥	<p>(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)</p> <p>رابعاً :- حراسة الطوارئ :</p> <p>١ - القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ باعتبار أوامر فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين المستندة إلى أحكام قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ كأن لم تكن ورد هذه الأموال عينا أو بمقابل . استثناء أموال الأجانب - التي أخضعت للحراسة بموجب تلك الأوامر ، وأبرمت دولهم مع مصر اتفاقيات تعويض - من الرد . اقتصار حقهم على الإفادة من تلك الاتفاقيات .</p>
٣٢٦	٦٤	<p>(الطعون أرقام ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ . لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)</p> <p>٢ - الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة بقوة القانون من وقت رفع الحراسة ، تحديد التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها ويحد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه . ق ١٥٠ لسنة ٦٤ . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . تخويل الحارس العام لإدارة الأموال سلطة الفصل في جنية النيون . اللجوء إلى القضاء بطلب دين قبل</p>

الصفحة	القاعدة	
		عرضه عليه لإصدار قرار بشأنه. أثره. عدم سماع الدعوى. القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤.
١١١١	٢١٢	(الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
		٣ - قوانين الحراسة - حراسة الطوارئ - وجوب تفسيرها تفسيراً ضيقاً. علة ذلك. مدلول العائلة فى هذه التشريعات. ماهيته.
٢٩١	٥٩	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		حكر
		١ - عقد الحكر ومفاديه. إعطاء المحكر حق القرار فقط على الأرض المحكرة مادام يدفع أجره المثل ولا ينقل إليه ملكية الأرض المحكرة. مؤدى ذلك. إلغاء الوقف الأهلى لحق الحكر. أثره. أيلولة هذا الحق فقط إلى المستحقين دون ملكية الأرض المحكرة.
١٤١١	٢٧٢	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
		٢ - عقد الحكر. مقتضاه. للمحكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة وله حق القرار بينائه وحق ملكيته حتى نهاية مدة الحكر. انتقال هذا الحق إلى ورثته. حيابة المحكر للأرض المحكرة. ماهيتها. حيابة عرضية لا تكسبه الملكية.
١٧٠٠	٣٢٤	(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)
		٣ - التزام المحكر بإداء المقابل المتفق عليه فى نهاية كل سنة ما لم يتفق على غير ذلك. للمحكر زيادة المقابل وفقاً لأجرة المثل وصقع المكان. م ١٠٠٣ - ١٠٠٥ مدنى. إختلافه عن الوقف الذى لا يعتبر بما يستجد من ظروف اقتصادية ترفع من هذا المقابل.
١٧٠٠	٣٢٤	(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)
		٤ - استدلال الحكم - فى نفي نية التملك يوضع البصر على الأتيان محل النزاع - على قيام رابطة تحكير تجول بوث قيام هذه النية حتى ولو لم يستوف عقد الحكر شروطه. لا عيب.
١٤١١	٢٧٢	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
		أولا بيانات الحكم -
		١ - الأصل هو صحة الاجراءات. مناط ذلك البيانات المثبتة بالحكم وما يكفلها بمحضر الجلسة. عبء إثبات العكس على من يدعيه. خلو الحكم من الإشارة إلى سرية الجلسة لا بطلان
٧١٦	١٣٦	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٢ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى. عدم ترتيب بطلان الحكم عليه. م ١٧٨ مرافعات.
٧١٦	١٣٦	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٣ - الخطأ في اسم الوكيل، وخلو الحكم من بيان نظر الدعوى في غرفة مشورة لا بطلان، علة ذلك.
١٠٧٧	٣٠٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق. أحوال شخصية، - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)
		٤ - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم بما لا يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة. لا بطلان، علة ذلك. (مثال بشأن خطأ الحكم في اسم الخصم المتوفى نون ورثته).
١٢٠٥	٢٣١	(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٥ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصوم واتصاله بالخصومة. عدم اعتباره خطأ جسيما يوجب البطلان. م ١٧٨ مرافعات.
١٥٣٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		٦ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت. ما لم يقدّم الدليل على غير ذلك. خلو محاضر الجلسات مما يفيد عقدها في علانية. مفاده أن الدعوى نظرت في غرفة المشورة.
١٠٧٧	٢٠٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق. أحوال شخصية، - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
١٧٣٨	٣٢٩	٧ - أغفال اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية . لا بطلان . كفاية إثبات الحكم إبداء النيابة رأيها . م ١٧٨ مراقعات . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ احوال شخصية . جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦) ثانيا : إصدار الحكم : (١) «عدم صلاحية القاضي» ١ - عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضيا . أساسه . إبداء القاضي رأيا مسبقا في القضية المطروحة عليه «اعتباره سببا لعدم صلاحيته لنظرها . شرطه . عدم إكتساب هذا الرأي قوة الأمر المقضي . (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
٦٥٧	١٢٤	٢ - أسباب عدم الصلاحية . تعلقها بالنظام العام . التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
٦٥٧	١٢٤	(ب) «عدم صلاحية القاضي» تفويض النيابة العامة للرأي للمحكمة . بعد تقديم طرفا الخصومة أدلتهم . أثره اعتباره ابداء للرأي في القضية . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
١٠٣٢	١٩٦	(ج) «تقديم المذكرات» تقديم مذكرة في فترة حيز الدعوى للحكم دون تصريح بتقديمها أو اطلاع الطرف الآخر عليها . التقات المحكمة عنها . لا خطأ . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)
١٣٩٤	٢٦٩	(د) «إعادة الدعوى للمرافعة» إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم يتحتم إجابته للمحكمة الموضوع تقديره (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية . جلسة ١٩٨٤/١/٢٧)
١٩٣٠	٣٦٨	

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) تأجيل النطق بالحكم .
		١ - الحكم الذى أجل النطق به لأكثر مما نصت عليه المادة ١٧٢ مرافعات لا يلحقه بطلان . علة ذلك .
٢١٨	٤٥	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٧ ق ، أحوال شخصية . - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)
		٢ - عدم جواز تأجيل إصدار الحكم إلا مرة واحدة بعد تأجيل إصداره للمرة الثانية . قاعدة تنظيمية م ١٧٢ مرافعات . الإخلال بها . لا بطلان .
١٦٥٤	٣١٦	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)
		(و) الحكم بما لم يطلبه الخصوم
		١ - طلب إلغاء القرار الصادر بترقية الطاعن فيما تضمنه من تخطى المطعون ضده فى الترقية والحكم بترقيته . القضاء بإلغاء القرار على إطلاقه دون قصره على مجرد التخطى فى الترقية . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٢٢٩٣	٤٣١	(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		(ز) اغفال الفصل فى بعض الطلبات
		اغفال الحكم تحديد أجل لتنفيذ الهدم المقضى به . خطأ فى القانون .
٨٢٧	١٥٦	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		(ح) الحكم بسقوط الادعاء بالتزوير
		الحكم بسقوط الادعاء بالتزوير لعدم إعلان منكرة شواهد التزوير خلال الثمانية أيام التالية للتقرير . جوازى للمحكمة . عدم اعمالها هذا الجزاء فى حينه ومنحها المدعى أجلا لاتمام الاعلان . أثره . امتناع توقيع الجزاء إذا ماتم الاعلان خلال الأجل المحدد . م ٢/٤٩ ق الاثبات .
٢٢٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ط) أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم
		اشتمال النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه على أسماء المستشارين الذي أصدروا الحكم . وكذا أسماء من نطقوا به . مؤداه انتهاء الغموض والتضارب في بيان الهيئة التي أصدرته .
٨٢٣	١٥٧	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		ثالثاً : تسبيب الحكم :
		١ - تقدير قيام أسباب الفسخ . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه أن يكون سائغاً . المنازعة في ذلك جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقص .
٩٩٥	١٨٨	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٢ - إجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفال الحكم الإشارة إلى هذا الطلب . رفض ضمنى له .
٩٩٥	١٨٨	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٣ - قاضي الموضوع . سلطته في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة . عدم التزامه باتخاذ أي إجراء من إجراءات الإثبات .
٨٥١	١٦٠	(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		٤ - فصل الطاعنين من الخدمة العسكرية بعقوبة تبعية بالتطبيق للمادة ١٢٢ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٦٦/٥٢ . رفض الحكم المطعون فيه طلب التعويض عن قوات فرض التدرج في الرتب الوظيفية قبل صدور قرار بالعفو عن باقي العقوبة . صحيح .
٨٧٨	١٦٧٣	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)
		٥ - الخطأ العقدي أساسه . إخلال المدين بالتزامه العقدي . استناد الحكم في قضائه بالتعويض إلى إخلال الطاعنة بالتزاماتها الناشئة

الصفحة	القاعدة	
	-	عن عقد العمل دون بيان سنده في قيام هذه الالتزامات ومصدرها خطأ في القاتون .
٦١٧	١١٩	(الطعن رقم ٩٩ . ٢١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)
		٦ - الدفاع الذي يترتب على اغفاله بطلان الحكم . ماهيته . اقتناع المحكمة بتقرير الخبير وأخذها به محمولاً على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلاً على الطعون الموجهة إليه مادام في أخذها به ما يدل على أنها لم تجد فيها ما يستحق الرد عليه .
١٣٨	٢٩	(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)
		٧ - الدفع بعدم الاختصاص المحلي . عدم تعلقه بالنظام العام . م ١٢٣ مراقعات قديم . اعتبار الحكم أن إيداء الدفع يبطلان إجراءات الحجز دفاع موضوعي . يستقطبه الحق في التصك بالدفع بعدم الاختصاص المحلي استخلاص سائغ له أصله الثابت في الأوراق .
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٨ - إقامة الحكم قضاءه على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق تكفي لحمله . لا يعيبه التزويد الذي يستقيم الحكم بدونه .
١٤٢٨	٢٧٣	(الطعن رقم ٦٩٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)
		٩ - تقدير أقوال الشهود والترجيح بين التبيئات مما يستقل به قاضي الموضوع ما دام لم يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها . منحة الموضوع غير ملزمة ببيان أسباب عدم اطمئنانها إلى عالم تأخذ به من أقوال الشهود .
٢٥٣	٥٢	(الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		١٠ - لمحكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه أو لأسباب أخرى مستنبطة من أوراق الدعوى ومستنداتها وما طرح فيها من قرائن كما أن لها الأخذ ببعض التقارير دون البعض الآخر . متى أقامت قضاها على أسباب سليمة .
١٦٣	٣٥	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - إنتهاء الحكم بالمخالفة للثابت بالأوراق إلى أن المستندات لا تفيد على وجه اليقين وجود نقص في البضائع وتفيه عن الربان قرينة التهريب لمجرد ورود البضائع تحت نظام تسليم صاحبه دون أن يوضح الربان أو من يمثله سبب النقض وإقامة الدليل عليه . مخالفة للثابت بالأوراق وفساد في الاستدلال ومخالفة للقانون .
١٦٣	٣٥	(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
		١٢ - استدلال الحكم - في نفي نية التملك بوضع اليد على الأطنان محل النزاع - على قيام رابطة تحكير تحول دون قيام هذه النية حتى ولو لم يستوف عقد الحكر شروطه . لا عيب .
١٤١٠	٢٧٢	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
		١٣ - إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن بأحقية لفئة ميثار النزاع لقيامه بأعبائها . لا عيب . علة ذلك .. دفاع غير جوهري .
١٢٦٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٣)
		١٤ - انتهاء الحكم إلى اطراح تقارير الخبراء في الدعوى وإقامة قضاء على ما يخالف الوقائع الثابتة بالأوراق ومنها التقارير المشار إليها . فساد في الاستدلال ومخالفة للثابت في الأوراق . عدم رد الحكم على ما جاء بتلك التقارير من حجج - قصور -
١١٥٦	٢٢١	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)
		١٥ - الحكم الصادر في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفا فيها . جواز الاستدلال به كقرينة مؤيدة .
١٤١٠	٢٧٢	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
		١٦ - أخذ الحكم بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير محمولة على الأسباب التي بثى عليها . شرطه .. أن تكون مؤيدة إلى النتيجة .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		١٧ - تفسير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب متبعة . عدم التزامه بتبع الخصوم في

الصفحة	القاعدة	
		مختلف أقوالهم وحججهم ما دام أن قيام الحقيقة التي اقتصع بها أو أورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .
١٩٥٨	٣٧٢	(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨) ١٩ - التزيد الذي يستقيم للحكم بدونه . لا عيب . مثال .
١٢٦٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٣) ٢٠ - انتهاء الحكم إلى الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعه بصحة أسبابه . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
١١٧٦	٢٢٥	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦) ٢١ - طلب إعادة الدعوى للمرافعة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجدية . اغفال الإشارة إلى الطلب يعد بمثابة رفض ضمنى له .
١٢٧٤	٢٤٤	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤) ٢٢ - تقدير القصد من الإقامة في العين . من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص الحكم سائفا أن إقامة الطاعنة بعين النزاع مؤقتة . لا عيب .
١٧٥١	٣٣٣	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥) ٢٣ - اغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ووجه الاستدلال بها . لا عيب . ما دام أنها مقدمة إلى المحكمة ومبينة في منكرات الخصوم .
١٧٥١	٣٣٣	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥) ٢٤ - محكمة الموضوع . تأسيس حكمها على أسباب مفصلة مستخلصة من أوراق الدعوى ومنتجة لما قضت به . لا يعيبه سكوتها عن الرد على بعض مستندات الخصم المؤيدة لدعواه .
٢٠٨٨	٣٩٥	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - استناد الحكم إلى تقرير خبير مقدم في دعوى سابقة مضمومة للدعوى الحالية لا عيب .
٢١٣٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٤)
		٢٦ - إيراد الحكم ما جاء بتقرير الخبير من أن أرض النزاع عليها منشآت سابقة على التأجير وانتهائه إلى أن عقد الإيجار قد ورد على أرض قضاء لا عيب ولا تناقض . علة ذلك .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥ ، ٦٤٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٤)
		٢٧ - إقامة الحكم قضاءه على أن عقد الحكر لا يعدو أن يكون إيجارا عاديا صادرا من ناظر الوقف دون بحث بفاع الطاعن بانقضاء عقد الحكر ودون أن يعن بتكليف العقد ونية طرفيه والتعرف على حقيقة مرماهم . قصور ومخالف للثابت بالأوراق .
١٧٠٠	٣٢٤	(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٨٤)
		(أ) «تسبب كاف» .
		١ - محكمة الموضوع : عدم التزامها بتتبع الخصوم في جميع أقوالهم أو حججهم أو طلباتهم والرد عليها استقلالاً مادام في قيام الحقيقة التي لفتت بها وأوردت دليلها الرد ضمنى لتلك الأقوال والحجج والطلبات .
٢٨٨١	٢٥٨	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٨٤)
		٢ - تقدير القرائن هو مما تستقل به محكمة الموضوع . إقامة الحكم قضاءه على قرينة سائغة وكافية لحمله . سكوته عن الرد على مستندات الطاعن وطلبه إحالة إلى التحقيق لاثبات عكس ما خلص إليه : لا عيب . علة ذلك .
٨٣٣	١٥٧	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٨٤)
		٣ - تقرير الخبير . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب نائب خبير آخر متى وجدت في أوراق الدعوى وفي تقريره

الصفحة	القاعدة	
٨١١	١٥٤	<p>الخبير السابق نفيه ما يكفي لتكوين عقيدته للفصل فيها . حسبها أن تبني قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ . ١٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)</p> <p>٤ - إقامة الحكم قضاءه بأسباب سائغة تكفي لحمله على ما استخلصه من أقوال الشهود وقرائن الدعوى من إقامة المطعون ضدها بصفة مستمرة بشقة النزاع منذ أكثر من عشر سنوات سابقة على وفاة المستأجرة الأصلية . النعى فى ذلك جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .</p>
١٤٤٨	٢٧٧	<p>(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)</p> <p>٥ - إقامة الحكم قضاءه على دعائم مستقلة . كفاية إحداها لحمله . مؤداه . النعى على ما عداها غير منتج .</p>
٤٠٧	٨٠	<p>(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)</p> <p>٦ - نفى الحكم المطعون فيه الخطأ المهنى الجسيم عن المطعون ضدهم بأسباب سائغة تكفي لحمله . عدم رده على المستندات التى تمسك بها الطاعن والحجج التى ساقها لتأييد دفاعه . لا عيب على ذلك .</p>
١٣٢٨	٢٥٧	<p>(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)</p> <p>٧ - إقامة الحكم قضاءه على النتيجة التى انتهى إليها الخبير بأسباب سائغة تكفي لحمله . اغفال الرد على دفاع الطاعنة من دم تماثل اختصاصات وظيفة المطعون ضده مع تلك الخاصة بالمقارن بهما . لا قصور .</p>
١١٧٦	٢٢٥	<p>(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦)</p> <p>٨ - إقامة الحكم قضاءه على دعائمين مستقلتين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . النعى على الأخرى - بفرض صحته - غير منتج .</p>
٢٠٦٦	٣٩١	<p>(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)</p> <p>٩ - لمدعى الملكية أن يقيم ادعاءه على السبب الذى يراه</p>

الصفحة	القاعدة	
١٩٥٨	٣٧٢	مملكا له . حسب الحكم أن يحقق هذا السبب ويفصل فيه . مثال . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)
٢٠٠٠	٣٧٩	١٠ - اقامة الحكم قضاءه على ما يكفي لحمله . لا يعيبه التزيد فيما لا يلزم لقضائه . (الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)
		(ب) تسبب الحكم الاستثنائي
١٧٧٢	٣٣٦	١ - نظر محكمة الاستئناف للدعوى من جديد طبقا لما أبدته المطعون ضدها من أوجه دفاع لم تعرضها على محكمة أول درجة ومنها الاعتراض على تقرير الخبير . تقدير المحكمة للدليل المستمد من التقرير وانتهائها بأسباب سائغة إلى توافر شرط الاعتیاد في نشاط بيع العقارات بما يخضعه للضرية على الأرباح التجارية والصناعية . لا خطأ . (الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٩)
١٣٦١	٢٦١	٢ - اقتصار الحكم المطعون فيه على تعديل التعويض المقضى به . الزامه بذكر أسباب التعديل . ماعدا ذلك اعتباره مؤيدا بون حاجة لايراد أسباب جديدة . (الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)
١٨١١	٣٤٤	٢ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها . لا يعيب الحكم وجود تناقض بين أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائي . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إتخاذ الحكم المطعون فيه أسبابا خاصة به دون الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم قبول التبعي الموجه إلى أسباب الحكم الابتدائي .
١٥٧٣	٣٠١	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
١٨٩٠	٣٦٠	(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٥ - استناد الحكم المطعون فيه إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي واعتبارها جزءا متما له . لا عيب .
١٣٠١	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		٦ - قضاء محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي . إحالتها على ما جاء فيه من أسباب أقيم عليها . شرطه
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
		(ج) ، الإحالة إلى أسباب حكم آخر -
		١ - استثناء الحكم على أسباب حكم آخر صدر بين الخصوم ومقدم في الدعوى شرطه . ألا يكون قد ألغى بأحد طرق الطعن .
١٨٣١	٣٤٧	(الطعن رقم ١٣٢٧ ، ١٤٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٢)
		٢ - الحكم الصادر في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفا فيها . جواز الاستناد إليه كقرينة مؤيدة .
١٧٦٢	٣٣٤	(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
		٣ - إحالة محكمة الاستئناف إلى أسباب الحكم الابتدائي بالإضافة إلى أسبابها الخاصة . المقصود به . الإحالة إلى ما لا يتناقض مع تلك الأسباب .
٣٢١	٨٤	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - كتفاء الحكم المطعون فيه في رده على الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة بالإحالة على ما حصله وعلله من وقائع وأسانيد في الحكم السابق صدوره من المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً . كاف لحمل قضاء الحكم المطعون فيه .
١٢٧٨	٢٤٥	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
		(د) ، التقريرات الخاطئة :
		١ - انتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة . إلتوائه على تقريرات قانونية خاطئة . لأعيب . الطعن عليه لهذا السبب غير منتج .
١١٠٦	٢١١	(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
		٢ - انتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتماله على تقرير قانوني خاطئ . لمحكمة النقض تصحيح ذلك دون أن تنقضه .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥ ، ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٣ - انتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتمال أسبابه على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
٧٥٨	١٤٤	(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		رابعاً : عيوب التدليل
		(١) : القصور ،
		ما يعد قصوراً ،
		١ - استخلاص الحكم من اندلاع الحريق فجأة بالسيارة توافر قيام السبب الأجنبي دون بيان سنده الذي أقام عليه هذه النتيجة . قصور .
١٥١٩	٢٩١	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم إفصاح الحكم عن الوقائع التي استند إليها والأدلة التي اقتنع بثبوتها للقول بعدم استنفاد المطعون ضده لإجازته المرضية والاعتيادية. قصور.
١٠٥٤	٢٥١	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
		٣ - قصور الحكم في أسبابه القانونية لا يبطله لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه.
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)
		٤ - المناور. ماهيتها م ٨٢١ مدني. التفات الحكم عن بحث الدفاع بشأن ارتفاع قاعدة إحدى الفتحات لاعتبارها مطلا لامنورا. قصور.
١٥٠٣	٢٨٧	(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		٥ - عدم بيان الحكم سبيله إلى ثبوت الخطأ وصلته بالحادث الذي قضى بالتعويض عنه. قصور. مثال.
٦٠١٩	١٩٣	(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٦ - اتفاق الطرفين في مشاركة. إيجار الناقلة على تطبيق العرف البحري فيما لم يرد بشأنه نص فيها. النص في المشاركة بعبارة واضحة على تحمل المستأجرة لجميع الخسائر والأضرار التي تلحق بالناقلة أثناء مدة الإيجار. اتفاق صحيح لا يخالف النظام العام. تطبيق الحكم لعرف بحري يخالف هذا النص. خطأ في القانون. التقاف المحكمة عن دفاع الطالبة في هذا الشأن. قصور.
٥٦٨	١٠٧	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٧ - المصلحة. شرط لقبول الدعوى. م ٣ مراقبات. تمسك الطاعن بانتفاء مصلحة المطعون ضده في طلب الحكم بتزوير المحررين

الصفحة	القاعدة	
		المتعلقين بإدارة المطحن بعد أن باعه نصيبه فيه وتصالحا نهائيا بخصوصه. دفاع جوهري. عدم الرد عليه. قصور.
١١٠٠	٢٠٩	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)
		٨ - طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفي دفاع جوهري بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانونا. إلزام محكمة الموضوع بإجابته. شرطه. أن يكون منتجا في النزاع وليس في أوراق الدغوى والأدلة المطروحة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها. طلب إثبات صدور التنازل عن تدليس. إلتفات المحكمة عن تحقيقه - قصور.
١٦٦٢	٣١٨	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)
		٩ - الطلبات وأوجه الدفاع الجازمة التي قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى. إلزام محكمة الموضوع بالإجابة عليها. تمسك الطاعنين ببطلان إعلام الوراثة وعقد البيع سندی المطعون ضدهما. دفاع جوهري. إغفال الرد عليه. قصور.
١١٠٣	٢١٠	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
		١٠ - اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة. شرطه. على الحكم المثبت لها أن يعرض لشروطها ويبين الوقائع التي تؤدي إلى توافرها والتحقق من وجودها. اغفال الحكم للتعرض لبيان تاريخ بدء الحياة والتحقق من شروط المدة وهو من الأحكام الآمرة المتعلقة بالنظام العام - خطأ وقصور.
٢٩٨	٦٠	(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		١١ - عدم افصاح الحكم عن الوقائع التي استند إليها والأدلة التي اقتنع بثبوتها للقول بعدم استنفاد المطعون ضده لإجازته المرضية والاعتيائية. قصور.
١٠٥٤	٢٠١	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
		١٢ - حظر إجراء تعديل أو إضافة بالمساكن الشعبية بغير ترخيص من الجهة المنشئة له أو المشرقة عليه تعلقه بالنظام العام.

الصفحة	القاعدة	
		للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . عدم تيقن المحكمة من صدور موافقة الجهة المنشئة للمسكن الشعبي بإضافة غرفة إلى عين النزاع . قصور .
٩٤٩	١٧٩	(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		١٣ - الإيجار الصادر من الحائز الظاهر . نفاذه في حق المالك الحقيقي متى كان المستأجر حسن النية . عدم تعرض الحكم لهذه القاعدة والتحقق من توافر شروطها . قصور .
١٨١	٣٨	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
		١٤ - إقامة الحكم قضاءه على حق المستأجر في التأجير من الباطن على سند من وثيقتي التأمين الصادرتين لصالح المتنازل لها دون أن يبين ماهية ما ثبت بهاتين الوثيقتين في شأن التنازل عن العين المؤجرة حتى يمكن محكمة النقض من مراقبة ما استخلصه . قصور .
٢٠١٥	٢٣٨٢	(الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		١٥ - عدم بيان الحكم موقف كل طاعن على حده من الأجرة المستحقة عليه ومقدار ما سدده منها وما تبقى عليه في نمته . واعتبارهم مسئولين جميعا عن الأجرة المتأخرة . خطأ في القانون وقصور .
٢٢٧٦	٤٣٠	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		١٦ - الدفاع الجوهري . حق الخصم في طلب إثباته أو نفيه بإحدى وسائل الإثبات الجائزة قانونا . إلزام محكمة الموضوع بإجابته إليه . شرطه : عدم كفاية أوراق الدعوى والأدلة المطروحة فيها لتكوين عقيدة المحكمة وأن تكون وسيلة الإثبات المطلوبة منتجة في النزاع . رفض طلب الاحالة إلى التحقيق لإثبات مصور التهمة من المورث في مرض موته . قصور .
٧٨٦	١٤٩	(الطعن رقم ١٠٣١ ، ١٠٣٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - تمسك ولدى المستأجر بأتهما لم يتخليا عن الإقامة بالشقة المؤجرة لوالدهما وحتى وفاته ، وإن إقامتهما بمسكن آخر مع والتهما بعد طلاقها كان بصفة مؤقتة . رفض الحكم طلبهما بامتداد العقد اليهما استنادا إلى أنهما لم يقيما فيها . بشخصيهما . قصور . علة ذلك .
٧	١	(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - هيئة المواد الجنائية والمدنية . جلسة ٨٨/٣/٣٠)
٢٢٥٨	٤٢٧	(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		١٨ - قصور الحكم في الاقصاص عن سنده القانوني ، لا يبطله ، متى أصاب صحيح القانون في نتيجته ، لمحكمة النقض استكمال ما قصر الحكم في بيانه .
٢٢٣٣	٤٢٣	(الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		« ما لا يعد قصورا » :
		١ - تقدير عمل الخبير من سلطة محكمة الموضوع . إقامة الحكم قضاءه على النتيجة التي انتهى إليها الخبير بأسباب سائغة تكفي لخله . لا قصور . عدم التزام المحكمة بالرد استقلا على الطعون الموجهة إليه أو بإجابة طلب التحقيق متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٤٦٨	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		٢ - إقامة الحكم قضاءه على النتيجة التي انتهى إليها الخبير بأسباب سائغة تكفي لخله . لا يبطله ، الردي على دفع الطائفة من عدم تماثل اختصاصات وظيفة المطعون فيها مع تلك الخاصة بالمقارن بهما . لا قصور .
١١٧٦	٢٢٥	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
		٣ - عدم اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٣ من القانون ، لا يترتب عليه

الصفحة	القاعدة	
		اعتبار الحجز كأن لم يكن ، مؤدى ذلك اغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع ببطلان هذا الحجز لهذا السبب . لا قصور .
١٥٢	٢٩٢	(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		٤ - انتهاء الحكم صحيحا إلى حق الباتعة في صرف الاعتماد المستندى لمطابقة مستنداتها لشروط خطاب الاعتماد . اغفاله مطالبتها بتقديم فواتير البيع لتحديد الضرر الذي أصابها . لا قصور . غلة ذلك .
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وترجيح شهادة على أخرى . أقوال الشهود أمام الخبير أو في تحقيق . للمحكمة الاستدلال بها كقرينة مع غيرها . عدم تقيدها بنتيجة تقرير الخبير الذي اعتمد أعماله ما دام قضاؤها يقوم على ما يحمله .
١٧٩١	٣٣٩	(الطعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)
		٦ - رفض الدفع بالصورية - لعدم صحته - بأيلة سائغة مستفادة من أوراق الدعوى وما أحاط بها من ظروف وملابسات . لا قصور .
٣١٠	٦٣	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)
		٧ - اغفال الحكم الرد على دفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح . لا قصور .
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٨ - القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . نفاذه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . م ٨٠ . النعى بعدم نفاذه لعدم صدور القرارات الوزارية المتخذة له . لا أساس له . اغفال الرد عليه . لا قصور .
١٢٠١	٤١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		٩ - محكمة الاستئناف ، اقرارها للأسباب التي أخذت بها محكمة الدرجة الأولى والاحالة إليها . لا قصور .
٢٢٢١	٤٢١	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - إقامة الحكم قضاءه على أسباب كافية لخله . سكوته عن الرد على مستند تمسك به الطاعن . لا قصور . غلة ذلك .
٩٤٣	١٧٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		١١ - إقامة الحكم على دعائم كافية لحمل قضائه لها أصلها الثابت في الأوراق . النعى عليه بالقصور في التسييب لتعويله على بيانات الاستمارة رقم ٦ تأمينات في مجال تحديد تاريخ انتهاء عقد عمل المطعون ضده . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		[ب] « الفساد في الاستدلال : »
		١ - إثبات المعاينة الميدانية تمام الأعمال الزائدة عن المقايضة المقدرة بعقد المقاولة . أثره . اعتبار ذلك من حق المكاوول . إدعاء رب العمل القيام بالأعمال الزائدة . إدعاء على خلاف الظاهر . القول بأن هذا الادعاء هو الأصل والاستدلال به على أن المكاوول لم يقم بتنفيذ الزيادة . فساد في الاستدلال .
٦٤٥	١٢٢	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
		٢ - مجرد مضي فترة زمنية من تهجير الطاعن وحتى شغله عين النزاع ليس دليلاً على استقراره في مكان آخر وزوال صفة المهجر عنه . إقامة الحكم قضاءه بالاخلاء ودون التحقق من استقرار الطاعن بمسكن آخر عقب التهجير . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال
١٥٠٧	٢٨٨	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
		[ج] التناقض :
		١ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته .
١٣٤	٢٨	(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
٣٦٩	٧٣	(والطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
١٨٩٥	٣٦١	(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٢ - اشتغال العقد على التزامات متقابلة . عدم اعتباره عقد تبرع . استخلاص الحكم من عبارة المتنازل سند الدعوى أن ثمة المتعاقدين لم تنصرف إلى التبرع وإنما إلى إسقاط الالتزامات المتبادلة المترتبة على عقد الإيجار . لا مخالفة للثابت بالأوراق .
١٠٠٣	١٨٩	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٣ - التناقض الذي يفسد الحكم . ماهيته . تفرقة الحكم بين دعوى المورث بطلب اعتبار عقد البيع وصية وعدوله عنها وبين دعوى الوارث في الطعن على تصرف مورثه بأنه يستتر وصية إضرارا بحقه في الارث . لا تناقض .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٥)
		٤ - الطعن المبني على تناقض حكمتين انتهائيتين . شرطه .
١٨٦٨	٣٥٥	(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢١)
		د - الخطأ في القانون :
		١ - خطأ الحكم في تقريراته القانونية ، لا يعيبه ما دام قد انتهى إلى نتيجة صحيحة . لمحكمة النقض أن تصحح ما وقع الحكم من أخطاء قانونية .
٢٠٣	٤٨	(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)
		٢ - اعتداد الحكم المطعون فيه بالغرض من الاستعمال المتفق عليه في عقد الإيجار دون الواقع الفعلي للنشاط وقت البيع . خطأ في القانون .
٢٢٥٨	٤٢٧	(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		خامساً : الطعن في الحكم
		أ - مواعيد الطعن
		١ - الأصل في ميعاد الطعن بالمعارضة في الأحكام الجنائية الغيابية . ثلاثة أيام من تاريخ إعلانها . الإستثناء فيما يتعلق بالعقوبة من تاريخ إعلان الحكم لشخص المتهم أو من تاريخ علمه م ٢٩٨ إجراءات جنائية . الحكم الصادر في الدعوى المدنية . خضوعه للأصل العام . مؤدى ذلك . صيرورة الحكم فيها نهائياً بإعلانه وفق قانون المرافعات وبانقضاء مواعيد الطعن المقررة دون إجراءاته . لا تلازم بينه وبين الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .
١١٣٠	٢١٦	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٢ - ميعاد الطعن على الحكم . ميعاد سقوط يرد عليه الوقف . أثر ذلك : عدم احتساب مدة الوقف ضمن مدة السقوط . إضافة المدة السابقة إلى المدة اللاحقة للوقف عند حساب ميعاد الطعن .
٩٠١	١٧٠	(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٤)
		٣ - الغش الذي يفتح ميعاد الاستئناف بظهوره . ماهيته . الورقة المحتجزة القاطعة في الدعوى . بدء ميعاد الاستئناف بظهورها . شرطه م ٢٨٨ مرافعات .
١٨٢٧	٣٤٦	(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١١)
		ب - الأحكام الجائز الطعن فيها
		٢ - الحكم الصلح من المحكمة الابتدائية في حدود نصيبها الانتهائي . جواز استئنافه . شرطه . وقوع بطلان فيه أو بطلان من الإجراءات أثر فيه . م ٢٢١ مرافعات . تحييد الاختصاص النهائي للمحاكم . مناطه التزامها قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام وإلا جاز استئنافه دون اشتراط وقوع بطلان فيه أو في الإجراءات أثر فيه . غلة ذلك
٣٧٧	٤١٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - جواز الطعن في الأحكام أو عدم جوازه ، خضوعه كأصل للقانون الساري وقت صدورهما . المادة الأولى من قانون المرافعات : الطعن في الأحكام الصادرة بتحديد القيمة الاجبارية . خضوعه من حيث جواز الطعن أو عدمه للقانون الذي أقيمت في ظله الدعوى الصادر فيها الحكم ولو أدركها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل صدور الحكم .
٢٢٢٧	٤٢٢	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٤ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في التماس إعادة النظر المرفوع إليها : جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٤٦٧	٢٨١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		٥ - الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقا للمادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن عليها بطريق الاستئناف . خضوعه للقواعد العامة دون المادة ٢٠ من ذات القانون . قصر نطاق المادة الأخيرة على الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة .
٢٢٣٧	٤٢٤	(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)
		٦ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والاحتالة . قضاء منه للخصومة كلها فيما فصل فيه . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلا . علة ذلك . انصراف حكم المادة ٢٢٩ مرافعات إلى الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها . هذه المادة تكملة - في خصوص الاستئناف - قاعدة المادة ٢١٢ من نفس القانون .
١٤٥٣	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		ج : الأحكام غير الجائز الطعن فيها .
		١ - اندماج الدعويين : القضاء برفض الدعوى الأولى ورفض الادعاء بالتزوير الحاصل في الدعوى الثانية وإعابتها للمرافعة لنظر

الصفحة	القاعدة	
		الموضوع . إلغاء محكمة الاستئناف للحكم فى الدعوى الأولى والقضاء بعدم جواز الاستئناف فى الثانية . قضاء غير منه للخصومة عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٢٣١٨	٤٣٨	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٣١) ٢ - عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى فيها . الاستثناء . م ٢١٢ مراقعات . المقصود بالخصومة الأصلية المحددة بين طرفى التداعى .
٢٣١٨	٤٣٨	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١) ٣ - قاعدة عدم جواز الطعن فى الحكم ممن قبله صراحة أو ضمنا : لامجال لاعمالها فى استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية . علة ذلك .
٩٥٩	٢١٨١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية ، جلسة ١٩٨٤/٤/١٠) ٤ - الحكم بعدم جواز الاستئناف لاتفاق الخصوم على أن حكم محكمة الدرجة الأولى نهائيا . وجوب تحقق المحكمة ابتداء من قيام هذا الاتفاق قبل القضاء به م ٢/٢١٩ مراقعات .
٨٥١	١٦٠	(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧) ٥ - الحكم الصادر فى المنازعات الزراعية من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . نهائى ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف .
٧٦٣	١٤٥	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧) ٦ - الحكم الصادر فى التماس إعادة النظر . عدم جواز الطعن فيه بطريق التماس للمرة الثانية م ٢٤٧ مراقعات .
١٤٨٧	٢٨١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩) ٧ - عدم جواز استئناف أحكام منحكم الدرجة الأولى لنهايتها . شرطه : صدوره وفقا لقواعد الاختصاص القيمى المتعلقة بالنظام .

الصفحة	القاعدة	
		العام . صدورها بالمخالفة لتلك القواعد . عدم جواز التجدي بنهايتها وبعدم جواز استئنافها لغير حالات البطلان .
٣٧	٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)
		٨ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة أول درجة . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
١٠٩٥	٢٠٨	(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
٤٧٣	٩٠	(و الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		٩ - الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء . عدم قابليتها للطعن فيها بأي طريق . لا سبيل إلى إلغائها إلا إذا تحقق سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد القضاة الذين أصدروها .
٨١	١٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٥٤ ق - رجال قضاء - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		١٠ - الحكم الصادر في دعوى المخاصمة . الطعن فيه بغير طريق النقض غير جائز . علة ذلك .
١٣٢٢	٢٥٣	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		د - الخصوم في الطعن : ١ - الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية . مسئول شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقي الشركاء من ضرائب . م ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مؤدى ذلك . مطالبية مصلحة الضرائب للشركاء المتضامنين بالضريبة المستحقة عليهم . موضوع قابل للتجزئة لم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين في النزاع الخاص به .
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٢ - المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى

الصفحة	القاعدة	
		يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك : التزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصامه كما تلتزم محكمة الاستئناف دون محكمة النقض بتكليفه باختصام باقي المحكوم لهم . علة ذلك : امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره : عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٨	٢	(الطعن رقم ٣٠٠ ، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة - جلسة ١٦/١٢/٨٧)
		٣ - اختصام جميع المحكوم لهم في الطعن . مناطه : صدور الحكم المطعون فيه في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين . م ٢١٨ مرافعات . ما عدا ذلك . يقتصر الطعن على المحكوم لهم بالنسبة للشق الذي رفع عنه الطعن .
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٨٤)
		٤ - اقتصار الطعن في قرار لجنة الطعن على الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن اعتبار المطعون ضدهما الأول والثانية في حكم الممول الواحد . عدم ارتباط الشريكة الثالثة بهذا النزاع . مؤداه : عدم وجوب اختصامها في الطعن أمام المحكمة .
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٨٤)
		٥ - اختصام الطاعن لأحد الخصوم المحكوم عليهم معه في حكم لم يكن صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون اختصام أشخاص معينين فيها . غير جائز .
٢٠٣٦	٣٨٥	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٨٠/١٢/١٩٨٤)
		٦ - نسبية أثر الطعن . مؤداه : ألا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحج به إلا على من رفع عليه . الاستثناء : الطعن في الأحكام الصادرة في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو

الصفحة	القاعدة	
		في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين م. ٢١٨ مرافعات . علة ذلك .
١٨	٢	(الطعن رقم ٣٠٠ . لسنة ٤٠٩ ق- هيئة عامة - جلسة ١٦/١٢/٨٧) ٧ - استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة . عدم تقيد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق- جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٤) ٨ - الطعن بالنقض . عدم قبوله من غير المحكوم عليه بالحكم المطعون فيه .
١٨٠٨	٣٤٣	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٩ ق- جلسة ٩/١١/١٩٨٤) ٩ - توجيه الطعن إلى خصم معين . شرطه .
١٦٨١	٣٢١	(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ ق- احوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٨٤) هـ المصلحة في الطعن : ١ - تقدير لجنة الطعن إيرادات الطاعنة عن سنة ١٩٦١ بلا شيء وعن سنة ١٩٦٢ بما جعلها دون حد الاعفاء . تأييد الحكم بتقدير اللجنة لأسبابه ، النعي في هذا الشق غير مقبول . علة ذلك . انتفاء المصلحة .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق- جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤) ٢ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون للمطعون عليه مصلحة في الدفاع عن الحكم .
٢٣٤	٤٩	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩/١/١٩٨٤) و - القبول المانع من الطعن : ١ - عدم اعتراض الطاعن على مباشرة الخبير لمأموريته أو مناقشته لتقريره . لا يعد رضاه بالحكم الصادر بتنبه ولا بما ورد

الصفحة	القاعدة	
٢١٩٤	٤١٦	فيه من أسباب - جواز الطعن عليه مع الطعن في الحكم الممنه للخصومة . (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		ز - الخطأ المادي في الحكم . الخطأ المادي في الحكم لا يؤثر على كيانه ولا يفقده ذاتيته للمحكمة تصحيحه من تلقاء نفسها أو بطلب من أحد الخصوم . عدم صلاحيته بذاته سببا للطعن على الحكم بالنقض .
٤٦٨	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢) سادساً . حجية الحكم :- أ - شروط الحجية ونطاقها : ١ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . (الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
٢٣٠٦	٤٣٥	٢ - إقامة دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع ضد البائع . اختصام ورثة بائع البائع للحكم في مواجهتهم . تعرض المحكمة لصحة العقد الصادر من مورثهم توصلا لصحة ونفاذ العقد محل الدعوى وصدر الحكم بصحته ونفاذه . أثره . اعتبار الحكم حجة على الورثة . (الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
١٢٨٨	٢٤٧	٣ - اعتبار الحكم المطعون فيه أن الحكم القاضي بصحة ونفاذ عقد البيع محل النزاع يحوز حجية قبل من اختصموا في تلك الدعوى بصفتهم خلفاء لورثة بائع البائع . مانع لهم من العودة إلى مناقشة مافصل فيه . التزامهم بعدم التعرض للمشتري وتمكينه من نقل الملكية إليه . (الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
١٢٨٨	٢٤٧	٤ - حجية الحكم . إقتصارها على مافصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به . مالم تفصل

الصفحة	القاعدة	
		فيه المحكمة بالفعل أو ما يرد في أسباب الحكم زائدا عن حاجة الدعوى . لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
٤٤٦	٨٦	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩) ٥ - حجية الحكم من يوم صدوره . مؤداه . استئناف الحكم . أثره . وقف حجبيته مؤقتا إلى أن يقضى فيه .
٤٤٦	٨٦	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩) ٦ - حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون مرتبطا به من الأسباب ارتباطا وثيقا . الأسباب الزائدة عن حاجة الحكم لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه .
٦٥٧	١٢٤	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢) ٧ - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى . اعتبارها حجة فيما فصلت فيه بين الخصوم . شرط ذلك . م ١٠١ إثبات . القضاء للطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع . غير مانع من القضاء لغيره بصحة ونفاذ عقد آخر عن ذات العقار ولو تدخل كل منهما في دعوى الآخر . علة ذلك .
١٢٠٥	٢٣١	(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨) ٨ - ثبوت الحجية لأسباب الحكم . شرطه . أن تكون وثيقة الصلة بمنطوقه بحيث لا تقوم بدونه .
١٦٥٨	٣١٧	(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣) ٩ - الحكم بالتعويض المؤقت الحائز لقوة الأمر المقضى تستقر به المسائلة القانونية إيجابيا وسلبا . إرسائه لدين التعويض في أصله ومبناه . الدعوى اللاحقة باستكمال التعويض . نطاقها . تحديد الضرر في مداه والتعويض في مقداره .
١١٣٠	١٢٦	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) ١٠ - التعدى بحجية الأمر المقضى لحكم سابق على الحكم

حكم	القاعدة	الصفحة
		المطعون فيه . شرطه اتحاد الحكمان خصوما وموضوعا وسببا . م ١٠١ قانون الاثبات .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية ، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧) ١١ - حجية الحكم لا تثبت إلا بالنسبة لطرفي الخصومة التي فصل فيها . م ١٠١ من قانون الإثبات .
١٧٦٢	٣٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨) ب - « شرط حجية الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية » : مسائل الأحوال الشخصية . ماهيتها . وجوب تمثيل النيابة العامة فيها بوصفها نائبة عن المجتمع . الأحكام الصادرة فيها . حجتها مطلقة قبل الكافة . علة ذلك . اكتساب تلك الحجية . شرطه . عدم مخالفتها نصا من القرآن أو السنة أو الاجماع وإلا كان باطلا .
٢٢٦٨	٤٢٩	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) ج : « الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة » : الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة . عدم جواز الطعن فيه بأي طريق . الاستثناء . ابتناء الطعن على بطلان في إجراءات توجيه اليمين وحلفها .
١٨٦٨	٣٥٥	(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١) د : « حجية الحكم الجنائي » : ١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطاقها . تحديد نوع الضرر الواقع على الطاعنين في جريمة تعذيبهما ليس من الأمور اللازمة للحكم بالادانة . أثره . لاحتية لهذا القضاء تحول بين القضاء المدني والتعرض لتحديد ميثاقا لأنواع الضرر جميعا أو ناكيا أيا منها .
٨٧٨	١٦٧	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ثبوت الحجية للحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مناطه . أن يكون باتا .
٢١٨٠	٤١٣	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه .
١٤٧٧	٢٨٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		هـ : أحكام وأوامر لاحجية لها ،
		١ - الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها . معدوم الحجية أمام جهة القضاء صاحبة الولاية في النزاع ، لها أن تنظره كأن لم يسبق عرضه على الجهة الأولى .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٢ ق - احوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)
		٢ - الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة . وقتية ولا تؤثر في أصل الحق . لاحجية لها أمام محكمة الموضوع . إغفال الرد على الدفاع المؤسس عليها . لا عيب .
٢٠٨٨	٣٩٥	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣)
		٣ - الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى . الاستثناء . عدم تغيير مراكز الخصوم وظروف الدعوى .
١٧٢	٣٢٧	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ ق ، ٥٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		٤ - أمر النيابة بحفظ الشكوى . لاحجية له أمام القاضي المدني .
٢٠٢٩	٣٨٤	(الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		و : مسائل متنوعة ،
		تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . أساسه . حدوث واقعة التأجير . الفصل فيها أمام المحكمة المدنية . متوقف على ما يقضى به نهائيا في الدعوى الجنائية . علة ذلك .
٢٠٤٧	٣٨٧	(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		سابعاً : بطلان الحكم :
		١ - البطلان لعدم إعلان تعجيل السير في الدعوى إعلاناً صحيحاً . نسبى . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . على محكمة الاستئناف - بعد تدارك سبب البطلان - أن تفصل فى الدعوى بحكم جديد .
٢٢٧	٤٧	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨) ٢ - بطلان الحكم لان النيابة العامة لم تكن آخر من يتكلم . شرطه .
١٧٣٨	٣٢٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦) ٣ - النقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى يترتب عليه بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات . ماهيته .
٥٤٥	١٠٤	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦) ٤ - الخطأ المادى فى الحكم . لا يؤثر على سلامته .
٨٣٣	١٥٧	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦) ٥ - استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم . م ٢٢١ مرافعات . ايداع الكفالة إجراء جوهري لازم لقبوله علة ذلك .
٣٥٤	٧٠	(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١) ثامناً : تصحيح الحكم : ورود خطأ بالحكم المطعون فيه على ما لاحتاجة للدعوى به . لا اثر على سلامة الحكم . النعى عليه غير منتج .
٢٣٤	٤٩	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩) تاسعاً : الحكم القطعى : الحكم القطعى . ماهيته . فصل حاسم يضع حداً للنزاع فى جملته أو جزء منه أو فى مسألة فرعية عنه .
١٣٦٥	٢٦٢	(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		عاشراً : الحكم بالنفاذ :
		تصدى المحكمة الاستئنافية للفصل فى موضوع الاستئناف قبل القضاء فى التظلم من وصف الحكم بالنفاذ - م ٢٩١ مراقعات - لأبطالان .
٧٧٧	١٤٨	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)
		حادى عشر : حكم الإثبات:
		١ - القاضى غير مقيد بما يشف عنه حكم الاثبات من اتجاه فى رأى . للمحكمة ألا تأخذ بنتيجة ما أمرت به من إجراءات الإثبات . شرطه . ببيان أسباب العدول .
٢١٣٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		٢ - حكم الإثبات . لا يحوز قوة الأمر المقضى ما لم يفصل بوجه قطعى فى المسألة . للمحكمة أن تعدل عنه وأن لاتأخذ بما انتهى إليه .
٥١٩	٩٨	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		٣ - الطعن بالنقض . نطاقه . عدول محكمة الموضوع عن حكم الاحالة إلى التحقيق . م ٩ قانون الإثبات . أثره خروجه عن نطاق خصومة الطعن بالنقض . الدفع ببطلان إعلان هذا الحكم . نعى على غير مورد .
٧٧٢	١٤٧	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		ثانى عشر : الحكم الحضورى فى مسائل الأحوال الشخصية
		الحكم يكون حضوريا إذا سمعت الدعوى وأبالتها فى مواجهة المدعى عليه الحاضر بنفسه أو بوكيل عنه . المادتين ٢٨٢ و ٢٨٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٥٢٧	١٠٠	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		ثالث عشر : الحكم الغيابى فى مسائل الأحوال الشخصية :
		عدم إعادة إعلان من لم يعلن لشخصه فى مسائل الأحوال الشخصية . أثره . اعتبار الحكم الصادر فى حقه غيابيا تجوز فيه المعارضة . علة ذلك .
٣١٨	٤٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ ق ، أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		رابع عشر : سقوط الحكم :-
		صدور حكم قطعى فى الدعوى . عدم سقوطه بسقوط الخصومة أو انتقضائها بمضى المدة . الاجراءات السابقة على صدوره ومنها صحف الدعاوى . بمنأى عن السقوط أو الانتضاء بمضى المدة .
١١٧١	٢٢٤	(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢)
		خامس عشر : مسائل متنوعة :-
		خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد خاصة بغياب الخصوم فى غير الجلسة المحددة بورقة الاستئناف . أثره . وجوب الحكم فى الاستئناف عند تغيب الخصوم متى تهيأ الاستئناف للفصل فيه اعمالاً للمادة ٨٢ مرافعات .
٢٢١١	٤١٩	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ ق - ١٩٨٤/٤/٢٥)
		حيازة
		أولاً . اكتساب الملكية :-
		١ - الخصة الشائعة فى عقار . جواز أن تكون محلاً للحيازة بنية التملك على وجه التخصيص والانفراد . إجتماع يد الحائز مع يد المالك . أثره . إكتساب الشريك على الشيوع حصة باقى الشركاء بالتقادم . شرطه .
		٢ - نية التملك . إستخلاص ثبوتها من عدمه من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفاً :
٦٦٥	١٢٥	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
		٣ - وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق . للمحكمة أن تعتمد فى ثبوت الحيازة بعنصريها على القرائن التى تستنبطها من وقائع الدعوى مادام إستخلاصها سائفاً :
١٤١٠	٢٧٢	(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - كف الحائز عن استعمال حقه على العين بعض الوقت لتوقيع الحجز ووضع الأختام . عدم إخلاله بصفة الاستمرار .
٩٤٣	١٧٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		٥ - عقد البيع العرفي . أثره . يتقل إلى المشتري الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعوى المرتبطة بها .
١٣٧٠	٢٦٣	(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)
		٦ - قاض الحيازة . إتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المادية الصادرة من المدعى عليه . علة ذلك .
١٨٩٠	٣٦٠	(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٧ - العبرة في الحيازة باعتبارها واقعة مادية بحقيقة الواقع وإن خالف الثابت بالأوراق .
٩٤٣	١٧٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		● الحائز العرضي :
		اكتساب الحائز العرضي ملكية العقار بالتقادم . شرطه . تغيير صفة حيازته . تقدير أدلة التغيير . فصل محكمة الموضوع فيها .
١٨٠٣	٣٤٢	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٧)
		ثانيا : دعاوى الحيازة :
		(أ) دعوى استرداد الحيازة :
		استرداد الحيازة . الالتجاء إلى دعوى الحق لا إلى دعوى الحيازة . شرطه . ارتباط المدعى مع المدعى عليه فيها بعقد . جواز إقامة المستأجر دعوى استرداد الحيازة على مستأجر العين من المالك المغتصب ولو كان المستأجر الأخير حسن النية .
١٨١١	٣٤٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)
		(ب) دعوى منع التعرض :
		دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها . لازم قلها : أن تكون الأموال محل الحيازة جائزا . تملكها . بالتقادم .

الصفحة	القاعدة	
٨٤٦	١٥٩	أثره . عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الخاصة بالدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة م ٩٧٠ مدنى . (الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		ثالثا : شروط الحيازة :
٨٤٦	١٥٩	دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها لازم ذلك . أن تكون الأموال محل الحيازة جائزا تملكها بالتقادم . أثره . عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الخاصة بالدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة . م ٩٧٠ مدنى . (الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
٩٤٣	١٧٨	استيفاء الحيازة للشروط القانونية . التحقق منه من سلطة محكمة الموضوع . لا سبيل لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . (الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
(خ)		
خيرة - خلف		
خيرة		
أولا - ندب الخبراء :		
٩٧٢	١٨٣	١ - محكمة الموضوع عدم التزامها بالاستجابة إلى طلب ندب خبير مرجع طالما وجدت فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)
٩٩٤	٤١٦	٢ - ندب المحكمة خبيرا لاستكمال عناصر النزاع دون استبعاد تقارير الخبراء السابق تقديمها . اقامة قضاءها على أحد هذه التقارير دون تقرير الخبير الأخير - لا بطلان . (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا - أعمال الخبير :
		١ - خطأ الخبير المادى . لا يؤثر فى النتيجة التى انتهى إليها . النعى عليه غير منتج .
٧٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٢ - وجوب دعوة الخصوم أمام الخبير بكتب مسجلة يبين بها مكان وميعاد أول إجتماع . تخلف ذلك . أثره . بطلان عمل الخبير . م ١٤٦ إثبات . إثبات الخبير فى تقريره إرساله خطاب الدعوة عن طريق المكتب . عدم كفايته دليلا على أنه أرسل فعلا للخصوم وأن إرساله تم بالبريد المسجل .
١٩٩٧	٣٧٨	(الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		٣ - عدم اعتراض الطاعن على مباشرة الخبير للمأمورية أو مناقشته لتقريره . لا يعد رضا بالحكم الصادر بنديه ولا بما ورد فيه من أسباب . جواز الطعن عليه مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة .
٢١٩٤	٤١٦	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		ثالثا - تقدير تقرير الخبير :
		١ - لمحكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير محمولا على أسبابه أو لأسباب أخرى مستنبطة من أوراق الدعوى ومستنداتها وما طرح فيها من قرائن كما أن لها الأخذ ببعض التقرير دون البعض الآخر . متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
٢٨٤	٥٨	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		٢ - عمل الخبير . استقلال محكمة الموضوع بتقديره والأخذ بتقريره محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلا على الطعون الموجه إليه .
٢٣١١	٤٣٦	(الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

الصفحة	نفاذة	
٣٨٩	٧٧	٣ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه - عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه. (الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
١٠٢٧	١٩٥	٤ - محكمة الموضوع حقها في الأخذ بتقرير الخبير متى اقتنعت بصحة أسبابه. عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه. الجدل في ذلك. موضوعي. عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض. (الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
١١٥٦	٢٢١	٥ - تقرير الخبير عنصر من عناصر الإثبات. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع. قيام التقرير على حجج تؤيدها الأدلة والقرائن الثابتة بالأوراق. إطراح المحكمة للنتيجة التي انتهى إليها الخبير والأخذ بنتيجة مخالفة. شرطه. الرد على ما جاء بالتقرير من حجج وإن تقيم قضاؤها على أدلة صحيحة سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها دون مخالفة للثابت بالأوراق. (الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)
١١٧٦	٢٢٥	٦ - انتهاء الحكم إلى الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعه بصحة أسبابه. المنازعة في ذلك. جدل موضوعي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض. (الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦)
١٦١٤	٣٠٨	٧ - رأي الخبير. عنصر من عناصر الإثبات. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب. استناد محكمة الموضوع إلى تقرير الخبير محمولاً على أسبابه. عدم التزامها بالرد استقلالا على ما وجه إليه من طعون. علة ذلك. (الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
١٧٧٢	٣١٢	٨ - تقرير الخبير. عنصر من عناصر الإثبات. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب. (الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - تقرير الخبير من أدلة الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
١٨٩٤	٣٦١	(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		١٠ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وترجيح شهادة على أخرى . أقوال الشهود أمام الخبير أو في تحقيق . للمحكمة الاستدلال بها كقرينة مع غيرها . عدم تقيدها بنتيجة تقرير الخبير الذي اعتمدت أعماله مادام قضاؤها يقوم على ما يحمله .
١٧٩١	٣٣٩	(الطعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)
		١١ - التحقيق الذي يصلح اتخاذه سنداً أساسياً للحكم . شرطه . م ٦٨ إثبات . ما يجريه الخبير من سماع شهود ليس تحقيقاً . اعتباره مجرد قرينة قضائية . عدم جواز إقامة الحكم عليها بمفردها .
٢٣١١	٤٣٦	(الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		١٢ - تقرير الخبير . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب ندب خبير آخر متى وجدت في أوراق الدعوى وفي تقرير الخبير السابق ندبه ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . حسبها أن تبني قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .
٨١١	١٥٤	(الطعن رقم ١٢٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		١٣ - أخذ الحكم بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير محمولة على الأسباب التي بنى عليها . شرطه . أن تكون مؤنية إلى النتيجة .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		١٤ - تقرير الخبير ، دليل من أدلة الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . أخذها به محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه .
٢٢٢٧	٤٢٢	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		١٥ - تقرير عمل أهل الخبرة والموازنة بين الأدلة من سلطة محكمة الموضوع . ندب خبير آخر في الدعوى . لا يحول بين المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		والأخذ بتقرير الخبير الأول عند الفصل في موضوعها مادامت تقيم قضاءها على أسباب سائغة . علة ذلك .
٥٩٩	١١٣	(الطعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)
		١٦ - إخضاع الحكم المطعون فيه تقرير الخبير المقدم إلى محكمة أول درجة لتقديره وأخذه بما اتفق فيه مع خبير ثانى درجة . النعى باستبعاد الحكم التمهيدى الصادر من المحكمة الاستئنافية لهذا التقرير . غير منتج .
٧٣٠	١٣٩	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		١٧ - إستناد محكمة الموضوع إلى تقرير خبير مودع فى دعوى أخرى . شرطه . تقديم صورته وإيداعها ملف الدعوى .
٧٧٧	١٤٨	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)
		١٨ - إستناد الحكم إلى تقرير خبير مقدم فى دعوى سابقة مضمومة للدعوى الحالية . لا عيب
٢١٣٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)

خلف

خلف خاص :

		١ - للخلف الخاص . اعتباره من الغير بالنسبة للالتزامات المترتبة على عقد أجراه سلفه . عدم اعتباره كذلك متى كان عالما بالتصرف السابق وكانت الالتزامات الناشئة عن العقد من مستلزماته . م ١٤٦ مدنى .
١١١	٢٤	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
		٢ - الحكم الصادر ضد البائع بشأن العقار المبيع . حجة على المشتري الذى لم يكن قد سجل عقده وقت صدوره . علة ذلك .
٦٣٠	١١٩	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التجديد الضمني لعقد الإيجار المفروش . إعتباره إيجار جديد بنفس شروط العقد الأصلي عدا المدة وعدم اعتباره امتداداً للعقد الأصلي . انتقال ملكية العين لغير المالك . أثره . نفاذ عقد الإيجار في حقه . علة ذلك .
١٦٣٣	٣١٢	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)
		٤ - عقد الإيجار المفروش . عدم سريان أحكام تحديد الأجرة والإمتداد القانوني عليه . خضوعه للقانون المدني . إنتهائه بانتهاء مدته . ما لم يشترط التنبيه . وجوب حصول التنبيه من أحد المتعاقدين أو من صاحب الحق فيه وفقاً للاتفاق على الميعاد المحدد .
١٦٣٣	٣١٢	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)
		خلف عام .
		ستر العقد الحقيقي بعقد ظاهر . النافذ بين المتعاقدين وخلفهما العام . العقد الحقيقي . م ٢٤٥ . مدني . تمسك أحدهما بالعقد المستتر أو نفيه . الثابت بالعقد الظاهر . وجوب الالتزام بقواعد الإثبات ما لم يكن هناك احتيال على القانون . جواز إثبات التحايل ممن وجه ضد مصلحته بكافة طرق الإثبات .
١٣٣٠	٢٥٥	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		دستور - دعوى - دفع
		—
		دستور
		١ - قيام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بما تضمنه من حكم المادة ٢٠ فى أساسه ومبناه على المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التى آلت بموجبها أموال الخاضعين للحراسة للدولة . الحكم بعدم دستوريته مؤداه . اعتبار هذه المادة منسوخة لانعدام محلها . أثر ذلك . اعتبار الأموال المفروضة عليها الحراسة استناداً لقانون الطوارئ على ملك أصحابها . تصرفهم فيها ينتج أثره القانونى ولو كان بيعاً عرفياً .
١١٣٩	٢١٨	(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٨٤)
		٢ - الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . انسحاب أثره الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره الا ما استقر من مراكز وحقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضى . أو بانقضاء مدة التقارير .
١١٣٩	٢١٨	(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٨٤)
		٣ - العفو بقرار جمهورى عن العقوبة دون صدور قانون به . م ١٤٩ من الدستور . ليس بعفو شامل . أثر ذلك .
٨٧٨	٢١٦٧	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	دعوى
		أولاً: اقامة الدعوى .
		١ - سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . المطالبة بدين غير ثابت بورقة موقع عليها من المدين أو ببعض دين لا تتوافر فيه شروط أمر الأداء . سبيله . رفع دعوى بالطريق العادى .
٥٨١	١١٠	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٨٤)
		٢ - أمر الحجز التحفظى الصادر من قاضى الأداء أو من قاضى التنفيذ . وجوب طلب الحكم بثبوت الحق وصحة الحجز خلال الميعاد . المواد ٢١٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٣ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . اعتبار الحجز كأن لم يكن دون مساس بالدعوى ذاتها التى استقامت صحيحة استقلالاً عن الحجز .
٥٨١	١١٠	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٨٤)
		٣ - الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف ، خضوعها لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب اتباع احكام قانون المرافعات بخصوصيتها فيما لم ترد بشأنه قواعد خاصة فى اللائحة - المادة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
٢٢١١	٤١٩	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٤)
		ثانياً: صحيفة الدعوى .
		نيابة ادارة قضايا الحكومة عن شركات القطاع العام فى مباشرة بعض الدعاوى . م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . رفعها طعنًا عن احدى هذه الشركات . مفاده . أن الدعوى اُحيلت اليها من الشركة لمباشرتها . توقيع عضو ادارة القضايا على صحيفة الاستئناف . غير واجب . علة ذلك .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثًا : اعلان الدعوى .
		صحيفة الطعن الضريبي . اعلانها بمعرفة الطاعن وليس قلم الكتاب . لا وجه للتحدى بما جرى عليه العمل خطأ .
٢٣٠٦	٤٣٥	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		رابعًا : قبول الدعوى .
		١ - الأموال والممتلكات التى وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكًا للدولة بقوة القانون من وقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها بمقدار صافى قيمتها ويحد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه . ق ١٥٠ لسنة ٦٤ عدم اعتبار الدولة خلفًا عامًا أو خاصًا لأصحاب هذه الأموال . تخويل المدير العام لإدارة الأموال سلطة الفصل فى جدية الديون . اللجوء الى القضاء بطلب دين قبل عرضه عليه لإصدار قرار بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى . القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ .
١١١١	٢١٢	(الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤ / ٤ / ٢٦)
		٢ - الدفع بعدم القبول المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . من النظام العام . لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها . شرطه . أن يكون داخلًا فى نطاق الطعن وأن عناصره كانت مطروحة على محكمة الموضوع .
١٢٤	٢٦	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٢)
		٣ - المنازعات فى حساب الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية . اللجوء الى القضاء بشأنها . شرطه . عرض النزاع على لجان فحص وتسوية المنازعات بالطرق الودية اعتبارًا من ٩ / ١ / ١٩٧٧ تاريخ العمل بالقرار الوزارى الصادر بتشكيلها وصدور قرار من هذه اللجان فى النزاع . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى .
١٢٤	٢٦	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٢)

الصفحة	القاعدة	
٤٥٤	٨٧	٤ - دعوى النقابة استقلالها عن دعاوى أعضائها . أساسه . اختلافها عنها فى موضوعها وسببها وخصوصها وآثارها . (الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٨٤)
١٠٩٢	٢٠٧	٥ - الحكم بعدم قبول دعوى المشتري الأخير بصحة عقده عند توالى البيوع غير المسجلة . مناطه . أن يكون تسجيل الحكم الصادر بصحة العقد غير ممكن إلا بتدخل من البائعين السابقين . قرار لجنة قسمة الأوقاف الأهلية بإيقاع بيع العقار بالمزاد لعدم إمكان قسمته . صالح للتسجيل دون تدخل من البائعين السابقين . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨٤)
١٩٧٠	٣٧٥	٦ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم وجوب التقدم بشأنها بطلب الى لجنة فض المنازعات قبل اللجوء الى القضاء . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى . (الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٤)
١٨٨١	٣٥٨	٧ - الحكم بعدم قبول الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها . الغاء محكمة ثان درجة له . أثره . عدم جواز إعانتها الى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل فى موضوعها . (الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٨٤)
١٩٧٨	٣٣٧	٨ - دعوى الاخلاء للغصب . اقامتها من المالك . كاف لقبولها . (الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١ / ١١ / ١٩٨٤)
٣٦١	٧٢	٩ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة . دفع شكلى . أثره . سقوط الحق فى التمسك به بعد الكلام فى الموضوع . (الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	(١) الصفة في الدعوى :
٦٧	١١	١ - وزير العدل ، هو صاحب الصفة في خصومة الطعن فيما تصدره الوزارة من قرارات ادارية نهائية . اختصاص رئيس اللجنة الخماسية أو النائب العام . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٦٠ ، ٢٦٣ لسنة ٥١ ق . رجال قضاء ، جلسة ١٩٨٤/٣/٦)
٦٧	١١	٢ - تصحيح الصفة في الخصومة ، لا ينتج أثره ، الا اذا تم خلال الميعاد المقرر لرفع الدعوى . م ١١٥ / ٢ مرافعات . (الطعن رقم ٢٦٠ ، ٢٦٣ لسنة ٥١ ق . رجال قضاء ، جلسة ١٩٨٤/٣/٦)
٨١١	١٥٤	٣ - مسئولية الدولة عن سداد التزامات الشركات والمنشآت المؤممة . حدودها . توفر الصفة للدولة في الخصومة المنعقدة في هذا الخصوص . لا يغير من ذلك احتفاظ الشركة المؤممة بشخصيتها المعنوية ونميتها المالية المستقلة التي كانت لها قبل التأميم . (الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
٨١١	١٥٤	٤ - اختصاص المؤسسة العامة الى جانب الشركة بسبب اشرافها عليها وتبعية الشركة المذكورة لها . إلغاء المؤسسات العامة ونقل اختصاصاتها الى رؤساء مجالس ادارات الشركات التي كانت تابعة لها . ق ١١١ سنة ١٩٧٥ . مؤداه . انتهاء التبعية واستقلال الشركة بذاتها في تمثيل نفسها . زوال صفة المؤسسة . لا اثر له على سير الخصومة . (الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
٨١١	١٥٤	٥ - الهيئة العامة للمساحة . اختصاصها . تمثيلها امام القضاء . منوط برئيس مجلس ادارتها . القرار الجمهوري ٢٤٣٣ لسنة ٧١ .

الصفحة	القاعدة	
		عدم تجاوزه لما خوله قانون الحكم المحلى للمحافظ من اختصاصات وسلطات الوزير المختص .
٩٨٦	١٨٦	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٨٤)
		٦ - اختصاص مجالس المدن فى المحافظات بإنشاء المستشفيات المركزية . قانون الحكم المحلى ٥٧ لسنة ٧١ ، وقانون نظام الادارة المحلية ١٢٤ لسنة ٦٠ . اثر ذلك . تمثيل رؤساء هذه المجالس لها بون غيرهم فى كافة الشئون المتعلقة بها .
٦٨٢	١٢٩	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٧٠ ق. جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٨٤)
		٧ - نقل رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام فى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . منوط برئيس مجلس الوزراء . إصداره قرارًا بنقل الطاعن . اعتباره صاحب صفة فى الخصومة المتعلقة بطلب الغاء هذا القرار . عدم اختصاص الممثل القانونى للشركة . لا اثر له . علة ذلك .
٤٠٧	٨٠	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق. جلسة ٦ / ٢ / ١٩٨٤)
		٨ - سلطة الحارس القضائى . نطاقها . اجراءات ربط الضريبة التى تستحق على التركة ورسم الايلولة الذى يستحق على انصبة الورثة والمنازعة فيها . ليس للحارس القضائى على التركة صفة فى تمثيل الورثة بشأنها . علة ذلك .
٢١٢٣	٤٠٣	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٩ - تخويل وحدات الحكم المحلى سلطات على العاملين بالمدارس التابعة لها لا يسلب وزير التعليم صفته . مؤدى ذلك . ازواج تبعيتها .
١٨٨٦	٣٥٩	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥١ ق. جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - تمثيل الدولة فى التقاضى . نيابة قانونية . تعيين مداها وحدودها . مصدره القانون .
٩٨٦	١٨٦	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٨٤)
		١١ - ادارة المال الشائع . حق للشركاء مجتمعين . تولى احدهم الادارة دون اعتراض الباقيين . اعتباره وكيلأ عنهم . مثال فى اقامة دعوى اخلاء مستأجر .
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٤)
		١٢ - تمثيل الدولة . منوط بالوزير فيما يتعلق بشئون وزارته الاستثناء إسناد القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة الى غير الوزير . (مثال بشأن الحكم المحلى والهيئات العامة) .
٩٨٦	١٨٦	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٨٤)
		١٣ - الاختصاص فى الطعن . وجوب أن يكون بالصفة التى كانت فى الدعوى عدم اشتراط القانون موضعاً معيناً لبيانها بالصحيفة كفاية ورود هذه الصفة فى أى موضع مثال .
٣٦١	٧٢	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٤)
		١٤ - وفاة المدين التاجر أثناء نظر دعوى اشهار افلاسه . عدم لزوم اعلان الورثة . جواز تدخل هؤلاء دفاعاً عن نكرى مورثهم .
١٢٧٤	٢٤٤	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٤)
		١٥ - تمثيل الدولة فى الشئون المتعلقة بإحدى الوزارات . إنعقاده كأنصل عام للوزير ما لم يسلبه القانون هذه الصفة ويعهد بها لغيره . علة ذلك .
١٨٨٦	٣٥٩	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
١٨٨١	٣٥٨	١٦ - بطلان الاجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤ / ١١ / ٢٥)
٨١١	١٥٤	١٧ - انقطاع سير الخصومة . الغاية منه . مثول ورثة المتوفى أو من يقوم مقامهم أمام المحكمة . أثره . استئناف سير الخصومة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		(ب) المصلحة في الدعوى :
١٠٨٧	٣٠٤	١ - اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز أو دعوى رفعه . أثره . اعتباره خصمًا ذا صفة يحتاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز أو رفعه . اختصاصه في الطعن بالنقض على الحكم الصادر في هاتين الدعويتين صحيح . (الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤ / ٦ / ١١)
١٧٤٣	٣٢٨	٢ - الدعوى والدفع - عدم قبولهما بغير مصلحة . (الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤ / ٦ / ٢٦)
		خامسًا : قيمة الدعوى .
٦٥٧	١٢٤	١ - عقد الايجار شهري . الدعوى بطلب إنهائه أو إمتداده لمدة غير محددة . إعتبارها غير مقدرة القيمة . (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤ / ٣ / ١٢)
		٢ - تقدير الحكم المطعون فيه - صحيحًا - قيمة دعوى الشفعة وفقًا للمادة ٢٧ / ١ مراقعات بأقل من مائتين وخمسين جنيهاً لتعلقها بملكية أرض . تقدير قيمتها بسبعين مثل الضريبة الأصلية المربوطة عليها بما يجعل الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية .

الصفحة	القاعدة	
		قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية باعتبار أن قيمتها تدخل في النصاب الانتهائي لتلك المحكمة . خطأ في القانون .
٣٧	٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ هيئة عامة، جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٨٤)
		٣ - تقدير قيمة الدعوى بطلب صحة عقد أو إبطاله أو فسخه بقيمة المتعاقد عليه . م ٣٧ / ٧ مرافعات . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر أحد الطلبات في الدعوى . أثره . امتداد اختصاصها الى ما عسى أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى . لا يغير من ذلك أن تكون داخله في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي .
١٠٩٥	٢٠٨	(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨٤)
		٤ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأجير من الباطن . دعوى بفسخ عقد الايجار غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك .
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٤)
		٥ - عقد الايجار الخاضع لقانون ايجار الأماكن . الدعوى بطلب إبطاله . اعتبارها دعوى غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها .
٢٢٤١	٤٢٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٦ - الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية . تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثل الضريبة الأصلية المربوطة عليها . م ٣٧ / ١ ، ٧ مرافعات .
١٥٥١	٢٩٧	(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		سادساً : سبب الدعوى .
		١ - الدعوى بطلب اخلاء الطاعتين كل من الوحدة المؤجرة له للتأخير فى سداد الأجرة . اعتبارها عدة دعاوى مستقلة ولو جمعتها صحيفة واحدة . تماثل الأسباب لا يمنع من اعتبارها كذلك . علة ذلك . عدم وجود رابطة تربط عقد الايجار المحرر لأى من الطاعتين والآخر .
٢٢٧٦	٤٣٠	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٢ - العدول عن الادعاء بالملكية بالعقد الى الادعاء بالملكية بوضع اليد المدة الطويلة . أثره . ليس للمحكمة أن تقضى بالملكية بناء على العقد . علة ذلك .
١٨٨١	٣٥٨	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٨٤)
		٣ - محكمة الموضوع . لا تملك تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها .
١١٤٩	٢١٩	(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٨٤)
		سابعاً : الخصوم فى الدعوى .
		١ - المحكوم عليه الذى فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصابر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك : التزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصامه كما يلتزم محكمة الاستئناف بون محكمة النقض بتكليفه باختصام باقى المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ امر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٨	٢	(الطعنات رقم ٢٠٠ ، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة، جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٨٧)

الصفحة	القاعدة	
١٨	٢	٢ - نسبية أثر الطعن . مؤداها . الا يفيد منه الا من رفعه ولا يحتج به الا على من رفع عليه . الاستثناء . الطعن فى الأحكام الصادرة فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين . م ٢١٨ مراقعات . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٠٠ . ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٨٧)
٢٠١٠	٣٨١	٣ - المطعون عليه فى الطعن بالنقض . وجوب كونه خصمًا حقيقيًا وجهت اليه أو منه طلبات ما . تخلف ذلك - أثره . عدم قبول الطعن . (الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٨٤)
١٥٣٩	٢٩٥	٤ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . عدم اعتباره خطأ جسيمًا يرتب البطلان . م ١٧٨ مراقعات . (الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٨٤)
١٠١٦	١٩٢	٥ - دعوى الاخلاء للتنازل عن الايجار دون إنشائها هى دعوى بفسخ عقد الايجار . وجوب اختصام المستأجر الأصلي أو ورثته فيها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٨٤)
١٢٨٨	٢٤٧	٦ - اعتبار الحكم المطعون فيه ان الحكم القاضى بصحة ونفاذ عقد البيع محل النزاع يحوز حجية قبل من اختصموا فى تلك الدعوى بصفتهم خلفاء لورثة بائع البائع . مانع لهم من العودة الى مناقشة ما فصل فيه . التزامهم بعدم التعرض للمشتري وتمكينه من نقل الملكية اليه . (الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
١٢٨٨	٢٤٧	<p>٧ - اقامة دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع ضد البائع . اختصاص ورثة بائع البائع للحكم فى مواجهتهم . تعرض المحكمة لصحة العقد الصابر من مورثهم توصلا لصحة ونفاذ العقد محل الدعوى وصنور الحكم بصحته ونفاذه . اثره . اعتبار الحكم حجة على الورثة .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٤)</p>
٣٤٠	٦٨	<p>٨ - خصومة الطعن . شرط قبولها . ان تكون بين خصوم حقيقيين فى النزاع . سبق اختصاص المطعون ضده امام المحكمة التى اصدرت الحكم . عدم كفايته لقبول الطعن . وجوب ان تكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ٣٠ / ١ / ١٩٨٤)</p> <p>ثامنا : الطلبات فى الدعوى .</p> <p>١ - العبرة فى الدعوى هو بحقيقة المطلوب فيها دون اعتداد بالعبارات التى صيغت بها هذه الطلبات . القضاء بانقاص الأجرة مقابل الحرمان من مميزات العين المؤجرة لا يتضمن قضاء برد ما دفع زائدا عن الأجرة . لا محل للدفع بسقوط الحق فى استرداده بمضى ثلاث سنوات .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٤)</p>
٢٢٩٣	٤٣٢	<p>٢ - تكييف الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . حقها فى اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانونى الصحيح . وجوب تقيدها بسبب الدعوى وطلبات الخصوم .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٤)</p>
٢٠٢٩	٣٨٤	<p>٣ - طلبات الخصوم . اجابة المحكمة عليها . شرطه .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الاستناد إلى العرض والايدياع في براءة الذمة من باقى الثمن . انطوائه على طلب القضاء بصحتها .
١٨٠٣	٣٤٢	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ٧ / ١١ / ١٩٨٤)
		٥ - الطلب أو الدفع الذى تلتزم المحكمة بالبحث والرد عليه هو ما يكون صريحاً جازماً .
١٥٢٨	٢٩٣	(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٨٤)
		(١) التصميم على الطلبات :
		نكر المدعى فى ختام مذكرة دفاعه أنه يصمم على الطلبات دون تحديد ما ورد فى صدرها . لا يفيد نزوله عن طلباته الواردة بصحيفة دعواه .
٤٤٦	٨٦	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٩ / ٢ / ١٩٨٤)
		(ب) الطلبات الختامية :
		الحكم فى الدعوى . تقيد المحكمة بالطلبات الختامية فيها لا السابقة عليها .
١٧٩١	٣٣٩	(الطعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١ / ١١ / ١٩٨٤)
		(ج) تعدد الطلبات :
		الدعوى بطلب اخلاء الطاعنين كل من الوحدة المؤجرة له للتأخير فى سداد الأجرة . اعتبارها عدة دعاوى مستقلة ولو جمعتها صحيفة واحدة . تعاطل الأسباب لا يمنع من اعتبارها كذلك . على ذلك عدم وجود رابطة تربط عقد الايجار المحرر لأى من الطاعنين والآخر .
٢٢٧٦	٤٣٠	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		(د) الطلب التبعي :
		محكمة الموضوع . اختصاصها بالطلب التبعي المرفوع مع الطلب الأصلي في اختصاصها . مثال : الحكم بصفة مستعجلة بالطرد من العين المباعة والتسليم وفي الموضوع بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع التداعي . النعى على الحكم بمخالفة قواعد الاختصاص النوعي بقضائه بالتسليم . غير صحيح .
٥١٢	٩٧	(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٤)
		(هـ) القضاء بأكثر مما يطلبه الخصوم :
		التزام المحكمة في قضائها بما يطلبه الخصم . الحكم بأكثر مما طلب غير جائز ولو كان من النظام العام (مثال في القضاء بتخفيض الأجرة) .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق . جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٤)
		(و) طلب تأجيل نظر الدعوى :
		استئجال نظر الدعوى . خضوعه لتقدير المحكمة . شرط ذلك . عدم قيام عذر للخصم في تقديم دفاعه رغم انقضاء المجال أمامه لذلك .
١٤٤٠	٢٧٥	(الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٨٤)
		(ز) الطلبات في الاستئناف :
		حالات الاخلاء . المادة ٢٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ . ٣١ ق ٤٩ لسنة ٧٧ . أسباب لطلب واحد هو فسخ عقد الايجار . جواز تغييرها أمام محكمة الاستئناف مع بقاء الطلب الأصلي على حاله . طلب الاخلاء لاحتجاز مسكناً آخر م ٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . دعوى بطلان . اعتبارها طلب

الصفحة	القاعدة	
		جديد لا مجرد تغيير لسبب الدعوى . عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .
١٧٢٠	٣٢٧	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ ق . ٥٧٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		٢ - الاستئناف . نطاقه . نقل الدعوى بحالتها التي كان عليها قبل صدور الحكم المستأنف . عدم جواز ابداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف . تغيير سبب الدعوى أو الاضافة اليه . شرطه . أن يكون القصد تأكيداً لأحقية في ذات الطلب .
١٧٢٠	٣٢٧	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ ق . ٥٧٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		٣ - الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف . المقصود بها . ما يبيده الطالب من أسس تبرر طلبه . إعتبارها أوجه دفاع في الدعوى يجوز إبداء الجديد منها في الاستئناف .
١٥٢٨	٢٩٣	(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤ / ٥ / ٣١)
		تاسعاً : نظر الدعوى .
		(١) تقديم المستندات والمذكرات :
		١ - تقديم المستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه . تصريح المحكمة بتقديمها وإطلاع الخصم عليها . عدم كفاية اعلان الخصم بقوى المستند . علة ذلك .
١٤٤٠	٢٧٥	(الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)
		٢ - حجز الدعوى للحكم . أثره . انقطاع صلة الخصوم بها الا بالقدر الذي تصرخ به المحكمة . ابداء دفاع أو سماع أي متهم في غيبة الآخر . أثره . بطلان الحكم .
٢١٦٩	٤١١	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤ / ١٢ / ٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الدفاع في الدعوى :
		١ - اغفال الحكم الرد على دفاع لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . لا خطأ .
١٩٥٨	٣٧٢	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق. جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٨٤)
		٢ - تقدير أقوال الشهود . رهين بما تطمئن إليه محكمة الموضوع أخذها بأقوال شاهد دون آخر . شرطه . الا تخرج بهذه الأقوال عما يؤدى إليه منطوقها . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد على كل منها طالما أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله .
١٧٦٢	٣٣٤	(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ ق. جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٤)
		٣ - قرارات المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية ، وجوب نشرها بالجريدة الرسمية . مؤداه . انتراض علم الكافة بها . أثره . عدم اعتبارها من أوجه الدفاع التى يمتنع على المحكمة قبولها دون اطلاع الخصم عليها .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٤)
		(الدفاع الجوهري) :
		١ - المصلحة . شرط لقبول الدعوى . م ٣ مرقعات تمسك الطاعن بانتفاء مصلحة المطعون ضده فى طلب الحكم بتزوير المحررين المتعلقين بإدارة المطحن بعد أن ياعه نصيبه فيه وتصالحا نهائيا بخصوصه . دفاع جوهري . عدم الرد عليه . قصور .
١١٠٠	٢٠٩	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٠ ق. جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨٤)
		٢ - الطلبات وأوجه الدفاع الجازمة التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى . إلتزام محكمة الموضوع بالإجابة عليها . تمسك الطاعنين

الصفحة	القاعدة	
		ببطلان إعلام الوراثة وعقد البيع سندی المطعون ضدهما . دفاع جوهري . إغفال الرد عليه . قصور .
١١٠٣	٢١٠	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨٤)
		٢ - حجز الدعوى للحكم والتصريح بتقديم منكرات . استبعاد المحكمة لمذكرة قدمت خلال الميعاد تضمنت دفاع جوهري بدعوى تقديمها بغير تصريح . قصور ومخالفة للثابت بالأوراق .
٢٢٠٧	٤١٨	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٤)
		٤ - الدفاع الجوهري . حق الخصم في طلب إثباته أو نفيه بإحدى وسائل الاثبات الجائزة قانوناً . إلزام محكمة الموضوع بإجابته إليه . شرطه . عدم كفاية أوراق الدعوى والأثلة المطروحة فيها لتكوين عقيدة المحكمة وأن تكون وسيلة الاثبات المطلوبة منتجة في النزاع . رفض طلب الإحالة الى التحقيق لاثبات صدور الية من المورث في مرض موته . قصور .
٧٨٦	١٤٩	(الطعنان ١٠٣١ . ١٠٣٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٨٤)
		٥ - الدفاع الذي يترتب على اغفاله بطلان الحكم . ماهيته . اقتناع المحكمة بتقرير الخبير وأخذها به محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة اليه ما دام في أخذها به ما يدل على أنها لم تجد فيها ما يستحق الرد عليه .
١٣٨	٢٩	(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٥ / ١ / ١٩٨٤)
		الاخلال بحق الدفاع :
		المرافعة قد تكون شفوية أو بمتكرات مكتوبة . رفض المحكمة طلب الخصوم تمكينهم من المرافعة . اخلال بحق الدفاع . على المتمسك بعدم

الصفحة	القاعدة	
		حصول المرافعة تقديم الدليل - علة ذلك - الأصل فى الاجراءات أنها روعيت .
١٢٢٨	٢٣٥	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٥ / ٩)
		(ج) ضم وادماج الدعاوى :
		١ - ضم الدعوى بطلب الحكم بصورية عقد الايجار الى دعوى التظلم من امر الأداء الصادر بأجرة شقة موضوع ذات العقد - اثره .
٢٣١٨	٤٣٨	(الطعن ١٣٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤ / ١٢ / ٣١)
		٢ - سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع والموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم - مفادها - استقلالها بتقدير مدى جدية أو جدوى طلب الخصم ضم قضية إلى أخرى أو وقف إحداها ريثما يفصل فى الأخرى . عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم متى أقامت قضاءها على أسباب - سائغة .
٣١٠	٦٣	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٢٦)
		٣ - اندماج الدعويين . القضاء برفض الدعوى الأولى وبرفض الادعاء بالتزوير الحاصل فى الدعوى الثانية واعانتها للمرافعة لنظر الموضوع - الغاء محكمة الاستئناف للحكم فى الدعوى الأولى والقضاء بعدم جواز الاستئناف فى الثانية . قضاء غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً .
٢٣١٨	٤٣٨	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٣١)
		(د) احالة الدعوى الى التحقيق :
		١ - احالة الدعوى الى التحقيق . أمر متروك لمحكمة الموضوع - لها أن تطرح طلبها إذا رأت فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .
٣٦١	٧٢	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٢ / ١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - طلب احالة الى التحقيق . ليس حقاً للخصوم . لمحكمة الموضوع رفض اجابته متى وجدت فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .
١٣٣٣	٢٥٦	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٤) (هـ) اعادة الدعوى للمرافعة :
		١ - إجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات . من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفال الحكم الاشارة الى هذا الطلب . رفض ضمنى له .
٩٩٥	١٨٨	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٨٤) ٢ - اعادة الدعوى للمرافعة ليست حقاً للخصوم يتحتم اجابته . لمحكمة الموضوع تقديره .
١٩٣٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق . احوال شخصية ، جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٨٤) ٢ - طلب اعادة الدعوى للمرافعة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجدية . اغفال الاشارة إلى الطلب يعد بمثابة رفض ضمنى له .
١٢٧٤	٢٤٤	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٤) ٤ - اعادة الدعوى الى المرافعة . من اطلاقات محكمة الموضوع .
١٣١٠	٢٤٩	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٨٤) ٥ - طلب اعادة الدعوى للمرافعة . اجابة الخصوم إليه متروك لمحكمة الموضوع .
١٢٣٥	٢٣٦	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٩ / ٥ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		(و) وقف الدعوى :
		١ - تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار . أساسه . حدوث واقعة التأجير . الفصل فيها أمام المحكمة المدنية . متوقف على ما يقضى به نهائياً فى الدعوى الجنائية . علة ذلك .
٢٠٤٧	٣٨٧	(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٢ - الوقف التعليقى حكم قطعى . إعتباره عذراً مانعاً من مباشرة خصومة الدعوى . مؤداه . وقف سريان تقادم الخصومة بمضى المدة حتى يتم تنفيذ ما قضى به . عبارة المادة ١٤٠ مرافعات . لا تعنى ترتيب استثناء من أحكام وقف التقادم .
١٣٤٧	٢٥٨	(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٨٤)
		(ز) احالة الدعوى الى محكمة أخرى :
		قضاء المحكمة بعدم الاختصاص والاحالة . التزام المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى بحالتها التى احيلت بها . ما تم صحيحاً قبل الاحالة بقاءه صحيحاً بما فى ذلك إجراءات رفع الدعوى .
٢٠٢٠	٣٨٣	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤)
		(ح) شطب الدعوى :
		١ - شطب الدعوى . ماهيته . تجديدها من الشطب لا يكون الا باعلان فى الميعاد الذى حدده القانون . المادة الخامسة مرافعات .
٨٧٠	١٦٥	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٨٤)
		٢ - بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوماً دون أن يطلب أحد الخصوم السبر فيها إعتبارها كأن لم تكن بقوة القانون . م ٨٢ مرافعات . وجوب

الصفحة	القاعدة	
		القضاء به متى طلب المدعى عليه ذلك قبل التكلم فى الموضوع . سريان ذلك على الدعوى أمام الاستئناف .
٨٧٠	١٦٥	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٨٤)
		٢ - تقييد المدعى والمدعى عليه عن الحضور فى الدعوى . وجوب الحكم فيها ان كانت صالحة للفصل فيها والا قررت المحكمة شطبها . م ٨٢ مرافعات . صلاحية الدعوى للحكم فيها ماهيته . سريان حكم هذه المادة على الاستئناف . المادتان ٢٣٠ ، ٢٤٠ مرافعات .
١٢٣٥	١٠٠٦	(الطعن ١٠٠٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٩ / ٥ / ١٩٨٤)
		(ط) تعجيل الدعوى :
		نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة . يكفى لتحريك الدعوى أمام محكمة الاحالة من أحد الخصمين تكليف الخصم الآخر بالحضور خلال سنة من تاريخ حكم النقض دون حاجة الى اعادة الاعلان . علة ذلك .
١٢٨٨	٢٤٧	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٤)
		(ى) الحكم فى الدعوى :
		الحكم فى الدعوى . تقيد المحكمة بالطلبات الختامية فيها لا السابقة عليها .
١٧٩١	٣٣٩	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١ / ١١ / ١٩٨٤)
		عاشراً : تكييف الدعوى :
		١ - تكييف الدعوى . العبرة فيه بحقيقة الواقع فيها والوصف القانونى المنطبق عليه لا بما يخلعه الخصوم عليها من الفاظ وعبارات .
١٩٢٠	٣٦٦	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - لقاضى الموضوع سلطة فهم الواقع فى الدعوى . عدم تقييده بتكليف الخصوم لها . وجوب اعطائها التكليف الصحيح . العبرة بحقيقة المطلوب فيها .
١٨١١	٣٤٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٨ / ١١ / ١٩٨٤)
		٣ - الاستناد إلى العرض والايداع فى براءة الذمة من باقى الثمن . انطوائه على طلب القضاء بصحتها .
١٨٠٣	٣٤٢	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ٧ / ١١ / ١٩٨٤)
		٤ - تكليف الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . حقها فى اعطاء الدعوى وصفها . الحق وتكييفها التكليف القانونى الصحيح . وجوب تقيدها بسبب الدعوى وطلبات الخصوم .
٢٢٩٣	٤٣٢	(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٥ - تكليف الطلبات فى الدعوى . اساسه . ما عناه المدعى منها واقعاً ومبرراً ، دون حرفية العبارات .
١٩٧٨	٣٧٦	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٦ - لمحكمة الموضوع اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح حسب حقيقة المطلوب فيها والسبب القانونى الذى ترتكز عليه . مثال بشأن دعوى الحق ودعوى الحيازة .
٨٣٣	١٥٧	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٤)
		حادى عشر : نطاق الدعوى :
		رفع دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع واختصاص ورثة بائع البائع . تمسك بعض الورثة بصورية عقد البيع الصادر من مورثهم الى بائع

الصفحة	القاعدة	
		البائع . تصدى المحكمة للدفع بالصورية لا يعد خروجًا بالدعوى عن النطاق الصحيح .
١٢٨٨	٢٤٧	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٤) ثاني عشر : مسائل تعترض سير الخصومة : (١) وقف الدعوى : ١ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . جوازي حسيما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن حدود اختصاصها . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى لحين الفصل في الدعاوى المقامة من المطعون ضدهم باثبات العلاقة الايجارية أمام المحكمة المختصة وفقاً للقانون ١٧٨ / ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٦٧ / ١٩٧٥ . لا يمس حجية حكم الوقف الصادر من المحكمة الابتدائية . بهيئة استئنافية . ولا يحول دون تعجيل الدعوى أمامها . القضاء السلبى فى الاختصاص فى هذه الحالة .
٥١٩	٩٨	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٤) ٢ - ترتب مسئوليتين - جنائية ومدنية - عن الفعل الواحد . اقامة دعوى المسئولية أمام المحكمة المدنية . أثره . وجوب وقف السير فيها حتى تمام الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية . م ٢٦٥ اجراءات جنائية . علة ذلك . اعتبارها مانعاً قانونياً من متابعة السير فى اجزاء الدعوى المدنية التى يجمعها بالدعوى الجنائية أساس مشترك .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٤) ٣ - الحكم بوقف السير فى الدعوى المدنية لحين الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية التى يجمعها معها أساس مشترك . مؤداه وجوب عدم

الصفحة	القاعدة	
		احتساب مدة الوقف في مدة انقضاء الخصومة . عدم تعارض ذلك مع عبارة « في جميع الأحوال » الواردة بالمادة ١٤٠ مرافعات .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٨)
		٤ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . جوازي للمحكمة حسبما تستبينه من مدى جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن حدود اختصاصها .
٢٠٣٦	٣٨٥	(الطعن ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٥ - سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع والموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم . مفادها . استقلالها بتقدير مدى جدية أو جدوى طلب الخصم ضم قضية إلى أخرى أو وقف إحداها ريثما يفصل في الأخرى . عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم متى أقامت قضاءها على أسباب . سائغه .
٣١٠	٦٢	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٤)
		٦ - انقضاء الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها . م ١ / ١٤٠ مرافعات . مؤداه . انقضاءها أيًا كان سبب انقطاعها أو وقفها ولو كان الوقف اعمالاً لنص المادة ١٢٩ مرافعات .
٥٤٥	١٠٤	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٤)
		٧ - وقف الدعوى وفقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه . إثارة الخصوم مسألة أولية تخرج عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي . وقف المحكمة السير في دعوى الريع لحين الفصل في دعوى الملكية المختصة بالفصل فيهما . قضاؤها في الدعويين معاً أثر تهيأ دعوى الملكية للفصل دون تعجيل لدعوى الريع . صحيح .
٦٦٥	١٢٥	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات رخصه لمحكمة الموضوع عدم جواز الطعن فى حكمها ان هى لم تستعمل هذه الرخصة .
٢١٣٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٩ - الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعى . أثره . امتناع العودة لنظر الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم .
٢٦٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٨٤)
		١٠ - الوقف التعليقى . جوازى للمحكمة متروك لمطلق تقديرها . الطعن فى حكمها لعدم استخدامها هذه الرخصة . غير جائز .
١٥١٤	٢٩٠	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٨٤)
		(ب) انقطاع سير الخصومة :
		١ - انقطاع سير الخصومة لوفاء المدعى عليه أو المستأنف عليه . وجوب اختصاص المدعى أو المستأنف لورثته قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح تم فى الخصومة . أثر مخالفة ذلك . لمن لم يعلن بالتعجيل خلال الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم طلب الحكم بسقوط الخصومة . م ١٣٤ مرافعات ، ولو كان البعض قد أعلن فى الميعاد . العبرة باعلان التعجيل وليس بتقديم الطلب إلى المحضرين . سريان هذه القواعد على الدعوى أمام الاستئناف . م ١٣٦ مرافعات .
٥٤٠	١٠٣	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٤)
		٢ - اختصاص المؤسسة العامة الى جانب الشركة بسبب اشراقها عليها وتبعية الشركة المذكورة لها . المؤسسات العامة وتقلد

الصفحة	القاعدة	
		اختصاصاتها الى رؤساء مجالس ادارات الشركات التي كانت تابعة لها . ق ١١١ سنة ١٩٧٥ . مؤداه . انتهاء التبعية واستقلال الشركة بذاتيتها فى تمثيل نفسها . زوال صفة المؤسسة . لا اثر له على سير الخصومة .
٨١١	١٥٤	(الطعن ١٣٦ . ١٧٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٤) ٣ - انقطاع سير الخصومة . الغاية منه . مثول ورثة المتوفى أو من يقوم مقامهم أمام المحكمة . اثره . استئناف سير الخصومة . علة ذلك .
٨١١	١٥٤	(الطعن ١٣٦ . ١٧٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٤) ٤ - انقضاء الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها . م ١٤٠ / ١ مرافعات . مؤداه . انقضاءها أياً كان سبب انقطاعها أو وقفها ولو كان الوقف اعمالاً لنص المادة ١٢٩ مرافعات .
٥٤٥	١٠٤	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٤) ٥ - البطلان الناشئ عن صدور حكم على من توفى أثناء سير الخصومة بطلان نسبى ليس لغير ورثته التمسك به .
١٨٠٨	٣٤٣	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٩ / ١١ / ١٩٨٤) (ج) ترك الخصومة : ١ - ترك الخصومة لا يتم بعد إيداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله المادتان ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات . لا حاجة للقبول عند انتفاء مصلحته المشروعة فى استمرار الخصومة .
٢١١٤	٤٠١	(الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بترك الخصومة . أثره . الغاء جميع اجراءاتها . زوال أثر رفع الدعوى فى قطع التقادم . م ١٤٣ مرافعات .
١٩٥٨	٢٧٢	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٨٤)
		٣ - تمثيل جهة الادارة فى الطعن على قراراتها الصادرة فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط . واجب بقوة القانون لاعتبارات المصلحة العامة . مؤداه . عدم جواز قبول ترك الخصومة بالنسبة لممثليها . القضاء بقبوله . خطأ فى القانون .
٨٢٧	١٥٦	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٤)
		٤ - ترك الخصومة . أثره . عودة الخصوم إلى الحالة التى كانوا عليها قبل الدعوى . واعتبار من تنازل المدعى عن مخاصمته خارجاً عن نطاق الخصومة .
١٢٤٢	٢٣٧	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٩ / ٥ / ١٩٨٤)
		(د) سقوط الخصومة :
		١ - صدور حكم قطعى فى الدعوى . عدم سقوطه بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة . الاجراءات السابقة على صدوره ومنها صحف الدعاوى . بمنأى عن السقوط أو الانقضاء بمضى المدة .
١١٧١	٢٢٤	(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢ / ٥ / ١٩٨٤)
		٢ - سقوط للخصومة لعدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه . م ١٣٤ مرافعات . أثره . الغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى تلك صحيفة الدعوى . م ١٣٧ مرافعات . عدم سقوط الأحكام القطعية الصادرة فى الدعوى ولا الاجراءات السابقة على تلك الأحكام سريان هذه الآثار على القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب فى الميعاد القانونى . م ٨٢ مرافعات . علة تلك .
١٣٦٥	٢٦٢	(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اجراءات طلب الحكم بسقوط الخصومة . م ١٢٦ مرافعات . سريانها على طلب الحكم بانتقضائها بمضى المدة . علة ذلك . جواز تقديم الطلب إلى المحكمة المقام أمامها الخصومة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى أو بطريق الدفع . مفاده . عدم اعتبار دعوى انقضاء الخصومة دعوى أصلية يتعين رفعها أمام محكمة أول درجة .
٥٤٥	١٠٤	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٤)
		٤ - نقض الحكم . أثره . بدء مدة سقوط الخصومة وانقضائها من تاريخ صدور حكم للنقض باعتباره آخر اجراء صحيح فى الدعوى . نقض الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة الى محكمة الاحالة لمتابعة السير فيها .
١٢٨٨	٢٤٧	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٤)
		٥ - سقوط الخصومة . م ١٢٤ مرافعات . انقضاء الخصومة . م ١٤٠ مرافعات . ماهية كل منهما . وقف مدة السقوط والانقضاء عند وجود المانع القانونى .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٤)
		٦ - انقطاع سير الخصومة . بدء سريان مدة سقوطها من تاريخ اعلان من حل محل الخصم الذى قام به سبب الانقطاع بمعرفة خصمه المتمسك بالسقوط . لا يغنى عن ذلك العلم المؤكد بقيام الخصومة بأى طريقة أخرى .
١٢٨٨	٢٤٧	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٤)
		(هـ) انقضاء الخصومة :
		١ - انقضاء الخصومة بمضى المدة . م ١٤٠ مرافعات . تقادم مسقط ترد عليه أسباب الوقف والانقطاع .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الوقف التعليقي حكم قطعي . اعتباره عذراً مانعاً من مباشرة خصومة الدعوى . مؤداه . وقف سريان تقادم الخصومة بمضى المدة حتى يتم تنفيذ ما قضى به . عبارة المادة ١٤٠ مرافعات . لا تعنى ترتيب استثناء من أحكام وقف التقادم .
١٣٤٧	٢٥٨	(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٨٤)
		٣ - اجراءات طلب الحكم بسقوط الخصومة . م ١٣٦ مرافعات . سريانها على طلب الحكم بانقضائها بمضى المدة . علة ذلك . جواز تقديم الطلب إلى المحكمة المقام أمامها الخصومة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى أو بطريق الدفع . مفاده . عدم اعتبار دعوى انقضاء الخصومة دعوى أصلية يتعين رفعها أمام محكمة أول درجة .
٥٤٥	١٠٤	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٤)
		٤ - صدور حكم قطعي في الدعوى . عدم سقوطه بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة . الاجراءات السابقة على صدوره ومنها صحف الدعاوى . بمنأى عن السقوط أو الانقضاء بمضى المدة .
١١٧١	٢٢٤	(للطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢ / ٥ / ١٩٨٤)
		٥ - سقوط الخصومة . م ١٣٤ مرافعات . انقضاء الخصومة . م ١٤٠ مرافعات . ماهية كل منهما . وقف مدة السقوط والانقضاء عند وجود المانع القانوني .
٢٦	٣	(للطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٨)
		٦ - انقضاء الخصومة لعدم موالاة السير في اجراءاتها مدة ثلاث سنوات . م ١٤٠ مرافعات . اعتبارها مدة تقادم مسقط لاجراءات الخصومة ذاتها دون الحق موضوع الدعوى . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به وجواز التنازل عنه .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - ترتب مسئوليتين - جنائية ومدنية - عن الفعل الواحد . لقامة دعوى المسؤولية أمام المحكمة المدنية . أثره . وجوب وقف السير فيها حتى تمام الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية . م ٢٦٥ اجراءات جنائية . علة ذلك . اعتبارها مانعاً قانونياً من متابعة السير فى اجراءات الدعوى المدنية التى يجمعها بالدعوى الجنائية أساس مشترك .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٨)
		٨ - الحكم بوقف السير فى الدعوى المدنية لحين الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية التى يجمعها معها أساس مشترك . مؤداه . وجوب عدم احتساب مدة الوقف فى مدة انقضاء الخصومة . عدم تعارض ذلك مع عبارة « فى جميع الأحوال » الواردة بالمادة ١٤٠ مراقعات .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٨)
		٩ - انقضاء الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها . م ١ / ١٤٠ مراقعات . مؤداه . انقضاءها أياً كان سبب انقطاعها او وقفها ولو كان الوقف اعمالاً لنص المادة ١٢٩ مراقعات .
٥٤٥	١٠٤	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨٤)
		(و) تقادم الخصومة :
		تقادم الخصومة . خضوعه للوقف والانقطاع . علة ذلك . الاجراء القاطع للتقادم هو الذى يتخذ فى مواجهة الخصم بقصد استئناف السير فى الخصومة . وقف التقادم . تحقيقه بقيام مانع مادي أو قانوني يحول دون مباشرة اجراءاتها .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ز) انعدام الخصومة :
		انعقاد الخصومة . شرطه . أن تكون بين شخصين من الأحياء . تخلف ذلك . أثره . إنعدام الخصومة . إلتزام الخصم بمراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة قبل اختصامه . الجهل بوفاة الخصم . مجرد عذر يوقف سريان ميعاد الطعن الى وقت زوال العذر بالعلم بالوفاة .
٣٤٠	٦٨	(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٨٤)
		(ح) اعتبار الدعوى كأن لم تكن :
		١ - بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوماً دون أن يطلب أحد الخصوم السير فيها . اعتبارها كأن لم تكن بقوة القانون . م ٨٢ مرافعات . وجوب القضاء به متى طلب المدعى عليه ذلك قبل التكلم فى الموضوع . سريان ذلك على الدعوى أمام الاستئناف .
٨٧٠	١٦٥	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٨٤)
		٢ - سقوط الخصومة لعدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه . م ١٣٤ مرافعات . أثره . الغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك صحيفة الدعوى . م ١٢٧ مرافعات . عدم سقوط الأحكام القطعية الصادرة فى الدعوى ولا الاجراءات السابقة على تلك الأحكام . سريان هذه الآثار على القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب فى الميعاد القانونى . م ٨٢ مرافعات . علة ذلك .
١٣٦٥	٢٦٢	(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٨٤)
		ثالث عشر : مصاريف ورسوم الدعوى :
		١ - الفصل فى مصاريف الدعوى عند اصدار الحكم المنهى للخصومة . واجب على المحكمة دون توقف على طلب من الخصوم .

الصفحة	القاعدة	
		جواز قسمة المصاريف بين المحكوم عليهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل منهم فى الدعوى . م ١٨٤ مراقعات .
٢١٨٢	٤١٤	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٢ - الزام أى من الخصوم بمصاريف الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته . من سلطة محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض . م ١٨٦ مراقعات .
١٩٥٨	٣٧٢	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٨٤)
		٣ - الرسوم المستحقة على الدعوى . التزام المدعى أصلاً بأدائها . جواز تحصيلها من المحكوم ضده بعد صدور الحكم نهائياً . مباشرة قلم الكتاب لهذه الرخصة لا يعتبر اساءة لاستعمال الحق ولا يتعارض مع حجية الحكم النهائى الصادر لصالح المدعى . م ١٤ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
١٣١٤	٢٥٠	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٨٤)
		٤ - المخالفة المالية فى القيام بعمل . لا ترتب البطلان طالما لم ينص القانون عليه كجزاء . مثال : رسوم فى الدعوى .
١٩٧٨	٣٧٦	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٥ - عدم دفع رسوم الدعوى . لا بطلان . علة ذلك . الجزاء . استبعاد الدعوى من جدول الجلسة م ١٣ / ف ٢ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .
٢١٤٩	٤٠٧	(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٨٤)
		رابع عشر : بعض أنواع الدعاوى :
		(أ) دعوى صحة التعاقد :
		١ - القضاء السابق بصحة العقد . اكتساب قوة الأمر المقضى ملتبغ للخصوم من وقع دعوى جديدة تستند الى أحد الأسباب التى كانت

الصفحة	القاعدة	
		دعوى صحة ونفاذ العقد تتسع لبحثها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها فى الدعوى الأولى .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٨٤)
		٢ - اختصاص البائع للبائع فى دعوى صحة التعاقد . أساسه . اعتبار المشتري نائباً عن البائع بوصفه نائباً له . المادتان ٢٣٥ و ٢٣٦ مدنى . تسجيل صحيفة الدعوى . انصراف أثره الى كل من طلبى صحة العقدين على استقلال .
٢١٨٢	٤١٤	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٣ - الشفعة لا تكون إلا فى بيع عقار . عدم جوازها فى الصلح الواقع فى شأن ملكية العقار . علة ذلك . الصلح فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع . ماهيته . بقاء البيع محل الصلح قائماً . أثره . جواز الشفعة فيه .
٢٠٩٤	٣٩٦	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٤ - الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية . تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثل الضريبة الأصلية المربوطة عليها . م ٢٧ / ١ ، ٧ مرافعات .
١٥٥١	٢٩٧	(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٤)
		٥ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - سلطة المحكمة فى بحثها - امتدادها لبحث كل ما يثار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد وصحته وجديته .
١٣٠١	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٨٤)
		٦ - وجوب تكييف العقد - باعتباره بيعاً أو وصية - حتى يمكن على ضوء ذلك البت فى أمر صحته ونفاذه .
١٣٠١	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) دعوى عدم نفاذ التصرف :
		١ - حق الدائن الذى يستعمل دعوى عدم نفاذ التصرف . شرطه . المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ مدنى . ثبوت علم المدين والمتصرف إليه باعسار المدين وقت التصرف كاف لاعتبار التواطؤ قائماً . اثبات الاعسار . وسيلته . للمدين أو المتصرف إليه نفى الاعسار باثبات أن للأول مالا يغطى ديونه .
١٢١٣	٢٣٢	(الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٨ / ٥ / ١٩٨٤)
		٢ - تقدير دليل التواطؤ والعلم باعسار المدين كشرط لعدم نفاذ تصرفه من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
١٢١٣	٢٣٢	(الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٨ / ٥ / ١٩٨٤)
		(ج) دعوى التزوير :
		الأوراق المدعى بتزويرها . من أوراق الدعوى . الأمر بضمها والاطلاع عليها . إجراء لا يلزم اثباته بمحضر الجلسة أو فى مدونات الحكم .
١١٨١	٢٢٦	(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٦ / ٥ / ١٩٨٤)
		(د) الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق :
		حظر الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق . م ٤٤ مرافعات . شرطه . أن تكون دعوى اليد ودعوى الحق قد أقيمت على شخص واحد . تعدد الدعاوى واختلاف الخصوم فيها . أثره . انتفاء الحظر .
٢٨٩١	٣٤٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٨ / ١١ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) دعوى استرداد الحيازة :
٩٤٣	١٧٨	١ - دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . أن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ومتصلة بالعقار اتصالاً فعلياً حال وقوع الغصب . جواز رفعها من المستأجر مباشرة دون حاجة لاختصاص المؤجر . (الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٩ / ٤ / ١٩٨٤)
		٢ - استرداد الحيازة . الالتجاء إلى دعوى الحق لا إلى دعوى الحيازة . شرطه . ارتباط المدعى مع المدعى عليه فيها بعقد . جواز إقامة المستأجر دعوى استرداد الحيازة على مستأجر العين من المالك المغتصب ولو كان المستأجر الأخير حسن النية .
١٨٩١	٣٤٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٨ / ١١ / ١٩٨٤)
		(و) دعوى منع التعرض :
٢٠٥٣	٣٨٨	حماية اليد بدعوى منع التعرض . شرطه . توافر نية التملك لمن يبغى الحماية . مؤداه . أن يكون العقار مما يجوز تملكه بالتقادم . (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٢ - قاض الحيازة . إتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المادية الصادرة من المدعى عليه . علة ذلك .
١٨٩٠	٣٦٠	(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٨٤)
		(ز) دعوى تعيين الحدود :
		دعوى تعيين الحدود بين عقارين متجاورين . المقصود به ترسيم الحد الفاصل في الطبيعة بين عقارين متجاورين اقتضار مهمة القاضي فيها على تطبيق مستندات الملكية وبيان الحد الفاصل بين العقارين طالما لم يوجد نزاع جدى بشأن الملكية أو مساحة العقار .
١٧٩٥	٣٤٠	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ٦ / ١١ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ح) دعوى الاخلاء :
		طلب المؤجرين الاخلاء والتسليم وطلب الخصم الزامهم بتحريز عقد ايجار . كل منهما غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الاستئناف شكلاً دون اختصام المحكوم عليها التى لم تطعن بالاستئناف . اثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة اجرائية متعلقة بالنظام العام كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨	٢	(الطعن رقم ٢٠٠ ، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة، جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٨٧)
		(ط) دعوى اثبات العلاقة الايجارية :
		الالتزام بايداع عقد ايجار الأرض الزراعية بالجمعية المختصة . وقوعه على عاتق المؤجر . اثر ذلك . للمستأجر التمسك بقيام العلاقة الايجارية واثباتها بكافة الطرق . للقضاء بعدم سماع دفع المستأجر بذلك بمقولة عدم ايداع العقد خطأ فى القانون . ايصالات ومخالصات القيمة الايجارية الصادرة له عنها من المؤجر ، كفايتها فى اثبات قيام العلاقة الايجارية . ق ٥٢ سنة ١٩٦٦ .
١٠٢٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٨٤)
		(ى) دعوى المخاصمة :
		الحكم الصادر فى دعوى المخاصمة . الطعن فيه بغير طريق النقض . غير جائز . علة ذلك .
١٣٢٢	٢٥٣	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٨٤)
		خامس عشر : مسائل متنوعة :
		١ - خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد خاصة بقبول الخصوم فى غير الجلسة المحددة بورقة الاستئناف . اثره . وجوب

الصفحة	القاعدة	
		الحكم فى الاستئناف عند تغيب الخصوم متى تهيأ الاستئناف للفصل فيه اعمالاً للمادة ٨٢ مراقعات .
٢٢١١	٤١٩	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٤)
		٢ - للمستأجر حق رفع دعوى اليد ضد غير المؤجر . م ٥٧٥ مدنى لا حاجة لإدخال المؤجر فيها .
٢٠٢٠	٣٨٣	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤)
دفع		
		الدفع فى اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى عليه يقصد بها دفع الخصومة عنه أو ابطال دعوى المدعى .
١٩٢٥	٣٦٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ ق . احوال شخصية ، جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٨٤)
		أولاً : الدفع بعدم القبول :
		١ - الدفع بعدم القبول المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . من النظام العام . لمحكمة النقض ان تأثيره من تلقاء نفسها . شرطه . ان يكون داخلاً فى نطاق الطعن وان عناصره كانت مطروحة على محكمة الموضوع .
١٢٤	٢٦	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٤)
		٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة . دفع شكلى . اثره . سقوط الحق فى التمسك به بعد الكلام فى الموضوع .
٣٦١	٧٢	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين اللذين لا يدينان بوقوع الطلاق . دفع موضوعي بعدم القبول متعلق بالنظام العام .
٩٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق . احوال شخصية ، جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٨٤)
		٤ - دعوى الطلاق . ماهيتها . جواز رفعها بطلب ايقاع الطلاق أو اثبات وقوعه . الدفع بعدم سماع الدعوى سريانه في الحالتين . علة ذلك .
٩٥٩	١٨١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ ق . احوال شخصية ، جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٨٤)
		ثانيًا : الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن :
		الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم اعلان صحيفته خلال الميعاد القانوني . اختلافه جوهريًا عن الدفع ببطلان اعلان صحيفته . التمسك ببطلان اجراءات الاعلان استنادًا لسبب لم يسبق اثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٤)
		ثالثًا : الدفع بعدم الدستورية :
		الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . اثره عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧٥	١٢٧	(الطعن رقم ٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٨٤)
		رابعًا : الدفع بالتقادم :
		التزام البائع بضمان عدم التعرض . التزام أبدي . مؤداه . امتناع الدفع يسقط حقوق المشتري بالتقادم .
٢١٨٢	٤١٤	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		(و)
		رسوم . رهن . ريع
		—
		رسوم
		أولا : الرسوم القضائية :
		١ - الرسوم المستحقة على الدعوى . التزام المدعى أصلا بأدائها . جواز تحصيلها من المحكوم ضده بعد صدور الحكم نهائيا . مباشرة قلم الكتاب لهذه الرخصة لا يعتبر إساءة لاستعمال الحق ولا يتعارض مع حجية الحكم النهائي الصادر لصالح المدعى . م ١٤ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
١٣١٤	٢٥٠	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		٢ - المخالفة المالية في القيام بعمل . لا ترتب البطالان طالما لم ينص القانون عليه كجزاء . مثال : رسوم في الدعوى .
١٩٧٨	٣٧٦	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		ثانيا : رسوم الارشاد :
		١ - الرسوم الاضائية التي تلزم بها السفينة طبقا لحكم المادة ١٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ما هيته . مجرد غرامة مدنية تنطوي على معنى التعويض . عدم اعتبارها عقوبة تكميلية في جريمة الربان المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون المشار اليه . علة ذلك .
١٣٨٢	٢٦٦	(الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	رهن
		الرهن الرسمي :
		الرهن الرسمي . انقضاؤه بانقضاء الدين المضمون . حق للمدين الراهن في التمسك قبل الدائن المرتهن باقضاء الرهن للوفاء بالدين . مؤداه . ثبوت ذات الحق لمشتري العقار المرهون المحال عليه الدين . م ٢٥٠ مدني .
١٢٠١	٤١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		ريع
		١ - وقف الدعوى وفقا للمادة ١٢٩ مراقعات . مناطه . اثاره الخصوم مسألة اولية تخرج عن اختصاص المحكمة الوظيفي او النوعي . وقف المحكمة السير في دعوى الريع لحين الفصل في دعوى الملكية . المختصة بالفصل فيهما . قضاؤها في الدعويين معا اثر تهيأ دعوى الملكية للفصل دون تعجيل لدعوى الريع . صحيح .
٦٦٥	١٢٥	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
		٢ - الريع . ما هيته . تعويض لصاحب العقار المغتصب .
٧٥٨	١٤٤	(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		٣ - الريع . ما هيته . تقريره من سلطة محكمة الموضوع طالما لم ينص القانون على اتباع معايير معينة في خصوصه .
٧٧٧	١٤٨	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)
		٤ - التزام الغاصب بتعويض الأضرار الناشئة عن الغصب . عدم تقييد المحكمة عند قضائها بالريع بحكم المادة ٢٢٣ من قانون اصلاح الزراعي التي لا تجيز زيادة اجرة الأرض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة .
٧٧٧	١٤٨	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - حق الملكية. نطاقه. الربيع اعتباره من توابع حق الملكية واثار من آثاره. مؤدى ذلك. اعتبار دعوى تثبيت ملكية الشئ قاطعة للتقدم بالنسبة للمطالبة بريعه متى دلت على التمسك الجازم بحق الملكية وتوابعه.
١٠٢٧	١٩٥	(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
		٦ - المشتري بعقد ابتدائي. حقه قبل البائع فى ثمار العقار وريعه من وقت العقد ولو لم يسجل. تمسكه بذلك إزاء الغير كمغتصب للمبيع رهين بتسلمه العقار. ووضع يده عليه.
١١٣٦	٢١٧	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٧ - للمالك الحقيقى أن يطلب طرد المشتري من ملكه وأن يطالبه ببيع ملكه عن المدة التى وضع يده فيها عليه. علة ذلك.
١٥٣٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		(ش)
		شركات. شفعة. شيوخ
		شركات
		أولا : الشركات المساهمة :
		١ - المؤسسات الصحفية. عدم اعتبارها من قبيل الشركات المساهمة. إنفرادها بتنظيم خاص بمقتضى القانونين ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ و ١٥١ لسنة ١٩٦١ مغاير تماما للتنظيم الخاص بشركات المساهمة.
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٢ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
		٢ - حظر الجمع بين المحاماة ومنصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب. م ١/٥٢ ق. المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨. مناطه. أن تكون المنشأة التى يعمل بها المحامى شركة مساهمة.
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٢ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق المساهم في الأرباح . حق احتمالي لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين . لا يمنع ذلك من لجوء المساهم الى القضاء للمطالبة بنصيبه في تلك الأرباح .
١٩١٥	٣٦٥	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦) ثانيا : شركات القطاع العام :
		١ - تعيين العامل عضوا في مجلس إدارة المنشأة . لا أثر له على استمرار علاقة العمل التي نشأت بينه وبينها من قبل وما ترتبه من آثار .
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٥/٧) ٢ - رسمية الورقة . المادتان ١٠ ، ١١ إثبات . مناطها . حجيتها . شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص . العاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . اعتبار الحكم عقد التأمين المختلط الصابر من إحدى شركات القطاع العام محررا عرفيا لا يقبل المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم . م ٣٧ إثبات . صحيح .
٥٩٥	١١٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩) ثالثا : تأمين الشركات :
		١ - مسئولية أصحاب المنشآت والشركات المؤممة وزوجاتهم وأولادهم عن التزاماتها . مناطها . ما زاد عما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين . م ٢ ، ٤ ق ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأمين بعض المنشآت .
٢١١٧	٤٠٢	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ ق. - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧) ٢ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة يصفة مؤقتة . عدم خروجه من عناصر المنشأة الزيادة في رأس المال المترتبة على تحديد العنصر نهائيا . وجوب اعتبارها من عناصر المنشأة . الزام الشركة المؤممة بها دون الدولة . خطأ في القانون .
٩٦٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٥٣ ق. - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حق أصحاب المنشأة المؤممة في الجمع بين الأرباح المستحقة لهم خلال فترة التأمين النصفى وبين تعويضهم عن رأسمال منشأتهم المؤممة بسندات على الدولة .
١٩١٥	٣٦٥	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٤ - التأمين وفقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون الأرباح التي حققتها قبل التأمين . تأمين المنشأة تأمين نصفيا ثم كليا بعد ذلك . عدم ورود هذا التأمين على الأرباح التي حققتها خلال فترة التأمين النصفى . علة ذلك .
١٩١٥	٣٦٥	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٥ - تقييم المنشأة المؤممة . المقصود بها . تقدير قيمتها وقت التأمين لتحديد التعويض المستحق لأصحابها . كيفية حصول هذا التقدير . استبعاد لجنة التقييم عنصرا من عناصر الأصول . أثره .
٢١١٧	٤٠٢	(الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		رابعاً : شركات التضامن :
		١ - الشريك المتضامن . يسأل في أمواله الخاصة عن ديون الشركة . للدائن حق مطالبته على حدة بكل الدين . لا إلزام على الدائن بالرجوع بالدين أولا على الشركة .
١٥١٠	٣٢	(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٧ ق. جلسة ١٩٨٤/١/٨)
		٢ - البطلان المترتب على عدم إستيفاء شركات التضامن أو التوصية لاجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا . عدم وقوعه بقوة القانون . وجوب التمسك به من صاحب المصلحة . جواز تمسك الشركاء به قبل بعضهم في أى وقت . علة ذلك . عدم زوال البطلان إلا باستيفاء إجراءات الشهر قبل صدور الحكم .
٧٣٦	٩٤٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - منح الشركاء مهلة للقيام بإجراءات الشهر والنشر.. من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع. عزوفها عن استعمال تلك الرخصة. لا يعيب حكمها.
٧٣٦	١٤٠	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٩) ٤ - حق المستأجر الأصلي في إدخال شريك معه في المحل التجاري المؤجر له. لا يعد تنازلا أو تخليا عن انتفاعه بالعين لشريكه. شرطه. أن تكون الشركة حقيقة.
٩١٤	١٧٣	(الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٥) ٥ - الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية. مسئول شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده بون ما يستحق على باقي الشركاء من ضرائب. م ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩. مؤدى ذلك. مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامين بالضريبة المستحقة عليهم. موضوع قابل للتجزئة لم يوجب القانون اختصام أشخاص معينين في النزاع الخاص به.
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦) ٦ - اقتصار الطعن في قرار لجنة الطعن على الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن اعتبار المطعون ضدهما الأول والثانية في حكم الممول الواحد.. عدم ارتباط الشريكة الثالثة بهذا النزاع. مؤداه. عدم وجوب اختصاصها في الطعن أمام المحكمة.
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦) ٧ - الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع والأزواج. وجوب ربط الضريبة باسم الاصل أو الزوج. م ٤١ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣. مؤداه. قيام قرينة قانونية على صورية الشركة. لصالح الشأن إثبات عكسها. محاسبة المطعون ضدهما على أساس قيام شركة بينهما في السنوات السابقة. لا يصلح بذاته دليلا على جنية الشركة.
١٧٤٨	٣٢٢	(الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٢)

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً : إدماج الشركات :
		نقل قطاع من نشاط شركة إلى شركة أخرى كحصة عينية في رأسمالها. عدم إعتباره اندماجاً في معنى القانون رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٠ طالما بقيت الأولى محتفظة بشخصيتها المعنوية. مؤداه .
١٦١٤	٣٠٨	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		شفعة
		أولاً : البيع موضوع الشفعة :
		١ - بيان العقار المطلوب أخذه بالشفعة . العبرة فيه بما ورد بالعقد المشفوع فيه لا بما يسلمه البائع للمشتري . مثال .
١٥٧١	٣٠٧	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/١٠)
		٢ - الحق في الشفعة . ثبوته للشريك على الشيوع إذا بيع قدر من العقار الشائع - شائعاً أو مفرزاً - إلى أجنبي . م ٩٣٦/ب مدني .
١٨٩٤	٣٦١	(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٣ - الشفعة لا تكون إلا في بيع عقار . عدم جوازها في الصلح الواقع في شأن ملكية العقار . علة ذلك . الصلح في دعوى صحة ونفاذ عقد بيع . ما هيته . بقاء البيع محل الصلح قائماً . أثره . جواز الشفعة فيه .
٢٠٩٤	٣٩٦	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣)
		ثانياً : دعوى الشفعة :
		تقدير قيمة دعوى الشفعة :
		تقدير الحكم المطعون فيه - صحيحاً - قيمة دعوى الشفعة وفقاً للمادة ١/٣٧ من أفعات بأقل من مائتين وخمسين جنيهاً لتعلقها بملكية أرض تقدر قيمتها بسبعين مثلاً الضريبة الأصلية المربوطة عليها بما يجعل الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية .

الصفحة	القاعدة	
		قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز إستئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية باعتبار أن قيمتها تدخل في النصاب الانتهائي لتلك المحكمة. خطأ في القانون.
٣٧	٤	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٧ ق هيئة عامة - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٧) ثالثًا: إجراءات دعوى الشفعة: «إنذار الشفيع»: الإنذار الموجه من البائع أو المشتري لمن يجوز له الأخذ بالشفعة. بياناته. م ٩٤١ مدني. لم يوجب الشارع أن يتضمن الإنذار تسليمًا من المشتري بحق الشفيع في أخذ العقار المبيع بالشفعة. (الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٤)
٦٧٩	١٢٨	«رفع دعوى الشفعة» أ - إيداع الثمن: النيابة الاتفاقية. لا يشترط لقيامها شكل معين. جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية. مؤدى ذلك. جواز إيداع ثمن العقار المشفوع فيه خزينة المحكمة من الوكيل - في الموعد القانوني - ولو لم تكن وكالة رسمية. استقلال محكمة الموضوع بالاستدلال على هذه النيابة متى بنى على أسباب سائغة.
٢٨٤	٥٨	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/١/٢٤) ب - الخصوم في دعوى الشفعة: ١ - الشفيع. اعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة. عدم جواز الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر بون المستتر. شرط ذلك. أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة. جواز طلب الأخذ بالشفعة في عقد البيع الذي يسترهبه ما لم يثبت علم الشفيع بها وقت إظهار رغبته في الشفعة.
٢٨٤	٥٨	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى الشفعة . عدم قبولها في جميع مراحلها إلا إذا كانت بين أطرافها الشفيع والمشتري والبائع . قضاء المحكمة بذلك من تلقاء نفسها . على الشفيع مراقبة ما يطرأ على أطراف عقد البيع من تغيير في الصفة أو الحالة .
٤٢٨	٨٣	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨) رابعاً : تجزئة الشفعة :
		قاعدة عدم التجزئة في الشفعة . لا تجيز للشفيع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر . علة ذلك . عدم الاضرار بالمشتري بتبعيض الصفقة عليه . طلب الشفيعين معا أخذ كامل العقار المبيع بالشفعة لا يعد كذلك .
٢٨٤	٥٨	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٢٤) خامساً : التنازل عن الشفعة :
		١ - النزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة . شرطه . استخلاص هذا النزول من مسائل الواقع التي تستخلصها محكمة الموضوع .
١٢٣٥	٢٣٦	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٩) ٢ - النزول الضمني عن الحق في أخذ العقار المبيع بالشفعة . شرطه . استخلاص النزول الضمني مسألة واقع . حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاءها على ما يكفي لحمله .
١٨٩٤	٣٦١	(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥) سادساً : مسائل متنوعة :
		العين المشفوعة لا تعتبر ملكاً للشفيع - في غير حالة التراضي - إلا بالحكم النهائي للقاضي بالشفعة . علة ذلك . لا يغير من ذلك ما ورد في المواد ١/٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ مدني .
٢٣٤	٤٩	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	شيوخ
		أولا : حيازة الشريك للمال الشائع :
		١ - الحصة الشائعة في عقار . جواز أن تكون محلا للحيازة بنية التملك على وجه الترخيص والانتفراد . إجتماع يد الحائز مع يد المالك . أثره . إكتساب الشريك على الشيوع حصة باقى الشركاء بالتقادم . شرطه .
٦٦٥	١٢٥	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٩٣)
		٢ - حق الشريك المشتاع في حصته . نطاقه . استعماله لها لسكناء وعائلته . إقامة المطعون ضدها الدعوى بالطرد على أساس الغصب ودون أن تنسب للشريك المشتاع إلحاق ضرر بباقى الشركاء . القضاء لها بذلك . خطأ في القانون .
١٦٥٨	٣١٧	(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
		ثانيا : تصرف الشريك على الشيوع :
		١ - بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع قبل إجراء القسمة - ليس للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه ولو كان عقده مسجلا . علة ذلك .
٨٠٣	١٥٣	(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)
		٢ - المشتري للقدر المفرز في العقار الشائع . ليس له المطالبة بالتسليم مفرزا قبل حصول القسمة إلا برضاء الشركاء جميعا .
١١٤٩	٢١٩	(الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٣ - التصرف في جزء مفرز قبل إجراء القسمة . م ٢/٨٢٦ مدني . لا يجيز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه قبل وقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا .
١٨٩٤	٣٦١	(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - بيع الشريك في العقار الشائع لقدر مقرر قبل القسمة . عدم اعتبار المشتري شريكا ولا يلزم تمثيله في القسمة ولو سجل عقده قبلها .
١٨٩٤	٣٦١	(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥) ثالثا : إدارة المال الشائع : تأجير المال الشائع حق للأغلبية المطلقة من الشركاء . عدم سريان الايجار الصادر من شريك لا يملك أكثر من نصف الأنصبة . عدم سريانه في مواجهة باقى الشركاء إلا برضاهم صراحة أو ضمنا . أثر ذلك .
٦٩٤	١٣٢	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥) (ص) صلح . صورية صلح الشفعة لا تكون إلا في بيع عقار . عدم جوازها في الصلح الواقع في شأن ملكية العقار . علة ذلك . الصلح في دعوى صحة ونفاذ عقد بيع . ما هيته . بقاء البيع محل الصلح قائما . أثره . جواز الشفعة فيه .
٢٠٩٤	٣٩٦	(الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣) صورية ١ - الدفع بصورية عقد البيع أساس حوالة عقد الأيجار . انصرافه أيضا لحوالة عقد الأيجار . قصر الحكم المطعون فيه هذا الدفع على عقد البيع وحده . خطأ في القانون .
٢٧٤	٥٦	(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الشفيع . إعتباره . من الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة . عدم جواز الاحتجاج عليه الا بالعقد الظاهر دون المستتر . شرط تلك . أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته فى الأخذ بالشفعة . جواز طلب الأخذ بالشفعة فى عقد البيع الذى يستره به ما لم يثبت علم الشفيع بها وقت إظهار رغبته فى الشفعة .
٢٨٤	٥٨	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		٣ - الصورية فى العقد والتواطؤ . ما هية كل منهما .
١٢٠٥	٢٣١	(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٤ - للمشتري الذى لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذى سجل عقده صورية مطلقة . إعتباره دائنا للبائع فى الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له .
١٥٦٤	٣٠٠	(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
		٥ - الطعن بالصورية . عدم قبوله إلا ممن له مصلحة فيه وفى حدود هذه المصلحة .
١٥٦٤	٣٠٠	(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
		إثبات الصورية :
		١ - رفض الدفع بالصورية - لعدم صحته - بأئلة سائفة مستفادة من أوراق الدعوى وما أحاط بها من ظروف وملابسات . لا قصور .
٣١٠	٦٣	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)
		٢ - تقدير أئلة الصورية مما يستقل به قاضى للموضوع متى أقام قضائه على أسباب سائفة . عدم التزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم ما دام أن قيام الحقيقة التى اقتصع بها أو أورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .
١٢٠٥	٢٣١	(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الوارث . إختلاف موقفه بالنسبة للتصرفات الصادرة من مورثه بحسب ما إذا كان يستمد صفته بشأنها من المورث فيلتزم مثله بأحكام التعاقد أو يستمدّها من القانون فيعتبر من الغير بالنسبة لها . مؤدى ذلك . إختلاف دعواه فى كل من الموقفين عن الآخر من حيث الصفة والسبب والطلبات والاثبات .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		٤ - ستر العقد الحقيقى بعقد ظاهر . للناقذين المتعاقدين وخلفهما العام . العقد الحقيقى . م ٢٤٥ مدنى . تمسك أحدهما بالعقد المستتر أو نفيه الثابت بالعقد الظاهر . وجوب الالتزام بقواعد الاثبات ما لم يكن هناك احتيال على القانون . جواز اثبات التحايل ممن وجه ضد مصلحته بكافة طرق الاثبات .
١٣٣٠	٢٥٥	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		٥ - اعتبار المشتري من الغير فى أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من نفس البائع الى مشتر آخر . له اثبات الصورية بكافة الطرق ولو كان العقد المطعون فيه مسجلا . م ٢٤٤ مدنى . علة ذلك .
١٥٦٤	٣٠٠	(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
		(ض)
		ضرائب
		أولا : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		١ - تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة . اعتباره عملا تجاريا . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ استثناء الهدف منه إخضاع النشاط للضريبة .
٣٠٦	٦٢	(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - النشاط الصحفي يعد عملا تجاريا . يخوله في مفهوم المهن والمنشآت التجارية الواردة بالفقرة الأولى من المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . أيلولة المؤسسات الصحفية إلى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي لا يغير من طبيعة نشاطها . القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٦٩ . اقتصاره على إعفاء تلك المؤسسات من أداء ما لم يسدد من الضرائب دون استثنائها من الخضوع للضريبة . تخصيص أرباح المؤسسات الصحفية لأغراض معينة . لا شأن له بالخضوع للضريبة . علة ذلك .
٤٧٧	٩١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٧/١٣)
		٣ - المنشآت الفندقية وما في حكمها . إعتبارها محلا تجاريا يهدف الكسب والربح . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية . لا يغير من ذلك كون هذه المنشآت تقوم بإعداد وجبات غذائية أو تقتصر على المبيت فقط . علة ذلك م ١ . ٥ ق ١ سنة ١٩٧٣ . سريان حكم المادة ٥٩٤ مدني عليها في شأن البيع بالجديك .
١٦٣٩	٣١٣	(الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)
		٤ - الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع والأزواج . وجوب ربط للضريبة باسم الأصل أو الزوج . م ٤١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ . مؤداه . قيام قرينة قانونية على صورية الشركة . لصاحب الشأن اثبات عكسها . محاسبة المطعون ضدهما على أساس قيام شركة بينهما في السنوات السابقة . لا يصلح بذاته دليلا على جدية الشركة .
١٧٤٨	٣٣٢	(الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٢)
		٥ - شراء العقارات أو المجال التجارية بقصد بيعها . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . شرطه . توافر ركن الاعتياد . لا يغير من ذلك كون هذه العمليات تجارية أو مدنية . قام

الصفحة	القاعدة	
		بها تاجر او غير تاجر . م ٢٢ ق . لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
١٧٧٢	٣٣٦	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٩)
		٦ - تحصيل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الأيراد العام . شرطه . صدور أوراق واجبة التنفيذ باسم الملزمين بسدادها .
١٨٤٢	٣٥٠	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)
		٧ - استنزال قيمة الضرائب المستحقة على المنشأة المؤممة قبل التأميم من أصولها و اضافتها الى خصومها لحساب مصلحة الضرائب بناء على طلبها . مؤداه . ابراء نمة أصحاب هذه المنشأة من دين الضريبة بما يتفق وطبيعة عملية تقييم المشروعات المؤممة .
٢١١٧	٤٠٢	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		« الربط الحكمي » :
		١ - سنة القياس . وجوب أن تكون ارباحها حقيقية . تقدير ارباح هذه السنة حكماً . أثره . عدم صلاحيتها أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية ووجوب اتخاذ الأرباح الحقيقية لأول سنة تالية لسنوات الربط الحكمي أساساً لربط الضريبة . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٧ .
١٩٠٦	٣٦٣	(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٢ - تقدير أرباح سنة ١٩٦١ حكماً . إتخاذها سنة أساس لربط الضريبة على السنوات من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ . خطأ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ والنص على أن تتخذ آخر سنة - طبقاً لأحكامه - أساساً للربط حتى سنة ١٩٦٧ الضريبة م ٢ ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .
١٩٠٦	٣٦٣	(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : الضريبة العامة على الایراد :
		١ - ضريبة الایراد العام : إجراءات الربط . التفرقة فى إجراءات ربط ضريبة الایراد العام بین الممولین الذین تقدموا باقراراتهم فى الميعاد والذین لم يتقدموا بها أو قدموها بعد الميعاد . مؤداها . عدم جواز تطبيق الإجراءات الخاصة بإحدى الطائفتین على الأخرى . علة ذلك . اعتبارها من النظام العام .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)
		٢ - تحصيل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الایراد العام . شرطه . صدور أوراق واجبة التنفيذ باسم الملزمین بسدادها .
١٨٤٢	٣٥٠	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)
		ثالثا : ضريبة الشركات :
		١ - الديون المستحقة للشركة وقت الوفاة دخولها ضمن عناصر تقديرها . علة ذلك . الوفاة هى الواقعة المنشئة للضريبة . أجرة الأرض الزراعية عن مدة سنة سابقة على الوفاة . دخولها فى التقدير ولو لم يحل ميعاد استحقاقها .
١١٦٤	٢٢٢	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)
		٢ - ضريبة الشركات . شرط تحصيلها . اعتماد تقرير تقدير عناصر الشركة وإعلانه بأسبابه الى نوى الشأن على النموذج ٨ شركات .
١٨٤٢	٣٥٠	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)
		٣ - سلطة الحارس القضائى . نطاقها . إجراءات ربط الضريبة التى تستحق على الشركة ورسم الايلولة الذى يستحق على انصبة للورثة والمنازعة فيها . ليس للحارس القضائى على الشركة صفة فى تمثيل الورثة بشأنها . علة ذلك .
٢١٢٣	٤٠٣	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام . مخالفتها . أثره . يطلآن الإجراءات . إعلان نموذج ٨ تركت الى الحارس القضائي على التركة . عديم الأثر . علة ذلك . تنازله عن التمسك بهذا الانعدام . غير جائز .
٢١٣٢	٤٠٣	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧) رابعاً : ضريبة الدفاع والأمن القومي : اعفاء الافراد المستفيدين والمستدعين والاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة من ضريبة الدفاع والأمن القومي .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣) خامساً : الضرائب العقارية : أسباب كسب الملكية . ليس من بينها القيد في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات .
٢٩٨	٦٠	(الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤) « اعفاء الوحدات السكنية » : الوحدات السكنية . اعفاؤها من الضرائب على العقارات المبنية والضرائب الاضافية او الاولى وحدها . ق ١٩٦١/١٦٩٠ وجوب تخفيض اجرتها بمقدار الضريبة المعفاة . سريان الاعفاء وتحديد منوط بعدد حجرات الوحدة السكنية واجرتها الشهرية - العبرة بالوصف الوارد بنفاثر الحصر والتقدير .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢) « الاماكن المؤجرة لغير السكنى » : الاماكن المؤجرة لغير السكنى - عدم تمتعها بالاعفاءات الضريبية . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٨ . القضاء بتخفيض اجرتها بمقدار الضريبة . خطأ في القانون .
٣٦٦	٧٣	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		سادسا: الطعن الضريبي:
		١ - اقتصار الطعن في قرار لجنة الطعن على الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن اعتبار المطعون ضدهما الأول والثانية في حكم الممول الواحد . عدم ارتباط الشريكة الثالثة بهذا النزاع . مؤداه . عدم وجوب اختصامها في الطعن أمام المحكمة .
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٢ - الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية . مسئول شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على بلقي الشركاء من ضرائب م ٢٤ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ . مؤدى ذلك . مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامين بالضريبة المستحقة عليهم . موضوع قابل للتجزئة لم يوجب القانون اختصام أشخاص معينين في النزاع الخاص به .
١٩١١	٣٦٤	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٣ - صحيفة الطعن الضريبي . إعلانها بمعرفة الطاعن وليس قلم الكتاب . لا وجه للتحدي بما جرى عليه العمل خطأ .
٢٣٠٦	٤٣٥	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		إجراءات ربط الضريبة :
		١ - تمسك الطاعنة بعدم تسلمها الاخطارات وعدم تقديم مصلحة الضرائب اعلانات وضول الاخطارات . أثره . فتح باب الطعن للممول أمام اللجنة دون بطلان الاجراءات .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)
		٢ - استيفاء مأمورية الضرائب الاجراءات الصحيحة للربط عن سنة معينة . إخطارها الممول بعد ذلك بالربط الضريبي عن ذات السنة بإجراءات غير صحيحة لا أثر له .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب التي الممولين . تسليم الاعلان في مقر المنشأة إلى أحد المستخدمين فيها . إقتراض وصول الاعلان للممول شخصيا .
٧١٦	١٣٦	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٤ - تقدير علم الممول المرسل إليه بالرسالة البريدية الواردة له من مصلحة الضرائب . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٧١٦	١٣٦	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٥ - لجنة الطعن الضريبي . حقها في تصحيح ما يقع في تقديرات المأمورية من أخطاء مادية بحتة . كتابية أو حسابية . لا يحول دون ذلك أن يكون في هذا التصحيح اساءة لمركز الممول . علة ذلك .
		الاطعاء المادية لا تحوز أية حجية .
١١٦٨	٢٢٣	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)
		٦ - الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي . تحديدها بالقوانين التي تفرضها . جواز تدارك ما وقع فيها من خطأ . للممول استرداد ما دفعه دون وجه حق . لمصلحة الضرائب المطالبة بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .
١١٦٨	٢٢٣	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)
		سابعاً : مسائل متنوعة :
		الترخيص لوزير التموين باعفاء المواد الغذائية المستوردة من الضرائب والرسوم . القرار الجمهوري ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ . شرطه .
		أن تكون مما يستهلكها جموع المواطنين . قرار وزير التموين ٢٩٤ لسنة ١٩٧٥ باعفاء اللحوم المستوردة المجمدة والمحفوظة والمثلجة .
		عدم شموله للحم الخنزير . علة ذلك .
١٩٦٣	٣٧٣	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ع)
		عرف . عقد . عمل
		—
		عرف
		١ - اتفاق الطرفين فى مشاركة ايجار الناقله على تطبيق العرف البحرى فيما لم يرد بشأنه نص فيها . النص فى المشاركة بعبارة واضحة على تحمل المستأجرة لجميع الخسائر والاضرار التى تلحق بالناقله اثناء مدة الايجار . اتفاق صحيح لا يخالف النظام العام . تطبيق الحكم لعرف بحرئ يخالف هذا النص . خطأ فى القانون . التفات المحكمة عن دفاع الطالبة فى هذا الشأن . قصور .
٥٦٨	١٠٧	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٢ - اختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيرا ناقلا للملكية . وجوب تطبيق هذا العرف . ما لم يثبت المظهر أن التوقيع قصد به التظهير التوكيلى .
١٣٨٧	٢٦٧	(الطعن رقم ١٤١٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)
		٣ - تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء . ما تقضى به القواعد والعادات التجارية . وجوب تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى . قاعدة عرفية اقرها المشرع .
٢١٩٠	٤١٥	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)
		٤ - صيرورة الحساب الجارى بينا عابيا باقفاله . تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق عليها . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام . الاستثناء . ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .
٢١٩٠	٤١٥	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	عقد
		أولا : الوعد بالتعاقد :
		الوعد بالبيع الملزم لجانب واحد . ما هيته . عقد يلزم لانعقاده إيجاب من الواعد وقبول من الموعود له . عدم إعتباره بيعا نهائيا . علة ذلك .
١٦٢٧	٣١١	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١٢) ثانيا : إنعقاد العقد :
		١ - عقد العمل المشترك . ما هيته . اتفاق على تنظيم شروط العمل بين نقابة أو أكثر أو إتحاد نقابات العمال وبين أصحاب الأعمال أو المنظمة الممثلة لهم وجوب أن يكون مكتوبا وإلا كان باطلا . وأن توافق عليه الجمعية العمومية للنقابة أو الإتحاد ثم تسجيله لدى الجهة الإدارية المختصة ونشر إعلان عن هذا التسجيل بالجريدة الرسمية مشملا على ملخص لأحكام العقد وإلا كان غير ملزم . الاتفاق على تعديله دون اتباع هذه الاجراءات . لا يزيل البطلان .
٨٩٨	١٦٩	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢) ٢ - قيام علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي . شرطه . قبول المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن بعد حصوله دون تحفظ أو استيفائه الأجرة من المستأجر .
١٩٧٨	٣٣٧	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/١) ٣ - السكوت عن الرد ليس تعبيراً عن الإرادة . إعتباره قبولا . شرطه . تعلقه بتعامل سابق بين المتعاقدين واتصاله بالإيجاب . م ٢/٩٨ مدني .
١٩٢٠	٣٦٦	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - التعاقد ما بين غائبين . اعتباره قد تم في المكان والزمان الذي يعلم فيها الموجب بالقبول . م ١/٩٧ مدني .
١٩٢٠	٣٦٦	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٥ - تعلق الاتفاق على موافقة الطاعنة على البيع . إعتبار ذلك إيجاباً معلقاً على قبول البائعة . صدور القبول . مؤداه انعقاد العقد . السكوت لا يعتبر قبولاً .
١٩٦٠	٣٦٦	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		عيوب الرضا :
		« الغش » :
		إستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
٢٠٢٩	٣٨٤	(الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		« التدليس » :
		طلب الخصم تمكينه من اثبات أو نفي دفاع جوهري بوسيلة من وسائل الاثبات الجائزة قانوناً . إلزام محكمة الموضوع بإجابته . شرطه . أن يكون منتجاً في النزاع وليس في أوراق الدعوى والأدلة المطروحة فيها ما يكفي لتكوين عقينتها فيها . طلب إثبات صدور التنازل عن تدليس . إلتفات المحكمة عن تحقيقه - قصور .
١٦٦٢	٣٩٨	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)
		ثالثاً : نطاق العقد :
		١ - تحديد نطاق العقد . مناطه . إرادة المتعاقدين وما يعتبر من مستلزماته وفقاً للقانون وطبيعة الالتزام .
٦١٧	١١٦	(الطعن رقم ٩٩ . ٣١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق الانتفاع الناشئ عن عقد الايجار . نطاقه . انتفاع المستأجر بجزء خارج عن نطاق العين المؤجرة . أثره . للمالك طلب طرده منه وإزالة ما أحدثه به من تغيير . مجرد سكوت المؤجر عن استعمال هذا الحق لا يعد تنازلا ضمنيا عنه .
٧٢٢	١٣٧	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٣ - عقد الحكر . مقتضاه . للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني على الارض المحكرة وله حق القرار بينائه وحق ملكيته حتى نهاية مدة الحكر . انتقال هذا الحق الى ورثته . حيابة المحكر للأرض المحكرة . ما هيته . حيابة عرضية لا تكسبه الملكية .
١٧٠٠	٣٢٤	(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)
		رابعاً : شروط العقد :
		التصريح العام فى العقد الأصيل بالتأجير من الباطن . شرط إعماله أن يكون لاحقاً لآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ . م ٢ . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١٩٧٨	٣٧٧	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/١)
		خامساً : سريان العقد :
		١ - الخلف الخاص . إعتباره من الغير بالنسبة للالتزامات المترتبة على عقد اجراه سلفه . عدم اعتباره كذلك متى كان عالماً بالتصرف السابق وكانت الالتزامات الناشئة عن العقد من مستلزماته . م ١٤٦ مدنى .
١١١	٢٤	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
		٢ - عقد الايجار الصادر من مشتري البناء فى ظل القانون ٥٢ لسنة ٦٩ . سريانه فى حق الشفيع ولو لم يكن له تاريخ ثابت سابق على حكم الشفعة النهائى . علة ذلك . م ٣٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٢٣٤	٤٩	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٢٨٤	٥٨	<p>٣ - الشفيع . اعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة . عدم جواز الاحتجاج عليه الا بالعقد الظاهر دون المستتر . شرط ذلك . أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته فى الأخذ بالشفعة . جواز طلب الأخذ بالشفعة فى عقد البيع الذى يستره به ما لم يثبت علم الشفيع بها وقت إظهار رغبته فى الشفعة . (الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)</p>
٨٢٤	١٥٥	<p>٤ - التزام البائع بتسليم المبيع للمشتري . التزام اصيل واجب النفاذ بمجرد تمام العقد دون حاجة للنص عليه . القضاء برفض الدعوى إستنادا الى خلو العقد من الالتزام بالتسليم . خطأ فى القانون . (الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)</p>
٢٦٠	٢٤٩	<p>٥ - عقد ايجار المكان . بسريانه فى حق المالك الجديد بذات شروطه السابقة . تحرير المالك الجديد عقد ايجار مع المستأجرة . ليس إنشاء لعلاقة ايجارية جديدة . (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)</p>
١٢٦٠	٢٤٩	<p>٦ - امتداد عقد ايجار المكان بعد وفاة المستأجر . شرطه . اقامة المستفيد مع المستأجر الأصلي اقامة مستقرة قبل الوفاة . انقطاع المساكنة بسبب عارض . ليس مانعا من امتداد العقد بعد وفاة المستأجرة . (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)</p>
٥٣١	٢٠٩	<p>سادسا : تفسير العقد :</p> <p>١ - تفسير صيغ العقود والمحركات . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها سائغا ، عدم تقيدها بما تفيده عبارة معينة بل بما تفيده عبارات المحرر بأكملها . (الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اتفاق الطرفين في مشاركة إيجار الناقل على تطبيق العرف البحري فيما لم يرد بشأنه نص فيها . النص في المشاركة بعبارة واضحة على تحمل المستأجرة لجميع الخسائر والأضرار التي تلحق بالناقلة أثناء مدة الإيجار . اتفاق صحيح لا يخالف النظام العام . تطبيق الحكم لعرف بحري يخالف هذا النص . خطأ في القانون . التفتات المحكمة عن دفاع الطالبة في هذا الشأن . قصور .
٥٦٨	١٠٧	(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٣ - العقد شريعة المتعاقدين . عدم جواز الانحراف عن عبارات العقد الواضحة . خروج القاضى عن هذه القاعدة مخالفة للقانون . علة ذلك . وجوب الأخذ بما تفيد عبارات العقد بأكملها وفي مجموعها . الاعتداد بما تفيد عبارة دون أخرى . غير جائز .
٥٦٨	١٠٧	(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٤ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير المحررات والاتفاقات بما تراه أوفى بمقصود المتعاقد . لا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة المحرز تحمل المعنى الذى حصلته .
١٢٥٥	٢٤٠	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)
		٥ - لا يجوز للقاضى الانحراف عن عبارات العقد الواضحة المقصود بالوضوح . حمل عبارات العقد على معنى يخالف ظاهرها . شرطه . أن يكون لأسباب مقبولة . خضوعه لرقاية محكمة النقض .
١٦٢٧	٣١١	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
		٦ - تفسير العقود واستظهار نية طرفيها من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها لا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعباراتها .
٢١٨٢	٤١٤	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - دعوى الإخلاء المستندة إلى عقد إيجار أرض- فضاء- خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني - لا يغير من تلك وجود مبان وقت إبرام العقد أو سابقة عليه لم تكن سجل اعتبار عند التعاقد أو عند تقدير الأجرة - العبرة في نوع العين هو بما تضمنه العقد.
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥، ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		سابعاً: تكييف العقد:
		١ - تكييف العقد بأنه وديعة بأجر - مؤداه - التزام المودع لديه ببذل عناية الشخص العادي في المحافظة على الشيء المودع - عدم تنفيذ هذا الالتزام - خطأ يرتب المسؤولية - نفى المسؤولية لا يكون إلا باثبات السبب الاجتنبي.
٣٨٩	٧٧	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
		٢ - اشتغال العقد على التزامات متعاقبة - عدم اعتباره عقد تبرع - استخلاص الحكم من عبارة التنازل سند الدعوى أن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى التبرع وإنما إلى إسقاط الالتزامات المتعاقبة المترتبة على عقد الإيجار - لا مخالفة للثابت بالأوراق.
١٠٠٣	١٨٩	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٣ - عقد الحساب الجاري كما يكون صريحاً يمكن أن يكون ضمناً تستخلصه محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملاساتها - تكييف العلاقة بين الجهات الحكومية وبين البنك المركزي في شأن معاملاتها المالية بأنها عقد حساب جارٍ - لا خطأ.
١٩٠٢	٣٠٦	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٤ - التعرف على قصد المتعاقدين - متروك لمحكمة الموضوع - تكييف هذا القصد - مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض.
١٦٢٧	٣١١	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
١٧٥٠	٣٢٤	٥ - تكييف العقود: مناطه . وضوح الإرادة للألفاظ . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص محكمة الموضوع نية المتعاقدين . شرطه . أن يكون سابقا لا مخالفا فيه للثابت بالأوراق . (الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)
		ثامنا : آثار العقد :
٦٢٧	١١٨	١ - عقد الايجار . إقتصار أثره على طرفيه وخلفهما . المساكن ليس طرفا في العقد ولو عاصرت المساكنة بداية الايجار . تعاقد المؤجر مع المساكن قبل انتهاء عقد المستأجر الأصلي أو فسخه . إعتباره عقد ثان باطلا مطلقا . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٧)
٦٩٠	١٣١	٢ - تصرف الوكيل . إنصراف أثره إلى الموكل . شرطه . دخول التصرف في نطاق الوكالة . مثال : في وفاء . (الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)
٩١٤	١٧٣	٣ - حق المستأجر الأصلي في إبخال شريك معه في المحل التجاري المؤجر له . لا يعد تنازلا أو تخليا عن انتفاعه بالعين لشريكه . شرطه . أن تكون الشركة حقيقة . (الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥)
		تاسعا : تجديد العقد :
		التجديد الضمني لعقد الايجار المفروش . إعتباره إيجار جديد بنفس شروط العقد الأصلي عدا المدة وعدم اعتباره امتداد للعقد الأصلي . انتقال ملكية العين لغير المالك . أثره . نفاذ عقد الايجار في حقه . علة ذلك :
١٦٣٣	٣١٢	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		عاشرا : زوال العقد :
		«إنهاء العقد» :
		١ - وفاة المستأجر قبل انقضاء المدة المتفق عليها في العقد . أثره . انتقال الاجارة إلى الورثة الشرعيين م ٦٠١ مدنى . حصول الوفاة خلال فترة الامتداد القانونى للعقد فى ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . أثره . قصر الانتفاع بالاجارة على المقيمين مع المستأجر إقامة مستقرة معتادة ولو كانوا من غير الورثة . علة ذلك .
٨٤١	١٥٨	(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٢ - عقد الايجار المفروش . عدم سريان احكام تحديد الأجرة والإمتداد القانونى عليه . خضوعه للقانون المدنى . إنتهائه بانتهاء مدته ما لم يشترط التنبيه . وجوب حصول التنبيه من أحد المتعاقدين أو من صاحب الحق فيه وفقا للاتفاق على الميعاد المحدد .
١٦٣٣	٧١٢	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)
		٣ - عقد الايجار لا ينتهى كأصل بوفاة المستأجر . لورثته وحدهم حق انهاءه متى ابرم بسبب حرفة المستأجر .
١٨٣٣	٣٥٦	(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)
		«فسخ العقد» :
		١ - الشرط الصريح الفاسخ . حق المتعاقدين فى الاتفاق عليه فى العقد . التكليف بالوفاء . وتوقى المستأجر الإخلاء لسداد الأجرة والمصاريف قيدين أوردتهما المشرع على هذا الاتفاق .م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم قيام المؤجر بواجبه أو استعمال المستأجر لرخصته . أثره . عدم تحقق الشرط لآثاره .
٤٤٢	٨٥	(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
٩٩٥	١٨٨	٢ - الفسخ في العقود الملزمة للجانبين وفقا للمادة ١/١٥٧ مدنى. لا يشترط لاعمال حكم هذه المادة أن يتضمن العقد شرطا يجيز الفسخ فى حالة تخلف أحد طرفيه عن تنفيذ التزامه. (الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
٩٩٥	١٨٨	٣ - تقدير قيام أسباب الفسخ . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه أن يكون سائغا . المنازعة فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
١٣٩٠	٢٦٨	٤ - للمدين أن يتوقى الفسخ بتنفيذ التزامه كاملا قبل صدور الحكم النهائى فى الدعوى . (الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)
١٣٩٠	٢٦٨	٥ - طلب فسخ العقد . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع . منح المدين أجلا للوفاء بالالتزام . مانع من جواز الحكم بالفسخ متى تم الوفاء فى غضون الأجل . انقضاء الاجل دون وفاء كامل غير موجب للحكم بالفسخ حتما . بقاء العقد قائما والوفاء بالالتزام ممكنا بعد انقضاء الاجل وحتى صدور الحكم النهائى . (الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)
١٨٧٧	٣٥٧	٦ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بالثمن بغير حق . ثبوت الحق للمشتري فى حبس الثمن عن البائع . أثره . لا محل لاعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحا . مثال . (الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)
		بطلان العقد : عدم ثبوت أن تنفيذ العقد موضوع الدعوى عن سنة ١٩٧٦ يخالف الاطار العام المعتمد للخطة بالقانون رقم ٩ سنة ١٩٧٦ . القضاء ببطلان

الصفحة	القاعدة	
١٥٨٧	٣٠٤	<p>العقد بالنسبة لسنة ١٩٧٦ يكون على غير أسس . علة ذلك . لا يغير من ذلك مخالفة العقد لأحكام اتفاق التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى الموقع فى ١٩٧٢/١/٢٢ من حيث مجاوزة نطاقه الزمنى طالما أنه تقرر مد العمل به إلى ما يغطى المدة المتفق عليها بالعقد .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/١/١١)</p> <p>حادى عشر : عقد المقاولة :</p> <p>١ - ابرام عقد مقاولة بمقتضى مقايضة على أساس الوحدة . وجوب التزام المقاول بإخطار رب العمل بمقدار ما يتوقعه من زيادة فى قيمة المقايضة وإلا سقط حقه فى إستردادها . علة ذلك . عدم مفاجأة رب العمل بزيادة لم يكن يتوقعها . مؤداه . عدم وجوب الاخطار إذا كان رب العمل يتوقع هذه الزيادة .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)</p> <p>٢ - إثبات المعاينة الميدانية تمام الاعمال الزائدة عن المقايضة المقدرة . بعقد المقاولة . أثره . اعتبار ذلك من حق المقاول . إدعاء رب العمل القيام بالاعمال الزائدة . إدعاء على خلاف الظاهر . القول بأن هذا الادعاء هو الأصل والاستدلال به على أن المقاول لم يقم بتنفيذ الزيادة . فساد فى الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)</p> <p>إثنا عشر : العقود الادارية :</p> <p>١ - العقود الادارية . ما هيئتها . ما تيرمه الادارة بشأن نشاطها الخاص . لا يعتبر عقدا إداريا . لا أثر لطريقة التعاقد وشروطه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)</p> <p>٢ - اشتراط المقابل فى الهبة . أثره . عدم اعتبارها من التبرعات المحضبة . التبرع بتقديم عقار لجهة ادارية لاقامة مشروع ذى نفع عام</p>
١٦٨	٣٦	

الصفحة	القاعدة	
		تتحمل الادارة بقيمة نفقاته. اعتباره عقدا اداريا وليس هيئة مدنية. عدم وجوب افراغه فى ورقة رسمية.
٢١٩٤	٤١٦	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ ق. جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		٣ - المطالبة ببيع عقار ممن يضع يده عليه غصبا. اختصاص القضاء العادى بنظره. تكييف المحكمة لسند وضع اليد ولو كان عقدا اداريا. مؤداه انتفاء واقعة الغصب. لا اثر لذلك فى الاختصاص.
٢١٩٤	٤١٦	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ ق. جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		ثالث عشر : مسائل متنوعة :
		١ - الصورية فى العقد والتواطؤ. ما هية كل منهما .
١٢٠٥	٢٣١	(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٢ - ستر العقد الحقيقى بعقد ظاهر. النافذ بين المتعاقدين وخلفهما العام . العقد الحقيقى . م ٢٤٥ مدنى . تمسك إحداهما بالعقد المستتر أو نفيه الثابت بالعقد الظاهر. وجوب الالتزام بقواعد الاثبات ما لم يكن هناك احتيال على القانون. جواز اثبات للتحايل ممن وجه ضد مصلحته بكافة طرق الاثبات.
١٢٣٠	٢٥٥	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		<hr/>
		عمل
		أولا : علاقة العمل :
		١ - العاملون بشركات القطاع العام منذ اللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . علاقتهم بها علاقة تعاقدية. خضوعهم لتنظيم العاملين بهذه الشركات ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص.
٤٠٢	٧٩	(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ ق. - جلسة ١٩٨٤/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - العامل بالقطاع العام . هو من يعمل تحت سلطة وإشراف إحدى وحدات القطاع العام لقاء أجر دائما كان أم مؤقتا .
٤٠٢	٧٩	(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
		٣ - العمال العرضيون أو المؤقتون . هم المعينون على غير الوظائف الواردة بجداول المقررات الوظيفية للشركة دون نظر لنوع العمل أو الوقت الذي يستغرقه . العامل المعين بمكافأة شاملة . اعتباره عاملا عرضيا أو مؤقتا . مؤداه . الاقدمية في الوظيفة الدائمة . حسابها من تاريخ التعيين فيها دون اعتداد بالمدد التي قضيت في عمل عرضي أو مؤقت . علة ذلك .
٦٠٩	١١٥	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٤)
		٤ - نظام العاملين بالقطاع العام . سريانه على العاملين المعينين على وظائف واردة بجداول مقررات الشركة الوظيفية . العامل المؤقت أو العرضي . معاملته وفقا لعقد عمله أو قرار تعيينه .
٦٠٩	١١٥	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٤)
		٥ - مؤسسة مصر للطيران في ظل العمل بالقانونين رقمي ١١١ ، ١١٦ لسنة ١٩٧٥ اعتبارها ضمن شركات القطاع العام . علاقة العاملين بها تعاقدية لا تنظيمية . أثره . خضوعهم للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .
١٠٥٤	٢٠١	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
		٦ - تعيين العامل عضوا في مجلس إدارة المنشأة . لا أثر له على استمرار علاقة العمل التي نشأت بينه وبينها من قبل وما ترتبه من آثار .
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
		٧ - علاقة العمل . مناطها . التبعية والأجر .
١٦٠٩	٣٠٧	(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تحديد المعهد لوقت العمل والمادة التي يقوم بتدريسها المراهب وعدد الحصص المخصصة له مع رفع تقرير عند المخالفة الى الرئيس الروحي الأعلى لاتخاذ شؤونه . يتحقق به عنصر التبعية الذي يتمثل في خضوع العامل لإشراف وتوجيه صاحب العمل .
١٦٠٩	٣٠٧	(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٩ - المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . علاقتها بالعاملين بها . خضوعها لاحكام قانون العمل . القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . تعلق احكامه بالنظام العام اشتماله على احكام مغايرة لقانون العمل وجوب اعمالها بأثر فوري على العاملين بتلك المؤسسات . مثال . بشأن تحديد سن التقاعد م ٢٨ .
١٩٦٦	٣٧٤	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)
		ثانيا : عقد العمل :
		١ - عقد العمل المشترك . ما هيته . إتفاق على تنظيم شروط العمل بين نقابة أو أكثر أو اتحاد نقابات العمال وبين أصحاب الأعمال أو المنظمة الممثلة لهم . وجوب أن يكون مكتوبا وإلا كان باطلا . وان توافق عليه الجمعية العمومية للنقابة أو الاتحاد ثم تسجيله لدى الجهة الادارية المختصة ونشر إعلان عن هذا التسجيل بالجريدة الرسمية مشتملا على ملخص لأحكام العقد وإلا كان غير ملزم . الاتفاق على تعديله دون اتباع هذه الاجراءات . لا يزيل البطلان .
٨٩٨	١٦٩	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢)
		٢ - عقد العمل . ما هيته . المادتان ٤٢ ق . العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٦٧٤ مدني .
٦١٧	١١٦	(الطعن رقم ٩٩ . ٢١٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

الصفحة	القاعدة	
		« التعيين » :
		الحكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة . أثره . اعتبار المحكوم عليه سىء السيرة والسمعة فاقد شروط الصلاحية للتعيين ما لم يكن قد رد إليه اعتباره م ٤ القرار الجمهوري ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ . علة ذلك .
٩٢٤	١٧٥	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٨)
		ثالثا : أجر العامل :
		١ - إستحقاق العامل لأجره كاملاً عن مدة حبسه الاحتياطي في ظل اللائحة ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . عدم تقديمه للمحاكمة الجنائية أو القضاء ببراءته ثم انتفاء مسئوليته التأديبية . تخلف ذلك . أثره . عدم استحقاقه لنصف الأجر الموقوف مدة حبسه . الحبس تنفيذا لحكم جنائي . موجب للحرمان من الأجر .
٤٩٣	٩٤	(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)
		٢ - حبس العامل إحتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . أثره . وقف عقد العمل . عدم إستحقاق العامل أجرا في هذه الحالة . علة ذلك . تعليمات رئيس الوزراء في ١٩٦٥/٨/٢٢ ليست في منزلة التشريع .
٤٩٣	٩٤	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)
		٣ - عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية . أثرها . ضم مدة تجنيده إلى مدة خدمته عند حساب المكافأة أو المعاش وفي تقرير العلاوات أو الترقيات . إعتباره مؤبيا مدة الاختبار بنجاح . عدم التزام صاحب العمل بأداء أجر عن هذه المدة أو مد مدة عقد العمل المحدد المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة . علة ذلك . تجنيد العامل يوقف عقد العمل ولا يغير من طبيعة العقد أو من الشروط المتفق عليها فيه . ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .
٧١١	١٣٥	(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الأجر في مفهوم قانون العمل ٦١ لسنة ١٩٥٦ . ما هيته كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه أو صورته . الميزات العينية من طعام أو ملابس أو إيواء . إعتبارها من قبيل الأجر ولو اتصفت بعدم الثبات أو منحت لكافة العاملين دون تمييز أو وقف بها صاحب العمل عند حد الكفاية .
١٦٠٩	٣٠٧	(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١١) ٥ - أجر العامل . عدم جواز حرمانه منه بغير نص صريح . علة ذلك . حرمان العامل من أجره . حالاته . العامل المحبوس احتياطيا في القضايا السياسية . في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه لأجره عن مدة هذا الحبس الاحتياطي .
١٦٦٥	٣١٩	(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١٧) تعويض الأجر : إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ . اغفال النص عليها ضمن العناصر التي تدخل أولا في مفهوم الأجر في قانون التأمين الاجتماعي . م ٥/ط ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه . استمرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ التي تقضى بعدم دخول هذه الاعانة في حساب تعويض الأجر . علة ذلك . عدم جواز إلغاء التشريع إلا بتشريع لا حق صراحة أو ضمنا .
١٨٥٤	٣٥٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/١٩) مكافأة الخدمة الإضافية : ١ - إعتبار إعانة غلاء المعيشة والمكافآت والمنح جزء من الأجر . لا يمنع من حساب مكافأة الخدمة الإضافية على أساس الأجر الأصلي وحده طبقا للائحة المنشأة .
١٣٧٩	٢٦٥	(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٩ ق . - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	البدلات المختلفة .:
٢٦٣	٥٤	٢ - منح بدل انتقال ثابت للعاملين بشركات القطاع العام فى ظل العمل باللائحة ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وقرار رئيس الوزراء ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال. شرطه. صدور قرار من مجلس ادارة الشركة بتقريره. (الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
٢١٣	٥٤	٣ - بدل الانتقال. ما هيته. تقرير بدل انتقال ثابت لمدير الادارة القانونية ومن فى حكمه دون سائر الأعضاء الذين يحصلون على نفقات انتقالهم الفعلية. لا يجيز لهم المطالبة بالبدل الثابت. التحدى بمبدأ المساواة. لا محل له. علة ذلك. (الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
١١٢٢	٢١٤	٤ - البدلات الممنوحة للعاملين قبل سريان القرارين الجمهوريين رقمى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١. بقائها قائمة وناقذة بعد العمل بها. علة ذلك. عدم النص صراحة على الغائها. لا يغير من ذلك تنظيم القرار الأخير طريقة منح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل للعاملين الخاضعين لأحكامه. (الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
١١٢٥	٢١٥	٥ - بدلات طبيعة العمل فى ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١. حسابها على أساس الأجر المقرر لبداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل. التسوية على فئة مالية بصفة شخصية لعدم وجود وظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. أثرها. عدم إستحقاق البديل المقرر لوظائف هذه الفئة. علة ذلك. (الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤٩ ق. - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		إعانة غلاء المعيشة :
		١ - الأجر الشهري الذي حظر المشرع زيادته مع إعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٥ عن قسمين جنيها. تحديده بالأجر الذي جرى على أساسه حساب اشتراكات التأمين الاجتماعي في أول يناير سنة ١٩٧٥ أو الأجر عند الالتحاق بالخدمة بالنسبة لمن عين أو يعين بعد هذا التاريخ. عدم استهلاك إعانة الغلاء المذكورة من أية علاوات أو زيادات تطرا على أجر العامل بعد التاريخ المشار إليه.
١١٥٢	٢٢٠	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)
		٢ - إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥. اغفال النص عليها ضمن العناصر التي تدخل أولا في مفهوم الأجر في قانون التأمين الاجتماعي. م ٥/ط ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥. مؤداه. استمرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ التي تقضى بعدم دخول هذه الإعانة في حساب تعويض الأجر. علة ذلك. عدم جواز إلغاء التشريع إلا بتشريع لاحق صراحة أو ضمنا.
١٩٨٤	٣٥٢	(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)
		رابعا : نقل العامل :
		١ - نقل رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨. منوط برئيس مجلس الوزراء. إصداره قرارا بنقل الطاعن. إعتباره صاحب صفة في الخصومة المتعلقة بطلب إلغاء هذا القرار. عدم اختصام الممثل القانوني للشركة. لا أثر له. علة ذلك.
٤٠٧	٨٠	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
		٢ - استظهار التعسف في نقل العامل من القرائن المستخلصة من ملايسات نديه والظروف التي أحاطت بقرار نقله. استقلال محكمة الموضوع بتقديرها طالما لم تخرج عما يؤدي إليه ملولها. النعي

الصفحة	القاعدة	
		على الحكم المطعون فيه بهذا الشأن. جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.
٤٠٧	٨٠	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/٦) خامسا : العاملون بشركات القطاع العام : «تسوية حالات العاملين» : ١ - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية في ظل قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر نفاذا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . اعتبارها شهادة متوسطة تتيح لحامليها صلاحية شغل وظيفة من الفئة (٣٦٠/١٨٠) . عدم اشتراط أن تكون مسبقة بشهادة الابتدائية القديمة . علة ذلك .
٤٨٦	٩٣	(الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/١٩) ٢ - حملة الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة الذين يعينون في الوظائف المدنية التي أفصحت عنها المادة الأولى من القانون ٧٢ لسنة ١٩٧٤ إعتبارا من تاريخ سريانه. خضوعهم لنص المادة الخامسة منه . المعينون في هذه الوظائف قبل نفاذه . تسوية حالتهم وفقا لنص المادة السادسة منه وبشروطها .
٧٩٣	١٥١	(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥) ٣ - تصحيح أوضاع الطاعنين على الفئة (٣٦٠ - ١٨٠) باعتبار أن الشهادات الحاصلين عليها من الشهادات المتوسطة. مخالف لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . النعى باكتسابهم حقا بتصحيح أوضاعهم وفق قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ . غير منتج .
٨٨٩	١٦٨	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١) ٤ - شهادتي اتمام الدراسة الاعدادية الصناعية والزراعية في ظل قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر نفاذا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . تقييمها كشهادة أقل من المتوسطة تتيح لحامليها

الصفحة	القاعدة	
		صلاحية شغل وظيفة من الفئة (١٦٢ - ٢٦٠). اتساقه مع احكام القانون التشريع الأعلى.
٨٨٩	١٦٨	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/١) ٥ - شهادة الابتدائية للصناعات. إعتبارها مؤهلا متوسطا حتى ولو كانت غير مسبقة بشهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة بذاتها.
١٠٦٠	٢٠٢	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢) ٦ - التسكين على فئة مالية معينة. شرطه. التزام الشركة الطاعنة قاعدة حسابية معينة لتحديد مدة الخبرة. وجوب اعمالها على قرنائها بغير تفرقة اعمالا لمبادئ العدالة. اختلاف هذه القاعدة في طبيعتها واهدافها عن قاعدة التجاوز عن ثلث مدة الخبرة المطلوبة للتسكين على فئة معينة.
١١٧٦	٢٢٥	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٥/٦) ٧ - ندب العامل للقيام بأعمال وظيفة أعلى. عدم أحقيته في المطالبة بتسوية حالته عليها أو أجر فئتها المالية.
١٢٦٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/١٣) ٨ - الوظيفة والفئة المالية. أمران متلازمان. تعديل الفئة المالية المخصصة للوظيفة. اعتباره استحداث لوظيفة جديدة.
١٢٦٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/١٣) ٩ - خريجوا مدارس الكتاب العسكريين العاملون بالقطاع العام وقت نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤. تسوية حالاتهم باعتبارهم في الدرجة الثامنة من الكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل ايهما أقرب. تدرج اقدمياتهم ومرتباتهم وترقياتهم. شرطه: أن يكون قد سبق لهم العمل بإحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو وحدات الادارة المحلية في عمل متصل بعملهم بالقطاع العام.
١٢٧٣	٣٢٠	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - تطبيق أحكام القانونين رقمي ٧١ لسنة ١٩٧٤ . ١١ لسنة ١٩٧٥ على خريجي مدارس الكتاب العسكريين العاملين بوحديات القطاع العام - مناطه - تاريخ تعيينهم - ما هيته .
١٦٧٣	٣٢٠	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)
		١١ - قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن معادلة المستوى العلمي لخريجي مدارس الكتاب العسكريين - اعتباره . مجرد تغيير علمي لخريجي تلك المدارس - لا أثر لذلك في أوضاعهم المالية أو الوظيفية .
٢٠٠٠	٣٧٩	(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)
		«ترقية العاملين» :
		١ - الترقية إلى الفئة السادسة وما فوقها . تمامها بالاختيار أساس الكفاية . الأفضلية للأقدم في الفئة المرقبي منها عند التساوي في الكفاءة . لا وجه للتحدي بقاعدة المساواة للخروج على هذا الأصل المقرر بنص صريح . القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
٥٩٩	١١٣	(الطعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٤)
		٢ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى المستويين الأول والثاني في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . مناطها . الاختيار على أساس الكفاية بمراعاة الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة الوحدة ودرجة كفاية العامل في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين واجتيازه بنجاح برامج التدريب . خروج قرارها عن هذه الحدود في الاختيار . انحراف في استعمال السلطة . مثال .
٦٣٤	١٢٠	(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١)
		٣ - عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية - أثرها - ضم مدة تجنيده إلى مدة خدمته عند حساب المكافأة أو المعاش وفي تقرير العلاوات أو الترقيات . إعتباره مؤبياً مدة الاختبار بنجاح - عدم التزام

الصفحة	القاعدة	
		صاحب العمل بأداء أجر عن هذه المدة أو مد مدة عقد العمل المحدد. المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة. علة ذلك. تجنيد العامل يوقف عقد العمل ولا يغير من طبيعة العقد أو من الشروط المتفق عليها فيه. ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥.
٧١١	١٣٥	(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٩) ٤ - ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥. وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل ايها أقرب. لا محل لأعمال قرار وزير التعليم العالي رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩. علة ذلك.
٧٩٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥) ٥ - تقييم وظائف العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة واستحداث وظائف جديدة بها. جوازي للوحدة الاقتصادية التابع لها العامل. ق ٦١ لسنة ١٩٧١. ترقية العامل الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي لوظيفة أعلى مباشرة. شرطه. توافر الشروط فيمن يرشح لها.
١٢٦٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٥/١٣) ٦ - العاملون المفصولون نتيجة الحكم عليهم في قضايا سياسية. العفو عنهم. أثره. اعتبار مدة خدمتهم متصلة عند الترقية سواء تمت بالاقدمية أم بالاختيار. علة ذلك.
١٤٢٨	٢٧٣	(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٨ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)
١٦٦٥	٣١٩	(والطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق. - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧) ٧ - الترقية الى الفئة السادسة وما يعلوها. تمامها بالاختيار على اساس الكفاءة. شرطه. عدم اساءة استعمال السلطة.
١٤٢٨	٢٧٣	(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٨ ق. - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)
١٦٦٥	٣١٩	(والطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق. - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
١٥٧٧	٣٠٢	<p>٨ - العاملون غير الحاصلين على مؤهل دراسي المعينون ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو المكتبية ونقلوا قبل نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ الى وظائف المجموعة المهنية أو المكتبية. العدد الكلية اللازمة لترقيتهم. حسابها وفقا للمادتين ١٥ ، ٢١ من القانون المشار اليه . اضافة المدة المنصوص عليها في المادة ٢١ الى مدة خدمتهم في وظائف المجموعة المهنية والوظائف المكتبية . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)</p>
١٨٢١	٣٤٥	<p>٩ - طلب مدة الخدمة السابقة المعتبرة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بشأن تصحيح اوضاع العاملين . وجوب التقدم به الى لجنة شئون العاملين المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون المشار اليه . عدم كفاية ثبوت تلك المدد بملف الخدمة .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/١١)</p>
٢٢٩٣	٤٣٢	<p>١٠ - طلب الغاء القرار الصادر بترقية الطاعن فيما تضمنه من تخطى المطعون ضده في الترقية والحكم بترقيته . القضاء بالغاء القرار على اطلاقه دون قصره على مجرد التخطى في الترقية . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)</p>
٢٢٩٧	٤٣٣	<p>١١ - بدء تطبيق قواعد ترقية مديري واعضاء الادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من تاريخ العمل بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ . مؤدى ذلك . خضوع الترقيات السابقة للقواعد والينظم الاخرى السارية وقت اجرائها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)</p> <p>تجفيد العامل :</p> <p>١ - عمال المرافق العامة والمؤسسات والشركات المكلفين بالاستمرار في اعمالهم تحت مختلف ظروف المجهود الحربي .</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم اعتبارهم في حكم الافراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق المادة الثانية من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧١ .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/١٣) ٢ - عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية . أثرها . ضم مدة تجنيده إلى مدة خدمته عند حساب المكافأة أو المعاش وفي تقرير العلاوات أو الترقيات . إعتباره مؤديا مدة الاختبار بنجاح . عدم التزام صاحب العمل بأداء أجر عن هذه المدة أو مد مدة عقد العمل المحدد المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة . علة ذلك . تجنيد العامل يوقف عقد العمل ولا يغير من طبيعة العقد أو من الشروط المتفق عليها فيه ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .
٧١١	١٣٥	(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٩) «العلاوات الدورية» : ١ - العلاوة الاستثنائية المقررة بالقوانين أرقام ٤٣ لسنة ١٩٧٥ و ١٥ و ١٦ لسنة ١٩٧٧ للعاملين بالقطاع الخاص . عدم انسحاب أحكامها على العاملين بالقطاع العام . علة ذلك .
٤٠٢	٧٩	(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/٦) ٢ - تقرير منح العلاوة الدورية أو نسبة منها أو عدم منحها في ظل اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . مناطه . صدور قرار من مجلس إدارة الشركة واعتماده من المؤسسة ثم الوزير المختص . تمييز اللائحة بين العاملين في نسبة العلاوة تبعا لمستوى تقاريرهم السنوية .
٤٩٢	٩٤	(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠) ٣ - منح العلاوة الدورية في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شرطه . مضي سنة على تعيين العامل في الخدمة . بما فيها فترة الاختبار وحصوله على تقدير مقبول على الأقل في متوسط التقارير الدورية الأخيرة . م ٢٥ .
٤٩٣	٩٤	(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عودة العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية . أثرها . ضم مدة تجنيده إلى مدة خدمته عند حساب المكافأة أو المعاش وفي تقرير العلاوات أو الترقيات . إعتباره مؤديا مدة الاختبار بنجاح . عدم التزام صاحب العمل بأداء أجر عن هذه المدة أو مد مدة عقد العمل المحدد المدة بقدر مدة التجنيد أو صيرورة هذا العقد غير محدد المدة . علة ذلك . تجنيد العامل يوقف عقد العمل ولا يغير من طبيعة العقد أو من الشروط المتفق عليها فيه ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .
٧١١	١٣٥	(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٩) «تقارير الكفاية» :
		تقارير الكفاية في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . إعدادها . توقيع اعضاء لجنة شئون العاملين عليها . بيان غير جوهري . اغفاله لا يؤدي الى بطلانها .
١٤٣٣	٢٧٤	(الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧) سادسا : تأديب العاملين ووقفهم :
		١ - العقوبات والإجراءات التأديبية التي تتخذ حيال العامل . تفويض وزير الشئون الاجتماعية والعمل في بيانها . م ٦٦ ق العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . صدور القرار الوزاري ٩٦ لسنة ١٩٦٢ (المعدل) . مؤداه . عدم التزام صاحب العمل باتباع ما ورد به من قواعد وإجراءات في غير العقوبات المنصوص عليها فيه وعدم صرف علاوة إستثنائية أو وقف نشر المقالات أو إلغاء العمود الأسبوعي للصحفي أو منعه من الكتابة في الجريدة أو اعتبار إجازته بدون مرتب . عدم دخولها ضمن هذه الجزاءات . القضاء ببطلانها لعدم اتباع تلك الإجراءات . خطأ في القانون .
٦١٧	١١٦	(الطعن رقم ٩٩ . ٣١٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين. حظر وقفهم عن العمل إلا بحكم من المحكمة التأديبية. م ٥٢ ق ٦١ لسنة ١٩٦١. قصره على الوقف المعتبر جزاءاً تأديبياً. الوقف الاحتياطي سريانه على جميع العاملين بصرف النظر عن صفتهم النقابية أو الوظيفية. م ٥٧ من القانون المشار اليه. علة ذلك.
٧٠٠	١٣٣	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)
		٣ - أجر العامل. عدم جواز حرمانه منه بغير نص صريح. علة ذلك. حرمان العامل من أجره. حالاته. العامل المحبوس احتياطياً في القضايا السياسية. في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢. استحقاقه لأجره عن مدة هذا الحبس الاحتياطي.
١٦٦٥	٣١٩	(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)
		سابعا : إنتهاء العمل :
		١ - إنهاء خدمة العامل في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١. خضوعها للأحكام المنصوص عليها في ذلك القانون ، ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد فيه نص. قرار الانتهاء. عدم خضوعه لرقابة القضاء إلا فيما يخص طلب التعويض. الاستثناء. الفصل بسبب النشاط النقابي م ٦/٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩.
١٥٧	٣٢	(الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٨٤/١/٨)
		٢ - حالات انتهاء خدمة العاملين بشركات القطاع العام. ورودها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على سبيل الحصر: النقل من شركة إلى أخرى. عدم اعتبار إنهاء الخدمة ولو ورد بلفظ التعيين في الشركة المنقول اليها العامل.
١٠٥٤	٣٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
١٠٥٤	٢٠١	٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا . من أسباب انتهاء خدمة العامل . ثبوتها بقرار من الجهة الطبية المختصة . عدم جواز فصل العامل قبل نفاذ أجازته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب العامل انتهاء خدمته . (الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
١١٩٧	٢٣٠	٤ - إلزام الطرف الذي ينهى عقد العمل بالإفصاح عن سبب إنهائه له . عدم إفصاحه عنه قرينة على أن الإنهاء بغير مبرر . نكر صاحب العمل سبب إنهاء العقد لا يكلفه إثبات صحته . إلزام العامل بإثبات أن الفصل بغير مبرر . إثباته عدم صحة سبب الفصل . دليل كاف على التعسف . (الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٧) ثامنا : مسائل متنوعة :
١٣٧٥	٢٦٤	١ - أصحاب الأعمال الذين ارتبطوا بأنظمة أفضل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ . إلزامهم بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة . حق العامل في هذه الزيادة ، ناشئ عن عقد العمل . إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأدائه إلى العامل أو المستحقين عنه . شرطه . أداء صاحب العمل تلك الزيادة إلى الهيئة . (الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)
٢٠٩٧	٣٩٧	٢ - الهيئة العربية للتصنيع . منظمة بولاية اقليمية متخصصة . وجوب الرجوع في كل ما يتصل بعلاقة موظفيها بها الى اتفاقية تأسيسها المصدق عليها بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٥ . اللجان القضائية المنشأة وفقا للنظام الأساسي للهيئة . إختصاصها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينها وبين العاملين بها . (الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	ف
		فوائد
		١ - التعويض عن الاثراء بلا سبب . تقدير بقيمة الافتقار وقت صدور الحكم . مؤداه . عدم استحقاق الفائدة عنه إلا من وقت صدور الحكم النهائي به .
٧٤١	١٤١	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٢ - حق الحكومة في سداد الدين العام . سنده . الان لوزير المالية في تحويل الدين العام الى دين أخف حملا . موافقة مجلس الوزراء على تحويل الدينين الموحد والممتاز الى دين محدد الأجل دعوة حملة سندات الدينين الى إعلان رغبتهم في المواعيد المحددة مع عزم الحكومة استهلاك أو تسديد قيمة باقى السندات بعد إنقضاء هذا الموعد . إعلان وزير المالية في الوقائع المصرية عن قبول تحويل سندات الدين الموحد إلى سندات القرض الوطنى واستهلاك الباقي منها فى أول يناير سنة ١٩٤٤ بطريق دفع القيمة الأسمية والفوائد من ١/١١/١٩٤٢ إلى ٣١/١٢/١٩٤٢ . أثره . إنتهاء سريان الفوائد من أول يناير سنة ١٩٤٤ . لا يعتبر ذلك إخلالا بحق مكتسب لحملتها .
٢٠٦١	٣٩٠	(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٢ - صيرورة الحساب الجارى دينا عاديا باقفاله . تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق عليها . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام . الاستثناء . ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .
٢١٩٠	٤١٥	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)
		٤ - تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء . ما تقضى به القواعد والعادات التجارية . فوائد وجوب تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى : قاعدة عرفية أقرها المشرع .
٢١٩٠	٤١٥	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ق).
		قانون . قرار إدارى . قروض . قسمة . قضاء مستعجل . قضاة . قوة الأمر المقضى
		قانون
		أولا : دستورية القوانين :
		١ - سلطة رئيس الجمهورية فى فرض الحراسة إستنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قاصرة على الشركات والمؤسسات . صدور قرار جمهورى بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين يعد خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك القانون وانتحالا لاختصاص السلطة التشريعية فى أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التى حرصت الدساتير على حمايتها .
٢٩١	٥٩	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		٢ - العفو بقرار جمهورى عن العقوبة بون صدور قانون به . م ١٤٩ من الدستور . ليس بعفو شامل . أثره .
٨٧٨	١٦٧	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)
		ثانيا : القانون الواجب التطبيق :
		١ - نظام العاملين بالقطاع العام . سريانه على العاملين المعيّنين على وظائف واردة بجداول مقررات الشركة الوظيفية . العامل المؤقت أو العرضى . معاملته وفقاً لعقد عمله أو قرار تعيينه .
٦٠٩	١١٥	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٤)
		٢ - إحالة القانون فى تحديد نطاقه الى بيان محدد فى قانون آخر . اعتبار هذا البيان جزءاً من القانون بون توقف على سريان القانون الآخر .
٩٠٥	١٧١	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - خصم قيمة الديون العقارية والممتازة والعادية من قيمة سندات التأمين. القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤. عدم سريانه على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤. علة ذلك. لا يغير من ذلك الحكم بعدم دستورية القانون الأخير.
١٨٤٨	٣٥١	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩) ٤ - المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة. علاقتها بالعاملين بها. خضوعها لأحكام قانون العمل. القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة. تعلق أحكامه بالنظام العام. اشتماله على أحكام مغايرة لقانون العمل. وجوب أعمالها بأثر فوري على العاملين بتلك المؤسسات. مثال. بشأن تحديد سن التقاعد م ٢٨.
١٩٨٤	٣٧٤	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٤/١٢/٣) في مسائل الإيجار: ١ - المستأجر لمكان مفروش. حقه في الاستفادة من الامتداد القانوني لعقد الإيجار. شرطه. م ٤٦، ٤٨ ق لسنة ١٩٧٧. إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بالاخلاء تأسيسا على أنه لا محل لأعمال هاتين المادتين بعد صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. خطأ في القانون. علة ذلك.
٥٧٨	١٠٩	(الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧) ٢ - تأجير المالك مسكنه لسفره إلى الخارج وعولته إلى مصر. في ظل أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٩. أثره. عدم سريان المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها. علة ذلك.
١٢٦٥	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠) ٣ - خلو التشريع الاستثنائي لإيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة. وجوب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني ولو كان العقد ممتدا بقوة القانون.
١٨٧٣	٣٥٦	(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - دعوى الاخلاء المستندة إلى عقد إيجار أرض قضاء . خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني. لا يغير من ذلك وجود ميان وقت إبرام العقد أو سابقة عليه لم تكن محل اعتبار عند التعاقد أو عند تقدير الاجرة. العبرة في نوع العين هو بما تضمنه العقد .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥ . ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) في الضرائب :
		التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة. تعلقها بالنظام العام . مخالفتها . أثره . بطلان الاجراءات. اعلان نموذج ٨ تركت الى الحارس القضائي على التركة . عديم الأثر . علة ذلك. تنازله عن التمسك بهذا الانعدام. غير جائز .
٢١٢٣	٤٠٣	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧) في المسؤولية :
		التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل. لا يفيد منه الا من سمح له بركوبها ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك الغاء هذا القانون بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .
٩٠٥	١٧١	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٤) ثالثا : تفسير القانون :
		١ - قوانين الحراسة - حراسة الطوارئ - وجوب تفسيرها تفسيراً ضيقاً . علة ذلك. مدلول العائلة في هذه التشريعات . ما هيته .
٢٩١	٥٩	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤) ٢ - القضاء صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات المدنية والتجارية. تقييد هذه الولاية استثناء يجب عدم التوسع في تفسيره. اختصاص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بإبداء الرأي الملزم في المنازعات التي تنشأ بين فروع السلطة

الصفحة	القاعدة	
		التنفيذية لا يتجاوز حق الفتوى ولا يحول دون اختصاص القضاء بتنظر هذه المنازعات .
٧٥٨	١٤٤	(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠) رابعاً : سريان القانون من حيث الزمان : ١ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد . وجوب اعمالها بأثر فوري على ما لم يكن لأكمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها .
٢٠٣	٤٣	(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦) ٢ - إقامة دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن دون إذن كتابي في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الاسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ . نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثناء نظرها . وجوب إعمال المادة ٤٠ منه . علة ذلك .
٢٠٣	٤٣	(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦) ٣ - الحكم بالاخلاء لعدم الوفاء بالأجرة جواز توقيه بسداد الاجرة والمصاريف والنفقات دون الفوائد . المادة ١/٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٨/ب ق ١٣٦ . سريان هذا الحكم على ما لم يفصل فيه نهائياً من دعاوى رفعت قبل صدور أولهما . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام . عدم استبعاد الحكم المطعون فيه الفوائد . خطأ في القانون .
٢٦٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣) ٤ - القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ باعتبار أوامر فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين المستندة إلى أحكام قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ كأن لم تكن ورد هذه الأموال عينا أو بمقابل . استثناء أموال الأجانب - التي أخضعت للحراسة بموجب تلك الأوامر .

الصفحة	القاعدة	
		وأبرمت دولهم مع مصر اتفاقيات تعويض - من الرد - اقتصار حقهم على الافادة من تلك الاتفاقيات .
٣١٦	٦٤	(الطعون ارقام ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)
		٥ - القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ . متعلق بالنظام العام . اثره . سريانه باثر فوري .
٣١٦	٦٤	(الطعون ارقام ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)
		٦ - القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ بالغاء القانون رقم ٨٦ سنة ١٩٧٣ بشأن التصالح فى القضايا الضريبية . اعمال الاثر الفوري للقانون . مؤداه . سريانه على كل واقعة تعرض فور نفاذه ولو كانت عن مركز قانونى سابق . لا ينال من ذلك ابداء طلب التصالح قبل نفاذ القانون . علة ذلك .
٤٦٣	٨٨	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		٧ - تعلق النص القانونى بالنظام العام . اثره . انطباق حكمه باثر فوري .
٥٣٦	١٠٢	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)
		٨ - حملة الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة الذين يعينون فى الوظائف المدنية التى اقصحت عنها المادة الاولى من القانون ٧٢ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ سريانه . خضوعهم لنص المادة الخامسة منه . المعينون فى هذه الوظائف قبل نفاذه . تسوية حالتهم وفقا لنص المادة السادسة منه وبشروطها .
٧٩٣	١٥١	(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)
		٩ - الاتفاقية المصرية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع استثمارات رعايا الدولتين . مفاد المادة الاولى منها خضوع

الصفحة	القاعدة	
		الاستثمارات القائمة فعلا في إحدى الدولتين وقت الاتفاقية لتسريعات هذه الدولة ولو كان الاستثمار قد بدأ قبل ذلك.
٨٥٨	١٦١	(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		١٠ - صدور القرار الجمهوري بالاتفاقية المصرية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع استثمارات رعايا الدولتين . أثره . اعتبارها من قوانين الدولة . مؤدى ذلك . عدم سريانها بأثر رجعي على الاستثمارات التي انقضت وزالت بالتأميم في تاريخ سابق .
٨٥٨	١٦١	(الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		١١ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها وإنقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد . وجوب إعمالها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وإنقضائها .
٩٥٤	١٨٠	(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		١٢ - وفاة المستأجرة الأصلية قبل نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثره ثبوت حق الإقامة لاينتجها المقيمة معها وقت الوفاة إعمالا للمادة ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إعمال القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والقضاء بإخلائها إستنادا إلى إنتهاء العقد لأن المستأجرة أجنبية انتهت إقامتها بالوفاة إعمالا للمادة ٢/١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خطأ في القانون .
٩٥٤	١٨٠	(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		١٣ - آثار العقد خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله الاستثناء سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام وطالما بقيت هذه العقود سارية وقت العمل بالقانون الجديد .
١٢٦٥	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - تعلق النص القانوني بالنظام العام . أثره . انطباق حكمه بأثر مباشر وفوري على المراكز القانونية القائمة ولو نشأت في تاريخ سابق عليه .
١٣٢٦	٢٥٤	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦) ١٥ - خضوع عقد الايجار لاحكام القانون السارى وقت ابرامه . الاستثناء . احكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطبيقها . بأثر فوري .
١٣٥١	٢٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/١٧) ١٦ - تنازل مستأجر العيادة الطبية عن أجزاء منها لمزاولة مهنة الطب فيه . إقامة الدعوى بالإخلاء فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . وصدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أثناء نظرها . أثره عدم جواز الحكم بالإخلاء إعمالاً لحكم المادة ٤٠ من القانون الأخير .
١٥٤٥	٢٩٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٦) ١٧ - مستأجر المكان لمزاولة مهنة أو حرفة . حقه فى تأجير جزء منه لمن يزاول مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قاعدة موضوعية . وجوب إعمالها على الدعاوى المنظورة وقت العمل بها .
١٥٤٥	٢٩٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦) ١٨ - المراكز القانونية التى نشأت فى ظل القانون القديم . خضوعها فى آثارها وانتقضائها . القواعد الآمرة فى القانون الجديد . وجوب إعمالها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز ، من حيث آثارها وانتقضائها .
١٥٤٥	٢٩٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦) ١٩ - إحالة القانون الى بيان محدد فى قانون آخر . أثره . اعتباره جزءاً من القانون الأول . الاحالة المطلقة . أثرها . وجوب ترك الأمر

الصفحة	القاعدة	
		للقانون المحال اليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تغيير أو تعديل . إحالة المادة الخامسة ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات الى المادة السادسة ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين . لا تتأثر بالقانون الأخير بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .
١٥٨٢	٣٠٣	(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٠) ٢٠ - القانون ٦٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . نفاذه من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية م ٨٠ . النعى بعدم نفاذه لعدم صدور القرارات الوزارية المنفذة له . لا أساس له . اغفال الرد عليه . لا قصور .
١٢٠١	٤١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥) خامسا : الغاء القانون : اعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ . اغفال النص عليها ضمن العناصر التى تدخل أولا فى مفهوم الاجر فى قانون التأمين الاجتماعى م ٥/ط ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه . لستمرار العمل بحكم المادة الثانية من القانون ٤١ لسنة ١٩٧٥ التى تقضى بعدم دخول هذه الاعانة فى حساب تعويض الأجر . علة ذلك . عدم جواز الغاء التشريع الا بتشريع لاحق صراحة أو ضمنا .
١٨٥٤	٣٥٢	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/١٩) سادسا : القانون الأجنبى : الاستناد الى قانون اجنبى . مجرد واقعة مادية . على الخصوم اقامة الدليل عليه .
١٥٢٢	٢٩٢	(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	سابعاً : مسائل متنوعة :
		١ - الأماكن المؤجرة مفروشة . إستثناء من حكم المادة ٢٣ ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ بشأن أسباب الاخلاء . المقصود بذلك عدم خضوعها للامتداد القانوني . علة ذلك .
٤٣٩	٨٤	(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩) ٢ - المادة الثالثة من الأمر العسكري ٩٧٦/٤ بإجازة استئجار المسكن المفروش خاليا متى توافرت شروطه . اعتباره غير واجب التطبيق . علة ذلك . صدور الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٧٦ بإلغاء المواعيد المنصوص عليها في المادة المشار إليها قبل أن يصبح حكمها نافذا بانتهاء المهلة المنصوص عليها في تلك المادة .
٤٣٩	٨٤	(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩) ٣ - التزام الجهة تازعة الملكية بتعويض الملاك . مصدره القانون وليس العمل غير المشروع . سواء التزمت تلك الجهة الاجراءات التي رسمها قانون نزاع الملكية من عدمه . علة ذلك .
١٠٦٨	٢٠٣	(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢) ٤ - المنزوع ملكيته . لا حق له في مطالبة الجهة المستفيدة من نزاع الملكية بالتعويض تقاضيه التعويض يكون من ادارة نزاع الملكية التابعة لهيئة المساحة . م ١٠ للقرار الجمهوري ٢٤٣٣ لسنة ١٩٧١ .
١٠٦٨	٢٠٣	(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
		قرار إداري
		١ - القرار الإداري . ما هيته . القرار الصادر باستعجال تنفيذ قرار ترميم . عدم اعتباره قرارا جديدا منشأ لأثر قانوني . مؤداه . عدم جواز الطعن فيه .
١٤٠٤	٢٧١	(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القرارات التى تصدرها المؤسسات العامة باعتماد لوجه النشاط التجارى والعالى للشركات التابعة لها. عدم اعتبارها قرارات ادارية. أثره.
١٦١٤	٣٠٨	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٣ - قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط. ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. ميعاد الطعن فيها سريانه من تاريخ اعلانها. لا يغنى عن ذلك العلم المؤكد بصورها بأية طريقة أخرى.
١٦٢٠	٣٠٩	(الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٤ - القرار الادارى الصادر بالاستيلاء على الجزء المتنازل عنه لصالح المتنازل اليه لا يحول وحق المؤجر فى طلب الفسخ. علة ذلك. وقوعه فعلا بقوة القانون لحظة حصول المخالفة. القضاء بالفسخ فصل فى مسألة مدنية محضة. لا يترتب عليها تعطيل القرار الادارى أو وقف تنفيذه.
١٩٤٣	٣٦٩	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)
		قروض
		علاقة البنك بالعمل الذى يقوم بايداع مبالغ فى حسابه لديه. طبيعتها. وبيعة ناقصة. اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى قرضا. مؤداه. التزام البنك فى مواجهة العمل بأن يرد اليه مبلغا مساويا لما قام بايداعه فى حسابه لديه من مبالغ.
٧٥٢	١٤٣	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		قسمة
		١ - بيع الشريك للمشتاع لجزء مقرر من العقار الشائع قبل إجراء القسمة. ليس للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه ولو كان عقده مسجلا. علة ذلك.
٨٠٣	١٥٣	(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
١١٤٩	٢١٩	٢ - المشتري للقدر المفروض في العقار الشائع . ليس له المطالبة بالتسليم مفروزا قبل حصول القسمة الا برضاء الشركاء جميعا . (الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
١٨٩٤	٣٦١	٣ - التصرف في جزء مفروض قبل إجراء القسمة . م ٢/٨٢٦ مدني . لا يجيز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه قبل وقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا . (الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
٢١٢٨	٤٠٤	٤ - تسجيل القسمة بين المتقاسمين غير لازم في العلاقة بينهما . عدم الاحتجاج بها على الغير الا بالتسجيل . (الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		قضاء مستعجل
٤٤٢	٨٥	١ - التكليف بالوفاء كشرط لقبول دعوى الإخلاء . لا يفنى عنه صدور حكم من القضاء المستعجل بطرد المستأجر للتأخر في الوفاء بالأجرة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)
١٤٩٥	٢٨٦	٢ - قاضي التنفيذ . فصله في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة . م ٢/٢٧٥ مرافعات . مؤدى ذلك . تناوله بصفة وقتية تقدير جدية النزاع بما لا يؤثر على الحق المتنازع فيه . (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣٠)
١٧٢٠	٣٢٧	٣ - الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تجوز قوة الأمر المقضي . الاستثناء عدم تغيير مواكز الخصوم وظروف الدعوى . (الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ ق . ٥٧٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١)
١٩٤٨	٣٧٠	٤ - الحكم المستعجل الصادر بالطرد قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم صلاحيته ليللا على ثبوت تكرار التأخير في الوفاء بالأجر . (الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة وقتية ولا تؤثر في أصل الحق لا حجية لها أمام محكمة الموضوع. إغفال الرد على الدفاع المؤسس عليها. لا عيب.
٢٠٨٨	٣٩٥	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣) قضاة
		عدم الصلاحية:
		١ - عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضيا. أساسه. ابداء القاضي رأيا مسبقا في القضية المطروحة عليه. إعتباره سببا لعدم صلاحيته لنظرها. شرطه. عدم إكتساب هذا الرأي قوة الأمر المقضى.
٦٥٧	١٢٤	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
		٢ - أسباب عدم الصلاحية. تعلقها بالنظام العام. التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه. أن تكون عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع.
٦٥٧	١٢٤	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
		٣ - الوكالة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى. م ١٤٦ مرافعات. هي وكالة القاضي عن أحد الخصوم فيها. وكالة محامي أحد الخصوم عن القاضي. لا تكون مانعا من نظر الدعوى.
١٥٦٤	٣٠٠	(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
		٤ - تنحية القاضي عن نظر الدعوى. حالاتها. م ١٤٨، ١٥٠ مرافعات. عدم اتخاذ الطاعة الطريق القانوني للرد أو تنحي القاضي من تلقاء نفسه. أثره. عدم جواز الطعن ببيطلاق الحكم.
١٥٦٤	٣٠٠	(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)

الصفحة	القاعدة	
		مخاصمة القضاة :
١٣٣٨	٢٥٧	١ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطعون الموجهة إلى القضاء الصادر بوقف تنفيذ الحكم الملتبس قيم محل المخاصمة. طعون موضوعية ولا ترقى إلى الخطأ الجسيم. منازعة الطاعن في مدى جسامته الخطأ. مجاللة موضوعية. تنحسر عنها رقابة محكمة النقض.
		(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)
١٣٣٨	٢٥٧	٢ - الخطأ الجسيم الذي يجيز مخاصمة القاضي. ما هيته. تقدير جسامته الخطأ من سلطة محكمة الموضوع.
		(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)
		قوة الأمر المقضى
٤٤٦	٨٦	١ - حجية الحكم. اقتصارها على ما فصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به. ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل أو ما يرد في أسباب الحكم زائدا عن حاجة الدعوى. لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى.
		(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)
٤٤٦	٨٦	٢ - حجية الحكم من يوم صدوره. مؤداه. إستئناف الحكم. أثره. وقف حجية مؤقتا إلى أن يقضى فيه.
		(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٩)
٥٩١	١١١	٣ - الطعن بالنقض في الحكم الانتهازي الصادر على خلاف حكم سابق أيا كانت المحكمة التي أصدرته. شرطه. م ٢٤٩ مرافعات. الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية بالموافقة لحكم سابق وليس بالمخالفة له. غير جائز الطعن فيه.
		(الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - جواز الطعن فى الحكم الانتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - إذا فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر حاز قوة الأمر المقضى. م ٢٤٩ مرافعات. علة ذلك. إطلاق النص. شموله الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل.
٦٣٠	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)
		٥ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائيين. جوازه سواء قضى الحكم المطعون فيه فى أصل الحق أو فى طلب وقتى. شرطه. مناقضة قضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى وحسم مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين طرفى الخصومة.
٧٩٠	١٥٠	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥١ ق. جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)
		٦ - الأصل فى ميعاد الطعن بالمعارضة فى الأحكام الجنائية الغيابية. ثلاثة أيام من تاريخ اعلانها. الاستثناء فيما يتعلق بالعقوبة من تاريخ اعلان الحكم لشخص المتهم أو من تاريخ علمه. م ٣٩٨ إجراءات جنائية. الحكم الصادر فى الدعوى المدنية. خضوعه للأصل العام. مؤدى ذلك. صيرورة الحكم فيها نهائيا باعلانه وفق قانون المرافعات وبإنقضاء مواعيد الطعن المقررة دون إجراءاته لا تلازم بينه وبين الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية.
١١٣٠	٢١٦	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٧ - الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى. اعتبارها حجة فيما فصلت فيه بين الخصوم. شرط ذلك. م ١٠١ اثبات. القضاء للطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع. غير مانع من القضاء لغيره بصحة ونفاذ عقد آخر عن ذات العقار ولو تدخل كل منهما فى دعوى الأخر. علة ذلك.
١٢٠٥	٢٣٦	(الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٨ - الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية. م ٢٤٩ مرافعات. شرطه.
١٢٤٢	٢٣٧	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - القضاء السابق بصحة العقد. اكتساب قوة الأمر المقضى مانع للخصوم من رفع دعوى جديدة تستند إلى أحد الأسباب التي كانت دعوى صحة ونفاذ العقد تتسع لبحثها ولو بأبلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى.
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		١٠ - القضاء فى طلب وقف تنفيذ الحكم الملتبس فيه . قضاء وقتى لا يحوز حجية الأمر المقضى . للمحكمة العدول عن رأى ارتأته وقت الفصل فى الدعوى .
١٣٣٨	٢٥٧	(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)
		١١ - اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى فيه . مانع للخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة لمناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأبلة قانونية أو واقعية جديدة .
١٤٠٤	٢٧١	(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)
		١٢ - المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى بها . شرطه .
١٧٢٠	٣٢٧	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		١٣ - الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى . الاستثناء . عدم تغيير مراكز الخصوم وظروف الدعوى .
١٧٢٠	٣٢٧	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		١٤ - حجية الحكم لا تثبت إلا بالنسبة لطرفى الخصومة التى فصل فيها . م ١٠١ من قانون الإثبات .
١٧٦٧	٣٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨)
		١٥ - الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية الطعن فيه بالنقض . شرطه . صدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى فى مسألة أساسية أو كلية شاملة بين الخصوم أنفسهم ولو اختلفت الطلبات . علة ذلك .
١٧٩٥	٣٤٠	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - قوة الأمر المقضى . ثبوتها للحكم النهائى ولو كان مما يجوز الطعن فيه بالنقض أو طعن فيه بالفعل .
١٨٠٣	٤٣٢	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٧)
		١٧ - الدفع باكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . شرطه . وحدة الموضوع والخصوم والسبب فى الدعويين م ١٠١ إثبات .
٢٠٢٠	٣٨٣	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		١٨ - القضاء النهائى - اكتسابه قوة الأمر المقضى فيما ثار بين الخصوم من نزاع فصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية . ما لم تنظر فيه المحكمة لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
٢١٤٩	٤٠٧	(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		١٩ - قوة الأمر المقضى مانعة للخصوم انفسهم من العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها لو بأبلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٢١٤٩	٤٠٧	(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		٢٠ - مسائل الأحوال الشخصية . ما هيئتها . وجوب تمثيل النيابة العامة فيها بوصفها نائبة عن المجتمع . الأحكام الصادرة فيها . حجتها مطلقة قبل الكافة . علة ذلك . اكتساب تلك الحجية شرطه . عدم مخالفتها نصا من القرآن أو السنة أو الاجماع وإلا كان باطلا .
٢٢٦٨	٤٢٩	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		٢١ - المنع من إعادة نظر للنزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه .
٢٣٠٦	٤٣٥	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ك)
		كفالة
		١ - التزام الكفيل - متضامنا أو غير متضامن - ما هيته . التزام تابع لالتزام المدين الأصلي . لا يقوم الا بقيامه .
١٣٤	٢٨	(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٤)
		٢ - اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . أثره . تضامن المتبوعين في حالة تعددهم م ٧٩٥ مبنى .
٢٠٥	٥٠	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٣)
		٣ - إستئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم . م ٢٢١ مرافعات . ايداع الكفالة إجراء جوهري لازم لقبوله . علة ذلك .
٣٥٤	٧٠	(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		(م)
		محاماة . محكمة الموضوع . محكمة القيم . مرض الموت . مسئولية . معاهدات . ملكية . مؤسسات . موطن . موظفون .
		(محاماه)
		توكيل المحامي :
		نيابة إدارة قضايا الحكومة عن شركات القطاع العام في مباشرة بعض الدعاوى . م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . رفعها طعنا عن إحدى هذه الشركات . مفاده . أن الدعوى أحيلت إليها من الشركة لمباشرتها . توقيع عضو إدارة القضايا على صحيفة الاستئناف . غير واجب . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٤)
٤٥٤	٨٧	اتعاب المحامي :
		الحكم الصادر في استئناف قرار تقدير اتعاب المحامي الصابر من مجلس النقابة الفرعية . م ١١٢ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . جواز الطعن فيه بطريق النقض . (الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٤)
٨٧٤	١٦٦	حظر الجمع بين المحاماه ومنصب رئيس مجلس الإدارة :
		- حظر الجمع بين المحاماة ومنصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب . م ٥٢ / ١ ق المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مناطه . أن تكون المنشأة التي يعمل بها المحامي شركة مساهمة . (الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٥/٢/١٩٨٤)
١١٩٧	٢٣٠	

الصفحة	القاعدة	
		حظر تعامل المحامي في الحقوق الموكل في الدفاع عنها :
		حظر تعامل المحامي مع موكله في الحقوق التي تولى الدفاع عنها فيها . انتهاء النزاع على الحق . أثره . رفع الحظر .
١٦٢٣	٣١٠	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		في الطعن بالنقض :
		اقامة الطعن بالنقض من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن مصلحة الضرائب . عدم اشتراط درجة معينة فيمن يوقع صحيفة الطعن . ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة . لا يغير من ذلك ما اوجبه المادة ٢٥٣ مرافعات من توقيع محام مقبول امام محكمة النقض على صحيفة الطعن بالنقض . علة ذلك .
١٨٤٢	٣٥٠	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)
		محكمة الموضوع
		أولاً : في التكييف :
		١ - تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . مسئولية مرتكب الخطأ عن الأضرار مهما متابعته وتفاقمت . شرطها . أن تكون مباشرة وناشئة عن الفعل وحده .
١٤٣	٣٠	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)
		٢ - العقد شريعة المتعاقدين . عدم جواز الانحراف عن عبارات العقد الواضحة . خروج القاضى عن هذه القاعدة . مخالفة للقانون . علة ذلك . وجوب الأخذ بما تفيد عبارات العقد بأكملها وفي مجملها . الاعتناء بما تفيد عبارة دون أخرى . غير جائز .
٥٦٨	١٠٧	(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٨٣٣	١٥٧	٣ - لمحكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح حسب حقيقة المطلوب فيها والسبب القانوني الذي تركز عليه ومثال بشأن دعوى الحق ودعوى الحيازة. (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
١٣٠٢	٢٤٨	٤ - وجوب تكييف العقد - باعتباره بيعا أو وصيه - حتى يمكن على ضوء ذلك البت في أمر صحته ونفاذه. (الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
١٦٢٧	٣١١	٥ - التعرف على قصد المتعاقدين . متروك لمحكمة الموضوع . تكييف هذا القصد . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
١٦٤٥	٣١٤	٦ - العبرة في الدعوى هو بحقيقة المطلوب فيها دون اعتداد بالعبارات التي صيغت بها هذه الطلبات . القضاء بانقاص الاجرة مقابل الحرمان من مميزات العين المؤجرة لا يتضمن قضاء برد ما دفع زائدا عن الاجرة . لا محل للدفاع بسقوط الحق في استرداده بمضى ثلاث سنوات . (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
١٧٠٠	٣٢٤	٧ - تكييف العقود . مناطه . وضوح اللفظ . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص محكمة الموضوع نية المتعاقدين . شرطه . أن يكون سائغا لا مخالفا فيه للثابت بالأوراق . (الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)
١٧٠٦	٣٢٥	٨ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير دلالة السكوت . شرطه . (الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)
		٩ - إنشاء الورقة التجارية أو تظهيرها وفاء لدين سابق ، أثره . عدم اعتبار ذلك انقضاء الدين الأصلي بالتجديد . علة ذلك . تجسيد الالتزام لا

الصفحة	القاعدة	
٢٠٠٧	٣٨٠	يفترض . استقلال قاضي الموضوع باستخلاصه والفصل فيه . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)
٢١٦٩	٤١١	١٠ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدنى . مقوماته . المقومات المعنوية هي العنصر الرئيسى . تحديد عناصره من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
٢٢٩٣	٤٣٢	١١ - تكييف الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . حقها فى اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانونى الصحيح . وجوب تقيدها بسبب الدعوى وطلبات الخصوم . (الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		ثانيا فى مسائل الواقع :
٤١٧	٨١	١ - مرض الموت . ماهيته . استتاله المرض لأكثر من سنة لا يعتبر مرض موت مهما يكن من خطورته واحتمال عدم براء صاحبه . أثر ذلك . اعتبار تصرفاته فى هذه الفترة صحيحة . اشتداد المرض واستتالته . اعتباره من حالات مرض الموت . اذا اعقبته الوفاة . قيام مرض الموت . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٨/٢)
١٠٠٣	١٨٩	٢ - اعتبار التصرف وصية طبقا للمادة ٩١٦ مدنى . شرطه . صدوره فى مرض الموت وان يقصد به التبرع . نية المتصرف هى المعول عليها . استظهارها مسألة موضوعية لا تدخل فيها لمحكمة النقض . شرطه . (الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٣ - النيابة الاتفاقية . لا يشترط لقيامها شكل معين . جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية . مؤدى ذلك . جواز ايداع ثمن العقار المشغوع

الصفحة	القاعدة	
		فيه خريزة المحكمة من الوكيل - فى الموعد القانونى - ولو لم تكن وكالة رسمية . استقلال محكمة الموضوع بالاستدلال على هذه النيابة متى بنى على اسباب سائفة .
٢٨٤	٥٨	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		٤ - سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع والموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم . مفادها استقلالها بتقدير مدى جدية أو جدوى طلب الخصم ضم قضية إلى أخرى أو وقف إحداها ريثما يفصل فى الأخرى . عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
٣١٠	٦٣	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)
		٥ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع . تكييف هذا الفهم وتطبيق القانون عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٥٣١	١٠١	(الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		٦ - نية التملك . إستخلاص ثبوتها من علمه . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفا .
٦٦٥	١٢٥	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
		٧ - تقدير علم الممول المرسل إليه بالرسالة البريدية الواردة له من مصلحة الضرائب . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٧١٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٨ - التحقق من انضمام إحدى الدول الى اتفاقية الاحكام المعقودة فى سنة ١٩٥٢ بين مصر وبعض دول الجامعة العربية . وفق الاجراءات الواردة بالمادة العاشرة منها . من مسائل الواقع .
٧١٨	١٤٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
٧٧٧	١٤٨	٩ - الريع . ماهيته . تقريره من سلطة محكمة الموضوع طالما لم ينص القانون على اتباع معايير معينة في خصوصه . (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)
٨١١	١٥٤	١٠ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها . استخلاصها للحقيقة منها متى كان ذلك سائغا وله أصل ثابت في الأوراق . (الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
٩٤٣	١٧٨	١١ - استيفاء الحيازة للشروط القانونية . التحقق منه من سلطة محكمة الموضوع لا سبيل لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . (الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
١٢٧٤	٢٤٤	١٢ - استخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير مدى جدية المنازعة في الدين . هو مما تستقل به محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
١٤١٠	٢٧٢	١٣ - وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة . واقعة مادية . جواز اثباتها بكافة الطرق . للمحكمة ان تعتمد في ثبوت الحيازة بعنصرها على القرائن التي تستنبطها من وقائع الدعوى مادام استخلاصها سائغا . (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٤)
١٤٣٣	٢٧٤	١٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة قاضي الموضوع . حسبه ان يبين الحقيقة التي إقتنع بها وان يقيم قضاءه على أسباب كافية لحمله . عدم التزامه بتعقب حجج الخصوم والرد عليها استقلالا . (الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - اثبات توافر ركن الاعتياد في نشاط بيع العقارات . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .
١٧٧٢	٣٣٦	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٧)
		١٦ - اكتساب الحائز العرضى ملكية العقار بالتقادم . شرطه . تغيير صفة حيازته : تقدير ايلة التغيير . فصل محكمة الموضوع فيها .
١٨٠٣	٣٤٢	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٧/١١)
		١٧ - لقاضى الموضوع سلطة فهم الواقع فى الدعوى . عدم تقيده بتكييف الخصوم لها . وجوب اعطائها التكييف الصحيح . العبرة بحقيقة المطلوب فيها .
١٨١١	٣٤٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)
		١٨ - المستندات المقدمة للاشتراك فى توزيع أموال المدين المنزوع ملكيته على الدائنين . شرط قبولها . لقاضى التوزيع سلطة تقدير الطلبات والمستندات المقدمة .
١٨٤٢	٣٥٠	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)
		١٩ - المجادلة فى الوفاء بالالتزام مسألة واقع . استقلال محكمة الموضوع به مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)
		٢٠ - تفسير الاقرارات واستخلاص الاقرار بحق أو نفيه من سلطة محكمة الموضوع طالما لم تخرج عن المعنى الظاهر لعباراتها . الجدل فى ذلك . موضوعى .
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٢١ - العادات التجارية من مسائل الواقع التى يترك التثبت من قيامها وتفسيرها لقاضى الموضوع . خروجها من رقابة محكمة النقض الا حيث يحيد القاضى عن تطبيق عادة ثبت لديه قيامها .
٢١٩٠	٤١٥	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - تقدير ثمن الارض . وجوب احتسابه وفقا لثمن المثل وقت البناء . تقديره . واقع تستقل به محكمة الموضوع .
٢٢٢٧	٤٢٢	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٢٣ - وضع اليد المكسب للملكية . من مسائل الواقع . استقلال قاضي الموضوع باستخلاصه طالما كان ذلك سائغا .
٢٣١١	٤٣٦	(الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		٢٤ - النزول عن التّقدم . وقوعه بإرادة المتنازل بعد ثبوت الحق فيه صراحة أو ضمنا . الارادة الضمنية . استخلاصها من واقع لا يدل إلا عليها . طلب الملكية استنادا إلى الميراث . عدم اعتباره تنازلا .
٢٣١٥	٤٣٧	(الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		(أ) في الاحوال الشخصية :
		١ - دعوى الطاعة اختلافها موضوعا وسببا عن دعوى التّطليق للضرر . الحكم ببخول الزوجة في طاعة زوجها ونشوزها . لاينفى بذاته ادعاء الزوجة المضارة في دعوى التّطليق للضرر . لمحكمة الموضوع الاستعانة في اثبات الضرر بما يتصل به في دعوى الطاعة .
١٣٢٠	٢٥٢	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
		٢ - تقرير حالة العته لدى أحد المتعاقدين . استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاءها على اسباب سائغة .
١٣٣٣	٢٥٦	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		(ب) في العقود :
		١ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير مسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في مسلك الشخص . شرطه .
٢١٨	٤٥	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تفسير صيغ العقود والمحركات . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها سائفا . عدم تقيدها بما تقيده عبارته معينه بل بما تقيده عبارات المحرر باكملها .
٥٣١	١٠١	(الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		٣ - الشفيع . اعتباره من الغير بالنسبة لطرفي البيع سبب الشفعة . عدم الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر متى كان حسن النية . بحث توافر حسن النية لدى الشفيع . من مسائل الواقع الخاضعة لتقدير محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائفا .
١٢٣٥	٢٣٦	(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩)
		٤ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير المحركات والاتفاقات بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة المحرر تحمل المعنى الذي حصلته .
١٢٥٥	٢٤٠	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠)
		٥ - طلب فسخ العقد خضوعه لتقدير قاضي الموضوع . منح المتين اجلا للوفاء بالالتزام . مانع من جواز الحكم بالفسخ متى تم الوفاء في غضون الاجل . انقضاء الاجل دون وفاء كامل غير موجب للحكم بالفسخ حتما . بقاء العقد قائما والوفاء بالالتزام ممكنا بعد انقضاء الاجل وحتى صدور الحكم النهائي .
١٣٩٠	٢٦٨	(الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)
		٦ - لا يجوز للقاضي الانحراف عن عبارات العقد الواضحة . المقصود بالوضوح . حمل عبارات العقد على معنى يخالف ظاهرها . شرطه . ان يكون لاسباب مقبولة . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٦٢٧	٣١١	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
		٧ - استرداد الحيابة . الالتجاء إلى دعوى الحق لا إلى دعوى الحيابة . شرطه . ارتباط المدعى مع المدعى عليه فيها بعقد . جواز إقامة المستأجر

الصفحة	القاعدة	
		دعوى استرداد الحيازة على مستأجر العين من المالك المفتصب ولو كان المستأجر الاخير حسن النية .
١٨١١	٣٤٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)
		٨ - عبارة العقد الواضحة . عدم جواز الانحراف عنها بحجة تفسيرها الى معنى آخر . م ١٥٠ مدني .
١٩٢٠	٣٦٦	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦)
		٩ - إستخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
٢٠٢٩	٣٨٤	(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		١٠ - تفسير العقود واستظهار نية طرفيها من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها لا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعباراتها .
٢١٨٢	٤١٤	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
		١١ - تفسير الاقرارات والاتفاقات وسائر المحررات . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . الا تخرج بالتفسير الى معنى آخر ، التكييف القانوني لما قصده العاقدان ، وانزال حكم القانون عليها . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٢١٩٤	٤١٦	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		(ج) فني إيجار الاماكن :
		١ - قطع الساكن صلته بالمسكن وتخليه عن صفة المساكنة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت من الاوراق وتكفي لحمله . النعي على ذلك . جدل موضوعي . عدم قبول التحدي به امام محكمة النقض .
٢١٣	٤٤	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٢٥٣	٤٢	٢ - الضرورة الملحة لبيع المتجر - مادة ٢/٥٩٤ مدني . استقلال قاضي الموضوع باستخلاصها دون معقب . شرطه . ان يكون استخلاصه سائغا . النعى على ذلك جدل موضوعي غير جائز امام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
١٥٥٨	٢٩٩	٣ - اثبات او نفى تخلى المستأجر عن العين المؤجرة من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى اقامت قضاءها على اسباب سائغة . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
١٨١١	٣٤٤	٤ - اثبات او نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى اقامت قضاءها على اسباب سائغة . (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨)
٢٠٦٦	٣٩١	٥ - الإقامة التي يترتب عليها مزية الامتداد القانوني لعقد الايجار . م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصور بها - الإقامة المستقرة المعتادة . الإقامة العرضية والغائبة والموقوتة لا تعد كذلك . تقديرها من سلطة قاضي الموضوع متى اقام قضاءه على اسباب سائغة لها اصلها الثابت بالأوراق وتكفي لحمله . (الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢١٦٩	٤١١	٦ - خلو المادة ٢/٥٩٤ مدني من ضابط يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع . لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها . مادام استخلاصها سائغا . (الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠)
٢٢١٦	٤٢٠	٧ - الضرورة الملجئة لبيع المتجر . م ٢/٥٩٤ مدني . استقلال قاضي الموضوع باستخلاصها . شرطه . ان يكون سائغا وله اصله الثابت بالأوراق . مثال لأسباب غير سائغة . (الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ح) في المسؤولية :
١٠٢	٢٣	١ - تقدير مساهمة المضرور في الفعل الضار . خضوعه لقاضي الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائق . وصف فعل المضرور بأنه خطأ . خضوعه لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
١٦٣	٣٥	٢ - نظام تسليم صاحبه . مؤداه . قيام الناقل بتسليم البضاعة مباشرة الى صاحبها دون أن تدخل المخازن الجمركية - ليس من شأنه تغيير في مسئولية الربان قبل مصلحة الجمارك . استمرار مسئوليته عن البضاعة حتى تمام التسليم . (الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)
٣٨٩	٧٧	٣ - التعويض الجابر للضرر . حق محكمة الموضوع في تقديره مادام لا يوجد نص في القانون أو العقد يلزمها باتباع معايير معينة في خصوصه . (الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
٣٨٩	٧٧	٤ - الاتفاق مقدما على تقدير التعويض : الذي يلتزم به المسئول . التزام محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت المسئولية مالم يكن مبالغاً فيه أو لم يثبت تحقق الضرر . (الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
٧٧٧	١٤٨	٥ - التعويض عن الخطأ التقصيري أو العقدي الخاضع لتقدير القاضي . غير معلوم المقدار وقت طلبه بالمعنى المقصود من المادة ٢٢٦ مدني . اعتباره كذلك بصدور الحكم النهائي . (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)
١٣٦١	٢٩٩	٦ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض . استقلال قاضي الموضوع بها . شرط ذلك . (الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . استقلال قاضي الموضوع به دون رقابة من محكمة النقض . شرطه . أن يكون استخلاصه سائغا ومن شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها .
١٤٧٦	٢٨٣	(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)
		٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما إذا كانت الواقعة تعتبر سببا اجنبيا ينقضي به الالتزام وتتفى به المسئولية شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائغة تكفي لحمله .
١٥١٩	٢٩١	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		ثالثا : في مسائل الاثبات :
		١ - الحكم بسقوط الادعاء بالتزوير لعدم اعلان مذكرة شواهد التزوير خلال الثمانية أيام التالية للتقرير . جوازي للمحكمة . عدم اعمالها هذا الجزاء في حينه ومنحها المدعى اجلا لاتمام الاعلان . اثره . امتناع توقيع الجزاء اذا ماتم الاعلان خلال الاجل المحدد . م ٢/٤٩ ق الاثبات .
٢٢٤	٤٦	(الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)
		٢ - مبدأ الثبوت بالكتابة له مالم الكتابة من قوة في الاثبات متى اكمله الخصوم بشهادة الشهود . م ٦٢ إثبات . ماهيته . عدم اشتراط بيانات معينة في الورقة لاعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . اعتبار الورقة من شأنها أن تجعل التصرف قريب الاحتمال . من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاءها على أسباب سائغة .
١٣٣٣	٢٥٦	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		٣ - محكمة الموضوع . لها حق العدول عن اجراء الاثبات الذي أمرت به . شرطه . أن تجد في اوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - طلب الخصم تمكينه من أثبات أو نفى دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الأثبات الجائزة قانونا . إلتزام محكمة الموضوع بإيجابته . شرطه . أن يكون منتجا فى النزاع وليس فى أوراق الدعوى . والأدلة المطروحة فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها . طلب إثبات صدور التنازل عن تدليس . إلتفات المحكمة عن تحقيقه - قصور .
١٦٦٢	٣١٨	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)
		٥ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات . حسبها ان تقيم قضاءها على ما يصلح لحمله . المنازعة فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
١٧٥١	٣٣٣	(الطعن رقم ٨٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
		٦ - محكمة الموضوع حقها فى العدول عما أمرت به من اجراءات الاثبات . شرطه . بيان اسبابه مالم تكن هى التى أمرت باتخاذ الاجراء من تلقاء نفسها . علة ذلك .
١٧٥١	٣٣	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
		٧ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بتتبع الخصوم فى جميع أقوالهم أو حججهم أو طلباتهم والرد عليها استقلالاً مادام فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى لتلك الأقوال والحجج والطلبات .
١٨٨١	٣٥٨	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٨ - القاضى غير مقيد بما يشف عنه حكم الاثبات من اتجاه فى الراى . للمحكمة الا تأخذ بنتيجة ما أمرت به من اجراءات الاثبات . شرطه . بيان اسباب العدول .
٢١٣٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		في الاحالة للتحقيق :
٣٦١	٧٢	١ - احالة الدعوى الى التحقيق . أمر متروك لمحكمة الموضوع . لها أن تطرح طلبها إذا رأت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلد ١ / ٢ / ١٩٨٤)
١٣٣٣	٢٥٦	٢ - طلب احالة الدعوى الى التحقيق . ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع رفض اجابته متى وجدت في عناصر ادعوى مايكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٤)
١٤٥٣	٢٧٨	٣ - احالة الدعوى الى التحقيق او ندب خبير فيها ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع رفض اجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٨٤)
١٤٧٧	٢٨٤	٤ - لمحكمة الموضوع سلطة الترجيع بين البيّنات . والاخذ بما تطمئن اليه منها . (الطعن رقم ٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٨٤)
١٧٥١	٣٣٣	٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى وأدلتها ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٤)
١٧٦٢	٣٣٤	٦ - تقدير أقوال الشهود . رهين بما تطمئن إليه محكمة الموضوع . أخذها بأقوال شاهد بون آخر . شرطه - ألا تخرج بهذه الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد على كل منها طالما أقامت قضاها على مايكفي لحمله . (الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - اجراء التحقيق ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع رفض اجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها مايكفى لتكوين عقيدتها .
١٩٧٨	٣٣٧	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)
		٨ - محكمة الموضوع . عدم التزامها باجابة طلب الخصم لحالة الدعوى الى التحقيق طالما أنها وجدت في أوراقها مايكفى لتكوين عقيدتها .
٢٣١١	٤٣٦	(الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		في الاستجواب :
		حكم الاستجواب . عدم اكتسابه قوة الامر المقضى . للمحكمة العدول عنه دون بيان الاسباب .
١٦٢٣	٣١٠	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
		في اليمين :
		استخلاص كيدية اليمين وتقدير قيام العذر في التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلفها . حق لقاضي الموضوع متى اقام قضاءه على اسباب سائغة تكفى لحمله . مثال .
١٩٨٧	٣٧٧	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١)
		في الخبرة :
		١ - الدفاع الذي يترتب على اغفاله بطلان الحكم . ماهيته . اقتناع المحكمة بتقرير الخبير وأخذها به محمولا على اسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه مادام في أخذها به مايدل على انها لم تجد فيها ما يستحق الرد عليه .
١٣٨	٢٩	(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استناد محكمة الموضوع الى تقرير خبير مودع في دعوى أخرى . شرطه . تقديم صورته وايداعها ملف الدعوى .
٧٧٧	١٤٨	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)
		٣ - تقرير الخبير . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب نذب خبير آخر متى وجدت في أوراق الدعوى وفي تقرير الخبير السابق نذبه ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . حسبها ان تبني قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٨١١	١٥٤	(الطعن رقم ١٣٦ ، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٤ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بالاستجابة الى طلب نذب خبير مرجح طالما وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٩٧٢	١٨٣	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)
		٥ - تقرير الخبير عنصر من عناصر الاثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . قيام التقرير على حجج تؤيدها الأدلة والقرائن الثابتة بالأوراق . اطراح المحكمة للنتيجة التي انتهى إليها الخبير والأخذ بنتيجة مخالفة . شرطه . الرد على ما جاء بالتقرير من حجج وان تقيم قضاءها على أدلة صحيحة سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها دون مخالفة للثبات بالأوراق .
١١٥٦	٢٢١	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)
		٦ - تقرير الخبير . عنصر من عناصر الاثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
١٧٧٢	٣٣٦	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٩)
		٧ - نذب المحكمة خبيراً لاستكمال عناصر النزاع دون استبعاد تقارير الخبراء السابق تقديمها . اقامة قضائها على احد هذه التقارير دون تقرير الخبير الأخير - لا يطلان .
٢١٣٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً في تقدير الأدلة :
		١ - التحقق من أحقية المورث في الانتفاع بالعين المتصرف فيها إستناداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه لثبوت قرينة المادة ٩١٧ مدني . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً .
١٤٦	٣١	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)
		٢ - حظر احتجاز الشخص مالكا كان أو مستأجرا لأكثر من مسكن في البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . م ٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . مجرد الإقامة في مكان ما لا يتوافق به الاحتجاز المحظور قانوناً . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق . النعي عليه جدل موضوعي غير جائز أمام محكمة النقض .
٢٠٣	٤٣	(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)
		٣ - تقدير أقوال الشهود والترجيح بين البيّنات مما يستقل به قاضي الموضوع مادام لم يخرج بها عما يؤدي إليه منلولها . محكمة الموضوع غير ملزمة ببيان أسباب عدم اطمئنانها الى ما لم تأخذ به من أقوال الشهود .
٢٥٣	٥٢	(الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٤ - لمحكمة الموضوع الاخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه او لأسباب أخرى مستنبطة من أوراق الدعوى ومستنداتها وما طرح فيها من قرائن كما أن لها الاخذ ببعض التقرير دون البعض الآخر . متى اقامت قضاها على أسباب سائفة .
٢٨٤	٥٨	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
		٥ - استظهار التعسف في نقل العامل من القرائن المستخلصة من ملابس نديه والظروف التي أحاطت بقرار نقله . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها طالما لم تخرج عما يؤدي إليه منلولها . النعي على

الصفحة	القاعدة	
		الحكم المطعون فيه بهذا الشأن . جدل موضوعي لاتجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٤٠٧	٨٠	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
		٦ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود والاخذ ببعضها دون البعض الآخر طالما لم تخرج عن مدلولها . لها الأخذ بالشهادة السماعية .
٤١٧	٨١	(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨)
		٧ - استناد محكمة الموضوع الى تقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على ما وجه اليه من طعون .
٤٦٣	٨٨	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		٨ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . اقامة الحكم قضاءه على النتيجة التي انهى اليها الخبير بأسباب سائغة تكفى لحمله . لا قصور . عدم التزام المحكمة بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه او بإجابة طلب التحقيق متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقينتها .
٤٦٨	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		٩ - محكمة الموضوع . اختصاصها بالطلب التبعي المرفوع مع الطلب الاصلى في اختصاصها . مثال : الحكم بصفه مستعجله بالطرد من العين المبيعه والتسليم وفي الموضوع بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع التداعى . النعى على الحكم بمخالفة قواعد الاختصاص النوعى بقضائه بالتسليم . غير صحيح .
٥١٢	٩٧	(الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
		١٠ - استخلاص الحكم بادلة سائغة من القرائن المستمدة من أوراق

الصفحة	القاعدة	
٥٨١	١١٠	الدعوى وكالة الطاعن لمورث المطعون ضدهم . صحيح . ادعاء الطاعن بعدم انعقاد الوكالة لعدم قبوله لها . غير مقبول . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
٥٩٩	١١٣	١١ - تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين الأدلة . من سلطة محكمة الموضوع . ندب خبير آخر في الدعوى . لا يحول بين المحكمة والأخذ بتقرير الخبير الأول عند الفصل في موضوعها مادامت تقيم قضاءها على أسباب سائغة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)
٦٧١	١٢٦	١٢ - لقاضي الموضوع سلطة تامة في بحث الدلائل والمستندات ، وترجيح ما يطمئن إليه وإستخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى . دون رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائغا . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)
٧٣٠	١٣٩	١٣ - إنتهاء محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية إلى الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه . عدم التزام بالرد على الطعون الموجهة إليه . علة ذلك : (الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
٧٣٦	١٤٠	١٤ - منح الشركاء مهلة للقيام بإجراءات الشهر والنشر . من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع . عزوفها عن إستعمال تلك الرخصة . لا يعيب حكمها . (الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
٧٥٢	١٤٣	١٥ - استقلال قاضي الموضوع في الأخذ بالليل المقدم له أو أطراحه . الاستثناء . ان تكون له حجية معينة حددها القانون . (الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
٨٣٣	١٥٧	<p>١٦ - زوال سند ملكية المؤجر بآثر رجعى لبطلانه . أثره . عدم نفاذ الايجار الصادر منه فى حق المالك اذا كان مشوباً بالغش . علة ذلك . استخلاص توافر الغش والتواطؤ . حق لمحكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائفاً .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)</p>
٨٣٣	١٥٧	<p>١٧ - تقدير القرائن هو مما تستقل به محكمة الموضوع . اقامة الحكم قضاءه على قرينة سائغة وكافية لحمله . سكوته عن الرد على مستندات الطاعن وطلبه الاحالة الى التحقيق لاثبات عكس ما خلص اليه . لا عيب . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)</p>
٩٩٥	١٨٨	<p>١٨ - تحصيل فهم الواقع من سلطة قاضى الموضوع . عدم التزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم . مادام أن قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد المسقط لتلك الاقوال والحجج والطلبات .</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)</p>
٩٩٥	١٨٨	<p>١٩ - تقدير قيام أسباب الفسخ . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه أن يكون سائفاً . المنازعة فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)</p>
١٠٢٧	١٩٥	<p>٢٠ - محكمة الموضوع حقها فى الاخذ بتقرير الخبير متى اقتنعت بصحة أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلاً على الطعون الموجهة اليه . الجدل فى ذلك . موضوعى عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)</p> <p>٢١ - لمحكمة الموضوع سلطة عامة فى الاخذ بما تطعن اليه من الأدلة</p>

الصفحة	القاعدة	
		واطراح ماعداه دون حاجة للرد استقلالا على مالم تأخذ به . طالما قام حكمها على اسباب سائغة لها اصلها الثابت بالاوراق .
١٠٣٢	١٩٦	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
		٢٢ - حبس المشتري للثمن . شرطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزاع المبيع من تحت يده . م ٢/٤٥٧ مدنى . علم المشتري بهذا السبب وقت الشراء . لا يعد بذاته دليلا على نزوله عن حق الحبس . علة ذلك . تقدير جدية السبب . استقلال قاضى الموضوع به .
١١٨٦	٢٢٧	(الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٦)
		٢٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير التعويض بغير معقب من محكمة النقض . شرطه . إقامة قضائها على ما يكفى لحمله .
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
		٢٤ - تقدير ايلة الصورية مما يستقل به قاضى الموضوع متى اقام قضاء على اسباب سائغة . عدم التزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم مادام أن قيام الحقيقة التى ائتمتع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .
١٢٠٥	٢٣١	(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٢٥ - تقدير دليل التواطؤ والعلم باعسار المدين كشرط لعدم نفاذ تصرفه . من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاءها على اسباب سائغة .
١٢١٣	٢٣٢	(الطعن رقم ٢١٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٢٦ - حق الدائن الذى يستعمل دعوى عدم نفاذ التصرف . شرطه المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ مدنى . ثبوت علم المدين والمتصرف إليه باعسار المدين وقت التصرف . كاف لاعتبار التواطؤ قائما . اثبات

الصفحة	القاعدة	
		الاعسار . وسيلته . للمدين أو المتصرف إليه تقي الاعسار باثبات ان للاول مالا يغطي ديونه.
١٢١٣	٢٣٢	(الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
		٢٧ - طلب اعادة الدعوى للمرافعة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجدية . اغفال الاشارة إلى الطلب يعد بمثابة رفض ضمنى له .
١٢٧٤	٢٤٤	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
		٢٨ - الخطأ الجسيم الذى يجيز مخاصمة القاضى . ماهيته . تقدير جسامة الخطأ من سلطة محكمة الموضوع .
١٣٣٨	٢٥٧	(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)
		٢٩ - تقدير الدليل فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .
١٤١٠	٢٧٢	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
		٣٠ - عدم تقديم الطاعنة الدليل على ما تمسكت به من أوجه الطعن . نعى مفقور للدليل غير مقبول .
١٤٢٨	٢٧٣	(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)
		٣١ - ثبوت ان البيان الخاص بمحل اقامة المطعون ضدها قد تم بناء على ما أدلى به مقدمها تحت مسؤوليته . خضوعه لسلطة قاضى الموضوع فى تقدير الدليل .
١٤٤٨	٢٧٧	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		٣٢ - اقامة الحكيم قضاءه ياسياب سائغة تكفى لحمله ما استخلصه من اقوال - الشهود وقرائن الدعوى من اقامة المطعون ضدها بصفة مستمرة بشقة النزاع منذ أكثر من عشر سنوات سابقة على وفاة

الصفحة	القاعدة	
		المستأجرة الاصلية . النعى فى ذلك جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .
١٤٤٨	٢٧٧	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		٣٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير الدليل مادامت تقيم قضاءها على مايكفى لحمله . استناد الحكم الى تحقيق اجرته هيئة اخرى غير التى اصدرته . جائز .
١٤٦٢	٢٨٠	(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		٣٤ - تقدير اقوال الشهود . رهين بما تطمئن اليه محكمة الموضوع . المنازعة فى ذلك جدل فى تقدير الدليل . عدم جواز اثارته امام محكمة النقض .
١٥٩٦	٣٠٥	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٣٥ - رأى الخبير . عنصر من عناصر الاثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع بون معقب . استناد محكمة الموضوع الى تقرير الخبير محمولاً على اسبابه عدم التزامها بالرد استقلالاً على ما وجه اليه من طعون . علة ذلك .
١٦١٤	٣٠٨	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٣٦ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع .
١٧٥١	٣٣٣	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٥)
		٣٧ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل وترجيح شهادة على اخرى . اقوال الشهود امام الخبير او فى تحقيق . للمحكمة الاستدلال بها كقرينة مع غيرها . عدم تقيدها بنتيجة تقرير الخبير الذى اعتمدت اعماله مادام قضاؤها يقوم على مايحمله .
١٧٩١	٣٣٩	(الطعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
١٨٣٦	٣٤٨	٢٨ - تقدير سوء السلوك ودواعي الفرقة الموجبة للتطليق، واقع يستقل قاضي الموضوع باستخلاصه. (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)
١٨٩٤	٣٦١	٢٩ - تقرير الخبير من أدلة الدعوى، خضوعه لتقدير محكمة الموضوع. (الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
١٨٩٤	٣٦١	٤٠ - إيتناء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق، اعتباره متضمنا الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنون من أوجه نفاع، المنازعة في ذلك، جدل في تقدير المحكمة للأدلة، عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض. (الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
١٨٩٤	٣٦١	٤١ - الزام أي من الخصوم بمصاريف الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته، من سلطة محكمة الموضوع بغير رقابه من محكمة النقض، م ١٨٦ مراقعات. (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)
١٩٥٨	٣٧٢	٤٢ - محكمة الموضوع، إستقلالها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير القرائن وما يقدم إليها فيها من أدلة ومستندات متى أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله. (الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١)
١٩٨٧	٣٧٧	٤٣ - محكمة الموضوع سلطتها في إستنباط القرائن بشرطه، أن يكون سائغا وله سنده من الأوراق وموثقا للنتيجة التي انتهت إليها. (الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢٠٧٨	٣٩٣	

الصفحة	القاعدة	
		٤٤ - ترك المستأجر للعين وتخليه عنها للغير . من مسائل الواقع استقلال قاضي الموضوع بتقديرها متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٢٠٧٨	٣٩٣	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٤٥ - التنازل الضمني عن الحق . بتقدير أدلته . من سلطة محكمة الموضوع حسبها إقامة قضائها على ما يكفى لحمله . عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم ومستنداتهم والرد عليها استقلالا . علة ذلك .
٢٠٨٣	٣٩٤	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٤٦ - التحقق من توافر النيابة عن الخصم وعدم توافرها من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
٢١٢٨	٤٠٤	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		٤٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير قيمة الأدلة فيها من سلطة محكمة الموضوع لاثريب عليها ان هي اخذت بأى دليل تقتنع به من أدلة الأثبات . حسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم قضاها على أسباب سائغة .
٢١٣٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		٤٨ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وما يقدم فيها من أدلة . من سلطة محكمة الموضوع . لاثريب عليها ان اخذت بأى دليل تكون قد اقتنعت به . حسبها إقامة قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٢٢٠١	٤١٧	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		٤٩ - عمل الخبير . استقلال محكمة الموضوع بتقديره والأخذ بتقريره محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطهون الموجهة إليه .
٢٤١١	٤٤٦	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		في مسألة الاجراءات :
٣٨٩	٧٧	١ - إثارة الطاعن أمام محكمة النقض وجه دفاع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع . غير مقبول . (الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
٩٩٥	١٨٨	٢ - إجابة طلب فتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفال الحكم في هذا الطلب . رفض ضمنى له . (الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٤)
١١٤٩	٢١٩	٣ - محكمة الموضوع . لا تملك تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
١١٩٧	٢٣٠	٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على أوجه دفاع الخصوم غير الجوهرية التي لا يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . (الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)
١٢٣٥	٢٣٦	٥ - طلب إعادة الدعوى للمرافعة . إجابة الخصوم إليه متروك لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩)
١٣١٠	٢٤٩	٦ - إعادة الدعوى إلى المرافعة . من إطلاقات محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)
١٤٤٠	٢٧٥	٧ - استئجال نظر الدعوى . خضوعه لتقدير المحكمة . شريطة ذلك . عدم قيام عذر للخصم في تقديم دفاعه رغم انقضاء المجال أمامه لذلك . (الطعن رقم ٧٠٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧)
		(محكمة القيم)
		اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ٧٩ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم ، وجوب إحالته إلى محكمة القيم بالم يكن قد قبل

الصفحة	القاعدة	
		باب المراقبة فيها . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .
٣٢١	٦٥	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦) ٢ - محكمة القيم . اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات المفروضة استنادا إلى قانون الطوراء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها . وجوب إحالته إلى محكمة القيم . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ .
١٩٨٤	٣٥٣	(الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١) مرض الموت ١ - مرض الموت . ماهيته . إستطالة المرض لأكثر من سنة لا يعتبر مرض موت مهما يكن من خطورته واحتمال عدم براء صاحبه . أثر ذلك . اعتبار تصرفاته في هذه الفترة صحيحة . اشتداد المرض واستطالته اعتباره من حالات مرض الموت إذا أعقبته الوفاة . قيام مرض الموت . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع .
٤١٧	٨١	(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٨) ٢ - النزاع في صدور الوقف من الواقف في مرض الموت . تعلقه بأصل الوقف .
١٩٤٠	٣٦٨	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧) مسئولية أولا : المسؤولية العقابية : ١ - تكليف العقدي بآته وديعة بأجر . مؤداه . التزام المودع لديه ببذل عناية الشخص العادي في المحافظة على الشيء المودع . عدم تنفيذ هذا الالتزام . خطأ يرتب المسؤولية . نفى المسؤولية لا يكون إلا بإثبات السبب الأجنبي .
٣٨٩	٧٧	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
٣٨٩	٧٧	٢ - التعويض الجابر للضرر . حق محكمة الموضوع في تقديره ما دام لا يوجد نص في القانون أو العقد يلزمها باتباع معايير معينة في خصومة . (الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
٣٨٩	٧٧	٣ - الاتفاق مقدما على تقدير التعويض الذي يلتزم به المسئول . التزام محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت المسئولية ما لم يكن مبالغا فيه أو لم يثبت تحقق الضرر . (الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)
٦١٧	١١٦	٤ - الخطأ العقدي أساسه . إخلال المدين بالتزامه العقدي . إستناد الحكم في قضائه بالتعويض إلى إخلال الطاعنة بالتزاماتها الناشئة عن عقد العمل دون بيان سند في قيام هذه الالتزامات ومصدرها . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٩٩ و ٣١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥)
٨١١	١٥٤	٥ - مسئولية الدولة عن سداد التزامات الشركات والمنشآت المؤممة . حدودها . توفر الصفة للدولة في الخصومة المنعقدة في هذا الخصوص . لا يغير من ذلك احتفاظ الشركة المؤممة بشخصيتها المعنوية ونتمتها المالية المستقلة التي كانت لها قبل التأميم . (الطعن رقم ١٣٦ و ١٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
١٥٥٤	٢٩٨	٦ - تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر والتي تدخل في حساب التعويض . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
١٥٥٤	٢٩٨	٧ - التعويض في المسئولية العقدية - في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - اقتصراره على الضرر المباشر المتوقع عند التعاقد . التعويض في المسئولية التقصيرية يكون عن أي ضرر مباشر متوقعا أو غير متوقع . الضرر المباشر . ماهيته قياسه بمعيار موضوعي لا شخصي . وجوب توقع مقدار ومداه . (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
١٥٥٤	٢٩٨	٨ - تلف العين المؤجرة أو هلاكها أو حريقها . قرينة قانونية على

الصفحة	القاعدة	
١٩٥٢	٣٧١	ثبوت الخطأ في جانب المستأجر . م ١/٥٨٢ مدنى . جواز نفيها بإثبات المستأجر للسبب الأجنبى أو خطأ أو عيب في ذات العين . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)
١٩٥٢	٣٧١	٩ - نفى خطأ المستأجر عن التلف أو الهلاك . جوازه بإقامته الدليل على بخل عناية الرجل المعتاد . م ١/٢١١ مدنى . نفى المسؤولية عن الحريق وجوب أن يكون بإثبات السبب الأجنبى . م ١/٥٨٢ مدنى . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)
٢١٦١	٤٠٩	١٠ - رضاء المؤجر باستعمال المكان بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة أثره .. نفى المخالفة عن هذا الاستعمال ولو ترتب عليه ضرر بالمؤجر . القضاء بالاخلاء والتعويض خطأ في القانون . علة ذلك . (الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)
		مسئولية شركة التأمين :
٩٠٥	١٧١	١ - التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل . لا يفيد منه إلا من سمح له بركوبها . ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء هذا القانون بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٤)
١٥٨٢	٣٠٣	٢ - التأمين الاجبارى على السيارات الخاصة . لا يغطى المسؤولية المترتبة عن وفاة أو إصابة ركابها . (الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)
١٥٨٢	٣٠٣	٣ - استعمال السيارة المؤمن عليها في غير الغرض المخصص لها . للمؤمن الرجوع على المؤمن له دون مساس بحق المضرور قبل المؤمن . المادتان ٢١٧ و ١٩ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .
١٥٨٢	٣٠٣	(الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)
١٥٨٢	٣٠٣	٤ - المادتان ٧٤٨ ، ٧٥٣ مدنى تحكمان كل عقود التأمين ، وجوب الأخذ بشروط وثيقة التأمين كلما كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيد . (الطعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		مسئولية الناقل البحري :
		النص في شارطة ايجار السفينة على التزام المرسل إليه بتفريغ البضاعة . مفاده . تفريغ البضاعة بمعرفة المرسل إليه . عدم دلالة على التسليم الفعلي قبل التفريغ . ماهية التسليم .
١٠١٢	١٩١	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		مسئولية الناقل الجوي :
		التعويض الناشئ عن مسؤولية الناقل الجوي في نقل الأمتعة والبضائع . تحديده بوزن الرسالة دون النظر لمحتوياتها . تقدير التعويض بالقيمة الحقيقية للبضاعة . شرطه . إيضاح المرسل لنوع البضاعة وقيمتها وسداد الرسوم الإضافية عنها عند التسليم مالم يثبت الناقل تجاوزها عن القيمة الحقيقية . م ٢/٢٢ من اتفاقية فارسوفيا . جواز ابداء هذا الايضاح بأية وسيلة تنبئ عن المقصود منه . علة ذلك .
٥٧٤	١٠٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		مسئولية الحارس القضائي :
		الحارس القضائي ولو كان منتبها من خبراء وزارة العدل . يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه وليس من وزارة العدل . اعتباره وكيلًا عن اصحاب الشأن في دعوى الحراسة . الأخطاء التي تقع منه خلال حراسته . لا تسأل عنها وزارة العدل .
١٠٢	٢٣	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
		ثانيا : المسؤولية التقصيرية :
		(أ) الخطأ :
		تكليف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . مسؤولية مرتكب الخطأ عن الأضرار مهما نتابت وتفاقت . شرطها . أن تكون مباشرة وناشئة عن الفعل وحده .
١٤٣	٢٠	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الضرر والتعويض عنه :
		١ - تقدير مساهمة المضرور في الفعل الضار . خضوعه لقاضي الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائق . وصف فعل المضرور بأنه خطأ . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٠٢	٢٣	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
		٢ - التعويض عن الضرر المادي . شرطه . تحقق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا .
٧٥٢	١٤٣	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		٣ - تعيين عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض .
٧٥٢	١٤٣	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		٤ - اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة . ق ٧١ لسنة ١٩٧٥ . مناطه . طلب الضابط التعويض استنادا إلى أحكام المسؤولية التقصيرية . انحسار اختصاص هذه اللجان عنه .
٨٧٨	١٦٧	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)
		٥ - التعويض عن الضرر المادي . شرطه . التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة آخر . مناطه . ثبوت أن المتوفى كان يعول المضرور فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محققة .
١١٣٠	٢١٦	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
		٦ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملابسة في تقدير التعويض . استقلال قاضي الموضوع بها . شرط ذلك .
١٣٦١	٢٦١	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)
		٧ - استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . استقلال قاضي الموضوع به دون رقابة من محكمة النقض .

الصفحة	القاعدة	
		شرطه . أن يكون استخلاصه سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .
١٤٧٦	٢٨٣	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		٨ - التعويض في المسؤولية العقدية - في غير حالاتي الغش والخطأ الجسيم - اقتصراره على الضرر المباشر المتوقع عند التعاقد . التعويض في المسؤولية التقصيرية يكون عن أى ضرر مباشر لها متوقعا أو غير متوقع . الضرر المباشر : ماهيته قياسه بمعيار موضوعي لا شخصي . وجوب توقع مقداره ومداه .
١٥٥٤	٢٩٨	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
		٩ - تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر والتي تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض .
١٥٥٤	٢٩٨	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
		(ج) دعوى المسؤولية التقصيرية :
		١ - ترتب مسئوليتين - جنائية ومدنية - عن الفعل الواحد . إقامة دعوى المسؤولية أمام المحكمة المدنية . أثره . وجود وقف السير فيها حتى تمام الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية . م ٢٦٥ إجراءات جنائية . علة ذلك . اعتبارها مانعا قانونيا من متابعة السير في إجراءات الدعوى المدنية التي يجمعها بالدعوى الجنائية أساس مشترك .
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٤/٣/٢)
		٢ - الحكم بوقف السير في الدعوى المدنية لحين الفصل نهائيا في الدعوى الجنائية التي يجمعها معها أساس مشترك . مؤداه . وجوب عدم احتساب مدة الوقف في مدة انقضاء الخصومة . عدم تعارض ذلك مع عبارة : في جميع الأحوال : الواردة بالمادة ١٤٠ مراقعات ..
٢٦	٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٤/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		(د) بعض صور المسئولية التقصيرية
		مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة :
		١ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع . علاقة التبعية . مناطها . ان يكون للمتبوع سلطة فعلية على تابعه في إصدار الأوامر والرقابة عليه ومحاسبته .
١٠٢	٢٣	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
		٢ - علاقة التبعية . عدم قيامها بذاتها - في حالة إصابة التابع - موجبا لاسناد الخطأ لشخص المتبوع أو افتراضه في حقه . جواز أن يكون الخطأ واقعا من التابع - المضرور - (مثال) .
١٤٧٦	٢٨٣	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		مسئولية حارس الأشياء :
		١ - المسئولية عن الأشياء . أساسها . م ١٧٨ مدني .
٢٥٧	٧١	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)
		٢ - حارس الشيء الذي يفترض الخطأ في جانبه ، هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصرا واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء . الحكم ببراءة المتهم رغم انتفاء خطأ للمجنى عليه ، لا ينفى مسئولية الحارس عن التعويض .
٢٥٧	٧١	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)
		٣ - خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يترتب مسئوليته الذاتية في معنى المادة ٢/٦٨ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، خطأ واجب الإثبات لا تطبق في شأنه احكام المسئولية المفترضة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مدني . علة ذلك .
١٠١٩	١٩٣	(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٤ - حارس البناء . تعريفه . مناطه مسئولية . عدم البناء كلياً أو

الصفحة	القاعدة	
		جزئيا بغير تدخل إنسان . إستناد أعمال الهدم إلى مقاول مختص : أثره . انتقال المسؤولية إليه .
١١١٧	٢١٣	(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦) ٥ - مسؤولية حارس البناء . شرطها . السيطرة الفعلية على البناء لحساب نفسه . سيطرة التابع على البناء وقت قيامه بعمله لحساب متبوعه . لا تضافى عليه صفة الحارس . علة ذلك .
١١١٧	٢١٣	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦) ثالثا : تقادم دعوى المسؤولية :
		إنهاء الحكم المطعون فيه إلى ارتكاب الناقل غشا . أثره . إستناد دعوى التعويض التى ترفع على المسؤولية التقصيرية وتقادمها بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المستول عنه .
٢٠٢٩	٣٨٤	(الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠) <u>معاهدات</u>
٧١٨	١٤٦	١ - التحقق من انضمام إحدى الدول إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة فى سنة ١٩٥٢ بين مصر وبعض نول الجامعة العربية وفق الاجراءات الواردة بالمادة العاشرة منها . من مسائل الواقع . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
		٢ - تحديد مسؤولية الناقل البحرى فى معاهدة بروكسل . اعتباره حدا أقصى لما يمكن أن يحكم به سواء فى حالة الفقد الجزئى أو الكلى . القضاء بما يجاوز هذا الحد الأقصى عن الفقد الجزئى وحصول الاستئناف من الطاعنة المرسل إليها دون الشركة الناقلة . أثره . عدم جواز الحكم بتخفيض التعويض . علة ذلك .
١٠٠٦	١٩٠	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦) ٣ - حدوث العجز فى الرسالة أثناء الرحلة البحرية التى انتهت بوصول السفينة الناقلة فى ٢١/٥/١٩٧٥ . التعويض عنه بخصومه فيما يتصل

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٦	١٩٠	<p>بحدود مسؤولية الناقل البحري لحكم المادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل دون بروتوكول تعديلها الموقع في ١٩٦٨/٢/٢٢ . علة ذلك . عدم الموافقة عليه والعمل به إلا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٢٠ . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)</p> <p style="text-align: center;">ملكية</p> <p style="text-align: right;">أسباب كسب الملكية :</p> <p>١ - أسباب كسب الملكية . ليس من بينها القيد في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات . (الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)</p> <p>٢ - نية التملك . استخلاص ثبوتها من عدمه من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائغا . (الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)</p> <p>٣ - لمدعى الملكية أن يقيم إدعاءه على السبب الذي يراه مملكا له . حسب الحكم أن يحقق هذا السبب ويفصل فيه . مثال . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)</p> <p style="text-align: right;">الحيازة :</p> <p>١ - تملك العقار بالتقادم الخمسي . شرطه . وضع اليد مدة خمس سنوات متتالية بحسن نية وسبب صحيح مسجل صانر من غير مالك . حسن النية . ماهيته . م ٩٦٩ مدني . (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)</p> <p>٢ - اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة . شرطه . على الحكم المثبت لها أن يعرض لشروطها ويبين الوقائع التي تؤدي إلى توافرها والتحقق من وجودها . اغفال الحكم التعرض لبيان تاريخ بدء الحيازة والتحقق من شرط المدة وهو من الأحكام الآمرة المتعلقة بالنظام العام - خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها . لازم ذلك . أن تكون الأموال محل الحيازة جائزا تملكها بالتقادم . أثره . عدم قبول الدعوى من الحائز للأموال الخاصة بالدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة . م ٩٧٠ مدنى .
٨٤٦	١٥٩	(الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
		٤ - حق الملكية . حق دائم لا يسقط بعدم الاستعمال مهما طال الزمن . جواز اكتسابه بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية .
١١٧١	٢٢٤	(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢)
		٥ - العدول عن الادعاء بالملكية بالعقد إلى الادعاء بالملكية بوضع اليد المدة الطويلة . أثره . ليس للمحكمة أن تقضى بالملكية بناء على العقد . علة ذلك .
١٨٨١	٣٥٨	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٦ - وضع اليد المكسب للملكية . من مسائل الواقع . استقلال قاضى الموضوع باستخلاصه طالما كان ذلك سائغا .
٢٣١١	٤٣٦	(الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)
		الاتصاق :
		ملكية صاحب الأرض لما عليها وما تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى . م ٩٢١ مدنى . قرينة قانونية قابلة لاثبات العكس . عدم جواز التحدى بقواعد الاتصاق عند وجود اتفاق يخالفها .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥ و ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		إنقال الملكية :
		١ - عقد البيع العرفى لا ينقل ملكية العقار ولا يفتىء سوى التزامات شخصية بين طرفيه . أثره . عدم جواز مطالبة المشتري لفاسد العقار بريعه طالما لم يتسلمه أو مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد الملكية التى لم تنتقل إليه بعد . علة ذلك .
٣٧٧	٧٤	(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - شراء الطاعن عين النزاع بعقد ابتدائي قضى بصحته ونفاذه ووضع يده عليه - مفاده . لنقل الحيازة القانونية للعقار إليه . طلب المطعون ضده الأول التسليم استنادا إلى عقد بيع عرفي صادر له من البائع للطاعن عن ذات العين . سبيل المفاضلة بينهما في استلام العقار بتسجيل العقد أو الحكم الصادر بالصحة والنفاذ أو التأشير على هامش تسجيل الصحيفة . القضاء للمطعون ضده الأول بالتسليم باعتباره أثرا من آثار حق الملكية دون انتقال الملكية إليه . خطأ .
١٣٧٠	١٦٢	(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠) القيود الواردة على الملكية : ملكية الأجانب للعقارات ،
		١ - عدم الاعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن العقارات المبنية والأراضي الفضاء التي لم يكن قد تم شهرها قبل العمل بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . الاستثناء . توافق إحدى الحالات الثلاث الواردة بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون . شرط انطباقها . أن تكون سابقة على ١٩٨٤/٤/٢١ ومتعلقة بذات التصرف .
١١٠٦	٢١١	(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦) ٢ - إتفاقية التشجيع والحماية بين مصر واليونان . خلوها من نص يبيح تملك اليوناني للعقارات في مصر . أثره . تطبيق أحكام القانون ٨١ لسنة ٧٦ .
٢٣٠٢	٤٣٤	(الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠) الملكية الشائعة :
		١ - الحصة الشائعة في عقار . جواز أن تكون محلا للحيازة بنية التملك على وجه التخصيص والانفراد . إجتماع يد الحائز مع يد المالك . أثره . إكتساب الشريك على الشيوع حصة باقي الشركاء بالتقادم . شرطه .
٦٦٥	١٢٥	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣) ٢ - بيع الشريك المشتاع لجزء مقرر من العقار الشائع قبل إجراء القسمة ليس للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه ولو كان عقده مسجلا . علة ذلك .
٨٦٣	١٥٣	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وضع يد المالك على الشيوع على جزء مقرر من العقار يوازي حصته . لا يحق لأحد شركائه انتزاع هذا القدر منه . حق هذا الشريك في طلب القسمة أو مقابل الانتفاع . استخلاص الحكم بأدلة سائغة عدم وضع يد الطاعنة على شقة النزاع . لا خطأ .
٢٠٨٨	٣٩٥	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣) ملكية الدولة :
		١ - بيع العقارات المملوكة للحكومة ملكية خاصة بطريق الممارسة . معقود للمحافظين دون سواهم بعد موافقة اللجنة التنفيذية بالمحافظة . عدم جواز الاتابة في ذلك . م/١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ .
٢١٠٦	٣٩٩	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٨) ٢ - اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ إختصاصها بالفصل في النزاع حول ملكية الأرض الصحراوية أو أي تصرف واقع عليها . مناطه . وقوعه في المناطق المعتبرة خارج الزمام بعد مسافة الكيلو مترين . لا فرق بين أن تكون مزروعة أو غير مزروعة ، عليها منشآت ثابتة أو غير ثابتة .
٢٠٩٦	٣٣٩	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦) ملكية عامة :
		١ - أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم الحراسة إلى ملكية الدولة بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . اقتصراره على تسوية الأوضاع الناشئة عن هذه الأيلولة دون تعديل لها :
١١٣٩	٢١٨	(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) ٢ - قيام القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لما تضمنته من حكم المادة ٢٠ في أساسه ومبناه على المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي آلت بموجبها أموال الخاصين للحراسة للدولة . الحكم بعدم دستوريته . مؤداه . اعتبار هذه المادة منسوخة لانعدام محلها . أثر ذلك . اعتبار الأموال المفروضة عليها الحراسة ولو كان بيعا عرفيا .
١١٣٩	٢١٨	(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المال المملوك للأفراد ، تحويله إلى مال عام . كفيته . (الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢٠٧٥	٣٩٢	٤ - تخصيص العقار المملوك لأحد الأفراد للمتفعة العامة ، دون اتباع الإجراءات القانونية . اتفاقه في غايته مع نزاع الملكية بإجراءاته القانونية . أثره . إستحقاق ذور الشأن الحقوق المترتبة على نزاع الملكية ومنها الحق في تعويض يعادل الثمن . (الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢٠٧٥	٣٩٢	دعوى الملكية : ١ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . وجوب بحث عما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه . عدم اتساعها لبحث اكتساب المشتري لملكية المبيع . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)
٨٥١	١٦٠	٢ - حق الملكية . نطاقه . الريع . اعتباره من توابع حق الملكية وأثر من آثاره . مؤدى ذلك . اعتبار دعوى تثبيت ملكية الشيء قاطعة للتقدم بالنسبة للمطالبة بريعه متى نلت على التمسك الجازم بحق الملكية وتوابعه . (الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
١٠٢٧	١٩٥	٣ - دعوى تعيين الحدود بين عقارين متجاورين . المقصود بها رسم الحد الفاصل في الطبيعة بين عقارين متجاورين . اقتصار مهمة القاضي فيها على تطبيق مستندات الملكية وبيان الحد الفاصل بين العقارين طالما لم يوجد نزاع جدى بشأن الملكية أو مساحة العقار . (الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)
١٧٩٥	٣٤٠	مسائل متنوعة : ١ - فرض الحراسة الادارية بأداة قانونية . أثره . غل يد المالك عن أمواله . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
١١٣٩	٢١٨	

الصفحة	القاعدة	
١١٣٩	٢١٨	٢ - الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . انسحاب أثره إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز وحقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضى أو بانتضاء مدة التقادم . (الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
١١٣٩	٢١٨	٣ - سلطة رئيس الجمهورية بالأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم امتدادها إلى الأشخاص الطبيعيين . القرار الجمهوري الصادر بالمخالفة لذلك . اعتباره غصبا للسلطة . معدوم الأثر . مفاد ذلك . (الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)
١٤١١	٢٧٢	٤ - عقد الحكر . مفاده . إعطاء المحكر حق القرار فقط على الأرض المحكرة مادام يدفع أجرة المثل ولا ينتقل إليه ملكية الأرض المحكرة . مؤدى ذلك . إلغاء الوقف الأهلى لحق الحكر . أثره . أيلولة هذا الحق فقط إلى المستحقين دون ملكية الأرض المحكرة . (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)
١٥٩٦	٣٠٥	٥ - إيجار ملك الغير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر . م ٥٥٨ مدنى . المنازعات الناشئة عنه . لأى من طرفيه حق التقاضى بشأنها . النعى على ما استطرده إليه للحكم فى شأن التعريف بالحق وبالدعوى والتفرقة بينهما . غير منتج . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
مؤسسات		
مؤسسات عامة :		
		١ - اختصاص المؤسسة العامة إلى جانب الشركة بسبب إشرافها عليها وتبعية الشركة المذكورة لها . إلغاء المؤسسات العامة ونقل اختصاصاتها إلى رؤساء مجالس إدارات الشركات التى كانت تابعة لها . ق ١١٠ سنة

الصفحة	القاعدة	
٨١١	١٥٤	<p>١٩٧٥ . مؤداه . إنهاء التبعية واستقلال الشركة بذاتيتها في تعثيل نفسها . زوال صفة المؤسسة . لا أثر له على سير الخصومة .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦ و ١٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)</p> <p>٢ - مؤسسة مصر للطيران في ظل العمل بالقانونين رقمي ١١١ و ١١٦ لسنة ١٩٧٥ إعتبارها ضمن شركات القطاع العام . علاقة العاملين بها تعاقدية لا تنظيمية . أثره . خضوعهم للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .</p>
١٠٥٤	٢٠١	<p>(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٢)</p> <p>٣ - سريان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بمؤسسة مصر للطيران . مؤداه تطبيق أحكام القانون ٢٤ لسنة ٦٤ بشأن الأمراض المزمنة . تطبيق أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عليهم . خطأ في القانون . علة ذلك .</p>
١٠٥٤	٢٠١	<p>(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)</p> <p>٤ - القرارات التي تصدرها المؤسسات العامة باعتماد أوجه النشاط التجاري والمالي للشركات التابعة لها . عدم اعتبارها قرارات إدارية . أثره .</p>
١٦١١	٣٠٨	<p>(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)</p> <p>المؤسسات الصحفية :</p> <p>١ - المؤسسات الصحفية . عدم اعتبارها من قبيل الشركات المساهمة . إنفرادها بتنظيم خاص بمقتضى القانونين ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ و ١٥١ لسنة ١٩٦١ مغاير تماما للتنظيم الخاص بشركات المساهمة .</p>
١١٩٧	٢٣٠	<p>(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)</p> <p>٢ - المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . علاقتها بالعاملين بها . خضوعها لأحكام قانون العمل . القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . تعلق أحكامه بالنظام العام . اشتماله على أحكام مغايرة لقانون</p>

الصفحة	القاعدة	
		العمل. وجوب أعمالها بأثر فوري على العاملين بترك المؤسسات. مثال - بشأن تحديد سن التقاعد م ٢٨ -
١٩٦٦	٣٧٤	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)
		موطن
		الموطن الأصلي :
		١ - إلغاء الخصم موطنه الأصلي أو المختار دون إخطار خصمه بذلك - أثره - صحة الاعلان فيه - م ٢/١٢ مرافعات -
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		٢ - الاعلان في الموطن الأصلي - كفاية تسليم الصورة إلى أحد المقيمين مع المراد إعلانه في حال غيابه - م ١٠ مرافعات - عدم الزام المحضر بالتحقق من صحة مستلم الاعلان تبين أن من استلم الصورة ليس ممن عدلتهم المادة المذكورة - لا أثر له - علة ذلك -
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		الموطن المختار :
		١ - إتخاذ الطاعنين موطنًا مختارًا لهم مكتب محاميتهم أمام محكمة أول درجة - إعلانهم فيه بالمنكرة المقدمة من المطعون ضده في الاستئناف - صحيح - توكيلهم محاميا آخر اثناء نظر الاستئناف - لا أثر له طالما لم يخبروا الخصم بإلغاء هذا الموطن -
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		٢ - اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن في مصر - م ٢/٣ مرافعات قديم - تحديد البنك الأجنبي لمراسل له في خطاب الاعتماد وتقويضه دون غيره في القيام بكل ما يتعلق به - أثره - اعتبار محل هذا الراسل موطنًا مختارًا لتنفيذ ذلك الاعتماد - مؤداه - اختصاص المحاكم المصرية وانطباق القانون المصري -
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		«موظفون»
		١ - رسمية الورقة. المادتان ١٠ و ١١ إثبات. مناطها. حجيتها. شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص. العاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين. اعتبار الحكم عقد التأمين المختلط الصادر من إحدى شركات القطاع العام محررا عرفيا لا يقبل المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم. م ٢٧ إثبات. صحيح.
٥٩٥	١١٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)
		٢ - الأوراق الرسمية حجيتها. قاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره. مجال إنكارها الطعن بالتزوير: البيانات الأخرى التي يدونها تحت مسئولية ذوى الشأن، المرجع في إثبات حقيقتها إلى القواعد العامة في الإثبات.
١٤٤٨	٢٧٧	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)
		٣ - ثبوت أن البيان الخاص بمحل إقامة المطعون ضده قد تم بناء على ما أدلى به مقدمها تحت مسئوليته. خضوعه لسلطة قاض الموضوع في تقدير الدليل.
١٤٤٨	٢٧٧	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ن)
		نزاع ملكية . نظام عام . نقابات نقض . نقل . نيابة عامة
		—
		نزاع ملكية
		نزاع الملكية للمنفعة العامة :
١٢٩	٢٧	١ - تقدير التعويض عن نزاع الملكية للمنفعة العامة . ولاية المحكمة الابتدائية بصدده اقتصارها على نظر الطعن في قرار لجنة المعارضات . الحكم الصادر منها في الطعن غير قابل للاستئناف . قضاؤها في طلب جديد لم يسبق طرحه على اللجنة . جائز استئنافه . (الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٤)
١٢٩	٢٧	٢ - التعويض عن نزاع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة الى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الاجراءات التي أوجب القانون اتباعها لتقدير التعويض . (الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٤)
١٨٩	٤٠	٣ - للجهة الادارية الاستيلاء على العقار قبل صدور قرار نزاع الملكية للمنفعة العامة - تمهيدا لنزع ملكيته - لمالكي العقار المنزوع ملكيته الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء عليه . قصد المشرع . التيسير على المصالح العامة للقيام بتنفيذ المشروعات وإزالة صعوبات تشغيل المشروعات في المواعيد المقررة . م ١٦ ق ٥٧٧/١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
١٨٩	٤٠	٤ - لجنة التعويضات المنصوص عليها في القانون ١٩٥٤/٥٧٧ - بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة - اختصاصها بكون المحاكم العادية بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويض عن نزاع الملكية للمنفعة العامة. م ١٢ من القانون المذكور. (الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/١/١٠)
١٠٦٨	٢٠٣	٥ - التزام الجهة نازعة الملكية بتعويض الملاك. مصدره القانون وليس العمل غير المشروع. سواء التزمت تلك الجهة الاجراءات التي رسمها قانون نزاع الملكية من عدمه. علة ذلك. (الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
١٠٦٨	٢٠٣	٦ - المنزوع ملكيته. لا حق له في مطالبة الجهة المستفيدة من نزاع الملكية بالتعويض. تقاضيه التعويض يكون من ادارة نزاع الملكية التابعة لهيئة المساحة. م ١٠ القرار الجمهوري ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١. (الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
٢٠٧٥	٣٩٢	٧ - المال المملوك للأفراد. تحويله الى مال عام. كفيته. (الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ ق. - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢٠٧٥	٣٩٢	٨ - تخصيص العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة. بون اتباع الاجراءات القانونية. اتفاه في غايته مع نزاع الملكية بإجراءاته القانونية. اثره. إستحقاق نوو الشأن الحقوق المترتبة على نزاع الملكية ومنها الحق في تعويض يعادل الثمن. (الطعن رقم ٧ لسنة ٥٤ ق. - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢١٠٣	٣٩٨	٩ - تحديد مقابل التحسين الذي يلتزم مالك العقار بدفعه. م ٢١ ق ٥٧٧ السنة ١٩٥٤ لا يكون إلا بعد الانتهاء من المشروع الذي طرأ التحسين بسببه. (الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق. - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	نظام عام
		<p>أولاً : المسائل المتعلقة بالنظام العام :</p> <p>(١) القواعد الموضوعية الآمرة :</p> <p>١ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم خضوعها له في آثارها وانقضائها . للقواعد الآمرة في القانون الجديد . وجوب أعمالها بأثر فوري على ما لم يكن اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها .</p>
٢٠٣	٤٣	<p>(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)</p> <p>٢ - اقامة دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن دون إذن كتابي في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الاسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ . نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثناء نظرها . وجوب إعمال المادة ٤٠ منه . علة ذلك .</p>
٢٠٣	٤٣	<p>(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/١/١٦)</p> <p>٣ - القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ . متعلق بالنظام العام . أثره . سريانه بأثر فوري .</p>
٣١٦	٦٤	<p>(الطعون أرقام ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)</p> <p>٤ - تعلق النص القانوني بالنظام العام . أثره . انطباق حكمه بأثر فوري .</p>
٥٣٦	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضيا . أساسه . إيداء القاضي رأيا مسبقا في القضية المطروحة عليه . إعتباره سببا لعدم صلاحيته لنظرها . شرطه . عدم إكتساب هذا الرأي قوة الأمر المقضى .
٦٥٧	١٢٤	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٢) ٦ - أسباب عدم الصلاحية . تعلقها بالنظام العام . التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع .
٦٥٧	١٢٤	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٢) ٧ - آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام وطالما بقيت هذه العقود سارية وقت العمل بالقانون الجديد .
١٢٦٥	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٠) ٨ - خضوع عقد الإيجار لأحكام القانون الساري وقت إبرامه . الاستثناء . أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطبيقها بأثر فوري .
١٣٥١	٢٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧) ٩ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها . في آثارها وانتقضائها للقواعد الآمرة في القانون الجديد . وجوب إعمالها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانتقضائها .
١٥٤٥	٢٦٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦) ١٠ - المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . علاقتها بالعاملين بها . خضوعها لأحكام قانون العمل . القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . تعق أحكامه بالنظام العام . اشتماله على أحكام

الصفحة	القاعدة	
		مغايره لقانون العمل. وجوب اعمالها بأثر فوري على العاملين بتلك المؤسسات. مثال. بشأن تحديد سن التقاعد م ٢٨:
١٩٦٦	٢٧٤	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)
		١١ - التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة . تعلقها بالنظام العام مخالفتها . اثره . بطلان الاجراءات . اعلان نموذج ٨ تركت الى الحارس القضائي على التركة . عديم الأثر . علة ذلك . تنازله عن التمسك بهذا الانعدام . غير جائز .
٢١٢٣	٤٠٣	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		١٢ - صيرورة الحساب الجارى ديناً عادياً باقفاً له . تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق عليها . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام . الاستثناء . ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .
٢١٩٠	٤١٥	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤)
		(ب) فى ايجار الاماكن :
		١ - الحكم بالاخلاء لعدم الوفاء بالأجرة . جواز توقيه بسداد الأجرة والمصاريف والتنفقات دون الفوائد . المادة ٣١/١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سريان هذا الحكم على ما لم يفصل فيه نهائياً من دعاوى رفعت قبل صدور أولهما . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام . عدم استبعاد الحكم المطعون فيه الفوائد . خطأ فى القانون .
٢٦٧	٥٥	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٢ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسى لقبول دعوى الاخلاء . م ٣٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خلو الدعوى من التكليف أو وقوعه باطلاً أو صدوره ممن لا حق له فى توجيهه . اثره . عدم قبولها . تعلق ذلك بالنظام العام .
٤٤٢	٨٥	(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
٩٤٩	١٧٩	٣ - حظر إجراء تعديل أو إضافة بالمساكن الشعبية بغير ترخيص من الجهة المنشئة له والمشرقة عليه . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . عدم تيقن المحكمة من صدور موافقة الجهة المنشئة للمسكن الشعبي بإضافة غرفة لى عين النزاع . قصور . (الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
٩٥٤	١٨٠	٤ - وفاة المستأجرة الأصلية قبل نفاذ القنون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثره ثبوت حق الإقامة لابنتها المقيمة معها وقت الوفاة إعمالا للمادة ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إعمال القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والقضاء بإخلائها إستنادا إلى انتهاء العقد لأن أمستأجرة اجنبية انتهت إقامتها بالوفاة إعمالا للمادة ١٧/٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خطأ فى القانون . (الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
٩٨٠	١٨٥	٥ - منع الأجنبى مالكا أو مستأجرا من التاجير المفروش قاعدة متعلقة بالنظام العام . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٤٩ ، ١٣٦٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)
١٠٨٣	٢٠٦	٦ - ثبوت احتجاز المستفيد من الامتداد القانونى لوفاة للمستأجر لمسكن آخر بذات البلد . أثره . حق المؤجر فى التمسك ببطان العقد لمخالفة النظام العام . (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
١٦٤٥	٣١٤	٧ - التراخى فى رفع دعوى انقاص الاجرة لا يعد نزولا عنه . النزول الصريح أو الضمنى وقوعه باطلا لتعلق قواعد تحديد الاجرة بالنظام العام . (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) المسائل الاجرائية :
		١ - الدفع بعدم القبول المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . من النظام العام . لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها . شرطه . أن يكون داخلا فى نطاق الطعن وأن عناصره كانت مطروحة على محكمة الموضوع .
١٢٤	٢٦	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢)
		٢ - ضريبة الايراد العام . إجراءات الربط . التفرقة فى إجراءات ربط ضريبة الايراد العام بين الممولين الذين تقدموا باقراراتهم فى الميعاد والذين لم يتقدموا بها أو قدموها بعد الميعاد . مؤداها . عدم جواز تطبيق الاجراءات الخاصة بإحدى الطائفتين على الأخرى . علة ذلك . اعتبارها من النظام العام .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)
		٣ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . حق محكمة النقض والنيابة العامة فى اثارتهما من تلقاء نفسها . شرطه . ورودها على الجزء المطعون عليه من الحكم .
٧٢٧	١٥٦	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٤ - الاستئناف الفرعى يوجه إلى المستأنف الأصلى . لا يوجه الى خصم لم يقم برفع هذا الاستئناف . جواز الاستئناف الفرعى من عدمه . تعلقه بالنظام العام .
٩١٠	١٧٢	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٤)
		(د) الاختصاص النوعى والقيمى :
		١ - عدم جواز استئناف احكام محاكم الدرجة الأولى لنهائيتها . شرطه . صدورها وفقا لقواعد الاختصاص القيمى المتعلقة بالنظام العام .

الصفحة	القاعدة	
		صدورها بالمخالفة لتلك القواعد . عدم جواز التحدى بنهايتها وبعدم جواز استئنافها لغير حالات البطلان .
٣٧	٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ ق هيئة عامة، - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)
		٢ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي . جواز إستئنافه . شرطه . وقوع بطلان فيه أو بطلان في الاجراءات اثر فيه . م ٢٢١ مراقعات . تحديد الاختصاص النهائي للمحاكم . مناطه . التزامها قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام وإلا جاز استئنافه دون اشتراط وقوع بطلان فيه أو في الاجراءات اثر فيه . علة ذلك .
٣٧	٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ ق - هيئة عامة، جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧)
		(هـ) المسائل الجنائية :
		المسائل الجنائية . تعلقها بالنظام العام . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه .
٢٠٥٦	٣٨٩	(الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		ثانيا : المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
		١ - الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . اثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧٥	١٢٧	(الطعن رقم ٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)
		٢ - بطلان الاجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨٨١	٣٥٨	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		٢ - عدم جواز اثبات ما يخالف الكتابة الا بالكتابة . شرطه . الا يكون القصد من الكتابة التحايل على احكام متعلقة بالنظام العام . حق من وجه الاحتيال ضد مصلحته في إثباته بكافة طرق الاثبات .
٢٢٨١	٤٣١	(الطعن رقم ٦٣٥ . ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٢٦	٣	٤ - انقضاء الخصومة لعدم موالاة السير في إجراءاتها مدة ثلاث سنوات . م ١٤٠ مراقعات . اعتبارها مدة تقادم مسقط لإجراءات الخصومة ذاتها دون الحق موضوع الدعوى . عدم تعلقه بالنظام العام . وجوب التمسك به وجواز التنازل عنه . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ ق . هيئة عامة ، جلسة ١٩٨٨/٣/٢)
		نقابات
٤٥٤	٨٧	١ - دعوى النقابة إستقلالها عن دعاوى أعضائها . أساسه . إختلافها عنها في موضوعها سببها وخصومها وآثارها . (الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
٧٠٠	١٣٣	٢ - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين . حظر وقفهم عن العمل إلا بحكم من المحكمة التأديبية . م ٥٢ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . قصره على الوقف المعتبر جزاءً تأديبياً . الوقف الاحتياطي سريانه على جميع العاملين بصرف النظر عن صفتهم النقابية أو الوظيفية . م ٥٧ من القانون المشار إليه . علة ذلك . (الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)
		نقض
		أولاً : إجراءات الطعن :
١٨٨١	٣٥٨	١ - بطلان الإجراءات لأنعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
		(١) التقرير بالطعن :
		١ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض . م ٨٨١ و ٨٨٢ مراقعات . رفع

الصلحة	القاعدة	
		الطعن بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وورودها الى قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد . اثره . بطلان الطعن .
٨٦٨	١٦٤	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٢ قـ ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧) ٢ - صورة تقرير الطعن المعلنة . خلوها من تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم اليها واسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه . لا بطلان .
١٥٤٥	٢٩٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ قـ - جلسة ١٩٨٤/٦/٦) (ب) ميعاد الطعن : ١ - انعقاد الخصومة . شرطه . أن تكون بين شخصين من الأحياء . تخلف ذلك . اثره . إنعدام الخصومة . إلزام الخصم بمراقبة ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختتامه . الجهل بوفاة الخصم . مجرد عذر يوقف سريان ميعاد الطعن الى وقت زوال العذر بالعلم بالوفاة .
٣٤٠	٦٨	(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ قـ . جلسة ١٩٨٤/١/٣٠) ٢ - مواعيد الطعن في الأحكام . عدم الالتزام بها . اثره . سقوط الحق في الطعن . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢١٥ مراقعات .
٣٤٠	٦٨	(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ قـ - جلسة ١٩٨٤/١/٣٠) ٣ - ميعاد المسافة يعتبر زيادة على أصل الميعاد . اثر ذلك . اتصاله به مباشرة بحيث يكونان معا ميعادا واحدا متصلا .
٨٦٢	١٦٢	(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧) ٤ - انتهاء ميعاد الطعن بالنقض في يوم وافق عطلة رسمية . امتداده الى أول يوم عمل بعدها .
٨٦٢	١٦٢	(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٠ قـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - للطاعن أن يرفع طعنا آخر بالنقض عن ذات الحكم ليستدرك ما فاتته في الطعن الأول . شرطه - أن يكون ميعاد الطعن لازال ممتدا والا يكون قد سبق أن فصل في الطعن الأول .
١٨٣١	٣٤٧	(الطعن رقم ١٣٢٧ ، ١٤٦٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٢)
		٦ - ايداع صحيفة الطعن بالنقض لدى قلم كتاب محكمة النقض . وجوب إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض .
٢١٤٣	٤٠٦	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
		(ج) صحيفة الطعن :
		اقامة الطعن بالنقض من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن مصلحة الضرائب . عدم اشتراط درجة معينة فيمن يوقع صحيفة الطعن . ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة . لا يغير من ذلك ما أوجبه المادة ٢٥٣ مرافعات من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن بالنقض . علة ذلك .
١٨٤٢	٣٥٠	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٩)
		(د) ايداع المستندات :
		التزام الطاعن بأن يودع وفق صحيفة طعنه صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أحال اليه في أسبابه والا كان الطعن بالنقض باطلا . م ٢٥٥ مرافعات المعجلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧٣ . الاشارة الى أن الصورة مودعة في طعن آخر . لا يغني عن ايداعها .
١٨٤٠	٣٤٩	(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٥)
		(هـ) اعلان الطعن :
		١ - الميعاد المحدد لاعلان الطعن بالنقض . مجرد ميعاد تنظيمي لا بطلان في مجاوزته . م ٣/٢٥٦ مرافعات .
١١٦٤	٢٢٢	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
١١٦٤	٢٢٢	٢ - تقديم المطعون ضدهم مذكرة بدفاعهم بالرد على أسباب الطعن في الميعاد القانوني. مؤداه . تحقق الغاية من اعلانهم بصحيفة الطعن . التمسك ببطلان الاعلان غير مقبول . (الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠) ثانيا : شروط قبول الطعن : (١) الصفة :
٩٢٤	١٧٥	١ - صدور قرار تعيين الطاعن رئيسا لمجلس ادارة الشركة الطاعنة ونشره في الوقائع الرسمية قبل رفع الطعن . مؤداه . اعتبار الدفع ببطلان الطعن المؤسس على عدم تقديم هذا القرار على غير اساس . (الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨) ٢ - نعى الطاعنة على الحكم خطأ اضر آخرين غير ممثلين في الدعوى ولا صفة لها في تمثيلهم . غير مقبول .
١٥٦٤	٣٠٠	(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/٧) (ب) المصلحة :
٣٤٠	٦٨	١ - خصومة الطعن . شرط قبولها . أن تكون بين خصوم حقيقيين في النزاع . سبق اختصام المطعون ضده أمام المحكمة التي أصدرت الحكم . عدم كفايته لقبول الطعن . وجوب أن تكون للطاعن مصلحة في اختصامه . (الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٠) ٢ - تقدير لجنة الطعن ايرادات الطاعنة عن سنة ١٩٦١ بلا شيء وعن سنة ١٩٦٢ بما جعلها دون حد الاعفاء . تأييد الحكم بتقدير اللجنة لأسبابه . النعى في هذا الشق غير مقبول . علة ذلك . انتفاء المصلحة .
٥٠٥	٩٦	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المصلحة النظرية البحتة عدم صلاحيتها سببا للطعن بالنقض . مثال بشأن تنازل عن مكتب المحاماة .
١٣٢٦	٢٥٤	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)
		٤ - المصلحة في الطعن سواء كانت حالة أو محتملة . مناطها . أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن .
١٩٦٦	٣٧٤	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)
		٥ - المصلحة في الطعن . العبرة بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه .
٢٠٣٦	٣٨٥	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		(ج) الخصوم في الطعن :
		١ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون للمطعون عليه مصلحة في الدفاع عن الحكم .
٢٣٤	٤٩	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩)
		٢ - الطعن بالنقض جائز لكل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه طالما لم يتخل عن منازعته لخصمه . الطعن بالنقض ممن تدخلوا هجومياً في الدعوى . جائز .
٢٧٤	٥٦	(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣)
		٣ - خصومة الطعن شرط قبولها . أن تكون بين خصوم حقيقيين في النزاع . سبق اختصاص المطعون ضده أمام المحكمة التي أصدرت الحكم . عدم كفايته لقبول الطعن . وجوب أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه .
٣٤٠	٦٨	(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٠)
		٤ - الاختصاص في الطعن . وجوب أن يكون بالصفة التي كانت في الدعوى . عدم اشتراط القانون موضعاً معيناً لبيانها بالصحيفة . كفاية ورود هذه الصفة في أي موضع . مثال ..
٣٦١	٧٢	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز أو دعوى رفعه . أثره . اعتباره خصما ذا صفة يحاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه . أثره . اختصاصه في الطعن بالنقض على الحكم الصادر في هاتين الدعوتين . صحيح .
٥٥١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٦ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .
٩٣١	١٧٦	(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨)
٩٣١	١٧٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
١٠٦٠	٢٠٢	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
١١٥٦	٢٢١	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣٠)
١٣٥١	٢٥٩	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)
		٧ - اختصاص الشركة الطاعنة للشركاء المساهمين في شركة توصية بالأسهم في دعوى تنصل بحق من حقوق الشركة ليصدر الحكم في مواجهتهم . انضمام هؤلاء الشركاء الى الشركة الطاعنة في طلباتها بالاستئناف المرفوع عليها . انتهاء الحكم المطعون فيه الى الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . أثره . توفر مصلحة هؤلاء الشركاء في الطعن بالنقض . علة ذلك .
٩٣٦	١٧٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		٨ - الطعن بالنقض . شرطه . اقتصار الطاعن على اختصاص المحكوم لهم دون المحكوم عليهم مثله .
٩٣٦	١٧٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٩)
		٩ - اختصاص من بلغ سن الرشد من القصر في الطعن . أثره . عدم قبول اختصاص من كان ينوب عنهم لزوال صفته .
١٠٨٣	٢٠٦	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
		١٠ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . ادخال خصم في الدعوى لتقديم ما لديه من مستندات . عدم قبول اختصاصه في الطعن . علة ذلك .
١١٠٦	٢٨١	(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - الجهة الادارية القائمة على شئون التنظيم . اعتبارها خصما حقيقيا فى خصومة الطعن فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة. م ١/٥٩ ق ٤٩ سنة ١٩٧٧. علة ذلك . اختصاصها فى الطعن بالنقض صحيح فى القانون .
١٤٠٤	٢٧١	(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣)
		١٢ - اختصاص من كان طرفا فى الخصومة فى الطعن بالنقض . شرطه . المنازعة فى الطلبات .
١٥٣٣	٢٩٤	(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		١٣ - اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز أو دعوى رفعه . اثره . اعتباره خصما ذا صفة يحاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه . اختصاصه فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر فى هاتين الدعويتين . صحيح .
١٥٨٧	٣٠٤	(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		١٤ - الطعن بالنقض . عدم قبوله من غير المحكوم عليه بالحكم المطعون فيه .
١٨٠٨	٣٤٣	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٩)
		١٥ - المطعون عليه فى الطعن بالنقض . وجوب كونه خصما حقيقيا وجهت اليه أو منه طلبات ما . تخلف ذلك اثره . عدم قبول الطعن .
٢٠١٠	٣٨١	(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)
		١٦ - الاختصاص فى الطعن . شرطه . المنازعة فى الطلبات .
٢٠٣٦	٣٨٥	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		١٧ - اختصاص الطاعن لأحد الخصوم المحكوم عليهم فى حكم لم يكن صابرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها غير جائز .
٢٠٣٦	٣٨٥	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . اختصاص من لم توجه اليه طلبات ولم يقض عليه بشىء . غير مقبول .
٢١٥٧	٤٠٨	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩)
		١٩ - الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . قبول أحد الخصوم للحكم الابتدائى الصادر ضده فى موضوع قابل للتجزئة . صيرورته حائزا قوة الأمر المقضى فى حقه . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له .
٢٢١٦	٤٢٠	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٢٠ - الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه . اختصاص من لم توجه اليهم طلبات ولم يقض عليهم بشىء . غير مقبول .
٢٢٢١	٤٢١	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		٢١ - الطعن بالنقض . عدم قبوله إلا من المحكوم عليه .
٢٢٣٣	٤٢٣	(الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
		ثالثا : حالات الطعن :
		١ - التعويض عن الأثر بلا سبب . سقوطه بالتقادم الثلاثى - عدم تعلقه بالنظام العام - أثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤١	١٤١	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٢ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائيين . جوازه سواء قضى الحكم المطعون فيه فى أصل الحق أو فى طلب وقتى . شرطه . مناقضة قضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى وحسم مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة .
٧٩٠	١٥٠	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)
		٣ - جواز الطعن فى الأحكام أو عدم جوازه . خضوعه كإصل للقانون السارى وقت صدورهما . المادة الأولى من قانون المرافعات . الطعن فى الأحكام الصادرة بتحديد القيمة الإيجارية . خضوعه من

الصفحة	القاعة	
		حيث جواز الطعن أو عدمه للقانون الذي أقيمت في ظله في الحكم الصادر فيها ولو أدركها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل صدور الحكم .
٢٢٢٧	٤٢٢	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦) ٤ - الطعن بالنقض . حالاته . بيانها حصرا في المادة ٢٤٨ مرافعات .
٢٢٦٨	٤٢٩	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧) (١) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - جواز الطعن في الحكم الانتهائي - أيا كانت المحكمة التي أصدرته - إذا فصل في نزاع خلافا لحكم آخر حاز قوة الأمر المقضى . م ٢٤٩ مرافعات . علة ذلك . إطلاق النص . شموله الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل .
٦٣٠	١١٩	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧) ٢ - الحكم الصادر في استئناف قرار تقدير أتعاب المحامي الصادر من مجلس النقابة الفرعية . م ١١٢ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٨٧٤	١٦٦	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/٢٨) ٣ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . م ٢٤٩ مرافعات . شرطه .
١٢٤٢	٢٣٧	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩) ٤ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في التماس إعادة النظر المرفوع اليها . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٤٦٧	٢٨١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩) ٥ - الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية الطعن فيه بالنقض . شرطه . صدوره على خلاف حكم سابق جاز لقوة الأمر المقضى في مسألة أساسية أو كلية شاعلة بين الخصوم أنفسهم ولو اختلفت الطلبات . علة ذلك .
١٧٩٥	٣٤٠	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - قوة الأمر المقضى . ثبوتها للحكم النهائي ولو كان مما يجوز الطعن فيه بالنقض أو طعن فيه بالفعل .
١٨٠٣	٣٤٢	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٧) (ب) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . الطعن فيها بطريق النقض غير جائز . علة ذلك .
٤٧٣	٩٠	(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣) ٢ - الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الصادر على خلاف حكم سابق أيا كانت المحكمة التي أصدرته . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات . الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية بالموافقة لحكم سابق وليس بالمخالفة له . غير جائز الطعن فيه .
٥٩١	١١١	(الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨) ٣ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة أول درجة . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
١٠٩٥	٢٠٨	(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦) ٤ - الطعن بالنقض في حكم انتهائي ناقض قضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى . شرطه . اختلاف السبب في الدعويين المحكوم فيهما . أثره . عدم جواز الطعن بالنقض .
١٣١٧	٢٥١	(الطعن رقم ٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥) (ج) نطاق الطعن : الطعن بالنقض . نطاقه . عدول محكمة الموضوع عن حكم الاحالة الى التحقيق م ٩ قانون الاثبات . أثره . خروجه عن نطاق خصومة . الطعن بالنقض . الدفع ببطلان اعلان هذا الحكم . نعى على غير مورد .
٧٧٢	١٤٧	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً : أسباب الطعن :
		(أ) بيان الأسباب :
		١ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب بيانها وتعريفها تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة بصحيفة الطعن . عدم بيان سبب النعى بياناً دقيقاً . النعى به غير مقبول .
١٠٦٠	٢٠٢	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢)
		٢ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة . عدم بيان سبب النعى بياناً دقيقاً وعدم تحديد الرقابة الموضوعية والقانونية التي قصر الحكم في اتخاذها . نعى مجهول غير مقبول .
٢٢٤٩	٤٢٦	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		(ب) الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
		١ - أسباب عدم الصلاحية . تعلقها بالنظام العام . التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع .
٦٥٧	١٢٤	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)
		٢ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . حق محكمة النقض والنيابة العامة في إثارتها من تلقاء نفسها . شرطه . ورودها على الجزء المطعون عليه من الحكم .
٨٢٧	١٥٦	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦)
		٣ - طلب المؤجرين الإخلاء والتسليم وطلب الخصم الزامهم بتحرير عقد إيجار . كل منهما "غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة الفعل فيه . الحكم يقبل الاستئناف شكلاً دون اختصاص المحكوم عليها التي لم تطفئ بالاستئناف . أثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة اجرائية متعلقة

الصفحة	القاعدة	
١٨	٢	<p>بالنظام العام كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع. جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٠، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق. هيئة عامة، - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)</p> <p>(ج) السبب القانوني:</p> <p>السبب القانوني متى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع. جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.</p>
١٠١٦	١٩٢	<p>(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٣ ق. - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)</p> <p>(د) السبب الجديد:</p> <p>١ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته خلال الميعاد القانوني. اختلافه جوهريا عن الدفع بىطلان اعلان صحيفته. التمسك بىطلان اجراءات الاعلان استفادا لسبب لم يسبق اثارته امام محكمة الموضوع. عدم جواز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض.</p>
١١٦	٢٥	<p>(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٨٤/١/٢)</p> <p>٢ - اثارة الطاعن أمام محكمة النقض وجه دفاع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع. غير مقبول.</p>
٣٨٩	٧٧	<p>(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ق. - جلسة ١٩٨٤/٢/٦)</p> <p>٣ - الادعاء بحصول تنازل ضمنى عن المطالبة بىطلان الشركة. عدم ثبوت التمسك به أمام محكمة الموضوع ايا كان وجه الراى فيه. إعتباره دفاعا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.</p>
٧٣٦	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)</p> <p>٤ - القول بالانتماء إلى إحدى الملل التى تدين بوقوع الطلاق. دفاع يقوم على واقع. عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.</p>
٩٥٩	١٨١	<p>(الطعن رقم ٣١، لسنة ٥٣ ق. احوال شخصية، جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢١٣	٢٣٢	٥ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق في رفع الدعوى وبعدم قبولها لرفعها على غير ذي كامل صفة . سبب قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)
١٦٧٣	٣٢٠	٦ - الدفاع الذي يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . غير مقبول أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٧)
٢٠٢٠	٣٨٣	٧ - دفاع الطاعن بأن حق المطعون ضده يتحول الى تعويض في حالة تعذر رد الأَطْيَان . دفاع يختلط بواقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . غير مقبول . (الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
٢٠٦٦	٣٩١	٨ - دفاع لم يسبق إيدأؤه أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢٠٨٣	٣٩٤	٩ - دفاع جديد لم يسبق إبداءه أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
٢٠٩٧	٣٩٧	١٠ - الدفاع المستند الى واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٦)
٢١١٧	٤٠٢	١١ - المنازعة في صفة أحد الخصوم . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) السبب الموضوعي :
		١ - استظهار التعسف في نقل العامل من القرائن المستخلصة من ملابسات نبيه والظروف التي أحاطت بقرار نقله . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها طالما لم تخرج عما يؤدي اليه مدلولها . النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الشأن . جدل موضوعي لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .
٤٠٧	٨٠	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦) ٢ - الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . اثره . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧٥	١٢٧	(الطعن رقم ٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣) ٣ - محكمة الموضوع حقها في الأخذ بتقرير الخبير متى اقتنعت بصحة أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلا لا على الطعون المتوجهة اليه . الجدل في ذلك . موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .
١٠٢٧	١٩٥	(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧) ٤ - إقامة الحكم على دعائم كافية لحمل قضائه لها أصلها الثابت في الأوراق . النعي عليه بالقصور في التسييب لتعويله على بيانات الاستمارة رقم ٦ تأمينات في مجال تحديد تاريخ انتهاء عقد عمل المطعون ضده . جدل موضوعي . لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .
١١٩٧	٢٣٠	(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧) ٥ - السبب القانوني الذي يخالطه واقع . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٨٤	٢٤٦	(الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤) ٦ - تقدير أقوال الشهود رهين بما تطمئن اليه محكمة الموضوع . المنازعة في ذلك . جدل في تقدير الدليل . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .
١٥٩٦	٣٠٥	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
١٧٤٣	٣٢٨	٧ - التمسك أمام محكمة النقض بأسباب واقعية أو موضوعية لم تبت أمام محكمة الموضوع . شرطه . أن تكون متعلقة بالنظام العام . (الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦)
١٧٥١	٣٣٣	٨ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات . حسبها أن تقيم قضاءها على ما يصلح لحمله . المنازعة في تلك جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
١٨٩٤	٣٦١	٩ - ابتناء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . اعتباره متضمنا الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنون من أوجه دفاع . المنازعة في تلك جدل في تقدير المحكمة للأدلة عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)
١٩٥٨	٣٧٢	١٠ - الدفاع غير المتعلق بالنظام العام الذي يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)
٢١٢٨	٤٠٤	١١ - إثارة دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع غير مقبول . (الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)
٢١٤٩	٤٠٧	١٢ - إثارة دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - عيوب الحكم المتعلقة بتقدير الواقع . ليست من أسباب الطعن بالنقض في حكم المادتين ٢٤٨ . ٢٤٩ مراقعات . مسائل الواقع . ماهيتها .
٢٢٢٧	٤٢٢	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦) (و) السبب المجهول :
		١ - عدم بيان الطاعنين المستندات وأوجه الدفاع التي ينعون على الحكم المطعون فيه اغفالها ، وعدم بيانهم لدلائلها وأثرها في قضاء الحكم . نعى مجهول غير مقبول .
٢٣٤	٤٩	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩) ٢ - عدم بيان الطاعن مواضع الخطأ في تحصيل الواقع . ومواطن القصور في الحكم . نعى مجهول غير مقبول .
٧٧٢	١٤٧	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠) ٣ - عدم بيان الطاعن أوجه دفاعه والمستندات ودلائلها التي اغفلها الحكم المطعون فيه . نعى مجهول غير مقبول .
١٣٣٨	٢٥٧	(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧) ٤ - عدم بيان الطاعن المستندات ودلائلها التي ينعى على الحكم اغفالها . أثره . اعتبار النعى مجهلاً غير مقبول .
١٤٥٣	٢٧٨	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨) ٥ - عدم بيان الطاعنة في صحيفة الطعن وجوه الدفاع التي تنعى على الحكم اغفال الرد عليها . نعى مجهول غير مقبول . لا يغنى عن ذلك تقديم صورة رسمية من المذكرة المتضمنة لهذا الدفاع .
١٥٣٣	٢٩٤	(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١) ٦ - عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التي تمسك بها أمام محكمة الاستئناف وأغفل الحكم الرد عليها . نعى غير مقبول .
١٥٣٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - خلو سبب النعى من بيان العيب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه . غير مقبول . علة ذلك م ٢٥٣ مراقعات .
٢١٢٨	٤٠٤	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧) ٨ - عدم بيان الطاعن لما يعيبه على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه وأثر ذلك فى قضائه . نعى بجهل . غير مقبول .
٢٢١١	٤١٩	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥) (ز) السبب المفتقر للدليل : ١ - عدم ثبوت تنازل المطعون ضده عن سبق تمسكه بالتقادم الخمسى صراحة أو ضمنا . أثره . اعتباره مطروحا على المحكمة . النعى بحصول التنازل بغير دليل . غير مقبول .
١٧٥	٣٧	(الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٩) ٢ - عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الصفة . أثره . اعتباره سببا مفتقرا للدليل غير مقبول .
٤٢٣	٨٢	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨) ٣ - ابداء الدفع بغير دليل يسانده . نعى على غير أساس .
٩٣١	١٧٦	(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨) ٤ - التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن فى المواعيد المحددة قانونا . تخلف ذلك . أثره . اعتبار النعى مفتقرا لدليله . غير مقبول .
١٠٦٠	٢٠٢	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢) ٥ - عدم تقديم الطاعنين الدليل على ما ينعونه على الحكم . نعى بغير دليل . غير مقبول .
١٤١٠	٢٧٢	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم تقديم الطاعنة الدليل على ما تمسكت به من أوجه الطعن . نعى مفقور للدليل . غير مقبول .
١٤٢٨	٢٧٣	(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٧) ٧ - عدم تقديم الطاعن صورة محضر استجواب محكمة الاستئناف له الذي يستند اليه أو ما يدل على أن التصرف المراد اثباته تجارياً . نعى عار عن الدليل غير مقبول .
١٥١٤	٢٩٠	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١) ٨ - عدم تقديم الطاعنة صورة رسمية من التحقيق الذي تنعى على الحكم الخطأ في تأويله ومخالفة الثابت به . نعى عار عن الدليل غير مقبول .
١٥٦٤	٣٠٠	(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧) ٩ - عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن . م ٢/٢٥٥ مرافعات . نعى بغير دليل .
٢٠٠٠	٣٧٩	(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩) (ل) السبب غير المنتج : ١ - ورود خطأ بالحكم المطعون فيه على ما لا حاجة للدعوى به . لا اثر له على سلامة الحكم . النعى عليه غير منتج .
٢٣٤	٤٩	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩) ٢ - تعلق النص القانوني بالنظام العام . اثره . انطباق حكمه بأثر فوري .
٥٣٦	١٠٢	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢) ٣ - خطأ الخبير المادى لا يؤثر في النتيجة التي انتهى اليها . النعى عليه غير منتج .
٧٣٠	١٣٩	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تصحيح أوضاع الطاعنين على الفئة (١٨٠ - ٢٦٠) باعتبار أن الشهادات الحاصلين عليها من الشهادات المتوسطة . مخالف لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . النعى باكتسابهم حقا بتصحيح أوضاعهم وفق قرار وزير التنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ . غير منتج .
٨٨٩	١٦٨	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١)
		٥ - صدور حكمين ضد الطاعنة باخلائها من العين المؤجرة . رفض الطعن في أحدهما . اثره . وجوب رفض الطعن في الثانى ايا كان وجه الراى فيه . علة ذلك . عدم جدوى القضاء لصالحها فيه .
٩٨٠	١٨٥	(الطعن رقم ١٢٤٩ ، ١٣٦٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١١)
		٦ - إنتهاء الحكم فى قضائه الى النتيجة الصحيحة . إنطوائه على تقارير قانونية خاطئة . لايعيبه . الطعن عليه لهذا السبب غير منتج .
١١٠٦	٢١١	(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
		٧ - استناد الحكم فى قضائه ببرد وبطلان المحرر على ما أجرته المحكمة بنفسها من مضاهاة خلصت منها إلى أن التوقيع مقلد . دعامة سائغة تكفى لحمله . النعى على ما تزيد اليه من أسباب لتأكيد قضائه . غير منتج .
١٥١٤	٢٩٠	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣١)
		٨ - ايجار ملك الغير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر . م ٥٥٨ مدنى . المنازعات الناشئة عنه . لأى من طرفيه حق التقاضى بشأنها . النعى على ما استورد اليه الحكم فى شأن التعريف بالحق وبالدعوى والتفرقة بينهما . غير منتج .
١٥٩٦	٣٠٥	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٩ - اقامة الحكم قضاءه على دعامة كاذبة لحمله . النعى على ما عداها . غير منتج .
١٧٥١	٣٣٣	(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - اقامة الحكم قضاءه على ما يكفى لحمله . لا يعيبه التزيد فيما لا يلزم لقضائه .
٢٠٠٠	٣٧٩	(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٩)
		١١ - اقامة الحكم قضاءه على دعامتين مستقلتين . كفاية أحدهما لحمل قضائه . النعى على الاخرى - بفرض صحته - غير منتج .
٢٠٦٦	٣٩١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)
		(ى) السبب غير المقبول :
		١ - ورود النعى على الحكم الابتدائى دون أن يصادف محلا فى قضاء الحكم الاستئنافى . أثره . عدم قبول الطعن .
٤٦٣	٨٨	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		٢ - ورود النعى على الحكم الابتدائى دون الحكم الاستئنافى الذى بنى على أسباب خاصة . أثره . عدم قبول النعى .
٤٧٧	٩١	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		٣ - إتخاذ الحكم المطعون فيه بالنقض أسبابا خاصة به دون الاحالة الى أسباب الحكم الابتدائى . أثره . النعى الموجه الى أسباب الحكم الابتدائى . غير مقبول .
١٥٧٣	٣٠١	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٧)
		٤ - القضاء بتأييد الحكم الابتدائى . اقامته على أسباب خاصة دون الاحالة لأسباب الحكم الابتدائى . النعى على الأسباب الاخيرة . غير مقبول .
١٥٩٦	٣٠٥	(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)
		٥ - إتخاذ الحكم المطعون فيه أسبابا خاصة به دون الاحالة الى أسباب الحكم الابتدائى . أثره . عدم قبول النعى الموجه الى أسباب الحكم الابتدائى .
١٨٩٠	٣٦٠	(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - النعى الوارد على الحكم الابتدائي - الذي لم يحل عليه للحكم المطعون فيه - أو على الحكم الذي لم تقدم صورته الرسمية . غير مقبول .
١٩٧٨	٣٧٦	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦) ٧ - الطعن بالنقض . اقتصراره أصلا على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف . ورود النعى على قضاء الحكم الابتدائي دون الحكم الاستئنافي . أثره . عدم قبول النعى .
١٩٧٨	٣٧٦	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٦) خامسا : ما لا يصلح سببا للطعن :
		١ - الخطأ المادي في الحكم لا يؤثر على كيانه ولا يفقده ذاتيته . للمحكمة تصحيحه من تلقاء نفسها أو بطلب من أحد الخصوم . عدم صلاحيته بذاته سببا للطعن على الحكم بالنقض .
٤٦٨	٨٩	(الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٤/٢/١٣) ٢ - المصلحة النظرية البحتة . عدم صلاحيتها لأن تكون سببا للطعن بالنقض . (مثال : بشأن التنازل) .
٥٣٦	١٠٢	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢) سادسا : فطر الطعن : (أ) سلطة محكمة النقض :
		١ - قصور الحكم في أسبابه القانونية : لا يبطله . لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه .
١١٦	٢٥	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢) ٢ - الدفع بعدم القبول المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . من النظام العام . لمحكمة

الصفحة	القاعدة	
١٢٤	٢٦	النقض أن تثيره من تلقاء نفسها . شرطه . أن يكون داخلا في نطاق الطعن وأن عناصره كانت مطروحة على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)
١٤٣	٣٠	٣ - تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . مسئولية مرتكب الخطأ عن الأضرار مهما نتابعت وتفاقت . شرطها . أن تكون مباشرة وناشئة عن الفعل وحده . (الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)
٢٠٣	٤٣	٤ - خطأ الحكم في تقريراته القانونية ، لا يعيبه ما دام قد انتهى الى نتيجة صحيحة . لمحكمة النقض أن تصحح ما وقع بأسباب الحكم من أخطاء قانونية . (الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٦)
٥٣١	١٠١	٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة قاضي الموضوع . تكييف هذا الفهم وتطبيق القانون عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)
٧٥٢	١٤٣	٦ - تعيين عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
٧٥٨	١٤٤	٧ - انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتغال أسبابه على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه . (الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
١١٩٧	٢٣٠	٨ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير التعويض بغير معقب من محكمة النقض . شرطه . إقامة قضائها على ما يكفي لحبله . (الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
١٢٧٨	٢٤٥	٩ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة فى القانون . لا يعيبه عدم افصاحه عن الأساس القانونى لقضائه . لمحكمة النقض أن تصححه . (الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
١٣٣٨	٢٥٧	١٠ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطعون الموجهة الى القضاء الصادر بوقف تنفيذ الحكم الملتبس فيه محل المخاصمة . طعون موضوعية ولا ترقى الى الخطأ الجسيم . منازعة الطاعن فى مدى جسامته الخطأ . مجادلة موضوعية . تنحسر عنها رقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٧)
١٤١٠	٢٧٢	١١ - تقدير الدليل فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
١٤٧٤	٢٨٣	١٢ - استخلاص علم الضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . استقلال قاضى الموضوع به دون رقابة من محكمة النقض . شرطه . أن يكون استخلاصه سائغا ومن شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها . (الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
١٥٤٥	٢٩٦	١٣ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لمحكمة النقض تقويم الحكم على أساس التطبيق القانونى السليم . (الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)
١٦٢٧	٣١١	١٤ - التعرف على قصد المتعاقبين . متروك لمحكمة الموضوع . تكييف هذا القصد . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
١٦٢٧	٣١١	١٥ - لا يجوز للقاضي الانحراف عن عبارات العقد الواضحة. المقصود بالوضوح . حمل عبارات العقد على معنى يخالف ظاهرها . شرطه . أن يكون لأسباب مقبولة . خضوعه لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)
١٧٥١	٣٣٢	١٦ - انتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة . اشتماله على تقارير قانونية خاطئة لا يبطله . لمحكمة النقض أن تصحح ذلك . (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٥)
١٨٧٣	٣٥٦	١٧ - انتهاء الحكم الى نتيجة سليمة . اشتمال اسبابه على اخطاء قانونية لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيحها دون نقضه . (الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢)
١٩٥٨	٣٧٢	١٨ - الزام أى من الخصوم بمصاريف الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته . من سلطة محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض . م ١٨٦ مراقعات . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩)
٢٢٣٣	٤٢٣	١٩ - قصور الحكم فى الافصاح عن سنده القانونى . لا يبطله . متى اصاب صحيح القانون فى نتيجته . لمحكمة النقض استكمال ما قصر الحكم فى بيانه . (الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)
٢٢٨١	٤٣١	٢٠ - انتهاء الحكم فى قضائه إلى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتماله على تقرير قانونى خاطئ . لمحكمة النقض تصحيح ذلك دون أن تنقضه . (الطعن رقم ٦٣٥ ، ٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الحكم في الطعن :
		١ - اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٢٤ لسنة ٧١ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم . وجوب إحالته الى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .
٣٢١	٦٥	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)
		٢ - اعتبار النقض كليا أو جزئيا . رهين بما تعلقت به أوجه الطعن من قضاء الحكم المنقوض . محكمة النقض اكتفائها في نقض الحكم بأحد أوجه الطعن . عدم اعتباره رفضا لما لم تر المحكمة محلا لبحثه من المطاعن أو اقرارا لما تعلق من قضاء الحكم المنقوض بتلك المطاعن .
١٤٨٦	٢٨٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)
		٣ - نقض الحكم للمرة الثانية . وجوب التصدي للموضوع متى كان الطعن في المرة الثانية منصبا على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى . م ٤/٢٦٩ مرافعات .
١٨٣١	٣٤٧	(الطعنات رقما ١٣٢٧ ، ١٤٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٢)
		٤ - المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصابر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك : التزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصامه كما تلتزم محكمة الاستئناف بون محكمة النقض بتكليفه باختصام باقي المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ امر المحكمة . اثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٨	٢	(الطعنات رقما ٣٠٠ ، ٤٠٩ لسنة ٥٦ ق - هيئة عامة، جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) اثر الطعن :
		١ - نقض الحكم والاحالة . اثره . الفاء جميع الأحكام والاعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم أساسا لها . عودة الخصومة إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . التزام المحكمة المحال إليها الدعوى باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . للمحكمة بعد ذلك مطلق الحرية في الفصل بما تراه في الموضوع .
٧٤١	١٤١	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		٢ - نقض الحكم . اثره . بدء مدة سقوط الخصومة وانقضائها من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى . نقض الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاحالة لمتابعة السير فيها .
١٢٨٨	٢٤٧	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
		٣ - نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة . يكفي لتحريك الدعوى امام محكمة الاحالة من أحد الخصمين تكليف الخصم الآخر بالحضور خلال سنة من تاريخ حكم النقض بون حاجة إلى اعادة الاعلان . علة ذلك .
١٢٨٨	٢٤٧	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)
		نقل
		اولا : نقل بحرى :
		١ - اتفاق الطرفين في مشاركة إيجار الناقلة على تطبيق العرف البحرى فيما لم يرد بشأنه نص فيها . النص في المشاركة بعبارة واضحة على تحمل المستأجرة لجميع الخسائر والأضرار التي تلحق بالناقلة أثناء مدة الايجار . اتفاق صحيح لا يخالف النظام العام .

الصفحة	القاعدة	
		تطبيق الحكم لعرف بحرى يخالف هذا النص. خطأ فى القانون . التفات المحكمة عن دفاع الطالبة فى هذا الشأن. قصور .
٥٦٨	١٠٧	(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		٢ - تحديد مسئولية الناقل البحرى فى معاهدة بروكسل . اعتباره حدا أقصى لما يمكن أن يحكم به سواء فى حالة الفقد الجزئى أو الكلى. القضاء بما يجاوز هذا الحد الأقصى عن الفقد الجزئى وحصول الاستئناف من الطاعنة المرسل اليها دون الشركة الناقلة. أثره . عدم جواز الحكم بتخفيض التعويض . علة ذلك .
١٠٠٦	١٩٠	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٣ - حدوث العجز فى الرسالة أثناء الرحلة البحرية التى انتهت بوصول السفينة الناقلة فى ١٩٧٥/٥/٣١ . التعويض عنه . خضوعه فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى لحكم المادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل دون بروتوكول تعديلها الموقع فى ١٩٦٨/٢/٢٣ . علة ذلك . عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ .
١٠٠٦	١٩٠	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٤ - النص فى مشاركة إيجار السفينة على التزام المرسل اليه بتفريغ البضاعة . مفاده . تفريغ البضاعة بمعرفة المرسل اليه . عدم دلالة على التسليم الفعلى قبل التفريغ . ما هية التسليم .
١٠١٢	١٩١	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
		٥ - نظام تسليم صاحبه . مؤداه . ان يقوم الناقل بتسليم البضاعة مباشرة إلى صاحبها أو نائبه . عدم اعتبار مقاول التفريغ نائبا عن المرسل اليه ما لم ينص على ذلك فى عقد المقاولة .
١٠١٢	١٩١	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : نقل جوى «اتفاقية فارسوفيا»
		التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوى فى نقل الامتعة والبضائع. تحديده بوزن الرسالة دون النظر لمحتوياتها. تقدير التعويض بالقيمة الحقيقية للبضاعة. شرطه: ايضاح المرسل لنوع البضاعة وقيمتها وسداد الرسوم الاضافية عنها عند التسليم ما لم يثبت الناقل تجاوزها عن القيمة الحقيقية. م ٢/٢٢ من اتفاقية فارسوفيا. جواز ابداء هذا الايضاح بأية وسيلة تنبىء عن المقصود منه. علة ذلك.
٥٧٤	١٠٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)
		ثالثا : مسائل متنوعة :
		إنهاء الحكم المطعون فيه الى ارتكاب الناقل غشا. اثره. إستناد دعوى التعويض التى ترفع على المسئولية التقصيرية وتقدمها بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه.
٢٠٢٩	٣٨٤	(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		نيابة عامة
		أمر النيابة بحفظ للشكوى. لا حجية له امام للقاضى المدنى.
٢٠٢٩	٣٨٤	(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)
		(هـ)
		هبة
		١ - الهبة المشروطة للمساهمة فى خدمة عامة. الرسمية غير لازمة لانعقادها. عدم اعتبارها من التبرعات المحضبة التى يجب توثيقها بعقد رسمى.
٥٣١	١٠١	(الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
٢١٩٤	٤١٦	٢ - اشتراط المقابل في الهبة . اثره . عدم اعتبارها من التبرعات المحضة . التبرع بتقديم هبة عقار لجهة ادارية لاقامة مشروع ذي نفع عام تتحمل الادارة بقيمة نفقاته . اعتباره عقدا اداريا وليس هبة مدنية . عدم وجوب افراغه في ورقة رسمية . (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)
		هبة - موانع الرجوع في الهبة :
		الرجوع في الهبة . شرطه . م ٥٠٠ مدني . الهبة لذى رحم محرم . من موانع الرجوع فيها . الفقرة هـ من المادة ٥٠٢ مدني . سريان النص على الهبة لبنات الابن . عدم جواز رجوع الواهب فيها بغير تراضيهن .
٢٢٤١	٤٢٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		(و)
		وصية . وقف . وكالة
		وصية
		اولا : قرينة المادة ٩١٧ مدني :
		التحقق من احقية المورث في الانتفاع بالعين المتصرف فيها إستنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف اليه حرمانه منه لثبوت قرينة المادة ٩١٧ مدني . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا .
١٤٦	٣١	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٤/١/٥)
		ثانيا : نفاذ الوصية :
		نفاذ الوصية بغير توقف على إجازة الورثة في حدود الثلث من قيمة التركة كلها لا المال الموصى به وحده .
١٤٦	٣٦	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥)

الصفحة	القاعدة	ثالثا : مسائل متنوعة :
٢١٨	٤٥	١ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير مسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في مسلك الشخص . شرطه . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)
١٠٠٣	١٨٩	٢ - اعتبار التصرف وصية طبقا للمادة ٩١٦ مدني . شرطه صدور في مرض الموت وان يقصد به التبرع . نية المتصرف هي المعول عليها . استظهارها مسألة موضوعية لا تدخل فيها لمحكمة النقض . شرطه . (الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦)
وقف		
		اولا : شروط الوقف :
١٦٨١	٣٢١	الواقف إذا لم يشترط لنفسه في عقد الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها لا تثبت له مطلقا . (الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/٦/١٩)
		ثانيا : الاستحقاق في الوقف :
١٤١١	٢٧٢	١ - عقد الحكر . مفاده . اعطاء المحتكر حق القرار فقط على الأرض المحكرة ما دام يدفع اجرة المثل ولا ينتقل اليه ملكية الأرض المحكرة . مؤدى ذلك . الغاء الوقف الأصلي لحق الحكر . اثره . ايلولة هذا الحق فقط الى المستحقين دون ملكية الأرض المحكرة . (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)
١٦٨١	٣٢١	٢ - المادة ٢/٣٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في شأن عودة الاستحقاق الى من حرم منه بزوال سبب الحرمان . عدم جواز اعمالها إذا خالفت نصا صريحا في كتاب الوقف .م ٥٨ من القانون المشار اليه . (الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	
١٧٤٣	٣٢٨	٣ - اعيان الوقف لغير جهات البر . صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ . أثره . أيلولة ملكيتها إلى المستحقين فيها وزوال صفة الوقف عنها . (الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦) ثالثا : مسائل متنوعة :
١٠٩٢	٢٠٧	١ - الحكم بعدم قبول دعوى المشتري الأخير بصحة عقده عند توالى البيوع غير المسجلة . مناطه . أن يكون تسجيل الحكم الصادر بصحة العقد غير ممكن إلا بتدخل من البائعين السابقين . قرار لجنة قسمة الأوقاف الأهلية بإيقاع بيع العقار بالمزاد لعدم إمكان قسمته . صالح للتسجيل دون تدخل من البائعين السابقين . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦)
١٦٨١	٣٢١	٢ - تصرفات الواقف التي تمت قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . عدم جواز الرجوع فيها عملا بالراجع في المذهب الحنفى . لا محل لسريان حكم المادة ١١ من القانون المشار إليه بإجازة الرجوع عن تلك التصرفات . (الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٩ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/٦/١٩)
١٧٠٠	٣٢٤	٣ - التزام المحكر باداء المقابل المتفق عليه للمحكر فى نهاية كل سنة ما لم يتفق على غير ذلك . للمحكر زيادة المقابل وفقا لأجرة المثل وصقع المكان . م ١٠٠٣ - ١٠٠٥ مدنى . اختلافه عن الوقف الذى لا يعتبر بما يستجد من ظروف اقتصادية ترفع من هذا المقابل . (الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٠)
١٩٣٠	٣٦٨	٤ - المسائل المتعلقة بأصل الوقف ممنوعة على المحاكم الاهلية . الاختصاص بنظرها للمحاكم الشرعية قبل الغائها بالقانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٥ . (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)
١٩٣٠	٣٦٨	٥ - النزاع فى صدور الوقف من الواقف فى مرض الموت علقه بأصل الوقف (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٣ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	وكالة
		<p>أولا : إثبات الوكالة :</p> <p>النيابة الاتفاقية . لا يشترط لقيامها شكل معين . جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية . مؤدى ذلك . جواز ايداع ثمن العقار المشفوع فيه خزينة المحكمة من الوكيل - فى الموعد القانونى - ولو لم تكن وكالة رسمية . استقلال محكمة الموضوع بالاستدلال على هذه النيابة متى بنى على أسباب سائفة .</p>
٢٨٤	٥٨	<p>(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)</p> <p>ثانيا : تصرفات الوكيل :</p> <p>١ - تصرفات الوكيل بعد انتهاء الوكالة التى تعدل عقدا سبق أن أبرمه مع الغير حسن النية . نفاذها فى حق الموكل إذا صادف خطأ يحمل على الاعتقاد بأن عقد الوكالة التى أبرم بمقتضاه ذلك العقد ما زال ساريا .</p>
٤٣٢	٨٢	<p>(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨)</p> <p>٢ - تصرف الوكيل . إنصراف أثره إلى الموكل . شرطه . دخول التصرف فى نطاق الوكالة . مثال : فى وفاء .</p>
٦٩٠	١٣١	<p>(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥)</p> <p>٣ - التصرفات التى يبرمها الوكيل خارج نطاق الوكالة . الاصل عدم نفاذها فى حق الموكل إلا بالاجارة . استثناء تصرفات الوكيل الظاهر : مع الغير حسن النية . شرطه . قيام مظهر خارجي خاطيء منسوب إلى الموكل انخدع به الغير دون خطأ أو تقصير منه فى استطلاع الحقيقة .</p>
٢٢٦٣	٤٢٨	<p>(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ثالثا : التوكيل بالخصومة :
		نيابة إدارة قضايا الحكومة عن شركات القطاع العام في مباشرة بعض الدعاوى . م ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . رفعها طعننا عن إحدى هذه الشركات . مفاده . أن الدعوى أحيلت إليها من الشركة لمباشرتها . توقيع عضو إدارة للقضايا على صحيفة الاستئناف . غير واجب . علة ذلك .
٤٥٤	٨٧	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)
		رابعا : وكالة بالعمولة :
		تفويض البائع الملتزم بالتوريد في التعاقد مع مقاول لنقل البضاعة المبيعة . اعتباره وكيل بالعمولة للنقل في حكم المادة (٩٠) وما بعدها من قانون التجارة . مفاده . التزامه بضمان نقل البضاعة في الميعاد . سريان أحكام الوكالة العادية فيما جاوز ذلك . تجاوزه حدود الوكالة المرسومة . اثره . جواز الرجوع على الموكل تأسيسا على قاعدة الاثراء بلا سبب إذا توافرت شروطها .
٧٤١	١٤١	(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٩)
		خامسا : الوكالة الظاهرة :
		التصرفات التي يبرمها الوكيل خارج نطاق الوكالة . الأصل عدم نفاذها في حق الموكل إلا بالاجازة . إستثناء تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . شرطه . قيام مظهر خارجي خاطيء منسوب إلى الموكل انخدع به الغير دون خطأ أو تقصير منه في استطلاع الحقيقة .
٢٢٦٣	٤٢٨	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)
		سادسا : النيابة القانونية :
		١ - تمثيل الدولة في التقاضي . نيابة قانونية . تعيين مداها وحدودها . مصدره القانون .
٩٨٦	١٨٦	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تمثيل الدولة. منوطا بالوزير فيما يتعلق بشئون وزارته. الاستثناء. إسناد القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير. (مثال بشأن الحكم المحلى والهيئات العامة)
٩٨٦	١٨٦	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٥)
		٢ - الهيئة العامة للمساحة. إختصاصها. تمثيلها أمام القضاء. منوط برئيس مجلس إدارتها. القرار الجمهورى ٢٤٢٣ لسنة ٧١. عدم تجاوزه لما خوله قانون الحكم المحلى للمحافظ من إختصاصات وسلطات الوزير المختص.
٩٨٦	١٨٦	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٥)
		سابعا : مسائل متنوعة :
		١ - الحارس القضائى ولو كان منتدبا من خبراء وزارة العدل. يستمد سلطته من الحكم الذى يقيمه وليس من وزارة العدل. اعتباره وكيلًا عن أصحاب الشأن فى دعوى الحراسة. الاخطاء التى تقع منه خلال حراسته. لا تسأل عنها وزارة العدل.
١٠٢	٢٣	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١)
		٢ - استخلاص الحكم بأبلة سائغة من القرائن المستمدة من أوراق الدعوى. وكالة الطاعن لمورث المطعون ضدهم. صحيح. ادعاء الطاعن بعدم انعقاد الوكالة لعدم قبوله لها. غير مقبول.
٥٨١	١١٠	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
		٣ - الوكيل. التزامه عند انتهاء الوكالة بتقديم كشف حساب للموكل عن اعمال الوكالة ما لم يتفق صراحة أو ضمنا على إعفائه من تقديمه أو تقضى الظروف بالاعفاء.
٦٠٥	١١٤	(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
٦٠٥	١١٤	<p>٤ - المخالصة المجهلة المبهمة من الوكيل للموكل . ما هيتهها . لا يمنع الموكل من مطالبته بالحساب عن أعمال وكالته .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)</p>
٧٥٢	١٤٣	<p>٥ - علاقة البنك بالعمل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حساب لديه . طبيعتها . وبيعة ناقصة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى قرضاً . مؤداه . التزام البنك فى مواجهة العمل بأن يرد اليه مبلغاً مساوياً لما قام بإيداعه فى حساب لديه من مبالغ .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)</p>
١٦٠٢	٣٠٦	<p>٦ - تفويض البنك المركزى للبنك الطاعن فى القيام نيابة عنه بصرف الشيكات الحكومية فى الاقاليم . وكالة فى تنفيذ عقد الحساب الجارى القائم بين الجهات الحكومية والبنك المركزى دون أن يكون مرخصاً للأخير فى إجراءاتها . أثر ذلك . خطأ البنك الطاعن يرتب المسئولية العقدية للبنك المركزى ويجعله متضامناً فى هذه المسئولية .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١)</p>

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة في طلبات رجال القضاء وفي المواد
المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
١ - طلبات رجال القضاء	٢	إثبات	١٠
(أ)		أحوال شخصية	٢٠
أجازة	٢	إختصاص	٢٩
إجراءات	٢	إرتفاق	٣٦
إختصاص	٣	إرث	٣٦
إستقالة	٣	إستئناف	٣٧
إعاره	٤	إستيلاء	٤٥
أقدمية	٤	إصلاح زراعى	٤٦
أهلية	٤	إعلان	٤٧
(ت)	٥	أعمال تجارية	٥٠
تأديب	٥	إفلاس	٥١
تأمينات إجتماعية	٥	إلتزام	٥٢
ترقية	٥	إلتماس إعادة النظر	٥٧
تعيين	٦	أمر أداء	٥٨
تفتيش	٧	أموال	٥٨
تنبيه	٧	أهلية	٦٠
(م)		أوراق تجارية	٦١
معاش	٨	ايجار	٦٣
(ن)		(ب)	
نقل	٨	بطلان	٩٩
٢ - المواد المدنية	١٠	بنوك	١٠٤
والتجارية والأحوال		بيع	١٠٧
الشخصية :		(ت)	
(١)		تأميم	١١٦

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
تأمين	١١٩	خلف	١٩٤
تأمينات اجتماعية	١٢٠	(د)	
تجزئة	١٢٦	بستور	١٩٦
تحكيم	١٢٨	دعوى	١٩٧
تركه	١٢٨	بقوع	٢٢٢
تزوير	١٢٩	(ر)	
تسجيل	١٣١	رسوم	٢٢٤
تضامن	١٣٣	رهن	٢٢٥
تعويض	١٣٤	ربيع	٢٣٥
تقادم	١٣٩	(ش)	
تعليم	١٤٦	شركات	٢٣٦
تنفيذ	١٤٦	شفعة	٢٤٠
تنفيذ عقارى	١٤٦	شيوخ	٢٤٢
(ج)		(ص)	
جبانات	١٤٧	صلح	٢٤٤
جمارك	١٤٧	صورية	٢٤٤
جمعيات	١٤٩	(ض)	
(ح)		ضرائب	
حجز	١٤٩	(ع)	
حراسة	١٥١	عرف	٢٥٢
حكر	١٥٦	عقد	٢٥٤
حكم	١٥٧	عمل	٢٦٤
حياسة	١٨٨	(ف)	
(خ)		قوائد	
خبرة	١٩٠		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
			(ق)
٢٧٥	نقل	٢٨١	قانون
٢٧٧	نيابة عامة	٢٨٩	قرار إداري
	(هـ)	٢٩٠	قروض
٢٧٧	هبة	٢٩٠	قسمة
	(و)	٢٩١	قضاء مستعجل
٢٧٨	وصية	٢٩٢	قضاء
٢٧٩	وقف	٢٩٣	قوة الامر المقضى
			(ك)
٢٨١	وكالة	٢٩٧	كفالة
			(م)
		٢٩٨	محاماه
		٢٩٩	محكمة الموضوع
		٣٢٤	محكمة القيم
		٣٢٥	مرض الموت
		٣٢٥	مستولية
		٣٣٢	معاهدات
		٣٣٣	ملكية
		٣٣٨	مؤسسات
		٣٤٠	موطن
		٣٤١	موظفون
			(ن)
		٣٤٢	نزاع ملكية
		٣٤٤	نظام عام
		٣٥٠	نقابات
		٣٥٠	نقض



Bibliotheca Alexandrina



0347291